

النَّظْمُ الْعَرَبِيُّ الثَّانِي
لِلتَّحْفَةِ الثَّقَافِيَّةِ

هذا التقرير برعاية

صاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن فهد

وريعه مخصص لصالح مؤسسة الفكر العربي



التقرير العربي الثاني للتقييم الثقافي



المؤسسة العربية للعلوم والتقنية
ARAB SCIENCE & TECHNOLOGY FOUNDATION



انتماء أيقونة البيان غان السفير الراية البيان الأيام
الصباح الوطن الشرق المصري اليوم الغد الوطن أوطى

حقوق الطبع محفوظة لمؤسسة الفكر العربي

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال من دون إذن خطي من مؤسسة الفكر العربي.

All rights reserved. No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system or transmitted in any form or any means without prior permission from Arab Thought Foundation.

الطبعة الأولى
1430 هـ - 2009 م

ISBN: 978 - 9953 - 0 - 1513 - 2



مؤسسة الفكر العربي

شارع المعرض، خلف الجامع العمري، الوسط التجاري

ص.ب.: 524 - 11 - بيروت - لبنان

هاتف: 00961 1 997100 - فاكس: 00961 1 997101

www.arabthought.org

info@arabthought.org

الآراء الواردة في هذا التقرير لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر مؤسسة الفكر العربي

هيئة التقرير

اللجنة الإستشارية (أجدياً)

- إلياس سحاب - كاتب لبناني
- جواد الأسدي - مسرحي عراقي
- زياد عبدالله الدريس - كاتب عربي، سفير المملكة العربية السعودية لدى منظمة اليونسكو
- صالح بن عبدالرحمن العذل - أستاذ جامعي من السعودية، رئيس مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية سابقاً
- عبدالله النجار - رئيس المؤسسة العربية للعلوم والتكنولوجيا، الإمارات العربية المتحدة
- علي عقلة عرسان - كاتب وناقد من سوريا
- محمد الرميحي - رئيس تحرير جريدة أوان الكويتية
- محمد سلماوي - أمين عام اتحاد الكتاب العرب

الباحثون الرئيسيون

الملف الأول: المعلوماتية كرافعة للتنمية الثقافية

- جمال غيطاس - خبير معلوماتية، رئيس تحرير مجلة لغة العصر في مصر
- نبيل علي - خبير استراتيجيات الحاسب الآلي - مصر

الملف الثاني: التمويل واستقلالية الإدارة في التعليم العالي

- عدنان الأمين - خبير تربوي، أستاذ جامعي - لبنان

الملف الثالث: الخطاب الثقافي في وسائل الإعلام

- محمود خليل - مدير مركز التوثيق والتدريب الصحفي في جامعة القاهرة، أستاذ جامعي من مصر

الملف الرابع: الإبداع

- الإبداع الأدبي: عبدو وازن - شاعر وناقد ثقافي من لبنان
- الإبداع السينمائي والدرامي: إبراهيم العريس - كاتب وناقد سينمائي من لبنان
- الإبداع المسرحي: ماري إلياس - ناقدة مسرحية فلسطينية (سوريا)

الملف الخامس: الحصاد الفكري السنوي

- عبدالإله بلقزيز - مفكر أكاديمي من المغرب

أصحاب الأوراق المرجعية والباحثون المساعدون (أجدياً)

• أبو الحجاج محمد بشير	• خالد أحمد الصرايرة	• عبد العالي كعواشي	• مرفت عبدالعزيز
• أحمد إسماعيل حجي	• زيكي حبيب	• كمال أبو شديد	• نورما غمراوي
• أشرف شوبك	• شيرين سلامة	• ماهيناز رمزي	• وسام هندي
• أيمن العمري	• شيماء مازن	• محسن المهدي سعيد	• وليد مبيض

لجنة التدقيق والمراجعة

- هنري الويط - نائب رئيس جامعة القديس يوسف للشؤون الأكاديمية، رئيس اللجنة الوطنية اللبنانية لليونسكو
- رفيف رضا صيداوي - مؤسسة الفكر العربي
- ثناء عطوي - مؤسسة الفكر العربي
- ريما كوثراني - مؤسسة الفكر العربي

سكرتاريا فنية

- ريما كوثراني - مؤسسة الفكر العربي

منسق التقرير

- سليمان عبدالمنعم - أمين عام مؤسسة الفكر العربي



مقدمة

رئيس مؤسّسة الفكر العربي صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل

يسعد مؤسّسة الفكر العربي أن تواصل - للعام الثاني - إصدار هذا التقرير السنوي وهو الإصدار العربي الأول المعني برصد الحراك الثقافي على مستوى الدول العربية وتحليله وتشخيصه للتعرف على حجم الإنجاز، والوقوف على مواطن القصور، وتقييم التطوّر الحاصل في آليات صناعة الثقافة ومخرجاتها ثم طرح النتائج على الساحة عامة، وخاصة بين يدي أصحاب القرار الثقافي. وقد كشفت الأصداء الطيبة التي حظي بها التقرير الأول وما أثاره من جدل ونقاشات عن تطلع ساحتنا العربية لإعلاء قيم المراجعة والحوار، والنقد الذاتي الموضوعي البناء.

ويؤكد هذا التقرير (الثاني)، بما تضمنه من ملفات ومحاور، الصلة الوثيقة بين الثقافة وبين التنمية الإنسانية بمفهومها الشامل، وأن التنمية الثقافية بتجلياتها المختلفة في التعليم، والإبداع، والإعلام والمعلوماتية هي قوة الدفع للتنمية الإنسانية بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ومن المؤكد أن حلم التقدّم الذي يراود كل إنسان عربي هو حق مشروع لأمة شاركت بفاعلية في صنع الحضارة الإنسانية، كما أن تحقيق هذا الحلم يجب أن ينطلق من مشروع هدفه التنوير، ومضمونه الثقافة والمعرفة، ومنهج العلم، ووسيلته قراءة موضوعية معمّقة لواقع الحاضر من أجل البناء عليها في استشراف المستقبل. وهو ما يحرص عليه التقرير ليكون لبنة مضافة إلى جهود المخلصين من أبناء الأمة، الساعين لصياغة مشروعها الحضاري.



هذا التقرير ...

أمين عام مؤسسة الفكر العربي - منسق التقرير سليمان عبدالمنعم

يجيء هذا التقرير العربي الثاني للتنمية الثقافية استصحاباً للرؤية ذاتها التي انطلق منها التقرير الأول. رؤية تحاول جاهدة أن تؤسس لمنهجية عمل ثقافي يتسم بالشمول والاستمرار. الشمول بحيث يغطي هذا التقرير ما يمكن اعتباره أهم المقومات الأساسية للتنمية الثقافية في حوالى عشرين دولة عربية. والاستمرار بحيث يصدر هذا التقرير بصفة سنوية ليمثل مرجعية بحثية في الحاضر والمستقبل تتطلب متابعة دؤوب لحركة التنمية الثقافية في العالم العربي، وما تتسم به من تراكم وتجدد دائمين. ولعل الإحاطة بملامح هذا التقرير والتمهيد لقراءته يتطلبان إشارة أولية إلى التساؤلات التي يطرحها، والمنهجية التي يعتمد عليها، والمحتوى الذي يتضمنه.

التساؤلات التي يطرحها التقرير

لئن كانت كل إجابة صحيحة تتوقف على دقة السؤال المطروح، فإن أي رؤية للتنمية الثقافية (بحسبانها إجابة مفترضة) تتطلب طرح أسئلة دقيقة بشأن قضايا محددة. ومثل هذه الرؤية، على صرامتها المنهجية، لا تنفي حاجتنا إلى خيال ثقافي واسع. وبهاتين الاثنتين - المنهجية والخيال - يمكن طرح قضية التنمية الثقافية وما تثيره من تساؤلات في مجتمعنا العربي.

ويحاول هذا التقرير في ملفاته الخمسة أن يقدم إجابة عن عدد من التساؤلات الهامة والملحة في مجالات المعلوماتية والتعليم والإعلام والإبداع. ففي مجال المعلوماتية تتعدد الأسئلة: ما هي أوضاع عالمنا العربي طبقاً لمؤشرات مجتمع المعلومات في ظل الاستراتيجيات الحكومية الحالية؟ وكيف تبدو هذه الأوضاع طبقاً لمؤشرات البيئة الإبداعية، لاسيما في مجالات البحث العلمي والتعليم وصادات التكنولوجيا؟ وما هي نقاط القوة ومظاهر الضعف في البنية المعلوماتية العربية من المنظور الثقافي؟ وهل يبدو الحضور الثقافي العربي على الشبكة العنقودية كافياً ومرضياً لطموحنا وما تختزنه ثقافتنا من ثراء؟ وفي الأحوال كافة ما هو الدور المحتمل للمعلوماتية في دعم التنمية الثقافية وما هي ملامح الرؤية المستقبلية في هذا الخصوص؟

وقد تضمن التقرير في ملف المعلوماتية من المعلومات والأرقام، ما يثير التفاؤل أحياناً، ويستثير القلق أحياناً أخرى. فدول مجلس التعاون الخليجي مع تونس قطعت - وفقاً لما تثبته الأرقام الموثقة - شوطاً بعيداً على طريق تكريس مجتمع المعلومات، فقد احتلت هذه الدول أحد المراكز العشرة الأولى عالمياً في أحد عشر مؤشراً من مؤشرات تقنية المعلومات. لكن، وفي المقابل، فإن موقعاً عربياً واحداً فقط دخل قائمة المواقع الألف الأولى الأكثر ارتياداً على شبكة الإنترنت، وللمفارقة فقد كان هذا الموقع موقعاً للسينما! وبخلاف مواقع السينما والموسيقى، لا يوجد موقع عربي ضمن قائمة العشرة آلاف موقع الأكثر

زيارة على شبكة الإنترنت! وعلى جانب آخر يتسم دور المواقع العربية الرسمية وغير الرسمية بضعف ملحوظ في مجالات التعليم الإلكتروني والمكتبات الرقمية والأدب والفولكلور. بل إن مواقع المتاحف المصرية والسورية على شبكة الإنترنت، وهما بلدان زاخران بالآثار، تتسم بضعف شديد. أما حضور اللغة العربية على شبكة الإنترنت فلا يقل ضعفاً، بل لوحظ وجود الكثير من المواقع "العربية" بلغات "أجنبية". وهو أمر يثير العديد من علامات الدهشة والاستفهام.

وعلى صعيد التعليم كان السؤال الأبرز حول أزمة الاستقلالية الإدارية والمالية في الجامعات العربية وهل أفضت معدلات الإنفاق على التعليم العالي في البلدان العربية إلى تحقيق الجودة التعليمية المنشودة؟ وما هي هذه المعدلات التي تبدو في أكثرية الدول العربية أقل بكثير جداً من مثيلاتها في الدول المتقدمة؟ فالإنفاق الحكومي السنوي على الطالب الجامعي لا يتجاوز 800 دولار في كل من مصر والأردن وسوريا والمغرب، ويصل إلى نحو 1.800 دولار في لبنان وتونس، ويبلغ 8.000 دولار في السعودية لكنه يصل في إسرائيل وفرنسا إلى أكثر من 10.000 دولار، وفي الولايات المتحدة الأمريكية يبلغ 22.000 دولار.

وكان من ضمن الأسئلة المرتبطة بملف التعليم السؤال حول نسبة مخصصات البحوث إلى الموازنة في الجامعات العربية. وهنا يبدو التفاوت شاسعاً بين دولة عربية وأخرى بقدر ما يبدو التناقض أحياناً بين دول ذات معدل إنفاق عال على الطالب الجامعي لكن نسبة مخصصات البحوث إلى الموازنة فيها تبدو متدنية. ولعل مثل هذه المعطيات والنتائج جديرة بالدراسة لتأخذ طريقها إلى صناع القرار التعليمي وصانعي السياسات التعليمية.

على أن أهم ما يثيره ملف التعليم في هذا التقرير هو موضوع "الوقفيات" الجامعية التي أسهمت في الدول الغربية، وفي دولة مثل تركيا في تحقيق أعلى مستويات الجودة التعليمية. ومن هنا كان السؤال المطروح هو كيف السبيل إلى تحفيز الدور الاجتماعي والثقافي لرجال الأعمال العرب انطلاقاً من مفهوم المسؤولية الاجتماعية لرأس المال؟ وكيف أن مصطلح "الوقف" المعروف في الثقافات الأجنبية يستمد مصدره التاريخي من اللغة العربية بينما يبدو دور الوقفيات التعليمية في عالمنا العربي أقل بكثير من دورها في المجتمعات الغربية؟ وهل من رؤى ومقترحات لتحفيز التمويل الأهلي ليضطلع بدوره في دعم التعليم الجامعي وتطويره؟

أما على صعيد الملف الإعلامي فثمة تساؤلات هامة لعل أولها ما يتعلق بمضمون الخطاب الثقافي في إعلامنا المكتوب والمرئي. ما هي القيم التي يدعو لها هذا الخطاب الثقافي العربي؟ وكيف واجه هذا الخطاب بعض الإشكاليات العربية المزمنة مثل قضية العلاقة بالآخر السياسي والديني، وعلاقة المثقف بالسلطة والمال، وقضية التراث والمعاصرة، والمساواة بين الرجل والمرأة، وعلاقة اللغة بالثقافة؟ ثم هل هناك خطاب ثقافي عربي واحد أو هناك "خطابات" ثقافية عربية؟

وعلى صعيد الملف الإبداعي كان التساؤل في فضاء الإبداع الأدبي حول ملامح وهموم الرواية العربية عموماً خلال العام 2008. وما هي أهم الروايات العربية الصادرة التي تميز بها العام المنصرم؟ وكان الملف الأدبي ساحة للتساؤل حول ما اتسمت به الكثير من الروايات العربية من محاولة استعادة الماضي (في المكان والزمان)؛ وتحولات الواقع العربي وتناقضاته؛ وكيف تواجه هذه الرواية سؤالها القديم الحديث حول العلاقة بين الشرق والغرب؟ وهل ثمة حقاً رواية نسوية مضادة؟ لم تغب تساؤلات

الشعر أيضاً عن الملف الإبداعي سواء حول شعر الفصحى أم شعر العامية والنبطية. ولم يخل الملف الإبداعي من تساؤل هام حول قضية ترجمة الأعمال الأدبية العربية، إذ ما هي المعايير الأدبية التي يخضع لها اختيار الروايات التي تترجم إلى لغات أجنبية؟ وهل صحيح حقاً أن بعض الروائيين العرب يقبلون على كتابة روايات صالحة للترجمة بناء على استقراء لذائقة القارئ الأجنبي؟

وجاء ملف الإبداع السينمائي والدرامي بدوره حافلاً بالتساؤلات حول المهرجانات السينمائية العربية، لا سيما مفارقة التمويل السخي لبعض المهرجانات السينمائية من دون اهتمام مقابل بتمويل حركة إنتاجية أو دعم المبدعين في بعض البلدان. كما يتمخض عن رصد حركة الإنتاج العربي في السينما والدراما العديد من التساؤلات، سواء على صعيد توزيع حصص المشاهدة أم على صعيد توزيع الأنواع السينمائية، مثل غلبة السينما الهزلية في العام 2008 على السينما الاجتماعية. ولم يخل ملف الإبداع المسرحي من إثارة التساؤل حول ضعف البنى الثقافية التي تشجع لوجود المسرح العربي سواء فيما يتعلق بالمنظومات الإدارية والمالية أم بسبب إشكالية الرقابة على حرية التعبير. ولعل مقارنة حركة الإبداع المسرحي من دولة عربية لأخرى تشي بذاتها عن جملة تساؤلات حول "وتيرة" الاهتمام المجتمعي بالمسرح والعوامل التي تؤثر في ذلك.

وكان ملف الحصاد الفكري السنوي، آخر ملفات هذا التقرير، كاشفاً عن تساؤلات عميقة حول انشغالات العقل العربي خلال العام 2008 سواء من حيث موضوعات القضايا المثارة أم أولوياتها. وكان من أبرز هذه التساؤلات الجدل الدائر حول ممارسة الدور الإقليمي العربي وقضايا التنمية والتحول الاقتصادي وتداول المعلومات. وبخلاف هذه التساؤلات ذات "العمق" الفكري و"الظاهر" السياسي، فإن ثمة تساؤلات أخرى فكرية صرفة بدت ملحّة على العقل العربي في العام 2008 مثل التساؤل حول جدلية العلاقة بين العروبة والإسلام، وضعف الاهتمام العربي بالقوى العالمية الجديدة البارزة. كما أثير التساؤل حول قضية الترجمة من اللغات الأجنبية إلى العربية، وما تتسم به من تركيز بالغ على اللغتين الإنجليزية والفرنسية مقابل إهمال ملحوظ لحركة الترجمة من لغات أخرى كالصينية واليابانية والهندية؛ وهو تساؤل يتجاوز الجوانب الفنية والتجارية في عملية الترجمة ليمس في الصميم قضية حوار الثقافات وما توجبه من ضرورة الانفتاح على كل ثقافات العالم، لا سيما في ظل تنامي دور الثقافات الآسيوية في حركة التقدم العالمي المعاصر كما في حالات الصين واليابان والهند.

منهجية التقرير

لئن كانت السمة البارزة لمنهجية التقرير الأول هي الأخذ بمنهج الرصد والتشخيص في دراسة الجوانب المختلفة للتنمية الثقافية، فإن تقرير هذا العام مازال يستند إلى المنهجية ذاتها بأكثر من انشغاله بمحاولة تنظير الواقع الثقافي العربي و"أدلجته" واستشراف آفاقه. كنا ومازلنا نؤمن أن التنظير و"الأدلجة" والاستشراف كلها مستويات بحثية هامة ومطلوبة، لكن رصد الواقع وتشخيصه مازال أيضاً أولويتين ضروريتين على الأقل في المرحلة الأولى من التقرير، لا سيما في ظل أزمة المعلومة والرقم التي يعاني منها المجتمع العربي. فلعل رصد الواقع الثقافي وتشخيصه لا ينفيان أهمية تحليل معطيات هذا الواقع بل وطرح رؤية نقدية، وهو ما جاء عليه تقرير هذا العام في بعض الملفات التي اقتضت طبيعتها

ذلك. ففي ملف المعلوماتية ثمة استشراف للدور المحتمل للمعلوماتية في دعم التنمية الثقافية، وطرح رؤية مستقبلية لتنمية الثقافة العربية من منظور معلوماتي. وفي ملف التعليم لم يقتصر الأمر على معالجة قضايا التمويل والاستقلالية الإدارية في الجامعات العربية، بل اشتمل هذا الملف على عرض بعض النماذج العالمية الناجحة في الوقفيات الجامعية مثل دراسة حالة لجامعة هارفارد الأمريكية وجامعة سيدني الأسترالية بالإضافة لدراسة حالة عن الجامعات الأهلية في تركيا. وفي ملف الإبداع، الذي غلب عليه أيضاً المنهج الوصفي لحركة الإبداع الأدبي والسينمائي والدرامي والمسرحي في العالم العربي خلال العام 2008، فإن الأمر لم يخل من رؤية نقدية لبعض ملامح هذا الإنتاج الإبداعي. وكذلك الحال في ملف الحصاد الفكري السنوي الذي سُلط فيه الضوء - من منظور فكري - على أهم الأحداث والقضايا التي حفل بها العام المنصرم، مع تركيز نقدي خاص على بعض هذه الأحداث والقضايا، مثل الهجرة والحركات الاجتماعية، وجدلية العروبة والإسلام، والترجمة وأسئلتها.

كما تتجلى منهجية التقرير ابتداءً من هذا العام على صعيد آخر، هو التوقف في كل ملف من الملفات التي اشتمل عليها عند قضية معينة تتسم بأهمية خاصة من منظور موضوعي هو منظور التنمية الثقافية، ومن منظور زمني كقضية ملحة في الوقت الراهن. وبهذا ينتقل التقرير من منهجية "المسح الأفقي" التي اتسم بها العام الماضي إلى منهجية "التعميق الرأسي" لبعض القضايا والظواهر هذا العام. وقد كانت منهجية المسح الأفقي مطلوبة وملائمة في التقرير الأول، سواء في التعليم أم الإعلام أم حركة التأليف والنشر حيث كان لا بد من "التأسيس" للتقرير بدراسة ما يمكن تسميته بالبنية التحتية لمقومات التنمية الثقافية في العالم العربي. أما وقد انتهينا من مرحلة "التأسيس" فكان طبيعياً الانتقال إلى مرحلة "التعميق". ولهذا فقد اخترنا هذا العام في ملف التعليم - على سبيل المثال - قضية التمويل والاستقلالية الإدارية والمالية في التعليم العالي والتي تمثل ضماناً أثبتت التجارب التعليمية الناجحة في العالم أهميتها وجدواها. كما اخترنا في ملف الإعلام قضية الخطاب الثقافي في وسائل الإعلام لتكون هي موضوع ملف هذا العام، وهي قضية تبدو على درجة بالغة من الأهمية سواء من حيث موضوعها أم توقيتها في لحظة زمنية يطرح فيها بشدة سؤال "الكم" و"النوعية" في الإعلام العربي، بقدر ما يطرح أيضاً سؤال "الذاتية" و"الآخر"، لا سيما في عصر السماوات المفتوحة، حيث يواجه الإعلام الفضائي العربي تحديات لا يمكن الاستهانة بها في مواجهة الإعلام الأجنبي.

محتوى التقرير

يتضمن هذا التقرير خمسة ملفات تعكس ما يمكن اعتباره المقومات الخمسة الأساسية للتنمية الثقافية:

الملف الأول: المعلوماتية كرافعة للتنمية الثقافية

الملف الثاني: التمويل واستقلالية الإدارة في التعليم العالي

الملف الثالث: الخطاب الثقافي في وسائل الإعلام

الملف الرابع: الإبداع

الملف الخامس: الحصاد الفكري السنوي

ويلاحظ أن ملف "حركة التأليف والنشر" الذي تضمنه التقرير الأول قد حلّ محلّه هذا العام ملف "المعلوماتية كرافعة للتنمية الثقافية". وكان ملف حركة التأليف والنشر قد تقصّى إصدارات العرب سنوياً من الكتب، سواء على المستوى القومي أم القطري وما ارتبط بهذه المسألة من قضايا، وأثار حالة من الجدل الصحي في العالم العربي، وربما نحتاج لعام أو عامين لكي نعود من جديد لتتبع هذه الحركة في تجلياتها وإشكالياتها الأخرى. لهذا بدا محبذاً وضرورياً أن يتضمن تقرير هذا العام، بدلاً من ملف التأليف والنشر، ملفاً آخر يرصد ويحلل مدى الحضور الثقافي والمعرفي للعرب على شبكة الإنترنت. وقد استتبع هذا تقصي وتحليل مختلف أوجه الثقافة العربية الرقمية على شبكة الإنترنت، مثل التعليم الإلكتروني، البحث العلمي، الإعلام، المتاحف، التراث، المسرح والسينما والموسيقى، الفولكلور، المكتبات الرقمية، اللغة العربية... إلخ.

كما يلاحظ أنه بالإضافة إلى الملفات الثلاثة الأولى التي تغيرت موضوعاتها هذا العام، فقد تضمن التقرير ملفين آخرين ثابتين هما الإبداع والحصاد الفكري السنوي. وجاء ملف الإبداع مشتتاً على أهم تجلياته وهي الإبداع الأدبي (سرداً وشعراً) والإبداع السينمائي والدرامي والإبداع المسرحي. ولئن كان فضاء الإبداع مازال رحباً يتسع لتجليات ونشاطات أخر، فلربما يتيح التقرير مستقبلاً حيزاً للاهتمام بما تستحقّه هذه التجليات والنشاطات الإبداعية. أما ملف الحصاد الفكري السنوي فقد تضمن هذا العام أهم القضايا والظواهر والتساؤلات التي انشغل بها العقل العربي خلال العام 2008 سواء على صعيد ما شهدته المنطقة العربية من مؤتمرات وملتقيات وندوات أم على صعيد ما أصدره العرب من دوريات ودراسات ومجلات. ربما كان الجديد الذي طرأ على ملف الحصاد الفكري السنوي هذا العام مقارنة بتقرير العام الماضي، أنه كان رصداً للحراك الفكري بصفة عامة، بما فيه من قضايا وظواهر اجتماعية وتنموية وسياسية، بأكثر من كونه رصداً للمشهد الثقافي في مفهومه الضيق.

وبعد،

لعلّ هذا التقرير يسهم - مع كل الجهود والمبادرات العربية الأخرى - في وضع قضية التنمية الثقافية موضعها الصحيح والمطلوب في مجمل حركة التنمية البشرية في العالم العربي.

الشكر واجب لهيئة التقرير الاستشارية والبحثية، ولجنة المراجعة والتدقيق، ولرعاة التقرير: المؤسسة العربية للعلوم والتكنولوجيا ممثلة برئيسها الدكتور عبدالله النجار، والصحف العربية التي نتقدم إليها بكل اعتزاز وامتنان، وهي (بأسبقية الإصدار التاريخي): النهار (اللبنانية)، والحياة (الدولية)، وعمان (مسقط)، والسفير (اللبنانية)، والراية (القطرية)، والبيان (الإماراتية)، والأيام (البحرينية)، والصباح (المغربية)، والوطن (السعودية)، والشروق (الجزائرية)، والمصري اليوم (المصرية)، والغد (الأردنية)، ودبي الثقافية (الإماراتية)، والوطن (السورية)، وأوان (الكويتية).

نتطلع لأن تكون هذه الرعاية بداية طريق شراكة ثقافية فاعلة طالما دعا إليها صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل رئيس مؤسسة الفكر العربي، وهو القائل يوم إطلاق فكرة مؤسسة الفكر العربي إن "الوحدة التي تنشدها الأمة العربية - وهي حقها الطبيعي - لا بد وأن تبدأ بدايتها الصحيحة بوحدة الفكر والثقافة ..."

الملف الأول

المعلوماتية كرافعة للتنمية الثقافية

الفصل الأول:

واقع مجتمع المعلومات العربي من منظور ثقافي

أولاً: أوضاع العالم العربي طبقاً لمؤشرات مجتمع المعلومات في ظل الرؤى والاستراتيجيات الحكومية
ثانياً: أوضاع العالم العربي طبقاً لمؤشرات البنية المعلوماتية الأساسية

الفصل الثاني:

الوجه الرقمي الراهن للتنمية الثقافية العربية

أولاً: ثمانية أوجه للثقافة الرقمية
ثانياً: ملامح الوجه الرقمي للثقافة العربية طبقاً لجماهيرية المواقع ومعدل زيارتها

الفصل الثالث:

الدور المحتمل للمعلوماتية في دعم التنمية الثقافية : «التوجهات الأساسية»

أولاً: التنمية الثقافية وتقنية المعلومات
ثانياً: تقنية المعلومات وتفعيل المصادر المفتوحة كرافعة للتنمية الثقافية

الفصل الرابع:

قنوات ومسارات توظيف البنية المعلوماتية

الفصل الخامس:

نحو رؤية مستقبلية لتنمية الثقافة العربية من منظور معلوماتي

أولاً: ثلاثية الثقافة والمعرفة والمعلومات
ثانياً: نحو سياسة ثقافية مغايرة
ثالثاً: رؤية مستقبلية لمجالات المحتوى الثقافي
رابعاً: زيادة الإنتاج الفكري والعلمي
خامساً: تنمية مكوّن اللغة في ثقافة عصر المعلومات
سادساً: منطلقات ومشروعات مقترحة لتنمية مكوّن اللغة
سابعاً: تنمية مكوّن التربية في ثقافة عصر المعلومات
ثامناً: رؤية مستقبلية لتنمية مكوّن الإعلام في ثقافة عصر المعلومات
تاسعاً: تنمية مكوّن الإبداع في ثقافة عصر المعلومات

تمهيد

المعلوماتية: أفق بلا حدود للتنمية الثقافية

مجالات الإبداع والترفيه والتواصل والفنون والآداب والتعبير والتراث والتربية والبحث والسياحة والشبكات الاجتماعية وغيرها - أصبحت صاحبة الصوت المسموع على الساحة، سواء داخل الإنترنت أم خارجها، وحالياً بلغ التمازج بين الثقافة وتقنية المعلومات مستوى جعل التوظيف الثقافي للتقنية واحدة من أبرز السمات التي تتسم بها ثورة المعلومات في الوقت الحالي.

وفي الوقت الذي يحدث فيه هذا التلاقي والتمازج بين الثقافة والتقنية يبدو المجتمع العربي في أشد حالاته احتياجاً لتنمية ثقافية سريعة وعميقة ومؤثرة وشاملة تساعد على مواجهة تحديات عاتية على أصعدة عدة، الكثير منها صنعه التقدم الثقافي العالمي الكبير المدفوع بقوة تقنية المعلومات التي رضخت تماماً لمتطلبات الثقافة وأصبحت إحدى أهم أدواتها الفاعلة.

في ضوء ذلك تتجلى أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه تقنية المعلومات والاتصالات كرافعة للتنمية الثقافية في الوطن العربي.

منذ ظهورها وبدء استخدامها عملياً في أربعينيات القرن الماضي وحتى بداية الألفية الجديدة، كان مناط تركيز تقنية المعلومات والاتصالات منصباً على «المؤسسة» و«المنشأة» بغية تحسين أدائها وإنتاجيتها وكفاءة العاملين بها. بعبارة أخرى كانت المعلوماتية وأدواتها المختلفة تطرح نفسها كأداة إنتاج وتنمية اقتصادية أو تجارية أو علمية أو إدارية، من دون أن يُنظر لتقنية المعلومات والاتصالات كأشياء يمكن أن تتقاطع أو تتداخل مع الثقافة والفكر إلى الدرجة التي تجعل منها أداة للتنمية الثقافية.

مع مطلع الألفية الجديدة وحتى الآن تغيرت الأمور بشدة على الجانبين، فالتقنية رأت في الثقافة فضاءً رحباً بكرها يسمح لها بتمدد غير مسبوق في نسيج المجتمعات الحديثة، والثقافة رأت في التقنية أداة جديدة ذات إمكانات غير مسبوقة في التنمية والانتشار والتواصل بين فئات المجتمع. وبمرور الوقت تقارب الطرفان وانتهى الأمر إلى أن التطبيقات الثقافية للتقنية - في

الفصل الأول واقع مجتمع المعلومات العربي من منظور ثقافي

الثقافية وتحدياتها، ولذلك تمت مراجعة العديد من قواعد البيانات ومصادر المعلومات التي تتناول هذه البنية بطريقة تقترب من متطلبات التنمية الثقافية وتحدياتها. وفي هذا الصدد تمت مراجعة تقارير ومؤشرات صادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والاتحاد الدولي للاتصالات والقمة العالمية لمجتمع المعلومات وغيرها، ثم جرى اختيار قاعدة البيانات التفاعلية على الإنترنت الخاصة بالتقرير العالمي لتقنية المعلومات الصادر عن منتدى دافوس الاقتصادي العالمي في مارس 2009، <http://www.insead.edu/v1/>، و [gitr/wef/main/home.cfm](http://www.gitr/wef/main/home.cfm) وبعد ذلك تم اخضاع هذه البيانات لمجموعة من الخطوات المنهجية¹.

أولاً: أوضاع العالم العربي طبقاً لمؤشرات مجتمع المعلومات في ظل الرؤى والاستراتيجيات الحكومية

تعود أهمية هذه المجموعة من المؤشرات إلى أنه لا يمكن الحديث عن توظيف تقنية المعلومات والاتصالات في جهود التنمية الثقافية إذا لم تكن التنمية المعلوماتية والتكنولوجية نفسها مدرجة على اهتمامات الدولة وأولوياتها بصورة أو بأخرى، ومن دون ذلك لا يتوقع أن تكون تقنية المعلومات والاتصالات في وضع

من قياس الكم إلى قياس النضج
من المهم استعراض الملامح الرئيسية لمكونات البنية المعلوماتية العربية بعناصرها المختلفة من منظور تأثيرها وتفاعلها مع جهود التنمية الثقافية، على اعتبار أن هذه البنية هي الحاضنة الرئيسية لدور المعلوماتية كرافعة للتنمية الثقافية المبتغاة بالوطن العربي.

والحاصل أنه توجد العديد من مصادر المعلومات وقواعد البيانات التي توفر مؤشرات لقياس مكونات البنية المعلوماتية ورصدها ليس في الوطن العربي فقط ولكن على مستوى العالم، وتصدر في هذا الشأن إحصاءات وتقارير متنوعة بصفة دورية، وقد شكل اختيار مصادر البيانات والإحصاءات التي يمكن استخدامها في معالجة الأمر من المنظور الثقافي تحدياً كبيراً بالنسبة لفريق البحث، فالمعتاد أن تقدم هذه الإحصاءات - على تنوعها - بيانات كمية عن واقع هذه البنية، كعدد خطوط الهاتف ومستخدمي الإنترنت وعدد الحاسبات الشخصية وخطوط الاتصالات عالية السرعة إلى غير ذلك من إحصاءات قد تكون مفيدة في معالجة قضايا أخرى كالفجوة الرقمية والتنمية الاقتصادية ومستوى نضج ما يطلق عليه دائماً «مجتمع المعلومات». لكنها في صورتها الكمية لا توفر مؤشراً يربط بين هذه البنية واحتياجات التنمية

¹ في خطوة أولى تمت مراجعة الـ 64 مؤشر قياس الموجودة بقاعدة البيانات وانتقاء المؤشرات التي تخدم الدراسة فقط، أي التي تنشئ علاقة ما بين البنية المعلوماتية والتنمية الثقافية وهنا تم اختيار 40 مؤشراً فقط من بين الـ 64 الموجودة بقاعدة البيانات. وفي خطوة ثانية تم استخلاص البيانات المرتبطة بها من قاعدة البيانات. وفي خطوة ثالثة تمت تصفية هذه البيانات لتكون مقصورة على البلدان العربية فقط وليس على الـ 134 دولة الواردة في قاعدة البيانات. وفي خطوة رابعة تم تقسيم هذه المؤشرات إلى خمس مجموعات، كل مجموعة ترصد جانباً من الجوانب التي لها علاقة بالتنمية الثقافية.

الدولة لديها خطة ضعيفة وغير واضحة وتدل الدرجة الأقرب إلى 7 على أن الخطة واضحة وفعالة، وتشير البيانات المتاحة إلى أن الدرجات الممنوحة للبلدان العربية في هذا المؤشر تتراوح بين 5.86 وهي الدرجة التي حصلت عليها الإمارات و3.32 وهي الدرجة التي حصلت عليها ليبيا، وذلك بمتوسط عام قدره 4.57 لدى الدول المتاح عنها بيانات، أما الترتيب عالمياً فتتراوح بين المركز الثالث الذي حصلت عليه الإمارات والمركز 112 الذي حصلت عليه ليبيا.

أولويات متوسطة وأخرى ضعيفة

يقيس المؤشر الخاص بمستوى تقنيات المعلومات والاتصالات في قائمة أولويات الحكومة ما إذا كانت تقنيات المعلومات والاتصالات قضية ذات أولوية عامة لدى الحكومة أم لا، وتتراوح درجات المؤشر بين 1 و7، وتمنح الدرجات الأقرب إلى الواحد للحكومات التي تعارض بشدة أن تكون تقنيات الاتصالات وتقنية المعلومات قضية ذات أولوية عامة، والأقرب إلى 7 للحكومات التي تؤيد ذلك بقوة، وفي هذا الصدد تشير البيانات المتاحة إلى أن الدرجات الممنوحة للحكومات العربية في هذا الصدد تتراوح بين 6.05 وهي الدرجة التي حصلت عليها الإمارات و4.14 وهي الدرجة التي حصلت عليها المغرب، بمتوسط عام 5.02 لدى الدول المتاح عنها بيانات، أما الترتيب دولياً فتتراوح بين المركز الخامس الذي حصلت عليه الإمارات والمركز 111 الذي حصلت عليه المغرب.

يقيس المؤشر الخاص بمستوى نجاح الحكومة في ترويج تقنيات المعلومات والاتصالات بالمجتمع مدى كفاءة وفعالية البرامج الحكومية التي تروج لاستخدام تقنية المعلومات والاتصالات، ويمنح درجات من 1 إلى 7، حيث الدرجة 1 = برامج ترويج حكومية غير ناجحة، والدرجة 7 = برامج ترويج حكومية ناجحة للغاية، وتشير البيانات

يسمح لها بالتوظيف سواء في التنمية الثقافية أم غيرها، بعبارة أخرى فإن التقنية كأداة ورافعة لن تكون متوافرة من الأصل إذا كانت الحكومات غير مهتمة بها وبتوفيرها وبنائها وتطويرها وإدارتها بصورة تخدم التنمية.

وتضم مجموعة المؤشرات التي تقيس وضعية تقنية المعلومات والاتصالات داخل رؤى واستراتيجيات الحكومات العربية تسعة مؤشرات تتوزع على مجموعتين فرعيتين:

• **الأولى تقيس وضعية تقنية المعلومات في خطط ورؤى الحكومات، وتشمل أربعة مؤشرات هي:** تقنية المعلومات والاتصالات بالرؤية الحكومية، ومستوى تقنية المعلومات في قائمة أولويات الحكومة، ومستوى نجاح الحكومة في ترويج تقنية المعلومات بالمجتمع، ومستوى مشتريات الحكومة من تقنية المعلومات.

• **والثانية تقيس الأداء الحكومي وعلاقته بتقنية المعلومات تأثيراً وتأثراً وتشمل خمسة مؤشرات هي:** مستوى تدريب موظفي الحكومة على التقنية، ومدى الاستعداد للحكومة الإلكترونية، ومدى توافر الخدمات الإلكترونية بالإنترنت، ومستوى تفعيل تقنية المعلومات وتطور الأداء الحكومي، ومستوى انتشار تقنية المعلومات بالمكاتب الحكومية.

مؤشرات الرؤى والاستراتيجيات

إذا ما نظرنا إلى أوضاع تقنيات المعلومات والاتصالات بالعالم العربي طبقاً لمؤشرات المجموعة الفرعية الأولى (انظر الجدول رقم 1) سنجد أن:

المؤشر الخاص بمستوى تقنية المعلومات في الخطط والرؤى الحكومية يقيس هل لدى الحكومة خطة واضحة لاستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات لتحسين إجمالي التنافسية العامة للدولة بما في ذلك تنمية الجوانب الثقافية والاجتماعية، وفي هذا التقييم تمنح كل دولة درجة تتراوح بين 1 إلى 7، وتدل الدرجة الأقرب لـ 1 على أن

احتلت الإمارات المركز الخامس والمغرب المركز 111 عالمياً وفقاً لمؤشر مدى اعتبار تقنية المعلومات والاتصالات أولوية حكومية.

تقنيات المعلومات والاتصالات في رؤى وخطط الحكومات العربية « الترتيب أبجدياً »

جدول رقم 1

الدولة		مشتريات الحكومة من تقنيات المعلومات		مستوى تقنيات المعلومات في قائمة أولويات الحكومة		تقنيات المعلومات والاتصالات بالرؤية الحكومية		نجاح الحكومة في ترويج تقنيات المعلومات بالمجتمع	
الدرجة	الترتيب دولياً	الدرجة	الترتيب دولياً	الدرجة	الترتيب دولياً	الدرجة	الترتيب دولياً	الدرجة	الترتيب دولياً
الأردن	4.04	33	5.52	17	5.04	18	5.21	18	
الإمارات	4.53	11	6.05	5	5.86	3	5.8	4	
البحرين	4.1	27	5.42	21	5.03	19	4.98	27	
الجزائر	2.88	118	4.37	85	3.68	100	4.08	79	
السعودية	4.33	15	5.17	33	4.81	27	4.89	32	
السودان	0	-	0	-	0	-	0	-	
الصومال	0	-	0	-	0	-	0	-	
العراق	0	-	0	-	0	-	0	-	
الكويت	3.23	98	4.28	96	3.61	102	3.95	93	
المغرب	3.69	58	4.14	111	3.93	82	4.61	45	
اليمن	0	-	0	-	0	-	0	-	
تونس	5.07	3	5.8	8	5.45	10	5.86	3	
سوريا	3.35	90	4.51	75	4.02	71	4.2	71	
عمان	4.19	22	5.02	46	4.97	21	4.85	34	
فلسطين	0	-	0	-	0	-	0	-	
قطر	4.6	9	5.55	15	5.66	6	5.56	8	
لبنان	0	-	0	-	0	-	0	-	
ليبيا	3.27	96	4.4	83	3.32	112	3.89	102	
مصر	3.7	57	5.18	32	4.45	45	4.92	30	
موريتانيا	3.45	76	4.91	51	4.16	62	4.76	39	
أوروبا الغربية	3.792	-	4.602	-	4.214	-	4.302	-	

المصدر: قاعدة بيانات التقرير العالمي لتقنية المعلومات الصادر عن منتدى دافوس الاقتصادي العالمي مارس 2009
<http://www.insead.edu/v1/gittr/wef/main/home.cfm>

الذي حصلت عليه تونس والمركز 102 الذي حصلت عليه ليبيا.

شراء التكنولوجيا بين الشراهة والعجز
المؤشر الخاص بمشتريات الحكومات العربية من تقنيات المعلومات والاتصالات،

المتاحة حول هذا المؤشر إلى أن الدرجات الممنوحة للحكومات العربية تتراوح بين 5.86 وهي الدرجة التي حققتها تونس و3.89 وهي الدرجة التي حصلت عليها ليبيا، بمتوسط عام 4.83 لدى الدول المتاح عنها بيانات، أما الترتيب العالمي فيتراوح بين المركز الثالث

تونس الأولى عربياً وفي المركز الثالث عالمياً وليبيا الأخيرة عربياً وفي المركز 102 عالمياً وفقاً لمؤشر كفاءة البرامج الحكومية في الترويج لتقنية المعلومات والاتصالات.

يقيس مؤشّر مدى الاستعداد للحكومة الإلكترونية استعداد الحكومة لتنفيذ برامج الحكومة الإلكترونية ومشروعاتها، وذلك بناء على تقييم مواقع الويب الخاصة بالحكومة الإلكترونية لكل دولة وبنية الاتصالات وتطور الموارد البشرية المتعلقة بها، ويمنح درجات من صفر إلى واحد، حيث الصفر = عدم وجود برامج ومواقع للحكومة الإلكترونية، والـ 1 = برامج ومواقع ناضجة وفعّالة وذات تواصل مع الجماهير، وفي هذا المؤشر تتراوح الدرجات الممنوحة للحكومات العربية بين 0.63 وهي الدرجة التي حصلت عليها الإمارات و0.2 وهي الدرجة التي حصلت عليها موريتانيا، بمتوسط عام 0.41 درجة لدى الدول المتاح عنها بيانات، أما الترتيب العالمي فتتراوح بين المركز 32 الذي حصلت عليه الإمارات والمركز 124 الذي حصلت عليه موريتانيا.

حكومة إلكترونية على طريق النمو

يقيس مؤشّر مدى توافر الخدمات الإلكترونية عبر الإنترنت عدد وفعالية ومستوى نضج الخدمات الحكومية التي تقدم إلكترونياً للمواطنين مثل الضرائب وسجلات السيارات وطلبات جواز السفر وتصاريح الشركات والمشتريات الحكومية الإلكترونية، ويمنح هذا المؤشر درجات تتراوح بين الدرجة 1 التي تعني أن هذه الخدمات غير متاحة، والدرجة 7 التي تعني أنها متاحة بوفرة، وطبقاً للبيانات المتاحة فإن الدرجات الممنوحة للحكومات العربية في هذا المؤشر تتراوح بين 5.26 وهي الدرجة التي حققتها قطر و1.69 وهي الدرجة التي حققتها سوريا، بمتوسط عام 3.66 لدى الدول المتاحة عنها بيانات، أما الترتيب دولياً فتتراوح بين المركز 25 الذي حصلت عليه قطر والمركز 131 الذي حصلت عليه سوريا.

يقيس مؤشّر مستوى تفعيل تقنية المعلومات وتطور الأداء الحكومي مستوى النضج والرشادة في استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات من قبل الحكومة

ويقيس مستوى كفاءة وسلامة قرارات الشراء الحكومية لجلب التقنية المتقدمة ويمنح درجة تتراوح بين 1 إلى 7 درجات، بحيث إن الدرجة 1 = قرارات الشراء التي تعتمد فقط على السعر، والدرجة 7 = قرارات الشراء التي تعتمد على الأداء والابتكار التقني، وتشير البيانات المتاحة إلى أن الدرجات الممنوحة للحكومات العربية في هذا الصدد تتراوح بين 5.07 وهي الدرجة التي حصلت عليها تونس و2.88 وهي الدرجة التي حصلت عليها الجزائر بمتوسط عام 3.89 لدى الدول المتاحة عنها بيانات، أما الترتيب العالمي للحكومات العربية في هذه النقطة فيتراوح بين المركز الثالث عالمياً الذي سجلته تونس والمركز 118 الذي سجلته الجزائر.

مؤشرات الأداء الحكومي وتقنيات المعلومات والاتصالات

يوضح الجدول رقم (2) أوضاع تقنيات الاتصالات وتقنية المعلومات في العالم العربي طبقاً لمؤشرات المجموعة الفرعية الثانية المتعلقة بالأداء الحكومي وبهذه التقنيات، وذلك على النحو التالي:

يقيس مؤشّر مستوى تدريب موظفي الحكومة على التقنية المنهج العام الذي تتبعه الحكومات تجاه تأهيل موظفي الحكومة على تقنيات المعلومات والاتصالات، وهو مكون من سبع درجات، الدرجة 1 = استثمار ضعيف في التدريب وتنمية مهارات الموظفين، والدرجة 7 = استثمار كثيف في جذب الموظفين وتدريبهم والاحتفاظ بهم، وتشير الدرجات الممنوحة للحكومات العربية في هذا المؤشر إلى أن أعلى درجة بلغت 4.79 وهي الدرجة التي حصلت عليها تونس وأقل درجة بلغت 2.69 التي حصلت عليها موريتانيا، بمتوسط عام 3.84 لدى الدول المتاحة عنها بيانات، أما الترتيب الدولي فتتراوح بين المركز 27 الذي حصلت عليه تونس والمركز 130 الذي حصلت عليه موريتانيا.

احتلت تونس المركز الثالث والجزائر المركز 118 عالمياً وفقاً لمؤشر كفاءة المشتريات الحكومية من تقنية المعلومات والاتصالات.

الأداء الحكومي وتقنيات المعلومات والاتصالات بالعالم العربي «الترتيب أبجدياً»

جدول رقم 2

الدولة	مستوى تدريب موظفي الحكومة على التقنيات		مؤشر الاستعداد للحكومة الإلكترونية		توافر الخدمات الإلكترونية بالإنترنت		تفعيل تقنيات المعلومات وتطور الأداء الحكومي		مستوى المشاركة الإلكترونية		مستوى انتشار تقنيات المعلومات بالمكاتب الحكومية	
	الترتيب دولياً	النضج	الترتيب دولياً	النضج	الترتيب دولياً	النضج	الترتيب دولياً	النضج	الترتيب دولياً	درجة المشاركة	الترتيب دولياً	النضج
الأردن	50	4.19	49	0.55	90	3.16	29	4.94	15	0.55	40	4.73
الإمارات	37	4.49	32	0.63	27	5.19	4	5.84	39	0.3	17	5.71
البحرين	60	4.03	42	0.57	32	4.76	28	4.98	34	0.34	30	5.13
الجزائر	128	2.8	1	0.35	120	2.25	125	3.05	115	0.02	118	3.25
السعودية	52	4.12	66	0.49	46	4.32	44	4.68	36	0.32	42	4.7
السودان	-	0	161	0.2186	-	0	-	0	161	0.01	-	0
الصومال	-	0	183	-	-	0	-	0	183	0	-	0
العراق	-	0	151	0.269	-	0	-	0	151	0.01	-	0
الكويت	57	4.05	55	0.52	97	2.97	93	3.79	95	0.07	81	4.02
المغرب	79	3.74	113	0.29	81	3.31	82	3.97	123	0	97	3.59
اليمن	-	0	164	0.2142	-	0	-	0	164	0	-	0
تونس	27	4.79	103	0.35	41	4.49	20	5.27	115	0.02	32	5.04
سوريا	112	3.31	98	0.36	131	1.69	102	3.6	105	0.05	108	3.38
عمان	49	4.21	76	0.47	38	4.58	38	4.78	58	0.2	50	4.6
فلسطين	-	0	0	-	-	0	-	0	0	-	-	0
قطر	33	4.59	52	0.53	25	5.26	15	5.43	66	0.18	23	5.33
لبنان	-	0	74	0.484	-	0	-	0	74	0.12	-	0
ليبيا	114	3.28	99	0.35	121	2.19	120	3.16	58	0.2	116	3.28
مصر	96	3.49	72	0.48	55	4.09	62	4.35	47	0.25	76	4.13
موريتانيا	130	2.69	124	0.2	96	2.99	73	4.12	77	0.11	65	4.33
أوروبا الغربية	-	-	-	0.738	-	4.746	-	4.866	-	0.422	-	-

المصدر: قاعدة بيانات التقرير العالمي لتقنية المعلومات الصادر عن منتدى دافوس الاقتصادي العالمي مارس 2009
<http://www.insead.edu/v1/gitr/wef/main/home.cfm>

وأجهزتها وإداراتها، ومدى السهولة التي يحدثها هذا الاستخدام في معاملات الحكومة مع المواطنين والشركات، ويمنح هذا المؤشر سبع درجات، الدرجة واحد تعني أن مستوى النضج في هذه النقطة منخفض بشدة، والدرجة سبعة تعني أن مستوى النضج مرتفع



الترتيب الدولي فتراوح بين المركز السابع عشر الذي حصلت عليه الإمارات، والمركز 118 الذي حصلت عليه الجزائر.

ثانياً: أوضاع العالم العربي طبقاً لمؤشرات البنية المعلوماتية الأساسية

ترصد هذه المجموعة من المؤشرات ملامح البنية الأساسية في مجال تقنيات المعلومات والاتصالات بالعالم العربي، وهي بدورها تضم مجموعتين فرعيتين:

الأولى تتعلق برصد أوضاع قطاع الاتصالات وتضم سبعة مؤشرات لقياس عدد خطوط الهاتف وتكلفة الوصلات الهاتفية للمنازل وتكلفة الاشتراك الهاتفي الشهري وتكلفة مكالمة المحمول ومشتركي الهاتف المحمول ومشتركي الخطوط السريعة ومدى توافر خطوط الهواتف الجديدة.

الثانية تتعلق برصد أوضاع قطاع تقنيات المعلومات وتضم سبعة مؤشرات لقياس سعة الربط الدولي بالإنترنت وحاسبات الإنترنت الخادمة المؤمنة وتكلفة اشتراك دي إس إل شهرياً وأقل تكلفة لخطوط الاتصالات السريعة والحاسبات الشخصية ومشتركي الخطوط السريعة ومستخدمي الإنترنت.

مؤشرات قياس قطاع الاتصالات

يوضح الجدول رقم (3) أوضاع قطاع الاتصالات في العالم العربي طبقاً للمؤشرات السبعة المشار إليها، ومن خلال هذا الجدول يُلاحظ الآتي:

خطوط الاتصال: تخمة هنا وجوع هناك
يقيس مؤشر عدد خطوط الهاتف عدد الخطوط الأرضية والمحمولة بالنسبة لكل 100 نسمة كمعيار لمدى انتشار خطوط الاتصال داخل كل دولة ومدى حصول مواطنيها على حقهم في امتلاك خطوط اتصال تسمح لهم بالتواصل مع الآخرين والوصول للمعلومات،

تماماً، وطبقاً للبيانات المتاحة فإن الدرجات التي حصلت عليها الحكومات العربية في هذا المؤشر تتراوح بين 5.84 وهي الدرجة التي حصلت عليها الإمارات و3.05 وهي الدرجة التي حصلت عليها الجزائر بمتوسط عام 4.43 لدى الدول المتاح عنها بيانات، أما الترتيب الدولي فتراوح بين المركز الرابع الذي حصلت عليه الإمارات والمركز 125 الذي حصلت عليه الجزائر.

المشاركة الإلكترونية بين فئور وحماس

يقيس مؤشر المشاركة الإلكترونية مدى فاعلية وموثوقية وجاذبية وجود المواقع الحكومية وأهميتها واستعدادها لتقديم المعلومات وأدوات المشاركة والخدمات عبر الإنترنت للمواطنين وبالتالي معدل استخدام المواطنين لها، ويمنح هذا المؤشر درجة من صفر إلى واحد وكلما كانت الدرجة قريبة للواحد الصحيح كان ذلك دليلاً على ارتفاع المشاركة الإلكترونية والعكس، وتتراوح درجات الدول العربية المتاح عنها بيانات بين 0.55 وهي الدرجة التي حققتها الأردن وحصلت بها على المركز 15 عالمياً، والسودان التي حققت 0.01 درجة وحصلت بها على المركز 161 عالمياً، وبلغ متوسط الدرجات التي حصلت عليها الدول المتاح عنها بيانات 0.16 درجة من الواحد الصحيح.

حقيقة ميكنة المكاتب

يقيس مؤشر مستوى انتشار وتشغيل تقنيات المعلومات والاتصالات في المكاتب الحكومية ويمنح سبع درجات، 1 = وجود وتشغيل نادر للغاية، و7 = وجود وتشغيل شائع وسائد، وطبقاً للبيانات المتاحة فإن الدرجات التي حصلت عليها الحكومات العربية في هذا المؤشر تتراوح بين 5.71 وهي الدرجة التي حصلت عليها الإمارات و3.25 وهي الدرجة التي حصلت عليها الجزائر، بمتوسط عام 4.37 لدى الدول المتاح عنها بيانات، أما

قطر هي الأولى عربياً وفي المركز 25 عالمياً وسوريا الأخيرة عربياً وفي المركز 131 عالمياً وفقاً لمؤشر مدى توافر الخدمات الحكومية عبر الإنترنت.

الإمارات الأولى عربياً وفي المركز الـ 17 عالمياً والجزائر الأخيرة عربياً وفي المركز الـ 118 عالمياً وفقاً لمؤشر انتشار تقنية المعلومات والاتصالات في المكاتب الحكومية.

البنية المعلوماتية بالعالم العربي (قطاع الاتصالات) « الترتيب أبجدياً »

جدول رقم 3

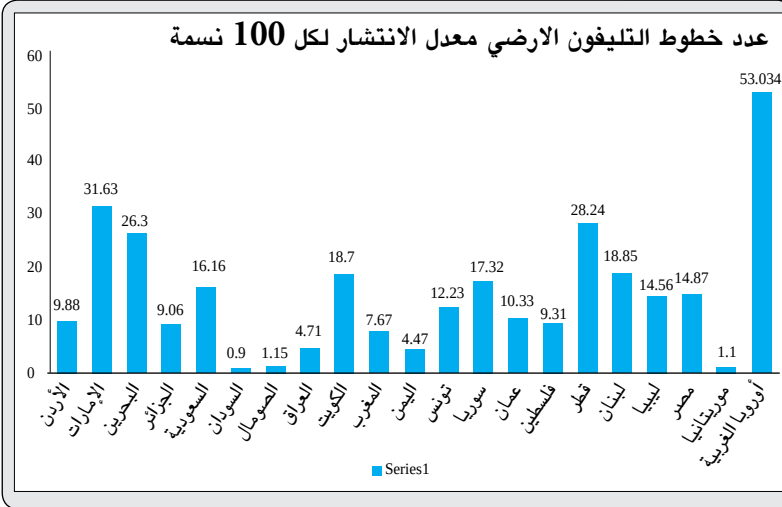
الدولة	عدد خطوط التليفون الأرضية		تكلفة الوصلات التليفونية للمنازل		تكلفة الاشتراك التليفوني الشهري		تكلفة مكالمات المحمول		مشاركو التليفون المحمول		مشاركو الخطوط DSL السريعة		توافر خطوط التليفونات الجديدة	
	معدل الانتشار لكل 100 نسمة	الترتيب دولياً	النسبة من دخل الفرد	الترتيب دولياً	النسبة من دخل الفرد	الترتيب دولياً	النسبة من دخل الفرد	الترتيب دولياً	عدد المشتركين لكل 100 نسمة	الترتيب دولياً	النسبة لكل 100 نسمة	الترتيب دولياً	سهولة وإتاحة الخطوط	الترتيب دولياً
الأردن	9.88	90	2.2	81	2.89	92	0.26	81	80.53	65	1.55	72	6.55	19
الإمارات	31.63	39	0.15	14	0.12	1	0	2	173.37	1	5.17	48	6.57	18
البحرين	26.3	53	0.26	24	0.16	3	0.02	20	148.28	4	5.23	47	6.22	36
الجزائر	9.06	96	1.21	68	8.87	114	0.08	52	81.41	64	0.85	84	5.16	92
السعودية	16.16	74	0.59	49	0.64	39	0.04	36	114.74	22	2.43	65	6.03	47
السودان	0.9	173	0	-	0	-	0	-	21.31	161	0.11	129	0	-
الصومال	1.15	166	0	-	0	-	0	-	6.9	186	0	188	0	-
العراق	4.71	139	0	-	0	-	0	-	48.36	115	0	167	0	-
الكويت	18.7	67	0.44	37	0.33	14	0.02	14	97.28	43	0.93	83	5.65	70
المغرب	7.67	98	3.46	88	8.71	113	0.63	104	64.15	80	1.53	73	5.95	56
اليمن	4.47	142	0	-	0	-	0	-	13.76	174	0	203	0	-
تونس	12.33	85	0.5	42	0.73	48	0.13	64	75.94	69	1.11	79	6.24	35
سوريا	17.32	71	0	-	0.5	25	0.26	80	33.62	105	0.04	110	5.35	86
عمان	10.33	89	0.22	16	0.67	41	0.03	31	96.33	45	0.73	86	5.31	88
فلسطين	9.31	119	0	-	0	-	0	-	27.46	148	1.49	94	0	-
قطر	28.24	48	0.1	8	0.14	2	0.01	5	150.41	2	8.37	39	5.99	48
لبنان	18.85	86	0	-	0	-	0	-	30.74	141	4.88	63	0	-
ليبيا	14.56	80	0.45	38	0.17	5	0.04	43	73.05	75	0.16	98	4.38	117
مصر	14.87	76	3.56	91	0.99	59	0.13	63	39.82	96	0.57	89	6.4	25
موريتانيا	1.1	118	2.86	84	6.05	110	0.64	105	41.62	92	0.03	111	5.97	49
أوروبا الغربية	53.034	-	-	-	-	-	-	-	114.25	-	22.226	-	-	-

المصدر: قاعدة بيانات التقرير العالمي لتقنية المعلومات الصادر عن منتدى دافوس الاقتصادي العالمي مارس 2009
<http://www.insead.edu/v1/gittr/wef/main/home.cfm>

وصلت إليه الإمارات وجعلها تحتل المركز 39 عالمياً، و0.9 خط لكل 100 نسمة في السودان وهو المعدل الذي جعلها تحتل المركز 173 عالمياً، أما المتوسط العام على مستوى الدول العربية المتاح عنها بيانات فيبلغ 12.88 خطاً

وبناء على هذا المعدل يتم ترتيب مركز كل دولة على مستوى العالم، وتقول البيانات المتاحة إن معدل انتشار خطوط الاتصال بالدول العربية مقارنة بكل 100 نسمة يتراوح بين 31.63 خطاً لكل 100 نسمة وهو المعدل الذي

شكل رقم 1



لكل 100 نسمة.

تكاليف متباينة

يقيس مؤشر تكلفة الوصلات الهاتفية للمنازل نسبة تكلفة توصيل الهاتف بالمنازل من إجمالي الدخل القومي للفرد، وذلك كمعيار يوضح مدى قدرة المواطن على الاستفادة من خطوط الاتصالات وتوظيفها في حياته، وتدل البيانات المتاحة على أن نصيب تكلفة الوصلات الهاتفية للمنازل من دخل الفرد الإجمالي بالدول العربية تتراوح بين 0.1% وهي النسبة التي سجلتها قطر واحتلت بموجبها المركز الثامن على العالم، و 3.56% وهي النسبة التي سجلتها مصر واحتلت بموجبها المركز الحادي والتسعين على العالم، أما المتوسط العام على مستوى الدول العربية المتاح عنها بيانات فبلغ 1.23%.

يقيس مؤشر تكلفة الاشتراك الهاتفي الشهري نسبة تكلفة الاشتراك الهاتفي الشهري (بالدولار) من إجمالي الدخل المحلي الشهري للفرد، وذلك كمعيار يوضح العبء المادي الذي يتكبده المواطن شهريا لكي يستفيد من خدمات خطوط الاتصالات، وتدل البيانات المتاحة على أن نسبة الاشتراك الهاتفي الشهري من دخل الفرد الإجمالي بالدول العربية تتراوح بين 0.12% في الإمارات وهي النسبة التي جعلتها تحتل المركز الأول على العالم و 8.87% في الجزائر التي احتلت المركز 114 على العالم، أما المتوسط العام على مستوى الدول العربية المتاح عنها بيانات فبلغ 2.21%.

المحمول ... والدخول

يقيس مؤشر تكلفة مكالمات المحمول نسبة تكلفة مكالمات المحمول من إجمالي الدخل المحلي الشهري للفرد، وذلك كمعيار يوضح العبء المادي الذي يتكبده المواطن في الاستفادة من خدمات الهاتف المحمول، وتشير البيانات المتاحة إلى أن نسبة تكلفة مكالمات المحمول لمدة 3 دقائق خلال ساعات الذروة

الإمارات الأولى عربياً وفي المركز الـ 39 عالمياً والسودان الأخيرة عربياً وفي المركز الـ 173 عالمياً في مؤشر الاتصالات (عدد خطوط الهاتف الأرضي والمحمول لكل 100 من السكان).

قطر الأولى عربياً والثامنة عالمياً ومصر الأخيرة عربياً والـ 91 عالمياً وفقاً لمؤشر تكلفة الوصلات التليفونية للمنازل.

الإمارات الأولى عربياً وعالمياً في عدد مشتركى الهاتف المحمول بنسبة 173 خطاً لكل مائة من السكان!! والصومال الأخيرة عربياً والـ 186 عالمياً بمعدل 7 خطوط لكل مائة من السكان.

(بالدولار) إلى إجمالي دخل الفرد بالدول العربية تتراوح بين 0.01% وهي النسبة التي حققتها قطر وجعلتها تحتل المركز الخامس على العالم، و 0.64% وهي النسبة التي حققتها موريتانيا وجعلتها تحتل المركز 105 على العالم، أما المتوسط العام على مستوى الدول العربية المتاح عنها بيانات فبلغ 0.16%.

يقيس مؤشر مشتركى الهاتف المحمول أعداد مشتركى الهاتف المحمول بالنسبة لكل 100 نسمة بكل دولة، وذلك كمعيار لمدى انتشار خطوط الهاتف المحمول، وتشير البيانات المتاحة إلى أن أعداد مشتركى الهاتف المحمول بالنسبة لكل 100 نسمة في الدول العربية المختلفة تتراوح بين 173.37 خطاً في الإمارات وهو العدد الذي جعلها تحتل المركز رقم واحد في هذا المؤشر، و 6.9 خطوط لكل 100 نسمة في الصومال التي تحتل المركز رقم 186 على مستوى العالم، أما المتوسط العام على مستوى الدول العربية المتاح عنها بيانات فبلغ 70.95 خطاً محمولاً لكل 100 من السكان.

الإنترنت عالية السرعة .. وافد جديد

يقيس مؤشر مشتركى الخطوط السريعة إجمالي عدد المشتركين في خطوط الاتصال

لكنها مصنفة في المراكز 167 و203 و188 على التوالي، أما المتوسط العام في الدول العربية المتاح عنها بيانات فبلغ 2.07 خطوط اتصال سريع لكل 100 من السكان.

يقيس مؤشر توافر خطوط الهواتف الجديدة مدى السهولة والسرعة التي يحصل بها المواطنون على خطوط الهواتف الجديدة، ويمنح المؤشر درجات من واحد إلى سبعة، بحيث 1 = خطوط نادرة ويصعب الحصول عليها، و7 = خطوط متاحة وواسعة الانتشار وعالية الكفاءة ويسهل الحصول عليها، وتتراوح درجات الدول العربية وفقاً لهذا المعيار بين 6.57 وهي الدرجة التي حصلت عليها الإمارات وجعلتها تحتل المركز 18 على العالم، و4.38 وهي الدرجة التي حصلت عليها ليبيا وجعلتها تحتل المرتبة 111 على العالم، أما متوسط الدرجة للدول المتوافر عنها بيانات فبلغ 5.84.

مؤشرات قياس قطاع تقنية المعلومات

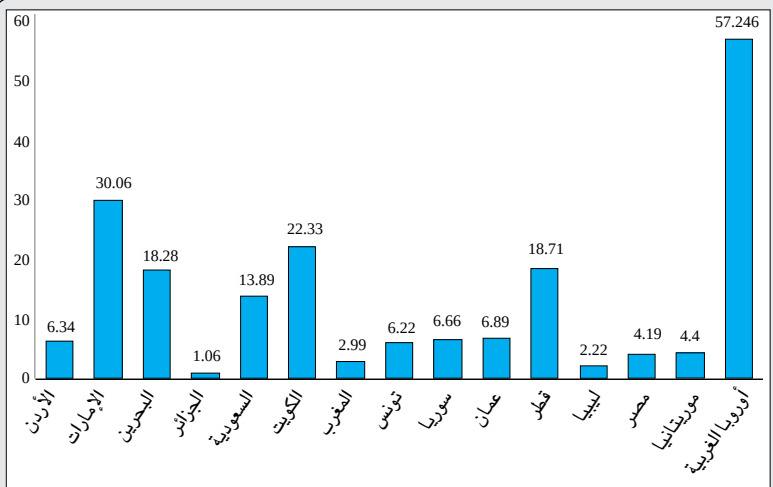
يوضح الجدول رقم (4) أوضاع قطاع تقنية المعلومات في العالم العربي طبقاً للمؤشرات المشار إليها، ومن خلال هذا الجدول يلاحظ الآتي:

يقيس مؤشر سرعة الربط الدولي بالإنترنت طاقة خطوط الاتصال الخارجي بالإنترنت والتي تمر من خلالها حركة الاتصال بالإنترنت بين المستخدمين داخل الدولة وبقيّة أجزاء شبكة الإنترنت في العالم الخارجي، والتي يطلق عليها «بوابات الاتصال الخارجي بالشبكة» وهي تقاس بالميجابايت التي تمر بهذه البوابات كل ثانية بالنسبة لكل 100 نسمة من السكان، وطبقاً للبيانات المتاحة فإن سرعة الربط الدولي بالإنترنت بالدول العربية تتراوح بين 27.66 ميجا/ثانية لكل 100 نسمة وهو المعدل الموجود لدى قطر وجعلها تحتل المركز رقم 28 عالمياً، و0.21 ميجا/ثانية لكل 100 نسمة وهو المعدل الموجود بليبيا وجعلها تحتل المركز رقم 99 عالمياً، أما متوسط الدول

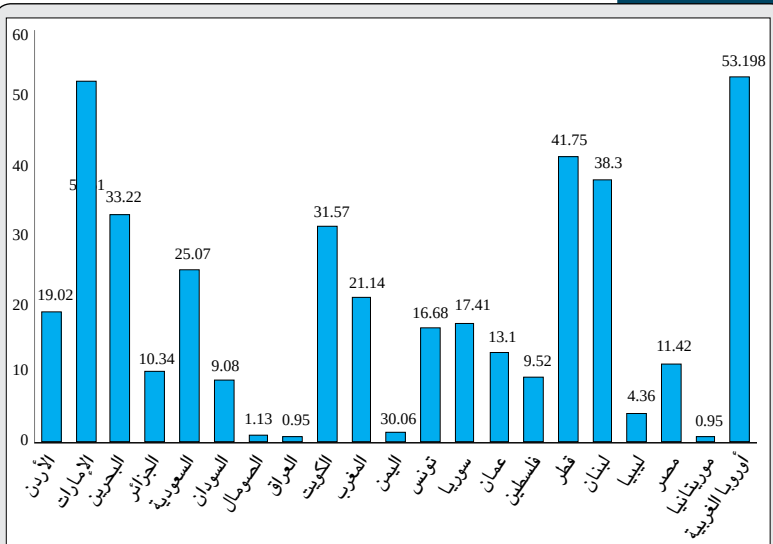
السريعة بالإنترنت لكل 100 نسمة من السكان، وتشير البيانات المتاحة إلى أن أعداد المشتركين في هذه النوعية من الخطوط بالعالم العربي تتراوح بين 8.37 خطاً لكل 100 نسمة وهو المعدل الذي حققته قطر وجعلها تحتل المركز رقم 39 عالمياً، و0.03 خطوط لكل 100 نسمة وهو المعدل الذي حققته موريتانيا وجعلها تحتل المركز 111، بخلاف دول أخرى كالعراق واليمن والصومال لم تذكر الإحصاءات شيئاً عن معدل ما تملكه من خطوط عالية السرعة

قطر الأولى عربياً والـ 39 عالمياً وموريتانيا الأخيرة عربياً والـ 111 عالمياً من حيث المشتركين في خطوط الاتصال السريعة بالإنترنت.

شكل رقم 2 عدد الحاسبات الشخصية لكل 100 نسمة



شكل رقم 3 عدد مستخدمي الإنترنت لكل 100 نسمة



البنية المعلوماتية بالدول العربية (الإنترنت وتقنيات المعلومات) «الترتيب أبجدياً»

جدول رقم 4

الدولة		سعة الربط الدولي بالإنترنت		حسابات الإنترنت الخادمة المؤمنة		تكلفة اشتراك دي إس إل شهرياً		أقل تكلفة لخطوط الاتصالات السريعة		الحاسبات الشخصية		مستخدمو الإنترنت	
الترتيب	عدد المستخدمين بين كل 100 نسمة	الترتيب	عدد الحاسبات لكل 100 نسمة	الترتيب	عدد الحاسبات لكل مليون نسمة	الترتيب	نسبة الاشتراك من الدخل الشهري	الترتيب	نسبة تكلفة 100 كيلوبايت ثانية من الدخل الشهري	الترتيب	عدد الحاسبات لكل 100 نسمة	الترتيب	عدد المستخدمين بين كل 100 نسمة
الأردن	0.54	84	5.95	77	7.95	44	0.78	48	6.34	74	19.02	72	
الإمارات	21.63	32	95.54	32	2.95	28	0.2	32	30.06	32	52.51	26	
البحرين	5.54	51	55.79	40	7.71	43	1.69	57	18.28	41	33.22	48	
الجزائر	0.89	81	0.24	118	309.84	93	58.3	101	37.69	113	10.34	92	
السعودية	1.18	75	6.61	73	0	-	0	106	13.89	52	25.07	59	
السودان	0	-	0	-	0	-	0	-	0	-	9.08	125	
الصومال	0	-	0	-	0	-	0	-	0	-	1.13	174	
العراق	0	-	0	-	0	-	0	-	0	-	0.95	179	
الكويت	3.28	61	50.7	44	9.3	47	0.91	49	22.33	37	31.57	50	
المغرب	8.05	44	1.07	96	50.08	74	1.52	56	2.99	93	21.14	66	
اليمن	0	-	0	-	0	-	0	-	0	-	1.43	170	
تونس	3	62	0.98	100	61.18	78	5.92	84	6.22	75	16.68	77	
سوريا	0.34	93	0.1	126	0	-	0	37	0.37	72	17.41	75	
عمان	4.82	57	5.77	79	56.11	76	2.83	71	6.89	69	13.1	83	
فلسطين	0	-	0	-	0	-	0	-	0	-	9.52	123	
قطر	27.66	28	49.04	45	2.09	22	0.12	27	18.71	40	41.75	40	
لبنان	0	-	0	-	0	-	0	-	0	-	38.3	54	
ليبيا	0.21	99	0.16	122	0	-	0	92	12.46	99	4.36	110	
مصر	1.43	71	0.85	103	100.46	86	5.84	83	4.19	88	11.42	88	
موريتانيا	0.29	94	1.92	93	8904.4	107	1456.59	119	4.4	87	0.95	123	
أوروبا الغربية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	53.198	-	

المصدر: قاعدة بيانات التقرير العالمي لتقنية المعلومات الصادر عن منتدى دافوس الاقتصادي العالمي مارس 2009

<http://www.insead.edu/v1/gitr/wef/main/home.cfm>

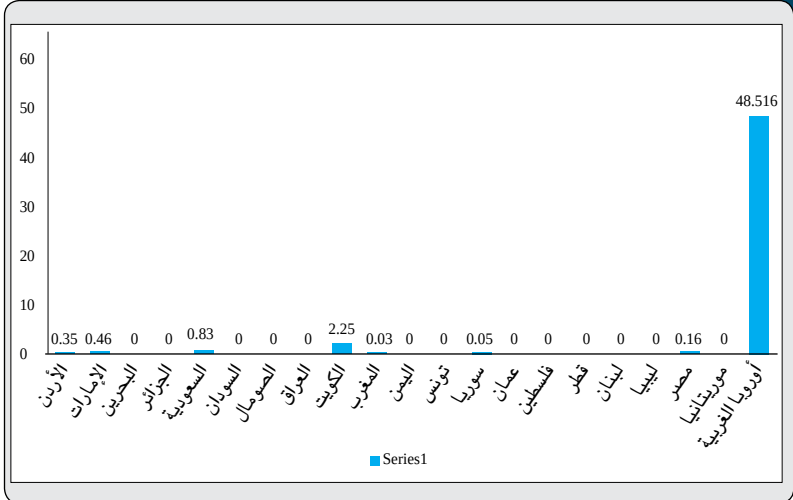
المتوافر عنها بيانات فبلغ 5.63 ميجا/ثانية لكل 100 نسمة. يقيس مؤشر حاسبات الإنترنت الخادمة المؤمنة عدد الحاسبات الخادمة العاملة على الإنترنت والتي تستضيف المواقع وتدير حركة البريد الإلكتروني وغيرها من خدمات الإنترنت، وذلك بالنسبة لكل مليون نسمة من السكان، وتشير البيانات المتوافرة إلى أن عدد هذه الحاسبات بالنسبة لكل مليون نسمة بالعالم العربي يتراوح بين 95.54 حاسباً لكل مليون نسمة وهو الرقم الذي حققته الإمارات وجعلها تحتل المركز 32 على العالم، و0.1 جهاز لكل مليون نسمة وهو الرقم الذي حققته سوريا وجعلها تحتل المركز 126 على العالم، أما متوسط الدول المتوافر عنها بيانات فبلغ 19.62 جهازاً لكل مليون نسمة. يقيس مؤشر تكلفة اشتراك دي إس إل نسبة رسوم الاشتراك الشهري في الاتصال عالي السرعة بالإنترنت (بالدولار) من إجمالي الدخل القومي الشهري للفرد وذلك كمعيار

المتوافر عنها بيانات فبلغ 5.63 ميجا/ثانية لكل 100 نسمة. يقيس مؤشر حاسبات الإنترنت الخادمة المؤمنة عدد الحاسبات الخادمة العاملة على الإنترنت والتي تستضيف المواقع وتدير حركة البريد الإلكتروني وغيرها من خدمات الإنترنت، وذلك بالنسبة لكل مليون نسمة من السكان، وتشير البيانات المتوافرة إلى أن عدد هذه الحاسبات بالنسبة لكل مليون نسمة بالعالم العربي يتراوح بين 95.54 حاسباً لكل مليون نسمة وهو الرقم الذي حققته الإمارات وجعلها تحتل المركز 32 على العالم، و0.1 جهاز لكل مليون نسمة وهو الرقم الذي حققته سوريا وجعلها تحتل المركز 126 على العالم، أما متوسط الدول المتوافر عنها بيانات فبلغ 19.62 جهازاً لكل مليون نسمة. يقيس مؤشر تكلفة اشتراك دي إس إل نسبة رسوم الاشتراك الشهري في الاتصال عالي السرعة بالإنترنت (بالدولار) من إجمالي الدخل القومي الشهري للفرد وذلك كمعيار

براءات الاختراع القابلة للتطبيق

شكل رقم 4

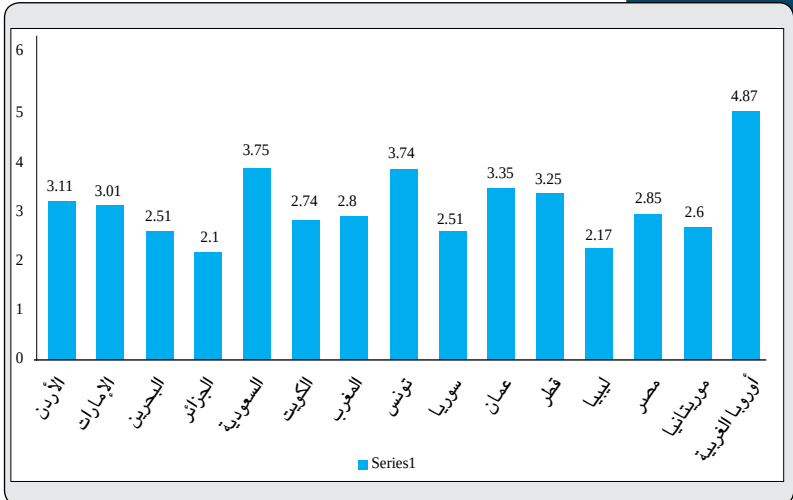
890% جعلها تحقق المركز 107 على العالم، أما متوسط الدول المتوافر عنها بيانات فبلغ 864% من دخل الفرد الشهري. يقيس مؤشر أقل تكلفة لخطوط الاتصالات السريعة أقل تكلفة للخطوط السريعة (بالدولار) لكل 100 كيلوبايت كنسبة من إجمالي الدخل القومي، وتشير البيانات المتاحة في هذا المؤشر إلى أن أقل تكلفة في العالم العربي حققتها قطر وتبلغ 0.12 وجعلتها تحتل المركز الـ 27 عالمياً في هذا المؤشر. وأعلى تكلفة حققتها موريتانيا وتبلغ 1456 وجعلتها تحتل المركز 119 عالمياً، أما متوسط التكلفة لدى الدول المتوافر عنها بيانات في هذا المؤشر فتبلغ نسبته 113.23 من الدخل الشهري.



عدد البراءات لكل مليون نسمة

شكل رقم 5

حقيقة أوضاع الحاسبات الشخصية
يقيس مؤشر الحاسبات الشخصية عدد الحاسبات الشخصية المتاحة لكل 100 نسمة، وتشير البيانات في هذا الصدد إلى أن عدد الحاسبات الشخصية المتاحة لكل 100 نسمة بالدول العربية يتراوح بين 30.06 حاسبات لكل 100 نسمة وهوما حققت الإمارات وجعلها تحتل المركز 32 على العالم، و1.06 حاسبات لكل 100 نسمة وهوما حققت الجزائر وجعلها تحتل المركز 113 عالمياً، أما متوسط انتشار الحاسبات لدى الدول المتوافر عنها بيانات فبلغ 10.30 حاسباً لكل 100 نسمة.



يقيس مؤشر مستخدمي الإنترنت عدد مستخدمي الإنترنت من بين كل 100 نسمة، وفي هذا الصدد تشير البيانات المتاحة إلى أن عدد مستخدمي الإنترنت بين كل 100 نسمة لدى الدول العربية يتراوح بين 52.51 نسمة لدى الإمارات والذي جعلها تحتل المركز رقم 26 عالمياً، و0.95 نسمة لدى موريتانيا والذي جعلها تحتل المركز 123 عالمياً، أما متوسط مستخدمي الشبكة لدى الدول المتوافر عنها بيانات فيبلغ 17.95 مستخدماً بين كل 100 نسمة.

لتحديد العبء المادي الذي يتكبده المواطن العربي في الاتصال بالإنترنت عبر خطوط عالية السرعة، وتشير البيانات المتوفرة في هذا الصدد إلى أن أقل نسبة اشتراك شهري قياساً إلى متوسط الدخل الشهري للفرد حققتها قطر وبلغت 2.09% من الدخل وجعلتها تحتل المركز 22 عالمياً، وأعلى نسبة حققتها موريتانيا والتي تجاوزت متوسط الدخل الشهري للفرد بأكثر من ثمانية أضعاف أو

الإمارات الأولى عربياً والـ 32 عالمياً وفقاً لمؤشر عدد الحاسبات الشخصية بنسبة تصل إلى 30 حاسوباً لكل مائة من السكان والجزائر في المركز الـ 113 عالمياً بنسبة حاسوب واحد لكل مائة من السكان.

أوضاع العالم العربي طبقاً لمؤشرات البيئة الإبداعية

ترصد هذه المجموعة من المؤشرات بعض الأوضاع ذات التأثير المزدوج على الثقافة والتنمية الثقافية من ناحية، وفرص التوظيف والاستفادة من تقنيات المعلومات والاتصالات وتطويرها وتحسينها وترشيد استخدامها من ناحية أخرى.

الاختراعات العربية .. تحبو

وتضم هذه المجموعة سبعة مؤشرات هي استخدام براءات الاختراع وحرية الصحافة والقوانين التي لها علاقة بتقنيات المعلومات والاتصالات واستقلالية القضاء وفعالية الإطار القانوني وحماية حقوق الملكية والقدرة على الإبداع والابتكار، وفي ضوء الأرقام الواردة في الجدول رقم (5) يمكن تناول هذه المؤشرات كما يلي:

من بين سبع دول عربية أُتيح الاطلاع على بياناتها فإن الكويت هي الأولى عربياً والـ 37 عالمياً في معدل براءات الاختراع (2.25 براءة اختراع لكل مليون نسمة).

البيئة الإبداعية بالدول العربية من منظور تقنيات المعلومات « الترتيب أبجدياً »

جدول رقم 5

الدولة	براءات الاختراع القابلة للتطبيق		حرية الصحافة		قوانين لها علاقة بتقنيات المعلومات والاتصالات		استقلالية القضاء		فعالية الإطار القانوني		حماية الملكية الفكرية		القدرة على الإبداع والابتكار	
	عدد البراءات لكل مليون نسمة	الترتيب دولياً	مستوى الحرية	الترتيب دولياً	مستوى الإتاحة	الترتيب دولياً	مستوى الاستقلال	الترتيب دولياً	مستوى الفاعلية	الترتيب دولياً	مستوى الحماية	الترتيب دولياً	مستوى الإبداع	الترتيب دولياً
الأردن	0.35	64	4.13	110	4.05	54	4.96	41	4.85	29	4.65	36	3.11	66
الإمارات	0.46	59	4.44	100	5.13	22	5.2	33	4.93	26	5.18	24	3.01	74
البحرين	0	89	4.71	92	4.59	37	4.6	48	4.06	50	4.94	27	2.51	118
الجزائر	0	89	4.78	88	2.32	129	3.12	100	3.08	90	2.51	120	2.1	133
السعودية	0.83	49	3.82	123	4.31	43	4.98	40	4.46	41	4.51	38	3.75	7
السودان	0	-	0	-	0	-	0	-	0	-	0	-	0	-
الصومال	0	-	0	-	0	-	0	-	0	-	0	-	0	-
العراق	0	-	0	-	0	-	0	-	0	-	0	-	0	-
الكويت	2.25	37	5.52	59	3.09	99	5.04	36	4.57	36	3.59	62	2.74	94
المغرب	0.03	83	4.43	101	3.12	97	3.9	65	3.71	62	3.33	78	2.8	87
اليمن	0	-	0	-	0	-	0	-	0	-	0	-	0	-
تونس	0	89	4.36	104	4.87	30	5.02	39	4.94	25	4.38	40	3.74	38
سوريا	0.05	81	3.75	124	2.37	127	3.62	77	3.54	69	3.81	54	2.51	117
عمان	0	89	3.63	126	4.34	42	5.15	34	4.93	27	4.9	30	3.35	49
فلسطين	0	-	0	-	0	-	0	-	0	-	0	-	0	-
قطر	0	89	5.2	70	4.82	33	5.66	21	5.02	24	5.12	25	3.25	60
لبنان	0	-	0	-	0	-	0	-	0	-	0	-	0	-
ليبيا	0	89	2.94	131	2.39	126	4.2	59	3.71	61	3.12	88	2.17	131
مصر	0.16	71	5.07	78	3.86	64	4.95	42	3.92	55	3.64	60	2.85	85
موريتانيا	0	89	5.2	69	2.67	119	3.12	99	2.89	110	2.68	115	2.6	109
أوروبا الغربية	48.516	-	-	-	-	-	-	-	-	-	5.288	-	4.87	-

المصدر: قاعدة بيانات التقرير العالمي لتقنية المعلومات الصادر عن منتدى دافوس الاقتصادي العالمي مارس 2009

<http://www.insead.edu/v1/gitr/wef/main/home.cfm>

إن الدرجة 1 = قوانين غائبة وغير موجودة، والدرجة 7 = قوانين تم سنّها وتطبيقها، وفي هذا الصدد تراوحت الدرجات التي حصلت عليها الدول العربية بين 5.13 درجة حققتها الإمارات وحصلت بها على المركز 22 عالمياً، و2.32 درجة حققتها الجزائر وحصلت بها على المركز 129 عالمياً، أما متوسط درجات الدول التي توافرت عنها بيانات فبلغ 3.71 درجة من سبع درجات.

إلى أين وصل استقلال القضاء؟

يقيس مؤشر استقلالية القضاء مدى استقلالية القضاء وبعده عن المؤثرات السياسية وغير السياسية لأعضاء الحكومة أو المواطنين أو الشركات، ويمنح كل دولة درجة من سبع درجات، بحيث إن الدرجة 1 = قضاء منحاز للغاية، والدرجة 7 = قضاء مستقل تماماً، وفي هذا السياق تراوحت الدرجات التي حصلت عليها الدول العربية بين 5.66 درجة حققتها قطر وحصلت بها على المركز 21 عالمياً، و3.12 درجة حققتها موريتانيا وحصلت بها على المركز 99 عالمياً، أما متوسط درجات الدول التي توافرت عنها بيانات فبلغ 4.54 درجة من سبع درجات.

.. وهل القوانين مطبقة وقيد التفعيل؟

يقيس مؤشر فعالية الإطار القانوني قدرة القوانين على تسوية النزاعات ومدى قدرتها على فرض شرعية وقانونية الإجراءات الحكومية، ويمنح لكل دولة درجة من سبع درجات، بحيث إن الدرجة 1 = قوانين غير فعالة وخاضعة للتلاعب، والدرجة 7 = قوانين فعالة وتتبع نهجاً واضحاً محايداً، وفي هذا السياق تراوحت الدرجات التي حصلت عليها الدول العربية بين 5.02 درجة حققتها قطر وحصلت بها على المركز 24 عالمياً، و2.89 درجة حققتها موريتانيا وحصلت بها على المركز 110 عالمياً، أما متوسط الدرجات التي توافرت عنها بيانات

يقيس مؤشر براءات الاختراع عدد براءات الاختراع العملية (أي القابلة للتطبيق) الممنوحة أو الصادرة من الدول المختلفة خلال الفترة من 1 يناير إلى 31 ديسمبر 2007 مقارنة بكل مليون نسمة، وطبقاً للبيانات المتاحة فإن أعلى عدد لبراءات الاختراع القابلة للتطبيق في كل مليون نسمة بالدول العربية تحقق في الكويت وبلغ 2.25 براءة لكل مليون نسمة، وجعل الكويت تحتل المركز 37 عالمياً، وأقل عدد تحقق في المغرب وبلغ 0.03 براءة لكل مليون نسمة واحتلت بموجبه المركز الـ 83 عالمياً، ويلاحظ أن سبع دول عربية فقط هي التي أوردت البيانات حولها أنها اصدرت براءات اختراع قابلة للتطبيق في العام 2007 وهي الكويت والسعودية والإمارات والأردن ومصر وسوريا والمغرب، والمتوسط العام لعدد البراءات في هذه الدول هو 0.59 براءة لكل مليون نسمة.

يقيس مؤشر حرية الصحافة مستوى الحرية الذي تتمتع به الصحافة ووسائل الإعلام داخل كل دولة، ويمنح المؤشر درجة من سبع درجات بحيث الدرجة 1 = صحافة مقيّدة تماماً، والدرجة 7 = صحافة حرة تماماً، وفي هذا السياق تراوحت درجات الدول العربية بين 5.52 درجة حصلت عليها الكويت وجعلتها في المركز 59 عالمياً، و2.94 درجة حصلت عليها ليبيا وجعلتها في المركز 131 عالمياً، أما المتوسط العام لدرجة حرية الصحافة في الدول التي توافرت عنها بيانات فكان 4.43 درجة من سبع درجات.

قوانين غائبة وأخرى ناقصة

يقيس مؤشر القوانين التي لها علاقة بتقنيات المعلومات والاتصالات مدى وجود وإتاحة القوانين المتعلقة باستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات وتنظيمها مثل قوانين التجارة الإلكترونية، والتوقيعات الرقمية، وحماية المستهلك وقوانين الاتصالات، ويمنح المؤشر لكل دولة درجة من سبع درجات، بحيث

الكويت الأولى عربياً والـ 59 عالمياً وفقاً لمؤشر حرية الصحافة بمعدل 5.52 درجة من 7.

الإمارات الأولى عربياً والـ 24 عالمياً وفقاً لمؤشر حماية الملكية الفكرية والجزائر في المركز الـ 120 عالمياً.

السعودية الأولى عربياً وفي المركز السابع عالمياً وفقاً لمؤشر القدرة على الإبداع والابتكار والجزائر في المركز الـ 133 عالمياً

قطر الأولى عربياً والـ 16 عالمياً في مؤشر جودة النظام التعليمي وقدرته على دعم احتياجات التنمية القائمة على المعلومات والمعرفة.

السعودية الأولى عربياً وفي المركز الثامن عالمياً في مؤشر نسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي الدخل القومي و(7.19%) وموريتانيا في المركز الـ 114 عالمياً.

معاً من جهة ثالثة. فالتعليم والبحث والتدريب - كما أسلفنا - من المرتكزات الأساسية للتنمية الثقافية وفي الوقت نفسه من أبرز القطاعات التي تستفيد بشدة من التطورات الجارية في تقنية المعلومات والاتصالات، وتنقسم هذه المجموعة بدورها إلى مجموعتين فرعيتين، الأولى حول الإطار التعليمي السائد وتتكوّن من ستة مؤشرات هي جودة نظام التعليم والإنفاق على التعليم، وجودة تعليم الرياضيات والعلوم ومستوى التسجيل الجامعي، والوصول للإنترنت بالمدارس وجودة كليات الإدارة. والمجموعة الثانية ترصد إطار التدريب والبحث العلمي السائد وتتكوّن من أربعة مؤشرات هي جودة مؤسسات البحث العلمي وتوافر خدمات البحوث والتدريب محلياً وإنفاق المؤسسات على البحوث والتعاون البحثي بين الصناعة والجامعة.

مؤشرات الإطار التعليمي

في ضوء الأرقام الواردة في الجدول رقم (6) يمكن تناول هذه المؤشرات كما يلي:

حلم التعليم عالي الجودة .. هل يتحقق؟

يقيس مؤشر جودة النظام التعليمي مدى قدرة هذا النظام على تلبية ودعم احتياجات عمليات وبرامج التنمية القائمة على المعلومات والمعرفة واحتياجات الاقتصاد التنافسي، ويمنح في هذا الصدد سبع درجات، بحيث إن الدرجة 1 تعني أنه لا يلبي هذه الاحتياجات، والدرجة 7 تعني أنه يلبي هذه الاحتياجات، وقد تراوحت الدرجات التي حصلت عليها الدول العربية في هذا الصدد بين 5.09 درجة وهي الدرجة التي حققتها قطر وحصلت بها على المركز السادس عشر عالمياً، و2.3 درجة التي حققتها موريتانيا وحصلت بها على المركز 129 عالمياً، أما متوسط درجات الدول التي توافرت عنها بيانات فكان 3.52 درجة من سبع درجات.

يقيس مؤشر الإنفاق على التعليم نسبة

فبلغ 4.19 درجة من سبع درجات.

احترام حقوق الآخرين

يقيس مؤشر حماية الملكية الفكرية مستوى الحماية الذي تتمتع به حقوق الملكية الفكرية، ويمنح درجة من سبع درجات، بحيث إن الدرجة 1 = حماية ضعيفة وغير مطبقة، والدرجة 7 = حماية قوية ومطبقة، وفي هذا الصدد تراوحت الدرجات التي حصلت عليها الدول العربية بين 5.18 درجة حققتها الإمارات وحصلت بها على المركز 24 عالمياً، و2.51 درجة حققتها الجزائر وحصلت بها على المركز 120 عالمياً، أما متوسط درجات الدول التي توافرت عنها بيانات فبلغ 4.03 درجة من سبع درجات.

تفكير أم تقليد

يقيس مؤشر القدرة على الإبداع والابتكار الطريقة التي تحصل بها المؤسسات والشركات العاملة بالدولة على التقنية، ويمنح درجة من سبع درجات بحيث إن الدرجة 1 = الحصول على التقنية من التراخيص وتقليد الشركات الأجنبية، والدرجة 7 = الحصول على التقنية من الأبحاث والمنتجات الرائدة والعمليات الجديدة الخاصة بها، وفي هذا الصدد تراوحت الدرجات التي حصلت عليها الدول العربية بين 3.75 درجة حققتها السعودية وحصلت بها على المركز السابع عالمياً، و2.1 درجة حققتها الجزائر وحصلت بها على المركز 133 عالمياً، أما متوسط درجات الدول التي توافرت عنها بيانات فبلغ 2.89 درجة من سبع درجات.

أوضاع العالم العربي طبقاً لمؤشرات الإطار التعليمي

توفر مجموعة المؤشرات التي ترصد الإطار التعليمي والعلمي والبحثي السائد أرضية جيدة لفهم العلاقة بين التعليم والبحث والتدريب من جهة والتنمية الثقافية من جهة ثانية وتقنية المعلومات كأداة للتنمية والتعليم

أوضاع التعليم بالدول العربية من منظور تقنيات المعلومات (نظام التعليم) «الترتيب أبجدياً»

جدول رقم 6

الدولة	جودة نظام التعليم		الإنفاق على التعليم		جودة تعليم الرياضيات والعلوم		التسجيل الجامعي		الوصول للإنترنت بالمدارس		جودة كليات الإدارة	
	القدرة على دعم التنمية التنافسية	الترتيب دولياً	النسبة من الدخل القومي	الترتيب دولياً	مستوى الجودة	الترتيب دولياً	معدل النمو	الترتيب دولياً	مستوى الوصول للشبكة	الترتيب دولياً	مستوى الجودة	الترتيب دولياً
الأردن	4.65	27	5.61	23	4.79	37	39.05	55	3.87	51	4.49	45
الإمارات	4.25	38	0	-	4.63	42	22.9	79	4.96	27	4.47	46
البحرين	3.79	56	4.36	62	4	68	32.05	64	4.55	37	3.79	85
الجزائر	2.52	122	4.47	56	3.36	99	21.83	80	2.23	113	3.14	117
السعودية	3.6	70	7.19	8	3.73	85	30.24	69	3.34	71	3.89	75
السودان	0	-	0	-	0	-	0	-	0	-	0	-
الصومال	0	-	0	-	0	-	0	-	0	-	0	-
العراق	0	-	0	-	0	-	0	-	0	-	0	-
الكويت	3.09	94	4.18	68	3.51	93	17.56	87	3.43	64	3.71	89
المغرب	2.98	100	6.47	15	4.01	67	11.83	99	3.35	70	4.2	63
اليمن	0	-	0	-	0	-	0	-	0	-	0	-
تونس	5.06	17	6.67	14	5.59	7	31.03	67	4.62	34	5.32	17
سوريا	3.14	91	2.6	108	4.19	60	13.55	97	2.02	123	3.64	95
عمان	3.82	51	3.72	81	3.83	83	25.48	77	3.89	50	3.58	97
فلسطين	0	-	0	-	0	-	0	-	0	-	0	-
قطر	5.09	16	0	-	5.33	12	15.93	92	4.95	28	4.7	35
لبنان	0	-	0	-	0	-	0	-	0	-	0	-
ليبيا	2.57	121	0	-	3.63	90	55.75	32	1.97	126	2.58	130
مصر	2.43	126	4.41	59	2.61	128	34.75	59	2.5	99	3.2	116
موريتانيا	2.3	129	2.36	114	3.28	101	3.5	117	2.09	120	2.47	131
أوروبا الغربية	4.312	-	4.708	-	4.54	-	-	-	-	-	-	-

المصدر: قاعدة بيانات التقرير العالمي لتقنية المعلومات الصادر عن منتدى دافوس الاقتصادي العالمي مارس 2009
<http://www.insead.edu/v1/gittr/wef/main/home.cfm>

عنها بيانات 4.73% من إجمالي الدخل القومي.

نحن والرياضيات

يقيس مؤشر جودة تعليم الرياضيات والعلوم مستوى جودة تدريس وتعليم الرياضيات والعلوم في المدارس والجامعات، ويمنح في ذلك سبع درجات، بحيث إن الدرجة

الإنفاق على التعليم من إجمالي الدخل القومي بكل دولة، وطبقاً للبيانات المتاحة فقد تراوحت النسبة المخصصة للإنفاق على التعليم بالدول العربية من إجمالي الدخل القومي بين 7.19% في السعودية التي حصلت على المركز الثامن عالمياً، و2.36% في موريتانيا التي حصلت على المركز 114 عالمياً، وبلغ متوسط نسبة الإنفاق على التعليم في الدول التي توافرت

الإمارات الأولى عربياً والـ 27 عالمياً في مؤشر انتشار الإنترنت داخل المدارس وليبيا في المركز الـ 126 عالمياً.

تونس الأولى عربياً والـ 28 عالمياً في مؤشر مدى إقبال الشركات والمؤسسات داخل الدولة على تمويل البحوث.

من سبع درجات، بحيث إن الدرجة 1 تعني أن هذه المؤسسات محدودة أو ضعيفة المستوى، والدرجة 7 تعني أنها مرتفعة المستوى ومن بين الأفضل في العالم، وتتراوح الدرجات التي حصلت عليها الدول العربية المتاح عنها بيانات في هذا المؤشر بين 5.32 درجة حققتها تونس وحصلت بها على المركز السابع عالمياً و2.61 درجة حققتها مصر وحصلت بها على المركز 128 عالمياً، وبلغ متوسط الدرجات التي حققتها هذه الدول 4.04 درجة من سبع درجات.

يقيس مؤشر التسجيل والالتحاق بالتعليم الجامعي، ويتراوح هذا المعدل لدى الدول العربية المتاح عنها بيانات بين 55.75 وهو المعدل الذي حقّقه ليبيا وحصلت به على المركز 32 عالمياً، وهو المعدل الذي حقّقه موريتانيا وحصلت به على المركز 117 عالمياً، أما متوسط معدل النمو في هذه الدول فبلغ 25.39.

مؤشرات الإطار البحثي والتدريبي

في ضوء الأرقام الواردة بالجدول رقم (7) يمكن تناول مجموعة مؤشرات البحث العلمي والتدريب على النحو التالي:

يقيس مؤشر جودة مؤسسات البحث العلمي مدى إتاحة مؤسسات البحث العلمي كالجوامع ومراكز الأبحاث الحكومية والأهلية والخاصة، وقدرتها على الأداء والاضطلاع بالبحوث العلمية، ويمنح كل دولة درجة من سبعة، بحيث إن الدرجة 1 = مؤسسات بحث غير موجودة أو ضعيفة وهامشية، والدرجة 7 = مؤسسات بحث قائمة والأفضل في مجالها دولياً، وقد تراوحت درجات الدول العربية المتاح عنها بيانات في هذا المؤشر بين 4.73 وهي الدرجة التي حققتها قطر وحصلت بها على المركز 30 عالمياً، و2.46 وهي الدرجة التي حققتها موريتانيا وحصلت بها على المركز 131 عالمياً، أما متوسط درجات هذه الدول فبلغ 3.75 درجة من سبع درجات.

البحوث المحلية: عدد قليل وجدوى أقل

يقيس مؤشر توافر خدمات البحوث والتدريب محلياً مدى إتاحة وتوافر خدمات الأبحاث والتدريب محلياً أمام المواطنين، خصوصاً في ما يتعلق بالبحوث المتخصصة، ويمنح كل دولة درجة من سبع درجات، بحيث إن الدرجة 1 = خدمات غير متوفرة، والدرجة

1 = جودة منخفضة متخلفة عن أغلب مدارس الدول الأخرى، والدرجة 7 = جودة مرتفعة بين المدارس الأفضل في العالم، وفي هذا المؤشر تتراوح درجات الدول العربية المتوافر عنها بيانات بين 5.59 درجة حققتها تونس وحصلت بها على المركز السابع عالمياً و2.61 درجة حققتها مصر وحصلت بها على المركز 128 عالمياً، وبلغ متوسط الدرجات التي حققتها هذه الدول 4.04 درجة من سبع درجات.

يقيس مؤشر التسجيل والالتحاق بالتعليم الجامعي، ويتراوح هذا المعدل لدى الدول العربية المتاح عنها بيانات بين 55.75 وهو المعدل الذي حقّقه ليبيا وحصلت به على المركز 32 عالمياً، وهو المعدل الذي حقّقه موريتانيا وحصلت به على المركز 117 عالمياً، أما متوسط معدل النمو في هذه الدول فبلغ 25.39.

إنترنت المدارس وفعالية التعليم

يقيس مؤشر الوصول للإنترنت بالمدارس أوضاع الإنترنت داخل المدارس ومدى قدرتها على توصيل الأطفال والطلاب بالشبكة وتوظيفها في الوصول للمعلومات والتواصل مع العالم، ويمنح درجة من سبع درجات، بحيث إن الدرجة 1 تعني أن إمكانية الوصول للإنترنت في المدارس محدودة للغاية، والدرجة 7 تعني أن إمكانية الوصول شاملة وأغلب الأطفال بالمدسة لديهم فرصة الاتصال بالإنترنت، وتتراوح الدرجات التي حصلت عليها الدول العربية المتوافر عنها بيانات بين 4.96 درجة حققتها الإمارات وحصلت بها على المركز 27 عالمياً، و1.97 درجة حققتها ليبيا وحصلت بها على المركز 126 عالمياً، وبلغ متوسط درجات هذه الدول 3.41 درجة من سبع درجات.

يقيس مؤشر جودة كليات ومدارس الإدارة المستوى العلمي والتعليمي للمدارس والكليات المتخصصة في علوم الإدارة، ويمنح درجة

أوضاع التعليم بالدول العربية من منظور تكنولوجيا المعلومات (التدريب والبحث) «الترتيب أبجدياً» جدول رقم 7

الدولة	جودة مؤسسات البحث العلمي		توافر خدمات البحوث والتدريب محلياً		إنفاق المؤسسات على البحوث		التعاون البحثي بين الصناعة والجامعة	
	الترتيب دولياً	مستوى الجودة	الترتيب دولياً	مدى توافر الخدمات	الترتيب دولياً	درجة الإنفاق	الترتيب دولياً	درجة التعاون
الأردن	51	4.13	53	4.14	79	2.94	60	3.32
الإمارات	74	3.73	44	4.39	50	3.36	58	3.35
البحرين	100	3.37	72	3.82	82	2.9	101	2.77
الجزائر	108	3.23	111	3.16	116	2.55	124	2.29
السعودية	47	4.27	42	4.42	43	3.6	37	3.77
السودان	-	0	-	0	-	0	-	0
الصومال	-	0	-	0	-	0	-	0
العراق	-	0	-	0	-	0	-	0
الكويت	54	4.09	64	3.96	93	2.77	73	3.09
المغرب	94	3.5	69	3.84	69	3.01	99	2.79
اليمن	-	0	-	0	-	0	-	0
تونس	42	4.34	28	4.76	38	3.72	35	3.84
سوريا	89	3.58	95	3.47	115	2.55	100	2.77
عمان	59	4	79	3.76	44	3.49	39	3.74
فلسطين	-	0	-	0	-	0	-	0
قطر	30	4.73	45	4.36	35	3.77	25	4.23
لبنان	-	0	-	0	-	0	-	0
ليبيا	82	3.63	106	3.23	124	2	114	2.54
مصر	96	3.41	92	3.57	57	3.26	79	3.04
موريتانيا	131	2.46	129	2.77	122	2.46	128	2.19
أوروبا الغربية	-	4.862	-	5.26	-	4.562	-	4.214

المصدر: قاعدة بيانات التقرير العالمي لتقنية المعلومات الصادر عن منتدى دافوس الاقتصادي العالمي مارس 2009
<http://www.insead.edu/v1/gittr/wef/main/home.cfm>

7 = خدمات متاحة من المؤسسات المحلية والعالمية، وقد تراوحت درجات الدول العربية المتاح عنها بيانات بين 4.76 وهي الدرجة التي حققتها تونس وحصلت بها على المركز 28 عالمياً، و2.77 وهي الدرجة التي حققتها موريتانيا وحصلت بها على المركز 129 عالمياً، أما متوسط درجات هذه الدول فبلغ 3.83 درجة من سبع درجات. يقيس مؤشر إنفاق المؤسسات على البحوث مدى إقبال الشركات والمؤسسات داخل الدولة على تمويل البحث والتطوير والإنفاق عليهما، ويمنح كل دولة درجة من سبع، بحيث إن الدرجة واحد تعني أن هذه المؤسسات لا تنفق على البحوث والتطوير ولا

قطر الأولى عربياً والـ 25 عالمياً في مؤشر التعاون البحثي بين قطاع الصناعة والجامعات.

تقنياً وتمويلًا مستديماً، أي تتضمن بعداً اقتصادياً وتجارياً كبيراً ومؤثراً، كما هو الحال مع مشروعي رقمنة المحتوى والنشر الإلكتروني وغيرها، وتتكوّن هذه المجموعة من ستة مؤشرات هي صادرات التقنيات العالية، والوصول للمحتوى الرقمي، وجودة المنافسة في قطاع الاتصالات وتقنيات المعلومات، ومدى استيعاب التقنيات داخل المؤسسات، ومدى استخدام الإنترنت تجارياً، وواردات خدمات تقنيات المعلومات والاتصالات. وفي ضوء الأرقام الواردة في الجدول رقم (8) يمكن تناول أوضاع العالم العربي بالنسبة لهذه المؤشرات كما يلي:

صادرات التكنولوجيا على الطريق

يقيس مؤشر صادرات التقنيات العالية نسبة الصادرات من التقنية المتطورة إلى إجمالي الصادرات من السلع والبضائع. وداخل الدول العربية المتاح عنها بيانات تتراوح هذه النسبة بين 6.96% وهي النسبة التي حققتها المغرب وجعلتها تحتل المركز 34 عالمياً، و 0.02% وهي النسبة التي حققتها عُمان وجعلتها تحتل المركز 119 عالمياً، أما متوسط النسبة بهذه الدول فيبلغ 01.17% من إجمالي الصادرات.

المغرب الأولى عربياً والـ 34 عالمياً في مؤشر نسبة صادرات تقنيات المعلومات والاتصالات إلى إجمالي الصادرات (6.9%) وإجمالي النسبة في الدول العربية يبلغ 1.2%.

محتوى: نعم .. وصول إليه : ليس دائماً!

يقيس مؤشر الوصول للمحتوى الرقمي مدى السهولة في الوصول إلى المحتوى النصّي والمرئي والمسموع ومنتجات البرمجيات عبر قنوات الاتصالات المتعددة كالإنترنت الثابتة واللاسلكية والشبكات المحمولة والأقمار الصناعية، ويمنح هذا المؤشر كل دولة درجة من واحد إلى سبع، حيث واحد تعني أنه من الصعب الوصول للمحتوى الرقمي، وسبعة تعني أنه من السهل الوصول إلى المحتوى الرقمي، وتتراوح الدرجات التي حصلت عليها الدول العربية المتاح عنها بيانات في هذا المؤشر بين 5.57 وهي الدرجة التي حققتها

تمولّها، والدرجة سبعة تعني أن المؤسسات تنفق بكثافة على البحوث والتطوير وتمولّها بما يضاهاى الشركات الدولية، وقد تراوحت درجات الدول العربية المتاح عنها بيانات في هذا المؤشر بين 3.77 وهي الدرجة التي حصلت عليها قطر وحصلت بها على المركز 35 عالمياً، و2 وهي الدرجة التي حصلت عليها ليبيا وحصلت بها على المركز 124 عالمياً، أما متوسط درجات هذه الدول ككل فبلغ 3.03 درجة من سبع درجات.

الصناعة والبحث: كل في واد

يقيس مؤشر التعاون البحثي بين الصناعة والجامعة مدى تفاعلية العلاقة بين الشركات والجامعات المحلية وكذلك مدى عمقها ومتانتها، ويمنح كل دولة درجة من سبع درجات، بحيث إن الدرجة واحد تعني أن هذا التعاون قليل أو غير موجود، والدرجة سبعة تعني أن التعاون كثيف ومستمر، وقد تراوحت درجات الدول العربية المتاح عنها بيانات في هذا المؤشر بين 4.23 وهي الدرجة التي حققتها قطر وحصلت بها على المركز 25 عالمياً، و2.19 وهي الدرجة التي حققتها موريتانيا وحصلت بها على المركز 128 عالمياً، أما متوسط درجات هذه الدول ككل فبلغ 3.12 درجة من سبع درجات.

أوضاع العالم العربي طبقاً لمؤشرات البيئة الاقتصادية والتجارية

على الرغم من أن البيئة الاقتصادية والتجارية تبدو للوهلة الأولى بعيدة نوعاً ما عن جهود التنمية الثقافية، فإن هذا لا ينفي أن ثمة جوانب اقتصادية يتعين النظر إليها عند تناول تقنيات المعلومات والاتصالات كرافعة للتنمية الثقافية، فسلامة البعد الاقتصادي لتطبيق التقنية في التنمية. كما سبقت الإشارة، يمنحها قوة دفع إضافية يحقق لها مزيداً من الانتشار، لاسيما أن قسماً كبيراً من مشروعات التنمية الثقافية طويلة المدى تتطلب دعماً

المؤسسات والتكنولوجيا: استيعاب عال

يقيس مؤشر استيعاب التقنيات داخل المؤسسات هل الشركات والمؤسسات القائمة في كل دولة قادرة بالفعل على استيعاب تقنيات المعلومات والاتصالات وتوظيفها في دورة أعمالها الداخلية وفي علاقاتها مع شركائها وزبائنهم أم لا، ويمنح المؤشر كل دولة سبع درجات، بحيث تعني الدرجة واحد أن المؤسسات غير قادرة على استيعاب التقنيات الجديدة، والدرجة 7 تعني أنها شديدة النهم في استيعاب التقنيات الجديدة، وتتراوح الدرجات التي حصلت عليها الدول العربية المتاح عنها بيانات في هذا المؤشر بين 5.93 درجة وهي التي حققتها الإمارات وحصلت بها على المركز 14 عالمياً، وهي الدرجة التي حققتها الجزائر وحصلت بها على المركز 128 عالمياً، أما متوسط الدرجات التي حصلت عليها هذه الدول فبلغ 4.93 درجة من سبع درجات.

استخدام تجاري طموح

يقيس مؤشر مدى استخدام الإنترنت تجارياً إلى أي حد تستخدم الإنترنت من قبل المواطنين والشركات والمؤسسات في بيع وشراء السلع والتعامل مع العملاء والموردين، ويمنح المؤشر كل دولة درجة من سبع درجات، بحيث تعني الدرجة واحد أن الإنترنت لا تستخدم تجارياً، والدرجة سبعة تعني أنها تستخدم بكثافة وعلى نطاق واسع، وتتراوح درجات الدول العربية المتاح عنها بيانات في هذا المؤشر بين 4.68 وهي الدرجة التي حققتها مصر وحصلت بها على المركز 36 عالمياً، وهي الدرجة التي حققتها الجزائر وحصلت بها على المركز 134 عالمياً، أما متوسط درجات الدول المتاح عنها بيانات فبلغ 3.87 درجة من سبع درجات.

يقيس مؤشر واردات خدمات تقنيات المعلومات والاتصالات نسبة الواردات من خدمات تقنيات المعلومات والاتصالات

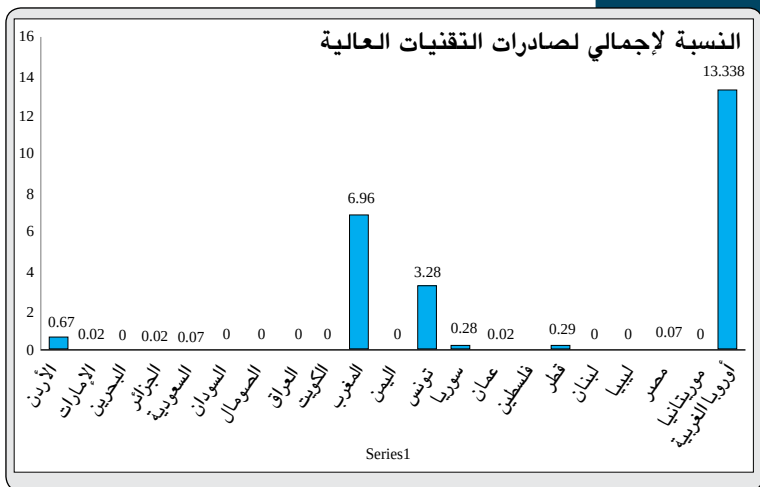
قطر وحصلت بها على المركز 28 عالمياً، و3.04 وهي الدرجة التي حققتها سوريا وحصلت بها على المركز 128 عالمياً، وقد بلغ متوسط درجات الدول المتاح عنها بيانات في هذا المؤشر 4.46 درجة من سبع درجات. (جدول رقم 8)

منافسة فنية

يقيس مؤشر جودة المنافسة في قطاع الاتصالات وتقنيات المعلومات ما إذا كانت هناك منافسة كافية بين مزودي خدمات الإنترنت وخدمات الاتصالات الأخرى لضمان الجودة العالية وقلّة انقطاع الخدمة وتخفيض الأسعار، ويمنح المؤشر كل دولة درجة من واحد إلى سبع، حيث إن الدرجة واحد تعني أنه لا توجد منافسة والدرجة 7 تعني أن المنافسة قائمة ومكافئة لأرقى المستويات في العالم، وقد تراوحت أرقام الدول العربية المتاح عنها أرقام في هذا المؤشر بين 5.34 وهي الدرجة التي حققتها مصر وحصلت بها على المركز 20 عالمياً وهي الدرجة التي حققتها موريتانيا وحصلت على المركز 125 عالمياً، أما متوسط الدرجات التي حصلت عليها هذه الدول فبلغ 4.12 درجة من سبع درجات.

مصر الأولى عربياً والـ 36 عالمياً في مؤشر مدى استخدام الإنترنت تجارياً بنسبة 4.7% ونسبة المتوسط العربي يبلغ 3.9%

شكل رقم 6



البيئة الاقتصادية والتجارية لتقنيات المعلومات والاتصالات بالدول العربية « الترتيب أبجدياً »

جدول رقم 8

الدولة		صادرات التقنيات العالية		الوصول للمحتوى الرقمي		جودة المنافسة في قطاع الاتصالات وتقنيات المعلومات		مدى استيعاب التقنيات داخل المؤسسات		مدى استخدام الإنترنت تجارياً		واردات خدمات تقنيات المعلومات والاتصالات	
النسبة لإجمالي الصادرات	الترتيب دولياً	درجة السهولة في الوصول	الترتيب دولياً	مستوى جودة المنافسة	الترتيب دولياً	درجة الاستيعاب	الترتيب دولياً	درجة الاستخدام التجاري	الترتيب دولياً	النسبة لإجمالي واردات الخدمات	الترتيب دولياً	الترتيب دولياً	النسبة لإجمالي واردات الخدمات
0.67	81	5.05	46	5.3	22	5.43	35	4.64	39	9.65	110	-	-
0.02	120	5.34	34	3.85	91	5.93	14	4.66	37	0	-	-	-
0	123	5.52	29	4.37	58	5.43	36	4.29	60	11.7	106	-	-
0.02	117	3.22	125	3.59	107	3.56	128	2.14	134	0	-	-	-
0.07	110	4.63	74	4.86	36	5.17	44	4.44	48	69.65	3	-	-
0	-	0	-	0	-	0	-	0	-	0	-	-	-
0	-	0	-	0	-	0	-	0	-	0	-	-	-
0	-	0	-	0	-	0	-	0	-	0	-	-	-
0	0	4.6	75	4.27	65	5.49	28	4.23	63	1.62	119	-	-
6.96	34	4.44	82	4.09	76	4.68	70	3.32	110	28.59	57	-	-
0	-	0	-	0	-	0	-	0	-	0	-	-	-
3.28	55	4.96	48	4.84	37	5.44	34	4.12	70	20.76	80	-	-
0.28	95	3.04	128	3.38	118	4.4	87	3.01	123	11.16	107	-	-
0.02	119	4.57	77	3.82	95	4.54	82	4.14	67	39.36	28	-	-
0	-	0	-	0	-	0	-	0	-	0	-	-	-
0.29	92	5.57	28	3.41	116	5.31	40	4.39	53	0	-	-	-
0	-	0	-	0	-	0	-	0	-	0	-	-	-
0	0	3.6	112	3.43	114	4.29	97	2.96	126	11.88	105	-	-
0.07	109	4.44	83	5.34	20	4.8	63	4.68	36	28.52	58	-	-
0	0	3.51	113	3.17	125	4.58	79	3.22	113	0	-	-	-
13.338	-	5.622	-	-	-	-	-	5.012	-	-	-	-	-

المصدر: قاعدة بيانات التقرير العالمي لتقنية المعلومات الصادر عن منتدى دافوس الاقتصادي العالمي مارس 2009
<http://www.insead.edu/v1/gittr/wef/main/home.cfm>

نقاط القوة والضعف في البنية المعلوماتية العربية « من المنظور الثقافي »

تحمل الأرقام والتحليلات السابقة عن واقع البنية المعلوماتية العربية الراهنة العديد من نقاط القوة والضعف من حيث قدرتها وجوهيزتها للتعامل مع خطط ومشروعات التنمية الثقافية سواء الجارية أم المقبلة،

وغيرها إلى إجمالي واردات الخدمات التجارية لكل دولة، وتتراوح النسبة لدى الدول العربية بين 69.65 وهي النسبة التي حققتها السعودية، وحصلت بها على المركز الثالث عالمياً، و1.62 وهي النسبة التي حققتها الكويت وحصلت بها على المركز 119 عالمياً، وبلغ متوسط النسبة لدى الدول المتاح عنها بيانات 23.29% من إجمالي واردات الخدمات التجارية للدولة.

متوسط درجات ومتوسط ترتيب الدول العربية المتاح عنها بيانات عالميا في مؤشرات البنية المعلوماتية

جدول رقم 9

مؤشرات تقنيات المعلومات والاتصالات في الرؤى الحكومية	مشتريات الحكومة من تقنيات المعلومات		مستوى تقنيات المعلومات في قائمة أولويات الحكومة		تقنيات المعلومات والاتصالات بالرؤية الحكومية	
	متوسط الدرجة	متوسط الترتيب دوليا	متوسط الدرجة	متوسط الترتيب دوليا	متوسط الدرجة	متوسط الترتيب دوليا
	3.89	50.93	5.02	48.43	4.57	48.43
مؤشرات الأداء الحكومي وتقنيات المعلومات والاتصالات	مستوى تدريب موظفي الحكومة على التقنيات		مؤشر الاستعداد للحكومة الإلكترونية		توافر الخدمات الإلكترونية بالإنترنت	
	متوسط الدرجة	متوسط الترتيب دوليا	متوسط الدرجة	متوسط الترتيب دوليا	متوسط الدرجة	متوسط الترتيب دوليا
	3.84	73.14	0.41	95.47	3.66	71.43
مؤشرات البنية المعلوماتية (قطاع الاتصالات)	عدد خطوط التليفون		تكلفة الوصلات التليفونية للمنازل		تكلفة الاشتراك التليفوني الشهري	
	معدل الانتشار لكل 100 نسمة	متوسط الترتيب دوليا	متوسط النسبة من دخل الفرد	متوسط الترتيب دوليا	متوسط النسبة من دخل الفرد	متوسط الترتيب دوليا
	12.88	95.45	1.23	49.23	2.21	47.57
مؤشرات البنية المعلوماتية (الإنترنت وتقنيات المعلومات)	سعة الربط الدولي بالإنترنت		حسابات الإنترنت الخادمة المؤمنة		تكلفة اشتراك دي إس إل شهريا	
	متوسط ميجا/ثانية لكل 100 نسمة	متوسط الترتيب دوليا	متوسط عدد الحاسبات لكل مليون نسمة	متوسط الترتيب دوليا	متوسط نسبة الاشتراك من الدخل الشهري	متوسط الترتيب دوليا
	5.63	66.57	19.62	82.00	864.73	63.45
مؤشرات البيئة الإبداعية	براءات الاختراع القابلة للتطبيق		حرية الصحافة		قوانين لها علاقة بتقنيات المعلومات والاتصالات	
	متوسط عدد البراءات لكل مليون نسمة	متوسط الترتيب دوليا	متوسط مستوى الحرية	متوسط الترتيب دوليا	متوسط مستوى الإتاحة	متوسط الترتيب دوليا
	0.59	76.21	4.43	98.21	3.71	73.00
مؤشرات أوضاع التعليم (نظام التعليم)	جودة نظام التعليم		الإنفاق على التعليم		جودة تعليم الرياضيات والعلوم	
	متوسط القدرة على دعم التنمية التنافسية	متوسط الترتيب دوليا	متوسط النسبة من الدخل القومي	متوسط الترتيب دوليا	متوسط مستوى الجودة	متوسط الترتيب دوليا
	3.52	75.57	4.73	55.27	4.04	69.43
مؤشرات أوضاع التعليم (التعليم والبحث والتدريب)	جودة مؤسسات البحث العلمي		توافر خدمات البحوث والتدريب محليا		إنفاق المؤسسات على البحوث	
	متوسط مستوى الجودة	متوسط الترتيب دوليا	متوسط مدى توافر الخدمات	متوسط الترتيب دوليا	متوسط درجة الإنفاق	متوسط الترتيب دوليا
	3.75	75.50	3.83	73.50	3.03	76.21
مؤشرات البيئة الاقتصادية والتجارية	صادرات التقنيات العالية		الوصول للمحتوى الرقمي		جودة المنافسة في قطاع الاتصالات وتقنيات المعلومات	
	متوسط النسبة لإجمالي الصادرات	متوسط الترتيب دوليا	متوسط درجة السهولة في الوصول	متوسط الترتيب دوليا	متوسط مستوى جودة المنافسة	متوسط الترتيب دوليا
	1.17	95.91	4.46	75.29	4.12	77.14

نجاح الحكومة في ترويج تقنيات المعلومات بالمجتمع							
متوسط الدرجة	متوسط الترتيب دوليا						
4.83	41.79						
تفعيل تقنيات المعلومات وتطوير الأداء الحكومي		مستوى المشاركة الإلكترونية		مستوى انتشار تقنيات المعلومات بالمكاتب الحكومية			
متوسط الدرجة	متوسط الترتيب دوليا	متوسط الدرجة	متوسط الترتيب دوليا	متوسط الدرجة	متوسط الترتيب دوليا		
4.43	59.64	0.16	90.32	4.37	63.93		
تكلفة مكالمة المحمول		مستخدمو التليفون المحمول		مستخدمو الخطوط السريعة		توافر خطوط التليفونات الجديدة	
متوسط النسبة من دخل الفرد	متوسط الترتيب دوليا	متوسط المشتركين لكل 100 نسمة	متوسط الترتيب دوليا	متوسط النسبة لكل 100 نسمة	متوسط الترتيب دوليا	متوسط درجة سهولة وإتاحة الخطوط	متوسط الترتيب دوليا
0.16	50.00	70.95	84.40	2.07	96.40	5.84	56.14
أقل تكلفة لخطوط الاتصالات السريعة		الحاسبات الشخصية		مستخدمو الإنترنت			
متوسط نسبة تكلفة 100 كيلوبايت ثمانية من الدخل الشهري	متوسط الترتيب دوليا	متوسط عدد الحاسبات لكل 100 نسمة	متوسط الترتيب دوليا	متوسط عدد المستخدمين بين كل 100 نسمة	متوسط الترتيب دوليا		
113.23	68.71	10.30	69.43	17.95	91.70		
استقلالية القضاء		فعالية الاطار القانوني		حماية الملكية الفكرية		القدرة على الإبداع والابتكار	
متوسط مستوى الاستقلال	متوسط الترتيب دوليا	متوسط مستوى الفاعلية	متوسط الترتيب دوليا	متوسط مستوى الحماية	متوسط الترتيب دوليا	متوسط مستوى الإبداع	متوسط الترتيب دوليا
4.54	52.43	4.19	50.36	4.03	56.93	2.89	83.43
التسجيل الجامعي		الوصول للإنترنت بالمدارس		جودة كليات الإدارة			
متوسط معدل النمو	متوسط الترتيب دوليا	متوسط مستوى الوصول للشبكة	متوسط الترتيب دوليا	متوسط مستوى الجودة	متوسط الترتيب دوليا		
25.39	76.71	3.41	72.36	3.80	81.50		
التعاون البحثي بين الصناعة والجامعة							
متوسط درجة التعاون	متوسط الترتيب دوليا						
3.12	76.57						
مدى استيعاب التقنيات داخل المؤسسات		مدى استخدام الإنترنت تجاريا		واردات خدمات تقنيات المعلومات والاتصالات			
متوسط درجة الاستيعاب	متوسط الترتيب دوليا	متوسط درجة الاستخدام التجاري	متوسط الترتيب دوليا	متوسط النسبة لإجمالي واردات الخدمات	متوسط الترتيب دوليا		
4.93	59.79	3.87	77.07	23.29	77.30		

حوالي 10 من كل مائة شخص لديهم حاسب شخصي مكتبي أو محمول أو يتعاملون معه، وهو ما يعني أن بالعالم العربي حوالي 34 مليون حاسب منتشرة بال منازل والمؤسسات العامة والخاصة والحكومية.

وجود نقطة بداية جيدة وقابلة للتطوير في ما يتعلق بالإقبال على شراء وإمتلاك أدوات تقنية المعلومات، فيقترب مثلاً متوسط نسبة الواردات من خدمات وأدوات تقنيات المعلومات من حوالي ربع الواردات الخدمية بالعالم العربي، بما يدل على أن لدى المؤسسات الرسمية والخاصة بالعالم العربي دافعاً وقابلية لأن تدفع في مقابل أدوات التقنية وتخصص لذلك ميزانيات معقولة الحجم.

استعداد للتحسن والتطور

هناك علامة على وجود استعداد لدى الأجهزة الحكومية والإدارية بالدول العربية لتفعيل دور تقنيات المعلومات والاتصالات في تحسين أوضاعها ورفع كفاءة أدائها في العمل وفي علاقتها مع جماهيرها، ويستدل على ذلك مما حصلت عليه الحكومات العربية في مؤشر تفعيل تقنيات المعلومات والاتصالات لتطوير الأداء الحكومي والذي حصلت فيه على متوسط درجات بلغ 4.43 درجة من 7 درجات، وكذلك ما حصلت عليه في تدريب وتأهيل الموظفين والإداريين على التعامل مع تقنية المعلومات، بحيث بلغ متوسط درجات الحكومات العربية في هذه النقطة 3.84 من سبع درجات وهو ما يعكس بداية جيدة لتكوين قناعة لدى الحكومات العربية في القبول بتقنيات المعلومات كأداة من أدوات التدريب والتطوير. وهناك أمر يستدل منه على هذه النقطة هو نسبة الإقبال التي بدأت تظهر في ما يتعلق بحرص الحكومات العربية على تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين إلكترونياً، وهو الأمر الذي حصلت فيه الحكومات على 3.66 درجة من 7 درجات.

وبقراءة المتوسطات المستخرجة من هذه الأرقام والمؤشرات والواردة بشكل ملخص في الجدول رقم (9) الذي يتضمن متوسط الدرجات التي حصلت عليها الدول العربية المتاح عنها بيانات مقارنة بالمتوسط العالمي السائد .. يمكن عرض نقاط الضعف والقوة في هذه البنية من المنظور الثقافي كالتالي:

نقاط القوة وتمثل في:

بيئة قوية للبناء

وجود اتجاه معقول للقوة لدى الحكومات العربية بدعم تشييد وصيانة وتوظيف البنية الأساسية لتقنية المعلومات، وهو ما تدل عليه مجموعة مؤشرات تقنيات المعلومات والاتصالات بالرؤى الحكومية، حيث تراوحت الدرجات التي حصلت عليها الحكومات العربية في هذه المؤشرات بين 3.98 و5.02 درجة من سبع درجات، وهذا يعكس مستوى لا يستهان به من القبول والالتزام لدى الحكومات بضرورة الإنفاق على تقنية المعلومات باعتبارها إحدى الأدوات والروافع المطلوبة لعملية التنمية الشاملة، بما فيها التنمية الثقافية، وهذه نقطة قوة في صالح الثقافة، لأنه لو كان الالتزام الحكومي ضعيفاً تجاه تقنيات الاتصالات والمعلومات فلن تكون هناك بنية معلوماتية تسمح باستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات كرافعة للتنمية الثقافية أو غيرها.

شريحة سكان عصرية متنامية

على الرغم من أن أعداد مشتركي الهواتف الأرضية والمحمولة والإنترنت والحاسبات يشكلون نسبة قليلة من إجمالي عدد السكان بالعالم العربي فإنهم من الناحية العددية يشكلون شريحة من السكان لا يستهان بها، ففي مقابل إجمالي عدد سكان يبلغ 342.99 مليون نسمة بالعالم العربي، يوجد حوالي 203 ملايين خط محمول وثابت و55 مليون شخص يستخدمون الإنترنت بصورة أو بأخرى، كما أن

في العالم العربي الذي يبلغ عدد سكانه 342 مليون نسمة يوجد 203 ملايين خط هاتفي (محمول وثابت) و55 مليون شخص يستخدمون الإنترنت بصورة أو بأخرى. ويوجد عشرة من كل مائة عربي لديهم جهاز كمبيوتر.

- حاسبات - إنترنت ... إلخ)، وبالتالي محرومة من الحصول على أي من مزاياها أو إمكانياتها. كما تبدو البيئة الإبداعية بالعالم العربي غير مواتية إلى حد كبير، خصوصاً في ما يتعلق بحرية الصحافة والقدرة على الإبداع والابتكار وبراءات الاختراع القابلة للتطبيق وحماية الملكية الفكرية وحرية تداول المعلومات، حيث تتدنّى المؤشرات الخاصة بكل هذه الأبعاد.

تعليم يستغيث

تدل المؤشرات المتاحة على أن أوضاع التعليم - الذي يُعدُّ أحد أهم مقومات التنمية الثقافية ونشر وتفعيل تقنيات المعلومات والاتصالات في آن واحد - تعاني تدهوراً واضحاً في معظم مناحيها، سواء من حيث جودة نظام التعليم ودوره في دعم القدرات التنافسية للمجتمع، أم في ما يتعلق بالإنفاق على التعليم، وعلى استخدام الإنترنت في المدارس وغيرها، بحيث تراوح متوسط الدرجات التي حصلت عليها الدول العربية في هذا الصدد بين 3 و3.5 درجة من 7 درجات، أما متوسط المراكز التي حصلت عليها الدول العربية عالمياً فتأرجح بين المركزين 55 و81.

تكلفة تصدم الأغلبية

لا تزال تكلفة استخدام مفردات البنية التحتية المعلوماتية وأدواتها المختلفة مرتفعة للغاية بالنسبة لغالبية دول العالم العربي، فباستثناء الدول الخليجية الغنية ذات الدخل المرتفع، لا يزال عنصر التكلفة يشكل قيداً على انطلاق الجماهير العريضة في استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات، ففي بعض البلدان - كموريتانيا والسودان - تفوق رسوم الاشتراك الشهري في خطوط الاتصال عالية السرعة إجمالي دخل الفرد الشهري بعدة أضعاف، وهناك الملايين في مصر يرغبون في اقتناء الحاسبات والدخول على الإنترنت ولا تسمح ظروفهم الاقتصادية بذلك، ناهيك بما

بدايات مهارات وقصص نجاح

تدل المؤشرات السابقة على بروز قدر لا بأس به من المهارات والنجاح في الاستفادة من تقنيات المعلومات عملياً ومحاولة توليد قيمة مضافة من وراء امتلاكها، ويتجلى ذلك من الأرقام المحققة في مؤشرات مثل مؤشر درجة النجاح في استيعاب تقنيات المعلومات والاتصالات من قبل المؤسسات العامة والخاصة والتي سجلت فيها الدول العربية 4.93 درجة من 7 درجات، ومثل مؤشر النجاح في توظيف الإنترنت تجارياً الذي حققت فيه الدول العربية 3.87 درجة من 7 درجات.

وينبغي هنا التنويه بأن نقاط القوة السابقة في مجملها ليست نقاط قوة بارزة راسخة قادرة على حسم المنافسة مع الأوضاع المناوئة للتوظيف الثقافي للتقنيات الاتصالات والمعلومات أو لحسم المنافسة مع المجتمعات الأخرى، بل هي نقاط أقرب إلى أوضاع حديثة النشأة توفر علامات أو مؤشرات على أن تغييراً ما يحدث داخل العالم العربي ويحمل مغزى وقيمة يتعين الوقوف عنده، لكونه يتجه للتعاظم والرسوخ مع الوقت، ومن ثم فهو قابل للبناء عليه وتطويره مع الوقت واتخاذ ركنة للعديد من التحركات مستقبلاً، ونقاط قوة حالية أو محتملة.

نقاط الضعف

معدل إتاحة تقنيات الاتصالات والمعلومات بالعالم العربي لا يزال منخفضاً بصورة كبيرة، ومرجع ذلك إلى أن حجم البنية التحتية ككل لا يزال محدوداً ولا يتناسب مع عدد السكان. وباستثناء دول الخليج الغنية وقليلة السكان يمكن القول إن البنية المعلوماتية المتاحة في الدول العربية هي إما محدودة أو فائقة المحدودية قياساً إلى عدد السكان، وهذا يعني عملياً أن شرائح السكان العريضة بالعالم العربي بعيدة عن خدمات وإمكانات البنية التحتية المعلوماتية (هواتف

من بين الإيجابيات التي حققها العرب حصولهم على متوسط درجات 4.4 درجة من 7 في توظيف تقنية المعلومات لتطوير الأداء الحكومي، وعلى 3.8 من 7 درجات في تأهيل الموظفين على التعامل مع تقنية المعلومات، وعلى 3.6 من 7 درجات في تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين إلكترونياً، وعلى 3.8 من 7 درجات في التوظيف التجاري للإنترنت.

هذا الصدد 4.46 درجة من 7 درجات، أي أن ما يقرب من نصف المحتوى العربي المتاح على الشبكة يصعب الوصول إليه، أو على الأقل ليس من السهل الوصول إليه.

فجوة بين الفعل الحكومي والقبول الجماهيري

لا تزال هناك فجوة واضحة بين ما تفعله أو تقدمه الحكومات العربية من برامج ومشروعات وخدمات تعتمد على تقنية المعلومات وبين ثقة المواطنين والجماهير العريضة في هذه البرامج وجدواها، وكذلك قدرتها على الوصول إليها والاستفادة منها، ومثل هذه الفجوة تجعل الكثير من البرامج والمشروعات المطبقة تتقدم تقنياً وتتفوق مجتمعياً ولا يكتب لها النجاح المأمول، والدليل على هذا الأمر هو تدني متوسط عام الدرجة التي حققتها الدول العربية في مؤشر المشاركة الإلكترونية والذي بلغ 0.16 درجة من الواحد الصحيح، وهو رقم منخفض وقليل إذا ما قورن بمؤشرات المشاركة في العديد من الدول الأخرى، ولذلك جعل متوسط ترتيب العالم العربي في مؤشر المشاركة في المرتبة الـ 90.

لا تزال البيئة القانونية العربية ذات العلاقة بتفعيل تقنيات المعلومات والاتصالات ضعيفة وفي حاجة إلى تطوير كبير، خصوصاً في ما يتعلق باستقلال القضاء والقوانين ذات العلاقة بتفعيل وإطلاق إمكانات تقنيات المعلومات والاتصالات عبر شرايين المجتمع ومفاصله الأساسية والعريضة النطاق داخل الجماهير الواسعة، وكذلك في ما يتعلق بفعالية الإطار القانوني القائم في إدارة قضايا الإبداع وحسمها لصالح التقدم والتنمية.

الفرص والتحديات في البنية المعلوماتية العربية

انطلاقاً من نقاط القوة والضعف السابقة يمكن استخلاص مجموعة فرص وتحديات

يجري في السودان واليمن والجزائر وغيرها من الدول العربية خارج نطاق الدول الغنية بالخليج.

بحث علمي تحت المطرقة

تشير الأرقام الواردة في التحليلات السابقة إلى أن أوضاع البحث العلمي والتدريب المتقدم في مؤسسات المجتمع ككل تعاني بصورة واضحة أقل مما يجب، ويبدو ذلك جلياً في الأرقام الخاصة بمدى التعاون بين الجامعات ومؤسسات البحث من جهة والجهات الصناعية والتطبيقية والخدمية من جهة ثانية، حيث سجلت الدول العربية في هذا المؤشر 3.12 درجة من 7 درجات وبلغ متوسط ترتيبها الدولي الـ 76، ولا يختلف الأمر كثيراً في ما يتعلق بمستوى الإنفاق على البحث والتطوير أو جودة مؤسسات البحث العلمي أو مدى توافر خدمات البحث العلمي محلياً، حيث تتراوح درجات هذه المؤشرات جميعاً بين 3.75 و3.03 درجة من 7 درجات.

ضعف الحاسبات المؤمنة

يظهر العالم العربي ضعفاً شديداً في الإقبال على اقتناء وتشغيل حاسبات الإنترنت الخادمة المؤمنة، بحيث يصل متوسط عدد هذه النوعية من الحاسبات بالعالم العربي إلى 19.62 جهازاً لكل مليون نسمة، وهو رقم متدنٍ للغاية، وتتمثل خطورته في أنه يعكس الفقر الشديد للغاية في حجم المحتوى الرقمي العربي الموضوع على الإنترنت، لكون هذه النوعية من الحاسبات هي التي عادة ما تدير وتستضيف المحتوى الذي يضعه أصحابها، ومن ثم فإن قلة عددها يعني قلة المحتوى، ولا تقف المشكلة عند قلة المحتوى بل تمتد إلى مدى السهولة والسرعة في الوصول إليه من جانب المستخدمين والمستهدفين، ويظهر مؤشر السهولة في الوصول للمحتوى تدنياً في هذا الأمر بالعالم العربي، حيث بلغ متوسط الدرجة التي حصلت عليها الدول العربية في

التنمية الثقافية إلى شرائح أخرى من الجماهير العريضة التي لا يتاح لها الاحتكاك المباشر مع الموارد الثقافية. فيمكن بالتالي أن تحقق هذه الجماهير العريضة تواصلها مع الثقافة عبر مستخدمين لتقنيات الاتصالات وتقنية المعلومات، فيتفاعلون معها ويعيشون في محيطها.

تربة حكومية سابقة الإعداد

يهيئ الاستعداد الموجود لدى الجهات الحكومية والخاصة والأفراد للإنفاق على امتلاك وتشغيل تقنيات المعلومات والاتصالات تربة سابقة الاستعداد أمام مخططي ومنفذي برامج التنمية الثقافية لكي يستخدموها في زرع وتوطين جهود التنمية الثقافية، على اعتبار أن من لديه استعدادا للدفع في امتلاك أدوات تقنيات المعلومات والاتصالات يكون مهياً بصورة أو بأخرى وبدرجة أو بأخرى لتحمل بعض أو كل الأعباء المادية التي قد يتطلبها التوظيف الثقافي لتقنيات المعلومات والاتصالات، كالتعاطي مع المواد الثقافية عبر الكتب الإلكترونية أو أسطوانات الفيديو الرقمية أو تحمل تكلفة تلقي المواد الثقافية عبر خطوط الاتصال السريعة الأعلى نسبياً، وغيرها من صور التثقيف الرقمي الأخرى.

يلقي الواقع الاجتماعي الاقتصادي السياسي في العالم العربي بالجزء الأكبر من أعباء ومسؤوليات التنمية الثقافية على عاتق الجهات والمؤسسات التابعة للدول والحكومات. ولحسن الحظ فإن الحكومات والدول والأجهزة الرسمية التابعة لها - كما أوضحت المؤشرات السابقة- تبدي استعداداً لتفعيل تقنيات المعلومات والاتصالات في تنفيذ خططها وتحسين أوضاعها ورفع كفاءة أدائها في العمل وفي علاقتها مع جماهيرها، وفي ضوء هذين العاملين يمكن القول إنه من الممكن بل ومن السهل أن تقبل الأجهزة الرسمية العربية المعنية بالتنمية الثقافية بدمج قدرات تقنيات المعلومات والاتصالات

تطرحها البنية المعلوماتية العربية بوضعها الراهن، هي على تماس مع جهود توظيف تقنيات الاتصالات والمعلومات كرافعة لخدمة جهود التنمية الثقافية، وذلك على النحو التالي:

الفرص

نقطة انطلاق

تتوافر لبرامج التنمية الثقافية بالعالم العربي حالياً مساحة معقولة من البنية المعلوماتية التي يمكن اتخاذها كنقطة انطلاق أو كمنصة أولية نحو التوظيف الثقافي لتقنيات المعلومات والاتصالات، أخذاً في الاعتبار قابلية هذه البنية للتجديد والتطور والتوسع والإضافة، وذلك انطلاقاً من الالتزام الحالي لدى الحكومات العربية بدعم تشييد وصيانة وتوسيع نطاق البنية الأساسية لتقنيات المعلومات والاتصالات حالياً ومستقبلاً، ويهيئ هذا الوضع إجمالاً فرصة أمام مخططي ومنفذي برامج التنمية الثقافية لبناء برامج ومشروعات تدخل فيها البنية المعلوماتية الناشئة أو المساعدة كمكون أساسي يتطور مع الوقت.

نواة سكانية جاهزة

إذا ما أخذنا في الاعتبار أن مستخدمي الإنترنت والحاسبات وخطوط الاتصالات هم في العادة أقرب للفئات التي حصلت على مستوى معقول من التعليم وذات قدرة معيشية ومادية متوسطة أو فوق المتوسطة، فإن هذه الشريحة من السكان، التي يدور عددها حول 50 مليون نسمة ما بين مستخدمين للشبكة أو مالكين للحاسبات، تعتبر نواة محيط اجتماعي سكاني ثقافي يمكن لمخططي ومنفذي برامج التنمية الثقافية استخدامها بصورة مؤثرة في التوظيف الثقافي لتقنيات المعلومات والاتصالات داخل هذه الشريحة نفسها من السكان. كما أن استخدام هذه الشريحة من شأنه أن يكون كمعبر يصل بالثقافة وبجهود

على النحو التالي:

عقبة الشرائح المحرومة

تمثل الشرائح المحرومة من الاستفادة من إمكانيات تقنيات المعلومات والاتصالات أو التعامل معها تحدياً كبيراً أمام جهود توظيف هذه التقنيات في التنمية الثقافية في العالم العربي. إذ إن محدودية انتشار البنية المعلوماتية بالمجتمعات العربية - خصوصاً خارج بعض دول الخليج الغنية - يجعل النسبة الأكبر من سكان العالم العربي تحت وطأة الفجوة الرقمية والعجز عن الاستفادة من منجزات ثورة المعلومات والاتصالات. وسيشكل هذا التحدي عائقاً قوياً على الأجل المتوسط، وربما البعيد، وسيجعل التوظيف الثقافي لتقنيات المعلومات محدود الأثر في هذا الصدد على مستوى المجتمع العربي ككل، ما لم تسع الجهات المعنية بالتنمية الثقافية في العالم العربي إلى ابتكار حلول أو مسارات غير تقليدية تخفف من حدته وتبحث عن بدائل أو تتعاون مع الجهات القائمة على تشييد البنية المعلوماتية من أجل البحث عن أفضل السبل لتعظيم العائد الثقافي من ورائها والوصول إلى أعداد أوسع داخل الشرائح المحرومة.

تأثير سلبي لضعف الإبداع

هناك ارتباط شديد بين التنمية الثقافية ومقومات البيئة الإبداعية السائدة، كما أن هناك ارتباطاً مماثلاً بين فرص نشر وتوظيف تقنيات المعلومات والاتصالات ومقومات البيئة الإبداعية، ومن سوء الحظ أن العديد من مقومات البيئة الإبداعية المطلوبة للطرفين غير مواتية بالعالم العربي، وهو ما يشكل تحدياً جديراً بالاعتبار عند التفكير في التوظيف الثقافي لتقنيات المعلومات والاتصالات، ويمكن القول إن مثل هذا التوظيف سيصطدم عملياً - حال بدء تنفيذه - بالقيود المفروضة على الإعلام والصحافة والتداول الحر للمعلومات والقيود التي تعوق الإبداع والابتكار وهي

في برامجها ومشروعاتها التنموية. وهو أمر يحتاج فقط إلى قدر من التوعية ولفت الانتباه إليه بما يمثل فرصة مواتية بالنسبة للقائمين على تخطيط وتنفيذ برامج التنمية الثقافية بالعالم العربي.

مستخدمون مسلحون بالمهارات

إن المؤشرات الدالة على وجود قدر لا بأس به من المهارات والنجاح في الاستفادة من تقنيات المعلومات عملياً وتوليد قيمة مضافة منها تقدم في حد ذاتها نقطة بداية جيدة إلى حد ما أمام جهود التنمية الثقافية. إذ يمكن للقائمين على هذه الجهود الاطمئنان إلى أن منتجهم المتولد عن التوظيف الثقافي لتقنية المعلومات والاتصالات سيجد مستخدمين مسلحين إلى حد كبير بالمهارات المطلوبة لاستخدامه وتوظيفه والحصول على قيمة مضافة من ورائه، بعبارة أخرى فإن توافر قدر من مهارات الاستخدام لدى قطاع من مستخدمي تقنيات المعلومات والاتصالات العرب والمتعاملين معها يخفف إلى حد كبير من العوائق التي عادة ما تعترض طريق البعض وهم يتعاملون مع المحتوى الثقافي المعد في قالب رقمي يتداول عبر الحاسبات أو عبر الإنترنت أو حتى الهاتف المحمول.

وكما هو واضح فإن هذه الفرصة قابلة للتطوير والتحسين وجاهزة للاستغلال، لكنها في الوقت نفسه عرضة للضياع والتلاشي إذا ما تركت لفترة من دون رعاية وتنمية وجهد رصين في استغلالها، وهو ما يتعين أن يعيه كل من يخطط أو ينفذ مشروعاً أو برنامجاً للتنمية الثقافية بالعالم العربي.

التحديات

انطلاقاً من نقاط الضعف السابقة يمكن استخلاص مجموعة التحديات التي تطرحها البنية المعلوماتية العربية وضعها الراهن على جهود توظيف تقنيات الاتصالات والمعلومات كرافعة لخدمة جهود التنمية الثقافية، وذلك

المكاملة كما هو الحال في مصر إلى غير ذلك من المبادرات التي يمكن أن تسهم فيها الدول الغنية بصورة أو بأخرى.

ظلال أزمة البحث العلمي على المحتوى

يُعتبر التوظيف الثقافي لتقنيات المعلومات من المجالات المستحدثة التي تخطو خطواتها الأولى في الكثير من دول العالم وليس العالم العربي فقط، ومن ثم لا توجد وصفات سهلة أو سابقة التجهيز يمكن الاعتماد عليها كلية في تطوير المحتوى الثقافي المعتمد على تقنيات المعلومات والاتصالات، بل يحتاج الأمر في كثير من الأحيان إلى قدر كبير من عمليات البحث العلمي والتطوير المستمر لكي تتم وتخرج بمنتجات وحلول ونظم معلومات وبرمجيات ثقافية مناسبة، والحاصل أن أوضاع البحث العلمي والتدريب في العالم العربي تئن تحت وطأة ظروف عديدة غير مؤاتية بالمرّة، وهو أمر ينسحب تلقائياً على جهود البحث والتطوير في مجال التوظيف الثقافي للتقنيات المعلومات والاتصالات، الأمر الذي يصنع تحدياً عميقاً على الأجل البعيد، لكونه مرتبطاً بإعادة صياغة أوضاع البحث العلمي ككل داخل العالم العربي ووضعته في المكانة التي يستحقها ومنحه الدور الذي يتعين أن يلعبه في مسيرة التنمية.

يشكل المحتوى الوقود الأساسي للتنمية الثقافية بصورة عامة، لكنه في حالة التوظيف الثقافي لتقنيات المعلومات والاتصالات يعتبر أمراً فائق الحيوية، بل ويصبح هو «الملك» الذي بدونّه لا يتحقق شيء بل ويضيع كل شيء حتى الرصيد المتبقي لدى الفرد من ثقافته وهويته، ناهيك باستحالة تنمية هذا الرصد وتدعيمه، لأنه في العالم الرقمي هناك محتوى ثقافي مغاير ومنافس وأحياناً معاد متاح دائماً عند أطراف أصابع من يستخدم التقنية، وما لم يكن لديه المحتوى الثقافي العربي بصورة سهلة واسعة الإتاحة فالغرق في المحتوى الثقافي الأجنبي واقع لا محالة. وفي هذا الصدد يشكل

أمر لا يمكن تجاهلها أو إنكارها في العديد من الدول والمناطق بالعالم العربي.

سيشكل الوضع المتدني لجودة نظم التعليم بالعالم العربي تحدياً كبيراً أمام التوظيف الثقافي للبنية المعلوماتية، سواء المتاحة حالياً أم التي تتطور مع الوقت، لأن نظم التعليم ركيزة أساسية من ركائز الثقافة في أي مجتمع، وبالتالي فإن الثقافة الحقّة لا يمكن إنتاجها ونشرها بنجاح في بيئة جاهلة، سواء كانت هذه البيئة مسلحة بأرقى أدوات تقنية المعلومات أم محرومة منها، وفي ضوء المؤشرات المتدنية حول جودة نظم التعليم بمعظم الدول العربية يظل هناك هاجس قويّ حول مدى النجاح الذي يمكن أن يتحقق في جهود التوظيف الثقافي لتقنيات المعلومات.

تدني دخل الفرد.. هاجس أساسي

لا يمكن توظيف تقنيات المعلومات والاتصالات ثقافياً أو حتى في المجالات غير الثقافية من دون تكلفة، ويتفاوت عبء هذه التكلفة عالمياً تبعاً لمستوى دخل الفرد المستهدف بالتنمية، والحاصل أن معظم الدول العربية مصنفة على أنها إما شديدة الفقر أو فقيرة أو متوسطة، وتحقق دخلاً منخفضاً لمواطنيها إلى الدرجة التي تجعل تكلفة المكاملة الشهرية أو الاشتراك الشهري في خدمة الخدمات أو اقتناء حاسب معضلة حقيقية تلتهم جزءاً لا يستهان به من دخل الفرد، والقلة القليلة من الدول العربية هي الغنية التي تتمتع بفوائض تحقق دخلاً عالية لمواطنيها تمكنهم من تحمّل تكلفة استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات سواء في التنمية الثقافية أم غيرها، وهذا الوضع سوف يشكّل تحدياً أمام جهود التوظيف الثقافي لتقنيات المعلومات في العالم العربي، ما لم يتمّ التوسّع في مبادرات وخطط تخفف من وطأة هذا الواقع الصعب كمشروعات الخدمة الشاملة في مجال خطوط الاتصالات ومبادرات الإنترنت منخفضة القيمة أو المجانية بقيمة

سيشكل الوضع المتدني لجودة نظم التعليم بالعالم العربي تحدياً كبيراً أمام التوظيف الثقافي للبنية المعلوماتية، لأن الثقافة الحقّة لا يمكن إنتاجها ونشرها بنجاح في بيئة جاهلة، سواء كانت هذه البيئة مسلحة بأرقى أدوات تقنية المعلومات أم محرومة منها، وفي ضوء المؤشرات المتدنية حول جودة نظم التعليم بمعظم الدول العربية، يظل هناك هاجس قويّ حول مدى النجاح الذي يمكن أن يتحقق في جهود التوظيف الثقافي لتقنيات المعلومات.

لتواكب المستجدات الجديدة، وأن تُصدر تشريعات وقوانين جديدة تماماً بل وتظل تفكر في تشريعات وأطر قانونية مستقبلية تلاحق بها الأعباء المستمرة لهذه الثورة، وتمثل التشريعات الثقافية المستحدثة واحدة من أهم الحلقات التي فرضتها وتغذيها ثورة المعلومات والاتصالات باستمرار، خصوصاً في ما يتعلق بحقوق النشر والملكية الفكرية وقضايا الإبداع الثقافي وغيرها، والحاصل أن استجابة العالم العربي لهذا الجانب متفاوتة من حيث السرعة والنضج إلى حد كبير، وجاءت في معظمها بطيئة وقاصرة، وهو ما يشكل تحدياً أمام التوظيف الثقافي لتقنية المعلومات والاتصالات، خصوصاً في ما يتعلق بالأطر القانونية الحاكمة لحقوق التأليف والنشر والملكية الفكرية وغيرها من القوانين ذات الصلة المباشرة والوثيقة بالإبداع الثقافي عبر الفضاء الإلكتروني الرقمي.

تبقى الإشارة إلى أن التحديات السابقة جميعاً ليست مهماً مستحيلة أو مستعصية على الحل، بل يمكن بالإمكانات الراهنة مواجهتها والتخفيف من أثارها إلى حد كبير تمهيداً لاستيعابها وتقليصها وإزالتها من طريق التوظيف الثقافي لتقنيات المعلومات والاتصالات، والأمر يتطلب فقط بعض الجهد والدأب والتخطيط طويل المدى في المواجهة.

تدني عدد الحاسبات العربية الخادمة المؤمنة الحاملة للمحتوى على الإنترنت تحدياً لا بد من الانتباه إليه جيداً في جهود التنمية الثقافية، وإلا ستصبح البنية المعلوماتية المتاحة أشبه بطرق جرى تعبيدها لكي يأتي المنتج الثقافي الرقمي الأجنبي ويستعمر العقل العربي من دون أدنى مقاومة بل وبالبنية المعلوماتية التي تحمل الإنسان العربي تكاليفها. تؤسس فجوة الثقة بين ما تعرضه المؤسسات الرسمية العربية من خدمات معتمدة على تقنية المعلومات حالياً لفجوة مماثلة ستعرض طريق التوظيف الثقافي للتقنية حال البدء فيها بصورة جادة، ومثل هذا التحدي سيظل قائماً حتى تستطيع المؤسسات الثقافية الرسمية العربية تقديم محتوى ثقافي صادق وورصين وجدير بالإنفاذ إلى عقول وقلوب مواطنيها.

فجوة القوانين .. تحدٍ كبير

فرضت ثورة المعلومات والاتصالات على كل دول العالم أوضاعاً اجتماعية واقتصادية وثقافية جديدة، نجمت عنها أعباء تشريعية وقانونية غير مسبوقة في التزاماتها ومسؤولياتها وأدوارها، وبات مطلوباً من كل دولة أن تراجع ما لديها من تشريعات وأطر قانونية قديمة وتقوم بتحديثها وتطويرها

يشكل تدني عدد الحاسبات العربية الخادمة المؤمنة الحاملة للمحتوى على الإنترنت، تحدياً لا بد من الانتباه إليه جيداً في جهود التنمية الثقافية، وإلا ستصبح البنية المعلوماتية المتاحة أشبه بطرق جرى تعبيدها لكي يأتي المنتج الثقافي الرقمي الأجنبي ويستعمر العقل العربي من دون أدنى مقاومة، بل وبالبنية المعلوماتية التي تحمل الإنسان العربي تكاليفها.

الفصل الثاني الوجه الرقمي الراهن للتنمية الثقافية العربية

والهيئات الثقافية الرسمية وغير الرسمية، أم مشروعات معلوماتية مستقلة قائمة بذاتها، ومن ثم فإن أية جهود للتنمية الثقافية لا تظهر نتائجها على الإنترنت بصورة أو بأخرى تعتبر جهوداً قابلة للتشكيك في جدواها ومدى قدرتها على التماس مع المجتمع العريض وال جماهير الواسعة التي تعدّ الهدف النهائي للتنمية الثقافية.

- إن الحضور على الإنترنت يكشف عن مستوى القيمة المضافة الحقيقية المتحققة من وراء جهود التنمية الثقافية التي تعتمد على تقنية المعلومات والاتصالات، وذلك من دون مواربة أو دعاية أو محاولة للتجميل تقوم بها هذه الجهة أو تلك عن نفسها، بمعنى آخر يوفر الحضور على الإنترنت محكاً واقعياً بلا رتوش يفرز مستوى الجدية والنجاح في توظيف المعلوماتية لخدمة أغراض التنمية الثقافية.

- يُعتبر تحليل الحضور الثقافي على الإنترنت حلاً إجرائياً وعملياً جيداً يعوّض النقص الشديد في البيانات والمعلومات المطلوبة للقيام بهذه المهمة. فعلى الرغم من الجهود الحثيثة التي بذلها الفريق البحثي للحصول على معلومات وبيانات ذات قيمة يعتد بها في هذا التحليل من خارج الإنترنت ومن مصادرها الأولية بوزارات الثقافة العربية والمؤسسات الأخرى، فإن النتيجة لم تكن كافية للاعتماد عليها في التحليل، الأمر الذي شكل صعوبة وتحدياً كاد أن يستعصي على الحل، ومن ثم رأى الفريق البحثي الاعتماد على الإنترنت في رصد الوجه الرقمي لجهود التنمية الثقافية العربية، باعتباره - كما سبق القول - يقدم صورة واقعية بلا رتوش في هذه النقطة.

من المهم التعرف إلى مدى أو مستوى توظيف البنية المعلوماتية التي تم رصدها بالفصل الأول في التنمية الثقافية الراهنة بالوطن العربي، بعبارة أخرى محاولة تحليل الوجه المعلوماتي الرقمي الراهن لواقع التنمية الثقافية العربية في ضوء البنية المعلوماتية المتاحة.

وللوصول إلى ذلك كان هناك العديد من البدائل أمام الفريق البحثي، مثل المكوّن التقني والمعلوماتي داخل السياسات والبرامج والمشروعات التي تنفذها الجهات الثقافية الرسمية وغير الرسمية العربية، والمشروعات التقنية والمعلوماتية المستقلة التي تنفذ في مجال التنمية الثقافية بالبلدان العربية المختلفة، سواء على المستوى القطاعي أو الجماهيري، والجهود الخاصة والأهلية والفردية التي تجري على صعيد التوظيف الثقافي لتقنيات المعلومات والاتصالات، وغيرها من البدائل الأخرى، وقد اختار الفريق البحثي بديلاً آخر لرصد الوجه الرقمي لجهود التنمية الثقافية الراهنة وهو الحضور والفعاليات الثقافية العربية على الإنترنت في شتى المسارات الثقافية، واعتبر الفريق البحثي أن هذا البديل هو الأكثر دقة في التعبير عن الوجه الرقمي للتنمية الثقافية العربية ومدى الاستفادة من البنية المعلوماتية القائمة للأسباب التالية:

- إن الإنترنت بصورتها الحالية وما حققته من انتشار وتغلغل وارتباط بشتى مفردات الحياة على مستوى الفرد والمنشأة والدولة والمجتمع ككل باتت هي نهاية المطاف الذي لا بد وأن تصبّ فيه كل أو بعض نتائج أية خطط أو برامج أو مشروعات للتنمية الثقافية سواء كانت متضمنة في السياسات العامة للوزارات

أولاً: ثمانية أوجه للثقافة الرقمية

تم إجراء مجموعة من المسوح لرصد وتحليل الحضور الثقافي العربي على الإنترنت، وذلك في سبعة مسارات، وتضمن بعض المسارات مساحاً واحداً فيما تضمنت مسارات أخرى أكثر من مسح، وشمل المسح الواحد 25 موقعاً في المتوسط، وقد تمثلت المسارات السبعة في ما يلي:

- الوجه الرقمي للمؤسسات الثقافية العربية الرسمية «وزارات الثقافة ومؤسسات التنمية الثقافية... إلخ».
- الوجه الرقمي للمتاحف العربية.
- الوجه الرقمي للفن العربي «السينما - المسرح - الموسيقى والأغاني».
- الوجه الرقمي للأدب العربي «الشعر - القصة - الرواية... إلخ».
- الوجه الرقمي للتراث العربي «ديني - حضاري - شعبي... إلخ».
- الوجه الرقمي للكتاب العربي «الكتب - دور النشر».
- الوجه الرقمي للتعليم والبحث العلمي العربي «مراكز البحث العلمي - التعليم الإلكتروني».
- يضاف إلى ذلك لمحة عن المحتوى العربي الإعلامي الرقمي بصفة عامة¹.

المؤسسات الثقافية الأجنبية على

شبكة الإنترنت

تعدّ المواقع والبوابات النشطة على الإنترنت أبرز تجليات الوجه الرقمي للمؤسسات الثقافية الرسمية في الوقت الراهن، سواء بالنسبة لوزارات الثقافة أم الهيئات والكيانات التابعة أو ذات العلاقة بالشأن الثقافي. ففي الدول المتقدمة التي قطعت شوطاً طويلاً في التوظيف الثقافي لتقنيات المعلومات والاتصالات يتبلور هذا التوظيف بوضوح كبير داخل بنية مواقع الجهات الثقافية الرسمية على الإنترنت

والخدمات التي يقدمها للجماهير، حتى أن هذه المواقع تبدو كقنوات حقيقية للتواصل بين الجهات الرسمية والجماهير العريضة، وكقنوات لنشر فكر وسياسات الدولة الثقافية والتعرف إلى مدى قبول المواطنين لها، ويمكن بلورة بعض الملامح السريعة للوجه الرقمي للمؤسسات الثقافية عالمياً على سبيل المثال لا الحصر في ما يلي:

- المهمة الأولى لموقع الوزارة أو الهيئة هي التواصل مع المواطنين عبر خدمة الردّ الفوري على أسئلة المواطنين في كل ما يتعلق بالوزارة وأنشطتها ومشروعاتها وميزانياتها والهيئات التابعة لها.
- يتخذ الموقع أعلى درجات الإبهار والأناقة في التصميم والعرض واستخدام العروض والرسوم المتحركة، كما يحتفي احتفاءً واضحاً بالطابع المحلي والثقافي الخاص بكل بلد، ففي اليونان مثلاً تركز الوزارة على الآثار اليونانية والمتاحف.
- يعمل الموقع كبوابة تغطي الموسيقى وفنون الأداء والرسوم المرئية، مثل السينما والفن التشكيلي وغيرها من أشكال الفنون والثقافة الأخرى للمجتمع التابعة له، كما يعمل كبوابة معلومات تضم المطبوعات التي تصدرها الوزارة ومعلومات عن المشروعات التي تنفذها ومستوى تقدمها، كما تكشف عن ميزانية الوزارة وكيفية استغلالها وإنفاقها على المشروعات الثقافية المختلفة، والتقارير السنوية والخطة المعتمدة على النتائج، والجوائز والمنح التي تقدمها وزارة الثقافة، ونص قانون وزارة الثقافة، وتفاصيل وصور لفعاليات وأنشطة الوزارة.
- يستخدم الموقع أحدث أدوات التفاعل مع الجمهور كأدوات البحث العادي والمتقدم وأدوات المشاركة الاجتماعية عبر مواقع فيس بوك وغيرها لكي يتمكن الجمهور من متابعة

1 تمّ تصميم استمارة تحليل المواقع المختارة كعينة للتحليل، وتضمنت الاستمارة مجموعة من الحقول وقوائم البيانات التي يعبر كل منها عن معيار من المعايير المستخدمة في التحليل، مثل شخصية وطبيعة الجهة القائمة على الموقع؛ ونمط الموقع؛ ونوعية المحتوى الثقافي المقدم عبر الموقع؛ ومدى أهمية المحتوى بالنسبة للتنمية الثقافية؛ وفئات الجمهور التي يخاطبها الموقع؛ ومستوى الإقبال على الموقع وعدد الزوار الذين يقبلون عليه ويتابعونه، وذلك كمعيار يدل على مدى جماهيرية الموقع وانتشاره، واستخدم في هذا الصدد تصنيف موقع «اليكسا» <http://www.alexa.com/siteinfo>؛ ومدى جودة المحتوى الثقافي المقدم طبقاً للمعايير المحددة لجودة المحتوى على الإنترنت.

جدول رقم 10 نتائج تحليل عينة مواقع الوزارات

الوزارات	معيّار التحليل «بالنسبة المئوية لإجمالي المواقع»	
0.0	أفراد	الجهة القائمة على الموقع
100.0	مؤسسة رسمية	
0.0	مؤسسة مدنية	
0.0	شركات خاصة	نمط الموقع
100.0	موقع كلاسيكي	
0.0	منتدى	
0.0	مدونة	نوعيات المحتوى
5.6	ثابت	
2.8	متجدد	
0.0	تفاعلي	أهمية المحتوى للتنمية الثقافية
54.2	متنوع	
0.0	مهم جدا	
26.3	مهم	فئات الجمهور التي يخاطبها الموقع
26.3	متوسط الأهمية	
36.8	ضئيل الأهمية	
21.1	أطفال	حجم الزوار «حسب متوسط الترتيب في مقياس أليكسا»
84.2	شباب	
84.2	بالغون	
84.2	مسنّون	جودة محتوى الموقع
100.0	تعليم تحت المتوسط	
100.0	تعليم متوسط	
100.0	تعليم عال ومتفوقون	الوسائط المتعددة
0.0	مرتفع للغاية «بين المواقع الألف الأول»	
0.0	مرتفع جدا» من ألف إلى 10 آلاف موقع	
10.5	مرتفع من 10 إلى 30 ألف	الوسائط المتعددة
0.0	متوسط من 30 إلى 50 ألف	
0.0	منخفض من 50 إلى 70 ألف	
0.0	ضعيف من 70 إلى 100 ألف	الوسائط المتعددة
52.6	ضعيف للغاية من 100 ألف وما بعدها	
36.8	مهمل وخارج التصنيف	
2.6	ممتاز	الوسائط المتعددة
21.1	جيد	
44.7	متوسط	
21.1	منخفض	الوسائط المتعددة
100.0	نصوص	
31.6	صوت	
26.3	فيديو	الوسائط المتعددة
78.9	صور	

أخبارها، كما يتضمّن تقنيات تشغيل الفيديو والتعدّد اللغوي واستطلاعات رأي للمواطنين حول الشؤون الثقافية.

الوضع عربياً

عدم استقرار مؤسسي

يختلف الوجه الرقمي للوزارات والمؤسسات الثقافية العربية عما هو سائد عالمياً، فوزارات الثقافة العربية - بناء على ما يبدو من مواقعها ووجها الرقمي على الإنترنت - تختلف من حيث أهميتها من دولة عربية لأخرى، ففي حين تحظى وزارة مستقلة في بعض الدول بدعم كبير، فإنها في بعض البلاد الأخرى لا ترقى إلى أن تكون وزارة مستقلة كما هي الحال في الكويت. إذ يطلق عليها اسم المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. وفي بعض الدول العربية تضمّ الوزارة أقساماً مختلفة وتشكل وزارات مستقلة في دول أخرى، كوزارة الثقافة والسياحة في دولة اليمن، ووزارة الثقافة والتراث في دولة عمان، ووزارة الثقافة والفنون والتراث في قطر، ووزارة الثقافة والمحافظة على التراث في تونس، ووزارة الثقافة والشباب والرياضة في السودان، ووزارة الثقافة والإعلام في البحرين والسعودية، ووزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع في الإمارات.

يلقي الوضع غير المستقر لهذه الوزارات بظلاله على حضورها عبر الإنترنت وقدرتها على التوظيف الثقافي لتقنية المعلومات، وهو ما تكشف عنه نتائج المسح التحليلي لمواقع وزارات الثقافة العربية وبعض المؤسسات الرسمية المعنية بالثقافة كما يوضح الجدول رقم «10»، وذلك على النحو التالي :

.. ونقص في المعلومات

على الرغم من أن عدد الدول العربية رسمياً هو ثلاث وعشرون دولة، فإننا لم نتمكن من الوصول إلا إلى مواقع وزارات الثقافة الخاصة بثماني عشرة دولة منها

سيطرة النص

في ما يتعلق بتعددية الوسائط اتضح أن 100% من المواقع لديها محتوى نصي، و6 مواقع بنسبة 31.6 من العينة لديها محتوى صوتي، و5 مواقع بنسبة 26.3 لديها محتوى فيديو، و15 موقعاً بنسبة 78.9% لديها صور ثابتة، ووضعت دولة واحدة محتوى فيديو متجدداً هي المملكة العربية السعودية، مع الأخذ في الاعتبار أنه قد يطرأ على النسب المعروضة بعض الخلل لاحقاً في حالة انتهاء التطوير بموقع وزارة الثقافة بالجمهورية الليبية وانتهاء الواجهة العربية لموقع وزارة الثقافة التونسية.

الثلاث ضئيل الأهمية

من حيث أهمية المحتوى للتنمية الثقافية ومع تطبيق الاستدراك نفسه الوارد ذكره سلفاً على موقعي الجمهورية التونسية والجمهورية الليبية، فقد حظيت خمسة مواقع فقط من المواقع الثمانية عشر المعروضة بمرتبة مهم، وهو ما يمثل 26.3% تقريباً. وينطبق الأمر ذاته على المواقع التي حظيت بتقييم متوسط الأهمية وبالنسبة نفسها أي 26.3% تقريباً. أما المواقع التي ورد تقييمها تحت فئة ضئيل الأهمية فبلغت سبعة مواقع بنسبة تصل إلى 36.8% تقريباً. ولم يرد المحتوى الخاص بمواقع أي من وزارات الثقافة العربية تحت فئة مهم جداً للتنمية الثقافية.

الأطفال فئة منسية

كشف التحليل أن ثلاثاً فقط من وزارات الثقافة العربية تعتبر الأطفال من بين الفئات التي تخاطبها عبر مواقعها، مع ملاحظة أن المحتوى الخاص بالأطفال جاء في أغلبه غير مقصود لذاته عندما وضعت هذه المواقع محتوى بعض المجالات التي تقوم بنشرها عبر الموقع. أما عن بقية فئات الجمهور كالشباب والبالغين والمسنين فكان المحتوى المقدم يصلح لها جميعاً من حيث الفهم والتلقي لكنه

فقط، لأن دول الصومال وجيبوتي وجزر القمر وموريتانيا ليس لديها مواقع لوزارات الثقافة عبر الإنترنت، وتمثل نسبة هذه الدول التي لم تُعثر لوزارات الثقافة مواقع فيها على حوالى 17.4% وكلها بقارة إفريقيا، بينما تمثل نسبة الدول التي تتمتع وزارات الثقافة فيها بمواقع، نحو 78.3%. أما النسبة الباقية وهي 4.3% تقريباً فخاصة بموقع وزارة الثقافة بدولة اليمن، حيث اختلف وضعه عند بداية وضع التقرير عن لحظة الانتهاء منه. ففي البداية كان الموقع موجوداً عبر الإنترنت ووارداً تحت عنوان محدد تم تسجيله، لكن عند التعامل معه للاستدلال على البيانات المطلوبة اتضح أنه تعطل، ثم تم استثنائه من البيانات الواردة في التقييم باعتباره غير موجود أصلاً وإن شملته استمارة البحث.

يلاحظ أن جميع الوزارات وبنسبة 100% اعتمدت على شكل الموقع الكلاسيكي كشكل عام لنشر المحتوى الذي تريده، ولم يعتمد أي منها الأشكال الأخرى غير أن وزارة الثقافة السودانية هي الوحيدة التي جعلت المنتدى أحد مكونات موقعها عبر الشبكة.

في ما يتعلق بنوعية المحتوى حقق المحتوى الثابت 5.6 نقطة من مائة نقطة، والمحتوى المتجدد الذي يتسم بالحيوية والتحديث 2.8 نقطة، بينما حقق المحتوى المتنوع الذي يجمع بين المحتوى الثابت والمتجدد 54.2 نقطة، أما المحتوى الديناميكي التفاعلي فلم يظهر بأي من مواقع الوزارات العربية، وإن كانت البيانات الخاصة بوزارة الثقافة في دولة ليبيا لم تكن واضحة لأن الموقع قيد التطوير، كما أن البيانات الخاصة بالجمهورية التونسية غير معروفة لأن الواجهة الفرنسية لموقعها وحدها هي التي تعمل، بينما أكد الموقع أن الواجهة العربية والإنجليزية قيد الإنشاء، ومن ثم فسيتم ذكر الموقعين عند تحديد النسب الخاصة بإجمالي المواقع باعتبارهما موقعين موجودين بالفعل عبر الإنترنت.

معها على هذا النحو ويسخر الموقع الرسمي للوزارة لخدمة هذا الغرض، وفي بعض الدول لا تحظى وزارة الثقافة عبر الإنترنت بموقع حتى وإن كان صغيراً ومن ذلك وزارات الثقافة في موريتانيا وجيبوتي والصومال وجزر القمر.

تغيب عن المواقع الرسمية العربية لوزارات الثقافة والجهات الرسمية معظم الصيغ التفاعلية مع زائري مواقعها، ومن ثم فلا مجال لأي تفاعل سواء بالاستبيانات أم السماح بالمساهمات أو ترك المجال مفتوحاً لتعليقات القراء، والفرصة الوحيدة للتواصل تكون من خلال رابط اتصل بنا، وعند فتح الرابط يجد القارئ في الغالب عنواناً بريدياً أو رقمًا للهاتف أو على الأكثر عنوان البريد الإلكتروني لبعض أشخاص الوزارة.

والتحديث في معظمه محدود ويقتصر على نشر نبذات عن الفعاليات الثقافية المزمعة، أما باقي أجزاء الموقع فلا تتعرض للتجديد إلا في أضيق الحدود لأنها في الغالب ثابتة المحتوى، إذ قد تضم نبذة عن الوزارة ونشأتها وكلمة الوزير أو المسؤول الأول، ونبذة صغيرة عن المتاحف والقلاع والحصون والمباني التاريخية، وفي الغالب تفتقد هذه الجهات الأخيرة لمواقع لها على شبكة الإنترنت. وحتى لو تميز محتوى بعض هذه المواقع بالثقل، فإن عدم القدرة على التحديث واقتصار الموقع في النهاية على ما يمكن أن يطلق عليه «إثبات حضور» على الشبكة وفقط من دون اهتمام بالتنوير أو الحرص على اجتذاب الزائر بشكل دائم، هي من الأمور التي تحدّ لاحقاً من ثقل هذه المواقع.

ولعل بعض مواقع وزارات الثقافة العربية مواقع خدمية يقتصر دورها على استبدال المعاملات والإجراءات التي تتمّ على أرض الواقع في وزارة الثقافة إلى معاملات تتمّ عبر الإنترنت، من دون أن يكون الموقع نافذة حقيقية للثقافة في المجتمع، ومن ذلك مثلاً موقع وزارة الثقافة الإماراتية.

لم يقدم شيئاً خاصاً ومحدداً لفئة بعينها من هذه الفئات، حيث قدّمت 85% من الوزارات محتوى يناسب الشباب والبالغين والمسنين.

ومن حيث المستوى التعليمي والثقافي لجمهور المواقع فالملاحظ أنه في مجمله محتوى يستطيع فهمه الذين تلقوا تعليماً تحت المتوسط وفوق المتوسط وعالياً بحكم كونه محتوى غير متخصص، وبتطبيق النسبة المئوية والاستدراك الوارد على موقعي وزارتي الثقافة الليبية والتونسية تكون نسبة الجمهور في الفئات الثلاث 100%.

وبالنسبة لمعيار جودة المحتوى المقدم المبني على جودة التصميم وثقل المحتوى وتكامل البيانات وتحديثها، فقد حقق المحتوى الممتاز 2.6 نقطة من مائة نقطة، والمحتوى الجيد 21.1 نقطة والمتوسط 44.7 نقطة، والمحتوى المنخفض الجودة يشكل 21.1 نقطة.

في ما يتعلق بمستوى جماهيرية المواقع ومعدل زيارتها حصل موقع واحد فقط على تقدير مرتفع للغاية وهو موقع تابع لفئة السينما وهو موقع مهرجات الجزيرة للأفلام التسجيلية، لكونه جاء في تصنيف أليكسا في المستوى بين الألف من بين المواقع العشرة آلاف الأول على العالم، أما مواقع الوزارات فجاءت جميعها في ترتيب أكثر من مائة ألف فحصلت على تقدير «منخفض للغاية» من حيث عدد الزيارات والانتشار الجماهيري.

الإعلام يطغى على الثقافة

في بعض مواقع الوزارات يطغى قطاع الإعلام على الثقافة، فلا تحظى الثقافة بقطاعاتها التقليدية من فنون تشكيلية وكتب ومسرح وغيرها من الأنشطة بالأهمية المناسبة، كما لا يتعرض الموقع لدور المتاحف وغيرها باعتبارها من قطاعات الثقافة على الرغم من توافرها وأهميتها، وفي بعض البلدان يكون للقطاع السياحي الغلبة باعتبار أن الثقافة مدخل للجذب السياحي ويتم التعامل

تغيب عن المواقع الرسمية العربية لوزارات الثقافة والجهات الرسمية معظم الصيغ التفاعلية مع زائري مواقعها، ومن ثم فلا مجال لأي تفاعل سواء بالاستبيانات أم بالسماح بالمساهمات أم بترك المجال مفتوحاً لتعليقات القراء، والفرصة الوحيدة للتواصل تكون من خلال رابط اتصل بنا، وعند فتح الرابط يجد القارئ في الغالب عنواناً بريدياً أو رقمًا للهاتف.

المتاحف

بعرض تفاصيل المعارض الحالية والمعارض المستقبلية والمعارض السابقة التي تتمّ حول مقتنيات المتحف، وكذلك يكون هناك قسم يعرض تفاصيل الحفلات والمحاضرات وعروض الأفلام والقراءات، وغير ذلك من الأنشطة الثقافية بالمتحف.

تتضمّن المواقع المتحفية أيضاً قسماً للزيارة يشرح موقع المتحف ومدخله أو مداخله وساعات الافتتاح ورسوم الدخول والوسائل الصحية والإسعافات والمجموعات والزوار المعاقين والتذاكر الإلكترونية والمتاجر ومحلات العاديات والتذكارات، كما يتضمّن صفحة لمن يرغب في التبرّع للمتحف عبر الإنترنت، كما يضمّ صفحات أو أقساماً لفئات عمرية معيّنة كالشباب والأطفال، أو فئات مهنية كالصحفيين وشركات السياحة، وفي النهاية يعمل الموقع كموسوعة أثرية ثقافية تتيح للزوار إنشاء حساب شخصي في الموقع يحتوي على كل الأقسام والموضوعات المفضلة.

الوضع عربياً

جرى خلال الدراسة تحليل اختيار 27 موقعاً من مواقع المتاحف العربية للتحليل من بين العديد من المواقع، وعند بدء التحليل الفعلي كانت ثمانية مواقع منها قد تعطلت كلية ولم تعد تعمل، وظلت على هذه الحالة طوال شهور الدراسة، ولذلك انخفض عدد المواقع التي جرى تحليلها فعلياً إلى 19 موقعاً، وبشكل عام انتهى التحليل كما يوضح الجدول رقم «11» إلى ما يلي:

- تتوزع مسؤولية إدارة وتشغيل هذه المواقع على الأفراد بنسبة 26.3% والمؤسسات الرسمية 36.8% والمؤسسات المدنية 10.5% والشركات الخاصة 26.3% والنمط الكلاسيكي هو الغالب على هذه الفئة من المواقع، إذ يشكل 94.7% من العينة، بينما تشكل المدونات 5.3% (جدول رقم 11).

يكاد يكون الوجه الرقمي للمتاحف بديلاً للمتاحف الواقعية بالنسبة لمن يرغب في الذهاب إلى المتحف المفضل ولا يستطيع، حتى أن البعض بات يتساءل عما إذا كان الوجه الرقمي للمتاحف عبر الإنترنت قد أصبح وسيلة منافسة يتمّ من خلالها القيام بالسياحة الثقافية بدلاً من السفر والترحال إلى المتاحف بالسياحة العادية، وأن هذا الوجه ربما يؤثر في صناعة السياحة العادية بصورة أو بأخرى.

وفقاً لهذا التصور تنشأ مواقع المتاحف وتدار ويجري تطويرها وتحسين محتواها على مدار اليوم، لتنقل المتحف بتفاصيله وكنوزه وصوره وتماثيله ورسومه ومقتنياته بصور ثنائية أو ثلاثية الأبعاد، وتضعها عند أطراف أصابع من يريد السياحة وزيارة المتاحف وهو جالس على أريكته بمنزله، فيأخذ الموقع في جولات افتراضية داخل مقتنياته، ويزوده بمعلومات وافرة بالنص والصورة والفيديو لما يحتويه المتحف وما يموج به من فعاليات أو يضاف إليه، ويقدم ذلك بعشرات اللغات التي يختار منها الزائر لغته.

عند بناء مواقع المتاحف وتشغيلها، عادة ما يستخدم الجزء العلوي من الموقع في عرض شرائح متتابعة من الصور، وفي القسم الأول من الموقع توجد نبذة عامة عنه وعن تاريخه ومواصفات مبناه وتقسيماته، ثم جولات افتراضية داخله، وصفحة للكتب والأقراص المدمجة وأقراص «دي في دي» التي تعرض وتحدث عن مختلف محتويات المتحف.

يخصص الموقع بعد ذلك قسماً للمقتنيات أو المجموعات، يوجد نبذة عامة وأقسام مصنفة وقسم المشكلات وقواعد البيانات، ويعمل هذا القسم كمرشد سياحي افتراضي يشرح للزائر مقتنيات المعرض قطعة قطعة، بأسلوب الوسائط المتعددة صوتاً وصورة ونصاً، بالطريقة المجسمة ثلاثية الأبعاد، وبعد ذلك يكون هناك صفحة أو قسم يختص

نتائج تحليل عينة مواقع المتاحف

جدول رقم 11

المتاحف	معيّار التحليل «بالنسبة المئوية لإجمالي المواقع»
26.3	أفراد
36.8	مؤسسة رسمية
10.5	مؤسسة مدنية
26.3	شركات خاصة
94.7	موقع كلاسيكي
0.0	منتدى
5.3	مدونة
56.6	ثابت
9.2	متجدد
0.0	تفاعلي
1.3	متنوع
0.0	مهم جداً
10.5	مهم
42.1	متوسط الأهمية
47.4	ضئيل الأهمية
15.8	أطفال
100.0	شباب
100.0	بالغون
100.0	مسنون
78.9	تعليم تحت المتوسط
94.7	تعليم متوسط
100.0	تعليم عال ومثقفون
0.0	مرتفع للغاية «بين المواقع الألف الأول»
0.0	مرتفع جداً من ألف إلى 10 آلاف موقع
3.7	مرتفع من 10 إلى 30 ألف
0.0	متوسط من 30 إلى 50 ألف
0.0	منخفض من 50 إلى 70 ألف
0.0	ضعيف من 70 إلى 100 ألف
40.7	ضعيف للغاية من 100 ألف وما بعدها
51.9	مهمل وخارج التصنيف
1.3	ممتاز
26.3	جيد
32.9	متوسط
39.5	منخفض
100.0	نصوص
15.8	صوت
10.5	فيديو
100.0	صور

ثبات المحتوى سمة غالبية

نوعية المحتوى الثابت هي الغالبة تماماً على هذه المواقع، إذ يسجل المحتوى الثابت الجامد 56.6 نقطة من حيث مستوى الانتشار في هذه المواقع، بينما يسجل المحتوى المتجدد 9.2 نقطة والمتنوع 1.3 نقطة، أما التفاعلي فلا يوجد.

ولم يكن في المحتوى الموجود في هذه المواقع ما يمكن اعتباره محتوى «مهم جداً» للتنمية الثقافية، ولكن 10.5% من المحتوى حاز على تصنيف مهم، و42.1% حاز على تصنيف متوسط الأهمية، و47.4% حاز على تصنيف ضئيل الأهمية.

ومن الملاحظ تنوع الجمهور الذي تستهدفه هذه المواقع من بين الأطفال بنسبة 15.8%، والشباب والبالغين والمسنين بنسبة 100%، ومن حيث التعليم استهدف 87.9% من المواقع التعليم تحت المتوسط، و94.7% التعليم المتوسط، و100% التعليم العالي والمتقنين.

إقبال متدن

سجلت معدلات الإقبال على هذه المواقع تدنياً شديداً، حيث كان 51.9% منها ضمن المواقع المهملة خارج التصنيف، و40.7% منها ضمن المواقع التي تحظى بمعدلات زيارة ضعيفة للغاية.

وينسحب التدهور كذلك على مستوى جودة المحتوى، حيث سجل المحتوى الممتاز 1.3 نقطة من حيث كثافة الانتشار في هذه المواقع، وسجل المحتوى الجيد 26.3 نقطة والمحتوى المتوسط 32.9 نقطة، والمحتوى المنخفض 39.5 نقطة.

وقد اعتمدت هذه المواقع على النصوص والصور بشكل أساسي، فيما يتعلق باستخدامها لتعددية الوسائط، حيث احتوت جميع المواقع على نصوص وصور، ولكن 15.8% منها فقط استخدمت الملفات الصوتية و10.5% استخدمت ملفات الفيديو.

إهمال التحديث والصيانة

تعاني مواقع المتاحف العربية بشكل عام من الإهمال الشديد، سواء في ما يتعلق بالجوانب الفنية أم غيرها، ومن ذلك الانصراف عن صيانة الموقع أو تحديثه، بل وحتى عدم الانتباه إلى تحديث عناوين هذه المواقع عبر الإنترنت إذا حدث هذا التغيير، وقد يفاجأ الزائر بأن عناوين بعض المتاحف عبر الإنترنت قد تحولت إلى عناوين لمواقع دعائية وإعلانات عن مجالات لا علاقة لها بالمحتوى المتاح، ومن ذلك مثلاً موقع متحف البحرين. وبعض المواقع الأخرى اكتفت بعرض لافتة تشير إلى أن هذا هو موقع المتحف، من دون أن يصل الأمر إلى أبعد من ذلك. ولا يظهر عبر الموقع أي محتوى، ومن ذلك موقع متحف الشارقة. وقد أدى ذلك كله إلى عجز أدلة المواقع عبر الإنترنت عن توصيل الباحث إلى المواقع الحقيقية للمتاحف عبر الإنترنت.

وكثير من المتاحف الموجودة على أرض الواقع لا تملك صفحة أو موقعاً لها عبر الإنترنت، فتمتلك سورياً مثلاً عدداً كبيراً من المتاحف يصل إلى أكثر من ستة عشر متحفاً، إلا أن المديرية العامة للمتاحف والآثار لا يضم موقعها عبر الإنترنت أي روابط لهذه المتاحف على كثرتها، وهي «متحف تدمر ومتحف حلب والمتحف الوطني بحلب والمتحف الوطني بدمشق ومتحف الرقة ومتحف طرطوس ومتحف دمشق التاريخي ومتحف قصر العظم ومتحف القنيطرة والبيمارستان النوري ومتحف التقاليد الشعبية بدمر ومتحف حمص ومتحف أرواد ومتحف دير عطية ومتحف درعا».

كما ينقص مواقع المتاحف العربية الحدث اليومي، الذي ينبغي أن يكون ترجمة للنشاط الذي يتم على أرض المتحف بشكل متجدد، فليس معنى أن المحتوى يتحدث عن متحف أن يكون المحتوى أيضاً متحفاً، وإلا فما هو الفارق بين زيارة المتحف على أرض الواقع وزيارته عبر الإنترنت، وكيف يحدث التفاعل

بينه وبين جمهوره إذا ظل المحتوى ثابتاً، وقد واجهت المتاحف العالمية هذه المشكلة فلجأت إلى القيام بتوليد أحداث يومية، ومن ذلك متحف الحضارة الكندي، الذي يحرص على الحديث عبر الموقع عن مجموعة معينة من مقتنيات المتحف بشكل متجدد، ووضع بعض الأفلام عنها وبعض المسابقات وعرض أفلام الآي ماكس.

تفاعلية مفقودة

تفتقد مواقع المتاحف العربية للخدمات التفاعلية مع جمهور الموقع، وهي خاصية قائمة في نظيرتها العالمية، ومن ذلك متحف الحضارة الكندي الذي يقوم بنشر سلسلة من المحاضرات، ويقوم الجمهور باختيار الشخصيات التي يرى أن لها دوراً مؤثراً في حياة دولته، ومن هذه الخدمات طرح بعض الأسئلة والمسابقات، كذكر بعض الأساطير أو الشخصيات التاريخية أو الإجابة على استبيان شخصي يحدد بعض الشخصيات التاريخية، ومنها أن يذكر المتحدث رأيه بالتصويت على اختيار شخصيات تاريخية معينة سواء بالتصويت لشخصيات يعرض لها الموقع بالفعل أم بتحديد شخصيات أخرى غير المعروضة وترشيحها للعرض، وكذلك خدمة بث المحاضرات لحظياً عبر الموقع ونشر استبيانات لاختيار أفضل مقتنيات المتحف ووضعها بموقع متميز، أو اختيار شخصية تاريخية كمرحلة أولى لتحقيق التفاعل.

وهناك نوع من التمييز موجه ضد جمهور اللغة العربية في ما يتعلق بتقديم محتوى المتاحف عبر الإنترنت، حتى وإن كان المحتوى المقدم عربياً محضاً أو إسلامياً صرفاً، وكان الجمهور المقصود بهذا المحتوى، هو الجمهور الناطق باللغة الأجنبية المقدم بها المحتوى، ومن ذلك مثلاً، مواقع متاحف شمتو الأثري بتونس وموقع طارق رجب بالكويت ومتحف دار شريط بتونس والمقدم باللغتين الفرنسية والعربية مع إهمال العربية كلية

يفاجأ الزائر بأن عناوين بعض المتاحف عبر الإنترنت قد تحولت إلى عناوين لمواقع دعائية وإعلانات عن مجالات لا علاقة لها بالمحتوى المتاح، ومن ذلك مثلاً موقع متحف البحرين، وبعض المواقع الأخرى اكتفت بعرض لافتة تشير إلى أن هذا هو موقع المتحف، من دون أن يصل الأمر إلى أبعد من ذلك. ولا يظهر عبر الموقع أي محتوى، وكثير من المتاحف الموجودة على أرض الواقع لا تملك صفحة أو موقعاً لها عبر الإنترنت.

هناك نوع من التمييز موجه ضدّ جمهور اللغة العربية في ما يتعلق بتقديم محتوى المتاحف عبر الإنترنت، حتى وإن كان المحتوى المقدم عربياً محضاً أو إسلامياً صرفاً، وكأن الجمهور المقصود بهذا المحتوى هو الجمهور الناطق باللغة الأجنبية المقدم بها المحتوى.

ثمانية من مواقع المتاحف المصرية التي تضمّ أهمّ مقتنيات الأثرية في العالم لم تعمل، على الرغم من أنه في وقت سابق تمّ فتح هذه الصفحات ومشاهدة بعضها، غير أنه خلال فترة تقترب من الشهرين لم تعمل هذه المواقع، وفي هذا دلالة على عدم الاهتمام حتى بمتابعة مدى استمرار هذا الوجود أصلاً.

الباحث أو العالم» من خلال دعم تواصله مع إدارته وزملائه بالمؤسسه ونظرائه خارجها، وكذلك مع موارد البحث والعلوم المختلفة كقواعد البيانات والمجلات المتخصصة والمؤتمرات العلمية وغير ذلك، ويقوم ثانية بوظيفة التعليم والتعلم المستمر ليس لأعضاء المؤسسة البحثية فحسب، ولكن لجميع المهتمين بتخصصها ونطاق عملها من خارجها سواء من الجمهور العام أم المتخصص. أما الوظيفة الثالثة فهي الإعلام والتثقيف العلمي عبر ما يتيح من محتوى يتضمن قدرًا معقولاً من الشمول والجهد الواضح في تبسيط المادة العلمية ذات العلاقة بتخصص الموقع وطرحها للجمهور العام ليتمكن من المعرفة والمتابعة. في هذه المواقع يقدم المركز أو الجهة البحثية نفسه للزائر من خلال حقائق وبيانات كاملة حول أنشطته وخطته واهتماماته البحثية وموارده البشرية وغير ذلك، ثم ينتقل الموقع إلى القيام بواجبه الإعلامي والتعليمي فيقدم الأخبار والخلاصات والكتيبات المبسطة والكورسات التعليمية والمساعدات المالية، والقبول (طلبة - خريجون - متخصصون) والأبحاث (مراكز ومعامل - مكتبات - بحوث - الخدمات - الوظائف - العطاء) والمجتمع (الطلاب - الموظفون - الكلية - الآباء - الخريجون) والتقويم (الأحداث - الأنشطة الأكاديمية - أفنون - الرياضيون) والفيديو (الدورات - المحاضرات) والأخبار، ثم أداة البحث. ويتيح الموقع إمكانية البحث، ومن خلال ذلك تعرض المؤسسة البحثية نفسها كبوابة علمية تقود إلى عدّة مواقع أخرى، قد تكون مخصّصة لابتكار أو اختراع أو تكنولوجيا جديدة، ولهذا من الصعب حصر كل هذه المواقع.

وفي قسم الأبحاث يعرض موقع المؤسسة برامج وموضوعات الأبحاث بحسب الموضوع مرتبة بالحروف الأبجدية، وعند النقر على أي مجال يعرض الموقع روابط لجهود المعهد في هذا المجال، وكل من هذه الروابط يقود إلى

وكذلك متحف الجزائر الوطني والمقدم باللغة الفرنسية فقط.

وكثير من مواقع المتاحف العربية ليست مواقع بالمعنى المفهوم وإنما هي عبارة عن جهد تطوعي قام به شخص عبر الإنترنت في شكل صفحة على مدونة تبرز أهم الآثار الموجودة في مكان ما، ومن ذلك الصفحة الخاصة بمتحف صبراته الليبي والكثير من متاحف ليبيا.

ثمانية مواقع معطلة

ثمانية من مواقع المتاحف المصرية التي تضمّ أهمّ المقتنيات الأثرية في العالم لم تعمل، على الرغم من أنه في وقت سابق تمّ فتح هذه الصفحات ومشاهدة بعضها، غير أنه خلال فترة تقترب من الشهرين، وهي الفترة الممتدة من 12 فبراير حتى الرابع والعشرين من أبريل، لم تعمل هذه المواقع وكانت نتيجة البحث دوماً عن العناوين الموجودة عبر موقع وزارة الثقافة المصرية ذاته تعرض رسالة واحدة هي «Bad Request (Invalid Hostname)»، وذلك عند استخدام مستكشف فاير فوكس، على حين كانت الرسالة عند استخدام متصفح «إكسبلورر تقول: The webpage cannot be found. وفي هذا دلالة على عدم الاهتمام حتى بمتابعة مدى استمرار هذا الوجود أصلاً.

الملاحظة الأخيرة أن مواقع المتاحف العربية لم تستطع أن تترجم الثراء الذي تحظى به هذه المتاحف بين جنباتها إلى ثراء على مواقعها عبر الإنترنت، سواء بالتخلي عن عرض هذا المحتوى في شكل صور أو ملفات فيديو أم في عروض فلاش.

البحث العلمي

أبرز ما في الوجه الرقمي لمؤسسات البحث العلمي أنه يقوم بثلاث وظائف قد لا تقوم بها المؤسسة البحثية نفسها في واقعها العملي بالصورة نفسها، فالموقع الإلكتروني الذي يجسّد هذا الوجه يقوم أولاً بوظيفة «مساعد

سيادة الكلاسيكية

جميع المواقع تنتمي إلى نمط المواقع الكلاسيكية وليس من بينها مدونات أو منتديات أو أدوات تنتمي للجيل الثاني للويب المستخدمة في العديد من مواقع البحث العلمي عالمياً.

محتوى ثابت

على الرغم من أن حركة البحث العلمي تحمل الجديد كل يوم حول العالم، فإن مواقع هذه الفئة عربياً كانت أكثر ميلاً نحو استخدام المحتوى الثابت الجامد، بحيث سجل هذا النوع من المحتوى 48.3 نقطة لجهة كثافة الانتشار في هذه المواقع، بينما سجل المحتوى المتجدد 20.7 نقطة والتفاعلي 0.9 نقطة.

لم تقدم هذه المواقع محتوى يجعلها «مهمة جداً» بالنسبة للتنمية الثقافية، لكن 3.4% منها قدم محتوى مهماً للتنمية الثقافية، و44.8% قدم محتوى متوسط الأهمية و48.3% قدم محتوى ضئيل الأهمية للتنمية الثقافية. وقد بلغت نسبة المواقع التي استهدفت الشباب 93.1% وبالبالغين 96.6% والمسنين 93.1%. ولم تكن هناك مواقع تهتم باستهداف الأطفال. ومن حيث مستوى التعليم اهتمت 13.8% من المواقع بذوي التعليم تحت المتوسط، و24.1% بذوي التعليم المتوسط، بينما اهتمت جميع المواقع بنسبة 100% بذوي التعليم العالي والمتقنين.

وتبدو هذه المواقع فقيرة للغاية في ما يتعلق بالجماهيرية والانتشار، إذ اتضح أن 86.2% منها يتلقى معدل زيارات ضعيف للغاية، و13.8% مهمة وخارج تصنيف الزيارات.

تهميش سطحية

يعاني بعض مواقع البحث العلمي من التهميش والسطحية وغياب الاهتمام، حتى أن بعضها يكتفي بأن يكون مجرد لوحة إعلانات إلكترونية عن الجوائز والمنح، على الرغم من

موقع منفصل تقريباً يَتميز بواجهة استخدام متميزة وتصميم مختلف.

وفي قسم الأخبار توجد روابط للأخبار الحديثة وأخبار الأبحاث وأخبار المعهد وأخبار بحسب الموضوع وأخبار المناسبات وأرشيف للأخبار السابقة، مع إمكانية الاشتراك في النشرة الإخبارية الدورية للموقع وتنزيل ملفات الأخبار الصوتية (البودكاست) والأخبار الإلكترونية، ويمكن في هذا القسم طلب صور أو إرسال أخبار أو ترويج الأخبار أو إرسال استفسارات صحفية أو التواصل مع الخبراء مباشرة، ويتيح الموقع التواصل مع المؤسسة البحثية بعدة طرق، منها (النماذج الإلكترونية - إرسال بريد إلكتروني مباشر - قائمة الموظفين).

تقدم بعض المؤسسات البحثية المتقدمة - مثل معهد ماساوسيتش للتكنولوجيا - مناهج دراسية وكورسات علمية كاملة بشكل مفتوح للكافة، ومن دون مقابل، ويعتمد في ذلك على التبرعات ومنها كورسات بالصوت والصورة وكورسات مترجمة وتتناول هذه الكورسات مختلف المجالات (العمارة والتخطيط - الهندسة - العلوم الصحية - الإنسانيات - الإدارة - العلوم - وغيرها الكثير جداً). ويمكن تنزيل أي كورس في ملف مضغوط مع إمكانية تنزيل الملفات الصوتية والفيديو بصورة منفصلة.

الوضع عربياً

جرى اختيار وتحليل 29 موقعاً من مواقع مؤسسات البحث العلمي العربية في المجالات المختلفة، وقد أسفر التحليل كما يوضح الجدول رقم «12» عن النتائج التالية:

- جميع المواقع تابعة لمؤسسات رسمية، ولا توجد مؤسسات مدنية أو شركات خاصة ترعى أو تدير مواقع للبحث العلمي وكذلك الأفراد.

نتائج تحليل عينة مواقع البحث العلمي

جدول رقم 12

معايير التحليل «بالنسبة المئوية لإجمالي المواقع»	البحث العلمي
أفراد	0.0
مؤسسة رسمية	100.0
مؤسسة مدنية	0.0
شركات خاصة	0.0
موقع كلاسيكي	100.0
منتدى	0.0
مدونة	0.0
ثابت	48.3
متجدد	20.7
تفاعلي	0.9
متنوع	0.0
مهم جدا	0.0
مهم	3.4
متوسط الأهمية	44.8
ضئيل الأهمية	48.3
أطفال	0.0
شباب	93.1
بالغون	96.6
مسنون	93.1
تعليم تحت المتوسط	13.8
تعليم متوسط	24.1
تعليم عال ومتقنون	100.0
مرتفع للغاية «بين المواقع الألف الأول»	0.0
مرتفع جدا من ألف إلى 10 آلاف موقع	0.0
مرتفع من 10 إلى 30 ألف	0.0
متوسط من 30 إلى 50 ألف	0.0
منخفض من 50 إلى 70 ألف	0.0
ضعيف من 70 إلى 100 ألف	0.0
ضعيف للغاية من 100 ألف وما بعدها	86.2
مهمل وخارج التصنيف	13.8
ممتاز	0.0
جيد	38.8
متوسط	33.6
منخفض	20.7
نصوص	100.0
صوت	6.9
فيديو	10.3
صور	82.8

قدرته على إثراء واقع البحث العلمي بفتح المنتديات العلمية وإتاحة فرص الحوار بين الباحثين من الجهات كافة، وإثارة القضايا العلمية ورصد الحوار المجتمعي حولها.

يلقي الوضع الإداري والسياسي لأنشطة البحث العلمي بظلاله القوية على مواقع البحث العلمي العربية، فنظرا لارتباط وزارة البحث العلمي في معظم الحالات بوزارة التعليم، يتم إغفال دور البحث العلمي لصالح التعليم، ويتم الاكتفاء غالبا في تغطية أخبار ونشاطات البحث العلمي بالحديث عن المنح والبعثات التعليمية والمزايا والاشتراطات، من دون التعرض لخطط البحث ومشروعاته، أو عرض القضايا البحثية والعلمية، والمثال الواضح لذلك موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي المصرية.

كثير من مواقع مؤسسات البحث العلمي تجعل من مواقعها واجهة تكتفي فيها بعرض ما تراه جميلا عن نشاطها وخططها ونواياها، لكنها لا تعرض شيئا مهما عن جهودها الحقيقية التي يمكن من خلالها تقييم دورها وفقا لوجهة نظر المتلقي.

تغيب عن هذه المواقع في الغالب فكرة إنشاء المنتديات والسماح بنشر المساهمات وفتح باب التعليق عليها أو فتح باب الحوار حول قضية معينة، أو إنشاء مجموعات للمهتمين بمجال معين من مجالات البحث العلمي أو العرض لنتائج الدراسات المختلفة، ومختلف الصيغ التفاعلية الأخرى.

وتفتقد مواقع مؤسسات البحث العلمي في كثير منها الدعم الفني الذي يؤدي إلى إضعاف قيمة المحتوى المنشور وأهميته، فكثير من فئات المحتوى لا تعمل وبعضها يتم نشره في صيغ تستلزم تخزينه في ذاكرة الحاسب أولا بدلا من عرضه مباشرة، من ذلك موقع الهيئة العليا للبحث العلمي في سوريا، الأمر الذي جعل الموقع، على الرغم من تعدد فئاته ووضوحها، ضئيل الفائدة للمهتمين.

ومعظم هذه المواقع تضع خططا تفصيلية

الدليل من المقالات واللقاءات والمقابلات والمشروعات والمطبوعات والمراجع والموارد والمؤسسات والشبكات والخبراء والأحداث والمناسبات والنداءات المفتوحة، ثم تُفهرس هذه الموارد والمعلومات بطرق معينة حسبما يتمشى مع سياسة وتوجهات الموقع، كما يضم أوراق التعليم الإلكتروني التي تهتم بالمعلومات حول التعليم الإلكتروني وتحفز البحث، وتتضمن مقالات ومقابلات ومراجعات وملخصات مع إمكانية العثور على معلومات حول المؤلفين ومصادر المعلومات المرتبطة وأدوات المشاركة.

والقسم الثاني هو مجتمع التعليم الإلكتروني، ويخصص لمساعدة المستفيدين من التعليم الإلكتروني في مناقشة القضايا ونشر المعلومات والأفكار التي تتعلق بالمهام والاحتياجات اليومية والبحث عن هذه المعلومات، ويتضمن عدة أدوات وقنوات للتفاعل، منها المنتديات ولوحات الرسائل والمقابلات التي يكتبها المستخدمون والمسابقات واقتراحات المستخدمين.

والقسم الثالث هو النشرات الإخبارية التي تقدم لمستخدمي الموقع أخباراً شهرية حول القضايا الحالية ذات الصلة والنداءات المفتوحة والمناسبات القادمة والموارد التعليمية الإلكتروني، والقسم الرابع هو المناهج والكورسات التعليمية والتي تقدم من خلال برمجيات تبنى لهذا الغرض وتعيد عرض وشرح المنهج التعليمي بصورة إلكترونية عبر الموقع بمساعدة أو من دون مساعدة من المدرسين والمعلمين، أو إعداد الكورسات التعليمية في صورة ملفات وتطبيقات يمكن تنزيلها على الحاسب والاستعانة بها في الشرح والتدريس والتعلم.

الوضع عربياً صعوبات خاصة

عند اختيار وتحليل عينة من مواقع التعليم الإلكتروني العربية تبدو بعض الصعوبات التي

عن مشروعاتها ونواياها وخططها وجهودها لكنها غالباً فئات فارغة أو لا يمكن فتحها، أو خالية تحت مسميات عديدة «تحت الإنشاء، تحت التصميم، تحت الإنجاز، بصدد التكوين»، وذلك على الرغم من أن كثيراً من هذه الأجزاء غير المنجزة تمثل جزءاً من المحتوى الأساسي للموقع وليست فئة طارئة عليه أو فئة استدعت الحاجة إلى إنشائها، ومن ذلك فئة الكيميائي و الفيزيائي في موقع مركز البحوث النووية في ليبيا، وموقع المعهد الوطني لعلوم وتكنولوجيا البحار حيث يفاجأ الزائر بأنه لم يجد المعلومات المشار إليها.

وكثير من مواقع مؤسسات البحث العلمي لا تحفل بمخاطبة جمهورها الأول وهو الجمهور العربي، وإنما تهتم بمخاطبة فئتين: فئة العالم الخارجي، وفئة الجمهور شديد التخصص، أما الجمهور العادي فلا اهتمام به لكون الإنجليزية هي لغة عرض المحتوى.

وبعض المواقع يتوقف دور القائمين عليها على لحظة بناء الموقع، وينصب الاهتمام وقتها على الجوانب كافة بالتساوي، أما بعد مرور فترة من الوقت فيقتصر الاهتمام غالباً على جانب واحد ويتم تحديثه، وهو غالباً الجانب الخبري، بينما تظل بقية فئات المحتوى ثابتة من دون أي تطوير.

التعليم الإلكتروني

بالنظر إلى مواقع وبوابات التعليم الإلكتروني الرائدة والشهيرة عالمياً، يمكن القول إنها من الناحية التقنية تقوم بالأساس على التفاعلية وتعددية الوسائط والتصميمات البسيطة البعيدة عن الإبهام، ومن حيث تقسيم المحتوى هناك أربعة أقسام أساسية عادة ما تكون موجودة بالمواقع التي تقدم خدمات التعليم الإلكتروني، الأول هو الدليل الذي يقدم بقية واسعة من الموارد ومصادر المعلومات المتاحة حول تخصص الموقع ونوعية التعليم الذي يقدمه، ويجري تنظيمها بحسب الفئة وموضوع الاهتمام، ويتكون محتوى هذا

حيث المستوى التعليمي ركزت هذه المواقع على ذوي التعليم العالي، بحيث اتضح أن 86% منها يخاطب هذه الفئة و40% يخاطب التعليم المتوسط و28% يخاطب التعليم تحت المتوسط.

ولا تحظى هذه النوعية من المواقع بالجماهيرية المتوقعة أو المطلوبة لها، بحيث إن 86% منها يحظى بمعدل زيارة ضعيف للغاية، و16% منها مهمل وخارج تصنيف الزيارات، و4% منها يحظى بمعدل زيارة ضعيف، و4% يحظى بمعدل زيارة منخفض، و8% يحظى بمعدل زيارة متوسط.

وبعيداً عن الجزء التعليمي يبدو محتوى هذه المواقع في الغالب خفيفاً ودعائياً تعريفياً بالخدمة ومميزاتها، وتغيب عنها الأقسام الثلاثة الأخرى التي غالباً ما تضمها مواقع التعليم الإلكتروني وهي الدليل والنشرة الإخبارية والمجتمع. وكثيراً ما يظهر محتوى هذه المواقع وكأنه للتخديم على هدف الموقع الرئيسي للجهة المالكة للموقع، خصوصاً إذا كانت جهة رسمية كجامعة أو مدرسة، أو حتى لإضفاء طابع اجتماعي على الصفحة الرئيسية للموقع، ومن ثم يجد الزائر أن هذا المحتوى في بعض الأحيان غير منسجم مع المحتوى الأساسي للموقع. ومن ذلك موقع المدرسة العربية. (جدول رقم 13)

حيوية وراء المنتديات

يحرص الكثير من مواقع التعليم الإلكتروني العربية على أن يشتمل الموقع على منتدى أو ساحة للحوار، ولا تكتفي بالشكل الكلاسيكي رغبة في تحقيق التفاعل المطلوب لهذه العملية التعليمية التي تتم بشكل إلكتروني، ومن ذلك موقع الأكاديمية الإسلامية المفتوحة، والكلية الإلكترونية للجودة الشاملة، والجامعة الافتراضية التونسية، وموقع بوابة المدارس الإلكترونية، مركز التدريب الإلكتروني ومصادر التدريب، ومدرسة سراقب الافتراضية. وتمثل منتديات النقاش أدوات تواصل غير متزامنة

لا تتكرر في أي فئة أخرى، فالمحتوى الذي تقدمه هذه المواقع لا يتاح إلا للمشاركين سواء كان هذا الاشتراك والتسجيل بمقابل مادي أم مجاناً، حيث تحتم هذه المواقع أن يكون الزائر لمحتواها طالباً مقيداً في مدارسها أو جامعاتها، ومن ذلك موقع جامعة القدس المفتوحة وبوابة التعليم الإلكتروني بجامعة الحديدة، وهذه الأخيرة لا تتيح أية معلومات عنها للزائر على الإطلاق ولا يتمكن من رؤية أي محتوى، حتى بعض المواد الدراسية التي يشير الموقع إلى إمكانية اطلاع الزائر عليها يبحث عنها الزائر فلا يجدها، يضاف إلى ذلك أن مواقع هذه الفئة تتسم بأن الموقع غالباً هو نفسه التطبيق المستخدم في عرض المناهج الدراسية، علاوة على أن المحتوى نفسه يتلاحم فيه المحتوى التعليمي الصرف مع التصميم وأدوات العرض والشرح.

وتطغى المواقع التابعة للمؤسسات الرسمية على هذه الفئة، إذ تشكل 52% من إجمالي المواقع، تليها المواقع التابعة للمؤسسات المدنية بنسبة 28%، ثم الشركات الخاصة 12% والأفراد 8%.

على الرغم من أن الأدوات والتقنيات الحديثة في مجال التعليم الإلكتروني تركز على المحتوى التفاعلي والمتجدد، فإن المواقع التي خضعت للتحليل قدمت محتوى ثابتاً بالدرجة الأولى حيث سجل المحتوى الثابت 68 نقطة من حيث معدل الانتشار في هذه المواقع، تلاه المحتوى المتنوع الذي سجل 4 نقاط، والمحتوى المتجدد الذي سجل نقطتين.

ومن حيث الأهمية للتنمية الثقافية حازت 76% من المواقع على تصنيف «مهم» بالنسبة للتنمية الثقافية، و8% على متوسط الأهمية، و16% على ضئيل الأهمية.

وتخاطب هذه المواقع الشباب والبالغين بصورة أساسية، فقد اتضح أن 92% منها يقدم لهذه الفئة العمرية، و68% منها يقدم محتوى يناسب البالغين، أما المسنون فتخاطبهم 8% من المواقع والأطفال 20% من المواقع، ومن

جدول رقم 13 نتائج تحليل عينة مواقع التعليم الإلكتروني

تكمل الفعاليات المباشرة في المحتوى التعليمي بحيث لا يحتاج المتعلمون المشاركون في هذه المناقشات إلى أن يكونوا متّصلين بالإنترنت في الوقت نفسه. ويمكنهم في الغالب الردّ أو اقتراح أي موضوع من المادة في أي وقت. وعلى الرغم من أن المنتدى من أهم أدوات التفاعل في مثل هذا النوع من المواقع تدعيماً لتواصل المعلم بطلابه والطلاب بزملائهم، إلا أنه أحياناً تكون هذه القناة معطلة عن العمل، كما في موقع الجامعة الوطنية اليمنية، وموقع التعليم الإلكتروني لتطوير دراسة الرياضيات، وأحياناً أخرى تكون فارغة من المحتوى كما في موقع الجامعة التونسية الافتراضية، وأحياناً مغلقة بدرجة جيدة كما هو الحال في منتدى الأكاديمية الإسلامية. ولوحظ أن معظم المواقع في هذه الفئة تقدّم ما يعرف بالمقررات المبرمجة ولا تهتم بتنمية المهارات الذهنية الأساسية بمستوياتها المختلفة ولا تركّز على المفاهيم الأساسية. وتتسم هذه المواقع في الغالب بثبات نسبي في محتواها، إلا تلك المواقع التي يتمّ بناؤها على مراحل وتقوم تدريجياً بزيادة المراحل التعليمية المختلفة التي يتمّ تقديم المحتوى لها، ومن ثم فالصفحة الرئيسية غالباً ما تكون ثابتة الشكل ومحدّدة المواد، ومن ذلك موقع التعليم الإلكتروني لتطوير دراسة الرياضيات .

الموسيقى والأغاني

وفر «الوجه الرقمي» للموسيقى والأغاني لمحبي هذه الفنون وجمالها مميزات وإمكانات لم تستطع أن تتيحها أي من أدوات أو قنوات التعامل مع الموسيقى والغناء من قبل، ويكفي أنه جعل بإمكان أي شخص أن يشاهد ويستمتع إلى ما يريد وقتما يريد حيثما يريد، من دون أن يتقيّد بموعد بثّ أو بخريطة برامج أو تفضيلات معدّي ومقدّم البرامج أو سياسة قناة أو توجهات محطة، ذلك لأن الإنترنت أصبحت زاخرة بما لا يحصى من

معايير التحليل «بالنسبة المئوية لإجمالي المواقع»	التعليم الإلكتروني
الجهة القائمة على الموقع	أفراد 8.0
	مؤسسة رسمية 52.0
	مؤسسة مدنية 28.0
	شركات خاصة 12.0
نمط الموقع	موقع كلاسيكي 92.0
	منتدى 48.0
	مدونة 0.0
نوعيات المحتوى	ثابت 68.0
	متجدد 2.0
	تفاعلي 0.0
	متنوع 4.0
أهمية المحتوى للتنمية الثقافية	مهم جداً 0.0
	مهم 76.0
	متوسط الأهمية 8.0
	ضئيل الأهمية 16.0
فئات الجمهور التي يخاطبها الموقع	أطفال 20.0
	شباب 92.0
	بالغون 68.0
	مسنون 8.0
	تعليم تحت المتوسط 28.0
	تعليم متوسط 40.0
	تعليم عال ومنتقون 68.0
	مرتفع للغاية «بين المواقع الألف الأول» 0.0
حجم الزوار «حسب متوسط الترتيب في مقياس أليكسا»	مرتفع جداً من ألف إلى 10 آلاف موقع 0.0
	مرتفع من 10 إلى 30 ألف 0.0
	متوسط من 30 إلى 50 ألف 8.0
	منخفض من 50 إلى 70 ألف 4.0
	ضعيف من 70 إلى 100 ألف 4.0
	ضعيف للغاية من 100 ألف وما بعدها 68.0
جودة محتوى الموقع	مهمل وخارج التصنيف 16.0
	ممتاز 3.0
	جيد 73.0
	متوسط 16.0
الوسائط المتعددة	منخفض 8.0
	نصوص 100.0
	صوت 52.0
	فيديو 52.0
	صور 92.0

فيها أغانيه المفضلة، وفي الوقت نفسه تمده بقوائم بأفضل مائة أغنية مصورة أو صوتية، وتتيح له حجز تذاكر الحفلات الموسيقية إلكترونياً مع إمكانية دعوة الأصدقاء، وفي الآونة الأخيرة نشطت المدونات الموسيقية والغنائية وبدأت تناطح المستودعات الكبرى والمواقع الكلاسيكية في ملاحقة الجديد وإبراز النادر من الموسيقى والأغاني ومتابعة أخبار النجوم والمطربين. (جدول رقم 14)

الوضع عربياً

بلغت المواقع التي تم تحليلها في عينة مواقع الموسيقى والغناء العربية 30 موقعاً، شكلت فيها المواقع السعودية حضوراً ملحوظاً بحوالي ثمانية مواقع، أي ما يقرب من الثلث، ويرجع ذلك إلى وجود عدد كبير من الأفراد الذين يستثمرون في إنشاء مواقع الموسيقى ويحرصون على متابعة وتجميع أكبر قدر من الأغاني الحديثة ووضعها على مواقعهم فور نزولها سعياً لتحقيق ربح من وراء الإعلان على هذه المواقع، وهو نموذج شائع عالمياً. ويلفت النظر أن معظم المواقع أو المستودعات العربية للموسيقى والأغاني من إعداد أفراد وليس شركات أو مؤسسات كما هو شائع عالمياً، بحيث تشكل مواقع الأفراد في العينة 93.3%، والمواقع التي تملكها وتديرها الشركات الخاصة 6.7%، مع غياب كامل للمؤسسات المدنية والرسمية.

وسجل المحتوى الثابت 48.3 درجة من حيث الانتشار في هذه المواقع، وربما تكون هذه أعلى درجة يسجلها أي نوع من المحتوى في جميع فئات الدراسة، ويعود ذلك إلى فكرة «المستودع» التي تعمل بها المواقع الموسيقية والتي تجعلها تحتفظ بملفات نصية وصوتية وفيديوية ثابتة كبيرة ومتزايدة العدد مع الوقت، لتضع أمام مستخدميهما أكبر قدر من الأغاني طوال الوقت، ومن ناحية أخرى سجل المحتوى المتجدد 12.5 درجة والتفاعلي 5.8 درجة.

المستودعات الموسيقية والغنائية الضخمة التي تضع آلافاً من ملفات الموسيقى والأغاني الرقمية عند أطراف أصابع المستمع أو المشاهد الذي يستخدم الشبكة، وتترك له الفرصة لكي يبسط نفوذه ويده على المحتوى ويرتشف منه ما يحلو له.

وتكاد تكون فكرة العمل «كمستودع» لملفات الموسيقى والأغاني الرقمية فائق الفهرسة والتنوع والشمول والسهولة في الاستخدام والسرعة في الوصول إليه هي السمة الحاكمة لمواقع الموسيقى والأغاني عبر الإنترنت عالمياً، وفي الوقت نفسه العمل كمحطات للراديو والأغاني و الفيديو تبت وتروج للألحان والأغاني الجديدة والقديمة والنادرة والشائعة، علاوة على أنها تعمل كساحات للرأي والنقاش وتبادل المعلومات والملفات، وإن كان هذا لا ينفي وجود مواقع للموسيقى والأغاني تحافظ على الشكل أو النمط الكلاسيكي وتقدم المعلومات والبيانات والدراسات عن الموسيقى والفن والغناء تاريخاً وحاضراً ومستقبلاً.

ومن الملامح الأخرى لمواقع الموسيقى والغناء أنها تعمل أيضاً كمصدر لأخبار صناعة الموسيقى والغناء ونجومها ومطربيها وملحنينها ومؤلفيها بل وتبادر بالوصول إلى جماهيرها عبر خدمة التغذية بالأخبار والنشرات البريدية، وتتبارى في توفير وسائل أسهل وأسرع للبحث في محتواها الضخم من الأغاني والألحان، بما ييسر على زائريها سرعة الوصول لما يريدونه من أغان، سواء باسم الأغنية أم باسم المطرب، وتتسم المواقع الكبرى بأنها لا تحتوي عادة على إعلانات صاخبة أو مزعجة، وإنما على إعلانات هادئة وبسيطة ومنسجمة مع الجو العام للموقع، وتتيح للزائر الاطلاع على كلمات الأغنية ومشاهدة صور المطرب ومعرفة حفلاته وأغانيه المصورة وجميع أغانيه الصوتية وملخص سيرته الذاتية، بل وتساعده وتوفر له الإمكانيات اللازمة لكي ينشئ محطة خاصة به يعرض

جدول رقم 14 نتائج تحليل عينة مواقع الموسيقى

نظرا للتماثل في المحتوى في معظم مواقع الموسيقى والأغاني فقد حصلت جميعها تقريبا أي بنسبة 96.7% على تصنيف «مهم» بالنسبة للتنمية الثقافية، فيما حصل 3.3% على تصنيف مهم جدا.

تخاطب هذه المواقع فئة الشباب والبالغين سواء أكانوا حاصلين على تعليم أقل من المتوسط أم على تعليم متوسط أم على تعليم عال أو سواء كانوا من المثقفين. فقد اتضح أن 30% منها تخاطب الشباب، و100% تخاطب البالغين، و100% تخاطب كلا من ذوي التعليم تحت المتوسط والمتوسط والعالي.

جماهير واسعة

تتمتع مواقع الموسيقى والغناء بأعلى نسبة جماهيرية وانتشار مقارنة بجميع الفئات الأخرى في الدراسة، بحيث حظيت 56.7% منها بمعدل زيارات مرتفع جدا، و23.3% بمعدل زيارات مرتفع، و6.7% بمعدل زيارات منخفض، و13.3% بمعدل زيارات ضعيف للغاية، ولم يكن من بينها مواقع مهمة خارج التصنيف.

ومن حيث الجودة حقق المحتوى الممتاز 54.2 درجة في معدل الانتشار بهذه المواقع، والمحتوى الجيد 30.8 نقطة، والمتوسط 8.3 نقطة والمنخفض 5 نقاط. وبالنسبة لتعدد الوسائط في هذه المواقع كانت النصوص موجودة في 100% من المواقع، والفيديو في 40% من المواقع والصوت في 96.7% من المواقع، والصور في 100% من المواقع.

المسرح

التسويق المسرحي والنقد المسرحي هما الملمحان الأكثر بروزا في الوجه الرقمي للحركة المسرحية عالميا، فالمواقع المسرحية العالمية تتعامل مع المسرحيات المجسدة على خشبات المسارح كفن يستحق المتابعة والشرح والنقد، وفي الوقت نفسه نشاط يحتاج إلى التسويق والترويج والإعلان عنه، وفي

الموسيقى	معيّار التحليل «بالنسبة المئوية لإجمالي المواقع»	
93.3	أفراد	الجهة القائمة على الموقع
0.0	مؤسسة رسمية	
0.0	مؤسسة مدنية	
6.7	شركات خاصة	
100.0	موقع كلاسيكي	نمط الموقع
40.0	منتدى	
0.0	مدونة	
48.3	ثابت	نوعيات المحتوى
12.5	متجدد	
5.8	تفاعلي	
0.0	متنوع	
3.3	مهم جدا	أهمية المحتوى للتنمية الثقافية
96.7	مهم	
0.0	متوسط الأهمية	
0.0	ضئيل الأهمية	
0.0	أطفال	فئات الجمهور التي يخاطبها الموقع
30.0	شباب	
100.0	بالغون	
0.0	مسنون	
100.0	تعليم تحت المتوسط	
100.0	تعليم متوسط	
100.0	تعليم عال ومثقفون	
0.0	مرتفع للغاية «بين المواقع الألف الأول»	حجم الزوار «حسب متوسط الترتيب في مقياس أليكسا»
56.7	مرتفع جدا من ألف إلى 10 آلاف موقع	
23.3	مرتفع من 10 إلى 30 ألف	
0.0	متوسط من 30 إلى 50 ألف	
6.7	منخفض من 50 إلى 70 ألف	
0.0	ضعيف من 70 إلى 100 ألف	
13.3	ضعيف للغاية من 100 ألف وما بعدها	
0.0	مهمل وخارج التصنيف	
54.2	ممتاز	جودة محتوى الموقع
30.8	جيد	
8.3	متوسط	
5.0	منخفض	
100.0	نصوص	الوسائط المتعددة
96.7	صوت	
40.0	فيديو	
100.0	صور	

يوضح الجدول رقم «15» عما يلي:

- يتصدر الأفراد قائمة الجهات المسؤولة عن تصميم وإدارة هذه المواقع بنسبة 50%، تليهم المؤسسات المدنية بنسبة 23.1%، ثم المؤسسات الرسمية والشركات الخاصة بواقع 15.4% لكل منهما.
- حوالى ثلثي هذه المواقع تنتمي إلى النمط الكلاسيكي، وذلك بنسبة 76.95، في حين أن 38.5% من المواقع كانت منتديات أو مواقع كلاسيكية ألحقت بها منتديات.
- من حيث نوعية المحتوى سجّل المحتوى الثابت 31.7 نقطة من حيث الانتشار في هذه المواقع، بينما سجّل المحتوى المتجدد 8.7 نقطة والتفاعلي 3.8 نقطة والمتنوع 1.9 نقطة.
- بدت هذه المواقع مهمة بدرجة أو بأخرى للتنمية الثقافية، بحيث حظي 34.6% منها بتصنيف مهمة جدا للتنمية الثقافية، و26.9% مهم، و26% متوسطة الأهمية و15.4% ضئيلة الأهمية.

ترويج غائب

تحتاج المواقع المسرحية إلى العناية بترويجها على الإنترنت، إذ إن ترتيبها في معدل الزيارات متراجع للغاية، وربما يعود ذلك إلى أن المواقع لا تدل الزائر على عناوين المسارح والعروض المتاحة في القاهرة أو غيرها من العواصم العربية، ولا يوجد موقع يتابع المسرح التجاري الخاص أو المسرح المصري الحديث أو يحتوي على سير الفنانين المسرحيين القدامى أو المعاصرين.

ويرجع العدد الكبير من المنتديات التي تناولت المسرح إلى أنها منتديات عامة في الأغلب أو منتديات ثقافية أدبية، ولهذا من الطبيعي أن تتناول كل فئة المسرح باعتباره فناً من فنون الأدب ولونا من ألوان المعرفة، فالمنتديات تقريبا تناقش كل شيء وتتناول أقساماً عديدة ومتنوعة.

وقليلاً ما توجد مواقع متخصصة بالكامل في فن وأدب المسرح، لأن أغلب مواقع السينما

ضوء ذلك تقدّم المواقع المسرحية محتوى يضمّ قسماً للوسائط المتعددة كصور ومشاهد من المسرحية المعروضة أو المرتقبة، ومقاطع فيديو من بعض فصولها وتسجيلات صوتية لأبطالها، كما تقدم روابط للبحث الإذاعي، وتسلب الضوء على كيفية الاشتراك في موقع المسرح وتجديد الاشتراك وكيفية التبرع للمسرح عبر الإنترنت والوظائف الخالية وفرص التدريب في المسرح، كما توفر خدمة حجز التذاكر عبر الإنترنت، ومعلومات عن مواسم المسرح.

وفي بعض الدول والمدن تظهر مواقع تعمل كبوابات كبرى وشاملة لجميع مسارح هذه الدولة أو المدينة، بحيث يمكن من خلال البوابة معرفة جميع العروض المسرحية داخل المدينة أو الدولة، وكذلك يمكن اختيار المسرح لمعرفة المسرحيات المعروضة فيه حالياً، مع إمكانية حجز التذاكر عبر الإنترنت ومعرفة عنوان المسرح وخريطة المقاعد وخريطة الوصول للمسرح نفسه وتاريخ المسرح. ومن الممكن اختيار تاريخ معين لمعرفة جميع العروض المسرحية المتاحة في جميع مسارح المدينة في ذلك اليوم.

وبعد النقد والتسويق تأتي ملامح أخرى للوجه الرقمي للحركة المسرحية عالمياً، منها مثلاً، المجتمعات أو التجمعات الافتراضية للمسرحيين حول العالم والتي يتم من خلالها التواصل وتبادل الإبداعات والرأي والمناقشة، ومنها كذلك التعامل مع الإنترنت ومواقعها كقنوات للتعريف بنصوص الإبداع المسرحي المكتوبة ونشرها وليس المجسدة على خشبة المسرح، وكمخزون ضخم من المعلومات عن تاريخ المسرح ودراساته ونجومه وكتابه حول العالم والمدارس المسرحية المختلفة.

الوضع عربياً

بلغ عدد المواقع التي تضمّنتها هذه الفئة من العينة 26 موقعاً تصدرتها المواقع المسرحية المصرية ثم المواقع المسرحية السعودية، وقد أسفر تحليل هذه المواقع كما

جدول رقم 15 نتائج تحليل عينة مواقع المسرح

المسرح	معيّار التحليل «بالنسبة المئوية لإجمالي المواقع»	
50.0	أفراد	الجهة القائمة على الموقع
15.4	مؤسسة رسمية	
23.1	مؤسسة مدنية	
15.4	شركات خاصة	
76.9	موقع كلاسيكي	نمط الموقع
38.5	منتدى	
0.0	مدونة	
31.7	ثابت	نوعيات المحتوى
8.7	متجدد	
3.8	تفاعلي	
1.9	متنوع	
34.6	مهم جدا	أهمية المحتوى للتنمية الثقافية
26.9	مهم	
26.9	متوسط الأهمية	
15.4	ضئيل الأهمية	
0.0	أطفال	فئات الجمهور التي يخاطبها الموقع
100.0	شباب	
100.0	بالغون	
100.0	مسنون	
7.7	تعليم تحت المتوسط	
100.0	تعليم متوسط	
100.0	تعليم عال ومنتقون	
0.0	مرتفع للغاية «بين المواقع الألف الأول»	حجم الزوار «حسب متوسط الترتيب في مقياس أليكسا»
0.0	مرتفع جدا من ألف إلى 10 آلاف موقع	
19.2	مرتفع من 10 إلى 30 ألف	
7.7	متوسط من 30 إلى 50 ألف	
3.8	منخفض من 50 إلى 70 ألف	
3.8	ضعيف من 70 إلى 100 ألف	
65.4	ضعيف للغاية من 100 ألف وما بعدها	
0.0	مهمل وخارج التصنيف	
36.5	ممتاز	جودة محتوى الموقع
24.0	جيد	
23.1	متوسط	
26.9	منخفض	
100.0	نصوص	الوسائط المتعددة
3.8	صوت	
11.5	فيديو	
69.2	صور	

أو مواقع الأدب تتناول المسرح باعتباره شكلاً من أشكال الترفيه وباعتباره القرين المنطقي والطبيعي للسينما والتلفزيون. ولا يوجد موقع للمسرح القومي المصري وهو من أقدم المسارح في العالم العربي ووقف عليه كبار الفنانين الرواد في هذا المجال، ولا توجد مواقع يمكن من خلالها معرفة دور المسرح أو العروض الحالية المتاحة بكل منها. كما لا توجد مواقع يمكنها الاضطلاع بدور البوابة المسرحية المتكاملة على مستوى المدينة أو الدولة أو على مستوى العالم العربي، وتربط بين جميع المسارح العاملة في نطاقها كما هو الحال في بوابة مسارح لندن على الإنترنت مثلاً.

السينما

تعاظم التوظيف الثقافي لتقنية المعلومات والاتصالات في صناعة السينما خلال السنوات الأخيرة بصورة كبيرة شملت جميع عناصر العمل السينمائي ومراحله، بدءاً من كتابة القصة وانتهاءً بالعرض وتلقي تعليقات الجمهور على العمل، ومروراً بكتابة السيناريو والتصوير والتمثيل والمونتاج والخدع والإخراج، فالتسويق والترويج والعرض. ومن منظور التنمية الثقافية يحتل الوجه الرقمي للسينما - عبر مواقع الأفلام وشركات الإنتاج والتوزيع السينمائي والنقاد والممثلين والمخرجين والمصورين - منطقة القلب في هذا التوظيف، بحيث تحولت المواقع إلى أداة منافسة إن لم تكن أهم من الأدوات التقليدية العادية، وأول ما تتسم به هذه المواقع هو سرعة التحديث ومواكبة الجديد من الأفلام، خصوصاً أن حركة السينما العالمية والأمريكية منها متلاحقة وسريعة جداً، فلا يخلو أسبوع من عرض عشرات الأفلام الجديدة، كما تتسم بغزارة ما تقدمه من عروض أو إعلانات الأفلام المعروفة باسم التريلر trailer، التي يستطيع المستخدم اختيار الصيغة ومستوى النقاء والحجم الذي يلائم

جدول رقم 16 نتائج تحليل عينة مواقع السينما

السينما	معيّار التحليل «بالنسبة المئوية لإجمالي المواقع»	
34.2	أفراد	الجهة القائمة على الموقع
31.6	مؤسسة رسمية	
15.8	مؤسسة مدنية	
18.4	شركات خاصة	
81.6	موقع كلاسيكي	نمط الموقع
5.3	منتدى	
13.2	مدونة	
23.7	ثابت	نوعيات المحتوى
25.0	متجدد	
0.0	تفاعلي	
10.5	متنوع	
10.5	مهم جدا	أهمية المحتوى للتنمية الثقافية
31.6	مهم	
36.8	متوسط الأهمية	
21.1	ضئيل الأهمية	
0.0	أطفال	فئات الجمهور التي يخاطبها الموقع
100.0	شباب	
100.0	بالغون	
81.6	مسنون	
60.5	تعليم تحت المتوسط	
97.4	تعليم متوسط	
92.1	تعليم عال ومتقنون	
2.6	مرتفع للغاية «بين المواقع الألف الأول»	حجم الزوار «حسب متوسط الترتيب في مقياس أليكسا»
10.5	مرتفع جدا من ألف إلى 10 آلاف موقع	
5.3	مرتفع من 10 إلى 30 ألف	
5.3	متوسط من 30 إلى 50 ألف	
0.0	منخفض من 50 إلى 70 ألف	
0.0	ضعيف من 70 إلى 100 ألف	
71.1	ضعيف للغاية من 100 ألف وما بعدها	
5.3	مهمل وخارج التصنيف	جودة محتوى الموقع
36.8	ممتاز	
22.4	جيد	
25.0	متوسط	
15.8	منخفض	الوسائط المتعددة
100.0	نصوص	
26.3	صوت	
26.3	فيديو	
84.2	صور	

سرعة اتصاله، ويمكنه الاختيار بين صيغة QuickTime أو WMP أو RealPlayer، وبشكل عام يمكن رصد أهم ملامح الوجه الرقمي من منظور التنمية الثقافية في المجال السينمائي عبر الإنترنت في ما يلي:

- معارض الصور الرقمية المأخوذة من الأفلام سواء المعروضة حالياً أم التي سيتم عرضها في دور السينما قريباً.
- مشاهد صنع الأفلام التي تعرف باسم وراء الكاميرا أو خلف المشاهد التي تبين للمشاهد ما يحدث خلف كواليس الأفلام.
- توفير حجز التذاكر عبر الإنترنت مع إمكانية تحديد دار السينما والفيلم واليوم ووقت الحفلة، بحيث يستطيع المستخدم إنشاء حساب باسم مستخدم وكلمة مرور، فيسجل بياناته المالية ويمكنه حجز تذاكر السينما بسهولة والحسم من بطاقته الائتمانية مباشرة، مع توضيح مواقع دور السينما التي تعرض الأفلام الحالية وأماكن عرضها والأفلام المتوقعة.
- قواعد واضحة تحدّد طبيعة محتوى الأفلام التي تناسب الأسرة والتي لا تحتوي على مشاهد عنيفة أو مشاهد جنسية، بل إنها تحدّد مستوى العري في الأفلام ويتمّ تصنيفها وفقاً لدرجات أو مستويات.

- قواعد بيانات مركزية تعرض أكثر الأفلام من حيث الإيرادات في شبكات التذاكر والأفلام التي ستعرض في السينما في الأسبوع الجاري والأفلام التي سيتمّ عرضها في الأسابيع المقبلة والأفلام التي تحولت إلى أقراص DVD هذا الأسبوع، والأفلام التي تحولت إلى أقراص Bluray عالية الدقة، والأفلام التي حازت على تفضيل أغلبية الزوار والمستخدمين، والأفلام التي حازت على جوائز. (جدول رقم 16)

الوضع عربياً

تمت زيارة وتحليل 38 موقعاً من مواقع السينما العربية كعينة جرى انتقاؤها من بين الأفضل والأهم بين العديد من المواقع المشابهة، وكان لمصر النصيب الأكبر منها

وأغلب مواقع السينما تستهدف الشباب والبالغين والمسنين من جميع المستويات التعليمية والثقافية، نظراً لشعبية وشهرة السينما بين الكبار والصغار على حد سواء. واللافت للنظر أن مواقع السينما على تعدد أنواعها قد استبعدت الأطفال تماماً من جمهورها، إذ اتضح أن 100% من المواقع لديها محتوى موجّه للشباب والبالغين، و81.6% لديها محتوى موجّه يناسب المسنين، و100% من المواقع ليس لديها محتوى موجّه للأطفال. أخذاً في الاعتبار السمات والملامح العامة للوجه الرقمي للسينما العالمية، تم تحليل جودة محتوى مواقع السينما العربية الواقعة في العيّنة من حيث جودة ما تقدمه من خدمات ومعلومات، ووجد أن المحتوى الممتاز قد حقق 36.8 نقطة من مائة، والمحتوى الجيد حقق 22.4 نقطة والمتوسط 25 نقطة والمنخفض الجودة 15.8 نقطة.

مواقع خارج الفهارس

لا تحرص مواقع السينما العربية بدرجة كافية على تسجيل نفسها في فهارس قوائم البحث العالمية، فعند كتابة كلمة «السينما» في محرك «جوجل» تظهر لك عدّة نتائج معقولة لا تتجاوز عشرة مواقع هي إيجي فيلم (egyfilm.com) ثم صفحات السينما في بوابة ماشي (mashy.com) وبوابة شبك لبيك (shobiklo-bik.com) ويأتي الموقع الأفضل وهو قاعدة بيانات الأفلام والمسلسلات (elcinema.com) في المركز الرابع، أما النتيجة الخامسة والسادسة فهما عبارة عن منتدى لتنزيل الأفلام وليس لهما أي قيمة ثقافية، ويأتي موقع شبكة السينما العربية (شبكة السينما العربية) في المركز السابع وصفحة السينما ويكيبيديا في المركز الثامن ومنتدى السينما في المركز التاسع على الرغم من قلة أهميته الثقافية ثم موقع أفلامي في المركز العاشر، وعندما تغوص في بقية النتائج تكتشف أنك تزور منتديات ومواقع لتنزيل الأفلام.

بحكم ريادتها في هذا المجال، حيث بلغ عدد المواقع المصرية في السينما 19 موقعاً، تليها الإمارات التي تنظم مهرجان دبي وأبوظبي للسينما بعدد 5 مواقع، ثم المؤسسات الأوروبية بعدد 4 مواقع، ثم العراق بموقعين، ثم المغرب وتونس والكويت بموقع واحد لكل منها.

كلاسيكية وفردية

يغلب على مواقع السينما العربية المجهود والنشاط الفردي، حيث كان هناك 34.2% من العيّنة سينمائياً يشرف على تحريرها أفراد من النقاد والمتخصصين الهواة والمحترفين، تليها المؤسسات الرسمية بواقع 31.6% وأغلبها مواقع لمهرجانات حكومية في مجال السينما، ثم الشركات الخاصة بنسبة 15.8%، ثم المؤسسات المدنية بنسبة 18.4%.

وتتسم أغلب المواقع السينمائية العربية بالطابع الكلاسيكي التقليدي، فشكل هذا النمط 81.6% من العيّنة، وشكلت مواقع المدونات 13.2%، عبر فيها أصحابها عن آرائهم النقدية، أما المنتديات فكانت بنسبة 5.3% فقط، وإن كانت هذه المنتديات تقوم بوضع روابط لتنزيل الأفلام العربية والأجنبية بصورة غير قانونية عبر الإنترنت، من مواقع مشاركة الملفات.

وفي ضوء المحتوى المقدم وبناء على السمات العامة التي تتصف بها مواقع السينما العالمية، يمكن القول إن 10% هي التي حظيت بتصنيف مهم جداً بالنسبة للتنمية الثقافية في المجال السينمائي، يليها 31.6% تعتبر مهمة، و36.8% متوسط الأهمية، ثم 21.1% في مرتبة ضئيل الأهمية بالنسبة للتنمية الثقافية.

وعلى الرغم من أن مجال السينما يعتمد على تعددية الوسائط في تقديم المحتوى، فإن محتوى الفيديو - الأهم على الإطلاق بالنسبة لمواقع السينما - ظهر في 26.3% فقط من المواقع، ومحتوى الصوت ظهر في النسبة نفسها، أما الصور فظهرت في 84.2% من المواقع، وظهرت النصوص في 100% من المواقع.

اللافت للنظر أن مواقع السينما العربية على الإنترنت قد استبعدت الأطفال تماماً من جمهورها وأن 100% من هذه المواقع ليس لديها محتوى موجّه للأطفال.

أن مهرجان دبي على الرغم من حادثته حرص حرصاً شديداً على أن يكون ثنائياً اللغة في كل أقسام وصفحات الموقع، كما أن المهرجانات المغربية حرصت على التحدث باللغة العربية بجانب الفرنسية ومن أمثلة ذلك مهرجان أيام قرطاج (www.jccarthage.org).

تاريخ السينما قضية منسية

لا يوجد في مختلف المواقع التي ترعاها المؤسسات الكبرى أو مواقع المهرجانات أي أقسام تتحدث عن تاريخ السينما أو تحتوي على موسوعة سينمائية للأفلام المصرية والعربية، لكن المدونات سدت هذا العجز حيث احتوت على مقالات تشرح تاريخ السينما المصرية وبداياتها وتطورها، وحفلت كذلك بمقالات نقدية عن الأفلام المتميزة سواء العربية أم الأجنبية، ويلاحظ أن هذه المدونات لا تنساق إلى الضجة الإعلامية التي تصاحب الأفلام العربية التجارية الحديثة، وتتابع الأوسكار وتحلل الأفلام الأجنبية ببصيرة وعمق كبيرين.

وتحاول موسوعة الويكيبيديا العاملة باللغة العربية سد هذه الفجوة المعلوماتية من خلال الموضوعات التالية (التصوير المتحرك) والصفحات التي خصصتها لكل سينما عربية على حدة (المصرية - الفلسطينية - الكويتية - البحرينية - السورية - العراقية - اللبنانية - الأردنية - الخليجية - التونسية - الجزائرية - المغربية - اليمنية - الليبية - السودانية)، ومع ذلك تعاني موضوعات ومقالات الويكيبيديا من الفقر الشديد في المعلومات بعكس المدونات الفردية للنقاد والمتخصصين التي تحفل بالمعلومات العميقة والحقائق التاريخية الشاملة.

ولم تظهر وتنتشر بعد المواقع الخاصة بالأفلام العربية على غرار الأفلام الأجنبية، التي يحظى كل منها بموقع متميز على الإنترنت حتى بعد رفع الفيلم من دور السينما وتحويله إلى أقراص دي في دي. وإن كانت بعض الأفلام

مدونات فردية وأداء جماعي

على الرغم من أن المدونات العربية المتخصصة في السينما تعتبر جهداً فردياً في أغلبها، فإنها حافلة بالمقالات النقدية والآراء التحليلية للأفلام ومتابعات المهرجانات والجوائز بصورة لم نجدها في عدة مواقع رسمية كثيرة. فمواقع المهرجانات خلت تماماً من الآراء النقدية والتحليلية العميقة التي وجدت في مدونات السينما العربية. ومن المدونات المتميزة التي شملها المسح مدونة بنحب السينما (b7b55.blogspot.com) ومدونة الكشكول السينمائي (medbel-com) ومدونة louch2007.maktoobblog.com ومدونة أبعاد (dimension4future.blogspot.com) ومدونة الناقد أمير العمري (http://life-in-cinema.blogspot.com/). وهناك مدونات أخرى كثيرة لم يشملها البحث ولكنها ثرية بالمعلومات والمقالات السينمائية المهمة.

الاعتزاز باللغة مفقود

لا يظهر بعض مواقع السينما العربية - خصوصاً مواقع المهرجانات - اعتزازاً كافياً باللغة العربية باعتبارها الخطوة الأولى في الالتزام بالثقافة القومية، فمهرجان القاهرة - الذي يعد من أقدم المهرجانات في العالم العربي - لا يزال باللغة الإنجليزية حتى الآن، وكذلك مهرجان أبوظبي ومهرجان الخليج للسينما، وهذا بالطبع يشكل قيدا كبيرا على استخدام هذه المواقع في التوظيف الثقافي للتقنية كوسيلة للتنمية الثقافية السينمائية، ويبدو التناقض صارخاً مع مواقع السينما التي تتم برعاية أو تمويل أجنبي، فهي حريصة على التحدث باللغة القومية للمنطقة التي تخاطبها، ومن أمثلة ذلك شبكة السينما العربية (http://www.cinearabe.org) وموقع مهرجان الفيلم العربي (www.cinearabe.net)، فهما باللغة العربية على الرغم من أنهما بتمويل أوروبي من هولندا وموقع مقهى اليوروميد (http://www.euromedcafe.org). يلاحظ كذلك

لا يظهر بعض مواقع السينما العربية - خصوصاً مواقع المهرجانات - اعتزازاً كافياً باللغة العربية، فمهرجان القاهرة - الذي يعد من أقدم المهرجانات في العالم العربي - لا يزال باللغة الإنجليزية حتى الآن، وكذلك مهرجان أبوظبي ومهرجان الخليج للسينما، وهذا بالطبع يشكل قيدا كبيرا على استخدام هذه المواقع في التوظيف الثقافي للتقنية كوسيلة للتنمية الثقافية السينمائية.

تدعم مهام الجمع والتوثيق وإعادة العرض على الجماهير، بما يرفع وينمي الوعي بالذاكرة الوطنية ويسهم في التنمية الثقافية ككل، ولذلك يلاحظ في بعض هذه المواقع غياب الصور والاعتماد على النصوص وعدم وجود مقاطع فيديو وعدم اشتماله على أدوات الويب الثانية، على اعتبار أنها تقدّم محتوى لا يتوافر له صور أو ملفات فيديو أو صوت، بينما تلجأ مواقع أخرى إلى الصوت والفيديو الذي يمكن توفيره عبر الفرق الفنية والمسرحية الشعبية التي تجسّد التراث الشعبي، وفي جميع الأحوال تقدّم مواقع الفلكلور معلومات عن تاريخ الفلكلور في المنطقة أو الدولة التي يتحدث عنها الموقع والدراسات التي تتمّ حوله في المعاهد والأكاديميات وأبرز الفعاليات المستمرة حتى اليوم والتي تجسّد هذا الفلكلور الشعبي. كما تحاول هذه المواقع العمل كقناة للتواصل بين المهتمين بالفلكلور والعمل كمصدر يوفر المواد التعليمية والوثائقية التي تشرح الفلكلور وتقدّم نماذج منه للجمهور كنوع من التثقيف العام والحفاظ على الذاكرة الوطنية، وكذلك العمل كمنديات يتمّ من خلالها تبادل الرأي وعرض المحتوى النادر حول الفولكلور وتقديمه للعالم بعدة لغات، كما يضمّ بعض المواقع قواعد بيانات حول الفلكلور والتراث، وإن كان الاعتماد الكثيف على النصوص هو السمة الغالبة في هذه المواقع. (جدول رقم 17)

الوضع عربياً

الأفراد يرعون الفلكلور

تتوزع مسؤولية هذه المواقع على الأفراد والمؤسسات المدنية والرسمية بنسب متقاربة، فكانت نسبة المواقع التي يملكها ويديرها أفراد 25%، والمؤسسات الرسمية والمدنية 31.3% لكل منهما، والشركات الخاصة 12.5%. ويسيطر النمط الكلاسيكي على الغالبية العظمى من هذه المواقع بنسبة 87.5%، في حين يظهر نمط المنديات المحتوية على

العربية ذات الإنتاج الضخم خصصت لنفسها مواقع مستقلة مثل موقع فيلم ليلة البيبي دول، وهو موقع متميز من حيث التصميم والعرض بشكل يضاهي المواقع الأجنبية، لكنه كان باللغة الإنجليزية فقط، ويلاحظ أن عدداً كبيراً من الأفلام بدأت مواقعها تنهائى بعد رفعها من دور السينما وعدم اهتمام الشركة المنتجة بصيانة الموقع أو تجديد اشتراكه.

التراث الشعبي «الفلكلور»

وفقاً لتعريف موسوعة «الويكيبيديا» فإن الفلكلور هو مجموعة الفنون القديمة والقصص والحكايات والأساطير المحصورة بمجموعة سكانية معيّنة في أي بلد من البلاد، ويتمّ نقل المعرفة المتعلقة بالفلكلور من جيل إلى جيل عن طريق الرواية الشفهية غالباً، وكلمة فلكلور يقابلها باللغة العربية (التراث) وهو إرثنا عن أسلافنا من الثقافة. ينقسم التراث الشعبي (أو الفولكلور) أو المأثورات الشعبية إلى أربعة أقسام: المعتقدات والمعارف الشعبية، والعادات والتقاليد الشعبية والأدب الشعبي، وفنون المحاكاة والفنون الشعبية، والثقافة المادية.

ومن منظور المعلومات، يتركز دور مواقع التراث الشعبي والفلكلور عالمياً في حفظ وتنمية الذاكرة الوطنية من خلال جمع وتوثيق وإعادة عرض تراثها الثقافي الشعبي، ويوسع بعض مواقع الفلكلور العالمية مهمته لتشمل حفظ وتوثيق الموسيقى والحكايات الشعبية والرقص والأساطير والتاريخ الشفهي والأمثال والنكات والمعتقدات والعادات الشعبية، وهو ما يلتزم به موقع الفلكلور الأمريكي <http://www.americanfolklore.net>، والذي يضمّ أقساماً متعدّدة حول الحكايات والأساطير وقصص الأشباح وفولكلور الولايات المتحدة والأبطال والأشجار وقصص الحيوانات وفولكلور الشعوب الأصلية وقصص الأطفال والفولكلور الكندي والمكسيكي.

وانطلاقاً من هذا التصوّر المبدئيّ تزرع مواقع الفلكلور بجميع أشكال المحتوى التي

نتائج تحليل عينة مواقع الفلكلور

جدول رقم 17

معايير التحليل «بالنسبة المئوية لإجمالي المواقع»	الفلكلور
أفراد	25.0
مؤسسة رسمية	31.3
مؤسسة مدنية	31.3
شركات خاصة	12.5
موقع كلاسيكي	87.5
منتدى	12.5
مدونة	0.0
ثابت	39.1
متجدد	9.4
تفاعلي	6.3
متنوع	0.0
مهم جدا	18.8
مهم	37.5
متوسط الأهمية	25.0
ضئيل الأهمية	18.8
أطفال	0.0
شباب	100.0
بالغون	100.0
مسنون	93.8
تعليم تحت المتوسط	6.3
تعليم متوسط	93.8
تعليم عال ومتقنون	100.0
مرتفع للغاية «بين المواقع الألف الأول»	0.0
مرتفع جدا من ألف إلى 10 آلاف موقع	0.0
مرتفع من 10 إلى 30 ألف	12.5
متوسط من 30 إلى 50 ألف	0.0
منخفض من 50 إلى 70 ألف	0.0
ضعيف من 70 إلى 100 ألف	0.0
ضعيف للغاية من 100 ألف وما بعدها	37.5
مهمل وخارج التصنيف	50.0
ممتاز	23.4
جيد	21.9
متوسط	32.8
منخفض	21.9
نصوص	100.0
صوت	12.5
فيديو	12.5
صور	93.8

بعض أدوات الجيل الثاني اللويب في 12.5% من المواقع، وهي واقعا ليست مواقع قائمة بذاتها ولكنها منتديات ملحقة أو مرتبطة بمواقع كلاسيكية في الأصل..

ومن حيث النوعية، حقق المحتوى الثابت الجامد 39.1 درجة من حيث الانتشار في هذه المواقع، يليه المحتوى المتجدد الذي حقق 9.4 درجة ثم المحتوى التفاعلي الذي حقق 6.3 درجة؛ أما المحتوى المتنوع فلم يظهر كلية بهذه المواقع.

اجتهاد في خدمة الثقافة

تبدو هذه المواقع مجتهدة في خدمة قضايا التنمية الثقافية، حيث قدّم 18.8% منها محتوى صنف على أنه مهم جدا بالنسبة لقضايا التنمية الثقافية، وحصل 37.5% من المحتوى على تصنيف مهم بالنسبة للتنمية الثقافية، و25% على تصنيف متوسط الأهمية و18.8% على تصنيف ضئيل الأهمية.

ولا يخاطب المحتوى الذي تقدّمه هذه المواقع الأطفال وصغار السن، لكنه يركّز على الفئات التي تلي ذلك، فجميع المواقع وبنسبة 100% تقدّم محتوى يناسب الشباب والبالغين، و93.8% منها يقدم محتوى يناسب المسنين، ومن حيث التعليم يتوجّه 100% من هذا المحتوى إلى ذوي التعليم العالي والمتقّنين، و93.8% منه يتوجّه لذوي التعليم المتوسط، و6.3% منه يتوجّه لذوي التعليم تحت المتوسط.

ولا تحقق هذه المواقع جماهيرية وشعبية واسعة بين مستخدمي الإنترنت، لأن 50% منها مهمل وخارج دائرة الاهتمام، و37.5% يتلقى زيارات بمعدل ضعيف للغاية، و12.5% يحظى بمعدل زيارات مرتفع.

وفي ما يتعلق بمدى استخدام تعددية الوسائط في عرض المحتوى ركزت هذه المواقع على النصوص والصور على حساب الصوت و الفيديو، بحيث قدّم 100% من المواقع محتوى نصيا، و93.8% قدّم محتوى صور، أما محتوى

والهوية ومقاومة محاولات التهويد.

الجمعيات والمنظمات الثقافية غير الحكومية

يرى الكثيرون أن الإنترنت ومواقعها وخدماتها المختلفة هي الساحة الحقيقية لعمل المنظمات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني في شتى المجالات، والمنظمات الثقافية غير الحكومية ليس استثناءً من ذلك، فهي تتخذ من مواقعها على الإنترنت حلقة للتواصل والتفاعل الحي والمستمر في ما بينها وبين نظرائها من المنظمات الأخرى، وكذلك مع جماهيرها التي تخاطبها ومع المؤسسات الأخرى المعنية بشؤون الثقافة، وعادة ما ينخرط موقع المنظمة أو الجمعية في شبكة أوسع من المنظمات والجمعيات المماثلة أو ذات الاهتمام المشترك، لتبادل الخبرات وتنسيق الجهود حيال قضايا ثقافية معينة، كما بدأ يظهر اتجاه جديد في هذه الفئة من المواقع يجعلها مراكز للمنتديات وطرح المناقشات والأفكار وعرض الإسهامات الثقافية، والبعض منها يعمل كساحات حقيقية للحوار والمشاركة، بما يجعل منها أداة فاعلة للتثقيف ورفع الوعي والمشاركة في الشأن الثقافي من قبل الجمهور العام.

ومن حيث التصميم تظل مواقع المؤسسات الثقافية المدنية من البهجة في التصميم والعروض الفلاشية الصاخبة والفيديو وتعتمد على النصوص والصور، ويتسم تصميمها بالأناقة والرصانة، حتى العروض الفلاشية تتسم بالأناقة والبساطة والهدوء، وعادة ما يحتوي الموقع نبذة عن الجمعية وتاريخها ومبادراتها وأنشطتها والجهات الممولة لها والجهات الراعية لأنشطتها وكيفية التبرع للجمعية وكيفية الاتصال بها والأخبار الصحفية، كما تحتوي على خدمة الاشتراك في النشرة الصحفية لمتابعة أخبار المؤسسة، وتقدم دراسات حالة حول المشروعات التي أنجزتها المؤسسة، كما توفر روابط سريعة

الصوت و الفيديو فظهر كل منهما في 12.5% من مواقع هذه الفئة.

نقص واضح وإسهامات أفراد

يعاني فضاء الإنترنت في المنطقة العربية من نقص شديد في مواقع التراث الشعبي، وأغلب المواقع المتخصصة في هذا التراث الشعبي أو الفنون الشعبية هي في الأغلب مبادرات أفراد أو مؤسسات مدنية، فعلى الرغم من البحث المجهد على الإنترنت، لم يمكن رصد سوى 16 موقعاً عربياً على الإنترنت تستحق التحليل ومخصصة للتراث الشعبي أو الفولكلور.

عند البحث عن التراث الشعبي في مواقع الإنترنت العربية يتضح أن الموجود منه أغلبه عبارة عن إسهامات من الأفراد في المنتديات العامة الشاملة، وتنتمي أغلب هذه المنتديات إلى منطقة الخليج، خصوصاً في السعودية والإمارات، نظراً لرغبة العديد من القبائل في تسجيل تراثها القبلي وتقاليدها الشعبية، ويمكن في هذا الصدد القول إن دماء التراث الشعبي العربي مفرقة في مواقع المنتديات.

يمكن القول إن التراث الشعبي العربي يعاني من ندرة في المواقع المتخصصة التي تتناول قضاياها واتجاهاته، وتحاول التأسيس لعلومه ونظرياته أو تسجيله وتدوينه، وإذا كان هذا التراث الشعبي يعاني من نقص في المجلات والمطبوعات الورقية المتخصصة، فمن الطبيعي أن يكون النقص في المطبوعات والمواقع الإلكترونية أشد وأفدح.

ويلاحظ كذلك وجود عدد كبير من المواقع المتخصصة في التراث الشعبي الفلسطيني، وربما يرجع ذلك إلى محاولة تحدي الاحتلال والرغبة في البقاء والحفاظ على الوجود والهوية ومقاومة محاولات التهويد الشرسة التي يشنها الاحتلال الإسرائيلي.

ويلاحظ وجود عدد كبير من المواقع المتخصصة في التراث الشعبي الفلسطيني، وربما يرجع ذلك إلى محاولة تحدي الاحتلال والرغبة في البقاء والحفاظ على الوجود

يعاني فضاء الإنترنت في المنطقة العربية من نقص شديد في مواقع التراث الشعبي، وأغلب المواقع المتخصصة في هذا التراث الشعبي أو الفنون الشعبية هي في الأغلب مبادرات أفراد أو مؤسسات مدنية.

يلاحظ وجود عدد كبير من المواقع المتخصصة في التراث الشعبي الفلسطيني، وربما يرجع ذلك إلى محاولة تحدي الاحتلال والرغبة في البقاء والحفاظ على الوجود والهوية ومقاومة محاولات التهويد.

نتائج تحليل عينة مواقع المنظمات غير الحكومية

جدول رقم 18

معايير التحليل «بالنسبة المئوية لإجمالي المواقع»	المنظمات غير الحكومية
أفراد	0.0
الجهة القائمة على الموقع	5.6
مؤسسة رسمية	94.4
مؤسسة مدنية	0.0
شركات خاصة	100.0
موقع كلاسيكي	0.0
نمط الموقع	0.0
منتدى	0.0
مدونة	33.3
ثابت	13.9
نوعيات المحتوى	متجدد
	تفاعلي
	متنوع
أهمية المحتوى	مهم جدا
	مهم
للتنمية الثقافية	متوسط الأهمية
	ضئيل الأهمية
أطفال	11.1
شباب	33.3
فئات الجمهور التي يخاطبها الموقع	بالغون
	مسنون
	تعليم تحت المتوسط
	تعليم متوسط
	تعليم عال ومثقفون
حجم الزوار «بحسب متوسط الترتيب في مقياس أليكسا»	مرتفع للغاية «بين المواقع الألف الأول»
	مرتفع جدا من ألف إلى 10 آلاف موقع
	مرتفع من 10 إلى 30 ألف
	متوسط من 30 إلى 50 ألف
	منخفض من 50 إلى 70 ألف
	ضعيف من 70 إلى 100 ألف
	ضعيف للغاية من 100 ألف وما بعدها
	مهمل وخارج التصنيف
جودة محتوى الموقع	ممتاز
	جيد
	متوسط
	منخفض
	نصوص
الوسائط المتعددة	صوت
	فيديو
	صور

تسهل تصفح الزائرين بجانب إمكانية البحث وخدمة التغذية بالأخبار لأعضائها وجمهورها وللجمعيات المناظرة.

الوضع عربياً

بوجه عام هناك ندرة واضحة في المواقع العربية التي تعكس الوجه الرقمي للمنظمات الأهلية وغير الحكومية العاملة في مجال الثقافة، وبعد جولات بحث عن هذه النوعية من المواقع لم توفر محركات البحث المختلفة سوى حفنة قليلة من المواقع من بينها 18 موقعاً جديرة بالتحليل والعرض، 17 منها بنسبة 94.4% تملكه وتديره مؤسسات أهلية بالفعل، بينما هناك موقع واحد يعبر عن جمعية أهلية لكنه تابع لموقع آخر تملكه مؤسسة رسمية على الرغم من أن أغلبها لجمعيات وروابط أهلية عاملة في مجال المكتبات والكتب بالأساس. (جدول رقم 18)

شعبية محدودة ومحتوى متواضع

ركزت هذه المواقع على البالغين بشكل أساسي كجمهور مستهدف، إذ بلغت نسبة المواقع التي لديها محتوى موجّه للبالغين 66.7%، والمواقع التي تتوجّه للشباب 33.3%، وللأطفال 11.1%، أما المسنون فلا توجد مواقع تخاطبهم. وفي ما يتعلق بنوعية الجمهور طبقاً للمستوى التعليمي اهتمت هذه المواقع بشكل أكبر بالمستوى التعليمي العالي، حيث بلغت نسبة المواقع التي لديها محتوى موجّه لهذه الفئة 100% من إجمالي المواقع، يليها المحتوى الذي يناسب مستوى التعليم المتوسط بنسبة 83.3%، أما فئة التعليم تحت المتوسط فلم تحظ سوى بمحتوى نسبته 5.6%.

وامتدت حالة الضعف إلى المعيار الخاص بجودة المحتوى، فحقق المحتوى المنخفض الجودة 45.8 نقطة، يليه المحتوى الجيد الذي حقق 43.1 نقطة، ثم المحتوى متوسط الجودة الذي حقق 11.1 نقطة، أما المحتوى الممتاز فلم يظهر في أي موقع.

لتعميق علاقاتها ببعضها البعض أو مع جمهورها المستهدف، بل تستخدمها فقط في عرض المحتوى من دون الوصول إلى مراحل وخطوات تفاعلية أكثر من ذلك.

دور النشر ومعارض الكتب

تتلخص الملامح الأساسية للوجه الرقمي لدور النشر عالمياً في أنها تتخذ من مواقعها على الإنترنت ذراعاً للتسويق والترويج وعرض إنتاجها وأنشطتها وكذلك استقطاب وجذب قرائها ومؤلفيها والبحث عن أنماط جديدة للنشر خارج الطباعة كقناة تقليدية يتم من خلالها نشر الثقافة وتنميتها عبر الكتاب. ويمكن استعراض أهم الوظائف التي تقوم بها مواقع دور النشر عادة في ما يلي:

- تقديم النشرات الإخبارية حول أحدث الإصدارات من الكتب والكتب المتوقع إصدارها قريباً وتقديم العروض الترويجية عن الكتب الفائزة بالجوائز، مواعيد حفلات توقيع وقراءة الكتب وتوفير خدمة اشتراك في الموقع للقراء لمتابعة كل هذه الأمور أو إرسال نشرات أخبارية إليهم أولاً بأول.
- تقديم خدمات تفاعلية مع القراء تشمل تنظيم استطلاعات رأي متجددة للقراء حول أفضل الكتب، والارتباط بمواقع الشبكات الاجتماعية مثل تويتر وفيسبوك، وتقديم خصومات للمشاركين في الموقع، وتقديم قائمة بأفضل الكتب مبيعاً.
- تخصيص صفحة لكل كتاب، تضم صورة الغلاف واسم المؤلف ورقم الإيداع الدولي والصيغة والشكل والمقاس وعدد الأوراق وتاريخ النشر والسعر وإمكانية الشراء من الإنترنت وملخص لموضوع الكتاب، مع إمكانية قراءة جزء من الكتاب قبل الشراء.
- يقدم الموقع وسائل للتواصل مع مؤلفي الدار ككل من خلال قوائم بالمؤلفين مرتبة أبجدياً، ونشر روابط لمدونات المؤلفين ومدونات عن الكتب والأدب، وتخصيص صفحات لمناقشة الكتب والتعليق عليها ومساحة للقراء لقراءة

ولا تحظى هذه المواقع بجماهيرية أو شعبية معقولة، إذ اتضح أن 77.8% منها مواقع تحظى بمعدل زيارة ضعيف للغاية، و22.2% منها مواقع مهمة وخارج تصنيف أليكسا لتصنيف الزوار.

وخلال الأشهر الثلاثة التي استغرقتها البحث لم يتم الوصول إلا إلى 18 موقعاً من هذه الفئة، على الرغم من أن محركات البحث أظهرت الكثير من النتائج في هذا الصدد تحت العديد من المسميات. إلا أن المحاولات فشلت في الوصول إلى تلك المواقع إما لأنها ألغيت من على الإنترنت أو لأن أصحابها لم يدشنوا موقعاً من الاصل، مثل جمعية المكتبات والمعلومات الأردنية www.jorla.org وجمعية المكتبات البحرينية www.bla-bh.com وكذلك جمعية المكتبات السودانية.

يكاد يكون القاسم المشترك بين المواقع التي تصفحناها ندرة المواد التفاعلية بين الموقع والجمهور، كما ارتفعت عبارات الصفحة تحت الإنشاء، وافتقرت المواقع التقارير والأبحاث المتخصصة في مجال الثقافة وإتاحة تحميلها للزوار عبر المواقع ولم تتوسع هذه المواقع أيضاً في تقديم بعض المؤلفات اللغوية أو الثقافية التي يمكن أن يطالعها المتجول على صفحات الموقع، بل إن أحد المواقع قام بالخلط في ما بين اللغة العربية و الفرنسية على صفحات الموقع وكان الأجدر بالمؤسسين عمل واجهة بالعربية وأخرى ب الفرنسية وهكذا.

وظهر ضعف واضح في المحتوى الإخباري المتخصص سواء الخاص بالمنظمة نفسها أو بمثيلاتها من المنظمات العربية، مثل المؤتمرات والندوات وورش العمل التي تنظمها المؤسسة ويمكن الحصول عليها من الإصدارات الصحفية التي تغطي هذه الأحداث.

ولا يلاحظ ما يدل على أن هذه المنظمات تستخدم مواقعها في إقامة روابط شبكية

اللافت للنظر أن المواقع الإلكترونية للمنظمات والجمعيات الأهلية العربية لا تحظى بشعبية معقولة، فهناك 77.8% منها حظي بمعدل زيارة ضعيف للغاية و22.2% منها هي مواقع مهمة وخارج تصنيف أليكسا.

الشرف ونقاط التركيز الأساسية، ويتضمن الموقع خدمات للتسجيل في المعرض ككل إلكترونياً وفي الندوات والأحداث والفعاليات التي ستقام فيه، كما ينسق بعض المواقع مع شركات السياحة لحجز تذاكر الطيران والفنادق عبر موقع المعرض.

الوضع عربياً

تكونت عينة المواقع التي شملتها هذه الفئة من 24 موقعاً، 8 منها لمعارض الكتب العربية بنسبة 33.3% من العينة وجميعها تابعة لجهات رسمية، و15 موقعاً لدور نشر جميعها شركات خاصة بنسبة 62.5% من العينة في ما عدا موقع واحد كان لمنظمة مدنية خيرية متخصصة في النشر، وجميع هذه المواقع كانت كلاسيكية تقليدية لم تتضمن أي من الأنماط الحديثة في بناء وتشغيل المواقع كالمنتديات والمدونات وغيرها، وبشكل عام أسفرت التحليلات التي أجريت على هذه الفئة كما يوضح الجدول رقم «19» عما يلي.

كتب تصدر ومحتوى ثابت ... كيف؟

كان المحتوى الثابت هو الأكثر شيوعاً في هذه المواقع، حيث حقق المحتوى الثابت 35.4 نقطة من مائة، والمتجدد 11.5 نقطة والمتنوع 2.1 نقطة، أما المحتوى التفاعلي فلم يظهر على الإطلاق.

قدمت هذه المواقع محتوى جيد الأهمية بالنسبة للتنمية الثقافية، إذ كان 16.7% من المحتوى مهماً جداً، و45.8% مهم، و16.7% متوسط الأهمية، و20.8% ضئيل الأهمية.

شكل البالغون الفئة الأولى التي تركز هذه المواقع على مخاطبتها فكان 79.2% من المحتوى الذي قدمته مخصصاً لهذه الفئة، تليها فئة الشباب بنسبة 37.5% ثم فئة المسنين بنسبة 16.7، والأطفال بنسبة 12.5%. ومن حيث التعليم ركزت هذه المواقع خطابها على ذوي التعليم العالي والمتقنين وخصصت لهم 62.5 مما تقدمه من محتوى، تليهم فئة

الكتب والتعليق عليها.

• تحرص العديد من دور النشر على أن تكون مواقعها ليست فقط للحضور على الإنترنت وإنما أيضاً للتشجيع على القراءة والترويج للكتب والمؤلفين ولبيع وشراء الكتب بمختلف أشكالها (ورقية، إلكترونية، صوتية)، وتقوم هذه المواقع بتكوين مجموعات من القراء لمناقشة وتقييم كتاب معين من مختلف الجوانب، مع إمكانية أي عضو في موقع دور النشر إنشاء مجموعة قراءة أو اقتراح أفكار للمجموعات.

• أغلب مواقع دور النشر مزودة بوظائف وقدرات مواقع التجارة الإلكترونية، ويمكن من خلالها إنشاء سلة للمشتريات وتجميعها وشراء الكتب ودفع ثمنها وشحنها، ويحتوي بعض المواقع على قسم للكتب التي يرشحها المحررون في دار النشر للقراءة.

وفي مجال المعارض نلاحظ الملامح الرقمية التالية:

• تعددية اللغات التي يعمل بها المعرض والتي تصل في بعض المواقع إلى تسع لغات بينها العربية مثلما هو الحال مع موقع معرض لندن للكتاب، وتقسيم بنية الموقع تقيساً فنوياً وظيفياً، بحيث يقدم كل قسم خدمات تناسب كل فئة من زواره، من العارضين والوكالات والزوار التجاريين والصحفيين ثم الجمهور العام.

• يعمل موقع المعرض على مدار العام وليس خلال فترة الانعقاد فقط، وتتاح كل البيانات والمعلومات الخاصة بالدورات السابقة.

• يشارك الموقع كأداة من أدوات التنظيم والترويج، فهو يقوم بالإعلان عن تواريخ وساعات الافتتاح، وأسعار التذاكر والمبيعات وكيفية الوصول للمعرض والإقامة وتأشيرات الدخول، وبعض الأرقام عن المعرض وتاريخ المعرض وقائمة العارضين ومخطط المعرض والمنتديات والمؤتمرات ومعلومات عن الفنادق والسياحة والطعام ومعلومات عن ضيف

جدول رقم 19 نتائج تحليل عينة مواقع دور النشر والمعارض

التعليم المتوسط بنسبة 33.3% من المحتوى،
ثم التعليم تحت المتوسط بنسبة 4.2%.

مواقع ضعيفة أو مهملة

اتسمت هذه المواقع بمعدل زيارة غير مرضية بالمرّة، فطبقاً لمقياس أليكسا، جاء 83.3% منها في فئة المواقع التي تحظى بمعدل زيارة «منخفض للغاية»، و16% في فئة المواقع المهملة خارج تصنيف أليكسا كلية. وفي ما يتعلق بجودة المحتوى كان الأداء أفضل من معدل الزيارة، حيث حقق المحتوى الممتاز 10.4 درجة من مائة من حيث كثافة الحضور في هذه المواقع، والمحتوى الجديد 33.3 درجة والمحتوى متوسط الجودة 22.9 درجة، والمحتوى منخفض الجودة 33.3 درجة. ومن حيث تعددية الوسائط اعتمدت هذه المواقع على النصوص أولاً، وقد استخدمها 100% من المواقع، ثم الصور التي استخدمها 91.7% من المواقع، أما استخدام الفيديو فجاء ضئيلاً للغاية بحيث لم يظهر إلا في 4.2% من المواقع، أما الصوت فلم يستخدم في هذه الفئة على الإطلاق.

وإلى جانب الأرقام السابقة فقد لوحظ أن السمة الغالبة على مواقع دور النشر العربية أنها خارج سياق الخدمات التفاعلية التي تعتبر محور الارتكاز في مواقع دور النشر الحديثة والقوية، إذ تخلو منها خدمات التواصل مع المؤلفين والقراء، والتعامل مع كل كتاب ككيان مستقل يستحق صفحة مستقلة.

تواضع التجارة الإلكترونية

لا توجد توجهات جديدة لدى مواقع دور النشر العربية لاستخدام إمكانات التجارة الإلكترونية في التسويق والترويج للكتب، كذلك لا تهتم هذه الدور باستغلال مواقعها كأدوات للتشجيع على القراءة والترويج للكتب والمؤلفين ولبيع وشراء الكتب.

وظهر العديد من مواقع المعارض كرابط متفرع من الموقع الرسمي لوزارة الثقافة

دور النشر	معيّار التحليل «بالنسبة المئوية لإجمالي المواقع»	
0.0	أفراد	الجهة القائمة على الموقع
33.3	مؤسسة رسمية	
4.2	مؤسسة مدنية	
62.5	شركات خاصة	
100.0	موقع كلاسيكي	نمط الموقع
0.0	منتدى	
0.0	مدونة	
35.4	ثابت	نوعيات المحتوى
11.5	متجدد	
0.0	تفاعلي	
2.1	متنوع	
16.7	مهم جداً	أهمية المحتوى للتنمية الثقافية
45.8	مهم	
16.7	متوسط الأهمية	
20.8	ضئيل الأهمية	
12.5	أطفال	فئات الجمهور التي يخاطبها الموقع
37.5	شباب	
79.2	بالغون	
16.7	مسنون	
4.2	تعليم تحت المتوسط	
33.3	تعليم متوسط	
62.5	تعليم عال ومتقنون	حجم الزوار «بحسب متوسط الترتيب في مقياس أليكسا»
0.0	مرتفع للغاية «بين المواقع الألف الأول»	
0.0	مرتفع جداً من ألف إلى 10 آلاف موقع	
0.0	مرتفع من 10 إلى 30 ألف	
0.0	متوسط من 30 إلى 50 ألف	
0.0	منخفض من 50 إلى 70 ألف	
0.0	ضعيف من 70 إلى 100 ألف	
83.3	ضعيف للغاية من 100 ألف وما بعدها	
16.7	مهمل وخارج التصنيف	جودة محتوى الموقع
10.4	ممتاز	
33.3	جيد	
22.9	متوسط	
33.3	منخفض	الوسائط المتعددة
100.0	نصوص	
0.0	صوت	
4.2	فيديو	
91.7	صور	

ولا يحتوي على شيء سوى جدول فعاليات المعرض السابق وجدول بالمشاركين ولا يحتوي على صور للمعارض السابقة كما لم يهتم معظمها بأخبار المعارض السابقة.

كانت معظم مواقع المعارض تقليدية ولا تتضمن محرك بحث أو قاعدة بيانات بأسماء الكتب المعروضة، وظهر بعض المواقع القليلة بتصميم جيد واحتوت هذه المواقع على الكثير من الأدوات التي قد تفيد من يبحثون عن الكتب أو المؤلفين الذين يشاركون في المعارض، ومنها أدوات البحث المزودة بالعديد من الاختيارات التي تفيد زائر الموقع، وإن كانت جميع المواقع خصصت نفسها لفترة انعقاد المعرض فقط من دون أن تربط البيانات والمعلومات الخاصة بالمعارض السابقة مع المعرض الحالي.

وعلى الرغم من أن العديد من مواقع دور النشر بدا جيد التصميم، فإن الكثير من الخدمات التي احتواها هذا التصميم كانت لا تعمل، ومنها مثلاً خدمة «طلب شراء». كما أن بعض المواقع كان أشبه بمدونة حيث لا توجد أيقونة واحدة فعالة على صفحته الأولى، وهو عبارة عن صفحات عرض لبعض الكتب متتالية الصفحة الأولى ثم الثانية وهكذا، وكانت معظم الصفحات الداخلية فارغة بل إن بعض الأيقونات التي تتصدر الصفحة الأولى عندما تظهر محتوياتها تكون أسفل الصفحة وليست أمام المستخدم على الرغم من ترك المساحة العلوية التي تظهر على سطح المكتب فارغة.

المكتبات الرقمية

يقصد بالمكتبات الرقمية مواقع الإنترنت التي يمكن شراء أو تنزيل الكتب منها أو البحث عن الكتب من خلالها، سواء كانت هذه المكتبات «واجهات رقمية» لمكتبات قائمة بالفعل في الواقع أم مكتبات رقمية موجودة على الإنترنت فقط، ومن الملامح البارزة للمكتبات الرقمية ما يلي:

- عرض أغلفة الكتب والمجلات والصحف الإلكترونية، وتخصيص صفحة منفصلة لكل كتاب، تحتوي على اسم الكتاب والمؤلف وسعر النسخة الورقية وسعر النسخة الإلكترونية ومقدار التوفير، بالإضافة إلى نبذة عن الكتاب وحجمه وعدد الصفحات والناشر واللغة والرقم الدولي وآراء العملاء الآخرين، وتوفير خدمة البيع والشراء إلكترونياً مع الجماهير، سواء بوسائل دفع إلكترونية عبر الموقع أم بالدفع عند الاستلام.
- عرض أسماء الكتب التي اشتراها زوار سابقون للموقع ليشتريها الزائر إذا وجدها تناسبه، وتمكينه من مطالعة جدول المحتويات والغلاف الأمامي والصفحات الأولى والغلاف الخلفي مع إمكانية البحث داخل الكتاب، وعرض الدرجة التي حصل عليها الكتاب من تقييم القراء والزوار الآخرين وتقاس بخمس نجوم، مع عرض قائمة بأفضل الكتب مبيعاً مع إمكانية تصفح الموضوعات والبحث في الكتب والبحث المتقدم.
- في مواقع المكتبات القومية والمكتبات العامة والكبرى تتم إتاحة البحث في الكتالوجات والمجموعات الرقمية والملفات الصوتية والموسيقى المطبوعة والصور والمخطوطات والخرائط والدوريات وأدب الأطفال والأبحاث والرسائل العلمية مع إمكانية تحديد الدولة الأوربية، والعمل كذاكرة رقمية قومية أو عامة تتيح الوصول المجاني للخرائط التاريخية والصور والوثائق والملفات الصوتية والمرئية.
- توفير خدمات تفاعلية مع الجمهور كالنشرات الاخبارية الدولية ومنتديات مناقشة الكتب والإفادة المتبادلة عن البحث في الكتب النادرة وإبداء الملاحظات حول الكتب ذات العلاقة بالقضايا الجارية.
- عرض المقتنيات النادرة وصور المخطوطات القديمة في حالتها الأصلية، وتقديم ملفات من مختلف الوسائط: برامج ونصوص وصور وملفات فيديو وملفات صوتية.

معظم مواقع دور النشر والمعارض العربية على الإنترنت لا تستخدم إمكانيات التجارة الإلكترونية ولا تتضمن محرك بحث أو قاعدة بيانات بأسماء الكتب المعروضة.

المخصص لجمهورها من البالغين 90%، والمخصص للشباب 13.3% وللأطفال 3.3، أما المسنون فلا تخاطبهم كلية، ومن حيث معيار التعليم تتجاهل ذوي التعليم تحت المتوسط، وتركز على ذوي التعليم المتوسط بنسبة 40%، والتعليم العالي والمتقنين بنسبة 60%.

وتتأرجح جماهيرية هذه المواقع بين مرتبة متوسط وضعيف للغاية، وقد أظهر التحليل أن معدل الزيارات لـ 13.3% منها متوسط، و56.7 ضعيف للغاية، أما المواقع ذات الزيارة المرتفعة فنسبتها 6.7%، في ما كان هناك 20% من المواقع مهمة وخارج تصنيف الزيارات.

وأظهرت هذه المواقع أداءً مختلفاً في ما يتعلق بجودة المحتوى، بحيث حقق المحتوى ممتاز الجودة 10.8 نقطة، والمحتوى الجديد 23.3 نقطة، والمتوسط 52.5 نقطة، والمنخفض الجودة 26.7 نقطة. وقد مالت هذه الفئة من المواقع للتركيز على النصوص والصور في ما يتعلق بتوظيفها لخاصية تعدد الوسائط في عرض المحتوى، بحيث انتشر المحتوى النصي في 100% من المواقع، والصور في 83.3% من المواقع، بينما لم يظهر محتوى الصوت ومحتوى الفيديو إلا في 6.7% فقط من المواقع. (جدول رقم 20)

غموض المؤسسين

كانت المواقع التي لا تعلن صراحة وبوضوح عن جهة تأسيسها وإدارتها أكثر تميزاً بالمقارنة بمواقع المكتبات الرسمية التي خلت جميعها تقريباً من وجود الكتب التي يمكن أن يستفيد منها الزائرون واكتفت معظمها بخدمة البحث في قاعدة بيانات عن أسماء الكتب التي يمكن أن يستعيرها طالب الكتب ولكن بالطرق التقليدية والذهاب إلى مقر المكتبة وليس فيها خدمات تذكر في ما يتعلق بعمليات الاستعارة من خلال المواقع.

• عرض فهارس وأدلة ضخمة بالكتب وتزويدها بأدوات متخصصة في البحث عن الكتب باسم المؤلف أو اسم الكتاب أو الموضوع أو البحث الحر بالكلمة وغيرها من معايير البحث.

الوضع عربياً

شملت العينة التي استخدمت في التحليل بهذه الفئة 30 موقعاً، تم اختيارها على أساس مراعاة التنوع في المحتويات قدر الإمكان، وجرى استبعاد المواقع التي أهمل تحديثها منذ فترة كبيرة أو التي اكتفى المسؤولون عنها بعدم تنويع الأبواب بالقدر الذي يسمح بأن تدخل مراحل التقييم.

نصوص ثابتة ومحتوى مهمل

من حيث الجهة القائمة على المواقع فإن 50% من المواقع مسؤول عنها أفراد، و20% مسؤول عنها مؤسسات رسمية، و6.7% مسؤول عنها مؤسسات مدنية و23.3% مسؤول عنها شركات خاصة.

ومن حيث نمط الموقع كان 53.3% من المواقع كلاسيكية تقليدية، و20% منتديات، و26.7 مدونات.

سجل المحتوى النصي الثابت غير المتجدد 30 درجة من مائة درجة من حيث الثقل والانتشار بهذه المواقع، بينما سجل المحتوى المتجدد 14.2 درجة والمحتوى التفاعلي 0.8 درجة والمحتوى المتنوع 4.2 درجة.

بدا ثلثا هذه المواقع تقريباً إما ضئيل الأهمية أو متوسط الأهمية بالنسبة للتنمية الثقافية، فبلغت نسبة المواقع ضئيلة الأهمية للتنمية الثقافية 23.3%، ومتوسطة الأهمية 43.3%، أما المواقع المهمة فكانت نسبتها 13.3%، والمواقع المهمة 20% فقط.

وبالنظر إلى الجمهور الذي تستهدفه هذه المواقع، وجد أنها من حيث معيار السن تركز خطابها على البالغين، فبلغت نسبة المحتوى

نتائج تحليل عينة مواقع المكتبات الرقمية

جدول رقم 20

.. وغموض قانوني

بعض المواقع التي بها خدمة تحميل الكتب لم تهتم بإيضاح قانونية الحصول على هذه الكتب، بل إن معظمها لم يذكر شيئاً عن المسؤول عن هذا الموقع واكتفي بوجود أيقونة لمراسلة المسؤول عبر البريد الإلكتروني. وتعاني مواقع العديد من المكتبات الوطنية العربية - حتى التي تحمل أسماء الرؤساء والملوك - من مشكلات في مدى سلامة الروابط والنشطة الموجودة بالصفحة الرئيسية، فبعض روابط المكتبات لا تعمل أو تقود الزائر إلى صفحات فارغة أو إلى صفحات يذكر الموقع أنها قيد التطوير وما شابه ذلك.

أمثلة نادرة

برزت مجموعة مواقع متميزة في هذه الفئة تنافس الكثير من المواقع العالمية من حيث التصميم والمحتوى والخدمات التفاعلية مع الجمهور، ويُعد موقع الوراق نموذجاً جيداً في هذا الصدد، فهو يوفر عدداً ضخماً من الكتب النادرة وقد يُعد نموذجاً لما يجب أن يكون عليه موقع متخصص في عالم الكتب، إذ تضمن الكثير من الخدمات التي قد يحتاج إليها الباحثون عن الكتب من حيث محرّكات البحث وكمية الكتب المتوفرة مجاناً، بالإضافة إلى توثيق الكتب من الناحية القانونية.

المدونات في تصاعد

على الرغم من حداثة المدونات في العالم العربي فإنها شهدت انتشاراً سريعاً في مجالات عدة، من بينها مدونات الأشخاص الذين يكتبون معلومات عن أنفسهم أو يضيفون موضوعات عامة أو يعرضون كتباً، وتُعتبر مدونة «كتب» نموذجاً جيداً على ذلك. كما أن الكثير من المكتبات الرقمية يتضمن تصنيفات قليلة مقارنة بالكثير من المجالات الأخرى العامة، بعضها في حاجة إلى تسويق عبر شبكة الإنترنت نظراً لما يحمله من قيمة

معيار التحليل «بالنسبة المئوية لإجمالي المواقع»	المكتبات الرقمية
الجهة القائمة على الموقع	أفراد 50.0
	مؤسسة رسمية 20.0
	مؤسسة مدنية 6.7
	شركات خاصة 23.3
نمط الموقع	موقع كلاسيكي 53.3
	منتدى 20.0
	مدونة 26.7
نوعيات المحتوى	ثابت 30.0
	متجدد 14.2
	تفاعلي 0.8
	متنوع 4.2
	مهم جداً 20.0
أهمية المحتوى للتنمية الثقافية	مهم 13.3
	متوسط الأهمية 43.3
	ضئيل الأهمية 23.3
	أطفال 3.3
فئات الجمهور التي يخاطبها الموقع	شباب 13.3
	بالغون 90.0
	مسنون 0.0
	تعليم تحت المتوسط 0.0
	تعليم متوسط 40.0
	تعليم عال ومثقفون 60.0
	مرتفع للغاية «بين المواقع الألف الأول» 0.0
حجم الزوار «بحسب متوسط الترتيب في مقياس أليكسا»	مرتفع جداً من ألف إلى 10 آلاف موقع 0.0
	مرتفع من 10 إلى 30 ألف 6.7
	متوسط من 30 إلى 50 ألف 13.3
	منخفض من 50 إلى 70 ألف 3.3
	ضعيف من 70 إلى 100 ألف 0.0
	ضعيف للغاية من 100 ألف وما بعدها 56.7
	مهمل وخارج التصنيف 20.0
جودة محتوى الموقع	ممتاز 10.8
	جيد 23.3
	متوسط 52.5
	منخفض 26.7
الوسائط المتعددة	نصوص 100.0
	صوت 6.7
	فيديو 6.7
	صور 83.3

line-literature.com/ واحدة من النماذج الحية للمجتمعات الافتراضية الأدبية التي تجسّد حركة الأدب الرقمي على الشبكة، فالمنشور عليها يصل إلى 260 مؤلفاً أدبياً و2874 كتاباً و3828 قصيدة وقصة قصيرة. كما يعمل في الوقت نفسه كمنتدى ومجتمع أدبي تخيلي يصل عدد أعضائه إلى 52,569 أدبياً وقاصاً وشاعراً من مختلف أنحاء العالم، ووصل عدد الرسائل الحية المتبادلة عليه ويدور حولها نقاش بين الأعضاء وقت زيارة الموقع وتحليله إلى 606,270. وتضم الصفحة الرئيسية قائمة لجميع المؤلفين، وعند النقر على المؤلف تظهر صفحة تحتوي على نبذة عن المؤلف وسيرته الذاتية وقائمة بجميع أعماله من قصص وروايات وشعر، وبالنقر على اسم العمل الأدبي تظهر صفحة أخرى تحتوي على فصول أو نص هذا العمل مع روابط أخرى لملخصات الفصول ورسائل المنتدى حول هذا العمل الأدبي. ويقدم الموقع خدمة الاشتراك المجاني، كما يقدم خدمة للمعلمين مع إمكانية إدارة الطلاب وغير ذلك، ومن الممكن مشاركة أي صفحة في هذا الموقع من خلال مواقع التواصل الاجتماعي أو مواقع الروابط الاجتماعية. ويحتوي الموقع على إعلانات ولكنها متناغمة مع تصميم الموقع، ولا يمكن تنزيل العمل الأدبي وإنما قراءته من الإنترنت فقط.

الوضع عربياً

تم اختيار 26 موقعاً كعينة تحليل للمواقع والمجتمعات الأدبية العربية الرقمية على الإنترنت.

وجود نشاط وقطاع خاص

يضطلع المجتمع المدني والأفراد بالعبء الأكبر في إنشاء وإدارة هذه النوعية من المواقع، بحيث بلغت نسبة المواقع الأدبية التي يملكها ويديرها أفراد 57.7%، والمواقع التابعة لمؤسسات مدنية وأهلية 23.1%، والتابعة

قد يكون الكثير من المهتمين بعالم الثقافة والكتب لا يعلمون عنها شيئاً.

محتوى ثري وإقبال ضعيف

على الرغم من تميز العديد من مواقع المكتبات الرقمية العربية، فإن الإقبال الجماهيري عليها لا يتناسب وما تقدمه من خدمات ومحتوى، ويبرز موقع مكتبة الإسكندرية كمثال مهم في هذا الصدد، فهو يعد من المواقع المهمة والمميزة عربياً وعالمياً في مجال المكتبات، لكن مستوى زواره وجماهيره لا يتناسب مع ما يقدمه من محتوى، ويكفي أن نعلم مثلاً أنه في يوم السبت 31 أكتوبر 2009 كان تصنيفه بين المواقع هو 54 ألف و 592 زائر وهي مرتبة متدنية بالنسبة لمكتبة الإسكندرية.

الأدب

ينفرد الوجه الرقمي لحركة الأدب على الإنترنت عالمياً بسمة تكاد تكون غير متكررة في غيره من صنوف الثقافة الأخرى، وهي استخدامه للإنترنت في بناء مجتمعات أدبية «تخيلية» أو افتراضية مكتملة العناصر، فعلى مستوى التخصص الأدبي هناك مجتمعات وتجمعات افتراضية مخصصة لكتاب القصة وأخرى لكتاب الرواية وثالثة للشعراء ورابعة للنقاد والأكاديميين والمتابعين من الجمهور العام، وعلى مستوى الأدوات التقنية تشكل المنتديات والمدونات والمواقع المعتمدة على أدوات الجيل الثاني للويب العمود الفقري لحركة الأدب الرقمي عالمياً، وعلى مستوى الوظيفة تقدم هذه المجتمعات التخيلية كل ما يمكن أن يحتاجه الأديب من مصادر معلومات وتواصل لحظي مع نظرائه وفرص لنشر إبداعه وقنوات لتلقي ردود الفعل عليها، وأدوات لمتابعة ما يجري على الساحة الأدبية بطريقة تفاعلية مع الآخرين.

وتعدّ شبكة الأدب <http://www.on->

لا تخلو المكتبات الرقمية العربية على الإنترنت من غموض قانوني من حيث إيضاح قانونية الحصول على الكتب.

هناك مكتبات رقمية عربية تتنافس الكثير من المواقع العالمية من حيث التصميم والمحتوى والخدمات التفاعلية مع الجمهور مثل موقع الوراق.

يبدو موقع مكتبة الإسكندرية من المواقع المميزة عربياً وعالمياً في مجال المكتبات ومع ذلك فمستوى زواره لا يعكس أهمية ما يقدمه من محتوى، إذ كان تصنيفه بين المواقع يوم السبت 31 أكتوبر 2009 هو 54 ألف و 592 زائراً فقط.

جدول رقم 21 نتائج تحليل عينة مواقع الأدب

الأدب	معيار التحليل «بالنسبة المئوية لإجمالي المواقع»	
57.7	أفراد	الجهة القائمة على الموقع
3.8	مؤسسة رسمية	
23.1	مؤسسة مدنية	
15.4	شركات خاصة	
50.0	موقع كلاسيكي	نمط الموقع
30.8	منتدى	
19.2	مدونة	
43.3	ثابت	نوعيات المحتوى
8.7	متجدد	
0.0	تفاعلي	
6.7	متنوع	
11.5	مهم جدا	أهمية المحتوى للتنمية الثقافية
34.6	مهم	
34.6	متوسط الأهمية	
19.2	ضئيل الأهمية	
0.0	أطفال	فئات الجمهور التي يخاطبها الموقع
46.2	شباب	
53.8	بالغون	
0.0	مسنون	
0.0	تعليم تحت المتوسط	
65.4	تعليم متوسط	
34.6	تعليم عال ومثقفون	
0.0	مرتفع للغاية «بين المواقع الألف الأول»	حجم الزوار «بحسب متوسط الترتيب في مقياس أليكسا»
0.0	مرتفع جدا من ألف إلى 10 آلاف موقع	
3.3	مرتفع من 10 إلى 30 ألف	
3.3	متوسط من 30 إلى 50 ألف	
3.3	منخفض من 50 إلى 70 ألف	
0.0	ضعيف من 70 إلى 100 ألف	
40.0	ضعيف للغاية من 100 ألف وما بعدها	
36.7	مهمل وخارج التصنيف	جودة محتوى الموقع
13.5	ممتاز	
31.7	جيد	
26.0	متوسط	
28.8	منخفض	
100.0	نصوص	الوسائط المتعددة
30.8	صوت	
30.8	فيديو	
88.5	صور	

لشركات خاصة 15.4%، أما المواقع الرسمية فكانت نسبتها 3.8%.

كما كان متوقعاُ ازدياد نسبة المدونات والمنتديات في هذه الفئة عن غيرها من الفئات الأخرى، بحيث شكلت المنتديات 30.8% من المواقع الأدبية والمدونات 19.2%، والمواقع الكلاسيكية 50%.

جمود المحتوى

من حيث تنوع المحتوى سجل المحتوى الثابت الجامد 43.3 نقطة من حيث الانتشار في مواقع هذه الفئة، وسجل المحتوى المتجدد 8.7 نقطة، والمتنوع 6.7 نقطة، أما المحتوى التفاعلي فلم يظهر كلية.

كان 11.5% من المحتوى الذي قدمته هذه المواقع مهماً جداً بالنسبة للتنمية الثقافية، بينما كان 34.6% من المحتوى مهماً، و34.6% متوسط الأهمية، و19.2% ضئيل الأهمية.

وتخاطب هذه المواقع الشباب والبالغين بالدرجة الأولى، بحيث قدمت 46.2 منها محتوى يخاطب الشباب، و53.8% منها قدم محتوى يخاطب البالغين، ولم يقدّم أي منها بتقديم محتوى يخاطب الأطفال. وعلى المستوى التعليمي، قدمت 65.4% من المواقع للتعليم المتوسط، وقدمت 34.6% من المواقع محتوى لذوي التعليم العالي والمتقنين، أما فئة التعليم تحت المتوسط فلم تخاطبها أي من المواقع التي تضمنتها العينة. (جدول رقم 21)

مرة أخرى .. جماهير غائبة

كما هو معتاد في معظم الفئات السابقة سجلت مواقع الأدب جماهيرية ضئيلة جداً، بحيث اتضح أن 3.3% من المواقع تحظى بمعدل زيارات مرتفع، و3.3% تحظى بمعدل زيارات متوسط، و3.3% تحظى بمعدل زيارات منخفض، و40% من المواقع سجلت معدل زيارات منخفضاً للغاية، و36.7% من المواقع كانت مهملية وخارج التصنيف.

الأقل شهرة واهتمت بهم بدرجة واضحة مقارنة بالشعراء والأدباء أصحاب الأسماء الكبرى والمشاهير. واتسم محتوى المدونات الأدبية بأنه الأضعف والأكثر تواضعاً مقارنة بالمحتوى المقدم عبر المنتديات والمواقع الكلاسيكية.

الثقافة والإعلام الإلكتروني العربي¹

في دراسة أجريت على الوضع الراهن لمحتوى قطاع الإعلام الإلكتروني العربي وُجد أن الإعلام العربي - كقناة ناقلة للثقافة - لم يستعد بالقدر الكافي للنقلات المتوالية التي تحدثها تقنية الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في عالم الإعلام، وهناك العديد من الشواهد على ذلك، منها عدم الاستعداد للتوجه المتنامي للفيديو بحسب الطلب والذي بدأ يحيل مؤسسات الإعلام إلى مستودعات برامج، وهو ما يؤدي إلى تزايد الطلب بصورة كبيرة على المحتوى الإعلامي وتنوعه وتصنيفه وإثرائه بالقيمة المضافة.

وثاني المؤثرات الدالة على ذلك هو شيوع ظاهرة إهدار الأرشيف الإعلامي العربي، بما يحمله ذلك من تأثير على الذاكرة الإعلامية العربية ومن ثم التأثير سلباً على الدور الثقافي للإعلام، وربما يرجع السبب في هذه الظاهرة إلى ضعف الطلب على الأرشيف الإعلامي نظراً لقلة الدراسات والبحوث في المجالات التاريخية والاجتماعية والسياسية وإلى ضمور الإنتاج الوثائقي إلى الآن، وقد سعى بعض دور الصحف العربية، كالأهرام المصرية وجريدة الحياة اللندنية، إلى إتاحة أرشيفاتها للجمهور.

وثالث هذه المؤثرات هو عدم الإعداد للنقلة النوعية التي بدأت تحدث إثر التلاحم والتمازج بين الإنترنت والمحمول والإعلام حتى في صورته التقليدية الورقية، وهو

بالنسبة لجودة المحتوى سجّل المحتوى الممتاز 13.5 نقطة من حيث الانتشار في مواقع الأدب، وسجّل المحتوى الجيد 31.7 نقطة، والمحتوى المتوسط 26 نقطة، والمحتوى المنخفض 28.8 نقطة.

وكما هو معتاد أيضاً في معظم الفئات السابقة مالت أوضاع تعددية الوسائط المستخدمة في المواقع بشدة إلى النصوص والصور على حساب الصوت والفيديو، فسجّل المحتوى النصي حضوراً في 100% من المواقع الأدبية، ومحتوى الصور 88.5%، والصوت والفيديو 30.8% لكل منهما.

ولوحظ أن هناك ندرة واضحة في ما يتعلق بالمدونات العربية في هذا المجال، لكن هذا لم يمنع من وجود بعض المدونات والمواقع المتميزة التي تتضمن العديد من التصنيفات المتخصصة.

في المقابل كانت هناك العديد من المواقع التي لا تتضمن سوى محتوى ضئيل وتصنيفات قليلة، حتى أن هناك موقعاً لم يتضمن إلا ثلاثة تصنيفات مثل أجمل أبيات الفصحى والعامية والأبيات الطريفية، وركز على الإضافات الخارجية ومشاركات الزائرين، ومع ذلك لم يحتوِ إلا على عدد قليل من أبيات الشعر. وهناك مواقع جمعت ما بين النصوص والفيديو والصوت للشعراء، إلا أنه يؤخذ عليها استخدام الكثير من الألوان والفلashes الذي يشتت عيون الزائرين، حتى أن الصفحة الأولى في أحد المواقع احتوت على نحو 130 أيقونة يمكن الضغط عليها للدخول إلى الصفحات، وهو ما يعني حشر الكثير من الموضوعات على الصفحة الأولى، والغريب وجود أيقونة للألعاب حُشرت وسط هذا الكم المتميز من المحتويات الخاصة بالشعر.

وحاول بعض المواقع العمل كقنوات لنشر إبداعات وإسهامات الشعراء والأدباء

تسجل مواقع الأدب العربية على الإنترنت حضوراً ضئيلاً للغاية فلا يحظى بمعدل زيادات مرتفع سوى 3.3% من هذه المواقع.

¹ مصدر المعلومات في هذا الجزء هو «مسح المحتوى العربي الرقمي وبرمجياته وتطبيقاته وتقييم احتياجاته» الذي قام به الباحث بالاشتراك مع الدكتور نبيل علي في إطار دراسة لصالح منظمة الإسكوا أعدتها المنظمة ضمن مشروع تعزيز وتطوير صناعة المحتوى العربي الرقمي في حاضنات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

جدول رقم 22 توزيع أعداد المواقع التي شملتها الدراسة طبقاً لفئات التحليل

العدد	الفئة
19	الوزارات
26	المتاحف
29	البحث العلمي
25	التعليم الإلكتروني
30	الموسيقى
26	المسرح
38	السينما
16	الفلكلور
18	المنظمات غير الحكومية
24	دور النشر
30	المكتبات الرقمية
26	الأدب
307	إجمالي

ولا يمكن إغفال أيضاً أن هناك بدايات وإعدة للصحافة الإلكترونية العربية بعد أن حققت العديد من المواقع الإلكترونية نجاحاً ملحوظاً وأخذت تحتل مواقع متقدمة في قائمة المواقع الأكثر جذباً للزوار، ويمكن القول إن بعض الصحف الإلكترونية العربية قد تفوقت على مواقع دور الصحف المطبوعة من حيث ثراء المحتوى وتفاعليته وجاذبيته تقديمه.

الوجه الرقمي للثقافة العربية «النتائج الإجمالية أفقياً» (جداول رقم 22 و 23)

ملامح الوجه الرقمي للثقافة العربية طبقاً للجهات القائمة على المواقع ونمطها

يوضح الجدول رقم «24» ملامح الوجه الرقمي للجهات القائمة على المواقع ونمط هذه المواقع كالتالي: الأفراد: يبرز حضور الأفراد بشكل قوي وساحق في مجال الموسيقى، بحيث اتضح

ما سيتطلب محتوى مختلفاً كمّاً وكيفاً عن المحتوى الإعلامي التقليدي، ويفتح آفاقاً واسعة وغير مسبقة للتأثير الثقافي للإعلام الذي تغيّر بفعل ثورة الاتصالات وتقنية المعلومات.

ورابع هذه المؤشرات هو ضعف مشاركة المتلقي بصورة عامة، ويظهر ذلك بوضوح في المشاركات التي تتم عبر المواقع الإلكترونية الإعلامية العربية سواء في المستوى الأول المتعلق بإرسال التعليقات من خلال البريد الإلكتروني أم بالتعليقات المباشرة من خلال صفحات المواقع.

لكن على الجانب الآخر كان هناك بعض المؤشرات الإيجابية، فقد ظهرت مبادرات مشجعة في الإعلام الوثائقي الذي يعتبر غذاءً ثقافياً مهماً، خصوصاً من قبل عدد قليل من الفضائيات العربية. وعلى الرغم من كونه يعتمد أساساً على ترجمة البرامج والمواد الأجنبية، فإن هناك مبادرات مشجعة لإنتاج وثائقي عربي أصيل. ومن المعروف أن إنتاج المحتوى الوثائقي، وبخاصة في المجال العلمي يتطلب كلفة عالية وخبرة متقدمة في تصميمه وإخراجه، وهو ما يتطلب تأهيل كوادر عربية لصناعة إعلام وثائقي جيد والذي سيتنامى الطلب عليه مع التوسع في استخدام تكنولوجيا الفيديو تحت الطلب، وكذلك بسبب تزايد الاهتمام بالثقافة العلمية التكنولوجية.

وتعتبر المدونات من المؤشرات الإيجابية في الصورة الراهنه للمحتوى الإلكتروني العربي كوعاء لنقل وتبادل وإنتاج الزاد الثقافي وليس فقط المحتوى العام، حتى أنها باتت تمثل نوعاً من الإعلام البديل أو الصحافة الشعبية كما يطلق أحياناً ويمكنه أن ينافس قنوات الإعلام الرسمي الذي يبدي قلقاً متزايداً إزاء هذا المنافس الجديد الصاعد من القاعدة والأكثر قدرة على التفاعل المباشر مع جماهيره، وبالتالي بدأ يطرح نفسه كوسيلة لنشر خطاب إعلامي ثقافي جديد خارج القوالب المعروفة للإعلام التقليدي.

إنتاج المحتوى الوثائقي، وبخاصة في المجال العلمي يتطلب كلفة عالية وخبرة متقدمة في تصميمه وإخراجه، الأمر الذي يقضي بتأهيل كوادر عربية لصناعة إعلام وثائقي جيد، سوف يتنامى الطلب عليه مع التوسع في استخدام تكنولوجيا الفيديو تحت الطلب.

حققت العديد من المواقع الإلكترونية نجاحاً ملحوظاً وأخذت تحتل مواقع متقدمة في قائمة المواقع الأكثر جذباً للزوار، ويمكن القول إن بعض الصحف الإلكترونية العربية قد تفوقت على مواقع دور الصحف المطبوعة.

نتائج تحليل العينة الإجمالية ككل « 307 » موقع

جدول رقم 23

معيار التحليل «بالنسبة المئوية لإجمالي المواقع»	العدد	النسبة لإجمالي العدد أو درجة الانتشار
الجهة القائمة على الموقع	أفراد	95.0
	مؤسسة رسمية	36.5
	مؤسسة مدنية	16.6
	شركات خاصة	16.0
نمط الموقع	موقع كلاسيكي	82.7
	منتدى	16.9
	مدونة	6.5
	المواقع المعطلة	2.3
نوعيات المحتوى	ثابت	36.5
	متجدد	9.1
	تفاعلي	2.8
	متنوع	8.6
أهمية المحتوى للتنمية الثقافية	المواقع المعطلة	2.3
	مهم جدا	9.8
	مهم	35.8
	متوسط الأهمية	27.7
فئات الجمهور التي يخاطبها الموقع	ضئيل الأهمية	24.4
	المواقع المعطلة	2.3
	أطفال	5.9
	شباب	73.6
حجم الزوار «بحسب متوسط الترتيب في مقياس أليكسا»	بالغون	85.3
	مسنون	45.6
	تعليم تحت المتوسط	33.6
	تعليم متوسط	69.7
مرتفع للغاية «بين المواقع الألف الأول»	تعليم عال و مثقفون	81.8
	المواقع المعطلة	2.3
	مرتفع جدا من ألف إلى 10 آلاف موقع	7.2
	مرتفع من 10 إلى 30 ألف	7.5
جودة محتوى الموقع	متوسط من 30 إلى 50 ألف	3.6
	منخفض من 50 إلى 70 ألف	2.0
	ضعيف من 70 إلى 100 ألف	0.7
	ضعيف للغاية من 100 ألف وما بعدها	57.7
الوسائط المتعددة	مهمل وخارج التصنيف	21.2
	ممتاز	17.7
	جيد	31.6
	متوسط	26.0
الوسائط المتعددة	منخفض	21.7
	المواقع المعطلة	2.3
	نصوص	100.0
	صوت	26.0
الوسائط المتعددة	فيديو	20.3
	صور	87.3
	المواقع المعطلة	2.3

والمسرح، و15.8% في السينما و4.2% في دور النشر والمعارض، ومختفية في الموسيقى والبحث العلمي والوزارات.

كان حضور الشركات الخاصة باهتاً وضعيفاً في معظم الفئات في ما عدا فئة دور النشر والمعارض التي كان القطاع الخاص مسؤولاً عن 62.5% من مواقعها، أما حضور الشركات الخاصة في الفئات الأخرى فبلغ 23.3% في المكتبات الرقمية، و26.3% في المتاحف، و18.4% في السينما والأدب، و12.5% فلكلور، و12% تعليم إلكتروني، ولم تظهر الشركات الخاصة والقطاع الخاص في مواقع البحث العلمي والوزارات والمنظمات غير الحكومية.

يسود النمط الكلاسيكي كلاً من الوزارات والبحث العلمي والموسيقى والمنظمات غير الحكومية ودور النشر بنسبة 100%، والمتاحف 94.7%، والتعليم الإلكتروني 92% والفلكلور 81.5%، والسينما 81.6%، والمسرح 76.9%، والمكتبات الرقمية 53.3%، والأدب 50%.

أنهم مسؤولون عن امتلاك وإدارة 93.3% من مواقع الموسيقى، تليها مواقع الأدب 57%، ثم المكتبات الرقمية والمسرح 50% لكل منهما، السينما 34.2%، والمتاحف 26.3%، والفلكلور 25%، وليس للأفراد دور في مواقع الوزارات والبحث العلمي والمنظمات غير الحكومية.

تظهر المؤسسات الرسمية بشكل كامل في 100% من مواقع الوزارات والبحث العلمي وهذا متوقع ومنطقي، ولكن ينخفض حضورها في مواقع التعليم الإلكتروني إلى 52% و36.8% في المتاحف، و31.3% في السينما، و31.6% في الفلكلور، و33.3% في دور النشر والمعارض، و20% في المكتبات الرقمية، و3.8% في الأدب، ويختفي تماماً في الموسيقى.

أما المنظمات غير الحكومية والمؤسسات المدنية فحضورها الأساسي كان في مواقع المنظمات الثقافية الأهلية، حيث كانت مسؤولة عن 94.4% من مواقع هذه الفئة، ثم كانت مسؤولة عن 31.3% في الفلكلور ثم 28% تعليم إلكتروني ثم 23.1% في كل من الأدب

ملاحج الوجه الرقمي للثقافة طبقاً للجهة القائمة على الموقع ونمطه

جدول رقم 24

نمط الموقع	الجهة القائمة على الموقع						الفئة
	مدونة	منتدى	موقع كلاسيكي	شركات خاصة	مؤسسة مدنية	مؤسسة رسمية	
	0.0	0.0	100.0	0.0	0.0	100.0	الوزارات
	5.3	0.0	94.7	26.3	10.5	36.8	المتاحف
	0.0	0.0	100.0	0.0	0.0	100.0	البحث العلمي
	0.0	48.0	92.0	12.0	28.0	52.0	التعليم الإلكتروني
	0.0	40.0	100.0	6.7	0.0	0.0	الموسيقى
	0.0	38.5	76.9	15.4	23.1	15.4	المسرح
	13.2	5.3	81.6	18.4	15.8	31.6	السينما
	0.0	12.5	87.5	12.5	31.3	31.3	الفلكلور
	0.0	0.0	100.0	0.0	94.4	5.6	المنظمات غير الحكومية
	0.0	0.0	100.0	62.5	4.2	33.3	دور النشر
	26.7	20.0	53.3	23.3	6.7	20.0	المكتبات الرقمية
	19.2	30.8	50.0	15.4	23.1	3.8	الأدب

توعية المحتوى

سجل المحتوى الثابت كثافة انتشار في مواقع في التعليم الإلكتروني بلغت 68 نقطة، وفي المتاحف 56.6 نقطة، والبحث العلمي والموسيقى 48.3 نقطة، و43.3 نقطة في الأدب، و39.1 نقطة في الفلكلور، ودور النشر 35.4 نقطة، والمنظمات غير الحكومية 33.3 نقطة، والمسرح 31.7 نقطة، والسينما 23.7 نقطة، والوزارات 5.6 نقطة.

سجل المحتوى المتجدد كثافة انتشار في مواقع السينما بلغت 25.0 نقطة، والبحث العلمي 20.7 نقطة، والمكتبات الرقمية 14.2 نقطة، والمنظمات غير الحكومية 13.9، والموسيقى 12.5 نقطة، ودور النشر 11.5، والفلكلور 9.4، والمتاحف 9.2، والأدب 8.7، والمسرح 8.0، والوزارات 2.8، ونقطتين للتعليم الإلكتروني.

ظهر المحتوى التفاعلي في مواقع الفلكلور بمعدل كثافة بلغ 6.3 نقطة، وفي الموسيقى 5.8 نقطة، والمسرح 3.8 نقطة، والمنظمات

أما نمط المنتديات فكان حضوره 48% في التعليم الإلكتروني، و40% الموسيقى، و38.5% المسرح، و30.8% الأدب، و20% المكتبات الرقمية، و12.5% الفلكلور، و5.3% السينما، ويختفي من الوزارات والمتاحف والبحث العلمي والمنظمات غير الحكومية ودور النشر. سجلت المدونات أدنى حضور داخل الوجه الرقمي للثقافة العربية بحيث ظهرت في 26.7% من المكتبات الرقمية، و19.2% من الأدب، و13.2% من السينما، و5.3% من المتاحف، ولم تظهر مطلقاً في كل من الوزارات والبحث العلمي والتعليم الإلكتروني والموسيقى والمسرح والفلكلور والمنظمات غير الحكومية ودور النشر.

ملامح الوجه الرقمي للثقافة العربية طبقاً لنوعية المحتوى وجودته

يوضح الجدول رقم «25» ملامح الوجه الرقمي للثقافة العربية طبقاً لنوعية المحتوى وجودته كالتالي:

ملاحم الوجه الرقمي للثقافة طبقاً لنوعية المحتوى وجودته

جدول رقم 25

الفئة	نوعية المحتوى				جودة المحتوى			
	ثابت	متجدد	تفاعلي	متنوع	ممتاز	جيد	متوسط	منخفض
الوزارات	5.6	2.8	0.0	54.2	2.6	21.1	44.7	21.1
المتاحف	56.6	9.2	0.0	1.3	1.3	26.3	32.9	39.5
البحث العلمي	48.3	20.7	0.9	0.0	0.0	38.8	33.6	20.7
التعليم الإلكتروني	68.0	2.0	0.0	4.0	3.0	73.0	16.0	8.0
الموسيقى	48.3	12.5	5.8	0.0	54.2	30.8	8.3	5.0
المسرح	31.7	8.0	3.8	1.9	36.5	24.0	23.1	26.9
السينما	23.7	25.0	0.0	10.5	36.8	22.4	25.0	15.8
الفلكلور	39.1	9.4	6.3	0.0	23.4	21.9	32.8	21.9
المنظمات غير الحكومية	33.3	13.9	2.8	0.0	0.0	43.1	11.1	45.8
دور النشر	35.4	11.5	0.0	2.1	10.4	33.3	22.9	33.3
المكتبات الرقمية	30.0	14.2	0.8	4.2	10.8	23.3	52.5	26.7
الأدب	43.3	8.7	0.0	6.7	13.5	31.7	26.0	28.8

والمتاحف 39.5، ودور النشر 33.3، والأدب 28.8، والمسرح 26.9، والمكتبات الرقمية 26.7، والفلكلور 21.9، والوزارات 21.1، والبحث العلمي 20.7، والسينما 15.8، والتعليم الإلكتروني 8.0، والموسيقى 5.0 نقاط.

ثانياً: ملامح الوجه الرقمي للثقافة العربية طبقاً لجامهيريّة المواقع ومعدل زيارتها

يوضح الجدول رقم «26» ملامح الوجه الرقمي للثقافة العربية طبقاً لجامهيريّة المواقع ومعدل زيارتها.

لم يظهر أي موقع من أي فئة في مستوى الزيارات «المرتفع للغاية» المصنّفة ضمن أكثر من ألف موقع على العالم من حيث عدد الزيارات، باستثناء موقع واحد في فئة السينما يشكل 2.6% من هذه الفئة.

ظهر 56.7% من مواقع الموسيقى في فئة «مرتفع جداً»، كما ظهر 10.5% من مواقع السينما في هذه الفئة، وفي ما عدا ذلك لم تظهر أي مواقع من أي فئة أخرى.

في فئة «مرتفع» بدأت الدائرة تتسع، فظهر 23.3% من مواقع الموسيقى، والمسرح 19.2%، والفلكلور 12.5%، والوزارات 10.5%، والمكتبات الرقمية 6.7%، والسينما 5.3%، والمتاحف 3.7%، والأدب 3.3%، ولم تظهر أي مواقع من المنظمات غير الحكومية والبحث العلمي والتعليم الإلكتروني ودور النشر.

في فئة «متوسط» ظهر 13.3% من مواقع المكتبات الرقمية، والتعليم الإلكتروني 8.0%، والمسرح 7.7%، والسينما 5.3%، والأدب 3.3%، ولم تظهر أي مواقع من الموسيقى والفلكلور والوزارات والمتاحف والمنظمات غير الحكومية والبحث العلمي ودور النشر.

في فئة «منخفض» ظهر 6.7% من مواقع الموسيقى، والتعليم الإلكتروني 4.0%، والمسرح 3.8%، والمكتبات الرقمية 3.3%، والأدب 3.3%، ولم تظهر أي مواقع من السينما والفلكلور والوزارات والمتاحف والمنظمات

غير الحكومية 2.8 نقطة، والبحث العلمي 0.9 نقطة، والمكتبات الرقمية 0.8 نقطة، واختفي في السينما ودور النشر والمتاحف والأدب والوزارات والتعليم الإلكتروني.

ظهر المحتوى المتنوع بمعدل كثافة بلغ 54.2 نقطة بمواقع الوزارات، وفي السينما 10.5 نقطة، والأدب 6.7 نقطة، والمكتبات الرقمية 4.2 نقطة، والتعليم الإلكتروني 4.0 نقطة، ودور النشر نقطة 2.1، والمسرح 1.9 نقطة، والمتاحف 1.3 نقطة، ولم يظهر بالفلكلور والموسيقى والمنظمات غير الحكومية والبحث العلمي.

جودة المحتوى:

• في فئة المحتوى الممتاز سجّلت مواقع الموسيقى 54.2 نقطة من حيث كثافة انتشار هذه النوعية من المحتوى بداخلها، وسجّلت مواقع السينما 36.8 نقطة، والمسرح 36.5، والفلكلور 23.4، والأدب 13.5، والمكتبات الرقمية 10.8، ودور النشر 10.4، والتعليم الإلكتروني 3.0، والوزارات 2.6، والمتاحف 1.3، ولم تسجّل مواقع المنظمات غير الحكومية والبحث العلمي أي نقاط.

• في فئة المحتوى الجيد سجّلت مواقع التعليم الإلكتروني 73.0 نقطة، والمنظمات غير الحكومية 43.1، والبحث العلمي 38.8، ودور النشر 33.3، والأدب 31.7، والموسيقى 30.8، والمتاحف 26.3، والمسرح 24.0، والمكتبات الرقمية 23.3، والسينما 22.4، والفلكلور 21.9، والوزارات 21.1 نقطة.

• في فئة المحتوى المتوسط سجّلت مواقع المكتبات الرقمية 52.5 نقطة، والوزارات 44.7، والبحث العلمي 33.6، والمتاحف 32.9، والفلكلور 32.8، والأدب 26.0، والسينما 25.0، والمسرح 23.1، ودور النشر 22.9، والتعليم الإلكتروني 16.0، والمنظمات غير الحكومية 11.1، والموسيقى 8.3 نقطة.

• في فئة المحتوى منخفض الجودة سجّلت مواقع المنظمات غير الحكومية 45.8 نقطة،

مواقع الموسيقى والسينما تتصدر فئة المحتوى الممتاز للمواقع العربية (54 نقطة للموسيقى و36 نقطة للسينما) بينما يتضاءل ترتيب مواقع المكتبات الرقمية (11 نقطة) والتعليم الإلكتروني (3 نقاط) والوزارات (2.6 نقطة) والمتاحف (1.3 نقطة).

لدينا موقع عربي واحد للسينما في قائمة الألف موقع الأكثر زيارة على شبكة الإنترنت، ومواقع أخرى عربيّة للموسيقى والسينما ضمن قائمة العشرة آلاف موقع الأكثر زيارة على شبكة الإنترنت.

تقييم الوجه الرقمي للثقافة العربية نقاط القوة

في ضوء الأرقام والتحليلات السابقة يمكن القول إن الوجه الرقمي للثقافة العربية حالياً يتمتع بنقاط القوة التالية:

معايير عالمية

يوجد بعض المواقع العربية الثقافية التي صُممت بمعايير عالمية وتقدم محتوى ينافس الكثير من المواقع العالمية من حيث الجماهيرية والقوة والخدمات التفاعلية مع الجمهور، خاصة في السينما والموسيقى وبعض المدونات الأدبية والمكتبات الرقمية، وتعدّ هذه المواقع على قلتها - أو كونها استثناء - علامة من علامات القوة التي تثبت أنه بالإمكان الوصول بالوجه الرقمي للثقافة العربية إلى مستويات أفضل بكثير مما هو سائد الآن.

غير الحكومية والبحث العلمي ودور النشر. في فئة «ضعيف» ظهر 4% من مواقع التعليم الإلكتروني، و3.8% من مواقع المسرح، ولم تظهر مواقع من أي فئة أخرى. في فئة «منخفض للغاية» ظهر 86.2% من مواقع البحث العلمي، ودور النشر 83.3%، والمنظمات غير الحكومية 77.8%، والسينما 71.1%، والتعليم الإلكتروني 68.0%، والمسرح 65.4%، والمكتبات الرقمية 56.7%، والوزارات 52.6%، والمتاحف 40.7%، والأدب 40.0%، والفلكلور 37.5%، والموسيقى 13.3%. في فئة «مهمل وخارج التصنيف» تصدرت المتاحف القائمة بـ 51.9%، ثم الفلكلور 50.0%، والوزارات 36.8%، والأدب 36.7%، والمنظمات غير الحكومية 22.2%، والمكتبات الرقمية 20.0%، ودور النشر 16.7%، والتعليم الإلكتروني 16.0%، والبحث العلمي 13.8%، والسينما 5.3%، ولم تظهر أي مواقع من المسرح والموسيقى في هذه الفئة.

لا يوجد موقع عربي واحد، بخلاف السينما والموسيقى، ضمن قائمة العشرة آلاف موقع الأكثر زيارة على شبكة الإنترنت، ويسري ذلك على مواقع الأدب والمكتبات الرقمية والبحث العلمي والتعليم الإلكتروني والمنظمات الأهلية والمؤسسات الثقافية.

ملاحم الوجه الرقمي للثقافة طبقاً لجماهيرية المواقع وزوارها استناداً إلى ترتيبها بقوائم «أليكسا»

جدول رقم 26

الفئة	مرتفع للغاية «بين المواقع الألف الأولى»	مرتفع جداً من ألف إلى 10 آلاف	مرتفع من 10 إلى 30 ألف	متوسط من 30 إلى 50 ألف	منخفض من 50 إلى 70 ألف	ضعيف من 70 إلى 100 ألف	ضعيف للغاية من 100 ألف وما بعدها	مهمل وخارج التصنيف
الوزارات	0.0	0.0	10.5	0.0	0.0	0.0	52.6	36.8
المتاحف	0.0	0.0	3.7	0.0	0.0	0.0	40.7	51.9
البحث العلمي	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	86.2	13.8
التعليم الإلكتروني	0.0	0.0	0.0	8.0	4.0	4.0	68.0	16.0
الموسيقى	0.0	56.7	23.3	0.0	6.7	0.0	13.3	0.0
المسرح	0.0	0.0	19.2	7.7	3.8	3.8	65.4	0.0
السينما	2.6	10.5	5.3	5.3	0.0	0.0	71.1	5.3
الفلكلور	0.0	0.0	12.5	0.0	0.0	0.0	37.5	50.0
المنظمات غير الحكومية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	77.8	22.2
دور النشر	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	83.3	16.7
المكتبات الرقمية	0.0	0.0	6.7	13.3	3.3	0.0	56.7	20.0
الأدب	0.0	0.0	3.3	3.3	3.3	0.0	40.0	36.7

تقاسم عملي للمسؤولية

في نسبة استثنائية من المواقع كان هناك حضور واضح للجهات التي يفترض أن تضطلع بمسؤولية نشر الثقافة الرقمية في هذه المجالات، ومن هذه الأمثلة الاستثنائية أن الأفراد حققوا حضوراً طاعياً في تحمل مسؤولية المواقع التي تحقق فعلياً زيارات كبرى على الشبكة وفي مقدمتها الموسيقى، والأرقام الخاصة بالمنظمات غير الحكومية تشير إلى دور بارز لهذه المنظمات في رعاية وتقديم مواقع الفلكلور والتعليم الإلكتروني، بينما يبرز دور الشركات والقطاع الخاص قوياً في مجال دور النشر والمعارض. وفي هذه الأمثلة تبدو الأمور طبيعية من دون حدوث «تبادل للأدوار» أو تراجع في الأدوار ما بين كل جهة وأخرى، وهذا يعني أن كل طرف «أفراد - جهات رسمية - جهات أهلية - قطاع خاص» لديه قدر من الوعي بالمجالات الثقافية التي تحتاج لدوره أكثر من غيره.

المحتوى التفاعلي يبدأ التسلسل

ثمة أرقام تشير إلى أن المحتوى التفاعلي - الذي يناسب التنمية الثقافية أكثر من غيره - قد بدأ يتسلل إلى بعض المجالات ويسجل فيها درجة من الكثافة في الحضور، كالموسيقى والمسرح والفلكلور بشكل أساسي، كما ظهرت أرقام تشير إلى بداية طيبة لنشر المحتوى المتجدد في مجالات السينما والبحث العلمي والمكتبات الرقمية، وبدأ يظهر اهتمام بالمنتديات في التعليم الإلكتروني والموسيقى والمسرح والأدب، وإذا كانت هذه الظواهر لم تصبح بعد نقطة قوة يُحسب لها حساب فعلي، فهي على الأقل تدل على أن نقطة ضعف في الوجه الرقمي للثقافة العربية قد بدأت «تضعف» وتخفت.

وتعددية الوسائط على الطريق

بشكل عام هناك اهتمام نسبي قابل للتطور والتحسين في الإقبال على الأخذ بمبدأ

تعددية الوسائط في عرض المحتوى، وهو مبدأ تحتاج إليه المواد الثقافية بشدة عبر الفضاء الإلكتروني لكي تصبح فاعلة وجاذبة للجمهور، فهي تضع صوت الشاعر مع كلمات القصيدة، وفيديو المطرب مع كلمات الأغنية، وصوت وصورة الفلكلور مع النص الذي يشرح، والأرقام تشير إلى أن خمس المواقع التي خضعت للتحليل فيها تعددية وسائط كاملة، نصوص وفيديو وصور وصوت، وربيعها فيه تعددية وسائط ثلاثية تشمل النصوص والصور والصوت.

نجاح جماهيري محدود

قدّم بعض المواقع نماذج ناجحة تثبت أنه بالإمكان وبقدر من الصبر والجدية جذب قطاعات كبرى من الجماهير العربية لكي تقبل وتتابع وتنجذب إلى المحتوى الثقافي الرقمي المقدم عبر الإنترنت، وحدث هذا بصورة واضحة في فئة السينما والموسيقى التي ظهرت بها عدة مواقع تتمتع بمستويات زيارة «مرتفعة للغاية» أي مصنفة ضمن أكبر الفموقع من حيث معدلات الزيارة على مستوى الإنترنت و«مرتفعة جداً» أي بين المواقع منافياً إلى عشرة آلاف، وهذه خبرة لا يستهان بها في كيفية تصميم وبناء وتشغيل مواقع ثقافية تستطيع تحقيق جماهيرية واسعة على هذا النحو. وعلى الرغم من أن هذه النوعية ذات الجماهيرية العالية من المحتوى كانت استثناءات نادرة، فإنها في النهاية تشكل نقطة قوة يمكن الاستفادة منها والبناء عليها في مجالات أخرى، وثقافية، وعلمية، وأدبية... إلخ.

وفي معيار نوعية المحتوى ظهرت نسبة طفيفة من المواقع التي تتسم بمحتوى متجدد وتفاعلي ومتنوع وهي نقطة قوة تفتح المجال نحو إمكانية انسياب الإنتاج الثقافي العربي عبر الإنترنت مسقبلاً. أما في معيار جودة المحتوى، فظهرت نسبة طفيفة من المواقع أيضاً تتمتع بمستوى من الجودة في المحتوى

هناك مواقع عربية في السينما والموسيقى حققت نجاحاً كبيراً يجب الاستفادة منها والبناء عليها في المواقع الثقافية والعلمية والأدبية الأخرى.

وبناء المواقع الثقافية وعدم التطوير والانتقال للأنماط الأحداث القائمة على التفاعلية والتداول اللحظي الحر للمعلومات والتي تعدّ جوهر الجيل الثاني للويب، وتعدّ الوزارات والمتاحف والبحث العلمي ودور النشر هي الأكثر معاناة من نقطة الضعف هذه. وفي هذا السياق سجّلت المدونات أدنى ظهور لها ووجدت بصورة خفيفة وطفيفة في المكتبات الرقمية والأدب والسينما ولم تظهر بباقي الفئات.

والغالبية الساحقة من المواقع لا تركّز على فئة الأطفال بين المراحل العمرية المختلفة وفئة التعليم تحت المتوسط بين فئات المستوى التعليمي، وهذه نقطة ضعف خطيرة لأن هاتين الفئتين اللتين سقطتا تقريباً من اهتمام المواقع الثقافية العربية هما الأولى بالاهتمام والرعاية وإعداد محتوى ثقافي يناسبهما، على أساس أن الجمهور ذو التعليم الأقل من المتوسط هو الجمهور الأوسع نطاقاً حالياً، وأن الأطفال اليوم هم الفئة التي سيقع على عاتقها عبء التنمية الثقافية في المستقبل، علاوة على أنها الفئة الأسهل تعليماً وتعلماً واستيعاباً للثقافة الرقمية.

يشكّل الإهمال الجماهيري للمواقع الثقافية العربية سمة غالبية وساحقة في جميع الفئات باستثناء السينما والموسيقى، فأكثر من نصف المواقع في البحث العلمي ودور النشر والمنظمات غير الحكومية والتعليم الإلكتروني والمسرح والمكتبات الرقمية والوزارات والمتاحف والأدب والفلكلور جميعها يحظى بمعدل زيارة ضئيل للغاية، بل وحوالي ربع مواقع العينة إجمالاً هي عملياً مواقع خارج التصنيف، أي مهمة لا يزورها أحد تقريباً.

تراجعات في الأدوار

بعيداً عن الاستثناءات في بعض الحالات الخاصة بتوزيع الأدوار والمسؤوليات التي أشرنا إليها في نقاط القوة، فإن السمة الغالبة أن هناك تراجعاً في الأدوار التي يفترض أن تقوم

بترأوس بين ممتاز وجيد، وهي نقطة قوة لصالح المحتوى القائم.

وفي معيار أهمية المحتوى للتنمية الثقافية حظيت النسبة الأكبر من المواقع التي تم تحليلها بتصنيف مهمة جداً ومهمة بالنسبة للتنمية الثقافية، الأمر الذي يدلّ على أن القاعدة الأكبر من المواقع مهيأة، ولو على مستوى قناعات أصحابها، لكي تكون قريبة الصلة بقضية التنمية الثقافية بصورة أو بآخرى. اجتماع نقاط القوة الثلاث السابقة معاً يضيف نقطة قوة رابعة هي أن هناك بذرة أو «نواة» للجدية والوعي في إعداد وعرض المحتوى الثقافي العربي في صورة رقمية وعرضه على الإنترنت، وهذه النواة قابلة لأن تعمل كنقطة قوة تنمو مع الوقت.

مظاهر الضعف

في مقابل نقاط القوة السابقة تشير التحليلات والأرقام السابقة إلى أن هناك الكثير من مظاهر الضعف التي تعتري الوجه الرقمي للثقافة العربية لعل أهمها:

وجه ثابت جامد

بعيداً عن الاستثناءات التي ذُكرت في نقاط القوة فإن السمة الغالبة على الوجه الثقافي الرقمي العربي أنه وجه ثابت جامد غير متجدد وبعيد عن التفاعلية والحيوية، إذ يسيطر المحتوى الثابت على معظم المواقع وكثافة انتشاره في المواقع عامة تناهز وربما تزيد على ضعفي كثافة انتشار المحتوى المتجدد وثلاثة أو أربعة أضعاف المحتوى التفاعلي والمتنوع.

وهذا ما يجعل النسبة الأكبر من الجهود التي تبذل فيه تتوارى وتتلاشى ضمن الركام الهائل المنتشر في الفضاء الرقمي من دون أن يحسّ بها أحد.

نمط كلاسيكي مسيطر

سيادة النمط الكلاسيكي على تصميم

السمة الغالبة للمواقع الثقافية العربية أنها ذات محتوى ثابت قلمياً يتجدد.

ثمة إهمال ملحوظ للأطفال في الأغلبية الساحقة للمواقع الثقافية العربية على شبكة الإنترنت.

يُتسم دور المؤسسات العربية الرسمية بضعف ملحوظ في مواقع التعليم الإلكتروني والمكتبات الرقمية والأدب والفولكلور.

ثمة ضعف شديد في محتوى مواقع البحث العلمي على شبكة الإنترنت

المواقع الثقافية العربية لا تعكس الثراء الشديد الذي تتميز به الثقافة العربية والتراث العربي، ومواقع المتاحف المصرية والسورية مثال على ذلك.

الأخرى، حتى في الكتب التي تُعدّ أفضل الفئات حالاً.

هناك فتور واضح في موقف القطاع الخاص العربي والشركات العربية في اقتحام مجال الثقافة الرقمية وتطبيقاتها وخدماتها، فباستثناء فئة المعارض ودور النشر لا نكاد نلاحظ وجوداً مؤثراً للقطاع الخاص وشركاته في بناء وتصميم وتشغيل المواقع، حتى في المجالات التي اقتحمها القطاع الخاص عالمياً كالتعليم الإلكتروني والمكتبات الرقمية.

حقوق ملكية مهذرة

لا تهتم المواقع الثقافية العربية بصورة واضحة بحقوق الملكية الفكرية وحقوق المؤلف وجميع الجوانب المتعلقة بقوانين النشر على الإنترنت، ويستوي في ذلك مواقع الموسيقى مع السينما مع المكتبات الرقمية وغيرها، حتى أن بعض المواقع ذات الأسماء اللامعة لا تهتم بإيضاح قانونية الحصول على الكتب التي تعرضها، بل أن معظمها لا يذكر شيئاً عن المسؤول عن هذا الموقع.

على الرغم من أن المواقع الثقافية عالمياً تعتبر في معظم - إن لم يكن في كل - الأحوال نقاطاً للتلاقي وتبادل المعارف والآراء، فإن الدراسة لم ترصد ما يدلّ على أن هذه المواقع والجهات القائمة عليها تستخدم مواقعها في إقامة روابط شبكية تعمق علاقاتها ببعضها البعض أو مع جمهورها المستهدف.

إهمال لغوي

هناك نسبة غير قليلة من المواقع الثقافية العربية تظهر إهمالاً واضحاً للغة العربية ولا تبدي أي اعتزاز باللغة كوعاء للثقافة، ويظهر ذلك جلياً لدى المواقع العربية التي تقدّم محتواها الثقافي الموجه إلى المواطن العربي بالأساس باللغة الإنجليزية أو الفرنسية كما هو الحال مع الكثير من المواقع التونسية والقطرية والإماراتية والمغربية. ولم تكشف التحليلات التي أجريت على

بها جهات معينة تجاه مجالات معينة، كما هو الحال في تراجع دور المؤسسات الرسمية لدى العديد من المجالات التي تحتاجها بشدة مثل التعليم الإلكتروني والفلكلور والمكتبات الرقمية والأدب، بحيث تبين أن دور المؤسسات الرسمية في هذه المجالات ضعيف بشكل واضح، وحدث الشيء نفسه في ما يتعلق بدور المنظمات غير الحكومية في المجالات التي تحتاج إلى دعم فعلي وهي البحث العلمي والأدب والمسرح.

حلقات شديدة الضعف

على الرغم من القوة الطفيفة التي ظهرت في أهمية المحتوى بالنسبة للتنمية الثقافية، فإن هناك حلقات شديدة الضعف في هذا المضمار أهمها على الإطلاق الضعف الشديد في المحتوى الذي تقدّمه مواقع البحث العلمي للتنمية الثقافية، خصوصاً في ما يتعلق بالثقافة العلمية والتوعية العامة وغيرها، كذلك هناك حلقات ضعف تتعلق بطغيان النص كوسيط في عرض المحتوى على غالبية المواقع، وضآلة الصوت و الفيديو وظهوره بمظهر أقل مما يجب في نسبة كبيرة من مواقع السينما والموسيقى والفلكلور التي تحتاج إليه بشدة.

تقصير في تجسيد الثقافة

في جميع الحالات - بما فيها الحالات الاستثنائية التي ظهر فيها بعض علامات الصحة والجودة والقوة - لم يستطع المحتوى الثقافي المعروف على الإنترنت بشكل عام أن يعكس قدراً ولو قليلاً من الثراء الشديد الذي تتميز به الثقافة العربية والتراث العربي في المجالات المختلفة، وتقدّم المتاحف نموذجاً صارخاً على ذلك، فلا يوجد موقع متحف واحد استطاع أن يترجم لزواره الثراء الذي تحويه جدرانه الحقيقية من تراث إنساني وحضاري فريد، وتشهد مواقع المتاحف المصرية والسورية على ذلك بكل وضوح، ويتكرر هذا الأمر في شتى المجالات الثقافية

خبرات تصميم عالية

لدى الوطن العربي خبرات عالية في تصميم وإنتاج مواقع ثقافية تعمل وفق معايير عالمية وتستطيع تقديم محتوى ينافس المحتوى الأجنبي، وهذه الفرصة يدل عليها العديد من المواقع التي ظهرت على الشبكة واستطاعت تحقيق حضور كبير ومؤثر ومنافس حتى لو كانت استثناءات، فوجود هذه الخبرات يمثل فرصة قابلة للتوظيف والتحسين مع الوقت لتوفير قاعدة خبرة قادرة على بناء مواقع ونظم وتطبيقات وخدمات تدعم استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في التنمية الثقافية.

فئة ناجحة

هناك فئة من الأفراد والمؤسسات الرسمية وغير الحكومية والخاصة استطاعت أن تجتهد وتعرف طريقها إلى ما يتعين عليها القيام به في مجال بناء الوجه الرقمي للثقافة العربية، وهذه الفئة على قلتها ومحدوديتها في الوقت الحاضر تمثل فرصة يتعين اغتنامها والاستفادة من تجاربها الناجحة في توسيع نطاق من يسرون على دربها أو من لديهم الاستعداد لذلك، بما يوسع نطاق الأطراف المشاركة بشكل سليم في المسار السليم داخل عملية التنمية الثقافية المعتمدة على إمكانيات تقنية المعلومات والاتصالات.

بذرة ثقافة متعددة الوسائط

ثمة بصيص أمل آخر على أن الثقافة العربية قد بدأت ترنو ببصرها إلى مزايا الدمج بين كونها ثقافة سماعية في الغالبية الساحقة من الأحيان وانقرائية في بعض الأحيان إلى كونها ثقافة متعددة الوسائط يتمّاز فيها النصّ مع الصورة والصوت و الفيديو، وهذا مجال واسع النطاق أمام تزويج المنتج الثقافي القديم أو الحديث في عقول ملايين الأميين وقليلي المعرفة والتعليم في الوطن العربي، وقد أثبتت التقنيات الحديثة كفاءة واضحة في

مواقع المجامع اللغوية العربية عن وجود الاهتمام الواجب ببحوث التنظير اللغوي والمعجمي، حيث انصبّ الاهتمام على المصطلحات، كما لوحظ ندرة أو عدم وجود ذخائر نصوص محوسبة للغة العربية بهذه المواقع والتي تُعدّ مقوّمًا أساسيًا للتنظير اللغوي والمعجمي وبناء المعاجم.

عمل بلا نموذج عمل

لا تعمل المواقع الثقافية العربية بشكل عام وفق نموذج عمل يأخذ الأبعاد الاقتصادية في اعتباره بأي شكل، وبالتالي لم تظهر بعد مواقع ثقافية عربية تعتني وتحتفي باليات التجارة الإلكترونية في المجال الثقافي، ويكاد يكون نموذج بيع الكتب أو عرضها بغرض البيع عبر المواقع هو النشاط الاقتصادي أو التجاري الوحيد عبر هذه المواقع.

ولا تحرص مواقع الثقافة العربية - في ما عدا استثناءات قليلة - على تسجيل نفسها في فهارس قوائم البحث العالمية، وبالتالي فإن الكثير منها - حتى ممن يمتلك محتوى ثقافيا ضخما ومهما - لا يظهر بسهولة أمام زوار ومستخدمي الشبكة، بخاصة من المواطنين العاديين، بل يدخل في عداد «الإنترنت الخفية» أو «الإنترنت غير المرئية» والتي يقصد بها المحتوى الضخم الموجود على الشبكة، ولكن لا يظهر في قوائم ونتائج محركات البحث الشهيرة، لأن أصحابه لا يقومون بفهرسة مواقعهم جيدا في قوائم محركات البحث إما جهلاً أو إهمالا، وهذا حال نسبة كبيرة من المواقع الثقافية العربية.

الفرص

انطلاقاً من نقاط القوة السابقة يمكن استخلاص مجموعة فرص يطرحها الوجه الرقمي الراهن للثقافة العربية، ويمكن أن تتم الاستفادة منها في جهود توظيف تقنيات الاتصالات والمعلومات كرافعة لخدمة جهود التنمية الثقافية، وذلك على النحو التالي:

لا تحرص المواقع الثقافية العربية على تسجيل نفسها في فهارس قوائم البحث العالمية، وبالتالي لا تظهر بسهولة أمام زوار ومستخدمي شبكة الإنترنت.

بعض أو كل مشكلاته، وهذه التحديات هي:

ثقافة إدارة المحتوى والتغيير المطلوب

تغيير «ثقافة» إنتاج وإدارة وتوظيف المحتوى العربي عموماً على الإنترنت والمحتوى الثقافي على وجه الخصوص. والقائمة حالياً على اعتقال المعلومات والبيانات ودفنها في أضرابها أو تسريب أقل القليل منها ثم تركه جافاً جامداً خاملاً على الإنترنت وربما نسيانه تماماً ليصبح في صورة واحدة طوال الوقت. لتصبح هذه الثقافة ثقافة عصرية مغيرة قائمة على التجدد والحيوية والتفاعلية والانسحاب الحر المتدفق للمعلومات والبيانات من مخازنها ومستودعاتها لدى مالكيها ومنتجيتها إلى مستهلكيها ومستخدميها، بما يبتئ الحيوية والتنوع والتجدد في الوجه الثقافي الرقمي الجامد الحالة. والمعضلة هنا أن هذا التغيير تكتنفه صعوبات جمة تتعلق بأوضاع حرية التعبير وحرية تداول المعلومات ومدى الاقتناع بحق الجمهور العريض في الحصول على المعلومات والاقتناع بجدوى وضع المحتوى الثقافي على الإنترنت أو الوعي بأهمية هذه الخطوة. والوضع في مجمله يشكل تحدياً كبيراً أمام جهود التوظيف الثقافي لتقنية المعلومات والاتصالات، خصوصاً في ما يتعلق ببناء روابط شبكية وبيئية بين الكيانات الثقافية المختلفة في العالم العربي كالجمعيات الثقافية والهيئات الثقافية الرسمية أو حتى بناء مجتمعات تخيلية للأفراد المبدعين في المجال الثقافي.

خطاب ثقافي حداثي وشبابي

يرتبط الانتقال إلى «ثقافة» جديدة في إنتاج وإدارة المحتوى وتوظيفه بضرورة تغيير الأدوات والتقنيات المستخدمة في تجسيد الوجه الثقافي الرقمي على الإنترنت والتعبير عنه في صورة خدمات وتطبيقات ونظم نابضة بالحياة، بمعنى أنه من الضروري

تقديم منتجات ثقافية ومحتوى ثقافي متعدد الوسائط، ومن ثم فإن إقبال نسبة لا يستهان بها من المواقع العربية على تعددية الوسائط هو فرصة لدعم جهود التنمية الثقافية.

نجاحات في جذب الجماهير

إذا كانت لدينا كفاءات في التصميم تمثل فرصة يتعين اغتنامها، فلدينا أيضاً كفاءات في كيفية جذب جماهير الفضاء الرقمي والوصول إلى قطاعات واسعة منها بالمنتج الثقافي. صحيح أن التجارب الناجحة التي أشار إليها التحليل جميعها في مجال الموسيقى والسينما، لكن هذا يعني أن لدينا فرصة لكي نكرر تجربة الجماهيرية والانتشار في مجالات أخرى وأن الخبرة موجودة ومن ثم فالفرصة ممكنة.

وربما تكون أفضل وأقوى فرصة يتيحها الوضع الراهن للوجه الرقمي للثقافة العربية هي تلك «البذرة» من الجودة والجدية والأهمية التي تقول الأرقام السابقة إنها بدأت تتشكل في الأفق البعيد أو لنقل داخل المزارع صعبة المراس في الفضاء الثقافي الرقمي العربي، وهذه البذرة قوامها مجموعة قليلة واستثنائية من المواقع التي تقدم محتوى ذا طبيعة حيّة متجددة وجودة ممتازة أو جيدة وفي الوقت نفسه على قدر كبير من الأهمية، وهذا بالتحديد ما تحتاجه جهود التنمية الثقافية وهي توظيف تقنيات المعلومات والاتصالات لصالحها، ولذلك فإنها بذرة أو فرصة تستحق أن نحولها إلى نبتة ثم إلى شجرة ثم ما لا يحصى من الأشجار المماثلة التي بإمكانها أن تحوّل الفضاء الثقافي الرقمي العربي من حالة صعبة المراس قليلة الإنتاج حالياً إلى أداة ذات فاعلية مؤثرة في التنمية الثقافية.

التحديات

من رحم نقاط الضعف العديدة السابقة تنبثق الكثير من التحديات التي لا بد من العمل على تفاديها لكي يتطور ويتحسن الوجه الرقمي الراهن للثقافة العربية ويتخلص من

التغيير المطلوب في توظيف المحتوى العربي على شبكة الإنترنت تكتنفه صعوبات عدة تتعلق بأوضاع حرية التعبير، وحرية تداول المعلومات، ومدى الاقتناع بحق الجمهور في الحصول على المعلومات.

الثقافي لتقنية المعلومات والاتصالات.

تحدي الانصراف الجماهيري

في العموم لا تعدّ الثقافة سلعة أو منتجاً جاذباً للجماهير الواسعة طوال الوقت، وفي ما عدا بعض أشكال الثقافة المحدودة - كالسينما والموسيقى والغناء - لا نجد الثقافة مغرية للجماهير، ولعل ما تعانیه حركة نشر الكتب الجادة وحركة الأدب والشعر من تراجع جماهيري حاد خير دليل على ذلك، وهذا الواقع الفعلي جسّد نفسه تجسيدا كاملا في الواقع الرقمي عبر الإنترنت، فإذا نحينا جانبا مواقع الموسيقى والسينما، سنجد أن هناك إهمالا جماهيريا حادا للمواقع الثقافية القائمة، وهذا الوضع يمثل تحدياً ضخماً أمام جهود التوظيف الثقافي لتقنية المعلومات والاتصالات، ويلقي بعبء ثقيل على أصحاب المواقع الثقافية من حيث الجهود المطلوبة للترويج والجذب وتوليد «ولاءات» واسعة النطاق للمواقع بين جماهير الشبكة والفضاء الرقمي الذين تتخاطفهم أشياء أخرى عديدة خارج السياق الثقافي. ولأن مرتبة الثقافة ووزنها يتراجعان على أجندة أولويات العديد من الهيئات والكيانات الرسمية بل على أجندة العديد من المنظمات غير الحكومية في الواقع الفعلي. فقد انعكس ذلك على الدور الذي يفترض أن تقوم به هذه الأطراف في بناء الوجه الرقمي للثقافة العربية، وقد رأينا في التحليلات السابقة كيف تراجع دور المؤسسات الرسمية في العديد من المجالات التي تحتاج هذا الدور بشدة مثل التعليم الإلكتروني والمكتبات الرقمية وصيانة وعرض الفلكلور الشعبي، وبالتالي من الصعوبة بمكان المطالبة بدور ثقافي رقمي لهذه الجهات وهي في الواقع الفعلي فاقدة لهذا الدور، بمعنى أن «فاقد الشيء فعليا لا يمكن أن يعطيه رقميا»، والنتيجة أننا إزاء تحدٍّ إضافي أمام جهود التوظيف الثقافي لتقنية المعلومات والاتصالات.

العمل على نقل المواقع الثقافية الحالية والعمل على تطوير المواقع الثقافية المستقبلية لتعمل بأدوات الجيل الثاني للويب التي تعتمد على التفاعلية المباشرة والمستمرة واللحظية بين القائمين على المواقع وروادها اعتماداً جوهرياً وكاملاً. بعبارة أخرى الانتقال من المواقع الكلاسيكية إلى الشبكات الثقافية العاملة بنمط الشبكات الاجتماعية، والمدونات والمنتديات ومجموعات المناقشة الحرة ومستودعات البيانات والبوابات الثقافية العملاقة القائمة على المشاركة على نمط الموسوعات ذاتية البناء. وتشكل هذه الخطوة تحدياً كبيراً أمام جهود التوظيف الثقافي لتقنية المعلومات والاتصالات لما تحتاجه من تغيير في فكر ومهارات مالكي هذه المواقع والقائمين على إدارتها وتشغيلها وأيضاً ما تفرضه من أعباء مالية إضافية تتطلبها عملية التغيير.

في ظلّ الانتشار واسع النطاق للأمية الأبجدية والأمية الحاسوبية في غالبية المجتمعات العربية، وفي ظلّ اتجاه الهرم السكاني بهذه المجتمعات إلى اتخاذ الوضع المعتدل الذي يجعل منها مجتمعات فتية أغلبها من صغار السن، يصبح تطوير خطاب ثقافي رقمي يناسب هذه الخصوصية في الواقع الاجتماعي من التحديات الواضحة أمام جهود التوظيف الثقافي لتكنولوجيا المعلومات، لأن هذه الخصوصية تتطلب تطوير محتوى يركز على فئات الأطفال والفئات الأقل تعليماً ووعياً، وهو نوع من المحتوى يحتاج قدرات إبداعية خاصة تتسم عادة بالندرة أو على الأقل بشحّ الإتاحة، عكس الخطاب أو المحتوى الموجّه لفئات الشباب والبالغين وذوي التعليم المرتفع الذي لا يحمل ملامح خاصة ولا يحتاج إلى إبداع إضافي أو متخصص. وفي ظل محدودية الإمكانيات وبدائية المهارات وعدم الصبر على تحمل مسؤولية الإبداع لهذه الفئات، يتوقع أن يستمر هذا التحدي قائماً لفترة غير قليلة مقبلة، ليلقي بظلاله على جهود التوظيف

يجب العمل على تطوير المواقع الثقافية العربية لتعمل بأدوات الجيل الثاني للويب التي تعتمد على التفاعلية المباشرة والمستمرة والخطية بين الموقع وزواره.

من الضروري تطوير الخطاب الثقافي الرقمي ليلبي احتياجات فئات صغار السن والفئات الأقل تعليماً.

من الصعوبة المطالبة بدور ثقافي رقمي للمؤسسات الرسمية، وهي في الواقع الفعلي فاقدة لهذا الدور لأن فائد الشيء فعلياً لا يمكن أن يعطيه رقمياً، وهذا تحدٍ إضافي آخر.

وتخدم الملايين من الناس، سواء في ما يتعلق بالنشر الإلكتروني العادي أو المتعدد الوسائط أم في تقديم المنتجات الثقافية الترفيهية في السينما والموسيقى وغيرها. ومن هنا سيظل الفتور بين رأس المال العربي الخاص من جهة ومشروعات التوظيف الثقافي لتقنية المعلومات من جهة ثانية معضلة ربما تعيق قسماً من المشروعات الجارية في هذا الصدد.

يكتنف الغموض موقف العديد من المواقع الثقافية العربية من قضايا الملكية الفكرية وحقوق التأليف والنشر وما يتعلق بها من قوانين وتشريعات، فلا هي تعلن صراحة التزامها بهذه القوانين والتشريعات وما يترتب عنها من أعباء وحقوق ومكتسبات، ولا هي تعلن صراحة عن تبنيها لفكر ومنهجية المحتوى الثقافي المفتوح البعيد عن قيود الملكية الفكرية ومظلتها القانونية مع ما يترتب عن ذلك من أعباء ومكتسبات. ولعل هذا الغموض من الأمور التي تغذي التحدي السابق المتعلق بفتور القطاع الخاص في إقباله على مشروعات التوظيف الثقافي لتقنية المعلومات والاتصالات، لكنه أيضاً يشكل في حد ذاته تحدياً لهذه المشروعات سواء كان القطاع الخاص طرفاً فيها أم كانت تابعة لأطراف أخرى كأشخاص أو منظمات غير حكومية أو مؤسسات وهيئات رسمية.

الانجذاب للآخر والانكفاء على الذات

يُعد الانجذاب نحو ثقافة الآخر تحدياً مستحدثاً. وأبرز مثال يظهر فيه هذا الانجذاب هو ميل عدد متزايد من المواقع الثقافية العربية الموجهة إلى المواطن العربي - وليس الغربي - إلى الابتعاد عن لغتها العربية والعمل بلغات أجنبية أخرى، حتى أن البعض منها يبدو وكأنه يتأفف من لغته، والمؤسف أن هذا الاتجاه يتزايد مع الوقت وإذا كان يشكل الآن تحدياً يظهر على استحياء، فإنه في المستقبل سيكون تحدياً واضحاً يتحدى الجميع. إذا كان داء «الانجذاب» الأعمى للآخر،

صعوبات تجسيد التراث الثقافي

يجعل التراث الشديد في الإرث الحضاري والثقافي العربي عملية التعبير عنه وتجسيده تجسيدا حقيقيا ومناسبا في الفضاء الرقمي أمرا بالغ الصعوبة، لأن الجهود المبذولة للتعبير الرقمي عن هذا الإرث ستظل لفترة طويلة قاصرة ومحدودة مقارنة بما يتعين القيام به، إضافة إلى أن التنمية الثقافية الحقة تتطلب جهوداً ضخمة ومستمرة لتعريب وتوطين قسم لا يستهان به من الإرث الحضاري السابق والحالي للأمم والمجتمعات الأخرى. والتحدي هنا أن السنوات الماضية لم تشهد جهداً يتناسب مع متطلبات التحول نحو الثقافة الرقمية، وقد رأينا أن المواقع الثلاثمائة التي خضعت للتحليل - بما فيها من مواقع شكلت علامات استثنائية من حيث الصحة والجودة والقوة - لم تستطع بما فيها من محتوى ثقافي أن تعكس قدراً معقولاً من التراث الشديد الذي تتميز به الثقافة العربية والتراث العربي في المجالات المختلفة، وبالتالي نحن بصدد تحدٍ يتمثل في الفجوة الضخمة بين الإرث الثقافي المتاح عبر العصور ويتزايد مع الوقت والمطلوب رقمته وإعادة نشره بين الجماهير في صورة رقمية، وبين المحتوى الثقافي الذي تمت رقمته وأدخلت تقنية المعلومات والاتصالات ضمن أدوات وجهود نشره وتحويله إلى جزء فاعل في الذاكرة الثقافية والذهن الثقافي العربي الحالي.

لم تقدم خبرة السنوات الماضية منذ بدء دخول الإنترنت إلى العالم العربي في النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي ما يدل على أن الوجه الرقمي للثقافة العربية هو مجال جاذب للاستثمارات وتوليد قدر من العوائد والأرباح كما هو الحال في العديد من مناطق العالم الأخرى، وقد شكل هذا الوضع تحدياً في ما يتعلق بمدى إقدام القطاع الخاص على اقتحام هذا المجال والمضي قدماً في الاستثمار فيه وتقديم خدمات وتطبيقات وبوابات ثقافية فاعلة قائمة على الربح

من الضروري تحفيز رأس المال العربي على الاستثمار في مشروعات التوظيف الثقافي لتقنية المعلومات وتقديم خدمات وبوابات ثقافية قائمة على الربح.

ثمة غموض قانوني في موقف المواقع الثقافية العربية من قضايا الملكية الفكرية على شبكة الإنترنت.

وكأنها تتأفف من الوصول إلى الجمهور العريض سواء كان عربياً أم غير عربي وتدفع بنفسها إلى ما يسمى «بالإنترنت الخفية». وبالطبع فإن هذا التوجه يشكل تحدياً لكونه يفرغ جهود التوظيف الثقافي لتقنية المعلومات والاتصالات من الكثير من مضمونه ويحيله إلى ما يشبه الكتب المخزنة في أضاير داخل مخازن تحت الأرض يصعب الوصول إليها فيغدو كأنه لم يكن أو بلا قيمة.

يمثل تحدياً ناشئاً في الفضاء الرقمي، فإن داء «التقوقع» والانكفاء على الذات هو تحدٍ يحتل الطرف المقابل من المعادلة، فنسبة كبيرة من المواقع العربية التي تشكل قسماً لا يستهان به من الوجه الرقمي للثقافة العربية تمارس على نفسها «ثقافة» الانكماش والتقوقع، ولا تقوم بالإعلان عن نفسها في الفهارس الكبرى لمحركات البحث العالمية، ولا تروج لنفسها بما يكفي، إما - كما سبق القول - عمداً أو إهمالاً

الفصل الثالث

الدور المحتمل للمعلوماتية في دعم التنمية الثقافية

«التوجهات الأساسية»

الانسياب والتداول الحر للمعلومات

أساسيان يتعين توافرها لدى مخططي برامج ومشروعات التنمية الثقافية العربية، وذلك كشرط أساسي وحيوي من أجل تمهيد الأرضية اللازمة لكي تسير عليها جهود التوظيف الثقافي لتقنية المعلومات والاتصالات لأقصى مستوى ممكن، وهذان التوجهان هما: الانسياب والتداول الحر للمعلومات في العالم العربي كتوجه يعمل كعصب رئيسي لدعم التنمية والإبداع الثقافي بالوطن العربي من ناحية؛ و«المصادر المفتوحة» باعتبارها التوجه الملائم والأنسب حالياً للتطبيق في مشروعات التوظيف الثقافي لتقنية المعلومات والاتصالات من ناحية أخرى.

وقد تطوّرت النظرة إلى حرية تداول المعلومات عبر الزمن حتى أصبح ينظر إليها الآن على أنها واحدة من أهم مقتضيات التنمية المجتمعية الشاملة، وتنطلق هذه النظرة من أن الحق في تداول المعلومات ركيزة أساسية من ركائز التنمية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. لكن هذه النظرة الشاملة لا تنفي أن حرية التعبير إعلامياً وثقافياً - كحق أصيل من حقوق الإنسان - كانت هي الرحم الأساسي الذي ولد وتشكل فيه هذا التوجه ولا يزال ينمو من خلاله.

وخلال السنوات الأخيرة تزايد الاعتراف الرسمي بحق الحصول على المعلومات، بحيث تبني العديد من البلدان دساتير جديدة تعترف بوضوح بهذا الحق، وقامت المحاكم العليا في بلدان أخرى بتفسير الضمانات الدستورية الخاصة بحرية التعبير على أنها تتضمن

يمكن القول إن ضعف المحتوى وقلة توظيف تقنية المعلومات كرافعة للتنمية الثقافية ليسا ناجمين عن فقر في البنية الأساسية والموارد المتعلقة بنشر الحاسبات وتقنية المعلومات بقدر ما هما ناجمان عن أن المعلومات نفسها - ثقافية وغير ثقافية - تواجه صعوبات في التداول والتدوير والنشر، أو أن المعلومات نفسها ضئيلة ولا يزال القسم الأكبر منها خارج سياق التنمية باستخدام تقنية المعلومات. إذ تؤكد التحليلات السابقة جميعها عدم وجود انسياب حر في المعلومات الثقافية المتداولة عبر المواقع الثقافية وما تتضمنه من قنوات، كما تؤكد على الغياب شبه الكامل لمنهجيات وأدوات الإبداع المفتوح والحر في ما بين عناصر ومكونات الثقافة العربية سواء الرقمية أو غير الرقمية، وهو ما جعل الوجه الرقمي للثقافة العربية يبدو مكبلاً ثقيل الحركة سواء على صعيد تداول المعلومات أم على صعيد الإبداع. والسؤال: هل من دور يحتمل أن تلعبه المعلوماتية كرافعة للتنمية الثقافية وهي تعاني من هذه الإشكالية؟

وفي ضوء القراءة المتأنية للتحليلات والنتائج السابقة بما فيها من نقاط قوة وضعف وفرص وتحديات يمكننا القول إن التغلب على ضآلة المحتوى الثقافي وهزاله ليس له سوى وسيلة واحدة هي «الحرية» في تداول المعلومات وفي منهجية إنتاجها والمشاركة فيها وتوظيفها. ولكي نصل إلى هذه الوسيلة هناك توجهان

وتداوله من ناحية أخرى. وممارسة مستهلكي الثقافة لحقهم في الوصول للمنتج الثقافي والتعاطي معه بالصورة التي ترفع وعيهم وتنمي ثقافتهم من ناحية ثالثة وأخيرة. من هنا فإن حرية المعلومات تُعد إحدى الضمانات الأساسية المطلوبة لكي يمارس منتجوا الثقافة وناقلوها ومستهلكوها دورهم ويحصلون على حقوقهم.

أولاً: التنمية الثقافية وتقنية المعلومات

منذ ظهور الأجيال الأولى لتقنية المعلومات في خمسينيات القرن الماضي ظل التوجه الرئيسي لتقنية المعلومات مركزاً على قطاعات المال والأعمال والاقتصاد والتجارة والتصنيع، وقد تكثف هذا التوجه بمرور الوقت حتى بلغ ذروته مع موجة الإنترنت الكبرى التي انطلقت في التسعينيات وتوجت بما عرف «بموجة الدوت كوم»، ذلك الاصطلاح الذي تم اشتقاقه من القسم الأول للفظـة شركة -compa ny بالإنجليزية، للدلالة على أن قوة الإنترنت - التي تمثل الخلاصة المركزة لقوة تقنية المعلومات عموماً - قد تلاحت وتمازجت مع «الشركة» باعتبارها اللبنة الأساسية والحيوية للاقتصاد في عالم اليوم.

ومع مطلع القرن الجديد وظهور الجيل الثاني للويب وما يعرف بالويب الدلالية وغيرها من التطورات الرئيسية الأخرى في تقنية المعلومات لم تعد «الكوم» أو الشركة هي محط أنظار التقنية أو قلبها ومحورها النابض والغالب، بل أصبحت الثقافة بتنوعاتها وفروعها وامتداداتها المختلفة هي مركز الجذب الرئيسي، وأصبحت التطبيقات الثقافية للتقنية في مجالات الإبداع والترفيه والتواصل والفنون والآداب والتعبير والتراث والتربية والبحث والسياحة والشبكات الاجتماعية وغيرها صاحبة الصوت المسموع على الساحة، سواء داخل الإنترنت أو خارجها، وحالياً بلغ التمازج بين الثقافة وتقنية المعلومات مستوى جعل التوظيف الثقافي للتقنية واحدة من أبرز

الحق في حرية الوصول إلى المعلومات، وحتى مارس 2009 كانت 66 دولة قد أصدرت قوانين تتعلق بحق الحصول على المعلومات، وذلك طبقاً لتقديرات موقع منظمة «حرية الحصول على المعلومات» <http://www.freedominfo.org>

ثنائية الثقافة والمعلومات

المنتج الثقافي - بغض النظر عن نوعيته وطبيعته - هو في التحليل الأخير وجبة «معلومات» ومعارف موضوعة في صيغة نصية مطبوعة في كلمات أو صور ورسوم... إلخ، أو صورة مسموعة أو مرئية، والمفترض أن تتيح هذه الوجبة لمتلقيها التعرف إلى عالمه المحيط به وترفع وعيه بماضيه وحاضره ومستقبله، كما تنمي لديه المعرفة بحقوقه القانونية والمالية والدستورية والسياسية والوظيفية والخدمية والعلاجية والتعليمية، وكيفية الحصول عليها وكيفية استخدام وسائل ممارسته لهذه الحقوق والدفاع عنها والتعبير عنها، وعليه فإن عملية إنتاج واستهلاك الثقافة تضم طرفاً ينتج ويملك الثقافة وقد يكون فرداً أو منشأة أو مؤسسة أو دولة، وطرفاً يقوم بإعداد ونقل هذه الوجبة وتقديمها وهي المؤسسات القائمة على نشر الثقافة من دور نشر وصحف وقنوات إعلام وترفيه وسينما ومسرح ومعارض فنية وكتب وغيرها، وطرفاً يتلقى الثقافة ويتفاعل معها ويتأثر بها ويثير ردود فعل حولها وهو الجمهور العريض.

وفقاً لهذا التحليل نحن أمام حالة مثالية في احتياجها إلى الحق في الوصول إلى المعلومات وحرية إعدادها ونقلها ثم نشرها وتوزيعها والتعبير عنها، وكذلك حالة مثالية في احتياجها لآلية واضحة تؤسس لعلاقة منظمة متوازنة وعادلة عند ممارسة هذا الحق في ما بين الأطراف الثلاثة، بما يؤدي إلى ممارسة منتجي الثقافة لدورهم في الإبداع والتعبير والنقد من ناحية؛ وممارسة ناقلي الثقافة لدورهم في نشر وتوزيع المنتج الثقافي

حتى مارس 2009 كانت 66 دولة في العالم قد أصدرت قوانين تتعلق بحق الحصول على المعلومات.

لا غنى عن حرية المعلومات كضمانة أساسية لمنتجي الثقافة وناقليها ومستهلكيها.

حرية المعلومات: منظور العلاقة بين الثقافة والتقنية

كان الحبل السري أو الجسر الأساسي الذي فتح المجال لهذا التمازج الواسع النطاق هو مبدأ «حرية الوصول للمعلومات» أو «حرية تداول المعلومات»، فالمنتج الثقافي بطبيعته - كما أسلفنا - هو منتج ذهني فكري مكوّن الأساسي هو المعلومات والبيانات والصور والإبداعات التي تجسّد فكر مبدع ومنتج الثقافة أيّا كان تخصّصه أو مستواه أو مكانه على الأرض، وتقنية المعلومات هي بطبيعتها قنوات لنقل المعلومات وتداولها معالجتها وإدارتها بين الناس بصورة أو بأخرى، وبالتالي فإن مبدأ حق الوصول إلى المعلومات وحرية تداولها يعد الضابط الأساسي لقوة الجذب التي من شأنها جذب الثقافة للتقنية والعكس، بعبارة أخرى نستطيع القول إن حرية الوصول إلى المعلومات كانت ولا تزال هي العامل الأساسي في التأثير على بارومتر العلاقة بين التنمية الثقافية من جهة، وتقنية المعلومات من جهة أخرى، في جميع المجتمعات. حتى أنه يمكننا القول إن المجتمعات التي سجّلت تقدماً حقيقياً وفعلياً على صعيد حرية الوصول إلى المعلومات وتداولها، هي ذاتها المجتمعات التي سجّلت تقدماً حقيقياً وقطعت شوطاً طويلاً في توظيف تقنية المعلومات كأداة من أدوات التنمية الثقافية، وحدث فيها تمازج عميق وواسع النطاق بين الطرفين، والعكس.

ثلاثية الثقافة والمعلومات والتقنية عربياً

في ضوء ما عرضناه حول البنية التحتية المتاحة حالياً للمجتمعات العربية في القسم الأول من هذه الدراسة، وما توصلت إليه تحليلات الواقع الراهن في القسم الثاني، يمكن القول إن المجتمعات العربية تتوافر لديها قنوات تكنولوجية لا بأس بها لإنتاج ونقل المنتج الثقافي ونشره وتوزيعه على شريحة

السماوات التي تتسم بها ثورة المعلومات.

انتقلت تداعيات هذه الظاهرة إلى رؤى واستراتيجيات وخطط التنمية المجتمعية الشاملة، وراحت تؤثر وتتأثر بما يجري على هذه الساحة من تغيرات، بعد أن ظهر للعيان ما فعله الاقتصاد في غيبة الثقافة بمسيرة التنمية المجتمعية، كان لابد للثقافة من أن تصبح هي محور التنمية، فاحتلت بذلك موقع القلب المحرك الذي تدور حوله عمليات التنمية القطاعية، سياسية واقتصادية وتربوية وعلمية وتكنولوجية، وذلك علاوة على التنمية الفكرية والإبداعية.

وعلى الجانب الآخر تظهر تقنية المعلومات كمحور للمنظومة التنموية الشاملة، فهي - أي تقنية المعلومات - قد أثبتت جدارتها في كل الميادين إلى أن غدت قاسماً مشتركاً بين جميع التقنيات من دون استثناء، تقنية الزراعة وتقنية الصناعة وتقنية الطب والدواء وتقنية التعليم وتقنية الإعلام وتقنية النقل والمواصلات، ويتنامى حالياً دور تقنية المعلومات في مجالي الفنون والترفيه، وتلتقي الثقافة مع تقنية المعلومات أساساً على جبهة الرمز، وأصبحت تقنية المعلومات أهم أدوات صناعة الثقافة وأهم قضاياها الاجتماعية، كما أصبحت صناعة الثقافة أهم تطبيقات تقنية المعلومات، فتطبيقات الثقافة من تربية وإعلام وترفيه قد صارت هي الآن التطبيقات الحاكمة التي تدفع بتقنية المعلومات: عتاد وبرمجة واتصالات إلى مشارف جديدة، وذلك تحت ضغط المطالب الفنية القاسية التي تتسم بها التطبيقات الثقافية، فالفنان التشكيلي يحتاج إلى شاشة حاسب ثرية الألوان دقيقة التحليل، ومصمّم البرامج التربوية يحتاج إلى حاسب أكثر ذكاءً ليتجاوب مع المتعلم بصورة دينامية وطبيعية، وأرشفة التراث الثقافي المكتوب والمسموع والمرئي تتطلب وسائل تخزين إلكترونية عالية السعة، بالإضافة إلى آليات استرجاع تتصف بالمرونة والسرعة¹

المجتمعات التي سجّلت تقدماً حقيقياً وفعلياً على صعيد حرية الوصول إلى المعلومات وتداولها، هي ذاتها المجتمعات التي سجّلت تقدماً حقيقياً وقطعت شوطاً طويلاً في توظيف تقنية المعلومات كأداة من أدوات التنمية الثقافية.

¹ - د. نبيل علي - الثقافة العربية وعصر المعلومات - الكويت - عالم المعرفة - 2001 - ص 93

أمام انسياب وحرية تداول المعلومات، ونعني بها المشكلات التي تبرز عندما يحدث التماس بين ما هو تكنولوجي وما هو اجتماعي وسلوكي ومجتمعي، والتي تتجسد في صورة عديدة داخل المجتمع العربي، من أبرزها تشابك الفقر مع الغنى، والجهل مع العلم، والعشوائية مع النظام، ووجود أياد قوية تكبح حركة وانسياب المعلومات لأسباب متعددة، بل ولديها رؤاها الخاصة لكيفية إحداث تنمية معلوماتية، ومحصلة هذه المشكلات هي الحد من انسياب المعلومات وحرية تداولها بالمستوى الذي تقتضيه التنمية الثقافية ومشروعاتها.

المسار الثاني: الهاجس السياسي

تثير قضية انسياب وحرية تداول المعلومات الكثير من التحفظات لدى مؤسسات عديدة بالوطن العربي في الوقت الحالي، وتأتي هذه التحفظات عادة مدفوعة بهواجس سياسية بالأساس، تفترض أن انسياب وحرية تداول المعلومات لابد وأن يولد متاعب بدرجة أو بأخرى، خصوصاً إذا كان الأمر متعلقاً بالثقافة والتنمية الثقافية والإبداع في الفنون والآداب والفكر والصحافة والإعلام، وتبدو القضية في كثير من الأحيان وداخل العديد من المحافل وكأنها تكاد تشطر الموقف السياسي الثقافي العربي حيالها إلى قسمين، الأول يتمركز فيه الداعون إلى انسياب وحرية تداول المعلومات باعتبارها وسيلة لا غنى عنها لتحقيق التنمية الثقافية والمجتمعية الشاملة، وهم في الغالب ممن ينتمون لفئات ثقافية وإعلامية وفكرية ودعاة حقوق إنسان ومجتمع مدني، إلخ، والثاني يتمركز فيه الداعون إلى «أمن وحماية المعلومات» كضمانة لا غنى عنها لاستقرار وأمن المجتمع وصيانة مصالحه العليا، وهم في الغالب ممن ينتمون لفئات سياسية وأمنية. وتشهد القضية سجلاً مستمراً بين

من الجماهير لا يستهان بها¹ بيد أن القيود على تدفق المعلومات وحرية تداولها تلعب دوراً في جعل البنية المعلوماتية التي أنشئت أو يجري إنشاؤها في الوطن العربي تبدو في الساحة الثقافية والإبداعية كما لو كانت «بنادق فارغة» أو طرقاً سريعة عالية الكفاءة ولكن لا يمر عليها أحد، أو مخازن ضخمة لا تدخلها بضائع، أو أراضي مستصلحة لا يزرع فيها شيء، وتقدم نتائج الوضع الراهن للكثير من المواقع ذات العلاقة بالتنمية الثقافية التي شملتها التحليلات السابقة دليلاً على ذلك، بخاصة في ما يتعلق بالأداء الرقمي للمؤسسات الثقافية الرسمية.

الإشكالية وأسبابها

لم تنشأ إشكالية «البنادق الفارغة» التي يعاني منها قسم كبير من البنية المعلوماتية العربية القائمة من فراغ، فهناك أسباب تكمن وراء الضمور في حجم المعلومات المتداولة عبر البنية المعلوماتية العربية في مجالات عديدة يتصدرها المجال الثقافي، وتتنوع هذه الأسباب في ثلاثة مسارات:

المسار المجتمعي

نشر تقنية المعلومات في نسيج أي مجتمع نام - كالمجتمع العربي - يتطلب تشييد البنية الأساسية لتقنية المعلومات داخل المجتمع، كبناء الشبكات وتدريب البشر وشراء الأجهزة وعقد الاتفاقات، وعوائق ذلك لا تتعدى الميزانيات وبعض التعقيدات الشائعة في التنفيذ، ويعقب ذلك محاولة توظيف ما تم أو يتم بناؤه في خدمة المجتمع بشكل عملي وفعلي، وهنا يتطلب الأمر التعامل مع ما يوجد بالمجتمع من تراث حضاري وسلوكيات وطرق في التفكير وثقافة سائدة وأساليب في العمل وتوازنات للقوى، نشأت في كنفها مصالح ومكتسبات للبعض، وهنا بالتحديد تنشأ ما يمكن أن نطلق عليه العقبة «التكنواجتماعية»

¹ راجع إحصاءات الفصل الأول

المعنى الاصطلاحي لكل من المصادر (sources)، والانفتاحية (openness)، ولذلك ربما يتبادر إلى ذهن البعض تساؤل حول دواعي اجتماع هذا مع ذاك ليخرج لنا في النهاية ما عرف بالمصادر المفتوحة (open source)، فما حدث خلال قرون طويلة مضت أن معظم من اجتهد وأبدع وأنجز حصيلته معرفية ونجح في تحويلها إلى مصدر يحوي سر صنعة خاصة بمنتج ما، رغب في حجبها عن الآخرين والاحتفاظ بتفاصيلها لنفسه، حتى يظل هو وحده القادر على إنتاج الشيء المبني على هذه الأسرار ثم تحسينه وتطويره وتعديله مع الوقت، فيما يترك للآخرين شراءه وتشغيله فقط، وتولدت هذه الرغبة لدى الأفراد والجماعات والمؤسسات على السواء بهدف الحصول على عائد من وراء إبداعاتهم، وشيئاً فشيئاً تحولت الرغبة إلى فعل ثم انتهى الفعل إلى قوانين تطورت حتى صارت تعرف حالياً بقوانين حماية الملكية الفكرية على اختلاف أنواعها.

وبمرور السنين ترسخ هذا المنهج في العمل والإبداع وأصبح طريقاً شائعاً في التعامل مع كل ما يخرج العقل البشري من مصادر تحمل أسراراً معرفية وإبداعية في شتى المجالات، كالبرمجيات والاتصالات وصناعة الدواء وصناعة الإلكترونيات وصناعات النقل كالسيارات والطائرات والسفن وصناعات الملابس وصناعات العطور ومستحضرات التجميل والإنتاج الثقافي على اختلاف أنواعه من شعر وأدب وقصة وكتب وأغانٍ وألحان وغيرها، فأصبح هناك رصيد هائل من المصادر والحصائل المعرفية المحجوبة التي تعرف بالمصادر المغلقة.

ولأن التفكير البشري يقوم على التنوع، ولأن الفطرة الإنسانية السليمة تنزع دائماً إلى مقاومة الممارسات التي تتسم بالظلم وتركيز السلطة والثروة في أيدي قليلة.. بدأت أصوات عديدة في العالم تعترض على ممارسات الشركات والمؤسسات الاحتكارية الكبرى

الفريقين في الكثير من المجتمعات العربية، فلم ينجح الداعون لحرية تداول المعلومات في إقناع الفريق الآخر بأنه لا مخاطر سياسية أو أمنية على المجتمع والدولة ومؤسساتها من انسياب المعلومات، كما لم ينجح الداعون «لأمن المعلومات» في إقناع الفريق الأول بأن المعلومات المحجوبة ليس لها تأثير على مسيرة التنمية ثقافياً ومجتمعياً، لذلك فإن هذا المسار يشكل معضلة حقيقية ذات حساسية واضحة ومن المتعين على النخب السياسية والثقافية العربية العمل على حسمه في أقرب وقت إذا كنا نسعى جادين لتوظيف حقيقي لتقنية المعلومات في التنمية الثقافية.

المسار الثالث: الإرث القانوني الحاجب للمعلومات

تنتشر ظاهرة الإرث القانوني الحاجب للمعلومات في المجتمعات العربية بمستويات متفاوتة الحدة والعمق، وتكاد لا تخلو المنظومة القانونية لأي دولة عربية من قوانين وتشريعات تتعارض ومبادئ حرية المعلومات السابق ذكرها.

والسبب الأساسي في هذه الظاهرة أن البناء التشريعي بالدول العربية يستند إلى تراث كبير من القوانين التي صدرت واستخدمت في وقت لم تكن ثورة المعلومات قد بلغت هذه الدرجة من القوة والعنفوان والانتشار والتغلغل بعمق في جسد المجتمع، ومن ثم فهو بنيان غير مهيباً ابتداء للتعامل مع مستجدات وتحديات عصر ثورة المعلومات لأنه لم يأخذها في اعتباره من الأصل، وزاد على ذلك أن استجابة هذا البنيان للتغيرات اتسمت - ولا تزال - بالبطء الشديد والتجزئة. بعبارة أخرى يتعامل البنيان التشريعي العربي مع التحديات القانونية لثورة المعلومات بالقطعة وسرعة السلحفاة بينما ثورة المعلومات نفسها هادرة شاملة فائقة السرعة.

المصادر المفتوحة

قد يبدو ظاهرياً أن هناك تباعداً بين

محايدة، الأمر الذي يوفر ساحة واسعة مترامية الأطراف يمكن استخدامها كمورد أساسي ومهم من موارد التنمية البشرية بمختلف صورها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمن يريد، ولنا أن نتخيل مثلاً أن جميع الكتب والمؤلفات الأدبية والعلمية والإنتاج العالمي في الفن والأدب والموسيقى والشعر والكيمياء والفيزياء والرياضيات والطب والزراعة والصناعة وغيرها جميعه أصبح متاحاً لجميع البشر بلا قيود، ليتشاركوا فيها بلا حدود ويستخدموها في شتى مناحي حياتهم بلا قيود، ففي هذه الحالة ستتاح فرص غير مسبقة أمام هذه المجتمعات لكي تطور نفسها إلى الأفضل.

ثانياً: تقنية المعلومات وتفعيل المصادر المفتوحة كرافعة للتنمية الثقافية

إذا ما نظرنا إلى موقع تقنية المعلومات بالنسبة لقضايا التنمية الثقافية وتطبيق توجه أو منهج المصادر المفتوحة سنجدها تلعب دور البنية الأساسية أو الأرضية التي توفر رابطة قوية وعريضة النطاق تسمح بتلاقي الطرفين معاً بل وتمازجهما في نسيج مترابط يجعل كلا منهما مفيداً للآخر، فالإنتاج الثقافي بمختلف صورته عبارة عن إبداع ذهني وفكري إما في صورة محتوى قابل للتحويل إلى صيغة رقمية أو جاهزة من الأصل في صورة رقمية، والتوجه الخاص بالمصادر المفتوحة كما سبق القول لا يتعامل تقريباً إلا في المحتوى الموضوع في صورة رقمية أو القابل للتحويل إلى صورة رقمية.

وتقنية المعلومات والاتصالات - وفي صدارتها الإنترنت - ظهرت بالأساس لتكون قناة سريعة واسعة لجمع وتخزين وتدوير المحتوى الرقمي وتداوله وإدارته ومعالجته. فهو في أغلبه الأعم محتوى ثقافي، ومعنى ذلك أننا أصبحنا أمام ناتج ثقافي من أدب وشعر وموسيقى وفكر وسينما ومسرح وتراث إنساني

عالمياً، وراحت تبحث عن منهج جديد للعمل والتنمية والبناء يخفف عن المستخدمين والمشتريين ومن لا يملكون الإبداع وطأة الوقوع فريسة لأصحاب هذه الاحتكارات والساعين للهيمنة سواء على الأسواق أم على المصائر. بناءً على ذلك فإن هذا المنهج يدعو واقعياً إلى العمل على توفير حصائل معرفية وأسرار صنعة تتاح أمام الجميع حول العالم بشكل مفتوح، ومن هنا تلاقي مفهوم (المصادر) مع مصطلح (الانفتاحية) في العمل، ليخرج المصطلح الجديد المعروف باسم (المصادر المفتوحة).

المصادر المفتوحة كأداة تنمية

أبرز ما في منهج المصادر المفتوحة أنه يتوجه إلى الإنسان الفرد محاولاً أن يخرس لديه فكرة محورية تتمثل في: أن بناء خبرات تنمية حقيقية مستقلة تقود الفرد والجماعات حول العالم إلى إبداع ثقافي وفكري وعلمي وإنتاجي وتكنولوجي واقتصادي وإلى منتجات ثقافية وسلعية وأجهزة أقل سعراً وأعلى كفاءة وأخف في شروط استخدامها وتطويرها، هو أمر يمكن تحقيقه من خلال قيام الفرد أو الجماعة طوعاً وعن قناعة ورضى بوضع الأسرار أو الحصيلة المعرفية لما يقومون بإبداعه أمام الآخرين من دون قيود، ليطلعوا عليها ويعرفوها ويشاركوا فيها ويكون لهم حق التعديل والإضافة إليها وتطويرها، شريطة أن يلتزم الآخرون بالفكر نفسه عن قناعة ورضى، بما يقود إلى معارف وحصائل معرفية وأسرار صنعة وإبداع ثقافي وإنساني وفكري غير مملوك لأحد، وإنما شارك الجميع في إبداعه طوعاً.

خلاصة هذه الأفكار أن «المصادر المفتوحة» تضع بين أيدي المجتمعات المعاصرة - بخاصة النامية والطامحة إلى النمو كالبلدان العربية - قسماً كبيراً من الإنتاج الذهني والإبداعي البشري في الماضي والحاضر والمستقبل بلا قيود، وبصورة

مفهوم المصادر المفتوحة يدعو واقعياً إلى العمل على توفير حصائل معرفية وأسرار صنعة تتاح أمام الجميع حول العالم بشكل مفتوح، ومن هنا تلاقي مفهوم (المصادر) مع مصطلح (الانفتاحية) في العمل، ليخرج المصطلح الجديد المعروف باسم (المصادر المفتوحة).

«المصادر المفتوحة» تضع بين أيدي المجتمعات المعاصرة - بخاصة النامية - قسماً كبيراً من الإنتاج الذهني والإبداعي البشري في الماضي والحاضر والمستقبل بلا قيود، وبصورة واسعة يمكن استخدامها كمورد أساسي ومهم من موارد التنمية البشرية بمختلف صورها.

غير ذلك من العمليات، ومن أبرز المواقع التي تستخدم أسلوب الترجمة التشاركية موسوعة ويكيبيديا الشهيرة، كما يدعو موقع بوابة «المعرفة» <http://marefa.org> الذي يعدّ من أهم المواقع العربية التي تهتم بنشر المعرفة والمواد الثقافية العربية إلى استخدام هذا الأسلوب في الترجمة إلى العربية.

ولا يقتصر مفهوم الترجمة التشاركية فقط على فكرة التطوُّع والعمل تحت ظلال منهج المصادر المفتوحة، فدور الترجمة والنشر المحترفة والقائمة على الربح يمكنها الإفادة أيضاً من هذا الأسلوب في إدارة وتحديث وتطوير أعمالها واستقطاب المزيد من المترجمين وإدارة عملية الترجمة بشكل كفوء وبموارد قليلة، فعبر هذا الأسلوب يمكن لدور الترجمة والنشر العربية تكوين فرق عمل قائمة على فكرة «المشاركة في الترجمة»، تعتمد على شبكة للمعلومات تستخدم الإنترنت كقناة للتواصل في ما بين أطرافها، ثم مجتمع المترجمين الذي يضمّ متطوعين أو محترفين، وتتيح عبر هذه الشبكة الذخيرة اللغوية والخوارزميات اللغوية، وتتضمن كذلك آلية لإدارة عملية الترجمة وتتبع كفاءة المترجمين، ثم نظاماً للمحاسبة، ونظاماً لإدارة تواجد المترجمين عبر الشبكة، وميزة هذا الأسلوب أنه يجمع بين ميزات كل من الترجمة الآلية والبشرية ويتخطى عيوبها، وأنه يولد كمية ضخمة من البيانات اللغوية المهمة لتمكين الأبحاث العلمية والبرمجية في مجالات الترجمة الآلية والمعالجة الآلية للغة العربية، كما أنه يلائم بشكل خاص تقنيات الوب 2.0 والمعتمدة على تكافل إسهامات عدد كبير من المتطوعين والمبدعين لإنتاج المحتوى وتقييمه، كما يسهم في تحسين جودة الترجمة الآلية، ويمكن استخدامه لترجمة أي نوع من المحتوى.

إما قابل للتحويل إلى صورة رقمية أو أن يتحوّل بالفعل إلى توجه فكري يرى ضرورة إتاحة هذا الناتج بلا قيود أمام الجميع للمشاركة فيه إنتاجاً واستهلاكاً، وبنية تحتية معلوماتية محورها الإنترنت تقوم بالفعل بمهمة التوصيل السريع لهذا الناتج وتدويره في ما بين أكثر من مليار من البشر في لحظات.

أنماط المصادر المفتوحة والتنمية الثقافية العربية

الترجمة التشاركية المفتوحة¹

يُعدّ أسلوب «الترجمة التشاركية المفتوحة» من الأساليب التي نشأت وبدأت تنتشر في كنف الإنترنت بالأساس، ويقصد به ذلك النوع من الترجمة الذي يقوم فيه موقع أو بوابة ما على الشبكة بطرح الكتب والمؤلفات والمواد ثقافية والفكرية والأدبية والعلمية التي دخلت في ما يعرف «بالمك العام» ككتب التراث الإسلامي مثلاً، أو المواد والمؤلفات مفتوحة المصدر غير المحمية بحقوق النشر والتأليف المعروفة ليتشارك مستخدمو الموقع وزواره في ترجمتها من لغتها الأصلية للغة المطلوب الترجمة إليها، وذلك طوعية وبالمجان، فيقوم المستخدم باختيار فقرة من صفحة أو صفحة كاملة أو مجموعة صفحات أو فصل من الكتاب أو المادة الثقافية المعروضة ويعلن للموقع أنه يقوم بترجمتها طوعية وبالمجان، شرط أن تتاح الترجمة أيضاً بصورة مفتوحة المصدر وغير خاضعة لحقوق التأليف أو الترجمة المعروفة، ثم يقوم مترجمون محترفون من ذوي الخبرة الأعلى بمراجعة وتدقيق الترجمة واعتمادها أيضاً طوعية وبالمجان، وتتم هذه العملية عبر برمجيات متخصصة في إدارة عملية الترجمة وتجميع الصفحات أو الأجزاء وتوزيعها على من يريد ومتابعة تجميع المواد بعد ترجمتها ثم تصعيدها للمراجعين، وإلى

¹ - (استنفاد فريق البحث في هذا الجزء من محاضرة «الترجمة التشاركية والمحتوى الرقمي العربي» للدكتور أنس طويلة بجامعة كارديف إنجلترا والتي قدمها إلى ورشة عمل المحتوى العربي المفتوح المنعقدة بالرياض في 17. 18 يناير 2009م).

أدوات الوصول الحر في نشر الإنتاج الثقافي والمعرفي¹

أدوات «الوصول الحر» في نشر الإنتاج الثقافي والمعرفي، هي إحدى تجليات أو صور المصادر المفتوحة في استخدامها الواسع والنشط للإنترنت، فهي تعتمد كلية على إتاحة المحتوى الثقافي والمعرفي ذي الجودة العالية كاملاً أمام جميع المستخدمين بحيث يصلون إليه بصورة حرة لا تعوقها التزامات مادية أو قانونية، ومن أبرز هذه الأدوات عالمياً - والتي لم تجد طريقها للمجتمعات العربية بالصورة المطلوبة - ما يلي:

• دوريات الوصول الحرّ - Open Access Journals، ويقصد بها الدوريات التي تتيح مقالاتها بصورة مجانية على الإنترنت، وتتمتع بسمات الدوريات العلمية التقليدية نفسها، والتي يمكن الوصول لمحتواها عبر اشتراكات مدفوعة، ويمكن للجهات العربية المعنية بالتنمية الثقافية انتهاج هذه الوسيلة لتوصيل المحتوى الثقافي والعلمي والمعرفي عبر رعاية وإنشاء دوريات للوصول الحرّ عبر الإنترنت يمكن أن يشارك فيها متطوعون من المؤلفين والشعراء والكتاب والباحثين والخبراء وغيرهم. وعالمياً حققت هذه التجربة نجاحاً ملحوظاً حتى أن دليل دوريات الوصول الحرّ - Direc-tory of Open Access Journals (DOAJ) أصبح يشتمل على 3612 دورية من مختلف أنحاء العالم حتى سبتمبر 2008م، وذلك في تخصصات المكتبات والمعلومات والدوريات العامة في النشاط العلمي والدوريات الفكرية والثقافية، ومثل هذه التجربة يمكن تكرارها عربياً إذا ما تبنت الجهات المعنية بالتنمية الثقافية مشروعاً لإنشاء أو رعاية سلسلة من الدوريات الثقافية والعلمية على الإنترنت تعمل بمفهوم الوصول الحرّ ثم تضمينها في دليل عربي لدوريات الوصول الحرّ والترويج له بين الجماهير المستخدمة للإنترنت والجمهور العربي العام.

يمكن للجهات العربية المعنية بالتنمية الثقافية انتهاج وسيلة لتوصيل المحتوى الثقافي والعلمي والمعرفي، عبر رعاية وإنشاء دوريات للوصول الحرّ عبر الإنترنت يمكن أن يشارك فيها متطوعون من المؤلفين والشعراء والكتاب والباحثين والخبراء وغيرهم.

• «الأرشفة الذاتية Self-archiving» والتي يقوم فيها كل مبدع أو منتج للثقافة والفكر بشتى صوره بنشر إبداعه وإنتاجه الثقافي عبر الإنترنت، بما يتيح لآخرين حرية الوصول إليه والاطلاع عليه والاستفادة منه، وذلك عبر نشره على موقعه الشخصي أو على موقع المؤسسة التي يعمل بها.

• «المستودعات الرقمية Digital Repositories» وهي مواقع أو بوابات على الإنترنت - أو حتى عبر شبكات معلومات خارج الإنترنت - تنشئها مؤسسات حكومية أو غير حكومية لا تستهدف الربح أو أفراد أو جماعات وتشتمل على كثير من أنماط الإنتاج الفكري والثقافي، وعلى رأسها مقالات الدوريات العلمية، والكتب، التقارير، الرسائل الجامعية، ملفات البايوربينت والصور ولقطات الفيديو وقصائد الشعر والقصص القصيرة والتراث الشعبي والديني وغيرها.

وكما هو واضح فإن هذه الأدوات توفر للجهات العربية المعنية بالتنمية الثقافية فرصة سانحة للوصول بالمنتج الثقافي والمعرفي سواء العربي أم العالمي إلى قطاع لا يستهان به من الجماهير العربية، وذلك إذا ما وضعت خطط جادة تتبنى الاعتماد على هذه الأدوات في تسهيل وصول الجماهير إلى المحتوى الثقافي والعلمي ذي المستوى والجودة العالية.

المشروعات الثقافية التخصصية مفتوحة المصدر

فتحت الإنترنت بإمكاناتها الواسعة للتواصل والنشر والتفاعل ما بين منتج الثقافة ومتلقيها ومستهلكها أفاقاً واسعة أمام الجهات المعنية بالتنمية الثقافية في العديد من دول العالم لكي تستخدمها كبنية أساسية تستند إليها وهي تنشئ مشروعاتها الثقافية والتوعوية التي تستلهم روح التوجه

¹ (استفاد فريق البحث في هذا الجزء من محاضرة «تجليات الوصول الحرّ ومصادره» للدكتور عبدالرحمن فراج الأستاذ بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية والتي قدمها إلى ورشة عمل المحتوى العربي المفتوح المنعقدة بالرياض في 17 - 18 يناير 2009).

المكتبة العلمية الطّبية العربية العامة.

• مشروع بلانيت ماث: يرفع شعار الرياضيات من أجل الناس وبواسطة الناس، وهو عبارة عن تجمّع تخيلي عبر الإنترنت يستهدف المساعدة في جعل المعرفة الرياضية أكثر سهولة في الوصول إليها، ومحتوى هذا المشروع يتمّ تكوينه بشكل تعاوني، وأهم منجزاته موسوعة علم الرياضيات بمدخلها التي تمّت كتابتها ومراجعتها بمعرفة أعضاء في هذا التجمع تحت رخصة التوثيق الحر، وعربياً يمكننا الاستفادة من إنتاج هذا المشروع ونقله للعربية أو على الأقل الانضمام إلى هذا المجتمع التخلي لتبادل المعرفة والثقافة.

الموارد التعليمية مفتوحة المصدر¹

قدّمت الإنترنت وثورة تقنية المعلومات توجهاً جديداً وفعالاً في توفير فرص هائلة للتعليم والتعلم استناداً إلى تقنية المعلومات وفقاً لمنهج المصادر المفتوحة، وذلك عبر عشرات المبادرات والمشروعات التي نشأت جميعاً في كنف الإنترنت وراحت تتبلور حتى أصبحت تعرف باسم «حركة الموارد التعليمية مفتوحة المصدر»، وتتمثل دعوتها الأساسية في أن تقبل المؤسسات التعليمية والأكاديمية والبحثية بإتاحة ما لديها من مناهج ومقررات ومحاضرات وبحوث أكاديمية ومواد تعليمية أخرى تدرّسها لطلابها وباحثيها بشكل كامل ومفتوح على الإنترنت بلا مقابل لمن يريد أن يتعلم أو يستفيد، وأن تشارك المؤسسات التعليمية الأخرى في هذا المحتوى أخذاً وعطاءً، كما تشارك في تطويره وتحسينه باستمرار مع الآخرين الذين يقبلون بهذا المبدأ أو الفكرة.

وقد حققت هذه الحركة حضوراً عالمياً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة حتى أن تصنيفات منظمة اليونسكو ذكرت أن المبادرات التي تتم في إطار دعوة الموارد التعليمية

الخاص بالمصادر المفتوحة وقوّته وهي تخاطب جماهيرها وتحاول تعزيز وتنمية وتحديث وعيهم الثقافي وتطويره باستمرار. وخلال السنوات الماضية شهد العالم ظهور سلسلة من المشروعات الثقافية المتخصصة القائمة على توجه المصادر المفتوحة وعلى الاستفادة من الإنترنت كبنية أساسية، بعضها بدأ منذ فترات طويلة ويشارك فيه مبدعون من مناطق مختلفة، وبعضها لا يزال قيد الإنشاء ويوجه أصحابه الدعوة للمبدعين للمشاركة، والمتصور أن الجهات القائمة على التنمية الثقافية في العالم العربي لابد أن تأخذ في اعتبارها. وفي ما يلي أمثلة على المشروعات الثقافية ذات المحتوى مفتوح المصدر عالمياً والتي يمكن لمؤسسات التنمية الثقافية بالعالم العربي استلهام أفكارها وتطويرها وتعريبها وتوظيف البنية الأساسية المعلوماتية المتاحة توظيفاً جيداً في تنفيذها بصورة تناسب احتياجات المجتمعات العربية:

• مشروع أرشيف بريلنج: عبارة عن أرشيف للأفلام، وهدفه التجميع والحفاظ على الأفلام، وتسهيل الوصول بشكل مفتوح إليها، وخصوصاً تلك التي تحمل مغزى تاريخياً والتي لم يتمّ تجميعها في أي مكان آخر. وقد أنشئ المشروع عام 1983 في نيويورك وواصل نموه حتى أصبح فيه 48 ألفاً من الأفلام في مجالات التعليم والصناعة وأفلام الهواة. وعربياً يمكن الاستفادة من الخبرة المتحققة من هذا المشروع في إنشاء أرشيف أفلام عربي يرصد تاريخ السينما العربية وتطورها.

• مشروع المكتبة العلمية العامة: وهو مشروع تنفذه منظمة غير حكومية وغير هادفة للربح تتشكل من العلماء والأطباء وهدفها جعل الإنتاج العلمي والطبي العالمي مورداً عاماً متاحاً للجميع بحرية وبشكل مفتوح، ويمكن للجمعيات العلمية العربية أو نقابات واتحادات الأطباء والصيدالة العرب الاستفادة بالفكر المطبق فيه لإنشاء مشروع

يمكن للجمعيات العلمية العربية أو نقابات واتحادات الأطباء والصيدالة العرب، الاستفادة من الفكر المطبق في المشروعات مفتوحة المصدر على الإنترنت لإنشاء مشروع المكتبة العلمية الطّبية العربية العامة.

«حركة الموارد التعليمية مفتوحة المصدر»، تتمثل دعوتها في أن تقبل المؤسسات التعليمية والأكاديمية والبحثية بإتاحة ما لديها من مناهج ومقررات ومحاضرات وبحوث أكاديمية ومواد تعليمية أخرى تدرّسها لطلابها وباحثيها على الإنترنت بلا مقابل لمن يريد أن يتعلم أو يستفيد، وأن تشارك المؤسسات التعليمية الأخرى في هذا المحتوى أخذاً وعطاءً.

¹ استند فريق البحث في هذا الجزء إلى محاضرة «الموارد التعليمية المفتوحة: واقعها ومستقبلها» للدكتورة هند بنت سليمان الخليفة أستاذة مساعدة بقسم تقنية المعلومات بكلية علوم الحاسب والمعلومات - جامعة الملك سعود، والتي قدمتها إلى ورشة عمل المحتوى العربي المفتوح المنعقدة بالرياض في 17 - 18 يناير 2009.

وتعميق التعليم والتعلم من خلال التواصل مع أحدث المقررات والبحوث والمحاضرات التعليمية الكاملة في أرقى جامعات العالم ومؤسساته الأكاديمية، وهي فرصة للتواصل بين جيل الشباب والدارسين العرب خصوصاً في المراحل الدراسية الجامعية، بما يوسع أفق التوعية الثقافية وسبل التواصل الثقافي الجاد مع العالم. ويمكن لمؤسسات التنمية الثقافية العربية بسهولة دعم هذه الحركة وتبنيها محلياً خصوصاً في ما يتعلق بالعملية التعليمية والدراسية في المجالات ذات الصلة الأقرب إلى السياق الثقافي العام، كالدراسات الأدبية والفكرية والفنية والفلسفية، والتواصل مع الجامعات والأكاديميات ومؤسسات التعليم العالمية في المجال الثقافي والمنضوية تحت لواء هذه الحركة للإفادة مما تتيحه من مقررات وموارد تعليمية كاملة بصورة مفتوحة، بما يشكل دعماً إضافياً لجهود توسيع البنية المعرفية والثقافية لدى الأجيال الشابة والجديدة.

وتوصي الدراسات في هذا الصدد بضرورة قيام المؤسسات الأكاديمية والتعليمية والثقافية العربية بالتعريف بالموارد التعليمية ورعاية وجودها عن طريق المؤسسات الحكومية والخاصة المهتمة، وإجراء المزيد من الأبحاث عن وضع العالم العربي من حركة الموارد التعليمية المفتوحة والحاجة إليها وبالمثل إجراء أبحاث للوضع محلياً، وخلق المحفزات للمشاركة بالموارد التعليمية سواء كان في التعليم العالي عن طريق احتساب درجات الترقية الأكاديمية من مساهمة الأستاذ بالمحتوى المفتوح أم في التعليم العام عن طريق المحفزات المعنوية، ونشر ثقافة المشاركة والمساهمة بالمعرفة في المجتمع ككل والتحفيز لها، وإيجاد قنوات لمشاركة الموارد التعليمية المفتوحة عبر بوابات ومستودعات رقمية وغيرها.

المفتوحة باتت تضم مبادرات على مستوى وطني (National initiatives)، ومبادرات على مستوى مؤسسي (Institutional initiatives)، ومبادرات على مستوى مجتمعي (Community development projects)، ومبادرات على مستوى فردي (Individual initiatives).

وحالياً هناك أكثر من 150 جامعة صينية مساهمة في حركة الموارد التعليمية المفتوحة الصينية، وأشهر إحدى عشرة جامعة فرنسية قاموا بتكوين مشروع (ParisTech OCW) الذي يحتوي على 150 دورة دراسية، وهناك سبع جامعات أمريكية لها برامج واسعة في حركة الموارد التعليمية المفتوحة (MIT، Rice، Johns Hopkins، Tufts، Carnegie Mellon، and Utah State University)، كما أن هناك أكثر من 2000 دورة دراسية متاحة على الويب بمساهمة من دول مثل أستراليا وكندا والبرازيل وهنغاريا والهند وإيران وإيرلندا وهولندا والبرتغال وروسيا وجنوب إفريقيا وإسبانيا وتايلاند والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفيتنام.

وقد وجدت حركة الموارد التعليمية المفتوحة طريقها إلى بعض البلدان العربية في الآونة الأخيرة، مثل التي بدأ بعض جامعاتها ترجمة المناهج المفتوحة من جامعة MIT وذلك باختيار عدد من المناهج وتكييفها لتلبية احتياجاتهم المحلية، بما في ذلك الترجمة إلى اللغة الفرنسية، كما أن هذه المبادرة ستعمل على استكمال بعض الوحدات الدراسية وإضافة الرسومات و/أو الرسوم المتحركة لتوضيح المفاهيم، كذلك بدأت جامعة السودان المفتوحة تتفاعل مع حركة الموارد التعليمية المفتوحة، وكذلك جامعة الملك فهد للبترول والمعادن بالمملكة العربية السعودية.

وبالنظر إلى أفكار وأهداف هذه الحركة سنجد أنها تتوافق تماماً مع متطلبات التنمية الثقافية واحتياجاتها بالبلدان العربية، فهي كما سبق القول حركة تستهدف تطوير

وجدت حركة الموارد التعليمية المفتوحة طريقها إلى بعض البلدان العربية في الآونة الأخيرة، مثل التي بدأ بعض جامعاتها ترجمة المناهج المفتوحة من جامعة MIT. وذلك باختيار عدد من المناهج وتكييفها لتلبية احتياجاتهم المحلية، بما في ذلك الترجمة إلى اللغة الفرنسية.

الفصل الرابع قنوات ومسارات توظيف البنية المعلوماتية

إذا ما تعزّزت حرية تداول المعلومات ونشط منهج المصادر المفتوحة، وبرزا على الساحة العربية كتوجهين رئيسيين في إدارة العلاقة بين تقنية المعلومات وقضايا الثقافة، فستتاح أمام العرب - أفراداً ومؤسسات وجهات رسمية - حزمة من القنوات أو المسارات التي يمكن من خلالها تفعيل دور تقنية المعلومات كرافعة للتنمية الثقافية.

المسار الأول: رقمنة المحتوى .. ضبط «الذاكرة» وتقوية «التذكر»

أي تنمية أو تطوير أو تحديث يطرأ على ذاكرة المجتمع يعدّ في الوقت نفسه تنمية وتحديثاً وتطويراً لثقافته، والمعضلة التي تواجهها المجتمعات المعاصرة أن سرعة توليد وتداول المعلومات والمواد التي تبني الذاكرة تطوّرت وارتفعت وتضخمت إلى الدرجة التي جعلت قدرة المجتمعات على «التذكر» تقل وتضمحل، ليس فقط على صعيد تذكر الإرث أو مواد الذاكرة القديمة أو الموهلة في القدم بل وحتى الحديثة أو قريبة العهد. وقليلة هي المجتمعات التي استطاعت أن توازن بين معدلات تضخم الذاكرة والاحتفاظ بالقدرة على التذكر. والعامل الأساسي للخروج من هذه المعضلة هو الذكاء في استخدام تقنية المعلومات والاتصالات كأداة للسيطرة على تضخم الذاكرة وترويضها بالشكل الذي يضمن الحفاظ على قوة التذكر لدى المجتمع.

وقد تبوّأت تقنية الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات هذه المكانة «الفاصلة» في التعامل مع معضلة «الذاكرة والتذكر» لأنها

سمحت بتحويل الأشياء التي تشكّل الذاكرة من صورتها التقليدية على الورق أو الكتب القديمة أو أذهان الناس أو حتى جدران المعابد والبرديات والنقوش على الحجر، سواء كانت ذاكرة قديمة أم حديثة أم معاصرة، إلى صورة رقمية قابلة للتخزين والتصنيف والفهرسة والمعالجة لتتحول من مجرد «مواد تشكل ذاكرة» إلى «معارف قادرة على أن تشارك في بناء «الذهن»».

وتقدّم الإنترنت في هذا الصدد الوسيلة الأنجح والأكثر تكاملاً على الإطلاق في حل معضلة تضخم الذاكرة وضعف القدرة على التذكر، فالإنترنت وعاء تخزين لا حدود قصوى لطاقته الاستيعابية، وقناة توصيل «لا ضفاف لها»، ورخيصة للغاية تستوعب مئات الملايين من المستخدمين والراغبين في المشاركة، ومورد للتثقيف وبناء الذاكرة لا يُضاهي في قوة تأثيره لأنه لا حدود لبساطته وسهولة وسرعة الوصول إليه.

هذا بالضبط ما يجعل مشروعات رقمنة المحتوى واحدة من المسارات المرشحة لتوظيف تقنية المعلومات والاتصالات كرافعة للتنمية الثقافية بالمجتمع العربي، ومن حسن الحظ أن الوطن العربي بدأ يشهد برامج ومشروعات رقمنة للذاكرة والمحتوى العربي تدل على أن بعض المؤسسات العربية في القطاع الرسمي والقطاع الأهلي غير الحكومي بدأت تستشعر ما لدى هذه الآلية من أهمية في تنمية الثقافة وتجديد الذاكرة العربية، منها مشروع ذاكرة العالم العربي الذي تشارك فيه أكثر من خمس عشرة دولة عربية، ومبادرة محمد بن راشد

مشروعات رقمنة المحتوى، أي تحويل الذاكرة إلى معارف، هي واحدة من المسارات المرشحة لتوظيف تقنية المعلومات والاتصالات كرافعة للتنمية الثقافية في العالم العربي.

«المشاركة» مع بعضها البعض في معلومات أو بيانات تمتلكها لتحقيق أهداف أو أغراض بتبغيتها.

وقد استفادت مئات المجتمعات حول العالم ثقافياً من إمكانيات تقنية المعلومات والاتصالات في هذا الصدد، والآن هناك اتجاه قوي في المشهد الثقافي العالمي يمضي تحت شعار «المعرفة من خلال التشبيك»، أو استغلال قوة التكنولوجيا في الربط والتشبيك لتحقيق تنمية ثقافية ومعرفية قائمة على التواصل والتبادل المستمر للبيانات والمعلومات والمعارف بين مجموعات من البشر يتصف من ينضون تحت لوائها بأنهم ذوو أفكار متجانسة أو أهداف مشتركة أو اهتمامات ومصالح موحدة. وفي هذا السياق تزرخ الإنترنت بآلاف من التجمعات المختلفة القائمة على فكرة الربط والمشاركة عبر الشبكة.

وقد تطورت فكرة التشبيك والربط الثقافي عبر الإنترنت حتى ظهر ما يعرف بـ «المجتمعات التخيلية»، وهي مواقع على الشبكة تمثل نقطة التقاء لمجموعة من الأشخاص يتواصلون معاً من خلالها باستخدام نظم القوائم البريدية أو التراسل الفوري والمحادثة والدرشة والحوارات المطولة ومجموعات الأخبار، وغيرها من أساليب التواصل الجماعي، ويكون القاسم المشترك بينهم قضية ذات اهتمام مشترك أو التخصص المهني أو التوافق في الهوايات والاهتمامات، وبمرور الوقت تنشأ بين المشاركين أو الأعضاء في الموقع علاقات وثيقة على مستوى الفكر وعلاقات العمل والقناعات والآراء فيتشكل المجتمع التخيلي الخاص بقضية ما، لأنه يوجد فقط على الشبكة وليس في العالم الواقعي. وتعتبر المجتمعات التخيلية عبر الإنترنت ظاهرة لافتة للنظر لكونها تستقطب اهتمام الملايين من الأعضاء النشطين في مختلف المجالات والتخصصات ما بين أطباء وفنانين وباحثين وطلاب وسياسيين وجماعات مدنية، بعدما أثبتت جدواها في

للمحتوى العربي ومبادرة الملك عبدالله بن عبدالعزيز للمحتوى، فضلاً عن مشروعات رقمنة وتحديث تابعة للقطاع الخاص، وجميعها يمضي في طريق تحويل آلاف الكتب والوثائق والصور ومقتنيات المتاحف وغيرها إلى شكل رقمي يوضع في مستودعات رقمية ويتاح للجميع عبر الإنترنت.

بيد أن هذه المشروعات لاتزال في بدايتها ومحدودة العدد للغاية قياساً إلى حجم الذاكرة أو مقدار الثقافة العربية الواجب رقمتها وتحديثها وإتاحتها للجماهير العربية وللعالم، فهذه المشروعات لم تنقل سوى نذر يسير من الذاكرة العربية إلى الصورة الرقمية، ناهيك بأن منتجها الرقمي لم يشق طريقه بقوة بعد داخل فئات الجمهور العربي العريض. لذلك على النخب الثقافية والإعلامية العربية التركيز على دعم مثل هذه المشروعات والإقدام على المزيد منها، بما يمد المجتمع العربي بقوة إضافية تتيح له مزيداً من القدرة على التذكر والإدارة الأفضل للذاكرة بالصورة التي تتناسب والتحديات الثقافية المحدقة به، وفي مقدمتها تحدي «الغمر بالمحتوى» الأجنبي الذي يتسلل بسرعة إلى نسيج الذاكرة العربية ليصير جزءاً منها شيئاً فشيئاً، وباعتباره الأحدث والأكثر جاذبية لدى العديد من فئات المجتمع العربي تصبح قدرة هذه الفئات على «تذكر» واسترجاع الثقافة العربية أمراً أكثر صعوبة.

المسار الثاني: التشبيك الثقافي .. «المعرفة من خلال التشبيك»

من الأهداف الأساسية التي كانت وراء نشأة صناعة تقنية المعلومات والاتصالات وانتشارها ككل هدفاً «التشبيك» و«المشاركة»، أي ربط مجموعة من الأطراف « قد تكون أدوات أو أشخاصاً أو مؤسسات أو مجتمعات» مع بعضهم البعض عبر وسيلة أو وسائل تقنية معينة في صدارتها شبكات الاتصالات والمعلومات، لكي يسهل على هذه الأطراف

يجب الانتباه إلى تحدي «الغمر بالمحتوى» الأجنبي الذي يتسلل بنعومة وسرعة إلى نسيج الذاكرة العربية ليصير جزءاً منها شيئاً فشيئاً، وباعتباره الأحدث والأكثر جاذبية لدى العديد من فئات المجتمع العربي.

على الرغم من وجود بنية معلوماتية لا يستهان بها في معظم البلدان العربية، فإن أهداف «الربط» و«المشاركة» ليست مطبقة من قبل مستخدمي هذه البنية المعلوماتية أو من يفترض أنهم مسؤولون عن توظيفها ثقافياً، وسبب ذلك أن المؤسسات والكيانات العربية المعنية بالشأن الثقافي لم تستخدم بعد هذه البنية في إنجاز عملية ربط وتشبيك في ما بين أطرافها المنتشرة عبر العالم العربي.

هناك إمكانيات لم تستغل لعمليات تشبيك عربي على الإنترنت تشمل مثلاً، الربط بين الأدباء أو المؤسسات الثقافية أو مؤسسات البحث العلمي أو في مجال النشر والإعلام والمكتبات.

الثقافية العربية كوزارات الثقافة وغيرها من المؤسسات المشابهة، بما يفتح الطريق نحو حركة تنسيق جادة في جهود التنمية الثقافية الرسمية، تعتمد على تبادل المنافع وتكامل المصادر والموارد المتاحة للبلدان العربية. فالبعض يملك ذخيرة تراثية عريضة وضاربة في القدم والبعض الآخر يملك موارد مالية وفريق ثالث يملك خبرات وكوادر ذات قدرات متنوعة في العمل الثقافي والتنمية الثقافية، ومن خلال مجتمع تخيلي للمؤسسات الثقافية الرسمية العربية يمكن القفز بعيداً فوق العديد من المشكلات والعوائق الروتينية السائدة والمعضلات السياسية المزمنة والانطلاق في تعاون طوعي سريع وسهل يمكن أن يحقق مردوداً إيجابياً قد يبدأ بسيطاً لكنه قابل للتعاظم مع الوقت.

• تشبيك فني على صعيد السينما والموسيقى والمسرح يتيح تواصل ومشاركة جادة بين مراكز الإنتاج الفني الرئيسية بالعالم العربي بالقاهرة وببيروت والخليج والمغرب العربي وغيرها، ويفتح مجالات للتعاون وتبادل الأفكار والمشروعات المشتركة وإعادة عرض التراث الفني العربي عبر الإنترنت.

• تشبيك بحثي وعلمي لربط مؤسسات البحث العلمي والعاملين بها وتحقيق قدر من المشاركة في الأفكار والإبداعات وتبادل النتائج وفتح نقاشات أكاديمية وعلمية حولها، وكذلك تبادل المعلومات والبيانات المتعلقة بالموضوعات العلمية ذات الصبغة المشتركة كقضايا التصحر وندرة المياه وتحلية مياه البحر والتلوث البيئي.

• تشبيك في مجال النشر والإعلام والكتب والمكتبات والتراث، لفتح قنوات لتبادل المعارف والكتب في مختلف المجالات، من خلال المكتبات الرقمية والمستودعات الإخبارية والإعلامية التخيلية المفتوحة، ومستودعات النشر الرقمي والمدونات والشبكات الاجتماعية وغيرها. الأمر الذي يتيح موارد ثقافية هائلة أمام المواطن العربي

تكوين علاقات قوية بين أعضائها تتعدى مجرد تبادل المعلومات المفيدة إلى حل بعض المشكلات مثل المرض أو الأزمات المالية، وأخيراً المشاركة السياسية واستخدام الحقوق الديمقراطية في ممارسة الكثير من الفعاليات والأنشطة الإيجابية. وتشمل المجتمعات التخيلية حالياً مجالات الفن والأدب والفكر والموسيقى والفن التشكيلي والسينما والكتب والنشر والبحث العلمي وغيرها من أوجه الحياة الثقافية.

وتنبئنا التحليلات السابقة حول المشهد الثقافي العربي الراهن بأوجهه الرقمية المختلفة التي جرى تناولها أنه على الرغم من وجود بنية معلوماتية لا يستهان بها في معظم البلدان العربية، فإن أهداف «الربط» و«المشاركة» ليست مطبقة من قبل مستخدمي هذه البنية المعلوماتية أو من يفترض أنهم مسؤولون عن توظيفها ثقافياً، فالمعارف العربية لا تتدفق بين المجتمعات العربية عبر قنوات التكنولوجيا بالصورة المبتغاة، وسبب مهم في ذلك أن المؤسسات والكيانات العربية المعنية بالشأن الثقافي لم تستخدم بعد هذه البنية في إنجاز عملية ربط وتشبيك في ما بين أطرافها المنتشرة عبر العالم العربي. وعليه فإن مسار «المعرفة من خلال التشبيك» يفرض نفسه بقوة كمسار من مسارات توظيف تقنية المعلومات كرافعة للتنمية الثقافية، وذلك للقيام بما يلي:

• تشبيك أدبي يربط ما بين الأدباء العرب من القاصين والشعراء والنقاد في مجتمع تخيلي واحد أو عدة مجتمعات تخيلية تلتزم التوجهين السابقين المتعلقين بحرية تداول المعلومات والمصادر المفتوحة لتبادل المساهمات والآراء لاستعراض الإبداعات الجديدة لصغار وكبار الأدباء وإدارة حوار جاد حولها وتحقيق مستوى من التواصل الداخلي في ما بينهم وخارجي مع الجمهور العام.

• تشبيك ثقافي مؤسسي يحقق نوعاً من الربط والمشاركة في ما بين المؤسسات

والجماعات الداعمة والمدافعة عن التنمية الثقافية وتحقيق نوع من الترابط المؤسسي والوظيفي بين أعضاء الكيان الواحد أو بين الكيانات والمنشآت المختلفة، وهو ما يمكن هذه المنظمات أو المؤسسات من إدارة أنشطتها بأسلوب لا مركزي عبر الإنترنت والتنسيق بينها أفقياً.

• التخطيط والتنسيق، بحيث يمكن استخدام تقنية المعلومات كقناة تسهل التخطيط والتنسيق المشترك، سواء على المستوى المعلوماتي أم على مستوى العمل التنفيذي المرتبط بأنشطة التنمية الثقافية، كتنسيق المؤتمرات وحلقات البحث وورش العمل وإصدار الكتيبات والنشرات وتنظيم برامج التوعية إلى غير ذلك.

المسار الثالث: ثقافة الإبداع القائم على المعرفة

يستمد الإبداع الثقافي رحيق إبداعه من مصدرين: الموهبة الطبيعية لدى المبدع، وأدوات التعلم ومصادر المعرفة المتاحة له، فالأول يضعه على بداية طريق الإبداع والثاني يقوده إلى التطوير والتجديد والإضافة بلا كل. وفي فجر التاريخ كان حجر الصوان والإزميل والمطرقة والفرشاة والقلم والسكين من أدوات نقل وإنتاج المعرفة الداعمة للإبداع واستيعابها، وفي عصور تالية ظهرت النقوش ثم ظهرت الطباعة ثم حل عصر المعلومات بتقنياته العديدة التي وفرت وسائل لا حصر لها لإتاحة المعرفة كالنسخ ثم التصوير، ثم الانتقال بكل ذلك إلى الشكل الرقمي في بداية ظهور الحاسبات، وأخيراً ظهرت الإنترنت لتوفر فضاءً واسعاً للإتاحة الدائمة للمعرفة، حتى أصبح «الإبداع الرقمي» ساحة جديدة قائمة بذاتها.

وفي هذا السياق تبرز المجموعات المهنية عبر الإنترنت كآلية يمكن لمشروعات وبرامج التنمية الثقافية العربية توظيفها لدعم الإتاحة الدائمة للمعرفة أو المعارف

للنهل منها طوال الوقت بصورة مجانية أو بتكلفة زهيدة.

التكنولوجيا في خدمة التشبيك

يمكن أن يجري توظيف التكنولوجيا لخدمة التشبيك والربط بين التجمعات والنخب الثقافية العربية كالتالي:

• الإعلان عن أهداف المؤسسات والتجمعات الثقافية والأدبية والفكرية العربية المختلفة من خلال بناء المواقع وقوائم البريد الإلكتروني ومواقع الدردشة والمحادثة والمواقع الإخبارية، وهي أمور لم تكن وسائل التواصل التقليدية تتيحها من قبل، حتى في ظل وجود أجهزة الإعلام المسموع والمرئي والوسائل المطبوعة.

• التنقيب عن المعلومات، إذ تمثل الإنترنت وسيلة مهمة لجمع معلومات صغيرة يتم الربط بينها لتشكيل صورة أكبر لمعلومة مهمة حول ما يجري من أنشطة وفعاليات ثقافية.

• التمويل حيث يمكن استخدام الربط والمشاركة عبر الإنترنت في الحصول على تبرعات باستخدام التحويلات المالية عبر الإنترنت من الجماهير والأطراف المؤمنة بأفكار وأهداف بعض مشروعات التنمية الثقافية الكبرى التي تحتاج إلى تمويل، كمشروعات رقمنة التراث والترجمة من وإلى العربية وجمع ونشر مئات الآلاف من المخطوطات.

• دعم وحشد الطاقات مع الجماهير، إذ أنه من خلال المجتمعات التخيلية وعمليات الربط والمشاركة على نطاق واسع يمكن القيام بعملية دعم وحشد للطاقات المطلوبة في العديد من المشروعات الثقافية عبر المجتمعات والروابط التخيلية، بحيث تتيح عملية التواصل المستمر الوصول إلى الأفراد والجماعات الأكثر اهتماماً بقضايا الثقافة والتنمية الثقافية وحشد جهودهم تحت مظلة برامج ومشروعات واضحة لنشرها في محيطهم ومجتمعهم المحلي والقطري.

• تدعيم البناء التنظيمي والهيكل للمؤسسات

إن استخدام الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كوسيلة للإتاحة الدائمة للمعارف بصورة احترافية للمبدعين والموهوبين، يتيح نشر الفن والإبداع القائم على المعرفة، ويكسر احتكار الوسائل التقليدية الناقلة للمعرفة للمبدعين، وفي مقدمتها المؤسسات التعليمية والأكاديمية والكتب والمواد المطبوعة.

إن التوظيف الفعّال والسريع لتكنولوجيا المعلومات في إنجاز ما يعرف «بالإبداع من خلال إتاحة المعرفة»، هو اتجاه ترى اليونسكو أنه يحمل في طياته احتمالات طيبة كوسيلة للتنمية الثقافية.

لا يمكن أن نتوقع من مجتمع ما أن يكون إيجابياً ومشاركاً في الشأن العام وهو يعاني فجوة معرفية ومعلوماتية، ربما تحرمه من أن يعي كيفية المشاركة أصلاً وأهميتها.

يمكن استخدام تقنية المعلومات والاتصالات بنجاح ملحوظ في تضيق فجوة المعرفة داخل المجتمع الواحد، وما بين المجتمعات بعضها البعض.

احتمالات طيبة كوسيلة للتنمية الثقافية، وهو ما جعلها تطلق مشروع بوابة اليونسكو للمعرفة تحت اسم «الفنون الرقمية» أو «digi arts» على الإنترنت http://portal.unesco.org/culture/en/ev.php-URL_ID=1391&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION=201.html وهو مشروع معني بإتاحة ونقل المعارف والممارسات الثقافية والفنية الرقمية إلكترونياً عبر الموقع كوسيلة من وسائل دعم الإبداع.

المسار الرابع: رفع المشاركة: «من السلبية والفجوة المعرفية إلى الإيجابية والمشاركة في المعرفة»

لا يمكن الحديث عن تنمية ثقافية في مجتمع تسوده السلبية والعزوف عن المشاركة في الشأن العام وقضاياها، وفي الوقت نفسه لا يمكن أن نتوقع من مجتمع ما أن يكون إيجابياً ومشاركاً في الشأن العام وهو يعاني فجوة معرفية ومعلوماتية ربما تحرمه من أن يعي كيفية المشاركة أصلاً وأهميتها، وحينما تجتمع السلبية مع فجوة المعرفة يعاني المجتمع من «مأزق مزدوج».

وغني عن البيان أن المجتمع العربي ظلّ لعقود طويلة يبرز تحت تأثير هذا المأزق المزدوج، فالجزء الأكبر من شرائحه الاجتماعية الاقتصادية عزف عن المشاركة وسادته السلبية وفتر لديه الإقبال على الشأن العام، ومن ناحية أخرى أصيب بفجوة معرفية ركزت المعارف والبيانات والمعلومات التي تعتبر الوقود الأساسي لمختلف عمليات التنمية - بما فيها التنمية الثقافية - في أيدي نخبة قليلة العدد محدودة الانتشار، وما ضعف المشاركة السياسية في الانتخابات مثلاً، وانتشار الأمية إلا وجهان يمثلان هذا المأزق.

والثابت الآن أنه يمكن استخدام تقنية المعلومات والاتصالات بنجاح ملحوظ في تضيق فجوة المعرفة داخل المجتمع الواحد وما بين المجتمعات وبعضها البعض، بحكم ما

التي يمكن للموهوبين الاستفادة بها في صقل مهاراتهم وقدراتهم على الإبداع، فالحاصل أن أعضاء مثل هذه الشبكات ينقلون معارفهم ومهاراتهم للآخرين، خاصة في ما يتعلق بالتواصل ما بين الأجيال، فهي تتيح للأستاذة تقديم خبراتهم بشكل دائم ومتجدد للشباب للاستفادة منها. وقد عرف منذ زمن طويل أن شعور الانتماء للمجموعة المحترفة هو عامل ثقة، وأن إمكانات اللقاء والتبادل مع محترفين تحفز الموهبة للاحتراف والرغبة في التعلم.

إن استخدام الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كوسيلة للإتاحة الدائمة للمعارف بصورة احترافية للمبدعين والموهوبين يتيح نشر الفن والإبداع القائم على المعرفة ويكسر احتكار الوسائل التقليدية الناقلة للمعرفة للمبدعين، وفي مقدمتها المؤسسات التعليمية والأكاديمية والكتب والمواد المطبوعة، ومن هنا فإن الفرصة سانحة أمام مشروعات التنمية الثقافية العربية والمؤسسات القائمة عليها لكي تتبنى سلسلة من الخطط والمشروعات المعنية بالتنمية الثقافية العربية بهدف إتاحة معارف من نوع الدراسات النقدية والقصائد الشعرية والمسرحيات الجديدة بين أدباء شبان وكبار ينضون في مجموعات مهنية محترفة، وإتاحة البرامج الدراسية والمحاضرات الأكاديمية ولوحات الفن التشكيلي بين تجمعات الفنانين التشكيليين المنضوين في قوائم مهنية محترفة، وإتاحة أفلام السينما ومكتبات السيناريو وكتب التراث والفقه بشكل دائم وعلى نطاق واسع بين محترفي كتابة السيناريو وصناع السينما، إلى غير ذلك من المجموعات المهنية ذات العلاقة بالإبداع الثقافي. وإذا تمت صياغة هذه الجهود بطريقة احترافية تناسب احتياجات المبدعين العرب في كل اتجاه، فإن ذلك يمكن أن يحقق توظيفاً فعالاً وسريعاً لتكنولوجيا المعلومات في إنجاز ما يعرف «بالإبداع من خلال إتاحة المعرفة»، وهو اتجاه ترى اليونسكو أنه يحمل في طياته

العربية سنخلص إلى أن المجتمع العربي من حيث المشاركة والفجوة المعرفية ينقسم إلى ثلاث شرائح اجتماعية:

- الأولى تضمّ عشرات الملايين الذين لا يزالون تحت وطأة الفجوة الرقمية بما فيها من تضائل وقصور بمعدلات انتشار الحاسبات والإنترنت والتليفونات والمحتوى المحلي على الإنترنت وتدهور التعليم وافتقار مهارات التعامل مع التكنولوجيا، حتى أن الكثير منهم لم يجر حتى الآن مكالمات تليفونية واحدة في حياته، الأمر الذي يجعلهم أصلاً خارج القضية.

- الثانية شريحة قوية ونافذة ولا تعاني فجوة رقمية لكنها لاهية ولا يعينها من ثورة المعلومات سوى استهلاك منجزاتها بنهم، ومن ثم فهي تعبّ من منتجات هذه الثورة وخدماتها بأقصى ما تستطيع لإشباع رغبات لا علاقة لها بحراك اجتماعي سياسي رشيد يقود إلى مزيد من التنمية والنضج المجتمعي.
- والثالثة شريحة تتسم بروح المبادرة والإبداع والوعي بطبيعة وحدود تأثير هذه الثورة وما تنجزه من تغييرات عميقة تتغلغل في جسد المجتمعات الحديثة، كما تتسم بالجرأة في ممارسة حقها الطبيعي في توظيف هذه الثورة ومنجزاتها توظيفاً ثقافياً وسياسياً وديمقراطياً حتى وإن أدى الأمر إلى تضحيات مريرة في كثير من الأحيان، تبدأ بالحرمان من التعبير عن الرأي وقد تنتهي بالسجن والملاحقة.

ويمكن القول إن هذه الشريحة هي بيت القصيد التي يتعين أن تركز عليها وتستهدفها أية استراتيجيات أو خطط للتنمية الثقافية بالوطن العربي، لكونها الأكثر قابلية واستعداداً لاستخدام تقنية المعلومات في تضيق فجوة المعرفة والقضاء على السلبية.

المسار الخامس: التعليم والتعلم المستمر

لا تحتاج العلاقة بين التعليم والتعلم

تتيحه أدواتها من قدرات فائقة في نقل وتداول المعارف بين ملايين البشر في «اللاوقت» و«طوال الوقت بلا انقطاع» من أي مكان لأي مكان كما سبق التوضيح في أكثر من موضع. وفي الوقت نفسه ثبت أن تقنية المعلومات توفر قنوات للمشاركة تتصف بقدرتها على إثارة إعجاب ملايين البشر واهتمامهم، من مختلف الأعمار والمهن والمستويات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية، ولننظر مثلاً إلى ما أحدثته الشبكات الاجتماعية على الإنترنت «مثل الفيس بوك» من تحولات كبرى لدى قطاعات لا يستهان بها من الشباب العربي وكيف جعلتهم يشاركون في الشأن العام كما لم يشاركوا من قبل عبر أي قنوات تقليدية أخرى.

إن تقنية المعلومات والاتصالات - والإنترنت على قمتها - أوجدت فضاءً إلكترونيًا مترامي الأطراف، يتيح حرية غير مسبوقة في المشاركة والتعبير عن الرأي والانخراط في الشأن العام، إذ يكفي الشخص أن يجلس إلى حاسبه ويتصل بالإنترنت ليدخل في حوارات حسبما يروق له في القضايا التي تعجبه، ويبدى آراءه بمنتهى الحرية والجرأة من دون تدخل من أحد، فيختار الموضوع الذي يناقشه واللغة التي يتحاور بها والمعلومات التي يسوقها بل والطرف الذي يحاوره والقناة التي يضع فيها رأيه، فكل الطرق مفتوحة أمام الجميع من مختلف الأعمار والملل والنحل والمهن والتخصصات والجنسيات والألوان والمشارب السياسية والاقتصادية والعقائدية. ولا شك أن تقنية المعلومات والاتصالات يمكن توظيفها في هذا الصدد «كمخرج مزدوج» من «المأزق المزدوج» الذي يعاني منه المجتمع العربي ويتعلق بالسلبية والفجوة المعرفية ويشكل عقبة كؤود على طريق التنمية الثقافية، وما يعزز الدعوة إلى هذا المسار أننا إذا ما نظرنا إلى نتائج التحليلات السابقة المتعلقة بأوضاع البنية المعلوماتية التحتية العربية ونتائج تحليلات الوجه الرقمي للثقافة

من الجدير بالرصد ما أحدثته الشبكات الاجتماعية على الإنترنت مثل «الفيس بوك» من تحولات كبرى لدى قطاعات لا يستهان بها من الشباب العربي جعلتهم يشاركون في الشأن العام كما لم يشاركوا من قبل عبر أي قنوات تقليدية أخرى.

يمكن توظيف تقنية المعلومات والاتصالات «كمخرج مزدوج» من «المأزق المزدوج» الذي يعاني منه المجتمع العربي ويتعلق بالسلبية والفجوة المعرفية ويشكل عقبة كؤود على طريق التنمية الثقافية.

العلمية عبر الحاسب بدلاً من أن يخضع له، وأن يجعله ملائماً لعاداته وثقافته، وهذا الأسلوب يسهل التعليم والتعلم ويجعله قادراً على التعلم الذاتي، وبالتالي فإن تقنية المعلومات وأدواتها لا تجعل التعليم يقف عند كونه مجرد كتلة من المعارف المحدودة بعمر معين من الحياة، بل تجعل الفرد يجد نفسه دائماً في وضع المتعلم، حتى حينما يكون خارج المؤسسة التعليمية.

• الوجه الثاني: إتاحة التعليم والتعلم المستمر بشكل مفتوح لمختلف فئات الجمهور أو المواطنين العرب، خصوصاً لدى البالغين وكبار السن ممن لم يحصلوا على التعليم الأساسي بصورة كاملة، ويدخل في نطاق ذلك من هم في حكم الأميين أو من تم محو أميتهم الأبجدية ويحتاجون لأدوات تعليم ومصادر تعلم غير تقليدية وغير معتادة تغطي جميع المجالات وجميع المستويات لمن يريد أو يرغب في الاستزادة. وفي هذا السياق فإن المدارس والجامعات والمؤسسات التعليمية العربية يمكن أن تتعاون مع الجهات المسؤولة عن التنمية الثقافية من أجل إتاحة محتوى معرفي وتعليمي للجمهور العربي العام، يقوم على مفهوم التعليم والتعلم المستمر بعيداً عن الأطر المحددة وربما الجامدة التي تربط مناهج التعليم الرسمية بالمؤسسات التعليمية. وهنا يمكن الاستفادة من تجارب دولية عديدة قامت في معظمها على منهجية «المصادر المفتوحة» في إعداد وتقديم وعرض المواد التعليمية والمعارف المختلفة المرتبطة بها على الجميع، بما يعزز دور المؤسسات المدرسية والجامعية ويجعلها مصدراً حقيقياً للإشعاع الثقافي للجماعات المحلية التي تشكل القاعدة الأساسية التي يتعين أن تتوجه لها جهود التنمية الثقافية.

• الوجه الثالث: هو التوسع في عمليات التعليم الإلكتروني عن بعد عبر الإنترنت سواء للجمهور العام أم للطلاب الدارسين في

من جهة والتنمية الثقافية من جهة ثانية إلى إثبات أو شرح، فالتعليم كان دائماً من أهم شروط التنمية بصورة عامة والتنمية الثقافية بصورة خاصة، والتنمية الثقافية كانت واحدة من أهم الأهداف النهائية للتعلم والتعليم إن لم تكن أهم أهدافهما على الإطلاق.

وفي تجارب تنموية عديدة سابقة حول العالم كان تطبيق مفهوم التعليم والتعلم المستمر يواجه صعوبات متنوعة تحد من القدرة على تنفيذه كما تقلل كثيراً من حصيلته النهائية، لكن في الوقت الحالي تغير الوضع بصورة كبيرة، وأصبح بالإمكان التوسع في تطبيق هذا المفهوم وزيادة النتائج المتحققة من ورائه، والفضل في ذلك يعود إلى تقنية المعلومات والاتصالات التي أتاحت فرصاً غير مسبقة في إتاحة المعارف اللازمة للتعليم والتعلم المستمر للجميع طوال الوقت بتكلفة زهيدة أو من دون تكلفة على الإطلاق.

وتضع البنية الأساسية المعلوماتية المتاحة حتى الآن بالوطن العربي¹ بين يدي مخططي برامج التنمية الثقافية نقطة بداية لا بأس بها يمكن استخدامها في تدعيم ونشر مفهوم التعليم والتعلم المستمر للجميع وتعميقه، باعتبار أن التعليم والتعلم المستمر مسؤولية المجتمع ككل، ويمكن لأي جهة مسؤولة عن التخطيط لبرامج التنمية الثقافية أن توظف ما هو متاح حالياً من بنية أساسية معلوماتية في ثلاثة أوجه:

• الوجه الأول: دعم العملية التعليمية داخل المدارس والجامعات العربية والانتقال بعملية التعليم من طور التعليم المعتمد على الورق وبعض الوسائل التعليمية التقليدية إلى التعليم التفاعلي المعتمد على الوسائط المتعددة والحاسبات داخل قاعات الدرس والمعامل، بحيث لا يكون الطالب أو التلميذ عند جلوسه أمام الحاسب مجرد متلق لما يظهر على الشاشة، بل مستخدم يتفاعل مع المادة

¹ راجع الفصل الأول من هذا الملف

وتكنولوجيا المعلومات يسمح بمزيد من التوسع في مشروعات التعليم الإلكتروني عما هو عليه الآن.

المسار السادس: تطوير البحث العلمي والثقافة العلمية

تتخذ العلاقة بين البحث العلمي وثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أوجهًا متعددة، فالبحث العلمي هو الذي يغذي هذه الثورة ويمنحها التدفق المستمر بما يوفره من إبداعات واختراعات وتطورات ناجمة عن آلة البحث والتطوير في المعامل والمختبرات والأكاديميات، وفي المقابل فإن هذه الإبداعات سرعان ما تعود مرة أخرى لتدعم البحث العلمي نفسه فتخفف الزمن اللازم لإجراء البحوث العلمية بما توفره من قوة هائلة في جمع المعلومات وتحليلها واستنباط النتائج، كما تسقط سطوة وتأثير الجغرافيا وتباعد المسافات وتجعل أي قدر من المعارف أو الموارد العلمية متاحًا في أي مكان لأي مجموعة من الباحثين توافقوا على أن يعملوا معًا في فريق. وفي غضون ذلك كله يمكن للجمهور العام أن يتابع ويعرف دقائق ما يجري ويتعلمه ويفهمه فتنهض على التوازي عمليات تثقيف علمي واسعة النطاق توسع نطاق «بحيرة المعرفة والإبداع» لدى المجتمع الإنساني، والتي تشكل في النهاية المنبع الرئيسي الذي يخرج منه الباحثون والمبدعون في مجال العلم.

هذا الواقع المعقد لابد أن تأخذه خطط وبرامج التنمية الثقافية بعين الاعتبار، وتتعامل معه كحزمة متكاملة يتأثر بعضها ببعض الآخر لكونها تعيش حالة تفاعل بلا انقطاع في ما بينها. وإذا كانت الدول المتقدمة قد خطت خطوات واسعة وعديدة في التعامل ثقافيًا مع هذا الواقع حتى استقرت على آليات ناضجة، حددت موقع الثقافة العلمية والتنمية الثقافية عموماً في هذا الخضم المتدفق، فإن الأوضاع في المجتمعات النامية والناهضة

مؤسسات التعليم المختلفة، وفي هذا السياق يمكن إنشاء مؤسسات كبيرة للتعليم عن بعد داخل الوطن العربي لتعمل كذراع تعوض النقص في الموارد التعليمية أو تتيح فرصاً أوسع للتعليم أمام فئات لا تستطيع تحمل أعباء التعليم التقليدي. «كما بدأ التعليم الإلكتروني عن بعد يمارس على مستوى التعليم الثانوي، ويمارسه نحو مليون تلميذ في الولايات المتحدة من المنازل، وبخاصة في المناطق التي تعاني صعوبات ويبحث لها عن بديل، والثانويات التي لا تستطيع تعليم كل شيء وتعتمد إلى إكمال ما تعرضه من دروس بفضل تلك المقترحة على الإنترنت، وقد بدأ هذا بالتحقق في البلدان النامية، كالمدرسة الهندية الوطنية المفتوحة».

كما يمكن لهذه المؤسسات تبني منهجية المحتوى التعليمي المفتوح، «وقد وضعت بعض المؤسسات الشهيرة كل ثقلها من أجل توظيف الإمكانيات التربوية للإنترنت مثل معهد ماساشوسيتس للتكنولوجيا الذي التزم من خلال مشروع المناهج مفتوحة المصدر إتاحة كل ما لديه من مواد دراسية على الإنترنت من مخططات وملاحظات وتمارين وحلول ومراجع، فهناك أكثر من خمسمائة درس متاحة و1500 بعد ثلاثة أعوام ومعارف ذات مستوى عال يمكن للطلبة الوصول إليها من أي مكان، بالإضافة إلى سياسة فتح وتقاسم الموارد العقلية».

لقد أشارت نتائج المسح الذي أجريناه على مواقع التعليم الإلكتروني العربية إلى أن التعليم الإلكتروني العربي واجه قصوراً واضحاً على مستوى الكم والكيف، فهو غير منتشر أفقياً وغير معتمد كآلية ذات حضور مناسب لدى مؤسسات التعليم العربية والجهات القائمة عليها، وفي المقابل فإن محدودية الموارد وانتشار الأمية في الكثير من أجزاء الوطن العربي يفرضان التوسع في مسار التعليم الإلكتروني، لاسيما أن ما تم تشييده ونشره من بنية أساسية في مجال الاتصالات

إن محدودية الموارد وانتشار الأمية في الكثير من أجزاء الوطن العربي يفرضان التوسع في مسار التعليم والتعلم الإلكتروني، لاسيما أن ما تم تشييده ونشره من بنية أساسية في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يسمح بمزيد من التوسع في مشروعات التعليم الإلكتروني عما هو عليه الآن.

والمتابعين، وكذلك من القراء والجمهور العادي.

والياً تعتبر الإنترنت بديلاً شديداً للأهمية والفاعلية للآلاف من المجالات والنشر العلمية التي كانت تصدر سابقاً في صورة ورقية، وأصبحت الآن نسخاً إلكترونية مسجلة بكامل نصوصها ومحتواها العلمي في مكتبات رقمية تابعة لمؤسسات عامة وجامعية وأكاديمية ويتاح الوصول إليها بسهولة من قبل جميع مستخدمي الشبكة، وتستطيع الجهات القائمة على التنمية الثقافية في الوطن العربي تسهيل الوصول إلى هذه المعارف العلمية الرقمية الضخمة التي تزايد كل يوم، سواء بتمويل عملية الوصول إليها إذا كانت باشتراكات مدفوعة أو بإنشاء قواعد بيانات رقمية عربية عامة تضم هذا المحتوى العلمي العربي والعالمي بترتيب خاص مع أصحابه، أو حتى على الأقل تجميع المحتوى العلمي العالمي المفتوح وفهرسته وتصنيفه وعرضه لجمهور الباحثين والمتابعين والمهتمين العرب.

وهناك نماذج يمكن الاحتذاء بها عربياً في هذا الصدد، منها "برنامج دعم معلومات البحث" الذي أنشأته الشبكة الدولية للوصول إلى المعلومات العلمية من قبل اليونسكو في 1991 بتكلفة قليلة، ويتيح وصولاً تاماً إلى الإنترنت لأكثر من 8 آلاف مجلة وقاعدة بيانات. وتسهل خدمات البرنامج الوصول إلى نتائج البحوث المحلية والتدريب على استخدام الإنترنت وتقنيات النشر الموجه للباحثين والناشرين والمدققين والقائمين على المكتبات، وبرنامج "المجلة الإفريقية على الخط" الذي تديره الشبكة الدولية لإتاحة المنشورات العلمية ويتم من خلاله عرض محتوى حواري 50 مجلة تنشر في إفريقيا. وهناك أيضاً مبادرة الوصول إلى البحث لشبكة الصحة وهي مبادرة لمنظمة الصحة العالمية تمكن المؤسسات العامة المعتمدة من الاستفادة من الوصول الحر بتكلفة قليلة إلى أكثر من 2000

كالمجتمع العربي تبدو جد مختلفة، ولعل نتائج المسح الذي تم حول الوجه الرقمي للبحث العلمي العربي يقدم مؤشراً واضحاً على ذلك، وعند البحث عن حدود وملامح دور لتقنية المعلومات والاتصالات في إعادة تأهيل «الواقع العلائقي» المتشابك بين البحث العلمي والتكنولوجيا وثقافة المجتمع نجد أن البحث العلمي في الوطن العربي تكتنفه نقاط الضعف التالية:

- مشكلة الحرية وبخاصة الحرية الأكاديمية.
- غياب الرؤية والاستراتيجية.
- عجز نظام التعليم.
- ضعف البنية الأساسية والإدارية لمؤسسات البحث العلمي بالوطن العربي.
- مشكلات التمويل، وهي هنا لا تقتصر فقط على ضعف التمويل ولكنها تتضمن أيضاً سوء استخدامه وعدم معرفة كيفية التصرف فيه.
- المناخ الطارد للكفاءات العلمية.
- تعارض المصالح بين البحث الوطني وقوى الاستيراد وتسليم المفتاح.
- انتشار ثقافة الخرافة واللاعلمية لدى قطاعات واسعة من المجتمع العربي حتى في شرائحه الأكثر غنى وتعليماً في أحيان كثيرة.

وكل نقطة من نقاط الضعف السابقة يمكن أن تكون مجالاً لتوظيف تقنية المعلومات والاتصالات بصورة تخفف من تأثيرها أو تعالجها، ومن منظور التنمية الثقافية العامة والثقافة العلمية بشكل خاص يمكن توظيف تقنية المعلومات والاتصالات لخدمة البحث العلمي على النحو التالي:

- نشر الثقافة العلمية السلمية ومكافحة الخرافة واللاعلمية بالمجتمع العربي من خلال المواقع والمنتديات والمدونات العلمية، بالإضافة إلى قوائم البريد الإلكتروني ومجموعات الأخبار والمنشورات العلمية المتخصصة والأكاديمية على الإنترنت، فكل الوسائل السابقة لها جمهورها العريض من مستخدمي الشبكة من الباحثين والمهتمين

بعبارة أخرى يستطيع الباحثون أن يستفيدوا من مجمل التقنيات والأدوات والتجهيزات المنتشرة في هذه المعامل المتباعدة جغرافياً كما لو كانوا يجلسون داخلها.

ولا شك أن مفهوم «المختبر التعاوني» يعدّ ثورة كبرى في البحث العلمي بدأت تلقي بظلالها وتأثيرها العميق على جهود التنمية الثقافية والثقافة العلمية حول العالم، ويتعين على مؤسسات البحث العلمي العربية والجهات القائمة على التنمية الثقافية أن تقترب منها وتتفاعل معها قدر الإمكان لبناء سلسلة من المختبرات التعاونية العربية التي تتعاون قطريا في ما بين الدول العربية وفي الوقت نفسه تكون حلقة وصل مع المختبرات التعاونية العالمية الفاعلة والمؤثرة، ومثل هذا التوجه يمكن أن يخفف إلى حد كبير من نقاط الضعف المتعلقة بضآلة التمويل وضعف البنية التحتية داخل العديد من مؤسسات البحث العلمي العربية.

• ربط العلماء والباحثين المغتربين العرب بأوطانهم ومجتمعاتهم الأم وإدماجهم ضمن خطط التنمية العلمية والتكنولوجية اعتماداً على قنوات تواصل عبر الإنترنت، تتمثل في المجموعات البريدية وجماعات الأخبار والمناقشة والمحادثات الفورية والتواصل متعدد الوسائط بالصوت والصورة و الفيديو على مدار اللحظة بتكلفة تكاد تكون مجانية بالكامل، الأمر الذي جعل رأس المال المعرفي قابلاً للتنقل في «اللاوقت» ما بين مكان وآخر ومن أدمغة لأخرى حول العالم بلا مشكلات. وهنا تبدو في الأفق فرصة واسعة لإعادة جذب العقول العربية المهاجرة وجعلها شريكاً أساسياً وفاعلاً في برامج التنمية العلمية والتنمية الشاملة، بما فيها التنمية الثقافية من دون حاجة لأن تغادر مراكزها ووظائفها وتعود في هجرة عكسية لأوطانها. ويمكن في هذا السياق الاستفادة من التجارب الناجحة للعديد من الدول التي استطاعت

مجلة طبية بيولوجية كبرى. ومبادرة الوصول إلى البحث العلمي حول الزراعة في الإنترنت هي مبادرة جديدة تستهدف تزويد الباحثين والعلماء الآخرين في بعض البلدان الأكثر فقراً في العالم بوصول مجاني وقليل التكلفة إلى الوثائق حول التغذية والغذاء والزراعة والموضوعات المقاربة في العلوم البيولوجية والبيئية والاجتماعية وتتيح المبادرة أكثر من 400 مجلة كبرى في هذه الميادين، وهي تابعة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبعض الجهات الدولية الأخرى. وبالطبع نحن في حاجة ماسة إلى عشرات من هذه المبادرات داخل المنطقة العربية شرط أن تأتي ضمن إطار عام يدعم الثقافة العلمية وجهود التنمية الثقافية ككل.

• دعم مؤسسات البحث العلمي العربية سواء بتعزيز فرص التواصل بينها وبين المراكز البحثية العالمية، أو الربط في ما بينها لتحقيق مزيد من التكامل والتنسيق في مجال البحث العلمي، عبر تكامل الموارد وتبادل الأفكار وتداخل التخصصات وتعددتها. وهنا توجد على الساحة الدولية عشرات وربما مئات من المبادرات والمشروعات التي توظف تقنية المعلومات في دعم التكامل والمنافع المتبادلة بين مراكز البحث العلمي المختلفة، ويبرز في هذا الصدد ما يطلق عليه «المختبر التعاوني»، وهي حركة واسعة تستخدم الإنترنت وشبكات المعلومات كمقرّ للمعامل والمختبرات عوضاً عن المقرّ الجغرافي التقليدي، وفي هذا المقرّ يكون معمل الأبحاث أو المختبر مؤسسة تعاونية يشارك فيها مئات وربما آلاف من الباحثين ينتمون لعشرات أو مئات من مراكز البحث المنتشرة حول العالم في أماكن ومناطق جغرافية متباعدة، وتتشترك في الاهتمامات والأهداف، وباستغلال إمكانات ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والإنترنت يستطيع العلماء البعيدون العمل معاً على مشروع أو تجربة أو بحث واحد،

هناك نماذج يمكن الاحتذاء بها عربياً لتوظيف الإنترنت في تطوير البحث العلمي، منها «برنامج دعم معلومات البحث» الذي أنشأته الشبكة الدولية للوصول إلى المعلومات العلمية من قبل اليونسكو في 1991 بتكلفة قليلة، ويتيح وصولاً تاماً إلى الإنترنت لأكثر من 8 آلاف مجلة وقاعدة بيانات.

«المختبر التعاوني»، حركة واسعة تستخدم الإنترنت وشبكات المعلومات كمقرّ للمعامل والمختبرات عوضاً عن المقرّ الجغرافي التقليدي، وفي هذا المقرّ يكون معمل الأبحاث أو المختبر مؤسسة تعاونية يشارك فيها مئات وربما آلاف من الباحثين ينتمون لعشرات أو مئات من مراكز البحث المنتشرة حول العالم في أماكن ومناطق جغرافية متباعدة.

مفهوم «المختبر التعاوني» يعدّ ثورة كبرى في البحث العلمي بدأت تلقي بظلالها على جهود التنمية الثقافية والثقافة العلمية حول العالم، ويتعين على مؤسسات البحث العلمي العربية والجهات القائمة على التنمية الثقافية، أن تقترب منها وتتفاعل معها قدر الإمكان، لبناء سلسلة من المختبرات التعاونية العربية التي تتعاون قطريا في ما بين الدول العربية. وفي الوقت نفسه تكون حلقة وصل مع المختبرات التعاونية العالمية الفاعلة.

تبدو في الأفق فرصة واسعة لإعادة جذب العقول العربية المهاجرة وجعلها شريكاً أساسياً وفاعلاً في برامج التنمية العلمية والتنمية الشاملة، بما فيها التنمية الثقافية، من دون حاجة لأن تغادر مراكزها ووظائفها وتعود في هجرة عكسية لأوطانها، وذلك عبر التوظيف الجاد لتكنولوجيا المعلومات، مثل الهند وتايلاند التي قدّمت نموذجاً نائع الصيت في هذا الصدد يطلق عليه "المشروع التايلاندي لهجرة العقول المعاكسة".

المغتربين العرب التي تمّ تشكيلها بصورة تلقائية عفوية من قبل بعض العلماء العرب المغتربين أنفسهم، وكان التواصل مع الوطن في صدارة أهدافها، بيد أن أيّاً من التجربتين لم تحقق ما حققه البرنامج الهندي - مثلاً - في الاستفادة من الكوادر المغتربة والتواصل معها عبر تقنية المعلومات لخدمة التنمية المحلية. ولا تزال الساحة العربية شبه خالية وتنتظر مشاريع ومبادرات جادة طويلة الأجل تستطيع بالفعل أن تحقق هجرة معاكسة للأوطان ليس بالأبدان والأجساد ولكن بالمعارف ورأس المال الفكري الذي يتدفق طوال الوقت ليحدث تنمية ثقافية وعلمية تخدم التنمية الشاملة وتخفف من وطأة المناخ الطارد للكفاءات.

بالفعل التخفيف من ظاهرة نزيف العقول بل وجذب كوادرها التي هاجرت عبر التوظيف الجاد لتكنولوجيا المعلومات، مثل الهند وتايلاند التي قدّمت نموذجاً نائع الصيت في هذا الصدد يطلق عليه « المشروع التايلاندي لهجرة العقول المعاكسة ».

وهناك تجربتان برزتا على السطح في المنطقة العربية، الأولى كانت إقبال بعض الدول العربية على تطبيق مشروع « توكتين » لنقل الخبرة والمعرفة عن طريق العلماء المغتربين بالخارج والاستفادة منهم، وهو مشروع تابع للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، واهتمت به دول مثل مصر والأردن لفترة، والثانية شبكة «أستا» للعلماء والتكنولوجيين

خلاصة وتوصيات

نخلص من المسوح والتحليلات والأرقام السابقة إلى أن التوظيف الثقافي لتقنية المعلومات والاتصالات في العالم العربي أمرٌ غير قائم الآن كما يجب، لكنه ممكن إلى حد بعيد ويمكن أن يحدث في المدى القصير وبفعالية معقولة قابلة للتحسن والتطور مع الوقت، وآية ذلك أن البنية المعلوماتية القائمة أقل كثيراً مما هو مطلوب، لكنها تشكل بعناصرها ومكوناتها ومستخداميها نقطة بداية جيدة قادرة على خدمة شريحة لا بأس بها من مواطني العالم العربي على صعيد المشاركة في إنتاج الثقافة والوعي بها واستهلاكها.

وهناك أيضاً توجه إيجابي لدى الحكومات العربية تجاه تقنية المعلومات والاتصالات ودورها المنتظر في التنمية، على الأقل داخل الخطط والاستراتيجيات المعلنة والخطاب الرسمي، وهذه نقطة بداية أخرى يمكن لمخططي برامج ومشروعات التنمية الثقافية الاستفادة منها عند التوظيف الثقافي للتقنية، كما يوجد قبول وإقبال من جانب شرائح معقولة من مواطني العالم العربي ومؤسساته المختلفة على اقتناء تقنيات المعلومات والاتصالات ومحاولة توظيفها في دورات العمل والإنتاج، مع بروز قدر لا بأس به من المهارات والنجاح في الاستفادة من تقنيات المعلومات عملياً ومحاولة توليد قيمة مضافة من وراء امتلاكها، وهذه ثالث نقطة من نقاط البداية القابلة لأن تستثمر جيداً في برامج التنمية الثقافية.

وعلى صعيد التوظيف الحالي لتقنية المعلومات والاتصالات هناك بعض النجاحات التي تبدو كضوء خافت في نهاية النفق، فقد

ظهرت مواقع ثقافية عربية صُممت بمعايير عالمية وقدمت محتوى ينافس الكثير من المواقع العالمية من حيث الجماهيرية والقوة والخدمات التفاعلية مع الجمهور، كما بدا أن المحتوى التفاعلي - الذي يناسب التنمية الثقافية أكثر من غيره - قد بدأ يتسلل إلى بعض المجالات ويسجل فيها درجة حضور، كالموسيقى والمسرح والفلكلور بشكل أساسي، وظهر تعدد وتنوع في الفئات التي تخاطبها المواقع الثقافية، كما استطاع بعض المواقع جذب قطاعات كبرى من الجماهير العربية لكي تقبل وتتابع وتنجذب إلى المحتوى الثقافي الرقمي المقدم عبر الإنترنت، وأمكن رصد بروز تحسن طفيف على صعيد نوعية المحتوى الثقافي المقدم ومستوى جودته وأهميته لبرامج ومشروعات التنمية الثقافية، بما يدل على أن هناك بذرة أو «نواة» للجدية والوعي في إعداد المحتوى الثقافي العربي وعرضه في صورة رقمية على الإنترنت، وهذه النواة قابلة لأن تعمل كنقطة قوة تنمو مع الوقت.

لكن في مقابل هذه البوادر المشجعة، لا يزال التوظيف الثقافي لتقنية المعلومات والاتصالات بعيداً عن المأمول، ويبدو في مجمله صعباً وتكتنفه الكثير من العقبات، منها أن البوادر المشجعة السابقة لم تصبح بعد عناصر قوة بارزة راسخة قادرة على حسم المنافسة مع الأوضاع المناوئة للتوظيف الثقافي لتقنيات الاتصالات والمعلومات أو لحسم المنافسة مع المجتمعات الأخرى التي تشتبك مع العالم العربي في صراع وجودي وخصومة واضحة كما هو الحال مع الكيان الصهيوني، أو تشتبك في تنافس اقتصادي

ذات العلاقة بتفعيل وإطلاق إمكانات تقنيات المعلومات والاتصالات عبر شرايين المجتمع ومفاصله الأساسية والعريضة النطاق داخل الجماهير الواسعة، وكذلك في ما يتعلق بفعالية الإطار القانوني القائم في إدارة قضايا الإبداع وحسمها لصالح التقدم والتنمية.

ومن الملاحظ أن الوجه الثقافي الرقمي العربي - في المجمل - ثابت وجامد وغير متجدد وبعيد عن التفاعلية والحيوية، وواقع تحت سيطرة النمط الكلاسيكي في تصميم وبناء المواقع الثقافية وعدم التطوير والانتقال للأنماط الأحدث، القائمة على التفاعلية والتداول اللحظي للمعلومات، ناهيك بأن المحتوى الثقافي المعروض على هذه المواقع بشكل عام لا يعكس قدراً معقولاً من الثراء الشديد الذي تتميز به الثقافة العربية والتراث العربي في المجالات المختلفة. كما أن هناك نسبة غير قليلة من المواقع الثقافية العربية تظهر إهمالاً واضحاً للغة العربية ولا تبدي أي اعتزاز بها كوعاء للثقافة. وهذه أمور تسهم بدرجة واضحة في حدوث حالة من الإهمال الجماهيري للمواقع الثقافية العربية، وهذه سمة غالبية وساحقة في جميع المجالات الثقافية باستثناء السينما والموسيقى. فأكثر من نصف المواقع في البحث العلمي ودور النشر والمنظمات غير الحكومية والتعليم الإلكتروني والمسرح والمكتبات الرقمية والوزارات والمتاحف والأدب والفلكلور جميعها يحظى بمعدل زيارة ضئيل للغاية، وربيعاً تقريباً مهملاً ولا يزوره أحد.

من الملحوظ كذلك أن المواقع الثقافية العربية بشكل عام لا تعمل وفق نموذج عمل يأخذ الأبعاد الاقتصادية في اعتباره بأي شكل، وبالتالي لم تظهر بعد مواقع ثقافية عربية تعنى وتحثي باليات التجارة الإلكترونية في المجال الثقافي، ولعل ذلك كان من أسباب وجود فتور واضح في موقف القطاع الخاص العربي والشركات العربية في اقتحام مجال

ثقافي اجتماعي تجاري كما هو الحال مع بقية دول العالم المختلفة.

ومن هنا كذلك ضعف إتاحة تقنيات الاتصالات والمعلومات بالعالم العربي بسبب محدودية البنية التحتية وعدم تناسبها مع عدد السكان، يضاف إلى ذلك أن تكلفة استخدام مفردات البنية التحتية المعلوماتية وأدواتها المختلفة مرتفعة للغاية بالنسبة لغالبية دول العالم العربي، فباستثناء الدول الخليجية الغنية ذات الدخل المرتفع، لا يزال عنصر التكلفة يشكل قيداً على انطلاق الجماهير العريضة في استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات. ومنها كذلك أن البيئة الإبداعية بالعالم العربي غير مؤاتية إلى حد كبير خصوصاً في ما يتعلق بحرية الصحافة والقدرة على الإبداع والابتكار وبراءات الاختراع القابلة للتطبيق وحماية الملكية الفكرية وحرية تداول المعلومات. أما أوضاع التعليم - الذي يعد أحد أهم قواعد التنمية الثقافية ونشر وتفعيل تقنيات المعلومات والاتصالات في آن واحد - فتعاني تدهوراً واضحاً في معظم مناحيها، سواء من حيث جودة نظام التعليم ودوره في دعم القدرات التنافسية للمجتمع، أم في ما يتعلق بالإنفاق على التعليم، وعلى استخدام الإنترنت في المدارس وغيرها.

ولاتزال هناك فجوة واضحة بين ما تفعله أو تقدمه الحكومات العربية من برامج ومشروعات وخدمات تعتمد على تقنية المعلومات، وبين ثقة المواطنين والجماهير العريضة في هذه البرامج وجدواها، وكذلك قدرتها على الوصول إليها والاستفادة منها. ومثل هذه الفجوة تجعل الكثير من البرامج والمشروعات المطبقة تتقدم تقنياً وتتفوق مجتمعياً ولا يكتب لها النجاح المأمول. كما أن البيئة القانونية العربية ذات العلاقة بتفعيل تقنيات المعلومات والاتصالات لاتزال ضعيفة وفي حاجة إلى تطوير كبير، لاسيما في ما يتعلق باستقلال القضاء والقوانين

تحفيز دور المعلوماتية ودعمها كرافعة للتنمية الثقافية، طبقاً لمعطيات الوضع الراهن على المدى القصير، وهذه التوصيات هي:

أولاً: خلاصات وتوصيات على مستوى المنظومة العامة للثقافة

• **النقطة الأولى:** التوجه نحو الانسياب الحر للمعلومات في ما بين جنبات المجتمعات العربية داخلياً، وفي ما بين بعضها البعض.

• **النقطة الثانية:** حث الأجهزة الرسمية العربية المعنية بالتنمية الثقافية على دمج قدرات تقنيات المعلومات والاتصالات في برامجها ومشروعاتها التنموية.

• **النقطة الثالثة:** ضرورة الموازنة الدقيقة بين ضرورات الانفتاح على الآخر والانجذاب للآخر والانبطاح أمامه.

• **النقطة الرابعة:** الاهتمام بالبعد الاقتصادي في المشروعات الثقافية الرقمية، حتى يكون لدى هذه المشروعات - أو البعض منها - القابلية للاستمرار والحياة، والعمل على حل إشكالية ملكية المحتوى من خلال الاهتمام بقضايا الملكية الفكرية في نشر المحتوى الثقافي.

• **النقطة الخامسة:** العمل على تطوير وبلورة سياسات ثقافية على مستوى الإقليم العربي العربي وعلى المستوى القطري على أن تتفاعل السياسات الإقليمية مع القطرية وشبه الإقليمية، والعمل على تعديل وتحسين مرتبة الثقافة وزنها على أجندة وأولويات الهيئات والكيانات الرسمية وغير الرسمية.

• **النقطة السادسة:** رقمنة المحتوى الثقافي العربي بمختلف صوره سواء للإتاحة على الإنترنت أو للجماهير في الداخل والخارج بصورة أخرى.

الثقافة الرقمية وتطبيقاتها وخدماتها.

نخلص من ذلك أن العالم العربي - في عموم - لديه بنية معلوماتية ضئيلة ومحدودة لكنها ناهضة وتتطور مع الوقت، وتشكل قاعدة انطلاق نحو التوظيف الثقافي لتقنية المعلومات والاتصالات، وفي الوقت نفسه فإن هذا القدر المحدود من القدرات المعلوماتية لم يستغل كما يجب، بل يتحول في كثير من الأحيان إلى موارد ضائعة أو مهملة أو لم يعرف أصحابها كيف يوظفونها جيداً، والمخرج الوحيد الذي يقودنا إلى استثمار وتوظيف ما هو قائم بأقصى ما نستطيع هو أن نجعل من مبدأ «الحرية» وقيمتها قاعدة أساسية للتوظيف الثقافي لتقنية المعلومات، ولكي يتم تحويل هذه القيمة العليا إلى إجراءات يحد تدفع إلى مزيد من التوظيف الثقافي لتقنية المعلومات، يحتاج العالم العربي إلى توجيهين أساسيين يتعين العمل على الأخذ بهما بكل جدية واقتناع، وهما توجه الانسياب الحر للمعلومات في ما بين جنبات المجتمعات العربية داخلياً، وفي ما بين بعضها البعض، والثاني اعتماد منهج المصادر المفتوحة كتوجه عام للتنمية الثقافية لكونه منهجاً قائماً على الإبداع والمشاركة الفردية والجماعية الطوعية في كل ما يتعلق بالتنمية الثقافية وخططها وبرامجها ومشروعاتها على امتداد العالم العربي، بالاستناد إلى ما توفره تقنيات المعلومات والاتصالات في هذا الصدد. وعند سيادة هذين التوجيهين وانتشارهما ستتاح للعالم العربي العديد من القنوات والمسارات العملية الناجحة التي يمكن من خلالها توظيف تقنية المعلومات والاتصالات ثقافياً، مثل مسار رقمنة المحتوى والتعليم المستمر والإبداع من خلال إتاحة المعرفة والبحث العلمي وغيرها.

وننتهي من الدراسة السابقة إلى مجموعة من الخلاصات والتوصيات الموجهة للقائمين على التخطيط لبرامج ومشروعات التنمية الثقافية بالعالم العربي، والتي من شأنها

• **النقطة الحادية عشرة:** الاستفادة من الالتزام الحالي لدى الحكومات العربية بدعم وتشديد وصيانة وتوسيع نطاق البنية الأساسية لتقنيات المعلومات والاتصالات حالياً ومستقبلاً، إذ إن ذلك يوفر فرصة أمام مخططي ومنفذي برامج التنمية الثقافية لبناء برامج ومشروعات تدخل فيها البنية المعلوماتية الناشئة أو الصاعدة كمكون أساسي يتطور مع الوقت.

• **النقطة الثانية عشرة:** العمل على استخدام شريحة السكان التي تتعامل مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات - ما لا يقل عن 50 مليون نسمة - كنواة محيط اجتماعي سكاني ثقافي يمكن استخدامها بصورة مؤثرة في التوظيف الثقافي لتقنيات المعلومات والاتصالات سواء داخل هذه الشريحة نفسها من السكان، أم كمعبر يصل بالثقافة وجهود التنمية الثقافية إلى شرائح أخرى من الجماهير العريضة التي لا يتاح لها الاحتكاك المباشر مع الموارد الثقافية.

• **النقطة الثالثة عشرة:** استغلال الاستعداد الموجود لدى الجهات الحكومية والخاصة والأفراد للإنفاق على امتلاك وتشغيل تقنيات المعلومات والاتصالات وتشغيلها في زرع جهود التنمية الثقافية وتوطينها، على اعتبار أن من لديه استعدادا للدفع في امتلاك أدوات تقنيات المعلومات والاتصالات يكون مهياً بصورة أو بأخرى لتحمل بعض أو كل الأعباء المادية التي قد يتطلبها التوظيف الثقافي لتقنيات المعلومات والاتصالات، كالتعاطي مع المواد الثقافية عبر الكتب الإلكترونية أو أسطوانات الفيديو الرقمية أو تحمل تكلفة تلقي المواد الثقافية عبر خطوط الاتصال السريعة الأعلى نسبياً، وغيرها.

• **النقطة الرابعة عشرة:** تشجيع ودعم التجارب والمحاولات الناجحة والرائدة حالياً

• **النقطة السابعة:** السمة الغالبة على الوجه الثقافي الرقمي العربي أنه وجه ثابت جامد غير متجدد وبعيد عن التفاعلية والحيوية، كما يشكل الإهمال الجماهيري للمواقع الثقافية العربية سمة غالبة وساحقة للوجه الرقمي للثقافة العربية، لاسيما في ما يتعلق بالخطاب الموجه للآخر الغربي.

• **النقطة الثامنة:** لم يستطع المحتوى الثقافي المعروض على الإنترنت بشكل عام أن يعكس قدراً ولو قليلاً من الثراء الشديد الذي تتميز به الثقافة العربية والتراث العربي في المجالات المختلفة، وتقدم المتاحف نموذجاً صارخاً على ذلك، فلا يوجد موقع متحف واحد استطاع أن يترجم لزواره الثراء الذي تحتويه جدرانه الحقيقية من تراث إنساني وحضاري فريد. وتشهد مواقع المتاحف المصرية والسورية على ذلك بكل وضوح، ويتكرر هذا الأمر في شتى المجالات الثقافية الأخرى، حتى في الكتب التي تعد أفضل الفئات حالاً.

• **النقطة التاسعة:** التعاون مع الأجهزة الرسمية والمعنية لتخفيض تكلفة امتلاك وتشغيل أدوات تقنية المعلومات والاتصالات، لأنه لا يمكن توظيف هذه التقنيات ثقافياً أو حتى في مجالات غير ثقافية من دون تكلفة. ويتفاوت عبء هذه التكلفة عالمياً تبعاً لمستوى دخل الفرد المستهدف بالتنمية. والحاصل أن معظم الدول العربية مصنفة على أنها إما شديدة الفقر أو فقيرة أو متوسطة، وبالتالي تمثل التكلفة عائقاً أمام التوظيف الثقافي وغير الثقافي لهذه التقنية.

• **النقطة العاشرة:** العمل على تعديل وتحسين مرتبة الثقافة ووزنها على أجندة أولويات الهيئات والكيانات الرسمية وغير الحكومية، لأن ذلك ينعكس على الدور الذي يفترض أن تقوم به هذه الأطراف في بناء الوجه الرقمي للثقافة العربية.

المعلوماتية المتاحة حتى الآن بالوطن العربي - راجع القسم الأول من الدراسة - بين يدي مخططي برامج التنمية الثقافية نقطة بداية لا بأس بها يمكن استخدامها في تدعيم ونشر وتعميق مفهوم التعليم والتعلم المستمر للجميع، باعتبار أن التعليم والتعلم المستمر مسؤولية المجتمع ككل.

• **النقطة الثالثة:** إيلاء تركيز خاص لفئتي الأطفال وذوي التعليم المنخفض في برامج ومشروعات التنمية الثقافية المعتمدة على تقنية المعلومات والاتصالات، لأن هاتين الفئتين هما الأولى بالاهتمام والرعاية وإعداد محتوى ثقافي يناسبهما، على أساس أن الجمهور ذو التعليم الأقل هو الجمهور الأوسع نطاقاً حالياً، وأن الأطفال اليوم هم الفئة التي سيقع على عاتقها عبء التنمية الثقافية في المستقبل.

• **النقطة الرابعة:** معظم المواقع في هذه الفئة تقدّم ما يعرف بالمقررات المبرمجة ولا تهتم بتنمية المهارات الذهنية الأساسية بمستوياتها المختلفة ولا تركز على المفاهيم الأساسية.

رابعاً: خلاصات وتوصيات خاصة بمكوّن الإعلام في منظومة الثقافة

• **النقطة الأولى:** عدم الاستعداد للنقلات المرتقبة في الإعلام الإلكتروني كالفديو تحت الطلب والتلاحم بين الإنترنت والمحمول والإعلام الورقي والفضائي.

• **النقطة الثانية:** عدم الاستعداد لموجة الإعلام الشعبي القائم على الفرد كالمدونين والمنتج الإعلامي الموجه للفرد بصورة شخصية.

• **النقطة الثالثة:** ضرورة إحداث تشبيك في مجال النشر والإعلام والكتب والمكتبات

في التوظيف الثقافي لتقنية المعلومات ثقافياً، والعمل على نشرها وتعميمها.

• **النقطة الخامسة عشرة:** ضرورة الاهتمام والوعي بطرق وأساليب عرض «البضاعة الثقافية» العربية على الآخر بالأساليب والأدوات المناسبة والسائدة في الفضاء الإلكتروني العالمي وفي مقدمتها التسجيل في الفهارس والأدلة، حتى لا يتحوّل المحتوى الثقافي العربي إلى محتوى «خفي» على الشبكة.

ثانياً: خلاصات وتوصيات خاصة بمكوّن اللغة في منظومة الثقافة

• **النقطة الأولى:** هناك نسبة غير قليلة من المواقع الثقافية العربية تظهر إهمالاً واضحاً للغة العربية ولا تبدي أي اعتزاز باللغة كوعاء للثقافة.

• **النقطة الثانية:** لم تكشف التحليلات التي أجريت على مواقع المجامع اللغوية العربية عن وجود الاهتمام الواجب ببحوث التنظير اللغوي والمعجمي، بحيث انصبّ الاهتمام على المصطلحات.

• **النقطة الثالثة:** لوحظ ندرة أو عدم وجود ذخائر نصوص محوسبة للغة العربية بهذه المواقع والتي تعدّ مقوّمات أساسية للتنظير اللغوي والمعجمي وبناء المعاجم.

ثالثاً: خلاصات وتوصيات خاصة بمكوّن التربية في منظومة الثقافة

• **النقطة الأولى:** حتّ الأجهزة الرسمية العربية على رفع جودة نظم التعليم، لأن نظم التعليم ركيزة أساسية من ركائز الثقافة في أي مجتمع.

• **النقطة الثانية:** تضع البنية الأساسية

والإبداع القائم على المعرفة وبكسر احتكار الوسائل التقليدية الناقلة للمعرفة إلى المبدعين.

سادساً: خلاصات وتوصيات خاصة بمكوّن البحث العلمي في منظومة الثقافة

• **النقطة الأولى:** اعتبار تقنية المعلومات والاتصالات في دعم مؤسسات البحث العلمي العربية الأداة الأساسية في توفير فرص التواصل بين مؤسسات البحث العلمي العربية، وبينها وبين المراكز البحثية العالمية، أو الربط في ما بينها لتحقيق مزيد من التكامل والتنسيق في مجال البحث العلمي، عبر تكامل الموارد وتبادل الأفكار وتداخل التخصصات وتعدّها.

• **النقطة الثانية:** نشر الثقافة العلمية السلمية ومكافحة الخرافة واللاعلمية بالمجتمع العربي من خلال المواقع والمنتديات والمدونات العلمية، بالإضافة إلى قوائم البريد الإلكتروني ومجموعات الأخبار والمنشورات العلمية المتخصصة والأكاديمية على الإنترنت.

والتراث، لفتح قنوات لتبادل المعارف والكتب في مختلف المجالات من خلال المكتبات الرقمية والمستودعات الإخبارية والإعلامية التخيلية المفتوحة، ومستودعات النشر الرقمي والمدونات والشبكات الاجتماعية وغيرها، بما يتيح موارد ثقافية هائلة أمام المواطن العربي للنهل منها طوال الوقت بصورة مجانية أو بتكلفة زهيدة.

خامساً: خلاصات وتوصيات خاصة بمكوّن الإبداع في منظومة الثقافة

• **النقطة الأولى:** العمل على تحسين أوضاع البيئة الإبداعية السائدة بالوطن العربي، على اعتبار أن هناك ارتباطاً شديداً بين التنمية الثقافية ومقومات البيئة الإبداعية السائدة، كما أن هناك ارتباطاً مماثلاً بين فرص نشر وتوظيف تقنيات المعلومات والاتصالات ومقومات البيئة الإبداعية.

• **النقطة الثانية:** استخدام الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كوسيلة للإتاحة الدائمة للمعارف بصورة احترافية للمبدعين والموهوبين بما يسمح بنشر الفن

الفصل الخامس نحو رؤية مستقبلية لتنمية الثقافة العربية من منظور معلوماتي

أولاً: ثلاثية الثقافة والمعرفة والمعلومات

جوهر العلاقة بين الثقافة والمعرفة:
من منظور عربي: الثقافة - كما أوجزها البعض - هي ما يبقى بعد زوال كل شيء، والمعرفة - على خلاف الموارد المادية - هي المورد الوحيد الذي يبقى وينمو مع زيادة استهلاكه، ربما يكمن هنا جوهر العلاقة الوثيقة بين الثقافة وتقانة المعلومات، ومن المهم إدراك مغزى ثنائية التعريف فلن يبقى للشعوب في نهاية الأمر إلا ثقافتها ومواردها البشرية، صانعة هذه الثقافة وصنيعتها. وليس أمامنا، بعد كل ما أهدر من مواردنا المادية، إلا مورد المعرفة المتجدد، وإنتاجها وتوظيفها على يد المبدعين العرب صغاراً وكباراً، نخبة وعامة.

«مجتمع المعرفة» لا «مجتمع المعلومات»: كما أفرزت تكنولوجيا الصناعة مجتمعاً مختلفاً عن مجتمع الزراعة، أفرزت تكنولوجيا المعلومات كذلك مجتمعاً مختلفاً عن مجتمع الصناعة، ولكن شتان بين هذا الاختلاف وذاك، فالنقلة النوعية إلى مجتمع المعلومات تفوق سابقتها بكثير، سواء من حيث عظمة الآمال التي تبشر بها، أم جسامة المخاطر التي تنطوي عليها، وقد تعددت أسماء هذا المجتمع الجديد، ومن أكثرها شيوعاً: مجتمع المعلومات ومجتمع المعرفة. وعلى الرغم مما يبدو من تشابه ظاهري بينهما، فإن هناك اختلافاً جوهرياً من حيث المفهوم، ويستلزم حسمه من البداية، على أساس تعريف دقيق لكل منهما. فمجتمع المعلومات هو وليد الفيض الكثيف من المعلومات، والانتقال الحر للمعلومات والأفكار، وتنظيم موارد المعلومات،

وتمثيلها رقمياً بحيث يسهل الوصول إليها وتحويلها وإدماجها. أما مجتمع المعرفة فهو القائم على استغلال المعرفة كأهم مورد للتنمية. فالعالم من خلال الإنترنت يمرّ بمرحلة يطلق عليها «مجتمع المعلومات العالمي»؛ ويرى أهل التنمية أنه يمكن استغلاله في بناء مجتمع معاصر مغاير تماماً لسوابقه، هو «مجتمع المعرفة»، وفي تمكين الدول النامية من بناء نموذجها الخاص له بما يوافق ثقافتها وهويتها الحضارية، وهو تحدّ هائل بكل المقاييس. ومن المهم استحضار مفهوم منظمة اليونسكو في ما يخصّ التفريق بين مجتمعي المعلومات والمعرفة، والتي خلصت إليها المنظمة في الدورة الأولى لـ «القمة العالمية حول مجتمع المعلومات WSIS» في جنيف (ديسمبر 2003)، حين أوصت بتبني مفهوم «مجتمع المعرفة» بدلاً من مجتمع المعلومات؛ لقدرة التوجه «المعرفي» أن يتسامى على «المعلوماتي»، الذي يركز على الشق التكنولوجي الاتصالي. بعبارة أخرى: إن خطاب مجتمع المعلومات ينشغل بأمور البنى التحتية، التي توفر الوسائل العملية للنفاذ إلى مصادر المعلومات وتبادلها، وهي مهمة يتكفل بها عالمياً الاتحاد الدولي للاتصالات ITU. إن إقامة مجتمع المعرفة يتطلب من المؤسسات العربية ضرورة تغطية الدورة الكاملة لاكتساب المعرفة، والتي تشمل بجانب مهمة النفاذ إلى مصادر المعلومات، مهمات أخرى تشمل استيعاب المعرفة وتنظيماتها وإدارتها وإنتاجها وأرشفتها، وتوفير قنوات التواصل التي تضمن الانسياب الحر للمعرفة من مستويات التشغيل إلى الإدارة العليا.

المثال لا الحصر.

خطورة تهميش الثقافة:

من منظور معلوماتي عربي

الثقافة لا تهمش: الثقافة - كما قيل - لا تقبل التهميش، فهي محور منظومة التنمية المجتمعية، ومصدر الاستدامة، ونبع الإبداع الذي لا ينضب، وقد بات جليا أن تهميش الثقافة من أهم الأسباب وراء إخفاق الكثير من مشاريع التنمية في ما مضى وحتى الآن. كان من الطبيعي أن تعمل عولمة قوامها الاقتصاد على تهميش الثقافة، فنراها لا تستوعب التنوع الثقافي، ولا يقصّ مضجعها أن يسود خطاب فكري قائم على صدام الحضارات وصراع الثقافات. وقد سعى الاتحاد الأوروبي في بداية إنشائه إلى إقامة تكتله على أساس سياسي واقتصادي وأمني لكنه آمن في النهاية بضرورة التمحور حول الثقافة، ويقول في هذا الشأن «جان موتيه»، «أبو أوروبا كما يطلق عليه»: «إنه لو قدر له أن يطلق مسيرة التكامّل الأوروبي من جديد لتعينّ عليه أن يبدأ بالتعليم والثقافة». وهو الدرس ذاته المستفاد من تجربة إقليم بلدان جنوب شرق آسيا، الذي شهد طفرة كبيرة في مجال التكامّل الإقليمي من خلال منظمة «الآسيان ASEAN».

المدخل المعلوماتي الثقافي للتكتل العربي: يبدو العامل الثقافي محورياً في إحداث التكامّل الإقليمي العربي. فعلى الرغم من قوة الدوافع، واجه التكتل العربي الإقليمي كغيره مصاعب جمة من أجل تحقيقه من خلال المدخل الأمني أو السياسي أو الاقتصادي، ولم يبق إلا المدخل الثقافي أسوة بما حدث في تكتلات إقليمية أخرى. وتتوفر لهذا المدخل عوامل عدة تؤكد أصالته، يكفي منها عامل اللغة والتاريخ، وتوفر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسائل عدة لإمكانية ترجمته إلى واقع عملي، بيد أن هذا لا يعني سهولة تطبيقه فلا غنى عن توفر الإرادة السياسية والتصدي لمحاولات تقويض الهوية العربية.

الهوية: من منظور معلوماتي عربي

الهوية والنقطة النوعية لمجتمع المعرفة: ستظل الهوية هي الملاذ الأخير الذي تلجأ إليه الأمم والشعوب والجماعات في أوقات الأزمات، ويصدق هذا القول - أكثر ما يصدق - على الهوية العربية، فأصحابها يؤمنون بأنهم أصحاب إرث تاريخي عظيم يفرض عليهم دورا عالميا ينبثق من هذا الإرث التاريخي، والهوية العربية هي ملاذ العرب وهم يواجهون الصدمة المجتمعية الحادة التي أحدثتها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الهوية شاغل الجميع: لقد أصبحت الهوية شاغل الجميع، فهي هم أهل فرنسا، رائدة الثقافة عالميا، راحوا يتساءلون ما هي فرنسا؟ أما أهل اليابان الذين سبق لهم أن طرحوا بشدة سؤال الهوية، وهم ينتقلون بأمتهم إلى عصر الثورة الصناعية، وقد أصبحوا بفضل تحقيقهم لهذه النقطة في مقدمة الركب التكنولوجي عالميا، فهم بدورهم يعيدون طرح السؤال ذاته من جديد، من منظور معلوماتي هذه المرة، فهم يخشون على لغتهم، ومن ثم ثقافتهم، من الانسحاق تحت هيمنة اللغة الإنجليزية على ساحة الإنترنت.

تكنولوجيا المعلومات وتهديد الهوية:

لقد انتاب الجميع قلق بالغ على مصير هويتهم من جراء هذه التكنولوجيا الساحقة الماحقة: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وقد وصل هذا القلق إلى حد توقع أن تقضي التكنولوجيا المعلوماتية على التنوع الثقافي مثلما كادت أن تقضي سابقتها الصناعية، على التنوع البيولوجي. في مقابل ما ذكر، هناك من يبشر بـ «هيتروتوبيا» عالمية، مدينة فاضلة معلوماتية، تحتفي بالتنوع الثقافي بفضل هذه التكنولوجيا ذاتها، وما توفره من وسائل عملية للحوار الثقافي، والتهجين الإبداعي بين مآثر تراث الشعوب، بين الموسيقى العربية والموسيقى الفارسية، وبين أدب أوروبا وأدب أمريكا اللاتينية، وبين الرقص الهندي ورفض القبائل الأفريقية، وذلك بالطبع على سبيل

كان من الطبيعي أن تعمل عولمة قوامها الاقتصاد على تهميش الثقافة، فنراها لا تستوعب التنوع الثقافي، ولا يقصّ مضجعها أن يسود خطاب فكري قائم على صدام الحضارات وصراع الثقافات. وقد سعى الاتحاد الأوروبي في بداية إنشائه إلى إقامة تكتله على أساس سياسي واقتصادي وأمني، لكنه آمن في النهاية بضرورة التمحور حول الثقافة.

ثانياً:

نحو سياسة ثقافية مغايرة

أبرز ملامح الوضع الراهن:

- الحاجة إلى بلورة سياسة ثقافية إقليمية وفقاً لمطالب عصر المعلومات .
- الحاجة إلى نظرة أشمل لنظم الحكومة الإلكترونية في ما يخص توفير الشفافية.
- الحاجة إلى مزيد من حرية التعبير وحث الجماهير على المشاركة .
- ضرورة إعطاء مرتبة أعلى للثقافة على أجندة التنمية المجتمعية .
- ضرورة رآب الفجوة المعرفية التي باتت تفصل بين العالم العربي والعالم المتقدم، التي أظهرتها بجلاء مؤشرات الوضع الراهن .
- العمل على تحسين مرتبة الثقافة على أجندة التنمية الاجتماعية .

الحاجة إلى إبداع سياسي: خلص تقرير¹ لليونسكو إلى أن الخيال السياسي قد أصيب بالخمول¹، وقد تخلف عن الطفرات التي حققها ويحققها الخيال العلمي والتكنولوجي، وهو الأمر الذي أدى بدوره إلى حدوث فجوة بين السياسات وبين العلم والتكنولوجيا، ومن ثم ثقافة عصر المعلومات التي تركز عليها بصفة أساسية، ولا شك أن وضع سياسة للتنمية الثقافية في مجتمع المعرفة يحتاج إلى درجة عالية من الخيال والإبداع الاجتماعي، وإلى قدر عالٍ من الجسارة لمساءلة الأوضاع القائمة، وتجاوز ما هو سائد ومألوف.

ولا يعني ذلك بالطبع البداية من الصفر، فقد قامت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بعدة محاولات لبلورة سياسة ثقافية عربية، أهمها الخطة الشاملة للثقافة العربية، والتي تضمنت استشرافاً لآفاق المستقبل الثقافي، ومشاريع محددة لتنمية المجالات

الثقافية المختلفة، بيد أن الخطة تحتاج إلى مراجعة شاملة من منظور ثقافة عصر المعلومات⁽²⁾.

وقد قامت منظمة الأمم المتحدة لإقليم غرب آسيا «الإسكوا» بعدد كبير من الدراسات والمسوح المتعلقة بالتنمية المعلوماتية، سواء على مستوى إرساء البنى التحتية الخاصة بشبكات الاتصالات، أم على مستوى تعزيز صناعة المحتوى الرقمي عموماً والمحتوى الثقافي بصفة خاصة. وهناك كم هائل من الدراسات وحصاد الندوات والمؤتمرات التي عقدتها منظمة اليونسكو التي تناولت الجوانب المختلفة للتنمية المعلوماتية والمعرفية من منظور الدول النامية.

ولعل من واجبات الحكومة الرئيسية في عصر المعلومات وضع السياسات وسن القوانين التي تسعى إلى فرض نوع من النظام على تلك الفوضى التي ستظل تعاود الظهور، نتيجة للفرق بين سرعة التطور التكنولوجي وقدرة المجتمعات على استيعابه. بقول آخر، يتطلب الأمر من الحكومات العربية الانتقال من «إدارة الأزمات» إلى «إدارة الفجوات»، والذي يتطلب بدوره تأهيل كوادر عربية قادرة على المزج بين السياسي والتكنولوجي من جانب، وبين الاقتصادي والثقافي من جانب آخر.

أهم غايات السياسة الثقافية في مجتمع المعرفة: نظراً لاتساع نطاق منظومة ثقافة عصر المعلومات، هناك العديد من الغايات والأهداف التي تصبو إليها التنمية الثقافية في مجتمع المعرفة، ولعل أهمها:

- رآب الفجوة المعرفية بين العالم العربي والعالم المتقدم وبين البلدان العربية ذاتها .
- تحقيق مزيد من الشفافية، باعتبارها مقوماً أساسياً لآليات التصويب الذاتي لضمان عدم

1 تقرير لليونسكو من إعداد اللجنة العالمية المعنية بالثقافة والتنمية بعنوان التنوع البشري الخلاق - ترجمة المجلس الأعلى للثقافة عام 1997، ص 96

2 المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: الخطة الشاملة للثقافة العربية. وثيقة العمل الرئيسية للمؤتمر الخامس للوزراء العرب المسؤولين عن الشؤون الثقافية تونس 1985. والتي تمّ تحديثها من قبل المنظمة عام 1996.

تراكم المشكلات .

- إقامة صناعة للمحتوى الثقافي العربي قادرة على المنافسة
- تحقيق مزيد من المشاركة الجماهيرية، من قبل الأفراد والجماعات والمنظمات الأهلية.
- ضمان حرية التعبير.

رأب الفجوة المعرفية: اتساقاً مع اتخاذ مفهوم «مجتمع المعرفة» بدلاً من «مجتمع المعلومات»، يتطلب الأمر خطاباً جديداً لـ «الفجوة المعرفية»، يختلف عن نظيره المعلوماتي حيث عادة ما يطلق عليها «الفجوة الرقمية». تندمج في إطار هذا الخطاب الجديد وجهات نظر المفكرين ذوي الصلة بالمجال الثقافي من تربويين واجتماعيين، وفلاسفة ونشطاء حقوق الإنسان، ومناهضي العولمة الراهنة، وفلاسفة نوجز في ما يلي وجهات نظرهم:

• وجهة نظر التربويين: يرون الفجوة المعرفية قضية تعليمية في المقام الأول، ومظهراً لعدم المساواة في النفاذ إلى فرص التعليم، والحل - في رأيهم - هو إكساب المتعلم القدرة على التعلم ذاتياً مدى الحياة، وعلى اتساعها، باستغلال الإمكانيات التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي مقدمتها الإنترنت.

• وجهة نظر الاجتماعيين: يرون الفجوة المعرفية ضرباً من عدم المساواة الاجتماعية عبر الفواصل الاجتماعية المختلفة: كالدخل والسكنى والنوع (ذكر/أنثى) ومستوى التعليم وسكنى المدينة والريف (أو المناطق البدوية)، ويرون ضرورة بلورة نظرية اجتماعية جديدة لمجتمع المعرفة، يتصدى لظاهرة الاستبعاد الاجتماعي بمفهومه الواسع .

• وجهة نظر نشطاء حقوق الإنسان: يرون الفجوة المعرفية انتهاكاً لحق الإنسان في تنمية ذاته، بحرمانه من حرية النفاذ إلى المعلومات والمعرفة، وحقه في مواصلة تعليمه وتعلمه وتحقيق ذاته .

• وجهة نظر مناهضي العولمة: يرون أن

العولمة الحالية في صيغتها الأمريكية تعمل على اتساع الفجوة المعرفية بسبب نزعتها الاستقطابية الاحتكارية، وهم يؤكدون أن تحرير التجارة والأسواق سيقلل من فرص الدول النامية للحاق بركب اقتصاد المعرفة.

• وجهة نظر الفلاسفة: يرون الفجوة المعرفية قضية أخلاقية في المقام الأول إلى حد اعتبار البعض منهم أمور التنمية التكنولوجية فرعاً من فلسفة الأخلاق.

الفجوة المعرفية بين العرب وإسرائيل:

على الرغم مما يبديه الكثيرون من حماس شديد لثورة المعلومات وأهميتها، إلا أن هناك تغافلاً عما يجري داخل إسرائيل من تنمية معرفية نشطة وفعالة. ومن المؤكد أن التنمية الثقافية عموماً، والتنمية المعرفية على وجه الخصوص، هما جانبان بالغ الأهمية على صعيد المقارنة مع إسرائيل. وكفي مثلاً هنا ما للغة والدين من أهمية لدينا ولديهم. أضف إلى ذلك، الموقع البارز الذي تحتله التكنولوجيا المتقدمة بصفة عامة، وتكنولوجيا المعلومات بصفة خاصة في عقل ساسة إسرائيل وعلمائها ومخططيها وموجهيها. وكمثال على ذلك ما يردّدونه عن عظمة وادي السيلكون الإسرائيلي، الذي يربط بين مراكز البحث والتطوير المعلوماتي في مثلث: تل أبيب - القدس - حيفا، والذي لا يفوقه - على حدّ زعمهم - سوى وادي السيلكون الأمريكي، وقد أتت إسرائيل في تقرير المعلومات العالمي لسنة 2003 في المرتبة رقم 12 في مؤشر الجاهزية الشبكية الدال على مدى استعداد المجتمع لدخول مجتمع المعلومات، وهي تسبق في هذا دولا متقدمة، مثل: سويسرا، وفرنسا، وإسبانيا، وإيطاليا، والنرويج. وتجدر الإشارة هنا إلى أن تونس، أعلى الدول العربية مرتبة في هذا التقرير، قد جاءت في المرتبة رقم 34. في ظل هذا الواقع فإنه لا مفرّ من تناول الفجوة المعرفية الآخذة في الاتساع بيننا وبين إسرائيل، فهي تمثل - بلا أدنى مبالغة - موقفاً مصرياً، ومن الغريب

جاءت إسرائيل في تقرير المعلومات العالمي لسنة 2003 في المرتبة رقم 12 في مؤشر الجاهزية الشبكية الدال على مدى استعداد المجتمع لدخول مجتمع المعلومات، وهي تسبق في هذا دولا متقدمة، مثل: سويسرا، وفرنسا، وإسبانيا، وإيطاليا، والنرويج. وتجدر الإشارة هنا إلى أن تونس، أعلى الدول العربية مرتبة في هذا التقرير، قد جاءت في المرتبة رقم 34. في ظل هذا الواقع فإنه لا مفرّ من تناول الفجوة المعرفية الآخذة في الاتساع بيننا وبين إسرائيل.

ولو نجحنا في ترشيح هذه المدونات وتخليصها مما يعرف بـ «ضوضاء الويب»، يمكن حينئذ أن تستفيد منها الحكومات العربية في التعرف بصورة واقعية ومباشرة إلى توجهات الرأي العام web وتوقع المشكلات في وقت مبكر تجنباً لطابع رد الفعل.

الشبكات الاجتماعية أداة المشاركة الجماهيرية: ثقافة «الويب»، أو الثقافة الرقمية كما يسميها البعض، ثقافة جماعية بحكم طبيعتها ونشأتها وتطورها. لقد ظل هذا شعاراً إلى أن تحقق لشبكة الإنترنت نضوجها الثقافي الاجتماعي، وقد تجسّد في ما يعرف بـ «الشبكات الاجتماعية» (وأبرز أمثلة عن هذه الشبكات، نظام «الفيس بوك» Facebook) واليوتيوب.

إن الناس باتت تقوم بأعمالها وتمارس أنشطتها الحياتية بصورة مغايرة، بحيث أصبحت الإنترنت «منصة العمل الأساسية». لقد ارتقت الإنترنت من حلقات الدردشة والتسامر عن بعد إلى فاعلية المشاركة والتفاعل وحشد الذكاء الجمعي، وأصبح في إمكان الفرد أن يولد المعلومات بوسائل ميسرة كآلات التصوير الرقمية ومعدات التسجيل المرئي والسمعي. ومن خلال نظم نقل الحضور Transmis-sion of presence، أو ما يمكن أن نطلق عليه «التحاضر» بدلاً من «التهايف»، ومع التوسع في استخدام نظم اتصالات النطاق العريض Broad Band ذات السعة العالية، سيصبح الحوار عن بعد أقرب ما يكون من التجاور وجها لوجه إن لم يكن أكثر فاعلية وتأثيراً.

لقد كسرت الشبكات الاجتماعية احتكار المؤسسات الرسمية لعملية إنتاج المعرفة وتوظيفها. فالشفافية بمعناها الحق عملية ذات اتجاهين: شفافية من الحكومة إلى جماهيرها، وشفافية من الجماهير إلى حكوماتها. بقول آخر، لقد أخذت الجماهير بزمam المبادرة حتى لا تصبح رهناً لبرودة تجاوب الأجهزة مع المشكلات بفعل وطأة الثقل البيروقراطي. إن

أن الاستراتيجيات العربية للتنمية المعلوماتية قد تحاشت الخوض في هذا الأمر الحيوي.

نظم الحكومة الإلكترونية وتحقيق الشفافية: تركّز نظم الحكومة الإلكترونية على التخفيف من حدة الروتين والبيروقراطية المكتبية في تقديم الخدمات الحكومية من إصدار التراخيص وسداد فواتير المرافق وما شابه، إلا أنه يتمّ حجب كثير من الوثائق الحكومية التي لا صلة لها بأمن الأمن القومي والمحافظة على مكانة الدولة عالمياً. لقد أصبحت الشفافية ضمن الحقوق الأساسية للمواطن، وبدونها يفقد المجتمع قدرته على المساءلة والمحاسبة، وتوفير آليات التصويب الذاتي التي لا غنى عنها لمواجهة الكم الهائل من المشكلات المعقدة التي تعاني منها المجتمعات العربية. من زاوية أخرى وباستثناء الأمور المتعلقة بالأمن الداخلي، فإن تبادل المعلومات الحكومية ما بين البلدان العربية محدود للغاية، وهذا ما يحد بشدة من فرص التعاون الاقتصادي.

الإنترنت وحرية التعبير: وفقاً لقول «أمارتا سن» - الاقتصادي الهندي العظيم والحائز على جائزة نوبل في «اقتصاد الفقراء» - فإن حرية التعبير ليست مجرد شأن سياسي، لأنها ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية، وهي - من ثم - وثيقة الصلة بالتنمية. وبخاصة في ما يتعلق بـ «مجتمع المعرفة» الذي يستحيل بناؤه في بيئة تقمع الرأي وتخرس الألسنة.

لقد وفرت الإنترنت منابر عديدة للتعبير تتيح للأغلبية العامة، وللطبقات المستضعفة والمهمشة، أن تسمع صوتها، والانتشار السريع للمدونات العربية عبر الإنترنت، سواء من قبل الأفراد أم منظمات المجتمع المدني، خير دليل على مدى تشوق المجتمعات العربية لممارسة حقها في حرية التعبير، ولن تفعل أساليب الرقابة الإلكترونية، وشرطة الإنترنت، في الصمود أمام هذا التيار الجارف من المدونات،

لن تفعل أساليب الرقابة الإلكترونية وشرطة الإنترنت، في الصمود أمام هذا التيار الجارف من المدونات، ولو نجحنا في ترشيح هذه المدونات وتخليصها مما يعرف بـ «ضوضاء الويب»، يمكن حينئذ أن تستفيد منها الحكومات العربية في التعرف بصورة واقعية ومباشرة إلى توجهات الرأي العام web وتوقع المشكلات في وقت مبكر تجنباً لطابع رد الفعل.

من أجل تلبية حاجات الإنسان الأساسية. وقد تحولت المعرفة، في غيبة من الضمير الإنساني إلى سلعة تباع وتشترى واستخدمت أسلحة التجويع المعرفي والمقاطعة المعلوماتية لتأديب الجماعات المناوئة وما يسمونها بالدول المارقة. إن المنطق الأخلاقي يفرض علينا ألا تتحول احتياجات الإنسان الأساسية إلى سلعة، وقد أصبحت المعلومات والمعرفة - بالفعل - ضمن هذه الاحتياجات الأساسية، بعد أن ثبت كونها مورداً لا غنى عنه لإنتاج غذاء الإنسان، وتوفير مسكنه وملبسه وتعليمه ورعاية صحته والترفيه عنه.

ومما يعقد الأمور في استيعاب ظاهرة اقتصاد المعرفة أنه لا يتعامل فقط مع موارد لامادية بل تمتد الخاصية اللامادية - بحكم المنطق - لتشمل آليات معالجة موارد المعرفة من برمجيات ونظم معلومات، ولتشمل كذلك عناصر العائد والكلفة المرتبطة بالاستثمار المعرفي والثقافي، بحكم كونها غير محسوسة ويصعب قياسها، والتساؤلات توضح هذه الحقيقة: فما هو العائد الطويل الأجل للاستثمار في مجال التربية؟ وما هو حجم الخسارة المترتبة عن فقدان الهوية القومية؟ ثم كيف تتحقق الموازنة بين العائد السياحي والكلفة الاجتماعية لتدمير البيئة المحلية، وتهديد الآثار التاريخية، والعبث بالتقاليد الاجتماعية كما نشهده في بعض المناطق والقرى السياحية؟

تغيرات جذرية في منظومة الاقتصاد:
نتيجة للثورة المعلوماتية - المعرفية، طرأت تغيرات جذرية على الأسس التي تقوم عليها المنظومة الاقتصادية يمكن إيجازها في ما يلي:

- **مفهوم القيمة:** النقلة من ثنائية قيمتي التبادل والمنفعة إلى رباعية تشمل - علاوة على هذه الثنائية التقليدية - قيمة المعلومات والقيمة الرمزية. كتلك المتعلقة بالهوية الثقافية على سبيل المثال.

إنسان العصر لم تعد له رفاهية انتظار إصدار الإجراءات وإقرار التنظيمات في مواجهة هذه المشكلات التي تتوالى عادة بمعدلات متسارعة.

والواقع أن الشبكات الاجتماعية يمكن أن تلعب دوراً رئيسياً على صعيد الثقافة العربية، نذكر من ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

- إقامة منتديات ثقافية على مستوى الوطن العربي لمواجهة ظاهرة التشرذم الثقافي.
- رصد ظاهرة الفقر بمعناها الواسع بما في ذلك فقر المعلومات.

- اقتفاء مظاهر التنوع الثقافي وثقافات الجماعات المحلية والفئات المهمشة.
- وضع استراتيجية واقعية لإقامة جسور التعاون والمشاركة بين جميع أصحاب المصلحة، بحيث تشير تجارب الدول إلى أن خلق رؤية موحدة يتفق عليها الجميع شرط أساسي لنجاح جهود إنشاء صناعة ثقافة عربية.

نحو اقتصاد ثقافي جديد من منظور

مجتمع المعرفة

أبرز ملامح الوضع الراهن (اقتصادياً):
عدم التجاوب مع النقطات النوعية التي طرأت على منظومة الاقتصاد نتيجة التغير المعلوماتي من ناحية أولى، وضعف الاهتمام بالبعد الاقتصادي في المشروعات الثقافية الرقمية من ناحية ثانية، وعزوف القطاع الخاص عن الاستثمار في مشاريع التنمية الثقافية من ناحية ثالثة وأخيرة.

الحاجة الماسة إلى فكر اقتصادي جديد:
إن اقتصاد الثقافة، كغيره من فروع المعرفة، يصعب إخضاعه لنموذج الاقتصاد التقليدي، وهو المسعى الخاطئ الذي ينتهجه اقتصاد العولمة لمذموم نموذج اقتصاد الصناعة ليشمل الاقتصاد الجديد، اقتصاد عصر المعلومات. والواقع أن المهمة الأساسية للنظام الاقتصادي هي ترشيد توظيف الموارد المتاحة

تؤكد ذلك ضرورة تعزيز المحتوى الثقافي العربي بالقيمة المضافة التي تكسبه القدرة على المنافسة.

اقتصاد الانتباه: الانتباه سلعة نادرة، فقدرة الإنسان على تلقي المدركات الحسية محدودة بقيود فسيولوجيا الجهاز العصبي، إن ثراء المعلومات الحالي يقابله - كما خلص البعض - فقر في الانتباه، بحيث يتم على حساب استهلاك الموارد الإدراكية، الأمر الذي يتطلب ضرورة ترشيد استخدامها وإدارتها على أسس اقتصادية، وقد تفاقمت مشكلة «حمل المعلومات الزائد» ويقصد بها توليد كم هائل من المعلومات يصعب على المرء استيعابها إلى حد القول بأن اقتصاد الانتباه ربما يفوق في أهميته عما قريب الاقتصاد المالي، فهو المدخل لـ «اصطياد» المستهلكين من خلال تلك الرباعية التي تقوم عليها صناعة الإعلان: اقتناص الانتباه فائزاً الاهتمام ثم توليد الرغبة فحث المتلقي على القيام بالفعل لاقتناء سلعة أو اتخاذ موقف.

وكما يتوقع الكثيرون، سيتعاظم دور اقتصاد الانتباه وعلاقته بالاقتصاد الفعلي، وهو ما يستوجب ضرورة الاهتمام به حتى لا يقع المواطن العربي فريسة الفخاخ التي سوف تحيكها له الاستراتيجيات التسويقية للشركات المتعددة الجنسية التي تفرض سيطرتها بإحكام على معظم الأسواق العربية.

تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مشاريع التنمية الثقافية: اقتصر إسهام القطاع الخاص بصفة أساسية على مجال انتشار الإعلام الفضائي، دون غيره من المجالات الخاصة بمشاريع التنمية الثقافية الأخرى، على الرغم من كونها ذات عائد استثمار مجز. ويرجع ذلك إلى عدة أسباب لعل أهمها: غياب الوعي الكافي للفرص التي يتيحها اقتصاد المعرفة في صناعة المحتوى الثقافي من ناحية أولى وعدم توفر نماذج عمل

• **مفهوم الملكية:** النقلة من الملكية المادية، التي يسهل حصرها وتوثيقها وحمايتها، إلى الملكية الفكرية التي يصعب تحديدها وحمايتها.

• **علاقة الإنتاج بالاستهلاك:** النقلة من نزوب الموارد المادية مع زيادة استهلاكها إلى عكس ذلك في ما يخص الموارد المعرفية التي تنمو مع زيادة استهلاكها، إضافة إلى النقلة النوعية من نمط اقتصادي قائم على طور الإنتاج، إلى نمط اقتصادي قائم على طور إعادة الإنتاج؛ من أمثله استنساخ البرامج ووسائل الموسيقى والأفلام، وخلافه.

• **علاقة العرض بالطلب:** النقلة من التركيز على جانب العرض؛ حيث كان الوضع في ما مضى أن تعرض التكنولوجيا كل ما في وسعها أن تنجزه، إلى التركيز على جانب الطلب بعد أن أمست التكنولوجيا ذات قدرة إنجاز هائلة، وليس كل ما في وسعها أن تنجزه يمكن للأسواق أن تستوعبه، بحيث يتوقف ذلك على توفر الطلب الاجتماعي عليه.

• **نمط الإدارة:** النقلة من إدارة ذات نمط مركزي، تقوم على سريان السلطة من أعلى إلى أسفل، إلى إدارة ذات نمط لامركزي يتصاعد فيه قدر السلطات، ومن ثم المسؤوليات، من أسفل إلى أعلى، وذلك بعد أن أضحى أداء المنشآت رهنا بإبداع عمالقتها لا صرامة إدارتها.

ومن زاوية أخرى، ونظراً لاعتماد اقتصاد المعرفة على طور إعادة الإنتاج، أي استنساخ السلع والخدمات من دون استهلاك مزيد من المواد وطاقة العمل أو لنقل استهلاك قدر طفيف منها، ووفقاً لما يراه الكثيرون، فقد أصبحت التنافسية في هذا الاقتصاد اللامادي تعتمد على ما يتعذر استنساخه من أمور أساسية، من قبيل العناصر الابتكارية في التصميم والإنتاج والتسويق، أو عوامل ثانوية من قبيل سرعة العثور على المعلومات وتقديم الدعم للمتلقي لكي يصبح أكثر قدرة على تأويل المعلومات واكتشاف ما تحمله في ثناياها من معرفة ذات مغزى.

تفاقمت مشكلة «حمل المعلومات الزائد» ويقصد بها توليد كم هائل من المعلومات يصعب على المرء استيعابها، إلى حد القول بأن اقتصاد الانتباه ربما يفوق في أهميته عما قريب الاقتصاد المالي، فهو المدخل لـ «اصطياد» المستهلكين من خلال تلك الرباعية التي تقوم عليها صناعة الإعلان: اقتناص الانتباه فائزاً الاهتمام ثم توليد الرغبة فحث المتلقي على القيام بالفعل لاقتناء سلعة أو اتخاذ موقف.

لها مبكراً، بحيث أصبح الاندماج بين وسائل الإعلام الجماهيري والإنترنت وشيكا والإعداد له يحتاج إلى وقت ليس بالقصير.

مشروع الإنترنت العربية: بات ضرورياً السعي إلى تنفيذ المشروع المقترح الخاص بشبكة الإنترنت العربية، والذي يهدف إلى إنشاء نقاط نفاذ لربط شبكات الإنترنت في المنطقة، بحيث يتم تمرير الحركة عبر هذه النقاط، سواء ما بين الدول العربية أم منها إلى خارجها. وسوف يؤدي ربط شبكات الإنترنت العربية عبر نقاط النفاذ الشاملة إلى الاستخدام الأمثل للبنية التحتية والسعات المتوفرة، ومن ثم إلى تقليل تكلفة استخدام الإنترنت، علاوة على تحسين جودة الخدمات وتقليل الاختناقات وسرعة الحصول على التطبيقات.

تضييق الفجوة الرقمية بين البلدان العربية

أبرز ملامح الوضع الراهن في ما توكده المؤشرات على وجود فجوة رقمية داخل الإقليم العربي بين البلدان الغنية والبلدان المحدودة اقتصادياً، بالإضافة إلى عدم توفر وسائل إتاحة النفاذ إلى مصادر المعلومات.

الحاجة لحلول مبتكرة: لقد تعددت تكنولوجيا الاتصالات بصورة كبيرة، وتعقدت العلاقات بينها وبين البيئة الجغرافية والاجتماعية التي تطبق فيها، وهناك حاجة ماسة لحلول مبتكرة يمكن من خلالها إتاحة الخدمات بكلفة أقل، وتحقيق نهضة اتصالية بوثة ضفدية، ويتطلب ذلك: البحث عن بدائل للتنمية الاتصالية تقوم على دمج التكنولوجيات السلكية واللاسلكية والفضائية، وعلى استخدام «القديم في ثوب جديد».

أمثلة من الحلول المبتكرة في مجال الاتصالات: هناك عدد كبير من الحلول المبتكرة تم تطبيقها في الدول النامية

للمشاركة بين القطاعين الحكومي والخاص، وعدم توفر الكوادر القادرة على القيام بدراسات الجدوى الاقتصادية في المجال الثقافي من ناحية ثانية، ونقص في مصادر تمويل رأس المال المغامر Venture capital من ناحية ثالثة وأخيرة.

إرساء البنية التحتية للتواصل الثقافي

أبرز ملامح الوضع الراهن يكمن في ضعف الترابط البيني Inter-Connectivity ما بين شبكات الاتصالات العربية على المستوى الإقليمي وشبه الإقليمي، وكذلك ضرورة توفير البنية التحتية للانسحاب الحر للمعلومات ما بين البلدان العربية. بالإضافة إلى ضعف التواصل بين المؤسسات الثقافية.

التكامل الإقليمي على صعيد الاتصالات: ويتطلب ذلك جهوداً عدة ومتنوعة من العمل الجماعي المشترك بين الخبراء والمنظمات للقيام بالدراسات اللازمة لتقييم الموقف الراهن وتبادل الخبرات المتوفرة، وتحديد الأولويات إلى مستوى إقامة حلقات الربط ومنه إلى التكامل المبني على الشراكة، بجانب ذلك يتطلب التكامل الإقليمي إعادة تشكيل حركة البيانات عن طريق شراء السعة المطلوبة لربط المنطقة بالشبكة العالمية للإنترنت بهدف «أقلمة» الإنترنت - regionalization .

إقامة شبكة فقيرة إقليمية: من خلال الاستفادة بشبكة دول الخليج FOG السابق الإشارة إليها، وقد أوصت الإسكوا لهذا الغرض باستغلال شبكة الألياف الضوئية المستخدمة لنظام التحكم في الشبكة الكهربائية العربية.

الاستعداد لشبكات النطاق العريض: بينما لم يحن الوقت بعد للمؤسسات والأفراد في المنطقة لاستغلال مزايا شبكات الاتصالات ذات النطاق العريض، إلا أنه يجب التخطيط

بات ضرورياً السعي إلى تنفيذ المشروع المقترح الخاص بشبكة الإنترنت العربية، والذي يهدف إلى إنشاء نقاط نفاذ لربط شبكات الإنترنت في المنطقة، بحيث يتم تمرير الحركة عبر هذه النقاط، سواء ما بين الدول العربية أم منها إلى خارجها. وسوف يؤدي ربط شبكات الإنترنت العربية عبر نقاط النفاذ الشاملة، إلى الاستخدام الأمثل للبنية التحتية والسعات المتوفرة، ومن ثم إلى تقليل تكلفة استخدام الإنترنت، علاوة على تحسين جودة الخدمات وتقليل الاختناقات وسرعة الحصول على التطبيقات.

المحتوى من أعلى، أي من قبل مؤسسات إنتاج المحتوى أساساً، بيد أن هناك توجهاً متنامياً حالياً لبناء المحتوى من أسفل.

محتوى الوسائط المتعددة: بمعناها الواسع، وتشمل: الإنتاج السينمائي، و الفيديو، والفنون الرقمية، والنظم الخائلية، والتسجيلات الموسيقية، وقواعد البيانات، وبنوك الصور، والأرشيفات الإلكترونية.

برمجيات خاصة بالمحتوى: ويمكن تصنيفها إلى نوعين رئيسيين:

- **برمجيات تطبيقية:** مثل البرمجيات التعليمية والترفيهية، وبرامج الألعاب الإلكترونية، ونظم الترجمة الآلية، وغيرها.
- **برمجيات أدائية (مساعدة):** خاصة بإعداد المحتوى وأرشفته وتأمينه، وتصميم وإدارة مواقع خدماته على الإنترنت.

ويعني هذا التصنيف أن برمجيات المحتوى لا تشمل البرمجيات الأساسية الخاصة بنظم التشغيل (مثل نظام ويندوز ولينكس، ونظم إدارة الشبكات وما شابه).

المحتوى المولد آلياً: بفضل أساليب الذكاء الاصطناعي يتنامى ظهور نوع جديد من المحتوى المولد آلياً، ويمكن تقسيمه إلى أربعة فروع هي:

- **المحتوى المترجم آلياً في المجالات العلمية** خاصة: عبر استخدام تكنولوجيا الترجمة الآلية ونظم إعادة الصياغة.
- **المحتوى المستخلص آلياً:** عن طريق النظم الآلية للاستخلاص والتلخيص.
- **المحتوى المؤلف آلياً:** عن طريق تكنولوجيا توليد النصوص آلياً text generation لتأليف المقالات واستخراج التقارير الدورية.

- **المحتوى المكتشف آلياً:** عن طريق نظم التنقيب في مناجم النصوص textual data mining، وآلات الاستنتاج inference

والبازغة والمتقدمة لإتاحة النفاذ إلى مصادر المعلومات للفئات المحدودة الدخل، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- سياسة «الباب المفتوح» في البرازيل لإتاحة خدمات الإنترنت من خلال أكشاك ومراكز الجماعات، ومكاتب البريد والمكتبات.
- تطوير حاسوب شخصي سهل الاستخدام زهيد التكلفة والمعروف بـ «Simpwter» وهو مزود بوسيلة اتصال بالإنترنت من خلال الهاتف.

- إتاحة النفاذ للمشردين بلا مأوى في الولايات المتحدة من خلال ما يعرف بالتليفون الخائلي virtual telephone، يتم من خلاله توفير رقم تليفون (بدون عدة)، وصندوق بريد للرسائل الصوتية voice mail box، يمكن من خلالهما استخدام أي تليفون عام في الشارع لمعرفة ما تلقاه من رسائل صوتية.

- **إعطاء أولوية لإعلام المحليات والقرى:** بحيث أثبتت تجارب الدول النامية أن إعلام الجماعات المحلية يمكن أن يلعب دوراً أكثر تأثيراً من التقانات الأكثر تقدماً، وتجربة راديو القرية التي نفذتها الهند خير شاهد على ذلك.

ثالثاً: رؤية مستقبلية لمجالات المحتوى الثقافي

من أبرز ملامح الوضع الراهن القصور في تغطية المجالات المختلفة للمحتوى الثقافي من ناحية، وكلاسيكية المحتوى وتركيزه على النصوص من ناحية أخرى.

محتوى النشر: ويشمل كل ما ينتجه ويقدمه النشر الإلكتروني والورقي الذي تصدره دور النشر والمؤسسات الإعلامية والحكومية والتجارية والأكاديمية.

محتوى البث: والذي بات يشمل البث الجماهيري - الإذاعي والتلفزيوني والشبكي (عبر الإنترنت) - والبث الفردي. قامت مصادر المحتوى المذكورة أعلاه على مفهوم بناء

العرب وفرصتهم الذهبية: يبدو المصير المعلوماتي للأمة العربية رهناً بنجاحها في إقامة صناعة محتوى عربية فاعلة وقادرة على المنافسة عالمياً، وهذه الصناعة الحيوية هي أنسب المداخل المتاحة للتكثّل الإقليمي في ظرفنا الراهن، وقد مرّت ثقافة المعلومات والاتصالات في رحلة تطورها بعدة نقالات نوعية استغلّتها بلدان كثيرة للحاق بالركب المعلوماتي. وهي تمرّ حالياً بنقلة هائلة هي نقلة صناعة المحتوى المتمثلة في تعاظم أهمية التطبيقات الاجتماعية والثقافية وتقانة الوسائط المتعددة القائمة، وهي النقلة النوعية التي تسعى بريطانيا من خلالها إلى استعادة ريادتها عالمياً، ويمثل ذلك بالنسبة للعرب فرصة ذهبية يصعب على الزمن أن يجود بمثلها للحاق بركب مجتمع المعرفة.

صناعة محتوى عربية لا صناعة محتوى عربي بمعنى عدم الاقتصار على المصادر العربية فقط، بل يجب اقتناء موارد المحتوى الأجنبي نظراً لكون الوطن العربي مستهلكاً للمعرفة أكثر منه منتجاً لها.

عدم الفصل بين المحتوى الرقمي والمحتوى غير الرقمي: كما تفعل بعض الدول المتقدمة، إذ إن معظم مصادر المحتوى الثقافي لدينا ما زالت في صورتها الورقية (غير الرقمية).

تنمية الطلب من خلال تعزيز محتوى المنزل العربي الإلكتروني. وذلك لارتباطه الشديد بثقافة المنزل العربي، وباللغة العربية على وجه الخصوص، نظراً لأن أغلب مواطني البلدان العربية لا يتقنون اللغات الأجنبية، ونجاح قنوات التليفزيون الترفيهية العربية لشاهد على قدرة صناعة المحتوى العربي أن تقتحم المنزل الرقمي من أوسع أبوابه. وفي ما يلي بعض المنطلقات المقترحة لتعزيز محتوى المنزل العربي الرقمي:

- **محتوى ترفيهي مبتكر** يستطيع أن يلمّ شمل الأسرة العربية، ومن أنجح أنواع هذا المحتوى مسابقات اختبار معلوماتك التي يمكن أن

machines التي تقوم باكتشاف المعرفة الكامنة في ثنايا النصوص.

محتوى البثّ عبر الإنترنت: وهنا بعض الأمثلة المطبقة عن هذا التوجّه:

■ **البثّ الفردي:** المتمثل في قيام الأفراد بنشر مذكراتهم وخواطرهم وآرائهم في مدونات الإنترنت (BLOGS)، ويشمل البث الفردي أيضاً النصوص كالبحوث والمقالات والقصص وما شابه (كما في موقع myspace.com)، ولقد بدأت هذه الظاهرة منذ عام 1997 نتيجة توفر أدوات ميسرة لنشر صفحات الويب.

■ **البثّ التشاركي:** باستخدام ما يعرف بأسلوب الويكي wki ومن أشهر أمثله موسوعة الويكيبيديا التي يقوم الأفراد ببنائها وترشيح مادتها جماعياً.

الميتا محتوى: ويقصد به المحتوى الخاص بالمحتوى ذاته ويشمل معايير قياسية لتوحيد الصيغ التي تقدم بها موارد المحتوى من نصوص وأصوات وأشكال، بغرض تسهيل المشاركة في هذه الموارد، وإعادة استخدامها وإمكانية عملها على منصات تشغيل مختلفة platforms، وقد تنامت أهمية الميتا محتوى في الجيل الثاني للإنترنت، خاصة في ما يتعلق بـ «الويب الدلالي Semantic Web» الذي يقوم أساساً على استخدام معايير قياسية لتمثيل مضمون الوثائق الإلكترونية لجعلها سافرة بطريقة تسمح للألة بالنفاذ إلى دالاتها ومفاهيمها.

تعزيز المحتوى الثقافي العربي

أبرز ملامح الوضع الراهن تتمثل في ضعف الطلب على صناعة المحتوى الثقافي بدلالة تدني حجم زوار موقعه، وكذلك نقص الكوادر البشرية المتخصصة بدلالة عدم جودة تصميم المواقع وإخراجها. بالإضافة إلى عدم الاهتمام بأمور الملكية الفكرية.

الحاجة إلى ابتكارية تسويقية: تحتاج صناعة المحتوى إلى ابتكارية تسويقية في توزيع سلعها وخدماتها وهو أمر تفرضه الاعتبارات التالية:

- الحاجة إلى توعية المستهلك بالطبيعة الخاصة بمنتجات صناعة المحتوى وإقناعه بما سيعود عليه اقتناؤه من فوائد محسوسة وغير محسوسة، مع لفت نظره إلى حدوده وآثاره السلبية إن وجدت.
- معظم منتجات صناعة المحتوى يتم تسويقها إلكترونياً عن بعد، الأمر الذي يتطلب استحداث وسائل مبتكرة تجسد للمستهلك المنتج في سياق بيئته الاجتماعية وتتيح له إمكانية التجريب والاختبار والاستفسار.
- تسارع معدلات تطوير منتجات صناعة المحتوى يتطلب تسويقاً دينامياً سريع التجاوب مع مطالب السوق، فما أسرع ما تتقادم هذه المنتجات بظهور البديل الأفضل.
- ضرورة توسيع نطاق التسويق لصناعة المحتوى العربي، خصوصاً في المجالين العربي والتعليم اللغة العربية ليشمل البلدان الإسلامية والجاليات العربية بالخارج.

النهوض بصناعة البرمجيات الثقافية: تعد البرمجيات الثقافية أهم فروع صناعة البرمجيات بالنسبة للوطن العربي ويُقترح لتطويرها المنطلقات التالية:

- تبني برمجيات المصدر المفتوح: open source software سواء في نظم تشغيل الحواسيب المركزية لمواقع المحتوى (استخدام نظام Apache على سبيل المثال)، أم برمجيات التطبيقات، أم نظم تأمين المواقع وإدارة الشبكات، وذلك أسوة بما اتخذته كثير من بلدان العالم: متقدمة ونامية، ونكتفي هنا ببعض الأمثلة:

- يستخدم عدد كبير من الدول، منها فرنسا وألمانيا وروسيا والصين وكوريا الجنوبية وبريطانيا، نظام التشغيل مفتوح المصدر LINYX.

تشارك فيها مجموعة من المنازل العربية.

• استغلال محتوى المنزل الرقمي العربي في إحياء تذوق الشعر العربي، بحيث يمثل منهلاً خصباً لإبداع محتوى منزلي يجمع بين تنمية الحس الجمالي وامتصاص رحيق الحكمة الذي تزخر به كنوز الشعر العربي، وتمثل المباريات الشعرية في حفظ مآثره من أكثر المجالات إثارة.

• ألعاب إلكترونية مغايرة: لقد احتكرت الألعاب الإلكترونية القائمة على الفعل action oriented - مثل: المصارعات والمطاردات واجتياز العوائق عند الشركات الدولية، بيد أن هناك أجيالاً أخرى من الألعاب القائمة على تنمية المهارات الذهنية بدأت في الظهور محدودة للغاية إضافة إلى تطوير برامج تعليمية تجمع بين التعلم والفكاهة مثال كوميديا الرياضيات mathcomic الذي حقق نجاحاً كبيراً. يشمل المشروع المقترح مولداً أتماتياً لأسئلة «اختبر معلوماتك» يقوم على إحدى موسوعات الجيب التي تقدم المعارف في صورة جداول وعناوين موجزة ورؤوس موضوعات يمكن أن تكون أساساً لتوليد الأسئلة والإجابة عليها أتماتياً.

• استغلال محتوى المنزل الرقمي العربي في التعليم العلاجي لتعويض النقص في مستوى التعليم النظامي، وفي هذا الصدد يمكن أن يسهم محتوى المنزل الرقمي العربي تدريجياً في حل مشكلة الدروس الخصوصية المتفشية في كثير من البلدان العربية.

مرشد الإنترنت الخائلي: ما زالت غالبية

حجيج الإنترنت العرب غير قادرة على الإبحار بفاعلية ما بين المواقع العربية، وتكتفي بوابات أدلة المواقع العربية (بوابة العرب على سبيل المثال) بقوائم المواقع من دون معلومات عن نوعية وجودة خدمات المعلومات التي تقدمها، ويهدف المشروع إلى استخدام تكنولوجيا الوكالة الآلية، أو الروبوتات المعرفية، كمرشد خائلي للمستخدم العربي.

أتوماتياً، وهو ما يستوجب أن نستعدّ من الآن لخوض مفاوضات سياسية ساخنة على جبهة الملكية الفكرية بإعداد الكوادر البشرية القادرة على التفاوض التكنو-سياسي في مثل هذه الأمور المعقدة. وهناك العديد من أمور الملكية الفكرية التي ستطرح مستقبلاً وهو ما يتطلب تضامناً عربياً في التفاوض المتعلق بها. ولا بدّ كذلك من الاهتمام بحماية الملكية الفكرية الجماعية ذات الأهمية الخاصة بترائنا العربي والإسلامي والتي لم تحظ بأي اهتمام من قبل منظمة التجارة العالمية حتى الآن، بحيث انصبّ الجهد على حماية الملكية الفكرية الخاصة بالمؤسسات الاقتصادية.

ومن الملاحظ وجود تناقض جوهري بين حماية حقوق الموردين وحماية حقوق المستهلكين، مرجعه أن حماية الملكية الفكرية تتطلب نوعاً من الرقابة على نفاذ الأفراد إلى مصادر المعلومات وعلى استخدامهم لها، وهي الرقابة التي تنطوي على تهديد حقيقي للخصوصية الفردية، وتجدر الإشارة إلى أن هناك تناقضاً آخر بين حماية الخصوصية الفردية وتأمين نظم المعلومات الذي يتطلب هو الآخر نوعاً من الرقابة على من ينفذ إليها.

حماية المستهلك العربي ضدّ مظاهر العنف الرمزي: يحمل محتوى المعلومات على اختلاف مصادر انتقائه - محلياً أو خارجياً أو من خلال الإنترنت - مظاهر عديدة من الحشو الزائد والتكرار، والمعلومات التافهة والضارة، الأمر الذي يتطلب عمليات ترشيح لاستخلاص المحتوى النقي والمفيد، وهي عملية تتسم بالصعوبة الفنية التي تزداد كلما انتقلنا من النصوص إلى الكلام المنطوق وإلى الصور الثابتة والمتحركة. وما زالت هذه العملية في انتظار حلول مبتكرة في مجال التنقيب عن المعرفة في مناجم النصوص (textual data mining) ونظم البحث الذكية في قواعد البيانات النصية والمسموعة والمصورة. وتمثل حماية المستهلك ضدّ العنف

- توجه متزايد لوزارة الدفاع الأمريكية لاستخدام برمجيات المصادر المفتوحة.
- وضع البرازيل لسياسة تلزم الوكالات الفيدرالية والوزارات ومؤسسات الدولة باستخدام البرمجيات المفتوحة المصدر.
- تخصيص الصين لاستثمارات كبيرة لتطوير نظام LINYX لخدمة الأغراض الصينية.
- قيام المكسيك بتحويل عدد كبير من الحواسيب المستخدمة من قبل الإدارات المحلية إلى نظم التشغيل مفتوحة المصدر وتحويل المبالغ التي تمّ توفيرها لدعم نظام المعونة الاجتماعية.
- المطالب الخاصة للمستخدم العربي، بحيث إن تبني برمجيات المصدر المفتوح هو مقوم أساسي للحؤول دون الوقوع تحت رحمة شركات البرمجيات العالمية التي تسوق برامجها في هيئة حزم لا تتيح أي فرصة للتعديل.
- يعيب البعض على برمجيات المصدر المفتوح صعوبة استخدامها وأنها غير مدعومة فنياً وتقع مسؤولية صيانتها على عاتق المستخدم، ولكن أوجه القصور هذه لها جانبها الإيجابي في ما يخصّ بناء القدرات الذاتية.

نحو نظرة أشمل لحماية الملكية الفكرية والخصوصية الفردية: في ما يخصّ حماية الملكية الفكرية، فقد انضمت معظم الدول العربية لاتفاقية منظمة التجارة العالمية الخاصة بحماية الملكية الفكرية (TRIPS)، وأنشأ بعض هذه الدول بالفعل التنظيمات والمؤسسات الخاصة بحماية المصنفات الفنية. وعدلت كثير من البلدان العربية المنظمة إلى اتفاقية التجارة العالمية تشريعاتها المحلية استجابةً للوفاء ببنود هذه الاتفاقية. ومن المتوقع أن تطرأ على مجال الملكية الفكرية تغيرات جذرية مع انتشار اتصالات النطاق العريض، والتوسع في استخدام الروبوتات المعرفية في مسح مواقع الإنترنت بصفة دورية، والربط بين الوثائق الإلكترونية

من المتوقع أن تطرأ على مجال الملكية الفكرية، تغيرات جذرية مع انتشار اتصالات النطاق العريض والتوسع في استخدام الروبوتات المعرفية في مسح مواقع الإنترنت بصفة دورية والربط بين الوثائق الإلكترونية أتوماتياً، وهو ما يستوجب أن نستعدّ من الآن لخوض مفاوضات سياسية ساخنة على جبهة الملكية الفكرية، بإعداد الكوادر البشرية القادرة على التفاوض التكنو - سياسي في مثل هذه الأمور المعقدة. وهناك العديد من أمور الملكية الفكرية التي ستطرح مستقبلاً وهو ما يتطلب تضامناً عربياً في التفاوض المتعلق بها.

أن أساليب تقديم التراث تتسم بالكلاسيكية والتقليدية ولا تقدم عناصره في سياق حضاري وإنساني، بالإضافة إلى قصور في تقديم محتوى الفلكلور الشعبي.

التاريخ الرقمي: بزغ مؤخراً ما يعرف بـ «التاريخ الرقمي» الذي يتوقع البعض أن تكون له انعكاسات واضحة على جميع فروع دراسة التاريخ. ويشمل التاريخ الرقمي على سبيل المثال لا الحصر:

- نظم الذكاء الاصطناعي لتحليل مضمون الوثائق التاريخية.

- نظم الرقمنة digitization المختلفة للتراث المنطوق والمرئي، وكذلك الرقمنة ثلاثية الأبعاد للتراث الثابت من مآثر المعمار والمنحوتات وما شابه.
- الدعم التكنولوجي لتسهيل عملية تحقيق مضمون الوثائق وترميمها إلكترونياً.
- استخدام أساليب الأرشفة الإلكترونية المزودة بآليات بحث متطورة على أساس نصي وموضوعي.
- بناء مستودعات البيانات التاريخية Data warehouses باستخدام وسائل التنظيم المعلوماتي الفائقة hazer organizers ، ووسائل ذكية سريعة للتصفح وسرعة النفاذ.

إعادة بناء التاريخ خائلياً: من الضروري البدء مبكراً في بناء مدن خائلية virtual cities للمدن العربية والإسلامية، وخصوصاً ذات الأهمية للتاريخ العربي، وذلك باستخدام تكنولوجيا الواقع الخائلي Virtual Reality، ومن أول المشروعات المقترحة في هذا الصدد مشروع بناء مدينة القدس خائلياً. ويُعدّ المشروع بمثابة الردّ العربي على ما فعلته إسرائيل في حديقة أفيّة «والت ديزني»، وسيستخدم المشروع عدّة تكنولوجيات من أهمها:

- تكنولوجيا الواقع الخائلي المدعومة ببنوك الصور والخرائط وما شابه.

الرمزي عبر الإنترنت وإعلام الفضائيات وبعض الإنتاج السينمائي مشكلة صعبة من وجهة النظر الاجتماعية، ومصدر الصعوبة أن الوسائل المصممة لحماية المستهلك ضد مظاهر العنف الرمزي يمكن أن تستغل - هي ذاتها - لوضع قيود على إشاعة المحتوى وعلى حرية التعبير، ويُقترح في هذا الشأن مرصداً عربي للعنف الرمزي، يتبنى رؤية عربية في ما يخص العنف الرمزي انطلاقاً من قيم الثقافة العربية، ويمكن الاستهداء في ذلك بالموقع الذي أقامته منظمة اليونسكو لاقتفاء مصادر العنف الرمزي المختلفة.

تأهيل الكوادر العربية المتخصصة: هناك تشكيلة واسعة من التخصصات المتعلقة بصناعة المحتوى الثقافي من مخططين، ومديري مواقع الإنترنت، وباحثين، ومصممي نظم الواقع الخائلية، وخبراء رقمنة، ومصممي أشكال، وخبراء التقييم التكنولوجي. ويتوفر لدى العالم العربي عدد لا بأس به من عمالة المعلوماتية التقليدية، مثل محلي النظم ومخططي البرامج، ومعدي البيانات، إلا أنه يشكو من شح شديد في التخصصات المستحدثة لصناعة المحتوى. ويصعب على مراكز تنمية العنصر البشري، من جامعات ومعاهد فنية، مواكبة المجالات الحديثة لصناعة المحتوى، مثل الوسائط المتعددة وتقانة الواقع الخائلي، وتصميم صفحات الويب وإدارة مواقع الإنترنت.

دعم التراث الثقافي العربي الإلكتروني

أبرز ملامح الوضع الراهن تبيد الكثير من المعلومات العربية وموارد التراث الثقافي، ووجود وجه ثقافي رقمي ثابت وجامد يفتقد إلى الدينامية والتفاعلية، والقصور في تغطية الفروع المختلفة للتراث، وعجز المحتوى الثقافي عن إبراز مدى ثراء التراث العربي، والدفاع عن الهوية العربية والحضارة الإسلامية من دون مراعاة عقلية المتلقي العربي. كما يلاحظ

عليها الشعراء) بمآذنها وقيابها البيضاء وأبراج بيوتها «الباسقات»، ويمكن الاستعانة في ذلك بكتاب رونالد ليوكوك وعنوانه The Old Walled City of Sana'a.

• تأثر الفنان المجري فازاريلي، رائد فن التجريد الهندسي، بالزخرفة العربية وتوليدها الأشكال رياضياً باستخدام حساب المثلثات. ويُنقل عن فازاريلي قوله: «إنني لا أرسم بل أضع معادلة اللوحة».

• إبراز الصلة بين نظريات الهندسة اليونانية والزخرفة العربية بصفتها تطبيقاً عملياً لهذه النظريات، وذلك تأكيداً على الطابع العملي للفن الإسلامي.

• إبراز إسهام العلماء والفلاسفة العرب، من أمثال ابن سينا والكندي والفارابي وإخوان الصفا وزرياب، في التنظير الموسيقي وتصميم الآلات وتدوين السجلات الموسيقية.

• الربط بين ما أورده الكندي (القرن التاسع الميلادي) عن علاقة الموسيقى بالألوان والروائح ومبدأ تعادل الحواس لبودلير (القرن التاسع عشر).

• طرح العمارة الإسلامية في سياق حديث، وذلك بإبراز تأثيرها على العمارة الغربية من مقصورات الملوك إلى جدران المطابخ، ومن أبرز الأمثلة على ذلك تأثر المعماري الإيطالي الشهير «بيليني» Bellini في القرن السادس عشر، وكذلك عمارة «أنطوني جودي» رائد العمارة الإسبانية الحديثة حيث تشير خطوط تصميماته إلى الصلة الواضحة بين أبراجه القوطية المدببة وواجهاته وتصميماته الداخلية من جهة، والعمارة الإسلامية من جهة ثانية، خصوصاً في علاقة العمارة بالطبيعة وكيفية استغلال الضوء الطبيعي. إن عمارة جودي الذي عُرف بعمق تدبّنه تمثل امتداداً زمنياً لتأثر الغرب بمآثر العمارة الأندلسية ذات الطابع الديني.

الاهتمام بتسجيل الفولكلور إلكترونيًا: وذلك من خلال إقامة عدة مواقع على الشبكة

• إعداد جرد كامل بالمباني والمواقع في القدس الشريف.

• نظم المعلومات الجغرافية GIS وتسجيل مواقعها قبل الاحتلال الإسرائيلي وبعده.

• تكنولوجيا توليد الأشكال المجسمة، وكذلك تلك المولدة رياضياً (Fractals).

تقديم التراث العربي في سياق حضاري

أشمل: لإبراز القيمة الإنسانية للتراث العربي يجب تقديم عناصره في السياق الإنساني الأوسع: ومن أمثلة ذلك توظيف الفنون من خلال الاستعانة بالأعمال الأوروبية التالية:

• عمل يوجين دي لاكروا الفرنسي الذي زار دول المغرب العربي، ومن لوحاته الشهيرة «نساء من الجزائر».

• إبداع هنري ماتيس الفنان الفرنسي الشهير، والذي استلهم «موتيفات» الزخرفة العربية وتسليحاتها في أعماله، وقد زار دول المغرب العربي وحضر كثيراً من معارض الفن الإسلامي في أوروبا.

• استخدام الفنان التشكيلي البريطاني ويليام موريس موتيفات من الفنون الإسلامية من أهمها القيشاني التركي والسجاد الفارسي من أجل تدشين حركة فنية جديدة تحافظ على جمال فنون الصنعة اليدوية التي لم تتأثر ببرودة وميكانيكية التشكيل في المجتمعات الصناعية، وفي مسعاه هذا تجاوز ويليام موريس التجليات السطحية لينفذ إلى عمق الأسس التي قام عليها الفن الإسلامي.

• الربط بين فيثاغورث أبي الموسيقى الذي لا يراها إلا أرقاماً، والفارابي أول منظري علم الموسيقى، الذي وضع الأقسام الأساسية لكيفية إخراج ترددات النغم.

• إقامة خرائط زمنية تربط بين الجوامع الهامة في المدن العربية الإسلامية، والربط في ما بينها من حيث الطراز ونوعية الزخارف وأشكال المآذن ومخططات الصحن.

• عرض التراث المعماري الفريد لمدينة صنعاء («لؤلؤة الجزيرة العربية» كما يطلق

من الضروري البدء مبكراً في بناء مدن خائلية virtual cities للمدن العربية والإسلامية وخصوصاً ذات الأهمية للتاريخ العربي، وذلك باستخدام تكنولوجيا الواقع الخائلي Virtual Reality، ومن أول المشروعات المقترحة في هذا الصدد مشروع بناء مدينة القدس خائلياً. وسيستخدم المشروع عدة تكنولوجيا من أهمها:

- تكنولوجيا الواقع الخائلي المدعمة ببنوك الصور والخرائط وما شابه
- إعداد جرد كامل بالمباني والمواقع في القدس الشريف
- نظم المعلومات الجغرافية GIS وتسجيل مواقعها قبل الاحتلال الإسرائيلي وبعده.
- تكنولوجيا توليد الأشكال المجسمة، وكذلك تلك المولدة رياضياً.

وبخاصة في المجالات العلمية؛ بالإضافة إلى حاجة المجامع العربية إلى مزيد من الدعم التكنولوجي.

وضع المكتبات عالمياً: المكتبات هي - بلا شك - أهم مستودعات مصادر المعرفة اللازمة للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية والاجتماعية، وقد ظن البعض خطأ أن الإنترنت ستغني عن المكتبة، إلا أن العلاقة بينهما قد تطورت لتأخذ طابعاً تكاملياً تقوم فيه المكتبة بدور المستودع لمصادر المعرفة، في حين تقوم الإنترنت بمهمة نشر وتوزيع هذه المصادر، وتوفير وسائل العثور على المعلومات المطلوبة، وتصفح قوائمها -brows-ing، والبحث في مضمون وثائقها. ويفسر ذلك ما نشهده اليوم من تحالف المكتبات، وتطوير تكنولوجياتها، وتوحيد أساليب عملها باستخدام بروتوكولات قياسية.

وضع المكتبات عربياً: يشكو عالما العربي من «تشرذم معلوماتي» حاد من أبرز شواهد تلك المعدلات المتدنية لتبادل المعلومات ما بين أرجاء الوطن العربي، وتشكو مكتباتنا العربية من انعزالية حادة حتى على المستوى القطري، ولا تتوفر لديها الوسائل العملية للمشاركة في الموارد وتوحيد أساليب تشغيلها، وتبادل البيانات ما بين نظم معلوماتها، ويرجع ذلك أساساً إلى استخدامها لأساليب مختلفة وإتباعها لنظم غير متسقة في إدارتها.

«الكatalog» الموحد الجامع للمكتبات العربية: كركيزة أساسية لأنشطتها المختلفة، تقوم كل مكتبة ببناء «كتالوجين» أساسيين لخصر وتنظيم رصيد مقتنياتها: «كتالوج» الموضوعات، وهو عبارة عن قاعدة بيانات، يمثل وحدة بنائها الرئيسية سجل لكل عنصر من مقتنيات المكتبة. وكذلك «كتالوج» المؤلف ويتضمن قائمة بمقتنيات المكتبة مصنفة على أساس اسم المؤلف الذي تدرج تحته مجموعة

لتسجيل التراث الشعبي العربي والإسلامي وأرشفته، بحيث تشمل الحروف اليدوية والزجاجيات والفنون الزخرفية والفخارات والسجاد والنسيج والأسلحة، وكذلك التراث الحي كاللهجات والممارسات الشعبية وطقوس الأعياد وموالد الأولياء، والفوازي والأهازيج وما شابه، مع التركيز على انسجام هذه الطقوس مع ثوابت الثقافة الإسلامية، على أن يصاحبها إصدار موسوعات متخصصة في المأثورات الشعبية (موسوعة الأمثال العربية، موسوعة الألعاب الشعبية، موسوعة الحلي الشعبية، موسوعة الأزياء العربية... إلخ).

تجديد مضمون الرسالة الثقافية العربية: بخاصة في ما يتعلق بتلك الرسائل الموجهة إلى المتلقي الأجنبي، وذلك بترجمة المحتوى الثقافي المتميز الذي تم إنتاجه حديثاً ويتواصل إنتاجه، كتلك الترجمات التي تصدرها مراكز الدراسات الاستراتيجية في الوطن العربي. ولا بد أن تتوفر في المعلومات المزمع نشرها أو بثها من خلال الإنترنت عدة مقومات أساسية كي يكون للنص أو الوثيقة صلاحية للحضور على الشبكة (networkworthy)، وصالحة للسريان عبرها، من أهمها مقبولية القراءة والبحث وتوفير حلقات التشعب النصي والتناص فيه؛ وإن لم تتوفر هذه المقومات في ما يرسل من المعلومات يكون مآلها صناديق القمامة. وما أكثر هذه المعلومات في الإنترنت، وهو أمر منطقي يتسق وظاهرة الإفراط في المعلومات التي نمت معها نزعة إستهلاك المعلومات، بينما ضمرت نزعة الاحتفاظ بها.

استخدام المؤسسات الثقافية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

أبرز ملامح الوضع الراهن في هذا المجال تخلف أساليب عرض مقتنيات المتاحف؛ وغياب التنسيق وعدم توحيد أساليب العمل بين المكتبات العربية؛ والقصور الشديد في الكتب المترجمة من وإلى العربية،

«أكشاك» المتاحف Museum Kiosks: من أجل نشر الثقافة العلمية والتكنولوجية في مناطق الريف والمناطق النائية يستخدم حالياً ما يطلق عليه «أكشاك» المتاحف التي تستغل تكنولوجيا الوسائط المتعددة أساساً. تحتاج إقامة هذه الأكشاك المتخفية إلى قدر كبير من الابتكار الاجتماعي من أجل تبسيط تقديم المعرفة العلمية-التكنولوجية وربطها بالواقع المحلي. وقد أثبتت هذه التجربة نجاحاً كبيراً في إيطاليا والصين التي قامت بإنشاء شبكة للربط ما بين هذه الأكشاك في المناطق المختلفة.

دعم تكنولوجيا المعلومات لمؤسسات الترجمة: مازالت معظم مؤسسات الترجمة العربية تعمل بأساليب تقليدية، في حين يمكن لتكنولوجيا المعلومات أن تقدم أشكالاً متعددة من الدعم تشمل على سبيل المثال لا الحصر:

- استخدام ما يعرف بنظم «ذاكرة الترجمة» التي تُخزن بها نصوص سبقت ترجمتها يمكن الاستعانة بها في ترجمة النصوص الجديدة من خلال أساليب ذكية لتحديد الجمل القريبة والمتشابهة مع الجمل المخزنة في ذاكرة الترجمة.
- استخدام المعاجم الإلكترونية العامة والمتخصصة، وكذلك معاجم المترادفات المزودة بوسائل تساعد المترجم على انتقاء المقابل الترجمي وفقاً للسياق.
- وسائل التحرير اللاحق Post editing لتصويب أخطاء النصوص المترجمة آلياً.
- بناء محطات عمل لتدريب المترجمين المبتدئين والتي تدمج تكنولوجيا الترجمة مع نظم التعليم والتعلم بمعاونة الحاسوب.
- نظم آلية لإدارة المشروعات الكبيرة للترجمة التي يشارك فيها فريق من المترجمين لضمان الاتساق والتوحيد، سواء من حيث الأسلوب أم من حيث توحيد استخدام المصطلحات.

دعم المجامع اللغوية: وذلك بإمدادها

مؤلفاته على اختلاف موضوعاتها، ويمكن للمؤلف أن يكون فرداً، أو مجموعة من الأفراد، أو منظمة، أو مؤتمراً.. إلخ. ومن أجل تحقيق المشاركة في الموارد يتم دمج كتالوجات المقتنيات لمجموعة من المكتبات في هيئة «كتالوج» موحد جامع يتم بناؤه وفقاً لأساليب قياسية موحدة، ويهدف المشروع إلى:

- بناء «الكتالوج» العربي الجامع، الذي تندمج في إطاره كتالوجات المقتنيات للمكتبات العربية الرئيسية، على المستوى القطري أولاً تمهيداً لدمجها على المستوى الإقليمي. ويتمّ النفاذ إلى «الكتالوج» الجامع من خلال شبكة الإنترنت.
- تقليل كلفة اقتناء مصادر المعلومات، إذ تعجز المكتبات العربية منفردة عن توفير حجم التمويل اللازم لمواجهة التضخم المتزايد في إنتاج مصادر المعرفة العلمية والتكنولوجية.

تحديث أساليب عرض مقتنيات المتاحف: وهو تحديث يمكن أن يعتمد الوسائل التالية:

- إقامة مواقع للمتاحف العربية والإسلامية والربط بينها من خلال موقع مركزي في أحد العواصم العربية أو الإسلامية وربطها بالشبكة العالمية للمتاحف التابعة لمنظمة اليونسكو.

- ضرورة البدء في بناء المتاحف الإسلامية باستخدام تقانة الوسائط المتعددة لعرض مقتنياتاتها في سياق خلفيتها التاريخية وأهميتها التراثية، وعلاقاتها بجوانب التراث الأخرى ذات الصلة. إن أسلوب الرقمنة -digi-tization سيحيل متاحف هذه الأيام «إلى المتحف»، ويعيد الحياة من جديد لمقتنياتاتها حبسية الرفوف والجدران والصناديق الزجاجية.

- استخدام المساعدات الشخصية الرقمية السمعية والبصرية لتعين زائري المتاحف على التعرف إلى المقتنيات بصورة أعمق.

والاتصالات فرصاً عديدة لزيادة الإسهام العربي في الإنتاج العلمي نذكر في ما يلي أهمها:

• **عودة إلى العلم الصغير:** أفرزت تكنولوجيا الصناعة - ضمن ما أفرزته من تنظيمات كبيرة- مؤسسات العلم الضخم، وتحولت معامل إنتاج العلم إلى ما يشبه المصانع، فيما يلوح في الأفق حالياً تحول جذري في هذا التوجه يمكن أن نعتبره بمثابة عودة إلى الكيانات الصغيرة لإنتاج العلم، أو ما أطلق عليه البعض مصطلح «العلم الديمقراطي». إن المؤسسة العلمية الضخمة ذات الطابع المركزي وليدة عصر الصناعة يكاد يأفل نجمها لتحل محلها شبكات إنتاج العلم اللامركزية الموزعة، القائمة -أساساً- على المبدع العلمي أو التكنولوجي. في حين أن إنجازات علمية ضخمة في البيولوجيا وفسولوجيا المخ، والبيئة وعلم المناعة وعلوم الفلك، قد تمت على يد مجموعات صغيرة من العلماء جمعوا بين جسارة العقل، وسرعة الفعل، والتفاني في حب العلم وخدمته.

• **المعلومات بصفقتها ركيزة أساسية للبحث العلمي:** العلم في تطوره يصبو نحو الليونة حتى كاد البحث العلمي يتحول، في كثير من الأحيان، إلى بحث عن المعلومات؛ فتسلسلات الجينات وتركيبات البروتينيات -على سبيل المثال- هي في الأصل عملية تنقيب عن المعرفة في مناجم البيانات الجينومية الضخمة، وقد امتدت هذه النزعة المعلوماتية للبحث العلمي من البيولوجي الحديث إلى فروع علمية أخرى كعلوم البيئة والفلك والباثولوجيا الكلينيكية، ناهيك بالدراسات المقارنة في اللسانيات وفي كثير من العلوم الإنسانية والاجتماعية، ولا شك أن النزعة المعلوماتية للبحث العلمي هي في صالح الباحثين العرب شريطة توفر المهارات الأساسية للتعامل مع موارد المعلومات العلمية، وهو ليس بالأمر العسير.

• **وفرة موارد المعلومات العلمية:** لقد كان الباحثون العرب في ما مضى يشكون من

بنظم بناء بنوك المصطلحات، وذخائر النصوص المحوسبة لتوثيق الاستخدام اللغوي وبناء المعاجم التاريخية.

رابعاً: زيادة الإنتاج الفكري والعلمي

أبرز ملامح الوضع الراهن:

- نقص الدراسات الخاصة بالتنمية الثقافية.
- مؤشرات رقمية عديدة تؤكد التدني الشديد للإنتاج العلمي.
- انفصال ما بين مراكز البحوث والتطوير وقطاعات الإنتاج والخدمات.
- عدم توفر بيئة مؤاتية لتنمية الإبداع العلمي والتكنولوجي والاجتماعي.
- تعاضد دور الأبعاد الأخلاقية للإنتاج العلمي والتطبيق التكنولوجي.
- نقص الدراسات والبحوث في مجال الفكر الثقافي.

ضرورة التصدي لاحتكار المعرفة من قبل العالم المتقدم: على الرغم من كل ما قيل عن الإنترنت كعامل لزيادة المشاركة والتبادل العلمي بين دول الشمال والجنوب، فإن الإحصاءات جاءت مخيبة للآمال، وتدل على أن الإنتاج العلمي أصبح محتكراً من قبل ثلاث دول كبرى. فاستناداً إلى بيانات مكتب تسجيل براءات الاختراع للاتحاد الأوروبي، فإن عدد البراءات هو كالتالي: 46% دول أوروبا، 37% أمريكا الشمالية، 16% دول آسيا الصناعية. وبالتالي لا يبقى للعالم العربي بالإضافة إلى أمريكا الجنوبية وأفريقيا وباقي آسيا غير الصناعية سوى 1% فقط من إجمالي براءات الاختراع.

في المكتب الأمريكي لبراءات الاختراع كان التوزيع كالتالي: 55% أمريكا الشمالية، 28% دول آسيا الصناعية، 18% دول أوروبا، 3% أمريكا اللاتينية. ويصل إسهام كل المناطق الجغرافية المتبقية إلى 1.5% من إجمالي عدد براءات الاختراع العالمية.

الفرص المتاحة في مجال الإنتاج العلمي: وفرت تكنولوجيا المعلومات

استناداً إلى بيانات مكتب تسجيل براءات الاختراع للاتحاد الأوروبي، فإن عدد البراءات هو كالتالي: 46% دول أوروبا، 37% أمريكا الشمالية، 16% دول آسيا الصناعية. وبالتالي لا يبقى للعالم العربي بالإضافة إلى أمريكا الجنوبية وأفريقيا وباقي آسيا غير الصناعية سوى 1% فقط من إجمالي براءات الاختراع.

يشكو الكثير من طلبة الدراسات العليا لدينا من عدم وجود أساتذة مشرفين في التخصصات العلمية الحديثة، وإن توفر ذلك فعادة ما تكون الشكوى من الانشغال الشديد لهؤلاء الأساتذة بما لا يتيح وقتاً كافياً للإشراف العلمي، خصوصاً على مستوى الماجستير، حيث الباحث أحوج ما يكون للتوجيه، سواء من حيث الموضوع أم المنهج.

من أهم ما يميز منتجات اقتصاد المعرفة عن غيرها هو إمكانية فصل الشق المعرفي عن الشق التكنولوجي، وهناك من الشواهد التي تشجع على القول بأن كلفة إنتاج المعرفة ستقل بفضل تكنولوجيا المعلومات، على عكس ما يحدث حالياً بالنسبة لارتفاع كلفة الشق التكنولوجي لتحويل هذه المعرفة إلى منتجات فعلية. وبذلك يعطي انفصال المعرفي عن التكنولوجي فرصة للعلماء والمهندسين العرب كي يسهموا معرفياً من دون أن ينشغلوا بالجانب التكنولوجي، فيمكن - على سبيل المثال - تصميم الدوائر الإلكترونية للشرائح السيليكونية وتكليف مسابك تصنيع هذه الشرائح بإنتاج التصميمات في صورتها المادية.

الشق التكنولوجي لتحويل هذه المعرفة إلى منتجات فعلية. وبذلك يعطي انفصال المعرفي عن التكنولوجي فرصة للعلماء والمهندسين العرب كي يسهموا معرفياً من دون أن ينشغلوا بالجانب التكنولوجي، فيمكن - على سبيل المثال - تصميم الدوائر الإلكترونية للشرائح السيليكونية وتكليف مسابك تصنيع هذه الشرائح بإنتاج التصميمات في صورتها المادية.

«أيكولوجيا» جديدة لإنتاج العلم والتكنولوجيا: يتطلب التحول من اقتصاد الصناعة إلى اقتصاد المعرفة «أيكولوجيا» مغايرة لإقامة المنشآت الاقتصادية. بعد أن أضحت سابقتها غير ملائمة إن لم تكن منافية لطبيعة المنتج المعرفي تصميمًا وتطويرًا وإنتاجًا وتسويقًا وتمويلًا. لقد قام نموذج عصر الصناعة على مبدأ أن يرفع المؤسسون المنشأة الاقتصادية عبر دورة حياتها الكاملة، التي تمرّ بها بدءاً من الفكرة وأعمال البحوث والتطوير وانتهاءً بالإنتاج والدفع بالمنتجات إلى الأسواق، وما يتبع ذلك من توفير مصادر التمويل لمداومة النمو حتى تبلغ المنشأة درجة من النضج تؤهلها لاجتذاب مستثمرين جدد، أو طرحها في الاكتتاب العام.

ومن أهم العوامل وراء ظهور الحاجة إلى أيكولوجيا مغايرة لاقتصاد المعرفة:

- ارتفاع حجم المخاطرة في اقتصاد المعرفة نظراً لطبيعة المعرفة ذاتها، وقصر عمر المنتج المعرفي، فهو عرضة للفناء ولأن تلفظه الأسواق بظهور فكرة أو توجه معرفي جديد، أو باستحداث نظام تكنولوجي أكثر تقدماً، خصوصاً في سوق تتسم بمنافسة شرسة محلياً وإقليمياً وعالمياً.
- الطابع الابتكاري، والذي يتطلب سرعة اقتناص الفرص المتاحة ومواكبة الإيقاع المتسارع للتطور العلمي والتكنولوجي.
- عامل السرعة في اقتحام الأسواق، وهو

صعوبة الحصول على مصادر المعرفة، وعدم توفر المراجع، وها هي الإنترنت تسهم في حل هذه المشكلة بشكل جذري، إلا أنه يجب التنويه هنا إلى الفرق الشديد بين الحصول على المعلومات، واستخلاص المعرفة من خضم محيطاتها الشاسعة عبر الإنترنت. إن على الباحث العربي أن يكتسب عدة مهارات مستجدة مما يمكن أن نسميه «مهارات ما بعد المعلومات post-informatica»، ونقصد بذلك القدرة على تجميع المعرفة من شظايا المعلومات المتناثرة عبر الشبكة.

• المشاركة العلمية عن بعد: يشكو كثير من طلبة الدراسات العليا لدينا من عدم وجود أساتذة مشرفين في التخصصات العلمية الحديثة، وإن توفر ذلك فعادة ما تكون الشكوى من الانشغال الشديد لهؤلاء الأساتذة بما لا يتيح وقتاً كافياً للإشراف العلمي، خصوصاً على مستوى الماجستير، حيث الباحث أحوج ما يكون للتوجيه، سواء من حيث الموضوع أم المنهج. تتيح الإنترنت فرصاً عديدة للإشراف العلمي من خلال التواصل عبر الشبكة والتلمذة عن بعد.

• زيادة الطلب على العلم: نتيجة للتوجه نحو اقتصاد المعرفة سيتزايد الطلب على العلم بما يفوق قدرة الدول المتقدمة على إنتاجه، والدليل على ذلك زيادة نهمة الدول لاجتذاب نخبة عقول الدول النامية، ويتوازي ذلك مع تنامي التوجه الثقافي الاجتماعي لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات، الأمر الذي سيرتّب عليه زيادة الطلب على العلم الذي يتناول الشأن المحلي: الثقافي والاجتماعي، ليصبّ في تيار اقتصاد العولمة.

• انفصال المعرفي عن التكنولوجي: من أهم ما يميز منتجات اقتصاد المعرفة عن غيرها هو إمكانية فصل الشق المعرفي عن الشق التكنولوجي، وهناك من الشواهد التي تشجع على القول بأن كلفة إنتاج المعرفة ستقل بفضل تكنولوجيا المعلومات، على عكس ما يحدث حالياً بالنسبة لارتفاع كلفة

تجمع بين الأكاديمي والتسويقي من جانب، والنظري والتطبيقي من جانب آخر. وليس سرا أن جامعاتنا تشكو من انعزالية شديدة تفصل بينها وبين قطاعات الإنتاج والخدمات. ولا شك أن الحاضنات، إن نجحنا في زرعها في تربتنا الأكاديمية، سوف تسهم في توثيق العلاقة بينهما، ويتطلب ذلك من الجامعات العربية أن تولي اهتماماً في برامجها بتنمية مهارات طلبتها وطلاباتها في إنشاء الأعمال، وتوسيع معارفهم خارج النطاق الأكاديمي النمطي، وإكسابهم القدرة على تسويق أفكارهم وإدارة مشاريع تطويرها، ويتوازى مع ذلك ضرورة توجيه البحوث الجامعية نحو مسائل واقعية بدلا من هذا الركام الهزيل لرسائل الماجستير والدكتوراه، وتغيير الذهنية المترسّخة عن اللاربحية بحيث لا تقف حجر عثرة أمام إقامة تنظيمات شبه ربحية، لا تتعارض مع رسالتها الأكاديمية والوفاء بواجباتها تجاه طلبتها.

• **المجمعات التكنولوجية:** أقام بعض الدول العربية مجمعات تكنولوجية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (مدينة الإنترنت بدبي، القرية الذكية في مصر، قرية المعرفة في عمان، ومجمع «غزالة التكنولوجيا» في تونس)، وقد احتلت قسماً كبيراً منها المكاتب الممثلة للشركات المتعددة الجنسية، وهو سلاح ذو حدين، يزيد من إطلاع هذه الشركات على مطالب المستخدم المحلي من جانب، ويزيد من قدرتها - في الوقت ذاته - على اختراق مشاريع التنمية المعلوماتية وتوجيهها وفقاً لهواها من جانب آخر. وتقدم الحاضنات إلى المجمعات حصاد تجاربها في تطوير مشاريعها الإيضاحية ونماذجها الأولية، وفي المقابل تغذي المجمعات الحاضنات الجامعية بمشكلات تتطلب البحث عن حلول مبتكرة لها.

• **مراكز التميز:** أصبحت إقامة مراكز التميز ضمن التوجهات الرئيسية للإسراع في حركة التنمية العلمية التكنولوجية، وتدين الهند في ما تشهده حالياً من تقدم علمي وتكنولوجي، إلى وجود العديد من مراكز التميز

ما لا توفره تنظيمات الشركات الكبيرة ذات التنظيمات الضخمة التي يعوق ثقل قصورها الذاتي سرعة التجاوب مع ديناميات التطور التكنولوجي وتقلبات أسواقه.

• **انفصال الشق المعرفي عن التكنولوجيا** الذي يسمح بانفصال أعمال التصميم عن عمليات التصنيع ومن ثم ظهور أساليب مغايرة لتوزيع العمل بين المشاركين في إخراج المنتجات إلى حيز الوجود.

• **تغير العلاقة بين العرض والطلب** بعد أن أصبح توفر الطلب الاجتماعي هو العامل الحاكم في منتجات اقتصاد المعرفة، وهو الأمر الذي يتطلب بعض الضمانات قبل الشروع في إقامة منشآت التصنيع النهائي أو تقديم الخدمات.

ثلاثية الحاضنات والمحميات ومراكز

التميز: أسوة بما تمّ في دول نامية وبازغة، يُقترح تبني ثلاثية الحاضنات والمجمعات التكنولوجية ومراكز التميز.

• **الحاضنات:** ويقترح بناؤها في كنف الجامعات بصفتها رائدة ركب مجتمع المعرفة، وستظل الجامعات هي أفضل البيئات لتفريخ رواد إنشاء أعمال entrepreneurs عرب بمواصفات اقتصاد المعرفة، وتلزم الإشارة هنا إلى أن الحاضنات التي ترعاها المؤسسات الأكاديمية في البلدان المتقدمة تقدر نسبتها بـ 25% فقط، إلا أن هذا التوجه يعد أكثر ملاءمة للدول النامية، والدول العربية بصفة خاصة، حيث الجامعات - بحكم طبيعتها - أكثر دراية بما يجري على صعيد اقتصاد المعرفة. وتقوم الحاضنات بمشاريع إيضاحية pilot projects لإثبات وجهة الفكرة علمياً وواقعيتها عملياً، بما يرشحها لمزيد من جهود البحوث والتطوير لتحويلها إلى نماذج أولية، أو نصف مصنعة، تتكفل بها المجمعات التكنولوجية.

وهناك عائق رئيسي في هذا الصدد هو أن الجامعات العربية لا تتوفر لها البيئة الملائمة لإقامة تنظيمات مبتكرة ومرنة،

الجامعات العربية لا تتوفر لها البيئة الملائمة لإقامة تنظيمات مبتكرة ومرنة، تجمع بين الأكاديمي والتسويقي من جانب، والنظري والتطبيقي من جانب آخر. وليس سرا أن جامعاتنا تشكو من انعزالية شديدة تفصل بينها وبين قطاعات الإنتاج والخدمات. ولا شك أن الحاضنات، إن نجحنا في زرعها في تربتنا الأكاديمية، سوف تسهم في توثيق العلاقة بينهما، ويتطلب ذلك من الجامعات العربية أن تولي اهتماماً في برامجها، بتنمية مهارات طلبتها وطلاباتها في إنشاء الأعمال وإكسابهم القدرة على تسويق أفكارهم وإدارة مشاريع تطويرها وتغيير الذهنية المترسّخة عن اللاربحية، بحيث لا تقف حجر عثرة أمام إقامة تنظيمات شبه ربحية، لا تتعارض مع رسالتها الأكاديمية والوفاء بواجباتها تجاه طلبتها.

موقف وسط يوازن بين عمق التخصص رأسياً وشمولية التوسع المعرفي أفقياً. وهكذا ظهرت أهمية العلوم البيئية، التي لم تعد ترفاً أكاديمياً، بل ضرورة تفرضها طبيعة المشكلات التي يواجهها عالم اليوم.

تجاوباً مع هذا التوجه، ظهرت فروع علمية بيئية تجمع بين فرعين معرفيين من قبيل ما تحقق على جبهة تكنولوجيا المعلومات مثل: البيولوجيا المعلوماتية واللسانيات الحاسوبية وحوسبة فيزياء الكوانتم، وأخرى ما فوق تخصصية، قادرة على اختراق الحواجز الفاصلة بين فروع العلوم والفنون، مثل نظريات المعلومات والنظرية العامة للنظم ونظرية الفوضى ونظرية التعقد.

أهمية التفكير البيني عربياً: يغيب عن الساحة الأكاديمية العربية مفهوم تعدد التخصصات المعرفية وتداخلها، وما زال كثير من العلماء والمفكرين والمهنيين العرب أسرى الانغلاق التخصصي، ويُعدّ هذا من الأسباب الرئيسية في ضعف القدرة على التصدي لمعظم المشكلات التي تعاني منها المجتمعات العربية، والتي أصبحت تستعصي في كثير من الأحيان على الحلول المستوردة التي غالباً ما تغفل عن الاعتبارات المحلية، والاجتماعية والثقافية. يفرض هذا ضرورة إقامة أقسام بين- تخصصية في الجامعات العربية، والعمل على بلورة لغة موحدة ومتسقة للتواصل داخل كل مجال معرفي متخصص من خلال دفع جهود العمل المصطلحي. من زاوية أخرى، فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تلعب دوراً أساسياً في الربط بين التخصصات المختلفة، الأمر الذي يقضي باعتبارها مدخلاً هاماً لزرع نواة الفكر البيني والتعددي في رحاب الأكاديمية العربية.

تعاظم الأبعاد الأخلاقية لاستخدام التكنولوجيا: أفرزت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات متضافرة مع التكنولوجيا

ويتمّ تحديد هذه المراكز في إطار استراتيجية للتنمية العلمية والتكنولوجية تتبنى ما يعرف بالنموذج الريادي الانتقائي، من أجل تحقيق ريادة عالمية في مجالات علمية وتكنولوجية معينة، يتمّ انتقاؤها بعناية من منظور تطوير القدرات الذاتية وتوطين التكنولوجيا في التربة المحلية، وذلك وفقاً لعدة عوامل تشمل: توفر الموارد الطبيعية والكتل الحرجة من الموارد البشرية، وفرص الحصول على المعلومات العلمية والتكنولوجية اللازمة، وتوفر الطلب المتوقع على المنتجات والخدمات المستهدفة. والأهم من هذا وذلك، أن تستشرف هذه الاستراتيجية التوجهات المرتقبة للتطور العلمي - التكنولوجي في إطار تصور واضح لغايات التنمية المجتمعية الشاملة.

ترتبط مراكز التميز بشبكة الحاضنات في الجامعات من خلال مشاريع البحوث المشتركة، وتقدّم المجمعات التكنولوجية دعماً لهذه المراكز مقابل الفرص التي تتيحها لها لاقتناء المعرفة الجديدة في مجالات تخصصها.

التفكير البيني (عبر التخصصي) وتنمية الدراسات في مجال الإنسانيات: لقد ولى عصر البساطة بعد أن بات المجتمع الإنساني يواجه العديد من الإشكاليات المعقدة والمتفاقمة، يحتاج توصيفها، ومن ثم اقتراح الحلول لها، إلى تداخل التخصصات المعرفية وتعددها inter & multi-disciplinary، وما أكثر الأمثلة من دراسة المخ إلى دراسة الخلية، ومن دراسة الأسواق إلى دراسة الظواهر البيئية، ومن إشكالية التربية إلى إشكالية اللغة، ومن ظواهر العولمة إلى سلوك الجماعات المحلية.

لقد ترسّخ التوجه التخصصي في علم ما قبل النقلة المعلوماتية إلى حد جعل الحوار بين العلوم من الصعوبة بمكان، ولا يمكن إنكار فضل التخصص على تقدم المعرفة الإنسانية لكن الأمر لم يعد يتحمل المضي في مسارات التخصص المتشعبة، والتي تزداد ضيقاً يوماً بعد يوم، من دون وقفة يبحث فيها العلم عن

والاتصالات نظماً آلية لاكتشاف السرقات العلمية في اللغات الأجنبية، يحتاج إليها تطوير نظم عربية مناظرة.

خامساً: تنمية مكوّن اللغة في ثقافة عصر المعلومات

أبرز ملامح الوضع الراهن:

- هناك نسبة غير قليلة من المواقع الثقافية العربية تظهر إهمالاً واضحاً للغة العربية ولا تبدي أي اعتزاز باللغة كوعاء للثقافة.
- لم تكشف مواقع الجامعات اللغوية العربية عن وجود الاهتمام الواجب ببحوث التنظير اللغوي والمعجمي.
- لوحظ ندرة أو عدم وجود ذخائر نصوص محوسبة للغة العربية بهذه المواقع والتي تعدّ مقوماً أساسياً للتنظير اللغوي والمعجمي وبناء المعاجم.
- وقد تمت ترجمة هذه الملامح إلى عدد من التوجهات المستقبلية من المنطلقات والمشاريع المقترحة لتنمية ركن مكوّن اللغة.

أهمية اللغة في ثقافة عصر المعلومات

تعاظم دور اللغة في عصر المعلومات: أصبحت الثقافة محور منظومة التنمية، واللغة - بدورها - احتلت موقع القلب من منظومة الثقافة، فهي ترتبط بعلاقات وثيقة مع جميع الفروع الثقافية الأخرى من دون استثناء: تربية وإعلاماً وإبداعاً وفكراً وتراثاً، ناهيك بعلاقتها العضوية مع منظومة القيم والمعتقدات.

المدخل اللغوي للتكتّل الإقليمي: صاحب انتشار العولمة تنامي نزعة التكتّل الإقليمي، ولم يكن ذلك لمجرد المحافظة على الهويات القومية والخصوصيات الثقافية، بل تحركه دوافع اقتصادية وسياسية وأمنية في المقام الأول، ومن أمثلة هذا التكتّل مسعى ألمانيا إلى إقامة حلف لغوي ألماني يجمع بينها وبين النمسا وسويسرا. ولمجموعة الدول الإسكندنافية مشاريع مشابهة للتكتّل

البيولوجية، أجناساً أخلاقية مستحدثة من قبيل أخلاقيات الإنترنت وأخلاقيات الإعلام وأخلاقيات الهندسة الوراثية. لقد ولى إلى الأبد عصر البساطة في تناول المسائل المتعلقة بالقيم، فمعظم القضايا التي تثيرها هذه الأخلاقيات المستجدة ذات طابع خلافي، بعد أن اقتربت التكنولوجيا من المناطق الحميمية لمخ الإنسان وجسده، وبعد أن نفذت إلى صلب الكيان المجتمعي مولدة فجوات وطبقات جديدة، تهدد بيئته واستقراره، لقد حدا ذلك ببعض لأن يطالب بضرورة اعتبار التكنولوجيا فرعاً من فلسفة الأخلاق لا من العلم.

الجمع بين الإلزام والالتزام: لن ينحصر

الأمر في ما يخصّ أخلاقيات عصر المعلومات في نوعية القيم، بل كذلك - وهو الأهم - في أسلوب فرض هذه القيم وإشاعتها، فلم يعد مجدياً ما كان سارياً في عصر تكنولوجيا الصناعة، الذي صاغ الأخلاق في صورة قوانين وتشريعات. لقد ولى عصر حراسة البوابات الأخلاقية، وأصبحت مسألة الأخلاق تشغل منطقة وسطى بين الاجتماعي ذي طابع الإلزام والنفسي ذي طابع الالتزام. يتطلب الأمر مراجعة شاملة لمنظومة القيم العربية من منظور عصر المعلومات، من دون المساس بالثوابت منها، وعدم التسرع في افتعال الخصومة مع بعض منها، وذلك من خلال التمهيد الدقيق لمواضع التماس والتداخل، إضافة إلى استحداث وسائل مبتكرة لإشاعة هذه القيم في بيئة المجتمعات العربية. وكمثال على ما نقصده هنا، فقد ظهرت منذ فترة آراء متسارعة بصدد قيم حماية الملكية الفكرية كادت تصل إلى حدّ رفض المفهوم على أساس من تفسير ديني خاطئ قد غفل يقينا عما يبديه الدين الإسلامي من تقدير للفكر والعلماء. تمثل قيم حماية الملكية الفكرية نموذجاً عملياً لتطبيق مبدأ الإلزام والالتزام، وفي هذا الصدد، وفرت تكنولوجيا المعلومات

اللغة منظومة قوامها ثلاثية النحو (نظام القواعد) والمعجم واستخدام اللغة ممثلاً في نصوصها أساساً، وتكمن توجهات منظومة اللغة في عصر المعلومات انطلاقاً من هذه الثلاثية في ما يلي:

التنظير اللغوي من التحليل إلى التوليد:
كان التنظير اللغوي في البداية تحليلياً، يعتمد على تجميع حالات الأطراد والشذوذ، لذا فقد عجز هذا التوجه التنظيري عن تناول أهم خاصية في إشكالية اللغة، ألا وهي لانهائية التوليد اللغوي، ويقصد بها قدرة الناطقين باللغة على توليد عدد غير محدود من التعبيرات اللغوية، ومن ثم، فمهما زادت أمثلة الأطراد والشذوذ لا يمكن لها أن تغطي جميع احتمالات التراكيب اللغوية التي تسمح بها لغة ما. لقد مثل ذلك عقبة أساسية لتوليد التعبيرات اللغوية وتحليلها (إعرابها) حاسوبياً وتم التغلب على هذه العقبة بعد أن أصبح في الإمكان صياغة قواعد اللغة في صورة رياضية يمكن من خلالها توليد التراكيب اللغوية السليمة كافة، التي تتيحها لغة ما، وذلك بفضل عمومية التمثيل الرياضي نظراً لاعتماده على الرموز والعلاقات المجردة لا على الكلمات والعلاقات المحسوسة التي تربط بينها. وهكذا فتح التوجه التوليدي الباب على مصراعيه أمام إقامة نماذج لغوية متعددة أسهم في وضعها لغويون ومناطق وحاسبون.

المنظور العربي: ما زال التنظير للغة العربية تحليلياً في ستمته الغالب، يعتمد على تجميع حالات الأطراد والشذوذ، ولم يواكب الفكر اللغوي العربي ثورة علم اللغة التي تفجرت منذ ما يزيد عن نصف قرن والتي أفرزت، انطلاقاً من النهج التوليدي، ما يزيد عن أثني عشر نموذجاً لتمثيل الظاهرة اللغوية وتفسيرها، ولم يطبق منها على اللغة العربية إلا عدداً محدوداً وعلى أجزاء محدودة للغاية من الفضاء التنظيري للغة العربية، وربما يستثنى من ذلك نموذج رياضي تم وضعه بتغطية شبه مكتملة لنحو العربية، أثبت جدارته بعد

اللغوي. وعلى مستوى ما فوق الإقليمي يسود الساحة الجيومعلوماتية - حالياً - نشاط متزايد لإحياء التحالفات اللغوية مثل «الأنجلوفونية» و«الفرانكفونية» و«الإسبانوفونية».

أهمية اللغة معرفياً: تتبوأ اللغة موقعاً بارزاً على خريطة المعرفة الإنسانية الشاملة، يزداد ثقلها يوماً بعد يوم. وتنفرد اللغة بكونها المجال المعرفي الوحيد الذي يرتبط بعلاقات وثيقة مع فروع المعرفة كافة: الفلسفة وعلم الإنسانيات وعلوم الطبيعيات، وكذلك مع الفنون بأنواعها. وقد أقامت اللغة، مؤخراً، علاقة وطيدة مع الهندسة؛ وذلك من خلال هندسة الذكاء الاصطناعي وهندسة المعرفة.

أهمية اللغة إبداعياً: اللغة هي النسق الرمزي العام الذي يُعدّ كأساس لتمثيل أجناس الفنون، فهناك لغة التشكيل ولغة الموسيقى ولغة المسرح بل لغة فنون الأداء الحركي، وتعتبر فنون اللغة من أدب وشعر أبرز جوانب إبداعنا الثقافي بلا منازع.

أهمية اللغة تكنولوجياً: يتعاظم دور اللغة في منظومة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومعظم التطبيقات الحالية من برمجيات تنسيق الكلمات وبناء قواعد البيانات ومحركات البحث في الإنترنت، وذلك على سبيل المثال لا الحصر، هي في جوهرها تطبيقات لغوية. أما التطبيقات المتقدمة التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي من قبيل الترجمة الآلية وتمييز وفهم الكلام آلياً، ونظم الاستخلاص والتلخيص الآلي وتصنيف الوثائق الإلكترونية تلقائياً فتعتمد على اللغة بصورة أعمق وأشمل، حيث تمثل اللسانيات الحاسوبية أهم مجالات الذكاء الاصطناعي الذي يقوم أصلاً على محاكاة الوظائف اللغوية للذهن.

توجهات مستقبلية للغة في عصر المعلومات من منظور عربي

صاحب انتشار العولمة تنامي نزعة التكتل الإقليمي، ولم يكن ذلك لمجرد المحافظة على الهويات القومية والخصوصيات الثقافية، بل تحركه دوافع اقتصادية وسياسية وأمنية في المقام الأول، ومن أمثلة هذا التكتل مسعى ألمانيا إلى إقامة حلف لغوي ألماني يجمع بينها وبين النمسا وسويسرا. ولمجموعة الدول الإسكندنافية مشاريع مشابهة للتكتل اللغوي.

الصيغ المنطقية المناظرة لها أسوة بما تمّ في اللغات الأخرى مثل الإنجليزية و الفرنسية . إضافة لما سبق، لم يشرع أحد في بناء معاجم عربية على أساس المفاهيم لا الألفاظ، وكما هو معروف يمثل «المفهوم» الوحدة الأساسية لبناء المعرفة وثيقة الصلة بالمعنى. من جانب آخر، ما زال نحو العربية أسير وحدة الجملة، لا يتجاوزها إلى الوحدات اللغوية الأكبر، مثل الفقرة والسرد المتصل، وهو ما يُعدّ مطلباً أساسياً للانتقال من البلاغة التقليدية القائمة على ثلاثية المعاني والبيان والبديع إلى البلاغة الجديدة أو ما يعرف اصطلاحاً بـ «علم النص» أو «تحليل الخطاب discourse analysis».

المعجمية من الصنعة إلى العلم الدقيق: حتى وقت قريب، انصبّ التركيز على صنعة المعاجم lexicography، التي تتعامل مع المعجم على أنه قائمة من المفردات ومعانيها يتمّ تنظيمها في سلسلة من المدخلات المعجمية. ونظراً لتعاظم دور المعجم نظرياً وتطبيقياً في ما يخصّ معالجة اللغات الإنسانية آلياً، يصبو أهل المعجم حالياً إلى الارتقاء به من صنعة المعاجم إلى مصاف العلوم الدقيقة في ما يعرف بـ «علم المعاجم lexicology». يتبادل هذا العلم الجديد إشكالية المعجم بصفته شبكة كثيفة من العلاقات التي تربط بين بنى الكلمات ومعانيها وبين معاني الكلمات ومشتقاتها ومرادفاتها ومتضادها. ويهدف علم المعاجم - ضمن ما يهدف - إلى تفسير الآليات الذهنية لتوليد الكلمات واستنباط معانيها، خصوصاً في ما يتعلق بالاستعارة وما يعرف بـ «الإزاحة الدلالية» التي تتناول التغيرات التي تطرأ على معاني الكلمات توسيعاً وتصنيفاً.

المنظور العربي: يمثل المعجم العربي، نظراً لاعتماده على الجذور، بنية متعددة المستويات زاخرة بالعلاقات الاشتقاقية والدلالية، ولم يتمّ إلى الآن سبر أغوار هذه البنية المعرفية اللغوية، وهي مهمة يتعذر القيام بها

تطبيقه في تطوير نظام لإعراب الجمل العربية وتشكيلها تلقائياً.

حوسبة اللغة من ظاهري النصوص إلى عمق معناها: يشهد حالياً مجال معالجة النصوص آلياً (حاسوبياً) نقلة نوعية حاسمة، من التعامل مع ظاهري الألفاظ و سطحية البنى التركيبية، إلى عمق معاني الألفاظ والجمل والعلاقات المنطقية والسياقية التي تربط بينها، وذلك توطئة إلى تطوير نظم آلية لفهم النصوص وتحليل مضمونها بصورة تلقائية. إن الهدف من وراء ذلك هو التصدي للإشكالية الأساسية التي يعاني منها الجيل الحالي للإنترنت، الذي يتعامل مع ظاهري النصوص، وهو ما جعل محرّكات البحث في الويب عاجزة عن مواجهة مشكلة حمل المعلومات الزائد information overload، حيث تقذف هذه المحرّكات طالب المعلومة بكمّ هائل من الوثائق الإلكترونية يثبت في ما بعد أن معظمها ليس له مغزى بالنسبة للمقصود من طلب البحث، وهو ما أطلق عليه البعض «ضوضاء الإنترنت»، من أجل التغلب على هذه المشكلة المحورية المتفاقمة. يقوم جيل الإنترنت الثاني على تكنولوجيا «الويب الدلالي Semantic Web» التي تتعامل مع المضمون الدلالي للنصوص وليس مع ظاهرها وهذه النقلة النوعية الحاسمة في معالجة النصوص آلياً سوف تمهّد لتطوير محرّكات بحث ذكية أكثر قدرة على انتقاء الوثائق الإلكترونية ذات المغزى استناداً إلى فحواها.

المنظور العربي: لقد مهّد توفر نظام الإعراب الآلي، السابق الإشارة إليه، لإمكانية لحاق اللغة العربية بالموجة الثانية لمعالجة اللغات الإنسانية آلياً، التي تتعامل مع النصوص دلالياً، بيد أن الجهود توقفت في هذا الصدد، خصوصاً أن العربية تفتقر إلى عناصر البنى التحتية اللازمة لمواكبة الويب الدلالي، والتي تشمل البحوث الخاصة بدراسة المعنى اللغوي، وتحويل البنى التركيبية إلى

لم يشرع أحد في بناء معاجم عربية على أساس المفاهيم لا الألفاظ، وكما هو معروف يمثل «المفهوم» الوحدة الأساسية لبناء المعرفة وثيقة الصلة بالمعنى.

يمثل المعجم العربي، بنية متعددة المستويات زاخرة بالعلاقات الاشتقاقية والدالية، ولم يتم إلى الآن سبر أغوار هذه البنية المعرفية اللغوية، وهي مهمة يتعذر القيام بها من دون اللجوء إلى الإمكانات التي توفرها تكنولوجيا المعلومات وما توفره من وسائل لبناء قواعد البيانات المعجمية. علاوة على ما سبق، يحتاج الأمر إلى التعمق في ظاهرة الاستعارة، التي لم يتزحزح تناولها كثيراً عن الموضوع الذي تركها فيه عبد القاهر الجرجاني في «أسرار بلاغته».

هناك بعض جهود متناثرة لبناء بنوك مصطلحات عربية، ويحتاج الأمر إلى إعادة استخدام (تدوير) الرصيد اللغوي الهائل المهجور في المعجم العربية كمعجم «لسان العرب»، وتحليل مفرداته صوتياً وصرفياً وتفكيك معانيها إلى عناصرها الدلالية الأولية، وذلك أسوة بما تم في استغلال المعجم الإنجليزى للرصيد المعجمي للغة اللاتينية.

إضافة إلى ما سبق، يمكن استخدام النظام شبه الآلي، إذا ما تم بناؤه، في مسح النصوص العربية الكلاسيكية، مثل الأغاني للأصفهاني، لالتقاط الكلمات ذات القيمة المصطلحية لإثراء الرصيد المعجمي الاستراتيجي.

الآلي: باتت الوسائل اليدوية عاجزة عن مواجهة تنامي الطلب على المصطلحات الجديدة نتيجة لظاهرة الانفجار المعرفي، لذا لجأت اللغات المتقدمة إلى استغلال تكنولوجيا المعلومات في تطوير نظم شبه آلية لالتقاط الكلمات، سواء المفردة أم المركبة، المرشحة لتصبح مصطلحاً معتمداً، ويشمل الدعم التكنولوجي كذلك اقتراح ترجمات لهذه المصطلحات وفقاً لعدة معايير مثل مدى الوفاء في نقل المفهوم الذي يحمله المصطلح، واستساغة المقابل المترجم.

المنظور العربي: ما زال العمل المصطلحي العربي يدويا بصورة مترسخة، وهناك بعض جهود متناثرة لبناء بنوك مصطلحات عربية، ويحتاج الأمر إلى إعادة استخدام (تدوير) الرصيد اللغوي الهائل المهجور في المعجم العربية كمعجم «لسان العرب» على سبيل المثال، وتحليل مفرداته صوتياً وصرفياً وتفكيك معانيها إلى عناصرها الدلالية الأولية، وذلك أسوة بما تم في استغلال المعجم الإنجليزى للرصيد المعجمي للغة اللاتينية. إضافة إلى ما سبق، يمكن استخدام النظام شبه الآلي، إذا ما تم بناؤه، في مسح النصوص العربية الكلاسيكية، مثل الأغاني للأصفهاني، لالتقاط الكلمات ذات القيمة المصطلحية لإثراء الرصيد المعجمي الاستراتيجي.

البحث اللغوي من النظري المجرد إلى البيولوجي المحسوس: أيقن الجميع أن سبر أغوار اللغز اللغوي لن يتحقق بشكل حاسم من دون إماطة اللثام عن الأساس البيولوجي (الجيني) لعمليات الذهن اللغوية، وقد أقامت أمريكا والاتحاد الأوروبي واليابان مشروعات لدراسة المخّ البشري وما يرتبط به من بحوث اللسانيات البيولوجية، وهي المجالات التي شهدت تقدماً كبيراً بفضل الدعم الذي تقدّمه لها التكنولوجيا الأعصابية -neurotechnology.

المنظور العربي: مضى العقد الأخير من القرن الماضي، والذي أطلق عليه «عقد المخ»،

من دون اللجوء إلى الإمكانات التي توفرها تكنولوجيا المعلومات وما توفره من وسائل لبناء قواعد البيانات المعجمية. علاوة على ما سبق، يحتاج الأمر إلى التعمق في ظاهرة الاستعارة التي لم يتزحزح تناولها كثيراً عن الموضوع الذي تركها فيه عبد القاهر الجرجاني في «أسرار بلاغته».

بناء المعاجم من ذاكرة المعجميين إلى ذخائر النصوص المحوسبة: لم تعد عملية المعاجم تعتمد على حصيلة المفردات لدى المعجميين، فمهما كان ثراء هذه الحصيلة لا يمكنها تغطية جميع معاني المعجم، ولا مواكبة التغيرات التي تطرأ عليها بصورة مستمرة بسبب الإزاحة الدلالية المشار إليها، خصوصاً في ظل الظاهرة الحالية المتفاقمة للانفجار المعرفي. لقد أصبح بناء المعاجم يعتمد على ما يعرف بـ «ذخيرة النصوص المحوسبة -com-puterized textual corpus»، التي تخزن بها عينة منتقاة على أسس إحصائية بحيث تمثل الاستخدام الفعلي للغة، وهو ما يمكن من تحديد معاني الكلمات وفقاً لسياقات الواقعية التي ترد بها داخل النصوص الواقعية لا وفقاً لما يتصوره المعجميون، وهو أسلوب يتيح اقتفاء التغيرات التي تطرأ على معاني الكلمات واللتقاط المعاني الجديدة التي تكتسبها من خلال التدفق المستمر للاستخدام اللغوي.

المنظور العربي: هناك بعض المحاولات لبناء ذخيرة للغة العربية في الجزائر والسعودية وسوريا إلا أنها لم تصل بعد إلى مستوى التطبيق العملي، وتحتاج اللغة العربية إلى جهود منسقة ومتكاملة لتوثيق استخدامها المعاصر والكلاسيكي أسوة بما تم في لغات أخرى مثل الإنجليزية و الفرنسية، وغني عن القول إن نجاح مشروع المعجم العربي التاريخي الذي شرع في بنائه مجمع اللغة العربية المصري يتوقف بصورة أساسية على توفر ذخائر النصوص المحوسبة.

توليد المصطلح من اليدوي إلى شبه

التالية:

- تتميز اللغة العربية بتوسيط ملفتة بين لغات العالم فهي تجمع بين كثير من خصائص اللغات الأخرى كالجمع بين الجمل الاسمية والفعلية وتتسم منظومتها بتوازن دقيق، فهي تكره الشاذ والشارد، ومن أمثلة ذلك أن لها ثلاث حالات إعراب في حين تخلو الإنجليزية من الإعراب وتشتمل الروسية على ست حالات إعراب وتتطرف اليابانية فلها 51 حالة إعراب، لذا يمكن استغلال هذا التوسط بين لغات العالم من أجل الإسراع في سد فجوة التنظير من خلال الاهتمام - إلى حد الاقتراض - مما تم في اللغات التي تتشابه مع العربية في بعض خصائصها.

- تعدد الرؤى لمنظومة اللغة العربية من خلال تطبيق أكثر من نموذج لغوي عليها، يتم انتقاؤها بحيث تجمع بين التمرکز حول النحو (أو التركيب) والتمرکز حول الدلالة المنطقية (أو المعنى تبسيطاً).

- عقد سلسلة من الدراسات المقارنة والتقابلية من أجل استخلاص الخصائص المميزة لمنظومة اللغة العربية بصورة أكثر عمقاً من تلك الخصائص التي تكرر ذكرها في الخطاب اللغوي الراهن مثل عظمة الصرف ومرونة النحو وثراء المعجم.

- تحليل دقيق لأهم النماذج اللغوية المحورية لتحديد مدى ملاءمتها للغة العربية على ضوء الخصائص المذكورة ويقترح في ذلك اختيار أربعة نماذج رئيسية هي:

- استخدام تكنولوجيا ذخائر النصوص المحوسبة computerized textual corpora لتوثيق اللغة العربية على أساس عينة منتقاة من النصوص المكتوبة والأحاديث المسجلة، بحيث تمثل الاستخدام الفعلي للغة العربية في المجالات المختلفة، وتغطي النطاق العريض لأساليب الكتاب على مدى العالم العربي، على أن يتم تجهيز قواعد ذخائر النصوص هذه بأدوات بحث فعالة في متن النصوص العربية. إن ذخائر النصوص ستبرز البنى النحوية

وكاد ينقضي العقد الحالي، الذي أطلق عليه «عقد السلوك الذهني» من دون أي اهتمام من قبل البحث اللغوي العربي. ويعزو البعض هذا القصور إلى عدم توفر الوسائل التكنولوجية، ولعل السبب الأهم هو غياب التوجه عبر التخصصي ومتعدد التخصصات & inter multi-disciplinary الذي يسود مثل هذه الدراسات.

سادساً: منطلقات ومشروعات مقترحة لتنمية مكوّن اللغة

مركز تميز بحوث اللغة العربية وحوسبتها: أصبحت عملية التطوير اللغوي مهمة متعددة التخصصات يشارك فيها اللغويون والمعمميون والتربيون والرياضيون والاختصاصيون والحاسبويون، وقد انضم إليهم مؤخراً علماء المخ من البيولوجيين. تشمل مهام المركز المقترح على سبيل المثال لا الحصر:

- القيام بالدراسات اللغوية المقارنة والتقابلية بين العربية ولغات العالم.
- تطوير أساليب التنظير اللغوي والمعجمي.
- اللحاق بالبحوث الحديثة في اللسانيات البيولوجية.
- دراسة علاقة التنظير للغة مع التنظير للأدب.
- تحديث أساليب دراسة المجاز، خصوصاً ظاهرة الاستعارة والإزاحة الدلالية في معاني الكلمات.

- مراجعة آليات توليد الكلمات في العربية، لكونها مازالت أسيرة الاشتقاق من الأصل الثلاثي بصفة أساسية، مع إغفال آليات توليد الكلمات الأخرى من مزج وتركيب وتعريب.
- الانتقال من صفة المعاجم إلى علم المعاجم المنضبط والإسهام في ما يعرف بنحورة المعجم الذهني mental lexicon.

تطوير بحوث التنظير للغة العربية:
يعتمد ذلك على المنطلقات الرئيسية

والعلاقات الدلالية التي يجب أن يركز عليها التنظير اللغوي.

الماسح الضوئي الذكي لحروف العربية Smart Arabic OCR: تم تطوير ماسح ضوئي لحروف العربية، وقد حقق أداءً مقبولاً في القراءة الجيدة التي تم تجميعها من خلال نظم النشر الإلكتروني، ولكن فشله ثبت بالنسبة للنصوص التي تم تجميعها يدوياً، نظراً لأن هناك كمّاً هائلاً من المحتوى العربي المطبوع قديماً، خصوصاً في المجال الثقافي والتعليمي. وبالتالي ظهرت الحاجة إلى ماسح ضوئي ذكي للحروف العربية لقراءة النصوص العربية آلياً، يقوم على دمج الشقّ الضوئي لتمييز أشكال الحروف مع النظم الذكية لمعالجة النصوص العربية آلياً لاكتشاف حالات الأخطاء الناجمة عن أخطاء التمييز misrecognition.

مصحّح النصوص العربية الأوتوماتي Automatic Arabic Proofreader:

أثبتت التجربة العملية أن نظم التدقيق الهجائي للغة العربية المستخدمة في نظم النشر الإلكتروني لم تحقق الغرض المرجو منها أسوة بما تحقق بالنسبة للغة الإنجليزية، ويرجع ذلك إلى خصائص النصوص العربية النحوية والسياقية والترقيمية. (مثال: هذه جملة جميع كلماتها سليمة هجائياً وخاطئة نحوياً: جاءت الرجل ومع طفلين) من جانب آخر، فإن تصحيح النصوص كما يتم في دور النشر والطباعة يتجاوز عملية التدقيق الهجائي والنحوي، بحيث يمكن أن يقلت من هذا التدقيق الكثير من الأخطاء ذات الأساس الدلالي (مثال «أسعار الفقد» بدلاً من «أسعار النقد»، غاية من الأشجار بدلاً من غابة من الأشجار وهكذا..). ويهدف المشروع إلى تطوير نظام خبير يحاكي عمل المصحّح البشري يستخدم أدوات لغوية ومعجمية ونماذج إحصائية لغوية وما شابه.

أنطولوجيا النصوص الدينية Ontology of Islamic Texts: استعداداً لتطبيقات

تكنولوجيا «الويب الدلالي» ظهر إلى الوجود ما يعرف بـ «الهندسة الأنطولوجية» بهدف بناء قواعد المعارف الخاصة بمجال معرفي معين. تقوم الأنطولوجيا على «المفهوم» بصفته نقطة الانطلاق الأساسية للمعرفة، ويتحدّد المفهوم، وتتعدّد الألفاظ الدالة عليه مثل «العام والسنة والحوّل»، وقد حققت نظم معالجة النصوص الدينية كما أظهر المسح درجة من النضج تؤهلها للانتقال إلى تطبيقات «الويب الدلالي semantic web» الذي يهدف إلى توحيد البنى المفهومية للوثائق الإلكترونية بصورة تمكن من تعاملها مع الروبوتات المعرفية لاستخلاص المعرفة من دون عون بشري، وتتوفر حالياً أدوات عملية لبناء السليميات الأنطولوجية ويجري كذلك بناء العديد من الأنطولوجيات لمجالات المعرفة المختلفة، فهناك على سبيل المثال أنطولوجيا للاقتصاد وعلم الاجتماع والمجال القانوني والتشريعي. ويعتبر هذا المشروع نموذجاً يمكن تكراره لمجالات مختلفة من المحتوى العربي، وليس هناك أفضل من النصوص الدينية حالياً لتكون هي رأس حربة المحتوى العربي لاقتحام عالم الويب الدلالي.

الفهرسة الذكية للنصوص العربية Smart Arabic Indexing: هناك بعض محاولات بدائية لتطوير نظم آلية لفهرسة النصوص العربية على أساس إحصائي لاستخلاص الكلمات المفتاحية الدالة على مضمون النص، إلا أنها قد حققت نتائج متواضعة. يقوم المشروع المقترح على دمج الأساليب الإحصائية بالمعالجات الصرفية والنحوية والمعجمية ومكانز الموضوعات والمتراذفات والمتضادات من أجل استخلاص الكلمات المفتاحية المفردة والمركبة، ويمكن الاستعانة في ذلك (بالشبكة المعجمية العالمية المعروفة بـ Word.net) في ما يخص التصنيف الموضوعي للمعاني المختلفة للألفاظ.

نظم التدقيق الهجائي للغة العربية المستخدمة في نظم النشر الإلكتروني، لم تحقق الغرض المرجو منها أسوة بما تحقق بالنسبة للغة الإنجليزية، ويرجع ذلك إلى خصائص النصوص العربية النحوية والسياقية والترقيمية.

المشروع تكنولوجياً باستخدام نظم آلية لتوقع موضوع الوثيقة theme prediction على أساس معدل تكرار الألفاظ الدالة.

البحث على أساس المفهوم concept:
يتطلب الارتقاء من نظم معالجة المعلومات Information processing إلى نظم معالجة المعارف knowledge processing ضرورة التعامل مع وحدة البناء الأساسية للمعرفة ألا وهي «المفهوم»، ويتجاوز المفهوم حدود اللفظ إلى فحوى الصيغة اللغوية، فمفهوم «الموت» - على سبيل المثال - يمكن أن يعبر عنه في اللغة العربية بما يزيد عن خمسين صيغة لا يرد فيها ذكر لفظة «موت» أو مشتقاتها، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: لقي حتفه، زفت إلى المسيح، وافته المنية، زهقت روحه، لفظ أنفاسه الأخيرة، صعدت روحه إلى أعلى، غادر دار الفناء إلى دار البقاء، واعبد ربك حتى يأتيك «اليقين». في ما يخص المثال المعطى، تقوم محرّكات البحث على أساس المفهوم بتوسيع نطاق البحث عن كلمة «موت» بكل هذه التعابير الذي يتعذر على المستخدم الإتيان بها ولو جزئياً.

تطوير نظم متقدمة للترجمة الآلية:
أثبتت الترجمة الآلية نجاحاً ملحوظاً في مجال الترجمة العلمية في عدة لغات مثل اليابانية والألمانية، والعرب أحوج من غيرهم لتطوير نظم متقدمة للترجمة الآلية نظراً للنقص الشديد في المترجمين البشريين في مجال الترجمة العلمية على وجه الخصوص، ناهيك بعجز الترجمة البشرية عن مواكبة ظاهرة الانفجار المعرفي.

هناك حالياً توجهان أساسيان للترجمة الآلية هما التوجه الإحصائي الذي يولد ترجمة تقريبية متخصصة الجودة، وتوجه قائم على صياغة قواعد النحو بأسلوب رياضي، وهو يولد ترجمة متوسطة المستوى. يجري حالياً الانتقال إلى الترجمة الآلية القائمة على

محرّك بحث نصي متقدم Advanced Arabic Search Engine: لا تلبي المحرّكات الحالية للبحث في النصوص العربية مطالب المستخدم العربي، بحيث استندت - أساساً - إلى أساليب البحث المصممة للغة الإنجليزية والتي تختلف اختلافاً جذرياً في ما يخص بنية الكلمة.

ويحتاج البحث في النصوص العربية، وبخاصة في التطبيقات الثقافية والتعليمية، إلى تطوير محرّكات بحث متقدمة تقوم على المعالجات الصرفية المعجمية، وتطبيق أدوات برمجية لترتيب نتائج البحث من حيث مغزاها بالنسبة لطلب البحث، وذلك على أسس ترتبط بهيكلية نصوص الوثائق العربية. يشتمل نظام البحث المقترح على وسيلة آلية لتحديد الكلمات المفتاحية في طلب الاستفهام الذي يدخله المستخدم ويتيح ذلك التعامل مع قواعد المعلومات باللغة الطبيعية.

نظام متقدم لنطق النصوص العربية المكتوبة Advanced Arabic T-T-S: هناك عدة محاولات بدائية لنطق النصوص العربية، إلا أن الكلام المولد غير طبيعي وميكانيكي - robotic وهو ما يحتاج إلى تطوير نظام متقدم للارتقاء بمستوى جودة الصوت المولد آلياً خلال ما يعرف بنقل أنماط التنغيم - intensional transplanting علاوة على تحسين أداء الخوارزميات الفونوتيكية الأساسية لتحويل المكتوب إلى منطوق.

نظام تصنيف الوثائق أوتوماتياً: عادة ما تسترجع محرّكات البحث عدداً هائلاً من الوثائق لا يمكن استعراضها ولو جزئياً، لذا فإن محرّكات البحث تحتاج إلى تدعيمها بنظم ذكية لتصنيف الوثائق أوتوماتياً لتجميع المتطابق والمتقارب منها في مجموعات تسهل على محرّكات البحث عملية انتقاء عينات دالة من كل مجموعة تكفي - عادة - لتلبية الغرض من وراء البحث. إضافة إلى ما ذكر يمكن تطوير

لا تلبي المحرّكات الحالية للبحث في النصوص العربية مطالب المستخدم العربي، فهي استندت - أساساً - إلى أساليب البحث المصممة للغة الإنجليزية ويحتاج البحث في النصوص العربية، إلى تطوير محرّكات بحث متقدمة تقوم على المعالجات الصرفية المعجمية، وتطبيق أدوات برمجية لترتيب نتائج البحث من حيث مغزاها بالنسبة لطلب البحث، وذلك على أسس ترتبط بهيكلية نصوص الوثائق العربية.

يتطلب الارتقاء من نظم معالجة المعلومات إلى نظم معالجة المعارف ضرورة التعامل مع وحدة البناء الأساسية للمعرفة ألا وهي «المفهوم»، ويتجاوز المفهوم حدود اللفظ إلى فحوى الصيغة اللغوية.

العرب أحوج من غيرهم لتطوير نظم متقدمة للترجمة الآلية نظراً للنقص الشديد في المترجمين البشريين في مجال الترجمة العلمية على وجه الخصوص.

ظل اقتصاد المعرفة رهناً بتحولها إلى مؤسسات متعلمة، تستطيع استغلال المعارف والخبرات لدى خبراءها، ونشرها وتوزيعها في أرجاء المؤسسة كافة، وتنمية القدرات الإبداعية على جميع المستويات بدءاً من القيادات الإدارية وأنتهاءً بعمالة المهارات الدنيا.

المنظور العربي: يفضل معظم مؤسسات الأعمال في بلدان الخليج العربي التعامل مع العمالة الجاهزة المكتملة التأهيل، وتنأى هذه المؤسسات عن الاستثمار في مجال تنمية العنصر البشري في ما يخص العمالة الوافدة نظراً للطابع السائد في عدم استقرارها، وبخاصة في ما يتعلق بعمالة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تتسم بمرونة هائلة في تنقلها نظراً لما توفره هذه التكنولوجيا من نظم عمل قياسية، واحتياجها لمهارات موحدة ليست حساسة لتغير بيئة العمل.

التربية شاغل الجميع في عصر المعلومات: لقد أصبح التعلم شاغل الجميع، وهو شاغل الدول المتقدمة حفاظاً على الريادة والتنافسية، وشاغل الدول النامية أملاً في اللحاق بالركب، أو بدافع غريزة حب البقاء. لقد أصبح سباق التعلم من أبرز مظاهر التنافس الدولي إلى الحد الذي أصبحت فيه نتائج المسابقات الأولمبية الأكاديمية لقياس مستوى التحصيل العلمي لدى الصغار ضمن بنود أجندة الأمن القومي، وتظهر الولايات المتحدة انزعاجاً شديداً من فجوة تربوية «باسيفيكية» باتت تفصل بينها وبين اليابان وبعض دول حافة الباسيفيك بعد أن أظهرت نتائج هذه المسابقات: تخلف الصغار الأمريكيين عن أقرانهم الآسيويين في مجالات اللغة والرياضيات والعلوم. وتكفي هنا الإشارة إلى مقولة الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون: «إن حكومتنا تفشل عندما تفشل مدارسنا».

أما بريطانيا العظمى فتظهر اهتماماً بالتعلم الذاتي بغية استعادة مجدها القديم، وقد بادرت بإنشاء أول وزارة متخصصة

المعرفة، والتي تعتمد على ما يعرف بنظم الفهم الأتوماتي لتحليل مضمون النص المطلوب ترجمته دلاليًا بحيث يكشف عن علاقات المعنى ومسارات التماسك السياقي والترابط المنطقي، وهو المدخل الأصيل للترجمة الجادة، وهو ما ينبغي للحاق به في مراحل المبكرة.

سابعاً: تنمية مكوّن التربية في ثقافة عصر المعلومات

أهمية التربية في ثقافة عصر المعلومات

أهمية التربية مجتمعيًا: في عصر المعلومات أصبحت التنمية مرادفة للتربية، وعليه فالتنمية المستدامة تعني تربية مستدامة في المقام الأول. وتلعب التربية دوراً هاماً في إحداث التماسك بين أفراد المجتمع وفئاته المختلفة من خلال تنمية الوعي وإشاعة المعرفة. وهذا التماسك شرط أساسي في تحقيق الذكاء الجمعي الذي تتوقف عليه قدرة المجتمع ككل على التنافس في عصر المعلومات.

المنظور العربي: العالم العربي أحوج من غيره إلى تبني مفهوم التنمية المستدامة؛ فما زالت التربية العربية أسيرة نموذج التعليم القائم على التمدرس أساساً من دون النظر إليه بصورة أشمل في إطار رؤية متكاملة لعملية التنمية. من زاوية أخرى تعاني الكثير من المجتمعات العربية من تشظي نظم التعليم فيها إلى درجة أصبحت تهدد التماسك الاجتماعي الكلي وتحد كثيراً من قدرة هذه المجتمعات على حشد الذكاء الجمعي، وهو مفهوم ما زال غائباً عن أفق الرؤية التربوية العربية.

أهمية التربية اقتصادياً: أثبتت دراسات عديدة قامت بها منظمات دولية وإقليمية الارتباط الوثيق بين التربية والنمو الاقتصادي وأن الاستثمارات في المجالات كافة لا تؤتي ثمارها إذا ما نأت عن الاستثمار في تنمية العنصر البشري. لقد أصبح نجاح مؤسسات الإنتاج والخدمات وقدرتها على التنافس في

تعاني الكثير من المجتمعات العربية من تشظي نظم التعليم فيها إلى درجة أصبحت تهدد التماسك الاجتماعي الكلي وتحد كثيراً من قدرة هذه المجتمعات على حشد الذكاء الجمعي، وهو مفهوم ما زال غائباً عن أفق الرؤية التربوية العربية.

التعليمية المستقبلية، وقد تنامي الاهتمام بتربية الطفولة مؤخراً في المجتمعات العربية إلا أنها مازالت تفتقد إلى استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في هذا المجال.

المنظور العربي: التعلم مدى الحياة مسؤولية المجتمع ككل لا المؤسسة التربوية وحدها، وهو أمر يتطلب خطاباً تربوياً مغايراً وليس مجرد إضافة للمسة المعلوماتية - كما سعى البعض - على خطط للتنمية التربوية تم وضعها قبل الثورة المعلوماتية. إن هذا الخطاب لا بد أن ينطلق من رؤية تربوية يسهم في وضعها وبلورتها جميع أصحاب المصلحة، رؤية تؤكد على ضرورة التنسيق، إلى حد قريب من التكامل، بين المؤسسات التربوية والإعلامية والثقافية، وكذلك مؤسسات إدارة الأعمال ومنظمات المجتمع المدني، ولا بد لهذه الرؤية أن تأخذ في اعتبارها عزوف معظم المتعلمين العرب على اختلاف مستوياتهم عن مواصلة مسيرة تعلمهم لعدم إيمانهم بجدوى التعليم أصلاً، وكذلك عزوف مؤسسات القطاع الخاص عن الاستثمار في تنمية مواردها البشرية.

من معرفة الماهية إلى معرفة الكيفية: ركز تعليم الماضي على «ماذا تعرف؟»، لا «كيف تعرف؟». مع ظاهرة الانفجار المعرفي انقلب الوضع: إذ أصبحت الأولوية للكيفية التي نحصل بها على المعرفة، وكيفية إتقان أدوات التعامل معها، لا ماذا تتضمنه هذه المعرفة من معلومات ومهارات وخبرات. إن التعليم في عصر المعلومات هي أن نعلم الفرد كيف يتعلم ذاتياً، والثقافة في عصر المعلومات هي فن ممارسة الحياة في ظل بدائل هذا العصر العديدة ومتغيراته الهادرة. وجميع هذه الأمور - بلا استثناء - تتطلب تغييراً جذرياً في علاقة الإنسان بالمعرفة في دورتها الكاملة: إماماً واستيعاباً وتوظيفاً وإنتاجاً.

المنظور العربي: كما هو معروف، يكتظ معظم مناهجنا بمادة تعليمية متضخمة، على حساب تنمية مهارات التفكير. وتتوقف دورة

للتعليم المستمر مدى الحياة، ولالأقطار الأوروبية المتقدمة الأخرى باع طويلة على صعيد التعلم بتوسيعها في إنشاء الجامعات المفتوحة ومنح شهادات الدرجات العلمية العالية من خلال نظام التعليم عن بعد، وأخيراً وبالنسبة لليابان التي تدين بنهضتها الحالية إلى حركة الإصلاح التعليمي الشامل في نهاية القرن التاسع عشر، نراها تعاود الكرة في بناء مجتمع تعلم نموذجي باستغلال الإمكانيات التي توفرها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

المنظور العربي: بدأ التعليم يحظى برتبة أعلى على أجندة التنمية في كثير من الأقطار العربية وكذلك في مجلس التعاون لدول الخليج، وقد أدرجت مسألة تطوير التعليم للمرة الثانية في أجندة القمة العربية الأخيرة التي عقدت في دمشق.

توجهات مستقبلية للتربية في عصر المعلومات

من التعليم إلى التعلم مدى الحياة: لقد أمسى شعار «التعلم من المهد إلى اللحد» توجهاً أساسياً تفرضه مطالب الحياة في مجتمع المعرفة. فقد ولى إلى الأبد عصر التعليم المغلق والمغلق، المحدود مكاناً بالمدرسة، والمحدود زماناً بمراحل العمر المبكرة، والمحدود نطاقاً في مجالات التخصص الضيقة، ليحل محله التعلم مدى الحياة، وعلى اتساعه، حيث يمتزج التعليم والتعلم أثناء العمل والتعلم في أوقات الفراغ، وتصبح الرغبة في التعلم متجددة يصعب إشباعها. وبينما كانت الدراسة الجامعية بمثابة مرحلة التعليم النهائية، أصبحت الآن بداية لرحلة تعلم على امتداد الحياة. وكثر الحديث عن الجامعات المفتوحة، وجامعات الهواء الطلق، وجامعات بلا جدران، ومدارس بلا أسوار، وجامعات شعبية، وجامعات عمالية وصناعية، وجامعات العمر الثالث، ومراكز المعرفة الريفية. والتعليم الذاتي مدى الحياة يتطلب اهتماماً خاصاً بتربية الطفولة بحيث يتوقف عليها نجاح الفرد في حياته

أصبح سباق التعلم من أبرز مظاهر التنافس الدولي، إلى الحد الذي أصبحت فيه نتائج المسابقات الأولمبية الأكاديمية لقياس مستوى التحصيل العلمي لدى الصغار ضمن بنود أجندة الأمن القومي، وتظهر الولايات المتحدة انزعاجاً شديداً من فجوة تربوية «باسيفيكية» باتت تفصل بينها وبين اليابان وبعض دول حافة الباسيفيك، بعد أن أظهرت نتائج هذه المسابقات، تخلف الصغار الأمريكيين عن أقرانهم الآسيويين في مجالات اللغة والرياضيات والعلوم.

الصفات المتوازنة، ويتطلب كذلك تنمية مهارات القيادة وإدارة المشروعات، والمشاركة في الموارد، وتبادل الآراء والخبرات، وكيفية خلق التوازن بين نزعة التنافس، وتنمية روح التعاون تأكيداً لأهمية المزج بين التنافس والتعاون، فقد صك البعض المصطلح «co-opetition» ليمزج بين competition وco-op-eration.

المنظور العربي: من أصعب التحديات التربوية في هذا المجال، هو تنمية العمل بروح الفريق، خصوصاً أن معظم طلابنا يشكون من ضмор مهارات التواصل اللغوي؛ وذلك كنتيجة لآفة التلقي السلبي التي تعاني منها نظم تعليمنا. ويحتاج ذلك من التربية العربية تغييراً جوهرياً في تعليم اللغات عموماً، واللغة العربية بوجه خاص، وكذلك التنوع في أنماط تقديم المادة التعليمية؛ بحيث تشمل بجانب المحاضرات، الندوات وحلقات النقاش. ويعد تعميم نموذج الجامعة العربية، ونموذج الأمم المتحدة MUN: Model United Nations، في المدارس والجامعات، من الوسائل الجذابة لتنمية مهارات الحوار والتفاوض.

باراديم تربوي جديد: تتطلب تربية عصر المعلومات باراديم paradigm تربوياً جديداً يقوم على الأسس التالية:

- مراعاة الوحدة المركبة للطبيعة الإنسانية: من حيث كون الإنسان كائناً فيزيائياً وبيولوجياً ونفسياً وثقافياً واجتماعياً وتاريخياً؛ وهي الوحدة المعرفية التي شتتها مناهج التعليم ما بين المواد الدراسية المختلفة إلى درجة تعوق - بشدة - إدراك ما يعنيه الكائن الإنساني أصلاً.
- الاهتمام بتربية الطفولة والتخلص من المفاهيم الخاطئة عن كيفية تعلم الأطفال وطابع إبداعهم.
- التوازن بين العناصر التربوية: ونقص بذلك التوازن بين ثلاثية العلمي والتكنولوجي، الأخلاقي والثقافي، الاقتصادي والاجتماعي. ومصدر الإشكالية هنا وجود قدر لا يستهان به

اكتسابنا للمعرفة - عادةً - عند حدود الإلمام بها من دون توظيف لها؛ وهو الأمر الذي يجعلها عرضة للضياع والتبدد. ويشكو معظم طلابنا من نقص شديد في مهارات البحث عن المعرفة، وطرق تمثيلها منهجياً من جهة، ومن عرضها وتسويقها من جهة أخرى. ولكي يتمكن المدرس العربي من تنمية مهارات التفكير لدى طلابه، لا بد أن يكون هو نفسه مالكا لها، وملماً بأساسيات نظرية المعرفة وفلسفتها، وتاريخ تطور الفكر الإنساني وتحدياته الراهنة.

من التعامل مع عالم الواقع إلى عوالم الفضاء المعلوماتي: مع التوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات، يزداد التعامل مع واقع الحياة من خلال الوسيط الإلكتروني، من شاشات العرض ووسائل الاتصال والتحكم. ومع انتشار الإنترنت، لم يعد تعامل الفرد محصوراً في عالم الواقع فقط؛ بل يزداد تعامله، يوماً بعد يوم، مع العوالم الخائلية التي يزخر بها الفضاء المعلوماتي، عوالم من صنع أنساق الرموز، يمارس فيها الفرد كثيراً من أنشطة حياته اليومية، ويمارس فيها خبرات غير مسبوقه. ولا شك أن تأهيل الفرد للتعامل مع هذه العوالم الخائلية، يتطلب إكسابه معارف ومهارات مغايرة لتلك التي يحتاجها في التعامل مع دنيا الواقع.

المنظور العربي: ممّا لا شك فيه، أن الغرب المتقدم ستنح له فرص أكبر لإقامة عوالم خائلية، يكتسب من خلالها خبرات جديدة، ويجري بها تجارب لاختبار فاعلية وسائله ومخططاته التي لا ندري عنها شيئاً، وسيؤدي ذلك - بدوره - إلى فجوة تفصل بيننا وبينه، في مستوى الوعي بحقائق العالم: واقعه وخائله، وذلك علاوة على المخاطر المحتملة لأن يطبق علينا ما تسفر عنه تجاربه الخائلية، ولو بغرض تسويق مستهلكاته إلينا.

من الفردي إلى التكافلي: يتطلب ذلك، من تربية عصر المعلومات، الاهتمام بتنمية مهارات التواصل والتفاوض الثقافي، وتنمية القدرة على الإقناع وهندسة الحوار، وإبرام

يكتظ معظم مناهجنا بمادة تعليمية متضخمة، على حساب تنمية مهارات التفكير. وهو الأمر الذي يجعلها عرضة للضياع والتبدد. ويشكو معظم طلابنا من نقص شديد في مهارات البحث عن المعرفة، وطرق تمثيلها وعرضها وتسويقها. ولكي يتمكن المدرس العربي من تنمية مهارات التفكير لدى طلابه، لا بد أن يكون هو نفسه مالكا لها، وملماً بأساسيات نظرية المعرفة.

يتمّ بناء عليها انتقاء المعرفة، وتنظيمها، وتوزيعها داخل المدرسة، وكيف يمكن أن تعمل آليات التفاعل الاجتماعي خارج المدرسة على تقويض هذه الأسس بما يجعل من المعرفة التربوية مسألة اجتماعية وسياسية، وليس مسألة فنية وموضوعية فحسب. ويركز المنحى النقدي لعلم اجتماع التربية على دراسة أوضاع الفئات الاجتماعية المهمّورة، وتعرية آليات توظيف المعرفة اجتماعياً كسلاح أيديولوجي بهدف تحقيق السيطرة، وتبرير ممارسات السلطة، وترسيخ العلاقات الاجتماعية القائمة وإعادة إنتاجها. وكعلاج لهذا الخلل الاجتماعي ذي الأساس المعرفي، تسعى المدرسة النقدية لعلم اجتماع التربية إلى استحداث أساليب بديلة للفكر، وأشكال جديدة للفهم، وأنماط مختلفة للسلوك، وأبعاد جديدة للمعرفة مغايرة لتلك التي تساندها نظم التربية الموالية للسلطة الحاكمة.

المنظور العربي: الفكر التربوي العربي فكر غير ناقد، ولم ينجح في تحويل المسألة التربوية إلى مسألة اجتماعية، على الرغم من كل المتغيرات المعلوماتية والضغوط التي تمارسها العولمة. لقد بدأت المجتمعات العربية تعاني بدرجات متفاوتة من فجوة تربوية يمكن أن تفرز طيفاً مستحدثاً من الطبقيات ذات الأساس المعرفي، والتي من المفترض أن تنشغل بها المدرسة النقدية لعلم اجتماع التربية كقضية محورية بصفتها أهم أسباب الفجوة المعرفية، وأخطر عواقبها في الوقت ذاته.

منطلقات ومشروعات مقترحة لتنمية

مكوّن التربية

مركز تميز التكنولوجيا الخائلية: تعدّ تكنولوجيا الواقع الخائلي Virtual Reality أكثر التكنولوجيات الواعدة في تطوير البرمجيات التعليمية والترفيهية والإعلامية. تشمل مهام المركز المقترح:

• بلورة أساليب تصميم النظم الخائلية في

من تعارض التوجهات أو المصالح - إن جاز القول - بين هذه العناصر الثلاثة. ولا شك أن هذا التعارض يكمن وراء بعض المتناقضات الوارد ذكرها أعلاه.

• **التمحور حول المتعلّم:** أصبح المتعلّم محور العملية التعليمية، وذلك بعد أن أصبحت القدرة على مواصلة التعلم ذاتياً، لا التعليم، هي أساس تربية عصر المعلومات. وتعني محورية المتعلم هذه التركيز على احتياجات المتعلم، وإضفاء الطابع الفردي الشخصي على عملية التعليم، ومراعاة خلفيته المعرفية وما في حوزة عقله من مفاهيم، صائبة كانت أم خاطئة. إن التمحور حول المتعلم، سيغيّر من طبيعة العلاقات البنّية التي تربط رباعية: المتعلم - المعلم - المنهج - المنهجيات. وسيطلب أيضاً بنية تعليمية متجاوبة مع مطالب المتعلم وقدراته. أما بالنسبة للمعلم فيجب أن توفر له هذه البيئة التعليمية مزيداً من الحرية في اختيار مادة الدراسة، وأسلوب تقديمها وعرضها، وكذلك في تقويم أداء طلبته.

• **التخلص من نزعات التعصب والعنف:** يتطلب ذلك من تربية عصر المعلومات الاهتمام بتدريس تاريخ الحضارات، والدين المقارن، وتشجيع مهارات الحوار عبر الإنترنت، والتصدي للعنف الترفيهي لوسائل الإعلام الجماهيري، وذلك بالإضافة إلى استخدام أساليب علم النفس التربوي، بغية تخليص الصغار والكبار من النزعات العدوانية والقبلية وكره الأجنبي، والخوف من الغريب، وما شابه ذلك.

المنظور العربي: لا شك أن حضارتنا وثقافتنا العربية تتمتع بقدر هائل من التسامح، ونبذ العنف والتعصب. لذا، فإن التربية العربية في عصر المعلومات لا بد أن ترتدّ إلى أصولها الثقافية والحضارية؛ من أجل التخلص من نزعات التعصب التي أخذت تتسلل إلى قاعات دروسنا.

نحو نظرة نقدية للتربية: يختص علم اجتماع التربية بوضع الأسس العادلة التي

أصبح المتعلّم محور العملية التعليمية، وذلك بعد أن أصبحت القدرة على مواصلة التعلم ذاتياً، لا التعليم، هي أساس تربية عصر المعلومات. وتعني محورية المتعلم هذه التركيز على احتياجات المتعلم، وإضفاء الطابع الفردي الشخصي على عملية التعليم، ومراعاة خلفيته المعرفية وما في حوزة عقله من مفاهيم.

والمؤسسات الثقافية من مكتبات ومتاحف.

• إتاحة نظام تعليمي متعدد المسارات يسمح للفئات المختلفة بالإنفاذ إليه وإعادة الالتحاق به بعد انقطاع.

• الأمور المتعلقة بتعليم الكبار والتعليم العلاجي والتعلم عن بعد.

• تنمية مهارات التعلم البسيطة والمركبة وكذلك ما يعرف بالمهارات الميتمعرفية met-acognitive ويقصد بها مهارات التفكير في التفكير التي تساعد الفرد على إدراك مواضع القوة والضعف في طرق تفكيره وتعامله مع المشكلات.

• ربط التعليم بمطالب سوق العمل.

محو طيف أُمّيات مجتمع المعرفة: لم

تعد الأمية في مجتمع المعرفة مقصورة على الأمية الأبجدية، بل باتت تشمل طيفا ممتدا ومتجدا من الأمّيات : أمية الكمبيوتر وأمية المعلومات وأمية الإنترنت، وأمية استخدام الوسائل الرقمية من كاميرات ومساعدات شخصية رقمية، ووسائط تسجيل وتحرير المعلومات المرئية والسمعية، ولا خلاف أن محو الأمية الأبجدية هو الركيزة الأساسية، وهو يتطلب حولا مبتكرة تستغل الإمكانيات العديدة التي توفرها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في هذا الصدد، مثل استخدام الشاشات التي تعمل باللمس، واللوحات الإلكترونية الناطقة، والمعاجم الإلكترونية المصورة، والتعامل المباشر مع الكمبيوتر من خلال الكلام الطبيعي، إضافة إلى تعزيز برامج محو الأمية بمواقف طبيعية لاستخدام اللغة البسيطة وظيفيا في الحياة اليومية. ويمكن الاستهداء في ذلك بتجربة كوبا لمحو الأمية التي أشادت بها منظمة اليونسكو، وهي التجربة التي نجحت في محو الأمية تماما في وقت قياسي، وأصبحت كوبا تصدر حزمة متكاملة لمحو الأمية إلى دول أمريكا اللاتينية وبعض دول جنوب شرق آسيا.

مجالات التعليم والإعلام والإبداع الفني.

• وضع تصميمات مبتكرة لواجهات تعامل المستخدم User interfaces مع النظم الخائلية تجمع بين الأسس الجمالية واعتبارات الهندسة البشرية في التعامل مع النظم الآلية.

• التوليد الرياضي للأشكال المسطحة والمجسمة.

• تدريب الكوادر المتخصصة على تصميم نظم تكنولوجيا الواقع الخائلي، والتي تختلف بصورة أساسية عن نظم المعلومات التقليدية، لكونها أقرب إلى الإخراج السينمائي.

• الإسهام في تطوير أساليب المحاكاة الرياضية والإحصائية والفيزيائية ووضع سيناريوهات التعامل معها.

جامعات واقعية أكثر وجامعات

خائلية أقل: تزايد عدد الجامعات في البلدان العربية حتى تجاوز 400 جامعة، بيد أنه مازالت هناك حاجة إلى المزيد منها، كما يدل على ذلك انخفاض مؤشر التسجيل الجامعي. في المقابل، شرعت بعض البلدان العربية مثل السعودية وتونس ومصر وسوريا في إقامة جامعات خائلية Virtual من دون أي تنسيق بينها. والجامعات الخائلية ليست بحاجة إلى التكرار بقدر ما هي بحاجة إلى حشد الإمكانيات وتوزيع الأدوار والتخصصات، ويمكن لاتحاد الجامعات العربية التابع للجامعة العربية أن يقوم بدور محور التنسيق في هذا الصدد.

مركز متخصص في بحوث التعليم

المستمر: كما أسلفنا فإن تنفيذ سياسة التعليم المستمر عملية معقدة لا بد أن يضطلع بها المجتمع بأسره، ويتطلب تكاتف العديد من التخصصات وأصحاب المصلحة. تشمل مهام المركز على سبيل المثال لا الحصر:

• التنسيق بين ثنائية التعليم النظامي formal والتعليم غير النظامي non-formal من خلال مراكز التدريب وإعادة التأهيل والتعليم اللانظامي (العفوي) عبر مؤسسات الإعلام

شرعت بعض البلدان العربية مثل السعودية وتونس ومصر وسوريا في إقامة جامعات خائلية Virtual من دون أي تنسيق بينها. والجامعات الخائلية ليست بحاجة إلى التكرار بقدر ما هي بحاجة إلى حشد الإمكانيات وتوزيع الأدوار والتخصصات، ويمكن لاتحاد الجامعات العربية التابع للجامعة العربية أن يقوم بدور محور التنسيق في هذا الصدد.

محو الأمية الأبجدية يتطلب حولا مبتكرة تستغل الإمكانيات العديدة التي توفرها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل استخدام الشاشات التي تعمل باللمس واللوحات الإلكترونية الناطقة والمعاجم الإلكترونية المصورة، إضافة إلى تعزيز برامج محو الأمية بمواقف طبيعية لاستخدام اللغة البسيطة وظيفيا في الحياة اليومية. ويمكن الاستهداء في ذلك بتجربة كوبا لمحو الأمية التي أشادت بها منظمة اليونسكو.

أي الإعلام - يمثل الخط الساخن للقاء الثقافة بالمجتمع. فهو يعكس التركيبة الطبقية للمجتمع، ويكشف عن صراعاته وتفاعل الخطابات المختلفة التي تسري في كيانه.

المنظور العربي: أجمعت الآراء على أن الإعلام من أهم أدوات التحديث في المجتمعات النامية، وهناك من يرى أن الإعلام يمكن أن يلعب دوراً أكثر تأثيراً من الكمبيوتر وشبكات الاتصالات في تنمية هذه المجتمعات؛ خصوصاً في ما يتعلق بجماعاتها المحلية. وبصفة عامة، يتحاشى مفكرو التنمية العرب إبراز الدور الذي يمكن أن يلعبه الإعلام في جهود الإصلاح المجتمعي تجنباً لصدام لا يحمد عقباه مع القوى القابضة على زمام الإعلام في المجتمعات العربية.

أهمية الإعلام سياسياً: لم يعد الإعلام يمثل السلطة الرابعة، أو الخامسة، بل أصبح يشغل المجال الشفاف بين الفعل السياسي ورد الفعل الجماهيري مسألة. من هنا أصبحت النظرة إلى الإعلام على أنه المعيار الذي تقاس به كفاءة الأداء السياسي والاقتصادي للنظم المعاصرة. وقد لعبت الصحافة دوراً أساسياً في ظهور الدولة الحديثة، وبلورة علاقة مؤسسة الحكم بالمؤسسات الأخرى. وها هو إعلام الإنترنت بات يهدّد نظام الدولة السياسي - الاقتصادي من أساسه.

المنظور العربي: الإعلام، بلا منازع، أشدّ أسلحة القوى اللينة ضراوة في يد السلطة على اختلاف أنواعها، وتمثل الإنترنت في هذا الصدد عامل توازن بما توفره من قنوات إعلامية، موازية للإعلام التقليدي، يجيد استخدامها الأفراد والمنظمات غير الحكومية.

أهمية الإعلام اقتصادياً: عولمة الاقتصاد وعولمة الإعلام توأمان، خصوصاً في ما يتعلق باقتصاد الثقافة، فهو - أي الإعلام - وسيلة القوى الاقتصادية لعولمة الأسواق من جانب، وتنمية النزعات الاستهلاكية لسلع

التوسع في إقامة المعامل الخائلية: من أجل تعويض النقص الشديد في المعامل داخل المدارس العربية، وعدم توفر البيئة الاجتماعية التي تتواجد فيها المنشآت العلمية والتكنولوجية المتقدمة من مفاعلات ومعجلات ومجمّعات صناعية ومعامل بحثية، من أجل هذا وذاك يجب التوسّع في إنشاء المعامل الخائلية Virtual labs في المواد العلمية المختلفة. يهدف هذا المشروع إلى بناء إطار عام لإنشاء هذه المعامل الخائلية يتضمن حزمة من الأدوات التكنولوجية لتطويع موارد المعلومات المختلفة للمعالجة الآلية وتحويل المادة التعليمية إلى سلاسل من التجارب العلمية وإلى سيناريوهات متنوّعة لتقديم المادة.

ثامناً: رؤية مستقبلية لتنمية مكوّن الإعلام في ثقافة عصر المعلومات

أبرز ملامح الوضع الراهن

- عدم الاستعداد للنقلات المرتقبة في الإعلام الإلكتروني كالفديو تحت الطلب والتلاحم بين الإنترنت والمحمول والإعلام الورقي والفضائي.
- عدم الاستعداد لموجة الإعلام الشعبي القائم على الفرد كالمدونين والمنتج الإعلامي الموجه للفرد بصورة شخصية.
- الافتقار إلى عمليات التشبيك في مجال النشر والإعلام من خلال المكتبات الرقمية والمستودعات الأخبارية والإعلامية التخليقية المفتوحة، ومستودعات النشر الرقمي والمدونات والشبكات الاجتماعية.

أهمية الإعلام في ثقافة عصر المعلومات

أهمية الإعلام عموماً: لا تقوم للمجتمع الإنساني قائمة من دون نظام للاتصال، والإعلام هو بلا منازع، أهم وسيلة لإشاعة الأفكار، وتشكيل الآراء، وتجسيد الثقافة ونشرها وإسقاطها على أرض الواقع. وهو -

لارتفاع كلفة هذه الشبكات - ظهور نوع من الفجوة الإعلامية تفصل بين العالم المتقدّم والعالم النامي، وبين المجتمعات العربية ذاتها، على أساس الفارق بين إعلام التواصل ذي الاتجاهين، وإعلام الإبلّغ الأحادي الاتجاه. لقد أقامت مؤسساتنا الإعلامية مجدها الاجتماعي على مهمة الإبلّغ والتوجيه، وترسّخت لدى المواطن العربي عادة التلقي السلبي. والسؤال الآن: هل يمكن إحداث النقلة النوعية للارتفاع بإعلامنا إلى مستوى التواصل؟

من سيطرة المرسل إلى محورية المتلقي: لقد عانى المتلقي كثيراً من سطوة القابض على زمام الإرسال الإعلامي، ويأمل الكثيرون أن تؤدي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى التحول من سيطرة المرسل إلى محورية المتلقي، يقصد بذلك أن يكون لديه الحق في اختيار رسالته الإعلامية، سواء من حيث المحتوى أم الشكل أم وقت استقباله لها؛ فقارئ الجريدة أصبح بإمكانه أن يحدّد موضوعاته المفضلة وشكل إخراج جريدته ومواعيد صدورها، ومشاهد التلفزيون أصبح بإمكانه، بدرجة محدودة حالياً لكنها أخذت في التوسع، أن يحدّد البرامج التي يفضلها، والأوقات التي تناسبه لمشاهدتها؛ وذلك باستخدام ما يعرف بنظام «الفيديو - تحت الطلب» video-on-demand. ويسرف البعض في توقعاته بشأن محورية المتلقي إلى حدّ أن تصبح لكل شخص، في زمن ليس ببعيد، وكالة الأنباء الخاصة به؛ وذلك من خلال ما يعرف بـ «الوكيل الآلي» أو الروبوت المعرفي الذكي، الذي يسمح للإنترنت طويلاً وعرضاً، ويستعرض قنوات التلفزيون ومحطات الإذاعة، ويطالع الصحف اليومية والمجلات الدورية ويتابع وكالات الأنباء، بحثاً عما يليب رغبات من ينوب عنه، ويتفق مع بروفيله المعلوماتي.

المنظور العربي: سوف يؤدي توجه «فيديو- تحت الطلب» إلى تحويل مؤسسات

صناعة الثقافة من موسيقى وأفلام وألعاب وبرامج تليفزيونية، من جانب آخر، لاسيما أن هذه السلع - بحكم طبيعتها - ذات قابلية عالية للتوزيع إلكترونياً عبر الإنترنت والوسائط الرقمية الأخرى.

المنظور العربي: يمكن لعولمة الإعلام أن تلحق أشدّ الضرر باقتصاديات الدول النامية من خلال تنمية النزعات الاستهلاكية في صورتها المادية والثقافية. ومما يفاقم من هذه العواقب، أن نظم التجارة الإلكترونية الثقافية للدول المتقدمة تعمل بوسائل تسويق مبتكرة كثيفة التكنولوجيا بشكل يصعب معه على الدول النامية مجاراتها.

علاوة على ما سبق، فإن مجال الإعلام يمثل مجالاً مغرياً للغاية للاستثمار الاقتصادي، بحيث تخشى معه سيطرة رأس المال على الإعلام، وتغليب العامل الترفيهي ذي العائد الاقتصادي الأعلى على العامل التنموي.

توجهات مستقبلية للإعلام في عصر المعلومات

من الإعلام إلى التواصل: يرتكز مفهوم الإعلام أساساً على مهمة توجيه الرسائل من المرسل إلى المستقبل. وقد آن لهذا التوجه الذي طال عليه الأمد أن يتغير في ظل تكنولوجيا المعلومات، وغاية ذلك أن يصبح تواصل، أي حواراً ذا اتجاهين، لا مجرد إعلام أحادي الاتجاه يصبّ «جام» رسائله على مستقبله. إنه التواصل بمعناه الواسع، الذي لا يقتصر على إبلاغ الرسائل، بل يتجاوز ذلك إلى مهام التعليم والتعلم والتراسل والتحاوّر عن بعد، وأهم من هذا وذاك إقامة ساحة إعلامية لدعم المشاركة في توظيف المعرفة القائمة وإنتاج المعرفة الجديدة.

المنظور العربي: يتطلّب التحول من الإعلام إلى التواصل إقامة بنية تحتية مغايرة من شبكات الاتصالات ذات السعة العالية broad band، الأمر الذي يخشى معه - نظراً

يمكن لعولمة الإعلام أن تلحق أشدّ الضرر باقتصاديات الدول النامية من خلال تنمية النزعات الاستهلاكية في صورتها المادية والثقافية. ومما يفاقم من هذه العواقب، أن نظم التجارة الإلكترونية الثقافية للدول المتقدمة تعمل بوسائل تسويق مبتكرة كثيفة التكنولوجيا بشكل يصعب معه على الدول النامية مجاراتها.

نحو مزيد من أجهزة المعلومات النقالة: فرضت الحياة العصرية على الإنسان أن يظل على اتصال دائم ومباشر بمصادر معلوماته، وأماكن عمله ومعيشتة؛ وهو الأمر الذي أدى إلى التوسع في أجهزة المعلومات النقالة التي تشمل حالياً الهاتف النقال، والمساعد الشخصي الرقمي PDA، وذاكرة الجيب الإلكترونية وشرائح الموسيقى الرقمية وما شابه. ويتسابق عمالقة صناعة الاتصال في دمج كل هذه الخدمات المعلوماتية في جهاز صغير واحد يجمع بين الهاتف والتلفزيون والتعامل مع الإنترنت بجانب استخدامه بمثابة كمبيوتر شخصي نقال.

المنظور العربي: لم تأخذ مؤسسات الإعلام العربية أهيبتها استعداداً للاندماج المرتقب بين التلفزيون والهاتف النقال والإنترنت، وهو أمر يحتاج إلى إنتاج غزير لمحتوى مبتكر يلبي مطالب الأجهزة النقالة المدمجة.

من زاوية أخرى، فإن شاشة عرض هذه الأجهزة النقالة ذات الحجم الصغير تتطلب حلولاً مبتكرة من أجل تطويعها لمطالب اللغة العربية، سواء من حيث طرق البحث عن المعلومات في الإنترنت أم من حيث تطوير نظم ذكية لاختصار النصوص ألياً.

لقد تحول الإعلام من إعلام جماهيري mass media إلى إعلام العامة pubice me- dia، وكما تحول إلى مستودع للبرامج لتلبية توجه «فيديو-تحت-الطلب»، ها هو يتحول إلى ركيزة محورية للتواصل communication يصنع محتواه الإعلامي من خلال مشاركة الجماهير.

مشروعات مقترحة لتنمية مكوّن الإعلام

إنشاء مركز تميز للابتكار الإعلامي: حتى يستطيع الإعلام العربي المنافسة في عصر السماوات المفتوحة، لا بد أن يكون قادراً على تقديم خدمات مبتكرة تلبي مطالب المتلقي العربي ترفيهاً وتثقيفاً وتعلّماً. تتضمن مهام

الإعلام إلى مستودعات للبرامج الإعلامية، وهو وضع يتطلب بدوره تعديلات جوهرية في أجهزة الإعلام العربية، سواء من حيث التنظيم أم أسلوب الإدارة أم التجهيز التكنولوجي. والأخطر من هذا وذاك، هو ضرورة توفر القدرات لإنتاج مواد وبرامج إعلامية متميزة قادرة على المنافسة، بعد أن أصبحت سوق الإعلام سوقاً تعود للمتلقّي فيها الكلمة العليا، وإن عجزت وسائل الإعلام المحلية عن تلبية مطالبه، فلا بديل أمام المتلقي العربي إلا اقتناء زاده الثقافي من الخارج. وكما نستورد البضائع الأجنبية ذات الجودة العالية سيزداد استيرادنا لمنتجات الإعلام الأجنبي بعد تعريبها ودبلجتها.

الانتقال من الإعلام الفوقي إلى الإعلام

الشعبي: يرجع ما حققه التلفزيون من قدرة إعلامية مذهلة إلى احتوائه الراديو. بالمقارنة، تقوم عظمة الإنترنت على احتوائها الصحافة والإذاعة والتلفزيون والبحث عن المعلومات. لقد وفّرت الإنترنت وسيطاً إعلامياً غاية في الإثارة والمرونة يجمع بين البث على نطاق عريض broadcasting والبث على نطاق ضيق narrowcasting، والبث المصوب لفرد أو فئة محدودة من الأفراد pintcasting.

الأهم من كل ما سلف أن الإنترنت، من خلال المدونات blogs، وما يطلق عليه شبكات التواصل الاجتماعي، من قبيل: my space, facebook, u-bube تعمل حالياً على التحول من نمط الإعلام ذي الطابع الفوقي إلى ما يمكن أن نطلق عليه «الإعلام الشعبي» المنبثق من أسفل، أي من القاعدة الجماهيرية العريضة.

المنظور العربي: هناك عدة مبادرات

عربية ناجحة على صعيد صحافة الإنترنت سواء التي ترعاها مؤسسات الإعلام العربية أم التي ولدت إلكترونياً. من جانب آخر، انتشرت المدونات العربية كالنار في الهشيم لتفصح عن مدى تطلع الجماهير العربية إلى حرية التعبير وقدرتها على ممارستها.

سوف يؤدي توجه «فيديو - تحت - الطلب» إلى تحويل مؤسسات الإعلام إلى مستودعات للبرامج الإعلامية، وهو وضع يتطلب بدوره تعديلات جوهرية في أجهزة الإعلام العربية، سواء من حيث التنظيم أم أسلوب الإدارة أم التجهيز التكنولوجي. والأخطر من هذا وذاك، هو ضرورة توفر القدرات لإنتاج مواد وبرامج إعلامية متميزة قادرة على المنافسة.

تقوم على التفاعلية والوسائط المتعددة.

- تعريب البرامج الأجنبية التي تلائم المتلقي العربي، خصوصاً في مجال الثقافة العلمية والتكنولوجية من خلال نظم تجمع بين الترجمة الآلية والبشرية.

التوسع في محتوى الهواتف النقالة:

وذلك تلبية لمطالب الاندماج المرتقب بين الإنترنت والتلفزيون والهواتف النقالة، على أن يقدم قائمة خدمات يختار منها المستخدم ما يناسبه وفقاً لاهتماماته وقدراته، وجدير بالذكر هنا أنه لم تتم إلى الآن دراسة جادة لتحديد مطالب المستخدم العربي بفئاته المختلفة في هذا الخصوص، باستثناء فئة المديرين ورؤساء المكاتب. إن محتوى الهواتف النقالة يتطلب حلولاً مبتكرة لكيفية عرض المعلومات العربية وسرعة البحث ونظم آلية للاستخلاص والتلخيص لواجهة حمل المعلومات الزائدة.

مشروع تطوير حزمة للثقافة العلمية والتكنولوجية: هذا المشروع تجسيد للاستراتيجية التي طوّرتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لنشر الثقافة العربية على مدى الوطن العربي، ويتبنى المشروع التوجهات الرئيسية التالية:

- تغطية فئات مختلفة من المستفيدين.
- الحرص على الاستغلال الأقصى للموارد التي توفرها منظمة اليونسكو في هذا الخصوص.
- التوسع في تعريب البرامج الوثائقية التي أصبحت تجتذب مزيداً من المشاهدين يوماً بعد يوم، ويمكن أن يضاف إليها ما يعزّز محتواها بالنسبة للمشاهد العربي الذي تختلف خلفيته العلمية-التكنولوجية مع ذلك المشاهد الأجنبي الذي صُممت من أجله هذه البرامج.
- اشتغال الثقافة العلمية على ثقافة علوم الإنسانية.
- اشتغال الحزمة على مجموعة من البرمجيات الخاصة بتنمية مهارات التفكير النقدي

المركز المقترح على سبيل المثال لا الحصر:

- استغلال اللغة العربية كميزة تنافسية في الإنتاج الإعلامي، ويشهد على ذلك النجاح الكبير الذي حقّقه الدراما التلفزيونية العربية والمترجمة عن التركية.
- استغلال محتوى الإنترنت في إثراء الإنتاج التلفزيوني ربما يتجاوز البرامج الحالية التي تركز على محو أمة الإنترنت.
- إسهام الإعلام في تعزيز العمل المصطلحي لكون الإعلام هو خط المواجهة الأول لما يظهر من مفاهيم جديدة.
- استحداث وسائل سهلة لكيفية تعامل المتلقي العربي على اختلاف مستوياته، مع وسائل الإعلام التفاعلي.
- تطوير أساليب البث الانتقائي المصوّرة لفئة جماهيرية معينة.
- استغلال كنوز التراث العربي الأدبي والشعري والموسيقي لإحياء الاعتزاز بالهوية العربية.
- استغلال الإعلام كأداة فعالة للتعريب بين اللغة العربية الفصحى المستخدمة إعلامياً والعاميات العربية.

إنتاج إعلامي كثيف الإبداع لا كثيف

التكنولوجي: يستطيع أن يقف على قدم المساواة مع الإنتاج المستورد، فنحن بحاجة إلى إنتاج إعلامي، لا يعتمد على التكنولوجيات المكثفة وعناصر الإبهار، بقدر ما يعتمد على الفكرة المبتكرة، والفهم العميق لأذواق المتلقين وتوقعاتهم. ويتيح الإعلام الحديث فرصاً أكثر لتنمية الإبداع بجميع فروع: أدبا وشعرا وأداءً وتشكيلاً وموسيقى. إن توجه «فيديو - تحت الطلب» يتطلب استراتيجية متدرّجة وطويلة المدى لتوفير إنتاج إعلامي غزير ومتنوع يجمع بين ثلاثة عناصر أساسية:

- استغلال أرسيفات المؤسسات الإعلامية، وبناء مستودعات أرسيفية جامعة تشارك فيها المؤسسات الإعلامية العربية.
- استحداث أجناس جديدة للإنتاج الإعلامي

لم تأخذ مؤسسات الإعلام العربية أهيبتها استعداداً للاندماج المرتقب بين التلفزيون والهاتف النقال والإنترنت، وهو أمر يحتاج إلى إنتاج غزير لمحتوى مبتكر يلبي مطالب الأجهزة النقالة المدمجة. من زاوية أخرى، فإن شاشة عرض هذه الأجهزة النقالة ذات الحجم الصغير تتطلب حلولاً مبتكرة من أجل تطويعها لمطالب اللغة العربية.

الإبداع خطراً أن يفشل في أن يندرج قومه بما يحمله لهم مستقبل أيامهم. والإبداع هو مرآة الثقافة، والمدافع عن مواقفها في صراع القوى الاجتماعية، والمتحدث باسمها في حوار الثقافات. ولكونه طليعة الثقافة فإن حوار الثقافات في عصر ثقافة المعلومات سيستهل بالحوار على جبهة الإبداع.

المنظور العربي: يواجه الإبداع الفني العربي تحديات عدة بسبب تلك الخصومة المفتعلة التي أقامها البعض بين الدين ومعظم أجناس الفنون. والإبداع العربي اللغوي، أدبا وشعرا، هو أبرز جوانب الإبداع العربي قاطبة، ويأتي من بعده التشكيل الذي شهد إنجازات عربية جديرة بالإشادة.

أهمية الإبداع معرفياً: إن الفن يجعل حواسنا أكثر قدرة على إدراك ما كان يمكن أن يمرّ من دون أن نلاحظه. هذا عن الفن كأداة لشحذ أدوات إدراكنا للواقع، أما ما يفعله في أذهاننا فأخطر وأعمق، إنه يكسبنا القدرة على الإمساك بتلابيب مشاعرنا الزائغة، فالفنان لا ينقل لنا ما يشعر به، بل ينقل لنا معرفته عن كنه المشاعر، ويكشف لنا عن جوانب لا نراها مع كونها ماثلة هناك، ولا يعوقنا عن ذلك إلا كوننا لا نعرف كيف ننظر إليها، وهو يدعنا نرى العالم من منظور مختلف، يخرجننا من عالَمنا المعتاد الذي تأكلت ملامحه بفعل التكرار.

المنظور العربي: ما زال الكثيرون لدينا يجدون صعوبة بالغة في كون الفن ضرباً من المعرفة، معرفة حديثة تختلف عن المعرفة العلمية لكنها لا تقل عنها إثارة وأهمية، خصوصاً بالنسبة لثقافة عصر المعلومات التي تصبو إلى تكامل معرفي يجمع بين فروع المعرفة العلمية وبينها وبين أجناس الفنون المختلفة، وقد أدى ذلك القصور الفكري إلى أهمال المعرفة الكامنة في جوف الفنون، فعلى سبيل المثال حال احتفاؤنا بكنوز الشعر العربي على جوانبه الحسية الجمالية دون استخلاص

والإبداعي.

• إن التطور العلمي التكنولوجي المتسارع يتطلب التركيز على المفاهيم الأساسية بدلاً من التركيز على المنتجات الفعلية لأن المفهوم هو وحدة البناء الأساسية للبنى المعرفية. ومن المعروف أن إنتاج محتوى عالي الجودة للثقافة العلمية والتكنولوجية يتطلب كلفة باهظة. على العكس من ذلك فإن إنتاج المحتوى القائم على المفاهيم هو ذو كلفة منخفضة، بحيث يتم تقديم المفاهيم برسومات تخطيطية مبسطة، ومن أمثلة هذه المفاهيم تأثير الصوبة الذي أدى إلى ارتفاع حرارة الكوكب ومفهوم الجين أساس لغة الجينات والكود الثنائي أساس الحوسبة الإلكترونية وكثير من المفاهيم الطبية مثل تصلب الشرايين والجلطة الدماغية.

الأرشيف الصحفي الموحد: أرشيفات

الصحف العربية المتوفرة على الإنترنت ما زالت تعمل معزولة عن بعضها البعض، بما يقلل من فرص تسويقها. يهدف هذا المشروع إلى بناء نظام موحد يجمع هذه الأرشيفات ويتيح النفاذ إليها من خلال شجرة موضوعات متعددة المستويات، ويوفر آليات بحث نصي وموضوعي تستخدم نظم الفهرسة الآلية والاستخلاص الآلي. يولد الموقع نواتج فرعية عديدة لدعم العمل المصطلحي وبحوث الأسلوبية واللسانيات النصية.

تاسعاً: تنمية مكوّن الإبداع في ثقافة عصر المعلومات

أهمية الإبداع في ثقافة عصر المعلومات

أهمية الإبداع عموماً: الإبداع محرك أولي للثقافة، وقوة دفع أساسية للحركة الفكرية. فهو أول من يشعر بحراك مجتمعه، وأول من يتحمل أوزاره، تشهد على ذلك المحاكمات الثقافية غير المعلنة، التي تقام للمفكرين والمبدعين بعد الحروب والكوارث. فأشد أخطاء

مع البنية الميكروية أو النانوية للمادة. ولقد قام الفن التقليدي على اللقاء المباشر للحواس مع العالم، فحالت قيودها دون رؤية الكبير في هيلولته، أو الصغير في دقته، فلا نرى من الأشياء إلا ظاهرها الخارجي. أما الفن النانوي فينفذ بنا لنرى جمال البناء الداخل للمادة العضوية وغير العضوية وتفاصيل عناصرها الدقيقة، فما هو أروع من جمال البلورات وأكثر سحراً هو رؤيتها وهي تتشكل أمام أعيننا.

• **الفن البيولوجي:** ألهمت الكائنات الحية إنساناً وحيواناً وأشجاراً وزهوراً خيال الفنان، ولم يكن بمقدوره إلا أن يرى ظاهرها، يراها من خارجها. يسعى الفن البيولوجي bioart إلى رؤية هذه الكائنات من داخلها، من جيناتها وخلاياها وأنسجتها وأعضائها، يرى الآليات البيولوجية البالغة التعقيد، أداة تلك الماكينة الطبيعية العجيبة التي تتولى مهمة صنع الحياة.

المنظور العربي: للوهلة الأولى، وربما بسبب الموقف السلبي الحالي إزاء معظم أجناس الفنون، يبدو كأن ليس للعرب شأن بمعرفة الفنون وفي هذا إحجاف شديد، فقد كانت لهم إسهامات ذات قيمة علمية وعملية سواء في المعرفة الكامنة وراء الفنون أم في الفنون القائمة على المعرفة، نورد في ما يلي بعضاً من شواهدنا:

• **مجال الموسيقى:** وصف ابن سينا لتعدد الأصوات (البوليفينة) وأبحاث الكندي في طبيعة الأصوات وتحديد نطاق ذبذباتها، وما أورده الفارابي في كتاب الموسيقى الكبير عن تاريخ الموسيقى وعن تناغم الأصوات وتناظرها وتعدد المقامات.

• **مجال معارف الأدب والشعر:** ما أبدعه السلف من أمثال الأغاني للأصفهاني وما أورده في الأصول الجمالية للشعر العربي، وما أورده ابن كثير عن مصادر الجمال في حلاوة النص القرآني وطلاوته.

المكنون المعرفي والحكمة الإنسانية العميقة التي يحملها في ثناياه.

أهمية الإبداع لغوياً: يرى البعض أن التحليل الأدبي هو أفضل مدخل لتناول إشكالية اللغة، وذلك لعدة أسباب أهمها:

• قدرة الأدب على تناول إشكالية المعنى وعلاقته بالرمز بصورة أعمق وأشمل.

• ما سيفرضه الأدب من ضرورة تجاوز وحدة الجملة المفردة التي يقوم عليها التنظير اللغوي الراهن إلى السياق الأكبر من الفقرات والسرد المتصل.

• ما سيفرضه الأدب كذلك لشدة صلته بالواقع من ضرورة تناول الجوانب البرجماتية لاستخدام اللغة وعلاقته بالمقام الذي يجري فيه الحدث اللغوي.

المنظور العربي: لم يواكب تنظيرنا اللغوي الثورة التي تفجرت على صعيد علم اللغة منذ ما يزيد عن نصف قرن، ويا ليتة يلحق مع الآخرين الموجة الثانية للتنظير اللغوي التي تربط بينه وبين التنظير الأدبي، وذلك سعياً إلى تعويض تخلفه بالانطلاق من نقطة بداية متقدمة، ويوفر الأدب العربي، قديمه وحديثه، ذخيرة ثرية من النصوص الأدبية لدعم هذا التوجه التنظيري.

توجهات مستقبلية للإبداع في عصر المعلومات

من فنون الإدراك الحسي إلى فنون المعرفة: يمكن تصنيف الفنون التقليدية على أنها فنون قائمة على الإدراك الحسي أساساً، وقد شهدت الآونة الأخيرة ظهور فنون قائمة على المعرفة، خصوصاً على صعيد فن التشكيل نوجز أهم مظاهرها في ما يلي:

• **الفن المفهومي:** غاية الفن المفهومي conceptual art هي نقل الفكرة إلى المتلقي، فليس هدفه إنتاج أعمال فنية مادية من لوحات ومنحوتات.

• **الفن النانوي:** يتعامل الفن النانوي Nanoart

من الفن النخبوي إلى الجماهيري: يوصم فنّ الحداثة بنخبويته المفرطة، في حين يقترض فنّ ما بعد الحداثة موتيفاته من نطاق واسع ومتنوع من مصادر فنية معظمها له طابع جماهيري، وفي حين أغفل فنّ الحداثة الجماهير بتمحوره حول العمل الفني ذاته، مفترضاً وجود وسيط من النقاد يقوم بما يشبه دور الهويس بين منسوبي الفن العالي وفنّ الطبقات الدنيا، فإنّ فنّ ما بعد الحداثة يتمحور حول المتلقي وتقاس قيمة العمل الإبداعي بمدى استجابة المتلقي.

تتميز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بقدرتها على دعم الفنون الجماهيرية من دون أن تحرم نخبة المبدعين من ممارسة دورهم الطبيعي الذي يضمن للفنّ مداومة تجده ونزوعه نحو الأرقى والأعمق. بقول آخر إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في طريقها إلى تحطيم ثنائية النخبوي والجماهيري بأن ترقى بذائقة الجماهير وتحثها على المشاركة من جانب، وأن توفر لفنّ النخبة مسارات يسلكها لكي يتحقق له التواصل مع الجماهير العريضة.

المنظور العربي: وتشكو فنوننا العربية الحديثة من نخبوية طاغية، وهو ما أدّى إلى استفحال الأمية الفنية، خصوصاً على صعيد التشكيل والموسيقى. وما زاد الطين بلة هبوط الفنّ الجماهيري إلى ذلك المستوى المتردي الذي تبثه وسائل الإعلام، وبدلاً من أن يرقى الفنّ بوعي جماهيره نراه يشوّه هذا الوعي إلى حدّ الابتذال أحياناً.

مشروع بناء أول قاعدة معارف -knowl-edge-base للشعر العربي: من المعروف أن أقصى ما تمّ بناؤه حتى الآن بالنسبة للشعر العربي هو قواعد بيانات data bases، وشتان بين هذه وتلك، فبينما لا تتجاوز قواعد البيانات ظاهر الألفاظ، تتعامل قاعدة المعارف مع عناصر الدلالة من معاني الكلمات والصيغ

وفي ما يخصّ الفنون القائمة على المعرفة فمن أبرز مجالاتها فنّ الزخرفة وفنّ المعمار: • **فنّ الزخرفة:** هو فنّ قائم بشكل مباشر على النظريات الهندسية وحساب المثلثات، وقد أبرز الخاصية التوليدية للأنساق الرياضية، وقدرتها على تمثيل اللانهائي، فمن معادلة هندسية بسيطة لحساب المثلثات يمكن توليد أشكال زخرفية غاية في الثراء والتنوع. • **فنّ المعمار:** وقد قام هو الآخر على الرياضيات وعلوم خواص المواد وفيزياء الضوء والأصوات وحركة الهواء.

من إسقاط الماضي إلى الانطلاق منه: أسقط فنّ الحداثة من حساباته صلته بالماضي وذلك بتمجيد أصالة العمل وابتكاريته وتفردّه، ليأتي فنّ ما بعد الحداثة معلناً أن الأصالة لا تعنيه في شيء، وليس ثمة غضاضة في أن يقترض الفنّان وينسج ويعيد استخدام أعمال فنية من الماضي.

تعتبر تكنولوجيا المعلومات أمضى الوسائل للحفاظ على ما خلفه الماضي من تراث فني وتقطير رحيقه المعرفي، بالإضافة إلى الأدوات العملية العديدة لمعالجة الأعمال الفنية وإعادة إنتاجها على اختلاف أنواعها صوراً أو رسوماً أو نصوصاً أو أحياناً. وإن كانت تكنولوجيا التصوير قد عملت على دمقرطة الفنّ لتنتقله من صالات المتاحف وصالونات المقتنيات إلى غرف المعيشة، فقد جعلت الإنترنت للفنّ متحفاً شاملاً ومعرضاً متجدداً على اتساع العالم.

المنظور العربي: يحتاج التراث العربي إلى إعادة طرحه من منظور الحاضر، ويتطلب ذلك - أول ما يتطلب - رقمنة هذا التراث وأرشفته إلكترونياً، ويلزم التنويه هنا بالجهد الجاد المبذول حالياً لأرشفة مقتنيات المتحف المصري، أو التراث المنقول، بيد أن التحدي الحقيقي يكمن في رقمنة التراث الثابت من معابد ومقابر وتماثيل وما شابه.

يحتاج التراث العربي إلى إعادة طرحه من منظور الحاضر، ويتطلب ذلك رقمنة هذا التراث وأرشفته إلكترونياً.

تتميز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بقدرتها على دعم الفنون الجماهيرية من دون أن تحرم نخبة المبدعين من ممارسة دورهم الطبيعي الذي يضمن للفنّ مداومة تجده ونزوعه نحو الأرقى والأعمق.

لا سيما الوثائقية، يمكن أن تفوق الإعلام التلفزيوني في هذا الشأن، ويرجع ذلك إلى أن السينما أكثر تحرراً في عرض قضاياها، بحيث لا تكتفي بعرض الأحداث ولا تلتزم بتعاقب وقوعها، بل تعيد ترتيبها وتنظيمها وتطعيمها. إن الإعلام التلفزيوني يتسم بالفورية والاهتمام بالأحداث الجارية، بما يجعله أقل قدرة على عرض المشكلات والقضايا ذات الإيقاع البطيء والتي هي بلا شك أكثر مغزى وأهمية، مثل مشكلة البطالة وتغير المناخ. وهنا يأتي دور السينما الوثائقية. ولعله يجب التركيز في الإنتاج السينمائي القائم على الفكرة، باتباع توجه سينما الميزانية المحدودة التي باتت تنافس سينما الإنتاج الضخم الأمريكية، وهي سينما تقوم على المفهوم مثل «فيلم تحت الشمس» الميرازية الذي تناول ظاهرة الثأر، وفيلم «الرجوع» The return الروسي الذي يناقش علاقة الأبناء بأبيهم.

وهناك عدة مبادرات شخصية قام بها مبدعون سينمائيون في الجزائر وتونس ومصر، وتجدر الإشارة هنا إلى النجاح الكبير التي حققتها السينما الإيرانية.

تهجين الموسيقى العربية مع موسيقى البلدان الإسلامية: يتميز التراث الموسيقي العربي بثراء شديد من حيث عدد المقامات بيد أن معظمها بات مهددا بالضياع. هناك فرص عديدة أمام المبدع الموسيقي العربي لتهجين الموسيقى العربية مع موسيقى الشعوب الأخرى، خصوصا الموسيقى الفارسية والتركية والهندية.

يقوم المشروع على استغلال الأدوات التي توفرها تكنولوجيا المعلومات في رقمنة البيانات الموسيقية وتحرير الموسيقى والعزف الفوري التلقائي للمؤلفات الموسيقية وتمييز الأنغام وفصل الأنغام في الموسيقى البولوفينية. إن هذا الهجين يمكن أن يثمر مقايضة إبداعية رائعة بين ثراء الألحان في

الاستعارية والمفاهيم الأساسية والأفكار المحورية وعلاقات التماسك السياقي والترابط المنطقي. يهدف المشروع إلى:

- تطوير آليات بحث ذكية للنفاذ إلى أعماق المتن الشعري مثل البحث على أساس المعنى والمفهوم وأنماط التعابير الاستعارية، علاوة - بالطبع - على أنواع البحث النمطية كالبحث بدلالة اسم الشاعر أو اسم القصيدة، أو أول بيت فيها وما شابه.
- إقامة شبكة كثيفة من حلقات التشعب النصي hypertext links تربط بين النص الشعري، وتراجع الشعراء والمعاجم ودوائر المعارف، والمراجع التاريخية وتراث الدراسات النقدية، والمكتبة غنية بمثل هذه الموارد للمعلومات الشعرية.

- استخراج المعجم الشعري لشاعر معين، أو لمجموعة من الشعراء، أو لمرحلة زمنية أو مدرسة شعرية معينة، ودراسة التأثير المعجمي المتبادل ما بين شاعرين أو مجموعة من الشعراء.

- تطوير نظام آلي ذكي لتمييز بحور الشعر والزحافات والعلل والتفريق بينها أوتوماتيا، مع تطبيق استثناءات الضرورات الشعرية ومطالب القوافي.

- بناء أول محرك بحث خاص بالشعر يمكنه البحث على أساس البحر وأنواع الزحافات والعلل وأنماط القوافي والضرورات الشعرية وخلافه.

- تقديم أنواع مختلفة من الدعم مستخلصة من ذخيرة النصوص الشعرية لدفع جهود تطوير المعجم العربي والعمل المصطلحي.

- تطوير نظام لفهرسة النصوص الشعرية موضوعياً لاستخلاص مفاهيمها الأساسية وأفكارها المحورية.

إثراء الإنتاج السينمائي : مع انتشار وسائل توزيع الأفلام السينمائية، أصبح للسينما دور خطير في التأثير على أفكار الجماهير، وكما يرى البعض فإن السينما،

تشكو فنوننا العربية الحديثة من نخبوية طاغية، وهو ما أدى إلى استفحال الأمية الفنية، خصوصا على صعيد التشكيل والموسيقى. وما زاد الطين بلة هبوط الفن الجماهيري إلى ذلك المستوى المتردي الذي تبثه وسائل الإعلام، وبدلاً من أن يرقى الفن بوحي جماهيره نراه يشوّه هذا الوعي إلى حد الابتذال أحياناً.

الموسيقى العربية وتعدد النغمات في الموسيقى
البولوفينية الغربية.

تهجين الغناء العربي مع غناء الشعوب
الأخرى: هناك عدّة مبادرات ناجحة قام بها
مغنون عرب وأجانب لدمج الغناء العربي مع
أغاني الشعوب الأخرى، بحيث يتمّ تهجين
الألحان والمشاركة في الغناء.

مستودع بيانات الأدب العربي: هناك
عدّة مبادرات لتخزين المؤلفات الأدبية لكاتب
معين مثل نجيب محفوظ، إلا أننا نحتاج إلى
بناء مستودعات تشمل النتاج الأدبي العربي
الحديث، وذلك بهدف تحقيق الأهداف التالية :
• دعم الدراسات الخاصة بالأسلوبية العربية

والتي نفتقدها بشدة.
• دعم التنظير اللغوي، بحيث يرى البعض أن
الأدب هو أنسب المداخل لتطوير البحث اللغوي،
خصوصاً في ما يتعلق بتناول إشكالية المعنى،
وعلاقة اللغة بالسياق لدعم بحوث البرمجيات
اللغوية التي تشتغل على علاقة اللغة بما هو
خارجها.
• استخراج الاستعارات الجديدة ومظاهر
الإزاحة الدلالية في معاني الألفاظ وذلك لإثراء
المعجم العربي.
• استخراج المكنون المعرفي الذي يتضمنه
السرد الأدنى .
• دعم دراسات النقد المقارن الذي يعتمد بصفة
أساسية على ذخائر النصوص المحوسبة.

الملف الثاني

التمويل واستقلالية الإدارة في التعليم العالي

الفصل الأول:

إدارة التعليم العالي وأزمة الاستقلالية

- أولاً: إدارة شؤون التعليم العالي: الطابع الحكومي
- ثانياً: إدارة الجامعات الحكومية: ضعف الاستقلالية الإدارية والمالية
- ثالثاً: إدارة الجامعات غير الحكومية

الفصل الثاني:

مشكلة تمويل التعليم العالي

- أولاً: الإنفاق الحكومي على التعليم العالي
- ثانياً: إيرادات الجامعات الحكومية
- ثالثاً: إيرادات الجامعات غير الحكومية
- رابعاً: الإنفاق والنوعية

الفصل الثالث:

مبادرات في تنويع التمويل وفي إقامة الوقفيات الجامعية

- أولاً: المعونات الأجنبية
- ثانياً: المعونات العربية
- ثالثاً: الصناديق المحلية والمكرّات
- رابعاً: المؤسسات الأهلية
- خامساً: الوقفيات الجامعية
- سادساً: خلاصة ومناقشة

الفصل الرابع:

نماذج عالمية في الوقفيات الجامعية

- أولاً: تجارب دولية
- ثانياً: دراسة حالة جامعة هارفارد (الولايات المتحدة الأمريكية)
- ثالثاً: دراسة حالة جامعة سيدني (أستراليا)
- رابعاً: دراسة حالة تركيا

مقدمة

مصاف البلدان المتقدمة أو المصنعة حديثاً أو غيرها من النماذج الناجحة في العالم. لكنه بين أن النوعية هي مشكلة أعمق وأكثر انتشاراً من مشكلة الفرص الدراسية، لدرجة أنه يمكن القول إن التوسع في الفرص الدراسية كانت النوعية ضحيته، بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وهذا أمر يمكن فهمه بالتحليل المنطقي، إذا اعتبرنا أن توسع التعليم العالي، لسياسات حكومية أو لضغوط اجتماعية، تم بسرعة وفي سياق لم تزد فيه الموارد المتاحة بصورة تتناسب مع النمو الملحوظ في الأعداد.

إن الحساب الأخير للتعليم العالي في أي بلد، ولأي كتلة من البلدان، يكمن في النهاية في هذين البعدين: الفرص الدراسية ونوعية التعليم العالي. البعد الأول يحيل إلى «المنتج» البشري أو حجم القوة البشرية الجامعية التي ينتجها التعليم العالي (والذي تشير إليه معدلات الالتحاق نسبة إلى السكان). والبعد الثاني يحيل إلى «المنتج المعرفي» أي نوعية المتخرجين من مؤسسات التعليم العالي وقدرتهم على المنافسة الإقليمية والدولية، وإسهام التعليم العالي في تطوير المعارف، عن طريق البحث العلمي (في شتى حقول المعرفة). ومن المعروف أن جل المبيّنات (Indicators) التي يعتمد عليها تصنيف شانغهاي للجامعات الأول في العالم يقع في الحقل المعرفي (البحث العلمي)¹.

ليس هذا التقرير دراسة عن الوقفيات الجامعية في البلدان العربية كواقعة قائمة (لأن هذه الوقفيات غائبة إجمالاً فيها)، بل عن الوقفيات كبديل محتمل، يجسد التقدم نحو مزيد من الاستقلالية للجامعات ومزيد من التمويل ومن الشراكة الاجتماعية في حمل مسؤولية التعليم العالي، يرفد دور الدولة التنظيمي والتحفيزي والتوجيهي. إنه بديل لمواجهة مشكلتين أساسيتين: الإدارة والتمويل. لذلك يتناول هذا التقرير هاتين القضيتين أولاً (الفصلان الأول والثاني)، ثم يقدم ما أمكن من معلومات عن مصادر التمويل الإضافية (المساعدات والمنح وغيرها) بما في ذلك الوقفيات القائمة حالياً أو قيد الإنشاء (الفصل الثالث). ثم يستعرض تجربة الوقفيات في عدد من دول العالم (الفصل الرابع).

كان التقرير الأول للتنمية الثقافية في البلدان العربية (2008) قد قدم عرضاً واسعاً حول التعليم العالي في البلدان العربية، وتوقف بصورة خاصة عند خمس قضايا هي: الفرص الدراسية، تنوع التعليم العالي، نوعية التعليم، تعليم الإنسانيات، تعليم المرأة. واستخرج عدداً من التوجهات والآفاق المستقبلية.

وكان التقرير المذكور قد بين أن البلدان العربية حققت إنجازات ملحوظة على صعيد توفير فرص التعليم العالي (معدلات الالتحاق)، وأن هناك جهوداً ما زالت مطلوبة للتوسع في هذه الفرص لكي تصبح هذه البلدان في

¹ للتذكير بهذه المبيّنات:

- (1) عدد المتخرجين من الجامعة الذين نالوا جوائز نوبل أو ميداليات في حقل اختصاصهم.
- (2) عدد أفراد الهيئة التعليمية في الجامعة الذين نالوا جوائز نوبل أو ميداليات في حقل اختصاصهم.
- (3) الباحثون الأكثر ذكراً في 21 حقلاً معرفياً واسعاً.
- (4) المقالات المنشورة في مجالات الطبيعة والعلوم.
- (5) المقالات المذكورة في الكشاف الموسع لإسهادات العلوم (Science Citation Index-expanded)، وكشاف الإسهادات في العلوم الاجتماعية (Social Science Citation Index) وكشاف الإسهادات في الفنون والإنسانيات (Arts & Humanities Citation Index).
- (6) الأداء الأكاديمي نسبة إلى حجم الجامعة (حاصل قسمة العلامات التي تحصل عليها الجامعة في البنود الخمسة السابقة على عدد أفراد الهيئة التعليمية المتفرغين).

العربية والبدائل الممكنة لمواجهتها. على أن التفكير بالتعليم العالي في دول الخليج العربي مثلاً يلفت الانتباه إلى أن مشكلة التمويل ليست وحدها علة النوعية. وبالتالي فإن إدارة شؤون التعليم العالي تشكل مفتاحاً إضافياً لفهم مجريات الأمور وتفسير حسن النوعية أو سوءها. وهذا سبب طرح موضوع الوقفية الجامعية كموضوع لهذا التقرير. ذلك أن الوقفية الجامعية ليست بديلاً مالياً فقط بل هي بديل يتناول إدارة التعليم العالي أيضاً.

خلف أهلية وملاءمة هذين «المنتجين» تكمن عوامل عديدة، لكن أبرز هذه العوامل يكمن من دون شك في الموارد. ويمكن وضع الكثير من البنود في باب الموارد مثلاً الأبنية والتجهيزات، والهيئة التعليمية، والموارد المالية. لكن الموارد المالية هي الأساس في تحسين أنواع الموارد الأخرى أو في تقليصها. وهي على كل حال المشكلة التي تعاني وتشكو منها معظم البلدان العربية. لذلك فإن السؤال الذي يطرح نفسه يتعلق بمشكلة تمويل التعليم العالي في البلدان

الفصل الأول إدارة التعليم العالي وأزمة استقلالية الجامعات

القرارات وبخاصة إذا كانت مخولة بالتعيين والترشيح.

- تكوين هذه المجالس (ملاحم أعضائها) وإذا ما كانت تضم ممثلين عن الفعاليات الاجتماعية والاقتصادية، والجهة التي تعين الأعضاء أو ما إذا كانوا منتخبين أو مختارين من قبل زملائهم.
- تعيين رؤساء الجامعات والعمداء، أو ما إذا كانوا منتخبين أم مختارين من قبل زملائهم.

أولاً: إدارة شؤون التعليم العالي: الطابع الحكومي

هناك عموماً مجلس يشرف على التعليم العالي في البلدان المدروسة، يسمى في معظم الأحيان «مجلس التعليم العالي»، ويسمى أحياناً «مجلس الجامعات» (مصر) أو «اللجنة الوطنية للتنسيق» (المغرب). وهو عموماً «حكومي» الطابع: يتكون أعضاؤه من شخصيات رسمية (وزراء، وزراء سابقون، مدراء لإدارات حكومية، رؤساء جامعات، حاليون أو سابقون، مستشارون، أعيان... الخ) يعيّنون من قبل السلطة الحكومية (الرئيس أو الملك، بناء على اقتراح الوزير المختص - وزير التعليم العالي). وينطبق الطابع الحكومي على مجالس التعليم العالي التي تعني بالجامعات الخاصة تحديداً (لبنان، مصر). ويترأس هذه المجالس عادة وزير التعليم العالي.

هذه المجالس تشكل أذرعاً للحكومات ولا تتمتع بصلاحيات تقريرية إلا في عدد من الشؤون الأكاديمية والتنظيمية، لكنها لا تتمتع بأي صلاحية في التعيين، فرؤساء الجامعات

يتناول هذا الفصل شؤون إدارة التعليم العالي عامة، وإدارة الجامعات الحكومية وغير الحكومية، سعيًا وراء الإجابة عن سؤالين: الأول يتعلق بمدى استقلالية الجامعات، تلك الاستقلالية التي تسمح لها بتحمل المسؤولية، ولو جزئياً، في تمويل التعليم العالي بما يسمح لها بتطوير مكوّنات النوعية فيها، وبالتالي الخضوع للمساءلة حول الموضوع، والثاني يتعلق بالمكانة التي يحتلها ممثلو القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في المجالس التي تدير التعليم العالي، أو بمدى شراكة المجتمع في حمل مسؤولية التعليم العالي.

سوف نقوم بالجواب على هذين السؤالين من خلال المعطيات المتوافرة في عدد من التقارير المرجعية التي كتبت لتغذية هذه الدراسة. وفي كل الأحوال فإن العرض يتناول عدداً محدوداً من الحالات (بلداناً وجامعات)، على سبيل الإشارة إلى النموذج أو النماذج الشائعة في هذا المجال. وقد اخترنا خمسة بلدان عربية من أجل تناول هذا الموضوع وغيره من المواضيع التي يتناولها هذا التقرير (الأردن، لبنان، السعودية، مصر، المغرب)، لكننا سوف نتجاوز البلدان الخمسة أحياناً وننظر على بلدان أخرى، وذلك تبعاً لتوافر المعلومات.

يتناول العرض بالنسبة لمسألتين الاستقلالية والمشاركة الواردتين أعلاه في كل حالة من الحالات المدروسة، وبحسب توفر المعلومات النقاط الآتية:

- وجود مجالس (للتعليم العالي، للجامعة).
- نطاق صلاحيات هذه المجالس، وإذا ما كانت تشمل الصلاحيات المالية واتخاذ

¹ نستخدم مصطلح إدارة التعليم العالي أو الجامعات مقابل (management) بالإنكليزية أو (gestion) بالفرنسية.

ونستعرض أدناه الحالات التي بنينا عليها هذه الملاحظات.

الأردن

يشرف على التعليم العالي في الأردن مجلس يدعى «مجلس التعليم العالي» وهو يتمتع بسلطات تتراوح بين التعيين (للجامعات الخاصة) والترشيح (للجامعات الرسمية) ورسم السياسات والخطط وتحديد إجراءات القبول والترخيص للجامعات الخاصة وقبول الهبات والمصادقة على الموازنات السنوية (إطار 1-1).

إطار 1-1 مجلس التعليم العالي في الأردن¹

لاتخاذ قراره اللازم بشأنها (بند 1).
- الموافقة على إنشاء مؤسسات التعليم العالي في المملكة (...) (بند 2).
- وضع الأسس العامة المتعلقة بقبول الطلبة في مؤسسات التعليم العالي وتحديد أعداد المقبولين منهم سنوياً في حقول التخصص المختلفة (بند 4).
- التنسيب بتعيين رؤساء الجامعات الرسمية، وتعيين نواب الرئيس والعمداء في الجامعة (بند 5).
- تعيين رؤساء الجامعات الخاصة ومجالس أمنائها (بند 6).
- تدبير المصادر لدعم الموارد المالية لمؤسسات التعليم العالي الرسمية (بند 7).
- قبول الهبات والمنح والوصايا لمؤسسات التعليم العالي التي تزيد قيمتها على خمسمائة ألف دينار للجامعات الرسمية وعلى مائة ألف دينار للجامعات الخاصة على أن تؤخذ موافقة مجلس الوزراء إذا كانت من مصدر غير أردني مهما كانت قيمتها (بند 11).
- المصادقة على الموازنات السنوية والحسابات الختامية لمؤسسات التعليم العالي (...) (بند 12).

يشكل مجلس التعليم العالي وفقاً لنص المادة (5) من قانون التعليم العالي والبحث العلمي برئاسة وزير التعليم العالي والبحث العلمي وعضوية كل من:
1. وزير التربية والتعليم نائباً للرئيس.
2. رؤساء الجامعات الأردنية الرسمية.
3. أربعة من رؤساء الجامعات الخاصة وبالتناوب.
4. أمين عام الوزارة.
5. سبعة أشخاص من ذوي الاختصاص والخبرة والاهتمام بالتعليم العالي على أن يكون أربعة منهم من القطاع الخاص في مجالاته الإنتاجية أو الخدمية الرئيسية. ويعين الأعضاء المنصوص عليهم في البندين (3) و(5)، لمدة سنتين، بقرار من مجلس الوزراء بناءً على تنسيب وزير التعليم العالي والبحث العلمي على أن يقتزن القرار بالإرادة الملكية السامية، ويعفى أي منهم بتولي المجلس المهام والصلاحيات التالية:
- رسم سياسة التعليم العالي في المملكة ورفعها لمجلس الوزراء

الحكومية يعيّنون من قبل الحكومة (الرئيس، الملك). يستثنى من ذلك أن مجلس التعليم العالي في الأردن يعيّن رؤساء الجامعات الخاصة، ويرشح رؤساء الجامعات الحكومية، وأن وزير التعليم العالي في مصر يعيّن رئيس جامعة خاصة في لبنان (جامعة بيروت العربية)، ويوافق على الرئيس الذي يعينه مجلس الأمناء في الجامعة الخاصة بمصر! وهما استثناءان يؤكدان تمدد الطابع الحكومي نحو الجامعات الخاصة أحياناً. يستثنى من هذه الصورة لبنان الذي ليس لمجلسه أي صلاحيات إشرافية على الجامعات الخاصة ولا علاقة له أصلاً بالجامعة الحكومية.

أما في الجانب المالي فصلاحيات هذه المجالس لا تشمل في كل من السعودية والمغرب (ولبنان طبعاً)، في حين أن مجلس الجامعات في مصر «يبدى الرأي في مقدار الإعانة الحكومية التي تمنح سنوياً لكل جامعة»، وأن مجلس التعليم العالي في سوريا «يقترح مشروع الموازنة العامة لكل من الجامعات والمعاهد والمؤسسات التابعة للوزارة». وهذه تعابير تفهم على أن الصلاحيات المالية هي استشارية لأن وزارات المالية في البلدان المعنية هي التي تقرّر موازنات الجامعات الحكومية. يختلف الأردن قليلاً في أن مجلسه يزيد على موضوع النظر في الموازنات صلاحيات تتمثل في «تدبير المصادر لدعم الموارد المالية لمؤسسات التعليم العالي الرسمية»، ولا ندري ما هي أساليب «التدبير» المذكور لأن المعطيات التي بحوزتنا عن الجامعات الحكومية لا تبين وجود مصادر تمويل مهمة خارج الموازنة.

باختصار نقول إن مجالس التعليم العالي هي هيئات «مساعدة» للحكومة إدارياً ومالياً، في حين أن القرارات القيادية والمالية تقع على كاهل الحكومات. وبالتالي فإنه يصعب على هذه المجالس تحمّل مسؤولية مواجهة مشكلات تمويل التعليم العالي واتخاذ القرارات بشأنها بصورة مستقلة عن التوجيهات الحكومية.

¹ قانون التعليم العالي والبحث العلمي رقم (4) لسنة 2005 (وتعديلاته) (الأردن).

الترخيص لإنشاء مؤسسات وبرامج في التعليم الخاص فقط، أنشئ بموجب قانون صدر في العام 1961. وفي العام 1996 صدر مرسوم شكلت بموجبه «لجنة فنية» مهمتها الإطلاع على ملفات طلبات الترخيص ووضع دراسات فنية بشأنها ترفعها إلى مجلس التعليم العالي، والتحقق من استمرار تطبيق المواصفات والمعايير والشروط. وجميع هذه الأمور لا علاقة لها بالجامعة اللبنانية، الجامعة الحكومية الوحيدة في لبنان (من أصل 32 جامعة). أي أن العلاقة بينها وبين الحكومة تمر عن طريق وزير التعليم العالي، ولا علاقة للمديرية العامة للتعليم العالي بها، ولا مجلس التعليم العالي ولا اللجنة الفنية.³

السعودية

يشرف على التعليم العالي في المملكة العربية السعودية «مجلس التعليم العالي» وهو يضم جهات حكومية وجامعية. ومن مهامه: توجيه التعليم الجامعي، والإشراف على تطويره، والتنسيق ما بين الجامعات. وكما يتضح من الإطار 1-2 فإن صلاحيات هذا المجلس عامة ومختصرة، بل غامضة، مقارنة بمجلس التعليم العالي في الأردن.

مصر

يشرف على التعليم العالي في مصر مجلس يسمى «المجلس الأعلى للجامعات». ويتشكل هذا المجلس من رؤساء الجامعات وأكاديميين، ولا يضم ممثلين عن القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. وهؤلاء الأكاديميون يعينون من قبل الوزير المختص. وتتعلق صلاحياته بالشؤون التنظيمية والإشرافية على الجامعات من دون أن تشمل صلاحياته أمور التمويل،

يترأس هذا المجلس وزير التعليم العالي والبحث العلمي، ويضم عدداً كبيراً من الأعضاء (حوالي 22 عضواً). معظم الأعضاء هم رؤساء جامعات (منهم وزراء سابقون) ومسؤولون في التعليم العالي، أما المجتمع المدني فيتمثل بأربعة من «القطاع الخاص في مجالاته الإنتاجية أو الخدمية الرئيسية»¹. والجميع يعينون من قبل السلطة الحكومية. تجدر الملاحظة أن مهام مجلس التعليم العالي تتضمن أموراً مالية مثل «تدبير المصادر لدعم الموارد المالية» و «قبول الهبات والمنح والوصايا» بحدود معينة، وعلى أن تؤخذ «موافقة مجلس الوزراء إذا كانت من مصدر غير أردني مهما كانت قيمتها».

لبنان

لا توجد في لبنان هيئة مشرفة على التعليم العالي. ثمة مديرية عامة للتعليم العالي، لم توضع لها هيكلية إدارية ولا صدر تشريع يحدد مهامها، وهناك مجلس يسمى «مجلس التعليم العالي» ينظر في طلبات

إطار 1-2 مجلس التعليم العالي في المملكة العربية السعودية²

العليا المسؤولة عن شؤون التعليم فوق المستوى الثانوي والإشراف عليه والتنسيق بين مؤسساته عدا التعليم العسكري، وبالنسبة للجامعات على وجه الخصوص: 1. توجيه التعليم الجامعي بما يتفق والسياسة المرسومة لذلك، 2. الإشراف على تطوير التعليم الجامعي في جميع قطاعاته، 3. تحقيق التنسيق بين الجامعات وبخاصة في مجال الأقسام العلمية والدرجات الجامعية.

يتألف مجلس التعليم العالي على الوجه التالي: رئيس مجلس الوزراء، رئيس اللجنة العليا لسياسة التعليم، رئيساً، وزير التعليم العالي، نائباً للرئيس، وزير التربية والتعليم العالي، وزير المالية والاقتصاد الوطني، وزير العمل والشؤون الاجتماعية، وزير التخطيط، وزير الخدمة المدنية، الرئيس العام لتعليم البنات، مديرو الجامعات (المادة الرابعة عشرة) مجلس التعليم العالي هو السلطة

¹ في المجلس الحالي (2009) نجد ستة أعضاء ليسوا رؤساء جامعات أو من وزارة التعليم العالي: بسام الساكت (رئيس هيئة الأوراق المالية)، عامر المجالي (مدير عام مؤسسة المدن الصناعية)، عماد الفاخوري (الرئيس التنفيذي لشركة تطوير العقبة)، أميمة الدهان (أكاديمي ومحلل اقتصادي)، لانا مامكح (أكاديمية وإعلامية)، العميد الركن محمد خير الروابدة (مدير التربية والتعليم والثقافة العسكرية)».

² المملكة العربية السعودية، الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي، نظام مجلس التعليم العالي والجامعات ولوائحه، الطبعة الثالثة، 1428هـ، 2007م.

³ المادة التاسعة من قانون التعليم العالي الخاص، الصادر في 26 كانون الأول سنة 1961 (تنظيم التعليم العالي الخاص).

إطار 3-1 المجلس الأعلى للجامعات في مصر¹

يشكل المجلس الأعلى للجامعات برئاسة الوزير المختص بالتعليم العالي وعضوية:

1. رؤساء الجامعات (وفي حالة غياب رئيس الجامعة يحل محله أقدم نوابه).
2. خمسة أعضاء على الأكثر من ذوي الخبرة في شؤون التعليم الجامعي والشؤون العامة يعيّنون لمدة سنتين قابلة للتجديد بقرار من الوزير المختص بالتعليم العالي بعد أخذ رأي المجلس الأعلى للجامعات.
3. أمين المجلس الأعلى للجامعات. (ومن مهام المجلس):

- رسم السياسة العامة للتعليم الجامعي والبحث العلمي في الجامعات والعمل على توجيهها وتنسيقها بما يتفق مع حاجات البلاد وتيسير تحقيق الأهداف القومية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية للدولة (بند 1).
- التنسيق بين نظم الدراسة والامتحان والدرجات العلمية في الجامعات (بند 2).
- تنظيم قبول الطلاب في الجامعات وتحديد أعدادهم (بند 6).
- وضع اللائحة التنفيذية للجامعات واللوائح الداخلية للكليات والمعاهد (بند 9).
- إبداء الرأي في مقدار الإعانة الحكومية التي تمنح سنوياً لكل جامعة (بند 11).

باستثناء «إبداء الرأي في مقدار الإعانة الحكومية التي تمنح سنوياً لكل جامعة» (إطار 3-1).

أما الجامعات الخاصة فينظم شؤونها «مجلس الجامعات الخاصة». ويقوم هذا المجلس بوضع سياسات التعليم الجامعي الخاص، ويسعى للتنسيق بين الجامعات الخاصة والجامعات الحكومية من خلال رئيسين للجامعات الحكومية وأمين المجلس الأعلى للجامعات، يضمهم المجلس. ويقوم المجلس أيضاً بضبط الجامعات الخاصة، فهو الذي يحدد أعداد الطلاب المقبولين بها سنوياً، ويتابع أنشطتها ويقيم أداءها. فضلاً عن أن وزير التعليم العالي يعيّن ممثلين له كمستشارين لدى الجامعة الخاصة يراقبون ويتابعون أحوالها ويبلغونه بها. ويفرض القانون على الجامعات الخاصة توفير جميع الوسائل اللازمة لحسن أداء المستشارين لمهامهم².

إطار 4-1 اللجنة الوطنية لتنسيق التعليم العالي في المغرب⁴

تتألف اللجنة من:

أعضاء بحكم القانون وهم:

السلطة الحكومية المكلفة بالتعليم العالي أو ممثلها، رئيساً؛ السلطة الحكومية المكلفة بتكوين الأطر أو ممثلها؛ السلطة الحكومية المكلفة بالبحث العلمي أو ممثلها؛ السلطة الحكومية المكلفة بالتعليم الثانوي أو ممثلها؛ السلطة الحكومية المكلفة بالأوقاف والشؤون الإسلامية أو ممثلها؛ أمين السر الدائم لأكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات أو ممثله.

أعضاء معيّنون وهم:

خمسة رؤساء للجامعات يعيّنون من لدن السلطة الحكومية المكلفة بالتعليم العالي؛ مديران لمؤسستين غير تابعتين للجامعات يعيّنان من لدن السلطة الحكومية المكلفة بتكوين الأطر؛ مديران لمؤسستين للتعليم العالي الخاص يعيّنان من لدن السلطة الحكومية المكلفة بالتعليم العالي؛ مديران لمؤسستين للبحث إحداهما عامة والأخرى خاصة يعيّنان من

لدن السلطة الحكومية المكلفة بالبحث العلمي؛ ممثل عن النقابة الوطنية الأكثر تمثيلية للأساتذة الباحثين بالتعليم العالي يعيّن من لدن السلطة الحكومية المكلفة بالتعليم العالي؛ شخصيتان من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية يعيّنان من لدن السلطة الحكومية المكلفة بالتعليم العالي. يعهد إلى هذه اللجنة بما يلي:

- إبداء الرأي في ما يتعلق بإحداث الجامعات أو أي مؤسسة أخرى للتعليم العالي العام أو الخاص.
- تحديد معايير وآليات التصديق المتبادلة لبرامج الدراسات واعتمادها.
- تنسيق معايير قبول الطلبة وتسجيلهم في مختلف الأسلاك وكذا معايير التقييم المستمر والامتحانات ومناقشة وقبول البحوث العلمية.
- إحداث وإقامة شبكات معلوماتية مفيدة لهذه الأغراض.
- النهوض بالبحث العلمي وتشجيع التفوق.
- اقتراح نظم الدراسات والامتحانات.
- تفعيل التضامن والتعاون المالي.

المغرب

يشرف على التعليم العالي في المغرب لجنة تسمى «اللجنة الوطنية لتنسيق التعليم العالي» وتضم ممثلي السلطات الحكومية ورؤساء جامعات ومدراء لمؤسسات تعليمية وبحثية و«شخصيتين من القطاع الاقتصادي». وتبحث هذه اللجنة في أمور إدارية وتنظيمية على سبيل إبداء الرأي بهدف التنسيق بين الجامعات ولكنها لا تبحث في الشؤون المالية (إطار 4-1).

علماً بأن هناك «لجنة وطنية لتنسيق التعليم العالي الخاص»، و«مجلس تنسيق» لمؤسسات التعليم العالي خارج الجامعات، بما في ذلك التعليم الثانوي³.

¹ القانون رقم 49 لسنة 1972.

² القانون رقم 101 لسنة 1992، واللائحة التنفيذية (قرار رئيس الجمهورية رقم 355 لسنة 1996)، واللائحة التنفيذية (القرار رقم 219 لسنة 2002).

³ المملكة المغربية، ظهير شريف رقم 1.00.199 صادر في 15 من صفر 1421 (19 ماي 2000) بتنفيذ القانون رقم 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي (مادة 28).

⁴ المملكة المغربية، المرحج المذكور، (مادة 81)، والمرسوم رقم 2.01.2330 الصادر في 4 يونيو 2002 (المادة الأولى).

ثانياً: إدارة الجامعات الحكومية: ضعف

الاستقلالية الإدارية والمالية

قد يكون الطابع الحكومي لمجالس التعليم العالي أمراً طبيعياً أو منطقياً، إذا أخذنا بعين الاعتبار أن هذه المجالس هي هيئات تنشئها الحكومات من أجل تنفيذ السياسات الوطنية في التعليم العالي. بل يمكن الافتراض أن هذه الهيئات تستطيع أن تشكل منطقة وسطى تعبر فيها أيضاً مؤسسات التعليم العالي عن مشاغلها واتجاهاتها. قانونياً تبدو الأمور بخلاف ذلك، أي أن هذه المجالس هي أذرع الحكومات أكثر من أي شيء آخر، ينقصها الكثير من الصلاحيات لكي تشكل «منطقة وسطى»، وبالتالي يستطيع المرء أن يستنتج من التبعية إلى السلطة المركزية في الصلاحيات المالية وصلاحيات التعيين أن إدارة الجامعات الحكومية غير مستقلة إدارياً ولا مالياً، على الرغم مما تنص عليه القوانين والأنظمة المقررة في البلدان التي استعرضناها من «استقلالية الجامعة الإدارية والمالية والأكاديمية».

فباستثناء الأردن (وجامعة الأزهر في مصر)، لا توجد مجالس أمناء للجامعات الحكومية. ومجالس الأمناء هي، كما هو معروف عالمياً، هيئات تقع فوق رئيس الجامعة وتلعب دوراً أساسياً في اتخاذ القرارات الكبرى المالية والإدارية للجامعة، بما في ذلك تعيين رئيس الجامعة (وأحياناً العمداء). واقع الحال أن رئيس الجامعة الحكومية يعين في جميع الحالات التي استعرضناها من قبل الحكومة (الملك، الرئيس، مجلس الوزراء)، بما في ذلك في الأردن، حيث يوجد مجلس أمناء، فهذا المجلس لا صلاحية له في هذا الموضوع، لا من حيث الترشيح ولا من حيث التعيين. أما «مجلس الجامعة» الموجود في جميع

سوريا

يشرف على التعليم العالي في سوريا «مجلس التعليم العالي» وهو يتكوّن من رؤساء الجامعات وأكاديميين، فضلاً عن مدراء في حقول متعددة، وهم من الموظفين الحكوميين¹. وهم يعيّنون بموجب قرار يصدر عن رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير. ويختص هذا المجلس بالتخطيط للتعليم العالي وتنظيمه ووضع سياساته والأصول والقواعد لعمله. وفي الشأن المالي يقترح المجلس مشروع الموازنة العامة لكل من الجامعات والمعاهد والمؤسسات التابعة للوزارة (إطار 1-5) نخلص من هذه المراجعة السريعة إلى أن مجالس التعليم العالي هي ذات تكوين حكومي صرف (باستثناء المغرب)، ليس لها صلاحيات في الترشيح والتعيين (ما عدا في الأردن حيث يرشح المجلس الرؤساء ويعين عمداء الجامعات الرسمية ويعين رؤساء الجامعات الخاصة) وصلاحياتها المالية محدودة.

مجلس التعليم العالي في سوريا²

إطار 1-5

يرتبط مجلس التعليم العالي بالوزير ومن مهامه:
أ- اقتراح سياسة التعليم العالي بجميع تخصصاته ومستوياته في إطار السياسة العامة للدولة.
ب- وضع السياسة العامة للبحوث العلمية في الجامعات والمعاهد (...)
ج- وضع الخطط اللازمة لتنفيذ سياسة التعليم العالي التي تضعها الدولة (...)
د- وضع الخطط العامة لمؤسسات التعليم العالي من تدريب (...)
للعاملين العلميين فيها وتكوين أداثهم وتحديد وسائل التنفيذ ومتابعته.
هـ- وضع قواعد قبول الطلاب في الجامعات والمعاهد.
ز- وضع نظام تقويم الأداء وقواعد الاعتماد العلمي للجامعات وشروط منحه وإلغائه.
ح- اقتراح مشروع الموازنة العامة لكل من الجامعات والمعاهد والمؤسسات التابعة للوزارة.
ي- تحديد مدة الدراسة ومواعيد الامتحانات والعطل والمعسكرات الإنتاجية والتدريب.
ل- وضع القواعد والشروط لانتقاء المعيدين وإيفادهم.
م- وضع القواعد والشروط لتعيين أعضاء الهيئة التعليمية وترفيهم.

¹ المدير العام لمركز الدراسات والبحوث العلمية، المدير العام لهيئة الطاقة الذرية، المدير العام للهيئة العامة للاستشارة عن بعد، المدير العام للهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية، المدير العام للهيئة العامة للتقانة الحيوية، المدير العام للمركز الوطني لبحوث الطاقة، مدير أكاديمية الأسد للهندسة العسكرية.

² القانون رقم 6 للعام 2006 (قانون تنظيم الجامعات)، المادة 2 والمادة 3.

أكثر تقييداً في مجالس الجامعات الحكومية، مثل «مناقشة مشروع موازنة الجامعة» (الأردن، لبنان) أو إعدادها (سوريا)، وقبول الهبات والتبرعات والوصايا ضمن حد معين (جميع البلدان). علماً بأن النص في السعودية لا يوضح صلاحيات مجلس الجامعة أكانت مالية أم غير مالية، وأنه في مصر يستعمل أيضاً عبارة «تدبير أموال الجامعة واستثمارها وإدارتها والتصرف فيها»، وفي سوريا عبارة «إدارة أموال الجامعة واستثمارها». وهذه التعابير مفارقة بعض الشيء لأنها تنتمي إلى لغة الشركات في حين أن كل شيء في هذين النظامين يحيل إلى اللغة الحكومية.

وفي الوقت الذي تقرّر فيه الحكومة، عبر وزارة المالية، ميزانية الجامعات فإن ما تجمعه هذه الأخيرة من إيرادات إضافية يدخل عموماً مجدداً إلى وزارة المالية. ولعل الاستقلالية المالية للجامعة تكمن في هذين البعدين (اتخاذ القرارات المالية وجمع موارد إضافية بغير مهمة تدور لمصلحة الجامعة). والجامعات العربية تفتقد هذين الأمرين معاً في الأعم الأغلب. ونستعرض أدناه الحالات التي اطلعنا عليها.

الأردن

تعدّ الجامعة الحكومية بموجب المادة (3) من قانون الجامعات الأردنية الرسمية رقم (42) لسنة 2001 مؤسسة مستقلة تتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري، ولها حق تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة وإجراء جميع التصرفات القانونية بما في ذلك إبرام العقود والاقتراض وقبول المساعدات والتبرعات والهبات والمنح والوصايا. ويحق للجامعات أن تستثمر أموالها كما يحصل مثلاً في جامعة مؤتة¹. ويشرف على الجامعة الحكومية مجلس أمناء ورئيس ومجلس جامعة.

الجامعات قيد الدراسة فهو بدوره لا يرشح العمداء ولا رئيس الجامعة (باستثناء لبنان). فهؤلاء جميعاً يعيّنون من قبل الحكومة. وهذا أمر ملفت، إذا تذكرنا أنه في مصر مثلاً وحتى العام 1993 كان العمداء ينتخبون من قبل زملائهم، وأن رئيس الجامعة والعمداء ينتخبون من قبل زملائهم في النظام الفرنسي، في حين يعيّنون في النظام الأميركي من قبل مجلس الأمناء استناداً إلى ترشيحات تضعها «لجنة التعيين والترشيحات» أو «لجنة التقصي» (search committee). وتبين الحالات التي درسناها أن الانتخاب يغيب حتى عن مجلس الجامعة الحكومية في كل من مصر والسعودية وسوريا، إن في ما يتعلق بالرئيس أو العميد أو حتى رئيس القسم. لكننا نجد في لبنان والمغرب، من دون أن يغيّر ذلك من واقعة تبعية الجامعة اللبنانية (وهي الجامعة الحكومية الوحيدة) للخيارات السياسية والإدارية والمالية للحكومة في لبنان. كما ينفرد المغرب في أن رئيس الجامعة يجري تعيينه استناداً إلى ترشيحات تضعها لجنة تقصّ، وإلى إعلان مفتوح للترشيح يشترك فيه من يرغب ضمن الشروط المعلنة. وبهذا المعنى يكون هامش استقلالية الجامعة الحكومية في المغرب هو الأوسع مقارنة بالبلدان العربية الأخرى. وينفرد مجلس الجامعة في السعودية بأنه برئاسة وزير التعليم العالي، بحيث يكون رئيس الجامعة نائبه، وبأنه يضم ثلاثة أعضاء يعيّنهم الوزير نفسه أيضاً.

أما في الشؤون المالية فصلاحيات مجلس الأمناء في الجامعة الحكومية الأردنية محدودة. وهي صلاحيات شبيهة بصلاحيات مجلس التعليم العالي مع الفرق في قيمة مبالغ الهبات، وفي أن مجلس الأمناء «يوافق» على الموازنة في حين أن مجلس التعليم العالي «يصادق» عليها. وتصبح الصلاحيات المالية

مجالس التعليم العالي هي أذرع الحكومات أكثر من أي شيء آخر، ينقصها الكثير من الصلاحيات لكي تشكل «منطقة وسطى»، وبالتالي يستنتج من التبعية إلى السلطة المركزية في الصلاحيات المالية وصلاحيات التعيين أن إدارة الجامعات الحكومية غير مستقلة إدارياً ولا مالياً، على الرغم مما تنصّ عليه القوانين والأنظمة المقررة في البلدان من «استقلالية الجامعة الإدارية والمالية والأكاديمية».

فباستثناء الأردن (وجامعة الأزهر في مصر)، لا توجد مجالس أمناء للجامعات الحكومية. ومجالس الأمناء هي، كما هو معروف عالمياً، هيئات تقع فوق رئيس الجامعة وتلعب دوراً أساسياً في اتخاذ القرارات الكبرى المالية والإدارية للجامعة، بما في ذلك تعيين رئيس الجامعة (وأحياناً العمداء).

¹ ينصّ نظام صندوق الاستثمار في جامعة مؤتة رقم ٣٨ لسنة ٢٠٠٣ على ما يلي: «المادة (3): ينشأ في الجامعة صندوق يسمى (صندوق الاستثمار في جامعة مؤتة) تكون له موازنة مستقلة. المادة (4): يهدف الصندوق إلى دعم أنشطة الجامعة وبصورة خاصة تمويل مشاريعها التنموية. المادة (5): تتألف موارد الصندوق المالية مما يلي: أ. المساهمة السنوية التي تخصصها الجامعة للصندوق، ب. عائدات استثمار أموال الصندوق، ج. الهبات والتبرعات والمساعدات والمنح والوصايا التي تقدم للصندوق (...).

وتنظيم شؤون استثمارها، وقبول الهبات والمنح والوصايا (بحدود معينة)، والموافقة على موازنة الجامعة ورفعها إلى مجلس التعليم العالي للمصادقة عليها (إطار 1-6).

رئيس الجامعة الحكومية، من جهته، يعين من قبل الملك بناء على اقتراح من مجلس التعليم العالي، وهو بحسب المادة 8 من قانون الجامعات الحكومية مسؤول عن إدارة شؤون الجامعة وهو أمر الصرف فيها، ويتمتع بالتالي بصلاحيات واسعة.

أما مجلس الجامعة فيضم أكاديميين من الجامعة بالإضافة إلى «اثنين من المجتمع المحلي»، يعينهما رئيس الجامعة، وتتناول صلاحيات هذا المجلس الشؤون الأكاديمية³، بالإضافة إلى أمرين مألوفين: «التنسب إلى مجلس الأمناء بمقدار الرسوم التي تستوفيها الجامعة من طلبتها لاتخاذ قراره بشأنها» و«مناقشة مشروع موازنة الجامعة وحساباتها الختامية ورفعها إلى مجلس الأمناء».

لبنان

ينص القانون على أن الجامعة اللبنانية تتمتع بالاستقلالية الإدارية والمالية والأكاديمية لكن لا يوجد مجلس أمناء فيها. ويتكون مجلس الجامعة من عمداء الكليات وممثلي الأساتذة المنتخبين، وممثلي اتحاد طلاب الجامعة اللبنانية. وهو لا يضم أي ممثل للمجتمع الأهلي.

تشمل صلاحيات مجلس الجامعة بحسب قانون رقم 75 تاريخ 1967/12/26، أموراً تنظيمية وأكاديمية، فضلاً عن ترشيح رئيس

يضم مجلس الأمناء رئيساً وسبعة أعضاء يعينون من قبل الحكومة. ولا يضم ممثلين عن الفعاليات الاجتماعية والاقتصادية. ويلاحظ أن أعضاء مجلس الأمناء معظمهم وزراء سابقون¹، أي من أوساط حكومية.

للمجلس طابع إشرافي على الجامعة لجهة رسم السياسة العامة للجامعة وإقرار خطتها السنوية والتنسيق بين أنشطتها وغيرها. لكن لا دور له في التعيينات في الجامعة، كتعيين الرئيس مثلاً أو حتى ترشيحه²، كما تفعل مجالس الأمناء في الجامعات الأميركية.

أما في الشؤون المالية فإن من مهام المجلس السعي لدعم الموارد المالية للجامعة

مجلس أمناء الجامعة الحكومية في الأردن⁴

إطار 1-6

الجامعة الإنمائية التي يعدها الرئيس.

3. التنسيق بين الأنشطة العلمية والتعليمية والتدريبية والاستشارية (...).

4. وضع أسس مراقبة جودة التعليم في الجامعة ونوعيته (...).

5. تعزيز نشاط البحث العلمي داخل الجامعة وكلياتها ومراكزها (...).

6. تحديد الرسوم التي تستوفيها كل جامعة من طلبتها (...).

7. السعي لدعم الموارد المالية للجامعة وتنظيم شؤون استثمارها.

8. قبول الهبات والمنح والوصايا إذا كانت من مصدر أردني بقيمة خمسمائة ألف دينار أو أقل.

9. الموافقة على موازنة الجامعة وحساباتها الختامية ورفعها إلى المجلس للمصادقة عليها.

لكل جامعة رسمية (حكومية) مجلس أمناء يتألف من رئيس وسبعة أعضاء ممن يحملون الدرجة الجامعية الأولى حداً أدنى وتتوافر فيهم الخبرة والمقدرة على القيام بالمسؤوليات الموكولة إليهم في سبيل تحقيق أهداف الجامعة على أن يكون رئيس الجامعة بحكم منصبه واحداً منهم ويتم تعيينهم وقبول استقلالهم وإعفاؤهم من مناصبهم بإرادة ملكية سامية بناءً على تنسيب رئيس الوزراء. وحددت المادة (6) الفقرة (ب) من قانون الجامعات الأردنية الرسمية صلاحيات ومسؤوليات مجلس الأمناء بما يأتي:

1. رسم السياسة العامة للجامعة بناءً على تنسيب مجلس الجامعة ومتابعة تنفيذها.
2. إقرار الخطة السنوية لمشاريع

¹ أعضاء مجلس أمناء الجامعة الهاشمية حالياً، هم: مضر بدران/ رئيس مجلس الأمناء (رئيس سابق للوزراء)، سليمان عربيات (رئيس الجامعة الهاشمية)، محمد حمدان (وزير سابق ورئيس جامعة سابق)، كامل العجلوني (وزير سابق ورئيس جامعة سابق)، مجيم الخريشة (وزير سابق)، صالح إرشيدات (وزير سابق)، إبراهيم عز الدين (وزير سابق ورجل أعمال). أما أعضاء مجلس الأمناء في جامعة مؤتة فهم: الأمير فيصل بن الحسين/ رئيس مجلس الأمناء، الدكتور عبد الرحيم الحنيطي (رئيس الجامعة)، أديب هلسا (وزير سابق)، أمجد المجالي (وزير سابق)، رياض أبو كركي (وزير سابق)، الفريق أول الركن خالد جميل الصرايرة (رئيس هيئة الأركان المشتركة)، اللواء مازن تركي القاضي (مدير الأمن العام)، نهي المعاينة (نائب سابق).

² علمنا إبان إعداد هذه الدراسة أن هناك قانوناً جديداً يعطي هذه الصلاحيات إلى المجلس لكننا لم نطلع عليه.

³ المرجع نفسه، مادة 10.

⁴ قانون الجامعات الأردنية الرسمية، مادة 6.

التنفيذية ووضع خطط استكمال المباني وتنظيم قبول الطلاب وغيرها من الشؤون التنظيمية، ومتابعة تنفيذ الخطط، وتعيين أعضاء هيئة التدريس ونقلهم، ومن صلاحياته في الشؤون المالية: «إعداد مشروعات الموازنة»، «تدبير أموال الجامعة واستثمارها وإدارتها والتصرف فيها»، «قبول التبرعات في حدود ما تنص عليه المادة السابعة»³. ومجلس الجامعة ليس له صلاحية في ترشيح رئيس الجامعة الذي يعين بقرار من رئيس الجمهورية، ويعين بالطريقة نفسها نواب رئيس الجامعة وأمين الجامعة. ورئيس الجامعة هو الذي يعين العمداء وكلاءهم ورؤساء الأقسام.

جامعة الأزهر

جامعة الأزهر هي جامعة حكومية أيضاً لكنها ذات مكانة مختلفة عن سائر الجامعات الحكومية، فهي امتداد طبيعي للأزهر الشريف أقدم المعاهد العلمية الإسلامية وأشهرها. للجامعة خمس هيئات⁴، أحدها المجلس الأعلى للأزهر. هذا المجلس هو المشرف على شؤون الجامعة (على غرار مجالس الأمناء). وهو يتناول الشؤون الأساسية للجامعة، بما في ذلك إقرار الموازنة السنوية، وقبول الأوقاف والوصايا والهبات، وتدبير أموال الأزهر واستثمارها وإدارتها. وجميع أعضاء هذا المجلس هم من داخل هيكليّة الأزهر.

لكن المجلس لا يعين رئيس الجامعة (إطار 1-7). رئيس جامعة الأزهر يعينه رئيس الجمهورية بناء على ترشيح الوزير المختص واقتراح شيخ الأزهر⁵. ويتولى رئيس الجامعة إدارة شؤون الجامعة العلمية والإدارية والمالية.

الجامعة والعمداء (الذين يعيّنهم مجلس الوزراء)¹. أما في الشأن المالي فيقوم المجلس بـ «دراسة مشروع الموازنة»، و«قبول التبرعات» (في حدود معينة).

السعودية

الجامعات «مؤسسات علمية وثقافية تعمل على هدي الشريعة الإسلامية، وتقوم بتنفيذ السياسة التعليمية بتوفير التعليم الجامعي، والدراسات العليا، والنهوض بالبحث العلمي (...)». وتتمتع كل جامعة «بشخصية معنوية ذات ذمة مالية تعطيها حق التملك والتصرف والتقاضي».

لا يوجد مجلس أمناء في الجامعة الحكومية السعودية. ويعين مدير الجامعة ويعفى من منصبه بأمر ملكي، بناء على اقتراح وزير التعليم العالي.

ويتألف مجلس الجامعة الحكومية في المملكة من: وزير التعليم العالي (رئيساً للمجلس)، مدير الجامعة (نائباً للرئيس)، وكلاء الجامعة، أمين عام التعليم العالي، العمداء، ثلاثة من ذوي الخبرة يعيّنهم وزير التعليم العالي لمدة ثلاث سنوات. ولا يوضح النظام صلاحيات هذا المجلس².

مصر

جامعة القاهرة

لا يوجد مجلس أمناء للجامعة الحكومية في مصر. ويتولى إدارة جامعة القاهرة: مجلس جامعة القاهرة ورئيس الجامعة.

يتكون مجلس الجامعة من الرئيس ونوابه والعمداء وأربعة أعضاء يختارهم رئيس الجمهورية. ويعني برسم السياسات واللوائح

¹ هذا لا يعني الكثير، ذلك أن التقليد قضى بأن يُعين الأساتذة من قبل الحكومة، وأن تبرم العقود مع الأساتذة المتفرغين من قبل الحكومة أيضاً.

² المملكة العربية السعودية، الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي، نظام مجلس التعليم العالي والجامعات ولوائحه، الطبعة الثالثة، 1428هـ، 2007م.

³ وزارة التجارة والصناعة (2009)، قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية، ص 10-12.

⁴ المجلس الأعلى للأزهر، مجمع البحوث الإسلامية، إدارة الثقافة والبحوث الإسلامية، جامعة الأزهر، المعاهد الأزهرية.

⁵ علماً بأن شيخ الأزهر يعين بدوره من قبل رئيس الجمهورية على أن يكون عضواً في المجلس الأعلى للأزهر.

من عدة شخصيات، بالإضافة إلى الرئيس وعمداء الكليات والمعاهد. ومن بين هؤلاء هناك سبعة ممثلين عن القطاعات الاقتصادية والاجتماعية من بينهم رؤساء الغرف المهنية، يختارهم وزير الوصاية. وهو يضم ثلاثة ممثلين للأساتذة وثلاثة ممثلين للموظفين وثلاثة ممثلين للطلاب، يختارهم زملاؤهم في الحالات الثلاث.⁴

وينص القانون على أنه يحق للجامعات أن تقدم خدمات بمقابل وأن تحدث محاضن وأن تستغل البراءات والتراخيص وأن تسوق منتجات أنشطتها. ويحق لها أن تقوم بما يلي: (1) المساهمة في مقاولات عمومية وخاصة بشرط ألا تقل هذه المساهمة عن 20% من رأس مال المقاولات المذكورة. (2) إحداث شركات تابعة بشرط أن يكون الغرض منها إنتاج سلع أو خدمات وتحسين قيمتها وتسويقها في الميادين الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والثقافية وأن تملك الجامعات ما لا يقل عن 50% من رأس مال هذه الشركات التابعة.⁵ وهذه الصلاحيات لا مثيل لها في الجامعات الحكومية في كل من الأردن ولبنان والسعودية ومصر وسوريا، ولو أن الوزارة يجب أن توافق على هذه الأنشطة.⁶

أما مجلس الجامعة فيتكون من الأكاديميين بالإضافة إلى ممثل عن وزارة التربية والتعليم يختاره الوزير. وتنحصر صلاحيات المجلس في الشؤون الأكاديمية، ما عدا مهمة واحدة تتعلق بـ «إعداد مشروعات الميزانية والحساب الختامي».¹

إطار 1-7 المجلس الأعلى لجامعة الأزهر²

يتكوّن المجلس الأعلى على النحو الآتي: شيخ الأزهر، وله رئاسة المجلس، وكيل الأزهر، رئيس جامعة الأزهر، نواب رئيس جامعة الأزهر، أقدم العمداء في كل فرع من فروع جامعة الأزهر بالمحافظات، الأمين العام لمجمع البحوث الإسلامية، المستشار القانوني لشيخ الأزهر، وكيل الوزارة لشؤون المعاهد الأزهرية، الأمين العام للمجلس الأعلى للأزهر، أربعة أعضاء من مجمع البحوث الإسلامية يختارهم أعضاء المجمع لمدة سنتين، ويصدر بتعيينهم قرار من شيخ الأزهر، أحد وكلاء الوزارة من كل من وزارة الأوقاف، والعدل، والتربية والتعليم، وشؤون الأزهر والمالية. ويصدر بتعيينهم قرار من شيخ الأزهر بناء على ترشيح الوزراء الممثلين وزاراتهم في المجلس. ويختصّ المجلس الأعلى بالنظر في الأمور الآتية: - التخطيط ورسم السياسة العامة (...). (بند 1). - النظر في مشروع ميزانية هيئات الأزهر وإعداد الحساب الختامي. (بند 3). - قبول الأوقاف والوصايا والهبات. (بند 5). - النظر في كل مشروع قانون أو قرار جمهوري يتعلق بأي شأن من شؤون الأزهر. (بند 6). - تدبير أموال الأزهر واستثمارها وإدارتها. (بند 9).

المغرب

ينصّ القانون على أن الجامعات الحكومية تعتبر «مؤسسات عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال الإداري والمالي» (المادة 4). ولا يوجد مجلس أمناء في الجامعة الحكومية المغربية.

يعين رئيس الجامعة من قبل الملك بعد إعلان مفتوح للترشيحات وبناءً على اقتراحات «لجنة ترشيح»³. ويدير الجامعة مجلس مكوّن

سوريا

لا يوجد مجلس أمناء في الجامعات الحكومية السورية. ويتولى إدارتها مجلس الجامعة ورئيس الجامعة. يتكوّن مجلس الجامعة من أكاديميين، فضلاً عن ممثلي الطلاب وممثل النقابة وممثل عن الوزير. وهو يختص بجميع شؤون الجامعة الأكاديمية والإدارية. أما في الشأن المالي

¹ القانون رقم 103 لسنة 1961.

² المرجع نفسه.

³ «من بين المترشحين الذين يقدمون مشروعاً خاصاً لتطوير الجامعة. وتدرس هذه الترشيحات والمشاريع من لدن لجنة تعينها السلطة الحكومية الوصية، التي توافقها اللجنة المذكورة بثلاثة ترشيحات تخضع للمسطرة المعمول بها في ما يتعلق بالتعيين في المناصب العليا».

⁴ المملكة المغربية، ظهير شريف رقم 1.00.199 صادر في 15 من صفر 1421 (19 ماي 2000) بتنفيذ القانون رقم 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي، المادة 9.

⁵ المرجع نفسه مادة 6.

⁶ المرجع نفسه، مادة 12.

متراپبتین. أولاهما توفير «التوازن» بین الاعتبار والضعف الحكومية، والاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية التي تطرحها القوى الفاعلة في المجتمع. وهذا التوازن یصب في زیادة حجم «الأنظمة» والتقاليد الجامعية والطابع العام لعمل الجامعة (الاستقلالية). وثانيتها زیادة موارد الجامعة المالية، بما یحسن أدائها ویخفف العبء المالي عن الحكومة (الاستقلالية المالية).

تبين دراسات الحالات التي استعرضناها، أن الفعاليات الاجتماعية والاقتصادية غائبة أو ضعيفة الحضور في مجالس التعليم العالي ومجالس الأمناء ومجالس الجامعات على السواء. فلا یوجد ممثلون عن هذه الفعاليات في مجالس التعليم العالي في السعودية ومصر ولبنان وسوريا، ولا في مجالس الأمناء في الجامعات الحكومية والخاصة في الأردن، أو الجامعات الخاصة في مصر، ولا في مجالس الجامعات في جميع البلدان الخمسة المذكورة. نجد الاستثناءات في مجلس التعليم العالي في الأردن (الذي یضم «أربعة من القطاع الخاص في مجالاته الإنتاجية أو الخدمية الرئيسية»). ونجدها في المغرب الذي ینفرد بأن ممثلي هذه القطاعات موجودون في اللجنة الوطنية لتنسيق التعليم العالي (شخصیتان من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية یعینان من لدن السلطة الحكومية المكلفة بالتعليم العالي) وفي مجلس الجامعة الحكومية (سبعة ممثلين عن القطاعات الاقتصادية والاجتماعية من بينهم رؤساء الغرف المهنية). وبهذا المعنى تعتبر الجامعات الحكومية المغربية الأكثر انفتاحاً على الشراكات الاجتماعية، وهذا ما یعطيها قدراً أكبر من الاستقلالية.

فینص القانون على أنه یختص بإدارة أموال الجامعة واستثمارها وقبول التبرعات التي ترد إليها عن طریق الوقف والوصايا والهبات وغيرها والتصرف، وإعداد خطة الجامعة ومشروعات الموازنة وتوزيع اعتماداتها والحساب النهائي¹. وفي حين أن رئیس الجامعة یعیّن بمرسوم (جمهوري) وهو یتولى إدارة شؤون الجامعة العلمية والإدارية والمالية، فإن العمید ورؤساء الأقسام یعیّنهم الوزير.

تفید هذه المعطيات أن القوانين التي تنص على استقلالية الجامعات الإدارية والمالية تضع القيود اللازمة لجعلها غير مستقلة في قراراتها الإدارية والمالية. أما من ناحية الصلاحيات الأكاديمية فربما تتمتع الجامعات ببعض الصلاحيات الأكاديمية التقنية الطابع² لكن الشؤون الأكاديمية التي تحتاج إلى تمويل إضافي (وبخاصة البرامج البحثية والمختبرات) مرهونة بحدود الصلاحيات المالية لمتخذي القرارات في الجامعات. وإذا أضفنا أن الجامعات الحكومية تعمل بموجب لوائح وأنظمة موحدة تصدر بصورة قوانين ومراسيم عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، أمكن الافتراض أن الصلاحيات الأكاديمية للجامعات الحكومية العربية مقيدة عموماً، وهذا ما یمنعها من الدخول في منافسات محلية وعربية وإقليمية في إنتاج المعارف.

الوجه الآخر لضعف الاستقلالية هو ضعف الشراكات المجتمعية. هذه الشراكة تتخذ مبدئياً شكل الهبات والمنح والوصايا والأوقاف التي ترصدها جهات مجتمعية لإنشاء أو دعم الجامعة في وجه أو أكثر من وجوه نشاطها، كما تأخذ شكل عقود الخدمات والاستشارات والاتفاقات، خصوصاً في موضوع البحوث. وهي تفضي إلى نتیجتین

¹ قانون رقم 6 للعام 2006 (قانون تنظيم الجامعات).

² مثل: تنظيم قبول الطلاب في الجامعة وتحديد أعدادهم، تنظيم شؤون المنح والمكافآت الدراسية المختلفة، تنظيم شؤون الخدمات الطلابية في الجامعة، إعداد السياسة العامة للكتب والمذكرات الجامعية وتنظيمها، تنظيم شؤون الطلاب الثقافية والرياضية والاجتماعية، إصدار اللوائح الخاصة بالمتاحف والمكتبات وغيرها من المنشآت الجامعية، تحديد وإنشاء تخصصات الأستاذية، وضع النظام العام للدروس والمحاضرات والبحوث والتمرينات العملية والانتداب لها، وضع النظام لأعمال الامتحان ولانتداب لها، إلخ (مقتطفات من صلاحيات مجلس الجامعة الحكومية في مصر).

ثالثاً: إدارة الجامعات غير الحكومية

يظن البعض أن الجامعات غير الحكومية تتمتع بالاستقلالية الإدارية والمالية والأكاديمية، لمجرد أنها غير حكومية. لأن الاستقلالية مرتبطة في ذهن هذا البعض بالانفصال عن الحكومة. غير أنه وإن كانت ميزانية الجامعة غير الحكومية غير تابعة لقرارات الحكومة (وهذا مظهر من مظاهر الاستقلالية) لكنها قد تكون تابعة، مالياً، لأفراد أو مجموعة أو شركة بقصد الربح، وهذا بدوره ينسحب على القرارات الأكاديمية ذات البعد المالي، وقد تكون تابعة لجماعة تفرض أجندتها على الجامعة وأهلها. الأمر الذي يفقدها الاستقلالية، ويجعلها تابعة لمشئته «أصحابها» (أفراداً أو جماعات أو شركات أو جمعيات أو جماعات). وهكذا يحل الولاء لأصحاب المؤسسة محل الولاء للحكومة وأهل السياسة. الاستقلالية تعني مبدئياً خضوع الشؤون الإدارية والمالية والأكاديمية لمنطق المؤسسة الإداري والمالي وللسلطة الأكاديمية (المتتمثلة في الأكاديميين والمعايير الأكاديمية المتداولة محلياً وإقليمياً وعالمياً)، وذلك استناداً إلى رسالة الجامعة وأهدافها ولوائحها التنظيمية، بغض النظر عما إذا كانت حكومية أو غير حكومية. لذلك لا بد من فحص هذه الأمور لمعرفة مدى استقلالية الجامعة الخاصة.

تبين دراسات الحالة القليلة التي نتوقف عندها أدناه أنه يوجد في الجامعات «الخاصة» مجلس أمناء، وأنه يضم أساساً المالكين ومن ينسبهم المالكون (في الأردن ومصر وسوريا)، ويتمتع بصلاحيات واسعة مالية وإدارية وأكاديمية. وفي هذه البلدان الثلاثة يغيب تقليد الانتخاب، ومشاركة الفعاليات الاجتماعية والاقتصادية. النظام «فوقي»، كما هي الحال في الجامعات الحكومية، إنما ينتهي هنا عند المالكين أو بالتنسيق مع السلطات الحكومية. وهذا يشمل الشؤون المالية طبعاً.

أما في لبنان، الجامعات فنتان، «غير

ربحية» و «ربحية». الجامعة الأميركية في بيروت لديها مجلس أمناء هو السلطة العليا في الجامعة، بالنسبة لصلاحيات التعيين (بما في ذلك تعيين الرئيس) والصلاحيات المالية. وهي تتمتع باستقلالية تامة عن جماعة معينة، دينية أو غير دينية، علماً بأن مجلس الأمناء فيها يضم شخصيات لبنانية (متنوعة الأديان والطوائف) وعربية وأجنبية. وبهذا المعنى تعتبر الجامعة الأميركية في بيروت الأكثر تمتعاً بالاستقلالية الإدارية والمالية والأكاديمية، والأقل اتكالا على «جهة» ما تمولها وتوجهها، والأكثر اضطراراً إلى تحصيل مواردها وتنويعها بجهد خاص تتركسه لهذا الغرض. وبالمثل يوجد مجلس أمناء في جامعة البلمند وأعضاؤه ليسوا ملاكاً للجامعة، ويضم شخصيات وفعاليات متنوعة. صحيح أن هذه الشخصيات والفعاليات تتبع سلطة دينية، إلا أن رئيس الجامعة هو شخص مدني، وكذلك العمداء.

كما نجد الشراكة المجتمعية في الجامعات الخاصة في لبنان (الأميركية، البلمند، العربية)، إن من حيث تبعية الجامعات لهيئات اجتماعية غير ربحية، أو من حيث حضور ممثلي الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية، أو شخصيات اقتصادية محلية وإقليمية وعالمية في مجالس الأمناء، أو من حيث تقديم الخدمات والاستشارات. وهذا مفقود في الجامعات «الخاصة» في البلدان العربية الأخرى المدروسة.

نستعرض أدناه هذه الحالات ونقتصر على مجالس الأمناء والرئيس، أما مجلس الجامعة في الجامعات غير الحكومية فهو يضم أكاديميين ويهتم بالشؤون الأكاديمية.

الأردن

الجامعات غير الحكومية في الأردن هي بحسب القانون جامعات «خاصة»، أي شركات تبغي الربح، تنشأ بناء على طلب مقدم من «المالك». وينص القانون¹ على وجود مجلس

الاستقلالية تعني مبدئياً خضوع الشؤون الإدارية والمالية والأكاديمية لمنطق المؤسسة الإداري والمالي وللسلطة الأكاديمية (المتتمثلة في الأكاديميين والمعايير الأكاديمية المتداولة محلياً وإقليمياً وعالمياً)، وذلك استناداً إلى رسالة الجامعة وأهدافها ولوائحها التنظيمية، بغض النظر عما إذا كانت حكومية أو غير حكومية. لذلك لا بد من فحص هذه الأمور لمعرفة مدى استقلالية الجامعة الخاصة.

إطار 8-1 مجلس الأمناء في الجامعة الخاصة في الأردن²

يتألف مجلس الأمناء من خمسة عشر عضواً يعيّنهم مجلس التعليم العالي لمدة أربع سنوات، ويسمى أحدهم رئيساً له على أن يكون ثلثهم على الأقل من حملة الدكتوراه والباقي من ذوي الخبرة ممن يحملون الدرجة الجامعية الأولى (البكالوريوس) على الأقل، ويشكل على النحو التالي:

1. رئيس الجامعة.
2. ثلاثة أعضاء يختارهم مجلس التعليم العالي.
3. خمسة أعضاء على الأكثر من المالكين أو المساهمين تنسبهم الهيئة (مجلس إدارة الشركة).
4. بقية الأعضاء من غير المالكين أو المساهمين ومن غير العاملين في الجامعة نفسها ينسبهم المالك شريطة أن يكون نصفهم على الأقل من الحاصلين على رتبة الأستاذية من أي جامعة أردنية.

(من مهام مجلس الأمناء):

- رسم السياسة العامة للجامعة في ضوء سياسة التعليم العالي (بند 1).
- التنسيب إلى مجلس التعليم العالي بتعيين رئيس الجامعة (بند 3).
- تعيين نواب الرئيس وعمداء بتنسيب من الرئيس وفقاً لأحكام قانون الجامعات الأردنية الخاصة (بند 4).
- تحديد الرسوم الجامعية وتدابير المصادر لدعم الموارد المالية للجامعة وتنظيم شؤون استثمارها. (بند 7)
- تحديد سلم الرواتب لجميع العاملين في الجامعة بما في ذلك أعضاء الهيئة التدريسية. (بند 8)
- قبول الهبات والمنح والوصايا إذا كانت من مصدر أردني وقلت عن مئة ألف دينار على أن تخصص للإنفاق على الأغراض التنموية والتطويرية داخل الجامعة. (بند 10)
- إقرار مشروع الموازنة السنوية للجامعة ورفعها إلى مجلس التعليم العالي للمصادقة عليه. (بند 11)

والمصالح العامة، من لبنان والمشرق العربي والاعتراق اللبناني والمشرقي»، ويتم استبدال أعضائه ذاتياً بصورة دورية (إطار 1-9).

الجامعة الأميركية في بيروت

تأسست هذه الجامعة في العام 1866 من قبل إرسالية إنجيلية أميركية باسم «الكلية السورية الإنجيلية»، وفي العام 1920 أصبحت جامعة تحمل اسمها الحالي. مجلس الأمناء هو السلطة العليا في هذه الجامعة يقرّ ميزانياتها وخططها ومشاريعها، ويعيّن رئيسها وعمدائها. يتكوّن المجلس من 31 عضواً كحدّ أدنى و45 كحدّ أقصى، على أن يكون ثلاثة منهم من خريجي الجامعة. ويتكون المجلس الحالي (في العام 2009)

أمناء ومجلس جامعة فيها.

يتكون مجلس أمناء في الجامعة الخاصة من خمسة عشر عضواً، معظمهم ينتمي إلى الجهة المالكة للجامعة، ولا شروط تبين تمثيل أي منهم لقطاع اقتصادي أو اجتماعي معين، وهو يتمتع بحسب القانون بصلاحيات واسعة (إطار 1-8). الرئيس من جهته يعيّن بقرار من مجلس التعليم العالي بناءً على اقتراح من مجلس الأمناء.

لبنان

يفرض قانون التعليم العالي في لبنان أن يكون صاحب الرخصة لإنشاء جامعة خاصة «جمعية أو هيئة» إذا كان لبنانياً، وهذا يعني أن مؤسسات التعليم العالي غير الحكومي ليست بحسب هذا القانون شركات، أو أن تكون جهة تتمتع بحق إنشاء الجامعات في بلد المنشأ، إذا كان أجنبياً³. ولا يضع القانون أية شروط حول الهيئات التي تدير الجامعة غير الحكومية، لذلك سوف نستعرض أحوال عدد من هذه الجامعات. ونظراً لكثرة الجامعات غير الحكومية (31) وتعدد أنواعها (تبعاً للثقافة التي تعتمدها ولصلاقتها الخارجية ولا ارتباطاتها بالجماعات المحلية)، فإننا نقتصر على ثلاثة أمثلة أو نماذج.

جامعة البلمند

أنشئت جامعة البلمند من قبل بطيركية إنطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس بموجب المرسوم رقم 4885 تاريخ 4/5/1988. يشرف على الجامعة مجلس أمناء يتمتع بصلاحيات واسعة بما في ذلك تعيين رئيس الجامعة والإشراف على شؤون الجامعة الأكاديمية والإدارية والمالية. ويضم مجلس الأمناء إلى جانب الجماعة المنشئة للجامعة، أي البطريركية المذكورة، ما لا يقل عن عشرين عضواً «من ذوي الخبرة في الثقافة والأعمال،

¹ قانون الجامعات الأردنية الخاصة لسنة 2007.

² المصدر نفسه (مادة 10).

³ قانون التعليم العالي الخاص الصادر في 26/12/1961، المادة 7.

إطار 9-1 مجلس الأمناء في جامعة خاصة في لبنان (البلمند)¹

من أكاديميين (أساتذة وأساتذة متقاعدون، ومديرو مراكز طبية أو بحثية في جامعات أميركية وبريطانية)، ورجال أعمال ومدراء شركات مالية وهندسية ونفطية وتأمين وسيارات (المدير العام لشركة نيسان مثلاً)، ونواب وشيوخ سابقاً، وهؤلاء من جنسيات متنوعة: أميركيون وبريطانيون وعرب (قطر، السعودية، الأردن، سوريا... إلخ) وأجانب من أصل لبناني، وقلة من اللبنانيين المقيمين (رئيس وزراء مكلف، رئيس جمعية أهلية)². ويجري استبدال ثلث أعضاء المجلس دورياً أو المستقلين من قبل زملائهم في المجلس. ولهذا الغرض يضم المجلس عدة لجان منها العضوية والترشيحات³.

جامعة بيروت العربية

تأسست جامعة بيروت العربية في العام 1961 بالتعاون بين «جمعية البر والإحسان» اللبنانية (التي حصلت على الرخصة في تأسيس الجامعة) وجامعة الإسكندرية في مصر التي تشرف على الشؤون الأكاديمية فيها. واعتباراً من تاريخ 1985/6/5 تحولت الجمعية إلى «وقف البر والإحسان» وبالتالي تعتبر «جامعة بيروت العربية» ملكاً لوقف جمعية البر والإحسان التي تلعب دوراً أساسياً في التخطيط الاستراتيجي لها. ويشرف على الجامعة «المجلس الأعلى للجامعة» وهو برئاسة رئيس جامعة الإسكندرية وعضوية أربعة أعضاء يختارهم مجلس جامعة الإسكندرية وأربعة أعضاء يختارهم مجلس أمناء وقف البر والإحسان ومن رئيس جامعة بيروت العربية وأمين عام الجامعة، ويصدر بذلك قرار من وزير التعليم العالي في مصر. ولا يوجد في هذا المجلس رجال أعمال وممثلون عن القطاعات الاقتصادية والاجتماعية غير

والاغتراب اللبناني والمصري، من ذوي الخبرة في الثقافة والأعمال، والمصالح العامة، لا يقل عددهم عن عشرين؛ - أعضاء شرف.

المادة 7: ولاية مجلس الأمناء هي لمدة ثلاث سنوات. ويبحث في الاجتماع السنوي المنعقد في آذار قبول استقالة أعضاء وإضافة أعضاء جدد.

المادة 9: يرأس غبطة البطريرك مجلس الأمناء. في حال غيابه عن إحدى الجلسات يرأسه المطران الذي يكلفه صاحب الغبطة بذلك.

المادة 10: يعين مجلس الأمناء رئيس الجامعة كما يعين بتوصية من رئيسها نواب الرئيس والعمداء والمديرين.

المادة 4: يرفع شؤون الجامعة الأكاديمية والإدارية والمالية مجلس أمناء يتولى السلطة التقريرية ورئيس يديرها بإشراف مجلس الأمناء ويعاونه بذلك مجلس الجامعة.

المادة 5: يتمتع مجلس الأمناء بأوسع الصلاحيات بصفته السلطة العليا للجامعة (...). يشرف مجلس الأمناء على شؤون الجامعة الأكاديمية والإدارية والمالية؛ وللمجلس الأمناء تشكيل لجان خاصة لتقديم التوصيات والتوجيهات منها (...).

المادة 6: يتألف مجلس الأمناء من أعضاء موزعين على الشكل التالي:

- غبطة بطريرك إنطاكية وسائر المشرق رئيساً للمجلس؛
- عدد من المطارنة من المجمع المقدس لا يزيد على أربعة؛
- أعضاء من لبنان والمشرق العربي

إطار 10-1 المجلس الأعلى لجامعة بيروت العربية⁴

- إقرار تعيين نواب رئيس الجامعة وعمداء الكليات والقائمين بأعمال العمداء. (بند 12)

- إقرار تعيين أمين عام الجامعة. (بند 13)

- ترشيح ثلاثة من الأساتذة بجامعة الإسكندرية المستوفين الشروط المحددة في هذه اللائحة وذلك لشغل منصب رئيس الجامعة. (بند 22)

- وضع قواعد الرقابة على المسائل المالية والعلمية والإدارية للجامعة، بما في ذلك أنظمة التقويم الذاتي للجامعة وفقاً للمعايير الدولية. (بند 23)

يختص المجلس الأعلى للجامعة بالعمل على إنماء الجامعة وتطويرها واستكمال مقوماتها الأكاديمية والإدارية والمالية وإقرار خططها الاستراتيجية وسبل تمويلها، (ومن مهامه) بصفة خاصة ما يلي:

- إقرار قواعد قبول الطلاب في الجامعة وتحديد أعدادهم. (بند 5)
- إقرار موازنة الجامعة والحساب الختامي والتقارير المالية. (بند 8)
- إقرار قبول التبرعات والهبات والمنح. (بند 9)
- إقرار الاتفاقات التي تعقدها الجامعة مع الجامعات والمؤسسات والهيئات الأخرى. (بند 10)

¹ النظام الأساسي لجامعة البلمند كما وافق عليه مجلس الأمناء في 2004/7/24.

² <http://www.aub.edu.lb/about/bot.html>

³ لجنة العضوية والترشيحات (Nomination Committee)، اللجنة التنفيذية، لجنة الاستثمارات، لجنة التمويل والموازنة، لجنة التدقيق، لجنة الأبنية والمساحات، لجنة التعويضات (التي تقترح رواتب الرئيس ونائب الرئيس والعمداء ومراقبي الحسابات)، وغيرها.

⁴ <https://pnp.aub.edu.lb/by-laws/corporate/179910001.html>

⁵ جامعة بيروت العربية، اللائحة الأساسية 2006/2007.

إطار 11-1 مجلس الأمناء في الجامعة الخاصة في مصر¹

- يختص مجلس الأمناء بما يلي:
- 1 - رسم السياسة العامة للجامعة، وأمينها العام، وأعضاء مجلس الجامعة، وعمداء ووكلاء ورؤساء مجالس الأقسام والكليات والمعاهد العليا المتخصصة (بند 6).
 - 2 - وضع القواعد الخاصة باستخدام صافي الفائض الناتج عن نشاط الجامعة طبقاً لميزانيتها السنوية، بعد أخذ رأي مجلس الجامعة (بند 3).
 - 3 - إدارة أموال الجامعة (بند 4).
 - 4 - تعيين رئيس الجامعة، ونوابه، وأمينها العام، وأعضاء مجلس الجامعة، وعمداء ووكلاء ورؤساء مجالس الأقسام والكليات والمعاهد العليا المتخصصة (بند 6).
 - 5 - قبول التبرعات والوصايا والهبات والمنح التي تحقق أغراض الجامعة، وذلك من داخل البلاد وخارجها، بما يتفق ومصالح البلاد (بند 9).
 - 6 - اعتماد ميزانية الجامعة (بند 10).
 - 4 - تعيين رئيس الجامعة، ونوابه، وأمينها العام، وأعضاء مجلس الجامعة، وعمداء ووكلاء ورؤساء مجالس الأقسام والكليات والمعاهد العليا المتخصصة (بند 6).

ممثلي وقف البر والإحسان. ويشرف المجلس الأعلى للجامعة على جميع شؤون الجامعة الإدارية والأكاديمية والمالية (إقرار الموازنة وتدقيق الحسابات وتعيين مراقب عقد النفقة)، ولكنه لا يعين رئيس الجامعة، بل يقوم بترشيح ثلاثة من الأساتذة بجامعة الإسكندرية، يختار أحدهم ويعينه وزير التعليم العالي في مصر (إطار 1-10).

مصر

الجامعات الخاصة في مصر يؤسسها أفراد أو مجموعات برأسمال وخصص معينة لكل منهم على غرار الأردن وسوريا. ويديرها مجلس الأمناء ومجلس الجامعة ورئيس الجامعة. يشكل مجلس الأمناء من بين المؤسسين وغيرهم، على أن يكون من بين أعضائه رئيس الجامعة و«نخبة من كبار العلماء والأساتذة المتخصصين والشخصيات العامة». ولا يتمثل فيه ممثلون عن القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. وقد خول القرار الجمهوري جماعة المؤسسين وضع اللائحة الخاصة بتشكيل مجلس الأمناء، وإصدار قرار تشكيله. ويختص مجلس الأمناء بتعيين رئيس الجامعة ونوابه وأمينها العام وأعضاء مجلس الجامعة، ويضع، بعد أخذ رأي مجلس الجامعة، اللوائح الداخلية لإدارة شؤون الجامعة وتسيير أعمالها، وتتضمن القواعد الخاصة استخدام صافي الفائض الناتج عن نشاط الجامعة طبقاً لميزانيتها السنوية. على أن تعيين رئيس الجامعة يجب أن يحظى بموافقة وزير التعليم العالي. وفي الشؤون المالية يقوم مجلس الأمناء بإدارة أموال الجامعة، واعتماد ميزانية الجامعة وقبول التبرعات والوصايا والهبات والمنح التي تحقق أغراض الجامعة (إطار 1-11).

يتبين من هذه المراجعة السريعة أن جميع الجامعات غير الحكومية المشمولة بالدراسة (أو: الداخلة في العينة المختارة) لها مجلس أمناء، وأن هذا المجلس يتمتع بصلاحيات

واسعة، بما في ذلك تعيين الرئيس (ما عدا في الأردن وجامعة بيروت العربية) وإقرار الشؤون المالية. والفرق بين لبنان والبلدان الأخرى أن مجلس الأمناء في هذه البلدان يحكمه «أصحاب» الجامعة، كما تتميز جامعتا البلمند والجامعة الأميركية في بيروت بأن مجلس الأمناء يضم فعاليات اجتماعية واقتصادية، وأن الأعضاء يجري تبديل جزء منهم دورياً عن طريق زملائهم. أما في جامعة بيروت العربية فيعين الأعضاء من قبل الجهتين المشرفتين عليها، وقف البر والإحسان وجامعة الإسكندرية.

الصورة الإجمالية لإدارة التعليم العالي وجامعاته في البلدان المعنية تكمن باختصار في افتقار الجامعات المدروسة إلى الاستقلالية الإدارية والمالية، مع وجود استثناءات أشرنا إليها، وهذا ما يقيد التمويل في حجمه ومصادره. وهذا ما سنبينه في الفصل اللاحق. وبالتالي فإن الخروج من أزمة التمويل والإنفاق يحتاج، ليس فقط إلى تدبير الأموال، بل إلى إجراء تعديلات جوهريّة على نظم الإشراف على التعليم العالي وإدارة جامعاته، باتجاه المزيد من تفويض السلطات لأهل الجامعة ومزيد من إشراك المجتمع في حمل المسؤولية، وتغليب منطق المؤسسة والأكاديمية على تسييرها.

¹ القرارات الجمهورية بإنشاء جامعات خاصة (رقم 243 و 244 وغيرها الصادرة في العام 1996 وما بعده).

الفصل الثاني مشكلة تمويل التعليم العالي¹

هذا الفصل، من أجل إظهار وجهين مترابطين للتحدي المالي: (1) أحادية التمويل، أي أن الحصول على موارد أخرى في الجامعات ما زالت أبوابه ضيقة، حيث إن تمويل الجامعات الحكومية في بلداننا يقع بصورة رئيسية على كاهل الدولة، وهي تنوء بهذا الحمل نتيجة عدم تناسب الموارد مع ضغوط الإنفاق المتزايدة، في حين أن الجامعات غير الحكومية تحمّل الأهالي، عن طريق الرسوم، كلفة تعليم أبنائهم، (2) أن حجم الإنفاق على التعليم (وعلى الطالب الواحد) ضعيف إجمالاً، ولا يلبي الحاجة الماسة إلى توفير نوعية جيدة في التعليم العالي. يمكن أن يستثنى الأردن من هذه الصورة في جزء من وجهها الأول، حيث تم نقل ثقل التمويل من الحكومة إلى الأهل، عن طريق الرسوم، علماً بأن ذلك لم يحل المشكلة الأساسية، فيما يفرضي إلى زيادة الضغوط المالية على الأهالي وإلى ارتفاع الأصوات المعارضة لهذا التدبير. ويمكن أن تستثنى من الصورة في وجهها الثاني دول الخليج العربي التي لا تشكو عموماً من مشكلة حجم الإنفاق.

تتم دراسة أحوال التمويل في البلدان العربية، كما في الفصل السابق، من خلال المعطيات المتوفرة في عدد من التقارير المرجعية التي كتبت لتغذية هذه الدراسة حول عدد محدود من هذه البلدان. لكن الحصول على المعطيات المالية كان أصعب من الحصول على المعطيات المتعلقة بالشؤون الإدارية. ذلك أن النصوص ذات العلاقة بالشؤون الإدارية

تتضمن التقارير الوطنية التي قدّمت إلى «المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي» بعض الشواهد على ثقل مشكلة التمويل على الجامعات في البلدان العربية. كما يبيّن الإطار 1-2، أحوال هذا التمويل التي نستعرضها في

شواهد حول مشكلات تمويل التعليم العالي في عدد من البلدان العربية¹

فلسطين: إن الانخفاض في الدعم الحكومي لتغطية المصاريف التشغيلية لمؤسسات التعليم العالي أثر سلباً على عدة جوانب منها: اللجوء إلى قبول طلبة تحت مظلة «تعليم مواز» بحيث يدفع الطالب رسوماً أعلى، عدم الانتظام في دفع رواتب العاملين، استعمال صناديق الادخار للاستمرارية، التخفيض «الوهمي» لكلفة الطالب من خلال عدم زيادة أعضاء الهيئة التعليمية بقدر الزيادة الملائمة لعدد الطلبة، تقليل المصروفات على المكتبات، زيادة أعباء أعضاء هيئة التدريس، زيادة عدد المشغلين بشكل غير متفرغ، تقليل الإنفاق على حضور المؤتمرات العلمية وتقليل ميزانيات البحث العلمي، تقليل فرص الابتعاث وما شابه (ص 10، 13).

مصر، اليمن: يعتبر نقص الموارد المالية مشكلة مستمرة. وعلى الرغم من الزيادة في الاعتمادات التي تخصصها الدولة للتعليم العالي، إلا أنها لازالت تعتبر غير كافية (مصر، ص 16، اليمن ص 16).

الأردن: إن تدني نسبة الإنفاق على التعليم الجامعي وصعوبة تأمين مصادر تمويلية كافية وثابتة أدت إلى تفاقم مديونية الجامعات وعجزها عن تنفيذ استراتيجيات تطويرها وفق جداول زمنية محددة، وعدم تمكنها من توفير أدنى متطلبات النوعية كزيادة أعداد أعضاء الهيئة التدريسية أو بالحد الأدنى الحفاظ على مالديها من كوادر مؤهلة ووقف نزيف هجرتهم، وتوفير مستلزماتها من الأجهزة والتقانات التعليمية المتطورة، وزيادة مخصصات البحث العلمي، وتكثيف برامج إيفاد الطلبة، واستكمال بناها التحتية (ص 24).

السودان: لقد أدى النقص في التمويل إلى تعثر مشروعات التنمية في مؤسسات التعليم العالي وقصور الأداء الأكاديمي لهيئة التدريس وتزايد هجرة الأساتذة إلى الخارج أو إلى العمل في مؤسسات داخل البلاد أو إلى القيام بعمل إضافي إلى التدريس وإلى تدهور البيئة التربوية والبحثية المناسبة للطلاب لعدم توفر الموارد اللازمة لتدريبهم في مختلف المجالات (ص 20، 22).

• أتوجه بالشكر من الدكتور شربل نحاس، الخبير الاقتصادي، الذي اطلع على هذا الفصل وقدم اقتراحات قيمة (ع. أ).

¹ مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية (2009) المؤتمر العربي الإقليمي حول التعليم العالي، القاهرة، 31 أيار/مايو - 2 حزيران يونيو 2009، عقد على التعليم العالي في البلدان العربية: الإنجازات والتحديات، التقرير الإقليمي، ص 65.

الهبات والتبرعات، (6) الأوقاف، (7) غير ذلك، وذلك تسهيلاً للمقارنة ومن أجل استخراج بعض الاستنتاجات.

أولاً: الإنفاق الحكومي على التعليم العالي الأردن

بلغت موازنة وزارة التعليم العالي في الأردن 25.019 مليون دينار في العام 2007، يضاف إليها 65.387 مليون دينار كدعم حكومي للجامعات، فيكون المجموع 90.406 مليون دينار (127.6 مليون دولار)، وهذا ما يشكل 1.69 % من الموازنة الحكومية العامة و0.77 % من الناتج المحلي الخام GDP². واللافت أن التمويل الحكومي لا يشكل سوى خمس (20.9%) الإنفاق في التعليم العالي الحكومي في حين تشكل الرسوم التي يدفعها الطلاب 65.6%، والباقي يعزى إلى مصادر أخرى³. وإذا اعتبرنا أن هناك 167,237 طالباً كانوا ملتحقين بالجامعات الحكومية في العام 2007/2008⁴، يكون معدل الإنفاق الحكومي على الطالب الواحد 763 دولاراً. فإذا أضفنا الأربعة أخماس الباقية يكون الإنفاق الإجمالي على الطالب الواحد في الجامعات الحكومية 3,815 دولاراً أميركياً.

وتشيع في الأردن زيادة الموارد الحكومية للتعليم العالي عن طريق الضرائب⁵. كما تقوم الجامعات الحكومية باستكمال إيراداتها عن

متاحة للجميع، لكونها تأخذ شكل تشريعات (قوانين، مراسيم، أنظمة) منشورة (أحياناً على الإنترنت). في حين أن البلدان العربية (حكومات وجامعات) أقل شفافية بكثير في الشؤون المالية. أضف إلى ذلك أن الجامعات غير الحكومية تتمتع عادة عن عرض بياناتها المالية للباحثين أو للرأي العام. وقد استعنا لاستكمال الصورة التي لم تكتمل من الأوراق المرجعية بمسودات الأوراق التي قدمت في منتدى البحوث الاقتصادية (Economic Re-search Forum-ERF) الذي عقد في عمان في 17-18 حزيران/ يونيو 2009، وبمخطبات جمعت تحضيراً للمؤتمر العربي الإقليمي حول التعليم العالي، القاهرة، 31 أيار/مايو- 2 حزيران يونيو 2009. ومع تنوع المصادر يجب توقع تباين الأرقام. كما أن هناك صعوبات تقنية متعددة تجعل من الصعب الركون إلى الأرقام المدرجة بصورة نهائية¹.

تتم معالجة الموضوع على ثلاث مراحل. الأولى تتعلق بالإنفاق الحكومي على التعليم العالي، والثانية بمصادر التمويل في الجامعات الحكومية وغير الحكومية، والثالثة بحجم الإنفاق في هذه الجامعات. وننهي العرض في كل مرحلة بعدد من المقارنات. وفي ما يخص مصادر التمويل نعتمد نموذجاً للإيرادات يتضمن البنود الآتية: (1) رسوم الطلاب، (2) المخصصات الحكومية، (3) عوائد الأنشطة الإنتاجية والعقود، (4) ريع الممتلكات، (5)

¹ منها أن الأرقام المالية يعتريها في كثير من الأحيان الالتباس وعدم الدقة والتباين في المصطلحات. لذلك فإن المقارنة بين الدول قد تسبب سوء الفهم بسبب التباين في الأوضاع العامة للبلدان. فإذا قلنا مثلاً إن الإنفاق على الطالب هو ثلاثة آلاف دولار أميركي، فهذه القيمة ليس لها المغزى نفسه بين بلدان فقيرة ومتوسطة وعالية الدخل نظراً لاختلاف مستوى المعيشة بينها. ومنها أن الأرقام المالية (أحجاماً ونسباً) غير ثابتة في البلد نفسه بين سنة وأخرى لاعتبارات عديدة، بل يصيبها التبدل. وهذا ما يعني أن استنتاجاً ما حول بلد معين يصح على السنة المعنوية ولا يصح إطلاقه بصورة إجمالية، إلا إذا توفرت المعلومات عن السنوات الماضية لاستخراج النمط. وهذا أمر غير متاح في الدراسة الحالية. ثم إن سعر صرف العملات الوطنية إلى الدولار الأميركي أو بالعكس (بالنسبة للموازنات)، يخضع للتغير المستمر، ويتغير تبعاً للمصدر، ولو بفروق صغيرة جداً للدول الواحد، لكنها تصبح ذات أهمية عندما تكون الموازنة بمليارات العملة الوطنية.

² Kanaan, Taher (2009). Financing Higher Education in Jordan. Paper submitted to Economic Research Forum-ERF (Amman, June 17-18, 2009), p11

³ .op. cit, p 12

⁴ المؤتمر العربي الإقليمي حول التعليم العالي القاهرة، 31 أيار/مايو- 2 حزيران يونيو 2009. التقرير الإحصائي.

⁵ فقد نشر في 2009/1/28 مثلاً خبر مفاده أنه استحدثت ضريبة جديدة تدعى ضريبة دعم الجامعات من خلال اقتطاع دينار أردني واحد من كل مشترك في الهاتف النقال (الخلوي) لمرة واحدة كل عام. وتصل قيمة هذه الضريبة التي تجمعها الحكومة لصالح دعم الجامعات إلى نحو خمسة ملايين دينار (http://krwetant.net/vb/t228144).

نفسه².

تبين معطيات لبنان أننا أمام حالة فريدة في الإنفاق على التعليم العالي. وإذا اقتصرنا على الإنفاق الحكومي المباشر واحتسبنا حصة الطالب منه (على اعتبار أن عدد الطلاب في الجامعة الحكومية هو 72,177 للعام 2007) تكون حصة الطالب 1,635 دولاراً. وهذا رقم متواضع.

السعودية

ما نعرفه أن الموازنة الإجمالية للتعليم العالي في العام 2007 بلغت 23 مليار ريال سعودي، أي ما يوازي 6.1 مليار دولار. وهذا المبلغ يشكل 1.3% من الناتج المحلي الخام و1.9% من الموازنة الحكومية العامة. وباعتبار أن عدد الطلاب في الجامعات الحكومية هو 670,341، فإن حصة الطالب الواحد من الموازنة الحكومية هو 8,186 دولاراً أميركياً، وهو رقم مرتفع مقارنة بما ورد أعلاه حول الأردن ولبنان.

مصر

بلغت موازنة التعليم العالي 7.5 مليار جنيه للعام 2007-2006 في مصر (1.3 مليار دولار)، وهذا ما يشكل 3.5% من الموازنة الحكومية العامة و1.3% من الناتج المحلي الخام³. وبافتراض أن مجموع عدد الطلاب الجامعيين هو 1,776,699 طالباً، فإن الإنفاق على الطالب الواحد يكون بمقدار 757 دولاراً. وهذا رقم متواضع جداً.

المغرب

بلغت موازنة وزارة التعليم العالي في

طريق الرسوم التي يدفعها الطلبة وعن طريق التعليم الموازي. وهذه التدابير تثير عادة الاعتراضات، احتجاجاً على تحميل الطالب كلفة تعليمه وعلى مبدأ جمع الضرائب من المواطنين وتشكيكا في كيفية إنفاق هذه الإيرادات¹.

لبنان

بلغت موازنة وزارة التعليم العالي 177 مليار ليرة لبنانية في العام 2007 (118 مليون دولار)، ذهبت كلها تقريباً للجامعة اللبنانية (175.8 مليار). ويشكل الإنفاق على الجامعة اللبنانية 0.5% من الناتج المحلي الخام (GDP)، وهي نسبة منخفضة مقارنة بالبلدان المتوسطة الدخل. لكن الحكومة تنفق بصورة غير مباشرة على التعليم من خلال «المنح» المدرسية والجامعية التي تقدمها لموظفيها الذين يرتاد أبنائهم مدارس وجامعات خاصة. ويبلغ مجموع الإنفاق غير المباشر بحسب شريل نحاس 230.4 مليار ليرة لبنانية (153 مليون دولار) أو ما يشكل 0.6% من الناتج المحلي الخام. تضاف إلى ذلك النفقات التي يبذلها الأهالي (985 مليار، أو 3.0% من الناتج المحلي الخام) وما تنفقه الجهات المانحة (120 مليار، أو 0.4% من الناتج المحلي الخام). فإذا ما جمعنا هذه النفقات مع النفقات الحكومية (0.7%) يكون مجموع ما ينفق على التعليم العالي 1323 مليار ليرة (828 مليون دولار)، أو 4.1% من الناتج المحلي الخام. وهذه من أعلى النسب في العالم (وفي التعليم ككل تصبح النسبة 13.1% وهي أيضاً من أعلى النسب في العالم، بل هي تشكل ضعف ما نجده في دولة مثل أميركا: 7.1%)، بحسب تقديرات المؤلف

¹ انظر: <http://www.factjo.com/newsletterFullNews.aspx?id=4993&INo=154>

² <http://www.ammannet.net/look/article.tpl?IdLanguage=18&IdPublication=3&NrArticle=26188&NrIssue=5&NrSection=1&search.x=1&search.y=1>

³ Nahas, Charbel (2009). Financing Higher Education in Lebanon. Paper submitted to Economic Research Forum-ERF (Amman, June 17-18, 2009), (Preliminary draft) p 22

³ Fahim, Yasmine, Sami, Noha (2009), Financing Higher Education in Egypt, Paper submitted to Economic Research Forum-ERF (Amman, June 17-18, 2009) (Preliminary draft). P 38

مليون دينار تونسي في العام 2008 (681.8 مليون دولار)، وهذا يشكل 2.04 % من الناتج المحلي الخام و6.45 % من مجموع الإنفاق الحكومي⁴. وهي نسب عالية مقارنة بالبلدان العربية الأخرى المذكورة سابقاً، الأمر الذي يدل على مقدار الجهد المبذول تجاه التعليم العالي. أما الإنفاق على التعليم العالي للطالب الواحد فبلغ 1,948 دولاراً أميركياً (على أساس أن عدد الطلاب هو 350,000)، وهو رقم متواضع.

المغرب 777 مليون دولار في العام 2008. وهذا يشكل 3.8 % من موازنة الدولة و0.92 % من الناتج الداخلي الخام (PIB) (البالغ 84.25 مليار دولار). وتشكل نفقات التسيير (الجارية) 87 % من الموازنة (673.4 مليون دولار)، مقابل 13 % للنفقات الرأسمالية (الاستثمارية)¹. ولما كان عدد الطلاب في العام نفسه يبلغ 282,724 فإن الإنفاق على الطالب الواحد من الإنفاق الحكومي هو بمقدار 2,748 دولاراً.

وتبلغ القيمة الإجمالية لموازنة البحث العلمي 460.12 مليون دولار. والملفت في هذه الموازنة أنها تشتمل على مخصصات حكومية ومخصصات غير حكومية. تشكل المخصصات الحكومية 75.4 % منها، مقابل 24.6 % للمخصصات غير الحكومية. وتتوزع هذه الأخيرة بين شراكات مع المجتمع المحلي (22 %) والتعاون الدولي (2.6 %). وهذا أمر غير شائع في البلدان العربية الأخرى.

سوريا

بلغت موازنة وزارة التعليم العالي في سوريا 20.9 مليار ليرة سورية للعام 2007 (454.4 مليون دولار). وبافتراض أن عدد الطلاب هو 558,131 طالباً، يكون الإنفاق الحكومي على الطالب الواحد 814 دولاراً أميركياً². وهذا رقم متواضع جداً. ويشكل الإنفاق على التعليم العالي في سوريا 3.57 % من الإنفاق الإجمالي الحكومي، و 1.04 % من الناتج المحلي الخام³.

تونس

بلغت موازنة التعليم العالي في تونس 990

الإنفاق الحكومي على التعليم العالي في عدد من البلدان العربية وبلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية⁵

جدول 1-2

البلد	موازنة التعليم العالي بالدولار الأمريكي	النسبة من الناتج المحلي الخام	النسبة من الإنفاق الحكومي	عدد الطلاب في الجامعات الحكومية	الإنفاق الحكومي على الطالب الواحد
الأردن *	127,653,272	0.77	1.69	167,237	763
لبنان *	118,000,000	0.5	1.5	72,177	1,635
السعودية *	6,142,004,276	1.3	1.6	750,341	8,186
مصر *	1,345,274,527	1.3	3.5	1,776,999	757
المغرب **	777,000,000	0.92	3.8	282,724	2,748
سوريا *	454,433,431	1.04	3.57	558,131	814
تونس *	681,818,182	2.04	6.45	350,000	1,948
الولايات المتحدة ***	-	1.3	3.5	-	22,476
فرنسا ***	-	1.2	2.3	-	10,305
تركيا ***	-	1.1	-	-	3,909
إسرائيل **	-	1.1	2.2	-	10,704
معدل دول المنظمة ***	-	1.3	3.1	-	10,526

* للعام 2007، ** للعام 2008، *** للعام 2004

¹ Maroc. Département de l'enseignement supérieur, 2008

² التقرير الإحصائي المقدم للمؤتمر العربي حول التعليم العالي (القاهرة 31/5-2/6/2009).

³ Kabbani, Nadir (2009). Financing Higher Education in Syria. Paper submitted to Economic Research Forum-ERF (Amman, June 17-18, 2009), (Preliminary draft)p 3

⁴ Abdessaleme, Taher (2009). Financing Higher Education in Tunisia. Paper submitted to Economic Research Forum-ERF (Amman, June 17-18, 2009), (Preliminary draft)p 10-12

⁵ أسعار صرف العملات الوطنية في البلدان العربية إلى الدولار الأميركي التي احتسبت على أساسها الأرقام الواردة في هذا الجدول وسائر فقرات الفصل: الأردن: دينار = 1.412 دولاراً أميركياً، لبنان: الدولار الأميركي = 1500 ليرة، السعودية: الدولار الأميركي = 3.75 ريالاً، مصر: الدولار الأميركي = 5.555 جنيهاً، المغرب: الدولار الأميركي = 7.948 درهماً، سوريا: الدولار الأميركي = 46.155 ليرة، تونس: الدولار الأميركي = 1.32 ديناراً. (<http://www.xe.com/ucc>).

مقارنات

نستعيد المعطيات المذكورة أعلاه ونضيف إليها معطيات عن بلدان مختارة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، من أجل المقارنة. يفيد الجدول 1-2 أن نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الخام

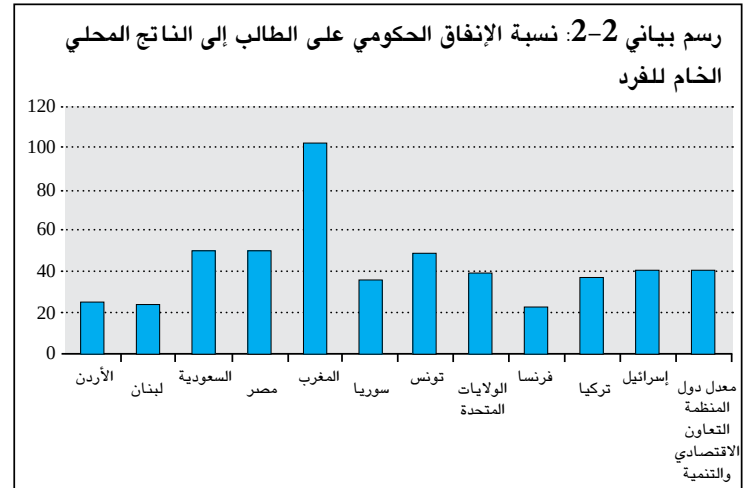
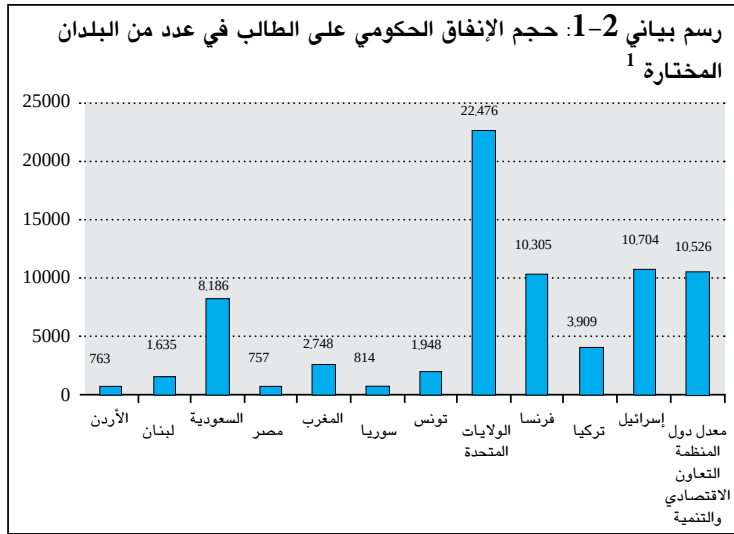
متدنية في كلٍّ من الأردن ولبنان والمغرب وسوريا، وأنها متدنية نسبة إلى الإنفاق الحكومي في كلٍّ من الأردن ولبنان والسعودية، مقارنة ببلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

ويبين الرسم البياني 1-2 المشتق من الجدول أن معدل مبلغ الإنفاق الحكومي على الطالب الواحد في البلدان العربية منخفض مقارنة بدول منظمة التعاون بما في ذلك تركيا، باستثناء السعودية. وسوف نرى أن البلدان الخليجية الصغرى ذات معدلات إنفاق أعلى من السعودية، وأن معدلات البلدان العربية الأفقر (مثل اليمن والسودان وغيرهما) ذات معدلات أدنى من تلك المسجلة في مصر أو سوريا.

على أنه عندما نأخذ بعين الاعتبار الناتج المحلي للفرد ونسبة الإنفاق على الطالب منه (الرسم البياني 2-2) تتغير الصورة. وفيه نجد أن كلا من الأردن ولبنان ومصر والمغرب وسوريا يخصص نسبة أعلى من فرنسا مثلاً ولو أن حجم الإنفاق في فرنسا أكبر من حجم الإنفاق في هذه البلدان، أي هي تنفق نسبياً أكثر، فيما هي تنفق بالأرقام الكلية أقل. وهذه حال تركيا أيضاً. وهذا يبين الجهد الذي تبذله البلدان العربية المدرجة في الرسم، ما عدا السعودية، على التعليم العالي نظراً إلى مواردها العامة المحدودة، أو مقدار الضغط التي تعانيها هذه البلدان لتلبية الطلب على التعليم العالي.

ثانياً: إيرادات الجامعات الحكومية

ننتقل الآن إلى فحص مصادر التمويل وحجمه في عدد من الجامعات الحكومية.



¹ بالإضافة إلى المراجع المذكورة في متن الفصل أعلاه راجع:

Organization for Economic Co-operation and Development. Education at a Glance, 2007, p230,433, 434 - El-Raby, Ashraf (2009). A Comparative Assessment of Financing Policies in Six Arab Countries, Paper - submitted to Economic Research Forum-ERF (Amman, June 17-18, 2009), (Preliminary draft) p 4

- مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية (2009) المؤتمر العربي الإقليمي حول التعليم العالي، القاهرة، 31 أيار/مايو- 2 حزيران يونيو 2009، التقرير الإحصائي.

جدول 2-2 إيرادات جامعتين حكوميتين في الأردن (موازنة العام 2008)

أ. الجامعة الهاشمية		
البند	المبلغ بالدينار الأردني	%
(1) رسوم الطلاب	19,161,634	47.5
(2) المخصصات الحكومية	18,161,860	44.9
(3) عوائد الأنشطة الإنتاجية والعقود	819,523	2.0
(4) ريع الممتلكات	1,275,334	3.2
(5) الهبات والتبرعات	10,000	0.02
(6) الأوقاف	-	-
(7) غير ذلك	982,100	2.4
المجموع	40,370,451	100
المجموع بالدولار: 57,003,076. عدد الطلاب: 17,085. معدل الإنفاق للطالب الواحد بالدولار: 3,336		
ب. جامعة مؤتة		
البند	المبلغ بالدينار الأردني	%
(1) رسوم الطلاب	25,231,894	71.7
(2) المخصصات الحكومية	7,456,265	21.2
(3) عوائد الأنشطة الإنتاجية والعقود	2,505,378	7.1
(4) ريع الممتلكات	-	-
(5) الهبات والتبرعات	-	-
(7) الأوقاف	-	-
(6) غير ذلك	-	-
المجموع	35,193,537	100
المجموع بالدولار: 49,693,274. عدد الطلاب: 15,522. معدل الإنفاق للطالب الواحد بالدولار: 3,201		

باعتبار أن النفقات الحكومية على التعليم العالي تذهب في جزء منها إلى إدارات الوزارات، وباعتبار أن الجامعات قد تكون لها إيرادات أخرى خارج النفقات الحكومية. وسوف نلاحظ أدناه أن حجم الإنفاق متواضع وأن التمويل جله حكومي، باستثناء الأردن حيث تشكل الرسوم التي يدفعها الطلاب نسبة مهمة من إيرادات الجامعة، وحيث المنح والوقفات ذات مكانة هامشية في بنية الإيرادات.

الأردن

إذا تأملنا في تمويل جامعتين حكوميتين أردنيتين (جدول 2-2) نلاحظ أن رسوم الطلاب هي المصدر الأساسي لموارد الجامعة في حين أن المخصصات الحكومية تشكل ما لا يقل عن الخمس في إحداها وأكثر من الخمسين في الثانية. أما الهبات والتبرعات فتحظى بأقل من 1% وعوائد الممتلكات بمقدار 3% في إحدى الجامعتين، ولا يحظى هذان البندان معا بأي حصة في الجامعة الثانية. كما أنه لا وجود للأوقاف في الجامعتين. ويتوافق هذا الضيق في مصادر التمويل مع الانخفاض في معدل الإنفاق للطالب الواحد، الذي يبلغ 3.3 آلاف دولار أميركي في الأولى و3.03 آلاف دولار في الجامعة الثانية.

جدول 3-2 إيرادات الجامعة الحكومية اللبنانية (موازنة 2007/2006)¹

البند	المبلغ بملايين الليرات اللبنانية •	%
(1) رسوم الطلاب	8,807	4.7
(2) المخصصات الحكومية	175,882.3	94.7
(3) عوائد الأنشطة الإنتاجية والعقود	926.9	0.5
(4) ريع الممتلكات	-	-
(5) الهبات والتبرعات والمنح	-	-
(6) الأوقاف	-	-
(7) غير ذلك	111.2	0.1
المجموع	185,727.4 ²	100
• تدريب، مبيع منشورات، تأجير قاعات، عائدات عيادات طب الأسنان المجموع بالدولار: 123,818,267. عدد الطلاب: 72,177. معدل الإنفاق للطالب الواحد بالدولار: 1,715.		

لبنان

بلغت موازنة الجامعة اللبنانية 185.7 مليار ليرة لبنانية في العام 2007/2006 (123.8 مليون دولار أميركي). ويبين (جدول 3-2) أن المخصصات الحكومية هي المصدر شبه الوحيد لموارد الجامعة اللبنانية (94.7 %). وبخلاف الأردن فإن رسوم الطلاب لا تشكل شيئاً يذكر من جملة موارد هذه الجامعة (4.7 %). أما الهبات والتبرعات والأوقاف فلا وجود لها.

¹ Nahas, Charbel (2009). Op. cit. p 18

² بلغت موازنة الجامعة اللبنانية 200 مليار ليرة لبنانية في العام الدراسي 2008/2007 (133 مليون دولار أميركي).

هذه الجامعة هي في 98% منها مخصصات حكومية.

جامعة الأزهر

نظرياً تتكون ميزانية جامعة الأزهر مما يأتي: (1) الاعتمادات التي تخصص للجامعة بميزانية الدولة، (2) غلة أموال الجامعة الثابتة والمنقولة وما قد يكون محسوباً عليها من أوقاف وما يؤول إليها من وصايا وهبات، (3) أيّ موارد أخرى. لكنها، عملياً، تشبه في مواردها سائر الجامعات الحكومية في مصر كما يبين (الجدول 2-5) (95% مخصصات حكومية و5% رسوم)، بل أن ميزانيتها للطلاب الواحد هي بمقدار ربع ميزانية الطالب في جامعة القاهرة (294 دولار).

جدول 2-4 إيرادات جامعة القاهرة (موازنة 2008/2007)

البند	المبلغ بالجنيه المصري	\$	%
(1) رسوم الطلاب	22,000,000	3,960,396	1,5
(2) المخصصات الحكومية	1,403,583,119	252,670,228	98,0
(3) عوائد الأنشطة الإنتاجية والعقود	-----		
(4) ربوع الممتلكات	-----		
(5) الهبات والتبرعات والمنح	6,250,000	1,125,113	0,5
(6) الأوقاف	-----		
(7) غير ذلك	-----		
المجموع	1,431,833,119	257,755,737	100

جدول 2-5 إيرادات جامعة الأزهر (موازنة 2007/2006)

البند	المبلغ بالجنيه المصري	\$	%
(1) رسوم الطلاب	31,810,545	5,726,471	5
(2) المخصصات الحكومية	597,999,000	107,650,585	95
(3) عوائد الأنشطة الإنتاجية والعقود	-	-	-
(4) ربوع الممتلكات	-	-	-
(5) الهبات والتبرعات	-	-	-
(6) الأوقاف	-	-	-
(7) غير ذلك	-	-	-
المجموع	629,809,454	113,377,056	100

المغرب

لا نملك معلومات عن إيرادات جامعة حكومية معينة في المغرب. لكن طبقاً للقانون، تتشكل موارد الجامعة من المخصصات الحكومية والرسوم و«المحاصيل والأرباح المتأتية من القيام بالأبحاث ومن تقديم الخدمات ولاسيما منها أعمال الخبرة» و«المحاصيل والأرباح المتأتية من العمليات التي تقوم بها الجامعة ومن ممتلكاتها»، و«الهبات والوصايا»... إلخ. وطبقاً لما ذكرناه في الفصل السابق عن هامش استقلالية الجامعة الحكومية وانخراطها في أنشطة استثمارية فإنه من المحتمل أن تكون نسبة الموارد الحكومية أعلى مما لاحظناه في الأردن ولبنان.

مقارنات

نقارن أولاً بين الجامعات التي توقعنا عندها أعلاه. ويبين الرسم البياني 2-3 أن النموذج الشائع في هذه الجامعات هو الاعتماد على المخصصات الحكومية، باستثناء الأردن حيث تحتل رسوم الطلاب حصة كبرى توازي في إحداها المخصصات الحكومية. أما مصادر

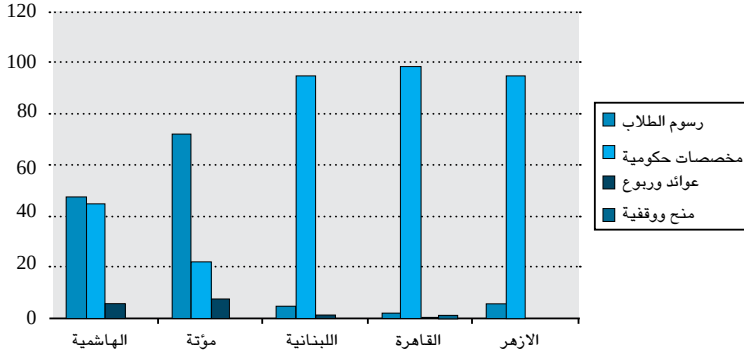
مصر

جامعة القاهرة

بلغ المجموع الإجمالي لموازنة جامعة القاهرة مليار جنيه ونصف تقريباً (1,431,833,119) للعام الدراسي 2008/2007 (257,755,737 دولار). فإذا كان عدد الطلاب للعام المذكور في جميع المستويات الدراسية 211,470 طالباً يكون الإنفاق على الطالب الواحد بمقدار 1,219 دولاراً أميركياً. وهو رقم متواضع. ويبين (الجدول 2-4) أن إيرادات

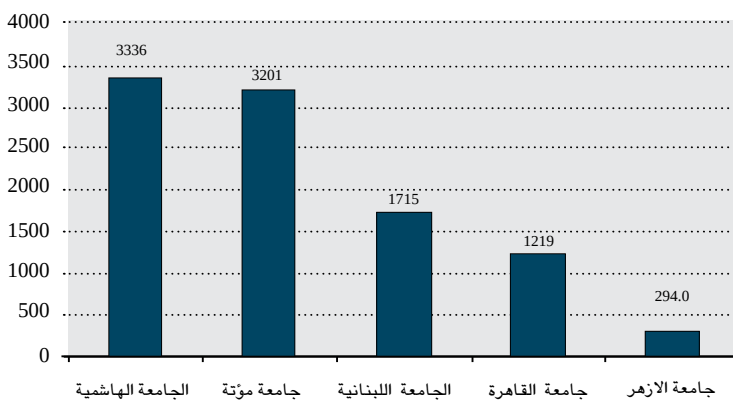
رسم بياني 2 - 3:

توزيع الإيرادات في عدد من الجامعات العربية الحكومية



رسم بياني 2 - 4:

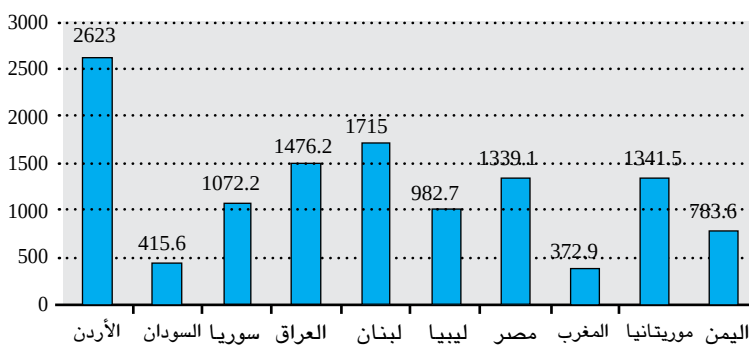
الموازنة للطالب الواحد في عدد من الجامعات العربية الحكومية بالدولار الأمريكي



رسم بياني 2 - 5: الإنفاق على الطالب الواحد بحسب موازنات جامعات

حكومية مختارة في البلدان العربية

أ - بلدان المشرق والمغرب والجنوب العربي



التمويل الأخرى فهي شبه معدومة، وبخاصة بند «منح ووقفية».

أما بالنسبة للإنفاق على الطالب الواحد (بالدولار الأمريكي) في الجامعات الحكومية المذكورة أعلاه فإن الرسم البياني 2-4 يبين أنه أعلى في الأردن مقارنة بلبنان ومصر بمقدار الضعفين تقريباً.

ولتكبير صورة الجامعات الحكومية العربية بالنسبة للإنفاق على الطالب الواحد نستعين بمعطيات مجمعة من الاستقصاء الذي أجري على الجامعات العربية في سياق التحضير للمؤتمر الإقليمي حول التعليم العالي (القاهرة 2009/6/2-5/31)، ونأخذ جامعة واحدة فقط من كل بلد عربي من البلدان التي أعدت تقارير وطنية (وهي غير الجامعات التي ذكرت سابقاً باستثناء الجامعة اللبنانية لأنها الجامعة الحكومية الوحيدة). ونقسم هذه الجامعات إلى مجموعتين تضم بلدان الخليج العربي وثانية تضم البلدان الأخرى. ونقتصر على ذكر اسم البلد الذي أخذت منه الجامعة من دون ذكر اسم الجامعة.¹

يبين الرسم البياني 2-5 في شقه الأول أن الموازنة للطالب الواحد في البلدان العربية غير الخليجية تصل إلى 2,600 دولار في أقصاها (في الأردن) وهي تنخفض دون الألف دولار في خمسة بلدان، وتنخفض دون الألف دولار في أربعة بلدان.

ويبين الشق الثاني من الرسم حول البلدان الخليجية أن الحد الأدنى للإنفاق على الطالب الواحد في الجامعة هو 12 ألف دولار (عمان)، فيما يصل المبلغ في الكويت إلى 30 ألف دولار، وهذا أعلى من معدل الإنفاق الحكومي للطالب في الولايات المتحدة. وبالتالي فإنه لا توجد مشكلة تمويل حكومي في هذه البلدان، لجهة حجمه، أو أن التمويل ليس هو العامل المفسر لأداء جامعاتها الحكومية، وإذا كانت هناك

¹ حفاظاً على خصوصية الجامعات، باعتبار أن المعلومات المجمعة في استقصاء اليونسكو هي للتحليل الإحصائي وليست لعرض الحالات الفردية. وقد ألغينا تونس من الرسم البياني بعد أن تبين لنا أن موازنات الجامعات الحكومية التونسية لا تشتمل على رواتب الهيئة التعليمية التي تدفعها الوزارة من خارج موازنة الجامعة.

مشاكل في النوعية فلعله يجب التفتيش عنها في إدارة شؤون التعليم العالي وفي أحادية التمويل.

ثالثاً: إيرادات الجامعات غير الحكومية الأردن

ينص قانون الجامعات الأردنية الخاصة (مادة 17) على أن موارد الجامعة الخاصة تتألف من الرسوم الدراسية، وريع أموال الجامعة المنقولة وغير المنقولة، والهبات والتبرعات والمنح والمساعدات... الخ. ونأخذ مثلاً من إحدى الجامعات الخاصة التي قبلت أن تزودنا بالنسب المئوية فقط. ويلاحظ في الجدول 6-2 أن إيرادات الجامعة المذكورة محصورة في نوعين فقط: الرسوم التي يدفعها الطلاب، والعوائد المتأتية من الممتلكات. أما مصادر التمويل الأخرى فلا توجد أي إشارة حولها ضمن خطتها الاستراتيجية 2008/2012، وهي لم تتلق أي نوع من الهبات أو المساعدات أو التبرعات خلال عامها الجامعي 2008/2007 (أو في أي من الأعوام السابقة ومنذ تأسيسها). والجامعة المذكورة لا يوجد لها أي نوع من الوقف. أما موازنة هذه الجامعة فقد بلغت 3,906,292 دولاراً في العام نفسه في حين أن عدد الطلاب كان 6824، ما يعني أن الإنفاق على الطالب الواحد هو بمقدار 572 دولاراً.

لبنان

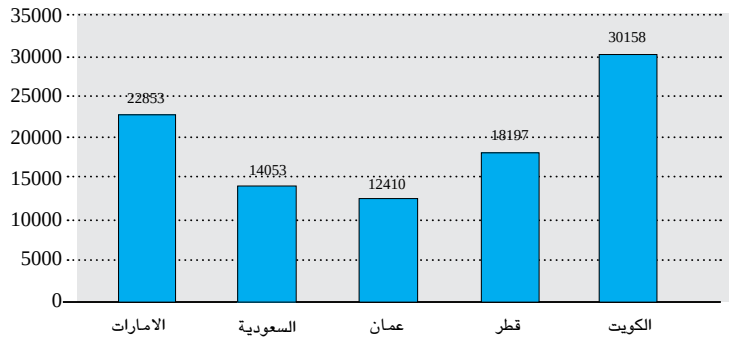
لا يحدد القانون اللبناني أي شروط أو قواعد لتمويل مؤسسات التعليم العالي الخاص أو للإنفاق فيها. وللتعرف على نماذج التمويل الشائعة نتوقف عند بعض الجامعات غير الحكومية العاملة في لبنان.

الجامعة الأميركية في بيروت

تشكل الجامعة الأميركية في بيروت مثلاً نادراً في البلدان العربية عن مساهمة أطراف عدة في تعزيز مالية الجامعة وعن وجود وقف

رسم بياني 2-5: الإنفاق على الطالب الواحد بحسب موازنات جامعات حكومية مختارة في البلدان العربية

ب - بلدان الخليج العربي



جدول 6-2: موازنة جامعة الإسراء الخاصة - الأردن (موازنة 2008/2007)

البند	النسبة من مجموع الموارد
(1) رسوم الطلاب ×	89.27
(2) المخصصات الحكومية	-
(3) عوائد الأنشطة الإنتاجية والعقود	-
(4) ريع الممتلكات ××	10.73
(5) الهبات والتبرعات والمنح	-
(6) الاوقاف	-
(7) غير ذلك	-
المجموع	%100

× موزعة على الشكل التالي:

رسوم الالتحاق	0.43
رسوم التسجيل	2.61
رسوم الفصل	13.81
رسوم الساعات المدرسية المعتمدة (المواد الدراسية)	72.42

×× موزعة على الشكل التالي:

إيراد التأمين الصحي	2.15
صافي أرباح مبيعات الاستثمارات المالية	0.55
أرباح أسهم في شركات أخرى	0.18
إيرادات أخرى	2.90
إيرادات نقل	1.46
إيرادات الكفطيريا	3.14
أرباح تعديلات سنوات سابقة	0.35

جدول 2-7 إيرادات الجامعة الأميركية في بيروت للعام 2007⁷

النسبة من مجموع الموارد	\$	البند
64.7	82,708,000	(1) رسوم الطلاب
-	-	(2) المخصصات الحكومية
0.01	6,796	(3) عوائد الأنشطة الإنتاجية والعقود/استثماران
-	-	(4) ريع الممتلكات
16.6	20,961,000	(5) الهبات والتبرعات والمنح
6.2	7,880,000	(6) الأوقاف
12.7	16,169,204	(7) غير ذلك
100	127,725,000	المجموع

نظام المؤسسات الأهلية التي لا تبتغي الربح، على غرار الجامعة الأميركية في بيروت. وتتألف موارد الجامعة من (1) موارد الأملاك والأموال الموقوفة لها، و(2) التبرعات، والمساعدات، والهبات، والوصايا، و(3) من الخدمات التي تقدمها الجامعة، فضلاً عن (4) الأقساط (الرسوم) وسائر الموارد المسموح بها قانوناً وفق ما يقرره مجلس الأمناء. والأوقاف فيها عقارية ونقدية، مقيّدة (تُسَـمَّـعُـمَلُ في تأمين مستلزمات برنامج معين)، وغير مقيّدة (تبقى تحت تصرفها طالما هي قائمة، وتستعملها تبعاً لحاجاتها). ويبين الجدول 2-8 توزيع هذه الموارد على الجامعة بحسب النسبة المئوية لكل منها. وفيه نلاحظ أن الرسوم شكلت 81% من الإيرادات فيما شكلت الوقفية والمنح معاً 9.9%.

لها. إذ تشكّل رسوم الطلاب 65% من مجموع الموازنة، مقابل 16.6% للهبات والمنح، و6.2% للوقف (جدول 2-7).

الجهات التي تقدّم منحاً وهبات للجامعة متعددة، منها المؤسسات (Foundations) والمنظمات غير الحكومية¹، والمنظمات الحكومية²، والمؤسسات الأكاديمية (Institutions) والشركات الخاصة والأفراد³، وعدد من الحكومات⁴.

ويشارك في وقف الجامعة الأميركية عملياً أكثر من أربعمئة شخص، يسهمون بملء حوالي 90 محفظة يحمل كل منها اسماً معيناً يشير إلى وجهة الإنفاق (وقف مقيّد) أو لا يشير إلى ذلك (وقف غير مقيّد)⁵. ويذكر في هذا الصدد أنه خلال رئاسة جون ووتربري لهذه الجامعة تم وضع خطة لحملة لجمع أموال (fundraising campaign)، تحت اسم «حملة الامتياز». انطلقت الحملة في شهر تشرين الأول/أكتوبر 2002، وحدد الهدف بـ 150 مليون دولار. عملياً انتهت هذه الحملة في 31/12/2007 بجمع 170 مليون دولار⁶. أما موازنة هذه الجامعة فقد بلغت 127,7 مليون دولار في العام 2008/2007، وهذا يعني أن الإنفاق على الطالب الواحد كان بمقدار 17 ألف دولار (باعتبار أن عدد الطلاب هو 7497). ويعتبر هذا المعدل موازياً لمعدلات الدول الخليجية ولجامعات أوروبا وأميركا.

جامعة البلمدن

النظام المالي المعمول به في الجامعة هو

¹ أمثلة على المؤسسات (Foundations) والمنظمات غير الحكومية: الأجنبية: أنا ليندت، كارنيجي، فلورا، فورد، هنريش بول، المؤسسة العالمية للبحوث، جمعية الكيمياء الأميركية، الجمعية الملكية للكيمياء، المركز العالمي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة، جمعية ناشيونال جيوغرافيك، إلخ. العربية: مؤسسة الفكر العربي، المؤسسة العربية للعلوم والتكنولوجيا، ملتقى البحث الاقتصادي، مجموعة عمل الأسر العربية. اللبنانية: مؤسسة أميل بستاني، مؤسسة الحريري، مؤسسة رينيه معوض، مؤسسة الصفدي، العمل التنموي بلا حدود، المركز اللبناني لدراسة السياسات، المنظمة اللبنانية للمنتجات الصحية.

² أمثلة عن المنظمات الحكومية: البنك الدولي، الإسكوا، الفاو، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، منظمة العمل الدولية، اليونسيف، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، منظمة الصحة العالمية... إلخ.

³ أمثلة عن الشركات والأفراد: بدر الحمضي، شركة الزين، شركة الغذاء والدواء، آي بي إم للشرق الأوسط، مصطفى الحسيني، نعمت فريم، إلخ.

⁴ أمثلة عن الحكومات: حكومة الولايات المتحدة، الحكومة الكندية، اللجنة الأوروبية، السفارة الإيطالية، الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وزارة الصحة والتعليم الطبي في إيران، وزارة الصحة العامة والسكان في اليمن. لبنان: مجلس الإنماء والإعمار، المجلس الوطني للبحوث العلمية، وزارات متعددة، إلخ.

⁵ <http://staff.aub.edu.lb/~webdevpt/cont0708/endowment.html>

⁶ <http://www.ameinfo.com/150946.html>

http://en.wikipedia.org/wiki/American_University_of_Beirut#Fundraising

⁷ Nahas, Charbel (2008).op.cit

البر والإحسان. ويتكوّن هذا الوقف من جميع العقارات والمؤسسات والتراخيص والحقوق المادية والمعنوية المملوكة من الجمعية. وبالتالي فإن الجامعة تابعة مالياً للوقف وليس الوقف بتصرفها، ولهذا لا يظهر بند «الأوقاف» بين موارد الجامعة أدناه¹.

تتألف الموارد المالية للجامعة مبدئياً مما يأتي: الرسوم الدراسية، ريع أموال الجامعة المنقولة وغير المنقولة، الهبات والتبرعات والمنح والمساعدات المقدمة للجامعة، وما يتأتى من أنشطة تدريسية واستشارية وبحثية للكليات والمراكز ومن المشاريع الإنتاجية والمرافق الجامعية مثل عائدات عيادات طب الأسنان وما شابه.

ويبين الجدول 2-7 أن رسوم الطلاب تُشكّل فعلياً مصدر التمويل الأهم للجامعة (86.2%)، فيما تغيب الإيرادات الأخرى أو تلعب دوراً طفيفاً في تمويل الجامعة.

بلغت الموازنة العامة لجامعة بيروت العربية لعام (2007-2008) حوالي 49 مليون دولار أميركي، وكانت تضم 20,666 طالباً، أي أن معدل الإنفاق على الطالب فيها هو بمقدار 2,378 دولاراً.

مقارنات

لم نتمكن من الحصول على معطيات كافية حول إيرادات الجامعات غير الحكومية في البلدان العربية. لذلك نستعيد في الرسم البياني 2-6 المعطيات المتعلقة بالجامعات الأربع المذكورة أعلاه، لنلاحظ أن القاعدة في الجامعات الخاصة تقوم على المراهنة على الرسوم التي يدفعها الطلاب في حين أن المنح والوقفات شبه غائبة ما عدا في لبنان، في جامعتي البلمند والأميركية.

أما بالنسبة للموازنة للطالب الواحد في الجامعات المذكورة فالرسم البياني 2-7 يشير إلى ارتفاعها إلى 10 آلاف دولار وما فوق في الجامعتين اللتين تتغذيان أكثر من غيرهما

وقد بلغت ميزانية هذه الجامعة 33,2 مليون دولار في العام 2007/2008 بحيث كان معدل الإنفاق للطالب الواحد 10.1 آلاف دولار (باعتبار أن عدد الطلاب هو 3,285).

جامعة بيروت العربية

هي جامعة لا تبغي الربح أيضاً، لكن إيراداتها وعلاقتها بالوقف مختلفة عن الجامعة الأميركية في بيروت وجامعة البلمند. ذلك أن أموال الجامعة كافة تعتبر أموال وقف

جدول 2-8 إيرادات جامعة البلمند (لبنان) (موازنة 2008/2007)

البند	النسبة من مجموع الموارد
(1) رسوم الطلاب	81
(2) المخصصات الحكومية	-
(3) عوائد الأنشطة الإنتاجية والعقود والخدمات	7
(4) ريع الممتلكات	-
(5) الهبات والتبرعات والمنح	5
(6) الاوقاف	4.5
(7) غير ذلك	2.5
المجموع	100

جدول 2-9 إيرادات جامعة بيروت العربية (موازنة 2008/2007)

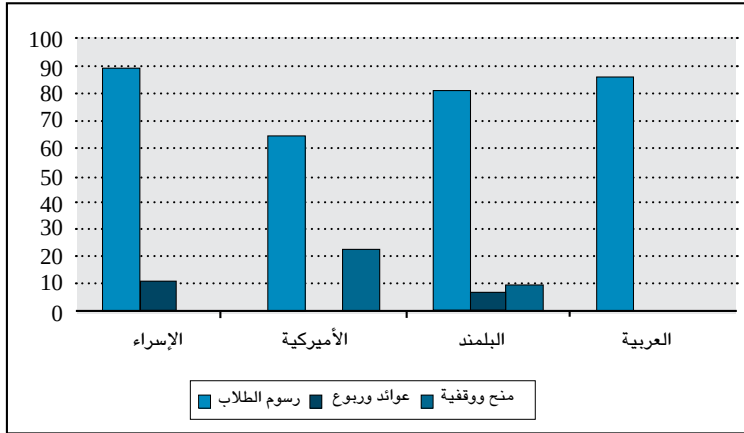
البند	المبلغ \$	%
(1) رسوم الطلاب	42,390,000	86.2
(2) المخصصات الحكومية	-	-
(3) عوائد الأنشطة الإنتاجية والعقود	110,000	0.2
(4) ريع الممتلكات	-	-
(5) الهبات والتبرعات والمنح	-	-
(6) الاوقاف	-	-
(7) غير ذلك	6,650,000	13.5
المجموع	49,150,000	100

× إيرادات عيادات طب الأسنان

¹ وهذه حال عدد لا بأس به من الجامعات غير الحكومية في لبنان، بحيث إن إحداها، كما ذكر لنا، تأخذ من عوائد الجامعة لتنفقها في نشاطات أخرى للوقف.

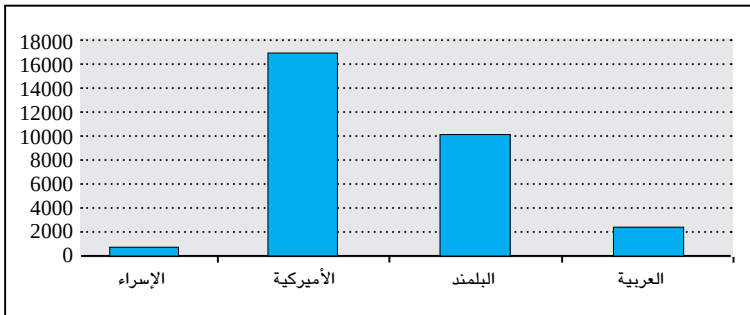
رسم بياني 2-6:

توزيع الإيرادات في بعض الجامعات غير الحكومية (موازنة)

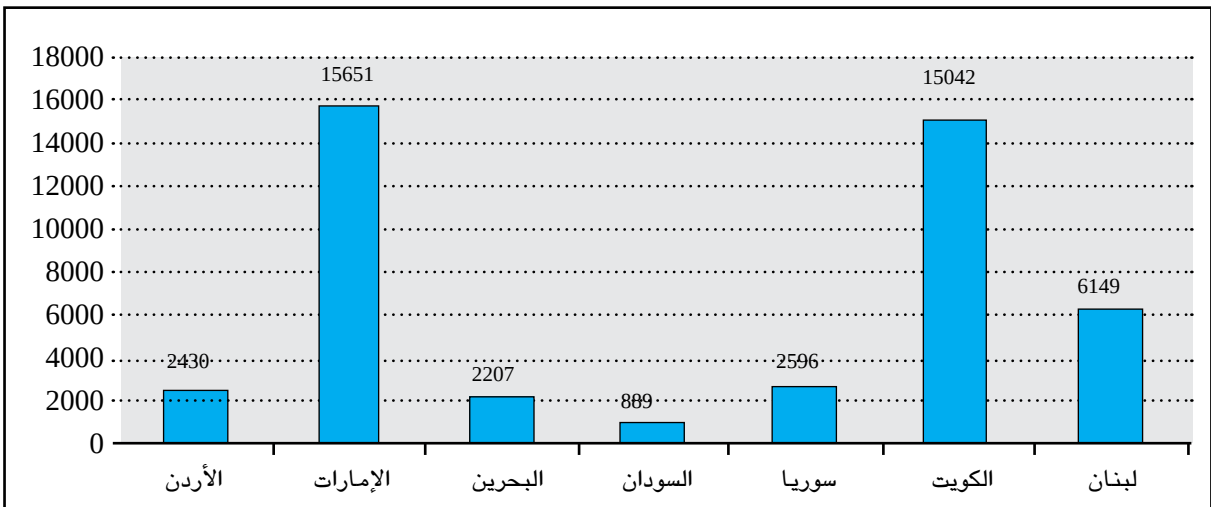


رسم بياني 2-7:

الإنفاق على الطالب الواحد في أربع جامعات غير حكومية



رسم بياني 2-8: الموازنة للطالب الواحد في الجامعات العربية غير الحكومية (2008/2007)



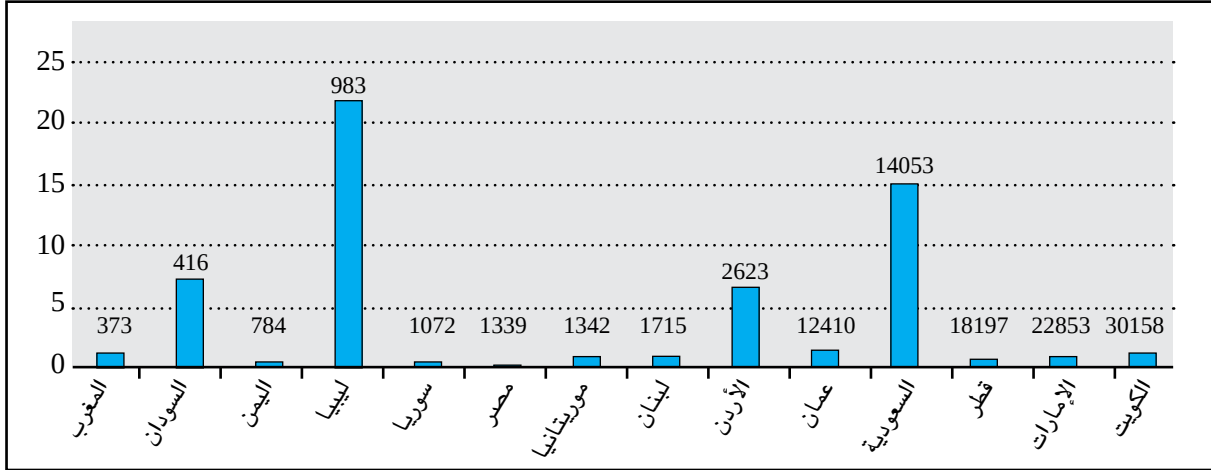
من المنح والأوقاف. ولتكوين صورة أشمل عن الموازنة للطالب الواحد في الجامعات الخاصة العربية نضيف ما توفر من المعطيات المجمعة في بيانات اليونسكو على غرار ما فعلنا بالنسبة للجامعات الحكومية. علماً بأن المعلومات المالية كانت أكثر شحاً في الجامعات الخاصة مقارنة بالجامعات الحكومية. ونقتصر على جامعة واحدة في كل بلد توفرت فيه المعلومات هذه، علماً بأن الجامعتين الواردتين من لبنان والأردن هما غير الجامعات الخاصة المذكورة سابقاً.

يظهر الرسم البياني 2-8 النمط نفسه الذي لاحظناه في الجامعات الحكومية، أي أن الجامعات غير الحكومية تشبه الجامعات الحكومية في بلدان الخليج (مع ارتفاع في الإنفاق فوق الـ 14 ألف دولار، باستثناء البحرين)، في حين أن الجامعات غير الحكومية تشبه الجامعات الحكومية في البلدان الأخرى، مع انخفاض في معدل الإنفاق دون الألفين دولار، باستثناء الجامعة الخاصة المأخوذة من لبنان، وهي جامعة أهلية، تتبع لجهة دينية ذات وقف.

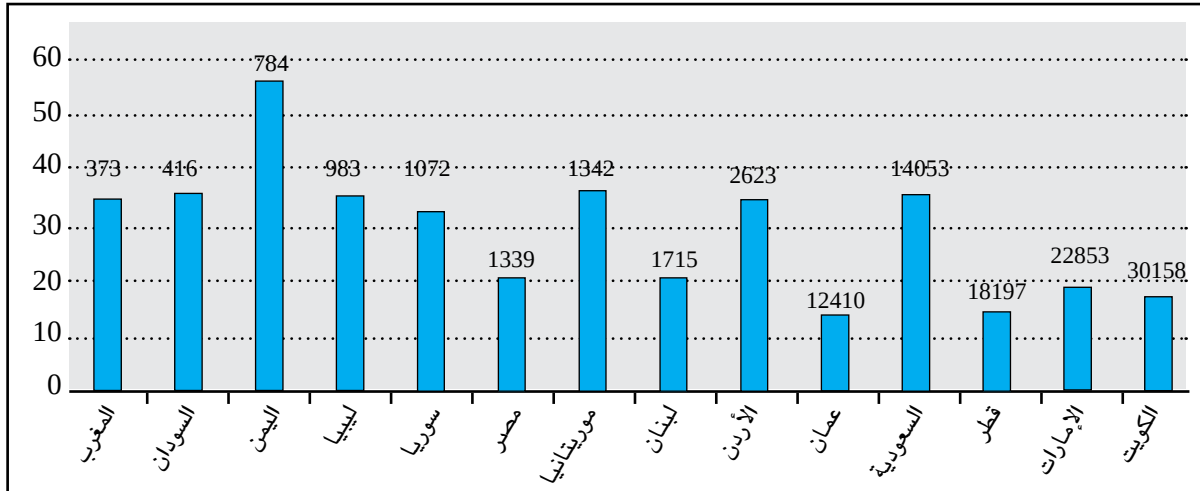
رابعاً: الإنفاق والنوعية

استناداً إلى المعلومات المتوفرة في بيانات اليونسكو عن الجامعات المدروسة أعلاه احتسبنا نسبة المخصصات الموجهة

رسم بياني 2-9: نسبة مخصصات البحوث الى الموازنة في الجامعات الحكومية



ب - معدل الطلاب للأستاذ الواحد



(في شقه الثاني) أنه كلما انخفضت الموازنة للطلاب الواحد ارتبط ذلك بمعدلات أعلى لعدد الطلاب للأستاذ الواحد. والجامعة الحكومية اليمنية (784 دولاراً) مثال نموذجي على ذلك، حيث تنخفض نسبة البحوث إلى الصفر ويرتفع معدل الطلاب للأستاذ الواحد إلى 56. وتنطبق هذه القاعدة على الجامعات غير الحكومية، فالإنفاق على البحوث متدن إجمالاً حتى لو كانت الموازنة مرتفعة للطلاب الواحد، كما هي الحال في الإمارات (0.3%) والكويت (0.9%)، (بحيث أدخلنا أيضاً الجامعات الأربع التي استقينها حولها معلومات من الأردن ولبنان)، في حين أن عدد الطلاب للأستاذ يزيد

للبحوث من الموازنة العامة للجامعة، ورتبنا الجامعات تبعا للإنفاق على الطالب الواحد تصاعدياً (رسم بياني 2-9). يتبين أن الجامعات ذات الميزانية العالية للطالب الواحد تخصص نسباً منخفضة للبحث العلمي (الإمارات، قطر، عمان، الكويت) مثلها مثل الجامعات ذات الميزانية المنخفضة للطالب الواحد. وترتفع نسبة الموازنة المخصصة للبحث العلمي فوق 5% في أربعة بلدان ذات موازنات متفاوتة (السودان، ليبيا، الأردن، السعودية). ما يعني أن زيادة الإنفاق لا تعني بالضرورة زيادة المخصصات الموجهة للبحث العلمي. من جهة أخرى يبين الرسم البياني نفسه

في دول الخليج العربي، الأمر الذي يوحي بأن الاهتمام بالبحوث، وتحسين المنتج المعرفي عموماً، يحتاج بالإضافة إلى الموارد المالية، إلى أسلوب في التدبير والإدارة يعطي ثماره على مستوى النوعية، (6) أن هناك عدداً قليلاً جداً من الجامعات العربية (مثال الجامعة الأميركية في بيروت)، ذات موارد مالية متنوعة، بما في ذلك الوقفيات، ومعدل عالٍ للإنفاق على الطالب الواحد، ونسبة عالية للإنفاق على البحث العلمي، ومعدل منخفض للطلاب لكل أستاذ.

لا شك أن مشكلة التمويل تترك آثاراً على أداء الجامعات: نمو المؤسسة بمعدل لا يتناسب مع معدل نمو مخصصاتها، تقلص عدد الأساتذة الذين يجري تأهيلهم في الجامعات الغربية المرموقة واللجوء إلى إعدادهم محلياً، عجز الجامعات عن تمويل الإجازات التدريسية والبحوث لأعضائها خارج البلد، انخفاض مستوى الخدمات الطلابية من سكن وطعام ومواصلات ورعاية طبية، توقف مشروعات التطوير في التعليم العالي أو سيرها ببطء، تراجع نصيب الطالب من الإنفاق... الخ. وهذا ما يسوّغ التفكير والبحث في بدائل متنوعة للتمويل.

إن تنويع التمويل يمكن أن يكون بأحد نمطين هما: (1) الجهود الذاتية: عن طريق عقود الاستشارات والإنتاج والبحوث واستثمار أملاك الجامعة المنقولة وغير المنقولة عبر آليات البيع أو الإيجار. (2) الالتزام المجتمعي: وهو ما يقدم من قبل الأفراد والمؤسسات الخيرية إلى مؤسسات التعليم العالي عن طريق التبرعات والهبات والمنح النقدية والعينية والقروض المالية وتخصيص الوقفيات للجامعة لتساعدها على تحقيق أهدافها، ولا سيما تلك الموجهة للبحث والبرامج الجديدة.

وإذا كانت المعلومات المجمعة عن جامعات وبلدان معينة قد أوصلتنا إلى استنتاج أحادية التمويل في معظمها، فإنه لا بأس من التفتيش عن البدائل المتاحة عند الجهات الممولة هذه المرة، لعلنا نجد أمورا لم تبينها معطيات الفصل الحالي.

مع انخفاض معدل الإنفاق على الطالب الواحد (أعلى نسبة تعود إلى جامعة في السودان). يستثنى من هذه القاعدة ثلاث جامعات في لبنان. ففي الجامعة الأميركية في بيروت يرتفع معدل الإنفاق على الطالب إلى 17 ألف دولار (وترتفع فيها نسبة مساهمة المنح والوقفية)، وترتفع نسبة الموازنة المخصصة للبحوث إلى 8.6% وهي أعلى نسبة سجلت بالمقارنة مع جميع الجامعات، وتنخفض نسبة الطلاب للأستاذ الواحد. كذلك تقع جامعة البلمند في صف الجامعة الأميركية في بيروت مع أرقام أدنى في المبيّنات الثلاثة. أما الجامعة الخاصة الثالثة فيرتفع فيها معدل الإنفاق على الطالب الواحد إلى 6 آلاف دولار لكن نسبة الإنفاق على البحوث متدنية ومعدل الطلاب للأستاذ مرتفعة¹.

خلاصة

تبين معطيات هذا الفصل ست نتائج رئيسية: (1) أن الجامعات في البلدان العربية أحادية التمويل، تراهن على التمويل الحكومي (في الجامعات الحكومية) وعلى الأقساط التي يدفعها الطلاب (في الجامعات الخاصة وفي الجامعات الحكومية في الأردن)، وأن اللجوء إلى موارد أخرى، عن طريق الهبات والوقفيات هو الاستثناء الذي يؤكد القاعدة. (2) أن الجامعات الحكومية وغير الحكومية، ذات موازنات ضعيفة عموماً باستثناء الجامعات القائمة في بلدان الخليج العربي. (3) أن البلدان العربية تبذل جهداً كبيراً للإنفاق على التعليم العالي لتلبية الطلب الاجتماعي عليه، بما يشكل عبئاً عليها، وهذا ما يتبدى في ارتفاع نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم العالي إلى الناتج المحلي الخام للفرد. (4) أن الموازنات الضعيفة ترتبط عموماً بمعدلات أعلى لعدد الطلاب للأستاذ الواحد، كأحد مبيّنات النوعية. (5) أن المخصصات الموجهة للبحوث ضعيفة إجمالاً ولا يرتبط ذلك بحجم الموازنة العامة أو الموازنة للطالب الواحد، التي قد تكون مرتفعة، كما هي الحال

لا شك أن مشكلة التمويل تترك آثاراً على أداء الجامعات: نمو المؤسسة بمعدل لا يتناسب مع معدل نمو مخصصاتها، تقلص عدد الأساتذة الذين يجري تأهيلهم في الجامعات الغربية المرموقة واللجوء إلى إعدادهم محلياً، عجز الجامعات عن تمويل الإجازات التدريسية والبحوث لأعضائها خارج البلد، انخفاض مستوى الخدمات الطلابية من سكن وطعام ومواصلات ورعاية طبية، توقف مشروعات التطوير في التعليم العالي أو سيرها ببطء، تراجع نصيب الطالب من الإنفاق... الخ. وهذا ما يسوّغ التفكير والبحث في بدائل متنوعة للتمويل.

¹ وهي الجامعة نفسها التي ذكرنا سابقاً أنها تقتطع من العائدات مبالغ تحولها إلى أنشطة الوقف (التابعة له).

الفصل الثالث

مبادرات في تنويع التمويل وفي إقامة الوقفيات الجامعية

أبواب: المعونات الأجنبية، المعونات العربية، الصناديق المحلية والمكرّمات الحكومية، مؤسسات الدعم الأهلية، الوقفيات. ومعظم المعلومات المعروضة هنا مستقاة من وسائل الإعلام والإنترنت.

أولاً: المعونات الأجنبية

مثلاً مثل سائر الجامعات في الدول النامية تراهن الجامعات العربية على تلقي المساعدات من جهات مانحة أجنبية، من أجل تنفيذ مشاريع تطويرية معينة أو من أجل تنفيذ عدد من البرامج ذات الاهتمام المشترك. ولن يكون بمقدورنا مسح هذه المساعدات بسبب تعقد الموضوع والعدد الكبير من الأطراف المنخرطة في مثل هذه المساعدات على الجانبين، جانب المرسلين وجانب المتلقين. لكننا نقتصر على بعض الإشارات التي تبين بعض أنواع هذا الدعم وأشكاله.

لعل البنك الدولي من أكثر الهيئات العالمية شهرة في تقديم الدعم المالي للتعليم على الصعيد الدولي. ولقد قام خلال السنوات الأخيرة بتمويل عدد من مشاريع تطوير التعليم العالي في مصر¹ وتونس² واليمن³ ولبنان⁴، على سبيل المثال. وتتم هذه المشاريع عادة من خلال اتفاقيات مع الدول المعنية، تنحصر في التعليم الحكومي، وتقوم على القروض بالدرجة الرئيسية.

ثمة مشكلة جدية إذاً في تمويل التعليم العالي في البلدان العربية المتوسطة أو المتدنية الدخل، تنعكس سلباً ولا شك على نوعيته وتعيق تطويره، فضلاً عن أنها تلجم التوسع في توفير الفرص الدراسية في التعليم العالي الحكومي، من أجل استقبال ذوي الدخل المحدود والطلاب الموهوبين، ولا سيما في متابعة الدراسات العليا. إنها، باختصار، تنعكس على المنتجين البشري والمعرفي للتعليم العالي.

صحيح أن بلدان الخليج العربي لا تعاني من مشكلة التمويل هذه، كما تبين لنا في الفصل السابق، بما يسمح لها بالتوسع في الفرص الدراسية، وبما يتناسب مع الطلب الاجتماعي، إلا أن جامعاتها تفتقد إلى تنويع مصادر التمويل، الضروري لتحقيق الاستقلالية. أضف إلى ذلك، بناءً على ما ورد في الفصل الأول، أن الجامعات الحكومية هنا تخضع، كما في البلدان العربية الأخرى، للإشراف الحكومي المباشر، وهذا ما يجعلها تسير ضمن آليات الإدارات الحكومية وتفتقر إلى الاستقلالية الإدارية والمالية الكافية لتغليب الاعتبارات المؤسسية الجامعية.

نستعرض في هذا الفصل البدائل التي توفرها التجربة العربية من أجل مواجهة مشكلة النقص في التمويل الحكومي وأحاديته، أو مواجهة قيود الأنظمة الرسمية للتمويل وإدارته. ونصنف هذه البدائل في خمسة

¹ أطلق مشروع تطوير التعليم العالي Higher Education Enhancement Project في العام 2002 بقرض من البنك الدولي، بالإضافة إلى تمويل جزئي من الحكومة المصرية وبعض المصادر الأخرى (مثلاً: مؤسسة هيكلنج الكندية من خلال هيئة المعونة الكندية).

² برنامج دعم الجودة.

³ مشروع التطوير التنافسي، ومشروع تطوير التعليم العالي (المرحلة الثانية)، الذي حصلت بصدده اليمن على منحة مالية من البنك الدولي قدرها عشرة ملايين دولار، و 570.000 دولار من الحكومة اليابانية.

⁴ شمل المشروع القطاعات التربوية الثلاثة: التعليم العام، التعليم المهني، التعليم العالي.

أبناء الفقراء والمهمشين داخل المناطق النائية والأكثر فقراً، والمناطق المتضررة من بناء جدار الفصل العنصري، وأبناء العاطلين عن العمل واللاجئين، بحيث سيقوم الطلبة المستفيدون بتقسيط مبلغ القرض للفصل الدراسي الواحد على ستة أشهر». وهذه القروض بدون فوائد باستثناء رسوم تسجيل الطلب. وسوف يقوم المركز الفلسطيني بحسب اتفاقية المشروع بتحديد أسماء المستفيدين من المشروع ومتابعة سداد القروض، في حين يقوم صندوق التنمية الدولي بعملية الإقراض.³

كما تقدم وكالة التنمية الأميركية (Unit- ed States Agency for International Development-USAID) الدعم للتعليم العالي بأشكال متنوعة. وعلى سبيل المثال ورد في وسائل الإعلام أن الوكالة دفعت شيكين بقيمة 2.9 مليون دولار أميركي لتمويل المنح الدراسية للطلاب في الجامعة الأميركية في بيروت والجامعة اللبنانية الأميركية.⁴

ومن الهيئات الدولية نذكر كذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي نفذ مشروعاً لتقييم برامج التعليم العالي وتطوير نظم الإحصاءات بين العامين 2001 و2009، وقد شاركت في المشروع بصورة أو أخرى 36 جامعة عربية في 15 دولة عربية.⁵

أما برنامج تامبوس (Trans Euro-pean Mobility Scheme for University Studies- TEMPUS) فقد نفذ مشروعاً لتقييم نوعية التعليم العالي في دول البحر الأبيض المتوسط (PROJET EVQUA- MEDA: ÉVALUATION DE LA QUAL- ITE –REGION MEDA)، شمل سبعة بلدان

ويمول البنك الدولي والاتحاد الأوروبي مشروع التعليم العالي الذي تنفذه وزارة التربية والتعليم العالي في فلسطين، والذي انطلق في منتصف العام 2005 ويتوقع انتهاءه في نهاية العام 2009.¹ يشتمل المشروع على «صندوق تطوير الجودة»، الذي أقر مؤخراً مجموعة من المشروعات الجديدة التي تقدمت بها الجامعات والمؤسسات الأكاديمية في مجال تقنية المعلومات بغية رفع نوعيه التعليم العالي في فلسطين وتطويره. وقد بلغ عدد هذه المشروعات 14 مشروعاً بكلفة إجمالية حوالي 2.85 مليون دولار أميركي موزعة على ست جامعات وأربع كليات.² يذكر أن صندوق تطوير الجودة كان قد دعم مؤسسات التعليم العالي، ضمن دورتين سابقتين، لتمويل ستة عشر مشروعاً بقيمة 3.5 مليون دولار وهي حالياً في مرحلة التنفيذ. كما أن الصندوق يقوم بإدارة ومتابعة منح تطوير الجودة والتي تبلغ قيمتها حوالي 11.5 مليون دولار، التي هي أحد مكونات مشروع التعليم العالي في وزارة التربية والتعليم العالي.

ويقوم صندوق التنمية الدولي (In-ternational Development Fund-IDF) بإقراض الطلبة الفلسطينيين. فقد أعلن المركز الفلسطيني للاتصال والدراسات التنموية في مدينة الخليل جنوب الضفة الغربية، وصندوق التنمية الدولي، عن انطلاق مشروع إقراض طلبة الجامعات الفلسطينية، والهادف إلى تقديم القروض للطلبة الجامعيين في الجامعات المحلية من أجل تخفيف الأعباء المالية على الأسر الفقيرة. سيقدم المشروع «قروضا كاملة لألف طالب جامعي في الفصل الواحد من

¹ <http://www.tep.ps/etemplate.php?id=75>

² هي جامعة بيرزيت وجامعة النجاح وجامعة بيت لحم وجامعة البوليتكنيك والجامعة الإسلامية وجامعة القدس المفتوحة وكلية فلسطين التقنية للبنات في كل من رام الله ودير البلح بغزة وكلية الروضة بنابلس وكلية العلوم المهنية والتطبيقية في غزة.

³ <http://www.jame3a.com/vb/showthread.php?s=692296b1633316c154ae2eb9266585c3&t=52138>

⁴ نشرة المجال الإلكتروني، العدد 46/شهر 7/2007.

⁵ أنظر مثلاً حول تقييم برامج التربية في هذه الجامعات:

United Nations Development Program-Regional Bureau for Arab States (UNDP-RBAS) (December 2006). Quality Assessment of Programmes in the Field of Education in the Arab Universities

http://www.enpi-info.eu/mainmed.php?id=10718&id_type=1

المالية أو البشرية، وأن الجهات المانحة «تعرض» هذه المعونات. من هنا نفهم النقاش الذي يدور أحياناً حول مغزى هذه المساعدات. الموقف النقدي لها يركز على أن «العرض» تقصد منه الجهات المانحة تنفيذ أجنداث ما تفرضها ضمناً أو علناً على البلدان المستفيدة، في حين أن الجهات المانحة تفسّر المساعدات على أنها مجرد دعم للأنظمة الوطنية التي تعاني من صعوبات، ضمن نطاق مبادئها وسياساتها وفي إطار التعاون الدولي والاستقرار.

يمكن الاكتفاء في هذا السياق بملاحظات ثلاث: الأولى أن الحصول على دعم خارجي أعطى البلدان المستفيدة فرصاً لإجراء تعديلات وتطويرات على نظام التعليم العالي لم تكن لتتم لولا حصول هذا الدعم. وهو شديد الأهمية للدول ذات الموارد المحدودة أو الأفقر، ويبقى مهما بالنسبة للدول المتوسطة الدخل. الثانية، إذا كان تقديم العون الخارجي يمثل حاجة للدول المتلقية فإنه أيضاً يعكس نزعة الدول والمنظمات المانحة لتقديم العون لأسباب إنسانية وعلمية من جهة وذات علاقة بالعلومة وبمصالح القوى المسيطرة عالمياً من جهة أخرى. وبالتالي فإن الاستفادة من هذا الدعم أمر نسبي يتعلق بالشروط المرجعية لتقديم الدعم (وهذا تقع مسؤوليته الكبرى على الجهة المانحة) وبشروط «اكتساب» نتائج الدعم (وهذا تقع مسؤوليته الكبرى على الجهة المستفيدة). الثالثة، أن المشاريع المدعومة هي بالضرورة مشاريع محدودة في الزمان والمكان والنطاق، وبالتالي فإنها لا تعوّض عن النقص في التمويل (والتطوير) إلا بصورة مؤقتة وموضعية، وهي تحمل غالباً خطر أن يلتهم السياق القائم نتائجها بحيث يحتاج المرء إلى جهد كبير للتعرف على الأثر الدائم أو الراسخ لأي منها، بما يعني أن تطوير نظم

عربية. كما قدم البرنامج مساعدات للتعليم العالي في الأردن حيث تم تطبيق العديد من المشاريع المشتركة¹. أما في فلسطين² فترجع المشاركة الفلسطينية في برنامج تامبوس إلى العام 2002 حين شارك معظم مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية عبر أحد عشر مشروعاً أوروبياً مشتركاً وثلاثة إجراءات هيكلية. إضافة إلى ذلك، تم توفير 49 منحة فردية لتغطية نفقات السفر والتنقل إلى أساتذة الجامعات. وفي لبنان ثمة العديد من برامج التعاون ما بين الجامعات اللبنانية والجامعات الأوروبية في إطار برنامج تامبوس.

وفي هذا السياق نذكر المفوضية الأوروبية التي وقّعت تمويل مشروع تطوير منظومة التعليم العالي في سوريا (2007)، لبرنامج مدته أربع سنوات وبميزانية قدرها عشرة ملايين يورو. كما دعمت المفوضية الأوروبية اتفاقية تعاون بين المعهد العالي لإدارة الأعمال في سوريا وجامعتي بوردو الرابعة الفرنسية وأتونوما برشلونة الإسبانية. وبموجب هذه الاتفاقية يحصل الطالب في المعهد على شهادتين: شهادة ماجستير من المعهد وشهادة من جامعة برشلونة (تقرير صحفي نشر في 2007/10/24)³... إلخ.

من الواضح أن المعونات الأجنبية تصب بصورة أساسية في مشاريع تقييم التعليم العالي وتطويره وإقامة برامج وشهادات مشتركة وفي تقديم منح بحثية للأساتذة، وهي تتعلق جميعها بتطوير مكونات النوعية، يستثنى من ذلك مشروع إقراض طلبة الجامعات الفلسطينية. وهذه المعونات تغطي الجامعات الحكومية و/أو النظم والخطط والاستراتيجيات التي تضعها الحكومات لتطوير التعليم العالي في قطاعاته كافة.

ومما لاشك فيه أن البلدان المستفيدة «تطلب» هذه المعونات، لنقص في مواردها

¹ <http://www.alghad.jo/index.php/rss/index.php?news=399225>

² <http://www.delwbg.ec.europa.eu/ar/whatsnew/n17-7-08.htm>

³ http://thawra.alwehda.gov.sy/_print_veiw.asp?FileName=759545185200710232142353

فلسطينيون يشكرون لجنة الانتفاضة والشعب السعودي

إطار 3-1

قال الدكتور داوود الزعتري رئيس جامعة بوليتكنيك فلسطين في الخليل إن المعونات السعودية تساعد في إنقاذ التعليم العالي الفلسطيني. وأضاف: علمنا أن اللجنة السعودية لدعم انتفاضة القدس ستقدم مائتي ألف دولار لكل جامعة فلسطينية عضو في وزارة التعليم العالي الفلسطيني، وتلقينا هذا الخبر بكل سرور، كما علمنا أن اللجنة ستقدم مساعدات للطلبة المحتاجين في العامين الأخيرين في دراستهم تصل إلى 50% من الرسوم. وأوضح الدكتور الزعتري أن قرابة 40% من طلبة جامعة بوليتكنيك فلسطين سيستفيدون من هذه المساعدة لمدة عام دراسي. وقال نعيم الداوور مسؤول العلاقات العامة في جامعة الخليل أن دعم اللجنة السعودية يسهم بشكل فعال في إخراج جامعة الخليل من أزمتها المالية التي تعاني منها بسبب الظروف الراهنة. وأضاف: قدمنا أسماء قرابة أربعة آلاف طالب وطالبة من السنتين الثالثة والرابعة للجنة السعودية لمساعدتهم بـ 50% من القسط، ومنتظر الموافقة عليها خلال الأسبوعين القادمين. (اليوم الإلكتروني، 2002/8/4).²

تمويل دائمة وملائمة ومحلية هو في غاية الأهمية من أجل حصول تطوير فعلي في أنظمة التعليم العالي.

ثانياً: المعونات العربية

بعض هذه المعونات تقدّمها حكومات عربية وبعضها تقدّمها مؤسسات مانحة، وهي تأتي في الحالتين من بلدان الخليج العربي.

المعونات العربية الحكومية

هي المساعدات التي تقدمها البلدان العربية الغنية إلى البلدان الأفقر في المنطقة. نكتفي بعدد من الأمثلة المستقاة من الأخبار التي تنشرها وسائل الإعلام عن مساعدات سعودية وكويتية وقطرية لليمن وفلسطين والعراق. وسوف نلاحظ أنها تختلف في توجهاتها عن تلك التي تركز عليها المساعدات الأجنبية.

المساعدات السعودية

نشرت وسائل الإعلام أن وزير التعليم العالي والبحث العلمي اليمني «أشاد بما تقدّمه المملكة العربية السعودية من دعم للجمهورية اليمنية في مجال التعليم العالي والبحث العلمي من خلال تقديم منح دراسية جامعية في مختلف التخصصات». وأوضح أنها «تقدّم في كل عام ما بين 450 إلى 500 منحة دراسية و يوجد في جامعة الملك عبد العزيز بجده وحدها 1200 طالب وطالبة يمنية»¹.

وفي خبر آخر وجه فلسطينيون الشكر إلى اللجنة السعودية لدعم انتفاضة القدس على المساعدات التي قدّمتها اللجنة للتعليم العالي في فلسطين (إطار 3-1).

المساعدات الكويتية

بلغ حجم المساعدات التي قدّمها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (وهو

صندوق كويتي حكومي) لفلسطين 240 مليون دولار منذ بداية عمل الصندوق في فلسطين، منها 160 مليون دولار منذ بداية انتفاضة الأقصى عام 2000. وفي العام 2001 اعتمد الصندوق برنامجاً تحت مسمى «برنامج الدعم العاجل للشعب الفلسطيني». وبلغ مجمل الالتزامات التي نفذها الصندوق على خمس مراحل في إطار هذا البرنامج حوالي 50 مليون دينار كويتي أي ما يعادل 160 مليون دولار. وخصصت هذه المبالغ في مجملها لدعم الجامعات والمؤسسات التعليمية ودعم الجمعيات والمؤسسات الأهلية ودعم القطاع الصناعي والزراعي وتطوير الريف والأبار وشبكات المياه. وتحظى الجامعات والكليات الفلسطينية كافة بدعم الصندوق العربي، ويتراوح حجم هذا الدعم سنوياً بين 10-12 مليون دولار، أما إذا جمعنا هذا الدعم مع

¹ <http://www.iayemen.org/news.asp?id=287>

² <http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=10642&I=7585&G=1>

اليمنيين المغتربين في قطر في الجامعات القطرية.⁴

وفي هذا السياق نذكر أيضاً صندوق دعم الجامعات الفلسطينية الذي تأسس في العام 1992 بموجب قرارات مجلس اتحاد الجامعات العربية، ويرأس مجلس إدارته رئيس الجامعة الأردنية ويضم في عضويته رؤساء جامعات اليرموك والنجاح الوطنية وبيروزيت والأمين العام المساعد لاتحاد الجامعات العربية، ويبلغ عدد الجامعات الفلسطينية التي تتلقى دعماً مالياً من الصندوق حالياً عشر جامعات.⁵

المؤسسات العربية المانحة مؤسسة الوليد بن طلال

يكاد لا يمر يوم في وسائل الإعلام اللبنانية إلا ويكون هناك خبر عن مساعدة قدمتها مؤسسة الوليد بن طلال الخيرية لبلدية، أو مؤسسة صحية، أو جمعية أهلية، أو مؤسسة تربوية (خاصة أو رسمية) للتعليم العام أو العالي.

وتبين اللائحة التي تم الحصول عليها من المؤسسة (إطار 3-2) أن هذه المساعدات تشمل مختلف الجامعات، وأنها مركزة على البنى التحتية من أبنية وقاعات ومختبرات وغيرها. وهي من هذه الجهة تختلف عن المساعدات التي قدمتها المؤسسة إلى عدد من الجامعات خارج العالم العربي، والتي تتعلق بإنشاء أو دعم برامج دراسات وأبحاث عربية وإسلامية والتفاهم بين الحضارات. على أنه تستفيد من هذا النوع الثاني من المساعدات الجامعات العربية ذات الامتدادات الأميركية والأوروبية كالجامعتين الأمريكيتين في بيروت والقاهرة والجامعة اللبنانية الأميركية وجامعة القدس يوسف (الجامعة اليسوعية) في لبنان.⁶

دعم المؤسسات العربية التي تنسق مشاريعها بالتعاون معه فيبلغ حوالي 20 مليون دولار سنوياً.¹

المساعدات القطرية

بتاريخ 2009/2/1 نشرت وسائل الإعلام خبراً مفاده أن الشخة موزة بنت ناصر المسند رئيسة مجلس إدارة مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع أعلنت عن تأسيس وقفية الفاخورة برأسمال قدره 200 مليون دولار بهدف إعادة تأهيل المنظومة التعليمية في قطاع غزة. وقد تبرعت بنصف هذه الوقفية على أن يتمّ تحصيل النصف المتبقي من المبلغ عبر حملة التبرعات. وقد وصلت قيمة التبرعات في التاريخ المذكور إلى 398,763,286 ريالاً قطرياً² (109.5 مليون دولار).

وفي مؤتمر صحفي جمع المشاركين في ندوة باريس أعلن جورج حداد، مسؤول برنامج المنحة الدولية لإنعاش التعليم العالي في العراق، عن زيادة المبلغ المقدم من قطر، وشكر وكيل وزارة التعليم العالي في العراق دولة قطر التي جاءت منها مبادرة دعم التعليم العالي في العراق، موضحاً أن التنفيذ قليل بالقياس إلى المنحة، فمن مجموع 500 زمالة دراسية هناك 75 نفذت حتى الآن.³

وفي اليمن نشرت وسائل الإعلام أن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تسلمت المنحة المالية السنوية لدعم الطلاب المبتعثين للدراسة في الخارج من دولة قطر. وفي لقاء جمع وزير التعليم العالي والبحث العلمي في اليمن وسفير دولة قطر بصنعاء، الذي قدم مبلغ 600 ألف دولار كمنحة للمبتعثين للدراسة في الخارج، ناقش الوزير مع السفير إمكانية مساهمة دولة قطر في استيعاب الطلبة المتفوقين من أبناء

¹ http://www.insanonline.net/news_details.php?id=2354

² http://www.mofa.gov.qa/localnews.cfm?newsid=1&selected_date=01/02/2009

³ جريدة الشرق الأوسط (في 2005/2/25):

<http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=284885&issueno=9586>

⁴ <http://www.al-yemen.org/vb/showthread.php?t=213185>

⁵ <http://forum.sh3bwah.maktoob.com/t179380.html>

⁶ أنظر حول المساعدة التي قدمت للجامعة الأميركية في القاهرة: http://www.aljazeera.net/art_culture/2003/1/1-29-7.htm

ولجامعة كمبودج: http://www.aleqt.com/2009/01/27/article_189278.html

مساعدات مؤسسة الوليد بن طلال منذ تأسيسها للجامعات في لبنان²

إطار 2-3

مكاناً مخصصاً لإقامة المعارض المتحركة وآخر للاستقبال. استحداث مركز للتوثيق والمعلومات وآخر للإعلام والصحافة باسم علياء رياض الصلح في كلية الإعلام في الجامعة اللبنانية بفرعها الأول في اليونسكو والثاني في الفنار.

الجامعة اللبنانية الأميركية في بيروت: استحداث طريق دائري لحرم الجامعة لربط الحرم الرئيسي بالمبنيين الجديدين لكلية إدارة الأعمال والمكتبة العامة، وذلك بهدف توسيع حرم الجامعة من ناحية والحفاظ على السلامة العامة لتتنقل الطلاب والأساتذة والموظفين بين المبنيين من ناحية أخرى. إنشاء مشروع «الوليد» بالشراكة بين مؤسسة الوليد بن طلال الإنسانية والجامعة اللبنانية الأميركية بهدف تدريب طلاب المدارس الثانوية الرسمية والخاصة ومن مختلف المناطق اللبنانية حول نموذج الأمم المتحدة.

جامعة سيدة اللويزة (...)، جامعة القديس يوسف (...)، جامعة هايكازيان (...)، الجامعة الأميركية للعلوم والتكنولوجيا في زحلة (...)، جامعة الجنان في طرابلس (...)، جامعة المنار في طرابلس.

الجامعة الأميركية في بيروت: تأهيل قاعة المحاضرات في كلية الصحة العامة وتجهيزها تجهيزاً كاملاً، المساهمة في تأهيل مركز التدريب الصحي، دعم صندوق المنح الدراسية المخصصة للطلاب المتفوقين والمحتاجين، تجهيز أول مختبر لتخطيط الدماغ والأعصاب والعضلات والحواس في لبنان في المركز الطبي في الجامعة.

الجامعة اللبنانية: كلية العلوم (الفرع الثاني): تأهيل وتجهيز مختبر التحاليل الكيميائية-تقنيات طيفية وتغطية نفقات استخدام 30 باحثاً فرنسياً للمساعدة في تشغيل المختبر. كلية الصحة في الحدث: مختبر التحليلات الطبية. كلية إدارة الأعمال والاقتصاد في كرم الزيتون: مختبر المعلوماتية الذي سيوظف للأبحاث العلمية ولمراحل التخصص العليا المرتبط بالمكتبة العامة التي أعيد تأهيلها وتجهيزها، والذي سيوظف للأبحاث العلمية ولمراحل التخصص العليا. كلية الزراعة في الدكوانة: تأهيل وتجهيز المكتب المخصص لشؤون الطلاب ومركز ضخّم يحمل اسم الوليد بن طلال ويضمّ مسرحين للمحاضرات والندوات وقاعة للامتحانات تحمل اسم الرئيس رياض الصلح ويضمّ

مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم

في حين تركز مؤسسة الوليد بن طلال على تطوير البنى التحتية للجامعات المحلية (النوعية) فإن مؤسسة محمد بن راشد المكتوم تركز على توفير المنح الدراسية في الخارج للطلاب المتميزين (الفرص الدراسية)، وذلك ضمن برنامج محمد بن راشد آل مكتوم للبعثات. ويهدف هذا البرنامج إلى «استثمار الإمكانات الواعدة للطلاب المتميزين وتطويرها في الوطن العربي، عبر ابتعاثهم للحصول على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، والإدارة العامة، والسياسة العامة، والمالية، من أرقى الجامعات العالمية. وتغطي المنحة التكاليف المالية المتعلقة برسوم الدراسة كافة، والخدمات الجامعية، والكتب، والسكن، والمصروف الشهري، وتذكرة سفر سنوية للدارس طوال فترة الابتعاث»¹.

ثالثاً: الصناديق المحلية والمكرّمة

نضع هذين النوعين من المعونة للتعليم العالي معاً لأنهما، كما سنرى، يميلان غالباً طابعا حكومياً. هما ظاهراً من خارج الموازنة ولكنهما عملياً جزء من الإنفاق الحكومي، ولولا ظاهرهما هذا، وبعض الاستثناءات، لما أدرجا في هذا الفصل، أي في باب مبادرات الدعم، التي يجمعها أنها خارج الإنفاق الحكومي.

الصناديق المحلية

• صندوق دعم البحث العلمي (الأردن)

تم إنشاء هذا الصندوق استناداً إلى المادة رقم (13) من قانون التعليم العالي والبحث العلمي رقم (4) لسنة 2005 وتعديلاته. وتتكوّن الموارد المالية للصندوق في معظمها من نسبة 1% من صافي الأرباح السنوية

للشركات المساهمة العامة. ويتمتع الصندوق بالاستقلال المالي والإداري و يتّأسر مجلس إدارته وزير التعليم العالي والبحث العلمي. ويحق للصندوق تسجيل الملكية الفكرية وبراءات الاختراع للأبحاث العلمية التي يتم تمويلها من الصندوق³.

¹ <http://www.mbrfoundation.ae/Arabic/Knowledge/Pages/Fellows.aspx>

² المصدر: مؤسسة الوليد بن طلال الإنسانية، لبنان.

³ <http://www.srf.gov.jo/Fund/fund1/tabid/60/Default.aspx>

والمراكز العلمية الأردنية، على أن تكون هذه الأبحاث العلمية المرشحة للدعم مندرجة ضمن الأولويات الوطنية للبحث العلمي ومتفقة مع سياسة وتوجهات المؤسسة في الدعم العلمي. وتقضي تعليمات الصندوق بأن تقدم طلبات دعم مشروعات الأبحاث العلمية إلى الصندوق بعد تقييمها من الجهة التي يعمل بها الباحث.⁵

• صندوق أبو ظبي للتنمية (الإمارات العربية المتحدة)

يقدم هذا الصندوق «القروض الميسرة ومنح تمويل المشاريع التي ترتبط ببرامج التنمية، بجانب تطوير القطاعات الجديدة ومشاريع البنية التحتية للخدمات، كمشاريع الكهرباء والمياه والنقل والمواصلات والصحة والزراعة والتعليم». وقد وقع الصندوق مؤخراً مذكرة تفاهم مع جامعة الإمارات العربية المتحدة نصت على إيجاد فرص التدريب للطلبة، وإلحاق الخريجين في مجالات العمل المختلفة، إضافة إلى تقديم الدعم والتمويل لتغطية مختلف الأنشطة الطلابية، داخل الدولة وخارجها.⁶

• الصندوق القومي لرعاية الطلاب (السودان)

أنشئ هذا الصندوق بقرار جمهوري في أيلول/سبتمبر عام 1991. وهو يهدف إلى تقديم العون للطلاب غير القادرين على إكمال دراستهم الجامعية، والصندوق شراكة بين الدولة⁷

• صندوق دعم البحث العلمي (سوريا)

هو صندوق عام أيضاً أقر بتاريخ 2009/7/2 ليضطلع بمهمة تمويل المشاريع البحثية بالتعاون ما بين الشركات والجامعات السورية والهيئات والمراكز البحثية الحكومية والهيئات العربية والمنظمات الدولية.¹

• صندوق دعم الطالب الجامعي (الأردن)

هو صندوق عام أيضاً. فقد «أعلن الأمين العام لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور تركي عبيدات عن شمول صندوق دعم الطالب الجامعي للعام الحالي 2007 - 2008 نحو 12 ألف طالب وطالبة أي بزيادة نحو ألف طالب عن العام الماضي، مبيناً أن عدد الطلبات التي قدمت للصندوق للعام الحالي نحو 25 ألف طلب. ودعا عبيدات القطاع الخاص والبنوك وأصحاب رؤوس الأموال إلى الإسهام في الصندوق الذي ازدادت نسبة الطلبة المحتاجين للاستفادة من منحه وقروضه، حيث إن لأي طالب الحق باستكمال دراسته الجامعية وفق ظروف مريحة، وميسرة» (2009/9/27)². وفي خبر سابق (2009/4/12) قيل إن عدد المستفيدين هو 18 ألفاً³، وفي آخر (2009/3/16) إنهم 20 ألفاً (إطار 3-5).⁴

• صندوق عبد الحميد شومان لدعم

البحث العلمي (الأردن)

أنشئ هذا الصندوق في العام 1999. وهو غير حكومي. يهدف الصندوق إلى دعم البحث العلمي وتشجيعه في الجامعات والمؤسسات

1 محطة أخبار سورية Syrian News Station-SNS: <http://sns.sy/sns/?path=news/read/2819>

2 صحيفة الدستور: http://www.addustour.com/ViewTopic.aspx?ac=%5CLocalAndGover%5C2008%5C01%5CLocalAndGover_issue90_day09_id16602.htm

3 http://www.addustour.com/ViewTopic.aspx?ac=/LocalAndGover/2009/04/LocalAndGover_issue552_day12_id132206.htm

4 <http://www.manbaralrai.com/?q=node/28846>

5 http://www.shoman.org/ar/sci_research.aspx

6 <http://www.alroya.com/node/12421>

7 يقول التحقيق الذي استقيت منه هذه المعلومات على لسان مدير الصندوق أننا «وفرنا عملات صعبة بواسطة تمزيق «إلغاء» فواتير الطلاب الذين كانوا يدرسون خارج السودان بأعداد كبيرة على حساب الدولة». صحيفة الوسط الاقتصادي (2009/7/21):

http://www.wasat.sd/index.php?option=com_content&view=article&id=1728:2009-06-21-06-14-05&catid=7:2009-03-12-13-02-15&Itemid=25

وقد أقرت الهيئة العامة للصندوق الموازنة التقديرية لعام 2008 بقيمة 6 ملايين دينار (8,5 ملايين دولار أميركي)، وأوصت برفع رأسمال الصندوق ليصل إلى 10 ملايين دينار (14,12 مليون دولار) على أن تخصص هذه الزيادة لدعم الطالب الفقير والإنفاق على البحث العلمي³. ويمول الصندوق برامج تهدف إلى قياس النوعية وتحسينها في الجامعات الأردنية كما يقدم جوائز للجامعات الفائزة في مباريات تتم على المستوى الوطني. وأصبح من الشائع في الأردن أن تسارع الجامعات إلى وضع إعلانات ونشر الأخبار عن فوزها بجائزة الصندوق أو غيرها من المباريات.

المكرّمات

هي مساعدات يقدمها الحكام عادة لمساعدة الطلاب وبخاصة أبناء فئات الدخل المحدود لتيسير التحاقهم بالتعليم العالي. ونقتصر هنا على شواهد من بلدين اثنين (الأردن والسعودية). والجدير ذكره أن تعبير «مكرمة» توسّع استعماله مؤخراً في عدد من البلدان العربية وصار يستعمل لوصف القرارات التي يتخذها الحاكم (الرئيس، الملك) أكان ذلك يتعلق بإعطاء رخصة لجامعة خاصة أم لإقرار زيادة على رواتب أساتذة الجامعة.

المملكة العربية السعودية

نشرت وسائل الإعلام في 2008/11/15 تصريحاً لوزير التعليم العالي في المملكة أن هناك مكرمة ملكية لجميع المبتعثين إلى الخارج بزيادة 50% على المكافأة الشهرية لهم، وأن هذه المكرمة تأتي بعد مكرمة سابقة، قبل عامين، بزيادة المكافأة بنسبة

والمجتمع. وتشمل خدمات الصندوق السكن والرعاية الصحية¹ والاجتماعية وغيرها من الخدمات. وقد أسهم الصندوق في إقامة مدن جامعية في الولايات يسكنها أكثر من 150 ألف طالب وطالبة، حتى نهاية العام 2008، الأمر الذي سهّل التحاق الكثيرين بالجامعات وبخاصة الإناث منهم، وحدّ من الهجرة من الريف إلى المدن. ويتقاضى كل من هؤلاء الطلاب معونة شهرية مقدارها 150 جنيهاً (61 دولاراً)، ويسكن من دون رسوم ويتمتع بتأمين صحي. وهناك كفالة ثابتة لأصحاب الأمراض المزمنة والدائمة ومعاینات للطلاب من أصحاب الإعاقة. ويتم الصرف على الطلاب حتى التخرج، بما في ذلك الصرف على ترحيلهم. ويقدم الصندوق للطلاب المتفوقين إعانة شهرية إضافية بمبلغ 75 جنيهاً كنوع من التحفيز. وقد بلغ عدد الطلاب المكفولين حتى نهاية العام 2008 أكثر من 100 ألف طالب وطالبة على مستوى السودان.

• صندوق التعليم الجامعي (السعودية)

هو صندوق حكومي أيضاً، يغطي 50% من رسم التعليم الموازي في الجامعات الحكومية السعودية، في حين يتحمل الطالب الـ 50% الباقية. وفي خبر نشر بتاريخ 2008/10/7 أنه صدرت إرادة ملكية بإعفاء الطالب من رسوم التعليم الموازي لذلك العام، وقد ردت الجامعات ما كانت قد تقاضته من الطلاب².

• صندوق الحسين للإبداع والتفوق (الأردن)

أنشئ هذا الصندوق بمبادرة من 25 مصرفاً ومؤسسة مالية عاملة في الأردن.

¹ «يقدم الصندوق عدة خدمات في مجال الرعاية الصحية تتمثل في التثقيف الصحي للطلاب عن طريق المطبقات والمحاضرات الصحية وتوفير الإمداد الكافي لمياه الشرب النقية والعمل على الإصحاح الأساسي للبيئة والاهتمام بنظافة البيئة السكنية عن طريق التعاقد مع شركات متخصصة في النظافة ومكافحة الحشرات والقيام بحملات التطعيم والالتزام بكل مصاريف علاج الطلاب المصابين بالأمراض المزمنة مثل السكري والفشل الكلوي عن طريق تقديم العلاج بصورة مستمرة حتى التخرج من الجامعة» (المرجع نفسه).

² <http://aswaqweb.net/vb/s-74237.html>, <http://www.bentvip.com/389046-post1.html>

³ http://www.addustour.com/PrintTopic.aspx?ac=%5CEconomy%5C2008%5C04%5CEconomy_is-sue185_day10_id41125.htm

ليرتفع العدد من 300 إلى 350 مقعداً لهم اعتباراً من العام الجامعي 2008/2009.⁴

رابعاً: المؤسسات الأهلية

لم نَقع إلا على مثالين من هذا النوع في لبنان فقط. وكما سنلاحظ فإن واحدة من المؤسسات قدّمت الدعم مرة واحدة لجامعة واحدة، فيما المؤسسة الثانية قدّمت الدعم خلال فترة زمنية سابقة (1979-1997).

جمعية العزم والسعادة (لبنان)

دعمت هذه الجمعية جامعة طرابلس في إقامة دبلوم الدراسات العليا في الحديث النبوي الشريف.⁵ كما قدّمت دعماً للجامعة اللبنانية لإنشاء مراكز ومختبرات للبحوث العلمية وتوفير منح للطلاب المتفوقين (إطار 3-3).

مؤسسة الحريري

منذ تأسيسها في العام 1979 عملت مؤسسة الحريري على تقديم الرسوم الجامعية للطلاب، وقد توسعت المساعدات هذه في بعض الجامعات حتى شملت 45% من طلابها.⁶ وبما أن هؤلاء الطلاب متميزون ويتحدرون من أوساط اجتماعية متدنية الدخل فقد أدّى دعم المؤسسة لهم إلى تغيير التركيب الاجتماعي لبعض الجامعات التي كانت مقتصرة على النخبة. وبعد أن توقفت المؤسسة عن تقديم المنح الدراسية في العام 1997 عادت الأمور إلى ما كانت عليه سابقاً في هذه الجامعات.⁷ وقد قدّمت المؤسسة بين العام 1979 والعام 1996 القروض (غير المستعادة عملياً)

51%¹. وفي خبر آخر أن «الملحقية الثقافية السعودية في مصر بدأت بصرف المكرمة التي تفصل بها الأمير سلطان بن عبد العزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام وقدرها خمسة ملايين دولار تخصص لرسوم الدارسين على حسابهم الخاص من الطلبة السعوديين في الجامعات المصرية وفق المعايير التي حددتها وزارة التعليم العالي في المملكة».²

الأردن

نشرت وسائل الإعلام في 2007/11/8 بأن مجلس التعليم العالي أقر زيادة 50 مقعداً على عدد مقاعد المكرمة الملكية لأبناء المخيمات

جمعية العزم والسعادة (لبنان)

إطار 3-3

مشتركة بين الجامعة اللبنانية وجامعة أجنبية ويتابعون دراستهم بين هاتين الجامعتين. وتم الاتفاق على إنشاء مركز لأبحاث علوم البيوتكنولوجيا يحمل اسم جمعية العزم لأبحاث علوم البيوتكنولوجيا ويعمل بالإشراف العلمي للمعهد العالي للدكتوراه في العلوم والتكنولوجيا في الجامعة ويكون مقره في مدينة طرابلس وتتم تسمية مدير المركز بناء على اقتراح من جمعية العزم لخمس أشخاص تتوافر فيهم الشروط المطلوبة في الجامعة ويتم تعيين المدير بموجب قرار من رئيس الجامعة. تؤمن الجامعة المقر للمركز وتقدم الجمعية الدعم المالي بقيمة مليون دولار أميركي لتجهيزه. (جريدة المستقبل، 2008/11/4)³

وقّع رئيس الجامعة اللبنانية زهير شكر والمشرّف العام على جمعية العزم والسعادة عبد الإله ميقاتي اتفاقية تعاون بين الجانبين لدعم التعليم العالي والتخصص العلمي عبر إنشاء مراكز ومختبرات للبحوث العلمية وتوفير منح للطلاب المتفوقين لكي يتمكنوا من إنهاء تحصيلهم للتفرغ للدراسة والبحث العلمي، على أن يصل عدد المنح في 12 سنة إلى 144 منحة، وقيمة كل منحة 6 آلاف دولار أميركي سنوياً. وتخصص نصف تلك المنح لطلاب الجامعة في طرابلس والشمال. ويحصل كل طالب على دعم مالي لمدة 4 سنوات دراسية كحد أقصى يحصل خلالها على الدكتوراه، وتُعطى الأفضلية في ذلك للطلاب المسجلين ضمن اتفاقية أطروحة

¹ <http://travel.maktoob.com/vb/travel235722>

² <http://www.mohe.gov.sa/Arabic/News/Pages/News%20125.aspx>

³ <http://almoustaqbal.net/stories.aspx?StoryID=316094>

⁴ <http://www.syriastar.org/vb/showthread.php?t=41642>

⁵ <http://www.islahonline.org/News/Details.aspx?NewID=101>

⁶ <http://www.hariri-foundation.org.lb/condev.htm>

⁷ Majzoub, Hana (1999), The Socioeconomic background of AUB students and their Career Decisions, MA theses, Faculty of Education, Lebanese University



إطار 3-4 وضع حجر الأساس لأوقاف جامعة الملك سعود

وضع خادم الحرمين الشريفين الأحد الماضي حجر الأساس لأول وقف تعليمي في المنطقة، ووافق على إطلاق اسمه على البرج الرئيسي ضمن المشروع وكرّم الدفعة الأولى من المتبرعين والداعمين لأوقاف جامعة الملك سعود؛ حيث تبرّع الشيخ محمد حسين العمودي، ومصرف الراجحي، والمهندس بكر بن محمد بن لادن، والشيخ صالح كامل بأبراج كاملة ضمن مشروع أبراج الجامعة. وتبرّعت شركة الراشد للتجارة والمقاولات المحدودة بمبلغ (50) مليون ريال، والدكتور ناصر بن إبراهيم الرشيد بمبلغ (20) مليون ريال، والمهندس عبد الله أحمد بقشان بمبلغ (20) مليون، والدكتور وليد أمين كيالي بمبلغ (20) مليون ريال. كما تبرّع موظف من منسوبي جامعة الملك سعود بمرتبه الشهري لأوقاف الجامعة وهو الموظف محمد بن دخيل عيضة المالكي. وبين مدير الجامعة أن جهود الأمير سلمان بن عبد العزيز، أمير منطقة الرياض رئيس اللجنة العليا لأوقاف جامعة الملك سعود، أثمرت بجمع تبرعات تزيد على مليار ريال. وفي هذا الصدد يسر أوقاف الجامعة أن تقدم الدعوة للمتبرعين والمتبرعات من قطاع المال والأعمال وكذلك المؤسسات والخريجين والخريجات للإسهام في تمويل باكورة مشاريع أوقاف الجامعة والذي يهدف إلى تعزيز واستقرار الموارد الذاتية للجامعة أسوة بالجامعات العالمية البحثية الرائدة. رقم حساب أوقاف جامعة الملك سعود في بنك الرياض (2410055909940). (جريدة اليوم، 2009/2/15)²

بحثنا. فالموضوع يتركز هنا حول ما إذا كانت هناك وقفيات جامعية أنشئت لمساندة مؤسسات جامعية مدنية (حكومية أو خاصة)، ولم تظهر لنا في دراسات الحالات في الفصلين الأول والثاني. وقد قمنا بسبر الموضوع من خلال الإنترنت ولم نجد ما نسجله هنا إلا في السعودية وفلسطين، ونضيف إليهما لبنان.

المملكة العربية السعودية

وقف جامعة الملك سعود

بتاريخ 2009/2/15 نشرت وسائل الإعلام خبر «وضع حجر الأساس لأول وقف تعليمي (جامعي) في المنطقة»، مخصص لجامعة الملك سعود الحكومية (إطار 3-4). وتقدر قيمة المرحلة الأولى من الوقف (أبراج الجامعة) بمبلغ 500 مليون ريال.³ ويبين

لحوالي 32 ألف طالب وطالبة. معظم هؤلاء (20,322) درسوا في لبنان، مقابل 8,726 تابعوا دراساتهم على حساب المؤسسة في الولايات المتحدة وكندا وأوروبا وشمال أفريقيا، والباقي (2,800) تابعوا دورات تدريبية باللغة الإنكليزية، وقد بلغ عدد الذين تخرجوا ضمن برنامج الدعم هذا 4000 مهندس و1500 طبيب على سبيل المثال¹.

وقد أنشأت المؤسسة بالإضافة إلى برنامج القروض برامج أخرى لخدمة الطلاب الجامعيين، منها: (1) برنامج اللغة الإنكليزية، (2) برنامج «السنة التحضيرية» (لإتقان اللغة الفرنسية) الذي طُبّق في العام 1986/1987 واستفاد منه 2,777 ابتعثوا إلى فرنسا، و710 في لبنان، (3) برنامج تدريب الخريجين وقد استفاد منه 144 مهندساً و124 طبيباً، (4) برنامج التوجيه والإرشاد (بالتعاون مع الجامعة الأميركية في بيروت)، الذي أصبح جزءاً من الهيكلية الإدارية للمؤسسة. بالإضافة إلى ذلك دعمت المؤسسة عدداً من الجامعات في لبنان من خلال التعاون في مشاريع مشتركة، وتزويدها بالتجهيزات، وتقديم المنح البحثية لأساتذتها. ومن أبرز ما قامت به المؤسسة في هذا المجال بناء وتجهيز المعهد العالي للتكنولوجيا في الجامعة اللبنانية (الذي أنشئ في العام 1997/1998) والذي أنشئ له مجلس إدارة تتمثل فيه المؤسسة.

خامساً: الوقفيات الجامعية

الوقف قديم في التاريخ الإسلامي، وهناك اليوم وزارات للأوقاف في العديد من البلدان العربية تهتم بشؤون المؤسسات الدينية (وخصوصاً الجوامع والمساجد)، كما أن هناك وقفيات جامعية لبرامج أو كليات أو مؤسسات جامعية دينية. كل هذه الأمور تخرج عن نقاط

¹ <http://www.hariri-foundation.org.lb/program.htm>

² <http://press.ksu.edu.sa/?p=8301>

³ <http://www.alriyadh.com/2008/05/21/article344194.html>

عدد من العلماء ومجموعة من رجال الأعمال وأهل الاختصاص، وتنبثق عنه لجنة تنفيذية مخولة بتنفيذ رسالته وأهدافه. أما المجالات البحثية التي يغطيها الوقف فهي عشرة، منها ثلاثة دينية⁵.

جامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا

تصل قيمة هذه الوقفية إلى عشرة مليارات ريال سعودي (2.7 مليار دولار). وكما يقول موقعها الإلكتروني باللغة الانكليزية فهي جامعة مستقلة لا تخضع للأنظمة المعمول بها في الجامعات الحكومية السعودية. وسوف تبدأ الدروس فيها في شهر سبتمبر/أيلول 2009. وذكرت صحيفة الفيغارو الفرنسية أن نظام هذه الجامعة ستركز حول معاهد بحث متعددة التخصصات، تشمل الطاقة والبيئة وعلوم الأحياء والهندسة والرياضيات المطبقة وعلوم الحاسوب. وستتسع الجامعة في البداية لألفي طالب يتوقع أن يمثل السعوديون خمسهم⁶. ومؤخراً نشرت الصحف شروحات إضافية عن الجامعة وتصريحات لرئيسها تشون فونغ شي الرئيس السابق لجامعة سنغافورة⁷.

جامعة الملك فهد للبترول والمعادن

أنشأت جامعة الملك فهد للبترول والمعادن صندوق دعم البحوث والبرامج

الموقع الإلكتروني¹ لأوقاف الجامعة (Univer-sity Endowment) صور الأبراج التي يضمها المشروع²، وأهداف الوقف³. على أن الموقع لا يوضح البنية التنظيمية لإدارة هذا الوقف، ولا هو يحدد نسباً أو مبالغ معينة للإنفاق من هذا الوقف بما يحقق الأهداف المذكورة، بصورة برامج أو صناديق وما إلى ذلك.

وتعرض مجلة أوقاف الجامعة أعضاء اللجنة العليا لأوقاف الجامعة، حيث يتبين أن هذه اللجنة تتكون من 21 شخصية، منها 14 من رجال الأعمال ومدراء الشركات والمصرفيين، والأمير سلمان بن عبد العزيز، رئيس اللجنة، والأمير خالد بن سلطان بن عبد العزيز، مساعد وزير الدفاع والطيران للشؤون العسكرية، واثنان من أعضاء مجلس الشورى، ورئيس مجلس إدارة مؤسسة إعلامية، فضلاً عن مدير الجامعة وأمين عام الأوقاف فيها. كما تنشر نصوصاً تقدم التسويغ الإسلامي للأوقاف⁴.

الوقف العلمي لجامعة الملك عبد العزيز يفيد الموقع الإلكتروني لجامعة الملك عبد العزيز أن هناك وقفاً علمياً لدعم أبحاث الجامعة. ولا تتوافر معلومات عن تاريخ إنشاء هذا الوقف ولا عن حجمه المالي أو هيكلية الإدارية. ويذكر أنه مؤسسة مالية غير حكومية وغير ربحية، ويشرف عليه مجلس نظارة برئاسة أمير منطقة مكة المكرمة وعضوية

¹ <http://eksu.org/ar/index.php?news=7>

² أنظر تفاصيل إضافية عن هذه الأبراج: http://www.aleqt.com/2009/03/04/article_201486.html

³ وهي:

(1) تعزيز موارد الجامعة الذاتية أسوة بالجامعات العالمية المرموقة لتحفيز الإبداع والتميز على الأصعدة كافة. (2) تمويل برامج البحث والتطوير التقني بما يخدم البشرية ويعزز اقتصاديات المعرفة لتحقيق التنمية المستدامة للوطن. (3) استقطاب وتحفيز وتكريم الباحثين والمبدعين والموهوبين والمتميزين ورعايتهم. (4) زيادة الاستفادة من موارد الجامعة البشرية والبنية التحتية والتجهيزات. (5) دعم المستشفيات الجامعية في علاج الأمراض المزمنة. (6) تمويل معامل جامعة الملك سعود الخارجية في كل من: سنغافورة (صناعة البتروكيماويات)، والصين (صناعة النانو)، وفرنسا (أمراض نقص المناعة والتقنية الحيوية)، وبريطانيا (النانو وأمراض القلب)، والهند (تقنية المعلومات)، وأمريكا (تقنية النانو). (7) تعزيز أعمال البر والتكافل الاجتماعي ومساعدة الأيتام والأرامل من منسوبي الجامعة.

⁴ مجلة أوقاف جامعة الملك سعود، العدد 1، فبراير 2009.

⁵ هي: (1) بيئة الحج والعمرة والمشاعر ومتطلبات واحتياجات منطقة مكة المكرمة. (2) البيئة العامة ومكافحة التلوث. (3) المياه. (4) النقل والمرور. (5) الاقتصاد الإسلامي ومشكلات الاستثمار والتمويل. (6) استكشاف الموارد الطبيعية. (7) الأمراض الوراثية والوفاة والمستوطنة في المملكة. (8) التنمية البشرية والسكانية. (9) خدمة المجتمع ومعالجة مشكلاته المختلفة. (10) مشكلات المرأة وسبل معالجتها في ضوء مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

⁶ http://www.waqf.org.sa/Magazine/Ar/Default.aspx?Sub_Id=17

⁷ <http://www.arabvolunteering.org/corner/avt3708.html>, <http://www.kaust.edu.sa/news/faq.aspx>

جريدة الحياة اللندنية (31/8/2009)، وجريدة النهار اللبنانية (2/9/2009).

المؤسسة تابعة للجهة صاحبة الوقف. وهذا النموذج (الذي نسميه الوقف التأسيسي) ربما يكون شائعاً في البلدان العربية، كلما قرّر شخص، أو مجموعة أشخاص أو جماعة، تقديم عقارات أو أموال من أجل تأسيس جامعة خدمة لقضية معينة (كجامعة الأحفاد في السودان مثلاً، التي تبرّع مؤسسها بكلفة تأسيسها من أجل تيسير تعليم الإناث في السودان). بكلام آخر يمكن القول إن صفة جامعة «أهلية» تعني، كما في الحالة اللبنانية على الأقل، أن الجامعة تابعة لجماعة أهلية، وليست ذات طابع «أهلي عام». وهذا التمييز ضروري لفهم واقع الوقفية الجامعية في المنطقة العربية وأفاقه.

سادساً: خلاصة ومناقشة

إن تنفيذ المعلومات المعروضة أعلاه بأن هناك مبادرات لدعم التعليم العالي أو طلابه فإنها تفيد أيضاً بأن هذه المبادرات محدودة ولا ترقى إلى مصاف مواجهة التحديات المالية

التعليمية (وقف الجامعة) في العام الدراسي 2006/2007 بهدف العمل على تنويع الموارد البشرية للجامعة على النحو الذي يسهم في دفع برامجها البحثية والعلمية، ويوفر ضماناً وترسيخاً للبرامج التعليمية والأنشطة البحثية القائمة حالياً والمخطط لها مستقبلاً ورفع قدراتها على مواجهة الارتفاع المطرد في تكلفة التعليم العالي المتميز كما يتم الإنفاق من ريع الصندوق لتمويل البحوث العلمية الأساسية والتعاقدية وبرامج الإبداع والابتكار واستقطاب حملة كراسي الأستاذية من المتميزين عالمياً بتخصصاتهم¹.

فلسطين

يبدو أن جامعة بيرزيت أقامت وقفية لمعهد الحقوق تسمى وقفية كرسي الشيخ حمد الثاني (أمير قطر). وتأمل الجامعة أن تعزز التبرعات هذه الوقفية من خلال دعوة وجهتها عبر وسائل الإعلام للمتبرعين (إطار 3-5).

لبنان

سبق وذكرنا أن عدداً من مؤسسات التعليم العالي في لبنان منشأة من قبل شخصيات معنوية هي عبارة عن جمعيات لا تبغي الربح. كما ذكرنا أن جامعة البلمند والجامعة الأميركية في بيروت تشتمل إيراداتهما على إيرادات وقفية. نضيف الآن أن الكثير من الجامعات غير الحكومية (وغير الدينية في نظامها العام) في لبنان أنشئت من قبل جهات دينية (إسلامية ومسيحية) ولديها أوقاف واسعة. على أن منطق الوقف هنا يختلف عن منطق الوقف في الجامعة الأميركية في بيروت. إنه في تلك الجامعات وقف «تأسيسي» على غرار وقف البر والإحسان في جامعة بيروت العربية، وليس وقفاً وظيفياً (يدعم عمل الجامعة التدريسي والبحثي)، وهو يجعل من

إطار 3-5 دعوة للمساهمة في وقفية معهد الحقوق في جامعة بيرزيت²

أشخاص، مؤسسات أو جمعيات سوف يكون له الأثر على مقدرة المؤسسة الاستمرار في برامجها ونشاطاتها الضرورية والهامة مثل المنح والبعثات الدراسية، كراسي الدائرة، الأستاذية، المحاضرات، دعم البرامج، احتياجات المكتبة، البناء والتجهيزات. إن معهد الحقوق حالياً لديه وقفية رئيسية تسمى وقفية كرسي الشيخ حمد الثاني - أمير قطر - . كما ويعمل معهد الحقوق جاهداً لزيادة منحة قدمت له من مؤسسة فورد، حيث إنها تستوجب من مؤسسة فورد أن تقدم مبلغاً من المال يصل إلى مليون دولار وسياواري المبلغ الذي يستطيع المعهد الحصول عليه لصالح الوقفية وبالتالي فإن أي منحة ستقدمونها للمعهد ستتضاعف. ندعوكم لمواجهة هذا التحدي معنا.

إن معهد الحقوق في جامعة بيرزيت يدعوكم لدعم وقفية وزيادتها. إن الإسهام في وقفية معهد الحقوق هي بمثابة دفعة للذين يعملون جاهدين لتأسيس وتعزيز دور القانون في فلسطين، الذي هو بمثابة مفتاح النجاح لتشكيل شرعية السلطة الوطنية الفلسطينية. إن مجلس أمناء جامعة بيرزيت قد تبني سياسة (أخذ على عاتقه) العمل على تغطية وإدارة الوقفية مثلها مثل النشاطات الاستثمارية والمحاسبية الخاصة بالجامعة. حيث إن جامعة بيرزيت تأمل تجهيز وتحضير مستقبل آمن أكثر من خلال تأسيس دعم مالي لوقفياتها لتقويتها أكاديمياً ومجتمعياً على المدى البعيد. وحيث إن رأس المال الأساسي لا ينفق فإن هذه الهبة تستطيع توفير دعم مالي أبدي. إن التبرع من قبل

¹ http://www.aletq.com/2009/02/01/article_191241.html
² http://lawcenter.birzeit.edu/iol/ar/index.php?action_id=30

والتجهيزات وفي عدد المستفيدين، وفي تعابير الشكر والعرفان بالجميل. هذه المعونات تحدث فرقاً في الحالتين، لكن حدودها تكمن، في أن تقديم الدعم وزيادته وإنقاصه، وعدم حصوله أصلاً، أمور مرتبطة عموماً بالسياق السياسي، وفي أنها أنية ومتقطعة، بحيث إنها لا تشكل مصدراً ثابتاً لتطوير التعليم العالي الوطني.

يبقى البديلان الاثنان الأخيران: مؤسسات الدعم الأهلية، والوقفات الجامعية. يتميز الاثنان بأنهما يجسدان الشراكة المجتمعية في تحمل أعباء التعليم العالي، ويزيخان عن كاهل الدولة بعض العبء الذي تنوء تحته.

ويلاحظ أن مؤسسات الدعم الأهلية قليلة الحضور في البلدان العربية، وربما يعزى ذلك إلى قوة الدولة في حمل مسؤولية التعليم وخشيتها من أن تكون لهذه المؤسسات «أجندات» سياسية. وهي خشية في محلها. ولعل التجربة اللبنانية حيث تكثر هذه المؤسسات، و يشتهر بعضها، دليل على مثل هذه الخشية. أما الوقفيات فلم نجد عليها إلا أمثلة قليلة حديثة النشأة وإن كانت واعدة، في السعودية وفلسطين. كما أشرنا إلى أن الكثير من الجامعات في لبنان أسست من قبل جهات ذات وقفيات، ما سميناها بوقفيات تأسيسية، بحيث تكون الجامعة تابعة لجماعة أهلية، باستثناء الجامعة الأميركية في بيروت، الأمر الذي يحيلنا مجدداً إلى مشكلة عدم استقلالية الجامعة وتبعيةها إلى جماعة أهلية. ولا شك أن هذا ما تحاول أن تتجنبه البلدان العربية الأخرى، خشية «اللبننة».

خلاصة الأمر أن بدائل التمويل التي أمكن عرضها تعاني إما من محدوديتها أو من تسييسها، باتجاه الحكومة أو باتجاه الجماعات الأهلية. وعلى الرغم من ذلك تبدو الوقفية الجامعية، المدنية، هي البديل الممكن التفكير به مجدداً، باعتباره الأكثر توفيراً للشرط التي تحتاجها النوعية (والفرص الدراسية) ألا وهي الاستقلالية المالية والأكاديمية والإدارية، والأكثر تمتعاً بصفة الاستقرار.

التي تواجه الجامعات العربية أو مواجهة تحديات توفير استقلالياتها الإدارية والمالية. فالمكرمات يقدمها الحاكم لذوي الدخل المحدود وأبناء المناطق النائية، صحيح أنها تعتبر مسعى لتوفير قدر أكبر من العدالة في توفير الفرص الدراسية، لكنها جزء من الإنفاق الحكومي، مع إخراج لها كأنها من خارجه، أي تعيدنا إلى مشكلة أحادية التمويل وحجمه المحدود، من جهة وإلى أنها تحتل وجهاً سياسياً من جهة أخرى، يعيق الاستقلالية. إذ تجري الأمور في البلدان ذات العلاقة وكأن الحاكم ينفق من ماله الخاص في تقديم المنح وإنشاء الجامعات وغيرها، بل يحصل خلط مقصود ما بين المال العام والمال الخاص للحاكم.

وبالمثل فإن الصناديق المحلية هي إنفاق حكومي، مع مشاركة جزئية من المجتمع، لكنها محدودة في عددها ونطاقها وفي مداها الزمني. واقع الحال أنه أمكن رصد ثمانية صناديق فقط (أربعة منها في الأردن)، ستة منها ذات طابع حكومي. والصندوقان الباقيان نجدهما في الأردن (صندوق الحسين للإبداع وصندوق عبد الحميد شومان). هذه الصناديق خمسة منها تهتم بدعم البحوث (والتقييم) أي بأحد مكونات النوعية، مقابل ثلاثة (في الأردن والسعودية والسودان) تقدم المساعدات والمنح للطلاب (الفرص الدراسية).

المعونات الأجنبية والعربية موجهة من جهتها نحو البلدان العربية الأفقر، كبلدان مستفيدة. أما الفرق بينها فيكمن في أن المعونات الأجنبية موجهة نحو نظام التعليم العالي ككل، ونحو تطوير مكونات النوعية (تقييم، تطوير، برامج وشهادات مشتركة، منح للأساتذة... إلخ) في حين أن المساعدات العربية موجهة بالدرجة الأولى نحو البنى التحتية وتقديم المنح للطلاب والمؤسسات. أي أن الدعم الأجنبي هو دعم فكري، تتبين آثاره في التنظيم العام والبرامج وغيرها، فيما الدعم العربي هو دعم مالي بحث تتبين آثاره في الأبنية

الوقفية الجامعية

ليس الوقف جديداً على الثقافة العربية بل العكس هو الصحيح. ذلك أن فكرة الوقف الجامعي المنتشرة اليوم في عدد من دول العالم قد يكون أصلها إسلامياً. فممنذ نشوء «المدارس» (المعادلة للجامعات في عصرنا)، التي كانت توفر التعليم العالي خارج النظم التي كانت سائدة (المسجد والكتاتيب) تم ذلك استناداً إلى أوقاف أنشأها أمراء وعلماء وأئمة ورجال ميسورون، اشتمل كل منها على نطاق معين من الممتلكات تحول إيراداتها إلى «الوقف» المقصود، وعلى تعيين إدارة للوقف (نظارة) تعمل على حسن سير العمل فيها وتحويل إيراداتها إلى الجهة الموقوفة عليها. والوقف يكون مباشراً (وقف عقار ما لاستعمال معين، على سبيل المثال) أو استثمارياً (استثمار أصل الوقف عقاراً كان أم منقولاً، أو استثمار الربيع الناتج عن استغلال الوقف لصالح موضوع معين). ويعمل الوقف بالشروط التي يقرّها الواقف، أو ورثته في الوقف الذري (التابع للورثة)، أكانت مطلقة (وقف غير مشروط) أو مشروطة.

وقد تنوّعت بصورة واسعة جداً أغراض الأوقاف فشملت التعليم (الكتاتيب ودور القرآن الكريم والمدارس والمعاهد والجامعات الدينية) ومساعدة الفقراء ومرافق الماء والغذاء ودور رعاية المقعدين والأيتام واللقطاء والمشافي والمساجد وغيرها. وهناك إرث كبير في فقه الأوقاف في العالم الإسلامي ما زال يتحىّن حتى اليوم.¹

ويقال إن نابليون بونابرت تعرّف إلى الوقف من خلال «مستشفى المنصوري» في القاهرة الذي كان عمره مئات السنين في ذلك الحين ويعمل بانتظام بفضل الوقف المقام له، فاقتبس نابليون الفكرة وأنشأ على أساسها المستشفيات الحكومية في فرنسا، ويقال إن

الجامعات البريطانية استفادت من التجربة الأندلسية حيث كانت هناك كليات للتعليم العالي في الأندلس تمول عن طريق الوقف الأمر الذي حفز جامعة أكسفورد لتقييم وقفية علمية للجامعة.² فيما تشير موسوعة ويكيبيديا إلى أن الوقف اقتبسه الإنكليز من العالم الإسلامي خلال الحروب الصليبية ونقلوا الفكرة إلى إنكلترا.³ كما يرى الأب أنطون راجح في كتابه «الأوقاف المسيحية في مضامين الشرع» أن مفهوم المؤسسة الوقفية اقتبسته المسيحية عن الرومان وأن كلمة «وقف» إسلامية المنشأ.

المهم أن الصورة الحالية اليوم للأوقاف عبر العالم هي باختصار على الشكل التالي: ثمة جامعات مرموقة في بلدان أخرى يعود سر نجاحها وتفوقها العالمي إلى اعتمادها على الأوقاف (كما في أميركا وبريطانيا وأستراليا وتركيا)، وثمة أوقاف ووزارات أوقاف في معظم البلدان العربية تعنى بالشؤون الدينية فقط. أي أن فكرة الوقف تحولت إلى سند أساسي للتفوق في الجامعات الحديثة عبر العالم فيما الجامعات الحديثة (المدنية) في البلدان العربية، الحكومية والخاصة، منفصلة عن الأوقاف بقدر انفصالها عن الشؤون الدينية.

في هذه الصورة المبسطة تبدو الوقفيات الجامعية الناشئة حديثاً في العالم العربي، لجامعات حديثة، بمثابة استثناءات واعدة تؤكد القاعدة. لكن تبدو الأمور وكأن اعتماد الوقفية الجامعية ليس أمراً مقبولاً في البلدان العربية. أو أن طرح نموذج الوقف لإحداث نقلة في التعليم العالي العربي غير الديني (المدني)، قد يسبب رفضاً في الأوساط الحكومية في عدد كبير من البلدان العربية، بسبب انتماء مصطلح الوقف فيها إلى الحيز الديني. والحيز الديني يجر معه طابعه العقائدي والحركات الدينية السياسية التي يشهدها العالم العربي منذ فترة غير وجيزة. أما في لبنان فإن الوقفيات

تعرّف نابليون بونابرت إلى الوقف من خلال «مستشفى المنصوري» في القاهرة الذي كان عمره مئات السنين في ذلك الحين ويعمل بانتظام بفضل الوقف المقام له، فاقتبس نابليون الفكرة وأنشأ على أساسها المستشفيات الحكومية في فرنسا، ويقال إن الجامعات البريطانية استفادت من التجربة الأندلسية حيث كانت هناك كليات للتعليم العالي في الأندلس تمول عن طريق الوقف الأمر الذي حفز جامعة أكسفورد لتقييم وقفية علمية للجامعة. فيما تشير موسوعة ويكيبيديا إلى أن الوقف اقتبسه الإنكليز من العالم الإسلامي خلال الحروب الصليبية ونقلوا الفكرة إلى إنكلترا.

¹ أنظر مثلاً الهيئة العالمية للوقف: <http://links.bdr130.net/ei49349.html>

² <http://artilces.alzoa.com/docView.php?con=40&docID=10957>

³ <http://en.wikipedia.org/wiki/Waqf>

المخاوف الأيديولوجية الشائعة. سوف نستعرض في الفصل التالي بصورة مختصرة أحوال الوقفيات الجامعية عبر العالم مع التوقف عند عدد من دراسات الحالات، وهو يتضمن عرضاً لتجربة الوقفيات الجامعية في بلد قريب في تكوينه الثقافي والاقتصادي من البلدان العربية (تركيا)، لعلنا نستخرج من هذه الحالات بعض الدروس.

تحيل إلى تبعية الجامعات للجماعات الأهلية، ما يدفع البلدان العربية إلى تجنب الجامعات «الأهلية» خشية «اللبننة». إذا نحن إزاء مشكلة جدية تواجه الطرح المتعلق بالوقفية الجامعية و«الجامعات الأهلية» في البلدان العربية. وهذا يفرض التقدم في طرح الموضوع بطريقة تسمح بتقبل فكرة تطبيق الوقف في المؤسسات المدنية وتبديد

الفصل الرابع نماذج عالمية في الوقفيات الجامعية

يعرض هذا الفصل تجارب دولية في تمويل التعليم العالي عن طريق الأوقاف (Endowments) وأهمية هذا النظام في تأمين استقلالية المؤسسة الجامعية ودوره في تمويل التعليم العالي لجهة دعم الأنشطة البحثية والهيئة التعليمية والطلاب وغيرها. يبدأ العرض بتناول التجارب العالمية التالية: الأميركية، الأوروبية، الكندية، الأسترالية، ثم ينتقل إلى عرض حالات جامعة هارفارد في الولايات المتحدة الأميركية وجامعة سيدني في أستراليا والوقفيات الجامعية في تركيا.

أولاً: تجارب دولية

تعتمد العديد من مؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا وأستراليا وغيرها من الدول المتقدمة على عدة مصادر للتمويل، من بينها عوائد وقفياتها وأصولها الاستثمارية، والمنح والهبات المقدمة من أفراد وجمعيات ومؤسسات إجتماعية وشركات وجهات حكومية. ويجري إنفاق هذه الموارد الإضافية عادة على دعم برامج بحثية وتمويل كراسي الأستاذية وتأمين تقاعد أعضاء هيئة التدريس، وتقديم المنح الدراسية للطلاب وتأهيل مرافق الجامعة من مكتبات ومختبرات وأجهزة وتوسيع منشآتها كالمساحات الخضراء والأبنية وصيانتها. ويتفاوت التمويل الوقفي من حيث حجمه من بلد إلى آخر ومن جامعة إلى أخرى. وتحتل الولايات المتحدة الأمريكية

مركز الصدارة في تمويل التعليم العالي عن طريق الأوقاف. فقد بلغ حجم وقفيات جامعة هارفارد مثلاً 36.9 مليار دولار في السنة المالية 2008، فيما بلغت قيمة وقفيات جامعة كامبردج في بريطانيا نحو 8.2 مليار دولار، وجامعة أكسفورد نحو 5.7 مليار دولار والمعهد السويسري للتكنولوجيا ملياراتاً واحداً¹. ويتفاوت التمويل الوقفي من حيث مصدره. إذ تعتمد الجامعات الأميركية على الهبات المقدمة من هيئات اجتماعية وأفراد كمصدر أساسي لتغذية الوقفيات، بينما تعتمد الجامعات الكندية والبريطانية والأسترالية الحكومية على المساعدات الحكومية بالدرجة الأولى، بصورة تعكس الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

تجربة الولايات المتحدة الأميركية

ينتشر نظام الوقفيات بقوة في الولايات المتحدة الأميركية. وتحتل جامعة هارفارد المرتبة الأولى لجهة حجم وقفياتها وأصولها، تليها جامعة يال Yale التي بلغت وقفياتها 22.9 مليار دولار عام 2008 ثم جامعة ستانفورد (17.2 مليار دولار)، تليها جامعتا برنستون وتكساس اللتان تجاوزتا قيمة أصول كل منهما 16 مليار دولار ثم معهد ماساتشوستس التقني (MIT - Institute of Technology) كما يبين الرسم البياني².

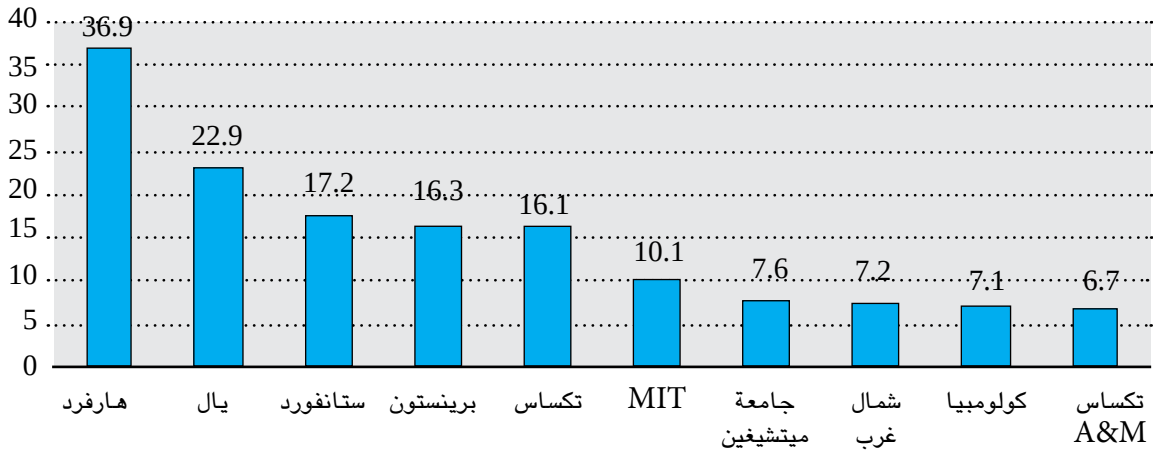
تحتل الولايات المتحدة الأمريكية مركز الصدارة في تمويل التعليم العالي عن طريق الأوقاف. فقد بلغ حجم وقفيات جامعة هارفارد مثلاً 36.9 مليار دولار في السنة المالية 2008، فيما بلغت قيمة وقفيات جامعة كامبردج في بريطانيا نحو 8.2 مليار دولار، وجامعة أكسفورد نحو 5.7 مليار دولار والمعهد السويسري للتكنولوجيا ملياراتاً واحداً.

¹ تم الحصول على قيم وقفيات الجامعات البريطانية والسويسرية من: <http://press.ksu.edu.sa/?p=12079>

² http://en.wikipedia.org/wiki/List_of_colleges_and_universities_in_the_United_States_by_endowment

رسم بياني 4-1

ترتيب بعض الجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية بحسب حجم وقفاتها (مليارات الدولارات)



ففي جامعة كاليفورنيا ترتفع نسبة عائدات الأوقاف التي تنفق على الدراسات المتصلة بالقطاع الصحي، حيث بلغت نسبة الإنفاق على البحوث الطبية 25% من مجموع المصاريف الجارية للجامعة خلال العام 2008، وهي النسبة الأعلى مقارنة مع باقي المصاريف الجارية للجامعة، في حين أن 30% من الإنفاق على البحوث الطبية أتى من تبرعات وهبات³. وفي بعض الجامعات يرتفع حجم الوقف في كلية الآداب والعلوم (Arts and Sciences) كما هي الحال في جامعة هارفارد حيث بلغت نسبة حجم وقفات هذه الكلية فيها 42.6% في السنة المالية 2008 مقابل 11.7% لكلية الطب بينما كانت أدناها في البرامج الإدارية⁴. وبالإضافة إلى البحوث والبرامج، تنفق نسبة مئوية تتراوح بين 3 و5% من عائدات الأوقاف في المنح المقدمة لطلاب الجامعة، وبخاصة في إطار تأمين تكافؤ الفرص بين الجنسين. ومن العوامل المساهمة في استقطاب

ويُقدر عدد الجامعات الأمريكية التي تزيد وقفاتها على 5 مليارات دولار بسبع جامعات، بينما يصل عدد الجامعات التي تزيد أوقافها على ملياري دولار إلى ست وعشرين جامعة، كجامعة جون هوبكنس مثلاً (حوالي 2.5 مليار دولار في العام 2008)¹. ويصل عدد الجامعات التي تزيد وقفاتها على مليار دولار إلى أكثر من خمسين جامعة². أي أن معظم جامعات الولايات المتحدة الأمريكية تنحصر وقفاتها في خانة المليار دولار وهو مبلغ ضئيل مقارنة مع جامعة هارفارد أو جامعة يال، وكبير مقارنة بالجامعات الأخرى في العالم.

وترتبط الفروق في حجم التمويل بعدد كراسي البحث فكلما زاد عدد هذه الكراسي كلما زادت معها فرص التمويل من قبل الجهات المانحة بشكل خاص، مثلما أن زيادة التمويل تزيد عدد الكراسي. كما تلعب حقول الاختصاص دوراً هاماً في استقطاب التمويل.

¹ <http://www.nacubo.org/documents/research/NES2008PublicTable-AllInstitutionsByFY08Market-Value.pdf>

² <http://www.alriyadh.com/2008/02/21/article319759.html>

³ <http://www.universityofcalifornia.edu/finreports/index.php?file=/07-08/pdf/factsinbrief2008.pdf>

⁴ التقرير المالي السنوي 2008 لجامعة هارفارد ص. 39. وقد تم تجميع المكتبة والمتاحف والتعليم المستمر والأنشطة الرياضية في خانة كلية الفنون والعلوم وذلك في تقرير السنة المالية 2008.

بالأمراض المزمنة³. أما جامعة أكسفورد فقد بلغت إيراداتها الوقفية في العام 2008 حوالي 1.2 مليون دولار منها 35.3% لكتلياتها مقابل 64.6% للجامعة. وأتت مصادر تمويل الجامعة والكتليات معاً خلال السنة المالية 2008 على الشكل التالي: 38% من مؤسسات معظمها خيرية تدعم البحوث العلمية، 25% من المجلس الأعلى لتمويل التعليم العالي في إنكلترا، 15% من رسوم الطلاب و22% من أنشطة تجارية واستثمارية⁴. وهذا ما يبين الشراكة بين المجتمع والحكومة في المساهمة في تمويل الجامعة في النموذج البريطاني.

التجربة الكندية

تتصدر الجامعات الكندية المصنفة «مجموعة الثلاث عشرة»، المرتبة الأولى لجهة حجم وقفياتها كجامعة البرتا وتورونتو وجامعة كولومبيا البريطانية (British Columbia Co-). علماً بأن هذه الجامعات تعتمد بالدرجة الأولى على المساعدات والمنح الحكومية في تمويل برامجها وتوفير المصاريف

أموال الوقف عمر الجامعة الذي يعتبر مؤشراً لخبرتها وحجم الخدمات التي قدمتها للمجتمع من خريجين وأبحاث علمية¹.

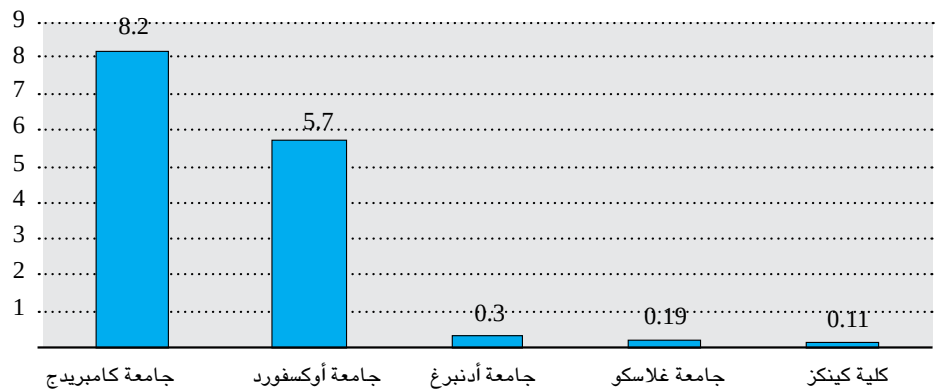
التجربة البريطانية

كما هي الحال في الجامعات الأميركية، تتفاوت وقفيات الجامعات البريطانية بصورة كبيرة من جامعة إلى أخرى كما يوضح ذلك الرسم البياني 2-4.

وتنقسم وقفيات الجامعات البريطانية إلى نوعين: وقفيات الكليات التي تعتبر مؤسسات خيرية (Charitable institutions) تتمتع باستقلالية في جمع وإنفاق الأموال، ووقفيات الجامعة². ويكون القسم الأكبر من الوقفيات عادة مخصصاً للجامعة. ففي جامعة كامبريدج مثلاً، تبلغ وقفيات الكليات 30% مقابل 70% لوقفيات الجامعة. أما مصدر التمويل الأساسي لجامعة كامبريدج فهي الحكومة كونها مؤسسة تعليم عال حكومية، تليها تبرعات من جمعيات خيرية ومؤسسات وطنية للبحث العلمي وخاصة في القطاع الصحي المتعلق

رسم بياني 2-4

ترتيب أول خمس مؤسسات تعليم عال في بريطانيا بحسب حجم وقفياتها (مليارات الدولارات)⁵



¹ <http://www.alriyadh.com/2008/02/21/article319759.html>

² http://en.wikipedia.org/wiki/University_of_Cambridge#Finances

⁵ http://www.medschl.cam.ac.uk/gppcru/userfiles/Publications/GPPCRU_AnnualReport200708.pdf

⁴ <http://www.ox.ac.uk>

⁵ تم تحويل قيمة الأوقاف من الجنيه الإسترليني إلى الدولار الأميركي بحسب متوسط سعر صرف الجنيه مقابل الدولار الأميركي لسنة نشر التقرير المالي للجامعة.

من جمعيات غير حكومية (87.3%) توزعت كالتالي: 73.7% من الاستثمارات، و 13.6% من التبرعات من قبل الجمعيات، وهذه نسبة مرتفعة أيضاً ومؤشر لمدى دعم المجتمع لمؤسسات التعليم العالي الحكومية. وكما سنرى لاحقاً فإن جامعة سيدني الحكومية تختلف عن جامعة استراليا الوطنية بأن معظم وقفاتها تتغذى من الدعم الحكومي. أما في جامعة ملبورن الخاصة فقد بلغ حجم الوقفيات في السنة المالية 2007 أكثر من مليار دولار⁶ وهي قيمة قريبة من وقفيات زميلاتها الكندية. وبما أنها جامعة خاصة فهي تعتمد على رسوم الطلاب بنسبة وصلت في السنة المالية 2008 إلى حوالي 80% مقابل 4% حصلت عليها من تبرعات قدامتها جمعيات وهيئات غير حكومية⁷.

ثانياً: دراسة حالة جامعة هارفارد (الولايات المتحدة الأمريكية)

صورة عامة عن الجامعة الإنشاء

تعود تسمية جامعة هارفارد إلى أول متبرع لها، القس جون هارفارد المهاجر البريطاني التي ترك نصف تركته ومكتبته الخاصة للجامعة عند وفاته. وهي مؤسسة خاصة غير ربحية (non-profit) تم تأسيسها في العام 1636 عن طريق التصويت من قبل المجلس النيابي العام لمحكمة مستعمرة خليج ماساتشوستس في الولايات المتحدة الأمريكية وبمنحة مالية منها⁸.

الجارية كرواتب هيئة التدريس مثلاً. فقد بلغ حجم وقفيات جامعة كولومبيا البريطانية في السنة المالية 2007 حوالي مليار دولار¹ فيما بلغت إيراداتها لتلك السنة نحو 1.59 مليون دولار أتى معظمها من منح حكومية (48%)، و 7.7% من هبات قدمتها جهات غير حكومية وأدناها من عوائد الاستثمار (5%). وفي جامعة تورونتو تقدر قيمة الأوقاف بـ 1.9 مليار دولار في السنة المالية 2009². وأتت النسبة الأعلى في تلك السنة من مساعدات ومنح حكومية مخصصة للطلاب وذلك بنسبة 34%، مقابل 34% من رسوم الطلاب، و 23% من منح مقدمة من جهات غير حكومية والنسبة الباقية (9%) من المبيعات³. ونلاحظ النمط نفسه في جامعات كندية أخرى حيث يبرز الاعتماد على الجهات الحكومية في تمويل التعليم العالي. وبحسب التقرير المالي لجامعة البرتا للسنة المالية 2009 فقد بلغ حجم وقفياتها نحو 1.3 مليار دولار⁴، حيث جاء تمويل الجامعة من جهات حكومية بنسبة 64% مقابل 13% من الحكومة الفيدرالية و 51% من الحكومة المحلية. أما نسبة المنح والهبات من مؤسسات غير حكومية فقد بلغت نسبتها 8%.

التجربة الأسترالية

قدرت وقفيات جامعة أستراليا الوطنية (Australian National University) بحسب التقرير المالي لعام 2007 بـ 850 مليون دولار، في حين بلغت إيراداتها من الأوقاف (استثمارات، تبرعات، منح حكومية) 32.2 مليون دولار في تلك السنة⁵. وأتت معظم الإيرادات من الاستثمارات والهبات المقدمة

¹ <http://www.treasury.ubc.ca/assets/pdf/endowment07s.pdf>

² <http://www.finance.utoronto.ca/Assets/reports/financial/2009.pdf>

³ <http://www.finance.utoronto.ca/Assets/reports/financial/2009.pdf>

⁴ <http://www.financial.ualberta.ca/pdf/StatementofOperations0809.pdf>

⁵ http://www.anu.edu.au/mac/images/uploads/Annual_Report_2007_for_web.pdf

⁶ <http://www.fpmagazine.com.au/files/uni-melb-endowment-report.pdf>

⁷ تم احتساب النسب المئوية من قبل الكاتب بحسب أرقام التقرير المالي لعام 2008.

⁸ <http://www.hno.harvard.edu/guide/intro/index.html>

الكليات والبرامج

تضم جامعة هارفارد عدة كليات و«مدارس» (Schools)، معظمها في الحقول الإنسانية، وواحدة للدراسات المتقدمة (رادكليف). وتوفر 141 مركزاً للأبحاث تتوزع على الكليات بنسب متفاوتة، أكبر عدد لها نجده في كلية الآداب والعلوم، تليها كلية الطب، كما يشير الرسم البياني 3-4.

ومن مرافق جامعة هارفارد الحيوية مجموعة من المكتبات. إذ تضم الجامعة حوالي 80 مكتبة فرعية تحتوي على 15.9 مليون مجلد، وحوالي 7.5 ملايين صورة فوتوغرافية وبضعة ملايين من الخرائط والتسجيلات الصوتية والأفلام. وتعتبر المكتبة الرئيسية للجامعة من أعرق المكتبات الأكاديمية في الولايات المتحدة وأغناها في العالم لجهة احتوائها على أكبر مجموعة من الكتب والمجلات المتخصصة والتسجيلات والخرائط وغيرها¹. هذا بالإضافة إلى مجموعة من المتاحف والمرافق الأخرى التي تسهم في مساندة أنشطة التعليم والبحث العلمي والتطوير.

طالباً في فصل الخريف لعام 2008. ويتركز معظم الطلاب في الدراسات العليا (10,401 طالب) مقابل 7,156 طالباً في الشهادة الجامعية الأولى و2,763 طالباً في الدرجات المهنية (Professional degrees). ويبلغ عدد خريجي الجامعة الأحياء 300,000 متخرج، يقيم 250,000 منهم في الولايات المتحدة الأميركية ويتوزع الباقي على 190 بلداً في أنحاء العالم كافة. ويعتبر الخريجون مصدراً مهماً من مصادر تمويل الجامعة ودعمها.

أما بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس فقد بلغ عددهم 1909 أساتذة بالإضافة إلى أساتذة كلية الطب حيث بلغ عدد المتعاقدين والأساتذة الزائرين فيها ما يقارب 10,000 أستاذ خلال السنة الدراسية 2007-2008. وإذا اعتبرنا أن هؤلاء يشكلون 2500 أستاذ متفرغ (أي أن وقت المتفرغ يساوي أربعة أضعاف وقت المتعاقد) وأضفنا هذا العدد إلى عدد المتفرغين نحصل على ما مجموعه 4409 أساتذة متفرغين، فيكون معدل الطلاب للأستاذ الواحد 4.6 على أكثر تقدير.

في جامعة هارفارد بلغ مجموع الطلاب المسجلين 20,320 طالباً في فصل الخريف لعام 2008، بينما يوجد 4409 أساتذة متفرغين، فيكون معدل الطلاب للأستاذ الواحد 4.6 على أكثر تقدير.

الإدارة

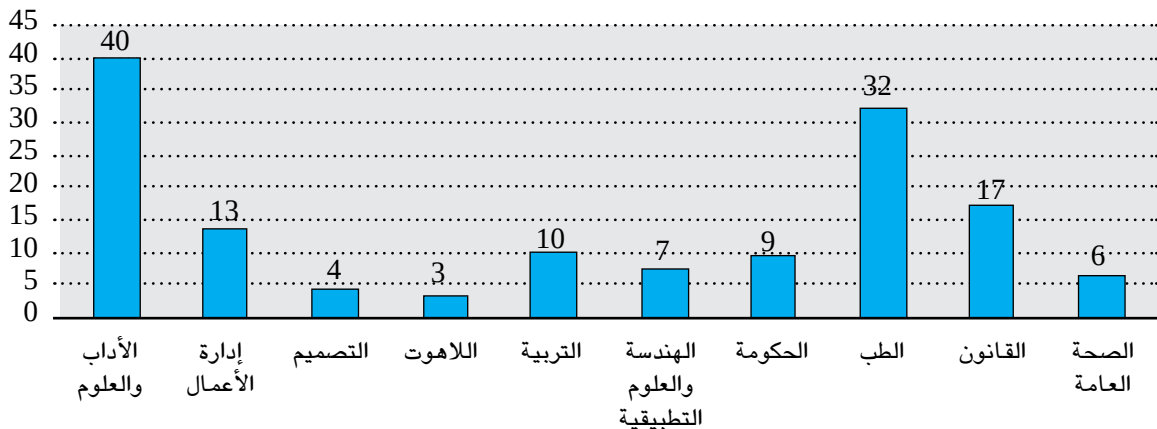
السلطة العليا في جامعة هارفارد تتمثل

الطلاب والخريجون والهيئة التعليمية

بلغ مجموع الطلاب المسجلين 20,320

رسم بياني 3-4

توزع مراكز الأبحاث بحسب الكليات في جامعة هارفارد



¹ التقرير السنوي 2007-2008، ص. 32: http://en.wikipedia.org/wiki/Harvard_University_Library

منصبهم (ex-officio). وقد درج التقليد على أن يرأس أمين الصندوق اجتماعات مجلس إدارة شركة تسيير هارفارد. ويلخص الرسم البياني 4-4 هيكلية الإشراف، حيث نلاحظ أن مكانة الرئيس تقع تحت مجلسي الإدارة وفوق مجلس شركة تسيير هارفارد، وهذا يعني أن الرئيس لا يدير الشؤون الإجرائية اليومية في الجامعة بل يشرف عليها، وكذا حال المدبر (Provost).

وتعتبر شركة تسيير هارفارد وحدة مستقلة قائمة بحد ذاتها، وهي التي تدير وقفية الجامعة. ويقوم مجلس تسيير شركة هارفارد بمهامه من خلال خمس لجان دائمة¹ Standing committees

التمويل

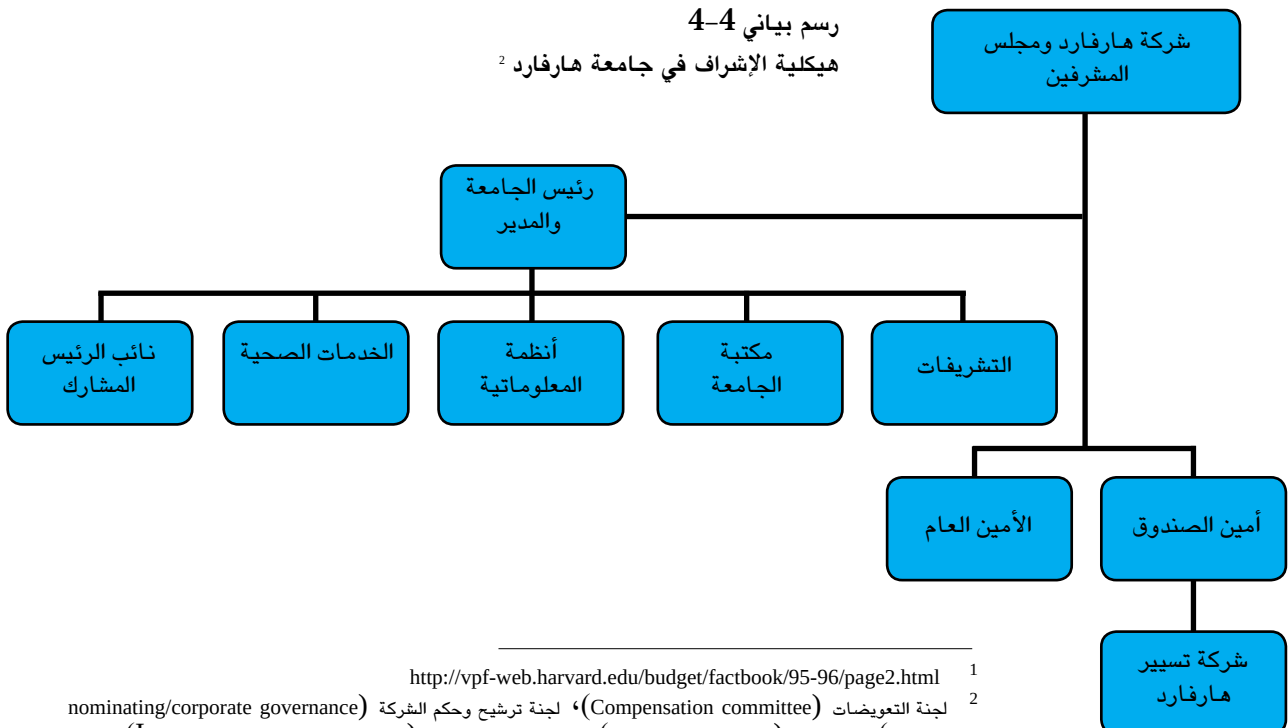
نشوء الوقف

قامت جامعة هارفارد منذ تأسيسها على المنح والهبات فهي تأسست أصلاً بمنحة مالية من محكمة مستعمرة خليج ماساتشوستس.

في مجلسين، مجلس الإدارة (أو شركة هارفارد) ومجلس المشرفين. يتألف مجلس المشرفين (Board of Overseers) من 30 عضواً، بمن فيهم رئيس الجامعة وأمين الصندوق، ينتخبون من قبل خريجي الجامعة ومعهد رادكليف للدراسات المتقدمة. ويتمتع مجلس المشرفين بصفة الائتمان (Fiduciary) حيث يقوم من خلال لجانه الدائمة بمهام الاطلاع والإشراف على السياسات والأنشطة التعليمية للجامعة والموافقة على الإجراءات الهامة للجامعة بعد درسها. ويتحمل هذان المجلسان مسؤولية اتخاذ القرارات المتعلقة بالتدريس والمناهج والتعيينات الإدارية. ويدير الجامعة مجلس مديرين (Board of Directors) يدعى «مجلس تسيير شركة هارفارد» (Harvard Management Company). وهو مجلس منتخب من قبل شركة هارفارد. وبالإضافة إلى عضوية الرئيس وأمين الصندوق في الشركة وفي مجلس المشرفين معاً، فإنهما يشاركان في مجلس تسيير شركة هارفارد كأعضاء بحكم

رسم بياني 4-4

هيكلية الإشراف في جامعة هارفارد²



¹ <http://vpf-web.harvard.edu/budget/factbook/95-96/page2.html>

² لجنة التعويضات (Compensation committee)، لجنة ترشيح وحكم الشركة (nominating/corporate governance committee)، لجنة المال (Finance committee)، لجنة استشارة الاستثمار (Investment advisory committee)، ولجنة التقييم والتقييم (Valuation and benchmark committee).

لرواتبهم وتوفير فرص ترقيتهم. وعلى صعيد مساعدة الطلاب، فقد أنشئ أول صندوق للمنح الدراسية في العام 1643 مع هدية من السيدة آن رادكليف لدعم الطلاب المتفوقين وتحفيزهم على مواصلة تمايزهم الأكاديمي.

مصادر التمويل وإدارتها

تدير وقفيات جامعة هارفارد وأصولها (Assets) حصرياً شركة تملكها الجامعة (Harvard Management Company) تم إنشاؤها العام 1974 وتولى منصب رئيسها التنفيذي محمد العريان خلال فترة 2005-2008. وفي عام 2009 تولت جاين منديلو (Jane Mendil) رئاسة الشركة. ويعمل في الشركة حوالي 180 موظفاً وتتنوع محفظتها الاستثمارية على 12 قطاعاً في الأسواق الأميركية وأسواق أخرى ناشئة (Emerging markets) البعض منها يتمتع بعوائد ثابتة كالسندات والأوراق المالية وأخرى متغيرة كالسلع والعقارات والمنشآت الزراعية¹. والأصول التي تديرها الشركة هي حوالي 11,600 صندوق مختلف² معظمها مقيّد لأغراض محددة يقوم بتغذية العديد من مرافق الجامعة الأكاديمية والبحثية ولكراسي الأستاذية في مجالات محددة³. وبحسب تقرير جامعة هارفارد للسنة المالية 2008، فقد بلغ حجم وقفيات الجامعة 36,9 مليار دولار أميركي في 30 حزيران من السنة المالية 2008، منها 16% غير مقيّد تتصرف بها الجامعة بحسب سياستها المالية، و71% مقيّد بشكل مؤقت تستخدم كاحتياط و13% مقيّد تشترط الجهة المانحة في استخدامها لأغراض محدّدة وعادة ما تكون مساعدات ومنحاً للطلاب⁴. أما مجموع إيرادات الجامعة حتى 30 حزيران من السنة المالية 2008 فقد بلغ 3.5 مليار دولار، أتى معظمها

ولعل أول هبة عينية قدمت للجامعة كانت عقاراً مقدّماً من القس جون هارفارد حيث شيدت مكتبة الجامعة الرئيسية على قسم من هذا العقار بالإضافة إلى مكتبته الخاصة الذي تبرع بها للجامعة، وربما كان هذا أول وقف من النوع المالي (Financial endowment) الذي يتضمن وهب ممتلكات لفترة طويلة الأمد. وترسّخ تقليد الهبات والهدايا والمنح في جامعة هارفارد منذ تأسيسها، وهو تقليد درج في الولايات المتحدة الأميركية وارتبط بالعمل الخيري والتطوعي للمبشرين المسيحيين الذين أسهموا في دفع هذا التقليد باتجاه مساعدة الشرائح الفقيرة في المجتمع. ولكن هذا التقليد اتخذ طابعاً مختلفاً في جامعة هارفارد. إذ يشير مقال يحمل عنوان «زيادة أموال الوقف لهارفارد» (The increased endowment of Harvard college) نشرته مجلة العلوم (Sci-ence) في عددها 543 الصادر عام 1905، حصول جامعة هارفارد على 1,800,000 دولار لزيادة وقفياتها واستخدامها في زيادة رواتب أعضاء الهيئة التعليمية في الجامعة، أي نوع من الوقف المقيّد (Restricted endowment) الذي يستخدم لغرض معيّن. ويوجز المقال عريضة موقعة من الرئيس الأميركي الأسبق روزفلت وهو أحد خريجي جامعة هارفارد والمطران وليم لورنس تدعو إلى استثمارات إضافية لأموال الوقف داعية خريجي هارفارد واصدقاءها لعدم السماح بحصول المدرسين الذين يدرّسون أولادهم على رواتب متواضعة. وتضيف العريضة بضرورة تمايز أعضاء الهيئة التعليمية في جامعة هارفارد عن زملائهم في مؤسسات التعليم العالي كافة في الولايات المتحدة. إذ على هؤلاء أداء واجبهم ودورهم بعيداً عن الضغوط المعيشية التي تعيق تحقيق رسالتهم الأكاديمية من خلال تعزيز الجامعة

يتضمّن مقال يحمل عنوان «زيادة أموال الوقف لهارفارد» نشرته مجلة العلوم عام 1905، عريضة موقعة من الرئيس الأميركي الأسبق روزفلت وهو أحد خريجي جامعة هارفارد تدعو خريجي هارفارد واصدقاءها لعدم السماح بحصول المدرسين الذين يدرّسون أولادهم على رواتب متواضعة. وتضيف العريضة بضرورة تمايز أعضاء الهيئة التعليمية في جامعة هارفارد عن زملائهم في مؤسسات التعليم العالي كافة في الولايات المتحدة. إذ على هؤلاء أداء واجبهم ودورهم بعيداً عن الضغوط المعيشية التي تعيق تحقيق رسالتهم الأكاديمية من خلال تعزيز الجامعة لرواتبهم وتوفير فرص ترقيتهم.

¹ السعدون، عبد الوهاب. (2009). هل يتم توظيف «الوقف» لارتقاء بأداء الجامعات الوطنية؟ الإلكترونية الاقتصادية، عدد 5656 (http://www.aleqt.com/2009/04/06/article_212437.html).

² تتخصّص الصناديق الوقفية بخدمة غرض معيّن. أما المحفظة فهي أموال تستخدمها الشركة للاستثمار.

³ Harvard University Fact Book, 2007-2008

⁴ Financial endowment - Wikipedia, the free encyclopedia.mht

الوقف. وفي العادة يتم تخصيص 5% من عوائد الاستثمار التي تحققها شركة هارفارد سنوياً من وقفياتها للمساهمة في ميزانية الجامعة التشغيلية (Operating) للجامعة والفائض يعاد استثماره من قبل الشركة لتعزيز الأصول الاستثمارية للشركة وضمان تعويض أي خسائر قد تنتج عن التضخم أو التراجع الاقتصادي (Recession).

الإنفاق

بلغ مجموع الإنفاق 3.5 مليار دولار للسنة المالية حتى 30 حزيران 2008، وكانت أعلى نسبة منها موجهة نحو قطاع التعليم (28%) فيما كانت أدنى نسبة موجهة نحو منح الطلاب (3%) علماً بأن نسبة منح الطلاب قد زادت من العام 2001 إلى 2008 بنسبة 94%، من 156 مليون دولار عام 2001 إلى 302 مليون دولار عام 2008. كما يلاحظ أن المخصصات الموجهة للبحوث تبلغ 16% من مجموع النفقات (الرسم البياني 4-6).

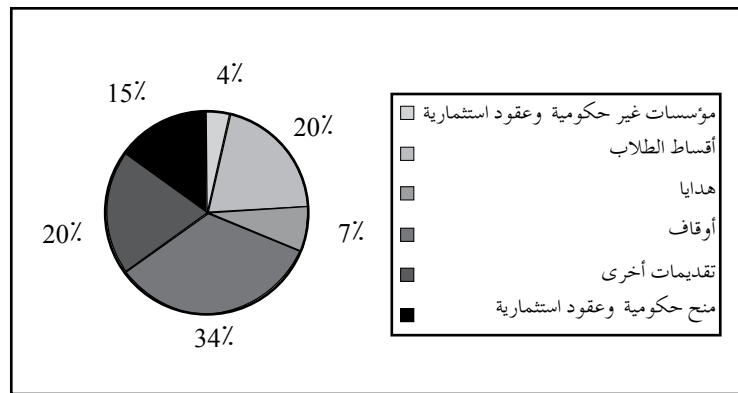
ويشمل قطاع التعليم رواتب الهيئة التعليمية ونفقات المشاركة في المؤتمرات المحلية والدولية، وأنشطة مرتبطة بتطوير الهيئة التعليمية. أما الإنفاق على البحوث العلمية المدعومة (Sponsored research) فقد بلغ 630.113 مليون دولار³. هذا المبلغ تم الحصول على 81% منه من مصادر فيدرالية (مثلاً وزارة الدفاع، مؤسسات طبية وطنية، وزارة الخارجية، وزارة الطاقة، وزارة التجارة، وكالة التنمية الدولية). أما المصادر غير الفيدرالية (شركات، مؤسسات الأبحاث، مستشفيات، مؤسسات مختلفة) فساهمت بنسبة 19%. وفيها احتلت «المؤسسات الداعمة» (Foundations) المرتبة الأولى، وذلك بنسبة 61.3% بينما جاءت في المرتبة الأخيرة «مؤسسات الأبحاث» (3.2%). وهذا يعني أن

(34%) من وقفيات الجامعة والباقي هو عبارة عن منح مقدمة من مؤسسات غير حكومية، أما الرسوم (أقساط الطلاب) فتشكل 20% فقط كما يتبين ذلك من الرسم البياني 4-5.

وتشكل الوقفيات غير المقيّدة والمقيّدة مؤقتاً ما نسبته 87% مقابل 13% لتلك المقيّدة والتي تستخدم لأغراض محددة يوافق عليها مجلس الإدارة، الأمر الذي يشير إلى مساحة واسعة من الحرية للتصرف بمال

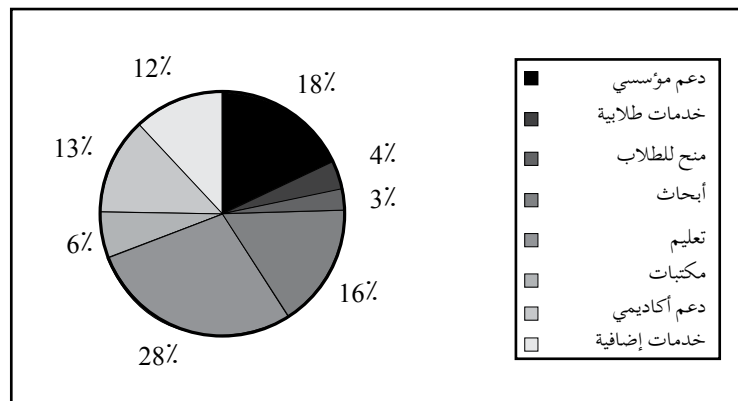
رسم بياني 4-5 :

توزيع إيرادات جامعة هارفارد للعام المالي حتى 30 حزيران عام 2008¹



رسم بياني 4-6 :

أوجه الإنفاق في جامعة هارفارد²



¹ http://www.provost.harvard.edu/institutional_research/FB2008_09_IncExp.pdf

² المصدر نفسه.

³ هذا المبلغ لا ينفق كله على الأبحاث بل يحول قسم صغير منه للاستخدام في مشاريع أخرى كتطوير المتاحف كمتحف ارنولد اربوريتوم، مثلاً، لذلك هو يشكل 18% من الموازنة وليس 16% كما ورد في الرسم البياني.

في أواخر العام الماضي أعلنت هارفارد أن أوقافها خسرت 22% من قيمتها أو قرابة ثمانية مليارات دولار في الأربعة شهور الأولى من السنة المالية التي بدأت في تموز 2008. وكانت لهذه الخسارة تداعيات مهمة على صعيد الإنفاق على الجامعة. فعلى سبيل المثال، أعلنت رئيسة الجامعة Drew Gilpin Faust أنها تتوقع أن يخسر وقف هارفارد 30% من قيمته خلال العام المالي 2009/2008 وتحقيق أسوأ إيرادات خلال 40 عاماً. ولحدّ من نسب الإنفاق قرّرت الجامعة أن تطلق برنامجاً للتقاعد المبكر الطوعي لنحو 1600 من موظفيها، وتخفيض حوالى 25% من موظفيها وترفع الرسوم بنسبة 3.5%.¹

وعلى الرغم من ذلك فقد أثبت نموذج جامعة هارفارد فعاليتها في رفع حجم الإيرادات بصورة هائلة، وفي تنويع مصادر التمويل بمشاركة المجتمع كجهة مانحة وإقلال حصة رسوم الطلاب، وفي إدارة الوقفية، وفي توجيه الإنفاق نحو تميز الجامعة الأكاديمي والبحثي.

ثالثاً: دراسة حالة جامعة سيدني (أستراليا) صورة عامة عن الجامعة الإنشاء

في عام 1848 قدّم وليام ونتورث William Wentworth، الشاعر والسياسي الأسترالي وأحد دعاة الحكم الذاتي للمستعمرات البريطانية في أستراليا، اقتراحاً بإنشاء جامعة حكومية في ولاية مجلس ويلز التشريعي. وتركز اقتراحه على أهمية قيام جامعة حكومية تتلاءم مع تطلعات المجتمع نحو تحقيق الاستقلال والحكم الذاتي.² وتكللت خطة وينتورث بتأسيس جامعة سيدني (The University of Sydney) في 1 تشرين الأول عام 1850 بموجب قانون تأسيس

المصادر الحكومية غير غائبة في النموذج الأميركي عن تغذية إيرادات الجامعة، على الأقل عن طريق العقود البحثية.

خلاصة الأمر حول جامعة هارفارد أنها تعتبر من أغنى مؤسسات التعليم العالي في العالم من حيث قيمة أوقافها وأصولها واستثماراتها المتعددة، فإذا احتسبنا الميزانية السنوية (3.5 مليار) على عدد الطلاب (20,320) يكون الإنفاق على الطالب الواحد 5.8 مليون دولار، وهو رقم «فلكي» بالنظر إلى ما نعرفه من أرقام في المنطقة العربية. ومن الملفت أن هذه الجامعة تستخدم ما يقرب من 5% فقط من عوائد وقفياتها وثلاث ميزانياتها في الإنفاق على التشغيل (Operational expenses)، فيما يذهب الثلثان الآخران للنفقات الاستثمارية. وهذا ما يعادل نسبياً رقم الإنفاق على الطالب الذي استخرجناه أعلاه. وقد أسهمت سياسة استثمار أصول الجامعة واستدراج الهبات والمنح من الجهات المانحة المتعددة في تأمين عوائد تستخدم في استقطاب أفضل الأساتذة وتقديم المنح للطلاب المتفوقين وتغذية مكثبات الجامعة ومرافقها بوسائل ومصادر مختلفة تسهم في تطوير التعليم والبحث العلمي والمحافظة على صفة التميز الأكاديمي التي اكتسبتها الجامعة منذ إنشائها. وتعد تجربة جامعة هارفارد نموذجاً رائداً في تأمين التمويل الذاتي، وفي تميزها كجامعة «موجهة للبحوث» (research oriented)، حيث يكون حجم طلبات الدراسات العليا أكبر من حجم طلاب الدراسات الجامعية، وحيث يتقاضون المنح بدل أن يدفعوا رسوماً، وحيث نسبة عالية من الهيئة التعليمية مكوّنة من باحثين متفرغين أو شبه متفرغين أو من أكاديميين زائرين بدعوة من الجامعة.

على أنه تجدر الإشارة إلى المخاطر والخسائر التي تكبدتها شركة هارفارد خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة. فمثلاً،

¹ <http://dealbook.blogs.nytimes.com/2009/02/09>

² http://en.wikipedia.org/wiki/William_Wentworth

في أواخر العام الماضي أعلنت هارفارد أن أوقافها خسرت 22% من قيمتها أو قرابة ثمانية مليارات دولار في الأربعة شهور الأولى من السنة المالية التي بدأت في تموز 2008. وكانت لهذه الخسارة تداعيات مهمة على صعيد الإنفاق على الجامعة. ولحدّ من نسب الإنفاق قرّرت الجامعة أن تطلق برنامجاً للتقاعد المبكر الطوعي لنحو 1600 من موظفيها، وتخفيض حوالى 25% من موظفيها وترفع الرسوم بنسبة 3.5%

الكليات والبرامج

تتألف جامعة سيدني من 10 أكرام جامعية وتضم 16 كلية. وهناك أيضاً 62 مركزاً للأبحاث تتوزع على العديد من حقول الاختصاص كما يتضح في الرسم البياني 4-7. ويبين هذا الرسم تركيز أكبر عدد من مراكز الأبحاث في مجالات العلوم والطب مقارنة مع عدد المراكز في مجالات إدارة الأعمال والتربية والخدمة الاجتماعية.

ومن مرافق جامعة سيدني الحيوية 17 مكتبة تضم أكثر من 5.2 ملايين كتاب و68,000 مجلة إلكترونية و35,000 كتاب إلكتروني. وتعتبر مكتبات جامعة سيدني من أقدم وأغنى المكتبات الأكاديمية في أستراليا. بالإضافة إلى المكتبات هناك ثلاثة متاحف تحتوي على أثريات ومخطوطات حول تاريخ السكان الأصليين في أستراليا وقد بلغ عدد زائري هذه المتاحف 71,892 زائراً خلال السنة الدراسية 2007-2008.

الطلاب والهيئة التعليمية والخريجون

خلال العام الدراسي 2007-2008 بلغ عدد الطلاب المسجلين في جامعة سيدني 46,054 طالباً، توزعوا على الشكل التالي: 30,705 طلاب في الشهادة الأولى (67%) و 15,349 في الدراسات العليا (33%). وبلغ عدد خريجي

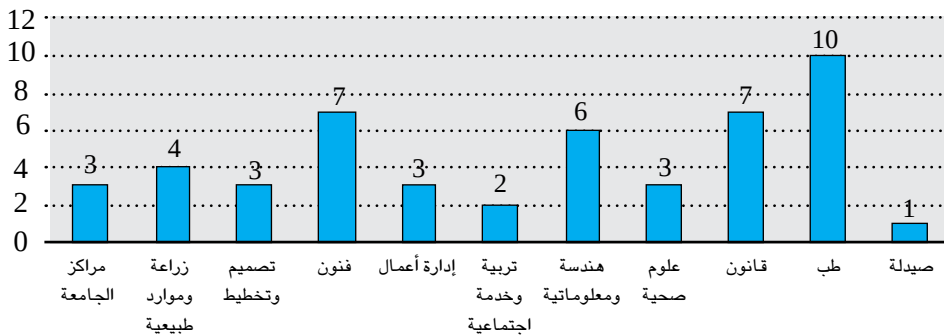
(Incorporation Act) بهدف نشر المعرفة وتعزيزها وتشجيع سكان نيو ساوث ويلز (New South Wales) على التعلم من خلال منهج علمي ليبرالي. بدأت الجامعة بالتدريس الفعلي في شباط عام 1852 في مبنى صغير شيد في مزرعة في مدينة سيدني. وهي تعتبر من أقدم وأعرق الجامعات في أستراليا وتحظى اليوم بعضوية مجموعة أفضل ثماني جامعات بحثية وتعليمية في أستراليا، إلى جانب تبوئها باستمرار المراتب المتقدمة بين الجامعات في كل من أستراليا ودول آسيا والمحيط الهادئ.

الطابع القانوني

على الرغم من الطابع الحكومي لجامعة سيدني، فهي تتمتع بملامح نظام الشركة كما ورد في القانون التأسيسي. وبموجب هذا القانون يحق للجامعة ممارسة الأنشطة التجارية بما فيها الاستثمار والأنشطة المتعلقة بتطوير أي مرفق أو مورد أو أصول تمتلكها الجامعة. وتهدف هذه الشركة إلى توفير التعليم العالي والقيام بالأنشطة البحثية. وفي الوقت نفسه تعتبر الجامعة، بحكم قانون ولاية نيو ساوث ويلز، محكومة بأهداف العمل الخيري أي بحق الحصول على مساعدات من مؤسسات خيرية.

رسم بياني 4-7

توزع مراكز الأبحاث في جامعة سيدني



والتخصصات في الجامعة. ويبين الرسم البياني 4-8 هيكلية إدارة الجامعة.

تمويل الجامعة

قامت جامعة سيدني على الهبات الوقفية العينية (أراض أو ممتلكات) والمالية. فهي كانت قد أنشئت على قطعة أرض قدمها أحد الضباط لتشييد مدرسة للأيتام. ثم توسعت دائرة المساعدات لتواكب تطور بناء الجامعة وتوسيع منشآتها. وتشير وثيقة تاريخ نشوء الجامعة إلى حصول الجامعة على تركة سخية من ممول كبير (يدعى Challis) في العام 1890، وأن التركة التي قدرت بـ 250.000 جنيه إسترليني وفرت للجامعة منشآت عديدة من أبنية وأراض، ومنها بناء كلية الطب. ووفرت تركة توماس فيشر في سنة 1884 حافزاً لتمويل بناء مكتبة الجامعة. والهدايا من بيتر نيكول راسل في 1896 و 1904 استخدمت في تعزيز مجالات جديدة للهندسة. ومكنت تركة McCaughey في العام 1919 من استقطاب

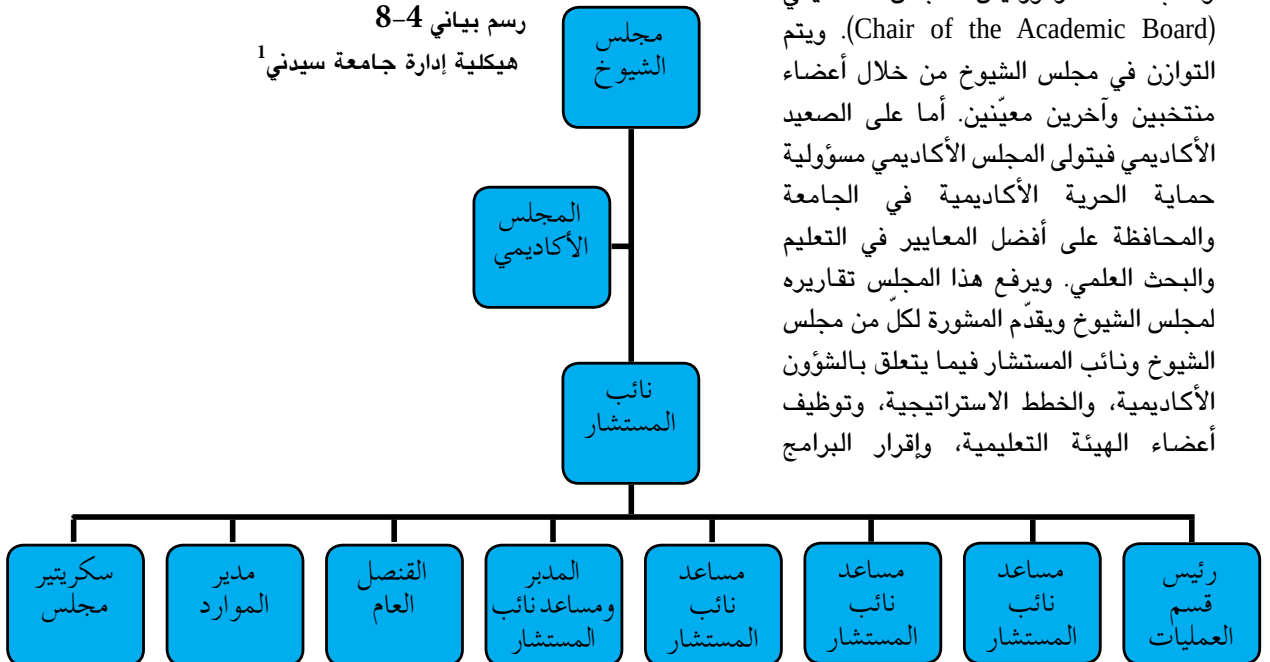
جامعة سيدني الأحياء 250.000 خريج، 70% منهم يقيمون في أستراليا، فيما يتوزع الباقون على دول عديدة. ويعتبر هؤلاء بحسب التقرير السنوي للجامعة مصدراً مهماً من مصادر دعم الجامعة وأنشطتها. وبالانتقال إلى هيئة التدريس، فقد بلغ عدد الأساتذة العاملين خلال العام الدراسي نفسه 2796 أستاذاً. فيكون معدل الطلاب للأستاذ الواحد 16.5.

الإدارة

يتولى الإشراف على جامعة سيدني مجلس شيوخ (Senate) ويعرف بالسلطة الحاكمة للجامعة بحكم الصلاحيات المعطاة له بموجب قانون جامعة سيدني وتعديلاته الصادرة في العام 1989. وبموجب هذا القانون يعتبر مجلس الشيوخ مسؤولاً عن الجامعة وإدارة شؤونها ويمثل الجامعة أمام مجلس نواب ولاية نيو ساوث ويلز.

يتألف مجلس الشيوخ من 22 عضواً ثلاثة منهم أعضاء دائمون: المستشار (Chancellor) ونائب المستشار ورئيس المجلس الأكاديمي (Chair of the Academic Board). ويتم التوازن في مجلس الشيوخ من خلال أعضاء منتخبين وآخرين معينين. أما على الصعيد الأكاديمي فيتولى المجلس الأكاديمي مسؤولية حماية الحرية الأكاديمية في الجامعة والمحافظة على أفضل المعايير في التعليم والبحث العلمي. ويرفع هذا المجلس تقاريره لمجلس الشيوخ ويقدم المشورة لكل من مجلس الشيوخ ونائب المستشار فيما يتعلق بالشؤون الأكاديمية، والخطط الاستراتيجية، وتوظيف أعضاء الهيئة التعليمية، وإقرار البرامج

رسم بياني 4-8
هيكلية إدارة جامعة سيدني¹



¹ http://www.usyd.edu.au/about/organisation_administration/structure.shtml

الحديثة فيها. واستمرت المساعدات والهبات في السنوات اللاحقة، منها مثلاً تركة عبارة عن لوحات فنية من جون باور (1962) جعلت من الممكن إنشاء قسم الفنون الجميلة بالإضافة إلى عدد كبير من التبرعات التي مولت كلية العلوم التي أدت إلى تطورات مهمة في التدريس والبحث في الحوسبة وعلم الفلك والفيزياء النووية.

وتقدر قيمة أوقاف جامعة سيدني بـ 1.26 مليار دولار، وهي بذلك تحتل المرتبة الثانية بعد جامعة ملبورن الأسترالية الخاصة التي بلغت قيمة أوقافها 1.3 مليار دولار حتى العام 2008. وبلغ مجموع إيراداتها 1.240 مليار دولار لغاية 31 من كانون الأول/ديسمبر عام 2008 أتت معظمها من هبات ومساعدات قدّمت للجامعة من مصادر حكومية وهي مقيّدة ومحددة الاستخدام للمصاريف الجارية للجامعة وضمنها منح الطلاب. ويبين الجدول 1-4 توزّع القائمة المختصرة لهذه الإيرادات (Consolidated financial statement).

يبين هذا الجدول أن النسبة الأعلى للإيرادات أتت من مصادر حكومية (63%). وجاءت بعدها رسوم الطلاب (22.5%) وأتت في المرتبة الأخيرة الأرباح من مبيعات الجامعة والعقود التجارية. ويمكن اعتبار الهبات الحكومية الممنوحة لجامعة سيدني مال وقف للمنح (Scholarship endowment) الذي يشترط فيه المانح استخدام هذه الهبة للمنح الدراسية ومساعدة الطلاب دون غيرها واستخدامه في خلال فترة زمنية محددة. أما النسبة المئوية لمال الوقف المقيّد (-Restrict ed endowment) والذي يستخدم في تمويل كراسي الأستاذية (Professorship) والمنح البحثية للطلاب وأعضاء هيئة التدريس فقد بلغت قيمتها 7% (دراسات استشارية ممولة، هبات من مؤسسات وشركات). وفي العموم

أساتذة في الفنون والطب. وخلال مطلع القرن التاسع عشر شهدت الجامعة توسعاً وتطوراً نوعياً وكماً في برامجها الأكاديمية، وذلك بفعل الهبات والمساعدات المقدمة من الأغنياء.

في العام 1920 اتخذ تمويل الجامعة طابعاً دولياً مؤسسياً وانتقلت من الاعتماد على هبات الأفراد إلى الاعتماد على الحكومات. فقد أبرمت الجامعة العديد من معاهدات التعاون مع حكومات الكومنولث (Commonwealth) التي أدت إلى المزيد من المساعدات من هذه الحكومات وبخاصة تلك المقدمة لأغراض إنشاء مرافق للأبحاث لتشجيع البحث المرتبط بأولويات وطنية، وإنشاء المختبرات العلمية وتطوير الهندسة الفيزيائية التي لعبت في ما بعد دوراً مهماً في إنتاج الصناعات الحربية. وفي الخمسينيات من القرن الماضي أدت زيادة العوائد من المساعدات المقدمة من الحكومة الفيدرالية إلى زيادة وتوسيع الأبنية القائمة وتشديد العديد من الأبنية والمرافق

جدول 1-4 إيرادات جامعة سيدني من 30/12/2007 لغاية 31/12/2008¹

البند	%
مساعدات حكومية مختلفة	2.70
حكومة ساوث ويلز	7.70
برنامج مساهمة الحكومة للتعليم العالي - وقفية	8.30
منح الحكومة الأسترالية - وقفية	44
برنامج الحكومة للمساعدات الطلابية - وقفية	2.60
أقساط	22.50
رخص تجارية	0.00
دراسات استشارية - وقفية	7
أرباح	
مداخل أخرى	4.60
المجموع	99.40

¹ http://www.usyd.edu.au/about/publications/annual_report/2008/financial_annual_report_2008.pdf

لمحة عامة عن التعليم العالي مرحلة التأسيس المعاصرة

قام مصطفى كمال أتاتورك مؤسس جمهورية تركيا بإعادة هيكلة مراحل التعليم العام كافة وبنائها على أسس علمانية مستعينة بخبرات أوروبية في مجال التعليم العالي. ففي العام 1931 استقدمت الحكومة التركية ألبرت مالشي Albert Malche الأستاذ المحاضر في جامعة جنيف السويسرية لتنفيذ دراسة تقييمية لدار الفنون، وتقديم اقتراحات لإصلاح نظام التعليم العالي. وفي سياق مراجعته لتقرير مالشي تقدّم أتاتورك بملاحظات وأفكار تعتبر من القضايا المهمة والمثارة اليوم حول التعليم العالي، كالحرية الأكاديمية والمساءلة (Ac-countability)، ومعايير ترقية أعضاء هيئة التدريس، والدور القيادي لرؤساء الجامعات، والمنهج الأساسي (Core curriculum) عبر الاختصاصات كافة، ودور المكتبات وتوظيف الطلاب⁵. ومنذ تأسيس جامعة إسطنبول عام 1933 أخذت مؤسسات التعليم العالي بالانتشار في المناطق التركية كافة حاملة معها مهمة نشر مبادئ أتاتورك العلمانية، ومستلهمه مناهجها من نماذج التعليم العالي في أوروبا⁶. وخلال حكم الحزب الديمقراطي في الخمسينيات من القرن الماضي دخل النموذج الأميركي التعليم العالي إلى تركيا وتم إنشاء العديد من الجامعات التي تتبع النموذج الأميركي كجامعة إيجة (Ege University) في أزمير عام 1955 وجامعة أتاتورك في إيرزوروم (Erzurum University) عام 1957 وجامعة الشرق الأوسط التقنية في أنقرة عام 1956. وبذلك أصبح التعليم العالي في جمهورية تركيا يتكوّن من نموذجين: النموذج الأوروبي وهو الأكثر انتشاراً والنموذج الأميركي.

كلما زادت الأموال والهبات الممنوحة من الحكومة أي المال العام، كانت أموال الأوقاف مقيّدة. هكذا يختلف النموذج الأسترالي اختلافاً جذرياً عن النموذج الأميركي في أن الحكومة هي الممول الرئيسي للجامعة وبأن الوقفية ذات موارد حكومية بالدرجة الأولى.

رابعاً: دراسة حالة (تركيا)

منذ إعلان الجمعية العمومية التركية (Turkish National Assembly) إنشاء جمهورية تركيا في العام 1923 على أسس ومبادئ مصطفى كمال أتاتورك العلمانية، تم إقفال جميع دور التعليم المعروفة بالمدرسة (Medresse) التي تدرّس الدين وأضحت بذلك مؤسسات التعليم كافة علمانية تابعة للدولة¹. وبينما ألغت قوانين الدولة العلمانية وزارة الأوقاف، لم تقم بإلغاء الجمعيات الخيرية العائدة للأوقاف (Vakif) التي قامت سابقاً بتأسيس أو تمويل المدارس الدينية، بل بقيت هذه الأوقاف مؤسسات للنفع العام ترعى شؤونها إلى يومنا هذا دائرة المسائل الدينية (Diyanet İşleri Bakanlığı) التابعة لوزارة الدولة². وتالياً، ما زال الوقف يسهم في دعم أنشطة الحياة الاجتماعية التركية، ومن بينها التعليم³. ومع دخول تركيا مرحلة التحرر الاقتصادي في أوائل التسعينيات من القرن الماضي وبرزت أهمية دور القطاع الخاص في رفع مستوى التعليم، اتسعت دائرة أنشطة الجمعيات الخيرية العائدة للأوقاف لتشمل بالإضافة إلى تقديم المنح للطلاب الجامعيين وخصوصاً الفقراء منهم⁴ إنشاء المدارس ومؤسسات التعليم العالي استناداً إلى دستور (Anayasa) عام 1981 المعدّل.

¹ Mizikaci, Fatma. (2006). Higher Education in Turkey. Bucharest: UNESCO

² <http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7>

³ <http://www.eicds.org/arabic/publicationsAR/saadarticles/08/march/muslemeen.html>

⁴ <http://www.studyturkey.metu.edu.tr/arabic.htm>

⁵ Mizikaci, Fatma. (2006). Higher Education in Turkey. Bucharest: UNESCO

⁶ المرجع نفسه.

أنواع مؤسسات التعليم العالي

قبل العام 1981 كانت مؤسسات التعليم العالي في تركيا حكومية فقط ولم يكن هناك أي جامعة ذات طابع أهلي أو خاص. ومع التعديلات الدستورية في العام 1981 فتح الباب أمام المؤسسات الخيرية بإنشاء الجامعات تحت إشراف مجلس التعليم العالي. وتنص المادتان 130 و131 من هذا الدستور أن تكون هذه الجامعات غير ربحية كشرط أساسي لمنحها الترخيص. ويمنح القانون التركي هذه المؤسسات حرية إدارة شؤونها المالية والإدارية على أن تخضع لتفتيش سنوي يقوم به مجلس التعليم العالي (Yök) ولتقييم وزارتي التربية والمال. ويطلق القانون على هذه الجامعات تسمية «هيئات قانونية رسمية» Public legal entities¹. ووفقاً للقانون رقم 2547 في البند 46 منه تعفى هذه المؤسسات من ضريبة الملكية². وإذا ما خالفت هذه الجامعات القوانين السائدة، تضع الحكومة اليد عليها وتخضعها وطلابها لسيطرة الجامعات الحكومية³.

منذ تعديلات 1981 بدأت الجمعيات الخيرية بإنشاء الجامعات، وكان أولها جامعة بيلكنت (Bilkent University) التي أنشأتها ثلاثة أوقاف خيرية عام 1984 واتبعت بجامعات أخرى منذ العام 1992. وللتمييز بين قطاعات التعليم العالي في تركيا تستخدم الأدبيات عبارة دولة (State) للتعريف بالجامعات الحكومية وعبارة مؤسسة (Foun-dation) للجامعات الأهلية التي أنشأتها

قبل العام 1981 كانت مؤسسات التعليم العالي في تركيا حكومية فقط ولم يكن هناك أي جامعة ذات طابع أهلي أو خاص. ومع التعديلات الدستورية في العام 1981 فتح الباب أمام المؤسسات الخيرية بإنشاء الجامعات تحت إشراف مجلس التعليم العالي. وتنص المادتان 130 و131 من هذا الدستور أن تكون هذه الجامعات غير ربحية كشرط أساسي لمنحها الترخيص.

المؤسسات الخيرية العائدة للأوقاف. وتتمتع هذه الجامعات بالاستقلالية في إدارة شؤونها عبر مجلس الأمناء والتمويل، في حين تبقى تحت رقابة مجلس التعليم العالي⁴.

مؤسسات التعليم العالي والطلاب

يضم نظام التعليم العالي في تركيا 115 مؤسسة، منها 85 جامعة حكومية و30 جامعة أهلية⁵. وهناك أيضاً مؤسستان حكوميتان للتكنولوجيا ومدرسة مهنية للتعليم العالي عائدة للأوقاف⁶. لكن حصة الجامعات الأهلية هي أقل من ذلك بكثير استناداً إلى عدد طلابها، إذ يدرس فيها حالياً 5% فقط من مجموع الطلاب البالغ حوالي مليوني طالب في الجامعات التركية⁷. ويبلغ عدد أعضاء هيئة التدريس الجامعي حوالي 77,100⁸.

إدارة شؤون التعليم العالي

أدخل قانون رقم 2547 الصادر عام 1981 إصلاحات مهمة على نظام التعليم العالي. فمجلس التعليم العالي مستقل عن وزارة التربية ويتألف من 25 عضواً يعين رئيس الجمهورية مباشرة ثمانية منهم، ويعين مجلس الجامعات ثمانية آخرين، ويعين مجلس الوزراء ستة، بالإضافة إلى اثنين من وزارة التربية وعضو واحد يعينه رئيس أركان القوات المسلحة⁹. وبالإضافة إلى إنشاء مجلس التعليم العالي، تم إنشاء ثلاثة مجالس تسانده في عملية إدارة التعليم العالي والإشراف عليه: هيئة المشرفين على التعليم العالي، مركز اختيار الطلاب

¹ Doğramaci, Ali. (2008). Private university initiatives in Turkey: The Bilkent experience. International Conference in Higher Education-Technion, Turkey

² http://eacea.ec.europa.eu/ressources/eurydice/eurybase/pdf/section/TR_EN_C6_17.pdf

³ <http://www.eicds.org/arabic/publicationsAR/saadarticles/08/march/muslemeen.html>

⁴ Mizikaci, Fatma. (2006). Higher Education in Turkey. Bucharest: UNESCO

⁵ Doğramaci, Ali. (2008). Private university initiatives in Turkey: The Bilkent experience. International Conference in Higher Education-Technion, Turkey

⁶ http://www.gse.buffalo.edu/org/IntHigherEdFinance/files/Country_Profiles/Europe/Turkey.pdf

⁷ World Bank (2007). Strategic Directions for higher education in Turkey. Turkey

⁸ <http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7>

⁹ <http://countrystudies.us/turkey/50.htm>

الجامعات الأهلية (المؤسسات الخيرية التابعة للأوقاف)

هناك ثلاثة مصادر تمويل في الجامعات الأهلية: (1) وقفيات وأموال المؤسسة الخيرية وتبرعات الأفراد، (2) رسوم الطلاب، (3) تمويل حكومي فرعي للأنشطة التي تفيد المجتمع.³ علماً أن الوقفيات الخيرية المذكورة هي غير الوقفيات التي أنشأت الجامعة. أما التمويل الحكومي فيخضع لمعايير منها: عدد الأبحاث العلمية التي قامت بها الجامعة نسبة إلى عدد أعضاء هيئة التدريس، عدد المدرسين بالنسبة لعدد الطلاب، وتيرة استخدام اللغات الأجنبية في التدريس، عدد المنح التي استفاد منها الطلاب، القيام بأنشطة ثقافية، الإنفاق على الكتب والمجلات العلمية، عدد الطلاب الذين حققوا مراكز متقدمة من بين الـ 250 طالباً الذين حققوا المراتب الأولى في اختبارات الدخول إلى الجامعة. ويتراوح التمويل الحكومي لهذه المؤسسات بين 1% و 3.6% سنوياً.⁴ وتشكل رسوم الطلاب المصدر الرئيسي لتمويل الجامعات الأهلية⁵، تليها الوقفية.

ولتقديم مثال عن توزيع هذه المصادر نستعين ببعض الأرقام لجامعة بيلكنت. بلغت إيرادات هذه الجامعة في سنة 2007 حوالي 202 مليوني دولار أميركي، 47% منها أتت من رسوم الطلاب، و18% من البحوث ومساعدات حكومية، و4.5% من تأجير سكن الطلاب ومن تبرعات وهبات صغيرة، و30% من أموال وقف الجامعة. أما لجهة الإنفاق فالجامعة أنفقت 25% من مجموع مصاريفها على المنح الدراسية في العام 2007 حيث استفاد 3,000 طالب من هذه المنح (أي ربع الطلاب البالغ عددهم 12,000).⁶

وتوجيههم للجامعات، وهيئة الجامعات. أما على صعيد إدارة مؤسسات التعليم العالي، فالنظام المعمول به هو نفسه في جميع الجامعات التركية باستثناء وجود مجلس أمناء في الجامعات الأهلية، وهو الذي يعين رئيس الجامعة. أما في الجامعة الحكومية فيتم تعيين الرئيس من قبل رئيس الجمهورية، إذ يختار واحداً من لائحة تضم ثلاثة مرشحين يرفعها إليه مجلس التعليم العالي. هؤلاء المرشحون هم من ينالون أعلى الأصوات عن طريق الاقتراع السري (Secret ballot) من قبل أعضاء هيئة التدريس.¹

التمويل

الجامعات الحكومية²

يتم تمويل الجامعات الحكومية من قبل الحكومة بنسبة 59%، و37% من صندوق المال المتحول (Revolving fund) و4% من رسوم الطلاب. والمصدر الأساسي للمال المتحول هو إيرادات الجامعة من العقود والاستشارات، البحوث العلمية، الخدمات الصحية، المشاريع الصناعية (منتجات زراعية، مزارع منتجة للحليب ومشتقاته)، طباعة وخدمات الكمبيوتر. تضاف الأموال التي لم يتم صرفها إلى السنة المالية التالية لتغذية صندوق المال المتحول. ويخصص 30% من مال الصندوق لشراء وصيانة المعدات وتمويل الأبحاث، فيما يتم إنفاق الباقي على أعضاء هيئة التدريس والموظفين الإداريين. أما التمويل الحكومي (59%) فيتم إنفاقه على البنية التحتية وتغطية المصاريف الجارية للجامعة. وقد بلغت نسبته 3.7% من الناتج المحلي الخام (GDP).

1 المصدر نفسه.

2 المصدر نفسه.

3 بموجب قانون وزارة العدل رقم 4896 وقانون التعليم العالي رقم 18.

4 Council of Higher Education (2007), Report on Foundation Universities

5 Chawla, Mukesh (2005). How much does Turkey spend on education? World Bank

6 Doğramaci, Ali. (2008). Private university initiatives in Turkey: The Bilkent experience. International Conference in Higher Education-Technion, Turkey

خلاصة واستنتاجات

في تمويل الجامعات الحكومية وتغذية أوقافها (بريطانيا، كندا، استراليا)، وهو دور تمويلي، ووضع القوانين الآيلة إلى تنظيم عمل الجامعات الأهلية ومراقبة أدائها، وهو دور تأطيري وإشرافي وتنظيمي، بحيث إن الجامعة المستقلة إدارياً ومالياً يفترض أن تكون شفافة وأن تخضع للمساءلة (الحكومية والمجتمعية)، سادسها، إن الوقفية تتغذى من مصادر مجتمعية متعددة، لكنها تدار من قبل جهاز معين مستقل في إجراءاته، ويقع تحت سلطة الجامعة، وأن الجامعة تختار (في الوقفية غير المقيدة) أبواب إنفاقها تبعاً لحاجاتها، وبالتالي فالوقفية الجامعية هي في خدمة الجامعة (رسالتها، أهدافها، برامجها)، وليست الجامعة في خدمة الوقفية لتحقيق أجندات معينة، فمن يشاء أن يدعم الجامعة له ذلك، بما فيه تمويل برامج معينة فيها (الوقفية المقيدة).

سابعها، إن أموال الوقفية يمكن استثمارها بما يزيد من حجمها ويؤدي إلى تعظيم الفائدة منها. وقد بينت حالة جامعة هارفارد أنها تستخدم ما يقرب من 5% فقط من عوائد وقفاتها في الإنفاق على التشغيل (النفقات الجارية). لكن الحالة نفسها تبين أن الاستثمار في السوق يحمل معه تقلبات السوق وأحياناً نكساته، كما حصل مؤخراً فيها،

ثامنها، إن المحصلة النهائية للوقفية الجامعية تكمن في أمرين يتعلقان تحديداً بالمنتجين البشري والمعرفي للتعليم العالي. ذلك أن جل أوجه الدعم عن طريق الأوقاف، الذي تتقدم به الحكومات أو الهيئات

تسمح المعلومات المجمعّة والمعروضة في هذا الفصل باستخلاص عدة استنتاجات: أولها إن الوقفيات الجامعية منتشرة عالمياً، في الدول المتقدمة كما في الدول الناهضة التي تشبه البلدان العربية في ثقافتها كتركيا.

ثانيها، إن هذه الوقفيات قائمة في الجامعات الحكومية كما في الجامعات غير الحكومية.

ثالثها، إنها، في النموذج التركي، تقتصر على الجامعات غير الحكومية، كبديل عن الجامعات الربحية. وهي بالتالي تزيج عن الحكومة عبء جزء من كلفة التعليم العالي، من دون أن يقع هذا العبء على الطلاب وأهاليهم بالدرجة الأولى.

رابعها، إن الوقفية الجامعية ليست مصدراً فقط لإيرادات إضافية، ولشراكة اجتماعية في توفير هذه الإيرادات، بل هي شراكة مجتمعية في تحمل شؤون إدارة التعليم العالي (الجامعات)، وهي بهذا المعنى تجسد الشراكة المجتمعية في تحمل مسؤولية التعليم العالي، وهي بهذا المعنى أيضاً نظام في تمويل الجامعات وإدارتها في الوقت نفسه، أساسه تأمين استقلالية الجامعة الإدارية والمالية والأكاديمية، بما في ذلك المحافظة على الحريات الأكاديمية.

خامسها، إنه في هذا النموذج لا تغيب الحكومة، بل تكون حاضرة بعدة أشكال أبرزها: المشاركة الجزئية المشروطة في تمويل الجامعات غير الحكومية (الولايات المتحدة، تركيا) وهو دور تحفيزي، والمشاركة الأساسية

وفقاً لنموذج الوقفيات الجامعية لا تغيب الحكومة، بل تكون حاضرة بعدة أشكال أبرزها: المشاركة الجزئية المشروطة في تمويل الجامعات غير الحكومية (الولايات المتحدة، تركيا) وهو دور تحفيزي، والمشاركة الأساسية في تمويل الجامعات الحكومية وتغذية أوقافها (بريطانيا، كندا، استراليا)، وهو دور تمويلي، ووضع القوانين الآيلة إلى تنظيم عمل الجامعات الأهلية ومراقبة أدائها، وهو دور تأطيري وإشرافي وتنظيمي، بحيث أن الجامعة المستقلة إدارياً ومالياً يفترض أن تكون شفافة وأن تخضع للمساءلة (الحكومية والمجتمعية).

مشكلة التمويل

تتخذ مشكلة التمويل في البلدان العربية وجهين رئيسين:

- قلة المال المتوافر مقارنة بمتطلبات توفير نوعية تعليم جيدة، ونسبها مشكلة «حجم التمويل». وقد استدلينا على ذلك، حيثما أمكن تجميع المعلومات، من انخفاض الإنفاق على الطالب الواحد إن في موازنات وزارات التعليم العالي أو في موازنات الجامعات. وينطبق ذلك على الجامعات الحكومية وغير الحكومية. ويتراوح الإنفاق بين ألف وثلاثة آلاف دولار للطالب الواحد، وينخفض دون الألف في بعض البلدان. مع ملاحظة الاستثناءين الآتين: أن الإنفاق على الطالب في بلدان الخليج العربي مرتفع ويوازي بل يفوق الإنفاق على الطالب في معدل دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، بما فيها بلدان مثل الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا، إذ يصل الإنفاق على الطالب الواحد إلى 22 ألف دولار في جامعة حكومية في الإمارات العربية المتحدة وإلى 30 ألف دولار في الكويت. وبالتالي فإن هذه البلدان لا تعاني من مشكلة حجم التمويل. الاستثناء الثاني يتعلق بجامعتين خاصيتين في لبنان يرتفع فيهما الإنفاق على الطالب الواحد بما يوازي أو يفوق معدل دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (10 آلاف دولار و17 ألف دولار). ومن المحتمل أن نجد مثل هذه الأرقام في جامعات غير حكومية أخرى في البلدان العربية، وإن بعدد قليل جداً.

- إن الجامعات في البلدان العربية تقتصر تقريباً على التمويل الحكومي (في الجامعات الحكومية) وعلى الرسوم التي يدفعها الطلاب (في الجامعات الخاصة). ونسبها مشكلة «أحادية التمويل». ذلك أن اللجوء إلى موارد أخرى (تنوع مصادر التمويل) عن طريق العقود الإنتاجية والاستشارية والهبات والوقفات هو الاستثناء الذي يؤكد القاعدة، وقد لاحظناه

الاجتماعية على السواء، يتجه نحو تقديم المنح الدراسية للطلاب ونحو التعليم (رواتب الهيئة التعليمية، الأبنية والتجهيزات، المكتبات، فتح الكليات والمعاهد والبرامج... الخ). والبحث العلمي (مشاريع وبرامج وكراس بحثية). بل إن الوقفية الجامعية، في النموذج الأميركي على الأقل، هي المفسر الأساسي لتمييز الجامعات في تطوير المعارف عن طريق الأبحاث، في العلوم البحتة والإنسانية على السواء، وهي التي جعلت البعض منها من أغنى الجامعات في العالم، ومن الجامعات التي تحتل المراتب الأولى في التصنيفات المحلية والدولية حول النوعية.

إن مراجعة حالات الجامعات الأميركية والبريطانية والكندية والأسترالية والتركية، الحكومية وغير الحكومية، تبين أن تمويل التعليم العالي عن طريق الأوقاف يرتبط بتحقيق الجودة وإعلاء شأن التعليم العالي ارتباطاً بتوفير استقلالية الجامعة الإدارية والمالية. ولعل هذه المراجعة توفر نماذج وتقدم دروساً يمكن الاستفادة منها لتطوير مؤسسات التعليم العالي في البلدان العربية.

ملخص

يستعرض هذا التقرير مشكلة تمويل التعليم العالي في البلدان العربية وما يتصل بها من مسائل إدارة هذا التعليم، ولاسيما استقلالية الجامعات الإدارية والمالية والأكاديمية. كما يتوقف عند تجارب في الوقفية الجامعية في الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وكندا وأستراليا وتركيا، من أجل استخراج عدد من الدروس حول الوقفيات الجامعية كبديل مناسب لإدارة وتمويل الجامعات في البلدان العربية. وقد استند التقرير إلى عدد من دراسات الحالات لعدد محدود من الجامعات والبلدان (أوراق مرجعية) أعدت خصيصاً لتغذية هذا التقرير، وإلى قواعد بيانات ودراسات سابقة ومواقع إنترنت ووسائل إعلام.

إن مراجعة حالات الجامعات الأميركية والبريطانية والكندية والأسترالية والتركية، الحكومية وغير الحكومية، تبين أن تمويل التعليم العالي عن طريق الأوقاف يرتبط بتحقيق الجودة وإعلاء شأن التعليم العالي ارتباطاً بتوفير استقلالية الجامعة الإدارية والمالية. ولعل هذه المراجعة توفر نماذج وتقدم دروساً يمكن الاستفادة منها لتطوير مؤسسات التعليم العالي في البلدان العربية.

تتسم بأنها تتناول مجمل نظام التعليم العالي، أو الجامعات الحكومية (برامج، شهادات مشتركة، منح بحثية للأساتذة...الخ). وينخرط في برامج المساعدة هذه عادة خبراء المنظمات والدول التي تقدم المساعدة. وهذا يعني أن هذا النوع من المعونة يتركز عموماً على إدارة التعليم العالي ونوعيته، ويعني أن المعونة ذات بعدين مالي وفكري.

صحيح أن المساعدات العربية تتجه نحو الوجهة الجغرافية نفسها، أي نحو البلدان الأفقر أو التي تعاني من احتلال أو اضطرابات إلا أنها تختلف عن المساعدات الأجنبية في أمرين: الأول أنها تركز على المنح المقدمة للطلاب (الفرص الدراسية) وعلى وجه معين من وجوه النوعية ألا وهو الأبنية والتجهيزات. والثاني أنها ذات طبيعة مالية بحتة ولا تحمل (في متنها) أي بعد فكري.

كما يلاحظ أن المساعدات العربية موجهة عموماً إلى المؤسسات الجامعية أو الطلاب مباشرة، في حين أن المساعدات الأجنبية تتم بالتعاون مع الحكومات وفي البلدان المحدودة الدخل. وهذا فرق ثالث بين نوعي المساعدات العربية والأجنبية. ما يشترك به هذان النوعان من المساعدات، ما وراء الفروق، يبدو في أن تقديم الدعم وزيادته وإنقاصه، وعدم حصوله أصلاً، أمور مرتبطة عموماً بالسياق السياسي للجهات المانحة والبلدان المستفيدة، وأنها أنية ومتقطعة، بحيث إنها لا تشكل مصدراً ثابتاً وأكيداً لتطوير التعليم العالي الوطني.

أما في ما يتعلق بالمساندة المحلية فقد وجدنا أربع صيغ منها: المكرمات والصناديق والمؤسسات الأهلية والوقفات. نتوقف عند الصيغ الثلاث الأولى ونعود إلى الوقفيات في نهاية هذا الملخص.

المكرمات هي مخصصات يوفّرها الحاكم (الملك، الرئيس) لإتاحة الفرص الدراسية (محلياً أو عن طريق الابتعاث) لذوي الدخل المحدود وأبناء المناطق النائية. وهي من هذه الناحية تسعى لتحقيق قدر أكبر من العدالة

في الجامعتين الخاصتين في لبنان. وتشكل حالة الأردن استثناءً من نوع آخر حيث لا تمثل الموارد الحكومية في الجامعات الحكومية إلا خمس الموارد إلى نصفها، حسب الجامعة، وحيث يجري الاعتماد بالمقابل على الرسوم التي يدفعها الطلاب (في التعليم العادي أو التعليم الموازي).

وفي محاولة لرصد العلاقة بين التمويل ونوعية التعليم وجدنا أن لا فروق ذات أهمية في المخصصات الموجهة للبحث العلمي بين الجامعات الحكومية (في البلدان الخليجية) ذات الموازنات العالية للطلاب الواحد، والجامعات ذات الموازنات المنخفضة، وجميعها ذات مصادر تمويل أحادية. وتبين من جهة ثانية أنه كلما انخفضت الموازنة للطلاب الواحد ارتبط ذلك بمعدلات أعلى لعدد الطلاب للأستاذ الواحد. وهذه القاعدة تنطبق على الجامعات غير الحكومية، حيث الإنفاق على البحوث متدنٍ إجمالاً. تستثنى من ذلك الجامعتان الخاصتان في لبنان المذكورتان سابقاً، حيث يرتفع فيهما حجم الإنفاق وحصة المخصصات الموجهة للبحث العلمي وينخفض معدل الطلاب للأستاذ الواحد.

البدائل القائمة لتنويع التمويل وتوفير موارد إضافية

تأخذ الحلول القائمة لمشكلة التمويل شكلين رئيسيين: المساعدات الخارجية (الأجنبية والعربية) والمساندة المحلية (الصناديق، المكرمات، المؤسسات الأهلية، الوقفيات). وقد استقصينا أنواع المساعدات هذه عن طريق الإنترنت وليس عن طريق دراسات الحالات، لذلك قد تكون هناك مساعدات أخرى لم نتمكن من حصرها.

هناك عدد من المنظمات الدولية (ومن الدول) التي قدمت وتقدم التمويل (عن طريق القروض والهبات) لعدد من البلدان العربية ذات الدخل المحدود (مصر، لبنان، فلسطين، اليمن، تونس...الخ). وذلك لتنفيذ برامج معينة

(الحكومية والخاصة). وبحثنا تناول، بالنسبة لكل من المستويين، أمرين: الصلاحيات (والجهة التي تتخذ القرارات)، وتكوين المجالس ومن ضمنها المكانة التي يحتلها ممثلو القطاعات الاجتماعية والاقتصادية فيها، أو مدى شراكة المجتمع في حمل مسؤولية التعليم العالي. وقد استندنا في ذلك إلى القوانين المرعية التي تم تجميعها وتحليلها في عدد محدود من البلدان العربية هي: الأردن، لبنان، السعودية، مصر، المغرب، سوريا، وهي البلدان نفسها التي حاولنا جمع المعطيات المالية عنها.

هناك عموماً مجالس للتعليم العالي ذات تسميات متنوعة في البلدان العربية تشرف على التعليم العالي. هذه المجالس هي عموماً «حكومية» التكوين، أي يتكون أعضاؤها من شخصيات رسمية (وزراء، وزراء سابقون، مدراء لإدارات حكومية، رؤساء جامعات، حاليون أو سابقون، مستشارون... إلخ)، ولا يوجد بينهم ممثلون عن الفعاليات الاجتماعية والاقتصادية (باستثناء المغرب). ثم إن الجميع يعيّنون من قبل السلطة الحكومية، ولا يجري اختيارهم من قبل زملائهم في المجلس أو زملائهم في المهنة. أما لجهة الصلاحيات فهذه المجالس غير مخولة بتعيين رؤساء الجامعات الحكومية ولا حتى بترشيحهم، مع بعض الاستثناءات، لأن هذا التعيين يتم من قبل السلطة العليا عن طريق «اقتراح» يقيمه الوزير المختص. كذلك الحال في الشؤون المالية، فإن هذه المجالس غير مخولة باتخاذ قرارات مالية. خلاصة القول إن هذه المجالس هي أقرب إلى أن تكون ذراعاً للحكومة من أن تكون هيئات وسيطة بين الحكومة وأهل التعليم العالي، في وضع تبدو فيه السلطة شديدة المركزية.

مستوى إدارة الجامعات هو امتداد طبيعي لمستوى الإدارة الوطنية للتعليم العالي. فلا توجد مجالس أمناء للجامعات الحكومية باستثناء الأردن (وما يشبهه مجلس الأمراء في جامعة الأزهر في مصر)، لكن المجلس في الحالتين لا صلاحية له في الترشيح والتعيين.

في توفير الفرص الدراسية. لكنها عملياً جزء من الإنفاق الحكومي، مع إخراج لها كأنها من خارجه، أي تعيدنا إلى مشكلة أحادية التمويل وحجمه المحدود، من جهة، وإلى أنها تحتمل وجهاً سياسياً من جهة أخرى، يعيق الاستقلالية. إذ تجري الأمور في البلدان ذات العلاقة وكأن الحاكم ينفق من ماله الخاص في تقديم المنح وإنشاء الجامعات وغيرها، بل يحصل خلط مقصود ما بين المال العام والمال الخاص للحاكم.

وبالمثل فإن الصناديق المحلية هي إنفاق حكومي، مع مشاركة جزئية من المجتمع، وهي محدودة في عددها ونطاقها وفي مداها الزمني. واقع الحال أنه أمكن رصد ثمانية صناديق فقط (أربعة منها في الأردن)، ستة منها ذات طابع حكومي، والصندوقان الباقيان نجدهما في الأردن (صندوق الحسين للإبداع وصندوق عبد الحميد شومان). وبالتالي فإن هذا البديل يبدو ضعيف الوجود في البلدان العربية ويقوم على أكتاف الجهود الحكومية، وأن نطاق تغطيته للحاجات المالية محدود.

أما مؤسسات الدعم الأهلية فلم نجد عنها أمثلة إلا في لبنان. وربما تعزى هذه القلة إلى خشية الدول العربية من أن تكون لهذه المؤسسات «أجندتها» السياسية. ولعل التجربة اللبنانية حيث تكثر هذه المؤسسات، أو يشتهر بعضها، دليل على مثل هذه الخشية.

خلاصة القول حول البدائل التي أمكن الاهتداء إليها في التجربة العربية لحل مشكلة التمويل إنها ضعيفة الوجود والأثر وذات ترددات سياسية، الأمر الذي يعيدنا إلى موضع استقلالية الجامعات وشؤون إدارة التعليم العالي.

إدارة شؤون التعليم العالي وأزمة استقلالية الجامعات

يتكوّن تسيير (management) التعليم العالي من مستويين: مستوى الإدارة الوطنية للتعليم العالي، ومستوى إدارة الجامعات

الفعاليات الاجتماعية والاقتصادية، مع بعض الاستثناءات النادرة. فالجامعة الأميركية في بيروت لها مجلس أمناء هو السلطة العليا فيها، بالنسبة لصلاحيات التعيين (بما في ذلك تعيين الرئيس) والصلاحيات المالية، وهو يتكوّن من شخصيات لبنانية (متنوعة الأديان والطوائف) وعربية وأجنبية. والجامعة غير تابعة لجامعة معينة، دينية أو غير دينية، أو لأفراد أو لشركة. وبهذا المعنى تعتبر الجامعة الأميركية في بيروت الأكثر استقلالاً بين الجامعات التي شملتها الدراسة، أي الأقل اتكالاً على «جهة» واحدة تمويلها وتوجيهها، والأكثر اضطراراً إلى تحصيل مواردها وتنويعها بجهد خاص تكرّسه لهذا الغرض.

استناداً إلى هذه الصورة عن أحوال إدارة شؤون التعليم العالي يمكن القول إن مشكلة التمويل ليست فقط مشكلة تدبير أموال إضافية، وإن حل المال مشكلة الفرص الدراسية (مقاعد إضافية منح محلية وفي الخارج، كما هي الحال في البلدان الخليجية) فإنه لا يحل المشكلة الأساسية (النوعية). يصعب فصل التمويل عن التسيير.

في هذا السياق نضع «الوقفية الجامعية»، باعتبارها بديلاً يمكن أن يوفر الأمرين معاً: التمويل (حجماً وتنوعاً) والاستقلالية. فماذا تقدّم لنا التجربة العالمية حول الموضوع، وماذا تقدّم التجربة العربية، وما هي آفاق تطوير هذه التجربة؟

الوقفية الجامعية بين التجربة الدولية والتجربة العربية

الوقفية الجامعية منتشرة عالمياً. قدّمنا أمثلة عليها من الولايات المتحدة الأميركية وكندا وبريطانيا وسويسرا وأستراليا وتركيا، مع فروق مهمة بينها.

ما يجمع بين هذه التجارب عدّة أمور. إنها قائمة في الجامعات الحكومية كما في الجامعات غير الحكومية، إنها تتغذى من المتبرعين في المجتمع،

وهناك مجلس جامعة في جميع الجامعات. وهو بدوره لا يرشح العمداء ولا رئيس الجامعة في معظم الأحيان، باستثناء لبنان. فرئيس الجامعة (والعمداء أحياناً) تعيّن الحكومة (الملك، الرئيس، مجلس الوزراء) في جميع البلدان المدروسة. أما صلاحيات هذا المجلس المالية فمحدودة أو غامضة، باعتبار أن الحكومة، عبر وزارة المالية، هي التي تقرّر ميزانية الجامعات، وهي التي تتحوّل إليها المداخل الإضافية للجامعة.

أما لجهة التكوين فإن مجالس الجامعات تضمّ عمداء ومدراء، وغالباً لا تضم ممثلين منتخبين عن الهيئة التعليمية (باستثناء لبنان والمغرب) ولا نجد فيها ممثلين عن الفعاليات الاجتماعية والاقتصادية، باستثناء المغرب، الذي ينفرد أيضاً بأن الجامعة يحق لها المساهمة في المقاولات العمومية والخاصة وأن تنشئ شركات تابعة لها... إلخ.

خلاصة القول إن الجامعات الحكومية في البلدان العربية المدروسة، التي تصفها القوانين بأنها مستقلة مالياً وإدارياً، تفتقد، بموجب القوانين نفسها، الصلاحيات اللازمة لاتخاذ القرارات (أو المشاركة في اتخاذ القرارات) المتعلقة بتعيين القياديين فيها، وتحديد ميزانياتها ومواردها. وبهذا المعنى نقول إنها تفتقد استقلاليتها الإدارية والمالية (ولو أن الجامعة الحكومية في المغرب تبدو أكثر تمتعاً بهامش من الاستقلالية). ومن المنطقي الافتراض أن الاستقلالية الأكاديمية تكون مقيدة في هذه الحالة، كلما تعلق الأمر بالبرامج ذات الكلفة المالية، حيث لا تستطيع الجامعة البتّ بالأمر من دون موافقة السلطات العليا.

أما أن تكون الجامعة غير حكومية فهذا لا يعني أنها تتمتع بالاستقلالية حكماً. لأنها قد تكون خاضعة لمشيئة أصحابها أكانوا أفراداً أم شركات أم جماعات. وقد بيّنا في الفصل الأول أن الجامعات غير الحكومية قليلاً ما تتمتع بالاستقلالية وأنها لا تضم ممثلين عن

وتنظيمي، بحيث أن الجامعة المستقلة إدارياً ومالياً يفترض أن تكون شفافة وأن تخضع للمساءلة (الحكومية والمجتمعية).

إنها تتوجه بصورة رئيسية نحو ثلاثة مجالات هي بالأولوية: البحوث، وإنشاء مرافق جديدة للجامعة، وتقديم المنح الدراسية للطلاب، علماً بأن الأثر الحاسم للوقفات يكمن عملياً في البحوث (دراسات، برامج بحثية، مراكز بحثية، كراس بحثية وأكاديمية). بمعنى أن المحصلة النهائية للوقفية الجامعية تكمن تحديداً بالمنتج البشري والمعرفي للتعليم العالي، وأن الوقفية الجامعية، في النموذج الأميركي على الأقل، هي المفسر الأساسي لتمييز الجامعات في تطوير المعارف عن طريق الأبحاث، في العلوم البحتة والإنسانية على السواء، وهي التي جعلت البعض منها من أغنى الجامعات في العالم، ومن الجامعات التي تحتل المراتب الأولى في التصنيفات المحلية والدولية حول النوعية.

وتختلف هذه التجارب من أكثر من ناحية:

من ناحية الحجم: ذلك أن وقفية جامعة هارفارد مثلاً تبلغ 36.9 مليار دولار، في حين أن وقفية المعهد السويسري للتكنولوجيا تبلغ ملياراتاً واحداً. والتفاوت يظهر أيضاً في نسبة ما تقدمه الوقفية بالمقارنة مع الموارد الأخرى للجامعة.

من ناحية الجهة الواقفة، ما بين متبرعين أفراد ومؤسسات وواهبين وموصين (جهات غير حكومية)، كما في الجامعات الأميركية التي توقفنا عندها، ومن وقفيات «تأسيسية» وجمعيات أهلية خيرية كما في النموذج التركي، ومساهمات حكومية كما في الجامعات البريطانية والكندية والأسترالية الحكومية. علماً بأن الحكومة في هذه الجامعات تؤمن (من خارج الوقفية) بعض النفقات التشغيلية وبخاصة رواتب الهيئة التعليمية، والحكومة التركية تمول الجامعات الأهلية في مجال البحوث وتبعاً لأداء الجامعات بناءً على شروط

على سبيل الهدايا والوصايا والعمل الخيري وغيرها، ومن المساعدات والمنح البحثية الحكومية، وغيرها.

إنها تتغذى من مصادر مجتمعية متعددة، لكنها تدار من قبل جهاز مستقل في إجراءاته يقع في الوقت نفسه تحت سلطة الجامعة، والجامعة تختار (في الوقفية غير المقيدة) أبواب إنفاقها تبعاً لحاجاتها، وبالتالي فالوقفية الجامعية هي في خدمة الجامعة (رسالتها، أهدافها، برامجها)، وليست الجامعة في خدمة الوقفية لتحقيق أجندات معينة، فمن يشاء أن يدعم الجامعة له ذلك، بما فيه تمويل برامج معينة فيها (الوقفية المقيدة).

إن أموال الوقفية يمكن استثمارها بما يزيد من حجمها ويؤدي إلى تعظيم الفائدة منها. وقد بينت حالة جامعة هارفارد أنها تستخدم ما يقرب من 5% فقط من عوائد وقفياتها في الإنفاق على التشغيل (النفقات الجارية). لكن الحالة نفسها تبين أن الاستثمار في السوق يحمل معه تقلبات السوق وأحياناً نكساته، كما حصل مؤخراً فيها.

إنها ليست مصدراً فقط لإيرادات إضافية، بل هي شراكة مجتمعية في تحمل شؤون إدارة التعليم العالي (الجامعات)، وهي بهذا المعنى تجسد الشراكة المجتمعية في تحمل مسؤولية التعليم العالي، وهي بهذا المعنى أيضاً نظام في تمويل الجامعات وإدارتها في الوقت نفسه، أساسه تأمين استقلالية الجامعة الإدارية والمالية والأكاديمية، بما في ذلك المحافظة على الحريات الأكاديمية.

إنها لا تغيب الحكومة، بل تكون الحكومة حاضرة بعدة أشكال أبرزها: المشاركة الجزئية المشروطة في تمويل الجامعات غير الحكومية (الولايات المتحدة، تركيا) وهو دور تحفيزي، والمشاركة الأساسية في تمويل الجامعات الحكومية وتغذية أوقافها (بريطانيا، كندا، أستراليا)، وهو دور تمويلي، ووضع القوانين الآيلة إلى تنظيم عمل الجامعات الأهلية ومراقبة أدائها، وهو دور تأطيري وإشرافي

التاريخية فيه، منذ «المدارس النظامية» في بغداد في العهد السلجوقي (1105-1194)، والتي تعادل الجامعات في مصطلحنا اليوم. وهناك من يقول إن فكرة الوقفية تعرف عليها الإنكليز من العالم الإسلامي إبان الحروب للصليبية في القرنين الثاني عشر والثالث عشر، ونقلوها إلى إنكلترا. والوقف مصطلح له أدبياته الغزيرة في الثقافة العربية الإسلامية وشائع أيضا في الثقافة المسيحية. ومن أركان الوقف «الناظر» أو «المتوكل» الذي يديره باستقلالية عن الوقف والمستفيد.

لكن يجب الإقرار بأن اعتماد الوقفية الجامعية ليس أمرا شائع القبول حتى الآن في البلدان العربية، وبأن طرح نموذج الوقف لإحداث نقلة في التعليم العالي العربي المدني، قد يسبب رفضا في الأوساط الحكومية في عدد كبير من البلدان العربية. لعل ذلك يعود إلى انتماء مصطلح الوقف فيها إلى الحيز الديني. والحيز الديني يجبر معه طابعه العقائدي والحركات الدينية السياسية التي يشهدها العالم العربي منذ فترة غير وحيزة. ولعل المشكلة تعود في أحوال أخرى إلى أن مصطلح الجامعات «الأهلية» التي تقوم على الأوقاف تحيل إلى النزاع الأهلي. وهذه مشكلة جدية تواجه هذا البديل، ما يفرض التقدم في طرح الموضوع بطريقة تسمح بتقبل الفكرة وتبديد المخاوف الأيديولوجية من الوقفية الجامعية ونقل الفكرة من الحيز الديني وحيز الجماعات الأهلية إلى الحيز المدني.

ربما لا يكون النموذج الأميركي مناسباً للاقتداء، بسبب النظام الشديد الليبرالية فيه، حيث الحكومات الفيدرالية والمحلية تتبع سياسة اللاتدخل في التعليم العالي وتكتفي بالتحفيز والتأطير العام. وفي الأساس ليس من الواقعي التفكير بتقليد جامعة مثل جامعة هارفارد، العصية على المنافسة حتى في أميركا. ثم إن جامعة هارفارد هي جامعة «موجهة للبحوث» (research oriented)، وهذا النموذج الشائع في أميركا غير شائع

نص عليها القانون، تتعلق بالنوعية، والحكومة الفيدرالية في أميركا تقدم للجامعات الحكومية وغير الحكومية منحا بحثية ومساعدات تحفيزية تقع خارج الوقفيات. وفي كل الأحوال تتباين وجهة المساهمة تبعا للجهة الواقفة. من ناحية نطاق الوقفية. ففي بريطانيا هناك وقفيات للكليات منفصلة عن وقفيات الجامعات (حتى داخل الجامعة نفسها)، وهذا غير شائع في البلدان الأخرى. من ناحية القطاع. ذلك أن الوقفيات نجدها في القطاعين الحكومي والخاص في جميع هذه البلدان ما عدا في تركيا.

على الرغم من هذه الفروق العائدة إلى تنوع التجارب وتفاوت الأحوال الاقتصادية والنظم السياسية للبلدان التي تقع فيها، فإن «القاعدة العامة» تتمثل في ما يأتي: الحرص على تنويع مصادر التمويل، وزيادة الموارد، والسعي إلى إشراك المجتمع في هذا التمويل، وتأمين استقلالية الجامعة عن الضغوط الحكومية والأهلية وإشراكهما معا في الوقت عينه، وتوجيه التمويل نحو تحسين النوعية ضمن سياق المنافسة المحلية والدولية. وجميع هذه الأمور يحتاجها التعليم العالي في البلدان العربية.

ماذا تقدم التجربة العربية في هذا المجال، مجال الوقفيات الجامعية؟ لا شيء يذكر تقريبا. وجدنا بداية وقفيات، واعدة، في السعودية، ووقفية متواضعة في كلية الحقوق في جامعة بيرزيت في فلسطين.

ومن المنطقي بعد الوقوف على حجم المشكلات المالية والإدارية التي يعاني منها التعليم العالي العربي، وانعكاساتها القوية على نوعية التعليم، القول إنه من الضروري التفكير الجدي بإقامة الوقفيات الجامعية ونشرها في البلدان العربية في القطاعين الحكومي وغير الحكومي.

إن الوقفية الجامعية ليست فكرة «مستوردة» أو خارج السياق الثقافي العربي، بل على العكس من ذلك، فهي بعيدة الجذور

التعليم (فتقلل الفرص الدراسية) وتقتطع من عوائد الرسوم الأرباح التي تحوّل إلى المالكين أو مالكي الأسهم (فتعيق تطوير عناصر النوعية، ولا سيما البحث العلمي). وهي تفيدنا أيضاً بأن ذلك لا يتمّ من دون ضوابط قانونية تجنب الجامعة الانزلاق نحو تبعية جديدة تجاه ملاكين أو جماعات سياسية تسعى من وراء المؤسسة إلى تحقيق «أجندات» معينة، وبأن الحكومة تقدّم حوافز للجامعات الأهلية من أجل تحسين عناصر النوعية.

الوقف هو أساساً شأن عام، باعتبار أنه متنوع المصادر ومستقل عن الواقف أو الواقفين، وعوائده تكون موضوعة في خدمة مؤسسة عامة هي الجامعة. في هذا السياق يمكن القول إن الأنظمة والقوانين التي تسير بموجبها مؤسسات التعليم العالي الحكومية وغير الحكومية بحاجة إلى تغييرات جوهرية. ويحتاج الأمر إلى دراسة تفصيلية عن الوقف، وعن نقله من الحيز الديني إلى الحيز المدني، وعن تطبيقاته المختلفة بين الجامعات الحكومية والجامعات غير الحكومية.

في العالم. لكن التجربة الأميركية توضح الفكرة بصورة مكبرة، وتفيدنا بأن الوقف له شروطه. أولها وأهمها أن تأتي هذه المساعدات لتحقيق أهداف الجامعة ورسالتها كما هي مقررة مسبقاً وأن لا تتحوّل الجامعة إلى مكان لتحقيق «أجندات» محلية أو خارجية معينة. وثانيها أن تكون لأموال الوقف إدارة مستقلة تخضع للمساءلة، وتقع تحت سلطة الجامعة. الوقف يكون في خدمة الجامعة ولا تكون الجامعة في خدمة الوقف.

أما النموذج البريطاني (كما الكندي والأسترالي)، فهو يفيدنا بأنه يمكن إقامة الأوقاف في الجامعات الحكومية، وأنه يمكن للحكومات (ذات النزعة التدخلية كما هي الحال في بلداننا) أن تسهم في هذه الأوقاف، بل أن تكون المسهم الرئيسي فيها. وهو يفيدنا بالتالي أن الجامعة الحكومية مستقلة في إدارتها وميزانياتها، وتقرّر الحكومة أن تسهم في وقفيتها (أو ميزانياتها) بقدر معين. أخيراً تفيدنا التجربة التركية أن الجامعات «الأهلية» هي بديل للجامعات غير الحكومية التي تبغي الربح، أي التي تحمّل الطلاب كلفة

الملف الثالث

الخطاب الثقافي في وسائل الإعلام

الفصل الأول:

الخطاب الثقافي: المنهج والمفهوم

- أولاً: أهمية الخطاب الثقافي في وسائل الإعلام
- ثانياً: الأهداف المرجوة من تحليل الخطاب الثقافي

الفصل الثاني:

الخطاب الثقافي في الصحافة العربية

- أولاً: مستويات اهتمام الجرائد اليومية العربية بالصفحات الثقافية
- ثانياً: خصائص المضمون الصحفي بخطاب المجالات الثقافية العربية
- ثالثاً: القضايا الإشكالية المركزية داخل خطاب المجالات الثقافية العربية

الفصل الثالث:

الخطاب الثقافي في الفضائيات العربية

- أولاً: الاتجاهات العامة لمعالجة المضامين الثقافية عبر القنوات والبرامج التليفزيونية
- ثانياً: تشكيل الخطاب الثقافي في قناة النيل الثقافية
- ثالثاً: تشكيل الخطاب الثقافي في قنوات الثقافة الشعبية السعودية
- رابعاً: تشكيل الخطاب الثقافي في برنامج «الصالون الثقافي» بالقناة المغربية

الفصل الأول الخطاب الثقافي: المنهج والمفهوم

أولاً: أهمية الخطاب الثقافي في وسائل الإعلام

يُعنى هذا الملف بتحليل سمات وعناصر وأطر تشكيل الخطاب الثقافي عبر أجهزة الإعلام، على مستوى القضايا والأطروحات التي يتبناها هذا الخطاب، والقوى الفاعلة التي يبرزها، وعناصر تقديم الهوية الثقافية للذات، وأبعاد علاقة الهوية الذاتية بالآخر (الداخلي: القطري - المذهبي) والآخر (الخارجي: الغربي أو الآسيوي). وتكتسب هذه الدراسة أهميتها مما يلي:

- إن التجلي الإعلامي للخطاب الثقافي أصبح التجلي الأبرز، والأكثر أهمية وجماهيرية، بل يمكننا القول بأن وسائل الإعلام اليوم أصبحت الوسيلة الأساسية والنافذة المحورية لترويج الخطابات الثقافية المختلفة، وإكسابها نوعاً من الجماهيرية والقبول، سواء على مستوى جمهور الصفوة (النخبة المثقفة)، أم على مستوى الجمهور العام.

- إن الكشف عن أجندة الموضوعات والقضايا التي يهتم بها الخطاب الثقافي الذي تقدمه وسائل الإعلام يمنحنا عدداً من المؤشرات المهمة حول مجموعة انشغالات العقل الثقافي العربي، خلال فترة زمنية معينة، سواء على مستوى منتجي الخطاب، أم على مستوى مستهلكيه.

- يعبر الخطاب الثقافي عن منظومة محدّدة من القيم التي وظفها سواء في تحديد ملامح الذات، أم في تحديد سمات الآخر. ويؤدي الكشف عن منظومة القيم تلك إلى فهم الطريقة التي يفكر بها العقل العربي عند النظر إلى هوية الذات، وكذلك عند الوقوف أمام هوية الآخر.
- إن تحديد نسبة وأشكال اهتمام وسائل الإعلام العربي بتقديم المضامين الثقافية

يوفر لنا أساساً منهجياً لتحديد مستوى اهتمام هذه الوسائل بالقيام بالوظيفة التثقيفية، التي تعد إحدى الوظائف الأساسية لوسائل الإعلام في المجتمعات النامية.

ثانياً: الأهداف المرجوة من تحليل الخطاب الثقافي

يتمثل الهدف الرئيسي في تحليل سمات وأطر تشكيل الخطاب الثقافي بالمجلات الثقافية والقنوات والبرامج التليفزيونية الثقافية خلال العام 2008. ويتفرع عن هذا الهدف الرئيسي مجموعة الأهداف التالية:

- تحليل القضايا العامة التي يهتم بها الخطاب الذي تتصدى لتقدمه كل من القنوات الفضائية الثقافية والمجلات الثقافية العربية.

- تحليل الأطروحات التي يتبناها الخطاب في معالجة مجموعة القضايا المركزية التي يهتم بإبرازها.

- تحليل سمات وعناصر تشكيل الهوية الثقافية للشخصية العربية في الخطاب الثقافي عبر وسائل الإعلام.

- تحليل سمات وعناصر تشكيل الهوية الثقافية للآخر في الخطاب الثقافي الإعلامي.

- تحليل الروافد الأساسية لتشكيل هذا الخطاب:

- الرافد الديني.
- الرافد التاريخي.
- الرافد المتصل بالثقافة الشعبية (المحلية).
- الرافد المتصل بقضايا العصر.
- تحليل القوى الفاعلة التي يعتمد عليها الخطاب الثقافي - عبر أجهزة الإعلام - في إنتاج وتأسيس أطروحاته.
- تحليل تجليات مفهوم الأحادية (القطرية)

وتعد أقدم مجلة ثقافية عربية، إذ تأسست عام 1892 على يد جرجي زيدان، وما زالت تصدر حتى الآن عن مؤسسة «دار الهلال».

• مجلة الآداب (اللبنانية): وهي مجلة تصدر ست مرات سنوياً، أي كل شهرين، وتعد من أقدم المجالات الثقافية في العالم العربي، إذ صدرت عام 1953 من بيروت، وتولى مهمة تأسيسها الأديب والمفكر اللبناني الدكتور «سهيل إدريس». ولا زالت المجلة مستمرة في الصدور حتى الآن.

• مجلة العربي (الكويتية): وهي مجلة شهرية ثقافية مصورة، تأسست عام 1958، وتصدرها وزارة الإعلام بدولة الكويت لتوجه إلى الوطن العربي ككل.

• الصحيفة الثقافية (المغربية): وهي مجلة تصدر عن مجلة فوانيس المغربية بصورة شهرية. ومجلة فوانيس هي مجلة إلكترونية تُعنى بشؤون الأدب².

عيّنة القنوات والبرامج التلفزيونية الثقافية

غطت عيّنة القنوات والبرامج التلفزيونية الثقافية التي تم تحليل الخطاب المقدم عبرها ما يلي³:

ومفهوم التعددية (القومية أو العولمية) داخل الخطاب الثقافي الإعلامي.

• تحليل آليات الدمج/ التفكيك التي يعتمد عليها الخطاب في بناء أطروحاته المتعلقة بعلاقة الذات الثقافية بالآخر.

مجتمع وعيّنة الدراسة

تتبع هذه الدراسة سمات وأطر تشكيل الخطاب الثقافي داخل نوعين من الوسائل الإعلامية:

• المجالات الثقافية العربية.

• القنوات التلفزيونية، والبرامج التلفزيونية الثقافية المتخصصة.

وبذا يتحدد مجتمع الدراسة التحليلية في إطار كل من المنظومتين الثقافيتين الصحفية والتلفزيونية. وقد تمّ تحديد عيّنة من المجالات الثقافية العربية، وكذلك من القنوات والبرامج التلفزيونية الثقافية العربية الممثلة لخصائص مجتمع الدراسة، على النحو التالي:

عيّنة المجالات الثقافية

شملت عيّنة المجالات الثقافية داخل هذه الدراسة مجموعة المجالات التالية¹:

• مجلة الهلال (المصرية): وهي مجلة شهرية،

¹ يتحقق في هذه العيّنة عدد من الشروط، أهمها:

- تغطية قطاعات جغرافية متنوعة داخل العالم العربي، تشمل المشرق العربي والمغرب العربي، وادي النيل.
- التوجه إلى مجالات ثقافية متنوعة على عدة مستويات، أهمها: التنوع على مستوى الرؤية والأهداف، والتنوع على مستوى العمق التاريخي، والتنوع على مستوى دورية الصدور، والتنوع على مستوى الطبعية والخصائص، ما بين مجالات مطبوعة وأخرى إلكترونية.

² تمّ مسح أربعة من الأعداد الصادرة من كل مجلة من هذه المجالات الأربع، باستثناء الصحيفة الثقافية المغربية التي توافر منها ثلاثة أعداد فقط على موقع مجلة فوانيس على شبكة الإنترنت (يناير - فبراير - مارس 2007). وتمّ مسح أربعة أعداد من مجلة الآداب البيروتية خلال عام 2008، غطت الأشهر التالية: - عدد يناير/ فبراير/ مارس. - عدد أبريل/ مايو/ يونيو. - عدد يوليو/ أغسطس/ سبتمبر. - عدد ديسمبر. وقد صدر من مجلة الآداب خلال عام 2008 خمسة أعداد، غطت الدراسة التحليلية أربعة منها، وتمّ استبعاد العدد الصادر في أكتوبر/ نوفمبر 2008، للاعتبارات المنهجية الخاصة بالمقارنة، بحيث اعتمدت الدراسة سحب أربعة أعداد من كل من مجلتي الهلال والعربي بأسلوب العينة المنتظمة. فتم تقسيم السنة إلى أربع فترات (تشتمل كل فترة على ثلاثة أشهر)، وتمّ سحب العدد الأول من الفترة الأولى (شهر يناير)، والعدد الثاني من الفترة الثانية (مايو)، والعدد الثالث من الفترة الثالثة (سبتمبر)، والعدد الأخير من الفترة الرابعة (شهر ديسمبر).

³ وقد تمّت مراعاة مجموعة الشروط الآتية في تحديد هذه المجموعة من القنوات والبرامج كمادة لتحليل الخطاب الثقافي التلفزيوني:

- التنوع على مستوى الملكية: حيث تتنوع أشكال ملكية هذه القنوات، ما بين قنوات تمتلكها وتحكمها حكومات (قناة النيل الثقافية)، وثانية مملوكة لشعراء ومثقفين (القنوات الشعبية السعودية).
- التنوع على مستوى الإطار التلفزيوني لتقديم الخطاب: حيث شملت العيّنة قنوات متخصصة بشكل كامل في تقديم البرامج الثقافية، وقنوات ذات طبيعة عامة، لكنها تولي البرامج الثقافية أهمية خاصة، وبرامج ثقافية متخصصة تقدم في قنوات عامة (برنامج الصالون الثقافي على القناة المغربية).
- التنوع على المستوى الجغرافي: حيث تغطي العينة قنوات وبرامج تشمل ثلاث دول عربية، تتمثل في مصر، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المغربية.
- التنوع على مستوى الخطاب: فالعينة تتعامل مع قنوات ثقافية تهتم بتقديم خطاب ثقافي يغطي أجندة متنوعة من الاهتمامات (قناة النيل الثقافية)، وقنوات تركز على أشكال ثقافية معينة، مثل الشعر والثقافة الشعبية (القنوات الشعبية السعودية)، وأخرى تبرز الخطاب الثقافي بقضايا وإشكاليات الواقع العام، بالإضافة إلى برنامج تلفزيوني يقدم القضايا الثقافية من منظور الحوار مع الآخر (برنامج الصالون الثقافي).

وفي إطار كل قناة من القنوات السابقة تمّ تحليل مجموعة من البرامج الأساسية التي تعرض على شاشتها خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام 2008، والأشهر الثلاثة الأولى من عام 2009، في ضوء توافر تسجيلات للمادة البرمجية الخاضعة للتحليل.

القناة المغربية الفضائية بالتعاون مع تليفزيون دويتش فيلا الألماني. وبيث حلقاته منذ شهر أكتوبر 2008.

يتّضح مما سبق أن عينة المجلات والقنوات والبرامج الثقافية العربية التي خضعت للتحليل تغطي عدداً من الدول العربية، تشمل كلاً من: مصر والكويت ولبنان والمغرب والمملكة العربية السعودية، وعلى الرغم من أن مفردات هذه العينة تنتمي إلى دول عربية بعينها، إلا أن ذلك لا يعني أن كل نافذة إعلامية منها كانت مغلقة على المبدعين والمثقفين المحليين، بل كانت مفتوحة كساحة يستطيع مثقفون عرب من أقطار متنوعة التعبير فيها، وهذا ما جعلها مساحة جيدة لاكتشاف ملامح الخطاب الثقافي الإعلامي بتنوعاته واتجاهاته القطرية كافة التي تغطي العالم العربي ككل.

منهج الدراسة

تعتمد الدراسة على منهج المسح كمنهج رئيسي، والمنهج المقارن كمنهج مساعد. ويستند منهج المسح إلى جمع وتحليل البيانات المتوافرة كافة حول ظاهرة إعلامية معينة من أجل الإجابة عن تساؤلات أو اختبار فروض محدّدة تطرحها الدراسة³. ويتمّ تطبيق هذا المنهج على مستويين: المستوى الأول، ويتعلق بمسح الرسالة

• قناة النيل الثقافية: وهي القناة العربية الأساسية المتخصصة بشكل صريح في معالجة الشؤون الثقافية. وبدأت تبث خدماتها - ضمن باقة قنوات النيل المتخصصة - منذ عام 1998.

• مجموعة القنوات الشعبية السعودية: وتشمل قناة الصحراء، وديوان العرب، والمرقاب. وهي قنوات تهتم بتقديم الشعر والثقافة الشعبية بصورة أساسية. «وقد استطاعت هذه القنوات وفي فترة زمنية قصيرة تكوين قاعدة مؤلفة من جمهور كبير لامست هذه القنوات مشاعره، بما تبثه من واقع بيئته، مرتكزة على تراثه وأدبه الشعبي، فوجد فيها متنفساً بعيداً عن العديد من القنوات الفضائية الأخرى»¹. وقد استطاعت هذه القنوات أن تخلق نوعاً من الجدل حول طبيعة الخطاب الذي تقدمه داخل المجتمع السعودي، الأمر الذي دفع بعض المسؤولين الإعلاميين السعوديين إلى التأكيد على «أن للإعلام الشعبي دوراً كبيراً وهاماً، ومن الجيد أن هذه القنوات يمتلكها مستثمرون سعوديون، وعلى هذه القنوات ألا تسعى إلى الإساءة لهذه البلاد، خصوصاً بعد أن أصبح لها جمهورها الذي تستطيع التأثير عليه. ومن المهم ألا تنزلق هذه القنوات في ما يسمى بالقبلية والعنصرية والطائفية»².

• برنامج الصالون الثقافي الذي يقدم على

¹ انظر في ذلك: قاسم الرويس، فضاء القنوات الشعبية وثنائية الشاعر والناقة (في): <http://jehaat.com/vb/showthread.php?t=5601>

² انظر في ذلك: تصريح وكيل الإعلام السعودي د. عبد الله الجاسر في احتفال جمعية الناشئين السعوديين (في): <http://www.alriyadh.com/2009/08/06/article450108.html>

³ تمّ بناء استمارة تحليل المؤشرات الكمية لأبعاد وعناصر مضمون الخطاب الثقافي الذي تقدمه المجلات الثقافية، والقنوات والبرامج الثقافية التليفزيونية، في ضوء عدد من المحاور، غطى كل محور منها عدداً من المتغيرات التي استهدفت الدراسة تحليلها، وذلك على النحو التالي:

- محور الموضوعات التي يعالجها المضمون الثقافي للخطاب: ويشمل هذا المحور مجموعة المتغيرات التالية:
 - متغير التصنيف الموضوعي للبرامج الثقافية.
 - متغير القطاعات الثقافية التي يغطيها الخطاب (فكر / فن / أدب / علوم، وغير ذلك).
 - محور مصادر المعلومات داخل الخطاب: ويتضمن المتغيرات التالية:
 - متغير نوع مصادر المعلومات التي يعتمد عليها الخطاب (أساتذة جامعات / فنانون / رجال دين / مفكرون، وغير ذلك).
 - متغير القوى الثقافية الفاعلة التي يبرزها الخطاب (مثقفون رسميون / مثقفون معارضون للسلطة / مثقفون مستقلون).
 - متغير معدلات إبراز العناصر الذكورية والنسوية كقوى فاعلة داخل الخطاب.
 - محور التوجهات الزمنية والمكانية للخطاب: ويبرز في سياقه المتغيرات التالية:
 - متغير التوجه الزمني للخطاب (تاريخي / حالي / مستقبلي).
 - محور القيم المتضمنة في الخطاب: ويشمل المتغيرات الآتية:
 - متغير القيم الإيجابية المستخدمة في وصف الذات.
 - متغير القيم الإيجابية المستخدمة في وصف الآخر.
 - متغير التوجه المكاني للخطاب (قطري / إقليمي / دولي).
 - متغير القيم السلبية المستخدمة في وصف الذات.
 - متغير القيم السلبية المستخدمة في وصف الآخر.

الإعلامي. وقد اعتمدت الدراسة في هذا السياق على أسلوب التحليل الإحصائي الوصفي، لوصف التكرارات والنسب الخاصة بعناصر كل متغير، بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

واعتمدت الدراسة على مدخل التحليل الكيفي بصورة أساسية في تحليل الأطروحات المتضمنة في الخطاب، واستكشاف الأطر المرجعية التي يعتمد عليها، وكذلك السمات والأوصاف التي تقدم في إطارها القوى الفاعلة داخل الخطاب.

مفهوم الخطاب الثقافي في وسائل الإعلام

هناك إشكالية أساسية ترتبط بتحديد مفهوم الخطاب الثقافي داخل وسائل الإعلام، وهي ترتبط بإشكاليتين أخريين أكبر تتصلان بتحديد مفهوم كل من الثقافة من ناحية والخطاب من ناحية أخرى.

مفهوم الثقافة

يعد مفهوم الثقافة من أكثر المفاهيم الأنثروبولوجية رحابة واتساعاً. فقد امتد علماء هذا التخصص بما يعنيه مصطلح «ثقافة» ليشمل ذلك الكل المعقد الذي يتضمن المعرفة، والمعتقد، والفن، والخلق، والقانون، والعادات الاجتماعية وأية إمكانيات اجتماعية أخرى بل وطبائع اكتسبها الإنسان كعضو في مجتمعه⁽¹⁾.

وقد اعتبر البعض الثقافة والحضارة سواء، وجعلوا للثقافة وجهين، أولهما ذاتياً: وهو ثقافة العقل، وثانيهما موضوعياً: وهو مجموع العادات، والأوضاع الاجتماعية،

الصحفية، وتتحدد هذه الدراسة في الخطاب الثقافي المقدم عبر المجالات الثقافية العربية بصورة رئيسية، وخطاب الصفحات الثقافية المتخصصة بالجرائد اليومية بصورة فرعية. أما المستوى الثاني، فيرتبط بمسح الرسالة التليفزيونية، وتتحدد في الخطاب الثقافي الذي تقدمه القنوات التليفزيونية الثقافية، والبرامج الثقافية المتخصصة على القنوات العامة.

إجراءات اختبار صدق أداة التحليل وثباتها

يُقصد بصدق التحليل مدى صلاحية الأداة البحثية لقياس ما وضعت لقياسه، ومدى صلاحيتها لتحقيق أهداف الدراسة. وللتأكد من صدق استمارة التحليل الكمي لأبعاد الخطاب الثقافي عبر وسائل الإعلام فقد تم عرضها على مجموعة من المحكمين¹، وفي ضوء ملاحظاتهم تم تعديل الاستمارة لتوضع في شكلها النهائي الصالح للتطبيق. أما ثبات التحليل فيقصد به إمكان تكراره والحصول على نتائج ثابتة. وقد قام الفريق البحثي بإجراء اختبار الثبات بالاعتماد على اثنين من أعضائه² عن طريق معادلة هولستي Holsty، وأجري الاختبار على عينة تبلغ نسبتها (5%) من إجمالي العينة التي تم إخضاعها للتحليل، وتم التوصل إلى معامل ثبات قيمته (0.93).

أساليب تحليل البيانات

اعتمدت الدراسة على المزاوجة ما بين المدخلين الكمي والكيفي في تحليل البيانات، حيث استخدم المدخل الأول في تحليل المتغيرات التي استهدفت الدراسة قياسها كمياً لتحديد خصائص المضمون الثقافي للخطاب

¹ شملت قائمة محكمي الاستمارة كلاً من:

– أ. د / انشراح الشال.. الأستاذ بكلية الإعلام – جامعة القاهرة.

– أ. د / نجوى عبد السلام.. الأستاذ بقسم الإعلام بكلية الآداب – جامعة عين شمس.

– أ. د / محمد سعد.. رئيس قسم الإعلام بكلية الآداب – جامعة المنيا.

– أ. د / شاهيناز بسيوني.. الأستاذ المساعد بكلية الإعلام – جامعة القاهرة.

– د / محمود حمدي.. المدرس بقسم الإعلام بكلية الآداب – جامعة المنيا.

² الدكتورة شيرين سلامة، والأستاذة / وسام هندي.

مصر (1798) وطرح الأسئلة المتعلقة بالحدثة والنهضة، برز العنصر الديني في الخطاب الثقافي بصورة واضحة، حيث كان المثقف الحقيقي القادر على طرح تفسيرات وحلول لمشكلات المجتمع هو رجل الدين، وقد ارتبطت مركزية العنصر الديني في الخطاب الثقافي في العالم العربي بمحاولة حماية الذات في مواجهة صدمة الاستعمار الذي بدأ في الزحف على الكثير من البلاد العربية.

شهد الأمر بعد ذلك نوعاً من التحول على أيدي الأدباء، وأصبح الإبداع الأدبي عنصراً رئيسياً من عناصر الفعل الثقافي، ومع توسع أدوار الأدباء في حياة الناس وصعودهم كنخب مؤثرة وفاعلة ومطالبة بتفسير وطرح حلول لمشكلات الناس، بدأ دور الأديب المثقف في الأمتداد والتسرب من حقل الأدب إلى حقول السياسة والاقتصاد والاجتماع. وارتبطت مركزية العنصر الأدبي والفكري في الخطاب الثقافي بمرحلة الليبرالية التي بدأت في الظهور داخل بعض المجتمعات العربية (حالة مصر مثلاً).

ومع قيام الثورات وتحرر الكثير من الدول العربية من الاستعمار، وتحول الكثير منها إلى أنظمة الحكم العسكري، تجلى الخطاب الثقافي كانعكاس لتوجهات السلطات الحاكمة، سواء كان مصدره المفكرين، أم الأدباء، أم رجال الدين الموظفين لدى السلطة، وبدأت عناصر أخرى من التكنوقراط تبرز كمصادر لإنتاج هذا الخطاب، مثل أساتذة الجامعات. وفي كل الأحوال بدا الخطاب الثقافي أكثر التصاقاً بالخطاب السياسي، وأصبحت الموضوعات السياسية والاقتصادية تدخل ضمن أجندته.

مفهوم الخطاب

من الإشكاليات الأساسية في مجال الخطاب إشكالية تحديد مفهومه، ويتعدد الأمر بصورة أكبر عندما يتصل بالخطاب الثقافي. «فإذا كان بالإمكان دراسة الحالة المادية والاقتصادية في المجتمع بدقة العلوم

والآثار الفكرية، والأساليب الفنية والأدبية، والطرق العلمية والتقنية، وأنماط التفكير، والإحساس، والقيم الذائنة في مجتمع معين، أو هو طريقة حياة الناس وكل ما يملكونه وما يتداولونه اجتماعياً، لا بيولوجياً⁽²⁾.

ويتفق الكثير من علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا على توسيع مفهوم الثقافة ليشمل العادات والقيم والأفكار والاعتقادات التي تحكم العقل الإنساني، وفي إطار محاولات تفكيك هذا المصطلح قسمه البعض إلى مصطلحين فرعيين، أولهما الثقافة العلمية وثانيهما الثقافة الأدبية. ومن الواضح أن هذا التقسيم لم يستبعد أنشطة إنسانية معينة من الاندراج تحت مفهوم الثقافة، إذ إن الثقافة بمفهومها الأدبي تشمل، بالإضافة إلى صور الإبداع الأدبي، الأفكار والأنشطة كافة ذات الطابع السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو التاريخي وغير ذلك.

وإذا كان الباحثون الغربيون ينظرون إلى الثقافة من منطلق الأدوات القادرة على غرس قيم وأفكار وتقاليد، فإن رؤية الباحثين العرب أحياناً ما تتفق مع هذا المفهوم، وأحياناً تتعكس معه، وتؤكد على ذاتية العوامل التي تدفع الفرد إلى الحصول على المعارف والمعطيات الثقافية، وتشدد هذه الرؤية أيضاً على التفرقة بين ما هو أخلاقي وما هو غير أخلاقي في هذه المعارف والمعطيات.

وعلى الرغم من التسليم بشمولية مفهوم الثقافة لمعطيات الحياة الإنسانية كافة، إلا أن ذلك لا يعني سيطرة كل هذه المعطيات على كل مرحلة من تاريخ البشر، إذ من الممكن أن يشهد معطى معين صعوداً خلال مرحلة تاريخية محدّدة على حساب المعطيات الأخرى ليصبح الجوهر الحاكم للخطاب الثقافي السائد خلال تلك المرحلة. وينطبق هذا الأمر بصورة واضحة على الخطاب الثقافي العربي الذي شهد تأرجحاً وتحولاً في عناصره المركزية عند الانتقال من مرحلة تاريخية إلى أخرى. فمنذ مواجهة العقل العربي لصدمة الحملة الفرنسية على

المجتمعات. فالثقافة هي أول نشاط اجتماعي لأنها الشرط الأول لحصول لقاء بين أفراد، لقاء يأخذ بالضرورة بعداً تاريخياً، أي لا ينتهي مباشرة في اللحظة التي يترك فيها فرد معين فرداً آخر، وبعداً جغرافياً، أي لا يربط فقط بين أفراد دخلوا في علاقات أحدهم مع الآخر في الزمان ولكن في المكان أيضاً⁽⁵⁾.

وعندما تصبح الثقافة موضوعاً ومادة من مواد الخطاب الإعلامي، فإن هذا الخطاب ينشط في تفعيل وظيفة الثقافة كأداة للتوحيد والدمج، ويمكننا تصوّر أن هذا الهدف للثقافة تحققه وظيفتان أساسيتان من وظائف وسائل الإعلام هما:

- وظيفة نقل القيم - Transmission of Val-ues: وتتحقق هذه الوظيفة من خلال ما تقوم به وسائل الإعلام من عمليات دمج اجتماعي Socialization، ويشير المصطلح إلى الطريقة التي يتبنى بها الأفراد قيم ومواقف وسلوك الجماعة التي ينتمون إليها.
- وظيفة الارتباط أو التواصل Linkage: فوسائل الإعلام قادرة على إيجاد ارتباط وتواصل بين أفراد المجتمع من خلال آليات الاتصال الشخصي، كما تربط هذه الوسائل أيضاً بين العديد من الجماعات المشتتة جغرافياً والتي يمكن أن تجمعها قيم واهتمامات مشتركة⁽⁶⁾.

لكن يبقى أن توظيف الثقافة كأداة للدمج ونقل القيم داخل المجتمع الواحد يأخذ في الأغلب منحى قطرياً، بمعنى أن الخطاب هنا يبحث عن المعاني المشتركة التي يمكن أن تجمع أفراد مجموعة بشرية محددة تحيا داخل رقعة جغرافية واضحة الحدود والمعالم. ولا خلاف على أن الثورة المتنامية في مجال تكنولوجيا الاتصال الفضائي تضاعف باستمرار من قدرة وسائل الإعلام على القيام بهذه الوظائف، بالإضافة إلى ما ترتب عنها من وضع الهوية الخاصة للذات الثقافية أمام هويات أخرى تعبر عن ذوات ثقافية مختلفة، توظف الإعلام بالطريقة نفسها من أجل إبراز هوية الذات في جدلها وصراعها مع الآخر. وتزداد مساحات

الطبيعية، فإن دراسة الحالة الفكرية والذهنية تبدو معقدة وشائكة»⁽³⁾.

ويتحدّد مفهوم الخطاب عند مستويين أساسيين:

- المستوى الضيق Micro: وهو خاص بطريقة إنتاج المعاني التي تحملها الجمل والكلمات التي تظهر في النصّ، أي البنية اللغوية للخطاب.
- المستوى المتّسع Macro: ويتعلّق بالموضوعات المطروحة في النص. ويتحدّد الموضوع داخل الخطاب في مجموعة المقولات التي تشكل البنية الدلالية المتسعة له وتهيكّل المعلومات المهمة به⁽⁴⁾.

ولا يزال هناك جدل بين هذين التوجهين في تحليل الخطاب ما بين أصحاب الاتجاه الألسني الذين يرون أن الجملة هي الوحدة الأساسية التي ينبغي الاعتماد عليها في تحليل الخطاب، في حين يدعو اتجاه بحثي آخر إلى النظر إلى الخطاب ومادة تحليله في فضاء نصي أكثر اتساعاً من الجملة، وينظر من خلاله إلى النص ككل كوحدة تحليل للخطاب. وفي ضوء ذلك تمّ تحديد مفهوم الخطاب في هذه الدراسة على أنه يشمل النص ككل بما يتكون منه من جمل تنقل أفكاراً وروى معينة يتبنّاها منتجها. وهذا المفهوم للخطاب أكثر اتساعاً.

مفهوم الخطاب الثقافي الإعلامي

يوصف الإعلام بأنه ثقافي حينما يكون المضمون الذي يقدمه المرسل ثقافياً، وبذلك يمكن نقل المعارف الثقافية إلى الجمهور. فالإعلام الثقافي هو عملية يتم عن طريقها إرسال رسالة ثقافية، في إطار دائرة معينة، إلى المستقبل، مع النتائج المترتبة عن ذلك.

ولا خلاف على أن تحديد طبيعة المضمون الثقافي يتصل بمراجعة مفهوم الثقافة في حدّ ذاته. وكما سبق الإشارة فإن معظم التعريفات التي قدمت للثقافة تتفق في نقطة واحدة، هي تحويل الثقافة إلى مجموعة من المعارف والاعتقادات والقيم والأخلاق والعادات التي يكتسبها الفرد جراء انتمائه إلى مجتمع من

• انطلاق الخطاب من مفهوم السيادة الثقافية: فالخطاب الثقافي عبر وسائل الإعلام يتحرى باستمرار حماية الذات الجماعية، بل ومحاولة تسريب معالم خصوصيتها إلى الآخر والتأثير بسماته الخاصة على هوية الآخر المتصارع معه أيضاً عبر وسائل إعلامية أخرى. ففي عصر العولمة تتنافس الخطابات الثقافية عبر أجهزة الإعلام في ضوء محددين أساسيين «أولهما مدى قدرة الثقافة على حماية ذاتها من الانصهار أو الذوبان، سواء المباشر أم غير المباشر، أو الواعي أم غير الواعي، في الآخر، وبالتالي مدى قدرتها على تحقيق تعامل واع مع محاولات الآخر الاستقطابية، سواء الموجهة والمقصودة منها أم غير الموجهة. وثانيهما مدى قدرة الثقافة على أن تؤدي دوراً استقطابياً يحقق نجاحاً في جذب الآخرين وامتثالهم لها»⁽⁹⁾

• تبني مفهوم متباين للخطاب الثقافي: فالخطاب الثقافي عبر وسائل الإعلام يتأرجح بين التمرکز حول عنصر معين من عناصر أو مفردات الأجندة الثقافية (الشعر أو الثقافة الشعبية) وبين التوسع والامتداد إلى أجندة وعناصر مختلفة من عناصر المنظومة الثقافية، لينوع في ما يقدمه من مضامين ثقافية بحيث يتوافق مع مفهوم شمولية الثقافة للعديد من الأنشطة الإنسانية (ذات الطابع الفكري أو الذهني). على سبيل المثال نجد في هذا الاتجاه أن قناة مثل الأماكن (السعودية) تنظر إلى الثقافة من منظور شعبي، وتركز خطابها على الثقافة الشعبية، وخصوصاً الشعر، في المقام الأول⁽¹⁰⁾. ويتمركز خطاب قناة ديوان العرب (السعودية) أيضاً حول الشعر وقضاياها ومشكلاته، خصوصاً داخل المملكة العربية السعودية. وفي المقابل من ذلك نجد أن هناك قنوات تميل إلى تنويع المضمون المقدم عبر خطابها الثقافي، منها قناة النيل الثقافية - كما سبق وأشرنا - التي تقدم خطاباً ثقافياً يمتزج فيه الأدب بالتاريخ بالسياسة بالسينما بالفنون الشعبية بمظاهر

وامتدادات الخطاب ليأخذ منحى قومياً (يجمع ما بين مجموعة من الأقطار) في الأحيان التي يُبرز فيها قيماً أو معاني ثقافية مشتركة تجمع ما بين أفراد يعيشون في أطر جغرافية وقطرية مختلفة.

العوامل الحاكمة لإنتاج الخطاب الثقافي عبر أجهزة الإعلام

• تعبير الخطاب الثقافي عن هوية خاصة: فالخطاب الثقافي داخل وسائل الإعلام يعكس معالم وسمات الهوية الخاصة للمجموعة البشرية التي يعبر عنها، وتبعاً للجهة المالكة للوسيلة الإعلامية تتحدد طبيعة الهوية التي يتحرى الخطاب الثقافي التعبير عنها أو تجذيرها لدى المتلقي. على سبيل المثال نجد أن قناة النيل الثقافية (المصرية) اختطت لنفسها هدفاً حددته منذ بداية عملها في «الالتفات في ما تقدمه من مواد ثقافية إلى ما يبرز الخصوصية المصرية، وإجراء حوارات بين الاتجاهات والأيديولوجيات الفكرية والسياسية حول مستقبل الثقافة المصرية والعربية في ظل مفاهيم العولمة والخصوصية الثقافية والهوية، والتركيز على جوانب التميز في التراث المصري عبر مراحل التاريخ المختلفة: الفرعونية والقبطية والإسلامية والعربية، وإلقاء الضوء على التفاعل الحضاري المتميز الذي تم على هذه الأرض»⁽⁷⁾.

وإذا نظرنا إلى قناة أخرى مثل قناة الصحراء (السعودية) فنسجد أنها اختطت لنفسها أيضاً هدفاً يعكس رؤيتها في التعبير عن هوية المجتمع المحدد الذي تعبر عنه، أشارت في سياق حديثها عنه إلى أنه «حينما نذكر الصحراء يتبادر إلى الذهن العربي ابن الصحراء الذي افترش أرضها والتحف سماءها وتعلم من جبالها الشموخ، ومن جمالها الصبر، ومن رياضها الشعر والنثر، واغتسل من غدرانها، وانطلق من جزيرة العرب يبني الحضارات، وينشر الطهر والنقاء في أرض الله»⁽⁸⁾.

ذلك هو السبب في تركيز الكثير من القنوات الثقافية العربية على مجال الأدب والفولكلور والعادات الشعبية.

• التباين في درجة علاقة الخطاب الثقافي بالسلطة السياسية: فالخطابات الثقافية المقدمة عبر وسائل الإعلام العربي تتباين في مستوى علاقتها بالسلطة السياسية. فهناك وسائل مملوكة لمؤسسات ثقافية وصحفية تابعة للحكومات (مثل مجلة الهلال المصرية ومجلة العربي الكويتية)، وهناك وسائل إعلامية أخرى خاصة (مملوكة لرجال أعمال) لا تعبر عن السلطة السياسية في بلادها، وفي الوقت نفسه لا تعاكسها (مثل قناة الصحراء وقناة المختلف). ويبدو هنا أن ظاهرة القنوات التليفزيونية الثقافية مرتبطة بمفهوم الملكية الخاصة في الإعلام العربي، في حين ترتبط المجالات الثقافية - في الأغلب - بمفهوم الملكية الحكومية.

الفولكلور والعادات المصرية⁽¹¹⁾.

• تعدد الأدوات التعبيرية للخطاب: ويرتبط هذا الأمر بتنوع الوسائط التي تعتمد عليها وسائل الإعلام في نقل مضامين الخطاب الثقافي، سواء تمثلت في نصوص، أم في وسائط سمعية أو بصرية، بما يعطيها فرصة كبيرة لتغطية نواحي النشاط الثقافي كافة بشتى صوره وتجلياته.

• جماهيرية الخطاب الثقافي: ربما كان مصطلح الثقافة الجماهيرية mass culture من أكثر المصطلحات التصاقاً بوسائل الإعلام. فالثقافة الجماهيرية تعني جمع الأفكار كافة ذات الطابع الشعبي، ومجموعة العادات والتصورات المسيطرة على مجموعة بشرية معينة والأكثر قبولاً من جانب أفرادها، بسبب تركيزها على العناصر المشتركة التي تجمع بينهم⁽¹²⁾. وقد وفرت وسائل الإعلام مساحة متسعة لنشر هذا النوع من الثقافة التي تتسق مع طبيعتها كوسائل جماهيرية، وربما كان

(1) <http://www.arabworldbooks.com/Articles/articles50.htm>

(2) رياض قاسم (2003)، الثقافة والمثقف في الوطن العربي (في)، الطبعة الثانية، سلسلة كتب المستقبل العربي (10) بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، ص 9.

(3) محمد اليماني (2006)، الخطاب السياسي للطبقة الوسطى المصرية: دراسة تحليلية لأفكار بعض رموز الطبقة الوسطى، (في)

<http://www.kotobarabia.com>

(4) Dijk Van , Teun A. (1994) , Discourse and Cognition in Society , Communication Yearbook / 14 , London: Sage Publication , 1994 , P 230

(5) برهان غليون (1986)، مجتمع النخبة، بيروت، معهد الإنماء العربي، ص 75، ص 77.

(6) Dominick , Joseph R. (1987) , The Dynamics of Mass Communication (New York: Random House , P. 34

(7) [.Http://www.ertu.org/nile_chan/nl_culture.html](http://www.ertu.org/nile_chan/nl_culture.html)

(8) <http://www.alsahraa.tv>

(9) جابر علي خطاب، أزمة الإنسان العربي المعاصر في ضوء إشكاليات الانفتاح والعولمة، (د. ن.)، ص 55.

(10) <http://www.almajlis.net/special/342-2009-02-17-00-48-44.html>

(11) http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=182346&pg=62

(12) http://en.wikipedia.org/wiki/Popular_culture

الفصل الثاني الخطاب الثقافي في الصحافة العربية

ملمح عام

يقدّم هذا الفصل تحليلاً لسمات وأطر تشكيل الخطاب الثقافي المقدم عبر الصحافة العربية، من خلال تحليل مستويات اهتمام الجرائد اليومية العربية بتخصيص صفحات للثقافة، وطبيعة المضمون الذي تقدمه هذه الصفحات، ثم يتصدى بعد ذلك لوصف وتحليل الملامح والسمات الأساسية التي تميز الخطاب الثقافي داخل عينة من المجالات الثقافية العربية (مجلة الهلال المصرية - مجلة العربي الكويتية - مجلة الآداب اللبنانية - «الصحيفة الثقافية» المغربية)، وذلك على مستويين أساسيين:

• مستوى القضايا العامة التي يطرحها مضمون الخطاب: وفي هذا السياق يُعنى التحليل بوصف وتحليل مجموعة الجوانب الآتية داخل الخطاب:

• أبعاد الخريطة الموضوعية للمضمون، وتوزعها على الاهتمامات الثقافية المختلفة (الفكر - الفن - الأدب - العلوم وغير ذلك).

• القوى الفاعلة الحاضرة أو المسهمة في إنتاج الموضوعات المتضمنة في الخطاب، وتحليل سماتها على عدة مستويات أبرزها: الانتماء القطري (المكاني)، والانتماء الزمني (تاريخي - حديث - معاصر)، والنوعي، وكذلك على مستوى دائرة الإبداع الثقافي (فن - أدب - فكر وغير ذلك).

• الرؤية المكانية التي تظهر داخل الخطاب: لتحديد درجة تمركز الخطاب حول الذات القطرية (الدولة التي تصدر عنها المجلة)، أو التعددية القطرية (العربية)، أو تعددية الدوائر الجغرافية والثقافية التي تغطيها موضوعات الخطاب.

• الرؤية القيمية داخل الخطاب: وذلك من خلال تحديد مجموعة القيم الأساسية التي يحملها مضمون الموضوعات التي يشتمل عليها الخطاب، واتجاهات تناوله ومعالجته لها (سلباً أم إيجاباً).

• مستوى القضايا المركزية التي يشتمل عليها الخطاب: فمن خلال إجراء دراسة استطلاعية مبدئية تمّ تحديد سلسلة من القضايا التي عكس الخطاب اهتماماً أكبر بها، وعبر عنها كقضايا أساسية تشغل العقل العربي خلال عام 2008، ومن نماذج هذه القضايا: قضية العلاقة بالآخر، وقضية الطائفية، وقضية العلاقة بين التراث والمعاصرة، والقضية الفلسطينية وغيرها.

أولاً: مستويات اهتمام الجرائد

اليومية العربية بالصفحات الثقافية

يمثل المضمون الثقافي معلماً أساسياً من معالم التجربة الصحفية العربية. وينظر إلى المواد الثقافية كشكل من أشكال المواد الصحفية المتخصصة التي تحاول أن تخاطب جمهور الصحيفة المهتم بالشأن الثقافي. وتأخذ الصحافة الثقافية المتخصصة أحد شكلين، أولهما شكل الصفحة الثقافية المتخصصة التي تنشر في جريدة عامة، وثانيهما شكل الجريدة أو المجلة المتخصصة بصورة كاملة في الموضوعات والمضامين الثقافية.

وقد تمّ إجراء دراسة استطلاعية على الصفحات الثقافية المتخصصة التي تظهر داخل الجرائد اليومية بعدد من دول العالم العربي. وقد أثبتت هذه الدراسة أن الكثير من هذه الجرائد تهتم بتخصيص صفحات تعنى

من عدة صفحات، مثل ملحق الثقافة الذي تصدره جريدة الرأي الأردنية وملحق جريدة النهار اللبنانية. وتكتفي بعض الجرائد العربية الأخرى بمجرد نشر أخبار عن الفعاليات الثقافية المتصلة بمهرجانات ومسابقات وغير ذلك، مثل صفحة «منوعات» بصحيفة عمان اليوم العمانية، و صفحة «فعاليات» بصحيفة أخبار اليوم اليمنية. وهناك صحف ترى الثقافة من منظور الفن فلا تهتم بتخصيص صفحة للمواد الثقافية، وتكتفي بإفراد - أو أكثر - للفن، من بينها

بقضايا الفكر والفن والأدب والعلوم. ويوضح الجدول التالي مستويات اهتمام الجرائد اليومية العربية المختلفة بالصفحات الثقافية: (جدول رقم 1) يلاحظ من الجدول السابق أن أغلب الجرائد اليومية العربية تهتم بتخصيص صفحة واحدة للثقافة، في حين تختصر بعض الجرائد هذه الصفحة إلى باب محدد (يشكل نسبة معينة من مساحة الصفحة)، مثل صحيفة الشرق القطرية، في حين تتوسع بعض الجرائد الأخرى في عدد الصفحات التي تخصصها للمواد الثقافية، لتشمل ملحقاً كاملاً يتكون

جدول رقم 1 يوضح الصفحات الثقافية بالجرائد اليومية العربية

الدولة	الصحيفة	الصفحات الثقافية
المملكة العربية السعودية	الحياة	صفحة آداب وفنون
	الشرق الأوسط	صفحة المنتدى الثقافي
	الرياض	صفحة ثقافة اليوم
	الوطن	صفحة أخبار الثقافة
الكويت	عكاظ	صفحة المشهد الثقافي
	الوطن	صفحة الثقافة
	السياسة	الصفحة الثقافية
الإمارات العربية	الاتحاد	صفحة الثقافي
	الخليج	صفحة ثقافة
الأردن	الرأي	ملحق الثقافة (عدد من الصفحات)
	الأهالي	صفحة شؤون ثقافية
	السبيل	صفحة أوراق ثقافية
	الدستور	صفحة فن وثقافة
	الغد	صفحة ثقافة
قطر	الشرق	باب للأدب والشعر في صفحة "صفحات متخصصة"
	الرأية	صفحة الثقافة والفنون
	الوطن	صفحة اتجاهات ثقافية
	العرب	صفحة الثقافة
الجزائر	الخبر	صفحة ثقافة
	الوحدة	صفحة الثقافة وصفحة الشعر
	البلاد	صفحة ثقافي
سلطنة عمان	الوطن	صفحة ثقافة وفنون
	عمان اليوم	صفحة "منوعات" تنشر بعض الأخبار والمواد الثقافية
	الشبيبة	صفحة ثقافة وفنون
	الثورة	صفحة شؤون ثقافية
سوريا	النهار	الملحق الثقافي
	اللواء	صفحة اللواء الثقافي
	السفير	صفحة الثقافة
	المستقبل	صفحة ثقافة وفنون
البحرين	الوطن	صفحة الثقافة
	الوقت	صفحة "أحلى الأوقات" تنشر بعض الأخبار الثقافية
	الأهرام	دنيا الثقافة (صفحة ثقافة وفنون)
مصر	الشروق	صفحة ثقافة
	الثورة	صفحة ثقافة
اليمن	أخبار اليوم	صفحة "فعاليات" تهتم بنشر بعض الأخبار الثقافية
	الغد	صفحة أدب وفن

جدول رقم 2

يوضح أساليب نشر وتقديم المواد الثقافية بالجرائد اليومية العربية

النسبة	التكرار	أسلوب النشر
61.8	21	صفحة ثقافية كاملة
14.7	5	صفحة ثقافة وفن
11.8	4	باب ثقافي
5.9	2	صفحة أدب وفن
2.9	1	صفحة ثقافة وأدب
2.9	1	ملحق ثقافي من عدة صفحات
100	34	المجموع

جدول رقم 3

يوضح الموضوعات التي عالجتها المواد الصحفية داخل الصفحات الثقافية بالجرائد اليومية العربية

النسبة	التكرار	الموضوع
20.1	91	أخبار عن أنشطة ثقافية (مهرجانات - ندوات - مؤتمرات)
15.5	70	أخبار عن إصدارات أدبية
9.3	42	نشر إبداعات أدبية
9.3	42	أخبار عن معارض الفن التشكيلي
8	36	قضايا السينما
6.2	28	قضايا المسرح
6.2	28	نقد أعمال أدبية
4.6	21	تحليل لوحات فن تشكيلي
4.6	21	عروض كتب
4.4	20	حوارات مع مفكرين
3.3	15	أخبار مؤسسات ثقافية
3.1	14	قضايا الغناء العربي
2.7	12	الأدب العالمي
2.7	12	المتاحف العربية
100	452	المجموع

جرائد الوفد والمصري اليوم¹ والجمهورية المصرية، وصحيفة الأيام اليمنية، وجريدة الأنباء الكويتية. ويوضح الجدول التالي أساليب النشر المتبعة في تقديم المواد الثقافية المتخصصة داخل الجرائد اليومية العربية: (جدول رقم 2) يتضح من الجدول السابق أن النسبة الأكبر من الجرائد اليومية تكتفي بتخصيص صفحة واحدة لنشر المواد الثقافية المتخصصة، في حين تقل نسبة الجرائد التي تخصص باباً (مساحة أقل من صفحة) يشغل جزءاً من إحدى صفحاتها، لتتنشر فيه بعض المواد الثقافية، وكذلك تقل نسبة الجرائد التي تخصص عدة صفحات (في شكل ملحق) لنشر المواد الصحفية الثقافية.

وتمزج نسبة لا بأس بها من الجرائد العربية اليومية (23.5%) المضامين الثقافية بمواد صحفية ذات صلة بالثقافة - كفكر - لتضمها صفحة واحدة. وترتبط العديد من هذه الجرائد بين الثقافة والفن، فتخصص صفحة واحدة لكل من قضايا الفن، وقضايا الثقافة، مثل جريدة الدستور الأردنية، وجريدة الراية القطرية، وجريدة الوطن العمانية، وجريدة الشبيبة العمانية أيضاً. وأحياناً ما يربط بعض الجرائد بين الفن والأدب ليطمئئنين موادهما في صفحة واحدة، مثل جريدة الحياة السعودية، وترتبط بعض الجرائد الأخرى قضايا الثقافة بقضايا الأدب، مثل جريدة الوحدة الجزائرية. وتتنوع المضامين الثقافية التي تنشر على الصفحات الثقافية بالجرائد اليومية العربية، ولاستطلاع الأشكال المختلفة لهذه المضامين، تم تحليل المواد الصحفية التي نشرت على الصفحات الثقافية بالجرائد المشار إليها في الجدول رقم (1)، خلال الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر 2008، لتحديد الموضوعات التي ينقلها المضمون، باستخدام القالب الصحفي كوحدة تحليل. ويوضح الجدول التالي هذه الموضوعات: (جدول رقم 3)

¹ بدأت جريدة «المصري اليوم» في إصدار ملحق «أسبوعي» للثقافة منذ الرابع من يونيو 2009.

يوضح الموضوعات التي توزعت عليها مواد الخطاب الثقافي بمجلة الهلال

جدول رقم 4

النسبة	التكرار	الموضوع
51.2	43	احتفاء بشخصية مبدع
11.9	10	عرض وتحليل لإبداعات أدبية
7.1	6	موضوعات فكرية
6	5	موضوعات تاريخية
4.8	4	موضوعات علمية وتكنولوجية
4.8	4	تراجم شخصية
3.6	3	حوارات صحفية
3.6	3	عروض كتب
3.6	3	عرض وتحليل للوحات فنية
2.4	2	متابعات لمؤتمرات وندوات
1.2	1	عرض وتحليل لإبداعات سينمائية
100	84	المجموع

من أربعة أعداد من مجلة الهلال المصرية تراوح الخطاب الثقافي بها ما بين مجموعة من الدوائر التي تتصل بالأدب والفن والعلم والفكر. ويوضح الجدول التالي توزيع المواد الصحفية المختلفة التي نشرت بمجلة الهلال - خلال فترة التحليل - على الدوائر المختلفة السابقة: (جدول رقم 4)

يوضح الجدول السابق الطابع الاحتفالي الغالب على الخطاب الثقافي بمجلة الهلال، إذ نجد أن المواد الصحفية التي تعتنى بالاحتفاء بشخصية مبدع معين هي الأكثر ظهوراً في الخطاب الصحفي. وقد تمثلت الشخصيات التي أبرزها الخطاب في هذا السياق في كل من: الفنان بيكار (الشاعر والفنان التشكيلي)، والمطربة نجاة، والكاتب الصحفي كامل زهيري، والسيد فاروق حسني وزير الثقافة المصري.

وعلى مستوى عرض وتحليل الإبداعات الأدبية اعتنى الخطاب بتحليل أعمال: الروائية

يلاحظ من الجدول السابق غلبة الطابع الإخباري على المواد الصحفية المنشورة في الصفحات الثقافية بالجرائد اليومية العربية، فهناك نسبة كبيرة من المتابعات الإخبارية للأنشطة والفعاليات الثقافية، من مهرجانات وندوات ومؤتمرات، بالإضافة إلى متابعة الإصدارات الجديدة، وخصوصاً في مجال الإبداع الأدبي، ومتابعة فعاليات معارض وإبداعات الفن التشكيلي. كما تهتم الصفحات الثقافية بإثارة العديد من القضايا المتعلقة بالإننتاج السينمائي والمسرحي والغنائي، بالإضافة إلى متابعة الحركة الثقافية من خلال عروض الكتب.

فالوظيفة الإخبارية هي الغالبة على المضمون الصحفي بالصفحات الثقافية، في حين تتراجع أهمية الوظيفة التفسيرية التي تتجلى في الاهتمام بنشر التقارير والتحقيقات حول الظواهر الثقافية القطرية والقومية. وتظهر الوظيفة التفسيرية فقط في إطار العديد من الحوارات التي اهتمت الصفحات الثقافية بإجرائها مع عدد من المفكرين والمبدعين العرب. وتراجع أيضاً أهمية الوظيفة النقدية، كوظيفة أساسية من وظائف الخطاب الثقافي. وقد ظهرت تجليات هذه الوظيفة في إطار بعض المقالات النقدية التي تنوّه بالأعمال الإبداعية للأدباء والشعراء العرب وتحللها، بالإضافة إلى بعض المواد الصحفية التي تصدت لتحليل لوحات الفن التشكيلي.

ثانياً: خصائص المضمون الصحفي بخطاب المجالات الثقافية العربية

1 - مضمون الخطاب الثقافي في مجلة الهلال المصرية

خريطة موضوعات الخطاب الثقافي بمجلة الهلال

يكشف التحليل الذي تمّ إجراؤه على عينة

وموضوعاً عن التاريخ القبطي. وغطت تراجم الشخصيات عدّة موضوعات عن وليم شكسبير، ومنير شكري، وبديع عبد الملك، وفوزي اسطفانوس، والكاتب السينمائي عباس علام. ونشرت المجلة عدداً من الحوارات الصحفية مع رئيس تحريرها مجدي الدقاق والرسام محمد الطراوي، وحديث ذكريات على بقلم أحمد إبراهيم الفقيه. ونشرت عدّة عروض ومراجعات لكتب شملت: كتاب «هموم سياسية: السيد والخادم» لـ حازم الببلاوي، وكتاب «النقراشي باشا» لحفيدة النقراشي باشا، وكتاب «حكاية لكل العصور» لـ شريف قنديل. وقدّمت تغطية لاحتفالية افتتاح مقرّ اتحاد كتّاب مصر بالقلعة. وتضمن الخطاب أيضاً عرضاً وتحليلاً لعدد من اللوحات الفنية شملت: لوحة حدث في قصر الحمراء، ولوحة كوب ومظلة، ولوحة الدونجوان. ونشرت تغطية لمؤتمر في الجزائر نظمته وزيرة الثقافة الجزائرية خليدة بن تومي في مواجهة الإرهاب، بالإضافة إلى عرض وتحليل للفيلم السينمائي جنينة الأسماك. في ضوء التأسيس السابق يمكننا وصف الخريطة الموضوعية للخطاب الثقافي داخل مجلة الهلال على النحو التالي:

- تنظر المجلة إلى الخطاب الثقافي كمزيج يحتوي في دائرته على عدد من القطاعات الفنية والأدبية والفكرية والعلمية والتي تختلف في الحيز الذي تشغله على هذه الدائرة ويوضح الشكل التالي ذلك: (شكل رقم 1)

يوضح الشكل السابق انشغال الخطاب الثقافي في مجلة الهلال بالموضوعات الفكرية في الأساس (32 موضوعاً من إجمالي 84 موضوعاً). وقد توزّعت هذه الموضوعات على: الحديث عن أحوال الصحافة المصرية وعلاقة الصحافة بالسلطة، والتطور المهني للمدرسة الصحفية المصرية على يد الجيل الثاني من الصحفيين المصريين الذين برزوا بعد مرحلة التأسيس في تاريخ الصحافة المصرية، وقد طرح الخطاب هذه القضايا في معرض الاحتفاء

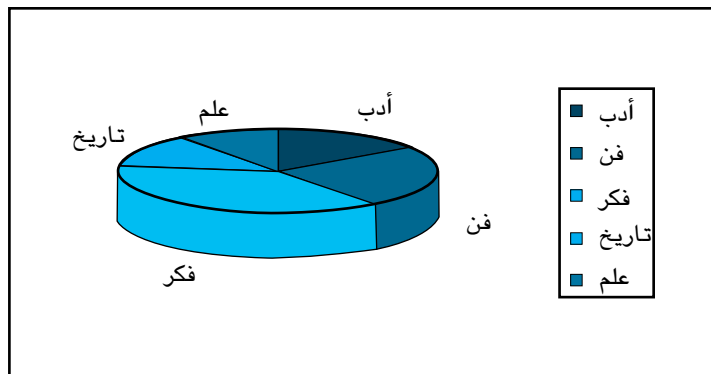
البريطانية دوريس لسنج، والشاعر الأمريكي ثيودور رثكي، وتحليل أساليب وصف الإسكندرية في الروايات الأدبية المحلية والأجنبية، وتحليل رواية سيد قشوع (من فلسطيني 48) وعنوانها «عرب راقصون»، وموضوع عن الشاعر الإفريقي الأصل إيميه سيزير، وأربع مقالات نقدية عن تجارب شعرية لمبدعين من الشباب.

أما الموضوعات الفكرية فقد تناولت: تاريخ الحركة الشيوعية في مصر (حدثو)، ورؤية الفلاسفة لفكرة الموت والحياة، وخطاب التنوير تاريخه وتاريخيته، والتمويل الأجنبي واستقلال المنظومات الحقوقية، وأفة التنوع والصراعات العرقية في الولايات المتحدة، والأمثال الشعبية الكويتية، وموضوع عن التناول الشعبي لقصة موسى والخضر.

وتناولت الدائرة العلمية في الخطاب عدّة موضوعات شملت: الطاقة النظيفة، والثقافة الرقمية وكيفية الاستفادة من بعض مواقع الإنترنت، والاستنساخ، وموضوع عن تطور العلم. أما الموضوعات التاريخية فتناولت تاريخ كنائس مصر المحروسة، وموضوعاً عن التاريخ وثقافة المستقبل، وموضوعاً عن حنين ابن اسحق ودوره في بعث النهضة العربية، ودراسة عن الثورة المصرية (يوليو 1952).

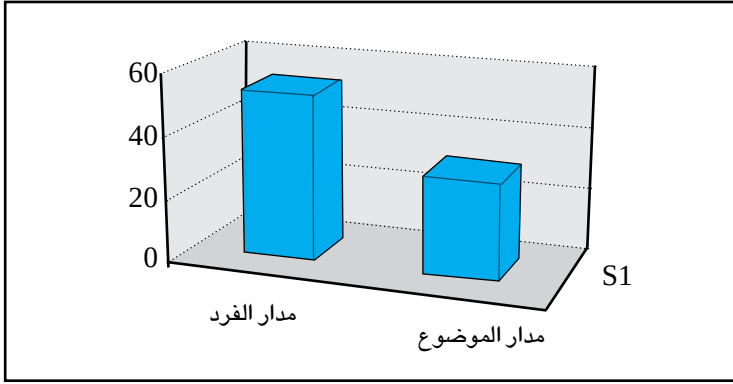
شكل رقم (1)

يوضح توزّع اهتمامات خطاب الهلال على قطاعات الإبداع الثقافي المختلفة



شكل رقم (2)

يوضح المدارات الشخصية والموضوعية للخطاب الثقافي بمجلة الهلال



بمجلة الهلال، إذ ظهرت في إطار هذا القطاع تسعة موضوعات ركزت على جوانب يتصل بعضها بالبيئة، ويتصل بعضها بتاريخ العلم، ويتصل بعضها الآخر بالتطورات العلمية والتكنولوجية المعاصرة.

• غلب على الخطاب الثقافي بمجلة الهلال قدر كبير من الشخصية، إذ ظهر الفرد "المبدع" كفاعل رئيسي في التعبير الثقافي، في مقابل الموضوع أو القضية الثقافية كمكوّن أو كأساس يدور في فلكه الخطاب. ويوضح الشكل التالي ذلك: (شكل رقم 2)

وعلى الرغم من الاعتراف بالذات كمدار أساسي من المدارات التي يدور في فلكها الإبداع، إلا أن الإفراط في استحضارها يجعل الخطاب الثقافي تعبيراً عن مجموعة من الأفراد الذين يتركز حولهم الفكر الإبداعي. وقد ظهر ذلك داخل الخطاب الثقافي بمجلة الهلال في الموضوعات التي كان يتم الاحتفاء فيها بنجوم الفكر والفن، بما فيهم وزير الثقافة المصرية نفسه، وكذلك في التراجم الشخصية التي برز فيها العديد من رموز الفكر والعلم في مصر وخارجها، بالإضافة إلى الحوارات الصحفية التي تعطي البطولة للفرد «المتحدث»، والتي كان من بينها حوار مع رئيس تحرير مجلة الهلال نفسه.

بالكاتب الصحفي كامل الزهيري. يضاف إلى ذلك مجموعة الموضوعات التي تناولت قضايا فكرية مختلفة غلب عليها الطابع الفلسفي في أحيان (فكرة الموت والحياة) والتاريخي في أحيان (تاريخ الحركة الشيوعية في مصر، وتاريخ التنوير)، وطابع الارتباط بقضايا الواقع المعاصر في أحيان (منظمات حقوق الإنسان).

فقد نظر الخطاب الصحفي إلى الثقافة كفكر في الأساس، ثم كفن بعد ذلك (20 موضوعاً). وبرز مفهوم الفن كطرب وموسيقى بالنسبة الأكبر (12 موضوعاً من بين 20 موضوعاً صحفياً)، وكفن تشكيلي بعد ذلك بالنسبة الأقل (8 موضوعات) وركز في هذا السياق على فن الرسم، وفي مرة واحدة ظهرت السينما كفن وذلك في سياق المقال النقدي الذي تصدى لتحليل فيلم جنيّة الأسماك. وبرزت بعد ذلك دائرة الأدب (13 موضوعاً). وقد برز في هذا السياق مفهوم الأدب كرواية أكثر منه كشعر، إذ احتفى الخطاب بالدرجة الأولى بتحليل أعمال روائية لكتاب مصريين وعرب وغربيين، وفي حدود أقل اهتم بتحليل بعض الإبداعات الشعرية لشعراء مصريين.

ومن اللافت أيضاً أن الخطاب أدخل التاريخ والموضوعات التاريخية في دائرة الثقافة. وكان هناك تركيز في هذا السياق على جوانب متنوعة من التاريخ القبطي لمصر، وشكل التاريخ الإسلامي مسكوتاً عنه داخل الخطاب، حتى في المرة الوحيدة التي تم الاقتراب فيه من تاريخ الدولة العباسية كانت زاوية الطرح هي الدور الذي لعبه العلماء الأقباط واليهود في ترجمة المعارف اللاتينية والفارسية وغيرها إلى اللغة العربية ليتناولوها العقل المسلم. وتطرق الخطاب مرة واحدة إلى أحد الموضوعات المتصلة بتاريخ مصر الحديث، وهو موضوع الثورة المصرية في يوليو 1952.

وشكل العلم القطاع الأقل ظهوراً داخل الدائرة التي تشكل في إطارها الخطاب الثقافي

الرؤية الشخصية للخطاب الثقافي بمجلة الهلال

التي تنتمي إلى التاريخ المصري أو العربي الحديث، على حساب الشخصيات الإبداعية المعاصرة، أو الشخصيات التي تنتمي إلى فترات أكثر عمقاً وامتداداً في التاريخ المصري والعربي. ويوضح الجدول التالي ذلك: (جدول رقم 5).

نخلص من بيانات الجدول السابق إلى أن الخطاب الثقافي بمجلة الهلال انشغل باستعادة الأفكار التي أفرزتها تجربة التحديث في مصر خصوصاً، والعالم العربي عموماً، خلال الفترة التي أعقبت إنشاء الدولة المصرية الحديثة في عصر محمد علي. ومن نماذج الشخصيات التي أبرزها الخطاب في هذا السياق: طه حسين، وجرجي زيدان، ورفاعة الطهطاوي، وعلي عبد الرازق، وأحمد لطفي السيد، وعبد الرحمن الكواكبي. ويمكن تفسير هذه الحالة التي سيطرت على الخطاب بردها إلى استمرار وامتداد الأسئلة نفسها التي شغلت العقل المصري في تاريخه الحديث إلى تاريخه المعاصر.

وقد اهتمّ الخطاب بعد ذلك بإبراز مجموعة من الشخصيات المعاصرة، أبرزها الرئيس حسني مبارك، ومحمد حسنين هيكل، وإدوار خراط، وإبراهيم عبد المجيد وغيرهم. وجاء ذلك في معرض الحديث عن قضايا سياسية وفنية وأدبية معاصرة، أما الشخصيات التاريخية التي اهتمّ الخطاب باستحضارها فقد تركزت في الفلاسفة المسلمين الذين اجتهد الخطاب في العودة إلى أفكارهم عند الحديث عن الرؤية العقلانية في التراث الإسلامي، ومن أهم الشخصيات التي برزت في هذا السياق: شخصية الفارابي، وابن سينا، وابن خلدون، وابن رشد.

وعلى المستوى المكاني، اهتمّ الخطاب بإبراز الشخصيات المصرية بالنسبة الأكبر، وظهرت الشخصيات الغربية أيضاً بنسبة معقولة في حين تراجعت نسب إبراز

خلصنا ممّا سبق إلى أن الطابع "الشخصاني" كان غالباً على الخطاب الثقافي الذي قدمته مجلة الهلال. وقد ظهر هذا الأمر بصورة جلية في زيادة عدد المواد الصحفية التي تدور حول شخصيات مبدعة في مجال معين مقارنة بعدد المواد الصحفية التي تناولت موضوعات أو إشكاليات ثقافية معينة. وقد تأكد هذا الأمر أيضاً من خلال تحليل الأفكار والأطروحات المختلفة التي حملها مضمون هذه المواد، إذ دارت في أغلبها في فلك شخصيات محددة اعتنى الخطاب بإبرازها. وقد تمّ تحليل السمات المختلفة التي ميزت الشخصيات التي استحضرها الخطاب من أجل اكتشاف خلفياته، وتمثلت أبرز هذه السمات في ما يلي:

- الانتماء الزمني للشخصية.
- الانتماء المكاني للشخصية.
- نوع الشخصية.
- توزيع الشخصية على قطاعات الإبداع المختلفة.

ومن خلال تتبع سمات الشخصيات البارزة في الخطاب الثقافي - في ضوء المحاور السابقة - وجد أن مجلة الهلال اهتمت في ما تنشره من مواد صحفية بإبراز الشخصيات

الانتماء الزمني للشخصية داخل الخطاب الثقافي بمجلة الهلال

جدول رقم 5

النسبة	التكرار	الانتماء الزمني للشخصية
72.2	78	شخصيات حديثة
27.8	30	شخصيات معاصرة
11.9	10	شخصيات تاريخية
ن = 84		

¹ ن = إجمالي عدد المفردات التي تمّ حساب النسبة في ضوءها داخل الجدول.

الانتماء المكاني للشخصية داخل الخطاب الثقافي
بمجلة الهلال

جدول رقم 6

النسبة	التكرار	الانتماء المكاني للشخصية
60.2	65	مصري
29.6	32	غربي
8.3	9	عربي
1.9	2	آسيوي
100	108	المجموع
ن ¹ = 108 (مجموع الشخصيات التي ظهرت في الخطاب)		

الشخصيات المنتمية إلى أطر مكانية أخرى. ويوضح الجدول التالي ذلك: (جدول رقم 6) عبر الخطاب الثقافي بمجلة الهلال عن الذات المصرية بالدرجة الأكبر من خلال استدعاء المبدعين المصريين الذين ينتمون إلى عصور مختلفة من الذاكرة، والتركيز عليهم في المضمون الذي يعالجه. وحظت الشخصيات الغربية (الأدباء والمفكرون ورجال السياسة الأمريكيون والأوروبيون) بدرجة واضحة من الحضور داخل الخطاب الثقافي، الأمر الذي يكشف الوجه التغريبي للخطاب في قراءته، أو في محاولته الانفتاح على ثقافة الآخر الغربي.

يوضح الانتماءات الوظيفية للشخصيات البارزة داخل
الخطاب الثقافي بمجلة الهلال

جدول رقم 7

النسبة	التكرار	نوع الشخصية
18.5	20	مفكر
11.1	12	روائي
9.2	10	مطرب / مطربة
9.2	10	موسيقيار
7.4	8	شاعر
7.4	8	رجل سياسة
7.4	8	ممثل سينمائي
4.6	5	فيلسوف
4.6	5	مخرج سينمائي
4.6	5	فنان تشكيلي
3.7	4	ناقد أدبي
3.7	4	عالم
3.7	4	كاتب صحفي
2.8	3	مؤرخ
1.9	2	كاتب مسرحي
100	108	المجموع

ومن نماذج الشخصيات الغربية التي ظهرت في الخطاب: شارلي شابلن، دوريس لسنج، واطسن، الكاتب الهندي أميتاب جوش، دانتي، فرانسيس بيكون، ديكارت، هيربرت سبنسر، هوبز، روسو، أرنولد توينبي، جوتة، بيتس، والت ويتمان، إليوت، شيموس هيني، ديلان توماس، توماس فولار، وليم شكسبير، أوباما، جون ماكين، هيلاري كلينتون، ماران لشر كنج، يوجين أونيل. وفي مرة واحدة اهتم الخطاب بإبراز شخصية تنتمي إلى الدائرة الهندية ليظهر الآخر "الآسيوي".

وعلى مستوى الجانب الوظيفي في شخصية المبدعين الذين تم استدعائهم في الخطاب، تنوعت الانتماءات الوظيفية للشخصيات التي عالجه مضمون الخطاب على النحو الموضح في الجدول التالي: (جدول رقم 7).

يتضح من الجدول السابق وجود اهتمام واضح من جانب منتجي الخطاب بإبراز شخصيات المفكرين، ممن أطلوا فكرياً على متطلبات النهضة بعد مواجهة الاستعمار، وخصوصاً ممن ينتمون إلى تاريخ مصر الحديث كما سبق وأشرنا. كذلك اهتم الخطاب بإبراز العديد من الشخصيات الروائية العربية

¹ ن = إجمالي عدد المفردات التي تم حساب النسبة في ضوءها داخل الجدول.

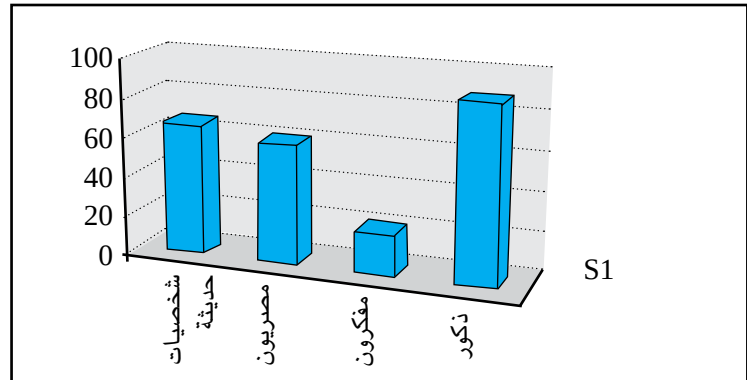
يوضح نوع الشخصية الإبداعية داخل الخطاب
الثقافي بمجلة الهلال

جدول رقم 8

النوع	التكرار	النسبة
ذكر	92	85.2
أنثى	16	14.8
المجموع	108	100

شكل رقم (3)

يوضح نسبة وجود الأبعاد المختلفة لسمات الشخصيات داخل الخطاب الثقافي
بمجلة الهلال



يوضح القيم المتضمنة في الخطاب الثقافي داخل
مجلة الهلال

جدول رقم 9

القيمة الظاهرة داخل الخطاب	التكرار	النسبة
الإبداع الفني	29	34.5
حرية الفكر	9	10.7
التسامح الديني	7	8.3
رعاية الموهبة الغنائية	6	7.1
حرية المرأة	4	4.8
الرضا	3	3.6
لا يوجد	26	31
المجموع	84	100

والأجنبية، مثل نجيب محفوظ وشكسبير ودوريس لسنج. وظهر أيضاً العديد من الشخصيات الموسيقية، مثل عبد الوهاب وبلغ حمدي ومحمود الشريف ومحمد الموجي وكمال الطويل ورياض السنباطي. وينسب محدودة ظهرت بعد ذلك أنواع أخرى من الشخصيات، شملت فلاسفة ومخرجين سينمائيين وفنانين تشكيليين ومؤرخين، ورجال سياسة، مثل عبد الناصر والسادات وبن بيل وأوباما وغيرهم. وقد كشف تحليل الخطاب أيضاً عن سيطرة «الطابع الذكوري» على المضامين الصحفية التي عالجتها مجلة الهلال، إذ كانت نسبة (88.4%) من الشخصيات التي ظهرت في الخطاب من الذكور في حين كانت النسبة الأقل من الإناث. الأمر الذي يشير إلى اتجاه الخطاب للنظر إلى الإبداع كرجل. ويوضح الجدول التالي ذلك: (جدول رقم 8)

نستطيع مما سبق أن نلخص السمات التي ميزت الشخصيات الأكثر حضوراً داخل الخطاب الثقافي بمجلة الهلال في أنها في الأغلب من الشخصيات المصرية التي تنتمي إلى تاريخ مصر الحديث، وأن معظمها كان من المفكرين من رواد التنوير، وأنهم من الذكور بالنسبة الأكبر. ويوضح الشكل التالي نسبة حضور كل سمة من هذه السمات لدى شخصيات الخطاب.

القيمة الحاضرة داخل الخطاب الثقافي
بمجلة الهلال

يشير تحليل الخطاب الثقافي داخل مجلة الهلال إلى عدم وجود قيمة ظاهرة يعمل المضمون على تأكيدها أو تكريسها لدى المتلقي في بعض المواضع، في حين ظهرت في مواضع أخرى قيم معينة احتفي الخطاب بإبرازها. ويوضح الجدول التالي القيم التي ظهرت في هذا السياق: (جدول رقم 9)

ويلاحظ من الجدول السابق أن الخطاب أبرز بصورة أساسية قيمة «الإبداع الفني»، وذلك في مدار احتفائه بالمطربين والموسيقيين والمخرجين السينمائيين والأدباء والشعراء.

القضايا التي اهتمت بها مجلة الآداب خلال الفترة من
2008 – 1997

جدول رقم 10

النسبة	التكرار	الموضوع
13.7	20	فلسطين
9.5	14	لبنان
8.2	12	رقابة / حرية التعبير
7.5	11	الحرب على العراق
6.8	10	الطائفية
6.2	9	حوارات مع مفكرين عرب
6.2	9	العلمانية
5.5	8	العولمة
5.5	8	حوارات مع أدباء عرب
4.8	7	المقاطعة الشعبية
4.8	7	الفن التشكيلي
4.1	6	العروبة
4.1	6	الحركة الشيوعية العربية
4.1	6	المتقفون العرب
2.7	4	المشاركة السياسية للشباب العربي
2.7	4	البيئة
2.1	3	حوارات مع مفكرين غير عرب
1.4	2	حوار الحضارات
100	146	المجموع

وشغلت قيمة "حرية الفكر" أيضاً حيزاً من اهتمام الخطاب، في إطار دفاعه عن حق المبدع في أن يقدم رؤيته للواقع كما يشاء، وفي إطار الدفاع أيضاً عن مساحة الحرية التي تمنحها السلطة السياسية في مصر للمبدعين، مما كان يصبغ الخطاب في هذه المواضع بـ «الدعائية» كما سيتضح في ما بعد.

كما برزت أيضاً قيمة التسامح الديني، وحاول الخطاب في هذا السياق أن يضيف عليها شرعية تاريخية، من خلال الاعتماد على مشاهدات من التراث الإسلامي كإطار مرجعي للتأكيد على هذه القيمة. وبرزت قيمة رعاية المواهب الفنية، وخصوصاً من خلال الملف الذي نشرته الهلال حول المطربة «نجاح». وظهرت كذلك قيمة «حرية المرأة» في بعض المواضع داخل الخطاب، بالإضافة إلى قيمة الرضا عن الذات في أحوال والرضا عن الواقع في أحوال أخرى.

2 - مضمون الخطاب الثقافي في مجلة الآداب اللبنانية

خريطة موضوعات الخطاب الثقافي بمجلة الآداب

يقدم موقع مجلة الآداب على شبكة الإنترنت حصراً بأهم القضايا التي اعتنى الخطاب الثقافي الخاص بها بطرحها على القارئ العربي خلال الفترة من 1997 - 2008⁽¹⁾. ويحلل الجدول التالي إحصائياً معدلات اهتمام المجلة بالموضوعات التي شغلت الخطاب الثقافي بالمجلة خلال هذه الفترة: (جدول رقم 10)

توضح بيانات الجدول السابق ما يتّصف به الخطاب الثقافي الذي تقدمه مجلة الآداب البيروتية من سمات أساسية تشمل ما يلي:

- الاشتباك مع العديد من القضايا المعاصرة التي تشغل العقل الثقافي العربي كالأحداث التي تشهدها فلسطين، وموضوع الحرب على العراق، والصراعات الطائفية في عدد من

المجتمعات العربية، وغير ذلك من موضوعات أضفت على الخطاب طابعاً دينامياً جعله أكثر حركية وأشدّ التصاقاً بالقضايا الآنية، دون الإغراق أو الاستغراق في الموضوعات التاريخية كما يلاحظ في الخطابات الثقافية التي تقدّمها المجالات العربية الأخرى.

- انشغل الخطاب الثقافي في مجلة الآداب بمجموعة القضايا الفكرية الأساسية التي شغلت العقل العربي مع مطلع الألفية الجديدة، وقد برز على أجندة موضوعاته - في هذا

الثقافية المختلفة: (شكل رقم 4)

يتضح من هذا الشكل تركّز اهتمام الخطاب الثقافي بمجلة الآداب على الموضوعات السياسية، خصوصاً داخل بورّ الالتهاب العربي في فلسطين، ثم لبنان، ثم العراق. كما اهتم الخطاب في سياق هذه الدائرة بطرح العديد من القضايا والإشكاليات المتصلة بالواقع السياسي العربي، مثل قضية الطائفية، والمقاطعة الشعبية لإسرائيل تأثراً بتجربة جنوب أفريقيا، والمشاركة السياسية للشباب العربي.

وانشغل الخطاب بعد قطاع السياسة بقطاع الفكر، بحيث اهتم بطرح العديد من القضايا التي شغلت العقل العربي مع مطلع الألفية الجديدة، كما ذكرنا آنفاً. وقد تميز الخطاب في هذا السياق بمحاولة تحريك أسلوب طرحه ومعالجته لهذه القضايا، من خلال عدم الاكتفاء بتقديم دراسات تطرح أفكار الخطاب ورؤيته لها، بل والاهتمام أيضاً بنشر حوارات مع مفكرين عرب وغير عرب، يتم طرح قضايا الفكر فيها بطريقة أكثر حيوية وتعتمد على التشخيص الواقعي بدرجة أكبر.

واهتمّ الخطاب بعد ذلك بصورة محدودة بثلاثة قطاعات أساسية، شملت بالترتيب قطاع الأدب، ثم الفن (التشكيلي)، ثم العلوم (البيئية).

الرؤية الشخصية والموضوعية في الخطاب الثقافي بمجلة الآداب

اعتمد الخطاب الصحفي بمجلة الآداب في طرح موضوعاته وانشغالاته المختلفة على شكل الملف الصحفي الذي يضم مجموعة من المواد التي يربطها موضوع واحد. ويوضح تحليل الأعداد الصادرة من المجلة خلال عام 2008 أن المجلة كانت تهتم في بعض الأحيان بتقديم ملفات لشخصيات وفي أحيان أخرى بفتح ملفات تتعلق بموضوعات. ويوضح الجدول التالي الملفات المختلفة التي قدمتها مجلة الآداب على مدار عام 2008.

السياق - موضوع العولمة وتأثيراتها، وأوضاع الحركة الشيوعية العربية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وانتهائه عام 1989، وحوار الحضارات، والعلمانية، والأزمات التي لحقت بالمفهوم العربي اقتراناً بالأحداث التي شهدتها المنطقة العربية منذ احتلال العراق للكويت عام 1990 وما تبعه من أزمات وصراعات على المستوى العربي.

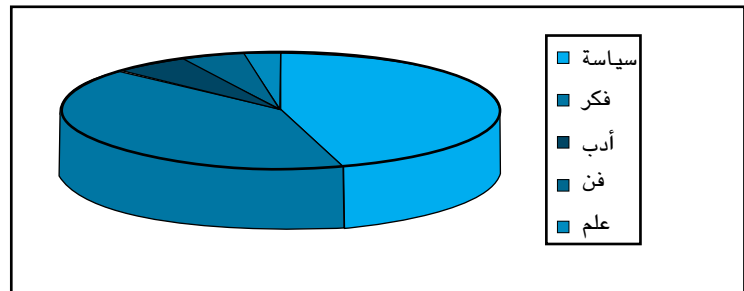
• اهتم الخطاب الثقافي أيضاً بقضايا الفن والأدب، لكنه حصر اهتمامه في مجال الفن بقضايا الفن التشكيلي، وأبرز عدداً من الموضوعات المعنية بقضايا الإبداع الأدبي العربي، والأدباء والنقاد العرب لتعبّر عن اهتمام المجلة بالآداب العربية.

• انخفض معدل اهتمام الخطاب بصورة ملحوظة بالموضوعات العلمية، وحدها في هذا السياق بالقضايا المتصلة بشؤون البيئة.

نخلص ممّا سبق إلى أن الخطاب الثقافي بمجلة الآداب نظر إلى الثقافة كمفهوم لا ينغلق على مجرد تناول القضايا الفكرية والأدبية، بل يمتد كذلك إلى طرح العديد من الموضوعات الأخرى ذات الطابع السياسي والتي تعكس صراعات ثقافية بين دول وجماعات بتجليات وصور مختلفة، مثل موضوع الطائفية، والقضية الفلسطينية، والحرب على العراق وغيرها. بعبارة أخرى يمكن القول بأن أجندة الخطاب الثقافي الذي قدمته مجلة الآداب كانت أكثر ثراءً وتنوعاً. ويوضح الشكل التالي معدلات اهتمام هذا الخطاب بالقطاعات

شكل رقم (4)

يوضح توزع اهتمامات خطاب مجلة الآداب على قطاعات الإبداع الثقافي المختلفة



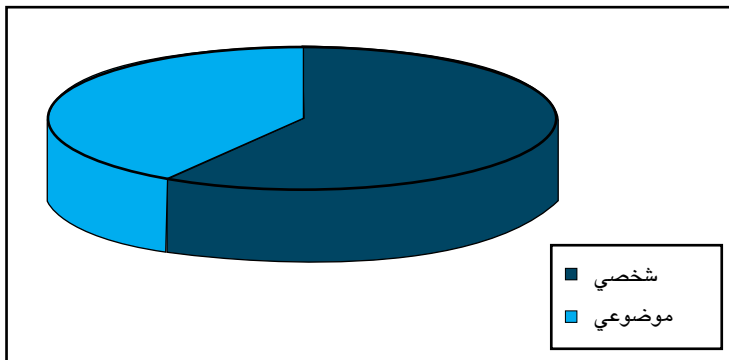
يوضح الملفات الشخصية والموضوعية التي ظهرت
في أعداد مجلة الآداب 2008

جدول رقم 11

عنوان الملف	نوع الملف	عدد الموضوعات	تاريخ العدد
سهيل إدريس: وداعاً أيها الأب المؤسس	شخصي	24	يناير/ مارس 2008
ملف 2: كي لا ننسى ستيفانو كياريني	شخصي	5	يناير/ مارس 2008
تضامناً مع مجلة الآداب وضدّها	موضوعي	4	يناير/ مارس 2008
مقاطعة إسرائيل (1) تحديات وآفاق واعدة	موضوعي	7	أبريل/ يونيو 2008
ملف 2: سهيل إدريس، الكاتب، الناشط، المؤسسة	شخصي	12	أبريل/ يونيو 2008
ملف 3: الدعوى ضد الآداب تتفاعل	موضوعي	6	أبريل/ يونيو 2008
ملف اليهود العرب في دولة إسرائيل	موضوعي	4	يوليو/ سبتمبر 2008
ملف أزمة الشعر العربي	موضوعي	7	يوليو/ سبتمبر 2008
مقاطعة إسرائيل (2) على خطى جنوب أفريقيا	موضوعي	5	ديسمبر 2008
ملف محمود درويش	شخصي	7	ديسمبر 2008

شكل رقم (5)

يوضح التفاوت في عدد الموضوعات المطروحة داخل الملفات الشخصية والموضوعية بالخطاب الثقافي في مجلة الآداب



(جدول رقم 11)

يتّضح من الجدول السابق وجود عشرة ملفات داخل الأعداد الأربعة الصادرة من مجلة الآداب خلال عام 2008، اشتمكت «ستة» منها مع موضوعات محددة مطروحة على ساحة النقاش العربي مثل: موضوع المقاطعة الشعبية (الأكاديمية والاقتصادية) لإسرائيل، وموضوع اليهود العرب في إسرائيل، وموضوع الدعوى التي رفعها فخري كريم ضد مجلة الآداب والمسؤولين فيها، بالإضافة إلى موضوع أزمة الشعر العربي.

وفي المقابل من ذلك اهتمت أربعة ملفات بالمجلة بإبراز شخصيات محددة، شملت مؤسس المجلة الدكتور سهيل إدريس، والناشط المدني المدافع عن القضية الفلسطينية ستيفانو كياريني، والشاعر الفلسطيني محمود درويش. ويوضح الشكل التالي التفاوت في درجة اهتمام الخطاب الثقافي بتناول الشخصيات وطرح الموضوعات داخل الملفات المختلفة: (شكل رقم 5)

يتّضح من الجدول السابق ظهور عدد أكبر من المواد الصحفية داخل الملفات الثلاثة الشخصية (41 موضوعاً)، في حين انخفض عدد المواد بالملفات الموضوعية، وعددها ستة ملفات، إلى (33 موضوعاً). وفي ضوء ذلك يمكننا أن نخلص إلى ما يلي:

- غلب على الكثير من الملفات، سواء الشخصية أم الموضوعية التي أبرزها الخطاب الثقافي بمجلة الآداب، نوع من الذاتية التي تجلّت في الاهتمام بتقديم ملفين عن الراحل الدكتور سهيل إدريس، وهو أمر طبيعي يتسق مع دوره كمؤسس للمجلة، بالإضافة إلى عطائه الفكري والأدبي، وقد ظهرت هذه الذاتية أيضاً في تخصيص ملفين للكتابات التي تناولت موضوع الدعوى التي رفعها العراقي فخري كريم ضد المجلة والمسؤولين فيها، وقد حاول الخطاب هنا أن يكون موضوعياً ومتوازناً من خلال طرح أفكار المناهضين والمؤيدين معاً لهذه الدعوى، على المستوى العربي.

جدول رقم 12

توزيع كُتّاب الآداب على الأقطار العربية والأجنبية المختلفة

الانتماء المكاني للقوى الفاعلة المنتجة للخطاب

اهتمت مجلة الآداب بصورة واضحة بمشاركة العديد من الكتاب في إنتاج مادتها وتقديم الخطاب الثقافي المتضمن فيها، إذ غطت دائرة كُتّابها العديد من الأقطار العربية، بالإضافة إلى عدد من الكُتّاب العرب الذين يعيشون في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية، كما اهتمت المجلة بمشاركة عدد من الكُتّاب الأجانب - الذين كانت تترجم كتاباتهم إلى اللغة العربية - في إنتاج مادتها. وبالتالي فقد تميّزت الآداب عن بعض المجالات الثقافية التي تكاد تكون منفصلة على كُتّاب القطر الذي تتبعه المجلة، مثل مجلة الهلال المصرية، والمجلات الأخرى التي تعتمد على فكرة تنوع القوى الفاعلة التي تسهم في إنتاج الخطاب، ولكن بصورة محدودة، مثل مجلة العربي الكويتية (كما سيتضح في ما بعد). ويوضح الجدول التالي الانتماءات المكانية للقوى المنتجة للخطاب في مجلة الآداب. (جدول رقم 12)

يتضح من الجدول السابق أن الكُتّاب المنتمين إلى دائرة الأقطار العربية هم الأكثر حضوراً كمنتجين للخطاب، وقد توزّع هؤلاء الكُتّاب على أحد عشر قطراً عربياً، أبرزها لبنان (بلد الإصدار)، وسوريا، والمغرب، ومصر، وفلسطين. يأتي بعد ذلك الكُتّاب المنتمون مكانياً إلى الغرب، سواء كانوا عرباً أم أجانب، وقد توزّع هؤلاء الكُتّاب على ثماني دول، على رأسها المملكة المتحدة، ثم الولايات المتحدة الأمريكية. وقد برز خارج هاتين الدائرتين كُتّاب من دولة أفريقية واحدة هي جنوب أفريقيا. ويوضح الشكل التالي عدد الكُتّاب الذين ظهروا - كمنتجين للخطاب الثقافي - تبعاً لدوائر انتمائهم المكاني: (شكل رقم 6)

وعلى قدر التنوع الذي ميّز الخطاب الثقافي الذي قدمته مجلة «الآداب»، على مستوى المنتجين، كان هناك قدر من

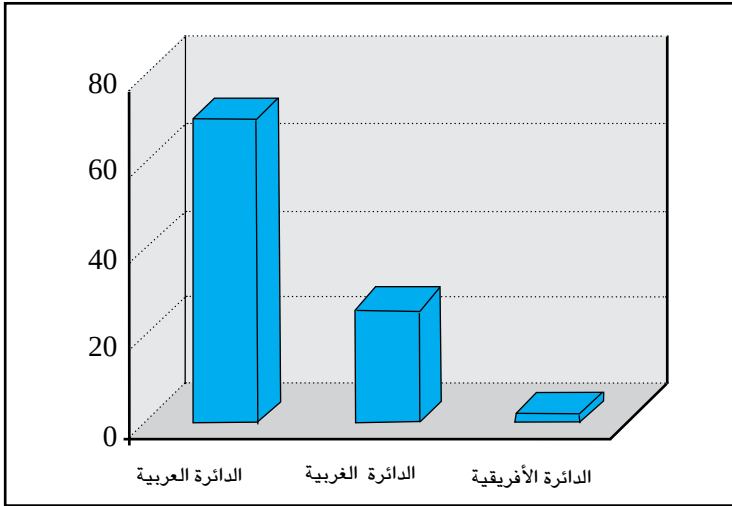
النسبة	التكرار	القطر
17.3	17	لبنان
15.3	15	سوريا
10.2	10	المملكة المتحدة
10.2	10	المغرب
8.2	8	فلسطين
8.2	8	مصر
6.1	6	الولايات المتحدة الأمريكية
3.1	3	الأردن
3.1	3	كندا
3.1	3	تونس
2	2	الجزائر
2	2	العراق
2	2	جنوب أفريقيا
2	2	إيطاليا
2	2	السويد
1	1	فرنسا
1	1	أسبانيا
1	1	اليمن
1	1	ليبيا
1	1	ألمانيا
100	98	المجموع

• شكّل موضوع مقاومة الاحتلال الإسرائيلي والقضية الفلسطينية هاجساً أساسياً داخل العديد من الملفات التي تضمّنها الخطاب الثقافي بمجلة الآداب، خصوصاً في ما يتعلق بأحكام المقاطعة العربية والدولية لإسرائيل. وقد حاول الخطاب في هذا السياق أن يؤكد المنظور أو الطابع الثقافي للصراع العربي الإسرائيلي.

سوريا وكتّابها موقعاً مهماً علي خريطة الفكر، واحتلت المغرب موقعاً متميزاً علي مستوى الإبداع، واختفت دول الخليج تماماً من فوق خريطة الإنتاج الفكري أو الإبداعي للخطاب، وتقلص دور مصر علي المستويين أيضاً.

شكل رقم (6)

يوضح الانتماءات المكانية لمنتجي الخطاب الثقافي بمجلة الآداب



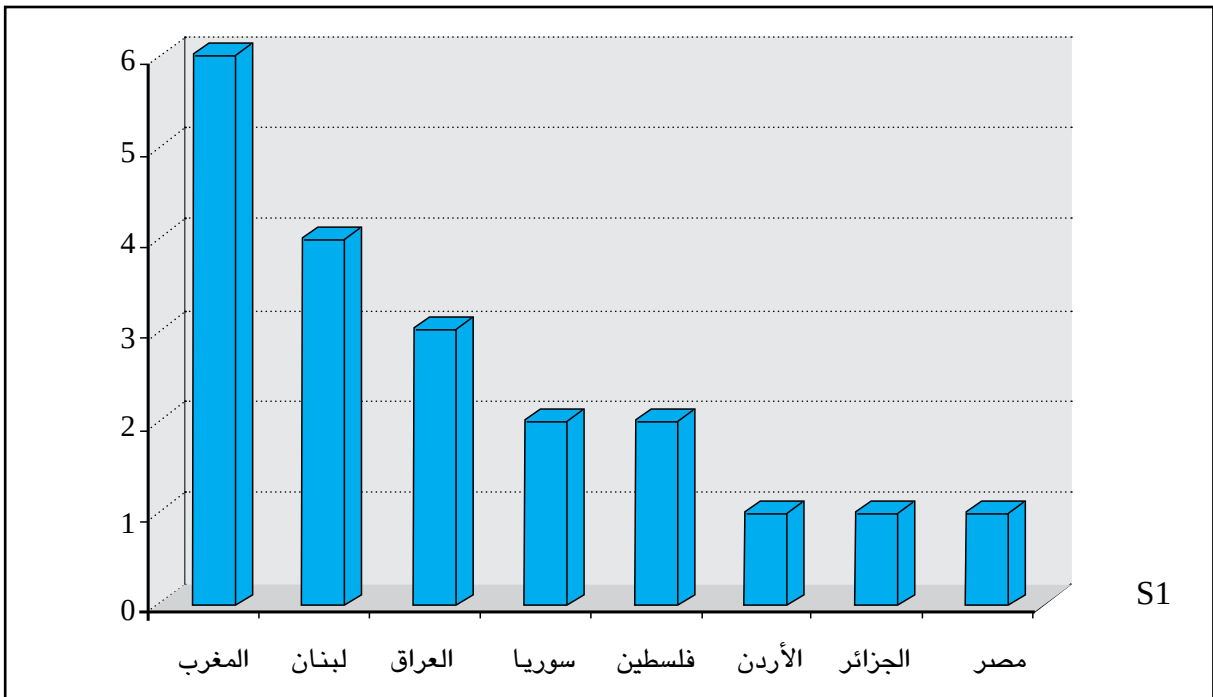
المحدودية في مصادر الإنتاج الإبداعي الذي نشرته المجلة علي مدار أعدادها خلال عام 2008. فقد نشرت المجلة مجموعة من الأعمال الشعرية، والقصص القصيرة، ومسرحية نثرية، وتنوعت مصادر هذه الأعمال علي المستوى العربي علي النحو الموضح في الشكل التالي:

(شكل رقم 7)

يلاحظ أن مجلة الآداب اهتمت بدرجة كبيرة بإبداع المغاربة، وخصوصاً من الشعراء، حيث نشرت أعمالاً لستة مبدعين، يأتي بعد ذلك المبدعون اللبنانيون (أربعة مبدعين) ثم العراق (ثلاثة مبدعين)، ثم كل من سوريا وفلسطين (مبدعان من كل قطر)، ثم الأردن والجزائر ومصر (مبدع واحد من كل قطر). نستخلص مما سبق أن الخطاب الثقافي في مجلة الآداب اعتمد في شقه الفكري علي منتج لبناني/ سوري في الأساس، وفي شقه الإبداعي علي منتج مغربي/ لبناني. وهذا ما يعني أن لبنان كان حاضراً بصورة أساسية في معادلاتي الفكر والإبداع، في حين احتلت

شكل رقم (7)

يوضح الانتماءات العربية للمبدعين الذين اهتمت بهم مجلة الآداب



S1

القيمة الحاضرة داخل الخطاب الثقافي بمجلة الآداب

على عكس الكثير من الخطابات المتضمنة داخل المجالات الثقافية العربية التي لا تحتفي بالتأكيد على قيمة معينة في المضمون الذي تنقله، يمكن وصف خطاب مجلة الآداب بأنه خطاب «قيمة» بدرجة كبيرة. فالكثير من المضامين التي يحملها الخطاب تسعى باستمرار إلى التأكيد على قيمة معينة في وجدان قارئها. ويوضح الجدول التالي أبرز القيم التي برزت في هذا السياق: (جدول رقم 13)

يتضح من الجدول السابق أن قيمة المقاومة كانت حاضرة بصورة رئيسية داخل الكثير من المواد التي نشرتها مجلة الآداب، لتعبّر عن أطروحتها الخطابية الأساسية الخاصة بالدفاع عن القضية الفلسطينية عبر آليات المقاومة السلبية، من خلال المقاطعة

القيم المتضمنة داخل الخطاب الثقافي بمجلة
«الآداب»

جدول رقم 13

القيمة	التكرار	النسبة
المقاومة	28	28.6
حرية الإبداع	13	13.3
الحق في الاختلاف	10	10.2
الحق في النقد	10	10.2
العقلانية	5	5.1
حرية التعبير	5	5.1
الحرية الأكاديمية	3	3.1
حرية المرأة	3	3.1
الثبات على المبدأ	2	2
الديمقراطية	2	2
لا يوجد قيمة ظاهرة	17	17.3
المجموع	98	100

الاقتصادية والأكاديمية لإسرائيل، والتعاون مع منظمات المجتمع المدني في دول العالم المختلفة، وخصوصاً في الغرب من أجل تحقيق هذا الهدف. وظهرت قيمة حرية الإبداع داخل القطاعات ذات الطابع «الذاتي» في الخطاب الثقافي المتضمن في مجلة الآداب والتي ارتبطت بعدد من الموضوعات التي اهتمت بإبراز الدور الذي لعبه الراحل الدكتور سهيل إدريس في الحركة الثقافية والأدبية العربية، بالإضافة إلى الموضوعات التي تطرقت إلى الدفاع عن مجلة «الآداب» ضد القضية التي رفعها العراقي فخري كريم على المجلة، وفي سياق هذا الموضوع ظهرت عدة قيم أخرى تتعلق بالحق في الاختلاف، والحق في النقد. وبالإضافة إلى مجموعة القيم المركزية السابقة ظهر داخل الخطاب مجموعة من القيم الأخرى الفرعية، أبرزها قيمة العقلانية التي ارتبطت بعدد من الموضوعات التي تصدت لتحليل بعض الأفكار الدينية، كالنبوة والرؤية الماركسية للدين، بصورة عقلانية. وظهرت قيمة حرية التعبير عن الرأي وقيمة الحق في الاختلاف في حالة الدخول في جدل يرقى إلى حد الصراع مع الآخر.

3- مضمون الخطاب الثقافي في مجلة العربي الكويتية

خريطة موضوعات الخطاب الثقافي في مجلة العربي

تتمثل ملامح البناء الموضوعي للخطاب الثقافي لمجلة العربي في إطار لا يتوقف عند مجرد طرح الموضوعات التي تهتم بالمستويات السياحية أو العرقية والإثنية أو المعلوماتية فقط، بل يتجاوز ذلك إلى طرح ومعالجة عدد من التجارب المهمة في تطوير تقنيات التكنولوجيا والطب والصناعة والزراعة في أوروبا وآسيا وغيرها من بقاع العالم، والتوقف أمام الحرف والصناعة والزراعة في الدول المختلفة، ومعالجة موضوعات تتعلق بالحرف

يوضح الموضوعات التي توزعت عليها مواد الخطاب الثقافي بمجلة العربي

جدول رقم 14

النسبة	التكرار	الموضوع
29.6	8	موضوع تسجيلي عن مدينة
14.8	4	عرض وتحليل لأعمال فن تشكيلي
14.8	4	حوار صحفي
11.1	3	موضوعات تاريخية
11.1	3	تراجم شخصية
7.4	2	أدب شعبي
7.4	2	موضوعات علمية
3.7	1	تغطية لاحتفالية
100	27	المجموع

الصحفية التي تم إجراؤها مع عدد من المفكرين والأدباء والنقاد العرب، ومنهم المفكر منح الصلح، والناقد الأدبي جابر عصفور، والشاعرة البحرينية حمدة خميس، والروائية البريطانية دوريس ليسنج. وارتبط بهذا النوع من الطرح أيضاً الاهتمام بنشر تراجم تتناول الإنتاج الفكري والإبداعي لعدد من الشخصيات أبرزها: المخرج السينمائي انجمار برجمان، والدكتور عبد الوهاب المسيري، بالإضافة إلى تقديم السيرة الشعبية لعنترة بن شداد.

في ضوء ما سبق يمكن القول بتوزيع الخطاب الثقافي بمجلة العربي على عدد من القطاعات، شملت التاريخ والفن والأدب، والفكر والعلم. ويوضح الشكل التالي نسبة كل قطاع من هذه القطاعات على دائرة الخطاب الثقافي بالمجلة: (شكل رقم 8)

خلافًا لتوجهات الخطاب الثقافي لمجلتي الهلال والأدب الذي اهتم بالتركيز على قطاع الفكر، انشغل الخطاب الثقافي لمجلة «العربي» بقطاع التاريخ بدرجة أكبر (11 موضوعاً صحفياً)، واهتم في هذا السياق بالتاريخ الحديث للمدن والدول التي تعرضت لها

والمهارات التقليدية التي تتوارثها أجيال العالم جيلاً بعد آخر، وتتمسك بها كأنها جزءاً من هويتها ومن ميراثها الثقافي والحضاري، واضحة أمامها خريطة العالم باحثة فيها عن غير المطروق، النائي، والبعيد، من الحضارات والبلاد⁽²⁾.

وقد اتضح من تحليل المضمون الصحفي للخطاب الثقافي بمجلة العربي وجود درجة كبيرة من الاهتمام بالموضوعات التي تقدم سياحة عبر مكان معين، لتشرح تاريخه، وأحوال حاضره، وأبرز معالمه وغير ذلك، كما لوحظ أن الهاجس التاريخي يشغل الخطاب باستمرار في إطار ما يطرحه من موضوعات ويوضح الجدول التالي ذلك: (جدول رقم 14) يتضح من الجدول السابق أن البطولة الأساسية داخل الخطاب الثقافي بمجلة العربي كانت تمنح للمكان، سواء من زاوية التاريخ أم من زاوية الجغرافيا، إذ قدمت المجلة العديد من الموضوعات التي يسبح كتابها عبر مدن ومواقع مختلفة على خريطة العالم الإسلامي. وفي هذا السياق ارتفع عدد الموضوعات التسجيلية التي تستعرض تاريخ وجغرافية مدن مختلفة، مثل موضوع اهتم باستعراض ماضي مدينة دمشق وحاضرها، وموضوع بعنوان «فلسطين عربية.. أطول حرب ضد شعب»، وموضوع عن حيفا، وموضوع عن شينج يانغ المسلمة، وموضوع عن ماليزيا، وموضوع عن موريتانيا. وارتبط بهذا النوع من الطرح الذي عني به الخطاب العديد من الموضوعات الأخرى التي كانت تهتم باستعراض تاريخ دول العالم العربي، خصوصاً خلال القرن التاسع عشر.

وعلى المستوى الفني اهتمت العربي بتقديم عرض وتحليل نقدي لعدد من الأعمال المرتبطة بالفن التشكيلي، مثل الموضوع الذي اهتم بتحليل تجربة الفنانة سامية الحلبي، والموضوع الذي نشر عن الفنان حسن سليمان.. أسطورة الضوء والظل.

ونشرت المجلة أيضاً عدداً من الحوارات

التي ظهر فيها هذا التوجه، الحوار الذي أجرته المجلة مع المفكر اللبناني منح الصلح، والترجمة التي عرضت لرحلة المفكر المصري عبد الوهاب المسيري. وبرز أيضاً قطاع الأدب في عدد من الموضوعات (5 موضوعات)، خصوصاً في الحوار الذي أجرته المجلة مع الناقد جابر عصفور والشاعرة البحرينية حمدة خميس، والموضوع المتعلق بتاريخ مدينة دمشق، والموضوع الذي عني بالسيرة الشعبية لعنترة بن شداد وغيره.

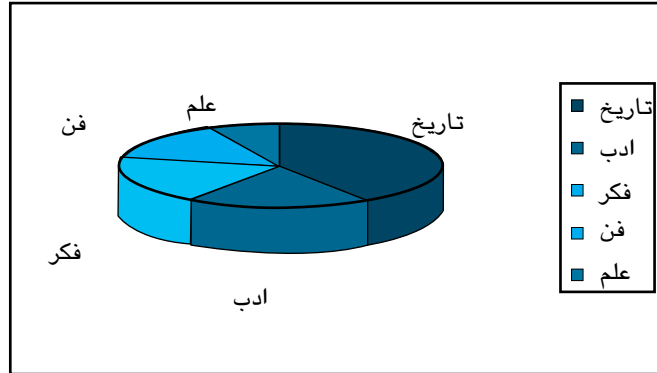
وانخفض معدل اهتمام الخطاب الثقافي في مجلة العربي بقضايا الفن (4 موضوعات)، وتركزت جميعها في مجال الفن التشكيلي (الرسم والنحت). وكان قطاع العلم هو أقل القطاعات ظهوراً على دائرة الخطاب الثقافي بمجلة «العربي» (موضوعان). ومن نماذج الموضوعات التي نشرتها - في هذا السياق - موضوع عن التنوع الحيوي وانقراض بعض الكائنات.

الرؤية «المكانية» للخطاب الثقافي بمجلة العربي

تردّت أسماء الكثير من المدن والدول داخل الخطاب الثقافي بمجلة العربي، وهذا ما يؤكد ما سبق وذهبنا إليه من سيطرة رؤية «مكانية» على الخطاب، تجعله مفارقاً بصورة واضحة للخطاب الثقافي بمجلة الهلال والذي سيطرت عليه رؤية «شخصانية» واضحة، كما سبق وأشرنا. وقد أدّت هذه السيطرة للرؤية «المكانية» على الخطاب الثقافي بمجلة العربي إلى صبغه بقدر كبير من «السكون» وأفقدته الكثير من الحيوية المطلوبة في خطاب ثقافي يتفاعل مع الانشغالات الفكرية والإبداعية المعاصرة للمتلقي، خصوصاً إذا أضفنا إلى حالة «السكون المكاني» التي سيطرت على الخطاب حالة «السكون الزمني» التي ظهرت فيه أيضاً وارتبطت بانشغاله بالكثير من الأحداث المرتبطة بالتاريخ الحديث للعديد من دول العالم العربي. ويوضح الجدول التالي

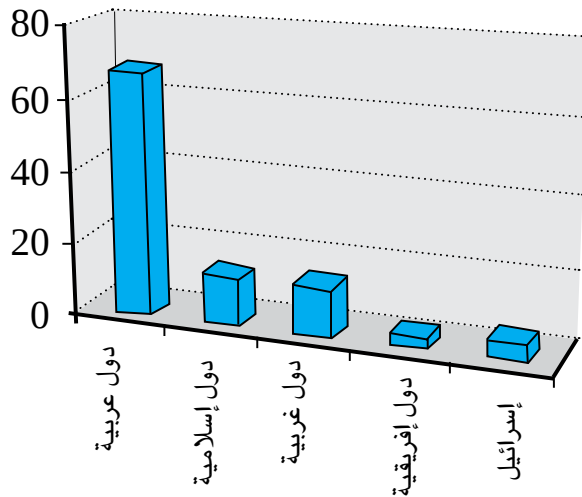
شكل رقم (8)

يوضح توزيع اهتمامات خطاب مجلة العربي على قطاعات الإبداع الثقافي المختلفة



شكل رقم (9)

يوضح معدلات ظهور قطاعات الدول المختلفة في الخطاب الثقافي بمجلة العربي



S1

الموضوعات الصحفية بالمجلة، مثل التاريخ الحديث لدولة فلسطين منذ وعد بلفور وحتى نكبة عام 1948، والتاريخ الحديث لدمشق وحلب وحيفا، والتاريخ الحديث لمصر، وغير ذلك.

واهتمّ الخطاب بعد ذلك بقطاع الفكر، من خلال طرح العديد من القضايا الفكرية المعاصرة التي تشغل العقل العربي. ومن نماذج الموضوعات (5 موضوعات صحفية)

يوضح الدول والمدن التي برزت داخل الخطاب الثقافي في مجلة العربي

جدول رقم 15

النسبة	التكرار	البطولة المكانية
37	10	فلسطين
29.6	8	الكويت
25.9	7	حيفا
18.5	5	لبنان
18.5	5	دمشق
18.5	5	موريتانيا
18.5	5	مدينة شينجيانغ الصينية
11.1	3	مصر
11.1	3	باريس
11.1	3	إسرائيل
11.1	3	ماليزيا
7.4	2	الولايات المتحدة
7.4	2	إنجلترا
7.4	2	العراق
3.7	1	إيران
3.7	1	جنوب أفريقيا
3.7	1	أثينا
3.7	1	فيينا
3.7	1	زيمبابوي
3.7	1	البحرين
ن = 27		

الدول المختلفة التي برزت داخل الخطاب: (جدول رقم 15)

يلاحظ من الجدول السابق أن البطولة المكانية داخل الخطاب الثقافي بمجلة العربي شملت دولاً ومدناً عربية: فلسطين، والكويت، ولبنان، وسوريا، وموريتانيا، ومصر، والعراق، والبحرين. وبرزت كذلك بعض الدول الإفريقية مثل جنوب أفريقيا، وزيمبابوي، وكذلك الدول الآسيوية، مثل ماليزيا وإيران والصين. واهتم الخطاب أيضاً ببعض الدول الغربية مثل: فرنسا، وإنجلترا، والولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى إسرائيل. ويوضح الشكل التالي نسب ظهور كل قطاع من قطاعات الدول المختلفة داخل الخطاب الثقافي بمجلة العربي: (شكل رقم 9)

وقد اهتم الخطاب الثقافي - على مستوى دول العالم العربي - بدولة فلسطين بالنسبة الأكبر، الأمر الذي يعكس حالة انشغال الخطاب بهذه القضية المركزية في العقل العربي. لكن يبقى أن الخطاب اهتم في هذا السياق بطرح البعد التاريخي أكثر مما اهتم بجدل الحاضر في ما يتصل بهذه القضية. واحتلت دولة الكويت أيضاً موقعاً مركزياً داخل الخطاب، بحكم الانتماء القطري لمجلة العربي، وإن عكس في هذه الحالة اتجاهها نحو الرسمية والوقوع في فخ الدعاية في بعض الأحوال كما سوف يتضح في ما بعد. وقد برز داخل الخطاب أيضاً بعض دول العالم العربي الأخرى، وخصوصاً دول الطوق (لبنان - سوريا)، وكانت دولة موريتانيا هي الدولة العربية الإفريقية الوحيدة التي ركز عليها الخطاب بنسبة كبيرة، بالإضافة بالطبع إلى مصر والتي ركز عليها الخطاب بصورة محدودة. ومن بين دول الخليج برزت فقط دول البحرين، بالإضافة إلى دولة العراق التي لم يمنحها الخطاب القدر الكافي من الاهتمام على الرغم من أنها تواجه العديد من التحديات التي لا تقل عن التحديات التي تواجهها فلسطين.

انطلاقاً مما سبق يمكننا أن نستخلص

أن الخطاب الثقافي في مجلة العربي كان «شامياً» التوجه بالنسبة الأكبر، يضاف إلى ذلك أنه كان أكثر «آسيوية» في رؤيته العربية، إذ اهتم بالدرجة الأكبر باستحضار الدول العربية الآسيوية داخله، مع تقليص نسب اهتمامه بالدول العربية الإفريقية. وتوازى مع ذلك أن توجهه الآسيوي نحو دول مثل الصين وماليزيا وإيران كان أكثر ظهوراً من توجهه

الشخصيات الغربية، بما يعكس اهتمام الخطاب بإبراز الذات أو الهوية الثقافية العربية بالنسبة الأكبر. وقد اهتمّ الخطاب - في هذا السياق - بإبراز العديد من الشخصيات المصرية، مثل: طه حسين، ويحيى حقي، وأمين الخولي، والشاعر حسن توفيق، وفؤاد زكريا، وشكري عياد، وأحمد زكي، ورفاعة الطهطاوي، وعبد الحميد يونس، ومحمود أبو الفتح وعبد الحليم حافظ، وأم كلثوم، وعبد الوهاب. وظهر أيضاً بعض الأسماء لشخصيات لبنانية مثل: منح الصلح، ورفيق شرف، وفارس شدياق، وسليم اللوزي وغيرهم. وظهرت أسماء محدودة لشخصيات تنتمي إلى البحرين وموريتانيا وسوريا. وقد اهتمّ الخطاب أيضاً باستدعاء بعض الشخصيات من الذاكرة التاريخية العربية، مثل أبو العلاء المعري، وسيف الدولة الحمداني، والحلاج.

نستخلص مما سبق أن الخطاب الثقافي داخل مجلة العربي ينظر إلى كل من المثقفين المصريين واللبنانيين كفاعلين أساسيين في تقديم المنتج الثقافي العربي، يضاف إلى ذلك بعض الفاعلين الفرعيين في دول عربية أخرى مثل الكويت والبحرين وسوريا.

وظهر أيضاً عددٌ من الشخصيات الغربية داخل الخطاب الثقافي، من أهمها: دوريس ليسنج وأرثر كلارك (كاتب الخيال العلمي)، يوحنا جوتنبجر، إنجمار برجمان (مخرج سينمائي).

وقد توزعت الشخصيات التي ظهرت في الخطاب - طبقاً للنوع - على النحو الموضح في الجدول التالي: (جدول رقم 17)

يتضح من الجدول السابق غلبة الطابع الذكوري على الخطاب الثقافي بمجلة العربي، كما هو الحال في ما يتعلق بالخطاب الثقافي بمجلة الهلال. ومن أبرز الأسماء النسوية التي ظهرت داخل خطاب العربي شخصية الشاعرة البحرينية حمدة الخميس، والمطربة الموريتانية معلومة بنت الميداح، والوزيرة الموريتانية فاطمة بنت خاطري، والناقدة

الإفريقي نحو الدول الإفريقية، مثل جنوب إفريقيا وزيمبابوي.

واتجه الخطاب بنسبة محدودة نحو الآخر الغربي، واهتمّ في هذا السياق بفرنسا بالدرجة الأكبر، ثم الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا.

الشخصيات الحاضرة داخل الخطاب الثقافي بمجلة العربي

استدعى الخطاب الثقافي بمجلة العربي العديد من الشخصيات العربية والغربية التي اختلفت في انتماءاتها المكانية والزمنية وكذلك في نوعها وأنواعها. ويوضح الجدول التالي توزع الشخصيات داخل الخطاب على الدائرتين العربية والغربية: (جدول رقم 16)

يلاحظ من الجدول السابق سيطرة الشخصيات العربية على الخطاب الثقافي بصورة فاقت الاهتمام باستحضار بعض

يوضح الانتماء المكاني لشخصيات الخطاب الثقافي بمجلة العربي

جدول رقم 16

النسبة	التكرار	الانتماء المكاني للشخصية
80.5	33	شخصية عربية
19.5	8	شخصية غربية
100	41	المجموع

يوضح توزيع الشخصيات بالخطاب الثقافي طبقاً للنوع

جدول رقم 17

النسبة	التكرار	الانتماء المكاني للشخصية
85.4	35	ذكور
14.6	6	إناث
100	41	المجموع

يوضح أنواع الشخصيات التي ظهرت داخل الخطاب الثقافي بمجلة العربي

جدول رقم 18

النسبة	التكرار	نوع الشخصية
36.6	15	مفكر
22	9	شاعر
12.2	5	ناقد أدبي
9.8	4	مطرب / مطربة
7.3	3	مسؤول سياسي
4.9	2	كاتب صحفي
4.9	2	روائي
2.4	1	فنان تشكيلي
100	41	المجموع

يوضح القيم الظاهرة داخل الخطاب الثقافي بمجلة العربي

جدول رقم 19

النسبة	التكرار	القيمة الظاهرة داخل الخطاب
18.5	5	الجمال
14.8	4	المساواة بين الرجل والمرأة
14.8	4	الحرية
14.8	4	الفروسية
3.7	1	السلام
3.7	1	الاجتهاد
3.7	1	الوعي السياسي
25.9	7	لا يوجد
100	27	المجموع

من القيم البارزة داخل الخطاب، خصوصاً في الموضوعات التي كانت تبرز فيها المرأة كفاعل أساسي، مثل الحوار الذي نشرته المجلة مع الشاعرة حمدة الخميس، والموضوع الذي تناول الأوضاع في موريتانيا، وركز بصفة

والباحثة الأدبية المصرية شهير القلماوي. وعلى مستوى انتماء الشخصيات التي ظهرت في الخطاب إلى قطاعات الإبداع الثقافي المختلفة، نجد أن شخصيات المفكرين والأدباء هي الأكثر سيطرة على المواد الصحفية المنشورة بمجلة العربي خلال فترة التحليل. ويوضح الجدول التالي ذلك: (جدول رقم 18) يتضح من الجدول السابق بروز دور المفكرين كفاعل أساسي في الحركة الثقافية العربية داخل خطاب مجلة العربي، وقد اتفقت في ذلك مع مجلة الهلال. وجاء بعد المفكرين «الشعراء» الذين احتفى الخطاب بإبرازهم بصورة واضحة، بما يعكس نظرته إلى الأدب كشعر أكثر منه كرواية، وذلك خلافاً للرؤية التي يطرحها الخطاب الثقافي في مجلة الهلال الذي ينظر إلى الأدب كرواية أكثر منه كشعر. وكان هناك أيضاً حضور لبعض المطربين العرب، وإن لم يكن بكثافة ظهور هذه الشخصيات داخل الخطاب الثقافي بمجلة الهلال.

القيمة الحاضرة داخل الخطاب الثقافي بمجلة العربي

كما هو الحال في مجلة الهلال، ظهرت داخل مجلة العربي بعض الموضوعات الصحفية التي لم تعكس قيمة معينة تبرز داخل الخطاب الذي تحمله، وإن كانت نسبة هذه الموضوعات أقل داخل مجلة العربي مقارنة بمجلة الهلال. وقد اختلفت أيضاً أنواع القيم التي ظهرت داخل خطاب مجلة العربي. ويوضح الجدول التالي ذلك: (جدول رقم 19) يتضح من بيانات الجدول السابق أن قيمة الجمال كانت الأكثر ظهوراً داخل الخطاب الثقافي بمجلة العربي، وقد ارتبطت هذه القيمة بصورة أساسية بالموضوعات الصحفية التي اهتمت بالقيام بنوع من السباحة عبر العديد من الأماكن والمدن العربية، وكانت تهتم بشكل أساسي بإبراز قيمة الجمال في معالم هذه المدن والأماكن. وكانت قيمة المساواة بين الرجل والمرأة

صدوره بأعداد قليلة، وأخرى عانت من كساد التوزيع ومحدودية القراءة، أما البعض القليل الآخر من هذه المنابر فيسعى ببطء إلى العيش مدة أطول اعتماداً على تضحيات طاقمها الذي يشغل في أجواء من التضحية والنضال الثقافي⁽³⁾.

وأمام مشكلة الندرة، وعدم الانتظام، من جانب الإصدارات الثقافية في المغرب تم اختيار الصحيفة الثقافية التابعة لمجلة فوانيس المغربية كمساحة للتحليل والخروج بعدد من المؤشرات حول أبرز معالم الخطاب الذي تقدمه الصحافة الثقافية في المغرب.

خريطة موضوعات الخطاب الثقافي بالصحيفة الثقافية

تعتني الصحيفة الثقافية بالشأن الأدبي والفني بأبعاده المختلفة بصورة تفوق اهتمامها بطرح ومعالجة قضايا فكرية أو علمية أو دينية محدّدة، وذلك خلافاً لمجموعة المجالات الثقافية العربية التي تم تحليلها في ما سبق. ويوضح الجدول التالي خريطة توزيع الموضوعات المتضمنة في الخطاب الثقافي المتضمن في هذه المجلة: (جدول رقم 20)

يلاحظ من الجدول السابق أن مجلة فوانيس تهتم بقضايا الأدب (شعر - قصة - رواية) بنسبة كبيرة، مما يعطي مؤشراً حول نظرتها إلى الثقافة كأدب، وتركز الصحيفة بعد ذلك بنسب محدودة على كل من قضايا السينما والمسرح التمثيلي، كمساحات فنية يحاول الخطاب أن يعتني بها إلى جوار المساحات الأدبية.

في ضوء ذلك يمكن القول إن الصحيفة الثقافية تركز بصورة أساسية على قطاعين أساسيين من قطاعات الثقافة هما قطاعا الأدب والفن، وإن اهتمام الخطاب الثقافي بالقطاع الأول يفوق بكثير اهتمامه بالقطاع الثاني. ويوضح الشكل التالي التباين في اهتمام المجلة بهذين القطاعين: (شكل رقم 10)

خاصة على أوضاع المرأة داخل هذا القطر، وكذلك الحوار الذي أجرته المجلة مع الروائية البرييطانية دوريس ليسنج.

أما قيمة الحرية فظهرت في مواضيع الخطاب التي كان يبرز فيها دور النقاد والمفكرين كفاعل أساسي داخل حركة الإبداع الثقافي العربي، مثل الحوار الذي تم إجراؤه مع منح الصلح، والحوار الذي تم إجراؤه مع جابر عصفور. وبرزت أيضاً قيم الفروسية في المواضيع الذي تطرّق فيها الخطاب إلى موضوعات تتصل بالثقافة الشعبية، مثل الموضوع الذي نشرته مجلة العربي حول سيرة عنتر ابن شداد.

مضمون الخطاب الثقافي بالصحيفة

الثقافية (التابعة لمجلة فوانيس) المغربية

تعاني الصحافة الثقافية في المغرب من مشكلات متنوعة، أبرزها ندرة هذه الجرائد والمجلات الثقافية بسبب ضعف الطلب عليها من جانب القراء، بالإضافة إلى ما تعانيه من معوقات اقتصادية تحول دون استمرارها في الصدور. ويشير العديد من التقارير إلى «أن المنابر الصحفية المتخصصة في الشأن الثقافي بالمغرب قليلة إلى حدّ الندرة، وأغلب المجلات والجرائد الثقافية التي حاولت الاستمرارية ضاقت بها سبل الوجود، فبعضها توقف بعد

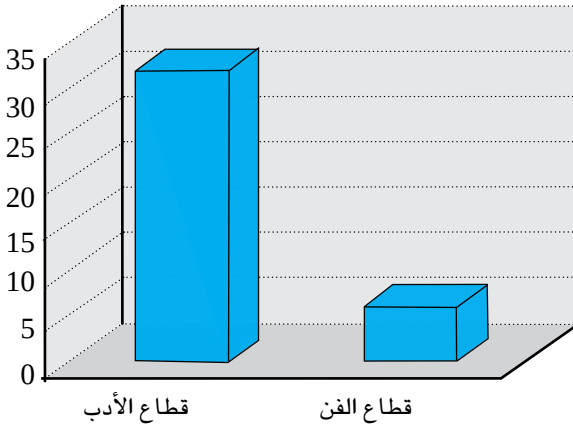
يوضح الموضوعات التي توزعت عليها مواد الخطاب الثقافي بالصحيفة الثقافية

جدول رقم 20

الموضوعات	التكرار	النسبة
شعر	18	47.4
قصة قصيرة	11	28.9
مسرح	4	10.5
رواية	3	7.9
سينما	2	5.3
المجموع	38	100

شكل رقم (10)

يوضح معدلات اهتمام الخطاب الثقافي بالصحيفة الثقافية بقطاعي الأدب والفن



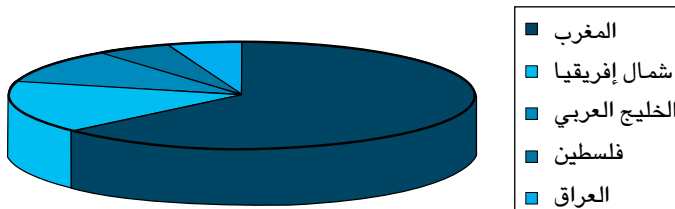
يوضح الانتماء المكاني للقوى الفاعلة المنتجة للخطاب بالصحيفة الثقافية

جدول رقم 21

النسبة	التكرار	القطر
63.2	24	المغرب
7.9	3	مصر
5.2	2	فلسطين
5.2	2	السعودية
5.2	2	الجزائر
5.2	2	العراق
2.6	1	ليبيا
2.6	1	الكويت
2.6	1	الإمارات
100	38	المجموع

شكل رقم (11)

يوضح نسب إسهام الكتّاب العرب المنتمين إلى قطاعات جغرافية مختلفة في إنتاج الخطاب الثقافي بالصحيفة الثقافية



الانتماء المكاني للقوى الفاعلة المنتجة للخطاب بالصحيفة الثقافية

تنوّعت الأقطار التي ينتمي إليها منتجو الخطاب الثقافي بالصحيفة الثقافية المغربية، وعلى الرغم من أن النسبة الأكبر منهم انتمت إلى دولة المغرب، إلا أن ذلك لم يمنع وجود روافد بشرية قطرية أخرى أسهمت في إنتاج الخطاب، وقد تركزت هذه الروافد جميعها في الإطار العربي، ولم تلجأ المجلة - على عكس مجلات عربية أخرى - إلى الاستعانة بكتّاب أجانب، أو كتّاب عرب يعيشون في الغرب - إلا في حدود ضيقة للغاية - في إنتاج الخطاب المتضمن في مادتها الصحفية. ويوضح الجدول التالي ذلك: (جدول رقم 21)

يلاحظ من الجدول السابق حالة التمرکز حول القطر (المغرب) في إنتاج الخطاب، كما سبق وأشرنا، وأن هناك اهتماماً بعد ذلك باستحضار المنتجين الثقافيين المنتمين إلى دائرة شمال أفريقيا (مصر والجزائر وليبيا)، ثم المنتجين الثقافيين المنتمين إلى عدد من دول الخليج (السعودية والكويت والإمارات)، ثم المنتجين المنتمين إلى كل من فلسطين والعراق. ويوضح الشكل التالي حجم إسهام كل قطاع جغرافي من هذه القطاعات في إنتاج الخطاب الثقافي بالصحيفة الثقافية: (شكل رقم 11)

وقد غلب الطابع الذكوري على منتجي الخطاب داخل الصحيفة الثقافية (31 كاتب)، في مقابل (7 كاتبات إناث)، لكن ذلك لا يمنع أن المجلة - مقارنة بالمجلات الثقافية الأخرى - حاولت التخفيف من حدة غلبة الطابع الذكوري على إنتاج الخطاب الثقافي، إذ كانت نسبة الكاتبات الإناث إلى الذكور (18.5)، وهي نسبة مرتفعة قياساً إلى الوضع في المجلات الأخرى.

الفنون الصحفية المستخدمة في تقديم الخطاب في الصحيفة الثقافية

خلافاً للعديد من المجلات الثقافية

الأخرى اهتمت الصحيفة الثقافية بتوظيف بعض الفنون الصحفية المتنوعة، من أبرزها فن الخبر الصحفي، بالإضافة إلى المقالات النقدية الصريحة، والحوارات الصحفية. وكانت الصحيفة الثقافية أيضاً أكثر اهتماماً من غيرها من المجالات بإفراد مساحات متسعة لنشر الإبداعات الأدبية. ويوضح الجدول التالي ذلك: (جدول رقم 22)

يلاحظ من الجدول السابق أن الصحيفة الثقافية تهتم بأن تكون نافذة لنشر الإبداع أكثر من اهتمامها بنشر المواد الصحفية التي تعالج قضايا معينة، بل وغالباً ما تصبّ المواد الصحفية في إطار تقديم الأعمال الإبداعية أو التنويه بها أو نقدها. وتختلف الصحيفة الثقافية عن مجمل المجالات الثقافية العربية التي تهتم بصورة محدودة بنشر الأعمال الإبداعية سواء في الشعر أم الرواية أم القصة القصيرة. ويوضح الشكل التالي حجم الأعمال الإبداعية قياساً إلى المواد الصحفية المتضمنة في خطاب الصحيفة الثقافية: (شكل رقم 12)

القيم المتضمنة في الخطاب الثقافي في الصحيفة الثقافية

أثبت التحليل الكمي للقيم المتضمنة بالخطاب الثقافي في الصحيفة الثقافية أن نسبة كبيرة من المواد الصحفية لا تتحقق بها قيمة واضحة يشير إليها الخطاب أو يؤكد في معرض معالجته للموضوعات التي يتصدى لها، سواء كانت موضوعات إبداعية، أم موضوعات صحفية. وفي ما عدا ذلك برزت أنواع مختلفة من القيم داخل الخطاب الصحفي، يوضحها الجدول التالي: (جدول رقم 23)

يتضح من الجدول السابق أن قيمة الإبداع بمدلولها الفني والأدبي كانت الأكثر حضوراً داخل الخطاب، يليها في ذلك قيمة الانتماء، سواء بمدلول الانتماء إلى المكان، أم الانتماء إلى زمن معين، أم حتى الانتماء إلى التراث في بعض المواضع. وبرزت بعد ذلك قيمة الشهرة، خصوصاً في إطار المعالجات الفنية التي عني

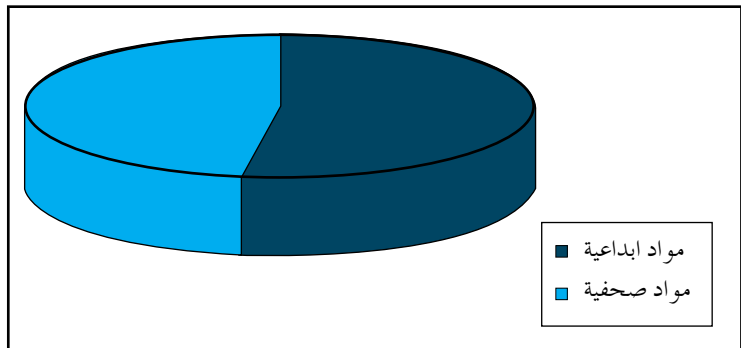
يوضح الفنون الصحفية التي اعتمد عليها خطاب
الصحيفة الثقافية

جدول رقم 22

النسبة	التكرار	الفن الصحفي
52.6	20	أعمال إبداعية
21.1	8	خبر
18.4	7	مقال نقدي
7.9	3	حوار
100	38	المجموع

شكل رقم (12)

يوضح نسبة المواد الإبداعية إلى المواد الصحفية بخطاب الصحيفة الثقافية



يوضح القيم المتضمنة بالخطاب الثقافي في
الصحيفة الثقافية

جدول رقم 23

النسبة	التكرار	القيمة
26.3	10	الإبداع
7.9	3	الانتماء
7.9	3	الشهرة
2.6	1	المادية
2.6	1	الحداثة
52.6	20	لا يوجد
100	38	المجموع

يوضح القضايا المحورية التي انشغل بها الخطاب داخل المجالات الثقافية العربية

جدول رقم 24

النسبة	التكرار	القضية
19	11	قضية العلاقة بالآخر
15.5	9	القضية الفلسطينية
15.5	9	قضية علاقة المثقف بالسلطة السياسية
13.8	8	قضية الطائفية
10.3	6	قضية التفاعل بين الثقافة والدين
8.6	5	قضية العلاقة بين المال والثقافة
8.6	5	قضية المساواة بين الرجل والمرأة
5.2	3	قضية العلاقة بين التراث والمعاصرة
3.4	2	قضية العلاقة بين اللغة والثقافة
100	58	المجموع

بها الخطاب واهتمّ فيها بتحليل أعمال كبار النجوم السينمائيين والمسرحيين العرب. وينسب محدودة للغاية ظهر بعض القيم الأخرى داخل الخطاب، مثل قيمة المادية، وتبنى الخطاب اتجاهها سلبياً نحوها، وقيمة الحداثة وقد ارتبطت بطرح موضوع البلاغة الإلكترونية الجديدة التي أفرزتها تكنولوجيا الاتصال عبر شبكة الإنترنت.

ثالثاً: القضايا الإشكالية المركزية داخل خطاب المجالات الثقافية العربية

انشغل الخطاب الثقافي داخل المجالات الأربع التي تم تحليلها بمجموعة من القضايا الأساسية التي اهتمّ بها أكثر من غيرها، وقدم في سياقها مجموعة من الأطروحات التي تعكس رؤية العقل الثقافي العربي لها واتجاهات طرحه ومعالجته لأبعادها. ويحدد الجدول التالي هذه القضايا وعدد الأطروحات التي ارتبطت بكل منها، وعكست درجة أهميتها أو أولويتها بالنسبة لمنتجي الخطاب الثقافي داخل المجالات الثقافية العربية: (جدول رقم 24)

وسنقدم في ما يلي تحليلاً للأطروحات التي قدمها الخطاب في ما يتعلق بكل قضية من هذه القضايا، والاستخلاصات الأساسية التي يمكن الخروج بها لتوصيف اتجاهات معالجته لكل منها.

قضية العلاقة بالآخر

اختلفت صورة الآخر داخل الخطاب الثقافي بالمجالات الثقافية، ففي أحيان كان الآخر يأخذ مدلولاً سياسياً، وفي أحيان كان يأخذ مدلولاً دينياً. وسنتناول في ما يلي أبعاد طرح الخطاب للآخر على هذين المستويين: السياسي والديني.

العلاقة بالآخر السياسي

يوضح تحليل الأطروحات المتعلقة بقضية «العلاقة بالآخر» إلى أن هذا الآخر كان يشير،

يبدو خطاب العلاقة بالآخر «الغربي» مجزأً بالتبجيل والاحترام، وخصوصاً في ما يتعلق بتقديره لقيمة العلم والعلماء، وقد برزت هذه القيمة في سياق أطروحة يمكن وصفها بـ «أطروحة جلد الذات» من خلال دمج الواقع العربي بتغيب دور العلم والعلماء.

في أحيان، إلى «الأمريكي» المسيطر أو المتقدم أو المحتل للأرض العربية، وفي أحيان كان الآخر هو «الإسرائيلي» المحتل للقاتل، وفي أحيان كان الآخر هو «الأوروبي».

وقد قدّمت مواضع عدة من الخطاب الآخر الغربي مجزأً بالتبجيل والاحترام، وخصوصاً في ما يتعلق بتقديره لقيمة العلم والعلماء، وقد برزت هذه القيمة في سياق أطروحة يمكن وصفها بـ «أطروحة جلد الذات» من خلال دمج الواقع العربي بتغيب دور العلم والعلماء، وذلك على النقيض مما يحدث في المجتمعات الغربية المتقدمة. ومن النماذج على ذلك المقال الذي كتبه نسيم مجلى حول شخصية فوزي إسطفانوس وكيف أن مصر لم تحتف به وأشار فيه إلى إهمال المسؤولين له، وأكد على أنهم «لم يذكروه أبداً ضمن ترشيحاتهم لأي جائزة من جوائز الدولة للعلوم حتى من باب الاعتراف بالجميل أو التشجيع للآخرين من المغتربين. وعموماً فإن الرجل قد حظى بالتقدير المادي والأدبي ممن يعرفون قيمة العلم والعلماء في أمريكا وأوروبا»⁽⁴⁾.

القوى الكبرى في صراعات محلية تحت غطاء دولي ليس بجديد، فإن اللافت للنظر هو الدلالة الأخلاقية التي تبرره، فحق التدخل عبر قرار من مجلس الأمن أصبح مسؤولية، باختصار لقد تحول عبء الرجل الأبيض إلى واجب المجتمع الدولي»⁽⁷⁾.

وحذر الخطاب الثقافي بالصحيفة الثقافية المغربية من خطورة الاستسلام لغزو الآخر للذات في عصر العولمة، وضرورة تفعيل الأدوات الثقافية العربية في مواجهة هذا الغزو، خصوصاً المسرح. ويؤكد في هذا السياق على ضرورة التنبيه إلى «العولمة وتأثيراتها السلبية، عندما تبدو كقوة غزو معادية. فوظيفة المسرح هنا هي البحث عن عالم عادل تجتمع كل الآمال والأحلام فيه»⁽⁸⁾.

ونستطيع أن نستخلص من تحليل الخطاب الذي يستحضر الذات في مواجهة الآخر الغربي داخل المجالات الثقافية مجموعة النتائج التالية:

- يتم استحضار الآخر بصورة مستمرة في مواجهة الذات، سواء اتخذ الخطاب منحى احتفائياً بالآخر مقابل تسفيه الذات، أم اتخذ من تصدير الأوضاع والأفكار السائدة لدى الآخر إلى الذات ذريعة للهجوم عليه.
- يعتمد هذا الخطاب على آلية إسقاطية واضحة، خصوصاً عندما يندفع إلى تفسير بعض الأوضاع السائدة في الواقع العربي (باستحضار فكرة المسكوت عنه في النص) في ضوء ما هو سائد لدى الآخر الغربي، وخصوصاً الأمريكي.

وظهر في بعض مواضع من الخطاب الآخر «الأسوي»، ولكن بصورة محدودة للغاية، على الرغم من أنه الأقرب جغرافياً وحضارياً إلى البيئة العربية. وقد استوقف هذا الأمر أحد كتاب مجلة الهلال في معرض حديثه عن محاضرة للكاتب الهندي أميتاب جوش أشار فيها إلى تجربته في زيارة إحدى القرى المصرية «وكيف أن أهلها كانوا ينهرون من يضرب أيا من الأبقار احتراماً لمشاعره باعتباره البقرة مقدسة

وفي المقابل من ذلك كان الخطاب يأخذ - أحياناً - منحى ناقداً للآخر الغربي، وخصوصاً الأمريكي، منطلقاً من أطروحة «سيطرة المادية على الحياة في الغرب»، ومن أن التنوع السياسي أو العرقي في الغرب يعكس في جوهره حالة اقتصادية تعتمد على الطبقة الشديدة. وقد برز هذا الطرح في المقال الذي قدمه أحد كتاب مجلة الهلال وأشار فيه إلى أن الخلافات السياسية بين الجمهوريين والديمقراطيين هي خلافات وهمية في الأساس وأن الفريقين «لا يختلفان في مغازلة الفئات القادرة على التمويل، والتي لا تقلقها المطالبة بحقوق الأقليات المغبونة» بل إنها تتطوع بمنحها ما تطالب به، طالما أغفل الإنصاف توزيع الثروة، فإن هذه الفئات التي تسميها اختصاراً باليمين هي في كل المجتمعات وفي كل العصور سباقة إلى ما يسمى بـ (الإحسان الوقائي)⁽⁵⁾.

وداخل الخطاب الثقافي في مجلة الآداب البيروتية كان الآخر الاستعماري أو الاستشراقي حاضراً أيضاً، وإن تميز الخطاب هنا بطرح موضوع الصراع مع الآخر من المنظور الثقافي بصورة أساسية، سواء كان هذا الآخر هو الغربي الصريح، أم من المدافعين عنه ومن حاملي أفكاره في الأوساط العربية. ويوجه الخطاب نقده لمن يطلق عليهم «الاستشراقيين الجدد» ويشير إلى أن «بعض الليبراليين في العالم العربي يحلو لهم نعت كل متحدث عن تجديد المشروع الاستعماري بالراديكالية أو الرجعية أو استخدام لغة بائدة، ولا نعلم إن كان هؤلاء يدرون أن العالم الليبرالي الذي يدعون الانتماء إليه يزخر - هو نفسه - بإرث ضخم ومتنام منذ انتهاء الحرب الباردة يؤكد تجدد الفكر الاستشراقي والاستعماري وتطبيقه عملياً»⁽⁶⁾.

ويحدد الخطاب الصراع مع الآخر الغربي في إطار معادلة القوة والمعرفة، فالآخر يصور استعماراً كضرورة أخلاقية ناتجة عن احتكاره للمعرفة والقوة. «فإذا كان تدخل

يأخذ الخطاب الثقافي - أحياناً - منحى ناقداً للآخر الغربي، وخصوصاً الأمريكي، منطلقاً من أطروحة «سيطرة المادية على الحياة في الغرب»، ومن أن التنوع السياسي أو العرقي في الغرب يعكس في جوهره حالة اقتصادية تعتمد على الطبقة الشديدة.

بل لأن هذه الحركة اعتمدت أساساً على مترجمين وعلماء مسيحيين ويهود وصابئة ومن كل الأجناس، وبهذا جسدت فكرة الحوار شكلاً ومضموناً بين العرب المسلمين وغيرهم من الشعوب والجماعات العرقية والدينية»⁽¹¹⁾. ويحمل هذا الخطاب إشارات متنوعة تستهدف التأكيد على ما يلي:

- الحوار ما بين الأديان، وتكريس الإسلام لهذه الفكرة عبر تاريخه، وإن استخدم الحوار مصطلحي الأديان والثقافات بشكل مترادف.
- الفصل بين الدين والعلم، على أساس أن العلم لا دين له ولا وطن، وأن المسلمين الأوائل استقوه من أي وعاء خرج.
- أن النهضة العلمية العربية جاءت كحلقة من حلقات التطور العلمي على المستوى الإنساني، واستفادت بشكل إيجابي من الحلقات الأخرى التي سبقتها وارتبطت بأصحاب عقائد وحضارات أخرى. بل وقد بلغ الشطط بالخطاب - في بعض الأحيان - الوصول إلى مراحل تنحوتها نفي أي قيمة للعطاء العلمي التاريخي للحضارة الإسلامية، وتفسير ذلك في إطار عمليات الغزو التي قام بها المسلمون ضد الشعوب الأخرى للعيش على ميراثهم الحضاري.

وقد ظهر هذا الأمر في خطاب مجلة العربي في الحوار الذي أجرته مع الشاعرة البحرينية حمدة خميس، والتي أكدت في سياق حديثها عن الترجمة كآلية لنقل الأفكار العلمية بين الشعوب «إن الشعوب تناقلت حضاراتها عبر الترجمة منذ أزمنة بعيدة، ودليلها حضارتنا التي نسميها عربية وإسلامية. ففي قراءة تاريخ هذه الحضارة سنرى أنها مزج بين حضارة بدوية منعزلة وحضارات تعددت جهاتها واقتحمت قسراً بما يسمى إلى اليوم بـ (الفتوحات). ودقة هذا القول نجده في أسماء النوابع في العلم والفلسفة والأدب التي تحتويها مدوناتنا التراثية»⁽¹²⁾.

- يعتمد هذا الخطاب - في المجمل - على القراءة العلمية للواقع الاجتماعي، بل ولبعض

في الهند. فقد أفضت تلك التجربة - كما يقول كاتب الموضوع - إلى تفاعل ثقافي عميق بين الأنا والآخر في وحدات الإنتاج الزراعي في مصر، ولكنه ليس مع أي آخر، وإنما مع آخر من نوع طالما افتقدناه في العصور الحديثة التي غشاها الاهتمام الكثيف بثقافات المستعمرين الغربيين، وإنما هو الآخر في بلد مقارب لنا اقتصادياً من بلاد الجنوب»⁽⁹⁾.

العلاقة بالآخر الديني

من الملاحظات الأساسية التي يكشف عنها تحليل خطاب المجلات الثقافية العربية أن ظهور الآخر في منحنى أو صورة «دينية» كان يرتبط - باستمرار - بالتأكيد على قيمة التسامح، وضرورة التعاطي والتفاعل معه، مع ربط هذا الأمر بجذور فكرية أساسية تمتد بجسورها إلى التراث العربي والإسلامي. وقد ظهر العديد من النماذج على هذا الطرح على أقلام كتّاب مجلة الهلال المصرية منها - على سبيل المثال - ما أشار إليه أحد كتّاب المجلة حين أكد على أن ابن رشد حقق أعظم الإنجازات في تطوير الفكر اليهودي وتنوير الفكر المسيحي، حيث ساد التسامح الديني من ثنايا الحوار الإسلامي اليهودي العقلاني الذي استهدف تطهير المعتقدات من الأساطير والخرافات، مستنداً في هذا الصدد إلى المنهج الموضوعي في النقد وإيجاد محاولات توفيقية بين العلم والإيمان، والحكمة والشرائع بما يدعو إلى الانبهار بفلسفة هذا العالم الجليل»⁽¹⁰⁾.

ومن النماذج على ذلك أيضاً ما أشار إليه أحد كتّاب الهلال في معرض حديثه عن دور حنين بن اسحق في بعث النهضة العربية، فقد أكد على فكرة حوار الحضارات - بغض النظر عن الأديان - وهو يتحدث عن حركة الترجمة العربية في العصر العباسي «الذي شهد أول وأعظم حركة ثقافية تجسدت فيها فكرة حوار الثقافات، ليس فقط لأن الترجمة شملت نقل التراث الإغريقي والفارسي والهندي، أي التعامل مع ثقافات وثنية وعقلانية مختلفة،

إلى أخرى. فقد انشغلت مجلة العربي بتتبّع جغرافية «المكان» وتاريخه من خلال الحديث عن تاريخ القضية ووصف المدن الفلسطينية كحيفا ويافا وغيرها، في حين انشغلت مجلة الآداب اللبنانية بالأبعاد السياسية المتصلة بهذه القضية.

وقد ظهر في خطاب العربي المعني بطرح الأبعاد التاريخية لهذه القضية تأكيد على منهجية المؤامرة التي صاحبت نشأة إسرائيل واغتصاب أرض فلسطين من أهلها «فقد نشأت الصهيونية في رحم أوروبا الاستعمارية، وانفصلت عنها كما ينفصل الوليد عن أمه، ولكن الحبل السري بقي متصلاً، ولا يزال يقوى وينتفخ كل يوم»⁽¹⁵⁾.

وعلى مستوى الذات كان الطرح الذي قدمته مجلة العربي يتجه نحو التأكيد على حالة التخبط العربي في التعامل مع القضية فالخطاب يصف ما حدث عام 1948 على النحو التالي:

«حضرت إلى فلسطين قواتٌ من المتطوعين العرب وقوّات نظامية من الأردن والعراق وسورية ولبنان وعدد كل منها لا يتجاوز بضعة آلاف. أما القوات المصرية وهي أكبرها فبُدأت بثمانية آلاف ووصلت إلى ثلاثين ألفاً. ولم يكن بين هذه القوات أي تنسيق، بل إن بعضها استغلّ عثرات الآخر. كانت هذه حالة مأساوية بكل المقاييس. أصحاب الحق التاريخي الواضح ومن ورائهم ملايين العرب والمسلمين لم يتمكنوا من المحافظة عليه. وأصحاب المؤامرة الاستعمارية الاستيطانية تمكنوا من الاستيلاء على هذا الحق التاريخي في واقعة ليس لها مثيل في التاريخ»⁽¹⁶⁾.

وقد كان الخطاب الثقافي بمجلة الآداب شديد الاهتمام بالقضية الفلسطينية، حيث أفردت المجلة العديد من الملفات والموضوعات التي تصدّت لتحليلها، خصوصاً من المنظور الثقافي. وقد تركز الخطاب في هذا السياق حول فكرة «المقاومة السلمية للاحتلال» من خلال تفعيل آلية «المقاطعة».

الأفكار الدينية أيضاً، وهو يحاول باستمرار أن يوجد لنفسه غطاءً مرجعياً من التراث الفكري والفلسفي الإسلامي. ومن النماذج على هذا الطرح المقال الذي كتبه الدكتور مراد وهبة في مجلة الهلال وناقش فيه موضوع العلاقة بين الروح والجسد، إذ اعتمد على تقديم رؤية علمية تفسر هذه العلاقة، بالإضافة إلى الاستناد إلى بعض آراء الفلاسفة المسلمين.

فأشار إلى أن النفس عند الفارابي تعني كمال الجسم، أما كمال النفس فهو العقل. والعقل أو النفس يفارق البدن بعد الموت، أما ابن طفيل فيرى أن الفارابي متناقض في قضية بقاء النفس، فقد أثبت في كتابه المعنون (المدينة الفاضلة) بقاء النفوس الشريرة بعد الموت في آلام لا نهاية لها، وفي كتابه (السياسة المدنية) يقول عن هذه النفوس إنها منحلة وصائرة إلى العدم، وإنه لا بقاء إلا للنفوس الكاملة»⁽¹³⁾.

ولم يفت الخطاب الثقافي في مجلة العربي، وهو يحتفي بـ «المكان» في مواضع عديدة منه أن يؤكد على فكرة أن الإسلام عقيدة ترتكز على فكرة قبول الآخر، وقد تجلّى ذلك في استعراض الخطاب لتاريخ حلب المدينة التي استطاعت «أن تظهر دور الإسلام في إعطائها هويتها النهائية في رداؤها الفضيّاض المرن الواسع، فهي وبعد مرور 15 قرناً على دخول المسلمين إليها مازالت تحتفظ بأطياف واسعة من الأديان والمذاهب والطوائف. وهذا أمر اعتبرناه دليلاً على أن الإسلام يقبل بالآخر ويحاوّر انطلاقة من أساس أخلاقي راسخ يقول ﴿ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن﴾ ومن منطلق ﴿إن أكرمكم عند الله اتقاكم﴾»⁽¹⁴⁾.

القضية الفلسطينية

احتلت القضية الفلسطينية مساحة كبيرة داخل الخطاب الثقافي العربي تتماثل مع الحيز الذي تشغله في العقل العربي، لكن طريقة طرح هذه القضية اختلفت من مجلة ثقافية

لم يفت الخطاب الثقافي أن يؤكد على فكرة أن الإسلام عقيدة ترتكز على فكرة قبول الآخر، وقد تجلّى ذلك في استعراض الخطاب لتاريخ حلب المدينة التي استطاعت «أن تظهر دور الإسلام في إعطائها هويتها النهائية في رداؤها الفضيّاض المرن الواسع، فهي وبعد مرور 15 قرناً على دخول المسلمين إليها مازالت تحتفظ بأطياف واسعة من الأديان والمذاهب والطوائف.

للصراع العربي الإسرائيلي، وبالتالي فإن «فضح ممثلي الثقافة والقيم الإسرائيلية على حقيقتهم - أي فضح منظومة القيم الخاصة بعقيدة قمعية وكولونيالية - خطوة مهمة من أجل ترجمة الدعم الإجمالي لفلسطين في المجتمعات الغربية إلى سياسات حكومية مغايرة في المستقبل»⁽²⁰⁾.

وقد قدّم الخطاب عدداً من الأطروحات الفرعية التي يمكن أن تتجلى من خلالها الأطروحة الرئيسية المتمثلة في «المقاطعة». ومن أبرز هذه الأطروحات:

أطروحة المقاطعة الأكاديمية: وذلك أسوة بتجربة مقاومة نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. ويقدم الخطاب في هذا السياق نماذج عملية لهذه التجربة، بما حدث عام 1980، حين أقرت جمعية أساتذة الجامعات، وهي نقابة تمثل الهيئة الأكاديمية والإدارية العليا في الجامعات البريطانية، قراراً بالغ الأهمية بالتشديد على المعارضة الكاملة لسياسات الأبارتهايد والرقابة على العمل الأكاديمي والكتب والأدب، وإيمانه بأن أكثر الأعمال فعالية هو فرض مقاطعة شاملة على أي شكل من أشكال الاتصال بالجامعات الجنوب إفريقية والأكاديميين الجنوب إفريقيين⁽²¹⁾.

أطروحة المقاطعة الاقتصادية: وهي ترتبط بأطروحة «المقاطعة الأكاديمية». ففي سياق اقتصاد المعرفة اليوم، لا في عالم مجرد ما، يصبح من غير الممكن الفصل الذي يرغب البعض في إقامته بين مقاطعة اقتصادية يمكن أن تكون مقبولة ومقاطعة أكاديمية غير مقبولة، وبالنسبة إلى بلد كإسرائيل، حيث الجامعات مركزية بالنسبة إلى موقعه في السوق العالمية، وبخاصة في مجال المعلوماتية والتكنولوجيا البيولوجية، فإن مقاطعة عالمية لهذا البلد لن تؤثر في الجامعات وحدها بل في الاقتصاد نفسه⁽²²⁾.

وقد اهتمت المجلة - في هذا السياق - بأطروحة المقاطعة اهتماماً واضحاً، ترجمته في تخصيص ملفين داخل عددين من أعدادها، وملف فرعي في عدد ثالث حول الناشط الإيطالي ستيفانو كيارييني لمعالجة الجدل الدائر في فلسطين والبلاد العربية، والولايات المتحدة الأمريكية، وبعض الدول الأوروبية والأفريقية حول نداء المجتمع المدني الفلسطيني الذي تصاعد منذ عام 2005 والذي يطالب العالم بمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها، أسوة بما فعله المجتمع الدولي من أجل هزيمة نظام الفصل العنصري الأبارتهايد في جنوب أفريقيا.

وقد أسّس الخطاب لأطروحة المقاطعة بفرضيتين أساسيتين:

• **الفرضية الأولى** تذهب إلى أهمية تقديم القضية الفلسطينية ليس بوصفها مسألة سياسية فحسب، بل بوصفها قضية أخلاقية أيضاً تحرك الناس العاديين، وتحرك أحياناً أفراداً من النخب السياسية نفسها⁽¹⁷⁾.

ومن النماذج العملية التي أوردتها الخطاب على استثمار تعاطف بعض السياسيين الغربيين نموذج الكاتب الإيطالي ستيفانو كيارييني أحد المدافعين عن المواطن الفلسطيني وما يرتكبه ضده من مذابح، خصوصاً مذبحه صبرا وشاتيلا. وقد خصّصت المجلة في أحد أعدادها ملفاً كاملاً حول شخصية هذا الناشط الإيطالي «الذي ربط حياته المهنية والسياسية بقضايا التحرر الإنساني، متخذاً من القضية الفلسطينية عنواناً لها»⁽¹⁸⁾.

وكان هناك تركيز - في هذا السياق - على إبراز شخصية ستيفانو كتعبير عن اتجاهات اليسار الأوربي (اليسار الجديد) نحو القضية الفلسطينية، واجتهاد الصحف التي أصدرها هذا التيار - كما يعبر عنه ستيفانو - في الدفاع عن القضية الفلسطينية، ومن أبرز هذه الصحف صحيفة المانيفستو⁽¹⁹⁾.

• **الفرضية الثانية** تؤكد على المنظور الثقافي

وهذا في منتهى الأهمية، حتى يعرفوا جيداً طبيعة من يتولى أخطر وأرفع منصب في الدولة، ناهيك بأن الرئيس أكد بحسم انحيازه للإبداع والمثقفين، ودفاعه عن حرية الرأي والصحافة.⁽²⁴⁾

يكشف المقتطف السابق من حوار رئيس تحرير مجلة الهلال المصرية حالة التراوح لدى الكثير من المسؤولين الثقافيين بين الدفاع عن السلطة من ناحية، والتأكيد على الفصل بين فعلهم الثقافي أو الفكري وانتماءاتهم السياسية من ناحية أخرى. وأياً كانت درجة التأكيد على هذا الفصل فإن هذا لا ينفي وجود العديد من المشاهدات الدالة على توظيف الخطاب الثقافي الصحفي في تلميع أصحاب المواقع الرسمية. وقد تميز الخطاب الثقافي داخل مجلة العربي بالدرجة نفسها من الإصرار على نفي العلاقة بين المثقف والسلطة السياسية، لكنه كان يهرب باستمرار من محاولة مناقشة هذه العلاقة - على مستوى النفي أو الإثبات - على المستوى المعاصر، وكان يفضل العودة إلى التراث التاريخي العربي لاستدعاء بعض النماذج والمشاهدات الدالة على عدم تبعية المثقف للسلطة السياسية.

ومن النماذج على ذلك استدعاء موقف الشاعر أبي العلاء المعري من السلطة السياسية في عصره ورفضه السير في ركابها، من خلال التأكيد على أن الشاعر «لم يكن يتحمل التملق للأمرء والملوك على الرغم من رقة حاله. فقد كان عزيز النفس معتداً بها، وكتب في مقدمة ديوان سقط الزند (لم أطرق مسامع الرؤساء بالنشيد ولا مدحت طلباً للثواب)، وعندما عرف أهل بغداد حق الشاعر ومكانته تقربوا له بالهدايا والعطايا»⁽²⁵⁾.

إن الأطروحة هنا تؤكد على فكرة أن ولاء المثقف دائماً للمتلقي الذي يتناول إبداعه وينفعل به ويتفاعل معه.

وإذا انتقلنا إلى الخطاب الثقافي لـ مجلة الآداب فسوف نجد أنها كانت شديدة التركيز على موضوع العلاقة بين المثقف والسلطة

أطروحة دعم اليهود العرب في دولة فلسطين: فالخطاب يطرح ضرورة أن يقوم العرب، وخصوصاً الفلسطينيون، بدعم اليهود العرب المزراحيين الذين يعانون من أشكال مختلفة من التعامل العنصري من جانب المجتمع الإسرائيلي، بحكم خضوعهم للقوة الكولونيالية المهيمنة، أي لأشكنازيي أوروبا الشرقية.

ويحلّ الخطاب أشكال الهيمنة تلك - من منظور ثقافي - فيشير إلى أن العنف الثقافي الذي يمارس ضد العرب اليهود على المستوى الأيديولوجي، واستخدام العلم كأداة من أدوات العنف الثقافي، من خلال ترويج المؤسسة الأكاديمية الأشكنازية لفكرة أن روح الشرق تفسد العقول والأفراد، والإصرار على توجيه المزراحيين إلى نظام تربوي منفصل ذي نوعية تعليمية أدنى، والأهم من ذلك قضية سلب التراث الفلسطيني⁽²³⁾.

علاقة المثقف بالسلطة السياسية

العلاقة بين الثقافة والسلطة في العالم العربي علاقة شديدة الالتباس، وهناك نوع من الإصرار، من جانب المثقفين الذين يظهرون داخل الخطاب الصحفي، للتأكيد على فكرة الاستقلال عن السلطة السياسية، حتى ولو كانوا رسمياً جزءاً منها، إذ نجدهم يفصلون باستمرار بين فعلهم الثقافي ووظائفهم لدى السلطة السياسية. وقد ظهر هذا الأمر بصورة جلية في الخطاب الصحفي داخل مجلة الهلال المصرية. ففي حوار أجراه أحد محرري المجلة مع رئيس تحريرها سئل الأستاذ مجدي الدقاق عما يقال بشأن تسييس مجلة الهلال وهي مجلة ثقافية، وأكد رئيس التحرير في إجابته أنه «عندما يوافق رئيس الدولة على إجراء أول حوار صحفي له لمجلة ثقافية، فهذا مكسب مهني للمجلة. فمن حق الناس أن يعرفوا التكوين الثقافي للرئيس وماذا قرأ، ماذا شاهد من مسرح وسينما، ما علاقته بالموسيقى، بل تأثير مجلة الهلال في تكوينه الثقافي.

العلاقة بين الثقافة والسلطة في العالم العربي علاقة شديدة الالتباس، وهناك نوع من الإصرار، من جانب المثقفين الذين يظهرون داخل الخطاب الصحفي، للتأكيد على فكرة الاستقلال عن السلطة السياسية، حتى ولو كانوا رسمياً جزءاً منها، إذ نجدهم يفصلون باستمرار بين فعلهم الثقافي ووظائفهم لدى السلطة السياسية.

ويؤكد خطاب مجلة الآداب في موضع آخر أن تشوّه العلاقة بين المثقف والسلطة أدّى إلى حالة ركود عام في الثقافة العربية، خصوصاً في ظل آليات الرقابة التي تحكم طوقها حول رقاب المثقفين الذين يحاولون موالاة الجماهير «ويرتبط مفهوم الرقابة في مجتمعاتنا بالتابوهات الثلاثة المعروفة: الدين والسياسة والجنس، ويسهر على ترسيخ هذه التابوهات كل من المجتمع والدولة والفرد، والمحصلة ثقافة مغلقة تسهم عوامل كثيرة في جعلها ثقافة عاطلة»⁽²⁸⁾. وترتبطاً على ذلك «أحلت الفنون الفضائية التافهة محل الكتاب، وغرف الدردشة الإنترنتية ووسائل المحمول التافهة محل الصالونات الأدبية الرفيعة»⁽²⁹⁾.

وقد اقترب خطاب الصحيفة الثقافية المغربية من موضوع العلاقة بين المثقف والسلطة، وناقش في صورة صريحة الدور الذي يمكن أن يلعبه المثقف المسرحي في فصح حالة استبداد الحاكم داخل بعض المجتمعات العربية، وذلك من خلال تحليل مسرحية كارمن للفنان محمد صبحي والتي تركز على فكرة وجود مخرج مسرحي ديكتاتور يمثل كل أمراض الاستبداد لدى الحاكم العربي «وكان محمد صبحي من الذكاء بحيث لم يعط المخرج اسماً محدداً بعينه كي يظل رمزاً مفتوحاً ودالاً على كل حاكم مستبد شمولي»⁽³⁰⁾.

قضية الطائفية

تمّ طرح موضوع الطائفية داخل الخطاب الثقافي العربي بتنوّعات مختلفة تبعاً لحالة القطر الذي تعبّر عنه المجلة، ومدى معاناته من مشكلات طائفية تتبدى على أي مستوى من المستويات، سواء السياسية أم المذهبية أم الدينية.

ففي إطار مجلة العربي تمّ طرح موضوع الطائفية في علاقته بمسألة الهوية، وخصوصاً داخل دولة لبنان. وقد أكدت مجلة العربي من خلال حوار مع المفكر منح الصلح - على تأثير الطائفية على الهوية الوطنية داخل

السياسية. وتبنّى الخطاب اتجاهاً سلبياً إزاء العلاقة التي تحكم علاقة بعض المثقفين بالسلطة في العالم العربي، هؤلاء المثقفين الذين لا هم لهم سوى مباركة هذا المسؤول الثقافي، ورفع كتاباته، مهما تدنى مستواها، إلى مصاف الوحي الإلهي السرمدى. وهم في الوقت الذي يشككون فيه بوجود الخالق، أو يلعنونه جهاراً نهاراً بدعوى التحديث والحداثة والديمقراطية، ينفجرون بآيات التبريك والمدح والتكفير والشتم والقدح عندما تنشر مقالة تمتدح هذا الكاتب»⁽²⁶⁾.

ويقدم الخطاب تفسيراً لأزمة الإبداع العربي - وخصوصاً على المستوى الشعري - من منطلق اختلال العلاقة بين المثقف والسلطة. وكدأبه في قراءة الأحداث السياسية من منظور ثقافي يؤكد الخطاب على أن هناك طامة كبرى اقترنت بهزيمة عام 1967، حين نظرت إليها الأنظمة السياسية كهزيمة سياسية، وليس كهزيمة ثقافية، ترتبط بسيطرة ثقافة شمولية متغلغلة في الوعي الجماهيري، أما رد فعل المثقف - باستثناء قلة - فتراوح بين التطبيل للسلطة والهرب تاركاً المجتمع لرحمة سلطة اختزلت دولتها، واستحدثت سجونها، ولرحمة فقهاء جيّشوا أتباعهم، وهكذا وجد المثقف نفسه - بعد فترة معزولة ومهمشة، لا صوت له ولا رأي.

فبعد تجذر الهزيمة في الواقع العربي، اتخذ المثقف / الشاعر واحداً من ثلاث طرق لا رابع لها. التحق أولها بالسلطة، ينظر لها ويسوّغ عنفها واستبدادها لنصل إلى ما يسمى (المثقف / الشاعر السلطوي)، ويتمثل ثانيها في المثقف / الشاعر الهارب إلى الغرب (مكانياً وفكرياً) مغيّراً جلده وثقافته لتتماشى مع منظومة الغرب الثقافية، لنصل إلى نموذج المثقف / الشاعر المغترب المتعالي المنظر من بعيد، من دون أن تتلوّث أيديهم بوحل الواقع، أما الثالث فهو نموذج المثقف / الشاعر الذي بقي هنا وحافظ على الحد الأدنى من قيمه وارتباطه بناسه»⁽²⁷⁾.

بعد تجذّر الهزيمة في الواقع العربي، اتخذ المثقف واحداً من ثلاث طرق. التحق أولها بالسلطة، ينظر لها ويسوّغ عنفها واستبدادها لنصل إلى ما يسمى (المثقف)، ويتمثل ثانيها في المثقف الهارب إلى الغرب (مكانياً وفكرياً) مغيّراً جلده وثقافته لتتماشى مع منظومة الغرب الثقافية، لنصل إلى نموذج المثقف المغترب المتعالي المنظر من بعيد، من دون أن تتلوّث أيديهم بوحل الواقع، أما الثالث فهو نموذج المثقف الذي بقي هنا وحافظ على الحد الأدنى من قيمه وارتباطه بناسه.

وليشير الخطاب في هذا السياق إلى أن «الأصل العرقي والطائفة والمنطقة والعشيرة أضحّت تحتل مرتبة أعلى من الوطن عند أغلب السياسيين، ولدى قطاع واسع من المثقفين، وهذا هو أحد عناصر مراهنة الإدارة الأمريكية عند اتخاذها قرار غزو العراق منفردة. فقد سادت لدى الأمريكيّان قناعة تقول بأنهم يواجهون شعباً بلا هوية وطنية، شعباً يسهل لهم عزل الأغلبية الوطنية فيها عن محيطها القومي، ينزع صفتها التاريخية تطبيقاً لشعار: عراق لا عربي ولا مسلم»⁽³³⁾.

والملاحظ هنا أن الخطاب - مثله مثل خطاب مجلة العربي - يؤكّد على العلاقة بين مفهوم الطائفية ومفهوم الهوية، من خلال الإشارة إلى أن المبرّر الذي يرفعه البعض لتأكيد أطروحة الطائفية يرتبط بفكرة التمسك بالهوية القبلية أو العشائرية أو الجغرافية في مقابل تهميش الهوية بمفهومها الوطني، حيث «تغدو سياسة إعلاء المشروع العرقي والطائفي على حساب المشروع الوطني مقدمة لكارثة سياسية».

وقد اعتمد خطاب مجلة الآداب في بعض الأحيان آلية إسقاطية، حينما كان يتطرق إلى موضوع الطائفية في العراق، حيث كان يسقط الأوضاع في هذا البلد على الأوضاع الطائفية في لبنان، من منطلق أن «خطاب العراق الجديد يماثل من زاوية معيّنة الخطاب اللبناني الرسمي بعد اتفاق الطائف. ففي لبنان، كما في العراق، خلقت مشاريع الهيمنة الطائفية خطاباً وطنياً، هو في الأساس وسيلة تخاطب بين الطوائف / الأمم، إلى حين تتقاتل أو تستقل بعضها عن بعض، لا هوية بديلة أو مجرد إمكانية هوية»⁽³⁴⁾.

وقدّم خطاب مجلة الآداب تفسيراً للتفاعلات الطائفية السلبية داخل العالم العربي بربطها بثقافة الالتصاق بالمكان التي تميز بها الإنسان العربي «فقد كان العرب أكثر التكوينات الإنسانية تعريفاً بالمكان، فكانوا يطلقون التسميات على زمانهم بالتعريف

لبنان. ويشير الخطاب هنا إلى أن «الانقسام المذهبي والطائفي خطر على لبنان وعلى كل عناصره، ويجب ألا تتناقض شيعية الشيعي مع هوية البلد الوطنية والعربية، وكذلك سنية السني ومسيحية المسيحي، لا يجوز أن تتناقض مع هذه الهوية، على قادة المذاهب - السياسيين وغير السياسيين بصورة خاصة - أن يكونوا واسعي النظرة في ما يتعلق بلبنان المتعدّد»⁽³¹⁾.

وأكد الخطاب الثقافي بمجلة العربي أيضاً في سياق حوارها مع منح الصلح على عدم التناقض بين التوجه القومي العربي والذاتية القطرية، فالانتماء القومي يجب ألا يجور على الانتماء القطري. وأكد الخطاب على أن «مصر لو عرفت أثناء الوحدة كيف تحترم خصوصية سورية لما سقطت الوحدة بينهما، والوحدة ضرورية للعرب، ومن أجل الوحدة يجب أن يؤخذ التنوع بالاعتبار. وقد لاحظت من التجارب - والكلام لمنح الصلح - أن انتكاسة الوحدة والعروبة كانت ناتجة في معظم الحالات عن عدم الالتفات إلى التنوع داخلها. أنا وطني وأشعر بأن وطنيتي هي عربيتي، وهي التي تخدم عربيتي. وأنا عربي وأعرف أن مردود عربيتي هو تماسك هذا الوطن الذي أنتمي إليه. وهذه الأفكار ليست جديدة، كل الأحزاب العربية القومية القائمة، تركز على الاعتراف بحقيقة القطر، حقيقة الوطن وحقيقة الجوامع». ويؤكد في هذا السياق أيضاً على أن مشكلة العراق إنه كان عربياً أكثر من اللازم، حتى أصبحت عربيته مضرّة ومسببة لمشاكل مع البعض. هذه الهوية أعطت الحاكم العراقي السابق طيشاً، ودفعته إلى مغامرات⁽³²⁾.

وداخل مجلة الآداب كان هناك اهتمام واضح من جانب الخطاب بمعالجة موضوع الطائفية من خلال عدّة مسارات، من بينها المسار العراقي. فقد تطرّق الخطاب إلى أوضاع الأكراد في العراق، ومحاولاتهم المستمرة من أجل تفكيك الدولة إلى مجموعة من الدويلات، خصوصاً بعد الاحتلال الأمريكي.

يؤكد الخطاب الثقافي على أن «مصر لو عرفت أثناء الوحدة كيف تحترم خصوصية سورية لما سقطت الوحدة بينهما، والوحدة ضرورية للعرب، ومن أجل الوحدة يجب أن يؤخذ التنوع بالاعتبار. وقد لاحظت من التجارب - والكلام لمنح الصلح - أن انتكاسة الوحدة والعروبة كانت ناتجة في معظم الحالات عن عدم الالتفات إلى التنوع داخلها.

المرتبطة بمؤسسات الثقافة العربية المسؤولة عن تمويل المشروعات الثقافية والإبداعية على المستوى العربي، مثل الصندوق العربي للثقافة والفنون. وقد تبنى الخطاب رؤية ناقدة لهذا الصندوق واتهمه بعدم القيام بدوره على النحو المطلوب «فممارسات الصندوق العربي للثقافة والفنون لا تخلو من غطرسة، وتعال، وارتكاب تصرفات تقع خارج أصول أي عمل، بالإضافة إلى افتقار الصندوق إلى الحرفية في عمله»⁽³⁹⁾.

وكان موضوع المثقف والمال من الموضوعات الأساسية التي تم التركيز عليها على هامش الدعوى التي أقامها فخري كريم السكرتير الأسبق والعضو القيادي في الحزب الشيوعي العراقي وصاحب المؤسسة الإعلامية دار المدى ضد مجلة الآداب والمسؤولين فيها، وبرزت في هذا السياق أطروحة «بحث المثقف العربي المستمر عن المال، من خلال التأكيد على وجود ثلاث مصائب أساسية تجتمع في المثقف العربي في آن واحد: الأولى أنه يقيم نفسه بأكثر مما يستحق، والمصيبة الثانية أنه لا يقرن فكرته بأي مجهود لتحقيقها، والثالثة هي رضوخه للمال وفقاً لاحتياجات النفس أو دناءتها»⁽⁴⁰⁾.

وفي سياق الموضوع نفسه ظهرت أطروحة «التمويل النفطي للثقافة»، إذ أكد الخطاب على أن الحملة على مجلة الآداب ليست مؤامرة، ولكنها لإثبات طغيان ثقافة واحدة لا غير في العالم العربي، ثقافة ممولة من أموال النفط السعودي، وإن ارتدت شكل الليبرالية المنقوصة.

قضية المساواة بين الرجل والمرأة

على الرغم من تهميش دور المرأة كمبدعة، على مستوى الخطاب الذي قدمته المجالات الثقافية، إلا أن قضية المساواة بين الرجل والمرأة كانت حاضرة بقوة داخل عدد من المواضع الخطابية ببعض المجالات الثقافية العربية.

المكاني، ويسمون أنفسهم بأمكنتهم، بل كانوا في حالات كثيرة ينقلون أمكنتهم إلى حيث يرحلون، إذا اضطروا للرحيل»⁽³⁵⁾.

وفي ضوء ذلك يشير الخطاب إلى أن التصاق كل عربي بمكانه هو السبب المباشر في حالة الانقسام التي تسود داخل الوحدة العربية الواحدة، وبين الوحدات العربية المختلفة. فالمجتمع المقسوم على نفسه عمودياً لا يمكن أن ينتج إلا بناءً منشطراً «لأن الانقسامات الطائفية حيث توجد الطوائف، والمذهبية حيث المذاهب، والقبلية حيث القبائل، والعشائرية حيث العشائر، لا يمكن أن تقدم بناءً مفتوحاً على أفق مفتوح، بل ستنتج بالضرورة أبنية مغلقة عدائية إغائية»⁽³⁶⁾.

وبالتالي يؤسس الخطاب لفكرة أن الطائفية لم تعد مجرد سمة مميزة للواقع العربي، بل أصبحت منهجية يمكن أن نقرأ من خلال عدستها العديد من الأوضاع داخل العالم العربي، بما فيها أوضاع الإبداع الشعري «فالشعراء الشباب يتبنون تقسيمات طائفية للشعر، فيقول أحدهم أنا شاعر نثر، ويقول آخر أنا شاعر تفعيلة، ولا يعترف أي منهما بالآخر»⁽³⁷⁾.

قضية علاقة المثقف العربي بالمال

برزت قضية علاقة المثقف بالمال وعملية تمويل الإبداع الثقافي داخل مجلة الهلال من خلال حوار تم إجراؤه مع رئيس تحريرها مجدي الدقاق أشار فيه إلى أنه استطاع «توفير 2.5 مليون جنيه دعماً لمطبوعات الهلال، على سبيل المثال، لعدد الاحتفال بمئوية السينما الذي دعمه وزير الثقافة بـ 100 ألف جنيه، والعدد الخاص الذي صدر عن نجيب محفوظ، والذي دعمه بعض رجال الأعمال بـ 25 ألف جنيه، وعدد حكام مصر تم تدعيمه أيضاً بـ 80 ألف جنيه، وكل ذلك من دون التدخل في السياسة التحريرية»⁽³⁸⁾.

في حين طرح أحد الموضوعات المتضمنة في الخطاب الثقافي لمجلة الآداب المشكلات

يشير الخطاب الثقافي إلى أن التصاق كل عربي بمكانه هو السبب المباشر في حالة الانقسام التي تسود داخل الوحدة العربية الواحدة، وبين الوحدات العربية المختلفة. فالمجتمع المقسوم على نفسه عمودياً لا يمكن أن ينتج إلا بناءً منشطراً «لأن الانقسامات الطائفية حيث توجد الطوائف، والمذهبية حيث المذاهب، والقبلية حيث القبائل، والعشائرية حيث العشائر، لا يمكن أن تقدم بناءً مفتوحاً على أفق مفتوح، بل ستنتج بالضرورة أبنية مغلقة عدائية إغائية».

الضروري أن نعيد النظر في هذه المعادلة التراثية. فالتقسيم الثنائي للصفات ما بين الذكر والأنثى لم يعد مطابقاً لمعطيات الواقع بعد أن «أثبتت المرأة كفاءتها من خلال قيامها بعملها، وأقنعت حتى المشككين فيها بأنها أهل لممارسة أي مهنة. وبذلك برهنت خطأ كل النظريات القديمة التي صورتها كائنًا ضعيفًا، مسلوب الإرادة، ذات قدرات فكرية محدودة، وما كان يخشاه فرويد أو غيره من أن (ترمى المرأة في معترك الحياة) أثبت أنه يخبىء استثنائاً ذكورياً بكل مكاسب العمل المهني، الفكري، والمادي، واستثنائاً من ثم بقيم إثبات الذات والنجاح والثقة بالنفس»⁽⁴³⁾

قضية العلاقة بين التراث والمعاصرة

كان التراوح بين الانحياز للتراث أو للمعاصرة في أحيان أو محاولة التوفيق بينهما في أحيان أخرى، سمة أساسية من السمات المميزة للخطاب الثقافي بالمجلات الثقافية العربية. وتعد هذه القضية - على وجه العموم - من القضايا المركزية التي اعتنى بها العقل الثقافي العربي منذ احتكاكه بالآخر أثناء فترة الاستعمار، ومع استمرار حلقات صراعه معه خلال فترة التحرر وما أعقبها.

وقد برزت أطروحة الصراع بين التراث والمعاصرة أو بين التقليدية والحداثة داخل العديد من المواضع في الخطاب الثقافي للمجلات، واختلف نوع التجليات التي أبرزتها كل مجلة لتصوير أبعاد هذا الصراع. فمجلة العربي شددت على وجود هذا الصراع في مواقع كثيرة داخل المدن العربية. على سبيل المثال اهتم أحد الكتاب بالمجلة بإبراز حالة الفسيفساء التي تميز الواقع النسائي العربي في مدينة دمشق، وخصوصاً على مستوى الزيّ، فأشار إلى أن التحول الاجتماعي نحو المدنية والحداثة - بدا واضحاً على مستوى الزيّ - فالصراع الأبدي المستديم بين الأجيال ساحته هو الكون كله، وأمامي جيل لا يزال متشبهاً بالملابس التقليدية وآخر لا يعلم أين

على سبيل المثال كانت هذه القضية بارزة في العديد من الموضوعات الصحفية التي نشرتها مجلة العربي. وقد ظهرت بصورة خاصة في بعض الحوارات التي نشرتها المجلة، وكانت تعتمد على مصادر «نسوية». من بينها الحوار الذي نشرته العربي مع دوريس ليسنج، وركز على روايتها «الكراسة الذهبية» تلك الرواية التي غالباً ما ينظر إليها على أنها «الكتاب المقدس للمؤمنين بمساواة الجنسين. وفي العالم هناك عدد من المؤمنين بمساواة الجنسين ممن يعملون في أجهزة الإعلام، وهم يعتقدون أن مساواة الجنسين مهمة، لكن في الغالب يكون لمساواة الجنسين تأثير بين النساء صاحبات الامتيازات في البلدان الغربية المتقدمة. بالنسبة إلى الجانب الأكبر، فإنها لم تبدأ بمس حياة النساء الفقيرات والعاملات في دول العالم الثالث، وهو ما يحزنني»⁽⁴¹⁾

وفي حوار آخر ظهرت أطروحات هجومية على وضع المرأة في العالم العربي، تميزت بمرجعيتها الخليجية. وهو ذلك الحوار الذي نشرته مجلة العربي مع الشاعرة حمدة خميس التي عبرت في بداية الحوار عن فكرة اضطهاد المرأة في المجتمعات العربية مع ربطها بتجربتها الإبداعية، إذ أشارت إلى أنه «لم يكن لكيونتي الأنثوية - المضطهدة أبداً عبر كل العصور - شرط خيار باتجاه الشعر، فلو كان الأمر كذلك لكانت كل نساء الأرض شاعرات»⁽⁴²⁾

وفي إطار التزام مجلة الآداب بالاحتكام إلى المنظور الثقافي في تشريح القضايا السياسية والاجتماعية كافة التي تشترك معها، اتجه الخطاب الثقافي بها إلى تحليل صورة الرجل والمرأة بين الإرث الثقافي والواقع، فالفكرة الثابتة في الموروث الثقافي تذهب إلى أن الأنثى هي خلاف الذكر من كل شيء، فإذا كان الذكر يعني القوة فإن الأنثى تعني الضعف، ولكن مع التحولات التي يشهدها الواقع في معادلة العلاقة بين الذكر والأنثى، واندماج المرأة في الواقع العملي يصبح من

بدأت أسئلة البيئة تقتحم الوعي العربي وتفرض على نظريته إلى التنمية تعديلات تقتضيها الفكرة البيئية المتصالحة مع الطبيعة.

متناهيّة، وفضاءات حرّة بسعة الكون»⁽⁴⁶⁾.

قضية اللغة والثقافة

كانت قضية اللغة أيضاً من القضايا التي اهتم الخطاب الثقافي بالاشتباك معها، وإن تباينت أساليب وزوايا طرح هذه القضية في كل مجلة من المجلات الأربع التي تصدّت الدراسة لتحليلها.

وقد برزت أطروحة «اللغة كأداة للتعبير الإبداعي» في بعض المواضع داخل الخطاب، خصوصاً عندما يتصل الأمر بمبدعين ذوي أصول عربية يستخدمون لغات أخرى في إنتاجهم الإبداعي، وقد بلغ التأكيد على هذه الحقيقة إلى حدّ الترخّص في استخدام العبرية كوسيلة للكتابة الروائية يعتمد عليها فلسطينيو 1948. وقد ظهر ذلك في معرض إحدى المقالات التي تصدّت لتحليل رواية عرب راقصون لكايتها سيد قشوع بمجلة الهلال، إذ يحتجّ كاتب المقال النقدي على رأي الأديب الفلسطيني علاء حليحل حول فكرة أن اللغة أداة، والذي يقول فيه «قشوع لا يختلف عن 95% من العرب في البلاد بأنه لا يعرف الكتابة بالعربية، فكوننا أقلية أميّة في التعبير عن نفسها هو أمر معروف للجميع. بل على العكس على الأقل قشوع يكتب بلغة ما، ويحسن التعبير عن نفسه بالعربية. فهل يحسن جهال العربية التعبير عن أنفسهم بأي لغة كانت. ويتّضح مما ذهب إليه حليحل - كما يقول كاتب المقال النقدي - أن اللغة العبرية التي أبدع بها قشوع لم تكن سوى وسيلة، وأنه لجأ إليها حتى يخاطب القارئ الإسرائيلي بلغته، وليعبّر من خلالها عن همومه كفلسطيني مقيم داخل إسرائيل»⁽⁴⁷⁾.

ومن منظور أسلوبى بحث تطرّق الخطاب الثقافي بالصحيفة الثقافية المغربية إلى أهمية تطوير لغة التعبير الإبداعي - خصوصاً على المستوى الأدبي - بالاعتماد على لغة يمكن وصفها بـ (اللغة الشذرية) «والشذر في اللغة قطع من الذهب أو صغار اللؤلؤ، وقد تقتضي

يتوقف، والنساء خير جنود في هذا الصراع، وكثيراً ما يتصادف مرور سيدتين إحداها تلبس الجينز الضيق والقميص والثانية ترتدي جاكيتاً طويلاً فوق ثوب أسود فضفاض يعتليه حجاب أبيض»⁽⁴⁴⁾.

وفي موضع آخر داخل الخطاب الثقافي بمجلة العربي كان هناك ترديد لأطروحة «الفسيفساء» مرة أخرى ليس على مستوى «الأزياء» هذه المرة، ولكن على مستوى «الفسيفساء السياسي»، خصوصاً في ما يتعلق بصراع الاتجاهات الثقافية المعاصرة في العالم العربي على تأويل نصوص التراث.

وقد جاء ذلك في معرض حوار أجرته المجلة مع الناقد جابر عصفور أشار فيه إلى أن التراث يؤثر بقوة في الواقع المعاصر، لأن الأفكار التراثية مؤثرة، ويزداد تأثيرها الآن بفعل الأدوات الأيديولوجية المعاصرة، سواء أكانت أدوات الدولة الأيديولوجية أم غيرها، مثل «الإخوان المسلمين» حيث يعاد بث هذه الأفكار لتصوغ الحاضر وتبرّره. من ناحية أخرى يمكن القول بأن التراث ساحة لصراع التأويلات، وهنا ليس ثمة خطأ أو صواب، هناك إمكان للتأويل، ولذلك لا يمكن أن نحصر احتمالات الفهم أو نقيدها»⁽⁴⁵⁾.

وفي سياق اهتمام خطاب الصحيفة الثقافية (المغربية) بموضوع التأقلم مع شروط ما بعد الحداثة، وضرورة تطوير أدوات الثقافة العربية لتتواءم مع الأوضاع الجديدة التي أفرزتها عملية التزاوج الذي حدث بين ثورتي المعلومات والاتصالات، كان هناك تأكيد على ضرورة الالتفات إلى مفهوم «الثقافة الرقمية» كمعطى معاصر يمكن أن يعيد هيكلة شكل التفاعل الثقافي العربي «فقد أصبح من الضروري الالتفات إلى ما للثقافة الرقمية والبلاغة الإلكترونية من أهمية في إنشاء جسور ثقافية وبناء تواصلية معرفية، فضيلتها اقتصار المسافات وتجاوز الحواجز والسفر بين الأرجاء من دون أن نبرح مقاعدنا أمام شاشة سحرية تداري في بطنها أفاقاً لا

في معرض إحدى المقالات التي تصدّت لتحليل رواية عرب راقصون التي كتبها بالعربية الكاتب سيد قشوع في مجلة الهلال، يحتجّ كاتب المقال النقدي على رأي الأديب الفلسطيني علاء حليحل حول فكرة أن اللغة أداة، والذي يقول فيه «قشوع لا يختلف عن 95% من العرب في البلاد بأنه لا يعرف الكتابة بالعربية، فكوننا أقلية أميّة في التعبير عن نفسها هو أمر معروف للجميع. بل على العكس على الأقل قشوع يكتب بلغة ما، ويحسن التعبير عن نفسه بالعربية. فهل يحسن جهال العربية التعبير عن أنفسهم بأي لغة كانت.

الأمر بدرجات مختلفة داخل الخطابات التي قدّمتها المجالات الثقافية العربية، وقد بلغت هذه السمة أعلى مستويات تحققها داخل مجلة الهلال المصرية، وأدناها داخل مجلة الآداب البيروتية، وكانت كل من مجلتي العربي والصحيفة الثقافية وسط ما بين الاثنين في درجة التمرکز حول القطر الذي تصدر منه المجلة.

• التمرکز حول المكان: وقد ظهر هذا الأمر بصورة جلية داخل مجلة العربي، في حين غطى التمرکز حول الشخص في مجلة الهلال على مسألة التمرکز حول المكان، في الوقت الذي كان خطاب مجلة الآداب، وخطاب الصحيفة الثقافية أكثر اهتماماً بالسفر عبر أماكن مختلفة.

• التمرکز حول الزمن: فقد اهتم كل خطاب ثقافي داخل المجالات الثقافية العربية بالتمرکز حول فترة زمنية معينة، تراوحت ما بين التاريخ القديم، كما ظهر في مجلة العربي، والتاريخ الحديث، كما ظهر في مجلة الهلال، والزمن المعاصر، كما ظهر في مجلة الآداب، وكذلك في الصحيفة الثقافية المغربية.

• التمرکز حول القيمة: فقد كانت قيمة الإبداع قيمة مركزية داخل الخطاب الثقافي بكل من مجلة الهلال والصحيفة الثقافية، في حين تمركز الخطاب الثقافي بمجلة الآداب حول قيمة المقاومة، ليعكس التصاقه بقضايا الحاضر وتمركزه حول المشكلات الآنية التي تواجه العالم العربي.

الشذرية ألا تكون الكتابة خاضعة للخطبة والسطرية، بل العمل على تكسيها بالاشتغال على الكلمة المطبوعة أو على بياض الورقة، بما يسمح بالانتباه إلى رمزية الكتابة في بعدها الطباعي المادي. فالكلمة قد تتفكك وقد تحذف، وقد يمتد صوت من أصواتها، والجمل تتركب بطريقة من الطرق، والنص قد يبدو كإحدى قصائد التفعيلة أو قصائد النثر⁽⁴⁸⁾.

خلاصة

من التحليل السابق لمعالم خطاب المجالات الثقافية العربية وسماته، على المستويين الكمي والكيفي، يمكننا أن نخلص إلى وجود صفة أساسية تتمحور حولها سمات هذا الخطاب وتفاعلاته كافة. وترتبط هذه الصفة بتماسكه حول مركز معين، إلى الحد الذي يمكن معه أن نصف هذا الخطاب بـ «الخطاب المتمركز». وقد يكون هذا المركز شخصاً، أو موضوعاً، أو مكاناً، أو زمناً محدداً. فالخطاب الثقافي الذي تمّ تحليله يعكس أطيافاً مختلفة من التمرکز يمكن إجمالها في ما يلي:

• التمرکز حول الشخص: فالخطاب الثقافي كما تعكسه المجالات التي تمّ تحليلها يعتمد على فكرة «التعبير الشخصاني». فالفاعل الثقافي في العالم العربي يتفوق في الكثير من الأحيان على الفعل الثقافي نفسه. وقد أدّى تركيز الخطاب على المراكز الشخصية في الدوائر الثقافية العربية المختلفة إلى دمه في الكثير من الأحيان بالطابع الاحتفائي، والاحتفالي، وأوقعه في بعض المواضع في شرك الدعاية وأخرجه من دائرة الإعلام.

• التمرکز حول الذات القطرية: ظهر هذا

- (1) <http://www.adabmag.com>
- (2) إبراهيم المليفي، العربي في رحاب اليونسكو: تكريم للكويت والثقافة العربي، مجلة العربي، عدد سبتمبر 2008.
- (3) http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1213871203147&pagename=Zone-Arabic-ArtCulture%2FACALayout
- (4) نسيم مجلي، فوزي إسطفانوس، مجلة الهلال، عدد يوليو 2008، ص 83.
- (5) أحمد علي بدوي، آفة التنوع، مجلة الهلال، عدد يوليو 2008، ص 110.
- (6) هشام صفي الدين، الاستشراقيون الجدد والاستعمار عن بعد: رجال وآليات، مجلة الآداب، عدد يوليو / أغسطس / سبتمبر، 2008، ص 6.
- (7) المصدر السابق نفسه، ص 9.
- (8) عصمان فارس، المسرح العربي والجمال والإبداع، الصحيفة الثقافية، السنة الأولى، العدد الثاني / فبراير، ص 6.
- (9) مجدي يوسف، اتحاد الكتاب في القلعة، مجلة الهلال، عدد فبراير 2008، ص 96.
- (10) صموئيل ليبب سحجة، التاريخ وثقافة المستقبل، مجلة الهلال، عدد فبراير 2008، ص 112.
- (11) نسيم مجلي، حنين بن اسحق ودوره في بث النهضة العربية، مجلة الهلال، عدد فبراير 2008، ص 170.
- (12) حمدة خميس وسعدية مفرح، مع الرجل تتحقق حريتي، مجلة العربي، عدد مايو 2008.
- (13) مراد وهبة، حياة بلا موت، مجلة الهلال، عدد يناير 2008، ص 122.
- (14) من دمشق إلى حلب: معزوفة على قبشارة التاريخ، مجلة العربي، عدد يناير 2008.
- (15) سلمان أبوسنة، فلسطين عربية: أطول حرب ضد شعب، مجلة العربي، عدد مايو 2008.
- (16) المصدر السابق نفسه.
- (17) إيلان بابه، المقاطعة الأكاديمية: بصيص أمل، مجلة الآداب، عدد أبريل / مايو / يونيو 2008، ص 6.
- (18) وسيم دهمش، ستيفانو: البعد الأخلاقي في الصحافة والسياسة، مجلة الآداب، عدد يناير / فبراير / مارس 2008، ص 74.
- (19) المصدر السابق نفسه، ص 76.
- (20) إيلان بابه، مجلة الآداب، مصدر سابق، ص 7.
- (21) سوزان بلاكول، المقاطعة والنقابات: لماذا إسرائيل حالة خاصة؟، مجلة الآداب، عدد أبريل / مايو / يونيو 2008، ص 22.
- (22) هيلاري روز، الحرية الأكاديمية وإسرائيل والمقاطعة، مجلة الآداب، ديسمبر، 2008، ص 15.
- (23) شرون قومش، صدام العرب اليهود بالصهيونية، مجلة الآداب، عدد يوليو / أغسطس / سبتمبر، 2008، ص 33 - 39.
- (24) سعيد شعيب، مجلة الهلال، مصدر سابق، ص 147.
- (25) من دمشق إلى حلب: معزوفة على قبشارة التاريخ، مجلة العربي، مصدر سابق.
- (26) زياد منى، مؤسسات الثقافة العربية، مجلة الآداب، عدد يناير / فبراير / مارس 2008، ص 96.
- (27) محمد ديبو، الشعر حي يرزق، مجلة الآداب، عدد يوليو / أغسطس / سبتمبر، 2008، ص 68.
- (28) صلاح حسن، مخاضات الثقافة العربية الطويلة، ص 79، المصدر السابق، ص 79.
- (29) فاطمة ناعوت، أزمة قارئ، وثقاف، لا أزمة شعر، المصدر السابق، ص 80.
- (30) فاطمة ناعوت، محمد صبحي: فارس المسرح النبيل، الصحيفة الثقافية، مجلة فوانيس، العدد الأول، السنة الأولى / شهر يناير، ص 13.
- (31) عدنان الساحلي، وجهاً لوجه مع: منح الصلح، مجلة العربية، عدد سبتمبر 2008.
- (32) المصدر السابق نفسه.
- (33) سلام عبود، أمراء المدن الدول الكردية، مجلة الآداب، عدد يناير / فبراير / مارس 2008، ص 69.
- (34) عامر محسن، الخطاب والهيمنة: في تلمس وجه العراق الجديد، مجلة الآداب، عدد أبريل / مايو / يونيو 2008، ص 96.
- (35) جمال الدين الخضور، مدن القبائل، رجال وآليات، مجلة الآداب، عدد يوليو / أغسطس / سبتمبر، 2008، ص 11.
- (36) المصدر السابق نفسه، ص 12.
- (37) محمد ديبو، الشعر حي يرزق، مجلة الآداب، مصدر سابق، ص 68.
- (38) سعيد شعيب، مجدي الدقاق: لا حظر إلا على التطرف، مجلة الهلال، عدد يناير 2008، ص 149.
- (39) زياد منى، مؤسسات الثقافة العربية، مجلة الآداب، عدد يناير / فبراير / مارس 2008، ص 98.
- (40) زياد حافظ، المثقف والمال، مجلة الآداب، عدد يناير / فبراير / مارس 2008، ص 116.
- (41) دوريس ليسنج: من الظلال إلى أضواء نوبل، مجلة العربي، عدد يناير 2008.
- (42) حمدة خميس وسعدية مفرح، مع الرجل تتحقق حريتي، مجلة العربي، عدد مايو 2008.
- (43) كارلا سرحان، صورة الرجل والمرأة بين الإرث الثقافي والواقع، مجلة الآداب، عدد ديسمبر، 2008، ص 46.
- (44) من دمشق إلى حلب: معزوفة على قبشارة التاريخ، عدد يناير 2008.
- (45) محمد بدوي، حوار مع د. جابر عصفور، مجلة العربي، عدد يناير 2008.
- (46) عبد الجبار خمران، حوار مع سباعي السيد: مدير موقع "المرح دوت كوم"، الصحيفة الثقافية، السنة الأولى / شهر فبراير، ص 4.
- (47) جمال أحمد الرفاعي، عرب راقصون، مجلة الهلال، عدد يوليو 2008، ص 64.
- (48) شعرية القصة القصيرة جداً: نصوص سعيد منتسب وعبد الله المتقي، الصحيفة الثقافية، السنة الأولى، العدد الأول / شهر يناير، ص 9.

الفصل الثالث الخطاب الثقافي في الفضائيات العربية

القنوات الثقافية المتخصصة عن البرامج بوجود نوع من التركيز الكمي، والتنوع على المستوى الكيفي في الخطاب الذي تقدمه، بالإضافة إلى التوجه إلى مخاطبة كل من الجمهور العام، وكذلك الفئات الجماهيرية المعنية بالشأن الثقافي.

ويمكن القول بأن البرامج الثقافية تتوزع على ثلاثة مجالات أساسية تشمل:

- الفكر: ويغطي هذا المجال الأفكار الكبرى التي تعتمل داخل المجتمع خلال فترة زمنية معينة.

- العلم: من خلال تقديم الحقائق والنظريات والأفكار العلمية الحديثة والمعاصرة التي تهتم الجمهور بلغة مبسطة وصياغات مفهومة.

- الفن: وتتسع الدوائر الفنية التي تهتم بها البرامج الثقافية لتشمل الأدب بأجناسه وأنواعه المختلفة، والفنون التشكيلية والموسيقى وغيرها.

وتؤكد الأرقام الخاصة بمضامين البرامج التلفزيونية التي يقدمها العديد من القنوات العربية على ارتفاع نسبة البرامج الثقافية التي تحرص على تقديمها في إطار المنظومات البرمجية الأخرى. على سبيل المثال يشير الكتاب السنوي لاتحاد الإذاعة والتلفزيون في مصر إلى خريطة البرامج التي تتضمنها ساعات الإرسال على النحو الموضح في الجدول التالي: (جدول رقم 1)

تؤكد الأرقام السابقة ارتفاع عدد الساعات التي يخصصها التلفزيون المصري للبرامج الثقافية، حيث تبلغ نسبتها إلى إجمالي الخريطة البرمجية لساعات البث

أولاً: الاتجاهات العامة لمعالجة المضامين الثقافية عبر القنوات والبرامج التلفزيونية

مؤشرات اهتمام القنوات التلفزيونية العربية بالبرامج الثقافية

تعد البرامج الثقافية التي تقدم عبر القنوات التلفزيونية العامة، وكذلك القنوات الثقافية المتخصصة، المساحة الأساسية التي تتجلى عبرها ملامح الخطاب الثقافي. وتتميز

يوضح توزيع ساعات الإرسال بالتلفزيون المصري على المجالات البرمجية المختلفة (2)

جدول رقم 1

المجالات البرمجية	ساعات الإرسال		النسبة	المتوسط اليومي	
	س	ق		س	ق
المجال السياسي	5578	48	10.39	15	15
المجال الديني	4157	36	7.74	11	22
المجال الثقافي	8712	26	16.22	23	48
المجال التعليمي	1250	35	2.23	3	25
المجال الرياضي	3112	15	5.79	8	30
المجال الاقتصادي	786	49	1.46	2	9
الخدمات والتنمية	4162	41	7.75	11	22
المجال الصحي	312	46	0.58	-	51
المجال الاجتماعي	9622	56	17.91	26	17
مجال التراث والتاريخ	553	4	1.03	1	31
المجال السياحي	747	2	1.39	2	3
مضامين ترفيهية	14720	56	27.41	40	13

ويوضح الجدول التالي مدى تكامل البرامج الثقافية مع هذه الوسائل، وهي الصحافة والسينما والمسرح والكتاب والموسيقى والباليه والفنون التشكيلية والمتاحف، وذلك داخل القناتين الأولى والثانية في التلفزيون المصري⁽²⁾: (جدول رقم 2)

ومن خلال تحليل البرامج الثقافية داخل كل من التلفزيون المصري والسوري توصل أحد الباحثين إلى عدد من السمات التي تميز البرامج الثقافية في القنوات التلفزيونية العربية من أهمها:

- ينتمي معظم البرامج الثقافية إلى فئة البرامج المسجلة، والنسبة الأقل منها يتم بثها مباشرة على الهواء، بما يشير إلى طابعها الرسمي والمتحفظ.
- يعتمد بعض البرامج الثقافية العربية على منتجات ثقافية غربية، خصوصاً على مستوى الموسيقى التي تصاحب عرض فترات البرامج.
- تتراوح مدة البرامج الثقافية العربية ما بين 15 - 30 دقيقة، يضاف إلى ذلك طابعها الأسبوعي، وهذا يعطي مؤشراً عن محدودية

(16.22%)، وهي نسبة مرتفعة تتفوق على نسبة الساعات المخصصة للبرامج السياسية والبرامج الدينية والاقتصادية، وكذا البرامج الخدمية والتنموية، وفي المقابل من ذلك تقل نسبة البرامج الثقافية بالتلفزيون المصري - نسبياً - عن البرامج الاجتماعية، كما تقل بصورة ملحوظة عن المضامين الترفيهية.

وعلى وجه العموم لا يحدد الكتاب السنوي لاتحاد الإذاعة والتلفزيون (المصري) المعايير التي قام في ضوءها بتصنيف البرامج التي يقدمها، ويمكننا فقط أن نستخلص في ضوء التصنيف البرامجي الذي يتضمنه الجدول السابق أن التلفزيون المصري ينظر إلى البرامج الثقافية كبرامج متخصصة تختلف عن البرامج الدينية والاقتصادية والسياسية وغيرها، وأنه لا يتبنى المنظور العام في تحديد المضمون الثقافي ليصرفه إلى كل الأشكال الموضوعية التي يشملها الخطاب التلفزيوني، وتتولى نقل قيم وأفكار معينة تتدخل في تشكيل أسلوب حياة المتلقي.

ولكن من الممكن التحفظ على الرقم الذي يحدد المتوسط اليومي لساعات إرسال البرامج المعنية بالمجال الثقافي على القنوات المصرية المختلفة (ما يقرب من 24 ساعة يومياً) في ضوء ما أشارت إليه إحدى الدراسات من أن معظم البرامج الثقافية التي يبثها التلفزيون المصري هي برامج أسبوعية في المقام الأول، وليست برامج يومية⁽¹⁾.

ويؤكد تحليل العلاقة التكاملية بين نوعية البرامج الثقافية التي يعتمد عليها التلفزيون المصري في قناتيه الرئيسيتين (الأولى والثانية) ووسائل الثقافة والفنون الطابع الامتدادي للخطاب الذي تقدمه هذه البرامج، والذي يجعل القالب الأسبوعي هو الأصلح بالنسبة له، مقارنةً بالقالب البرامجي اليومي.

ويقصد بتكامل البرامج الثقافية مع وسائل الثقافة والفنون ما تتضمنه البرامج الثقافية من مضامين ثقافية مستقاة من هذه الوسائل، تسهم في تحقيق الأهداف الثقافية للمجتمع.

يوضح تكامل البرامج الثقافية مع وسائل الثقافة والفنون في القناتين 1 و 2 في التلفزيون المصري

جدول رقم 2

وسائل الثقافة والفنون	القناة الأولى (%)	القناة الثانية (%)	الاتجاه العام (%)
الكتاب	23.48%	26.00%	29.74%
الصحافة	21.00%	12.00%	16.50%
السينما	19.20%	17.40%	18.30%
الموسيقى	12.50%	5.60%	9.5%
المتاحف	5.80%	15.40%	10.60%
المسرح	5.00%	13.00%	8.50%
الباليه	3.57%	6.00%	4.79%
الفنون التشكيلية	0.45%	4.60%	2.52%
المجموع	100%	100%	100%

مؤشرات اعتماد الخطاب التليفزيوني على البرامج المستوردة وتأثيراته الثقافية

تشكل البرامج التي تستوردها المحطات التلفزيونية العربية من الدول الأجنبية كالولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا واليابان وغيرها نسبة كبيرة تتراوح - حسب اليونسكو - ما بين 40% إلى 60% من مجموع ما تبثه القنوات العربية. ويحتل الإنتاج الأمريكي نسبة 80% من مجموع البرامج المستوردة التي تظهر على خريطة هذه القنوات⁽⁷⁾.

وعلى الرغم من المبررات التي يقدمها البعض عن أهمية التلاقح ما بين الثقافات المختلفة عبر وسائل الإعلام، إلا أن ارتفاع معدلات اعتماد القنوات التلفزيونية العربية على البرامج المستوردة من مصادر شتى يثير العديد من الإشكاليات:

- إشكالية تهديد الهوية الثقافية للمواطن العربي: فلا خلاف على أن الخطاب الإعلامي المستورد يحمل قيم المجتمع الذي أنتجه، وقد تتناقض هذه القيم مع المنظومة القيمية السائدة لدى الجمهور الذي يعتمد الخطاب التليفزيوني الموجه إليه على البرامج المستوردة. وهذه الإشكالية لا ترتبط فقط بمواطني العالم العربي أو العالم الثالث ككل، بل تتعلق بالعديد من الدول الأخرى، بما فيها بعض الدول المتقدمة، حيث بدأت تتعالى الأصوات فيها منبهة إلى خطورة البرامج التليفزيونية المستوردة على الهوية المحلية للمجتمع. ففي دولة مثل اليابان بدأ الكثير من الباحثين الحديث عن خطورة سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على التجارة العالمية لبرامج التليفزيون، بما يثير مشكلة الغزو الثقافي، ليس فقط على مستوى دول العالم الثالث، بل على مستوى بعض دول العالم المتقدم. واللافت أن المشكلة تطرح في دولة كاليابان على هذا النحو على الرغم من أن نسبة البرامج المستوردة في القنوات التليفزيونية اليابانية لم تتجاوز طيلة عقد التسعينيات (5.2%)⁽⁸⁾.

المساحة التي تحتلها على الخريطة البرمجية مقارنة بأنواع أخرى من البرامج.

- من أبرز الموضوعات التي تركز عليها البرامج الثقافية العربية: الموضوعات الفنية من ناحية، والموضوعات التي تتصل بالمعارف العامة من ناحية أخرى.

- تتفاوت البرامج الثقافية العربية في درجة اعتمادها على اللغة العربية الفصحى كأداة لتقديم المحتوى، ففي حين يُستخدم هذا المستوى اللغوي في تقديم البرامج الثقافية بالتليفزيون السوري بنسبة 65%، فإن البرامج المناظرة في التليفزيون المصري توظفه بنسبة 40% فقط، حيث يصعد دور المستوى اللغوي (العامي) في تقديم المحتوى.

- تتفاوت البرامج الثقافية في درجة اعتنائها بمخاطبة الجمهور العام والنخب المثقفة، ففي حين تركز البرامج الثقافية المصرية على توسيع قاعدة جمهورها لتخاطب الجمهور العام من خلال قضايا متنوعة ومعاصرة، تميل البرامج الثقافية السورية إلى مخاطبة النخبة المثقفة من خلال أجندة موضوعات لا تتصل بشبكة الاهتمامات العامة للجمهور⁽³⁾.

وقد أشار العديد من الدراسات التي أجريت على الجمهور العربي في دول متنوعة إلى وجود طلب واضح من جانب المشاهدين على البرامج الثقافية، ففي دراسة أجريت على الجمهور المصري طالب نسبة 25.4% من المبحوثين بزيادة المساحة الزمنية المخصصة للبرامج الثقافية على القنوات التليفزيونية⁽⁴⁾. وأكدت دراسة أخرى أن نسبة 36% من جمهور التليفزيون في الإمارات يحرص على متابعة البرامج الثقافية⁽⁵⁾. وفي سوريا تأتي البرامج الثقافية في المرتبة الثانية (بنسبة 17.5%) بعد البرامج الترفيهية مباشرة، من حيث درجة تفضيل الجمهور لها⁽⁶⁾.

تتفاوت البرامج الثقافية العربية في درجة اعتمادها على اللغة العربية الفصحى كأداة لتقديم المحتوى، ففي حين يُستخدم هذا المستوى اللغوي في تقديم البرامج الثقافية بالتليفزيون السوري بنسبة 65%، فإن البرامج المناظرة في التليفزيون المصري توظفه بنسبة 40% فقط، حيث يصعد دور المستوى اللغوي (العامي) في تقديم المحتوى.

تشكل البرامج التي تستوردها المحطات التلفزيونية العربية من الدول الأجنبية كالولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا واليابان وغيرها نسبة كبيرة تتراوح - حسب اليونسكو - ما بين 40% إلى 60% من مجموع ما تبثه القنوات العربية. ويحتل الإنتاج الأمريكي نسبة 80% من مجموع البرامج المستوردة التي تظهر على خريطة هذه القنوات.

يوضح نسب اعتماد بعض التلفزيونات العربية على البرامج المستوردة

جدول رقم 3

الدولة	نسبة الاعتماد على البرامج المستوردة
البحرين	85%
قطر	64%
الإمارات	55%
مصر	43%
سوريا	43%
الجزائر	70%

دول عربية. ويستورد تلفزيون الإمارات 55% من برامجها، منها 20% يتم استيرادها من دول غربية و 35% من دول عربية (10). أما مصر وسوريا فتستوردان نسبة 43% من البرامج التي تبثها تلفزيونياً. وتزيد النسبة في الجزائر حتى تصل في البرامج الثقافية بوجه خاص إلى (70%) من إجمالي ما يستورد من الغرب الأمريكي (11).

• إشكالية استحضار القيم الأجنبية في منتجات إعلامية عربية: فالمسألة هنا لا تعتمد على الاستيراد المباشر للمادة البرمجية الأجنبية، بل على استعارة فكرة برنامج معين بما تحمله من قيم، وإعادة إنتاجها في إطار البيئة العربية وبمعايير وأبطال ينتمون إلى هذه البيئة. وقد تركز معظم هذه المواد البرمجية في إطار ما يطلق عليه تلفزيون الواقع الذي تزامن ظهوره مع بداية الألفية الثالثة عندما بثت قنوات فضائية حكومية وخاصة برامج لاقت نجاحاً جماهيرياً ملفتاً، من نوع «ستار أكاديمي» Star Academy و«Loft Story» و«سوبر ستار» و«الأخ الأكبر» Big Brother. وهي برامج أصبح فيها المتفرج فاعلاً أساسياً يدرّب على العيش في المجموعة، ويمرّ بفترات امتحان وتجريب تكلل إما بالنجاح أو الفشل. كما تقدم هذه النوعية من البرامج نمط تنشئة غير مألوف يزاحم التنشئة المألوفة

إن الكثير من المجتمعات الآن أصبحت أكثر اهتماماً بمواجهة المفهوم الكوني للهوية الثقافية، الذي يروج له منظرو العولمة. وهو مفهوم يركز على رفض فكرة الهوية المحلية، الأمر الذي أدى إلى تنشيط الأدوات الإعلامية داخل العديد من المجتمعات في محاولة لحماية ملامح وقيم الهوية الخاصة بها، واتجهت إلى تقديم تفسير لفكرة الهوية الثقافية الكونية - التي روج لها منظرو العولمة - في إطار مفهوم الاستعمار الثقافي Cultural Imperialism.

ويصف هذا المفهوم محاولات الدول المهيمنة فرض منتجها الثقافي بما تعكسه من اعتقادات وقيم وأيديولوجيات يتبناها المجتمع المصدر لهذا المنتج على المجتمعات الأخرى الهامشية التي تمثل حلقات أضعف في النظام العالمي. والاستعمار الثقافي بهذا المعنى هو استراتيجية تتبناها الدول المهيمنة من ناحية وتجاهها سياسات محلية في الدول المستقبلية من ناحية أخرى (9).

• إشكالية ضعف الإنتاج التلفزيوني ببلدان العالم العربي: إن ارتفاع معدلات اعتماد القنوات التلفزيونية العربية على المنتج البرمجي المستورد يعكس ضعف بنية الإنتاج التلفزيوني بهذه الدول وتراجع مستواه، وفي الوقت نفسه لا يعطي مؤشراً حول وجود نوع من السعي نحو تطويرها. يكفي في هذا السياق أن نراجع بعض الأرقام المتعلقة بحجم اعتماد القنوات التلفزيونية داخل دول العالم العربي على البرامج المستوردة لكي نتعرف إلى حجم المشكلة.

يتضح من الأرقام السابقة درجة التفاوت ما بين دول العالم العربي في الاعتماد على البرامج المستوردة في تقديم الخدمات التلفزيونية. فتلفزيون البحرين يعتمد على البرامج المستوردة بنسبة 85%، تتوزع بنسبة 50% على برامج مستوردة من دول غربية، ونسبة 35% مستوردة من دول عربية، ويستورد تلفزيون قطر نسبة 64% من برامجها منها نسبة 20% من دول غربية و 44% من

في دولة مثل اليابان بدأ الكثير من الباحثين الحديث عن خطورة سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على التجارة العالمية لبرامج التلفزيون، بما يثير مشكلة الغزو الثقافي، ليس فقط على مستوى دول العالم الثالث، بل على مستوى بعض دول العالم المتقدم. واللافت أن المشكلة تطرح في دولة كاليابان على هذا النحو، على الرغم من أن نسبة البرامج المستوردة في القنوات التلفزيونية اليابانية لم تتجاوز طيلة عقد التسعينيات (5.2%).

• تمثلت أهم مظاهر تأثير الفضائيات على القيم المحلية للمجتمع الليبي في الخلاف بين أفراد الأسرة، وضعف التفاعل بين أعضائها، وكذلك على مستوى العلاقات الاجتماعية الأخرى. وتراجع العديد من القيم التقليدية داخل المجتمع، مثل قيمة الطاعة واحترام الوقت والتعليم والإدخار، وذلك على المستوى الأسري والاجتماعي، أما على المستوى الثقافي فقد أثرت الفضائيات على الفرد والأسرة من حيث تبدل قيم الاحتفالات والمناسبات الاجتماعية، وتغير الذوق العام⁽¹⁴⁾.

وفي المجتمع المصري ظهر العديد من التأثيرات الناتجة عن ارتفاع معدلات التعرض للقنوات الفضائية، وارتبطت هذه التأثيرات بإحداث العديد من التحولات على مستوى عناصر المنظومة الثقافية للمصريين. من أهم هذه التأثيرات:

• يُعد السن محددًا مهمًا في التأثير على اختيار المتلقي لنوعية البرامج الإعلامية التي يفضلها، فالفئات الأقل عمرا تفضل البرامج الترفيهية والمعلومات والرياضة، في حين يفضل الجمهور المتقدم في العمر البرامج الثقافية والاقتصادية والسياسية.

• كان للفضائيات تأثير ملحوظ على اللغة، بحيث أصبح للإعلام لغة لها منهجيتها الخاصة، بل وأصبح الإعلام يقدم عدّة أشكال ومستويات مختلفة للتعبير اللغوي، الأمر الذي يمكن أن يكون له تأثيرات شديدة السلبية على مستقبل اللغة العربية كلغة محلية.

• سيطر على البنية الثقافية المصرية العديد من القيم المادية، وتراجعت القيم المعنوية بشكل ملحوظ، حيث سادت أذواق الفئات الجديدة التي أفرزتها العولمة الاقتصادية والتي أحكمت قبضتها على الاقتصاد المصري وبالتالي على فعاليات العملية الثقافية⁽¹⁵⁾.

وداخل المجتمع العماني تمت دراسة التأثيرات التي أحدثها انتشار البث الفضائي

في المؤسسة العائلية والمؤسسة المدرسية، فضلاً عن اعتمادها مبدأ التجسس أو التلصص على الحياة الخاصة وعلى الاختلاط في فضاء ضيق وعلى امتداد كامل فترات النهار وفي الليل⁽¹²⁾.

وقد أشارت إحدى الدراسات التي حاولت اختبار تأثير المضامين الإعلامية الأجنبية على الشباب العربي إلى خطورة ما تحمله هذه المضامين من قيم وأفكار على الهوية، وأكدت على أن ارتفاع معدل التعرض للقنوات الفضائية الأجنبية يؤدي إلى خلق نوع من التشتيت لدى الشباب في إدراك معالم هويتهم، ويتسبب في إحداث أزمة لديهم على المستوى القيمي، وأن الخلل في الإحساس بالهوية يظهر بدرجة أكبر لدى الشباب من الذكور، وفي المستويات الأعلى تعليماً، ولدى الأعمار كافة⁽¹³⁾.

مؤشرات تأثير الخطاب التليفزيوني الفضائي على القيم الثقافية لمجتمعات العالم العربي

في ظل الامتداد الملحوظ في ظاهرة القنوات العربية والأجنبية على الخريطة الفضائية، خلال السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، اهتم العديد من الدراسات بتتبع التأثيرات والتحولات التي أحدثتها التعرض للمضامين التي تقدمها هذه القنوات على القيم الثقافية للجمهور داخل دول عربية مختلفة.

ففي المجتمع الليبي وجد أن هناك تأثيرات ملحوظة تنتج عن التعرض للقنوات الفضائية على القيم الثقافية التي يتبناها أفرادها، خصوصاً من الشباب. ومن أبرز هذه التأثيرات:

• اتضح من خلال ما تعكسه الفضائيات العربية والأجنبية من قيم إيجابية وسلبية مؤثرة في منظومة القيم المحلية، ظهور مصدر جديد لتشرب القيم، إضافة إلى المصادر التربوية الأخرى التي تعتبر أهمها الأسرة.

كان للفضائيات تأثير ملحوظ على اللغة، بحيث أصبح للإعلام لغة لها منهجيتها الخاصة، بل وأصبح الإعلام يقدم عدّة أشكال ومستويات مختلفة للتعبير اللغوي، الأمر الذي يمكن أن يكون له تأثيرات شديدة السلبية على مستقبل اللغة العربية كلغة محلية.

بين تعرض الشباب لهذه المواد واتجاهه نحو تبني القيم والسلوكيات الغربية⁽¹⁷⁾.

وظهر داخل المجتمع الإماراتي العديد من التأثيرات الناتجة عن التعرض للإعلام الفضائي المتعولم على الهوية الخاصة لأفراد هذا المجتمع، من أبرزها ما يلي:

- على الرغم من اجتياح تيار العولمة لدول العالم، إلا أن ذلك لا يمنع وجود نزعة مقاومة من جانب العالم الإسلامي ترفض قبول القيم الجديدة التي يحملها هذا التيار والمناقضة للقيم المحلية.

- على الرغم من أن الشباب هم الفئة الجماهيرية التي يحتمل أن تتأثر أكثر من غيرها بتيار العولمة، إلا أن التحليل الميداني لهذا القطاع يثبت أن نسبة كبيرة من أفراده لا تزال متمسكة بالقيم والتقاليد الثقافية العربية⁽¹⁸⁾.

وسعت إحدى الدراسات إلى تحليل البرنامج اللبناني ستار أكاديمي لتحديد الدور الذي تلعبه برامج تليفزيون الواقع في التأثير في الهوية الثقافية للشعوب العربية، وتوصلت إلى عدد من النتائج، من أهمها:

- أثارت برامج تليفزيون الواقع جدلاً واضحاً بين المثقفين العرب حول ما تحمله من قيم ثقافية تتناقض مع الثوابت القيمية للمجتمع العربي.

- على الرغم من الدور الذي يلعبه هذا النوع من البرامج في نقل قيم الثقافة الغربية إلى الواقع العربي، إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة إحداث تغييرات في النسق القيمي السائد لدى المواطنين العرب.

- هناك جوانب خطيرة متنوعة ترتبط بهذه البرامج أبرزها ما يتعلق باللغة، حيث يوجد خلط في برنامج ستار أكاديمي بين استخدام اللغة العربية واللغات الأخرى، وبخاصة اللغة الفرنسية، بالإضافة إلى وجود العديد من اللكنات العربية التي تستخدم في البرنامج، وهذه اللكنات لا تكون مفهومة بالنسبة لقطاع كبير من المشاهدين العرب.

المباشر على البنى الثقافية للمجتمع العماني، وأوضحت النتائج ما يلي:

- تنظر نسبة كبيرة من أفراد المجتمع العماني إلى القنوات الفضائية كإطار داعم للعديد من المضامين ذات التأثير السلبي على متابعيها، يأتي في مقدمتها دعم العنف والإدمان والاعتصاب، بالإضافة إلى إثارة الغرائز وترويع الجنس.

- أثر البث الفضائي الوافد على الكثير من القيم والعادات والتقاليد العمانية، خصوصاً ما يتعلق بنقص النشاط الاجتماعي للفرد، وتأثيره على إحساس الإنسان العماني بهويته القطرية والعربية.

- ارتفعت معدلات انبهار الإنسان العماني بالخارج نتيجة ارتفاع مستويات التعرض للقنوات الفضائية الوافدة، وتجلي ذلك في زيادة إقبال المرأة العمانية، وكذلك الشباب العماني على الأزياء الغربية⁽¹⁶⁾.

وفي إطار المجتمع السعودي، تم رصد العديد من التأثيرات المرتبطة بتعرض الشباب - على وجه الخصوص - للقنوات الفضائية، من أبرزها:

- تدعم القنوات الفضائية قيماً أجنبية في مضمونها، وتقدم أسراً ذات علاقات مفككة أكثر من تلك الأسر التي تبني رؤية مترابطة للعلاقة بين أفرادها، كما تتعرض هذه القنوات للعلاقة بين الرجل والمرأة بشكل متحرر، وهذا يعدّ مؤشراً خطيراً على الآثار السلبية المحتملة على الشباب.

- تأتي القيم الأجنبية المتضمنة في الأعمال الدرامية الأجنبية في ظل المحاولات الدؤوبة لخلق ثقافة عالمية موحدة تركز على القيم الغربية، كما يمكن النظر إلى القيم المزوجة التي تتضمنها الدراما العربية كعامل مؤثر في دعم مفهوم الثقافة العالمية الموحدة.

- يثبت التحليل الميداني أنه على الرغم من وجود نوع من الدعم للقيم الغربية في المواد الدرامية، إلا أنه لا يوجد علاقة ارتباط

خصوصاً ما يتصل بمستويات التفاعل الاجتماعي بين أفرادها، ومجموعة الطقوس التي تحكم عاداتها وتقاليدها، وخصوصاً على مستوى الأزياء كأداة معبرة عن الهوية الوطنية المتميزة.

ثانياً - تشكيل الخطاب الثقافي في قناة النيل الثقافية

بدأت قناة النيل الثقافية بثّها - ضمن قنوات النيل المتخصصة - عام 1998. وقد حدّدت القناة هدفها في «استكشاف روائع الثقافة العربية والشعبية في مواجهة سلبات العولمة، كما تقوم بتغطية الفنون بأنواعها. اهتمت القناة - في الآونة الأخيرة - بإبراز البعد الديني للقضايا المختلفة، إسهاماً منها في مواجهة التطرف الديني ومخاطره»⁽²⁰⁾.

وقد بدأ إرسال القناة لمدة (14) ساعة يومياً، ثم تم دمجها مع قناة التنوير، مع إلغاء الثانية عام 2008. «وأصبح هناك تداخل بين برامج القنوات، وألغى المتشابه منها، وأصبحت تبث إرسالها على مدار ساعات اليوم الأربع والعشرين. وتعاني قناة النيل من ضعف ميزانيتها». فميزانية قناة النيل الثقافية في سنة واحدة ضئيلة جداً بالمقارنة بقناة ثقافية أخرى مثل ديسكفري شاتل الأمريكية، فالقناة مازالت في حاجة إلى دعم مادي كبير حتى يتسنى لها تقديم برامج وثائقي، وثقافية تليق بأمة لها تاريخ وحضارة كانت لها بصمة في حياة الآخرين»⁽²¹⁾. وقد تم تحليل مجموعة من البرامج التي تعرضها القناة خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام 2008 (أكتوبر/ نوفمبر/ ديسمبر) لاستخلاص سمات تشكيل الخطاب الثقافي المقدم عبر القناة وأطره، شملت: برنامج قمر النيل، وبرنامج مساحة حرة وبرنامج سبع نجوم، وبرنامج كتب ممنوعة، وبرنامج فتاوى على الهواء، وبرنامج شاركونا الحلم المصري، وبرنامج أي تي شو، وبرنامج المنتدى، وبرنامج الشاعر، وبرنامج العالم في مصر.

• على الرغم من أن برنامج ستار أكاديمي يعبر عن الوحدة العربية من خلال تجميع عدد من أفراد الوطن العربي من دول مختلفة في سياق واحد، إلا أنه يعتبر أيضاً وسيلة تعبر عن تفرقتهم لأنه يوضح الخلافات التي تحدث بين العرب⁽¹⁹⁾.

من النتائج التي خلصت إليها الدراسات العلمية السابقة التي تناولت تأثير التعرض للقنوات الفضائية العربية والأجنبية على النسق القيمي للثقافة العربية، يمكن الخروج بمجموعة المؤشرات التالية:

• تؤكد الدراسات السابقة على الدور الذي يمكن أن تلعبه القنوات الفضائية - كإحدى تجليات العولمة الاتصالية - في تذويب القيم الأصلية المرتبطة بالهوية الثقافية العربية. فالعقل العربي ينظر إلى المضمون الذي تحمله بعض هذه القنوات وما تقدّمه من برامج من منظور «الغزو الثقافي» الذي يجب أن تواجهه المؤسسات الثقافية العربية.

• ينظر العديد من الباحثين والمحللين إلى قطاع الشباب، كقطاع أكثر رخاوة، يمكن غزوه بسهولة بالقيم الثقافية الغربية المناقضة للهوية الثقافية العربية، وعلى الرغم مما أكّده بعض الدراسات على عدم وجود علاقة ارتباط بين التعرض للقنوات الفضائية - وخصوصاً الأجنبية منها - وتبني منظومة القيم الثقافية الغربية، إلا أن هناك اتفاقاً - بين الباحثين - على أن قيم الشباب هي الأكثر عرضة للخلل من جراء تراكم عمليات التعرض للمنتج الإعلامي الثقافي الغربي.

• إن المؤشر الأكثر وضوحاً وتماسكاً والذي يمكن تهيده في إطار عمليات اختراق العقل الثقافي العربي يرتبط باللغة. وقد نوّه العديد من الدراسات بالدور الذي يلعبه بعض الفضائيات العربية والأجنبية في تهميش اللغة العربية، مقابل دفع اللغات الأجنبية، واللكنات العامية، إلى دائرة الاستعمال كأداة للتعبير.

• إن التهديد الأكبر الذي تركّز عليه العديد من الدراسات يرتبط بقيم الأسرة العربية،

يوضح الموضوعات التي أبرزها الخطاب الثقافي بقناة النيل

جدول رقم 4

الموضوع	التكرار	النسبة
موضوعات سياسية	26	19.1
موضوعات أدبية	26	19.1
موضوعات فكرية	20	14.7
موضوعات فنية	16	11.8
موضوعات علمية	15	11
موضوعات اقتصادية	13	9.6
موضوعات دينية	12	8.8
موضوعات اجتماعية	8	5.9
المجموع	136	100

التوجهات الموضوعية للخطاب الثقافي بقناة النيل

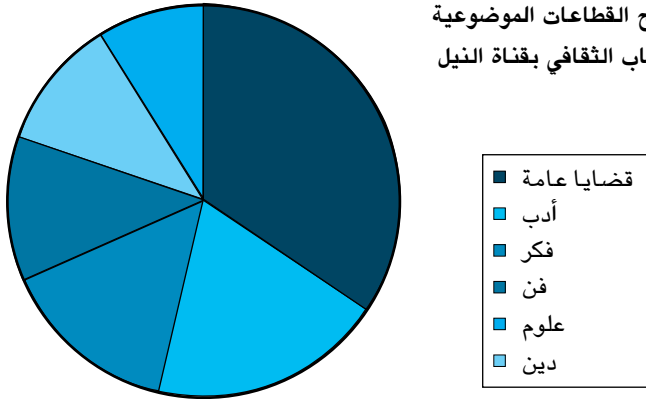
تكشف الموضوعات المتضمنة داخل أي خطاب عن رؤيته للواقع الذي يعبر عنه والأحداث التي تتفاعل فيه، ومستوى انشغاله بها، وفي الوقت نفسه تعبر هذه الموضوعات عن الأسس التي يعتمد عليها في بناء أجندة اهتماماته التي يحاول أن يتوافق من خلالها مع أجندة اهتمامات المتلقي.

في هذا السياق تنوعت الموضوعات التي اهتم الخطاب الثقافي بقناة النيل الثقافية بمعالجتها والتطرق إليها لتعكس رؤيته لتفاعلات المشهد الثقافي داخل مصر والعالم العربي. ويوضح الجدول التالي مجموعة الموضوعات التي اهتم الخطاب بتناولها: (جدول رقم 4)

يتبين من الجدول السابق ارتفاع نسبة الموضوعات التي هي على تماس مع منظومة القضايا العامة المحلية والعربية والدولية، سواء كانت قضايا سياسية أم اجتماعية أم اقتصادية، ثم تأتي بعد ذلك منظومة الموضوعات الفكرية، ثم منظومة الموضوعات الأدبية، ثم منظومة الموضوعات العلمية، ثم منظومة الموضوعات الدينية. ويوضح الشكل التالي النسبة التي تشكلها كل منظومة من هذه المنظومات داخل دائرة الخطاب الثقافي لقناة النيل: (شكل رقم 1)

ويعكس ارتفاع نسبة الموضوعات المتصلة بالقضايا العامة: السياسية والاقتصادية والاجتماعية محاولة الخطاب الثقافي تقديم نفسه كخطاب دينامي متفاعل مع أحداث الواقع، ليبعد - في حدود معينة - عن الموضوعات النظرية المجردة أو الجامدة التي قد تدخل في دائرة اهتمامات النخبة المثقفة، ويحاول استقطاب الجمهور العام، من خلال التفاعل مع مجموعة القضايا والأحداث المطروحة على أجندة اهتماماته والتي يقع أغلبها في دائرة الأجندة السياسية مثل: أوضاع

شكل رقم (1)
يوضح القطاعات الموضوعية للخطاب الثقافي بقناة النيل



الأحزاب السياسية داخل مصر، وأداء المجالس التشريعية، والديمقراطية والإصلاح السياسي، والأحداث في الأراضي المحتلة ومستقبل الدولة الفلسطينية، والأوضاع الحالية والمستقبلية في العراق، وموقف الولايات المتحدة من المنطقة، وغير ذلك من قضايا وشؤون حاول الخطاب أن يعكسها ويقدم من خلالها رؤية النخبة المثقفة لفعالياتها وتداعياتها ليضعها أمام الجمهور العام.

اهتمام بطرح العديد من الفعاليات المرتبطة بفنون الرسم والنحت والتصوير، وكذلك قضايا الموسيقى والمسرح، من خلال متابعة الأنشطة والمهرجانات التي تدور في هذا السياق.

واهتم الخطاب في ما يتعلق بمنظومة موضوعات العلم والتكنولوجيا بالكثير من القضايا الخاصة بتكنولوجيا المعلومات، وذلك من خلال برنامج أي تي شو، بالإضافة إلى معالجة عدّة قضايا أخرى تتصل بأزمة البحث العلمي في مصر، وموضوع براءات الاختراع، وعلاقة البحث العلمي بالتطور التكنولوجي.

وفي سياق منظومة القضايا الدينية، كان هناك اهتمام بالتطرق إلى العديد من قضايا العبادات والمعاملات والأخلاقيات التي يجب أن يتحلى بها المسلم، من خلال أحد البرامج التي تخصصت في مجال «الفتوى».

نخلص ممّا سبق إلى أن الخطاب الثقافي بقناة النيل كان يهتمّ بالقضايا العامة في قطاع منه، ويحاول أن يعالجها من منظور الثقافة والمتقنين، وأنشغل في عدّة قطاعات أخرى منه بموضوعات تمسّ شؤون الفكر، والعلم، والفن، والأدب، وغيرها من القطاعات التي تشغل النخبة المثقفة. وعلى الرغم من حالة الدينامية التي منحها هذا التوجه نحو القضايا العامة للخطاب، إلا أن ذلك لا يمنع من ضرورة الالتفات إلى نقطتين في ما يتعلق بهذا النمط من المعالجة:

- على الرغم ممّا يمنحه الاشتباك مع القضايا العامة للخطابات الثقافية من طابع دينامي، إلا أنه يخفي في طياته حالة السكون على مستوى المشهد الثقافي ذاته، وعدم تمتعه بحالة الحراك الكافي التي تجعله يصعد ويحتل مرتبة متقدمة على مستوى أجندة الاهتمامات العامة.

- إن بعض المعالجات التي قدّمها الخطاب الثقافي للقضايا العامة داخل قناة النيل اتسمت - أحياناً - بطابع رسمي، وكانت لا تخرج في مناقشة هذه القضايا عن المقولات والأفكار المطروحة في الخطاب السياسي

وعلى المستوى الاقتصادي طُرحت عدّة قضايا تتصل بحجم الصادرات والواردات، والمعونات الاقتصادية الموجهة من دول الغرب إلى مصر، ومدى جدواها، والدور الذي تلعبه المؤسسات الاقتصادية الدولية في حلّ الأزمة المالية العالمية، ودور الجمعيات الأهلية في تنمية المجتمع المصري. وكان هناك تركيز - في ما يتصل بالموضوعات الاجتماعية - على قضايا المرأة والعلاقة بين الآباء والأبناء والشؤون المختلفة للأسرة والعلاقات الاجتماعية بين الطبقات.

وعلى مستوى الأدب (الشعر والرواية) كان هناك اهتمام باستعراض التجارب الشعرية لعدد من الشعراء المصريين، من أجيال مختلفة، خصوصاً من خلال برنامج سبع نجوم، بالإضافة إلى تغطية الفعاليات التي تتصل بأنشطة ومهرجانات شعرية وروائية مثل مهرجان العجيلي الرابع للرواية العربية، بالإضافة إلى طرح الإبداع الأدبي على بساط النقد، من خلال استضافة نقاد يتولون تقييم التجارب الأدبية المختلفة. وتهتمّ القناة بعرض الإبداع الأدبي الذي تم إنتاجه تمثيلاً على خشبة المسرح، من خلال بثّ المسرحيات المسجلة لدى التلفزيون المصري، مثل مسرحية السلطان الحائر لتوفيق الحكيم، ومسرحية الوزير العاشق لفاروق جويده، ومسرحية سكة السلامة لسعد الدين وهبة، وغيرها. وعلى مستوى الموضوعات الفكرية كان هناك تركيز على عدد من القضايا التي ترتبط بثقافة التدوين عبر الإنترنت والتحوّلات التي أحدثتها في المشهد الثقافي المصري والعربي، وقضايا الأصالة والمعاصرة، والسمات الثقافية للشعوب المختلفة، وخصوصاً الشعوب الأفريقية، وطقوس الحياة في مصر الفرعونية، وكذلك القضايا المتعلقة بالثقافة الشعبية كالطقوس والعادات الخاصة ببعض القطاعات الجغرافية في مصر، كالبدو، وسكان النوبة، والصعيد وغير ذلك.

وفي ما يتعلق بمنظومة الفن كان هناك

يوضح مصادر المعلومات داخل الخطاب الثقافي لقناة النيل

جدول رقم 5

مصدر المعلومة	التكرار	النسبة
أساتذة جامعات	35	25.7
صحفيون	30	22.1
شعراء	18	13.2
فنانون	17	12.5
نقاد فنيون	15	11
كتاب رواية	10	7.4
دعاة دينيون	9	6.6
دبلوماسيون	2	1.5
المجموع	136	100

الرسمي، إلا في حدود ضيقة، خصوصاً في ما يتعلق بالموقف من الأحداث التي تشهدها كل من الأراضي الفلسطينية المحتلة والعراق.

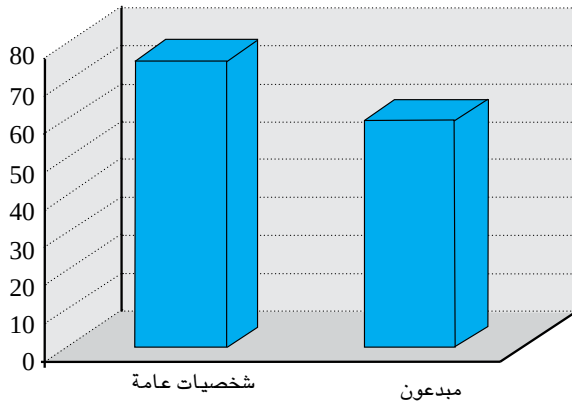
وقد تنوعت المصادر التي اعتمد عليها الخطاب في بناء أفكاره وتقديم أطروحاته، وشملت هذه المصادر أساتذة الجامعات، والشعراء، والمبدعين الروائيين، والفنانين والكتاب الصحفيين، وغيرهم. ويوضح الجدول التالي معدلات اعتماد الخطاب على كل فئة من هذه الفئات، كمصدر للمعلومات المتضمنة فيه: (جدول رقم 5)

يتضح من الجدول السابق أن الخطاب اعتمد بالنسبة الأكبر على أساتذة الجامعات في التخصصات المختلفة كمصدر للمعلومات، خصوصاً في مجالات السياسة والاقتصاد والاجتماع والإعلام، بالإضافة إلى أساتذة الأزهر الشريف في البرامج التي تناقش موضوعات دينية. يأتي بعد ذلك الصحفيون المعنيون بالشؤون العامة، بالإضافة إلى الصحفيين العاملين في الصفحات الثقافية المتخصصة بالجرائد والمجلات، وكذلك الصحفيين الإلكترونيين الذين يعملون في مجال إنتاج المعلومات على مواقع شبكة الإنترنت، ثم يأتي بعد ذلك المبدعون من الفنانين والشعراء وكتاب الرواية، ثم يأتي النقاد المتخصصون في مجال الفن والأدب، ثم رجال الدين، ثم الدبلوماسيون.

وتعطي الأرقام داخل الجدول السابق مؤشراً حول اعتماد الخطاب الثقافي بقناة النيل على الخبراء والمتخصصين ورجال الفكر ورجال الدين بدرجة أعلى من اهتمامه باستحضار المبدعين الثقافيين، من شعراء وفنانين، وكتاب رواية، ونقاد، كقوى فاعلة ومنتجة لما يحمله من أفكار ومقولات. ويوضح الشكل التالي الفروق بين درجة اعتماد الخطاب الثقافي بقناة النيل على الشخصيات الثقافية العامة، مقارنة بالمبدعين (من شعراء وكتاب رواية وفنانين ونقاد فنيين) كمصدر للمعلومات: (شكل رقم 2)

شكل رقم (2)

يوضح معدلات الاعتماد على الشخصيات العامة مقارنة بالمبدعين كمصدر للمعلومات في الخطاب الثقافي لقناة النيل



التوجهات الزمنية والمكانية للخطاب الثقافي بقناة النيل

تم تحليل الخطاب الثقافي بقناة النيل على محوري الزمان والمكان، لاكتشاف توجهاته على هذين المستويين. وقد تبين أن هناك تنوعاً على مستوى التوجه الزمني للخطاب، وإن سيطر التوجه نحو الإطار

جدول رقم 6

يوضح الإطار الزمني لطرح الموضوعات المختلفة داخل
الخطاب الثقافي لقناة النيل

النسبة	التكرار	الإطار الزمني
14.7	20	تاريخي
30.1	41	حالي
8.8	12	مستقبلي
46.3	63	غير محدد
100	136	المجموع

وفي مقابل ذلك نجد أن البعد الزمني يغيب داخل النسبة الأكبر من الأطروحات (46.3%)، وتتمّ معالجتها في إطار المطلق، ربما لاتصالها بأفكار تتمتع بدرجة ديمومة وتواصل، من دون انتماء إلى محور زمني بعينه، مثل بعض الأفكار التي تناولت الأطماع الإسرائيلية في المنطقة العربية وصورة المسلم لدى الغرب، إذ عرضت بشكل لا يربطها بمحور زمني معين على أساس تعبيرها عن حالة دائمة أو موقف متواصل وثابت.

وقد تمّ تحليل الخطاب أيضاً على مستوى المحور المكاني، بهدف الكشف عن الهويات المكانية (الدول والأقاليم) التي تركز أطروحاته على استدعائها، سواء عند التعبير عن الذات، وكذلك عند التعبير عن الآخر. ويوضح الجدول التالي طبيعة الهويات المكانية المختلفة التي ظهرت داخل أطروحات الخطاب الثقافي بقناة النيل الثقافية. (جدول رقم 7)

جدول رقم 7

يوضح التوجه المكاني لموضوعات الخطاب الثقافي
بقناة النيل

النسبة	التكرار	التوجه المكاني
30.9	42	عربي
29.4	40	مصري
4.4	6	إسلامي
28.7	39	خارجي
6.6	9	غير محدد
100	136	المجموع

تبرز الأرقام داخل الجدول السابق إحدى الإشكاليات الرئيسية داخل الخطاب الثقافي العربي عموماً، والتي انعكست بالتبعية على الخطاب الثقافي التليفزيوني، وهي التنازع بين الفكرتين القومية والقطرية عند وصف الذات، فأحياناً تعلو نبرة الهوية القومية داخل الخطاب وأحياناً تخفت أمام صعود نبرة الحديث عن الهوية القطرية، والسبب في ذلك «أن الدولة القطرية العربية عندما قامت ككيان سياسي لم تكن الدائرة السياسية التي تمثلها متطابقة مع الدائرة الحضارية والثقافية مما أوقعها في حالة تناقض مع فكرة الدولة القومية، فكثيراً ما تبدو مؤسسة الدولة القطرية بالنسبة للفرد العربي متناقضة مع الأمة، فالتطور الاجتماعي وطبيعة تضاريس الجغرافيا العربية لم تسمح إلا بنوعين من الانتماء: الأول هو انتماء الفرد إلى رابطة الاجتماعية القريبة أو الطائفة أو الجهة والثاني هو الانتماء العقيدي أو الثقافي، أي الانتماء إلى الأمة في بعدها الديني أو الثقافي العروبي في معطياته وقيمه الأدبية والفنية»⁽²²⁾.

الزمني الحالي. ويوضح الجدول التالي ذلك:
(جدول رقم 6)

يتأكد من الجدول السابق الملحوظة التي أشرنا إليها عند الحديث عن العامل المتعلق بالتوجهات الموضوعية للخطاب، والتي تتمثل في وجود حالة من الدينامية والحراك التي تميز الخطاب الثقافي بقناة النيل؛ إذ ترتبط النسبة الأكبر من الأطروحات التي يعالجها بأحداث حالية بنسبة (30.1%)، كما يتضح أيضاً من الأرقام أن الوجه الماضي - إن جاز التعبير - لهذا الخطاب يفوق وجهه المستقبلي؛ إذ انحسرت نسب طرح الخطاب لرؤى مستقبلية حول الواقع المصري والعربي إلى (8.8%) فقط.

يوضح الهوية المكانية للآخر "الخارجي" داخل الخطاب الثقافي بقناة النيل

جدول رقم 8

النسبة	التكرار	التوجه المكاني
35.9	14	الولايات المتحدة الأمريكية
30.8	12	إسرائيل
17.9	7	الدول الأوروبية
5.1	2	الصين
5.1	2	الهند
5.1	2	اليابان
100	39	المجموع

وتؤكد الأرقام داخل الجدول السابق بوضوح إشكالية التنازع تلك في وصف هوية الذات داخل الخطاب الثقافي؛ إذ ترتفع نسبة استخدام وصف «المصري» للذات، وكذا وصف العربي عند تحديد الهوية، للتأكيد على ثنائية القطر/ قومية للخطاب، وفي أحيان قليلة (بنسبة 4.4%) يشار إلى الهوية الإسلامية كأحد أوجه الانتماء للذات المصرية. ومن الملاحظ أيضاً أن الخطاب تعمّد تغييب أو عدم استحضار أي وصف للهوية في بعض الأحيان (بنسبة 6.6%) بالبعد عن استخدام أي إشارة صريحة أو ضمنية إلى دائرتها المصرية أو العربية أو الإسلامية وهو جانب سلبي، فالحديث عن الهوية المكانية في فراغ لا يساعد على ربط المتلقي بالأفكار والتصورات التي يطرحها الخطاب.

ويلاحظ من الجدول السابق أيضاً أن «الآخر» المكاني تم استحضاره بنسبة كبيرة داخل الخطاب (28.7%). وقد تنوعت تجليات هوية ذلك «الآخر» بصورة كبيرة، إذ أحياناً ما كان يتحدّد في الولايات المتحدة الأمريكية، وأحياناً في الدول الأوبية، وأحياناً في إسرائيل. ويوضح الجدول التالي ذلك: (جدول رقم 8)

يلاحظ من الجدول السابق أن التأكيد على ثنائية «القطر/ قومية» عند التعبير عن الهوية المكانية للذات انعكس على عملية تحديد هوية الآخر «المكاني» داخل الخطاب، فجعلته في الأساس واقعا في سياق الدائرة القومية أو الحضارية (الغرب)، وفي حدود أقل أوقعته في سياق دوائر قطرية، مما يعني أن الطريقة التي نعبر بها عن هوية «الذات» تنعكس بالضرورة على الطريقة التي نصف بها هوية الآخر، لكي يأخذ الخطاب الثقافي طابعا جدليا. وتعكس هذه الصياغة لسمات «الآخر» أيضا رؤيته من الزاوية الحضارية بما تعنيه مفردة حضارة من منظومة قيم يتبناها مجتمع معين، قد تختلف أو تتناقض مع قيم الشرق العربي أو المسلم.

يأتي بعد ذلك التركيز على عدد من الهويات القطرية ليأخذ الآخر هنا مدلولاً

تؤكد الأرقام إشكالية التنازع في وصف هوية الذات داخل الخطاب الثقافي؛ إذ ترتفع نسبة استخدام وصف «المصري» للذات بنسبة 29.4%. وكذا وصف العربي عند تحديد الهوية، للتأكيد على ثنائية القطر/ قومية للخطاب بنسبة 30.9%. وفي أحيان قليلة (بنسبة 4.4%) يشار إلى الهوية الإسلامية كأحد أوجه الانتماء للذات المصرية.

سياسياً، خصوصاً في ما يتعلق بإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية في ظل التطور المتلاحق للأحداث التي تقع داخل الأراضي المحتلة والعراق، فقد كان الآخر يقدم في هذه الحالة في سياق عدائه للعرب ومحاولته السيطرة على مقدراتهم والتحكم في أراضيهم وثرواتهم.

ويعود الخطاب بعد ذلك ليركّز على المدلول الحضاري لهوية الآخر بنسب ضئيلة تتضح في حجم الحضور المحدود لعدد من الهويات القطرية الأخرى كالصين واليابان؛ إذ كان الخطاب يركز على الدور الذي يمكن أن تؤديه الصين واليابان - كقوى عالمية صاعدة - في إحداث نوع من التوازن في النظام العالمي المختل بشكله الراهن لقيامه على وجود قوة عالمية واحدة مهيمنة تتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية، وتابعيها من دول الغرب الأوروبي، تفرض هيمنتها على باقي دول العالم.

وقد تميّز الخطاب عند تناول الهوية بهذا المدلول بنوع من الحميمية (وصف الصيني بالصديق القديم على سبيل المثال) في الحديث عن الآخر الذي يتماثل مع الذات في التجذر الحضاري، وتشابه العادات والتقاليد، وأسلوب

الآخر، تمّ تحليل سلسلة القيم المتضمنة في الخطاب على هذين المستويين. وتشير نتائج التحليل إلى ارتفاع نسبة اهتمام الخطاب بإبراز القيم الإيجابية المميزة للذات (53.7%) مقارنة بالقيم السلبية (46.3%). ويوضح الشكل التالي الفروق في مستويات توظيف كل نوع من هذين القيم - عند وصف الذات - داخل الخطاب: (شكل رقم 3)

وقد تنوّعت القيم الإيجابية التي حرص الخطاب على إبرازها عند وصف «الأنبا»، وإن دارت - في أغلبها - حول التفاعل الإيجابي للذات مع التحديات التي يطرحها الآخر، سواء على مستوى الإسهام معه في بناء الحضارة البشرية، أم التسامح معه، وذلك في أحيان. وفي أحيان أخرى كان الخطاب يركز على القيم التي تدعم الذات في مواجهة محاولات الآخر للسيطرة عليها وتذويبها في كيانه الحضاري المادي، وفي هذا السياق برزت قيمة المقاومة، وقيمة الروحانية. ويوضح الجدول التالي نسب اهتمام الخطاب بإبراز كل قيمة من هذه القيم: (جدول رقم 9)

نستخلص من الجدول السابق أن القيم الإيجابية التي يدور حولها الخطاب في وصف الذات ترتبط بنسبة كبيرة بالبعد التاريخي، من خلال التركيز على قيمة الإسهام الحضاري، الأمر الذي يعطي انطباعاً حول ماضوية الخطاب في هذا الاتجاه، ومحاولته المستمرة للانفلات من الواقع المحلي والإقليمي والدولي، بما يزدحم به من إخفاقات. وهذا يفسّر ارتفاع معدلات تردّد قيمة «الإسهام الحضاري» لتؤكد محاولة الخطاب إثبات الذات (المتفوّقة تاريخياً) أمام الآخر (المتفوق واقعياً أو حالياً).

ويُعَدُّ هذا التوجّه داخل الخطاب التليفزيوني صدًى لإحدى الإشكاليات الأخرى التي ترتبط بالخطاب الثقافي العربي عموماً، والمتمثلة في محاولة استدعاء ما هو تاريخي - عند الحديث عما هو إيجابي في الذات - في مواجهة الواقع الحالي المتردي. وعلى الرغم ممّا لذلك من قيمة

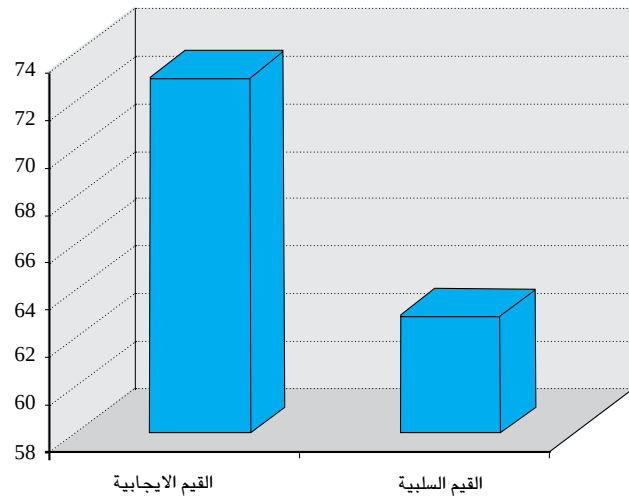
الحياة من ناحية، ولكنه يختلف عنها في قدرته على النهوض والتقدم ومنافسة الغرب من ناحية أخرى، ذلك «الغرب» الذي أدى دوراً في إضعافه خلال مراحل تاريخية سابقة كما يفعل مع العرب، في حدود ما يطرح الخطاب.

القيم المتعلقة بوصف الذات والآخر في الخطاب الثقافي لقناة النيل

في إطار محاولة اكتشاف الطريقة التي عبّر بها الخطاب عن الهوية القطر/ قومية للذات، وكذلك أسلوبه في التعبير عن هوية

شكل رقم (3)

معدلات اهتمام الخطاب الثقافي بقناة النيل بإبراز القيم الإيجابية والسلبية للذات



يوضح القيم الإيجابية التي يطرحها الخطاب الثقافي بقناة النيل في وصف الذات

جدول رقم 9

القيمة	التكرار	النسبة
الإسهام الحضاري	28	38.4
المقاومة	23	31.5
التسامح مع الآخر	18	24.7
الروحانية	4	5.5
المجموع	73	100

يوضح القيم السلبية التي يطرحها الخطاب الثقافي
بقناة النيل في وصف الذات

جدول رقم 10

القيمة	التكرار	النسبة
التبعية	20	31.7
الضعف	15	23.8
القهر	13	20.6
التسيب	10	15.9
الطبقية	5	7.9
المجموع	63	100

- في بعض الأحيان - في دعم هوية الذات وربطها بالجوانب المضيئة في تاريخها إلا أنه في النهاية يشكل «آلية هروب» يقدم عليها منتج الخطاب الثقافي أمام عجزه عن مواجهة واقعه المعقد الزاخر بالمشكلات، فالخطاب هنا يلجأ إلى استخدام إحدى آليات التغييب أو التستر، تعتمد على إخفاء الحاضر في الماضي أو ستر ما هو واقعي بما هو تاريخي. ويبرز بعد ذلك توظيف قيمة «المقاومة»، وهي القيمة الأساسية التي تعكس نوعاً من الارتباط بالواقع العربي المعاصر من ناحية، وتعبّر عن نوع من الإيجابية في التعامل مع الواقع من ناحية أخرى. وقد ظهرت هذه القيمة داخل الخطاب بصورة أساسية في الأطروحات التي تناولت المقاومة التي يبديها الفلسطينيون في الأراضي المحتلة وأبناء الشعب العراقي في مواجهة الآلة العسكرية الأمريكية، كما جاءت في سياق مقاومة الذات للغزو الثقافي الذي يمارسه الآخر الغربي ضدها، ومقاومة سوء فهمه أو تأويله لسمات وعادات وتقاليد الشخصية العربية المسلمة، كما جاءت أيضاً بمعنى مقاومة محاولة الآخر الإسرائيلي محو الذات العربية.

وارتبطت قيمة «التسامح مع الآخر» بدرجة أعلى إلى حد ما بوصف الخطاب للهوية القطر / قومية للذات المصرية. فالخطاب الثقافي هنا يؤكد على رفض الفرضيتين اللتين يقوم عليهما طرح صمويل هنتنجتون لفكرة صراع الحضارات، وأولهما أن أساس الصراعات في عالم ما بعد الحرب الباردة لن يكون أيديولوجيا أو اقتصاديا، فالانقسامات الكبرى بين الشعوب والمصدر الأساسي للصراع سيكون ثقافيا، وثانيهما أن العالم سيصاغ استناداً إلى حركة تفاعلات الحضارات السائدة في عالم اليوم ومن أهمها الحضارة الغربية والكونفوشيوسية والحضارة الإسلامية، وقد تتعاون الأخيرتان معاً ضد الحضارة الغربية⁽²³⁾.

ومن اللافت للنظر أنه على الرغم من انخفاض درجة كثافة اهتمام الخطاب بإبراز

القيم السلبية للذات، مقارنةً بالقيم الإيجابية، إلا أن المنظومة الأولى من القيم تميّزت بدرجة أعلى من التنوع، كما يوضح الجدول التالي (جدول رقم 10)

من أبرز القيم التي حظيت بنسب حضور واضحة - عند الوصف السلبي للذات - قيم «التبعية» و«الضعف» و«القهر». وقد بلور الخطاب العديد من المعاني في التأكيد على هذه القيم أبرزها: الفشل والجمود وإهدار الطاقات والبيروقراطية والتخبط وعدم التخطيط والجهل واللامبالاة والتعنت الفكري وضيق الأفق والتهاون.

ويرتبط حضور هذه القيم داخل الخطاب بالاستجابة لما تطرحه النخبة العربية المثقفة من اتهامات للواقع العربي، ويتمثل أبرزها في التبعية للغرب. «بفعل عوامل تاريخية متعددة تكوّنت في الوطن العربي أكثر من نخبة متعاطفة مع الغرب، ويلاحظ أن هذه النخب لها نفوذ سياسي واجتماعي واقتصادي، فضلاً عن النفوذ الثقافي، ويشكل وجود هذه النخب تيسيراً لسريان الاتصال الثقافي الغربي، خصوصاً أن هذه النخب تمتلك تبريرات فكرية حول ارتباط يقظة الوعي العربي بالفكر الغربي من حيث النشأة والتطور، أما التخلف فيرتبط بضعف التخطيط للمستقبل؛ فخرطة

من أبرز القيم التي حظيت بنسب حضور واضحة - عند الوصف السلبي للذات - قيم «التبعية» و«الضعف» و«القهر». وقد بلور الخطاب العديد من المعاني في التأكيد على هذه القيم أبرزها: الفشل والجمود وإهدار الطاقات والبيروقراطية والتخبط وعدم التخطيط والجهل واللامبالاة والتعنت الفكري وضيق الأفق والتهاون.

جدول رقم 11

يوضح القيم التي طرحها الخطاب الثقافي بقناة النيل
في وصف الآخر

القيمة	التكرار	النسبة
العدوان	10	25.6
التفوق المعرفي	9	23.1
التقدم الحضاري	7	17.9
استنزاف الآخر	6	15.4
الانفتاح	4	10.3
الحرية	3	7.7
المجموع	39	100

الشفافية وعدم مكاشفة الذات بأخطائها،
والفساد، وإهدار القوانين، وعدم العدل في
تطبيقها، والخصومة مع الذات والمجتمع.

وعلى مستوى القيم التي تم استدعاؤها
عند وصف الآخر، ركز الخطاب الثقافي لقناة
النيل على عدد من القيم، كان بعضها سلبياً،
والبعض الآخر إيجابياً. ويوضح الجدول التالي
ذلك: (جدول رقم 11)

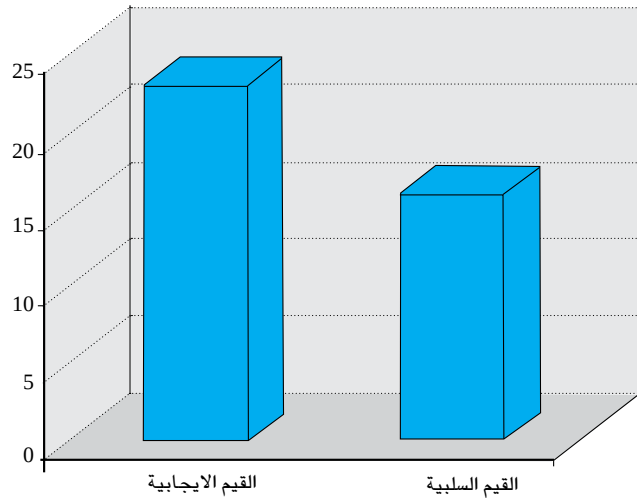
يتضح من الجدول السابق أن النسبة
الأكبر من القيم التي استدعاها الخطاب في
وصف الآخر وقعت في الإطار الإيجابي، وقد
شملت هذه القيم: التفوق المعرفي، والتقدم
الحضاري، والانفتاح، والحرية. وفي المقابل
من ذلك انخفضت نسبة - وكذلك معدلات
تنوع - القيم السلبية التي أبرزها الخطاب
في وصف الآخر، وشملت قيمتي العدوان،
واستنزاف الآخر. ويوضح الشكل التالي الفروق
بين معدلات تردد كل نوع من هذه القيم داخل
الخطاب. (شكل رقم 4)

وقد كانت قيمة التفوق المعرفي من أكثر
القيم ظهوراً داخل الخطاب عند وصف الآخر،
تلاها في ذلك قيمة التقدم الحضاري، ثم
قيمة الانفتاح، ثم قيمة الحرية. ومن الملاحظ
أن القيمتين الإيجابيتين المركزيتين داخل
الخطاب (التفوق المعرفي والتقدم الحضاري)
تستحضران باستمرار نقيضها على مستوى
القيم السلبية المطروحة في وصف الذات،
خصوصاً في ما يتعلق بـ «التبعية والضعف»،
فالتبعية لدى الذات ترتبط بتفوق الآخر، كما
أن تقدم الآخر هو المرأة التي تنعكس عليها
حالة الضعف التي تعاني منها الذات، وتظهر
بعد هاتين القيمتين المركزيتين مجموعة من
القيم الأخرى الأقل حضوراً أو المرتبطة بهما،
وتشمل الانفتاح والحرية، ويقابلها لدى الذات
قيم: القهر، والطبقية، والتسيب.

وقد ركز الخطاب على مجموعة من
المعاني في وصفه لقيمتي التفوق والتقدم لدى
الآخر أبرزها: التميز العلمي والمعرفي والثقة
بالنفس والتمدن والتحضر وتشجيع المواهب

شكل رقم (4)

يوضح الفروق في معدلات توظيف القيم الإيجابية والسلبية في وصف الآخر
داخل الخطاب الثقافي



المستقبل العربي تكاد تخلو من التخطيط
الخالق، ويرتبط الانغلاق بسيادة منهج أحادية
النظرة لدى العديد من الاتجاهات الفكرية
العربية»⁽²⁴⁾.

تأتي بعد ذلك مجموعة من القيم الأقل
حضوراً داخل الخطاب وتتمثل في: التسيب
والطبقية. وقد تردد داخل الخطاب العديد
من المعاني الدالة على هذه القيم مثل: غياب

بين المشاهدين، من خلال دعم بعض النعرات المتعلقة بالانتماء إلى القبيلة التي تعبر عنها القناة، والتهوين من شأن القبائل الأخرى، بصورة تعيد إلى الذاكرة جانباً من التاريخ العربي الذي كان الانتماء القبلي يلعب دوراً محورياً في توجيه الأحداث خلاله.

وإذا تحدثنا عن دافعية أصحاب هذه القنوات لبث مضمونها على خريطة الفضاء العربي فسوف نجدهم يرددون أن خدمة الموروث الشعبي هي الدافع الأساسي وإذا قبلنا هذا الدافع من السابقين الذين قاموا بالمغامرات الأولى في هذا المجال كالواحة مثلاً، فلا يمكن أن يكون دافعاً أساسياً للآخرين من دون أن نستدعي دافع الربحية المادية للحضور. ف الساحة حين تدشن قناة ثانية وهي في مراحلها الأولى، فهذا يعني أن المكسب المادي يشكل دافعاً لا يمكن تجاهله، هذه النتيجة يعرضها تعدد القنوات وتمددتها في الفضاء الخليجي بعد ذلك؛ والحقيقة تتضح أكثر عند المقارنة بين ما قدمه بعض القنوات في البدايات وما قدمه الآخرون. ولو أن المستثمرين الحقيقيين في مجال الإعلام وقفوا وراء هذه القنوات لكانت أفضل حالا بحكم الخبرة والاحتراف في صناعة الإعلام⁽²⁵⁾. وتعتبر هذه القنوات عن حالة تحول أو نمو في الوسائط الإعلامية الصحفية لتوجد لنفسها وسيطاً فضائياً لتوزيع مادتها، واستثمار كواردها البشرية. فأغلب القنوات الشعبية كانت في الأصل مجلات مطبوعة تروج للثقافة الشعبية ثم تحولت بعد ذلك إلى قنوات تليفزيونية.

وبسبب ارتكان خطاب هذه القنوات إلى الطابع القبلي والتنافسي فقد أغرى ذلك الكثير من الشعراء الذي يمتلكون القدرة المالية على إنشاء قنوات شعبية تشكل نافذة لعرض إبداعهم الشعري.

ويرى آخرون أن لوجود مثل هذه القنوات أثراً إيجابياً على المتلقين والمستثمرين على حد سواء، إلا أن الحرفية التي تغيب عن تلك القنوات

وبث روح الإبداع والابتكار.

وعلى مستوى القيم السلبية ركز الخطاب على وصف الآخر بالعدوان من أجل استنزاف ما تملكه الشعوب العربية من ثروات، ومحو أي وجود فاعل لها على الخريطة العالمية، وقد ارتبط هذا الطرح بالحديث عن العنف الإسرائيلي ضد الفلسطينيين وعن دعم الولايات المتحدة الأمريكية لهذا العنف، ثم بدرجة أقل بعدوان الولايات المتحدة الأمريكية على العراق.

وتتمثل أبرز المعاني التي ارتبطت بقيمتي العدوان واستنزاف الغير في الوصف السلبي للآخر في ما يقوم به من قتل وتدمير ودموية وتعذيب وتنكيل واضطهاد، وتعامله العنصري مع الغير وتشويه صورته والتآمر ضده والترصص به، بالإضافة إلى البرجماتية في التعامل، وإعلاء لغة المصالح على لغة الأخلاق.

ثالثاً - تشكيل الخطاب الثقافي في قنوات الثقافة الشعبية السعودية

من الظواهر الأساسية التي أصبحت تميز الإعلام الفضائي الخليجي عموماً، والسعودي خصوصاً، ظهور العديد من القنوات التي يطلق عليها قنوات الثقافة الشعبية، أو التراث الشعبي. وتسعى هذه القنوات إلى تقديم الملامح الشعبية التي تميز واقعاً مكانياً أو قسماً معيناً، ونقل أشكال وأطياف التعابير كافة التي تعكس هذه الثقافة، من شعر، وأغان، وأزياء، وطقوس، وعادات وتقاليد شعبية، وملامح شخصية المكان الذي تعبر عنه هذه الثقافة، وهكذا.

ومن النماذج على هذه القنوات: قناة الأماكن، وقنوات الساحة، وقناة المرقاب، وقناة ديوان العرب، وقناة المختف، وقناة الواحة، وقناة البوادي، وقناة رواسي وغيرها. وهذه القنوات - في مجملها - مملوكة لعدد من المستثمرين ورجال الأعمال الخليجيين.

ويواجه بعض هذه القنوات بالعديد من الاتهامات أبرزها أنها تقدم خطاباً ثقافياً تفكيكياً، يسعى إلى زرع نوع من القبلية ما

من التميز على مجموعة بشرية معينة مقابل مجموعة بشرية أخرى، بالإضافة إلى النظر إلى التاريخ بموروثاته التعبيرية التي دأبت هذه المجموعة البشرية على توظيفها في التعبير عن أشواقها وطموحاتها ومواقفها، ويأتي الشعر على رأس هذه الموروثات.

ويتكامل محور الجغرافيا مع محور التاريخ في بلورة أهداف الخطاب الثقافي الذي تقدمه هذه القنوات، من خلال التأكيد على ملامح المكان، ومعطيات البيئة، وسماتها، بداية من رمال الصحراء، وأرضها المفتوحة على السماء، والخيمة العربية التي تمثل حالة الالتحام القبلي في الثقافة الشعبية العربية. ويتضح هذا النوع من الالتصاق بمحوري التاريخ والجغرافيا من مراجعة الأهداف التي حددتها هذه القنوات لنفسها عند إطلاق بثها إلى الجمهور.

فعلى سبيل المثال يطرح القائمون على قناة الصحراء أهداف القناة من خلال نبذة تعريفية تشير إلى أنه «حينما نذكر الصحراء يتبادر إلى الذهن العربي ابن الصحراء الذي افترش أرضها والتحف سماءها وتعلم من جبالها الشموخ ومن جمالها الصبر ومن رياضها الشعر والنثر واغتسل من غدرانها وانطلق من جزيرة العرب يبني الحضارات وينشر الطهر والنقاء في أرض الله. فالصحراء عند العربي هي الوطن هي الشهامة والنخوة ومن باب الوفاء لموطن العطاء، لذلك فقد رأى القائمون على قناة الصحراء تقديم تراث الصحراء وفق رؤية إعلامية تتناسب مع عصر التقدم التقني ويسعون بجد إلى نقل الموروث الشعبي لجزيرة العرب في المرحلة الأولى ثم الانطلاق بعد ذلك لرحب أوسع حيث الصحراء في الوطن العربي لتأكيد التواصل والتقارب في العادات والتقاليد والفنون والثقافات»⁽²⁷⁾.

كما أشارت قناة ديوان العرب في معرض إعلانها عن انطلاقها من النائل سات إلى أنها «سوف تهتم بالثقافة والأدب والاقتصاد، وأنها أعدت برامج ثقافية وأدبية كبيرة جداً

بحاجة إلى مزيد من اهتمام المستثمرين بها، لتطوير مهارات المذيعين ومقدمي البرامج والمعدّين والفنيين⁽²⁶⁾.

وفي ظل حالة التوحد والتشابه في طبيعة الخطاب وخصائصه، يصبح من الصعب النظر إلى القنوات الثقافية السعودية - موضع التحليل - بشكل منفرد أو منفصل. فالمتابع لهذه القنوات يمكن أن يكتشف على الفور التشابه الكبير في الخطاب الإعلامي المقدم عبرها، سواء في الشكل أم المضمون إلى الحد الذي يمكن اعتبارها - أي هذه القنوات - باقية من القنوات الثقافية الفضائية السعودية الهوية، والموحدة في الهدف والاتجاه.

وبناءً على هذا التشابه يمكن الحديث عن خطاب ثقافي عام أو شامل يتعلق بقنوات: الصحراء، والمرقاب، وديوان العرب، وهي مجموعة القنوات التي تم اختيارها كمجال للتحليل داخل هذا المبحث، بحكم أنها الأكثر تعبيرا عن توجهات منظومة القنوات الشعبية السعودية. وقد تم تحليل معالم الخطاب الذي بثته هذه القنوات، خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام 2008، في ضوء ثلاثة محاور أساسية، شملت: الأهداف الإعلامية للخطاب الثقافي بالقنوات الشعبية السعودية، التوجهات الموضوعية للخطاب الثقافي بهذه القنوات، أطر تشكيل الخطاب الثقافي بالقنوات الشعبية.

وسنعرض في ما يلي للنتائج التي تمخض عنها التحليل، في إطار كل محور من هذه المحاور.

الأهداف الإعلامية للخطاب الثقافي

بالقنوات الشعبية السعودية

يتأسس الخطاب الثقافي للقنوات الشعبية السعودية على فكرة الالتصاق بالتاريخ والجغرافيا المميّزة للمكان الذي تعبر عنه كل قناة، وذلك بالنظر إلى التاريخ كمجموعة من القيم والأفكار المتوارثة، وكذلك كمجموعة من الطقوس والعادات والتقاليد التي تضيف نوعاً

يوضح خريطة اهتمامات الخطاب الثقافي بالقنوات
الشعبية السعودية

جدول رقم 15

نوع البرامج	التكرار	النسبة
تراث	30	30.9
أدب	27	27.8
دين	21	21.6
البيئة	19	19.6
المجموع	97	100

وتغطيةً للكثير من الأمسيات الشعرية، ومتابعة
الفعاليات الثقافية والأدبية والاجتماعية، كما
أنها سوف تهتمّ بالتواصل من خلال الشريط
الإداري والإعلاني مع الجمهور»⁽²⁸⁾.

ويشير موقع قناة المرقاب أيضاً إلى أن
اهتماماتها الأساسية تتبلور حول الشعر،
وقضايا الشعر، بالإضافة إلى تسليط الضوء
على معالم الموروث الشعبي في المملكة العربية
السعودية، والشخصية المميزة للمكان والبيئة
في المملكة⁽²⁹⁾.

التوجهات الموضوعية للخطاب الثقافي بالقنوات الشعبية السعودية

يتمحور الخطاب الثقافي للقنوات
الشعبية السعودية حول مجموعة من المحاور
الموضوعية التي تشمل التراث، والدين،
والأدب، والبيئة. وقد اختلفت معدلات اهتمام
الخطاب بكل محور من هذه المحاور على النحو
الموضح في الجدول التالي: (جدول رقم 15)
وسنعرض في ما يلي لأشكال اهتمام
الخطاب الثقافي بكل محور من هذه المحاور،
واتجاهات معالجته للمفردات الموضوعية
المختلفة التي برزت في إطار كل محور:

• محور التراث:

مثل التراث بمفرداته المختلفة محوراً
مهماً في الخطاب الثقافي للقنوات المدروسة
على مستويات عدة، فعلى مستوى اللغة برز
الاهتمام بالتراث اللغوي من خلال إحياء ألفاظ
أو عبارات قديمة ومهجورة، وقد عبّر بجلاء
عن هذا المستوى برنامج إلي ما له أول ما له
تالي والذي يُذاع على قناة الصحراء، ويأتي
في قالب خفيف، معتمداً على خفة الظل في
طرح السؤال من ناحية، وإجابات الجمهور غير
المتوقعة من ناحية أخرى، ليصل في النهاية
لتعريف أو إبراز معنى كلمة قديمة مؤكداً على
عبارة إلي ما له أول ما له تالي.

كما يتجلى المحور التراثي من خلال
البرامج التي ركزت على العادات والسلوكيات

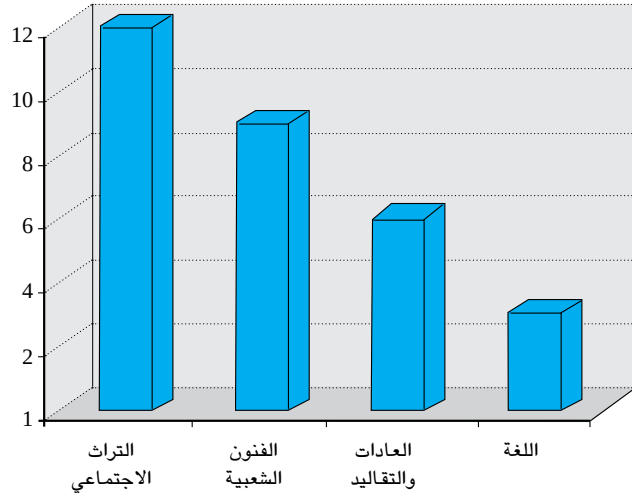
داخل القبائل، مثل برنامج (قبائل) على قناة
المرقاب والذي يبرز سلوك القبائل وعاداتها،
وكذلك برنامج رصد الذي يرصد المواهب
النادرة والقدرات الخارقة لبعض الأفراد، وكان
من بين حلقاته، حلقة حول الطب الشعبي
ولقاء مع أحد الأطباء الشعبيين الذين يعالجون
العظام بطرق شعبية قديمة.

ويطرح الخطاب أيضاً بعض الملامح
التراثية التي تتجلى على المستوى الاجتماعي،
من خلال ما يذاع من برامج تبرز الطقوس
الشعبية المرتبطة بالمناسبات الاجتماعية،
مثل برنامج مناسبات وأفراح والذي يشغل
موقعاً مميزاً في الخريطة البرمجية للقنوات
المدروسة كافة بلا استثناء وهو برنامج
يحرص على عرض طقوس الأفراح في المملكة
والتي غالباً ما تكون ملتزمة بالشكل التقليدي
التراثي القديم.

يعني ذلك أن اختيار خطاب ما يُسلط
الضوء على معطيات التراث، أحياناً ما يقع في
شرك البعد عن العقلانية، من خلال دعم بعض
الأفكار الشعبية في مجال الطب، والارتداد إلى
العادات والسلوكيات التي ارتبطت بمراحل
زمنية معينة من تاريخ القبائل وتسليط الضوء
عليها، من أجل تأكيد خصوصية كل قبيلة
منها، وهذا ما يصبّ في الإطار التفكيكي،
ويضع علامات استفهام حول درجة عقلانية
الخطاب الذي تقدمه هذه القنوات.

شكل رقم (5)

يوضح الفروق في معدلات اهتمام الخطاب الثقافي بالقنوات الشعبية السعودية بمفردات التراث الشعبي



ويتأكد المحور التراثي على مستوى

الفنون من خلال العديد من البرامج التي تطرح الفنون الشعبية مثل برنامج محطات شعبية على قناة المرقاب، ويعرض لفنون متنوعة من مناطق المملكة كافة، والحوارات التي تتعلق بحفلات السمر وما تتسم به من طقوس وعادات على قناة ديوان العرب.

ويوضح الشكل التالي الفروق الأساسية بين درجة اهتمام الخطاب بالمفردات السابقة التي تتشكل منها منظومة موروثة التراث الشعبي داخل القنوات: (شكل رقم 5)

• محور الشعر:

يحتل الشعر كشكل من الأشكال الأدبية مكان الصدارة في الخطاب الثقافي للقنوات المدروسة، نستدل على ذلك من المساحة الإعلامية الكبيرة التي تحتلها البرامج التي تهتم بالشعر والشعراء على الخريطة البرمجية لكل قناة، ومن هذه البرامج ما يبث على قناة ديوان العرب، مثل برنامج لقاء مع شاعر، ويسلط الضوء على المبدعين من الشعراء من مختلف مناطق المملكة، ويركز بشكل أكبر

على الشعراء الشباب الذين لم يجدوا فرصة إيصال ما لديهم من فكر وثقافة وإبداع ورؤى ووجهات نظر، فيتيح لهم البرنامج نافذة يتعرف عليها الجمهور من خلالها، ويتناوب على تقديم البرنامج مجموعة من الشباب المبدعين والمبدعين وهو من البرامج الثابتة على القناة، يضاف إلى ذلك نقل الأمسيات الشعرية على مستوى المملكة من خلال تصوير شعر المنتديات المعروف لديهم.

وتزخر خريطة قناة المرقاب أيضاً بالعديد من البرامج التي تهتم بالشعر منها، بدون مجاملة وهو عبارة عن حوار مع نجوم الشعر يعتمد على نقد تجربتهم، وبرنامج ديوانية المرقاب، وهو عبارة عن مجلس شعري يتنقل في المناطق كافة، وبرنامج محاورات النخبة وهو تسجيل نخوي - كما تصفه قناة المرقاب - لنجوم شعر المحاور، وبرنامج شعراء الجنوب الذي يُبرر ما يتمتع به شعر الجنوب من فنون متنوعة، وبرنامج المعلقات وهو برنامج يهتم بالشعر العربي الفصيح وفي مقدمته المعلقات، برنامج الأشبال وهو خاص للموهوبين في الشعر من صغار السن.

• محور الدين:

يمثل الدين مرتكزاً أساسياً من مرتكزات الخطاب الثقافي للقنوات الشعبية السعودية التي توظف برامج دينية متعددة تهتم بتقديم الإسلام كبناء أخلاقي وتشريعي، وعبادات ومعاملات. ومن نماذج هذه البرامج على خريطة قناة ديوان العرب: برنامج وقفة مع الذات، وهو عبارة عن وقفة لمراجعة النفس في ما قدمت وما يجب أن يكون عليه حال المسلم، وبرنامج رسالة وهو عبارة عن نصائح وعظات، وترجمة لقصص متداولة لأشخاص ذاقوا حلاوة التوبة من المعاصي، وحلقة خاصة عن الرقية الشرعية، وبرنامج النبأ العظيم ويعرض سلسلة حلقات دروس دينية للدكتور محمد العريفي بالإضافة لمحاضرات دينية، كما تحرص قناة الصحراء على تسجيل

الفاعلة التي أسهمت في تشكيل بنية الخطاب، منها أفراد العائلة المالكة والذين برزوا كمشاركين فاعلين في المناسبات كافة، بداية من المهرجانات الكبرى مثل مهرجان الجنادرية، ووصولاً إلى مشاركتهم في الأفراح والمناسبات العامة، بالإضافة إلى الشعراء من أنحاء المملكة كافة، ورجال الدين، والبدوي البسيط في إطار حياته العامة. وبالتالي فقد حاول الخطاب هنا صبغ نفسه بالصبغة الرسمية، على الرغم من الملكية الخاصة للقنوات، من جانب شعراء ومستثمرين، وفي الوقت نفسه اجتهد في إكساب نفسه صبغة شعبية، من خلال تناول الحياة العامة البدوية بعناصرها الشعبية الفاعلة، بالإضافة إلى الوجه الثقافي الشعري الذي احتفي الخطاب بإبرازه.

وعلى المستوى الزمني استغرق الخطاب بشكل كبير في الماضي من خلال إبراز معالم التراث والبيئة الصحراوية والحياة البدوية، ولم يحاول التنويع بين قضايا الماضي والحاضر، حتى أن البرنامج ذا الصبغة العلمية والذي ظهر على قناة المرقاب بعنوان ديوان الفلك، اهتم بحساب النجوم والأنواء وهو من العلوم القديمة أيضاً والتي اهتم بها ساكنو الصحراء. كذلك أدى استغراق الخطاب الثقافي للقنوات المدروسة في مناقشة قضايا الشعر وتجارة الإبل والعادات القديمة إلى عزله - بصورة واضحة - عن مفردات واهتمامات الخطاب الثقافي العام، بالإضافة إلى عزله عن تفاعلات الحياة المعاصرة داخل المملكة، وكذا تفاعلها مع قضايا العالم العربي. وفي هذا السياق لم يهتم الخطاب بإطلاع المشاهد على ما وصلت إليه الحياة داخل المملكة في المرحلة الحالية، فهو خطاب ماضوي مستغرق في تفاصيل قد يراها البعض لا تصلح إلا لمخاطبة قبائل، لا مخاطبة دولة ذات كيان متماسك ومتطور ومتفاعل مع معطيات العصر.

الندوات والدروس الدينية وبثها عبر القناة، ويمثل نقل شعائر الصلوات من الحرمين الشريفين، والأحاديث النبوية الشريفة معلماً مميزاً لتلك الباقة من القنوات.

• محور البيئة:

تحتل البيئة الصحراوية بمختلف رموزها موقعاً متميزاً في الخطاب الثقافي للقنوات - موضع الدراسة - وقد برز ذلك بوضوح من خلال عدة مؤشرات أساسية:

• الاهتمام الشديد برموز البيئة الصحراوية من الحيوانات (الإبل - الخيل - الصقور - الذئاب). وقد أفردت تلك القنوات برامج ومسابقات خاصة للإبل والخيول. ومن أمثلة ذلك مسابقة (أجمل بكرة) التي تذاغ على قناة الصحراء لاختيار أجمل بكرة وإعطاء صاحبها جائزة، وبرنامج مغاتير ومهاجم على قناة المرقاب وهو برنامج متنوع عن الإبل يهتم بميزانياتها وأصنافها وأمراضها ومزاداتها، كما تعرض قناة المرقاب أيضاً برنامج بنات الريح وهو برنامج يهتم بالخيول العربية الأصيلة. كما حرصت قناة الصحراء على إفراة مساحة لعرض صراع البدوي مع حيوانات الصحراء كالذئب من خلال قصة فرحان والذئب وتحكي عن تغلب البدوي على ذئب هاجمه.

• الاهتمام بعرض صور ومشاهد من الصحراء ومعالها البيئية من نباتات صحراوية وامتداد واسع وخيام وصقور.

أطر تشكيل الخطاب الثقافي بالقنوات الشعبية السعودية

تم تحليل الأطر المختلفة التي تحكم تشكيل الخطاب الثقافي على قنوات الصحراء، وديوان العرب، والمرقاب، وذلك على مستوى القوى الفاعلة التي برزت في الخطاب، والتوجهات الزمنية له.

وقد أثبت التحليل بروز العديد من القوى

رابعاً - تشكيل الخطاب الثقافي في برنامج «الصالون الثقافي» بالقناة المغربية

يرتكز برنامج الصالون الثقافي على فكرة الصالون الأدبي الذي كان له تأثير كبير على تطور الفن في العالم العربي منذ مطلع القرن الماضي. ويعتمد البرنامج على استضافة وجوه ثقافية من المغرب والعالم العربي ومن ألمانيا، لمناقشة القضايا الثقافية الراهنة التي تهم أوروبا ومنطقة شمال إفريقيا والعالم العربي بشكل عام⁽³⁰⁾.

ويتم إنتاج هذا البرنامج بالتعاون بين كل من قناة DW-TV الألمانية والقناة المغربية. وهو برنامج حوارى يقوم على إقامة حوار ما بين طرفين حول قضية ثقافية معينة، عادة ما يعبر أحدهما عن أوضاع الظاهرة التي تعالجها الحلقة في العالم العربي عموماً، والمغرب خصوصاً، ويعبر الآخر عن أوضاع الظاهرة في الغرب عموماً، وألمانيا على وجه الخصوص. ويُبث البرنامج بالتزامن على قناتي دويتشه فيله، والمغربية، كما تبثه القناة الثانية ضمن شبكة برامجهما الثقافية في وقت لاحق.

ويبث البرنامج بصورة شهرية، لمدة ساعة، ويتولى تقديمه كل من: أسمهان عمور، ورشيد بو طيب. وقد بدأ البرنامج بث حلقاته منذ أكتوبر 2008، ومازال مستمرا حتى الآن. وقد تم تحليل سمات تشكيل خطاب برنامج الصالون الثقافي وأطره في ضوء ثلاثة محاور، شملت:

- التوجهات الموضوعية للخطاب الثقافي بالبرنامج.
- خصائص رؤية الخطاب لصورة الذات والآخر.
- عناصر بنية الخطاب الثقافي بالبرنامج.

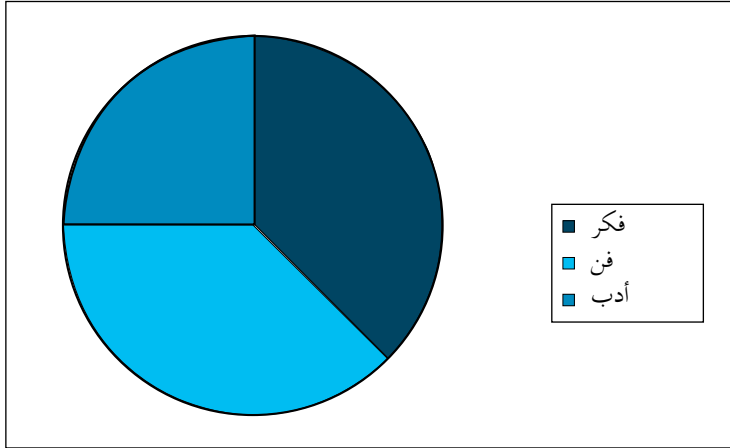
التوجهات الموضوعية لخطاب برنامج الصالون الثقافي

ناقشت حلقات البرنامج على مدار الفترة الممتدة من أكتوبر 2008 إلى منتصف 2009 عددا من الموضوعات، شملت ما يلي:

- الفنانون العرب بين المنفى والوطن.
- الفنانون والتابوهات.
- المغرب في أدب الرحلات.
- التعدد الثقافي آفاق وتحديات.
- السينما اليورو متوسطة.
- النساء في الأدب.
- العالم العربي في أزمة الحداثة.
- الفرانكفونية مصدر للتنوع أم أحادية الثقافة.
- تكشف أجندة الموضوعات السابقة أن خطاب برنامج الصالون الثقافي يدور في فلك ثلاثة قطاعات أساسية، تشمل قطاع الفن والأدب والفكر. وتبرز هذه الأجندة وجود درجة مرتفعة من الاهتمام بقضايا الفنانين العرب، وخصوصا القضايا التي تمس حرية الإبداع، والتي تؤدي ببعضهم إلى الهروب من مجتمعاتهم الأصلية التي تقيد - في بعض الأحيان - من حرية الفنان، إلى مجتمعات تتفهم بصورة أعلى حرية الإبداع، ويرتبط بهذا الموضوع أيضا إثارة حق الفنان في كسر بعض التابوهات التي تسيطر على العقل العربي، سواء على المستويات الاجتماعية أم الثقافية أم الإنسانية.
- ومن الواضح أن الخطاب كان حريصاً على إذابة الحدود الفاصلة بين مفهوم الفن ومفهوم الأدب كأحد معطيات الثقافة، خصوصاً عند الحديث عن قضية حرية الإبداع. وفي هذا الإطار يمكننا أن نفهم اهتمام البرنامج بتخصيص حلقة عن النساء في الأدب - في هذا السياق - أيضاً، إذ تواجه المرأة داخل بعض المجتمعات العربية - كما يشير البرنامج - مستويات مختلفة من النفي والتهميش، وبالتالي يقع الاهتمام بتحليل معدلات تصدي الأدب لهذه القضية في إطار التأكيد على مفهوم حرية الإبداع الفني.
- كما اهتم البرنامج بتخصيص حلقة عن المغرب في أدب الرحلات، وأظهر في هذا السياق قيمة هذا النوع من الأدب في التعبير عن لقاء ثقافي غير مباشر، بين الذات والآخر، حيث تظهر فيها جليا كيفية رؤيتنا للآخر من خلال الصورة التي نرسمها له.

شكل رقم (6)

يوضح معدلات اهتمام حلقات برنامج الصالون الثقافي بموضوعات الفكر والفن والأدب



يوضح القضايا التي ظهرت داخل خطاب برنامج الصالون الثقافي

جدول رقم 16

القضايا	التكرار	النسبة
التمييز ضد العرب في دول الغرب	11	19
مصادرة حرية الإبداع في العالم العربي	10	17.2
معاناة الأقليات القومية والدينية داخل العالم العربي	7	12.1
انتعاش حرية الإبداع في الغرب	7	12.1
كتب الرحلات كمصدر للمعرفة التاريخية	6	10.3
هجرة النخب المثقفة العربية إلى الغرب	6	10.3
تسامح الإسلام مع الآخر	4	6.9
هجرة المواطنين العرب إلى دول الغرب	4	6.9
كتب الرحلات كمصدر للمعرفة الجغرافية	3	5.2
المجموع	58	100
ن = عدد الأفكار الرئيسية التي عالجتها الحلقات الثلاث محل التحليل		

- في قضية حرية الإبداع في العالم العربي، وركز في هذا السياق على أشكال مصادرة حرية الإبداع، من جانب المؤسسات الثقافية، وكذلك من جانب بعض المؤسسات الدينية. ومن النماذج التي أشار إليها الخطاب - في هذا

فإلى جوار قضية حرية الإبداع، كان الخطاب أيضاً شديد الاهتمام بقضية العلاقة بالآخر. وقد ظهر ذلك جلياً في مجموعة الحلقات التي خصصت لمناقشة قضايا فكرية، شملت: موضوع التعدد الثقافي، والفرانكفونية كمصدر للتنوع أو أحداية الثقافة، والعالم العربي في أزمة الحداثة.

نستخلص مما سبق أن هناك أطروحتين مركبتين سيطرتا على الخطاب الذي قدّمه برنامج الصالون الثقافي: الأطروحة الأولى تتمثل في حرية الإبداع، والثانية هي أطروحة العلاقة بين الذات والآخر. وقد اعتنت القطاعات الثلاثة التي تشكل منها الخطاب (الفكر والفن والأدب) بتسليط الضوء، من زوايا مختلفة على هاتين القضيتين. ويوضح الشكل التالي توزيع الحلقات المختلفة لبرنامج الصالون الثقافي على هذه القطاعات الثلاثة: (شكل رقم 6)

وقد تمّ اختيار ثلاث من حلقات الصالون الثقافي (تم بثها على مدار ثلاثة أشهر) لتحليل مضمون خطابها بالتفصيل، وتم اختيارها بحيث تغطي تنوعات الفكر والفن والأدب، كدوائر اهتمام للخطاب الذي يقدمه البرنامج. وتحدّدت هذه الحلقات في: الفنانون العرب بين المنفى والوطن، التعدد الثقافي آفاق وتحديات، المغرب في أدب الرحلات. (جدول رقم 16)

يوضح الجدول السابق أن قضية التمييز ضد العرب، في بعض دول الغرب، شكلت انشغالا أساسيا لخطاب برنامج الصالون الثقافي، وكان هناك تركيز في هذا السياق على أشكال التمييز التالية:

- التمييز اللغوي: حيث لا تحترم اللغة العربية، ولا يمنح أبناء المهاجرين العرب حق تعليم أبنائهم للغتهم الأصلية، ولا يلتفت إلى اللغة الأم كأساس لتطوير ثقافة الإنسان.

- التمييز الديني: خصوصاً بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وتظهر أبرز أشكال هذا التمييز في الجدل حول وجود الحجاب في الوظائف المختلفة، وبناء المساجد في المدن العامة.

واستغرق الخطاب - بنسبة كبيرة أيضاً

على الهجرة إلى الغرب، خصوصاً بعد الغزو الأمريكي للعراق، وأن الهدف من ذلك هو تفريغ المنطقة من العرب المسيحيين، وألمح الخطاب - في سياق ذلك أيضاً - إلى أن المهاجر العربي المسيحي إلى دول الغرب، قد لا يعاني بالدرجة نفسها من بعض المشكلات التي يعاني منها المهاجر العربي المسلم.

وفي المقابل من ذلك أكد الخطاب - بنسبة محدودة - تسامح الإسلام مع الآخر، وأن الأقليات الدينية عاشت في المجتمعات العربية والإسلامية، واندمجت مع المسلمين من دون أي مشكلات، في ظل ما تؤكد العقيدة الإسلامية من تسامح مع الآخر العقائدي.

وفي سياق الاهتمام بالآخر أيضاً أبرز الخطاب دور كتب الرحلات كمصدر لنقل المعرفة الجغرافية والتاريخية عن الآخر، وزيادة معرفة العربي به. فكتب الرحلات من المصادر الجغرافية والتاريخية والاجتماعية المهمة، لأن الكاتب يستقي المعلومات والحقائق من المشاهد الحية التي يعاينها، بما يجعل قراءتها غنية، ممتعة. كما تكشف كتب الرحلات عن لقاء ثقافي غير مباشر، حيث تظهر فيها جلياً كيفية رؤيتنا للآخر من خلال الصورة التي نرسمها له. وكثيراً ما وجهت الانتقادات إلى كتب الرحلات الأوروبية المتعلقة بالعالم العربي بسبب رسمها صورة نمطية إلى حد كبير عن هذه المنطقة من العالم. لكن هذه الصورة النمطية ليست القاعدة، فهناك أيضاً كتب أخرى عنيت بالاقتراب الصادق من روح المكان الذي يسعى الكاتب إلى تصويره في كتابه، كما يؤكد خطاب حلقة المغرب في أدب الرحلات.

خصائص رؤية خطاب برنامج الصالون الثقافي للذات والآخر

تباين الخطاب الثقافي في درجة سلبية أو إيجابية الصورة التي يقدمها للذات، وكذلك الصورة التي يعرض بها الآخر، ففي أحيان كان يهتم بإبراز إيجابيات الذات وسلبات

السياق - نموذج عمر حمدي (المعروف بمالفا) المولود عام 1951 في تل نايف بسوريا. وعمل في شبابه في دار سينما، وكان عمله يتمثل في رسم الملصقات الدعائية للأفلام. ثم انتقل إلى دمشق في سن الـ 17 ليتمكن من عرض لوحاته الزيتية أمام الجمهور. بعد ذلك عمل عمر خلال خدمته بالجيش السوري في قسم الرسوم بمجلة الفرسان ونظم معارض في دمشق والقاهرة وبغداد وصوفيا وموسكو وبودابست وبلغراد. غير أن نزاعاً شب بينه وبين وزارة الثقافة السورية ليضطر اختيار منفى له حين اتجه إلى النمسا حيث غير هويته بأكملها، وغير اسمه إلى مالفا وقبل الجنسية النمساوية واشتهر هناك.

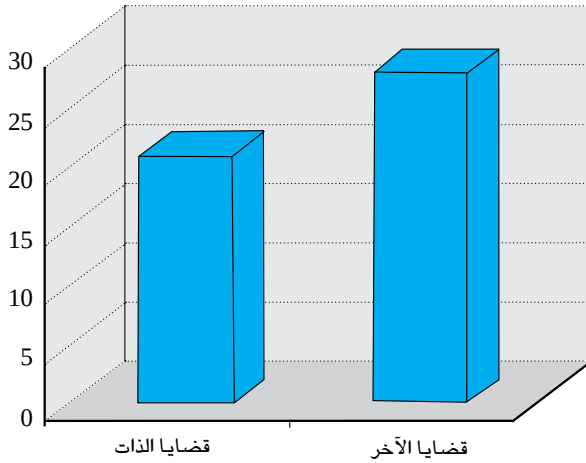
وفي المقابل من ذلك أبرز الخطاب في أكثر من موضع حرية الإبداع كحق من حقوق الإنسان الغربي، وكيف أن المثقفين العرب الذين يهاجرون إلى الغرب - بسبب الحرمان منها في مجتمعاتهم - يتمتعون بها في دوله. وقد اهتم الخطاب بقضية هجرة العرب إلى الغرب من أكثر من زاوية (سواء كانوا مواطنين عاديين أم مثقفين)، كما أشار إلى عدة أسباب تقف وراء هذه الهجرة، منها:

- أسباب علمية: ترتبط بضعف بنية المؤسسات العلمية والتعليمية في العالم العربي، بما يغري بالهجرة إلى دول الغرب المتقدم من الناحية العلمية والتقنية.
- أسباب سياسية: نتيجة ظروف الضغط والتضييق السياسي، ونشوب حروب في الكثير من المناطق داخل العالم العربي.

اهتم الخطاب أيضاً بإبراز بعض المشكلات التي تعاني منها الأقليات القومية والدينية داخل المجتمع المغربي، خصوصاً القومية الأمازيغية، والأقلية اليهودية. وأشار أيضاً وجود إلى بعض المشكلات التي تعاني منها الأقليات المسيحية داخل بعض دول العالم العربي. أشار الخطاب أيضاً - في هذا السياق - إلى تشجيع بعض الدول الغربية، وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية، للمسيحيين العرب

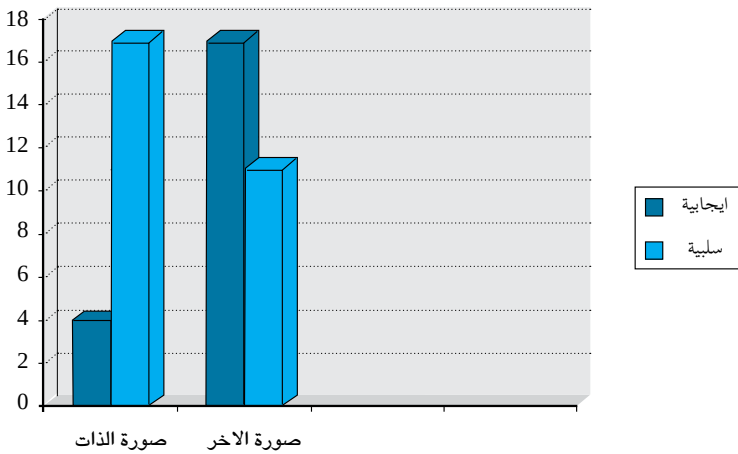
شكل رقم (7)

يوضح درجة انشغال الخطاب بقضايا الذات مقابل انشغاله بقضايا الآخر



شكل رقم (8)

يوضح حجم اهتمام الخطاب بإبراز الملامح الإيجابية والسلبية لصورة الذات والآخر



«المسلم»، سواء كان عربياً أم تركياً أم من جنسية أخرى، داخل هذه المجتمعات.

ويوضح الشكل التالي الفروق في الملامح الإيجابية والسلبية لصورة الذات والآخر داخل خطاب برنامج الصالون الثقافي: (شكل رقم 8)

الآخر، وفي أوقات كان يفعل العكس ويركز على سلبيات الذات مقابل إيجابيات الآخر. ونستطيع أن نستخلص من العرض السابق الذي قدمناه للقضايا والموضوعات المختلفة التي اهتمّ الخطاب بإبرازها، أنه انشغل بالآخر الغربي، أكثر ممّا انشغل بالذات العربية، سواء جاء هذا الانشغال في الاتجاه الإيجابي أم السلبي. يظهر ذلك من خلال الاهتمام بقضايا التمييز ضد العرب في دول الغرب، وانتعاش حرية الإبداع في دوله، وحرص المواطنين والمتقنين العرب على الهجرة إليها.

وفي المقابل من ذلك انشغل الخطاب على مستوى الذات بطرح قضايا: تسامح الإسلام مع الآخر، ومصادرة حرية الإبداع في العالم العربي، ومعاناة الأقليات القومية والعربية في العالم العربي. ويوضح الشكل التالي الفروق في درجة اهتمام خطاب برنامج الصالون الثقافي بقضايا الذات وقضايا الآخر: (شكل رقم 7)

ومن اللافت للنظر أن الاتجاه السلبي تغلب على الاتجاه الإيجابي في تناول الخطاب للذات، فقد كان حريصاً على تصوير المجتمعات العربية كمجتمعات طاردة، وبخاصة للمبدعين والأقليات، وأنها تدفعهم باستمرار للهجرة إلى الغرب، حيث يعيش المبدعون العرب في بيئة تحثي بحرية الإبداع، كما تنال الأقليات العربية من المسيحيين واليهود هناك، الحقوق التي يحرمون منها في مجتمعاتهم الأصلية. وتناول الخطاب، على سبيل الاستدراك، قضية تسامح الإسلام مع الآخر، كوجه إيجابي أساسي للمجتمعات العربية.

واختلف الأمر عند تناول الآخر داخل الخطاب، إذ رجّح الاتجاه الإيجابي على الاتجاه السلبي، من خلال الإلحاح على فكرة الحرية التي يعيش في ظلها العرب داخل الغرب، بما يغري المبدعين بالهجرة، بالإضافة إلى تعدّد وتنوع الفرص التي تشجّع المواطن العربي العادي على الهجرة أيضاً. وعلى المستوى السلبي أكد الخطاب فكرة التمييز ضد الآخر

جدول رقم 17

يوضح نوع القوى الفاعلة في إنتاج خطاب برنامج الصالون الثقافي

النوع	التكرار	النسبة
ذكور	12	75
إناث	4	25
المجموع	16	100
ن = إجمالي عدد الضيوف في الحلقات الثماني		

جدول رقم 18

يوضح القيم المتضمنة في خطاب برنامج الصالون الثقافي

القيمة	التكرار	النسبة
حرية التفكير	20	34.5
عدم التمييز	13	22.4
الانتماء	9	15.5
الحق في الحياة	8	13.8
التسامح	8	13.8
المجموع	58	100
ن = القيم التي تم تضمينها داخل مجموعة الأفكار الرئيسية التي عالجتها الحلقات الثلاث محل التحليل		

عناصر بنية خطاب برنامج الصالون الثقافي

حاول الخطاب أن يظهر نوعاً من التعادلة وعدم التمييز، في إطار القوى الفاعلة التي اعتمد عليها في إنتاج مادته. فبسبب الطابع الحوارى الجدلي الذي يميز البرنامج، كان هناك احتكام بصورة مستمرة إلى رؤية ثنائية في اختيار القوى الفاعلة، بحيث تشمل ضيفين، يعبر كل منهما عن إحدى وجهات النظر المطروحة في مناقشة موضوع الحلقة، وأن يكون أحدهما منتبهاً إلى البيئة العربية بتفاعلاتها، وأن يكون الثاني منتبهاً إلى

البيئة الغربية بما يميزها من تفاعلات أيضاً. ويأتي هذا التوجه في إطار الهدف الذي وضعه البرنامج لنفسه والمتمثل في تشجيع الحوار بين أوروبا والعالم العربي، وذلك في إطار سلسلة من البرامج المشتركة التي يدعمها تلفزيون دويتشه فيله مع عدد من القنوات التلفزيونات العربية، من بينها التلفزيون المصري من خلال برنامج شباب بلا حدود، والتلفزيون الجزائري من خلال برنامج بين الشمال والجنوب والذي يسلط الضوء على القضايا المشتركة التي تهم دول المغرب العربي من جهة وألمانيا وأوروبا من جهة أخرى⁽³¹⁾

ولم يستطع الخطاب تحقيق التوازن المطلوب على مستوى توظيف كل من الذكور والإناث في إنتاج مادته، على الرغم من اهتمامه بوجود وجه نسائي ووجه ذكوري، عند اختيار ضيوف بعض الحلقات، مثل حلقة العالم العربي في أزمة الحداثة، وحلقة التعدد الثقافي: آفاق وتحديات، وعلى الرغم من اعتماد حلقة النساء في الأدب على وجهين نسائيين فقط، فإن ذلك لم يخف وجود نوع من الانحياز إلى الذكور كقوى فاعلة في إنتاج مادة الخطاب، عند اختيار الضيوف في بقية حلقات البرنامج، مثل حلقة الفنانين العرب بين المنفى والوطن، وحلقة السينما اليورومتوسطية، وحلقة المغرب في أدب الرحلات. ويوضح الجدول التالي معدلات اعتماد الخطاب على كل من الذكور والإناث كقوى فاعلة في إنتاج مادته.

(جدول رقم 17)

واهتم الخطاب الثقافي بالبرنامج أيضاً بإبراز العديد من القيم التي دارت في فلك الأطروحتين المركزيتين اللتين اهتم بهما، وهما: أطروحة حرية الإبداع، وأطروحة العلاقة بين الأنا والآخر، كما سبق وأشرنا. ففي إطار هاتين الأطروحتين بلور الخطاب عدداً من القيم التي سعى إلى إبرازها وتأكيد لها لدى مشاهدي البرنامج، ويوضح الجدول التالي ذلك:

(جدول رقم 18)

للهوية، وتحفظ على فكرة الربط ما بين العروبة والإسلام. والنظر إلى الدين كجزء من الانتماء، وليس كل الانتماء، أو بعبارة أخرى النظر إليه كعامل يسهم - بين مجموعة أخرى من العوامل - في تشكيل الهوية. فالعربي قد يكون مسلماً أو مسيحياً أو يهودياً - كما ورد في حلقة التعدد الثقافي على لسان رينيه أبو العلا - وهذا لا يعني أن المسيحي أقل عروبة من المسلم.

خلاصة

اشتمل هذا الفصل على خمسة مباحث، ناقش المبحث الأول منها الاتجاهات العامة لمعالجة المضامين الثقافية عبر القنوات والبرامج التليفزيونية، من خلال تحليل أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة التي تصدّت لهذا الموضوع. وقد أثبت التحليل أن القنوات التليفزيونية العربية لا تبدي اهتماماً كافياً بالبرامج الثقافية على خرائطها البرمجية، على الرغم من وجود العديد من المؤشرات الدالة على اهتمام الجمهور بهذه النوعية من البرامج.

وكان هناك تأكيد داخل العديد من الدراسات على خطورة تأثير ارتفاع معدلات اعتماد الكثير من القنوات العربية «الأرضية» على البرامج المستوردة على منظومة القيم التي تتأسس عليها الهوية الثقافية العربية. وقد أجمعت الدراسات أيضاً على خطورة التأثيرات التي يحدثها البث التليفزيوني الفضائي - عموماً - على هذه المنظومة القيمية للمواطن العربي، وحددت أبرز مظاهر هذا التأثير في ما يلي:

- الخلل المشاهد في العلاقات بين أفراد الأسرة العربية.
- تغيير الذوق العام للإنسان العربي، على مستوى الملبس، وأسلوب الحديث، وحتى الذوق الموسيقي.
- تهديد اللغة العربية، من خلال شيوع اللهجات واللكنات العامية، بالإضافة إلى

الحلقات الثلاث محل التحليل

برزت قيمة حرية التفكير كقيمة أساسية داخل الخطاب (بنسبة 34.5%)، لكن تناول هذه القيمة كان يتمّ من الزاوية النخبوية، أي من زاوية النخبة المثقفة، حيث كانت تطرح باستمرار في سياق اختلال العلاقة بين المثقفين والسلطة في العالم العربي، خصوصاً في ظل تبني الكثير من المثقفين رؤى نقدية للواقع الاقتصادي والسياسي والثقافي والتعليمي الذي يسود العالم العربي. وقد تمّ التأكيد في حلقة الفنانين العرب بين المنفي والوطن على فكرة أن العالم العربي يعاني منذ عقود من الهجرة المستمرة لنخبته الثقافية إلى دول الغرب على وجه الخصوص. ويواجه الفنانون في معظم دول العالم العربي معوقات سياسية واجتماعية تحول دون تحقيق طموحاتهم الفنية، إضافة إلى قلة الدعم المتاح للفنون. وتدفع هذه الظروف الكثير من الفنانين والمثقفين إلى مواصلة مسيرتهم الفنية أو العلمية في العواصم الغربية.

أما قيمة عدم التمييز فقد ظهرت بتجليات مختلفة عند الحديث عن المهاجرين العرب الذين يعيشون في دول الغرب، وأشكال التمييز المختلفة التي تمارس ضدهم، وكذلك عند تناول أوضاع بعض الأقليات التي تعيش في العالم العربي، لكن الخطاب حرص عند تناول أشكال التمييز ضد العرب في الغرب على التأكيد على أن هذه المسألة يجب ألا تفهم من زاوية اختلاف العقيدة، بل لابد أن تستوعب في إطار ظروف اقتصادية يعيشها المهاجرون العرب، تتماثل مع ظروف بعض الأوروبيين الأصليين، الذين يمارس ضدهم أيضاً نوع من التمييز، كما أكد الخطاب في حلقة الفنانين العرب بين المنفي والوطن.

وارتبطت قيم: الانتماء، والحق في الحياة الكريمة، والتسامح، بالواقع العربي في الأساس. وتأكّدت هذه القيم في السياقات التي اقترب فيها الخطاب من موضوع الهوية. فقد كان هناك تأكيد على المفهوم القومي

الاشتباك مع قضايا الواقع الثقافي أو الواقع العام، بل يمكن الزعم بأنها كانت تقدم خطاباً مغترباً عن الواقع في العديد من المواضع.

• في الوقت الذي كان يتخلى فيه الخطاب الثقافي عن مناقشة فعاليات الواقع المعاصر، كان يحاول الارتداد - بدرجات مختلفة - إلى الماضي. وقد كان هذا التوجه يأخذ شكلاً حاداً في بعض الأحيان، كما ظهر داخل قنوات الثقافة الشعبية السعودية، التي كانت تستغرق في الماضي المكاني والزمني بصورة كبيرة، وتحاول أن تسترجع مشاهد البيئة الماضية وصورها، وتميز الخطاب المقدم عبر قناة النيل الثقافية بالانشغال بالماضي أيضاً، وإن كان بدرجة أقل من قنوات الثقافة الشعبية السعودية. وقد اختلفت صور وطرق استدعاء كل خطاب لفترات معينة من هذا الماضي، إذ اهتم خطاب قناة النيل الثقافية باستدعاء الماضي العربي والإسلامي. وظهر خطاب برنامج الصالون الثقافي المغربي، كأقل الخطابات اهتماماً بالحديث عن الماضي، أو الانشغال بقضاياها.

• في إطار ثنائية الأنا والآخر العربي كان الخطاب شديد الاستغراق في مفهوم الأنا الوطنية. وقد ظهر هذا التوجه في خطاب قناة النيل الثقافية، لكن بدرجة أقل من الحدة. وظهر أيضاً بصورة واضحة في خطاب القنوات الثقافية السعودية التي بلغ الأمر بها حد الالتصاق بـ الأنا القبلية في بعض الأحيان، والـ الأنا الوطنية في الكثير منها. وتطبق هذه النتيجة أيضاً على خطاب برنامج الصالون الثقافي، الذي حضرت فيه بصورة أكبر فكرة الأنا المغربية، ويعني ذلك أن الخطاب الثقافي العربي - من هذه الزاوية - يعطي من شأن الأنا القطرية، على حساب فكرة التماسك العربي، أو التأكيد على فكرة الأنا القومية العربية.

• يتكامل مع ما سبق اختلاف توجهات الخطاب عند تناول ثنائية الأنا القومية والآخر الغربي، إذ انشغل في هذا السياق بالآخر، أكثر من انشغاله بالذات، وفي الوقت

إحلال بعض اللغات الأجنبية محل اللغة العربية كأداة للتعبير.

• تراجع الكثير من القيم العربية المعنوية الأصيلة كالصدق، والنجدة، والشهامة، مقابل صعود القيم المادية التي تقدس المال، والاستمتاع بالملذات، وغير ذلك.

• تدعم الكثير من المضامين التليفزيونية الفضائية مفهوم المواطن العولمي الذي يذوب في الآخر، ويطمس معالم هويته، انطلاقاً من تبني قيم العولمة الثقافية التي تغذيها هذه المضامين.

واهتمت المباحث الأربعة التالية بالتحليل المتعمق لسمات تشكيل الخطاب الثقافي وأطره داخل مجموعة من القنوات الثقافية المتخصصة، وكذا البرامج الثقافية التي تقدم على قنوات تليفزيونية عامة. وقد شملت هذه القنوات: قناة النيل الثقافية المصرية، وثلاث قنوات تليفزيونية سعودية تهتم بتقديم الثقافة الشعبية، وهي قناة الصحراء، وقناة ديوان العرب، وقناة المرقاب، بالإضافة إلى تحليل معالم الخطاب الذي يقدمه برنامج الصالون الثقافي على القناة المغربية.

ويمكن القول بوجود مجموعة من القواسم المشتركة، وكذا المفارقات، بين سمات تشكيل الخطاب الثقافي وأطره داخل المواد التليفزيونية التي تناولها الفريق البحثي بالتحليل. وسنعرض في ما يلي لأهم الاستخلاصات التي يمكن الخروج بها في هذا السياق:

• تميز الخطاب الثقافي التليفزيوني بطابع دينامي ملحوظ، إذ كان يحاول باستمرار الالتصاق بأجندة القضايا المعاشة التي تدخل في دائرة اهتمام الجمهور. وقد ظهرت هذه السمة بصورة واضحة في خطاب قناة النيل الثقافية، وكذلك في إطار خطاب برنامج الصالون الثقافي على القناة المغربية. وكانت قنوات الثقافة الشعبية السعودية استثناءً في هذا السياق، إذ صرفها التركيز على قضايا الموروث الشعبي والالتصاق القبلي عن

مقابل ذلك كان هناك توسع نسبي في الإشارة إلى القيم الإيجابية التي تحدد هوية الآخر، وجاء تركيزه في هذا الإطار على قيم التفوق العلمي، والتقدم الحضاري، وحرية التفكير، والتي تمثل المقابل الموضوعي للقيم السلبية لدى الذات.

• شكل المثقف المؤسسي أو الرسمي المصدر الرئيسي والفاعل الأهم في بناء مادة الخطاب الثقافي التليفزيوني. فقد برز - علي مستوى مصادر المعلومات داخل الخطاب - كل من: أساتذة الجامعات، والمسؤولين الثقافيين، ورجال الدين الرسميين، والمسؤولين السياسيين والاقتصاديين، والصحفيين العاملين في مؤسسات صحفية مملوكة للحكومات. وتطبق هذه النتيجة بصورة خاصة على الخطاب الذي قدمته قناة النيل الثقافية، وكذلك بعض القنوات الشعبية السعودية. وخطاب برنامج الصالون الثقافي المغربي، إذ استند في بنيته المعلوماتية إلى مصادر من المثقفين المستقلين (بمعنى غير تابعين لمؤسسة معينة)، بالإضافة بالطبع إلى المثقفين المؤسسين، وكان الخطاب هنا أكثر اعتماداً على الفنانين، والشعراء والأدباء، والمخرجين السينمائيين، والنقاد المستقلين، والصحفيين العاملين في مؤسسات غير حكومية، كمصادر للمعلومات.

• شكل التوجه الليبرالي إطاراً واضحاً وحاكماً لخطاب برنامج الصالون الثقافي المغربي على وجه العموم، حيث برز هذا التوجه في إطار مفرداته المختلفة، سواء من خلال مضامين البرامج، أو القضايا المثارة، أو المصادر التي استعان بها الخطاب لتدعيم أطروحاته.

الذي اعتنى فيه الخطاب بكشف عورات أو سلبيات الذات، فقد كان شديد الاهتمام بكشف إيجابيات الآخر الغربي. ويعني ذلك أن نظرية «جلد الذات» كانت تتحكم في الخطاب عند الحديث عن «الأنا القومية»، في حين سيطرت نظرية «تمجيد الذات» عليه عند الحديث عن الآخر الغربي.

وقد كان هذا الأمر جلياً في خطاب برنامج الصالون الثقافي المغربي الذي كان يبالغ - في بعض الأحيان - في التأكيد على فكرة أن المجتمعات العربية طاردة للإبداع والمبدعين، وقد كان خطاب قناة النيل الثقافية أكثر الخطابات توزاناً في هذا السياق.

• عكس الخطاب الثقافي في بعض المواضع حالة التوتر في علاقة الذات بالآخر؛ وأكد على رفض هيمنة الآخر على الذات، وقد اتفق الخطاب الثقافي التليفزيوني على أن الاستراتيجية الأفضل التي يجب أن تحكم علاقة الذات بالآخر هي استراتيجية الفائدة المشتركة من خلال وصف علاقة الذات بالآخر بالندية أو الاحترام المتبادل، وقد ظهر هذا الأمر بدرجة أكبر في خطاب قناة النيل الثقافية وبرنامج الصالون الثقافي المغربي.

• يميل الخطاب الثقافي التليفزيوني إلى طرح القيم السلبية لدى الذات في سياق ما يطرحه من قيم إيجابية لدى الآخر، وقد ظهر هذا التوجه في خطاب قناة النيل الثقافية بصورة واضحة، وبرز أيضاً في خطاب برنامج الصالون الثقافي، وقد كان الخطاب شديد التركيز - في هذا الاتجاه - على تناول قيم التبعية، والضعف، والتسبب، ومصادرة حرية الإبداع، وغيرها من القيم التي تمثل مجمل اتهامات النخبة المثقفة للواقع العربي، وفي

- (1) كمال بديع الحاج (2002)، تأثير المواد التليفزيونية الأجنبية على إنتاج المواد الثقافية في التليفزيون المصري والسوري في ظل العولمة، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ص 230.
- (2) سامية أحمد علي وسهير جاد (2000)، البرامج الثقافية في الراديو والتليفزيون، الطبعة الثالثة، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ص 158.
- (3) كمال بديع الحاج (2002)، مرجع سابق، ص 233 - 238.
- (4) ليلى حسين السيد (2003)، اتجاهات الجمهور نحو الفضائيات المصرية الخاصة، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، المجلد الرابع، عدد يناير - ديسمبر، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ص 430.
- (5) فوزية عبد الله آل علي (2005)، علاقة جمهور الإمارات بوسائل الإعلام، دراسة تطبيقية على طلبة جامعة الشارقة، دراسة ميدانية، المؤتمر العلمي الحادي عشر (مستقبل وسائل الإعلام العربية)، المجلد الثالث، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ص 370.
- (6) فريال مهنا (1998)، التلفزة والوعي التنموي في سوريا، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، العدد الثالث، سبتمبر، كلية الإعلام، جامعة القاهرة ص 229.
- (7) <http://www.malazi.com/index.php?p=94&id=41>
- (8) Hagiward, Shigeru (1995), Japanese television as a window on other cultures, Japanese Psychological Research, vol. 40 # 4, p 223
- (9) Foote, Joe S. (1995) the Structure and Marketing of Global Television News, Journal of Broadcasting & Electronic Media, Winter
- (10) vol. 39 # 1, P. 2
- (11) <http://www.isesco.org.ma/arabe/publications/cominfo/P4.php>
- (12) <http://www.annabaa.org/nbanews/36/067.htm>
- (13) <http://www.bramj.net/vb/archive/index.php/t-25892.html>
- (14) عزة مصطفى الكحكي (2004)، القنوات الفضائية الأجنبية وانعكاساتها على الهوية وأزمة القيم لدى عينة من الشباب العربي في مرحلة المراهقة، المؤتمر العلمي العاشر (الإعلام المعاصر والهوية العربية)، المجلد الأول، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 4 - 6 مايو، ص 267 - 268.
- (15) فوزية حسين علي قناوي (2008)، القضايا والتغير الثقافي في المجتمع الليبي: دراسة ميدانية على عينة من الشباب بمدينة بنغازي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ص 350 - 362.
- (16) عبير مختار شاكر محمود (2005)، تأثير الفضائيات على ثقافة المجتمع المصري: دراسة لبعض مشاهدي الفضائيات في مدينة القاهرة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ص 350.
- (17) سالم بن عامر بن سالم المعشني (2005)، أثر البث الفضائي المباشر على الهوية الثقافية العمانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ص 262 - 275.
- (18) ماجد عبد الله عبد المحسن بن عبيد (1999)، تأثير البث المباشر على العلاقات الاجتماعية عند الشباب السعودي: دراسة ميدانية على طلبة الجامعات السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة القاهرة، كلية الإعلام.
- (19) ابراهيم الحوسني (2005)، عولمة الإعلام الفضائي وأثره على هوية المجتمع الإماراتي، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة عسّن شمس، كلية الآداب، ص 442.
- (20) Khatib, Lina (2006), Language, nationalism and power: The case of reality television in the Arab world
- (21) <http://www.sis.gov.eg/Ar/Pub/yearbook/egypt2008/110106000000000017.htm>
- (22) <http://news.maktoob.com/article/2201772>
- (23) صالح السنوسي، هوية الفرد العربي بين الدولة القطرية والعولمة (في) صالح أبو اصبح وآخرون (محررون)، العولمة والهوية، أوراق المؤتمر العلمي الرابع لكلية الآداب والفنون: الثقافة العربية بين العولمة والخصوصية / 1998، منشورات جامعة فيلادلفيا، ص 44.
- (24) حسين علوان حسين، العولمة والثقافة العربية (في) صالح أبو اصبح وآخرون (محررون)، مرجع سابق، ص 117.
- (25) هادي نعمان الهيبي، الثقافة العربية أمام تحديات الفضائيات الوافدة، (في) صالح أبو اصبح وآخرون (محررون)، العولمة والهوية، المرجع السابق، ص 319.
- (26) <http://jehaat.com/vb/showthread.php?t=5601>
- (27) <http://www.aawsat.com/details.asp?section=37&article=429184&issueno=10463>
- (28) <http://www.alsahraa.tv>
- (29) <http://www.diwanalarabtv.com>
- (30) <http://mergab.com/main>
- (31) <http://www.dw-world.com/dw/article/0,,3769077,00.html>
- (32) <http://www.dw-world.com/dw/article/0,,3769077,00.html>

الملف الرابع الإبداع

الفصل الأول:

الإبداع الأدبي

- أولاً: الرواية ديوان العرب؟
- ثانياً: 2008 عام الشعر العربي
- ثالثاً: الأدب العربي الشاب
- رابعاً: أدب عربي بالأجنبية
- خامساً: تحديات الترجمة في الأدب

الفصل الثاني:

الإبداع السينمائي والدرامي

- أولاً: 2008: عام سينمائي انتقالي بامتياز
- ثانياً: 2008: عام من حياة الدراما التلفزيونية

الفصل الثالث:

الإبداع المسرحي

- أولاً: ملامح عامة لحركة المسرح العربي اليوم
- ثانياً: حركة المسرح في الدول العربية
- المسرح المصري - المسرح الجزائري - المسرح التونسي - المسرح المغربي - المسرح الموريتاني - المسرح الليبي - المسرح العراقي - المسرح الأردني - المسرح السوري - المسرح اللبناني - المسرح الفلسطيني - المسرح في دول مجلس التعاون الخليجي - المسرح القطري - المسرح الإماراتي - المسرح الكويتي - المسرح العماني - المسرح السعودي - المسرح البحريني - المسرح اليمني.

الفصل الأول الإبداع الأدبي

رصد سنوي لمشهد متواصل

قد لا يمثل العام بوصفه حيّزاً زمنياً، معياراً لقراءة مشهد إبداعي شامل أو لمقاربة ظواهر إبداعية لا يمكن فصلها عن سيرورتها العامة. فالسنة أصلاً في مفهوم الإبداع الأدبي، الروائي والشعري والقصصي، ليست إلا سلية السنة التي سبقتها، ومدخلا إلى السنة التي ستليها. وقد يصعب فعلاً الحكم على حركة أدبية شهدتها فترة لا تتعدى تخوم السنة أو الاثني عشر شهراً، فهذه الفترة المحدودة زمنياً لا تكفي بذاتها لنشوء ظواهر وترسخ معالم. فهي ليست بالعقد الذي غالباً ما يُعتمد للتمييز بين جيل وجيل أو بين تيار وآخر، وليس في إمكانها، بصفاتها الزمنية، أن تشكل بوتقة تنبثق منها حركة ما وتكتمل فيها.

هذه الإشكالية هي أول ما يواجه الباحث الذي يتصدى، بالعرض والتحليل، للإنتاج الإبداعي الذي تم خلال سنة، وهي هنا السنة 2008. فالسنة الإبداعية لا يمكن حصرها ضمن حيّزها الزمني، ذلك أنّ ما يفصل بين سنة وأخرى، أيام أو أسابيع تتداخل بين سنة تنصرم وأخرى تبدأ. وكم من أعمال كتبت في سنة وصدرت في السنة التي تلتها، حاملة أجواء السنة التي مضت إلى السنة التي أقبلت. ومن جهة ثانية لا بدّ من التنبيه إلى أنّ الموجات الأدبية والتيارات والاتجاهات تفترض فسحة زمنية، تتخطى السنة حتماً، كي تتمكن من بلورة معالمها ومفاهيمها. بل إنها غالباً ما تتواصل عاماً تلو عام لتبلغ غايتها وتحقق ما سعت إليه من أفكار ورؤى.

إلا أنّ سنة من الإبداع تصلح، من دون أي شك، لأن تكون نموذجاً إبداعياً يمكن من خلاله قراءة التحولات التي طرأت على هذا الإبداع،

والأسئلة التي طرحها والقضايا التي أثارها. تكون السنة في هذا المعنى أشبه بالمرآة التي تنعكس على صفحتها ملامح الإبداع، الروائي والشعري والقصصي. فالمرآة التي ترسم إطاراً للصورة تمنح الصورة، في الحين نفسه، بعداً لا يمكن حصره، أو خلفية لا يمكن أسرها. فالصورة هذه تخفي ظلالها في ثناياها نفسها مثلما يخفي الصوت صداه في تجاويفه. هكذا يبدو أي كلام عن نتاج إبداعي خلال العام 2008 كلاماً عن تجليات هذا النتاج كما ظهرت وبما تخفي في داخلها من أصداً وظلال حملتها معها من الأعوام التي مضت.

لعلّ ما ميّز السنة 2008 عن سائر السنوات المنصرمة أنها كانت سنة سجالية على مستوى الإبداع الروائي والشعري. لعلها من السنوات القليلة التي تساوى فيها حضور الرواية وحضور الشعر، فلم يطغ واحدتهما على الآخر. لقد أثبتت هذه السنة أنّ الرواية لم تصبح «ديوان» العرب على حساب الشعر. فالشعر حضر بشدة مثل الرواية حتى وإن تمكّنت الرواية من أن تتخطاه كميّاً، أي في حجم النشر أو العدد. أما نوعياً فبدا الشعر والرواية متكافئين في همومهما التجريبية وفي أسئلتهما الإبداعية وبحثهما عن آفاق جديدة، من غير أن يتخلّى كلاهما عن بعض الإشكاليات التي لم توجد لها أجوبة شافية ونهائية، وربما لن توجد.

أولاً: الرواية ديوان العرب؟

استأثرت الرواية العربية بالكثير من الاهتمام الإعلامي والنقدي خلال العام 2008 وغدت تحافظ على الصفة التي باتت تطلق عليها بأنها «ديوان» العرب حتى وإن لم تكن

لقد أثبتت هذه السنة أنّ الرواية لم تصبح «ديوان» العرب على حساب الشعر. فالشعر حضر بشدة مثل الرواية حتى وإن تمكّنت الرواية من أن تتخطاه كميّاً، أي في حجم النشر أو العدد. أما نوعياً فبدا الشعر والرواية متكافئين في همومهما التجريبية وفي أسئلتهما الإبداعية.

تفتت القيم واهتزاز الثوابت وتمزق المبادئ والمقولات، وغموض الزمن الراهن، وتشظي المنطق المألوف والمعتقد، يصبح الإبداع الشعري غير قادر على تفسير الواقع وتحليله وفهمه، وعاجزاً عن التعبير عنه. وتصبح الحاجة ماسة إلى إبداع روائي يعيد النظر في المسلمات والثوابت.

وبدت التجارب الروائية الجديدة كأنها كتبت لتتجسد على المنظومات الفكرية والأيدولوجية المألوفة، ساعية إلى صوغ أبنية سردية، وتجسيد قيم التعدد والتنوع، والشك والحيرة، والتهيه والإبهام. وتبدي هذه التجارب الروائية حساسية خاصة تجاه الزمن، الذي حاولت كسره أو تفتيته، فيفقد أهم خصائصه، وهي التتابع والتراكم، ويبرز عوضاً عنه زمان مبهم، ومكان قلق يؤطران تناقضات البشر ومفارقاتهم، ولا يرسمان وجهة محددة سوى التيه، وغياب المنطق، وهيمنة القمع على جسد الإنسان وروحه.

مؤتمرات روائية

وعلاوة على ازدياد عدد الروائيين العرب الجدد وازدياد عدد الروايات المتوالية على الصدور، فإن الرواية استقطبت مؤتمرات عدة خلال 2008 وبدت هذه المؤتمرات كأنها تمثل رغبة الروائيين والنقاد العرب للالتقاء والتحاور، بحثاً عن أجوبة للأسئلة الإشكالية المطروحة على المحك.

في القاهرة عقد في 17 شباط (فبراير) «ملتقى القاهرة الرابع للإبداع الروائي العربي». وكان عنوان الملتقى: «الرواية العربية الآن» وغايته رصد الحالة الآنية للرواية العربية. وتناولت جلسات الملتقى موضوعات عدة من بينها: رواية الأقليات في عالمنا، الرواية الرقمية، أدب المدونات، رواية السيرة الذاتية، السخرية في الرواية الجديدة، تحولات المكان في الرواية العربية وغيرها. وإضافة إلى هذه المحاور نظم الملتقى خمس موائد مستديرة تناولت الموضوعات الآتية:

هذه الصفة محققة. فالرواية الحاضرة بقوة في المعترك الأدبي العربي الراهن لم تستطع أن تلغي الصفة القديمة التي أطلقت على الشعر بكونه «ديوان العرب». أما «زمن الرواية» الذي يتحدث عنه النقاد، من أكاديميين وصحافيين، فلم يتمكن بدوره من إلغاء «زمن الشعر» حتى وإن طغت الإصدارات الروائية من ناحية الكم على الإصدارات الشعرية. ولكن ليس من أرقام نهائية توضح نسبة الفرق بين النوعين من حيث العدد، إذ ثمة دور كثيرة لا تدرج إصداراتها في برنامج اتحاد الناشرين العرب، علاوة على النوادي والمؤسسات الخاصة والرسومية التي تتولى إصدار الأعمال الأدبية من غير أن تتولى توزيعها فتظل محصورة في مكان صدورها. لكن من يراقب لوائح الإصدارات المعتمدة لدى اتحاد الناشرين العرب والإصدارات المعلنة عبر برامج الإنترنت يلحظ فرقا واضحا بين المنشورات الروائية والمنشورات الشعرية التي مهما بدت غزيرة فهي لا تتخطى المنشورات الروائية. فالرواية اليوم تغري الكتاب جميعاً أياً تكن أعمارهم وأجيالهم، فهي قادرة أكثر من أي نوع أدبي آخر على استيعاب الأزمان التي تشهدها المجتمعات العربية، وعلى مواجهة الأسئلة المطروحة بإلحاح على الإنسان والجماعة، وعلى متابعة التحولات التي تطرأ على كل الصعد. وكما كان لافتاً تحول بعض الشعراء إلى الكتابة الروائية وقد بات بعضهم يُسمى روائياً بعدما رسّخ تجربته السردية. ومن هؤلاء على سبيل المثال: الشاعر السعودي غازي القصيبي، الشاعر السوري سليم بركات، الشاعر اللبناني رشيد الضعيف، الشاعر الفلسطيني إبراهيم نصرالله، الشاعر الجزائري أحمد عبد الكريم، الشاعر اللبناني عباس بيضون وسواهم.

ومن الممكن القول إن الرواية تعبير فني عن الأزمان المصيرية التي تواجه الإنسان العربي. فالذات المبدعة تحس غموضاً يعترى حركة الواقع ومجره، وتشعر بأن الذات الإنسانية مهددة بالذوبان والتلاشي. وفي ظل

الرواية اليوم تغري الكتاب جميعاً أياً تكن أعمارهم وأجيالهم، فهي قادرة أكثر من أي نوع أدبي آخر على استيعاب الأزمان التي تشهدها المجتمعات العربية، وعلى مواجهة الأسئلة المطروحة بإلحاح على الإنسان والجماعة، وكما كان لافتاً تحول بعض الشعراء إلى الكتابة الروائية وقد بات بعضهم يُسمى روائياً بعدما رسّخ تجربته السردية.

الشارقة للرواية العربية الذي عقد في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) 2008 بدا كأنه يسعى إلى إعادة قراءة المشهد الروائي العربي من خلال بضعة نماذج عربية. والرواية العربية تحتاج فعلاً إلى مثل هذه القراءة العامة والشاملة ولو أنها اقتصرَت هذه السنة على بضع دول هي: السعودية، مصر، الأردن، السودان، لبنان، فلسطين، الإمارات. وسعت الأوراق النقدية التي قدمت إلى أن تقدم صورة بانورامية عن المشهد الروائي في هذه البلدان. ورافقت الأوراق النقدية شهادات قدمها روائيون عرب.

وشهدت العاصمة الأردنية عمان أيضاً في تشرين الثاني (نوفمبر) ملتقى آخر بعنوان «ملتقى السرد العربي». وقد تبين خلال الملتقى أن مفهوم الرواية الجديدة مفهوم ملتبس، وغير واضح وغير محدد المعالم والملامح، ولا يمتلك سمات خاصة به، بمقدار ما يتشارك مع مصطلحات روائية أخرى. وهو ما جعل بعضاً من المشاركين يتوقف عند هذه الظاهرة. فهل الرواية الجديدة هي رواية ما بعد الحداثة مثلاً؟ وهل استوعب العرب مفهوم الحداثة جيداً كي يقفزوا دفعة واحدة إلى ما بعد الحداثة؟ وهل لديهم تجربة روائية عربية، قادرة على مراكمة الكثير من المفاهيم والأفكار والمصطلحات النقدية، وقادرة على تشكيل تيارات عربية واضحة في الإبداع الروائي؟

لا يكاد يمرّ شهر لا تعقد فيه ندوة أو ملتقى حول الرواية العربية، وإن دل هذا الأمر على رواج الفن الروائي وعلى تحوُّله هاجساً لدى الروائيين أنفسهم كما لدى النقاد والإعلاميين، فهو يدل أيضاً على تراكم الأسئلة حول الفن الروائي العربي وعلى تأجيل الأجوبة عنها. ولم تقتصر هذه الملتقيات والندوات على المدن بل هي تخطتها إلى المناطق النائية والأقاليم. فتحت عنوان «أسئلة السرد الجديد» أقيمت الدورة الثالثة والعشرون لمؤتمر «أدباء مصر»، في مدينة مرسى مطروح الساحلية ودارت الأبحاث التي ناقشها المؤتمر حول أربعة محاور، فضلاً عن محور خامس مخصص

أسئلة الكتابة في الرواية الجديدة، تحولات اللغة الروائية، شهرزاد الجديدة، نقد الرواية الجديدة، الرواية والتقنيات السينمائية.

وشهدت دمشق في شهر آب (أغسطس) من العام 2008 «ملتقى الرواية العربية: تحولات السرد الروائي»، في إطار احتفالية «دمشق عاصمة للثقافة 2008». وسعى الملتقى إلى البحث عن أجوبة لأسئلة إشكالية من قبيل: هل ثمة «قطيعة» بين النصوص الروائية المكتوبة بأقلام الجيل الشاب، والروايات التي كتبتها الأجيال السابقة؟ هل هذه النصوص التي تعرف بـ «الجديدة» هي حقاً جديدة ومغايرة؟ وما سمات هذه الجدة، وتلك المغايرة؟ وثمة أسئلة أخرى تمحورت حول اللغة الروائية، وحول تحولات الشكل في التجربة الروائية العربية. ولم يغفل الملتقى الطفرة الروائية النسائية التي طغت، في الأعوام الأخيرة، على المشهد الروائي العربي. وكان من البديهي أن تطرح الرواية أسئلة تواكب انتشار الرواية نفسها وتترام مع رواجها في الأعوام الأخيرة حتى كادت أن تكون «ديوان العرب» بعدما حمل الشعر هذه الصفة لقرون مضت. وسعى المؤتمر أيضاً إلى تأصيل الرواية، واختبار آفاق الكتابة الروائية الجديدة وموقعها ضمن المشهد. وفي سياق النقاشات التي دارت برزت خلافات حادة، وأثيرت سجالات كثيرة، خصوصاً عندما كانت النقاشات تتطرق إلى قديم الرواية وجديدها، فالشباب أو «الأبناء» يبحثون عن الاعتراف، وحق الوجود، والقدماء أو «الآباء» يطالبون بالبقاء أو صيحاء على الروائيين الأبناء. ولكن من الراسخ أن لكل جيل، بل لكل مرحلة معطياتها وملامحها وسماتها، وإذا كانت الرواية تبحث في وقائع الحياة وأحداثها وترصدها وتراقبها، وتقتفي آثارها، ومن ثم تدونها في قالب فني وجمالي، فإن الاختلاف في الشكل والمضمون أمر تفرضه طبيعة المرحلة.

وإن بدا ملتقى دمشق للرواية العربية صاحباً بالأسئلة والتناقضات، فإن ملتقى

هل استوعب العرب مفهوم الحداثة جيداً كي يقفزوا دفعة واحدة إلى ما بعد الحداثة؟ وهل لديهم تجربة روائية عربية، قادرة على مراكمة الكثير من المفاهيم والأفكار والمصطلحات النقدية؟

لشهادات بعض الروائيين.

الرواية العربية الأولى

في العام 2008 تجدد السجال الذي لم ينته حول الرواية العربية الأولى والذي ما برح النقاد ومؤرخو الأدب يختلفون حولها وحول اسم الروائي العربي الرائد. دار السجال هذا العام حول اللبناني خليل أفندي الخوري وروايته «وي... إذن لست بإفريقي» الصادرة عام 1859. هذه الرواية المجهولة اكتشفها مصادفة الباحث المصري محمد سيد عبدالنوب وسرعان ما تبناها «المجلس الأعلى للثقافة» في القاهرة وأصدرها مع مقدمة للكاتب المصري سيد البحراوي. هذا الكشف المهم أكسب الرواية العربية بعداً تاريخياً إضافياً، لكنه لن يحول دون اكتشاف رواية مجهولة أخرى قد تكون سباقة في هذا الحقل. ففي السابق أكد النقاد العرب أن رواية «زينب» (1914) للمصري محمد حسين هيكل هي الرواية العربية الأولى، ثم اكتشفوا رواية «غادة الزاهرة» (1899) للبنانية زينب فواز ثم رواية اللبناني سليم البستاني «الهيام في جنان الشام» (1870) ثم رواية السوري فرنسيس المراس «غابة الحق» (1865)... إلا أن رواية خليل الخوري لا تتميز فقط بريادتها التاريخية أو الزمنية، وإنما بجوها الروائي ولغتها وشخصياتها. إنها الأولى في المعنى التأسيسي للفرن الروائي العربي، فهي على خلاف الروايات السابقة، خالية من الثقل الإنشائي والسرد البطيء والبعد الأخلاقي والتعليمي، ومبنية وفق «النموذج» الأوروبي للصنيع الروائي، وشخصياتها تعيش حالاً من الصراع لم تعرفه الروايات السابقة والمتعاقبة تاريخياً، بل هي تحمل مقداراً من التشويق وتجذب القارئ بخاتمها المأسوية. ولعل اعتماد صاحبها لغة هي بين الفصحى والعامية، يؤكد مدى وعيه للفرن الروائي الذي شاء أن يكون قريباً من لغة الحياة.

ولعل إتيان خليل الخوري اللغة الفرنسية

(والتركية) ساعده على الإفادة من مفهوم الرواية الفرنسية وتقنياتها «الحديثة» آنذاك، فراح يبني روايته وفق «المعمار» الأوروبي، مبتعداً عن فن «المقامة» والسرديات الأولى. ولم يكن مستغرباً أن يتطرق في روايته إلى العلاقة بين الشرق والغرب وإن في طريقة عفوية وغير أيديولوجية، ففي الرواية أربع شخصيات تعيش صراعاً حول الهوية والانتماء بعضها يميل إلى الغرب وبعضها إلى الشرق. وبدأ اكتشاف هذه الرواية حدثاً مصرياً ولبنانياً وعربياً، ليس لأنها الرواية الأولى تاريخياً، بل لأنها رواية حقيقية في المعنى الفني للرواية. وإن كان مدخلها تقليدياً، فهي ضمت أكثر من ثمانين صفحة من السرد الحقيقي والقصّ المشوق والحوارات.

السجال حول جائزة «بوكر» للرواية العربية

ما من جائزة عربية عرفت السجال الذي عرفته «الجائزة العالمية للرواية العربية» المعروفة بجائزة «بوكر» العربية. فهذه الجائزة التي أطلقت في أبو ظبي في الإمارات العربية المتحدة بالشراكة مع «جائزة بوكر» البريطانية وبدعم من «مؤسسة الإمارات» في أبو ظبي، مخصصة حصراً للرواية المكتوبة باللغة العربية، وينال كل روائي يصل إلى اللائحة القصيرة مبلغاً قدره عشرة آلاف دولار، ناهيك بخمسين ألف دولار إضافية للفائز الأول في التصفية النهائية. وهي تهدف إلى مكافأة التميز في الكتابة الروائية العربية المعاصرة، وإلى توسيع دائرة قراء الرواية العربية في العالم. طبعاً ليس العنصر المادي هو الذي أسهم في ترسيخ هذه الرواية التي باتت تجذب الروائيين العرب، بل قيمتها المعنوية وقدرتها على فتح أفق عالمي أمام الروائي الذي يفوز بها. فهي «الشقيقة» العربية لجائزة «بوكر» البريطانية التي تعدّ من أرقى الجوائز الأدبية في العالم. وقد ازداد الإقبال على الترشح للجائزة عام 2008 وبلغ

نشر عربية لنيل الجائزة، منها: «ريح الجنة» لتركلي الحمد و «الفسوق» لعبده خال. وتوقع معظم الروائيين السعوديين أن تتضمن القائمة النهائية، على الأقل اسماً سعودياً واحداً، نظراً إلى ما تشهده الرواية في السعودية من ازدهار، وإلى الإقبال اللافت على قراءتها. وحقق عدد من هذه الروايات، أرقاماً عالية في المبيعات، وترجم بعضها إلى لغات أجنبية.

ظاهرة الرواية السعودية

ولئن حُرمت الرواية السعودية من اللائحة النهائية لجائزة «بوكر» العربية، فهذا لا يعني أن «الانفجار» الروائي في السعودية، كما يسمّيه الناقد السعودي سعيد السريحي، قد خمد. بل على العكس، فإن «فورة» الرواية السعودية، الشابة والنسائية، تواصلت هذا العام حتى أنها تمكّنت من ترسيخ هذه الظاهرة. وبحسب الناقد السريحي في مداخلته عن الرواية السعودية التي قدّمها في ملتقى الشارقة (2008)، إن ذلك الانفجار ما إن حصل حتى تجاوزت الروايات التي تم نشرها خلال عام واحد، هو العام 2006، خمسين رواية مقابل ست وعشرين رواية نشرت في العام الذي سبقه، عدا الروايات التي اكتفت بالإنترنت وسيلة للوصول إلى قرائها. ولم تكن عناوين تلك الروايات تخلو من رغبة عارمة في البوح وإزاحة الستار كما لم تكن مواضيعها تتردّد في ملازمة أكثر المواقع حساسية في المجتمع. وسعت تلك الروايات على رغم ما هو عليه بعضها من هشاشة فنية إلى استصدار مدونة للهوية تقوم على أساس الاعتراف بالواقع في مواجهة الهوية المتعلقة بعالم المثل.

الرواية الفلسطينية في ذكرى النكبة

حمل العام 2008 الذكرى الستين للنكبة الفلسطينية التي حلت عام 1948. وكانت الذكرى هذه، مثاراً لنقاش سياسي وثقافي لم ينته يوماً ولن ينتهي. إلا أن هذه الذكرى كانت مناسبة لاستعادة الرواية الفلسطينية التي

عدد الروايات المؤهلة للمشاركة 121 رواية وهذا عدد لافت جداً وذو دلالة واضحة. فماذا يعني أن تؤهّل أكثر من 120 رواية للترشح إلى الجائزة خلال عام واحد؟

لعل هذا ما يؤكد أنّ الرواية العربية في حال من الازدهار لم تعرفه سابقاً. وإذا أضفنا إلى هذا الرقم الروايات التي لم تؤهّل للترشح والروايات الأخرى التي لم يرشحها أصحابها أو دور النشر، فإن العدد يتضاعف ربما. أما الروائيون الذين اختيروا ضمن اللائحة النهائية عام 2008 فهم: السوري محمد أبو معتوق: «القمقم والجني»، العراقي علي بدر: «حارس التبغ»، المصري محمد البساطي: «جوع»، اللبناني ربيع جابر: «الاعترافات»، المغربي عبد الكريم الجويلي: «كتيبة الخراب»، اللبنانية رينيه الحايك: «صلاة من أجل العائلة»، السوري فواز حداد: «المترواح الخائن»، المغربي سالم حميش: «هذا الأندلسي»، المصري يوسف زيدان: «عزازيل»، التونسي الحبيب السالمي: «روائح ماري كليل»، المصري عز الدين شكري: «غرفة العناية المركزة»، العراقية إنعام كجه جي: «الحفيدة الأميركية»، الليبي إبراهيم الكوني: «الورم»، اليمني علي المقري: «طعم أسود رائحة سوداء»، الأردني إبراهيم نصر الله: «زمن الخيول البيضاء»، الفلسطيني يحيى يخلف: «ماء السماء». وكان فاز بالجائزة في دورتها الأولى الروائي المصري بهاء طاهر عن روايته «واحة الغروب».

وقد أثار خلو اللائحة النهائية لجائزة «بوكر» العربية من أسماء روائيين سعوديين جدلاً في الصحافة الثقافية السعودية، وأعاد الحديث عن الموقف من أدب الخليج وثنائية «المركز والهامش». وقد صدم هذا الواقع غالبية الروائيين السعوديين، وأثار استياءهم من قرارات لجنة التحكيم، إذ خيبت القائمة النهائية للمرشحين، آمال هؤلاء، وجدّدت النقاش حول الرواية السعودية نفسها. وكانت الصحافة الثقافية نشرت عناوين عدد من الروايات السعودية، تقدمت بها دور

لئن حُرمت الرواية السعودية من اللائحة النهائية لجائزة «بوكر» العربية، فهذا لا يعني أن «الانفجار» الروائي في السعودية، قد خمد. بل على العكس فإن «فورة» الرواية السعودية، تواصلت هذا العام حتى تجاوزت الروايات التي تم نشرها خلال عام واحد، هو العام 2006، خمسين رواية عدا الروايات التي اكتفت بالإنترنت وسيلة للوصول إلى قرائها.

غياب سهيل إدريس وفؤاد التكرلي

شهد العام 2008 غياب روائيين كبيرين يمثلان علامتين في تاريخ الرواية العربية الحديثة وهما اللبناني سهيل إدريس والعراقي فؤاد التكرلي. وسهيل إدريس هو مؤسس مجلة «الآداب» الشهرية ذات التأثير الأدبي والفكري في العالم العربي، خصوصاً بين منتصف خمسينيات ومنتصف سبعينيات القرن العشرين.

أنشأ سهيل إدريس «الآداب» عام 1953، واستمرت مدة ربع قرن على الأقل بصفتها المجلة المركزية للأدب العربي الحديث، ثم أسس «دار الآداب» للنشر العام 1956.

وعرف عن سهيل إدريس ترويجه للأدب الوجودي الفرنسي، خصوصاً أعمال جان بول سارتر وسيمون دوبوفوار التي ترجم بعضها وأصدرها عن دار الآداب، ونظر مفكرون قوميون في تلك الفترة إلى الوجودية كفكر يسانداهم في مواجهة الماركسية. وأصدر إدريس ثلاث روايات وست مجموعات قصصية. وفي روايته «الحي اللاتيني» (1953) يعالج ضلال مثقفين عرب قبل تفكك الوحدة المصرية - السورية وبعدها. ونشر قبل سنوات من رحيله جزءاً أول من مذكراته.

أما الروائي العراقي فؤاد التكرلي فكان من أبرز محركي تيار الحداثة في الكتابة القصصية والروائية العراقية والعربية. وقد دخل التكرلي بقوة حقل الرواية حين أصدر في السبعينيات من القرن العشرين روايته «الرجع البعيد» التي وضعت في مقدم الروائيين العراقيين والعرب، ويصور فيها مرحلة الستينيات القلقة في العراق وما شهدت من شروخ سياسية وأخلاقية يصعب تحديد مساراتها بسبب فوضاها الطاغية. ثم أصدر روايات عدة كان لها صدى كبير.

«وصية» حنا مينة

أما أطرف حدث روائي يمكن الوقوف عنده خلال العام 2008 فهو «الوصية» التي

رَسَّخت النكبة مشروعها وجعلت منها تجربة روائية رائدة.

ولعل تاريخ الرواية الفلسطينية يرتبط بتاريخ الشتات وهجرة الفلسطينيين القسرية عن أرضهم بعد احتلال فلسطين عام 1948. وقد قامت غالبية الروايات التي كتبت بعد طرد الفلسطينيين وتشريدهم من بلادهم حول أسئلة الوجود والمصير والهوية. ويمكن القول إن الرواية الفلسطينية تستند إلى ثلاثة أسماء رائدة استطاعت أن تؤسس بناء روائياً متماسكاً حول القضية الفلسطينية: غسان كنفاني وجبرا إبراهيم جبرا وإميل حبيبي. وقد بقيت أعمال هؤلاء الروائيين الثلاثة راسخة في وجدان الروائيين الذين بدأوا الكتابة الروائية بعدهم.

وثمة تجارب روائية فلسطينية أعقبت هؤلاء الرواد الثلاثة تستحق الإشارة إليها بصورة خاصة، ومنها تجربة الروائية سحر خليفة التي تنطلق من اللحظة التاريخية ومن الأسئلة التي تطرحها على المجتمع والسياسة والتاريخ، وكذلك على الشكل الروائي. وانطلاقاً من هنا لا يمكن القول إن الروائيين الفلسطينيين الذين جاؤوا بعد غسان كنفاني وجبرا وإميل حبيبي لم ينجزوا أعمالاً روائية لافتة، حتى وإن لم يكن الإنجاز الروائي لهؤلاء في مجموعه، بحجم إنجاز هؤلاء الروائيين الثلاثة. فغلبة الهم السياسي على الاهتمام بتطوير الشكل الروائي، والاستفادة من إنجازاته العربية والعالمية، جعلت الإنجاز الروائي الفلسطيني اللاحق يراوح مكانه إزاء التجربة الروائية العربية. ومع ذلك، ثمة تجارب روائية فلسطينية عدة حاولت أن تلتقط اللحظات التاريخية المتعاقبة للمسألة الفلسطينية، في محطاتها المختلفة وتحولاتها العنيفة الصاخبة، واحتكاكها بالجغرافيا العربية. وضمن هذا السياق تدرج روايات يحيى يخلف وفيصل حوراني ورشاد أبو شاور وتوفيق فياض وليانة بدر وفاروق وادي وإبراهيم نصرالله.

تحمله، المناخ الجحيمي الذي لم تبلغه رواية عربية من قبل دارت حول عالم السجن. ولعل البارز في هذه الرواية أن صاحبها مصطفى خليفة، ليس بروائي بل هو مخرج سينمائي لم يتسن له العمل وراء الكاميرا.

لم يسم مصطفى خليفة الوطن الذي عاد إليه واكتفى بتسمية السجن مجازياً «السجن الصحراوي»، لكن الناشر لم يتوان عن الإشارة إلى أن المؤلف سوري الجنسية.

يكتب مصطفى خليفة تجربة السجن كما عاشها، بفجاعتها وقسوتها وعنفها. لم يتفنن في فعل السرد وبناء الزمن وتقطيعه، بل اختار الكتابة العارية والمباشرة التي لا تشهد على التجربة فقط بل تعيشها أيضاً. لكن الطابع الاستعادي لهذه «اليوميات» أتاح له اختراق زمنها الداخلي، فهو يكتب أي بعد خروجه من السجن الذي أمضى فيه ثلاثة عشر عاماً، من دون أن يحاكم، بل حوكم قبل أشهر من خروجه على جريمة لم يرتكبها.

وإن كانت رواية «القوقعة» أعنف رواية عربية تكتب عن السجن، فإن روايات أخرى صدرت عام 2008 كانت أقل عنفاً ولكن أشد إيقاناً في السرد وأشدّ جمالية ورمزية. وأولى هذه الروايات رواية الكاتب المصري محمد البساطي وعنوانها «أسوار». الرواية هذه مجموعة من المحكيات يسردها الراوي وهو ابن حارس سجن خلف أباه بعد تقاعده فورث المنصب والوظيفة وهي المراقبة والحراسة. وخلف أسوار السجن يكتشف عالم المعتقلين على اختلافهم، المعتقلين السياسيين والمجرمين والسارقين والحشاشين...

أما الكاتبة المصرية رضوى عاشور فدخلت عالم السجن بل السجنون في روايتها «فرج» التي صدرت في العام 2008 وهي تجمع بين الوثائقي والمتخيل. تتناول الكاتبة تجربة السجن كما عاشتها أجيال مصرية ثلاثة متعاقبة، والسجن هنا ذو طابع سياسي فالكثيرون من السجناء هم من المناضلين اليساريين. وإحدى الشخصيات الرئيسة التي

كتبها الروائي السوري الرائد حنا مينة، في الرابعة والثمانين ونشرها في الصحافة وبدت الوصية بادرة جريئة جداً قلما يقوم بها الأدباء الذين يؤثر إبقاء الأمور الشخصية في الظل. وأعرب مينة في وصيته عن رغبته في ألا يحتفى به ميتاً وألا يبكيه أحد ولا يحزن عليه أحد وألا تقام له حفلة تأبين. وأصر على جنازة بسيطة جداً مثل حياته، يحمل نعشه فيها أربعة أشخاص «غرباء» من دائرة دفن الموتى، ثم يهيلون التراب على جثمانه وينفضون أيديهم من بعد وكأن أمراً لم يحصل.

ليس من السهل أن يتخيل روائي لحظة رحيله وجنازته... هذا ما اعتاد أن يفعله إزاء شخصياته. أما أن يجعل نفسه شخصية مشرفة على الموت، فهذا ضرب من العبث الذي لا يخلو من الجمال. إلا أن الطريف في «وصية» حنا مينة أنها جاءت بعد بضعة أيام من صدور روايته الجديدة «عاهرة ونصف مجنون»، التي هي الرواية الثلاثون ضمن أعماله. وبدأت الرواية الصادرة عام 2008 كأنها تنقض «الوصية» التي تلتها كما لو كانت هي «الوصية» التي لا تخلو من شغفه الدائم الذي ليس سوى الفن الروائي.

رواية السجن العربي

لم تغب رواية السجن عن ساحة الإبداع الروائي خلال العام 2008 وقد صدرت روايات عدة في هذا الصدد وكانت رواية «القوقعة» من أشدها عنفاً وقسوة وواقعية. بل إن رواية «القوقعة» قد تكون من أجمل ما كتب عربياً عن الحياة، أو الموت بالأحرى، وراء جدران السجن. وقد تكون أيضاً من أجراً ما كتب في هذا الأدب الذي اتفق على تسميته «أدب السجن».

قد لا تكون «القوقعة» رواية في المفهوم الرائج للفن الروائي، فهي أقرب إلى ما يدل عليه عنوانها الثاني «يوميات متلصص». فالحافز هنا ليس التشويق ولا المهارة في القصة ولا اللعبة السردية، بل المناخ الذي

شهد العام 2008 غياب روائيين كبيرين وهما اللبناني سهيل إدريس والعراقي فؤاد التكرلي. وسهيل إدريس هو مؤسس مجلة «الأداب» الشهرية ذات التأثير الأدبي والفكري في العالم العربي، أما الروائي العراقي فؤاد التكرلي فكان من أبرز محرري تيار الحداثة في الكتابة القصصية والروائية العراقية والعربية.

رواية «القوقعة» قد تكون من أجمل ما كتب عربياً عن الحياة، أو الموت بالأحرى، وراء جدران السجن. وقد تكون أيضاً من أجراً ما كتب في هذا الأدب الذي اتفق على تسميته «أدب السجن». ولعل البارز في هذه الرواية أن صاحبها مصطفى خليفة، ليس بروائي بل هو مخرج سينمائي.

شهد العام 2008 صدور خمس روايات عربية تدور حول عالم السجون للسوريين مصطفى خليفة ومحمد أبو معتوق وللمصريين محمد البساطي ورضوى عاشور وللبنانية - الفرنسية جويل جيايزي

الإحصاء التي تتيح له رصد حركة النشر علمياً وبدقة.

إلا أن صدور الروايات بهذه الوفرة أو الكثرة خلال العام 2008 لم يعن أن التراكم الكمّي برز على حساب النوعية الروائية. فهذا العام شهد حركة تأصيل أو ترسيخ للمفهوم الروائي وللاتجاهات التي عرفتتها الرواية العربية خلال الأعوام السابقة. ولعل القضايا التي أثارته الرواية من قبل أثّرت في النتاج الروائي هذا العام، وكذلك العلاقات القائمة بين المجتمع والسلطة بمختلف أنواعها، وبين الفرد والمجتمع، وبين سلطة الذكورة والحضور الأنثوي. ناهيك بالشؤون التي طالما كانت مثار اهتمام الروائيين العرب مثل: الهوية، التراث، التحرر، الغربة أو المنفى، الاغتراب، النفسي، صراع الأجيال، الخيبة الوجودية، الفردية وسواها.

أما على مستوى الشكل أو الأسلوب، فقد واصل الروائيون العرب خلال أعمالهم الصادرة عام 2008 تجربة التجديد أو التحديث التي بدأها الروائيون السابقون ورسخوها. لكن بعض الروائيين الجدد راحوا يسائلون الفن الروائي نفسه، ساعين إلى الشك في معطياته وإلى تحريره من الثوابت التي باتت بمثابة القيود التي تثقل الفعل السردي. هكذا حاول البعض تطوير بعض التقنيات الروائية عبر لعبة الضمائر أو لعبة الرواية داخل الرواية أو التقطيع المشهدي مستفيدين مثل بعض أسلافهم من تقنيات السينما أو المسرح أو الفيديو كليب. وسعوا أيضاً إلى إعادة النظر في بناء الشخصيات وتثوير أفعالها وتبديل علاقاتها.

ولم يكن مستغرباً مثلاً أن يحتل الجنس هموم الكثيرين من الروائيين الذين حاولوا كسر «التابوات» أو المحرّمات وفضح المسكوت عنه، لا سيما العلاقات غير السوية التي تسود المجتمعات العربية المغلقة أو «المحصرة». وإن كان الجنس لدى بعض الروائيين حافزاً على الكشف والتحرر من السلطة الأخلاقية

تحيا هذه التجربة نشأت في كنف والدها الذي ينتمي إلى الحزب الشيوعي، وأمها الفرنسية. وهناك داخل السجن تكتشف المأساة المريرة التي عاشها السجناء السياسيون عبر حقبات متوالية.

الروائي السوري محمد أبو معتوق أصدر أيضاً رواية بعنوان «ثلاث تفاحات» تدور أحداثها في سجن النساء الذي تكتشف السجينات أنه أشدّ رحمة وإنسانية من السجن الخارجي الكبير، أي المجتمع المحاصر بالتقاليد البالية والعنف العائلي والقمع الذكوري.

وفي بيروت أصدرت الروائية اللبنانية - الفرنسية جويل جيايزي رواية بالفرنسية عنوانها «الجدران لا تصنع السجن». ولعلها المرة الأولى تتناول كاتبة لبنانية تجربتها في سجن النساء كما عاشتها طوال خمسة أعوام، بجرأة تامة، غير متهيبية أية عواقب، بل فاضحة جحيم السجن وأسراره الخفية. وقد تكون اللغة الفرنسية ساعدتها على تخطي المحرمات والرقابة الذاتية وربما الخوف من الفضيحة. وقد لا تكون الرواية هذه رواية في المفهوم الشائع للفن الروائي بل هي أقرب إلى السيرة الذاتية ولكن ذات الإطار المحدد والسياق المحدد اللذين يتملّان في السجن. فالرواية هنا هي نفسها الكاتبة التي هي السجينة التي تسرد حياتها داخل السجن.

عالم الرواية الجديدة

كثيرة هي الروايات التي صدرت خلال العام 2008 وقد يحتاج إحصاؤها إلى مخطط يتم بواسطته متابعة هذه الروايات التي صدرت في العواصم والمدن العربية قاطبة، ذلك أن دور نشر عديدة لا تملك قوائم جاهزة لإصداراتها عاماً تلو عام وهي أصلاً لا تعتمد منهجاً محدداً في النشر. أما اتحاد الناشرين العرب فلا يتوافر لديه إحصاء شامل بما يصدر من أعمال روائية وشعرية ويفتقر إلى منهجية

بعض الروائيين الجدد راحوا يسائلون الفن الروائي نفسه، ساعين إلى الشك في معطياته وإلى تحريره من الثوابت التي باتت بمثابة القيود التي تثقل الفعل السردي. حاول البعض تطوير بعض التقنيات الروائية عبر لعبة الضمائر أو لعبة الرواية داخل الرواية أو التقطيع المشهدي مستفيدين مثل بعض أسلافهم من تقنيات السينما أو المسرح.

- الرئيس، ومنها على سبيل المثال:
- رواية «قابيل... أين أخوك هابيل؟» للروائي الليبي إبراهيم الكوني وفيها يتناول العقد الأخير من القرن الثامن عشر ومجرياتة في مملكة «طرابلس» التابعة للإمبراطورية العثمانية ويرصد الصراع على السلطة بين الإخوة الذين يتحولون إلى أعداء.
 - رواية «عزازيل» للكاتب المصري يوسف زيدان وهي تدور حول مخطوط قديم، وتكشف جزءاً من تاريخ شبه مجهول ملقبة ضوءاً على ناحية من التراث المصري القبطي طالما ظلت مغيبة أو مسكوتاً عنها.
 - رواية «رن» للكاتب المصري جمال الغيطاني، وهي الجزء السادس من سلسلة «دفاتر التدوين» التي دأب الروائي على كتابتها بالتوالي، حتى ليتمكن وصفها بالمتوالية الروائية. وفيها يعيد اكتشاف الميراث الجماعي في السرد التاريخي والصوفي، باحثاً عن التجلي الأكثر رسوخاً للهوية الفردية التي لا تنفصل عن الهوية الجماعية.
 - رواية «السماء الثامنة» للروائي الجزائري أمين الزاوي، وهي توغل في التاريخ الشخصي على لسان الراوي الذي يستعيد ماضيه القريب في إحدى الثكنات العسكرية. إنها رواية تواجه الواقع العبثي عبر استعادة الذكريات التي قد تصل إلى طارق بن زياد.
 - رواية «سن الغزال» للكاتب السوداني صلاح حسن أحمد. تدور أحداث هذه الرواية على ضفتي الشطر السوداني من نهر النيل، وتستعيد طقوس «النيل» وعاداته ورمزيته، بخصوبته وفيضاناته من خلال قصة حب.
 - رواية «العلم» للكاتب المصري فتحي إمامي، وهي ترصد التحولات السياسية والثقافية التي عصفت بالمجتمعات العربية، سواء أكانت مجتمعات قبلية ذات طابع بدوي أم مجتمعات حضرية.
 - رواية «طعم أسود... رائحة سوداء» للكاتب اليمني علي المقرئ. تتناول الرواية شريحة اجتماعية يمنية نادراً ما جرى الكلام على

المفروضة مسبقاً والمتوارثة فإنه لدى روائيين أخرنا نحواً فضائحياً وشبه مجاني. وهذا ما أمكن ملاحظته في بعض الأعمال، التي تعمّدت في سياق بحثها عن «التغريب» الروائي الذي يجذب القراء عادة، عرباً كانوا أم أجانب. هنا بدا الجنس موضوعاً مصطنعاً ومقحماً على الفن الروائي وغير نابع من التجارب التي تحياها الشخصيات. إنه الجنس للجنس وليس الجنس كحقيقة إنسانية أو كحافز نفسي.

كان لا بد من هذا المدخل من أجل مقاربة الحركة الروائية التي تجلت خلال العام 2008 والتي يمكن قراءتها عبر محاور أو حقول عدة توزعتها الروايات التي صدرت بالتتالي. وهذه القراءة المستندة إلى المحاور الرئيسية قد تكون الطريقة الأشد ملاءمة لرصد نتاج روائي محدد داخل فترة زمنية هي السنة هنا.

1 - المحور الأول: التاريخ والمكان بوصفهما ماضياً مستعداً

عرفت الحركة الروائية العربية تجربة «الرواية التاريخية» في تجلياتها المختلفة، وعاد روائيون كثيرون إلى التاريخ البعيد والقريب، يستوحون أحداثه ووقائعه في هدف إسقاطه على الواقع أو لقراءة الحاضر في ضوءه، لا سيما خلال الأزمات التي عصفت بالعالم العربي، وهي أزمات حضارية ووجودية كما هي أزمات سياسية واجتماعية. وسعى بعض الروائيين إلى استنباط بعض الأشكال الروائية التي وجدت في التراث العربي محاولين تطويرها لتخدم مآربهم السردية. ومن هذه الأشكال المقامة وفن الراوي أو الحكواتي والتخييل الخرافي وسواها. وقد أسدى التراث خدمة إلى هؤلاء الروائيين الذين لجأوا إليه وأمدّهم بطرائق سردية ومواد راحوا يطوِّرونها ويحدثونها. وقد وجدوا في ثناياه الكثير من الحكايات والقصص الشعبية والخرافات البديعة والشخصيات الفريدة والطريفة.

وفي هذا الصدد يمكن إدراج روايات عدة صدرت في العام 2008 ضمن هذا المحور

في صوت سارماك» للكاتب السوري سليم بركات. تدور أحداث الرواية في أرض «ريس» التي تمثل اللا-مكان وهي بقعة مجهولة من الأرض، موهلة في بدايتها، لا يسكنها سوى العميان.

• رواية «سلام» للكاتب السعودي هاني نقشبندى. يستخدم الروائي أسلوب «الواقعية السحرية» ليحيي التاريخ الأندلسي.

2 - المحور الثاني: الواقع بصفته مرآة

التحوّلات والتناقضات

لئن كان من الصعب الكلام على مدرسة روائية واحدة ومحددة تبعا لتداخل المدارس بعضها ببعض، وهذا شأن أكدته الروايات التي توصف بـ «الشاملة» إذ تجمع بين اتجاهات عدة (الاتجاه التاريخي والنفسي والواقعي والأسطوري...)، فإن من الممكن الكلام على رواية واقعية ولكن في المفهوم الرحب للواقعية وليس في مفهومها الضيق أو المجتزأ. والواقعية المقصودة هنا هي الواقعية الحديثة المتحررة من الإرث العالمي للرواية الواقعية ومن المعايير التي كانت تحكمها سابقا. وبات من الممكن وصف كل رواية تحاول مقارنة الواقع في كل أشكاله، اجتماعيا وسياسيا ونفسيا وأيديولوجيا، بالرواية الواقعية.

هنا روايات تدرج في هذه الخانة صدرت عام 2008:

• رواية «المرجم الخائن» للكاتب السوري فواز حداد. إنها رواية المثقف الذي يرتهن نفسه إلى السلطة فيصبح ذا سلطة قوية. ويخضع الكاتب صورة المثقف لأنماط عدة: المثقف المافوي، المثقف المقنع، المثقف المقاول، المثقف العصابي...

• رواية «رحلة السفرجل» للكاتب السوري وليد إخلاصي. يتناول الكاتب في الرواية حياة المقتاعدين الذين يواجهون واقعا جديدا لا يستطيعون التكيف معه.

• رواية «الحارس» للكاتب المصري عزّ القمحاوي. تكشف الرواية أجواء جهاز الحراسة

حياتها وتقاليدها وأوضاعها المدهشة وهي الشريحة التي تسمى بـ «الأخدام». ويقرأ الكاتب الحاضر الاجتماعي المأسوي لهذه الجماعة في ضوء عاداتها وتقاليدها المتوارثة.

• رواية «أرض الكلام» للروائي السوري ممدوح عزام. تدور أحداث الرواية في الجنوب السوري وتكشف عن التاريخ القريب لإحدى القرى وتقترب من ذاكرة هذه الأرض الحافلة بحكايات أبنائها الذين يعيشون حالا من الصراع الطبقي والعائلي.

• رواية «كتيبة الخراب» للكاتب المغربي عبدالكريم جويطي. تسعى الرواية إلى استعادة الماضي السعيد لإحدى المناطق الأمازيغية القائمة بين الجبال وتعز.

• رواية «ساق الغراب» للروائي السعودي يحيى أمقاسم. تقتفي الرواية معالم عالم مندثر وتصوغ حكايات الأجداد منذ مئة عام في أسلوب جديد. وقد نفّض الكاتب الغبار عن زمن قديم، بعاداته وطقوسه وأهازيجه وطعامه ونباته...

• رواية «خلاف المقصود» للكاتب السوري أحمد عمر وهي رواية تسعى إلى توثيق الذاكرة البعيدة لبلدة كردية منسية متاخمة للحدود التركية في الشمال السوري.

• رواية «بدو على الحافة» للكاتب المغربي عبدالعزيز الراشدي. تدور أحداث الرواية في قرية أو «واحة» في جنوب الصحراء المغربية، ويشكل المكان القروي الصحراوي فضاء لأحداث يختلط فيها الواقعي بالمتهيل.

• رواية «خيال ساخن» للروائي المصري محمد العشري. الرواية أشبه برحلة فريدة إلى عوالم الأساطير القديمة والسحر والمخيلة والتراث. إنها رواية الموروث الشعبي والحكايات التي تتناقضها الأجيال.

• رواية «كائنات من طرب» للكاتبة السعودية أمل الفارّان. تدور أحداث الرواية في البادية، وتقدّم الكاتب خلالها صورة عن البيئة الريفية المحاذية للربع الخالي.

• رواية «لوعة الأليف اللاموصوف المحير

الذي يعيد كتابة الحاضر في طريقة مختلفة.
• رواية «الأم والابن» للكاتبة الكردية العراقية كلاويز صالح فتاح. تعكس الرواية صورة واقعية لأوضاع الشعب الكردي ومعاناته في ظل السلطة المتعنتة.

• رواية «حياة مَوْجلة» للكاتب السعودي بدر الإبراهيم. رواية ذات أبعاد اجتماعية تلقي ضوءاً على عادات المجتمع وتقاليد وأفكاره والتحوّلات التي يشهدها.

• رواية «الفاعل» للكاتب المصري حمدي أبو جليل. يستمد الروائي مادّة روايته هذه وأحداثها من مخزونه الحياتي وكأنّ الفنّ الروائي رديف للعيش نفسه.

• رواية «أحمر خفيف» للكاتب المصري وحيد الطويلة. الواقع الحافل بالتغيرات والتحوّلات والتناقضات كما ينظر إليه رجل محتضر يرقد على سرير في مستشفى.

• رواية «أهداب» للكاتب السوري ياسين رفاعية. رواية تتناول العلاقة بين الفنّان وموضوعه، وهو هنا لوحة فنية ليست إلا صورة للواقع الذي يعيشه الفنّان.

• رواية «كرسي» للكاتبة السورية ديمة ونّوس. تفضّح الرواية انتهازية الموظفين الذين تسخّروهم الدولة لمصلحتها وتعهّد إليهم مهمة مراقبة زملائهم في العمل والمؤسسات.

• رواية «فانيليا» للكاتب المصري الطاهر شرقاوي. الراوي الذي يوجّه حركة السرد يحكي عن أشخاص يحيطون به جاعلاً منهم شخصيات واقعية وطريفة.

• رواية «وردة الشمال» للكاتب السوري حسن صقر. رواية ترصد حركة صعود أحد العسكريين إلى السلطة عن طريق الهزيمة.

• رواية «تلفزيون» للكاتب اللبناني حسان الزين. تعالج الرواية تأثير التلفزيون في الفرد والجماعة، في المعنى الاجتماعي والثقافي والسياسي.

• رواية «كيرياليسون» للكاتب المصري هاني عبد المريد. رواية تحتفي بالواقع الهامشي أو المهمّش وتكشف معالمه شبه المجهولة.

الذي يتولى حماية رئيس الدولة من خلال شخصية الملازم «وحيد» الملحق بهذا الجهاز.

• رواية «مئة وثمانون غروباً» للكاتب اللبناني حسن داود. يرصد الروائي هنا صعود مجتمع وانحداره، ويرسم شخصيات تتحرك بين واقع فقير وعالم تحلم به.

• رواية «الاعترافات» للكاتب اللبناني ربيع جابر تسترجع الرواية الأجواء الأولى للحرب اللبنانية وتحديدًا حرب السنتين 1975-1976 لتعيد كتابتها من خلال اعترافات أحد المقاتلين.

• رواية «إمبراطورية الرمال» للكاتب الجزائري صلاح شكرو. تتناول الرواية إحدى الفضائح التي هزّت الجزائر وهي فضيحة البليونير الجزائري عبد المومن خليفة بأسلوب يجمع بين الواقع والخيال، بين التحقيق الصحفي والتوثيق والعمل الفني.

• رواية «العائلة» للكاتب الكويتي محمد الشارخ. ترصد الرواية التحوّلات التي طرأت على بيئة اجتماعية مغلقة ترفض التأثير بمعطيات العالم الجديد، الذي شرّعت العولمة أبوابه على رياح التغيير.

• رواية «خرائط لشهوة الليل» للكاتب الجزائري بشير مقني. تعالج الرواية أحوال الجزائر، الدولة التي انقسمت خلال الحرب الداخلية إلى خرائط جغرافية متباينة ومربعات أمنية موزعة بين المتقاتلين.

• رواية «القمقم والجني» للكاتب السوري محمد أبو معتوق. تتناول الرواية واقع الثقافة الشعبية وترصد التحوّلات التي أحدثتها الثقافة الرسمية ومفرداتها في المجتمع وفي حياة الجماعة.

• رواية «عصير الزنزلخت» للكاتب اللبناني جورج شامي. علاقة الراوي بأستاذه الصحفي تتحول إلى علاقة بين أب وابنه، بكل ما تحمل هذه العلاقة من محبة وكراهية.

• رواية «عرق الآلهة» للكاتب اليمني حبيب عبدالربّ سروري. عالم يندمج فيه الواقع بالمتخيّل من خلال حضور ثقافة الكمبيوتر

غالية آل سعيد. ترصد الرواية العلاقات القائمة على المصالح الآنية في مدينة كوزموبوليتية هي لندن التي تعيش فيها «البطلة». وتتطرق الرواية لمسائل دولية، قديمة وحديثة، كالاستعمار والعلاقة بين الشمال والجنوب والبنك الدولي وسواها.

• رواية «المرسى» للكاتبة المصرية نجوى شعبان. تدور أحداث الرواية وسط التخوم القائمة بين مصر والسودان وترصد كيفية استغلال الاستعمار الأوروبي لشعب هذين البلدين.

4 - المحور الرابع: الرواية النسوية «المضادة»

برزت خلال العام 2008 ظاهرة ليست جديدة وإن عرفت فترات من الغياب أو التواري، وتتمثل في ما يمكن تسميته «الرواية النسوية المضادة»، وقد تعاقب على كتابتها روائيات وروائيون على السواء، وعمد الروائيون إلى إسناد فعل «السرد» أو «القص» إلى امرأة بدت هي الرواية التي تتكلم بضمير أنا. لكن بعض الروائيين - كما سنرى - تناول قضايا المرأة من خلال وجوه نسائية احتلت المشهد الروائي وكانت هي «البطلات» أو الشخصيات الرئيسية التي تحرك «عملية» السرد. ولعل أبرز ما يميز هذه الظاهرة أنها تتخطى المعطى «النسوي» أو المعايير النسوية التي رسختها روايات كثيرة سيطر عليها هاجس التحرر و«القتل» المجازي للذكورة والثورة على السلطة البطريكية في تجلياتها كافة. من هذه الروايات:

• رواية «خذها لا أريدها» للكاتبة الكويتية ليلي العثمان، وهي رواية متعددة الشخصيات النسائية وتأتي في مقدمها لبنى التي تستعيد الماضي المضطرب الذي جمع بين والدها ووالدتها في لحظة وفاة الوالدة بل عند غسل جسدها.

• رواية «رائحة القرفة» للكاتبة السورية سمر يزيك، وهي ترصد علاقة تجمع بين سيدة وخادمتها وهي علاقة «منحرفة» وملتبسة

3 - المحور الثالث: العلاقة بين الشرق والغرب

شغلت العلاقة بين الشرق والغرب الروائيين العرب منذ أواسط القرن العشرين واحتلت قضية الصراع الحضاري هذه حيزاً من الانتاج الروائي. وقد برزت على هذا المستوى أعمال مهمة في مقدمها «عصفور من الشرق» لتوفيق الحكيم و «الحي اللاتيني» لسهيل إدريس و «موسم الهجرة إلى الشمال» للطيب صالح. هذه العلاقة ما زالت علاقة إشكالية وقد زادت من تعقدها حادثة الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) التي كانت بمثابة الصدمة التاريخية الحديثة. لم تغب هذه القضية عن النتاج الروائي خلال العام 2008. وهنا بضع روايات:

• رواية «العمامة والقبعة» للكاتب المصري صنع الله إبراهيم. يعود الروائي في روايته هذه إلى الحملة الفرنسية على مصر مستعيداً إحدى حلقات الصراع بين الشرق والغرب وأول أشكال الصدام بين الحداثة العربية في مرحلة ما قبل التحديث.

• رواية «الزلال» للكاتب الجزائري الطاهر وطار. تتناول الرواية التحولات التي طرأت على مدينة قسنطينة الجزائرية بعد تحرر الجزائر من الاستعمار الفرنسي وهي تحولات جزرية وشاملة على مستوى المكان والجماعة والعادات والتقاليد.

• رواية «روائح ماري كلير» للكاتب التونسي الحبيب السالمي. تعالج الرواية علاقة أنا (العربية) بالآخر (الأجنبي) على المستوى العاطفي والحضاري. إنها قصة حب تجمع بين رجل قادم من الريف التونسي وامرأة فرنسية في المغرب الفرنسي.

• رواية «سيقان ملتوية» للكاتبة السعودية زينب حفني. إنها رواية الاغتراب في صقيع بلاد الشمال وتحديداً في لندن حيث تجد المرأة نفسها ضحية صراع بين ماضيها وحاضرها، بين براءتها الأولى وإغراء الحرية.

• رواية «سنين مبعثرة» للكاتبة العمانية

ما زالت العلاقة بين الشرق والغرب موضوعاً أثيراً لدى الأدب العربي المعاصر، لاسيما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر حيث شهد العام 2008 ست روايات عربية في هذا الميدان.

السوري خليل صويلح. إنها قصة كاتب سيناريو يضع بين حالات عدة من الحبّ تصنعها نسوة تختلف واحدتهن عن الأخرى.

5- رواية السيرة الذاتية

لا تغيب معالم السيرة الذاتية عن أي رواية حتى وإن لم تكن تنتمي إلى هذا النوع من الأدب الروائي. فالكاتب يحضر ولو خلف قناع ويحمل شخصياته في غالب الأحيان ملامح منه ويلقي على هذه الشخصيات الكثير من ظلاله. فالروائي عندما يكتب لا يمكنه أن يتجرد من نفسه ومن أفكاره ومن ماضيه وذكرياته. لكنّ ثمة رواية توصف بكونها «سيرة ذاتية» يتولى الكاتب فيها سرد سيرته، إمّا مباشرة وبصراحة تامة وإما مواربة وكأنه متوار خلف قناع الراوي الذي يتولى فعل السرد. وكالعادة صدرت خلال العام 2008 روايات هي روايات سيرة ذاتية، حقيقية وشبه حقيقية. ومن هذه الروايات «السيرة»:

- «سيرة الظل: نصوص عن آخر هو أنت» للكاتب الفلسطيني فاروق وادي. يسرد الكاتب سيرة الماضي الذي تندمج فيه صورة الطفل بصورة الأرض التي هجرها باكراً. إنها سيرة المكان الذي اندثرت صورته في الذاكرة متقاطعة مع سيرة المنفى الذي أصبح مكاناً.
- «وقفة قبل المنحدر: من أوراق مثقف مصري» للكاتب المصري علاء الديب. تختلف السيرة هنا عن مفهوم السيرة التقليدية وترتبط بحياة المثقف والأسئلة التي يطرحها.
- «ذكريات لم تكتمل» للكاتبة اللبنانية نازك سابا يارد. تسرد الكاتبة سيرتها متقطعة على طريقة الذكريات المستعادة مدوّنة محطات مهمة، في سيرورة الزمن والمكان، وإن كان كتاب يارد أقرب إلى الذكريات منه إلى الرواية.
- «يوميات ميونيخ» للكاتب التونسي حسونة المصباحي. يكتب الروائي هنا سيرته في مدينة ميونيخ الألمانية التي أقامها فيها أعواماً طويلة.

تلقي ضوءاً على بعض الزوايا السرية والغامضة الكامنة في أعماق العالم المضطرب.

- رواية «الفراس الأبيض» للكاتبة المصرية فوزية سلامة. تسرد الرواية حكايتها عبر ضمير المتكلم متناولة آليات القمع المتعددة المصادر والأنواع التي تمارس على البطلة - الرواية التي لا تتمكن من استرجاع حقها في الحياة إلا عبر السفر أو الهروب نحو المجهول.
- رواية «أفراح صغيرة» للكاتبة السورية هيفاء بيطار. إنها رواية المرأة الأربعينية التي تدعى هيام، تصارع الحياة والوحدة وتعاني الرتابة في عالم صغير لا يتسع لأحلامها.
- رواية «ميس إيجيبت» للكاتبة المصرية سهير المصادفة. هذه رواية تسعى كاتبتها إلى فضح الواقع السلبي من خلال عين الأنثى التي ترصد الظواهر السلبية لهذا الواقع من خلال قصة قتل الفتاة التي سميت ملكة جمال مصر والتمثيل بجثتها.
- رواية «استديو بيروت» للكاتبة اللبنانية هالة كوثراني وفيها تحوّل الرواية المدينة إلى ما يشبه الاستوديو حيث تضع الشخصيات والأدوار نفسها.
- رواية «نساء المنكر» للكاتبة السعودية سمر المقرن. تضيء هذه الرواية أروقة مجتمع نسائي قابع في الظل من خلال شخصية امرأة زانية.
- رواية «صلاة من أجل العائلة» للكاتبة اللبنانية رينيه الحايك. سيرة الأم كما ترويها الابنة التي تتلقى خبر وفاة الأم في مأوى العجزة.
- رواية «نبض الأشياء الضائعة» للكاتب المصري شريف حتاتة، تدور الرواية على لسان طبيب أمراض نسائية يسرد حكايات نسوة ثلاث، جمع بينهن رجل واحد، في ما يعني هذا «الجمع» من تناقض وصراع.
- رواية «سرير الأسرار» للكاتب الجزائري البشير الدامون. تسرد الرواية - البطلة معالم الحياة الدونية التي تعرفها الطبقات السفلى.
- رواية «زهو وسارة وناريمان» للكاتب

حالة من الانهيار الجسدي والنفسي إزاء المأساة التي حلت به وبعائلته ووطنه.

• «الحفيدة الأميركية» للكاتبة العراقية إنعام كجه جي. تسرد الرواية حكاية المجنّدة والمتجربة الأميركية، العراقية الأصل زينة التي تلتحق بالجيش الأميركي الزاحف إلى العراق. وهناك تكتشف الوجه الحقيقي لبلادها الأم.

• «قشور الباذنجان» للكاتب العراقي عبدالستار ناصر. الراوي البطل يسرد تراجمييا بلد هو العراق الممتدة من أقبية التعذيب السابقة إلى سجن الحياة الراهنة.

• «مطر الله» للكاتبة العراقية هدية حسين. تقارب الكاتبة العلاقة بين السلطة والمواطنين في وطن هو العراق، خاضع للقهر والإذلال.

• «حارس التبغ» للكاتب العراقي علي بدر. تدور أحداث الرواية حول مأساة الموسيقار العراقي كمال مدحت الذي اختطف وقتل في بغداد خلال الحرب.

• «حليب المارينز» للكاتب العراقي عواد علي. تكشف هذه الرواية تداعيات الحرب الأميركية على العراق وأثارها في نفوس أبطالها وانعكاسها على مواقفهم.

• «إنه يحلم أو يلعب أو يموت» للكاتب العراقي أحمد السعداوي. تتناول الرواية المراحل السوداء في تاريخ العراق الحديث بدءاً من حكم البعث وانتهاء بالحرب الأميركية.

• «كلاب جلجامش» للكاتب العراقي شاكر نوري. الواقع المأسوي الذي آل إليه العراق خلال الحرب وبعدها، هو مادة هذه الرواية ومسرح أشخاصها.

• «جمعة يعود إلى بلاده» للكاتب العراقي خالد المعالي. ليس هذا الكتاب برواية في المفهوم «المعياري» للرواية لكنه يحوي يوميات وحكايات ومشاهد عن العراق الراهن، يسردها الكاتب العائد إلى بلاده بعد غياب طويل.

ثانياً: 2008 عام الشعر العربي

اختلطت الأجيال والمدارس الشعرية خلال

• «الممنوعة» للكاتبة الجزائرية مليكة مقدّم. تكتب الروائية هنا سيرتها من خلال شخصية سلطانة التي تعود من منفاه الفرنسي إلى بلادها عند بلوغها خبر وفاة حبيبها القديم. وعند عودتها تستعيد سيرتها في تلك البلاد. (ترجمت الرواية من الفرنسية إلى العربية عام 2008).

• «ملك الغائبين» للكاتب الفلسطيني إلياس صنبر. يسرد الكاتب سيرته الممتدة بين فلسطين وإبان حرب 1948 والنزوح إلى بيروت ثم إلى المنفى الفرنسي. (ترجمت الرواية من الفرنسية إلى العربية).

• «يد الله» للكاتبة اللبنانية ياسمين شار. تستعيد الروائية الشابة مشاهد من سيرتها خلال الحرب اللبنانية بعيني فتاة عانت عائلتها مأساة هذه الحرب. (كتبت الرواية بالفرنسية).

رواية الحرب العراقية

خلال الحرب التي شنتها الولايات المتحدة الأميركية وحلفاؤها على العراق في العام 2003 وما أعقبها من وقائع قاسية ومآس وأعمال عنف لم يستطع الروائيون (كما الشعراء والكتاب عموماً) أن يبقوا صامتين ومجرّد شاهدين على ما يجري في بلادهم، فراحوا يستوحون هذه الحرب في أعمال روائية بدت على قدر من التفاوت، منها ما سعى إلى استعادة العراق خلال الحكم السابق الذي كان علي رأسه الرئيس صدام حسين، ومنها ما توقف عند الواقع المأسوي الذي أسفرت عنه الحرب والمواجهات الدامية التي تلتها، ومنها ما تناول أجواء الحصار الذي ضرب على العراق. وقد برزت خلال العام 2008 روايات عدّة يمكن إدراجها في خانة «رواية الحرب العراقية». ومن هذه الروايات:

• «الأسوال والالجاب» للكاتب العراقي فؤاد التكرلي، وقد صدرت هذه الرواية قبل رحيله بأشهر. إنها رواية الحصار الأميركي (والدولي) للعراق، ومسرحها مدينة بغداد وبطلها يعيش

وعربياً إلا دليلاً بيّناً على مدى تعبيرها عن الواقع السلبي الذي عرفته تلك المرحلة. قصيدة هي أشبه ببيان سياسي عام يختصر حالاً شعبية عامة، يشوبها الغضب مقدار ما يشوبها الاعتراض والألم والتأمل... قصيدة سياسية ولكن خالية من أي صراخ أو «زعيق» ومن أي بطولات وهمية أو لفظية. فالصوت الخفيض الذي يعترىها، على الرغم من مباشرتها، منحها طابعاً احتجاجياً وحرراً من مباشرة الموقف النضالي. وقد يكون الصوت الخفيض هذا هو ما يسم شعر أمل دنقل السياسي عموماً، علاوة على بعض الخصائص الأخرى كالاستيحاء التراثي والبعد الدرامي والترميز.

وكان أمل دنقل كتب الكثير من القصائد الشخصية أو لأقل الذاتية، عندما انصرف إلى الشعر السياسي. وكم بدا واضحاً تنقله بين هذين القطبين الشرعيين: الذات والسياسة. الذات في ما تعني من هموم شخصية ممعنة في المأساة والألم والصمت والغياب، والسياسة في ما تعني من حضور في العالم والتزام بشؤون الناس وتطلع إلى مستقبل أقل بوساً. أضى صوت أمل دنقل صوت الناس البسطاء وبات إيقاع شعره هو إيقاع الحياة نفسها، في تناقضاتها وفي آمالها وخيبتها. وقد لا يقرأ شعر أمل دنقل السياسي إلا انطلاقاً من المشروع الشعري الكامل الذي هيأه الشاعر نفسه له: مشروع طوباوي يعيد إلى الكلمة فعلها، وإلى الحياة رونقها المفقود وإلى العالم براءته الضائعة. لكن «طوباوية» هذا المشروع سرعان ما اصطدمت بجدار الخيبة، الجدار الذي ينهض «في وجه الشروق» كما يعبر أمل دنقل في إحدى قصائده، والخيبة التي تؤول إليها الحماسة المتمثلة أبداً كنهاية قديرية.

قد يُظلم أمل دنقل لو هو اعتبر شاعراً سياسياً فقط وشاعر القومية العربية فقط وشاعر الالتزام والوطنية وسواها من مقولات حولتها المأساة العربية العامة إلى شعارات كبيرة. وقد يُظلم كثيراً إن قيل عنه شاعر النكسة والهزيمة أو شاعر الثورة والتمرد السياسي... أمل دنقل

العام 2008 في مشهد واحد بدا كأنه يؤلف بين تيارات عدة طالما اختلف بعضها عن بعض، وطالما تنافرت وتناقضت. فهذا العام كان عام قصيدة النثر مثلما كان عام القصيدة التفعيلية الحرة والقصيدة العمودية القائمة على العروض. وكان هذا العام أيضاً عام الشعراء الشباب الجدد وما بعد الحداثيين مثلما كان عام الشعراء الرواد والمخضرمين الذين خاضوا معركة الحداثة، لا سيما في الستينيات من القرن المنصرم، مثلما كان أيضاً في بعض ملامحه عام بعض الشعراء النهضويين الذين تمت استعادتهم ولو عابراً.

استعادة أمل دنقل

في العام 2008 مرّت الذكرى الخامسة والعشرون لرحيل الشاعر المصري أمل دنقل (1940-1983) الذي ما برح يحتل موقعه الخاص في حركة الشعر العربي الحديث. وكانت هذه الذكرى مناسبة لاستعادة مواقفه الجريئة الرافضة للتطبيع مع إسرائيل. فأمل دنقل هو شاعر قصيدة «لا تصالح» التي ما فتئت الأجيال المصرية والعربية المتوالية ترديدها بحماسة. وقد صنعت هذه القصيدة جزءاً كبيراً من شهرته، لكنها أسهمت في الحين نفسه في اجتزاء صورته كشاعر وفي إضفاء حال من الالتباس أو سوء الفهم حيال شعره. فهل يمكن حصر تجربة أمل دنقل، في بعدها السياسي؟ أليس في هذا الأمر جناية على شاعر هو أبعد من أن يحدّ في اتجاه أو إطار أو تيار؟ مثل هذه الأسئلة كان لا بدّ من طرحها خلال الذكرى الخامسة والعشرين لغياب أمل دنقل بغية البحث عن الوجه الحقيقي لإحدى التجارب الفريدة في الشعر المصري والعربي المعاصر.

قصيدة «لا تصالح» التي سبقت شعر أمل دنقل الآخر كانت حصيلة المرحلة التي كتبت فيها، وبدت رد فعل واضحاً على الحال التي آلت إليها الظروف السياسية المصرية في الثمانينيات. ولم يكن رواجها الشعبي مصرياً

الخاصة القائمة على حال المنفى، على الرغم من علاقته القوية بالشعر العربي، قديمه وحديثه. لكن سركون بولص تأثر مثل سائر رفاقه في مدرسة «كركوك» بالثورة الشعرية الحداثية التي أنجزها بدر شاكر السياب وسواه، وكذلك بالثورة الثانية التي حققتها مجلة «شعر». لكنه كان دوماً بلا أب «شعري وبلا «مرجع» معين يمكن ربطه به.

النهضوي المصري عبدالرحمن شكري

إلا أن العام 2008 كان يجب أن يكون أيضاً عام الشاعر المصري عبدالرحمن شكري، ليس لأنه يصادف الذكرى الخمسين لرحيله فقط، بل لأن هذا الشاعر النهضوي الكبير يستحق فعلاً أن يخرج من الظل الذي رقد فيه طويلاً، وأن يستعيد موقعه الريادي الذي سلب منه أو الذي سلبه منه بالأحرى شعراء عاصروه. والسؤال الذي لا جواب له والذي كان لا بد من طرحه في الذكرى الخمسين لرحيل عبدالرحمن شكري هو: ما سر هذا الظلم الذي حل بهذا الشاعر الفريد والمجدد وأبعده عن الاضواء وكاد يحذفه من المشهد الشعري العربي النهضوي؟ ولا مبالغة في القول إن عبدالرحمن شكري الذي يكاد يكون شبه منسي والذي قصّر النقد العرب في حقه هو في طبيعة شعراء النهضة «الثانية»، مثله مثل مجالييه: حافظ إبراهيم، أحمد شوقي، خليل مطران ومعروف الرصافي وسواهم.

ولئن كان شكري واحداً من شعراء «الديوان» فهو استطاع أن يكون على رأس هذه الجماعة التي ضمت عباس محمود العقاد وإبراهيم المازني، بل إنه تخطى الجماعة هذه. وكان شعار جماعة «الديوان» قد استل أصلاً من إحدى قصائد شكري: «ألا يا طائر الفردوس إن الشعر وجدان». وقد اعترف شاعرا «الديوان» غداة رحيل شكري بريادته، واكتشفاً غداة رحيله أنه أصبح في الطليعة.

عبدالرحمن شكري شاعر كبير من غير منازع، والدواوين التي أصدرها كانت كافية

شاعر يتخطى حدود التصنيف الموضوعي (أو الموضوعاتي) لكونه جعل شعره سليل الحياة نفسها في ما تضم من متناقضات وفي ما تحوي من ظواهر والتباسات ومفارقات.

ديوان لسركون بولص بعد رحيله

وفي موازاة الذكرى الخامسة والعشرين لرحيل أمل دنقل حلت الذكرى الأولى لرحيل الشاعر العراقي سركون بولص، الذي اختار المنفى الأميركي وقضى فيه أكثر من أربعين عاماً. وكانت الذكرى مناسبة لصدور ديوانه الأخير (بعد رحيله) بعنوان «عظمة أخرى لكلب القبيلة». وقد رحل سركون عن ثلاثة وستين عاماً كان خلالها شاعراً، بحياته وقصائده على السواء. فهو لم يمتن أي وظيفة أو عمل سوى الشعر الذي كان يعكف على كتابته غير آبه بنشره. وعندما قرّر النشر كان في الحادية والأربعين، وحمل ديوانه الأول عنواناً طريفاً هو «الوصول إلى مدينة أين» وصدر العام 1985 حاوياً القصائد التي كتبها في الثمانينيات من القرن الماضي. لكن سركون الذي استهل الكتابة في السابعة عشرة كان كتب قصائد كثيرة لم يلبث أن نشرها لاحقاً. وكان كل ديوان ينشره يمثل مفاجأة شعرية، فهو نادراً ما كان ينشر على الرغم من غزارته، مؤثراً الابتعاد عن الأضواء. فالقصيدة في نظره هي لحظة حياة مثلما هي لحظة محفورة في قلب اللغة، والشعر تجربة عيش مثلما هو تجربة كتابة وتأمل ورؤيا ومواجهة. وقبل أن يهاجر سركون بولص إلى سان فرانسيسكو سعياً وراء «الحلم الأميركي» الذي راج في الستينيات، عرج على بغداد ثم على بيروت حيث التقى شعراء مجلة «شعر» التي دأب على النشر فيها بترحاب من مؤسسها يوسف الخال. وهذا الترحال بين المدن والبلدان كان دأب هذا الفتى العراقي الذي سمي لاحقاً بـ «الشاعر المتسكع» و «السندباد» و «عوليس».

ولئن بدا سركون مقتلماً أو بلا أسلاف في المعنى الشعري، فهو استطاع أن يبتدع شعريته

وبدا كعادته جريئاً في اقتحام جدار المسكوت عنه وفي خوض غمار القصيدة الحديثة التي كان من روادها الأوائل. لكن أدونيس الذي لا يكف عن إثارة السجال في الأوساط الثقافية العربية كان مثار سجال في «ملتقى الشعر العربي المعاصر» الذي أحيته دمشق في مناسبة اختيارها عاصمة للثقافة العربية للعام 2008. وكان شارك في الملتقى شعراء عرب متعدّدو الهويات والأساليب: المغربي محمد بنيس، العماني سيف الرحبي، الأردني طاهر رياض، العراقي شوقي عبد الأمير، المصري عماد أبو صالح، الفلسطيني راسم المدهون وسواهم. وفي إحدى الجلسات النقدية دار الجدل حول أدونيس ومجلة «شعر» وقد اختلف المنتدون حولهما، بين منتقد ومؤيد. لكن دمشق شاءت أن تكرم مجلة «شعر» فتمّ إحياء أمسية خاصة بشعرائها من أمثال: يوسف الخال، أدونيس، بدر شاكر السياب، أنسي الحاج، محمد الماغوط، شوقي أبي شقرا وفؤاد رفقة. ولعل هذا التكريم أعاد إلى الذاكرة الدور الكبير الذي أدته مجلة «شعر» في تحديث الشعر العربي وتجديد لغته وأساليبه ومقارباته ومضامينه... وكانت مرّت قبل عام الذكرى الخمسون لصدور هذه المجلة التي لم يزل شعراؤها بمعظمهم حاضرين في الساحة الشعرية العربية المعاصرة. واللافت أن مجلة «شعر» لم تغب عن المعتزك الشعري الراهن، وما برح الشعراء والنقاد يعودون إليها وإلى شعرائها وإلى بياناتها والنظريات التي تبنتها. فالمجلة التي أعادت النظر في الشعر العربي والثقافة العربية لم تكن مجرد منبر شعري التأم حوله شعراء معاصرون، يختلف واحداهم عن الآخر، بل كانت حركة قائمة بذاتها، حركة هدم وبناء، حركة تمرد وتأسيس. كانت مجلة «شعر» بمثابة الصدمة الأولى في تاريخ الشعر العربي. ولم تكن مواجهة شعرائها الحاسمة للشعر التقليدي والثقافة التقليدية إلا انفصالا عن التاريخ بغية قراءته نقديّة.

فعلاً لترسيخ تجربته العميقة التي يتقاطع فيها الشعر العربي القديم والشعر العالمي المعاصر. فهذا الشاعر الذي أجاد الإنكليزية ودرس في إحدى الجامعات البريطانية اطل على الحركات الشعرية العالمية القديمة والحديثة، مثلما قرأ التراث العربي مسحوراً بالمعري وأبي تمام والشريف الرضي وابن المقفع، قرأ شكسبير وبايرون وغوته وشلي وكيتس وسواهم. وقد كتب مقالات كثيرة عن شعراء أعلام ونائرين اعلام، عرباً وأجانب. فهو كان ابن عصره كما كان ابن العصور القديمة، وقد حرر الشعر النهضوي من وطأة «المناسبات» على اختلافها ومن ربة «الأغراض» الجاهزة مسبغاً على الشعر مهمة الكشف عن حالات النفس الإنسانية، وعن الوجدان العميق الذي «يحكم» الكائن. وابتعد عن مضارب «الصنعة» التي أرهقت اللغة الشعرية، مركزاً على الموقف الانفعالي المتجلي في شفافية اللغة وانسيابها وعذوبتها. ومن ناحية أخرى شهد لبنان حدثاً شعرياً «نهضوياً» تمثل في تأسيس متحف للشاعر النهضوي إلياس أبو شبكة، وقد أعاد افتتاح هذا المتحف الشاعر الكبير هذا إلى الساحة الشعرية، اللبنانية والعربية. وشارك في حفلة الافتتاح الشاعر أدونيس الذي ينتمي إلى جيل الحداثة ومجلة «شعر»، ومما قال أدونيس في الكلمة التي ألقاها: «نشأت في مناخ كتابي أسس له إلياس أبو شبكة والشعراء الذين جالهم، خصوصاً ما اتصل منه بجمالية التساؤل وإعادة النظر، جذرياً في المسلمات والمسبقات، الدينية والثقافية على نحو أخص. وعندما أستعيد نتاجهم، أجد في شعرهم مادة غنية يجدر بالعقول والقلوب أن تستضيء بها».

أدونيس والحداثة

أما أدونيس فكان حاضراً بشدّة خلال عام 2008 سواء بدواوينه وكتبه الجديدة أم بمواقفه.

كانت مجلة «شعر» بمثابة الصدمة الأولى في تاريخ الشعر العربي. ولم تكن مواجهة شعرائها الحاسمة للشعر التقليدي والثقافة التقليدية إلا انفصالا عن التاريخ بغية قراءته نقديّة.

والقاهرة والخرطوم وبنغازي وبيروت ودمشق والدار البيضاء وروما ثم اختار القاهرة أخيراً بعدما أمسى على حافة خريف العمر.

أنسي الحاج وسعدي يوسف في القاهرة

وقد فتحت القاهرة أيضاً أبوابها أمام الشاعر اللبناني أنسي الحاج، رائد قصيدة النثر، وأعادت إصدار أعماله الكاملة في طبعة مصرية هي الأولى في مصر. وكان صدور أعمال هذا الشاعر في القاهرة حدثاً شعرياً وقد استقبله الشعراء الجدد بحفاوة، لا سيما شعراء قصيدة النثر الذين وجدوا في صدور هذه الأعمال اعترافاً مصرياً بشرعية قصيدة النثر التي ما زالت مُحاربة في مصر أو شبه مضطهدة.

أنسي الحاج ما برح حاضراً بقوة وأثره ينتقل من جيل إلى جيل. وديوانه الأول الذي حمل عنواناً غريباً وغير مألوف وهو «لن» (1960) كان بمثابة الصرخة الشعرية التي أعلنت ولادة قصيدة جديدة والتي ما زالت أصدائها تتردد حتى الآن. وإن بدت مقدمة ديوان «لن» بمثابة «البيان» الأول لقصيدة النثر العربية في مفهومها التقني والجمالي، فإن فرادة هذا الديوان الذي تقبل عليه الأجيال الجديدة تكمن في الجمالية الجديدة التي أرساها، الجمالية القائمة على الهدم والاحتجاج والتوتر. لكن أنسي هو شاعر الحب مثلاً هو شاعر التمرد والهتك، وقد تمكن في ما كتب ويكتب من قصائد حب أن يجعل من المرأة ذاتاً إنسانية وأن يرتقي بالعشق إلى أرقى تجلياته الحسية والروحية.

أما سعدي يوسف الشاعر العراقي «المخضرم»، الرائد والمجدد الذي لم يتخل عن نظام الشعر التفعيلي فصدر له في القاهرة أيضاً كتاب يضم ديوانين هما «أغنية صيادي السمك» و«قصائد نيويورك». وسعدي أصلاً لم يتوقف عن النشر البتة، فهو يكتب باستمرار وينشر باستمرار، في عاصمة عربية وأخرى. وما برحت

مرحلة «التحرر» الشامل. فأعلنت ثورتها ضد كل ما ورثته كحركة من ثوابت ومسلمات جامدة وتقليدية. وبدأت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالأسئلة والقضايا التي شغلت العصر وخضت العالم العربي، ووجدت في تلك الأسئلة والقضايا حافزاً على التخطي والتجاوز وعلى الانطلاق نحو أفق كيانٍ أعمق وأشمل.

جائزة مصرية للسوداني محمد الفيتوري

وعلى الرغم من الدعوة الدائمة إلى تخطي «الأبوة» الشعرية التي دأب على إطلاقها الشعراء الجدد والشباب، معربين عن حال من التملل إزاء تهميشهم وأمام تكريس رواد الحداثة، فإن بعضاً من هؤلاء الشعراء حضروا خلال العام 2008: أنسي الحاج، فؤاد رفقة، سعدي يوسف الذي كانت مجلة «شعر» فتحت له أبوابها منذ العدد الأول الصادر مطلع العام 1957 ونشر فيه قصائد حرة. ومن جهة أخرى منح اتحاد الكتاب المصريين جائزة الشعر التي تحمل اسم نجيب محفوظ للشاعر السوداني محمد الفيتوري الذي يعدّ واحداً من رواد الشعر الحر الجديد. وكانت المبادرة هذه مهمة وبدأت أشبه بتحفة مصرية لهذا الشاعر المصري النشأة والهوى، وقد ردت إليه بعضاً من اعتبار طالما احتاج إليه، وهو اعتبار سياسي ووطني بامتياز. ففي دم هذا الشاعر تمتزج أعراق الأرض التي ولد عليها في غرب السودان: عرق بدوي وقبيلي وزنجي و«نيلي»... ولم يكن يضيره أن يسمى شاعراً سودانياً أو ليبيا هو الليبي الأصل، بحسب تحدر عائلته، أو شاعراً إفريقياً أو عربياً، أو شاعراً مهاجراً ومترحلاً ومقتنعاً. وقد عاش في مصر الرشح الأكبر من حياته فصنعت مثلاً صنعت أبنائها. وفيها انطلق وحيداً من غير أن ينتمي إلى تيار أو حركة أو «مجلة» شعرية. ومثلاً صنعت الثقافة المصرية صنعت أيضاً ثقافة الترحال والغربة أو المنفى الأشبه بالقدر الشخصي. عاش في الإسكندرية وفي الريف المصري

منح اتحاد الكتاب المصريين جائزة الشعر التي تحمل اسم نجيب محفوظ للشاعر السوداني محمد الفيتوري الذي يعدّ واحداً من رواد الشعر الحر الجديد. وقد ردت إليه بعضاً من اعتبار طالما احتاج إليه، وهو اعتبار سياسي ووطني بامتياز.

في خانة زمنية واحدة، فهذا لا يعني أن ثمة أفقا واحدا يجمعهم كافة. الشاعر المغربي محمد بنيس مثلاً يختلف عن الشاعر السوري الكردي سليم بركات، وسليم بركات يختلف عن الشاعر اللبناني عباس بيضون وعن الشعارين المصريين رفعت سلام وحلمي سالم وعن الشاعر اليمني حسن عبد الوارث أو الشاعرة الأردنية زليخة أبو ريشة أو الشعارين السعوديين عبدالعزیز محيي الدين خوجة وسعد الحميدین أو الشاعر اللبناني وديع سعادة... وهؤلاء جميعاً حضروا خلال العام 2008 عبر صدور أعمال جديدة لهم أو عبر صدور أعمالهم الشعرية. والأعمال الشعرية ظاهرة أضحت رائجة في العالم العربي وتخطت مبدأ الأجيال، وقد عمد الرواد إلى جمع أعمالهم وإصدارها في مجلدات مثلما عمد بعض من شعراء السبعينيات والثمانينات على جمع أعمالهم ومنهم على سبيل المثال: البحريني قاسم حداد، العراقي هاشم شفيق، السوري نوري الجراح، الأردني أمجد ناصر، اللبنانيان محمد علي شمس الدين وشوقي بزيع وسواهم...

استعدادات شعرية

لئن بدا عام 2008 عام استعادة شعر الرواد والقضايا التي أثاروها وما برحت قائمة وعرضة للنقاش، فإن الأجيال التي أعقبتهم حضرت بقوة كعاداتها في الأعوام الأخيرة لأنها هي التي تصنع اليوم المشهد الشعري الراهن، وهي التي تجرّب وتبحث وتطرح الأسئلة ساعية إلى إيجاد أجوبة عليها، نظرياً وعبر النصوص نفسها. ولعل الجيل الذي يمكن وصفه بالجيل الحداثي «المخضرم» الذي كان صلة وصل بين رواد الحداثة والأجيال التي تعاقبت منذ الثمانينيات من القرن الماضي، والذي برز إما في نهاية الستينيات أو في مطلع السبعينيات واستمرّ حاضراً هذا الجيل أطل بعض شعرائه هذا العام، سواء بأعمال جديدة أو بأعمال قديمة أعيد نشرها أو بمختارات شعرية تضمّ باقة من قصائد

أعماله الشعرية الكاملة تصدر تبعاً في طبعات مختلفة. شاعريّ قظ أو متيقظ، يتابع حركة الزمن الواقعي عن كثب، يستوحي الأحداث الراهنة من غير أن يتخلّى لحظة عن ذاكرته التي تغوض في أعماق تاريخه الشخصي والتاريخ العام، تاريخ العراق والشعوب. هكذا يحتفي شعر سعدي بالحياة والطبيعة والأشياء البسيطة التي لا تعار عادة كثير اهتمام، يقف عند التفاصيل ويلقي عليها ظلالاً شعرية.

الشاعر فؤاد رفقة الذي شارك في مجلة «شعر» أصدر في بيروت ديواناً بعنوان «خربشات» مواصلاً مساره الخاص وتجربته التي تجمع بين اللحظة الوجودية واللحظة التأملية. وقد عرف رفقة بترجمته الكثير من عيون الشعر الألماني الرومنطقي والمعاصر والحديث.

ولئن حضر الشعراء الرواد الذين ينتمون إلى الجيل الحداثي الأول خلال العام 2008 فإن حضورهم هذا لا يعني أنهم يسيطرون على المشهد الشعري الذي يتقاسمه معهم الجيل الذي أعقبهم ويسمى عادة جيل السبعينيات، ناهيك بالأجيال التي تلت هذا الجيل خلال الثمانينيات والتسعينيات حتى العقد الراهن. وعلى الرغم من صعوبة تقسيم الشعراء إلى أجيال تقسيمياً نهائياً وثابتاً نظراً إلى تداخل الأجيال، زمنياً وشعرياً، فإن من الممكن رصد حضور شعراء السبعينيات أي الشعراء الذين برزوا في الأعوام السبعين من القرن المنصرم أو الذين نشأوا في محيط هذا العقد. لكن الانتماء إلى جيل واحد لا يعني أن الشعراء ينتمون إلى مدرسة واحدة أو تيار واحد، بل على العكس، فإن شعراء الجيل الواحد قد يختلفون بعضاً عن بعض، في الرؤيا والمفهوم الشعري واللغة والأسلوب. وكم من شعراء بدوا كأنهم يواصلون تجربة شعراء سبقوهم منتمين إلى مدرستهم وليس إلى جيلهم. والأمثلة في هذا الصدد كثيرة.

وإن كان لا بدّ من إدراج شعراء السبعينيات الذين حضر بعضهم بشدة خلال العام 2008

شهد العام 2008 صدور كتاب يضمّ ديوانين للشاعر العراقي المخضرم سعدي يوسف هما أغنية صيادي السمك، وقصائد نيويورك، وهو الشاعر الذي يحتفي بالحياة والطبيعة والأشياء البسيطة التي لا تعار عادة كثير اهتمام.

أبو ريشة ديوانها «جوى». وصدرت للشاعر السوري سليم بركات أعماله الكاملة، وللشاعر المصري رفعت سلام ديوان «حجر يطفو على الماء» وللشاعر المصري حلمي سالم ديوانه «الشاعر والشيخ» وللشاعر المصري أمجد ريان ديوانه «حين يفرق العالم شعرا»...

هؤلاء الشعراء وسواهم ممن لم يصدروا أعمالاً خلال العام 2008 يمثلون حلقة وصل بين الجيل الحداثي الذي برز في الستينيات والأجيال اللاحقة، وقد استطاع الكثيرون منهم احتلال مواقع شعرية متقدمة وأسسوا تجارب جديدة تلتقي مع التجارب السابقة وتختلف عنها في آن واحد. وهؤلاء بات لهم حضورهم القوي على خريطة الشعر العربي الحديث كما بات لهم أثر في بعض شعراء الأجيال اللاحقة. أما الجيل الذي تلاهم ويعرف عادة بجيل الثمانينات فواصل مسيرته مثل الجيل السابق منطلقاً من الإرث الشعري الحداثي الذي شارك في صنعه الشعراء السابقون. وقد توالى أعمال شعراء كثيرين في الصدور خلال العام 2008، وصدر بعض هذه الأعمال نهاية العام 2007 ولم توزع إلا في مطلع العام التالي فاعتبرت أنها تنتمي إلى هذا العام (2008). ومن هؤلاء الشعراء: المغربي حسن نجمي (ديوان: على انفراد)، الفلسطيني غسان زقطان (ديوان: كطير من القش يتبعني)، المغربي عبدالله زريقة (إبرة الوجود)، المصرية فاطمة قنديل (أسئلة معلقة كالذبائح)، الإماراتية ميسون صقر القاسمي (أرملة قاطع طريق)، الكويتية سعدية مفرح (ليل مشغول بالفتنة)، العماني سيف الرحبي (نشيد الأعمى)، اللبناني عبده وازن (حياة معطلة)، اللبناني أنطوان أبو زيد (فضاء حر)، المصري جمال القصاص (كولمبوس على الحافة)، العراقي فاروق يوسف (هواء الوشاية)، المغربي مبارك وسّاط (فراشة من هيدروجين)، السوري إبراهيم جرادي (دع الموتى يدفنون موتاهم)...

ولعل صدور الأعمال الكاملة للشاعرة السورية سنية صالح كان حدثاً لافتاً لأنه أعاد

تمثّل المراحل كافة. وفي هذا القبيل أصدرت القاهرة مختارات للشاعر الفلسطيني سميح القاسم، وقد ضمت سبعين قصيدة شكلت نوعاً من البانوراما الشاملة لمراحل الشاعر وندت عن خصائص شعرية المشرعة على قضية الأرض الفلسطينية وحق العودة والمصير، وعلى أسئلة الوجود والإنسان. وجمعت هذه المختارات بين صفة القاسم كشاعر مناضل وصفته كشاعر منغرس في أديم الوجود الإنساني. وبدت هذه المختارات أشبه بالشهادة الشعرية على المأساة الفلسطينية التي لم تلبث أن تجلت في الحرب الإسرائيلية على غزة التي اندلعت في نهاية العام 2008.

توالى الأسماء خلال هذا العام: الشاعر المصري محمد أبو سنة صدر له ديوان «مرايا النهار البعيد... ورد الفصول الأخيرة» وفيه يواصل تجربته الخاصة التي خاضها منفرداً. الشاعرة السورية الراحلة سنية صالح زوجة الشاعر الكبير الراحل محمد الماغوط صدرت أعمالها الشعرية الكاملة. الشاعر السعودي عبدالعزيز محيي الدين خوجه صدر له ديوان «رحلة البدء والمنتهى». الشاعر اللبناني جوزف حرب صدر له ديوان بعنوان «كلك عندي إلا أنت؟» الشاعر المصري فاروق شوشة صدرت له الأعمال الشعرية، إضافة إلى ديوان جديد بعنوان «ربيع خريف العمر». الشاعر اللبناني وديع سعادة صدرت أعماله الكاملة وكذلك الشاعر اللبناني رشيد الضعيف الذي استهل مسيرته شاعراً ثم انتقل إلى الرواية. الشاعر المصري حسن طلب أصدر ديواناً بعنوان «نزّهة في ظلام الضوء» والشاعر المصري محمد سليمان أصدر ديوانه «أوراق شخصية» والشاعر اللبناني محمد العبدالله أصدر ديواناً بعنوان «زهرة الصبار». وأصدر الشاعر السعودي سعد الحميد ديواناً بعنوان «غيوم يابسة». والشاعر اليمني حسن عبدالوارث ديواناً بعنوان «حدث ذات قبلة». وأصدر الشاعر اللبناني عباس بيضون ديوانه «الموت يأخذ مقاساتنا» والشاعرة الأردنية زليخة

شهد العام 2008 صدور مختارات للشاعر الفلسطيني سميح القاسم، وقد ضمت سبعين قصيدة شكلت نوعاً من البانوراما الشاملة لمراحل الشاعر وندت عن خصائص شعرية المشرعة على قضية الأرض الفلسطينية وحق العودة والمصير، وعلى أسئلة الوجود والإنسان.

(كلما ظهر ملاك في القلعة)، الإماراتية نجوم الغانم (ملائكة الأشواق البعيدة)، السوري عابد إسماعيل (لمع سراب)، المصري خالد الصاوي (أجراس)، السعودية هدى الدغفق (امرأة لم تكن)، اللبناني زاهي وهبي (يعرفك مايكل أنجلو)، العراقية أمل الجبوري (هاجر)، اللبنانية سوزان عليوان (كل الطرق تؤدي إلى صلاح سالم) السورية سعاد جروس (رمان)، اللبناني غسان جواد (ضوء بين حياتين)، الإماراتية خلود المعلا (ربما هنا)، المصري إبراهيم داود (ست محاولات)، اللبنانية زينب عساف (بواب الذاكرة الفظ)، السعودي عبد الله ثابت (كتاب الوحشة)، المصري عماد فؤاد (حرير)، اللبنانية آمال نوار (نبيلها أزرق ويؤنس الزجاج)، السوري حسين درويش (شامة ليل)، الفلسطيني يوسف أبو لوز (خط الهزلاج)، السورية الكردية كزال أحمد (قصائد تمطر نرجساً...).

مختارات شعرية

برزت خلال العام 2008 ظاهرة المختارات أو «الأنطولوجيات» التي تمثل أجيالا شعرية وتجارب واتجاهات. والمختارات تسهم عادة في كسر الحاجز الذي يحول دون توزيع الدواوين التي تنشر تباعا، لا سيما عندما تصدر في العواصم العربية مخترة حصار الأسواق المحلية الصغيرة. في فلسطين مثلا، أصدر «بيت الشعر» (رام الله) مختارات بعنوان «خارج سياق النهر» وقد أعده وقدمه الشاعر الفلسطيني مراد السوداني، وقد حوت قصائد للشعراء الشباب الذين يصنعون المشهد الفلسطيني الراهن. وأعد أيضا الشاعر الفلسطيني غسان زقطان مختارات أخرى للشعر الفلسطيني الجديد بعنوان «القصيدة الفلسطينية المعاصرة»، وقد ترجمت إلى الفرنسية وصدرت في طبعة مزدوجة بالعربية والفرنسية في بلجيكا. وهذه المختارات هي فعلا من أهم الكتب التي قدمت الشعر الفلسطيني الجديد والراهن. وقد تجاوز غسان زقطان، معد هذه

إلى الواجهة شاعرة كانت منسية أو شبه منسية أو ربما مهمشة أو محذوفة. فهي لم تحظ بما كانت تستحق، وكاد شعرها أن يغيب على الرغم من أنها نشرت القليل منه في مجلة «شعر» وفي مجلة «مواقف». وقد غابت عن السجال الشعري في الستينيات فيما كانت تستحق أن تحضر، وغابت عن الساحة الشعرية في السبعينيات بينما كان آخرون يصعدون وهم لا يزدونها موهبة.

يتحدث الكثيرون عن سنية صالح ولكن قلة تتحدث عن شعرها. ديوانها الأول «الزمان الضيق» اختفى ودواوينها الاخرى لم تنل حقها في النقد على اختلافه. ظلمت هذه الشاعرة كثيرا، في حياتها كما بعد مماتها. ويحتاج شعرها إلى أن يقرأ من جديد لا لصعوبته، وهو أصلا صاخب بتلقائيته الحية، بل ليحتل المرتبة التي يستحقها بين الشعراء الحقيقيين ولينال الخطوة التي تليق به.

قد يبرز أثر ضئيل من شعر محمد الماغوط (زوجها) في قصائد سنية صالح، أثر في الأسلوب والنبرة أكثر مما في اللغة نفسها أو الموقف الشعري من العالم. فهي أقل قسوة من زوجها وأقل حدة وسخرية وعبثية... لكنها أشد شفافية وحنينا وضعفا وحرية. إنها تكتب بعفوية مطلقة وتلقائية ساحرة. لا يهتمها الشكل بذاته ولا اللغة بذاتها. ما يهتمها هو المناخ الأسر الذي تبوح به القصائد وتنهض في ظله. وفي شعرها قد يبرز أثر للشاعر أدونيس وخصوصا في بداياته «التفعلية» لكنها تصر على النثر، شعرا وقصيدة.

الجيل التالي يمكن تسميته جيل التسعينيات وهو يمتد حتى العام 2000 وما بعده، وقد أصدر بعض شعراء هذا الجيل أعمالا كان لها صدى وبدأوا بدورهم يواصلون المسار الشعري متأثرين بالشعراء الذين سبقوهم على اختلاف أجيالهم. ففي العام 2008 برز شعراء كثيرون، منهم: السورية هالة محمد (ديوان: كأني أدق بابي)، الاماراتي أحمد راشد ثاني (يأتي الليل ويأخذني)، العماني زاهر الغافري

الأهلية حتى الآن. وقد حضر أيضاً الشعر السوري المعاصر والجديد عبر نوعين من المختارات، النوع الأول حملته «كتاب في جريدة» ضمن سلسلة «ديوان الشعر العربي في الربع الأخير من القرن العشرين». وقد اختار القصائد وقدمها الشاعر شوقي بغدادي وقال في تقديمه: «ما من شك في أنها كانت مهمة شاقة، فسورية حافلة بالشعراء، وفي حدود صفحات «كتاب في جريدة» يبدو أن إرضاء الجميع غاية لا تدرى». ويشف الكلام هذا عن أزمة ثقافية لا تخص العمل الإبداعي ذاته، وهو الشعر هنا، بل تخص العلاقات بين الشعراء قبل أي شيء آخر، ذلك أن عدد صفحات «كتاب في جريدة» يربو على الثلاثين وهي من القطع الكبير. أما المختارات الأخرى فصدرت في عدد خاص أفردته مجلة «الشعر» المصرية بعنوان «ثمة أغنيات تحرك الماء»، وقد أعد المختارات وقدمها نديم الورد. وقد تكون مقدمة نديم الورد للشعر السوري هي الصورة الأنصع لما يجب أن تكون عليه مقدمات المختارات الشعرية، ذلك أنها نجحت في واحدة من أهم وظائف النقد: التبويب والتصنيف. فقد استطاع الناقد أن يظهر العلاقات الشعرية بين الأجيال الشعرية السورية، وأن يبين كيف أن «قلق التأثير» أي تأثر الشعراء بعضهم ببعض، وكتابة الشعر من خلال رؤى متقاطعة تارة ومتوازية طورا، متقاربة حيناً ومتباعدة حيناً آخر، هو ما يعطي الشعر في مكان وزمان محددين خصوصيته.

سوق عكاظ في السعودية ومهرجان للشعر الأنثوي في دمشق

شهد العام كالعادة مهرجانات شعرية عدة في العالم العربي ومنها مهرجان الأردن ومهرجان الملاحة في سورية ومهرجان أصيلة في المغرب، إضافة إلى اللقاءات الشعرية التي لا تتوقف أصلا في العواصم والمدن العربية. وكان اللافت هذا العام مهرجان «سوق عكاظ» السعودي في دورته الثانية، التي شهدت تطورا

المختارات، التقسيمات السياسية والجغرافية التي رأى أنها تضيق المشهد الشعري وتدفعه نحو تقويمات، ذات بعد واحد متباعدة الحدث السياسي والقراءة السياسية، وهو ما حكم حركة الشعر الفلسطيني عقوداً طويلة وأغرقها بمطالبات ومعايير كانت دائماً خارج الشعر. هذا بالضبط ما تمرد عليه الشعراء وما حاولوا عبر كتاباتهم واقتراحاتهم الجمالية واقتراحهم من الحياة اليومية التحرك به نحو ضفاف أخرى، مستعينين بخبرة مختلفة وذائقة مختلفة. على تحريك الأشياء.

وفي بيروت أصدرت اللجنة الوطنية لمنظمة اليونسكو، فرع لبنان، «ديوان الشعر اللبناني المعاصر - مختارات» من إعداد حمزة عبود وتقديمه. وبدت هذه المختارات مهمة وشاملة، وقد جمعت الأجيال كافة وكذلك المدارس والاتجاهات التي يشملها الشعر اللبناني المعاصر. وضمت المختارات أكثر من ستين شاعراً يمثلون مختلف الاتجاهات والتحويلات التي عرفتها الحركة الشعرية في لبنان منذ منتصف القرن الماضي. وقد حاولت أن تقدم صورة للمشهد الشعري لتتيح للقارئ أن يتبين الملامح الأساسية لهذه الحركة من جهة، وأن يلم بأبعاد عدد من التجارب الشعرية البارزة من جهة ثانية. ولذلك فإن عدد الصفحات والقصائد المختارة هنا من الشعراء لا يعبر، في كل الحالات، عن موقع الشاعر ومدى حضوره أو تأثيره في الحركة الشعرية اللبنانية بقدر ما يحاول الكشف عن تجربة الشاعر والأبعاد التي اتخذتها هذه التجربة على أكثر من صعيد. وحاولت المختارات، من جهة ثانية، أن تبين الروابط الضمنية والمباشرة بين هؤلاء الشعراء الذين تشكلت ملامحهم في عدد من الصحف والمنتديات الثقافية والأدبية أو على صفحات مجلة «شعر» وبين الجيل الشعري الذي نشأ في مطلع السبعينيات. وحاولت هذه المختارات أن تبين الملامح الأساسية لتجارب الشعراء الشبان الذين ظهرت مجموعاتهم الأولى خلال العقدين الأخيرين، منذ السنوات الأخيرة للحرب

ولعلّ الشعراء، المنتميات إلى أجيال شعرية مختلفة، ويمتلكن تجارب شعرية متباينة، ويعشن في جغرافيات متباعدة في العالم العربي، جئن كي يعشن الشعر وعبرن عن هذا المنحى، المنحى الذي يؤكد بأن جنس الكاتب، سواء كان ذكراً أم أنثى، لا يشكل معياراً لجودة النصّ.

«الشعر البديل» في القاهرة

أقيمت في القاهرة الدورة الثانية من مؤتمر «الشعر البديل» بعنوان «أمسيات شعرية بديلة: راهن الشعر المصري»، وقد أثار، شأنه في ذلك شأن العديد من المؤتمرات الثقافية في مصر، الكثير من السجال، بدءاً بالعنوان وانتهاءً بالمشاركين مروراً بالبيانات والمواقف والأحداث الساخنة. فالعنوان الذي حمل شعار «البديل» لم يستطع القائمون على تنظيم المؤتمر تحديد مفهوم واضح له. أما الشعراء المشاركون في المؤتمر فكانوا في معظمهم جداً أو مبتدئين، وبدلاً من تكريس قصيدة النثر كتيار مهم في المشهد الثقافي المصري الراهن حضرت قصيدة التفعيلة والنثر والقصيدة المكتوبة بالعامية.

شعراء عرب شباب

اللافت شعرياً خلال هذا العام أن الشعراء العرب الشباب ما برحوا يبحثون عن مواقعهم في المشهد الشعري الراهن، طارحين على أنفسهم وعلى الآخرين أسئلة تحيرهم أو تقلقهم، وهي غالباً أسئلة الشعر التي لا أجوبة شافية لها. وكعادتهم في إصدار مجلات وكراريس حيناً تلو آخر قد تستمر أو قد تحتجب، أصدر شعراء شباب جريدة «الغاوون» الشعرية في بيروت و «مقدمة»، وهي مجلة أو كتاب غير دوري، في القاهرة. والتزامن بين الإصدارين لم يعن أن المشروعين متشابهان، وهنا ربما يكمن الاختلاف الذي لا بد منه. «الغاوون» تحمل ملامح مشروع جديد تماماً، فهي جريدة شعرية تجمع بين الطابع الإبداعي والطابع

يمكن أن يدل على نهوض مرحلة مهمة بالنسبة للشعر العربي في شكل عام، قد تسهم في إعادته إلى واجهة المشهد الأدبي عربياً. ولعل الدعم والرعاية اللذين حظي بهما سوق عكاظ من الشاعر الأمير خالد الفيصل، أمير منطقة مكة المكرمة التي تتبع لها محافظة الطائف ويقع فيها السوق، حيث كان يتبارى الشعراء في العصر الجاهلي، دفعا القائمين على المهرجان إلى المضي قدماً، في العناية بالتنظيم وتنويع المشاركين وتحديد وقت لانطلاق فعالياته في كل عام، إضافة، إلى الدقة في اختيار أعضاء لجنة الجائزة التي تمنح سنوياً، والتي ينبغي أن تكون أكثر انفتاحاً ومرونة في تعاملها مع الشعر.

وشهدت دمشق مهرجاناً فريداً عنوانه «شاعرات عربيات في دمشق» وقد نظمته ملتقى «48 ساعة شعر» وهدفه إحياء مقولة «الشعر الأنثوي» بحسب ما عبّر المشرفون عليه. وقد التقت في المهرجان شاعرات عربيات من أجيال مختلفة وأفاق مختلفة وتشاركن في إحياء أمسيات وقرآن بحرية خارج سلطة المنابر المعهودة. وأعادت التظاهرة إلى الذاكرة المعركة التي خاضتها الشاعرة العربية، لا سيما أواسط القرن المنصرم، لتفرض صوته كشاعرة.

وعندما يقال «شعر أنثوي» فإن ذلك يفتح الباب واسعاً أمام سجلات حادة شهدتها الساحة الثقافية العربية، لكن الملتقى لم يخض في الجدل الدائر حول الكتابة النسائية، والفروق بين هذه الكتابة وتلك التي يكتبها الرجل. ولم يثر كذلك أي حديث يشير إلى بحث الأنثى عن مشروعية لها، ولكتابتها، ضمن «الثقافة الذكورية الطاغية»، بل، على العكس، جاء الاختيار «حباً بالذكر واختيالاً بالأنثى» كما عبّرت الشاعرة هالة محمد مديرة المهرجان، ومثل هذا التعبير لا يهدف إلى تكريس المقولات النمطية في شأن الكتابة النسائية بقدر ما يطمح إلى إلغاء مفهوم النسوية الضيق الذي يقدم المرأة ككائن يرفض «نسويته الناقصة».

كان اللافت هذا العام مهرجان «سوق عكاظ» السعودي في دورته الثانية، التي شهدت تطوراً يمكن أن يدل على نهوض مرحلة مهمة بالنسبة للشعر العربي في شكل عام، قد تسهم في إعادته إلى واجهة المشهد الأدبي عربياً.

له الصفحات الثقافية في الصحافة وبعض الدور والمنابر يعاني فعلاً أزمات عدة، ليس في العالم العربي فقط وإنما في بعض الدول الغربية أيضاً. والسؤال الأول الذي يطرح هو عن القارئ الذي يكاد يكون «شبحاً» مجهولاً، لا الشعراء يعرفونه ولا الناشرون. هناك طبعاً قلة قليلة من القراء معظمهم من الشعراء أنفسهم. هؤلاء يمكن رصدتهم بسهولة. لكن الشعراء حتماً يجهلون قراءهم بل لا يعرفون لمن يكتبون، إذا افترضنا أنهم يتوجهون إلى قراء معينين. الشعراء الكبار قد يعرفون جمهورهم، لا سيما في الأمسيات الشعرية، عندما يقرأون له ما يحب أن يستمع إليه أو يصدّمونه في أحيان مقدّمين له قصائد غير شعبية وغير رائجة.

أزمة القارئ الشعري إذاً هي الأبرز، وتشهد عليها أرقام المبيعات الشعرية. هناك دواوين لشعراء محدثين بارزين قد يكون من الفضيحة إبراز أرقام مبيعاتها. هذا أمر حقيقي. وقد يكون لجوء الكثيرين من الشعراء إلى حفلات التوقيع حلاً لهذه المشكلة. لكن حركة الترويج هذه لا تعبّر عن حرية الإقبال على الدواوين الشعرية. إنها مبادرة مفروضة على «القراء» الذين هم من الأصدقاء والأقارب... الحركة الحقيقية هي التي تسجل في المكتبات أو معارض الكتب حين يكون فعل الشراء ضرباً من الاختيار الحرّ.

وعلاوة على أزمة القارئ أو القراء، يعاني المشهد الشعري العربي الآن حالاً من الاضطراب والاختلاط والفوضى... وهذا ما أسهمت به قصيدة النثر - عن غير قصد - بعدما فهمت خطأ وعممت خطأ، فأصبحت أشبه بالأرض «المشاع» التي لا سياج لها ولا سور. علماً أن قصيدة النثر لا تقل صعوبة عن قصيدة التفعيلة أو القصيدة العمودية. ولعل ما زاد من ارتباك هذا المشهد أيضاً، غياب النقد العربي الذي كان لا بدّ له من أن يرافق الحركة الشعرية المتنامية بسرعة. فمعظم النقاد العرب يتوقفون عند جيل رواد الحداثة ولا يتخطون «تخوم» هذا الجيل، إما لجهلهم ما يحصل في

الصحافي. همّها أن تنزل الشعر من برجه العاجي إلى معركة الحياة كاشفة عن وجهه الآخر وارتباطه بهذه الحياة. أما مجلة «مقدمة» التي أعلنت غايتها مسبقاً وهي اقتصارها على قصيدة النثر، فهي تجمع بين النص الإبداعي والنص النقدي ذي الطابع الرصين. على أن «الغاوون» تصرّ على صفتها مشروعا مفتوحا تتعاقب فيه قصيدة النثر وقصيدة التفعيلة وربما الكلاسيكية. هكذا بدا بيانها التأسيسي بعيداً من لهجة البيانات الرسمية. أما مؤسسها الجريدة ورئيسها تحريرها فهما زينب عساف وماهر شرف الدين. في حين أن مجلة «مقدمة»، التي كانت تطمح أسرة تحريرها إلى تسميتها «ما بعد الشعر» ثم عدلت عن هذا الاسم، فتربط «الشعرية العربية الجديدة» بجو قصيدة النثر. ولعل بيانها التأسيسي الذي جاهر بخروج المجلة عن أي بعد أيديولوجي جعل من قصيدة النثر ما يشبه النزعة الأيديولوجية ولو مضمرة. وقد ضمّت هيئة التحرير أسماء مثل: سامر أبو هواس (فلسطين/ لبنان)، محمد فؤاد (سورية)، عاطف عبدالعزيز وغادة نبيل ومحمود قري (مصر).

الشعر بخير إذاً في العالم العربي بحسب ما «تشي» به هذه العناوين الكبيرة، علاوة على المشاريع الشعرية الصغيرة التي تشهدها العواصم. من يستطيع أن يقول إن الشعر العربي الراهن يعاني «أزمة»؟ من يقدر أن يعلن أن هذا الشعر يشهد حالاً من التراجع فيما الشعراء يزدادون والدواوين تملأ رفوف المكتبات العربية؟ من يستطيع أن يحصي ما يكتب من قصائد في العالم العربي؟

هذا الرواج «الظاهر» للشعر ولقصيدة النثر على الرغم من تلمل الناشئين العرب - هل يعني أن الشعر العربي الراهن لا يعاني مشكلة أو أزمة؟ قد لا يكفي هذا «الرواج» المعلن ليكون معياراً يمكن الحكم من خلاله على «سلامة» الواقع الشعري العربي وعلى رسوخه أو نهوضه. فالظاهر أمر والواقع الملموس أمر آخر. والشعر الذي يُحتفى به دائماً والذي تروج

أزمة القارئ الشعري هي الأبرز وتشهد عليها أرقام المبيعات الشعرية. هناك دواوين لشعراء محدثين بارزين قد يكون من الفضيحة إبراز أرقام مبيعاتها. وقد يكون لجوء الكثيرين من الشعراء إلى حفلات التوقيع حلاً لهذه المشكلة. لكن حركة الترويج هذه لا تعبّر عن حرية الإقبال على الدواوين الشعرية.

بعدها «تجربة لم تكتمل ولم تنضج ولم تقنع أحداً أنها صارت جديرة بالوجود». وهو على قناعة تامة بأن هذه القصيدة لم تتمكن بعد أكثر من قرن على ظهورها أن تكون قصيدة أو شعراً...

وقد أثار كتابه ردود فعل سلبية، لا سيما لدى الشعراء الجدد أو الشباب الذين اختاروا قصيدة النثر وباتوا يسيطرون على المشهد الشعري الراهن في العالم العربي. وقال بعضهم أن أحمد عبدالمعطي حجازي يعاني مأزقاً شخصياً يكمن في خوضه سجلاً في حقل لا يلم به تماماً وهو حقل قصيدة النثر القائمة على ما يسمى بالإيقاع الداخلي. وإن كان يستحيل إنكار معرفته بالعروض والأوزان والتفاعيل، فهو حين يتحدث عن الإيقاع والوزن، وعن الشعر المنثور وقصيدة النثر، يبدو متعثراً في متاهة المصطلحات النقدية كأن لا يميز مثلاً بين الإيقاع والوزن، اللذين يختلف أحدهما عن الآخر بحسب المعجم النقدي. فالوزن جزء من الإيقاع بينما الإيقاع أشمل وأرحب ولا يمكن حصره في الوزن.

ورأى البعض أنه قد يحق لأحمد عبدالمعطي حجازي أن يأخذ على بعض شعراء قصيدة النثر ارتكابهم أخطاء في الصرف والنحو، لكن هذه الأخطاء لا تقع فقط في قصيدة النثر وإنما أيضاً في قصيدة التفاعيل وفي القصة والرواية. وهذا ما أشار إليه أصلاً الناقد جابر عصفور عندما انتقد بعض قصائد النثر التي وجدها ركيكة وضعيفة وخالية مما يسميه «الضوابط الداخلية». وهذه مقولة مهمة جداً ابتدعها عصفور جاعلاً منها معياراً من معايير قصيدة النثر. ولم يتوان الشاعر حجازي عن الرد مجدداً على منتقديه الكثر، مدافعاً عن موقفه الصلب والنهائي من قصيدة النثر التي يرفض أن يطلق عليها صفة القصيدة.

أما السجال الذي دار حول نازك الملائكة ومقولة «الشعر الحر» التي كانت أول من أطلقها عربياً ونظر لها، فانطلق من خلط الشاعرة بين مفهومين شعريين مختلفين تماماً هما: الشعر

المعترك الشعري الراهن أو لتخوفهم من خوض غمار الشعر الجديد الذي يجهلون كيف يقرأونه وكيف يقاربون تياراته وأجواءه الجديدة.

ولعل الشعار الذي حملته الملتقى الدولي الأول للشعر في القاهرة، وهو «الشعر في حياتنا»، يعبر خير تعبير عن الغاية التي لا بد من التوجه إليها. أين أصبح الشعر في حياة الناس أو الشعوب؟ هل ما زال الشعر يمثل حاجة إنسانية عميقة، جمالية وروحية وميافيزيقية؟ أي موقع يحتل الشعر في عصر العولمة؟ هل نالت منه الحياة المادية والتكنولوجية والعملية أو البراغمية التي تسود الآن؟

أسئلة كثيرة تطرح نفسها بالحاح، والإجابة عليها نظرياً لا تكفي. ولا يمكن التغاضي عن حال العزلة التي يؤول الشعر إليها، على الرغم من «المظاهر» شبه الخادعة التي تحيط به، بل على الرغم من تكاثر الشعراء والأعمال الشعرية.

من يقرأ الشعر اليوم؟ هل استطاع «الجمهور» أن يواكب الثورات الشعرية المتلاحقة؟ هل يستطيع هذا «الجمهور» أن يستوعب ما يقرأ لو أنه قرأ فعلاً الأعمال المغالية في تجريبيتها؟

سجالان شعريان

شعرياً، على سبيل المثال، شهدت السنة 2008 سجاليين مهمين دار أولهما حول قصيدة النثر والثاني حول مقولة «الشعر» الحر. ولئن كانت مناسبة السجال الأول صدور كتاب للشاعر المصري أحمد عبدالمعطي حجازي الذي ينتمي إلى جيل الرواد في الحركة الشعرية الحديثة بعنوان «قصيدة النثر أو القصيدة الخرساء» (منشورات مجلة «دبي الثقافية» 2008)، فإن مناسبة السجال الثاني كانت الذكرى الأولى لرحيل الشاعرة العراقية نازك الملائكة التي تنتمي أيضاً إلى الجيل الريادي للشعر التفعيلي الذي عُرف عربياً بـ «الشعر الحر». في هذا الكتاب، وعلى عادته، يكرر حجازي موقفه الرافض من قصيدة النثر التي

من يقرأ الشعر اليوم؟ هل استطاع «الجمهور» أن يواكب الثورات الشعرية المتلاحقة؟ هل يستطيع هذا «الجمهور» أن يستوعب ما يقرأ لو أنه قرأ فعلاً الأعمال المغالية في تجريبيتها؟

ما زال السجال مستمراً حول قصيدة النثر بين رفض مطلق لها وبين قبولها مشروطة بتوافر ضوابطها الداخلية.

«أبجدية» نزار قباني

ومثلما صادف العام 2008 الذكرى الأولى لغياب نازك الملائكة، فهو صادف أيضاً الذكرى العاشرة لغياب الشاعر السوري نزار قباني. لكن هذه المناسبة كادت أن تمرّ بلا ضجة تذكر، مع أن ورثته أصدروا ديواناً له ضمّ قصائده الأخيرة التي لم تنشر سابقاً وقد حمل عنواناً «قبانياً» بامتياز هو: «أبجدية إلياس مين». واللافت أن هذا الديوان الذي كان من المفترض أن يشكل حدثاً شعرياً لكونه آخر ما كتب نزار ولصدوره في الذكرى العاشرة لرحيله، لم يلق الترحاب الكبير ولم يثر حماسة النقاد، فكتب عنه القليل في الصحافة. وقد يكون هذا الاستقبال البارد لديوان قباني الأخير مثاراً لأسئلة كثيرة حول الشاعر الكبير الذي فقد بعضاً من وهجه بعدما كان في طليعة الشعراء المعاصرين. أما السؤال الذي أثار جدلاً

فكان: «كيف نقرأ نزار قباني اليوم؟» واختلفت الآراء وتضاربت في محاولتها للإجابة عليه. فقرأه الشاعر بعد غيابه تختلف عن قراءته خلال حياته، لا سيما إذا كان الشاعر في حجم نزار قباني، شعرياً وشعبياً أو جماهيرياً. وهو يكاد يكون الوحيد الذي امتلك سلطة تماثل السلطة السياسية، والذي أعاد إلى شخص «الشاعر» العربي حضوره الساطع بصفته صوت الناس وضميرهم الحي. لكن المفارقة تكمن في أن شعرية نزار قباني الحقيقية تجلت خارج هذه السلطة التي كانت له أو قبل نشوئها، أي في مراحلها الأولى، عندما كان ينتمي بوضوح إلى المدرسة الجمالية التي عرفها عصر النهضة في مقلبه الأخير وعندما راح يحدث معطيات هذه المدرسة مؤسساً لغته الجديدة الخاصة وقصيدته الحديثة الخاصة. سلطة نزار قباني برزت لاحقاً عندما شرع يكتب بـ «السكين» (كما يعبر) قصائد سياسية صارخة ألهمت الجماهير وراعت همومها وماشت ذائقتها ومشاعرها الآنية. ومنذ أن بدأ يكتب بـ «السكين» تراجع شعر الوجدان والغزل لديه واحتل الشعر السياسي صنيعة بدءاً من

الحرّ والشعر التفعيلي. وقد كتبت نظرياً عن الشعر التفعيلي وفي ظلها أنها تكتب عن الشعر الحر، علماً أنها كانت على بينة من الشعر الأنغلو سأكسوني الذي شهد انطلاق مقولة «الشعر الحر» عالمياً مع الشاعر الأميركي والت ويطمان، لا سيما في ديوانه الشهير «أوراق العشب» الذي صدر في العام 1855. كانت نازك الملائكة سباقة فعلاً إلى تناول هذه المقولة، ولو من قبيل الخطأ، في مقدمة ديوانها الثاني «شظايا ورماد» (1949) ثم في كتابها الشهير «قضايا الشعر المعاصر» الذي نم عن ناقدة محترفة، خصوصاً في حقل العروض. وهذه المقولة شهدت أصلاً «معركة» بينها وبين الشاعر الكبير بدر شاكر السياب بدت أشبه بـ «معارك طواحين الهواء»، لا سيما بعدما تخطاها السياب وأصبح واحداً من الشعراء العرب الكبار.

واعتبر الذين شاركوا في السجال أن «خطأ» نازك الملائكة، وإن لم يكن جسيماً، قد أسهم في رواج وانتشار ما يشبه «سوء الفهم»، خالطاً بين نوعين شعريين غير متشابهين البتة، واحدهما متحرر من القافية والوزن بحسب المصطلح الذي رسّخته الحداثة الغربية، وثانيهما مقيد بما يسمى وزناً وقافية ولكن بعيداً من قالب العروضي التقليدي أو الكلاسيكي. هذا الخطأ تناوله الناقد العراقي عبدالواحد لؤلؤة في كتابه «أوراق الخريف» وتحديداً في فصل صغير عنوانه «الشعر الحر والخطأ المستمر». وقد تمكن فعلاً من توضيح خطأ نازك الملائكة وتصحيحه. ورأى البعض أن الشاعر نازك الملائكة لو انتبهت أساساً إلى «الخطأ» الذي ارتكبتة عن غير قصد لكانت عادت عنه، فما شاع وانتشر عربياً كمصطلح قائم على مفهوم «خاطي». فالشعر الحر لا يستطيع أن يحل محل الشعر التفعيلي مهما بلغ عدد التفاعيل، مثلما لا يقدر أيضاً أن يلغي قصيدة النثر التي تختلف عنه تماماً. وهذا ما يجب العمل على إيضاحه عربياً حتى تكتسب هذه «المصطلحات» مفاهيمها الحقيقية.

الشعر الحر لا يستطيع أن يحل محل الشعر التفعيلي مهما بلغ عدد التفاعيل، مثلما لا يقدر أيضاً أن يلغي قصيدة النثر التي تختلف عنه تماماً. وهذا ما يجب العمل على إيضاحه عربياً حتى تكتسب هذه «المصطلحات» مفاهيمها الحقيقية.

المحلي. بعض المدن تحب شعراءها وتقبل عليهم جاعلة منهم نجوماً. أما عربياً فهو لا يستطيعون منافسة نزار ومحمود. لكن محمود بدا مخالفاً لنزار في مساره: ابتداءً شعبياً وأصبح «نخبوياً»، على أن نخبويته لم تكسر رهبة الرمز الذي يمثله في وجدان الجماهير العربية. كيف نقرأ نزار قباني اليوم، بعد عشرة أعوام على غيابه؟ هذا السؤال طرح كثيراً خلال العام 2008، ولم يجد الجواب الشافي. هل نقرأ قباني في مراحلته الأولى التي استطاع فيها أن يكون خير وارث لمدرسة عصر النهضة «الثانية» بجمالياتها ورومنطيقيتها ورمزياتها، وخير تائر على العمود الشعري وخير رائد للشعر الحر أو التفعيلي؟ أم نقرأه في مراحلته السياسية الغاضبة التي مثل فيها ضمير الجماهير العربية في تمردها واحتجاجها؟ هل نقرأه في شعره الغزلي الجميل الذي طوّر عبره الإرث النهضوي أم في حداثته الخاصة، حداثته العفوية والبعيدة عن نظريات الحداثة نفسها؟ نقرأه في شعره السياسي الرثائي الذي نعى به الواقع العربي المأزوم أم في شعره السياسي الذي وقع في شرك الخطابة والمباشرة؟

سنة محمود درويش

لم يكن رحيل الشاعر محمود درويش مجرد رحيل لشاعر فلسطيني وعربي كبير، بقدر ما كان حدثاً شعرياً وسياسياً على السواء. فالشاعر محمود درويش هو بمثابة الرمز الأنقى للقضية الفلسطينية، بعيداً عن تناقضاتها وأزماتها. إنه شاعر الأرض وحارس الذكريات، شاعر المنفى الذي عاشه الفلسطينيون، شاعر العودة إلى الوطن الذي أضحى بمثابة المجاز الشعري.

كان رحيل محمود درويش حدثاً شعرياً تراجيدياً بل الحدث الأبرز الذي وسم عام 2008. رحل محمود درويش في أوج «شبابه» الشعري. فالأعوام السبعة والستون التي انطفت في 2008/8/9 لم تزده إلا ألقاً. وكان كلما اكتشف خريف الحياة أوغل في ربيع

هزيمة العام 1967 وانتهاءً بالهزائم المتتالية التي شهدتها «الساحة» العربية، عسكرياً وسياسياً... وعرف نزار كيف يستخدم الحدث السياسي شعرياً ليرسخ جماهيريته ولو على حساب شعريته. إلا أنه بالطبع لم يهجر الغزل بل أدى أيضاً شخصية الشاعر الذي يدعو إلى تحرير المرأة العربية من السلطة الذكورية والاجتماعية.

ورأى البعض أن نزار قباني كتب كثيراً، أكثر مما يقدر شاعر وحده على كتابته. بأعماله الشعرية بلغت تسعة أجزاء، ناهيك بأعماله النثرية ومقالاته التي لا تحصى. لكن هذه الكثرة وإن دلت على امتلاكه ملكة اللغة وعبقريتها، لم تكن في مصلحته بل هي انعكست سلباً على شعريته، بخاصة في مراحلها الأخيرة عندما راح يكرر نفسه حتى بدا كأنه يقلد نفسه. لكنه لم يفقد جماهيريته ولا قراءه الذين ظلوا يقبلون على أعماله ويواكبون الجديد منها.

إلا أن «الصدمة» حصلت بعدما رحل نزار قباني. لم يمض على غيابه زمن حتى بدأ مبيع أعماله يتراجع. اسمه لم يعد يحتل قائمة الكتب الأكثر مبيعاً في المعارض العربية. ولم تعد الأجيال الجديدة «تتهافت» على دواوينه. غاب الشاعر وبقي شعره، لكن الشعر غير قادر على الحلول محله. كان القراء المفتونون به، شباناً وشابات، ينتظرون في صفوف طويلة ليحظوا بتوقيعه. والأمسيات التي كان يحييها في المدن العربية كانت تعج بالجمهور الغفير الذي تضيق به الصالات فتخرج كثرة منه إلى الساحات. إلا أن نزار قباني لا يزال الشاعر العربي المعاصر الأكثر مبيعاً على الرغم من تراجع أرقام مبيعاته خلال الأعوام العشرة، لا سيما في معارض الكتب العربية. وهذه ميزة سيظل يحسده عليها شعراء كثر حتى بعد غيابه. ويعترف معظم أصحاب المكتبات في العالم العربي بهذه الحقيقة: بين الشعراء لا يزال نزار يحتل المرتبة الأولى شعبياً، ثم يليه محمود درويش. هذا على المستوى العربي لا

نزار قباني لا يزال الشاعر العربي المعاصر الأكثر مبيعاً على الرغم من تراجع أرقام مبيعاته خلال الأعوام العشرة، لا سيما في معارض الكتب العربية.

لم يمهل الموت كي ينهي حديثاً عابراً مع ما تبقى من حياته، لم يمهل حتى ليعدّ حقيبتة. اغمض محمود درويش عينيه رغماً عن الحياة التي كانت تصخب في داخله. شاعر الحياة غلبه الموت في ذروة الحياة التي لم تكن وجهاً آخر للموت بل كانت غريمه الأبدي. كان شاعر «سريّر الغريبة» يردّد: «أريد أن أحيّا»، كان فعلاً يريد أن يحيّا كشاعر فقط، لكن الشاعر الذي لم يحافظ إلا على سلطة «الحلم» كان أرق من رمح الموت الذي اخترق قلبه في أوج شبابه.

وقبيل رحيله بشهرين كان محمود درويش نشر ديوانه الأخير في حياته بعنوان «أثر الفراشة» وقد ضمّ ما سمّاه هو نفسه «يوميات». في هذا الديوان يختلط الشعر بالنثر، والقصيدة بالمقطوعة النثرية، ورهافة اللحظة الشعرية بجمالية «النثر اليومي». لكن الشاعر لم يتسنّ له الاطلاع على الأثر الذي تركه هذا الكتاب، في النقد كما في القراء، وقد استقبلوه بترحاب كبير، على الرغم من طغيان رحيل الشاعر على المعترك الشعري العربي والعالمي.

شعر بالنبطية... والعامية

ما زال الشعر العربي المكتوب باللهجات العامية يحتل موقعه على الخريطة الشعرية كما في وجدان الجماهير وذاكرتهم. الشعر النبطي في الخليج العربي يزداد شعراؤه مثلما يزداد قراؤه. ويكفي رصد ما ينشر من هذا الشعر في الكتب والمجلات والصحف حتى تبين المرتبة التي يتصدّرها في الحركة الشعرية العربية. أما الشعر العامي في معظم البلدان العربية فله رواده وجمهوره الكبير، في مصر وفي بلدان المشرق والمغرب العربيين، وبات هذا الشعر يعبر عن آمال الناس وتطلعاتهم وعن المشاعر التي تخالجه، بتلقائية وعفوية من غير أن يخلو من الفن الشعري الراقي والصنيع الجمالي.

وإن كان يستحيل إحصاء ما يصدر من دواوين بالنبطية والعامية، فإن بالإمكان

القصيدة. وقد كان في الفترة الأخيرة على حماسة شعرية نادرة وعلى قلق لا يعرفه الرواد المكرسون عادة. «القضية» التي صنعتها مثلما صنع أسطورتها تخطاها إلى الأمام الذي هو الشعر. أضحت القضية هي الماضي الملطخ بالدم والأسى، وأمست القصيدة هي المستقبل القادر على احتواء الأرض التي كانت ولم يبق منها سوى ما بقي. كان الشعر كل همّه في أيامه الأخيرة وما قبلها. الوجه السياسي فيه كان قد تغضن وغرته شآبيب اليأس، أما وجهه الشعري فكان أشد نضارة من قبل. كان أدرك إدراك اليقين أن «البيت أجمل من طريق البيت» كما قال مرة. البيت يظل حلمًا بيت قد يصل إليه، حياً أو محمولا على الأكف، أما الطريق فهي مخوفة بالأشواك والأخطار. البيت هو الحلم الذي قد يفتح أمامه أبوابه فيما الطريق شأن واقعي، وما أقبح الواقع عندما يغلبه اليأس أو القنوط. لكن محمود درويش وصل أخيراً إلى البيت الذي بلا شرفة ولا عتبة ولا أبواب، وصل مغمض العينين ولكن ببصيرة لا تخبو وحنين لم تخدم ناره.

كان الشعر هو النهاية التي ارتجاها شاعر «جدارية». السياسة انهكتها والقضية أثقلت كاهله وبات يشعر بحاجة ملحة إلى حريته، الحرية التي تجعله فرداً في جماعة بعدما كان جماعة في فرد. كان الوقت حان ليواجه الشاعر نفسه في مرآة نفسه. مرآة الوطن غزاها الصدا بعدما سقط الوطن في أسر الواقع الأشد مأسوياً من التاريخ. اكتشف الشاعر أن «المنفى هو المنفى، هنا وهناك» وأنه شاعر المنفيين اللذين لا نهاية لهما، اللذين أصبحا قدره وقدر الذين هم هو، أخوة في الوطن وإخوة في اللاوطن، في الشعر والته والترحال.

لم تكن لحظة الموت غريبة عن شاعر الموت في ديوان «جدارية» وديوان «في حضرة الغياب». لقد واجهه بعينين مفتوحتين وقلب متوقد. خبره عن كتب وعاشه بل ماته ثم نهض منه وبه جاعلاً منه قصيدة ولغة وصوراً متدفقة. ومثلما تنبأ في «جدارية»،

وفيه يواصل الشاعر مسيرته الخاصة التي استطاع ان يكون فيها خير وارث للمدرسة الشعرية اللبنانية المتجلية في اللغة العامية والحاملة في ثناياها سحر الطبيعة ووهج الغنائية.

ثالثاً: الأدب العربي الشاب

عاماً تلو آخر يزداد حضور الإبداع الأدبي الشاب، سواء في الرواية أم في الشعر أم القصة القصيرة أم الكتابة الحرة التي تتخطى مقاييس النوع الأدبي. وهذا الأدب ظاهرة لا يمكن تجاهلها مهما بدت ملتبسة وعامة أو «شاملة» بالأحرى، ومهما تعرضت لحملات نقدية يشنها بعض الرواد ومن أعقبهم. هذه الظاهرة لا بد من التوقف عندها لأنها تحمل أولاً نواة الأدب المنتظر مستقبلاً ولأنها تمثل ثانياً المشهد الراهن. الأدباء الشباب الآن هم أدباء الغد بحسب ما يفترض المعيار الزمني. إلا أن الصفة «الشبابية» التي تطلق على هذه الظاهرة غالباً ما تكون «عمومية» وبلا حدود أو معايير. فهذه الصفة يمكن إطلاقها على بضعة أجيال تتوزع خلال عقدين أو ثلاثة، مثلما تطلق على الجيل الراهن الذي يخطو خطواته الأولى في عالم الأدب. إنها صفة فضفاضة تحتمل أكثر من موصوف. لكن هذا الالتباس لم يكن عائقاً دون تعيين هذا الأدب وقراءته بوصفه أدباً شاباً وراهنًا ومختلفاً عما سبقه من أدب ينتمي إلى أجيال أخرى. وباتت الصفة «الشبابية» تطلق على الجيل الجديد الذي تخطى مرحلة «الابتداء» أو «الهوية» ويتيحياً ليدخل مرحلة الاحتراف أو لعله دخلها.

بعيداً من هذه «الإشكاليات» في التسمية والوصف أو التعيين عمدت بعض المؤسسات الثقافية العربية إلى رصد حركة الأدب العربي الشاب أو «الراهن» وإلى إحياء لقاءات متتالية في عاصمة عربية وأخرى، جامعة أسماء ووجوهاً شابة، فاسحة أمامها المجال لتتعارف وتتبادل الخبرات والأفكار وتعمل

التوقف أمام نماذج تمثل أبعاد الشعر الشعبي وجمالياته والقضايا التي يعبر عنها والهموم التي يختزنها في داخله.

وفي هذا الصدد أصدر الأمير الشاعر خالد الفيصل ديواناً بعنوان «أشعار خالد الفيصل»، وضمّ هذا الديوان منتخبات من القصائد التي دأب على كتابتها، بروح شفيفة ولغة تنحو منحى جمالياً صافياً. قصائد تغرف من الوجدان العميق والذات الإنسانية، تخاطب القلب والعقل في آن واحد وتسعى إلى تحرير العالم ممّا علق به من بشاعات الحضارة الحديثة، حضارة التكنولوجيا التي تكاد تقضي على القيم الأصيلة. هكذا يغني الشاعر الحياة والحبّ المثالي والماضي الفائض بالبراءة والأمل أو الرجاء الذي يحتاج إليه العالم، المحاصر بالهموم والشجون.

في القاهرة احتفى الجمهور المصري أو القرّاء بالأحرى بالشاعرين العاميين أحمد فؤاد نجم وعبدالرحمن الأبنودي اللذين ما برحا يعانيان المرض ويواجهانه بالشعر وبحبّ الحياة نفسها. وقد صدرت لهما مختارات من قصائدهما لقيت رواجاً كالعادة، وردّها الجمهور متنعمًا بلغتها الحارقة وصورها الباهرة وجمالياتها ومضمونها أو مواقفها الصارخة وبعدها الوجداني والعاطفي.

الشاعر العراقي مظفر النواب الذي يعاني المرض أيضاً، ويقال إنه طريح الفراش في منزله الدمشقي في العاصمة السورية حيث اختار الإقامة، توالى صدور أعماله الشعرية بالعامية العراقية ديواناً تلو ديوان. وفي هذه الأعمال تتجلى ثورته الشعرية التي كان أعلنها قبل أعوام وقد جسّد فيها صوت الشعب الغاضب والمقهور وصوت الأمة الراضية للظلم والإذلال والهزيمة. ولئن طغى الهم السياسي على شعر مظفر النواب فإنه استطاع أن يحرر السياسة من طابعها المباشر والأنّي جاعلاً منها قضية إنسانية بامتياز.

في بيروت أصدر الشاعر اللبناني عصام عبدالله ديواناً بالعامية عنوانه «مقام الصوت»

الشعر النبطي في الخليج العربي يزداد شعراؤه مثلما يزداد قراؤه. ويكفي رصد ما ينشر من هذا الشعر في الكتب والمجلات والصحف حتى تبين المرتبة التي يتصدّرها في الحركة الشعرية العربية.

صدر لخالد الفيصل ديوان بعنوان «أشعار خالد الفيصل»، وضمّ هذا الديوان منتخبات من القصائد التي دأب على كتابتها، بروح شفيفة تسعى إلى تحرير العالم ممّا علق به من بشاعات الحضارة الحديثة.

حقيقي بين هؤلاء الشباب والأدباء المكرسين، حتى وإن أدى الحوار إلى الاختلاف وليس إلى الإلغاء طبعاً.

يحمل بعض الرواد وبعض أهل القلم والنقد باستمرار على الجيل الشاب آخذين عليه مأخذ كثيرة مثل الركاقة اللغوية والضحالة في الثقافة واللامبالاة والتقاعس... نزار قباني كان يصف الشعراء الشباب بـ «أطفال الأنابيب» معلناً تبرمه من قصائدهم ولغتهم. ويأخذ عليهم أحمد عبدالمعطي حجازي جهلهم العروض وقواعد اللغة العربية نفسها. ولم يتمالك الناقد جابر عصفور عن توجيه نقد قاس لبعضهم. وقد ردّ بعض الشباب عليهم متهمين إياهم بالانغلاق والتقليد والأنانية... قد يحق للجيل الحداثي الأول، الرائد والمؤسس ألا يستوعب هذه الأصوات الشابة المختلفة عنه اختلافاً شديداً، وقد يضير هذا الجيل ألا يجد أثراً له في نتاج هؤلاء الشباب الذين طوروا لغتهم وأشكالهم وأساليبهم متخطين الرواد ومن أعقبهم، سواء سلباً أم إيجاباً. ولكن يحقّ أيضاً للجيل الشاب أن يدافع عن نفسه وينتقد «غرماء»، شرط أن يحافظ على الموضوعية والنبل في النقد.

قد يحتاج المشهد الأدبي الشاب إلى المزيد من الوقت كي يتبلور ويتجلى ويحكم عليه بالتالي، حتى وإن برزت فيه هنات وعثرات لا يمكن الغض عنها، ومنها الركاقة التي جعلها الشباب رديفاً للغة الحياة ونقيضاً للغة المعاجم والقواميس، وكذلك الحرية التي لا مقاييس لها والتي أتاحت لهم أن يتخطوا الأصول والتقاليد، والتشابه في الأصوات والأجواء واللغات حتى بدوا كأنهم يقلدون بعضهم بعضاً... هذه مأخذ يمكن أن تلاحظ بسهولة، لكنها ليست ذريعة لإلغاء جيل بكامله، وتجاربه بكاملها.

يصعب فعلاً التعامل مع أدب الشباب بخفة ولا مبالاة وكأن هذا الأدب لا ينتمي إلى صميم التجربة الأدبية أو كأنه في أسوأ الأحوال أدب البدايات الذي لا يلبث الكثير من الأدباء أن ينكره أو يتناساه. ويصعب كذلك تهميش هذا

معاً في ما يشبه المحترفات الأدبية. منها على سبيل المثل مؤسسة «المورد» في القاهرة ومؤسسة القطان في فلسطين التي دأبت على منح جوائز للأدباء الشباب.

وقد تكون الجوائز التي تُخصّص للأدب الشاب مهمة نظراً إلى تشجيعها الأسماء الشابة مادياً وأدبياً، لكنها لا تكفي. فهي لا تمثل حافزاً على تصنيف هذا الأدب وبلورته وإضاءة زواياه ومعالجة أزماته. الجوائز تضع الأسماء الفائزة تحت أضواء الإعلام و«الشهرة»، وتذكي في الجيل الشاب نار التحدي والمثابرة، لكنها لا تساعد على استيعاب العقبات التي يواجهها في انتقاله من مرحلة الهواية إلى مرحلة الاحتراف، وهذا انتقال لا يخلو من المخاطرة والمشقة.

ومن الواضح أن معظم الجوائز الأدبية في العالم العربي تذهب إلى الأدباء الكبار أو المكرسين. الأدباء الشباب لا يحصلون سوى النصائح وبعض عبارات التشجيع والشهادات التي يتكبر بها عليهم أساتذتهم أو الأدباء الذين يكبرونهم سناً وتجربة. ولعل الجوائز القليلة الموجهة إلى الأدباء الشباب هي جوائز خجولة في معظمها، جوائز معنوية أو رمزية وبعضها محلي أو إقليمي. وهي غالباً ما تخضع لاعتبارات عدة وتوجيهات ومبادئ جاهزة ونادراً ما تسعى فعلاً إلى اكتشاف المواهب وتكريمها وتبنيها. على أن الأدباء الشباب العرب يستحقون أن يحظوا بجوائز تغطي حقول الرواية والقصة والشعر وتدعمهم في مستقبل حياتهم الأدبية وتلفت الأنظار إليهم وتلقي ضوءاً على أعمالهم وتجاربهم! ولعل جوائز كهذه لا تخلق فقط نوعاً من المنافسة الأدبية الجميلة بل قد تسهم، إن كانت جوائز حقيقية، في بلورة الأدب الشاب وفي تصنيفه وترسيخه كأدب سيصبح لاحقاً أدب المستقبل! وعلاوة على كشف هذه الجوائز مواهب جديدة وأقلاماً جريئة فهي تساعد على جعل هذا الأدب الشاب في صميم الحركة الأدبية وليس على هامشها. وقد تسهم أيضاً في خلق حوار

معظم الجوائز الأدبية في العالم العربي تذهب إلى الأدباء الكبار أو المكرسين. الأدباء الشباب لا يحصلون سوى النصائح وبعض عبارات التشجيع والشهادات التي يتكبر بها عليهم أساتذتهم أو الأدباء الذين يكبرونهم سناً وتجربة.

الأدباء الشباب العرب يستحقون أن يحظوا بجوائز تغطي حقول الرواية والقصة والشعر وتدعمهم في مستقبل حياتهم الأدبية وتلفت الأنظار إليهم وتلقي ضوءاً على أعمالهم وتجاربهم!

إلى الانتشار عبر الإنترنت نظراً لما يتيح من إمكانيات.

وأصبحت أيضاً ظاهرة «المنتديات» الشبابية جديرة بالكثير من التأمل، سواء لما تتيحه من إمكانيات للحوار وتبادل الأفكار أم نظراً لكونها ملاذاً للأدباء الشباب، يلجأون إليها لتسويق أعمالهم والدعاية لها. ولعل هذا ما جعل على الأرجح، الكاتب المصري الشاب أشرف نصر يصدر روايته «حرية دوت كوم»، التي يبدو من عنوانها أنها تربط إلى حد بعيد بين الحرية والإنترنت، فهو فضاء يتيح إمكانيات على مستوى التقني، ويتخطى كل رقابة. وقد حازت الرواية منحة نشر من مشروع «إقرأ واكتب الآن» الذي تنظمه مؤسسة «المورد الثقافي» و «أناليندا»، ومكتبة الإسكندرية ومؤسسة تامر للتعليم في فلسطين.

وقد تصلح هذه الرواية لتكون نموذجاً أدبياً شبابياً. فهي تحكي عن جماعة من الشباب ينتمون إلى بلدان عربية مختلفة. ومن هؤلاء الشباب: شريف المصري من الفيوم، مجيد العراقي المقيم في هولندا، خليل المصري من سوهاج، سهيل اللبناني، ليلي من القاهرة، مايكل من الإسكندرية، رغد من الإمارات. وهم يتقابلون في منتدى «حرية دوت كوم» ويتأثر بعضهم ببعض عبر التواصل الذي يحدث بينهم.

ولعل الحرية التي ربط أشرف بينها وبين الإنترنت، تعبير واضح عن أزمة التواصل، فالشباب العرب، سعيًا منهم نحو تفجير طاقاتهم، يعمدون إلى التلاقي عبر الإنترنت لابتكار مناطق جديدة للحرية تساعدهم على التخلص من ضغط الواقع، والبحث عن هواء أرحب. ويتيح هذا الفضاء لهم إمكانيات مهمة تخفف من الضغط النفسي وتحول دون الانهيار أو السقوط.

رابعاً: أدب عربي بالأجنبية

الأدب العربي المكتوب بالفرنسية أو بالإنكليزية وسواهما تزداد رقعته اتساعاً،

الأدب أو تجاهله وتدجينه والحكم عليه حكماً مسبقاً وعدم قراءته والاعتناء به وإيفائه حقه! وهذا ما يحصل غالباً في عالمنا العربي.

وما يجب الالتفات إليه هو «المجلات» الأدبية الشبابية التي تصدر في الكثير من العواصم والمدن العربية، في القاهرة كما في الرباط أو بيروت أو رام الله وعمّان وجدة وبغداد وسواها، ناهيك ببعض المدن الغربية التي باتت أشبه بالمغرب الإبداعي العربي. لكن هذه المجلات الشهرية أو الفصلية لا تحافظ على وتيرة منتظمة في صدورها، فمعظمها سرعان ما يتوقف عن الصدور لأسباب عدة من أبرزها التمويل والرقابة. واللافت خلال العام 2008 مواصلة مجلة «من وإلى» على الصدور وهي مجلة تعنى بـ «الأصوات العربية الجديدة» يرأس تحريرها الشاعر الفلسطيني الشاب نجوان درويش وتصدر عن دار «جيل» في رام الله. والمجلة هذه عربية ويصر محررها على جمع قصائد وقصص ونصوص شبابية في أنحاء العالم العربي.

لا شك في أن جهاز الإنترنت أصبح ملاذاً للكتابة الجديدة أو الشابة. سواء على مستوى النشر أم من خلال اتخاذ الفضاء الافتراضي موضوعاً للكتابة. ففي المغرب مثلاً، كتب هشام دحماني مجموعته القصصية «أعلى قليلاً من بيل غيتس» محاولاً من خلالها مقاربة هذا الفضاء وملاساته. وتبعته من ثم فاطمة بوزيان في نصوص مجموعتها القصصية «هذه ليلتي»، حيث يصبح الإنترنت أحياناً بطل النص أو يُغيّر مصير الأشخاص ويضفي عليهم تحولات تنتهي بهم إلى نتائج غير متوقعة.

وفي الأردن اشتهر محمد سناجلة بروايتيه الرقمتين، أما في مصر، فالشباب اليوم يكتبون بحماسة مستفيدين من هبة الافتراضي، ويغزو مجموعات القصصية وأعمالهم الروائية عالم «النت»، خالقاً لهم فرصاً جديدة للتعبير. ثم تطوّر الأمر وسرعان ما أصبح الأدباء المكرسون يسعون بدورهم

ما يجب الالتفات إليه هو «المجلات» الأدبية الشبابية التي تصدر في الكثير من العواصم والمدن العربية، لكنها سرعان ما تتوقف عن الصدور لأسباب عدة من أبرزها التمويل والرقابة.

أصبحت ظاهرة «المنتديات» الشبابية جديرة بالكثير من التأمل، سواء لما تتيحه من إمكانيات للحوار وتبادل الأفكار أو نظراً لكونها ملاذاً للأدباء الشباب، يلجأون إليها لتسويق أعمالهم والدعاية لها.

مادة روائية تغري القارئ الأجنبي. ويكفي استعراض الروايات المكتوبة بالفرنسية مثلاً التي استوحيت أجواء الحياة النسائية الحميمة أو العلاقات المترفة والعادات والتقاليد التي تبهر القراء الغربيين. وهذا النوع من الروايات بات رائجاً لا سيما روايات «الحمّامات» المغربية وزنى المحارم وتعدد الزوجات وسواها. فهناك أعمال قيّمة ومهمة جداً استطاعت أن تفرض نفسها كأعمال أدبية صرف بعيداً من بيئتها أو جذورها.

الروائي المغربي الفرنكوفوني الطاهر بن جلون صدرت له في باريس رواية بالفرنسية عنوانها «عن أمي»، وفيها ينطلق من موضوع جد شخصي، قصة والدته، لمعالجة موضوعات مختلفة، مثل مميزات الأمومة في الشرق مقارنة بالأمومة في الغرب، مشاكل الشيخوخة وفي مقدمها مرض «الزهايمر»، طبيعة العادات والتقاليد التي تتحكم بعلاقة الإنسان الشرقي بوالديه، وذلك من دون أن تفقد الرواية صفتها الأولى كتحية لوالدة بن جلون، ومن خلالها لمعظم الأمهات في العالم العربي. إنها الأم العجوز التي لم تعد قادرة على التمييز بين أولادها، ولكن أيضاً بين الحقب والأماكن. كل شيء يختلط عليها. الزمن لم يعد يتفق داخلها مع الواقع. فممن أن غيرت غرفتها وهي مقتنعة بأنها انتقلت إلى منزل آخر في مدينة أخرى. متزوجة في الخامسة عشرة من عمرها، أرملة في السادسة عشرة، أعيد تزويجها مرتين من دون أن يكون لها رأي في ذلك. وطوال حياتها، اشتغلت وتعبت في الطبخ والغسيل والتنظيف داخل منزلها الذي لم يكن يتوافر فيه آنذاك لا البراد ولا الغسالة ولا الهاتف ولا حتى الماء من الحنفية. أمية، لكن غير جاهلة، ويصف بن جلون برقّة مؤثرة قناعاتها الدينية المتسامحة وقيمها وتقاليدها الجميلة. ولعل أكثر ما يلفت في هذه الرواية الحقيقية هو تفهم بن جلون لأمه وسهره عليها طوال الفترة الأخيرة من مرضها. ومن المؤكد أن كونه الابن الأخير والأعلى على قلبها يفسّر علاقته الخاصة بها

فاللغات الأجنبية ما فتئت تغري الكثير من الروائيين والشعراء العرب، بعضهم يقيم في العالم العربي والبعض الآخر في المغترب الشاسع، بدءاً من أوروبا وانتهاء في أميركا الشمالية والجنوبية. هذه الظاهرة برزت خلال العام 2008 وغدت حاضرة سواء عبر الأسماء الكبيرة التي واصلت تجربتها الكتابية بالفرنسية والإنكليزية أم عبر الأسماء الجديدة التي وجدت في اللغة الأجنبية ملاذاً للهروب من «حصار» اللغة العربية إلى فضاء العالمية أو التي نشأت على الكتابة باللغة الأجنبية تبعاً لاغترابها المكاني أو الثقافي. واليوم لم تعد تحصى الأسماء العربية التي اختارت اللغات الأجنبية وسيلة للتعبير، لا سيما في أميركا اللاتينية، وبعضها ينتمي إلى الجيل الاغترابي الثالث - كما يقال - الذي يرتبط بالعالم العربي من خلال الجذور فقط وليس من خلال اللغة أو الثقافة. أما اللافت فهو إقبال بعض الكتاب الفلسطينيين الذين ينتمون إلى فلسطين 1948 على الكتابة باللغة العبرية، وهذه ظاهرة تحتاج فعلاً إلى الوقوف عندها. وقد برزت على هذا المستوى أسماء عدّة من أبرزها الروائي أنطوان شماس الذي أحدثت روايته «أرابيسك» التي كتبها بالعبرية قبل أعوام ثورة وبدا فيها كأنه يتقن العبرية مثله مثل الكتاب الإسرائيليين بل أكثر. وعلى طريقه سار الروائي الفلسطيني الشاب سيد قشوع الذي حملت روايته الأولى بالعبرية عنواناً مثيراً هو «عرب يرقصون» وبات يمثل الأدب الإسرائيلي في المهرجانات الدولية على الرغم من انتمائه الفلسطيني. إنها حالة استلابية بامتياز، أن يختار فلسطينيو الداخل لغة المحتل ويستبدلوا لغتهم العربية بها.

إلا أن حال «الاستلاب» هذه لم تتجلى كثيراً في أعمال الروائيين والشعراء العرب الذين اختاروا الفرنسية أو الإنكليزية أو الإسبانية. فهؤلاء حافظوا على هويتهم العربية حتى وإن بدأ بعضهم ينزع منزعا «إكزوتيكيًا»، جاعلاً من إرثه العربي الثقافي والاجتماعي

اللغات الأجنبية ما فتئت تغري الكثير من الروائيين العرب، هذه الظاهرة برزت خلال العام 2008 وغدت حاضرة سواء عبر الأسماء الكبيرة التي واصلت تجربتها الكتابية بالفرنسية والإنكليزية أم عبر الأسماء الجديدة التي وجدت في اللغة الأجنبية ملاذاً للهروب من «حصار» اللغة العربية إلى فضاء العالمية أو التي نشأت على الكتابة باللغة الأجنبية تبعاً لاغترابها المكاني أو الثقافي.

والجديد في هذه الرواية يتجلى حين يسعى الكاتب إلى اصطيام ما لم يتمّ التطرق إليه وما بقي طي الكتمان في الفضاء الفلسطيني. لا تبتعد هذه الرواية «ميثاق حب» عن المناخات الفلسطينية المعقدة سوى في زهابها أبعد من جهة تخطي المحظور. فالبطل، إبراهيم، الفلسطيني الذي هرب من لبنان وطلب اللجوء السياسي في لندن ثم حصل على الجنسية البريطانية، يعيش بين الأقوام والأجناس والإثنيات والشعوب التي تقطن لندن، ويقع في حب فتاة إسرائيلية. وتنشأ بينهما علاقة صداقة لا تلبث أن تتطور إلى مشاعر حب متبادلة. غير أن هذه العلاقة لا تنجو من التبعات التي تضخها الوقائع السياسية والتاريخية.

وبالعودة إلى الأدب العربي الفرنكوفوني أصدر الروائي الجزائري المعروف باسم ياسمينه خضرا رواية جديدة عنوانها «ما يدين به النهار لليل» وقد استطاع هذا الكاتب الجزائري واسمه الأصلي محمد بولسهول، والذي تبنى اسم زوجته ليعرف به «ياسمينه خضرا» هرباً من تهديد الأصوليين له بالقتل، أن يصبح في فترة وجيزة من الأسماء الأدبية التي حققت مكانة مميزة في المشهد الروائي الفرنسي، وترجمت أعماله إلى أكثر من عشرين لغة.

أما الروائية الجزائرية بالفرنسية آسيا جبار فأصدرت رواية بعنوان «لا مكان لي في منزل أبي»، وفيها تتناول المواضيع الحساسة التي سبق أن عالجتها بجرأة ومهارة، وعلى رأسها وضع المرأة في الشرق الذكوري، وتاريخ الجزائر الحديث، ومسألة التهجّر داخل بوتقة التقاليد. إلا أنها تستسلم هذه المرة لفيض من ذاكرتها الحميمة، فتروي بانفعال وحياء كبيرين قصة طفولتها ومراهقتها في المنزل العائلي. هذا الأمر يحول الرواية إلى مصدر مهم ينير القارئ حول ظروف نشأة هذه الروائية الكبيرة ويمنحه مفاتيح مهمة لولوج عالمها الروائي ككل وفهم حوافزها الكتابية.

ورغبته في مواكبتها حتى مثاها الأخير. الروائي الصومالي نور الدين فرح الذي يكتب بالإنكليزية والذي بات اسمه رائجا على مستوى الأدب العالمي الحديث أصدر بالإنكليزية رواية بعنوان «عقد». وهذه الرواية يمكن اعتبارها تنمة لروايته السابقة «صلات». أما العنوان «عقد» فهو يرمز إلى الأوضاع المعقدة التي يعيشها الصوماليون، ضحايا النزاعات بين رؤساء القبائل ومختلف الفرق المسلحة وأمراء الحرب الأصوليين المتطرفين، كما قد يرمز إلى عيش الناس في ظل خوف دائم تفرزه حربهم الأهلية التي تشكل خلفية الرواية.

ومن ناحية أخرى برزت أسماء أدبية سودانية في الأدب العالمي حتى بات ممكناً الكلام على أدب سوداني في المهجر. فأسماء مثل طارق الطيب وليلى أبو العلا وجمال محبوب وحمد الملك وسواهم، تلفت بما تبذل من أعمال وبما تترك من أصداء في المنابر الدولية. هذه الأسماء تتحرك في بلدان مثل بريطانيا وهولندا والنمسا، وتختلف في أسباب خروجها من السودان. وقد عرف جمال محبوب نجاحاً كبيراً في بريطانيا والعالم الأنغلو-ساكسوني وفاز بجوائز مرموقة.

وفي كندا برز خلال العام 2008 اسم روائي لبناني يكتب بالإنكليزية يدعى راوي الحاج، وقد حققت روايته الأولى «مصائر الغبار» نجاحاً عالمياً وترجمت إلى لغات عدة وفازت أيضاً بجوائز عدة. يكتب حاج، في روايته عن الحرب اللبنانية بانفصال يوضح لا انتماءه إلى أي من أطراف الحرب.

وبالإنكليزية أيضاً أصدر الروائي والقاص الفلسطيني المقيم في لندن سمير اليوسف رواية جديدة بعنوان «ميثاق حب» بعد روايته الأولى بالإنكليزية «وهم العودة». يحمل اليوسف إلى اللغة الإنكليزية هواجس من خارج ضفاف بريطانيا. يحمل إلى لغة الآخر ما كان بثه في نصوصه التي كتبها سابقاً بالعربية، ويشكل الشأن السياسي الفلسطيني زبدة هذا البث.

في كندا برز خلال العام 2008 اسم روائي لبناني يكتب بالإنكليزية يدعى راوي الحاج، وقد حققت روايته الأولى «مصائر الغبار» نجاحاً عالمياً وترجمت إلى لغات عدة وفازت أيضاً بجوائز عدة.

خامساً: تحديات الترجمة في الأدب

حركة الترجمة من العربية إلى اللغات الأجنبية حافظت على وتيرتها خلال العام 2008، على الرغم من سعي بعض المؤسسات العربية الرسمية إلى دعم هذه الحركة، ومنها على سبيل المثال جائزة الملك عبد الله بن عبدالعزيز العالمية للترجمة ومشروع «كلمة» في أبو ظبي و «مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم» في دبي والمشروع القومي للترجمة في القاهرة والمشروع الوطني للترجمة في تونس. وإن كانت غاية مثل هذه المؤسسات أصلاً تشجيع الترجمة إلى العربية، فإنها لم تهمل مبدأ الترجمة من العربية إلى اللغات العالمية، بغية نشر الإبداع العربي في العالم. وقد شهد العام 2008 المزيد من الترجمات إلى لغات مثل الفرنسية والإنكليزية والألمانية والإسبانية والإيطالية وسواها. والملاحظ أن الرواية المترجمة هي التي طغت على سائر الأنواع كالشعر والقصة القصيرة. فالرواية تغري الناشرين الأجانب أكثر مما يغريهم أي نوع آخر. وبدا واضحاً أن الشعراء الذين ترجموا خلال هذا العام يكادون يكونون هم أنفسهم وفي مقدمهم أدونيس ومحمود درويش ويمكن إضافة بضعة أسماء قليلة مثل العراقي سعدي يوسف، والأردني أمجد ناصر، واللبناني عباس بيضون والمغربي عبد الله زريقة واللبناني عيسى مخلوف واللبنانية جمانة حداد... أما الروائيون الذين يترجمون باستمرار فهم لا يحصون.

هكذا تبدو قضية الترجمة قضية مهمة جداً تعني الأدب العربي نفسه مقدار ما تعني الترجمة، لا سيما الترجمة الأدبية، سواء من العربية إلى الأجنبية أم من الأجنبية إلى العربية. فمن الواضح أن حركة الترجمة من الأجنبية إلى العربية، أو لأقل حركة التعريب، تشهد رواجاً في الفترة الأخيرة سواء من حيث كثرة الترجمة أم من ناحية إقبال القراء عليها، على الرغم من الملاحظات الكثيرة التي قد تساق في هذا الميدان في نوعية الترجمة

أما الروائي اللبناني الشاب ألكسندر نجار الذي بات معروفاً في عالم الأدب الفرنسي فأصدر رواية تاريخية بعنوان «فينيقيا»، وهي رواية أشخاص عدة مثلما هي رواية زينون وأمّه أليسا وعائلتها، ورواية صور وفينيقيا والإسكندر المقدوني. وبين التأريخ الملطف والبعيد من التصنع والثقل، والسرد الواقعي والمتخيل، ينسج الكاتب روايته بأحداث التاريخ والوقائع. أما ما يميّز هذه الرواية التاريخية فهو جعل الشخصيات التاريخية شخصيات روائية أو درامية. فالكاتب يحرر هذه الشخصيات المعروفة من أسر التأريخ صانعاً لها ملامح وأقداراً.

أما الكاتب التونسي هوبير حداد فأصدر رواية بالفرنسية بعنوان «فلسطين» وقد رشحت لجائزة «الرواية العربية» التي يمنحها في باريس مجلس السفراء العرب، وحازت جائزة «القارات الخمس» التي تمنح لأفضل رواية مكتوبة بالفرنسية. اختار هوبير حداد اسم فلسطين عنواناً لروايته ولكن كما تلفظ بالفرنسية (بالستين) واسم بطلته «فلسطين» بالعربية. هذا التماهي بين اسم الرواية واسم «البطلة» يقابله تماه آخر بين اسمين: «شام» البطل الإسرائيلي و «نسيم» البطل الفلسطيني الذي لا يحضر إلا بالاسم بعد اختفائه أو ربما استشهاده.

قد تكون رواية «فلسطين» رواية الهوية، الهوية المنقسمة على ذاتها أو المنفصمة. إنها رواية الكاتب نفسه الذي طالما عانى حالاً من الازدواج بين عروبه هو التونسي الذي يكتب بالفرنسية وانتمائه إليه ودي هو الذي يتحدر من عائلة يهودية. لكنه نجح تماماً في رسم حال الازدواج هذه، مذ جعل من الشخصية الواحدة شخصيتين، جاعلاً في الحين نفسه من «الأنا» آخر ومن الآخر «أنا». إلا أن «شام» عندما يقصد الكوخ على الرابية يشعر بأنه أصبح بلا هوية، كما لو أنه كائن مقتلع ومنسي وميت. يقول في ختام الرواية: «اكتمل الصمت الآن. لم تبق من روح حية».

أصدر الروائي الجزائري المعروف باسم ياسمين خضرا رواية جديدة عنوانها «ما يدين به النهار لليل»، وقد استطاع هذا الكاتب الجزائري واسمه الأصلي محمد بولسهول، أن يصبح في فترة وجيزة من الأسماء الأدبية التي حققت مكانة مميزة في المشهد الروائي الفرنسي، وترجمت أعماله إلى أكثر من عشرين لغة.

أصدر الكاتب التونسي هوبير حداد رواية بالفرنسية بعنوان «فلسطين»، وحازت جائزة «القارات الخمس» التي تمنح لأفضل رواية مكتوبة بالفرنسية.

على مستوى تقبل الرواية العربية والانفتاح عليها والترحيب بها. هكذا راحت بعض الدور الغربية، الكبيرة والصغيرة، تصدر الترجمات الروائية العربية، ولكن وفق إيقاع بطيء. ولم يمضِ العقدان الأخيران من القرن المنصرم حتى كثرت الترجمات العربية متجاوزة ما ترجم خلال نصف قرن بكامله. إنها مرحلة ما بعد جائزة محفوظ، وهذا ما يمكن أن تسمى به مرحلة ازدهار الترجمة الروائية العربية في العالم. وكان لا بد من أن تتوالى الروايات المترجمة والأسماء العربية: جمال الغيطاني، صنع الله إبراهيم، إلياس خوري، إدوار الخراط، غسان كنفاني، حنان الشيخ، إبراهيم عبدالمجيد، محمد البساطي، واسيني الأعرج، عبدالحكيم قاسم، عالية ممدوح، الحبيب السالمي وسواهم. استطاع هؤلاء الروائيون أن يعرضوا صورا متنوعة وشاملة عن الرواية العربية الجديدة في اتجاهاتها المختلفة وأساليبها المتعددة ومقارباتها وموضوعاتها... ومن خلالهم تمكن القارئ الفرنسي من تشكيل فكرة ما عن الفن الروائي العربي الحديث بعدما سيطرت على ذاكرته صورة ملتبسة ورؤية مسبقة لا تعبران عن حقيقة هذا الفن. وكان من الطبيعي أن تحظى بعض الروايات المترجمة بنجاح لافت وأن تتناولها الصحف وتكتب عن أصحابها، لكن الروائيين الذين استطاعوا أن يستأثروا بطبعة «الجيب» - دلالة على رواج أعمالهم - هم قلة.

غير أن هذه الروايات العربية لم تتمكن من تشكيل ظاهرة كبيرة على مستوى النشر و«الصناعة» الكتابية على غرار ما فعل مثلا أدب أميركا اللاتينية أو الأدب الأميركي أو الصيني أو الياباني أو الروسي.

أما السؤال الذي يطرح نفسه هنا فهو: هل يخضع اختيار الروايات العربية لمعايير أدبية صرفة أم لمقاييس «السوق» وذائقة القارئ الغربي ومقياس الرواج؟ وبمعنى آخر: هل هناك عدل في اختيار الروايات التي تترجم؟ ثم من يختارها: الناشر أم المترجم؟ لعل «إشكالية»

وسلامتها ودقتها. ولعل الترجمات الروائية ساعدت على جعل الرواية العربية نفسها على محك الرواية العالمية، إذ أصبح في مقدور الناقد والقارئ معا أن يقابلا بين النتاج العربي والنتاج العالمي، مثلما أصبح في استطاعة الروائي نفسه، خصوصا الروائي الذي لا يجيد لغة أجنبية، أن يتلمس موقعه وسط الروائيين العالميين، وأن يطلع على الأساليب الحديثة التي تشغل المختبر الروائي المعاصر، ناهيك بإطلاعهم على الموضوعات أو التيمات التي تحتل صميم الرواية العالمية الجديدة.

وهنا لا بد من التذكر أن الرواية العربية الجديدة لم تحظ قبل فوز نجيب محفوظ بجائزة نوبل بالرواج الذي تشهده اليوم. نجيب محفوظ لم تترجم أعماله إلى الفرنسية (مثلا) بالمعنى الصحيح للترجمة إلا في مطلع السبعينيات، وتحديدًا مع تأسيس دار «سندباد» ذات النزعة الواضحة والميل إلى الثقافة العربية والإسلامية. هذه الدار أسسها بيار برنار مغامرا ومراهنا على نجاح مغامرته وجذب القارئ الفرنسي. وليس من الغريب أن يكون برنار أول من انتبه في فرنسا إلى نجيب محفوظ، فنشر روايته «زقاق المدق» عام 1970 عن دار صغيرة كان يعمل فيها قبل انتقاله إلى الدار التي أسسها، ثم أعاد طبع رواية محفوظ هذه في داره طبعات عدة، وبلغ مبيعها في فرنسا نحو ثلاثين ألف نسخة، وصدرت لاحقا في سلسلة «كتاب الجيب» التي تشهد رواج الروايات شعبيا. ولعل دار سندباد التي نشرت بعض عيون الشعر العربي ورواية لعبد الرحمن منيف، إضافة إلى الكتب التراثية الكثيرة، سرعان ما واصلت ترجمتها لأعمال محفوظ مثل «أولاد حارتنا» و «حكايات حارتنا»، و«اللس والكلاب».

قبل أن ينال نجيب محفوظ جائزة نوبل، كان الاهتمام بالرواية العربية الجديدة ضئيلا في الغرب ولم تكن أسماء الروائيين العرب معروفة لدى الناشرين والقراء الغربيين. وبعد فوز محفوظ بنوبل بدأت مرحلة جديدة

لعل الترجمات الروائية ساعدت على جعل الرواية العربية نفسها على محك الرواية العالمية، إذ أصبح في مقدور الناقد والقارئ معا أن يقابلا بين النتاج العربي والنتاج العالمي.

لم يمضِ العقدان الأخيران من القرن المنصرم حتى كثرت الترجمات العربية متجاوزة ما ترجم خلال نصف قرن بكامله. إنها مرحلة ما بعد جائزة محفوظ، وهذا ما يمكن أن تسمى به مرحلة ازدهار الترجمة الروائية العربية في العالم.

هل يخضع اختيار الروايات العربية لمعايير أدبية صرفة أو لمقاييس «السوق» وذائقة القارئ الغربي ومقياس الزواج؟ هل هناك عدل في اختيار الروايات التي تُترجم؟ ثم من يختارها: الناشر أم المترجم؟ لعل «إشكالية» الترجمة الروائية تكمن في صميم هذه الأسئلة التي لا بد من إيجاد أجوبة عنها.

الأجنبي وذائقته. وبدا بعض الروائيين في حال من التراجع روائياً نتيجة هذا الانفصام بين ذائقة عربية وذائقة أجنبية، أي بين حقيقتهم الذاتية وحقيقتهم المزورة. وقد يكون طبيعياً أن يطمح الروائي العربي إلى كسر حصار لغته والخروج إلى لغات العالم. هذا شأن الكثير من أدباء العالم. لكن المفروض أن يأتي الخروج طبيعياً وليس مصطنعاً. والرواية التي لا تلقى نجاحاً في بوتقتها الأولى لن تصيب النجاح حتى لو ترجمت إلى لغات عدة.

أما ترجمة الشعر إلى اللغات الغربية – الأجنبية التي تبدو وقفاً على أسماء معدودة ومعظمها من ذوي الشهرة، فلم تطرح الأسئلة التي أثارها الترجمة الروائية. فالشعر أصلاً لا يعرف الزواج الذي تعرفه الرواية حتى في الغرب، وهو بالتالي لا يجذب الناشرين لأنه ليس مادة ربح، ونادراً ما يحظى الشعراء الجدد بترجمات كثيرة. حتى الكثيرون من الشعراء الرواد لم يُترجم من شعرهم إلا القليل. لكن هذا لا يعني أن الشعر العربي مجهول لدى القارئ الفرنسي أو الإنكليزي أو الألماني وسواهم، فالمختارات الشعرية تصدر حيناً تلو حين مقدمة المشهد الشعري العربي المعاصر، عبر نماذج متعددة. لكن القارئ لا يتمكن عبر مثل هذه المختارات (أو الأنطولوجيات) أن يشكل فكرة عميقة وشاملة عن الشعراء أنفسهم. فالمختارات تتيح للقارئ عادة أن يطلع على المشهد العام، بمدارسه وتياراته.

طرح قضية الترجمة من العربية إلى الفرنسية الكثير من الأسئلة خلال العام 2008، لا سيما في بضع ندوات أقيمت في معرض القاهرة الدولي للكتاب وفي معرض أبو ظبي الدولي للكتاب الذي يطمح القائمون عليه تحويله إلى حيز لتوقيع الاتفاقات المتعلقة بالترجمة، من الأجنبية إلى العربية، ومن العربية إلى الأجنبية.

الترجمة الروائية تكمن في صميم هذه الأسئلة التي لا بد من إيجاد أجوبة عنها! فمن المعروف أن الناشرين الغربيين لا يختارون إلا الكتب الذائعة الشهرة، وكذلك الروايات التي تعني القراء الغربيين وتجدد صدى لديهم.

ترى هل المطلوب من الرواية العربية أن تشبه الرواية الغربية حتى تحظى بالترجمة أو عليها أن تكفي بمواصفاتها الحقيقية وهويتها؟ هل على الرواية العربية أن تحمل طابعاً إكزوتيكيًا قادراً على إغراء القارئ الغربي ومخاطبة مخيلته حتى تحظى بالترجمة؟ لعل هذا ما سعى إليه بعض الروائيين العرب الذين يكتبون بلغات أجنبية. وبدا واضحاً أن بعض الأعمال الروائية المترجمة لم تنجح إلا لأنها تحمل مادة إكزوتكية أو تغريبية تثير مخيلة القارئ الغربي وغريزته، خصوصاً عندما تتناول بعض العلاقات الشاذة في مناطق عربية محددة أو بعض المحرمات. والأمثلة هنا كثيرة. والمفاجئ في أحيان أيضاً أن روايات كثيرة تنقل إلى الأجنبية من غير أن تحظى بأي نجاح في لغتها العربية أي لغتها الأصلية، وهذا ما يدعو حقاً إلى التساؤل. ترى أليست الترجمة هي أولاً وأخيراً فعل حوار بين لغتين وثقافتين؟ أليست الترجمة أيضاً فعل قراءة تخترق الحدود، حدود اللغة والكائن نفسه؟

هكذا لا يستطيع المثقف العربي مثلاً، أن يفهم فكرة أن يُترجم عمل إلى اللغة الأجنبية لأنه يدور حول نسوة عربيات، أو لأنه يفضح بعض العيوب الاجتماعية، أو يقدم نماذج بشرية شاذة ومشوهة! ولا يستطيع هذا المثقف أيضاً أن يستوعب فكرة أن يطلب الناشر الأجنبي أعمالاً روائية خفيفة قادرة على تسلية القارئ الأجنبي في القطار أو قبل النوم! والمدهش أن بعض الروائيين العرب الجدد أصبحوا يقبلون على كتابة روايات «صالحة» للترجمة، واضعين نصب أعينهم القارئ

المدهش أن بعض الروائيين العرب الجدد أصبحوا يقبلون على كتابة روايات «صالحة» للترجمة، واضعين نصب أعينهم القارئ الأجنبي وذائقته.

الفصل الثاني الإبداع السينمائي والدارمي

أولاً: 2008: عام سينمائي انتقالي بامتياز

يقال في شكل تنظيري عادةً إن ما يحدث خلال عام بأكمله بالنسبة إلى صنف إبداعي أو فني، في منطقة ما من العالم، أو في بلد ما، إنما يكون خلاصة ونتيجة كل ما حدث بالنسبة إلى هذا الصنف منذ بداية ولادته، مهما كان طويلاً أو قصيراً الحيز الزمني الفاصل بين تلك الولادة والعام المعني. ومن ثم، يقال أيضاً - ودائماً في شكل تنظيري - إن ما يحدث خلال ذلك العام، إنما يكون المقفز الذي تكون منه الانطلاقة نحو ما سوف يجد في الأزمان المقبلة. ما يعني، بعبارات أكثر وضوحاً، أن عاما ما من تاريخ الصنف المعني إنما هو عام مفصل انتقالي بين ماضيه ومستقبله. إنما من دون أن يعني هذا، أن ذلك الحاضر لا يشهد خبطات مسرحية، تعيد ترتيب أمور الصنف الفني المعني، بل تعيد خلقه من جديد. وفي المجال الذي نحاول هنا أن نرصد أبرز علامات عامه المنصرم، العام 2008، سيكون من الصعب العثور، حقاً على واحدة من تلك الخبطات. بل، على العكس من هذا، قد تكون الخبطة الوحيدة سلبية: رحيل كبير السينمائيين العرب، يوسف شاهين، خلال صيف هذا العام، بعد معاناة مع المرض، وما كان لذلك الرحيل من أثر شعبي ورسمي، ومن خلال ذلك، من جعل الفن السينمائي، على كل شفة ولسان، خصوصاً أن شاهين الذي عاش السينما المصرية - والسينمات العربية أيضاً إلى حد ما - قرابة الستين عاماً من حياته، لم يغم طوال هذه الحياة بأي نشاط فني - أو غير فني - آخر، غير السينما. بل أنه بالكاد دنا من المسرح أو من التلفزيون. ومن هنا اعتبر

في مجتمعات لا تزال مثل مجتمعاتنا العربية، يلعب أفراد متقدمون، إن وضعوا في أماكن مناسبة، أدواراً تأسيسية في تطور الفن وغير الفن، تفوق في أهميتها ما قد يلعبه تاريخ هذه المؤسسات بأكمله.

هذا الحدث حدثاً سينمائياً أساسياً وضخماً. ولكن عدا عن هذا، لم يعرف العام 2008، في مجال السينما، في أي من البلدان العربية، أي حدث كبير، يمكن المرء معه أن يبدي دهشة أو إعجاباً، أو يقول بدأ المستقبل حقاً. في الماضي كان هذا يحدث، إن لم يكن مرة واحدة ومن حيث ما كان في إمكان أحد أن يتوقع، ففي تطور متسارع، يخلق تيارات أو سينمات وطنية أو أي شيء آخر من الأمور التي كان يمكن اعتبارها نقاط انعطاف في تاريخ أي سينما من السينمات التي نتناولها هنا، على اعتبارها سينمات عربية (أي محققة في البلدان العربية، ناطقة غالباً بالعربية، معبرة عن مبدعين عرب، وفي معظم الأحيان عبر الاستعانة بفنانين وفنيين عرب...). فتحقيق أول فيلم في بلد ما، ومهما كان من شأن قيمته، يعتبر حدثاً انعطافياً، وظهور فيلم مثل «الأرض» ليوسف شاهين، أو «المومياء» لشادي عبدالسلام أو «بس يا بحر» لخالد الصديق، أو «كفر قاسم» لبرهان علوية، على سبيل المثال لا الحصر، كان يعتبر حدثاً انعطافياً. بل حتى تعيين مسؤول ما، في موقع قيادي في مؤسسة سينمائية فاعلة، كان يمكنه، حتى أن يعتبر حدثاً (علي أبو شادي في هيئة الرقابة في مصر، أو نور الدين صايل في المركز الوطني للسينما في المغرب، أو محمد الأحمد، في مؤسسة السينما السورية... إلخ)، بالنظر إلى أن في مجتمعات لا تزال دائماً في طور النمو مثل مجتمعاتنا العربية، يلعب أفراد متقدمون، إن وضعوا في أماكن مناسبة، أدواراً تأسيسية في تطور الفن وغير الفن، تفوق في أهميتها ما قد يلعبه تاريخ هذه المؤسسات بأكمله. فهلا يمكننا هنا أن نستطرد مثلاً لنقول إن البداية

مهرجانات في كل مكان

كم يبلغ اليوم عدد مهرجانات السينما العربية؟ من الصعوبة بمكان إيراد جواب قاطع.. ولكن في المقابل بات ثمة في الحياة السينمائية العربية، «مسألة مهرجانية»، متشعبة الصور والأهداف والدلالات، تتراوح كينونتها بين مهرجانات حقيقية ذات عراقية قديمة أو مستجدة، تحاول أن تكون مفيدة على صعيد الحياة السينمائية في البلد الذي تقام فيه، وبين أخرى مستجدة تحاول أن تؤسس، وإن غالباً بشكل غامض، لمستقبل سينمائي ما.. وثمة بين النوعين مهرجانات لا تخلو من تاريخ وعراقية، ولكنها تطرح أسئلة عديدة حول ذاتها وامكانية استعادة أمجادها القديمة. أما ما يجمع بين هذه المهرجانات جميعها فإنما هو أنها جميعاً تحاول في كل عام - وحاولت هذا بالتأكيد في العام 2008 - أن تستقطب الأفلام نفسها التي يُتصور أنها مهرجانية والتي من الصعب القول إن إجمالي عدد ما انتج منها خلال العام الفائت يتجاوز العشرة أفلام. لن نقول هنا ما هي هذه الأفلام، لأن أمرها نعالجه لاحقاً في التقارير المتعلقة بكل سينما من السينمات العربية، لكننا نشير في المقابل إلى ظاهرة لسنا ندري بعد حسناتها من سيئاتها، وملخصها أن المهرجانات الفنية - «دبي» و «أبو ظبي» مثلاً.. وربما غدا «الدوحة» وغيرها - تبدو الأكثر قدرة على استقطاب الجديد والجيد السينمائيين، على الرغم مما توسم به هذه المهرجانات من ابتعاد عن السينما الحقيقية، وذلك لأن أجور العروض أكثر، والجوائز المالية أهم بكثير.. وشروط الضيافة أكثر كرماً، وما إلى ذلك، إلى درجة يتساءل معها المرء، ما الذي يتبقى في السنوات المقبلة لمهرجانات أكثر أهمية بكثير، إنما أكثر فقراً بكثير أيضاً، مثل «مراكش» و «دمشق» و «قرطاج»، من أفلام تُعرض فيها عروض أولى؟ فالمبدع، أو منتجه، الذي يُغري بألوف الدولارات كي يخص مهرجاناً ثرياً بفيلمه الجديد، سوف يعجز قريباً عن مقاومة

الخجولة لوجود صالات عرض سينمائي أو مهرجانات سينمائية في السعودية، يمكن أن تعتبر لحظة انعطافية، أو ولادة عملاق إنتاجي مثل «غود نيوز» في مصر لحظة انعطافية أيضاً؟

حسناً.. كل هذا يشكل حلقات من سلسلة تطورات يمكنها أن تنعكس على تاريخ السينما وتفعل فيه.. لكن أي شيء من هذا لم يحدث في عام 2008، باستثناء حكايات الصالات السعودية والسجال من حولها.. بل لا بد لنا من القول إنه في ما عدا فيلمين هنا، أو فيلمين هناك، لم يعرف الإنتاج السينمائي نفسه أي زخم ولوكمي، ناهيك بالنوعية، طوال عام، كان على أية حال، عام أزمات سياسية واقتصادية غمرت أنحاء عديدة من العالم، ألغت مشاريع، أجلت أخرى، وقالت في نهاية الأمر: الاستمرار من دون خبطات خير من لا شيء. لكن هذا لم يمنع من ظهور جديد هنا، ومدّش هناك.. لم يمنع بلداً من أن يواصل تطوير اندفاعاته السينمائية. وآخر من أن يمعن في تأسيسه. ولكن دائماً في حراك عادي همّه الأساس الحفاظ على وتيرة تصاعدية ما، تتم بالقفزات الحسابية لا بالقفزات الهندسية. أما إذا كان هذا كله قد عجز عن أن ينوع الحضور السينمائي لكل سينما عربية على حدة، في المهرجانات العديدة التي تشارك فيها السينمات العربية، داخل بلدان العالم العربي وخارجها، فلربما يصح أن نقول إن السبب في هذا، ليس تماماً قلة الأفلام الصالحة لتعرض في المهرجانات.. بل كثرة هذه الأخيرة. فالحال أن بلداناً عربية كثيرة تمعن، منذ اكتشفت أن في المهرجانات وجهة وحضوراً للسينما يعفيها من مخاطر الإنتاج وصعوباته، تمعن في إقامة هذه المهرجانات. ولعلّ اللافت في هذا كله أنه بقدر ما يكون بلد عربي ما، خالياً من الإنتاج، يزداد اهتمامه بالمهرجانات وتمويله لها.. من دون اهتمام جدي، في المقابل، بتمويل حركة إنتاجية، أو تدعيم ما يريد المبدعون تحقيقه في هذا المجال.

بقدر ما يكون بلد عربي ما، خالياً من الإنتاج، يزداد اهتمامه بالمهرجانات وتمويله لها من دون اهتمام جدي، في المقابل، بتمويل حركة إنتاجية، أو تدعيم ما يريد المبدعون تحقيقه في هذا المجال.

تعاون متعدد الأنواع

مهما يكن من أمر، لا بد أن نشير هنا إلى أن كلمة تعاون، التي بدت لزمان وكأنها غابت تماماً عن قاموس الحياة السينمائية العربية، تعود الآن ولو في أشكال متنوعة. ولعل علينا هنا فقط أن نكتفي بتعدادها، في انتظار أن تتبلور أكثر وأكثر خلال السنوات المقبلة.

فمن أشكال التعاون الجديدة قدرة بعض السينمائيين العرب اليوم، وربما بفضل المهرجانات أكثر ممّا بفضل رواج أفلامهم ومشاريعهم في الصالات، على الحصول على تمويل كلي أو جزئي من هذا البلد العربي أو ذاك. فمثلاً ثمة في بعض المهرجانات ورش عمل تسهم في إنتاج أفلام مقبلة. بل ثمة صناديق، لعل أهمها اليوم الصندوق العربي للتنمية الثقافية (ومقره في الأردن)، الذي قدّم عام 2008 وحده نحو 800 ألف دولار لدعم عشرة مشاريع سينمائية لمبدعين عرب وهيئات عربية مختلفة.

ومن أشكال التعاون، ورش عمل متبادلة بين مجموعات سينمائية في أكثر من بلد. بل إن ثمة اليوم منتجين بدأوا يبحثون في بلدان عربية غير البلدان التي يعملون فيها، عن مشاريع لسينمائيين واعدين يساندونها (على سبيل المثال مَوْل المنتج غابي خوري - «مصر للسينما» - إنتاج اللبناني سمير حبشي لفيلم «دخان بلا نار»، وساند المركز الوطني للسينما في المغرب فيلم «عين شمس» للمصري إبراهيم البطوط...).

ومن أشكال التعاون انفتاح المزيد من المؤسسات الأوروبية، والعربية الموجودة خارج العالم العربي، على ضرورة الإمعان في دعم أفلام عربية، بما يسهّل الحصول على دعم عربي (فيلم «أمريكا» لشيرين دعبس حصل على دعم مالي كويتي وإماراتي؛ وفيلم «الزمن الباقي» لإيليا سليمان، حصل على دعم عربي متنوع...).

طبعاً هذا كله بدا خلال العام 2008 جنينياً... ولكن أفلا يمكننا أن نقول إن كل ما

هذا الإغراء الذي تمثّله أموال ما كان ليتمكن أن يحلم بالحصول عليها، في مقابل مهرجانات لا تعدّه إلا بالجمهور الواعي والسجلات السينمائية الحقيقية؟

لتوضيح هذه الصورة قد يكون مفيداً أن نذكر أن مهرجان دبي، أو مهرجان أبو ظبي (وهما، للمناسبة، متنافسان بين بعضهما البعض ويحاول كل منهما أن يشدّ الحبل إلى جانبه، أفلاماً ونجوماً، ولكن أيضاً من ناحية شراء واستئجار النقاد والسينمائيين بشكل عام) تبلغ ميزانية الواحد منهما لدورة واحدة نحو ثلاثين ضعف ميزانية مهرجان دمشق، وعشرين ضعف مهرجان مراكش...

إن هذا يجعل الصراع غير متكافئ بين المهرجانات الغنيّة والأخرى الفقيرة.. كما أنه يثبّط من عزيمة مدن عربية أخرى تحاول إما أن تؤسس لمهرجاناتها أو أن تعيد الوصل مع ماضٍ مهرجاني كان لها في زمن ما. فهل ثمة استنتاجات علينا استخلاصها من هذا الوضع؟

أيضاً هنا تبدو الإجابة صعبة، طالما أن الرهان يبدو وأيضاً ثلاثياً: فمن ناحية، هل سيجد أحد بأساً إن ربح مخرج متميز رأسماً ما، بفضل عرض فيلمه الجديد في مهرجان غني؟ ومن ناحية ثانية، ألا يحق لنا أن نتصور أنه حتى في بلدان غنية تقيم اليوم مهرجاناتها على سبيل الوجاهة، قد ينتهي الأمر بفائدة جمّة على هواة هذه البلدان وسينمائييها، إذ يجدون أنفسهم، ولو خلال أيام قليلة على تماس مع متن سينمائي يأتي من الخارج، أفلاماً ولكن أيضاً نقادا ونجوماً ومطبوعات؟ أما من ناحية الثالثة فإن الرهان يقوم على فكرة أن ولادة تأزم ما، من حول كل مهرجان، ومهما كانت درجة ثرائه، قد ينتهي بها الأمر إلى خلق تعاون بين هذه المهرجانات لما سيكون فيه صالح ولادة سينمات جديدة، من رحم ذلك التأزم وما ينتهي إليه من تعاون.

المهرجانات الفنيّة - «دبي» و«أبو ظبي» مثلاً.. وربما غداً «الدوحة» وغيرها - تبدو الأكثر قدرة على استقطاب الجديد والجدد السينمائيين، على الرغم ممّا توسم به هذه المهرجانات من ابتعاد عن السينما الحقيقية، وذلك لأن أجور العروض أكثر، والجوائز المالية أهم بكثير.

قد يكون مفيداً أن نذكر أن مهرجان دبي، أو مهرجان أبو ظبي تبلغ ميزانية الواحد منهما لدورة واحدة نحو ثلاثين ضعف ميزانية مهرجان دمشق، وعشرين ضعف مهرجان مراكش.

في مجرى تاريخ الإنتاج السينمائي المصري، وحتى بالمقارنة مع المعدل العام للإنتاج المصري في عقدي الذروة: سنوات الخمسين (حيث تجاوز المعدل السنوي العام الخمسين فيلماً)، وسنوات الثمانين (حيث قارب المعدل السنوي العام الستين فيلماً). فإذا تنبّهنا هنا إلى أن معدل الإنتاج في العقد الأخير من القرن العشرين لم يزد عن 38 فيلماً في العام، وأن المعدل العام للسنوات السبع الأولى من بدايات القرن الواحد والعشرين لم يزد عن 25 فيلماً، نجدنا في العام 2008 أمام فورة إنتاجية تؤكد ما كانت عليه الحال في العام السابق 2007. ففي هذا العام أنتج في مصر نحو 48 فيلماً، بلغت إيراداتها الإجمالية 230 مليون جنيه مصري، أي بزيادة قدرها 15% عن ما حققته إيرادات العام السابق عليه. أما إيرادات عام 2008، فمن المرجح أنها تقل عن إيرادات العام السابق بما لا يقل عن 75 مليون جنيه.

إن الملحوظة الأولى التي يمكن إيرادها هنا تكمن في انزياح ملحوظ بين نوعية الأفلام. إذ فيما حازت الأفلام الهزلية (المسماة بأفلام الكوميديين الجدد) في العام 2007 النسبة الأعلى من المداخل، على حساب أفلام أكثر جدية - يستثنى منها فيلم «عمارة يعقوبيان»، الذي سجل واحداً من النجاحات الكبرى - أتى عام 2008 ليوزع المداخل بين الأنواع بشكل أكثر عدلاً، بل مرجحاً حتى كفة السينما الأقل «شعبية» والأكثر اجتماعية، من ناحية إقبال الجمهور، وبالتالي من ناحية الحضور العام للأفلام. والحقيقة أن في إمكاننا انطلاقاً من هذه الملاحظة الأولية افتراض أن ثمة، في مناخ السينما المصرية، نوعاً من العودة إلى اجتماعية السينما... هذه الاجتماعية التي كانت فقدت جزءاً كبيراً منها خلال العقود الفائتة. وفي يقيننا أن ثمة عوامل عديدة لعبت، وربما ستلعب أكثر وأكثر في هذا الاتجاه الذي ينم أول ما ينم عن «تجدد» في حركية اجتماعية معينة.

العنصر الأول، هو أن انحصار العمل

هو جنيني، ينتهي به الأمر إلى أن يصبح وليداً فبالغا؟

السينما المصرية: عام الانزياحات الكبرى

في الوقت الذي يتجاوز فيه عمر السينما الروائية في مصر الثمانين عاماً، وعمر حضور السينما نفسه في هذا البلد، القرن، هل يمكننا أن نقول إن السينما المصرية في خير؟ من المؤكد أن دراسة إنتاج وردود الفعل على إنتاج عام واحد من تاريخ هذه السينما، لا يمكنه أن يعطينا إجابة قاطعة، لا من الناحية الكمية ولا من الناحية النوعية. وكذلك لن يعطينا هذه الإجابة القيام بالمقارنة بين إنتاج عامين متتاليين، ولا - بالتالي - المقارنة بين نسب الإقبال على مشاهدة الأفلام في مثل هذين العامين. ولعل السبب الأهم في هذا هو أن ليس ثمة أي قاعدة علمية مطلقة تحدد العام الذي يمكن أن ينسب إليه أي فيلم من الأفلام. فنحن نعرف عادة أن العمر المنطقي لحركية الفيلم، بالمعنى الكلاسيكي للكلمة، لا يقل عن ثلاثة أعوام - كمتوسط عام - ذلك أن الفيلم يُرسم، من قبل أصحابه سواء أكانوا منتجين أم مخرجين أم كتاباً أم غير ذلك، طوال ما لا يقل عن عام. ثم، إذا أتيح له أن يحقق، يستغرق تحقيقه عاماً آخر، ليعرض ويجول في الصالات ما طاب له الهوى، أو في المهرجانات إذا كان هذا ممكناً، خلال عام ثالث، يصبح بعده إما على الرف أو جزءاً من تاريخ السينما وذخائر التلفزيون. ومن هنا يبقى «اعتباطياً»، أي نسب لأي فيلم إلى عام محدد. ومع هذا لا بد من الاعتماد على هذه «الاعتباطية» في أي دراسة تحليلية تريد أن تصل إلى استنتاجات ولو كانت هذه الاستنتاجات تقريبية.

عودة إلى الإنتاج

بشكل تقريبي إذا، يمكننا أن نقول إن السينما المصرية أنتجت خلال العام 2008، نحو خمسين فيلماً. وهو رقم يعتبر كبيراً نسبياً،

ثمة، في مناخ السينما المصرية، نوع من العودة إلى اجتماعية السينما. هذه الاجتماعية التي كانت فقدت جزءاً كبيراً منها خلال العقود الفائتة. وفي يقيننا أن ثمة عوامل عديدة لعبت، وربما ستلعب أكثر وأكثر في هذا الاتجاه الذي ينم أول ما ينم عن «تجدد» في حركية اجتماعية معينة.

المصري على الأقل - لا يمكننا إلا أن نقرّ بأنه قدّم جديداً... وفي أكثر من اتجاه وإطار. ونحن إذا كنّا في سطور سابقة قد تحدثنا، عرضاً، عن انزياح بدأ يعطي مكانة لسينما تريد أن تقول شيئاً (وهو التعريف الذي نقترحه للسينما الجيدة بشكل أو بآخر والتي يحاول صنّاعها من خلالها أن يطرحوا رؤى معيّنة أو أفكاراً أو تعبيرات). على حساب سينما سادت خلال سنوات ماضية، حققت نجاحات من دون أن تتطلع إلى أن تقول أي شيء... ومنها أفلام هزلية و «جنسية» وبوليسية... وما إلى ذلك، فإن ما لا بدّ من الإشارة إليه هو أن هذا الانزياح يتحرك الآن أكثر وأكثر في خط تصاعدي. ولسوف يكون من الظلم من قبل من يستعرض الثمانية والأربعين فيلماً التي تتحدث عنها المصادر المتنوعة باعتبارها خلاصة إنتاج عام 2008 في مصر، ألا يرى فيها تنوعاً محموداً، وفرصاً أولى تُعطى لمخرجين جدد، ومحاولات - ولو متواضعة في معظم الأحيان - للخوض في القضايا الاجتماعية، والنهل من لغة التعبير الفردي... أي بشكل خاص، التعامل مع المسألة السينمائية بأسلوب أكثر جدية. ومن هنا يتوجّب علينا أن ننظر بعين - تحاول أن تجد الطمأنينة السينمائية - إلى محاولات مخرجين من طينة يسري نصرالله وخالد يوسف وإبراهيم البطوط وحتى أحمد رشوان ومجدي أحمد علي المميّزة في العام نفسه الذي كان أبرز حدث سينمائي عربي فيه يتمثل في رحيل يوسف شاهين، الذي يعتبر كبير الكبار بين أساتذة هؤلاء جميعاً. ونحن إذا كنّا في السطور السابقة قد وضعنا حرف «حتى» حين أشرنا إلى أحمد رشوان ومجدي أحمد علي، فما هذا إلا لأنّ فيلمي هذين، لن يعرضاً تجارياً إلا في الموسم التالي 2009، حتى وإن كانا (وهما «بصرة» لرشوان، و «خلطة فوزية» لمجدي أحمد علي) قد حققا عام 2008 وبالتالي لا يحسبان ضمن الأفلام الـ 48 التي عُرضت في هذا العام الأخير. فماذا عن هذه الأفلام؟

التلفزيوني الدرامي، الجاذب لشرائح معينة من الطبقات الوسطى (وهي الزبون الرئيس لهذا النوع من الدراما)، للعرض خلال شهر رمضان، جعل الشاشات شبه خالية طوال الأشهر الأخرى من العام، من أعمال جاذبة... ما أعاد قطاعات عريضة إلى صالات السينما. العنصر الثاني، الناتج جدلياً عن الأول، هو أن نشوء المجمّعات التجارية الكبرى في القاهرة وغيرها من المدن، أدّى إلى زيادة عدد الصالات الفخمة، بعد ما عانت حال الصالات ما عانت طوال عقود. ومن المرجح أن ازدياد عدد ونوعية هذه المجمّعات وصالاتها، لعب دوراً كبيراً في نجاح العروض العامة لكثير من الأفلام.

أما العنصر الثالث فيرتبط بتخفيف قيود التطرّف على المجتمع والتي كانت أبقت شرائح كثيرة من العائلات المحافظة والأقل محافظة، داخل البيوت منشدة إلى الشاشات الصغيرة حارمة نفسها من متعة المشاهدة السينمائية الجماعية. هذه الشرائح يبدو أن زوال «خوفها» من الخروج قد حركها أول ما حركها نحو الصالات كتقليد بدأ يستعيد ألقه الذي كان عليه في سنوات الخمسين وما حولها.

وهناك بالإضافة إلى هذا عنصر رابع، هنا، لا يقل أهمية، وهو أن العروض التلفزيونية، وعلى مئات الشاشات الصغيرة التي تبث على مدار ساعات اليوم في كل البيوت المصرية، والعربية عموماً، استنفدت كل مخزون السينما المصرية، بحيث إن المتفرجين باتوا يحفظون كل الأفلام ظهراً عن قلب، خصوصاً أن كل فيلم من الأفلام الثلاثة آلاف الموجودة في المخزون العام، عُرض ويُعرض عشرات، بل مئات المرات... ما دفع الجمهور، الذي بدأ يزداد عرضاً بفعل العوامل الأخرى التي ذكرناها، إلى البحث عن جديد.

جديد في أكثر من اتجاه

والحقيقة أنه، مهما كان رأينا في ما قدّمه العام 2008، من أفلام - على المستوى

مهما كان رأينا في ما قدّمه العام 2008 من أفلام - على المستوى المصري على الأقل - لا يمكننا إلا أن نقرّ بأنه قدّم جديداً... لسينما تريد أن تقول شيئاً على حساب سينما سادت خلال سنوات ماضية، حققت نجاحات من دون أن تتطلع إلى أن تقول أي شيء... ومنها أفلام هزلية و «جنسية» وبوليسية.

نجاحات متفاوتة وحضور عربي

إن أول ما يجب قوله هنا، هو إن هذه الافلام جميعاً، عُرِضت - بنجاحات متفاوتة - خلال العام 2009. فإذا أضفنا إليها فيلمين لبنانيين عُرِضا في صالات مصرية خلال العام نفسه (هما «سكر بنات» لنادين ليكي، و«دخان بلا نار» لسمير حبشي) وفيلما سعوديا، من إنتاج في دبي (هو «مناحي») سيكون لدينا 51 فيلماً عربياً شاهداً المتفرجون المصريين، قليلاً أو كثيراً - علماً بأن الإقبال على الأفلام العربية في مصر لا يزال متواضعاً، حتى وإن كان في تطور نسبة إلى ما كانت الأمور عليه سابقاً - وفي المقابل لعل من الأمور اللافتة أن المشاهدين المصريين، الذين استنكفوا عن حضور أفلام عربية غير مصرية، حتى ولو كان البطل مصرياً في واحد من هذه الأفلام (خالد النبوي في «دخان بلا نار»، وهو من إنتاج مصر للسينما على أية حال)، أقبلوا في الوقت نفسه على مشاهدة مزيد من الممثلين العرب، الممثلات بخاصة، في أفلام مصرية، من التونسية هند صبري إلى اللبانيات نور ونيكول سابا ومايا نصري وسيرين عبدالنور وهيفاء وهبي، حتى وإن كانت أسباب الإقبال في معظم الأحيان جسدية.

حتى الكوميديا تطوّرت

المهم، أن التنوّع فرض حضوره، بل إن الجودة نفسها كانت لها حصتها، حيث نالت أفلام عديدة درجات رضى بل إعجاب مرتفعة من قبل النقاد، ناهيك بحضورها اللافت أحياناً في مهرجانات سينمائية، مصرية وغير مصرية... لكن المؤسف هنا أننا، إذا استثنينا فيلمين على الأقل لخالد يوسف، كان هناك تساؤل إنما معتدل في قبولها النقدي والجمهوري (هما «الريس عمر حرب»، و«حين مسرة»، علماً بأن هذين الفيلمين ليسا تماماً من إنتاج 2008 وإن كانا قد عُرِضا فيه)، إذا استثنينا أفلام خالد يوسف، سنجد نحو «دزينة» من الأفلام الجيدة (التي تريد أن تقول شيئاً) لا تحقق ذلك

النجاح المرجو لها، من «ليلة البيبي دول» إنتاج «غود نيوز» الضخم، الذي حاول - وفشل في ذلك - أن يعيد نجاح «عمارة يعقوبيان»، إلى «عين شمس» فيلم إبراهيم البطوط الأول، والذي يعتبر، إلى جانب «بصرة» لأحمد رشوان أولى محاولات غزو السينما المصرية المستقلة، للصالات المصرية، مروراً بـ «جنينة الأسماك» ليسري نصرالله (الذي سيعود في الموسم المقبل 2009، بعمل كبير كتبه وحيد حامد عنوانه «أحكي يا شهرزاد»).

لم تحقق الأفلام، التي يفضلها النقاد - إذن - ما كنا نرجوه لها من نجاح.. لكن هذا الأمر لن يكون محبطاً بالطبع، بخاصة إذا ما لاحظنا أن الخط الانحنائي، يميل على الرغم من هذا ناحية هذه الأفلام. فأن يأتي العام 2008، ليشهد إنتاج وعرض 20 فيلماً هزلياً، وفي مقابلها 18 فيلماً اجتماعياً، أمر يقول الكثير، لأن النسبة بين النوعية كانت متفاوتة أكثر كثيراً. وهنا، إذا لاحظ أحد، وله الحق كل الحق في هذا، أن ليس من حقنا اعتبار كل الافلام «الاجتماعية» أعمالاً جيدة، يمكن أن نجيبه بكل بساطة: كذلك فإن كل الأفلام الهزلية ليست سيئة. فنحن إذا اعتبرنا، مثلاً، أن «أسف على الازعاج» لخالد مرعي - من بطولة أحمد حلمي - و«حسن ومرقص» لرامي إمام - من بطولة عادل إمام وعمر الشريف - فيلمان هزليان، سيتوجب علينا في الوقت نفسه اعتبارهما في خانة الأفلام الجيدة التي حققت وعرضت عام 2008.

في مقابل هذين النوعين، كانت هناك أفلام حركة صاخبة تضائل عددها بحيث لم تزد هذا العام عن خمسة أفلام (مقابل 9 للعام الفائت)، فيما زاد هذا العام عدد أفلام الكوميديا السوداء والتشويق البوليسي إلى أربعة أفلام بعدما كان العدد صفراً. ومع هذا كله يبقى أن النجاح الأكبر، جماهيرياً على الأقل، ظل من نصيب الأفلام الهزلية، سواء جاءت مرضية للنقاد من الناحية الفنية (مثل أفلام عادل إمام وأحمد حلمي، بل حتى

لم تحقق الأفلام، التي يفضلها النقاد ما كنا نرجوه لها من نجاح. لكن هذا الأمر لن يكون محبطاً إذا ما لاحظنا أن الخط الانحنائي، يميل على الرغم من هذا ناحية هذه الأفلام. فأن يأتي العام 2008، ليشهد إنتاج وعرض 20 فيلماً هزلياً، وفي مقابلها 18 فيلماً اجتماعياً، أمر يقول الكثير، ليس من حقنا اعتبار كل الأفلام «الاجتماعية» أعمالاً جيدة، كذلك فإن كل الأفلام الهزلية ليست سيئة.

خليل، وإيناس الدغدي). ومع هذا، كي لا تكون النتيجة النسائية صفراً، ظهر على الأقل فيلمان من إخراج امرأتين: «المش مهندس حسن» لمنال صيفي، و «مسجون ترانزيت» لساندرا نشأت.

كان من ظواهر العام، أيضاً الإخفاق النسبي الذي كان من نصيب إنتاج شركة «غودنيون» العملاقة، والتي كانت قد وعدت نفسها، والسينما المصرية، بهجمة سينمائية كبيرة منذ حققت ذلك النجاح الكبير مع «عمارة يعقوبيان» في الموسم الفائت. لكن «حليم» الذي تبعه شكل خيبة نسبية، ثم ازداد حجم الخيبة مع «ليلة البيبي دول» الذي كان يفترض به أن يحقق نجاحاً ضخماً. بعده انتجت الشركة العملاقة «إبراهيم الأبيض» ورصدت له ميزانية ضخمة ما ينمّ طبعاً عن رغبة في مواصلة «المغامرة السينمائية» لكنها في المقابل أعلنت عن قرب ولوجها عالم الإنتاج التلفزيوني، إذ تتحدث الآن عن مسلسل ضخم عن تاريخ الإخوان المسلمين. وكذلك ثمة حديث لا يزال غامضاً عن تحول مشروع «محمد علي» من فيلم سينمائي إلى مسلسل تلفزيوني... إذا؟!

إذا كان كثر قد نعوا خلال سنوات وسنوات غياب أفلام الكوميديا الموسيقية، أو الأفلام الغنائية بشكل عام عن السينما المصرية، فإن موسم 2008 جاء كنوع من الاستجابة، بحيث لوحظ إن لم يكن وجود أفلام غنائية خالصة، من النوع الأميركي (ميوزيكال) أو من النوع المصري الذي كان من نجومه في الماضي السعيد فريد الأطرش وعبدالحليم حافظ، فعلى الأقل وجود أفلام تعقد فيها أولوية البطولة لمغنيين أو مغنيات، ما يضعنا أمام أفلام يلعب الغناء فيها دوراً أساسياً، تبعاً لحضور المغني، أو المغنية وجماهيريته. وفي هذا الإطار يمكننا الحديث عن ما لا يقل عن 12 فيلماً شهدت، في بطولتها، وفي بطولتها المطلقة أحياناً، وجود نجوم طرب تلفزيونيين عرب ومنها: تامر حسني (في «كابتن هيماء»

كذلك فيلم محمد هنيدي «رمضان مبارك» الذي العلمين حمودة» من إخراج وائل احسان، الذي من طريق الكوميديا دار بحذق من حول مسائل تتعلق بطبيعة التربية والتعليم في مصر المعاصرة) أم لم تجيء.

ظواهر وظواهر

من الواضح أن هذا كله يشكل ما يمكننا أن نعتبره ظواهر لافتة لعام من الواضح أنه عام انتقالي. بيد أن ظواهره لا تتوقف هنا.. بحيث يتوجب علينا هنا أن نرصد ظواهر جديدة تبدو لنا شديدة الأهمية:

أول هذه الظواهر وأهمها ظهور ما لا يقل عن 13 مخرجاً جديداً، حققوا في العام 2008 أفلامهم الأولى - إضافة إلى آخرين حققوا فيلماً ثانياً أو ثالثاً. والجدد هم إبراهيم البطوط («عين شمس») وحسام الجوهري («شارع 18») ومؤنس الشرجي («لحظات أنوثة») ومحمد كمال الشناوي («أيامنا الحلوة») وعمرو سلامة («زوي النهاردة»), وعبدالعزیز حشاد («كامب») وهشام الشافعي («أحنا اتقابلنا قبل كدة») ونصر محروس («كابتن هيماء») وأحمد عويس («كاريوكي») ووليد محمود («شبه منحرف») وسامح رافع («رامي الاعتصامي») وشريف عابدين («شعبان الفارس») وأمير رمسيس («ورقة شفرة»). ولا بد من أن نلاحظ هنا أن التنوع الأكبر في المواضيع، ومحاولات البحث عن لغة سينمائية جديدة، بدت خاصة لدى معظم هؤلاء.

الظاهرة الثانية الجديدة بالرصد، هي أن ثمة نسبة 25% من هذه الأفلام، أي ما لا يقل عن 8 أفلام أعطيت فيها البطولة المطلقة لامرأة ممثلة... وهو أمر كان نادر الحدوث في المواسم الفائتة، وكان دائماً مدار شكوى الممثلات وغيرهن. وفي المقابل غاب العنصر النسائي تقريباً عن الإخراج، بعدما كانت المخرجات النساء قد سجلن حضوراً كبيراً في السنوات الفائتة واصلات أحياناً إلى تحقيق أكثر الأعمال نجاحاً وإثارة للسجل (هالة

شهد العام 2008 في مصر ظهور ما لا يقل عن 13 مخرجاً سينمائياً جديداً قاموا بإخراج أفلامهم الأولى.

الازدياد الملحوظ في عدد الأفلام المنتجة، ما جعل معظم السينمائيين المغاربة يحققون أفلاماً، فإن الأمور تتجاوز هذا الواقع الرقمي، وفي اتجاهات عدة. فمن ناحية أولى يتميز المغرب في أن المسألة السينمائية، فيه، تؤخذ مأخذ الجدبة اللافتة، وليس فقط من جانب السينمائيين أنفسهم، بل خصوصاً من جانب الدولة، التي قدّمت في العام 2008، أكثر من 6 ملايين دولار لدعم الإنتاج السينمائي، استفاد منها 11 فيلماً من بين التي انتجت. ولعل هنا يكمن ذلك الواقع الجديد الذي جعل السينما المغربية، بشكل إجمالي، عبر عروض الأفلام المنتجة حديثاً، وإعادة عرض الأفلام القديمة، تحتل للمرة الأولى في تاريخها، المركز الثالث بين المناطق التي تعرض أفلامها في المغرب بنسبة 15.57 من السوق المحلية، بعد السينما الأميركية (38.06%) والهندية (26.8) في المئة) وقبل السينما المصرية التي حازت هذا العام على أقل من 15% من حصته في السوق المغربية.

أفلام أولى

من ناحية عددية، شاهد الأفلام المغربية المعروضة في المغرب عام 2008، أكثر من 461 ألف متفرج. وحسبنا هنا لفهم دلالة هذا الرقم، أن نتذكر كيف أنه حين احتل فيلم مثل «حب في الدار البيضاء» مكاناً متقدماً بين الأفلام المعروضة في المغرب أواسط التسعينيات اعتبر الأمر حالة استثنائية يحتفل بها. وكذلك كانت الحال بعد ذلك حين حقق فيلم «مكتوب» لنبيل عيوش نجاحاً ماثلاً. يومها، وفي الحالتين جرى البحث لتفسير الظاهرة عن أسباب غير سينمائية (العنصر الجنسي في الأول، وعنصر النقل من حدث بوليسي وسياسي أثار الرأي العام في الثاني). اليوم، ومنذ سنوات، لم يعد ثمة اهتمام بالبحث عن نجاح فيلم ما، خارج إطاره السينمائي. ولعل هذا أهم ما يمكن أن يحدث بالنسبة إلى سينما كالمغربية كانت طرية العود لسنوات قليلة خلت.

رولا سعد (في «غرفة 707») حمادة هلال (في «حلم العمر»)، مصطفى قمر (في «مافيش فايدة») مادلين مطر («آخر الكلام») سيرين عبدالنور وروبي ودوللي شاهين (في «رمضان مبروك...») و«الوعد» و«المش مهندس حسن» تباعاً... إلخ. واللافت أن معظم المغنيات هن من لبنان، بينما معظم المغنين من مصر!

السينما المغربية: الرهانات التي تتحقق

في العام 2008، احتفل المغرب بالذكرى السنوية الخمسين لولادة أول فيلم مغربي، وهو فيلم «الابن العاق» لمحمد عصفور. إذا صار عمر هذه السينما خمسين عاماً، وهي مناسبة يحتفل بها طبعاً. وكانت هناك، بالفعل، احتفالات عمّت العديد من المهرجانات الكثيرة التي تقام سنوياً في المغرب، ووصلت إلى ذروتها خلال الدورة التي أقيمت أواخر العام المنصرم لمهرجان «مراكش» السينمائي الدولي. غير أن هذه الاحتفالية كلها لم تمنع رئيس المركز الوطني للسينما في المغرب، نور الدين صايل، من أن يؤكد مرة أخرى، أن خير احتفال بإنجازات السلف تكون في السير على خطاهم، أي في تحقيق أفلام جديدة.. لأن السلف حين كان يخوض مغامرته ويحقق فيلماً، إنما كان يبني خطوات أولى لمستقبل يتصوره أكثر ازدهاراً. وفي المغرب ليس هذا كلام ليل يحوه النهار. وهو أمر تؤكد الأرقام. إذ في عام 2008، أنتج المغرب 15 فيلماً روائياً طويلاً، إضافة إلى عشرات الأفلام القصيرة. وهو رقم قد لا تظهر أهميته إلا من خلال المقارنة. إذ بفضل تَبَوُّأ المغرب المركز الثاني من ناحية عدد الأفلام المنتجة، في طول القارة الأفريقية وعرضها، بعد مصر، وبالتساوي مع دولة جنوب أفريقيا. وهو المركز نفسه الذي تبوأه بين البلدان العربية، بعد مصر أيضاً. وإذا كان في وسعنا أن نقول بصدد هذا الرقم إن السينما المغربية حققت رهانها للعام الرابع على التوالي من حيث

في عام 2008، أنتج المغرب 15 فيلماً روائياً طويلاً، إضافة إلى عشرات الأفلام القصيرة. وهو رقم تبوّأ بفضل المغرب المركز الثاني من ناحية عدد الأفلام المنتجة، في طول القارة الأفريقية وعرضها، بعد مصر، وبالتساوي مع دولة جنوب أفريقيا.

تحتل السينما المغربية وللمرة الأولى في تاريخها، المركز الثالث بين المناطق التي تعرض أفلامها في المغرب بنسبة 15.57 من السوق المحلية، بعد السينما الأميركية (38.06%) والهندية (26.8) في المئة) وقبل السينما المصرية التي حازت هذا العام على أقل من 15% من حصته في السوق المغربية.

من إنتاج العام 2007، لكنه عرض في موسم 2008؟ هل كان يمكن أن يمرّ مرور الكرام فيلم يتحدث بموضوعية - ولغة سينمائية تكاد تكون كلاسيكية - عن هجرة يهود المغرب إلى إسرائيل (وغيرها) أوائل ستينيات القرن العشرين؟ مهما يكن، فإن هذا الموضوع لم يكن المحظور الوحيد الذي تعرّضت له السينما المغربية في الأونة الأخيرة، إذ ها هي سنوات القمع السياسي المرعب (أوائل السبعينيات) تطلّ فيلماً بعد فيلم، من منظور يدين القمع باحثاً عن آفاق مصالحة جديدة في المغرب لا تكون على حساب الذين تعرّضوا إلى ذلك القمع. ولقد كان أحدث الأعمال في هذا السياق فيلم «أماكننا الممنوعة» لليلي كيلاي. أما بالنسبة إلى محظوري الجنس والعنف فلقد تولت أمورهما أفلام مثل «كازانيغرا» لنور الدين الخماري و «حجاب الحب» لعزيز سالمى.. ما يقول لنا إن السينما المغربية وبشكل إجمالي، وفي سياق مع ما يقوله نور الدين صايل من أن المغرب يأخذ السينما مأخذ الجدية، تأخذ هي بدورها، مواضيعها مأخذ الجدية. وهذا إلى درجة أنه إذا كانت ثمة شكوى عامة من قلة عدد الصالات في المغرب (77 صالة، بعد أن أغلقت أربع أبوابها خلال هذا العام) فإن تقديرات المركز الوطني للسينما تؤكد أن المغرب سوف يشهد حتى العام 2011، إنشاء ما لا يقل عن 300 صالة جديدة.

أموال الأفلام الأجنبية

والحقيقة أن هذا لن يبدو استثنائياً في بلد يحبّ شعبه السينما، من أيّ مكان أتت، وتتابع نخبته بشغف ما لا يقل عن ثلاثين مهرجاناً سينمائياً في العام، أشهرها وأهمها طبعاً مهرجان «مراكش السينمائي الدولي»، الذي صار يحسب له حساب، في مجال المهرجانات العربية، كما في مجال المهرجانات الأوروبية. وأخيراً، لتغليب هذا كله لا بدّ أن نذكر خاصية أخرى من خصائص الحياة السينمائية المغربية: كون المغرب منطقة مختارة لتصوير

حقّق في المغرب إذاً، خلال عام 2008، نحو 14 إلى 15 فيلماً، يلفت فيها تنوّع مدهش، من ناحية، ومن ناحية ثانية أن من بينها ما لا يقل عن سبعة أفلام هي أولى مخرجيها («حجاب الحب» لعزيز السالمي، «فرنسية» لسعاد البوحاطي، «خربوشة» لحميد الزوغي، «زمن الرفاق» لمحمد شريف الطريبقي، «نمبر وان» لسعاد الطاهري، «بحيرتان من الدموع» لمحمد حاسيني)، كما يلفت النظر أن من بينها أفلاماً لمخرجين مغاربة يعيشون في الخارج («نور الدين الخماري صاحب «كازانيغرا» أت من النروج، وسعاد البوحاطي من فرنسا، وجيروم أوليغار صاحب «قنديشة» من أميركا، ومحمد زين الدين صاحب «عقلتي على عادل» من إيطاليا...).

إن ما يلاحظ، من استعراض أسماء أصحاب هذه الأفلام، غياب المخضرمين عن تحقيق أفلام في موسم 2008، لكن المطمئن هو أن مؤمن سمحي وجلالي فرحاتي وعبدالقادر الأقطع وأحمد المعنوني وفريدة بليزيد... وغيرهم من جيل المؤسسين، ليسوا عاطلين عن العمل، بل أن لدى كل منهم مشروعه، الذي قد يرى النور خلال الموسم التالي. أما نصف المخضرم نبيل عيوش، فإنه شارك في رصيد عام 2008 بواحد من أنجح الأفلام، تجارياً (وهو «كل ما تريده لولا» الذي شاهده أكثر من مئة ألف مغربي، أي 25% من الجمهور الذي شاهد كل الأفلام المغربية)، حتى وإن كان الفيلم قد سوجّل كثيراً واعترض نقادٌ كثر على موضوعه.

حظوظ الجدد وحضور المخضرمين

انطلاقاً من «كل ما تريده لولا» والسجلات التي دارت من حوله، يمكن القول إن أبرز ما اتسمت به السينما المغربية خلال 2008، كان الجرأة: كل أنواع الجرأة، ولا سيما الجرأة الاجتماعية والسياسية التي حرّكت الأفلام والأفواه. فهل كان يمكن ألا يفعل هذا فيلماً مميزاً وصاحباً هو «وداعاً أمهات»، كان

قدّمت الدولة في المغرب في عام 2008 أكثر من 6 ملايين دولار لدعم الإنتاج السينمائي.

ومن إيليا سليمان إلى آن ماري جاسر ونجوى نجار.. ما خلق تياراً سينمائياً مميزاً أسهم في إعطاء القضية الفلسطينية في العالم سمعة فنية مذهلة.

إن الملاحظة الأولى التي يمكن إيرادها هنا تكمن في أن العدد الأكبر من فنّاني السينما الفلسطينية هؤلاء، أتوا من الداخل الفلسطيني المحتل، أي من أوساط ما يسمّى عادة «عرب إسرائيل»، أو «فلسطينيّ 48»، بمعنى أن معظمهم درس في المدارس «الإسرائيلية» ويحمل الجنسية الإسرائيلية. غير أن معظمهم في الوقت نفسه بات، ومنذ بداية اهتمامه بالفنّ السينمائي، يعيش خارج الشرق الأوسط، في بلجيكا أو هولندا، في فرنسا أو أميركا، أي في نوع جديد من المنافي. وهذا النفي، أو النفي - الطوعي في أغلب الأحيان، لم يقطع علاقة هؤلاء المبدعين، لا بالقضية الفلسطينية، طبعاً، ولا بالوطن وأهله كذلك. بل سهّل عليهم إنتاج أفلامهم ونشرها. أما الفوز الكبير الذي حققه واحد منهم وهو إيليا سليمان، في دورة عام 2002 من مهرجان «كان» السينمائي الدولي، حين فاز فيلمه بثاني أكبر جوائز المهرجان «جائزة لجنة التحكيم الكبرى» فإنه - هذا الفوز - أعطى السينما الفلسطينية زخماً كبيراً، مكرساً مكانتها في حاضرها السينمائي العالمية بالمعنى الفني للكلمة. كان فيلم إيليا سليمان الذي نتكلم عنه «يد إلهية»، الذي عومل على الفور مثلما يعامل أي عمل فني كبير ومستقل. وإذا كان في إمكاننا أن نفترض هنا أن ما كان من ردود فعل عالمية على هذا الفيلم ونجاحه، شجّع سينمائيين إسرائيليين شباناً ومستقلين على تحقيق أفلام أقل ما يمكن أن نقول عنها إنها أتت معادية لبعض السمات الأيديولوجية والقمعية لإسرائيل، فإن علينا أن نقول أيضاً إن فيلم «يد إلهية» قد حرّك السينما الفلسطينية أكثر وأكثر، ليشكل ثاني نقطة انعطاف كبيرة فيها، بعد تلك التأسيسية التي كانها «عرس الجليل».

من هنا لم يعد غريباً، أن تصبح السينما

الأفلام الأوروبية والأميركية. ففي مدينة ورزازات الجنوبية، وفي غيرها، تصوّر شركات عالمية بعضاً من أضخم أفلامها، وهو تقليد بدأ منذ سنوات عديدة، لكنه يتخذ طابعاً أكثر أهمية وفائدة للمغرب منذ سنوات، علماً بأن تسهيلات التصوير واليد العاملة والطبيعة وحرية التحرك النسبية اجتذبت للتصوير في المغرب عام 2008، نحو 28 فيلماً بلغ مجموع ما استثمر في المغرب من ميزانياتها ما يزيد عن 90 مليون يورو، أي نحو ضعف ما استثمر في العام الذي سبقه.

السينما الفلسطينية: يقظة طائر الفينيق

إلى سنوات قليلة كان ثمة حضور للسينما الفلسطينية، يتمثل إما في تاريخ طويل يرتبط بأفلام حول القضية، طويلة أو قصيرة، حققت، عربياً أو عالمياً، أو حتى ضمن إطار البنى الفلسطينية، لتظهر التعاطف مع القضية، وبالتالي تضمن مكانة ما وجوائز معينة في المهرجانات المحسوبة سلفاً لأسباب غالباً ما تكون سياسية، أو بأفلام قليلة العدد راح يحققها فلسطينيون حاملين بأنفسهم هذه المرة أعباء سينما شعبهم وبلادهم. وبالتدريج راح هذا النوع الأخير يحل محل النوع الأول. كما بالتدريج راحت نظرات الإعجاب تحل محل نظرات التعاطف... إلى درجة أن «المسألة السينمائية الفلسطينية» راحت تؤخذ مأخذ الجد في كل مكان، حتى وإن كانت أفلامها قد ظهرت أولاً قليلة العدد، أي ما معدله فيلم واحد في السنة. وعلى الأقل منذ ظهر «عرس الجليل» لميشال خليفي أواسط ثمانينيات القرن العشرين. والحال أن ثمة هنا، في هذا الواقع الفني - التاريخي، ما يدفعنا إلى اعتبار «عرس الجليل» فيلماً افتتح التاريخ الراهن والحديث للسينما الفلسطينية. ومن بعده حقق خليفي نحو نصف دزينة من أفلام حقق معظمها نجاحات أساسية.. ثم تلتها أسماء أخرى، من رشيد مشهراوي إلى هاني أبو أسعد،

جديداً له هو «عيد ميلاد ليلي» الذي راح منذ خريف العام 2008 يطوف بين المهرجانات ويحقق حضوراً ونجاحاً أيضاً تمثل في جوائز عديدة.

صحيح أن أياً من هذه الأفلام الثلاثة لا يمكن اعتباره تحفة استثنائية، قياساً إلى ما بات ينبغي أن تكون عليه الأفلام الفلسطينية اليوم، بعد أن باتت سينما فلسطين جزءاً من السينما الطليعية الكبرى في العالم على أيدي مؤسسيها الجدد. لكنها، بكل تأكيد سينما تزداد تميزاً وابتكاراً في مواضيعها (لدى مشهراوي) وفي لغتها السينمائية (لدى آن ماري جاسر).. حتى وإن كانت جرعة الجرأة الزائدة في تناول المواضيع (المتنوعة على أية حال) لا تزال محصورة في التلميح إلى المساواة الداخلية (داخل البيت الفلسطيني أو العربي عموماً)، وفي التصريح حول الشرور الخارجية (إسرائيل وعنصريتها وابتلاعها فلسطين بشكل عام). لكن ما يجمع بين هذه الأفلام هو رغبة عارمة في تطوير الأداء السينمائي الفلسطيني بشكل عام، وإلقاء نظرة تزداد مرارة على الواقع وما يحدث فيه. ونكاد هنا نشير إلى أن بعض الأفلام الإسرائيلية التي يحققها، منذ سنوات قليلة، جيل منشق - بشكل أو بآخر - مواز للجيل الفلسطيني الراهن، تبدو أكثر جذرية (لنتذكر هنا «زيارة الفرقة» و«فالس مع بشير» ولكن بخاصة، في عام 2008، «بستان الليمون» و«بوفور» و«7 أيام» وغيرها...).

غير أن المهم في هذا كله هو أن السينما الفلسطينية، وعلى الرغم من كل العقبات الموضوعية في وجهها، موجودة وتسير سيراً حثيثاً إلى أمام. وهو ما سيتأكد - نوعياً على الأقل - في العام التالي... وربما خلال العام الذي يليه، إذ نعرف منذ الآن أن ثمة مشاريع عديدة هي قيد التحضير... وثمة أسماء جديدة ستضاف إلى ذلك العدد المميز من صانعي السينما الفلسطينية الجديدة بكل ما في هذه الكلمة من معنى.. ومنها مثلاً مي مصري» المقيمة في لبنان والتي إذ عرضت خلال عام

الفلسطينية الجديدة، حاضرة في مهرجانات عالمية كثيرة.. ويصبح الرهان على هذه السينما رهاناً ناجحاً. ونرجو ألا نكون هنا مستبقيين للأمور إن ذكرنا أن دورة عام 2009 وحدها من مهرجان «كان» سوف تشهد ما لا يقل عن ثمانية أفلام تدور من حول فلسطين وقصيتها من دون أن يبارح معظمها لغة السينما الجيدة بل المميزة. لكن الحديث عن هذا يجب أن يُترك حتى العام المقبل. أما بالنسبة إلى موسم 2008، فإن ما يمكن قوله إنه فيما كان إيليا سليمان ينجز فيلمه الجديد «الزمن الباقي» الذي عرض في دورة 2009 لـ «كان»، وفيما كانت شيرين دعبس، القادمة حديثاً إلى السينما الروائية الفلسطينية الطويلة عبر تحفة اسمها «أمريكا»، عرض أوائل عام 2009، في مهرجان «صاندانس» الأميركي للسينما المستقلة ثم في مهرجان «كان»، كان ثلاثة سينمائيين فلسطينيين يعرضون أفلاماً روائية فلسطينية طويلة هي مجمل الإنتاج الفلسطيني في هذا المجال للعام 2008. ولعل في إمكاننا، قبل أن نواصل الحديث عن هذه الأفلام أن نشير إلى أنها نتيجة طيبة، بالنسبة إلى وطن يعيش أبناؤه، ولا سيما المبدعون منهم، في المنافي ويحققون أفلاماً لا يضمنون سلفاً إمكانية عرضها، أصلاً، أمام الجمهور المعني بها، أي الجمهور الفلسطيني. من ناحية لعدم أو ضالة وجود صالات داخل المدن الفلسطينية، ومن ناحية ثانية لأن ثمة، بعد، بلداناً عربية يعيش فيها الفلسطينيون في تجمعات كبرى، تمنع عرض هذه الأفلام وحتى استقبال أصحابها، لأنهم يحملون الجنسية الإسرائيلية!!

الأفلام الثلاثة التي شكلت المتن الإنتاجي للسينما الفلسطينية - إلى جانب أعداد لا يمكن حصرها من الشرائط القصيرة - كان منها عملان أولان لسينمائيتين فلسطينيتين تخوضان الروائي الطويل للمرة الأولى بعد تجارب قصيرة: آن - ماري جاسر، في «ملح هذا البحر» ونجوى نجار في «المرء والرهان». وفي المقابل عرض رشيد مشهراوي، فيلماً

لم يعد غريباً، أن تصبح السينما الفلسطينية الجديدة، حاضرة في مهرجانات عالمية كثيرة. إن دورة عام 2009 وحدها من مهرجان «كان» سوف تشهد ما لا يقل عن ثمانية أفلام تدور من حول فلسطين وقصيتها من دون أن يبارح معظمها لغة السينما الجيدة بل المميزة.

شهد العام 2008 ثلاثة أفلام روائية فلسطينية طويلة هي مجمل الإنتاج الفلسطيني لهذا العام.

المفروض أن يتمّ مع المخرج أسد فولادكار - صاحب «لما حكيت مريم»، أحد نجاحات الأعوام السابقة - سيتمّ لاحقاً، في موسم 2008، مع سمير حبشي، عبر فيلم «دخان بلا نار». غير أن هذا كله سرعان ما تبخّر، حتى من دون أن يكون زخم نجاح «سكر بنات» قد انطوى.. خصوصاً أن النجاح العالمي لهذا الفيلم واكبه نجاح عربي - على الأقل في مهرجانات سينمائية عربية مثل القاهرة ودمشق...

سينما/ تلفزيون

وهنا لعل في إمكاننا أن نقول إن الأوضاع السياسية اللبنانية التي استشرت واصلت إلى حدّ شل الحركة الاقتصادية والاجتماعية في هذا البلد، أسهمت بشكل أساسي في تراجع مشاريع عديدة كانت ولدت في سياق نجاح «سكر بنات». وبما أن تلك الأوضاع تواصلت طوال العام 2007 وحتى منتصف العام 2008 على الأقل، كان من المنطقي أن تكون تلك الفترة، فترة التراجع الأساسية وائدة الكثير من الآمال في ازدهار سينما، عرفت طوال عقود وعقود كيف تولد من رمادها، في كل مرة، وعلى إيقاع التطوّرات المتسارعة في السياسة والمجتمع اللبنانيين. ومن هنا، إذا كانت الساحة السينمائية اللبنانية قد شهدت إنتاج ستة أفلام روائية طويلة (أي بنقصان 50 في المئة عن الموسم السابق)، طوال العام 2008، فإن هذا الرقم يجب ألا يخدع أحداً، لأن الأفلام «السينمائية» الحقيقية بين هذه الأعمال التي أنتجت، لا يتجاوز عددها الفيلم الواحد.. وهو «بدي شوف» للزوجين خليل جريج وجوانا حاجي توما.. بل إن هذا الفيلم، وعلى الرغم ممّا حشد له من دعاية وميزانية، وعلى الرغم من وجود فاتنة السينما الفرنسية كاترين دونوف في «بطولته»، لم يبدُ مقنعا لكثير من النقاد - ولا للجمهور العريض بالتالي - ولا سيما منهم النقاد الذين كانوا يتعاطفون دائماً مع أفلام

2008، فيلمها الوثائقي عن أحداث لبنان بعنوان «33 يوماً» تستعدّ الآن في شكل جدي لتحقيق روائها الطويل الأول عن موضوع فلسطيني خالص. وكذلك حال اثنتين من خيرة الممثلات الفلسطينيات: هيام عباس وعرين العمري، اللتين تستعدّ كل منهما لخوض الإخراج للمرة الأولى...

السينما اللبنانية: هدوء ما بعد العاصفة

في موسم 2007، كانت السينما اللبنانية قد وصلت، إنتاجاً - ولكن أكثر من هذا: أهمية - إلى درجة خيّل معها لكثير من السينمائيين اللبنانيين والمهتمين بالسينما اللبنانية عموماً، أن الخط الانحناي لحركة الإنتاج في لبنان سيميل أكثر وأكثر في اتجاه التصاعد. ففي ذلك العام بلغ عدد الأفلام الطويلة، من أنواع مختلفة، المنتجة في لبنان والموقعة من سينمائيين لبنانيين، 12 فيلماً. وهو رقم بدا كبيراً مقارنة بحركية الإنتاج منذ انتهاء الحرب اللبنانية أول سنوات التسعين. غير أن الأهم من هذا، كان أن بعض نتاجات ذلك العام، حقق نجاحات نقدية أو تجارية، أو الاثنين معاً، داخل لبنان وخارجه، بحيث بات متوقعا أن الإنتاج اللبناني لن يكون مذاك وصاعداً عبئاً على المساعدات أو على أموال مستثمرين مغامرين. ولعل النماذج التي غذت هذه القناعة تتمثل في النجاح المهرجاني والتجاري والنقدي الذي حققه فيلم «سكر بنات» لنادين لبكي.. والنقدي الذي حققته أفلام مثل «فلافل» لميشال كمون و«الرجل التائه» لدانيال عربيد، ناهيك بانفتاح منتجين محترفين من خارج لبنان على الاستثمار لدى السينمائيين اللبنانيين (مشاريع بين «مصر للسينما» - غابي وماريان خوري - وبين سينمائيين لبنانيين، وصل زخمها إلى حدّ افتتاح شركة يوسف شاهين هذه، فرعاً لها في لبنان، حتى وإن كان المشروع الأول الذي كان من

في العام 2007 بلغ عدد الأفلام الطويلة المنتجة في لبنان والموقعة من سينمائيين لبنانيين 12 فيلماً، بينما شهد العام 2008 إنتاج نصف هذا العدد من الأفلام.

من النجاح في ذلك الحين ما سهل ضم هذا المخرج الشاب الدارس السينما في موسكو، إلى الجيل التالي كجيل الراحل مارون بغدادي، والمخضرم برهان علوية (الذي كان جرب حظه بالعودة إلى الساحة السينمائية، عام 2007، لكنه لم يلق النجاح المتوقع بفيلمه «خلص»)، ورندة الشهاب، المخرجة التي كان رحيلها عن خمسين عاماً، في عام 2008، واحدة من الصدمات الكبرى في الساحة السينمائية اللبنانية، هي التي كانت طوال سنوات من أنشط أبناء جيلها.

غزوة تلفزيونية

في مقابل «بدي شوف»... وقبل أن يبرز «دخان بلانار» على حضان بين موسمين، كانت هناك، خمسة «أفلام» لبنانية أخرى عرضت خلال موسم 2008، من أبرزها - وأكثرها نجاحاً على أية حال - «بحر النجوم» الذي أتى فيلماً غنائياً ضمّ في «بطولته» عدداً كبيراً من نجوم الغناء العربي. غير أن مشكلة هذا الفيلم تكمن في أنه ليس أصلاً فيلماً سينمائياً، بل هو عمل تلفزيوني خالص، أتاحت له التقنيات الحديثة أن يعرض في صالات السينما، وليس في لبنان فقط. وهو أصلاً، من إنتاج شبكة تلفزيونية، مثله في هذا مثل «الأفلام» الأخرى، الباقية: «أبو رياضي مين قدو» و «خليك معي» و «ليلة عيد» وأخيراً «ميلودراما حبيبي» لهاني طمبا والذي يبقى من أفضل هذه الأفلام ويكاد يكون، في نهاية الأمر، سينمائياً علماً بأن مخرجه سبق له أن خاض التجربة السينمائية القصيرة بنجاح، ما يجعل من «ميلودراما حبيبي» فيلماً يستكمل ذلك النجاح، مشكلاً، على عكس الأفلام «التلفزيونية» الباقية جسر عبور منطقي بين الشاشتين.

بهذه الأفلام، إذًا، أطل لبنان على الموسم السينمائي الذي نحن في صدد الحديث عنه هنا، لكنه لم يخل، في الوقت نفسه من أفلام قصيرة عديدة، من الواضح أن معظمها يمهّد لولادة سينمائيين حقيقيين، بحيث نعرف منذ

الزوجين جريج - حاجي توما. ولكن من دون أن ننسى هنا أن الفيلم لقي قبولاً لدى النقد الأجنبي، يكاد يماثل القبول الذي لقيه قبله بعام فيلم لبناني آخر شبيه به، هو «تحت القصف» لفيليب عرقتنجي، وللأسباب نفسها ربما: أسباب يغلب عليها الطابع السياسي طالما أن الفيلمين تنطحا للحديث عن حرب تموز (يوليو) 2006، التي هاجمت خلالها إسرائيل لبنان بذريعة أن حزب الله استفزها بنصب كمين لجنودها قرب الحدود اللبنانية. في الفيلمين تحلق، من حول هذا الموضوع، عماده امرأة (في «تحت القصف» لبنانية جنوبية تبحث عن ابن لها وسط دمار الجنوب والحرب عليه، وفي «بدي شوف» نجمة فرنسية تسعى إلى رصد ما يحدث في هذا الجزء من العالم) وسيارة (سيارة أجرة مع سائق في الفيلم الأول، وسيارة ممثل لبناني شاب في الفيلم الثاني) ورحلة في جنوب لبنان في الفيلمين تتضافر مع ثرثرة لا تنتهي، تريد في الحالين أن تبرهن، ربما على ما يعرفه الناس جميعاً مسبقاً.

جادون ومخضرمون

مهما يكن، كان «بدي شوف» العمل السينمائي «الجدّي» الوحيد الذي حقق وعرض لبنانياً، في موسم 2008، حتى وإن كان في وسعنا أن نضيف إلى ذخيرة هذا الموسم فيلماً سوف نجدنا مضطرين إلى العودة للحديث عنه في الموسم المقبل، وهو «دخان بلا نار» لسمير حبشي، وهو من إنتاج مصري، يدور موضوعه حول مخرج مصري شاب (خالد النبوي) أتى إلى لبنان ليحقق فيلماً حول التعذيب والقمع في المنطقة العربية، فيجابه بحكايات لبنانية تبدو في تضافر أحداثها كالمثاهة، مقدمة - على الرغم من هذا - صورة سينمائية جيدة عن الأوضاع اللبنانية. والحقيقة أن سمير حبشي، معروف منذ بدايات سنوات التسعين بسينمائيته الجيدة، ولا سيما بفضل فيلمه الروائي الطويل الأول «الإعصار» الذي حقق

الأفلام لإبقاء المتفرج السوري على تماس مع ما يحدث في العالم حقاً؛ إعادة هيكلة مهرجان دمشق الدولي... وإيجاد حوافز للقطاع الخاص كي يستثمر في السينما السورية بعد غياب طويل عنها، وبالتالي اجتذاب انتاجات مشتركة... إن المحصلة اليوم تبدو متأرجحة، على الرغم من كل النوايا الطيبة والجهود التي بذلها وببذلها محمد الأحمد... علماً بأن حركته تبدو محدودة بين ثلاثة ضوابط كان من الصعب توقعها أول استلامه للمؤسسة: استمرار الأبعاد البيروقراطية - والأيدولوجية الاقتصادية - التي لا تزال تحد من حركة إصدار تشريعات جديدة أكثر ليبرالية من ذي قبل، تفاقم الأوضاع الاقتصادية الذي يحول دون تخصيص مزيد من الميزانيات للشؤون السينمائية في مختلف تفرعاتها، وأخيراً، الصراعات والمعارك التي وجدت المؤسسة نفسها تخوضها، في مواجهة حياة سينمائية كثيرة التطلب، شديدة التعقيد، وربما غير قادرة على فهم الظروف المركبة وسلم الأولويات.

ومع هذا كله، تمكنت المؤسسة، وفي وقت بدأ فيه القطاع الخاص يعود بالتدريج (مثلاً، شركة المنتج المخضرم نادر الأتاسي الذي شرع في عام 2008، يتحرك على مستويين على الأقل: العودة إلى إنتاج الأفلام السينمائية من خلال «سيلينا» عن مسرحية «هالة والملك» للاخوين رحباني، بإخراج من حاتم علي، في فيلم سيعرض الموسم التالي، والبدء في مشروع طموح يهدف إلى تجديد صالات سينمائية بدءاً بصالة «دمشق العريقة»، تمكنت المؤسسة، من تجاوز كل العقبات المقامة في طريقها وعلى صعد عديدة، إن لم يكن على صعيد الإنتاج وحده، والذي كان مأمولاً من حركته أن تكون أفضل: فمن ناحية، تمكنت المؤسسة من أن تكرر مهرجان دمشق السينمائي الدولي، مهرجاناً سنوياً بعدما كان يقام مرة كل سنتين. والحقيقة أن من لا يعرف أهمية هذا الأمر، من الداخل، لن يدرك هذه الأهمية أبداً (وهو أمر نتحدث عنه في مكان آخر من هذا

سنوات أن السينما الروائية اللبنانية الطويلة تولد دائماً من رحم السينما القصيرة. وفي الوقت نفسه نعرف أن كثيراً من السينمائيين اللبنانيين، لم يستكينوا طوال 2008 إلى الكسل، ولم يردعهم ابتعاد الاستثمار المالي في السينما، بل راحوا يحضرون مشاريعهم التي يسعون دائماً للحصول على إنتاج لها، ولا سيما في أوروبا. ونعرف أن بعض هذه المشاريع بدأ يتجسد، من دون أن يكون ثمة ما يؤكد إنجازها خلال العام 2009. ومع هذا فإن في الوقت، حتى نهاية 2009، متسعا. وقد تنجز أفلام عديدة من الآن وحتى نهاية العام. وعلى الأقل من أجل الاستفادة من زخم نجاحات العام السابق، وكذلك من أجل تحقيق حضور ما، ليس في المهرجانات اللبنانية (العديدة، والتي على عكس ما يحدث للإنتاج، تلقى، هي رواجاً على تنوعها الجغرافي والموضوعي) فقط، بل في المهرجانات العربية والعالمية. وفي انتظار ذلك تكفّف الحياة السينمائية اللبنانية دموماً ذرفت على رندة الشهال، كما على يوسف شاهين، وتشجع برهان علوية على المحاولة من جديد، وتنتظر ما قد يحققه ميشال كمون ونادين لبكي وسمير حبشي وبهيج حبيج وجوسلين صعب وغيرهم.

السينما السورية: آفاق على الرغم من كل شيء

قبل سنوات، حين تسلم الناقد المعروف محمد الأحمد، مقادير مؤسسة السينما السورية، التي تعتبر بشكل أو بآخر آخر حصون القطاع السينمائي العام، في المشرق العربي، تلمس السينمائيون السوريون آفاق تغييرات جذرية رأوا أنها ستطاول الحركة السينمائية في بلادهم. وقبل أي شيء آخر على صعيد تسريع وتكثيف عملية الإنتاج السينمائي، إضافة إلى تجديلات أخرى كان قد بدا أنها باتت لا غنى عنها: إصدار تشريعات سينمائية قانونية جديدة تطوّر القطاع الإنتاجي وتحزّره، تحسين وضعية الصالات، إيجاد سبل جديدة لاستيراد

لفتت أنظار أكثر. أما الفيلم الثاني فهو «حسيبة» لريمون بطرس عن رواية معروفة للكاتب خيرى الذهبي، تعالج، بشكل أو بآخر، وضعية المرأة السورية الدمشقية وتبدلات هذه الوضعية على ضوء التبدلات الاجتماعية والسياسية التي عرفها التاريخ السوري الحديث.

لقد تمكن «أيام الضجر» و «حسيبة» من أن يؤكدا حضوراً ما للسينما السورية طوال عام لا بأس من القول إنه كان بدوره عاماً انتقالياً... غير أن هذين الفيلمين أتيا في الوقت نفسه ليطرحا أسئلة هامة حول الزمن الذي يتمكن فيه السينمائي السوري، أخيراً، من الخروج من أسر التاريخ له. علماً بأن «حسيبة» فتحت الأبواب واسعة أمام العودة السينمائية لاستلهاام الأدب الروائي والقصصي السوري.

في مقابل هذا، أتى فيلم هالة العبدالله، المحقق انطلاقاً من خارج سورية بعنوان «هيه! ما تنسى الكمون» لي طرح من جديد مسألة التجديد الذي بات حتمياً في لغة السينمائي السوري، بحيث يحاول هذا الفيلم التجريبي الذي نال إعجاباً عاماً، أن يقول أموراً جديدة بلغة جديدة، فيتصادم بهذا، تصادماً إيجابياً، مع الكلاسيكية التي ما فتئت تطبع سينما، لا يخلو واقعها من تجديد وصراعات وأحلام وخيبات، لكنها تراهن، كما شأنها دائماً، على المستقبل، وعلى رصد دقيق لما يحدث في عالم الصالات واستيراد الأفلام، بوصفه جزءاً أساسياً من بناء هذا المستقبل.

السينما الجزائرية: العودة المنشودة إلى الماضي السعيد

من «زد» كوستا غافراس إلى «عصفور» يوسف شاهين، ومن «عودة الابن الضال» لهذا الفنان المصري المبدع إلى «غريب» لو كينو فيسكونتي و«اغتيال» إيف بواسيه، وعشرات غيرها من أفلام عربية وأفريقية وأوروبية، عرفت الجزائر التي كانت حازت لتوها في ذلك الحين على الاستقلال، كيف تصنع لنفسها مجداً سينمائياً كبيراً، عبر الإسهام في تمويل

التقرير، ومن ناحية ثانية، تمكنت المؤسسة، وفي مجال التثقيف السينمائي، من إصدار ما لا يقل عن 25 كتاباً سينمائياً خلال عام 2008، وهو أمر نادر الحدوث حتى في أكثر البلدان عراقية في نشر الثقافة السينمائية، ومن ناحية ثالثة، تمكنت «المؤسسة» بشكل أو بآخر، من أن تجعل من نفسها، حقاً، مركزاً أساسياً للنشاط الأساسي في سورية، بل حتى في المشرق العربي، بانفتاحها على المناطق العربية الأخرى.

غير أن هذا كله يظل قاصداً عن أن يُترجم إلى ما هو أساسي: إنتاج سينمائي حقيقي يجعل من سورية، حقاً، بلداً منتجاً للأفلام. إذ خلال عام 2008، وعلى الرغم من كل الزخم الذي وفرته مناسبة «احتفالية دمشق عاصمة الثقافة العربية» - وهي المناسبة التي شغلت الحياة الثقافية السورية عاماً كاملاً ورصدت لها ميزانيات ضخمة -، لم ينتج في سوريا سوى أفلام قليلة العدد (من الصعب تحديد عددها هذا، طالما أن بعض هذه الأفلام، حتى وإن كانت عرضت، في الصالات، وفي المهرجانات خلال 2008، يُحسب على العام الذي سبقه، وقد يُحسب أيضاً على العام الذي يليه). ومن هنا، نذكر عناوين هذه الأفلام هنا، مرفقة بكل هذا التحفظ: «بوابة الجنة»، «أيام الفجر»، «حسيبة»، «سبع دقائق إلى منتصف الليل» و «دمشق يا بسملة الحزن»، والمؤسسة هي التي أنتجت هذه الأفلام كلها، إضافة إلى إنتاجها ما لا يقل عن ثمانية أفلام قصيرة.

تمكنت مؤسسة السينما السورية في مجال التثقيف السينمائي من إصدار ما لا يقل عن 25 كتاباً سينمائياً خلال العام 2008.

على الرغم من كل الزخم الذي وفرته مناسبة «احتفالية دمشق عاصمة الثقافة العربية» لم ينتج في سوريا سوى أفلام قليلة العدد خلال 2008.

ومهما يكن من أمر، فإن الأفلام التي يمكن التوقف عندها في هذا السياق، من بين هذه الأفلام، اثنان، تجولا في المهرجانات العربية وغير العربية وارتبطا بالعام 2008، بشكل وثيق، أولهما فيلم عبداللطيف عبد الحميد الجديد «أيام الضجر» الذي اعتبره كثراً واحداً من أفضل الأفلام التي حققتها في الأونة الأخيرة. وهو فيلم عاد فيه هذا المخرج النشط إلى الجولان زمن طفولة جبل ليقدم حكاية شفافة

راح يبدو مؤكداً، أن ذلك الزمن يبتعد، خصوصاً أن السينما الجزائرية، بعدما كانت تدعم سينمائيين آتين من شتى أنحاء العالم، صارت في حاجة إلى دعم خارجي (فرنسي غالباً) كي تقوم.

للسنوات المقبلة

ولكن خلال العامين الأخيرين، وكما يحدث دائماً حين يلاحق مسؤول ما، واع، مشروعاً معيناً، ولمناسبة اختيار الجزائر «عاصمة للثقافة العربية للعام 2007»، أحسّ المعنيون بالأمر، وفي مقدمهم وزيرة الثقافة خالدة تومي، أن لا بد من التحرك.. والتحرك هنا مالي في المقام الأول، لأن في الجزائر ثمة وجود لكل العناصر التي يمكن أن تصنع سينما مميزة.. في استثناء المال. وهكذا طلبت تومي 230 مليون يورو من الحكومة، للإنفاق على مشاريع ثقافية نهضوية على مدى 5 سنوات (2009-2013) بما فيها مشاريع نهضة سينمائية حقيقية. صحيح أن الحكومة لم تؤمن هذا المال كله، لكن أجزاءً منه توافرت خلال العامين الفاتنين، ما مكن من إقامة تظاهرات ثقافية، ومن الإنفاق على مهرجان سينمائي في وهران أريد له أن يكون ضخماً وعربياً شاملاً، ثم على إنتاجات سينمائية تحديدًا، كما على إعادة ترميم العديد من الصالات السينمائية، مع محاولة استعادة مزدوجة: من ناحية استعادة مبدعي السينما الجزائرية الذين كانوا غادروا الوطن، لأسباب معيشية أو سياسية أو لخوفهم من استئراء الإرهاب خلال ربع القرن المنصرم؛ ومن ناحية ثانية استعادة الجمهور السينمائي.

طبعاً لا يزال الوقت أبكر من أن يسمح لنا بمعرفة ما إذا كانت هذه السياسة قد نجحت. ولكن، خلال العام 2008، على الأقل كان ثمة الكثير من العلامات المشجعة، حتى خارج إطار «نجاح» مهرجان وهران الذي يمكن المجادلة في شأنه. ولعل في مقدمة هذه العلامات، أن الجزائر تمكنت من إنتاج ما يقدر بـ 60 عملاً،

أفلام ومشاريع مميزة آتية من الخارج، بل تنتمي حتى إلى بلدان ضخمة الإنتاج (مصر، فرنسا، إيطاليا...)، ولكن - أكثر من هذا - عبر خلق صناعة جزائرية أصبحت بسرعة ذات شأن وراحت تنتج عشرات الأفلام سنوياً.. أفلام تفرض حضورها في العالم الخارجي. ولكن أيضاً في الداخل. خلال عقد ونصف العقد صار هناك ما يسمى سينما جزائرية، وصارت توافيق المخرجين الجزائريين أمراً يحسب له حساب. من هنا لم تكن المفاجأة كبيرة حين حصد محمد الأخضر حامين، سعة «كان» الذهبية عام 1975، بفيلمه «وقائع سنوات الجمر»، هو الذي كان قبل ذلك حصد نجاحات مع «رياح الأوراس». ولم يكن مدهشاً أن تصبح ثمة تيارات داخل السينما الجزائرية، ولا سيما منها تلك التي راحت تعيد النظر في التاريخ.. وصولاً إلى رؤية جذرية في هذا المجال كان من علاماتها «الفحام» لمحمد بوعماري و«نوه» لعبد العزيز طليبي ثم «نوبة نساء جبل شنوة» لآسيا جبار، عن دور النساء في الثورة وتهميشهن بعدها. ولقد وصل هذا كله إلى ذروته حين حقق مرزاق علواش فيلم «عمر قتلته الرجولة» الذي طرح سؤالاً كان نادراً ما يجروء فنان على طرحه: ما الذي فعلناه بالثورة؟ ما الذي فعلناه بالاستقلال؟

وإذا كان «عمر قتلته الرجولة» قد اعتبر فاتحة لنهضة سينمائية - راديكالية جديدة، فإن الأحداث السياسية التالية، في الجزائر، أتت لتنسف ذلك التوقع.. إذ طوال عقود بعد ذلك راح الألق السينمائي الجزائري يختفي تدريجياً، حتى وإن ظلت هناك أفلام تطلع بين الحين والآخر. وهاجر المبدعون ودمرت الصالات بالتدريج. غير أن الرغبة في انبعاث جديدة للسينما الجزائرية لم تخب، لا عند نخبة القديمة ولا عند أهلها الجدد... صحيح أن كل المحاولات راحت تنهوى على صخور الواقع السياسي والاقتصادي، ولكن كان ثمة شعور بأن زمناً سيأتي تفيق فيها السينما الجزائرية من رقادها... ولكن عاماً بعد عام،

خلال العام 2008 تمكنت الجزائر من إنتاج 60 عملاً بين أفلام روائية طويلة وشرائط قصيرة وأفلام تلفزيونية.

عرضه الأول في مجمع رياض الفتح، هو أضخم فيلم أنتج في الجزائر حتى اليوم. وهو يقدم، على غرار الأفلام الثورية التأسيسية الأولى، سيرة مؤفلمة لواحد من أبطال الثورة الجزائرية وشهادتها، هو أمر جعل الكلام يسود، بأنه في مقابل التساؤلات حول الراهن الجزائري («مسخرة») ها هو الحرس القديم يردّ مذكرا ببطولات الزمن الثوري السعيد.

والحال أنه مهما يكن الموقف من هذا كله، فإن ما يمكن رصدّه من خلاله، هو أن العودة إلى السجلات القديمة، من طريق السينما، سيكون أمراً حيويّاً بالنسبة إلى الفن السابع، مستعيداً له مكانة كانت كبيرة في جزائر السبعينيات. ولقد حان الوقت لهذا البلد كي يتجاوز جراحه وينطلق مستعيداً أبنائه السينمائيين الذين يعملون في أنحاء عديدة من أوروبا محققين بالأموال الأوروبية أفلاماً تقول بدورها الواقع الجزائري... إنما من دون أن تسهم في خلق ذلك التراكم السينمائي الضروري كي تعود الجزائر بلداً سينمائياً على مستوى العالم.

السينما التونسية: أسئلة الزمن الصعب

ذات حقبة من الزمن، ما بين سبعينيات القرن العشرين وثمانينياته وبعد ذلك قليلاً أيضاً، بدت السينما التونسية وكأنها، إلى جانب الجزائرية، الوحيدة القادرة على أن تنتج من الأفلام، كمياً، ما يداني إنتاج السينما المصرية، ونوعياً ما يتفوق كثيراً على معظم إنتاج هذه السينما. وكان لدى تونس، في ذلك الحين، من العناصر، ثم من الإنتاج الفعلي، ما يؤهلها حقاً لتطوير تلك الاندفاعات كلها. ولكن بالتدريج ولأسباب ينكب أهل السينما في تونس، على دراستها في العمق وعلى محاولة استخلاص الدروس منها، هبط ذلك الإنتاج وتبخرت الآمال. ومع هذا، ظل حب السينما على حاله والأجيال السينمائية التي أنتجتها واحدة من أكبر حركات نوادي السينما في العالم العربي لا تزال حاضرة.. والقوى البشرية التقنية ناشطة، ومهرجان قرطاج - مهد

بين فيلم روائي طويل، وشرائط قصيرة وأفلام تلفزيونية. واللافت أن معظم هذه الأعمال قد عرض عروضاً أولى وسط اهتمام رسمي إعلامي كبير، ولا سيما في صالة مجمع رياض الفتح، الذي صار يعدّ تجديده، يُعتبر الممر الأساس لكل تجديد فني في الجزائر.

حتى الآن لا يمكن القول، طبعاً إن حصّة الأفلام الطويلة - من روائية وغير روائية - المصنوعة للتلفزيون، كانت كبيرة: بالكاد يمكن إحصاء ستة أفلام طويلة، هي الأفلام الروائية «إذان» و «حبيبي» و «قضية دجال» و «مسخرة» و «مصطفى بولعيد»، والفيلم الوثائقي «الصين لا تزال بعيدة». غير أن الأهم من هذا، هو أن هذه الأفلام تضافرت مع بعض أعمال حققت مع الخارج («اينلاند» لطارق تيغيا) لتعطي الجزائر زخماً سينمائياً جديداً، من الناحية النوعية إن لم يكن من الناحية الكمية. ولعل العلامة الأساس في هذا، كان فيلم «مسخرة» للمخرج الجزائري الشاب إلياس سالم، في أول تجربة روائية طويلة له. لقد أتى هذا الفيلم حدثاً سينمائياً استثنائياً. وحقق حتى الآن نجاحات كبيرة، سواء حين عرض في عروض تجارية أم في مهرجانات عربية أو عالمية. لقد أتى «مسخرة» من طينة تلك الأفلام التي تتطلع إلى ما يسمى بإعادة التأسيس، وشبهه كثر، بالنسبة إلى التأثير الذي سيكون له في السينما الجزائرية، بما كان عليه «رياح الأوراس» في الستينيات، و«عمره قتلته الرجولة» في السبعينيات. حيث إنه بدوره يتناول واقع المجتمع الجزائري، بقسوة وإنما بمرح وحنان.

نحو عودة ما

أما بالنسبة إلى «مصطفى بين بولعيد» فإنه شهد عودة المخضرم أحمد راشدي إلى الإخراج السينمائي بعد غياب طويل، هو الذي كان واحداً من المؤسسين من خلال «الأفيون والعصا». «مصطفى بن بولعيد» الذي حضر رئيس الجمهورية عبدالعزيز بوتفليقة حفل

لم يشهد العام 2008 في تونس سوى إنتاج أربعة أفلام فقط، بينما كانت السينما التونسية هي الوحيدة إلى جانب الجزائرية التي نافست إنتاج السينما المصرية كما ونوعاً بين السبعينيات والثمانينيات.

لكلثوم بورنانز، و«رحلة جميلة» لخالد غربال) تنتمي معا إلى السينما الجيدة، وتحاول أن تواصل تلك المسيرة السينمائية التونسية التي كانت مميزة طوال عقود. وإذا أضفنا إلى هذا فيلم «ثلاثون» لفاضل الجعايبي، الذي عرض في قرطاج إنما خارج التظاهرات الرسمية، ليعود ويفتتح دورة عام 2009 من مهرجان روتردام للفيلم العربي في هولندا، يصبح لدينا متن سينمائي جيد، يزيده ألقا عدد من الشرائط القصيرة التونسية الناجحة.

غير أن مثل هذا المتن لا يمكنه، بالطبع، أن يشكل ما يمكن تسميته: صناعة سينمائية تونسية، الأمر الذي يعيد اللعبة السينمائية في تونس إلى ما قبل زمن الوفرة.

أسئلة شائكة

حضرت إذن السينما الروائية التونسية الطويلة خلال موسم 2008، بأربعة أفلام، لا بد أن نلاحظ في الوقت نفسه، أنها من إنتاج أجنبي.. بل علينا أن نلاحظ أيضاً أن واحدا منها («خمسة») هو من إخراج التونسي الأصل المقيم في فرنسا، كريم الدريدي، الذي سبق أن عرف بأفلام عديدة، قد تكون عربية الموضوع (لأن جلها يتركز من حول مهاجرين عرب في فرنسا) لكن أحداثها يدور معظمها في فرنسا.. وهذا ما يمكن أن يقال أيضاً عن «خمسة» الذي تدور أحداثه كذلك في خارج تونس أو في عالم الطفولة المشتدة للأقليات العرقية التي تعيش على الهامش في أوروبا. والحقيقة أن قضية فيلم «خمسة» تذكر بما ذكر في العام الفائت من ضمّ فيلمين على الأقل لعبد اللطيف قشيش (وهما فيلمان فرنسيان... مئة بالمئة) إلى الفيلموغرافيا التونسية لمجرد أن قشيش من أصل تونسي.

إذا، مرة أخرى لا بد من التساؤل هذا العام أين عبد اللطيف بن عمار؟ أين رضا الباهي وبو زيد؟ أين ناصر قطاري وناصر خمير... وأين كل الآخرين؟ وهل سيؤدي ذلك السجال الحار، والذي تشارك فيه أوساط حكومية

المهرجانات السينمائية العربية الكبرى - لا يزال يقام مرة كل سنتين. أما الأجهزة التقنية فمزدهرة كحالها دائما.. فإذا أضفنا إلى هذا أن في تونس، عدا عن معظم البلدان المغربية الأخرى، بنى إنتاجية وشركات توزيع، يحق لنا أن نتساءل لماذا لم تنتج تونس خلال العامين الفائتين أكثر من ثمانية أفلام، بمعدل أربعة أفلام لكل عام؟

هذا السؤال مطروح اليوم ومطروح بقوة.. وهو بعدما كان مطروحا في أوساط أهل السينما أنفسهم (والذين ثمة في تونس منهم عدد يضاهي نوعيا، بعض أفضل السينمائيين العرب، وحتى الأوروبيين أحيانا: رضا الباهي، محمود بن محمود، فريد بو غدير، نوري بوزيد، مفيدة تلاتي... ناصر خمير وغيرهم)، وبعدما كان مدار تساؤلات واستنكار النقاد (الذين لدى تونس أيضاً منهم بعض أفضل ما في العالم العربي)، ها هو منذ فترة يشكل الشغل الشاغل لأوساط حكومية، وخرج السجال حوله هناك إلى الساحة العامة، مصحوبا بأسئلة تثير الحيرة مثل: لماذا تتقدم السينما المغربية وتتأخر التونسية؟ ولماذا للسينما الإيرانية كل هذه المكانة في العالم على الرغم من الضغوط الرقابية المتشددة في طهران؟

أربعة أفلام فقط

والحقيقة أن دورة عام 2008 من مهرجان قرطاج السينمائي الدولي في تونس، شكلت مناسبة لتفجّر كل هذه الأسئلة وضروب الحيرة. صحيح أن تونس شاركت في تلك الدورة بما لا يقل عن ثلاثة أفلام روائية طويلة، فيما كان فيلم رابع حديث الناس طوال الدورة، وهو ما يعتبر أمرا جيدا بشكل عام. لكن المشكلة كمنّت في أن أهل مهرجان قرطاج لم يعانون كثيرا دون اختيار الافلام الممثلة لتونس. ذلك أنها كانت كل ما أنتج وعرض خلال العام. من ناحية النوعية ليس ثمة ما يقال سلبا. فالأفلام الثلاثة (وهي «خمسة» لكريم الدريدي، و«الجانب الآخر من السماء»

«القائد». ولكن، كما أن لكل شيء نهاية في هذا الكون.. انتهى، ذات يوم، صمت السينما العراقية.. أيضاً. ولكن بكثير من البطء وكثير من الخجل. صحيح أن عام 2008، شهد نوعاً من التراجع، الكمي على الأقل، عما كان تحقق من سينما في العراق، خلال السنوات السابقة عليه، لكنه - كما يبدو - كان تراجعاً تكتيكياً، أسبابه عديدة، منها ما هو مالي، ولكن أيضاً منها ما يتعلق بأن فورة القبول الخارجي - بل حتى الداخلي أيضاً -، بالأفلام التي حققت، لغزابة الأمر وانطلاقاً من فضول ما أو تعاطف ما، انتهت وبات مطلوباً من بلد يعدّ مبدعه، في المجالات كافة، بالألوف ويعتبر تطوّرهم من جرّاء سنوات السجن والمنافي التي عاشوها، تطوّراً مثالياً، بات مطلوباً منهم أن يحققوا أفضل وأكثر.

في مجال الشرائط القصيرة، حقّق عراقيون كثر أفعالا، يظل من حقنا أن نسأل: من يراها؟ هل يكفي حضور بعضها في المهرجانات، الثانوية ليكون لها حضور؟ أو أن عرضها على شاشات التلفزة يُبقي لها مشروعيتها السينمائية؟ مهما يكن، يبقى أن موسم 2008، شهد إنتاج عدد محدود من الأفلام الروائية الطويلة، أو التسجيلية التي يرقى بعض خطابها إلى مستوى السينما الطويلة والروائية. وثمة ما لا يقل عن ثلاثة أفلام حملت خلال ذلك الموسم عبء فرض حضور السينما العراقية، علماً بأن مفاعيلها ظلت متواصلة خلال العام التالي، وعلى الأقل في انتظار ظهور إنتاجات جديدة، تحمل الراية. ولعل في مقدمة هذه الإنتاجات، الفيلم الروائي الطويل الأول للمخرج العراقي المقيم في فرنسا، فاضل عباس، والذي سبق له أن حقق بعض الأفلام الوثائقية. في فيلمه الجديد «فجر العالم»، والذي عرض في العديد من العواصم الأوروبية وتفاوتت ردود الفعل النقدية عليه، تحدّث فاضل عن العراق الراهن من خلال حكاية حب تدور في منطقة الأهوار.. لكنّها حكاية حب «مستحيلة» كما يحاول الفيلم أن يقول لنا، وكأنه يريد وضع الحب

بشكل رسمي، إلى انبعاث السينما التونسية من سباتها.. أو أن المسألة في حاجة إلى انبثاق جهد فردي مثل ذاك الذي بذله المنتج الراحل أحمد بهاء الدين عطية طوال سنوات كي يحوّل السينما التونسية من حالة ثقافية إلى حالة صناعية/ثقافية؟

في انتظار الإجابة على هذه الأسئلة، يشاهد محبّو السينما التونسية بشغف أفلام بورناز والدريدي والجعايبي وغربال... ويتمنون لو تواصل هذه السينما التي تمكنت ذات يوم من أن تؤثر بشكل إيجابي، حتى في سينمات عربية منافسة معطية إياها دروساً في لغة السينما وعلاقتها بالموثوث (خمير...) وفي خرق المحظور (بوزيد) وفي تصوير الطفولة (بوغدير) والنساء (تلاتلي) إلى أعمال سينمائية حية.

السينما العراقية: سقوط الأيديولوجيات

مثل لعبة كلمات متقاطعة غريبة التفاصيل، يلتئم شمل السينما العراقية منذ سنوات.. ولكن من دون الحلم بأن يصبح ثمة في العراق، أو بغداد، ما أطلق عليه صحافيون - قبضوا ثمن ذلك نقداً ذات يوم - اسم «هوليوود على ضفاف دجلة». ذاك كان حلماً سينمائياً حجمه أكبر من أي واقع ولم ينتج سوى شرائط قليلة كلفت ما تكلفه عشرات الأفلام ولم يشاهدها أحد، يومها، لأنها بدلا من السينما، غاصت في الأيديولوجيا («القادسية» من إخراج الراحل صلاح أبو سيف) وبدلا من الحديث عن حياة الشعب غاصت في الحديث عن الحياة المتخيلة البطولية لمن عين نفسه قائداً للشعب («الأيام الطويلة» للمصري الكبير الآخر توفيق صالح). كل هذا كان قد صار جزءاً من الماضي، حين حل الاحتلال على أرض العراق. والحقيقة أن هذا الاحتلال إذا كان قد أوقف عجلة أمور كثيرة في العراق، فإنه لم يوقف عجلة السينما لأن السينما كانت انتهت منذ زمن، وصار أهلها في المنافي أو السجون أو في القبور، مع أقلية ظلت تشغل كاميراتها لرصد حياة وتحركات

شهد العام 2008 في العراق ما لا يقل عن ثلاثة أفلام حملت عبء فرض حضور السينما العراقية، في مقدمتها فيلم المخرج المغترب فاضل عباس «فجر العالم».

هذا الفيلم. فالعراق وفنونه، تظل تحت الأسئلة، حتى وإن كان ثمة من يرى أن زمن «الأجوبة» قد حل، وأن عراق اليوم، في استكمال لعراق الأمس وما قبله، يظل حافلاً بالمواضيع، ولكن أيضاً بالطاقات البشرية. وهذه الطاقات في لحظات توقعها الدائمة، تراهن بعد كل شيء على المستقبل. المستقبل الذي لم يعد مرتبطاً بأي شيء سوى باستتباب الأمن، بحيث يسجل بقوة سقوط الضغوط الأيديولوجية، على الإبداع العراقي منذ سنوات، الأمر الذي يفتح الآفاق واسعا، إن لم يكن على انبثاق مستحيل لـ «هوليوود على ضفاف دجلة»، فعلى الأقل على وجود صناعة سينمائية تستفيد من الطاقات البشرية، وكذلك من الإبداع العراقي في المجالات كافة.

السينما الأردنية: آمال كبيرة وتقنيات جيدة

خلال تاريخها السينمائي الذي بات طويلاً من الناحية الزمنية، وشديد التنوع، تفخر الحياة الثقافية الأردنية بأن الأردن يعتبر، ومنذ بداية سنوات الستين من القرن العشرين، على الأقل، بلداً مختاراً بنجاح لتصوير فيه أفلام أجنبية غالباً ما تكون أفلاماً ضخمة («لورانس العرب» على سبيل المثال). والحال أن هذا الحضور الميداني للعمل السينمائي الأجنبي في الأردن، خلق، كما تقول الناقدة فيكي حبيب، «أجالياً متتالية من الكادرات التقنية، لكنه خلق دائماً رغبات حارة في الوصول إلى يوم يصبح فيه الأردن بلداً منتجا لسينما أردنية يحققها مبدعون أردنيون، عن مواضيع أردنية». ومن الواضح أن ثمة عناصر عديدة تقول إن الأردن بأجوائه وطاقاته البشرية ومبدعيه، مخرجين وكتاباً وممثلين، جاهز لهذا. ومع ذلك لم يحقق في الأردن من أفلام أردنية، كلياً أو جزئياً، سوى ستة أفلام، من بينها فيلم «عاصفة على البترا» من إخراج المصري فاروق عجرة. والحقيقة أن هذا الفيلم كان يمكن اعتباره عملاً اجنبياً آخر لولا

جانباً بعدما جعله أولاً نقطة جذب في الفيلم. وذلك لأن هذا الحب إنما يقوم بين زهرة، الأرملة العراقية الشابة وصديق لزوجها الراحل. لقد حقق هذا الفيلم جوائز لا بأس بها، لكن أهميته لم تقف عند استحالة الحب، التي قدمت فيه عرضاً، بل عند المناخ، الذي ربط بين الحرب ومأساة الإنسان خلال الحرب، وبين منطقة هي أصلاً فتانة من حيث صورتها. والحقيقة أن أقل ما يمكن قوله حول هذا الفيلم هو أنه يفتح آفاقاً جديدة لسينما عراقية روائية لا تزال تبحث عن نفسها، راسماً خط طريق يوصل إلى تعاون عربي مأمول. بحيث أدار فاضل في هذا الفيلم عدداً من المواهب التمثيلية العربية، غير العراقية، بشكل أعطى الفيلم قوة ما: هيام عباس، الفلسطينية المعروفة والمقيمة في فرنسا، وحفصية حرزي، الجزائرية الأصل، الفرنسية الإقامة والتي كانت برزت في فيلم «أسرار الكسكس» لعبد اللطيف قشيش.

في مقابل هذا الفيلم، عرف الإنتاج العراقي ما لا يقل عن إنتاج فيلمين وثائقيين طويلين لفتا الأنظار حقاً، وقدما في عروض سينمائية أكثر مما قدما في عروض تلفزيونية (هي عادة مصير هذا النمط من الأفلام)، أولهما «حياة ما بعد السقوط» لقاسم عبد، الذي اتبع مسار أول ثلاثة أيام بغدادية تلت سقوط بغداد، وثانيهما - وهو الأهم على أي حال - هو «عدسات مفتوحة على العراق»، الذي صوّرت فيه ميسون الباجه جي، مصائر وحيوات عدد من السيدات العراقيات اللواتي يعشن في المنافي، التي لم يلغها «تحرير» العراق بعد، ولا سيما في سورية. قوة هذا الفيلم تكمن في أنه صوّر موضوعه من خلال فن يتتبع مسار فن آخر: السينما تتابع تفاصيل ورشة تصوير فوتوغرافي لنساء يعشن ويتصورن ويروين تفاصيل اليومية في عيشهن هذا.

طبعاً لا يمكن القول إن هذا كل شيء، إذ نعرف أن ثمة دائماً عراقياً ما، في بلد ما، يصور فيلماً، طويلاً أو قصيراً، إنما من دون أن يدري أو ندري ما الذي سيكون عليه مصير

نعرف أن ثمة دائماً عراقياً ما، في بلد ما، يصور فيلماً، طويلاً أو قصيراً، إنما من دون أن يدري أو ندري ما الذي سيكون عليه مصير هذا الفيلم. فالعراق وفنونه، تظل تحت الأسئلة.

أبو رائد» لأمين مطالقة. صحيح أن هذا الفيلم حقق في العام السابق، لكن مفاعيل نجاحه، عالمياً، ظلت متواصلة طوال الموسم الذي نتحدث عنه هنا، حيث يتجول ليعرض في البلدات والمدن الصغيرة في الأردن، في الوقت الذي تواصل فيه عروضه نجاحاتها في العديد من المهرجانات العالمية.

والحقيقة أن «كابتن أبو رائد» يشكل مصدر فخر الآن، لكل من يهتم أمر السينما الأردنية التي تبقى دائماً على وشك الولادة من جديد. وفي المحصلة العامة يمكن القول إن الصخب الدائر من حول هذا الفيلم والذي تواصل طوال موسم 2008، لا بد أن ينتهي به إلى إعادة إحياء سينما ما في الأردن، في وقت يزداد فيه نشاط تصوير المسلسلات التلفزيونية، من ناحية، وحضور طواقم ومبدعي الأفلام الأجنبية مستفيدة من مهارة يد عاملة رخيصة، وطبيعة خلابة من ناحية ثانية. ناهيك بأحلام لا تنتهي بأن يضاعف الأردن خلال عامين تالين عدد الأفلام التي تشكل متن إنتاجه، تاريخياً.

السينما السعودية: أفلام ومبدعون وسجلات

منذ زمن.. بل منذ زمن بعيد، هناك ما يمكننا أن نسميه سينما سعودية، بل هناك ما هو أكثر وأهم من هذا.. هناك سينمائيون سعوديون. صحيح أنهم كانوا قلة في أول الأمر، لكن دائماً إلى تكاثر، بحيث إن هناك اليوم عدداً لا يستهان به من صانعي الأفلام.. كما أن هناك أفلاماً عديدة سعودية تعرض في المهرجانات المحلية (لأن هناك منها في السعودية، مهرجانات سينمائية محلية، كما هناك مهرجانات مسرحية. على عكس الصورة الشائعة). كما في المهرجانات العربية والدولية. وهناك من ينال منها الجوائز. ولئن كان الأمر مقتصرًا حتى سنوات قليلة على اسم واحد معروف خارج المملكة هو اسم عبدالله المحيسن، فإن هناك اليوم أسماء عديدة

أن منتجه الممول كان الموزع الأردني ليوسف الطاهر، الأمر الذي فتح الباب يومها (1969) كي تتكرر التجربة. لكنها لم تتكرر، فظل تاريخ «السينما الأردنية» تاريخ حنين يزينه اسمان أو ثلاثة... وظلت الحال هكذا، حتى حقق الفيلم الأردني، الخامس، «حكاية شرقية» لنجدت أنزور، الذي على الرغم من نجاحه نقدياً، سرعان ما «نفى» نفسه إلى التلفزيون وحقق معظم أعماله التلفزيونية الكبرى ضمن إطار تأسيسه لنوع معين من المسلسلات السورية التاريخية، قبل أن يعول إنتاجه، في وقت ظل يحلم فيه بأن يعود «ليؤسس» السينما الأردنية من جديد.

لكنه لم يكن الحالم الوحيد في هذا المجال. ذلك أن حلم إعادة التأسيس هذا لا ينفك يداعب خيالات أجيال متعاقبة من المبدعين، ولا سيما منهم أولئك الذين ينشأون على حب السينما من خلال مؤسسات أشبه بنوادي السينما (مثل مؤسسة شومان، التي تقدم عروضاً تحت إشراف نقاد متحمسين أمام جمهور لا يقل عنهم حماساً). ونعرف أن هذه المؤسسات قد أضيفت إليها منذ سنوات قليلة مؤسسة جديدة هي «الهيئة الملكية الأردنية للأفلام»، وهي هيئة شبه رسمية أخذت على عاتقها دعم الحركة السينمائية الأردنية وتشجيعها، آملّة أن تتمكن من خلال نشاطها أن تحرك السينمائيين إما للعمل في أفلام أجنبية تصوّر في الأردن، أو للتحرك مباشرة لتحقيق أفلام. بالنسبة إلى المجال الأول، تبدو الهيئة ناجحة حتى اليوم، وهي تشارك منذ فترة في بعض المهرجانات العالمية (في «كان» مثلاً) أملاً في اجتذاب مزيد من أفلام تصوّر في الأردن.. أما بالنسبة إلى المجال الثاني، فإن الأمنيات لا تزال أكبر من الواقع بكثير. وإذا كان مسؤولو الهيئة يؤكدون مضاعفة خطواتهم في هذا المجال طوال العام 2008، ومع إطلالة العام التالي له، فإنه كان عليهم طوال موسم 2008، أن يكتفوا بدعم الفيلم السادس الذي أنتج في الأردن، وهو «كابتن

«الهيئة الملكية الأردنية للأفلام» هي هيئة شبه رسمية أخذت على عاتقها دعم الحركة السينمائية الأردنية وتشجيعها، آملّة أن تتمكن من خلال نشاطها أن تحرك السينمائيين إما للعمل في أفلام أجنبية تصوّر في الأردن، أو للتحرك مباشرة لتحقيق أفلام.

«كابتن أبو رائد» يشكل مصدر فخر الآن لكل من يهتم أمر السينما الأردنية. وفي المحصلة يمكن القول إن الصخب الدائر من حول هذا الفيلم، لا بد أن ينتهي به إلى إعادة إحياء سينما ما في الأردن.

ليس ثمة «سينما» في السعودية، أو هي لم تبدأ حضورها الراهن على شكل صالات عرض إلا في العام 2008، حين بدأ - وفي شكل خجول - وجود صالات للأطفال وأخرى للعائلات. هي على أي حال خطوة، يمكن أن تبدأ بها رحلة الألف ميل. ويمكن أن تكون عارضة، حسبما ستؤدي إليه السجلات بين معترض على وجود الصالات ومؤيد لوجودها.

في كل بيت سعودي اليوم، مكتبة سينمائية كاملة ومتكاملة. ويحدث كثيراً أن تعرض الأفلام في البيوت الأسرية، في حضور الأهل والأقارب، بما يفصح عن اجتماعية من نوع جديد و «مبتكر» للعرض السينمائي.

انتشار المشاهدة عبر شرائط الفيديو أولاً، ثم عبر الإسطوانات المدمجة، كي تعيش «حالة سينمائية» نادرة الوجود في هذه المنطقة من العالم، حيث نعرف أن في كل بيت سعودي اليوم، مكتبة سينمائية كاملة ومتكاملة. وأنه يحدث كثيراً أن تعرض الأفلام في البيوت الأسرية، في حضور الأهل والأقارب، بما يفصح عن اجتماعية من نوع جديد و «مبتكر» للعرض السينمائي.

بدايات راهنة

طبعاً لا يملك أحد اليوم إحصاءات تتعلق بمستوى هذه الأفلام ونوعيتها، ولكن في إمكاننا أن نخمن، على أي حال، أنها من الأفلام الأوروبية والأميركية الرائجة ومن الأفلام المصرية والهندية وما شاكل ذلك. وفي هذا السياق قد يكون صعباً علينا أن نتخيل وجود نسخ مشابهة من الأفلام السعودية في مثل هذه المكتبات. ومن هنا تواجها المسيرة نفسها التي سبق أن واجهت مجتمعات عربية من قبل: حيث تكون السينما المحلية غالباً من دون جمهور محلي. ولكن في المقابل نعرف أن في مجتمعات عربية مثل لبنان والمغرب وتونس والجزائر وحتى سورية (ولا نذكر هنا مصر لأن مصر حالة مختلفة تماماً)، كانت السينما المحلية من دون جمهور محلي - وغالباً وفقاً على المهرجانات والمناسبات الخاصة -، لكنها عرفت بالتدريج كيف تشق طريقها إلى هذا الجمهور بحيث أن ثمة أفلاماً باتت ترد كلفتها من عروضها المحلية، ومن بيع الإسطوانات للجمهور المحلي.

ومن هنا نفهم أن حس المغامرة الذي يطبع اليوم بدايات حركة الإنتاج السينمائي السعودي، الخجولة بعد كل شيء، ليس حالة يائسة، بل هو إرهاب بما سوف يأتي بالتأكيد. ولعل في إمكاننا أن نقول هنا إن ما سوف يأتي، وخلال زمن قريب، على الأرجح، إنما سيكون أشبه بالترويج لمسيرة رائد أساسي من رواد صنع السينما السعودية

معروفة، لعل أبرزها - والذي يشكل منذ سنوات مفاجأة لكثير - هو اسم السينمائية الشابة هيفاء المنصور. ولأن هذه الظاهرة - ظاهرة وجود سينما وسينمائيين سعوديين - انكشفت بشكل مباغت منذ سنوات قليلة، ساد أول الأمر نوع من التعاطف الإيجابي معها. تعاطف كان يؤجل النقد والتحليل لصالح نظرة تقول: فلنرحب الآن ولننتعمق لاحقاً!

ومع هذا كله ثمة الآن، ومنذ فترة ليست بالقصيرة، سجال حول وجود السينما السعودية أو عدم وجودها.

والحقيقة أن هذا السجال محق... ولكن إذا نظرنا إلى حضور السينما في مجتمع ما، على أنه هو هو حضور صالات السينما، وطقوس المشاهدة الجماعية والاجتماعية على فن من الفنون، إذا نظرنا بهذه الطريقة يمكن أن نقول: أجل، ليس ثمة «سينما» في السعودية، أو هي لم تبدأ حضورها الراهن، على شكل صالات عرض إلا في العام 2008، حين بدأ - وفي شكل خجول - وجود صالات للأطفال وأخرى للعائلات. هي على أي حال خطوة، يمكن أن تبدأ بها رحلة الألف ميل. ويمكن أن تكون عارضة، حسبما ستؤدي إليه السجلات بين معترض على وجود الصالات ومؤيد لوجودها.

وفي انتظار ما سوف تفضي إليه هذه السجلات التي تحتد حيناً وتهدأ في حين آخر، ويبدو أن لكل طرف من الأطراف التي تخوضها حججه.. يمكننا أن نلتفت إلى ناحية أخرى من الموضوع لنذكر أن غياب الصالات، العامة والتجارية، لم يمنع الشعب السعودي، ومنذ زمن طويل، من أن يكون أكبر مستهلك للعروض السينمائية في بلدان الشرق الأوسط... وهو ترتيب ما كان له أن يتوافر لولا التقنيات الحديثة ولولا انتشار الفضائيات والقنوات التلفزيونية السينمائية الملتقطة بخاصة عبر الكابلات والتي تفيدنا دائماً أن السعوديين هم في مقدمة مشاهديها. فالأسرة السعودية، ومن دون أن تخضع لهيمنة الفكرة القائلة إن السينما تساوي وجود صالات السينما، استغلت

تحضر لمشروع روائي طويل، ربما سيكون مفاجأة كبرى لو تحقق. نعرف أن كل فيلم حققته هيفاء حتى الآن كان حدثاً في حد ذاته ومثاراً للسجال، من «نساء بلا ظل» (الذي كان أول فيلم تسجيلي عن المرأة السعودية تحققه مبدعة سعودية) إلى «أنا والآخر» و «من» «والرحيل المر». ولعل من الأمور ذات الدلالة أن تقول هيفاء المنصور مرة، جواباً على سؤال صحفي: «أنا، في عملي، لم تواجهني مشكلات أو عوائق باعتباري أنثى، بل في مهمني كسينمائية، لأنني لم أستطع أن أجد فنيين سينمائيين متخصصين، من أجل العودة إليهم، أول بداياتي لمساعدتي كمبتدئة تحاول تلمس طريقها»...

هذا الكلام سيبدو اليوم بعيداً.. جزءاً من التاريخ، إذ بين عام 2004، الذي قالته فيه هيفاء المنصور، واليوم، 2008، حقق شبان سعوديون، هواة دائماً لكن بعضهم تحول بالتدريج إلى الاحتراف، عشرات الأفلام. وحسبنا أن نذكر أن العام 2008 وحده، شهد «زحاما» سينمائياً سعودياً، لعل المثل الأفصح عنه، مشاركة ما لا يقل عن ستة أفلام متفاوتة الطول في الدورة الأخيرة لمهرجان ابو ظبي السينمائي (آخر العام 2008). وهذه الأفلام ليست متفاوتة الطول فقط، بل أيضاً متفاوتة المواضيع والحساسيات السينمائية، إذ تتراوح بين عمل إجتماعي مأخوذ عن حادثة حقيقية: «مهمة طفل» لممدوح سالم، الذي يعتبر من أبرز العاملين من خلال عمله الخاص أو شركة التوزيع والإنتاج التعاونية التي أسسها («رواد ميديا»)، أو من خلال مهرجان جدة الذي أسسه كذلك ويشرف عليه - على نهضة السينما السعودية. لقد أتى هذا الفيلم تراجيدياً مكتف الرؤيا، يكشف عن أن خطوة ممدوح سالم المقبلة، وربما في تحقيق أول روائي طويل له، لن تكون قفزة في المجهول. تتراوح هذه السينما إذن بين تراجيدية «مهمة طفل» وسخرية منصور بدران الكوميدي في «عنغلزي» الفيلم الذي استطاع في 7 دقائق ساخرة أن يقول الكثير عن المواقف

هو عبدالله المحيسن، الذي بعدما حقق أفلاماً تسجيلية سينمائية لافتة خلال أكثر من ربع قرن (ومنها خصوصاً «اغتيال مدينة»، عين الحرب اللبنانية، و«الصدمة» عن غزو الكويت من قبل قوات صدام حسين) أقدم قبل عامين من الآن على تحقيق أول فيلم روائي طويل له وهو «ظلال الصمت»، الذي عرض في مهرجان «كان» وفي عدة مهرجانات عربية وعالمية أخرى، ولفت الأنظار بشكل إيجابي. صحيح أن أحداث الفيلم لا تدور في السعودية. لكنها تدور في مكان غير مسمى، أي في اللامكان.. ومعنى ذلك أنها تدور في كل مكان.

«ظلال الصمت» هو، بالتأكيد، وعلى الرغم من عمومية جغرافيته، الفيلم السعودي الروائي الطويل الأول، حتى وإن كانت هناك أفلام، حققها فنانون من جنسيات أخرى، حاولت منافسته على ذلك اللقب، ومنها «كيف حالك» و«مناحي» وهما من إنتاج «روتانا» وصوّرا في دبي ليوحيا أنهما سعودياً الموضوع!

سجلات ونساء

إذا، انطلاقاً من هنا يمكننا أن نقول إن «ظلال الصمت» ليس الفيلم الروائي الطويل الأول من السعودية حتى الآن، بل هو الوحيد. وفي المقابل، هناك عشرات الشرائط الروائية والتحريرية السعودية القصيرة والمتوسطة، وهذا ما يفيد بأن ثمة طابوراً كاملاً من المبدعين السعوديين هم الآن جاهزون، فنياً وفكرياً، لتطوير التجربة ما إن تتوفر الرساميل التي، إذ تجد نفسها غارقة في اللعبة السينمائية، تود فقط أن تتأكد من أن مغامرتها سوف لن تكون من دون جدوى.

لقد ذكرنا أعلاه، تجربة هيفاء المنصور، التي باتت ذات سمعة فنية عالمية خلال السنوات الأخيرة، ويشي ما يشبه الصمت الذي انصرفت إليه في العامين السابقين، إلى أنها

«ظلال الصمت» ليس الفيلم الروائي الطويل الأول من السعودية حتى الآن، بل هو الوحيد. وفي المقابل، هناك عشرات الشرائط الروائية والتحريرية السعودية القصيرة والمتوسطة، وهذا ما يفيد بأن ثمة طابوراً كاملاً من المبدعين السعوديين هم الآن جاهزون، فنياً وفكرياً، لتطوير التجربة.

منهما لم يعرف إنتاجاً سينمائياً حقيقياً. الفئة الأولى هي فئة البلدان الأكثر فقراً، من موريتانيا إلى اليمن والسودان. والفئة الثانية هي فئة البلدان الأكثر ثراءً، ونعني بها تحديداً، بلدان الخليج العربي من الكويت إلى عمان، ومن البحرين إلى قطر إلى الإمارات، ولندع السعودية جانباً لأن حكايتها مع السينما حكاية مختلفة، تناولناها - على أي حال - في فقرات سابقة. ومع هذا لا شك في أن كل بلد من بلدان هاتين الفئتين كانت له «لحظة مجد» سينمائية ما، حتى وإن كان من البين أن تلك اللحظات لم تتطابق زمنياً. فموريتانيا، على سبيل المثال، عرفت أفلاماً عدة لمخرجين متنوعين منذ سنوات السبعين من القرن العشرين، من دون أن تعرف ما يمكن أن يعتبر صناعة سينمائية... وحتى اليوم، مع هذا كله، لا يتجاوز عدد الأفلام التي حققها مخرجون موريتانيون لافتون (وعلى الأخص محمد عبيد هندو، وعبدالرحمن سيساكو) دزينة من الأفلام، معظم ما حقق منها خلال العامين الأخيرين حقق للتلفزة في شكل يصعب اعتبارها تواصلاً لمسار سينمائي ما. أما السودان، فإنه في الحقيقة لم يعرف من الإنتاج السينمائي في تاريخه المنصرم، بالمعنى الحرفي للكلمة، سوى فيلم واحد، روائي طويل، اقتبس عن واحدة من أجمل روايات الراحل الطيب صالح، «عرس الزين». غير أن هذا الفيلم، إذا كان «السوداني» الوحيد، فإنه في الوقت نفسه فيلم ينتمي، أكثر، إلى السينما الكويتية، ذلك أنه كان ثاني فيلم روائي طويل، حققه الكويتي خالد الصديق في عام 1977، بعد رائعه الأولى «بس يا بحر»، الفيلم الذي تجاوز، حين حقق عام 1970، محليته الكويتية ليصبح، في عرف النقاد والدارسين، واحداً من الأفلام المؤسسة للسينما العربية الجديدة وأحد الأفلام الأساسية في عالم نمط جديد من سينما أنثروبولوجية بدأت بالظهور منذ ذلك الحين.

التي يواجهها المواطن السعودي الذي بات يجد نفسه محاصراً بالإنجليزية في كل مكان.

حلم

ومن تراجيدية ممدوح سالم، إلى سخرية منصور البدران، تنتقل إلى حركية محمد هلال، في فيلم وطني هو «مهمة وسط البلد» وهو فيلم متوسط كشف عن لغة مميزة وناطقة بالحركة. الحركة أيضاً، إنما في شرائط مصورة (تحريك) كان من أبرزها فيلمان لجاسم عقيلي، الذي اختار هذه الدرب ويبدو ناجحاً فيها حتى الآن: «ما بعد الرماد» و«حلم حياة». وعلى الخطوات نفسها، إنما في عمل بسيط موجه للصغار، يسير محمد مهدي آل عبيد في «مغامرات نحول». ونحن إذا كنا ذكرنا هذه الأسماء هنا، فإن في وسعنا أن نوسع الدائرة ونذكر مجموعة «المليونير» وسينماها التجريبية وفيصل العتيبي وأسماء عديدة أخرى. بل ونذكر أيضاً أن مهرجان الخليج السينمائي وحده، شهد في دورته الثانية قبل شهور قليلة عرض 27 فيلماً سعودياً، أي نحو نصف العدد الإجمالي للأفلام الخليجية التي عرضت في المهرجان. فما الذي قد يقوله لنا هذا كله؟

يقول لنا ما يمكننا نقله عن أحد السينمائيين السعوديين الشبان، فايز المالكي، من «أننا يجب أن نفرض وجودنا كسينمائيين، فأرض المملكة حافلة بالموهوبين في هذا المجال...».

فهل يعني هذا شيئاً آخر سوى أن حلم عبدالله المحيسن يتحقق ولو بشكل جزئي... وعلى الأقل في انتظار أن يتحقق ما حلم به سعوديون كثر قبل عشرات السنين، حين نقل عن المغفور له مؤسس المملكة عبدالعزيز ابن سعود، أثر زيارته البحرين، إعجابه بوجود صالات سينمائية فيها؟

... وسينما البلدان الأغنى والأفقر

هناك فئتان من البلدان العربية كان يمكن أن يقال لسنوات قليلة خلت إن أياً

العام 2008 وحده، شهد «زحاما» سينمائياً سعودياً، لعل المثل الأفصح عنه، مشاركة ما لا يقل عن ستة أفلام متفاوتة الطول في الدورة الأخيرة لمهرجان ابو ظبي السينمائي (آخر العام 2008).

السينما الكويتية

الروائيين والـ14 فيلماً قصيراً التي عرضت في تلك الدورة الأولى، كانت خلاصة الجهود السينمائية التي بذلها شبان كويتيون مبدعون. أما أبرز النماذج الكويتية فكان في الأونة الأخيرة - وهي تشمل اختلاطاً في السنوات بين إنتاج وعرض ومشاركة في المهرجان الخليجي وغيره - «الدنجانة» لفيصل شمس، و«فرصة أخرى» لحسن عبدال، و«كيوت» لحسن إبراهيم، ومن كتابة وإنتاج أحمد بدر، الذي كان خاض من قبل تجربة أولى في «شباب كول» الذي حقق نجاحاً لافتاً، إضافة إلى «سنوات الضياع» ومجموعة من أعمال أخرى، من بينها الفيلم الوطني «عندما تكلم الشعب» لعامر زهير. إن ذلك كله، وإن كان يمثل قفزة كمية، فإنه لا يزال في حاجة إلى الاستمرارية والنوعية كي يؤمن إرثاً حقيقياً للسينما الكويتية التي كانت واعدة ذات يوم.

السينما البحرينية

ما يقال في هذا السياق سينما الكويت وإرثها، يمكن أن يقال في البحرين... وإن كانت التجربة البحرينية قد تأخرت عشرين عاماً عن الكويتية، ولا سيما في إنتاج بسم الذوايدي، الذي آمن وحده، وطوال عقد ونصف عقد من السنين، وجوداً مشرفاً للسينما نسبياً في هذا البلد الصغير، الذي سيظل يدهشنا منه أن نهضته الأدبية العريقة والتي أنتجت شعراً وأدباً وفكراً تعتبر من أساسيات الحياة الثقافية في الخليج والمشرق العربي منذ نصف قرن، عجز، حتى مجيء الذوايدي، عن رفد هذه النهضة الأدبية بنهضة سينمائية، على الرغم من وجود نقاد وهواة ومؤلفين لكتب سينمائية رائدة (أعمال أمين صالح على سبيل المثال). المهم أن الذوايدي حقق عدداً من الأفلام، طوال سنوات، حتى أسلم العلم في عام 2008، إلى ثلاثة مخرجين شبان حقق أولهم، حسن عباس، فيلماً روائياً طويلاً لافتاً هو «أربع بنات»، فيما حقق الاثنان الآخريان، حسين الرفاعي ومحمود راشد بوعلي، فيلماً قصيراً

من ناحية مبدئية، كان من المنطقي، في بلد فائق الثراء مثل الكويت، أن يكشف وجود خالد الصديق فيه، إلى جانب بدايات مشجعة لوجود تلفزيوني حاذق قاده محمد السنعوسي، إمكانية أن تنطلق الصناعة السينمائية في شكل جيد وجدي، وتكون مسؤولة عن إنتاج أعمال مميزة تنهل من انطلاقة الأدب الروائي والقصصي الكويتي (على أيدي مبدعين يتراوحون بين ليلى العثمان وإسماعيل فهد إسماعيل وصولاً إلى طالب الرفاعي وغيرهم). لكن هذا لم يحصل. بل إن «بس يا بحر»، نفسه سرعان ما تحول إلى فيلم / شبح وفيلم متحفي واختفى خالد الصديق في عالم الشرائط الإعلانية، كما سيحدث إن لم تحصل «معجزة سعودية ما» لعبدالله المحيسن، الذي كان لاحقاً وبالمعنى نفسه رائد السينما الروائية السعودية بفيلمه «ظلال الصمت».

عقود طويلة إذا، استغرقتها صمت السينما الكويتية. ولكن فقط في عام 2008، ولأسباب وخلفيات قد تظل غامضة، ظهرت شرائط كويتية عدة، ومن بينها فيلمان روائيان طويلان. طبعاً من الصعب القول إن أيّاً من هذين الفيلمين يمكن اعتباره استكمالاً لمسيرة «بس يا بحر»، لكن الترحيب بهما منطقي، في مناخ تستعيد فيه الحالة السينمائية في الكويت، بعض ألق يدين بوجوده إلى وجود نادي السينما، من ناحية، وإلى انسياق الكويت من ناحية ثانية، تماشياً مع تاريخها السينمائي المجيد، ولو بفيلم واحد، إلى المشاركة في تلك الرثة التي باتت، منذ عام 2008، تتنافس السينما الخليجية في شكل عام، من خلالها، أي مهرجان الخليج السينمائي الذي أقام دورته الأولى عام 2008، فكشف عن وجود رغبات سينمائية كويتية وسعودية وإماراتية وبحرينية وغير ذلك. هذا المهرجان لا يصبح الآن، فقط، رثة لسينما الأثرياء الفقيرة، بل وعداً بالمستقبل. أما بالنسبة إلى الكويت، فإن الفيلمين

لم يعرف السودان من الإنتاج السينمائي في تاريخه المنصرم، بالمعنى الحرفي للكلمة، سوى فيلم واحد، روائي طويل، اقتبس عن واحدة من أجمل روايات الراحل الطيب صالح، «عرس الزين».

عقود طويلة استغرقتها صمت السينما الكويتية. ولكن فقط في عام 2008، ظهرت شرائط كويتية عدة، ومن بينها فيلمان روائيان طويلان، في مناخ تستعيد فيه الحالة السينمائية في الكويت بعض ألق يدين بوجوده إلى وجود نادي السينما.

البحرين هذا البلد الصغير، الذي ستظل تدهشنا نهضته الأدبية العريقة، والتي أنتجت شعراً وأدباً وفكراً تعتبر من أساسيات الحياة الثقافية في الخليج والمشرق العربي منذ نصف قرن، عجز، حتى مجيء الذواذي، عن رقد هذه النهضة الأدبية بنهضة سينمائية.

فإلى متى تبقى الوعود وعوداً؟ هذا هو السؤال الكبير الذي، إذ يطرح على السينما الخليجية ينبغي أيضاً أن يطرح على اليمن، بلد الألف تاريخ وتاريخ، والذي لا يزال يعيش على ذكريات نجاح «يوم جديد في صنعاء القديمة» لبدر بن الحرسى أو شرائط خديجة السلامي ذات البعد الاجتماعي. أو حتى على السودان الذي على الرغم من فقره ومشاكله استطاع أن يحقق عام 2008 فيلماً روائياً طويلاً لمصطفى إبراهيم محمد، عنوانه «تراب الغرباء» كمنت مشكلته في أنه لم يشاهد تقريباً من أحداً!

ثانياً: 2008: عام من حياة الدراما التلفزيونية

يقول المثل الفرنسي «لا يغيّر المرء فريقياً يربح». والمعنى واضح، بحيث من الصعب حدوث أي عملية تغيير حين يكون النجاح محصلة الجهد. وإذا كان من غير المنطقي البحث عن أي تغييرات حقيقية في المسار الدرامي على شاشات التلفزة العربية، تجعل عام 2008، متميزاً عن العام الذي سبقه، أو مغايراً له، فإن ما يمكن قوله للوهلة الأولى هو أن السبب يعود إلى «عدم ضرورة» أحداث أي تغيير يقلص من فرص النجاحات الدرامية التلفزيونية العربية، بشكل عام، التي تحققت في الموسم السابق. ولكن يبقى هنا سؤال أساس: ما هو مقياس النجاح؟ كيف نقول إن هذا البرنامج ناجح وذاك فاشل، كثيراً أو قليلاً؟ بل كيف يمكننا أن نحكم على محطة بأسرها ما إذا كانت ناجحة أو خاسرة؟ سؤالان منطقيان، لكنهما في الفضاء العربي لا يرتبطان بأي منطق. ولعل المحنة الاقتصادية الكبرى التي أتت أواسط عام 2008 لتضرب العالم كله - تقريباً - كانت خير تجربة في هذا المجال. فمن ناحية منطقية، وبما أنه من المعروف أن المحطات العربية الأكثر نجاحاً، هي تلك التي تقوم على أسس تجارية وترتبط بالسوق الإعلانية المرتبطة بدورها بالإقبال الجماهيري على

لكل واحد منهما: «عشاء» للأول و«غياب» للثاني. وبالنسبة إلى هؤلاء أيضاً، لا بد من القول إن مهرجان الخليج، في دورته الأولى على الأقل، كان رئة تنفس حقيقية، وسط غياب فرص حقيقية للعروض الجماهيرية التجارية، ولا مبالاة عامة لدى التلفزات العربية بعرض هذا النوع من الأفلام.

سينما الإمارات وقطر وعمان

طبعاً يمكن لإمارتين من الإمارات العربية المتحدة، وهما أبو ظبي ودبي، أن تفخرا خلال السنوات الأخيرة بأن لدى كل منهما واحداً من أغنى وأصعب المهرجانات السينمائية في العالم، من دون أن يفوتنا هنا حجم التنافس بين المهرجانين اللذين ينفق على كل واحد منهما، ما يوازي موازنة عشرات الأفلام الجيدة، لمبدعين ناشئين.

غير أن اللافت هو استمرار هذه الإمارات في حال الفقر الكبير في إنتاج الأفلام، بحيث لم يُسجل طوال عام 2008 كله سوى إنتاج شرائط قصيرة قليلة العدد، وإن كان بعضها يُعد جيداً. أما العملان الأكثر ظهوراً، فكانا فيلماً متوسطاً لناصِر اليعقوبي هو «شيخ الجبل»، وفيلماً روائياً طويلاً هو «رمال عربية» لـ ماجد عبدالرزاق.

في المقابل لم نعرف من قطر سوى فيلم واحد طوال العام هو «كارناكاغو»، فيما لا تزال عُمان تعيش على «أمجاد» الروائي الطويل الوحيد الذي حقق قبل ثلاث سنوات «اليوم» لخالد الزرجالي، وتتردد من دون خوض مزيد من التجارب.

وكل هذا، على الرغم من أن في وسعنا أن نقول إن أرض هذه البلدان وتاريخها، ولا سيما تاريخ إنسانها، ناهيك بمسار فنونها وأدائها الأخرى، تبدو حافلة بما يؤمن مواضيع وأساليب لتحقيق أفلام من الواضح أن ثمة عشرات الشبان من محبي السينما جاهزون لخوض مغامراتها.

يمكن لإمارتين من الإمارات العربية المتحدة، وهما أبو ظبي ودبي، أن تفخرا خلال السنوات الأخيرة بأن لدى كل منهما واحداً من أغنى وأصعب المهرجانات السينمائية في العالم.

المتفرجين العرب، لكن العنصر التركي هو الجديد هنا. ولقد كانت شبكة أم. بي. سي السبّاقة في هذا المجال. إذ عرضت تباعا مسلسلين سرعان ما صارا ظاهرة عربية عامة، ليس في موضوعيهما فقط، وليس في شكلهما الفنّي - والموضوع والشكل يمكن أن نقول عنهما إنهما أتيا بآنيين مقارنة بالمعدل الوسط لفنّ الدراما السورية والمصرية - بل كذلك في تأثيرهما ثم في... الحملات التي شنت عليهما. ونتحدث هنا طبعا عن مسلسل «نور» و«سنوات الضياع»، اللذين تراوح رد الفعل إزاءهما بين شجب وتدنيد - سياسيين اتخذوا قناعاً أخلاقياً ودينياً -، من ناحية، وإعجاب شديد وصل إلى حدّ الشروخ الأسرية وما شابه. ولعل في إمكاننا، هنا، أن نعزّوكل هذا إلى عدّة عناصر مجتمعة، في مقدمتها أن الإقبال على المسلسلين ارتبط بالصراع الجيوستراتيجي بين من يتطلعون ناحية إيران (الممانعة، على حدّ قولها) وأولئك الذين يتطلعون ناحية تركيا (التي تميل فنونها وأخلاقياتها ناحية الغرب الأوروبي)، وهناك أيضاً، في السياق نفسه عناصر فنية (منها تميّز لعبة الدوبلاج) واجتماعية (يصور المسلسلان مجتمعا إسلاميا مفتوحا على العالم. أي مجتمعا تتوقف الطبقات الوسطى العربية بشكل عام إلى التماهي معه) وأسلوبية (لغة فنية بسيطة، مواضيع ميلودرامية، وجوه كأنها طالعة من الشرق العربي... وحبكات تذكر بالعصر الذهبي للميلودراما السينمائية المصرية). والحال أن هذا كله جعل المسلسلات التركية، الظاهرة الأساس في العام التلفزيوني الدرامي العربي. كذلك قد يكون علينا هنا أن نضيف إلى هذا كله واقعا لم يجر الحديث عنه بما يستحق: وهو أن معظم المسلسلات التركية التي عرضت من على الشاشات الصغيرة العربية، تم عرضها خارج إطار شهر رمضان، الذي يمتلئ عادة بالمسلسلات العربية، غير تارك من إنتاج العام، للشهور الأخرى من السنة سوى الفتات اليسير.. وهذا ما أمّن للمسلسلات التركية إقبالا

المحطة، وباستهلاكية هذه الجماهير التي تبرّر تدفق الإعلانات، وبالتالي الأموال، لتمويلها بشكل عادي، كان من المتوقع، على ضوء الحدث المالي - الاقتصادي الكبير في عام 2008، أن تقفل محطات كثيرة أبوابها، وأن تقلص أخرى نفقاتها، بما في ذلك نفقات شراء أو إنتاج برامج درامية، كل الذي حدث كان عكس هذا تماما. إذ من بين نحو 500 محطة متنوعة تبث برامجها في اتجاه المشاهدين العرب، حتى وإن لم تكن تنتج من أصلهم معظم برامجها، لم يغلق أبوابه سوى ما نسبته أقل من واحد من المئة. أما الإقبال على شراء وإنتاج البرامج الدرامية فلم يتقلص. وإذا قال قائل هنا إن عام 2008 نفسه ما كان يمكنه أن يكون علامة واضحة، لأن عقود أعماله كانت توقع في العام الذي سبقه، أو خلال النصف الأول من العام، فإن الجواب سيأتي على ضوء عدم تساؤل عقود ومشاريع الموسم التالي 2009. والحقيقة أننا إذا بحثنا جيدا، سنجد أنفسنا في وضعية معاكسة تماما لكل منطق. فهل يعود هذا إلى واقع أن المنطق التجاري/الإعلاني/الاستهلاكي ليس هو المتحكم الرئيس في حركية الإنتاج والشراء والعرض، بل عوامل أخرى قد تكون أيديولوجية أو شخصية أو أي شيء آخر؟

جواب هذا السؤال ليس هنا، بل هو في القسم المتعلق بحركية الإعلام العربي في هذه التقارير الشاملة. أما هنا فإن الهم يجب أن يتركز فقط، على حركية الدراما التلفزيونية، إنتاجا وعرضا ومشاهدة وتأثيرا. وفي هذا الإطار يمكن أن نقول منذ الآن إن الجديد ليس كثيرا وطاغيا، من دون أن يعني هذا أنه غير موجود. بل هو موجود وفي أشكال عديدة، لعل أولها، انبثاق الدراما التركية المسلسلة، كواحدة من الظواهر الأكثر حضورا.. وكظاهرة «عربية» عامة لا تختصر ببلد عربي دون غيره، ولا يختصر متابعتها، لجمهور عربي دون غيره. في الحقيقة ليس عرض المسلسلات الأجنبية المدبجة أمرا جديدا بالنسبة إلى

ليس عرض المسلسلات الأجنبية المدبجة أمرا جديدا بالنسبة إلى المتفرجين العرب، لكن العنصر التركي هو الجديد هنا.

الإحصائية، فإنه يغيب عن رمضان، فقط، لأنه لم يكن من حظه أن يعرض في شهر الصيام. مهما يكن فإن الإحصائية نفسها أفادت أن 42% من مجمل ما عرض هو مسلسلات مصرية، وهذا ما جعل مصر تتفوق هذا العام، ومن بعيد، على أخواتها العربيات.

أما في المركز الثاني فحلت الدراما الخليجية (بنسبة 28%) تليها السورية (بنسبة 22%) ثم البدوية (بنسبة 8%) وأخيراً اللبنانية (بنسبة لا تزيد عن 2%). ومن الواضح أن هذا الإحصاء لا يتناول درامات أنتجت في بلدان المغرب العربي لأنها ظلت محلية لم تعرف طريقها إلى العرض العربي الشامل) ولا تلك التي أنتجت في فلسطين أو العراق أو الأردن... وهي جميعاً بقيت محلية على أي حال، ولم تكن كبيرة العدد.

غير أن الواقع يقول لنا، في المقابل، إن هذا التوزيع النسبي، لا يكشف كل الأمور التي يمكن التوقف عندها، ومنها مثلاً أن الدرامات التلفزيونية المصرية، على الرغم من تقدم إنتاجها العددي ورواجها في مناطق كثيرة من العالم العربي، لم تعد ذات حظوة كلية في بلدان الخليج، حين تفيد الإحصاءات أن القنوات الخليجية لم تعرض خلال رمضان المنصرم، ومن أصل عشرات المسلسلات التي أنتجت في مصر سوى ستة أو سبعة مسلسلات مصرية، فيما اكتفت قناة أبوظبي، مثلاً، بعرض أربعة مسلسلات مصرية، ضاربة «الرقم القياسي» مقارنة مع قناة «الرأي» الكويتية التي عرضت مسلسلين، فيما لم تعرض كل من MBC ودبي وقطر وروتانا الخليجية، سوى مسلسل مصري واحد لكل منها. والحق أننا مهما كان موقفنا من هذا الأمر، لا بد أن نقول إنه في التحليل الأخير، أمر عادل، إذ في المقابل لم تعرض مصر أي مسلسل خليجي أو عربي آخر طوال الموسم الرمضاني. وهو أمر طرح مجدداً مسألة الندية» في العلاقات التلفزيونية، وهي المسألة المطروحة نفسها على الصعيد السينمائي. لكنها لم تكن القضية الجدية الوحيدة المطروحة

ما.. خارج الإطار الرمضاني.

ويقودنا هذا الواقع، طبعاً، إلى المسألة الأساس التي تثير القدر الأكبر من النقاش في عالم الدراما التلفزيونية العربية، وهي مسألة انحصار عروضها في شهر رمضان. ونعرف أن حبراً كثيراً يسيل منذ سنوات عديدة حول هذا الموضوع، إذ بات معروفاً منذ سنوات، أن معظم ما يصور من دراما تلفزيونية عربية، إنما يصور ليعرض في رمضان، وهو من أجل ذلك يراعي المعايير الرمضانية، التي باتت، تلفزيونياً، ثابتة إلى حدٍ مدهش، ويقاس بالسطرة: عدد محدد من البرامج الدينية، عدد آخر من البرامج الاجتماعية، مسلسلات تاريخية وأخرى كوميدية. هذا يثبت بعد الفطور مباشرة، وهذا عند منتصف الليل وذاك قبل السحور. ومن البديهي أن هذا كله لا يترك أي مجالٍ لمفاجأة، بما يجعل اللعبة الفنية تتبع تماماً هذه المعايير الاجتماعية - الدينية. ولعل من شأن هذا أن يقودنا مباشرة إلى لعبة الإحصاءات التي باتت تشكل شغلاً شاغلاً للصحافة المختصة، وتسلي عن قرائها، من دون أن يكون في إمكان أحد أن يؤكد صحة الإحصاءات، بحيث نعرف أن المعايير والأقيسة الصحيحة غير موجودة، فيما يظل كل إحصاء، أمراً عشوائياً. ومع هذا نغامر هنا، لمناسبة هذا الحديث عن المسلسلات الرمضانية، باستعارة بعض الإحصائيات الرمضانية التي تناولها بعض الصحافة، ومن أبرز هذه الإحصائيات ذاك الذي رصد (مجلة «غودنيوز» المصرية) حال الدراما العربية كما عرضت خلال شهر رمضان 2008، نذكر أن مجموع الأعمال التي عرضت طوال الشهر الفضيل على القنوات الرئيسية (أي التي تبث في شتى المناطق العربية وإلى المتفرجين العرب في الخارج) بلغ 104 مسلسلات، منها ما هو مصري وسوري وخليجي ولبناني وبدوي (من دون تحديد). ومن المعروف أن مجموعة ما يُعرض من مسلسلات في رمضان، يقل طبعاً عن مجموع ما يُنتج. أما الباقي الذي لا يدخل هنا في هذه

خلال شهر رمضان في العام 2008 بلغ مجموع الأعمال الدرامية التي عرضت على القنوات الرئيسية 104 مسلسلات 42% منها مصري، أما الدراما الخليجية فنسبتها 28% تليها السورية 22% واللبنانية 2%.

أكان ذلك من ناحية التمويل (الذي شاركت فيه أطراف عربية عديدة منها شركات خليجية) أو اللعبة الفنية (حيث كثر المشاركون العرب كمنتجين ومخرجين وممثلين).. وحتى من حيث المواضيع ودلالاتها. غير أن هذا «الدم الجديد» الذي جرى - أو المفروض أن يكون قد جرى - في شرايين الدراما المصرية، لم يتمكن من إخفاء الدروب المسدودة التي باتت تعيق أي تقدم للدراما المصرية بشكل عام. إذ ينبغي أولاً التنبيه إلى أن الجديد لم يكن جديداً حقاً - بحيث تحسر الناس كثيراً على أيام «ليالي الحلمية» وغيرها من أعمال كان يؤمل منها أن تقدم جديداً -، ولم يقد الشاشة الصغيرة كثيراً، إذ حتى أن الفنانين أنفسهم وجدوا أنفسهم في فخ صارم: أن المطلوب منهم هو أن يكرروا، في مواضيع مشابهة، نفس ما كان وسم عملهم في مواسم سابقة، ما يعيدنا إلى العبارة التي بها افتتحنا هذا الكلام: «لا يغير أحد فريقياً يريح».

ولكن إلى متى سيظل هذا «الفريق» يريح، مستعيناً بما سبق أن أكسبه في مواسم سابقة؟ فسؤال جوابه عند الجمهور نفسه، الذي يبدو أنه استساغ اللعبة، وعدم المغامرة بالبحث عن جديد. ولعل اللافت هنا هو أن ضخّ الدم الجديد، لم يشمل بعد حيز «الأدوار» في الدراما المصرية، حيث كثيراً ما نلاحظ وجود الممثلين أنفسهم في مسلسلات عديدة في موسم واحد. وفي هذا الصدد يلفت الإحصاء الذي يفيد أن الممثلين الأكثر انتشاراً في الدراما المصرية لعام 2008، كانوا خيرية أحمد ويوسف فوزي وأحمد راتب، الذين شارك كل واحد منهم في 6 مسلسلات! وتلاههم أحمد خليل ومحمود الجندي ورجاء الجداوي الذين حضر كل واحد منهم في 5 مسلسلات ثم صلاح عبدالله وعزت أبو عوف، في 4 مسلسلات لكل واحد. أما إذا كان النجوم الكبار، من أمثال يسرا ويحيى الفخراني وسميرة أحمد، قد اكتفى كل منهم بمسلسل واحد، فإن النجمة ميرفت أمين شذت عن القاعدة لتظهر في مسلسلين في موسم واحد. ومع هذا كله فإن النجمة الأبرز في المسلسلات المصرية

في هذا الإطار، إذ برزت هذا العام، وللمرة الأولى على مثل هذه الجدية والخطورة، مسألة تحكم المجتمع في ما يعرض وما لا يعرض، وذلك من خلال عدد لا بأس به من الأحداث، كان أبرزها السجال الحاد الذي دار من حول المسلسلات التركية، فإن أخطرها مسألة المنع الذي طاول عرض مسلسلين بدويين هما «سعدون العواجي» و«فنجان الدم» (الذي قيل إن عرضه تأجل ولم يمنع قطعاً).. ذلك أن الخطر في الأمر هو أن المنع لم يأت لأسباب سياسية أو دينية، بل تحت ضغط قبلي واجتماعي، ما يهدد بأن يحيي «تقاليد» منع قديمة كان أبطالها أهل المهن، أو العائلات أو أسر مبدعين أو سياسيين شاءت التلفزة أن تقدم سيرهم (من المحامين الذين احتجوا في الماضي على فيلم «الأفوكاتو» لرأفت الميهي، إلى أهل أسهمان الذين احتجوا على مسلسل يحمل اسمها... إلخ).

ولعل في إمكاننا، هنا، أن نختم هذا الكلام العربي العام حول الدراما التلفزيونية، بالإشارة، إلى أن الظاهرة التي ترسخت أكثر وأكثر هذا العام، كانت ظاهرة مشاركة فنانين عرب من بلد ما، في أعمال منتجة في بلد آخر. والحقيقة أن مصر، التي توسم عادة بأنها «شوفينية» في هذا المجال، احتلت الرقم واحد، كدأبها دائماً، في سلم البلدان العربية التي تستقبل بترحاب مبدعين من بلدان عربية أخرى: ولا سيما من سورية (بمن فيهم مخرجون ونجوم كبار) ومن لبنان (خصوصاً على صعيد الاستعانة بعناصر تمثيل نسائية). صحيح أن هذه الظاهرة لم تكن جديدة في موسم 2008، لكن ترسخها جعل مصر علامة فارقة في هذا الإطار.

الإنتاج الدرامي في مصر

من بين نحو 150 مسلسلاً أنتجت في العالم العربي بشكل إجمالي، خلال عام 2008، كانت حصة مصر 49 مسلسلاً، يصعب اعتبارها جميعاً مسلسلات «مصرية» خالصة، سواء

تفيد الإحصاءات أن القنوات الخليجية لم تعرض خلال رمضان المنصرم، ومن أصل عشرات المسلسلات التي أنتجت في مصر سوى ستة أو سبعة مسلسلات مصرية، وهو أمر عادل، إذ في المقابل لم تعرض مصر أي مسلسل خليجي أو عربي آخر طوال الموسم الرمضاني.

الظاهرة التي ترسخت أكثر وأكثر هذا العام، كانت ظاهرة مشاركة فنانين عرب من بلد ما، في أعمال منتجة في بلد آخر. والحقيقة أن مصر، التي توسم عادة بأنها «شوفينية» في هذا المجال، احتلت الرقم واحد، كدأبها دائماً، في سلم البلدان العربية التي تستقبل بترحاب مبدعين من بلدان عربية أخرى.

محلية داعمة ما؟ لسنا ندري.

سورية: تراجع الكم.. مؤقتاً

منذ سنوات عديدة تحتل سورية، من ناحية الإنتاج الدرامي التلفزيوني، المرتبة الثانية بعد الإنتاج المصري. وللإنصاف يتذكر المرء سنوات ومواسم، كان قصب السباق فيها للإبداع التلفزيوني السوري، في تفوقه على زميله المصري، بحيث قيل حينها إن السوريين قد أيقظوا زملاءهم المصريين من سبات تلفزيوني عميق. والحقيقة أننا إذا أخذنا في عين الاعتبار اليوم ذلك الدم الجديد الذي يضخه الفنانون السوريون في شرايين الفن المصري (من دون منة طبعاً، طالما أن الساحة المصرية تعطي المبدعين السوريين - وبعض اللبنانيين أيضاً - فسحة إبداع وحرية تمكنهم من إبراز ما عندهم)، يمكننا أن نؤكد أن معين الإبداع الفني السوري التلفزيوني لم ينضب، بل ها هو يجد لنفسه أقدية جديدة، ليست القناة المصرية أقلها أهمية بالطبع. غير أن هذا لم يمنع سوريا من إنتاج بعض أجمل الأعمال العربية لهذا العام 2008، على الرغم من غياب نجدت أنزور وباسل الخطيب وتراجع هيثم حقي، وغيرهم. ومهما يكن من أمر، لا يمكن الإقلال من شأن حجم الإنتاج السوري لهذا العام، والذي أنتجت فيه سوريا 22 مسلسلاً عرض كثير منها على قنوات عربية فضائية ولكن ليس على القنوات المصرية! وهنا، من أجل مزيد من الانصاف، قد يكون مفيداً أن ننقل عن استبيان - يتسم بقدر كبير من العلمية كما يخيل إلينا - أجرته صحيفة «الثورة» السورية (2008/11/12) أن نحو 71 في المئة من الذين سألتهم الصحيفة عما إذا كانوا قد شاهدوا مسلسلات غير سورية، خلال رمضان 2008، قالوا إنهم لم يشاهدوا سوى المسلسلات السورية. كما أن أكثر من ربع الذين سئلوا أشاروا إلى أنهم شاهدوا المسلسلات الرمضانية على الفضائية السورية فقط. وفي هذا الاستبيان نفسه، أجاب هؤلاء عن أسئلة عديدة تتعلق برأيهم في أفضل ما شاهدوا، علي الشكل التالي: من بين الـ 22 مسلسلاً سوريا

لموسم 2008، لم تكن أيّاً من هؤلاء، بل كانت الفنانة السورية سلاف فواخرجي، التي قامت بطولة مسلسل «أسمهان» من إخراج التونسي شوقي الماجري، وكفاية المخرج السينمائي السوري المعروف نبيل المالح. صحيح أن «أسمهان» لا يمكن احتسابه كلياً في خانة الدراما المصرية، لكنه ينتمي جزئياً إليها. وهو على أي حال، كان العمل التلفزيوني العربي الأبرز خلال عام 2008. ولعل - في جميع الحسابات - المسلسل العربي الوحيد، الذي لفت الأنظار فنياً، وبدا وكأنه يفتح الأبواب واسعة أمام نمط جديد من الكتابة والإخراج التلفزيونيين، بل حتى التمثيل أيضاً، علماً بأنه قدم أيضاً نموذجاً يحتذى في التعاون الدرامي العربي، إذ شارك في صبغه فنانون وفنيون ومنّجون من ثلاثة أو أربعة بلدان عربية. وطبعاً ليس من السهل هنا وضع لائحة كاملة بالمسلسلات المصرية، ولكن يمكن الإشارة مع هذا، إلى أبرز الأعمال التي حظيت بالعرض والنجاح، ومنها «الدالي» في جزئه الجديد من بطولة نور الشريف كالعادة، و«شرف فتح الباب» و«نسيم الروح» و«ظل المحارب» و«علي مبارك» و«راجل وست ستات»... ونعرف أن بعض هذه الأعمال إنما هو استكمال لأعمال كانت أجزاء أخرى منها قدّمت في المواسم الفائتة. أما في مجال العمل السياسي، فلقد تميّز مسلسل «ناصر» الذي أخرجه السوري/ الفلسطيني باسل الخطيب، حتى وإن لم يكن قد استقبل عربياً كما كان يليق به. والحال أن شكوى «ناصر» هذه تتماثل مع شكوى «أسمهان» المسلسل المميز، الذي اشتغل ضده سرّ غامض، جعله يعرض - خلال رمضان - في بعض المحطات الثانوية العربية، مع أنه لو عرض في محطات رئيسية لكان من شأنه أن يفعل فعل مسلسل «أم كلثوم» الذي قبل سنوات، أحدث قلبه أكيدة في العمل الدرامي العربي. ترى هل كان مصير «أسمهان» و«ناصر» على هذا النحو، لأنهما خرجا عن المألوف بعربية اتجاهاًهما وأفقداهما

«أسمهان» كان العمل التلفزيوني العربي الأبرز خلال عام 2008. فقد لفت الأنظار فنياً، وبدا وكأنه يفتح الأبواب واسعة أمام نمط جديد من الكتابة والإخراج التلفزيونيين، علماً بأنه قدم أيضاً نموذجاً يحتذى في التعاون الدرامي العربي.

السينما في حياة الطبقات الوسطى والجماهير العربية بشكل عام، خبا نور المسلسلات اللبنانية، وصار ما يحقق، على قلته، في لبنان غير قادر على الوصول إلى المتفرجين العرب. ولربما يكون في وسعنا أن نربط المسألة ببعض الشيء، من ناحية بدايات ظهور المسلسلات السورية، ومن ناحية أخرى باستعادة مصر مركز القيادة في الحركة الثقافية والفنية العربية. فهل نضيف إلى هذا أنه، حتى وإن كانت عجلة الإنتاج المحلي في لبنان ظلت تدور ولا تتوقف، فإن ما صار ينتج، بات عاجزاً حتى عن الوصول إلى المتفرج اللبناني الذي راحت محطاته تتكاثر ولكن، في الوقت نفسه، يزداد اعتمادها على المسلسلات العربية غير اللبنانية. ترى هل في الإمكان رسم صورة دقيقة للسبب في هذا كله؟

ربما.. ولكن المهم في الأمر، هو أن لبنان صار، وبشكل شبه كلي غائبا عن ساحة المنافسة التي راحت تحدث بين المسلسلات السورية والمصرية، لينضاف إليها الإنتاج الخليجي لاحقا. أما في الداخل اللبناني، وكما قلنا، فإن انتاجا معيناً، ظل موجوداً، وظلت له، من الناحية الشكلية على الأقل، سمات الإنتاج المنوع، فهناك الكوميديات والدراما وربما التاريخي أيضاً، غير أن مشاكل عديدة ظلت تعترض سبيل خروج هذه الأعمال إلى رحاب الأسواق العربية، لعل أولها المستوى الفكري وتلاقي الأعمال مع دينامية المجتمعات التي أرادت أن تعبر عنها. فالحال أنه حسب المراقب أن يرصد الحياة اللبنانية من كل نواحيها وفي تشعباتها كافة، ويقارنها بالمسلسلات المنتجة، ليجد أن لا علاقة بين الاثنين، وهو أمر لم يعد مستساغاً تماماً من قبل متفرجين عرب صارت مرجعيتهم التلفزيونية مليئة بأعمال مصرية أو سورية، تبدو أكثر موهبة بكثير وأكثر تعبيراً عن مجتمعاتها (مثل «ليالي الحلمية» أو «أم كلثوم»، «خان الحرير» أو حتى مسلسلات نجدت أنزور وباسل الخطيب التاريخية ذات القدرة على الإسقاط

التي عرضت، حلّ جزء هذا العام من «باب الحارة» في المرتبة الأولى يليه كل من «الخط الأحمر» و «أهل الراية». أما أفضل ممثل فكان سامر المصري (في «باب الحارة»)، بينما حلت الفنانة كاريس بشار في المرتبة الأولى بين النساء. وهنا قد يكون من المفيد أن نذكر أن استبياناً آخر أجرته «سيريا نيوز» في الوقت نفسه أعطى الأولوية لأهل الراية كمسلسل، ولكل من وائل شرف وصباح الجزائري كممثلين، وبسام الملا كمخرج يليه علاء الدين كوكش عن «أهل الراية». أما اللافت بشكل أكثر جدية في استبيان الآراء في صحيفة «الثورة» فكان الرأي الذي تكرّر أكثر من غيره قائلاً إن «المسلسلات جاءت مملّة متشابهة كثيفة لا يمكن متابعة إلا القليل منها، وإنها كانت، بشكل عام للتسلية وتمضية الوقت. وكان من الصعب إيجاد مسلسل يحمل مضمونا هاما أو رسالة سامية». وفي المقابل أجمع الذين سألتهم الصحيفة على أن «أعمالنا أفضل من المسلسلات التركية المدبلجة لأنها تدور حول قصص ذات مغزى وأقرب إلى الواقع».

عودة لبنانية... لكن

قبل فورة المسلسلات السورية والخليجية بزمان طويل، أي حتى في الزمن السابق لظهور الفضائيات كان لبنان يُعتبر، بعد مصر، المنتج الرئيس للمسلسلات التلفزيونية التي تُعرض على الشاشات الصغيرة اللبنانية والعربية الأخرى. واللافت أن هذا الإنتاج الكبير والمتنوع (والذي كان يخلط ما هو بلهجة لبنانية بما هو فصيح أو بدوي حتى)، كان يصوّر من لبنان، ولكن أيضاً خارج لبنان بطاقات فنية لبنانية وإن لم يكن دائماً بإنتاج لبناني. وحتى في عز احتدام الحرب الأهلية اللبنانية ظل الإنتاج قائماً وراحت المسلسلات «اللبنانية» تصوّر في اليونان أو الأردن، أو حتى في دبي وغيرها. لكن المدهش هو أنه مع بداية الفورة الفضائية العربية، وفي وقت راحت فيه المسلسلات الاجتماعية العربية تأخذ مكان

عن استبيان أجرته صحيفة «الثورة» السورية أن نحو 71 في المئة من الذين سألتهم الصحيفة عما إذا كانوا قد شاهدوا مسلسلات غير سورية خلال رمضان 2008، قالوا إنهم لم يشاهدوا سوى المسلسلات السورية.

مع بداية الفورة الفضائية العربية، وفي وقت راحت فيه المسلسلات الاجتماعية العربية تأخذ مكان السينما في حياة الطبقات الوسطى والجماهير العربية بشكل عام، خبا نور المسلسلات اللبنانية، وصار ما يحقق، على قلته، في لبنان غير قادر على الوصول إلى المتفرجين العرب.

(المعاصر..).

من هنا، إذا كان موسم 2008 قد شهد في لبنان، بحسب الإحصاءات الأكثر صدقية، إنتاج ما لا يقل عن 22 مسلسلاً، فإن ما نجح من هذه الأعمال ضئيل العدد وقد لا يصحّ أحياناً حسبه بين المسلسلات اللبنانية (كحال مسلسل «جبران» الذي هو، أولاً وأخيراً، إنتاج سوري، بتمثيل لبناني، جزئياً).. طبعاً لن يفيد في شيء وضع لائحة بأسماء المسلسلات المنتجة في لبنان، إذا ما استثنينا بعض «فلتان الشوط» مثل «عصر الحريم» (وهو سلسلة)، و «بين بيروت ودبي» و «مالح يا بحر»، ومع هذا فإن الجودة، التقنية على الأقل، لبعض هذه الأعمال في نشرها عربياً، ما يدفع إلى التساؤل: كيف العمل لإعادة الإنتاج الدرامي اللبناني إلى الساحة العربية؟ وتبدو أهمية هذا التساؤل مزدوجة إذ نحن تذكرنا أن ثمة طاقات لبنانية متعددة ومتنوعة تفرض حضورها في الساحة الدرامية ولكن دائماً من خلال نتاجات مصرية، أو سورية. ومن المؤكد أن الإجابة على هذا السؤال باتت ملحة، في وقت يستعيد فيه لبنان بعض أدواره العربية، وفي وقت يزداد فيه عدد - وتحسّن نوعية - المبدعين الذين يبحثون عن فرص. فهل يكون الازدهار الكمي (22 مسلسلاً في عام واحد، ما يساوي رقماً الإنتاج السوري في العام نفسه) حافزاً يحرك أموالاً ومستثمرين، ويحرك أيضاً مبدعين، ولا سيما كتاباً يعرفون حقاً ما الذي يجب أن يكتب حتى يحوز على شرعية عربية عامة، فتصبح المنتوجات الدرامية التلفزيونية اللبنانية جزءاً من الخارطة العربية؟

من السعودية إلى الازدهار الخليجي

لسنوات قليلة خلت كانت هذه الخارطة الدرامية التلفزيونية العربية لا تعرف شيئاً اسمه إنتاج خليجي. فالمسرح الخليجي الذي كان على ازدهار منذ عقود، لم يكن قد عرف بعد كيف يتحوّل بإبداعه ومبدعيه إلى نتاج

تلفزيوني. وحتى إذا كانت المحطات والقنوات الخليجية كثيرة ومزدهرة، وغنية أيضاً، فإن من المنطقي القول إنها كانت تكتفي دائماً بشراء وعرض ما ينتج، في لبنان أولاً، ثم في مصر وسورية بعد ذلك. غير أنه كان لا بد في النهاية من أن يحدث ما كان يجب أن يحدث: فجأة وبشكل غير متوقع، تحولت بعض بلدان الخليج لتصبح منتجة للمسلسلات، لكن من دون أن تكون هذه الأخيرة معدة للاستهلاك في البلدان الخليجية نفسها ووحدها، بل صار حضور هذه البلدان وامتداداتها قائماً في أسواق أخرى. صحيح أن الإنتاج الخليجي، لا يمكنه أن يكون - حتى الآن على الأقل - منافساً جدياً للمسلسلات المصرية أو السورية، لكن حضوره إلى جانب هذه وتلك صار ملحوظاً. ولعل عام 2008 يمثل عام ذروة في هذا المجال، بحيث نستعيد هنا، ذلك الإحصاء الذي ذكرناه أول هذا التقرير، عن كون المسلسلات الخليجية، وبشكل عام، حلت في المرتبة الثانية عام 2008، من ناحية عدد ما عرض منها، بعد المسلسلات المصرية، ولكن قبل السورية. على مستوى الشاشات العربية ككل. والحقيقة أنه إذا قال قائل هنا إن العدد الأكبر من إنتاج الدول الخليجية بما فيها السعودية، إنما عرض على الفضائيات الخليجية، مثل أم. بي. سي. وروتانا وإي. آر. تي. ودبي... إلخ، فإن الجواب هو أن هذه المحطات لا تتسم فقط بطابع خليجي، بل هي محطات عربية عامة أيضاً. ولعل في ذكر عدد المسلسلات الخليجية المنتجة في موسم 2008، ما يضيف فصاحة واضحة على هذا كله، ذلك أن هذا الإنتاج بحسب بعض المصادر تجاوز الـ 46 مسلسلاً. وإذا كان للكويت العدد الأكبر منها، فإن للسعودية إسهامات فيها جميعاً... ومن هنا كان على حق ذلك التقرير الصحفي الذي نشرته جريدة «الحياة» (31-12-2008) من جدّة وجاء فيه: يستذكر العاملون في الدراما السعودية عام 2008 بالخير، فهو عام الإنجازات والاستحقاقات الأول، سواء لناحية الأعمال المنتجة أم لنسب

ثمة طاقات لبنانية متعددة ومتنوعة تفرض حضورها في الساحة الدرامية ولكن دائماً من خلال نتاجات مصرية أو سورية.

عبدالعزیز الحماد على جائزة الإبداع الذهبية في مهرجان القاهرة للإذاعة والتلفزيون عن مسلسل إذاعي، وحاز مسلسل «صباحة» للمخرج عامر الحمود على جائزة أفضل مخرج وأفضل مسلسل، فيما فازت الكاتبة السعودية ليلي الهلالي بجائزة أفضل كتابة تلفزيونية وكرم ملتقى المنتجين العرب الممثلين عبدالله السدحان وناصر القصبي. فيما توج الممثل فايز المالكي نجم العام في السعودية بفضل شخصيته في مسلسل - ثم فيلم - «مناحي». أما كيفية توزع الإنتاج الخليجي، بما فيه السعودي للعام 2008 فكانت كما يلي:

مجمّل الإنتاج (45 مسلسلاً) منها بين 6 و8 سعودية، و3 مسلسلات بحرينية («بيت العنكبوت» و «لعنة امرأة» و «ملاع بشر») ومسلّسان قطريان («جدار الصمت» و «ظل إلباس مين») و6 مسلسلات من الإمارات («أبله نوره»، «الحوت»، «بيننا وبينكم» و «حظ يانصيب»، و «صراع على الرمال» و «غشمشم 3»). أما من الكويت فتضمّ اللائحة الإحصائية 31 مسلسلاً، من الواضح أن عدداً كبيراً منها يتضمّن، كما بقية الأعمال الخليجية، جهوداً كويتيةً وخليجية غير كويتية. والحقيقة أن هذا كله، حتى وإن كان يصعب حسابه كله في خانة الأعمال الكبيرة، من الواضح أنه في طريقه للتحوّل ضمن نظرية شهيرة عن تحوّل الكمّ إلى نوعية. ذلك أن رسداً دقيقاً لخط المنحنى النوعي - والكمي بالمقابل - الذي يسم الأعمال المنتجة في معظم بلدان الخليج خلال السنوات العشر الأخيرة، يقول لنا إن ثمة تطوراً وإلى الأمام بالتأكيد، على الرغم من المعوقات الرقابية، والمنافسة السورية/ المصرية الشديدة.

والحقيقة أن ما يمكن هنا التوقّف عنده، في مجرى الحديث عن الإنتاج الدرامي الخليجي بشكل عام، لا يمكن له أن ينحصر ضمن حدود الحديث الكمي، بل لا بدّ من لفت الأنظار إلى أن كثافة هذا الإنتاج، تعتبر تأكيداً لرسوخ حضوره، ليس فقط في الحياة الفنية الخليجية

المشاهدة المرتفعة التي ستفتح الباب واسعاً أمام تطوّر الإنتاج الدرامي في المستقبل». والطريف أن هذا التقرير، إذ يتحدّث عن «الحدث الفني الأبرز في السعودية للعام 2008» يذكر مسلسل «طاش ما طاش» انطلاقاً من غيابه في هذا الموسم، وليس انطلاقاً من حضور له، ويقول في هذا الصدد: لعل غياب مسلسل «طاش ما طاش» عن شاشة هذا العام بعد حضور دام 16 سنة يشكّل الحدث الفني الأبرز في السعودية بعد أن اختار بطلاً للمسلسل ناصر القصبي وعبدالله السدحان أن يستريحا من «طاش» ويقدمًا مسلسل «كلنا عيال قرية» الذي لم يستطع، في رأي كاتب التقرير، أن يصمد في وجه مسلسل «بيني وبينك» للثلاثي الشهير راشد الشعراي وفايز المالكي وحسين العسيري الذين بدّلوا دفة المشاهدة لمصلحتهم بعد احتكار دام عقداً ونصف العقد لمصلحة القصبي والسدحان». وكاتب هذا التقرير نفسه يذكر هنا أنه «طوال العام سجّل الممثلون المنتجون السعوديون حضوراً لافتاً على الشاشات العربية، من خلال أكثر من 45 مسلسلاً كان للكوميديا منها النصيب الأوفر، محققين إيرادات كبيرة». وما يلفت النظر - دائماً بحسب هذا التقرير، هو حضور ممثلات سعوديات ومشاركتهن بقوة في أعمال درامية وكوميديّة، بعدما كان الحل في السابق للجوء إلى ممثلات من دول خليجية أخرى...

ولعلّ في إمكاننا أن نشير هنا إلى أن 45 مسلسلاً المذكورة في التقرير، ليست مجمل الإنتاج السعودي للموسم الذي نتحدث عنه، هي بالأحرى مجمل الإنتاج الخليجي لموسم 2008 كما سنرى. أما بالنسبة إلى السعودية، فإن من الصعب جداً، خارج إطار ثلاثة أو أربعة أعمال، تحديد ما إذا كان العمل سعودياً خالصاً، أو خليجياً مشتركاً، علماً بأن الإعلام اعتاد أن يتحدّث عن كل هذه الأعمال تحت مسمى «دراما خليجية». لكن هذا لا يمنع القول إن عام 2008 قد سجّل نجاحات إضافية للفنانين الخليجين، بحيث حصل الممثل

لعلّ عام 2008 يمثّل عام ذروة كون المسلسلات الخليجية، وبشكل عام، حلت في المرتبة الثانية عام 2008، من ناحية عدد ما عرض منها، بعد المسلسلات المصرية، ولكن قبل السورية، على مستوى الشاشات العربية ككل.

إن ما «لا تجرؤ» على فعله أقلام ومسلسلات وأنواع أخرى من الفنون العربية، وهو بالتحديد الإشارة إلى تناقضات تنتج غالباً عن دخول الحداثة الاستهلاكية المعولمة من دون تمهيد لذلك، إن هذا الذي لا تجرؤ أعمال فنية - وغير فنية - غير خليجية على الدنو منه كثيراً، وجد في الأعمال الخليجية من يصوره بلغة انتقادية حادة.

بين مجتمع عربي وآخر، أو بين مختلف الفئات العمرية، أو بين أهل المدن وأهل الأرياف، وذلك مقابل ما هو متوافر عادة من إحصاءات تفيد بالفارق في كمية الاستقبال المخصص لمسلسلات هذا البلد أو ذاك ونوعيته، في شتى أنحاء العالم العربي.. وهي - طبعاً - الإحصاءات التي توزع المتفرجين والنجاحات بين الدراما المصرية والسورية والخليجية. وفي هذه الإحصاءات يلاحظ دائماً أن المنافسة هي بين هذه الحيازات الجغرافية الثلاثة. وفي المقابل هناك مجتمعات تشاهد إلى جانب ما يأتيها من مصادر الإنتاج العربي الرئيسة، أعمالاً تنتج محلياً من المؤسف أنها تمر من دون أن تشارك شعوب مجتمعات أخرى في مشاهدتها. ولعل المثالين الأوضح هما مجتمع لبنان ومجتمع المغرب. ولكن في مقابل هذا وذاك هناك مجتمعات لا تزال الصناعة الدرامية التلفزيونية فيها مؤجلة، أو هي في بعض الأحيان تنمو عاماً لتخبو في العام الذي يليه، وبالتالي فهي مجتمعات مستهلكة لفنون «الآخرين» في أغلب الأحيان، حتى وإن أنتجت محلياً مسلسلاً أو مسلسلين في العام. وتأتي في مقدمة هذه البلدان فلسطين والأردن والعراق واليمن والسودان... وهي بلدان يقول الواقع المؤسف إنها تعيش - تلفزيونياً - على إيقاع ما ينتجه الآخرون، ولا سيما المصريون والسوريون، مع أن الواقع الغريب يقول لنا أيضاً إن لدى كل منها من الطاقات والمواهب والمواضيع والأعمال الأدبية والتاريخ المركب ما كان من شأنه أن يجعلها في مقدمة البلدان المنتجة.. بل حتى المنتجة لما قد يكون جديداً تماماً. بل إن حال الأردن تبدو محيرة هنا، إذ نعرف أن الفنانين - والمنتجين أحياناً - الأردنيين لهم باع طويل في هذا الحقل.. والأردن كان في سنوات ذهب، واحداً من كبار المنتجين الواعدين للدراما التلفزيونية في العالم العربي. ومن هنا سيبدو غريباً ومفارقاً هنا ألا ينتج الأردن خلال موسم 2008، سوى ثلاثة مسلسلات هي «أبو جعفر المنصور»

- وهذا في حد ذاته أمر لا يمكن الاستهانة به - بل كذلك في الحياة الاجتماعية الخليجية، التي على تفاوت درجات تطورها، تبقى متشابهة إلى حد ما، في أنماط العيش والسلوك. وهذا ما يضيفي صفة التعميم، على ذلك النقد الاجتماعي - الذي يبدو لطيفاً عتابياً أحياناً، لكنه يبدو في أحيان أخرى شديد القسوة - الذي يطاول ذلك السلوك. ذلك أن ما «لا تجرؤ» على فعله أقلام ومسلسلات وأنواع أخرى من الفنون العربية، وهو بالتحديد الإشارة إلى تناقضات شديدة القوة في الحياة وضروب السلوك الاجتماعي في تلك البلدان الخليجية والتي تنتج غالباً عن دخول الحداثة الاستهلاكية المعولمة إلى مجتمعاتها من دون تمهيد لذلك، ناقلة إياها من المستوى القبلي العشائري، الذي وسم حياتها منذ عصور ساحقة وحتى الربع الأخير من القرن العشرين، إلى مستوى الاستخدام المفرط لتقنيات وممارسات الحياة الحديثة، إن هذا الذي لا تجرؤ أعمال فنية - وغير فنية - غير خليجية على الدنو منه كثيراً، وجد في الأعمال الخليجية من يصوره بلغة انتقادية حادة. وفي هذا الإطار لن يكون غريباً أن ينكب باحثون اجتماعيون خليجيون على دراسة التأثير الذي يمكن أن تمارسه الأعمال الساخرة الخليجية على مجتمعات أصحابها وممارساتهم الحياتية. وفي يقيننا أن هذا البعد سيكون أمامه مجالات كبيرة للظهور والترسخ وإن بشكل تدريجي، علماً بأن ما هو جدير بالملاحظة في هذا المجال، هو أن الأعمال الدرامية التلفزيونية الخليجية الأكثر نجاحاً هي تلك التي تتسم بطابع كوميدي ناقد للمجتمعات المعنية، ما يعني أن ثمة تجاوباً أكيداً معها، من المنطقي له أن ينقلب مع الوقت إلى تجاوب عملي وتغيير بالثالي.

مسلسلات البلاد الفقيرة

لسنا ندري ما إذا كانت هناك إحصاءات اجتماعية عربية تتحدث عن التفاوت في عدد جمهور المسلسلات والدراما التلفزيونية العربية

عن خرائط الإنتاج الدرامي العربي المصنوع للتلفزيون، ولغير التلفزيون، خلال موسم 2008 مثل اليمن والسودان... وغيرهما؟ فإلى كم من الوقت أيضاً سوف تبقى هذه البلدان مكتفية بلعب دور المستهلك؟ وإلى كم من الوقت سوف يظل المتفرجون العرب في شتى أنحاء العالم العربي، في جهل تام لآداب وفنون ومجتمعات هذه البلدان، وهي كلها أمور نعرف أن وصولها في طريق المسلسلات والدراما التلفزيونية كان من شأنه أن يكون الطريق الأقصر والأفضل لخلق تعارف عربي شامل؟

انتفاضة من المغرب الأقصى

في الإحصاءات المتداولة في المشرق العربي، عن الإنتاج الدرامي المغربي للعام 2008، أتى أن ما أنتج «هناك» خلال هذا الموسم هو مسلسل واحد عنوانه «تريكة البطاش». لكن هذا ليس صحيحاً على الإطلاق. إذ ربما يكون هذا المسلسل هو الذي عرف أكثر من غيره في «الخارج» لكن الواقع يقول لنا، إنه كان مجرد واحد من أعمال تلفزيونية درامية عديدة أنتجت في هذا البلد الذي يعرف انتفاضة مدهشة على صعيد الإنتاج السمعي - البصري، منذ سنوات عديدة. ولعل في إمكاننا هنا أن نورد بعض المعلومات من المصادر المغربية نفسها، للتدليل على أن المغرب بات، عن حق وحقيق، بلداً منتجا للمسلسلات الدرامية التلفزيونية وفي شتى الأنواع، حتى وإن كان الوجه الآخر للميدالية يقول لنا - بكل أسف - إن كل هذا الإنتاج يبقى إنتاجاً محلياً، بالكاد يشاهد حتى في الجزائر وتونس وموريتانيا التي تتقاسم مع المغرب القدرة على فهم اللهجات المحلية، مع إشارة أساسية هنا إلى أن القسم الأعظم من المسلسلات المغربية، كما حال الجزائرية والتونسية إن وجدت، يشاهد وباطراد من قبل ملايين المغاربة الذين يعيشون في أوروبا... وهم يشكلون جمهوراً كثيفاً ووفياً بالتأكيد. فالمعلومات المغربية، التي تؤكد كما الحال في بقية البلدان العربية على أن عروض

و«الرحيل» و«عيون عليا». إن البداهة عينها تكاد تقول لنا إن ثمة في الأمر خطأ ما.. فأين يكمن هذا الخطأ، ولماذا يفوت الأردن قطار إنتاج كان يمكنه أن يعود إليه بكثير من الفوائد ومصادر الدخل حتى؟ هل الخطأ في الافتقار إلى الرساميل؟ في ندرة المواضيع؟ في غياب الحماس؟ لسنا ندري، لكن ما نعلمه علم اليقين هو أن الأردن كان من شأنه أن يكون بلداً عربياً أساسياً في الإنتاج الدرامي.

وما يقال عن الأردن هنا يمكن أن يقال عن فلسطين، توأم الأردن، فهذا البلد الذي يملك مواضيع لا تنتهي وأدبا كبيراً، وما لا يقل عن عشرة مخرجين سينمائيين كبار عرفوا كيف يصنعون السينما الفلسطينية، طالعين بها ممّا يشبه العدم، على خارطة السينما الطليعية في العالم، لم ينتج عام 2008 أي مسلسل، على الأقل حسب الإحصاءات والمعلومات المتوفرة لدينا. فماذا ينتظر؟ بل حتى - وإن كان هذا السؤال سيبدو هرطوقياً هنا - ماذا ينتظر مبدعو السينمائيون قبل أن يخوضوا تجارب تلفزيونية لو تحققت، لن يندموا عليها أبداً؟ والعراق، الذي يعتبر البلد العربي الأكثر امتلاءً بالمبدعين وفي المجالات كافة. البلد الذي تتراكم في خلفيته صورته الفنية مئات الخبرات في مجالات الإبداع البصري والأدبي. والذي امتلك في أواخر سنوات الخمسين أول محطات التلفزة العربية، كيف - وهو الذي تحبل أرضه وذاكرة أبنائه بمواضيع تمتد ألوف السنين - لم يتمكن من إنتاج أكثر من مسلسل واحد طوال عام 2008 هو «آلام وآمال»؟ ولماذا يصّر مبدعوه من أهل الصورة المتحركة فيه على خوض تجارب سينمائية معظمها يبدو غير مجد، في وقتنا الحاضر، مفوتين فرص ذهبية، على الأقل لضخ عشرات القنوات التلفزيونية التي تبث من العراق، بساعات درامية تفتح آفاقاً واسعة أمام أجيال جديدة من المبدعين؟

ترى ألا تنطبق هذه التساؤلات أيضاً، وبالحاح، على بلدان عربية أخرى يغيب اسمها

هناك مجتمعات لا تزال الصناعة الدرامية التلفزيونية فيها مؤجلة، وبالتالي فهي مجتمعات مستهلكة لفنون «الآخرين» في أغلب الأحيان، حتى وإن أنتجت محلياً مسلسلاً أو مسلسلين في العام. وتأتي في مقدمة هذه البلدان فلسطين والأردن والعراق واليمن والسودان مع أن لدى كل منها من الطاقات والمواهب والمواضيع والأعمال الأدبية والتاريخ المركب ما كان من شأنه أن يجعلها في مقدمة البلدان المنتجة..

في السينما المغربية، لا من ناحية الكم ولا من ناحية الكيف، لكنها في نهاية الأمر انتفاضة يمكن تشبيهها دائماً بالخطوات الأولى التي بها تبدأ رحلة الألف ميل.

غير أن المسألة التلفزيونية المغربية، سوف تبدو في أحسن أحوالها إن نحن قارناها مثلاً بما يحدث - على مثل هذا الصعيد - في الجزائر. فهذا البلد الذي وصل الإنتاج الإبداعي فيه ذات يوم إلى درجة هددت معها السينما الجزائرية مثيلتها المصرية، بل حتى أنتجت لمبدعين مصريين كبار، سرعان ما تدهورت أوضاعه الفنية، على الرغم من الإعلانات والتصريحات الكثيرة حول نهضة فنية مدعومة من الدولة، ومن تمكن وزيرة الثقافة من الحصول على ملايين الدولارات لدعم السينما والتلفزة في الجزائر، ولو فقط لمناسبة إعلان الجزائر عاصمة ثقافية. من الناحية السينمائية يمكن القول إن الجهود أثمرت ولو بشكل محدود، أما من الناحية التلفزيونية فعلى الأرجح أن الانتظار سيطول بعض الوقت، وستظل الحركة الفنية الجزائرية محرومة حتى زمن مقبل من أية إبداعات في هذا المجال، أو على الأقل من كم من الإبداعات يتماشى أهمية مع الماضي القريب للإنتاج الفني في الجزائر، بحيث لم يشهد العام الفائت إنتاج أكثر من ستة مسلسلات وأفلام تلفزيونية هي «أشواك المدينة» و «قلوب في صراع» و «البذرة 2» و «عمارة الحاج خضر» و «عائلة جمعي» و «حال وأحوال»، ناهيك بمسلسل «موعد مع القدر» الذي حتى وإن كان أنتج قبل ذاك، فإنه فاز هذا العام بجائزة في المهرجان العربي للإذاعة والتلفزيون في تونس.

في ذلك المهرجان نفسه فاز بالجائزة الأولى المسلسل التونسي «صيد الريم» الذي اعتبر من أشهر - وأفضل ربما - ما أنتج في تونس خلال العامين الفائتين، والمسلسل من تأليف رفيقة لوجدي ويتعرض إلى موضوع التحرش الجنسي بالمرأة العاملة طارحاً في طريقه مشاكل الفتيات العاملات في مصانع

شهر رمضان المبارك هي المقياس الحقيقي لازدهار أو عدم ازدهار الإنتاج الدرامي، تفيدنا تحت عنوان عام هو «صنع في المغرب» أنه في رمضان 2008، جاءت المسلسلات المغربية متقدمة بالنسبة إلى العروض المحلية على الأعمال المصرية والسورية «وهو أمر لم يعتد عليه المغاربة». وبالتالي كان مدهشاً ذلك السباق الذي كان واضحاً بين القناتين المغربيتين الأولى والثانية على عرض الأعمال التي وصفها المواطنون بأنها «صناعة وطنية» وتنوعت بين البرامج الفكاهية ومسلسلات «السيت كوم» بشكل عام مطلة على معالجة الواقع المغربي، أو بالأحرى وحسب الأفلام المغربية «الواقع المغربي»، ولا سيما في بعده الاجتماعي سواء تعلق الأمر بأحوال البادية المغربية وما تعيشه من صراعات كما الحال بالنسبة إلى مسلسل «تركة البطاش»، أم بأمور مدنية كما في سلسلة «سيرحتى تجي» من تأليف المسرحي المعروف محمد الجم، وهي سلسلة عالجت البيروقراطية الحكومية وما يعترئها من فساد. أما مسلسل «الأبرياء» والذي «استقى موضوعه من أحداث واقعية فإنه دنا من تناقضات حياة رجل الشرطة الضائع بين التزامات المهنة وحياته الشخصية». ويبقى بعد هذا، في هذا المجال، السؤال الأساس، ليس من حول ما إذا كانت المسلسلات المغربية قادرة على الوصول إلى متفرجين عرب خارج المغرب، بل حتى على إقناع المتفرج المغربي. وهنا تختلف الآراء، تبعاً لما يمكن رصده في الصحافة المغربية نفسها، حيث يقول البعض إن الإقبال على الفن ليس مسألة تشجيع، أخذاً على المسلسلات المغربية انحصار مواضيعها، ما يهدد بالعودة قريباً إلى المسلسلات السورية والمصرية، التي لم تغب أصلاً لا عن ذاكرة المتفرج المغربي ولا عن حياته اليومية. وفي انتظار أن تتوضح الصورة تماماً، خلال المواسم المقبلة يبقى أن المغرب يعيش انتفاضة فنية حقيقية، قد لا يكون جانبها التلفزيوني الدرامي، على المستوى الملحوظ

بات المغرب عن حق وحقيق، بلداً منتجاً للمسلسلات الدرامية التلفزيونية وفي شتى الأنواع، حتى وإن كان الوجه الآخر يقول لنا إن كل هذا الإنتاج يبقى إنتاجاً محلياً، بالكاد يُشاهد حتى في الجزائر وتونس وموريتانيا.

الجزائر البلد الذي وصل الإنتاج الإبداعي فيه ذات يوم إلى درجة هددت معها السينما الجزائرية مثيلتها المصرية، بل حتى أنتجت لمبدعين مصريين كبار، سرعان ما تدهورت أوضاعه الفنية.

من نموها لتستأنف إبداعها وتصبح قادرة على المنافسة، ثم بعد ذلك على التفوق. لكن السيئات كثيرة وسبق في ثنايا هذا التقرير أن أشرنا إلى بعضها. أما المشكلة الأهم فتبقى في أن هذا النوع من الإبداع الفني يتوجب عليه مبدئياً أن يحقق من الشعبية ما يجر في ركابه شعبية لفنانين آتين من شتى البلدان العربية، وكشفا للعربي عن أساليب عيش وتفكير العربي الآخر، وجسر تفاهم بين شتى المناطق العربية، بل في حدود قصوى، إعادة الاعتبار إلى أعمال أدبية وتاريخية آتية من كل البلدان العربية.. وهو أمر من الواضح مدى فائدته لشتى أنواع الفنون ومدى قدرته على التفاعل مع عشرات ملايين المتفرجين. وما هذا، في نهاية الأمر، إلا لأنه إذا كانت السياسة والاقتصاد وربما الجغرافيا أيضاً، قد عجزت عن تحقيق الحلم العربي المنشود بالوحدة العربية، فإن الفنون - والآداب والأفكار في ركابها - هي المجال الوحيد الذي لا يزال، بعد، قادراً على تحقيق مثل هذه الوحدة التي عمادها التقريب بين الشعوب. وفي يقيننا أن هذا الدور يمكن للتلفزيون أن يقوم به، هو قد يتمكن من هذا عبر معظم برامج، بما في ذلك برامج الألعاب والتحقيقات وبرامج الحكي وما شابه، لكنه سيكون أقدر كثيراً على ذلك من خلال الفن.. الإبداع الفني، هذا الإبداع الذي لا شك يمكنه أن يتجلى أكثر ما يتجلى في المسلسلات التلفزيونية. ومن هنا المطلوب التكافؤ في الفرص الإنتاجية، والمزيد من الاستثمار المالي العربي الجماعي، ليس فقط في إنتاج مسلسلات آتية من بلدان متنوعة ويحققها فنانون معروفون، بل أفضل من هذا: من مناطق وفنون لا تزال في حاجة إلى اكتشاف. فمن الذي يمكنه أن يحقق هذا كله، أفضل من أعمال فنية تعتمد الروايات والحكايات وفنون التمثيل والتصوير، من دون أن تكون في حاجة حقيقية إلى نجوم أو ميزانيات استثنائية؟

الخيطة التونسية، حيث يغوص «بجراً غير معهود» بحسب النقاد، في «معانياتهن النفسية وظروفهن الاجتماعية التي ظلت إلى زمن طويل من المواضيع المسكوت عنها». وهنا لا بأس من أن نذكر في هذا المجال أيضاً السهرة التلفزيونية التونسية «شوفلي حل في رأس العام»، الذي كان من أفضل الأفلام التلفزيونية التي أتت من بلدان المغرب العربي.. طبعاً لم يخل الأمر في تونس كما في الجزائر من إنتاجات تبث في هذا الشهر أو ذاك، ولكن إذا كانت الصحافة في البلدين أعلنت، ولا تنفك تعلن أن الجمهور المحلي نفسه بالكاد يشاهد هذه الأعمال، ما الذي يبقى منها في نهاية الأمر؟ وإذا كان الممثل المسرحي إكرام عزوز وهو أحد أبطال مسلسل شبابي بث في عنوان «أولاد اليوم» قد قال إن المستوى التونسي يتراجع، هل يحق لنا أن نتساءل عما يمنع عرض المسلسلات التونسية خارج تونس؟

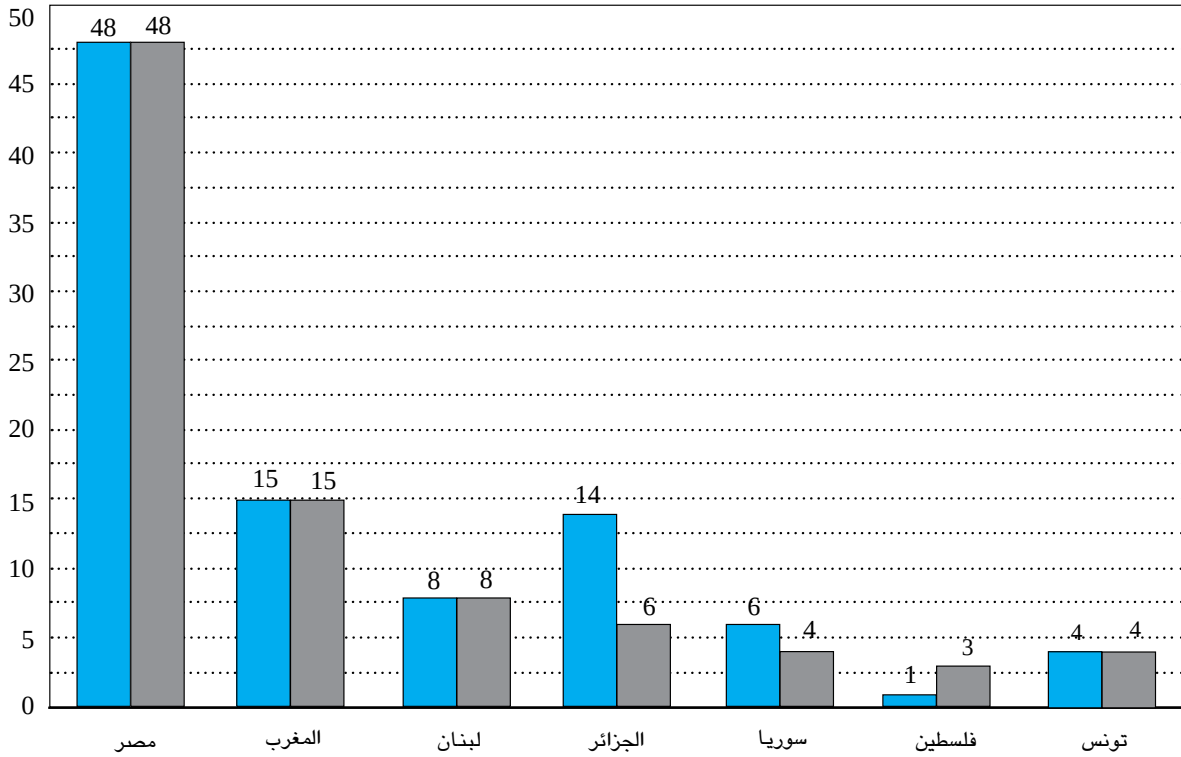
الخلاصة

في الحقيقة يبدو هذا السؤال خارج السياق، ليس فقط بالنسبة إلى الإنتاج التونسي، بل أكثر من هذا: بالنسبة إلى معظم ما ينتج في العدد الأكبر من البلدان العربية. ذلك أن الواقع - المرء إذا شئتم - يقول لنا وفي كل بساطة، إن معركة الإنتاج الدرامي التلفزيوني، ليست معركة متعددة الأطراف، على عكس، مثلاً، معركة السينما العربية الجديدة. ففي المعركة التلفزيونية ثمة طرفان أو ثلاثة فقط: السوري والمصري... وربما الخليجي وأحياناً نادرة اللبناني. ويقيناً أن لهذا بعض الحسنة، وأهمها أنه واقع قد يدفع الآخرين إلى التحرك؛ تماماً كما حدث حين تراجعت المسلسلات المصرية ذات حقبة بما أتاح المجال لظهور المسلسلات السورية، وهو الأمر الذي عاد وانعكس إيجاباً على المصرية التي استفاقت

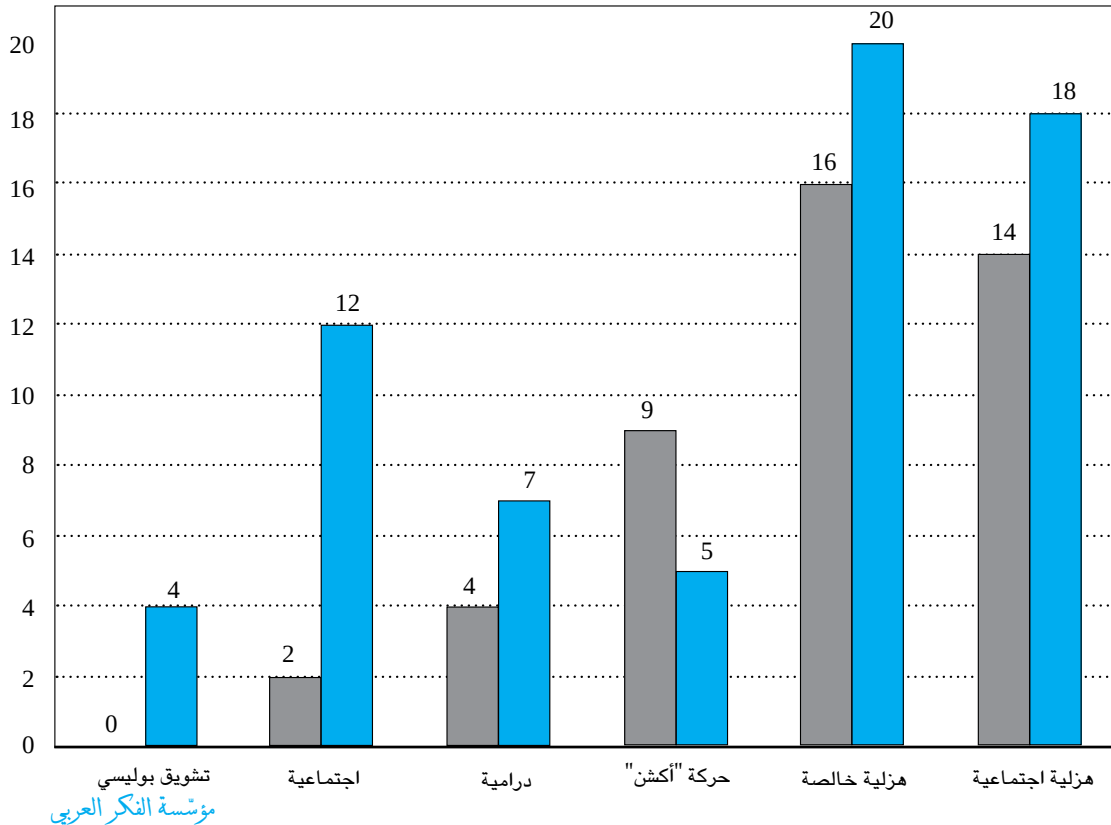
فاز هذا العام بجائزة المهرجان العربي للإذاعة والتلفزيون في تونس المسلسل التونسي «صيد الريم» الذي اعتبر من أشهر - وأفضل ربما - ما أنتج في تونس خلال العامين الفائتين.

إذا كانت السياسة والاقتصاد وربما الجغرافيا أيضاً، قد عجزت عن تحقيق الحلم العربي المنشود بالوحدة العربية، فإن الفنون - والآداب والأفكار في ركابها - هي المجال الوحيد الذي لا يزال، بعد، قادراً على تحقيق مثل هذه الوحدة. ومن هنا المطلوب التكافؤ في الفرص الإنتاجية، والمزيد من الاستثمار المالي العربي الجماعي.

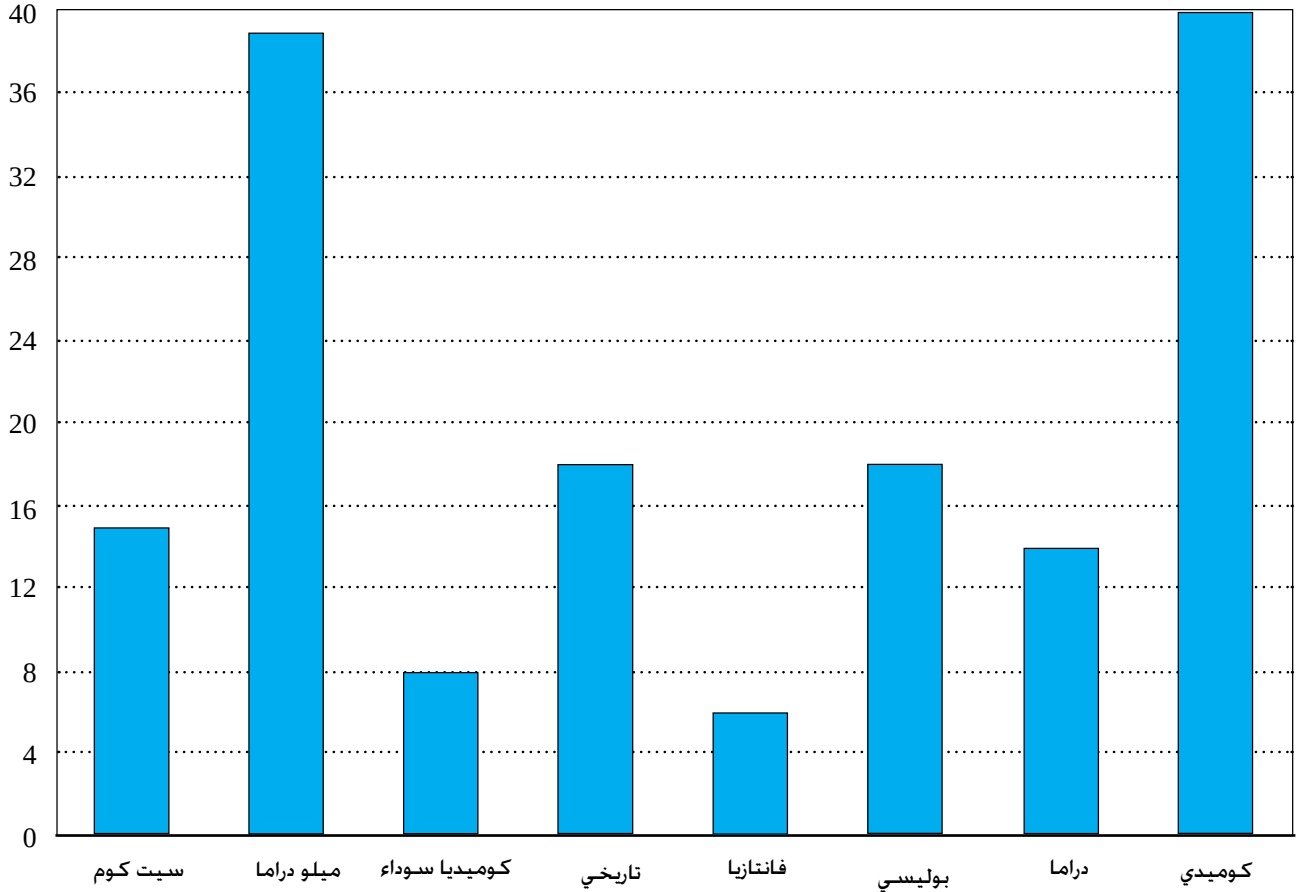
شكل رقم (1) مقارنة بين إنتاج العامين 2007 و2008 في البلدان الرئيسة المنتجة للأفلام الروائية الطويلة
ملاحظة: الأرقام هنا هي أرقام تقنية على عكس الأرقام الواردة في سياق النص وهي أرقام تحمل قيمة ما.

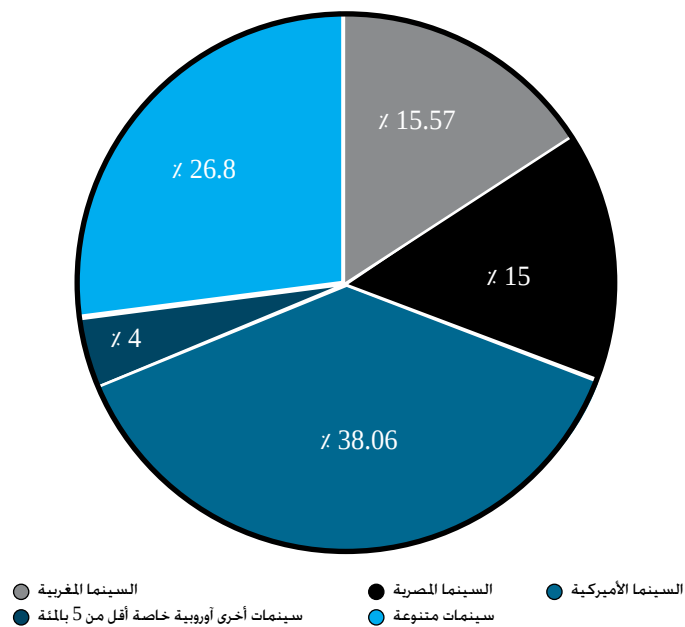


شكل رقم (2) توزيع الأنواع السينمائية في الإنتاج العربي للأفلام الطويلة 2008 مقارنة مع سابقه

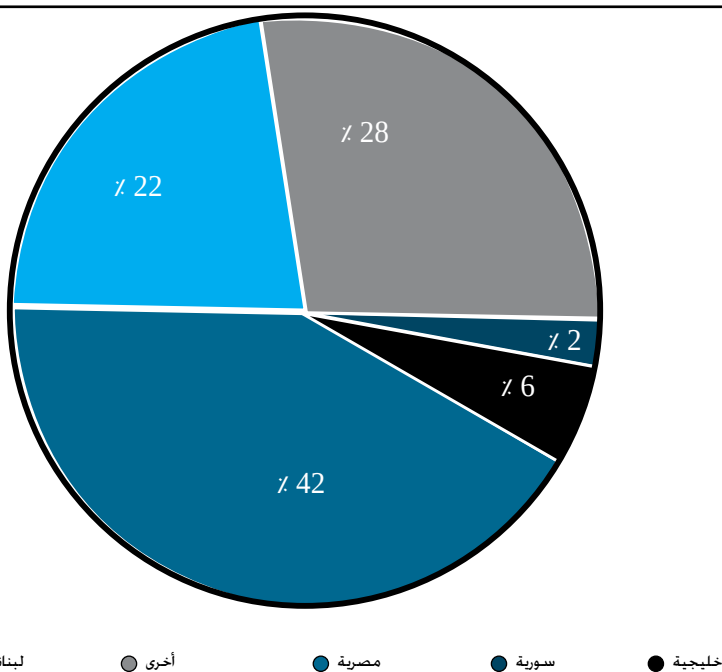


شكل رقم (3) أنواع المسلسلات العربية التي عرضت عام 2008
المجموع العام يزيد عن العدد الإجمالي للمسلسلات لأن هناك أعمالاً عديدة تنتمي إلى أكثر من نوع واحد (مجموع الإنتاج
143 مسلسلاً منه 104 عرضت في رمضان)





شكل رقم (4) توزيع حصص المشاهدة على المتفرجين المغاربة



شكل رقم (5) حصص المناطق العربية من العروض الرمضانية للمسلسلات (المجموع 104 مسلسلات تم عرضها)

الفصل الثالث المسرح العربي

أبعاد الأزمة وأشكال التطور

الأمر برمته يتعلق بالمتفرج العربي، فظهرت إشكاليات مثل (الأصالة والتأصيل، التراث والحداثة، الاستقلال والعلاقة مع الغرب، الثقافات والتبعية) وجميعها على رغم من تنوعها وأهميتها كانت تكررًا لسؤال أساسي يتركز حول شرعية هذا المسرح وخصوصيته، ومدى تغلغه في النسيج الاجتماعي العربي، وطبيعة العلاقة التي يفترض أن يتبناها مع ثقافته الخاصة وتراثه ومع نماذج عالمية من الثقافات الأخرى.

وعلى الرغم من نبل المشروع، فإن مشاكل المسرح العربي ظهرت مبكرة وتفاقت مع الزمن. بعد مرحلة الرواد الأوائل التي كان فيها المسرح هاوياً سرعان ما عرف المسرح العديد من الإشكالات البنوية كنتيجة مباشرة لمشكلة غياب الدعم له. وبشكل مواز تماماً عرف المسرح نوعاً آخر من الإشكالات التي تتعلق بوضعه في المجتمع: المسرح وهو نتاج جهود أفراد ينتمون في الحقيقة إلى فئات اجتماعية وثقافية متميزة، حاولت ربط هذا الجديد بما يتناسب مع الذائقة العامة، والدفع بهذا النتاج نحو حيز مقبول اجتماعياً، مما أدى إلى نوع من الفرز على الأرض بين مسرح ثقافي نخبوي عماده النص الأدبي، ومسرح ترفيهي عماده الغناء والرقص والفقرات المنوعة. وقد تحول هذا الفرز بعد حين إلى إشكالية نظرية تميز بين المسرح كعرض وفرجة، وهو موقف الفرق المسرحية التي كانت تحتل الساحة على الأرض، وبين المسرح كنص وكأدب، وهو موقف النخبة المثقفة من المسرح لسنين طويلة دامت حتى تاريخ عودة مخرجين

لا يمكننا أن ننكر اليوم أن المسرح العربي يمرّ بمرحلة تطورات حاسمة على صعيد مستقبله، شأنه شأن المجتمعات العربية، هذا الذي كان في البداية جزءاً من مشروعه النهضوي والحداثي، ومن ثم جزءاً من المشروع القومي الوطني في مختلف الأقطار العربية. عرفت الدول العربية المسرح في فترة الاحتكاك مع الثقافة الغربية، فدخل تباعاً مصر وبلاد الشام ثم بقية الدول العربية، وسرعان ما انغمس في صميم حركية الأفكار والأيديولوجيات والنظريات التي حرّكت الساحة العربية منذ النهضة وحتى الحداثة، فحمل هذا الفن على عاتقه، في مرحلة البدايات هاجساً إصلاحياً فكرياً، من خلال مثقفين إصلاحيين متطلعين إلى نشر العلم والتقدم والرقي. إن المسرح العربي هو ابن المدينة العربية الحديثة في مشروع نهضتها، بمدارسها ونواديها وصحافتها وجامعاتها ومؤسساتها، فالمدينة الحديثة في محاولتها لدخول الحداثة، تجاوزت حدود المدينة القديمة بكل ما تحمله من تقاليد وقيم. والمسرح أيضاً هو ابن الفئات الاجتماعية الجديدة التي تبنت هذه النهضة وثقافتها، إلا أن التفاوت بين المجتمعات العربية انعكس تفاوتاً في وجود المسرح بين أقطار الوطن العربي، من دون أن يمنع ذلك من أن يحقق لنفسه تواجداً ملموساً على الأرض خلال القرن الماضي، فشهد مرحلته الذهبية في فترة الستينيات والسبعينيات. ونتيجة للظروف الموضوعية التي نما فيها، كانت الهوية منذ البداية هاجس هذا المسرح، خصوصاً أن

في هذه المرحلة بدأت الحركة المسرحية العربية بالازدهار، ومن أهم مظاهر هذا الازدهار ظهور المؤسسات المسرحية ومعاهد تعليم المسرح وتنظيم المهرجانات والندوات التي كانت تُقام على هامش العروض، والتي بدت مناسبة لطرح فكرة مسرح عربي والبحث في خصوصيته وأهدافه. كما برزت تيارات واتجاهات جديدة تماماً بالنسبة للماضي، تبنت التجديد على المستوى اللغوي وعلى مستوى الكتابة وأسلوب التعامل مع الفرق المسرحية ومع الممثل (المحترفات والعمل الجماعي)، والبحث عن أشكال مسرحية جديدة، تعتمد أساساً لها الطقوس وأشكال الفرجة الشعبية. ومع أن المسرحيين المجددين العرب في فترة التجديد والنشاط هذه تأثروا بالتجديد المسرحي في الغرب، إلا أنهم حاولوا أن يضعوا هذا التجديد في إطار همومهم الخاصة، وفي هذه المرحلة أيضاً تراجع مسرح المنوعات بشكل واضح.

وعلى الرغم من الأهمية الشديدة لهذه المرحلة، فإنها كانت تحمل في طياتها بذور الأزمة الحالية، فالمسرح العربي الذي تبنته الدول وأصبح جزءاً من المؤسسة الرسمية، لم يبتكر لنفسه آليات تطور تسمح له بالتعامل مع المستجدات السياسية والاجتماعية، فالبنى المسرحية التي كانت فعالة في البداية، جُمِدَت في أطر لسنين طويلة، ولم تحمل إمكانية التطور بل تحولت إلى مؤسسات أكثر من كونها مراكز إبداع. هذا من ناحية، أما من حيث المضمون، فقد طغى الموضوع السياسي والتراثي على ما هو مسرحي بشكل كبير، لدرجة أن المسرحيين العرب حولوا «خشبات» مسارحهم إلى حلقات معارك سياسية واجتماعية. هذا ما نجده اليوم عندما ندرس وضع أغلب المسارح في الدول العربية، إذ ما تزال الأطر التي كانت موجودة في تلك المرحلة هي السائدة وما من فكرة لتطويرها، لا بل إن العالم تغير والمؤسسات المسرحية العربية لم تتطور. إن التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية

درسوا المسرح في أوروبا في الخمسينيات والستينيات. كان هاجس الكثيرين من الأوائل، ممن ترجموا للمسرح وأعدوا النصوص مثل جورج أبيض، وممن كتبوا بعد ذلك مثل توفيق الحكيم، التأكيد على أدبية النص المسرحي، وعلى قدرة العرب على مجاراة الغرب في كتابة نصوص تحمل سمات الدراما المكتوبة بشكل جيد، بناء على القواعد التي كانت تحكم النص المسرحي الغربي.

وإذا كانت العلاقة مع الغرب خالية من التوتر في البداية، فذلك لأن النهضويين لم يروا في الغرب قوة استعمارية، وإنما رأوا في فكره وإنجازاته بُعداً كونياً، تعاملوا معه ببساطة على الرغم من حضور مسألة الهوية على شكل إقرار الذات وإمكاناتها. بعد ذلك بدأت هذه العلاقة بالتوتر بشكل صارخ، منذ أن بدأت الدول الغربية في تقسيم المنطقة واستعمارها، فبدأ المثقف والمسرحي بطبيعة الحال، يعيش ازدواجية عميقة بين اقتباس الأفكار والنماذج الثقافية وبين مقاومتها في آن واحد.

هذه الإشكالية ستطبع أكثر فأكثر المسرح في مرحلة الستينيات وهي مرحلة جديدة ومحطة هامة. في تلك المرحلة، ومع فورة الحداثة والمد القومي في العالم العربي، والتغيرات السياسية والاجتماعية الكبيرة التي عرفتتها المنطقة منذ ثورة يوليو 1952 في مصر وثورة العراق 1958 وثورة آذار 1963 في سوريا، ثم استقلال دول المغرب العربي وظهور النفط في دول الخليج، دخل المسرح العربي مرحلة جديدة أهم مظاهرها، إعادة النظر في تعريف المسرح ذاته وصياغة مواقف (بعضها جاء على شكل بيانات)، للتأكيد على الهوية الخاصة والبحث في وظيفة المسرح في المجتمع. وقد ظهرت شعارات جديدة مثل استلهام التراث وإحيائه، وكانت الغاية تأصيل المسرح في المجتمع. وبالفعل فقد كان الموقف من التراث في هذه المرحلة أكثر عمقا من المرحلة الأولى التي اكتفت باستلهام المواضيع منه.

وإذا كانت العلاقة مع الغرب خالية من التوتر في البداية، فذلك لأن النهضويين لم يروا في الغرب قوة استعمارية، وإنما رأوا في فكره وإنجازاته بُعداً كونياً. فبدأ المثقف والمسرحي يعيش ازدواجية عميقة بين اقتباس الأفكار والنماذج الثقافية وبين مقاومتها في آن واحد.

المسرح العربي الذي تبنته الدول وأصبح جزءاً من المؤسسة الرسمية، لم يبتكر لنفسه آليات تطور تسمح له بالتعامل مع المستجدات السياسية والاجتماعية.

إلى تهميش الثقافة بشكل عام وتعميم شكل ثقافة استهلاكية بديلة بعيدة عن غنى المسرح وشموليته، وهذا تحدٍّ هامٌّ للمسرح، إضافة إلى أن بعض هذه الأشكال من الفرجة، لم تنبع من حاجات الجماعة وإنما فرضت عليها كبديل لكل أشكال الاحتفال والفرجة القديمين. وقد توصلت هذه التظاهرات «الفنية» لأن تفرض نفسها على المجتمع كنموذج عام، يدخل الأفراد والمجموعة في دوامة الاستهلاك والإنتاج، وكل هذا يشكل تحدياً أمام المسرح العربي.

أولاً - ملامح عامة لحركة المسرح العربي اليوم

لا يخلو المسرح العربي اليوم من وجود تجارب هامة ومتنوعة في العديد من الأقطار العربية، لكن هذه التجارب قليلة من حيث الكم وتبقى على هامش الحياة العامة. وهي أيضاً مشتتة التوجهات بشكل كبير. وقد يكون هذا التشتت هو السمة العامة التي ترسم هذه المرحلة. هناك أعمال تستند إلى تقنيات عالية وتطرح نفسها أساساً كمسرح نخبوي يطمح إلى منافسة أو مجارة التجارب العالمية مثل بعض التجارب التونسية لجيل الرواد (فاضل الجعايبي، وتوفيق الجبالي، ومحمد إدريس) أو بعض المخرجين المهاجرين أو المقيمين في الخارج (الكويتي بسام السليمان، أو العراقي جواد الأسدي أو اللبناني الكندي وجدي معوض).

هناك أيضاً المسرح الذي لا يزال يستند إلى التراث وفكرة الفرجة والاحتفالية، من دون أن يجد الرابط الجذري بين هذه الاحتفالية والواقع الحالي (أغلب دول الخليج العربي واليمن والمغرب). وهناك أيضاً إشكالية تتعلق بإنتاج الجيل الجديد الذي يفترض أن ينهض بالحركة المسرحية ككل (التجارب الشابة التي سنتكلم عليها لاحقاً) والتي تصنف أحياناً تحت اسم التجريب وهي كثيرة، وتبدو في أغلب الأحيان متعثرة في إيجاد علاقة واضحة بالواقع. عند

والتكنولوجية (وأهمها ثورة الاتصالات) التي طرأت على مجتمعات العالم في النصف الثاني من القرن العشرين، غيّرت من طبيعة الحياة فيها، فسيطر النموذج الأحادي وتحول المسرح مثل جميع الأنشطة الإنسانية إلى سلعة تخضع لسوق العرض والطلب والربح كقيمة، بينما قام العديد من الدول في العالم بالبحث عن حلول مجدية للدفاع عن المسرح. أمام هذا الخطر المؤكد، لم يجر مثل هذا البحث في العالم العربي إلا نادراً، أضف إلى ذلك انعدام الاستقرار السياسي والأمني الذي عرفته في السنوات الماضية بعض البلدان العربية، ذلك الاستقرار الذي يشكل أساساً للتطور. (عند دراسة حالة العراق مثلاً أو الجزائر أو حتى لبنان أو حالة السودان أو حالة المسرح الفلسطيني، نرى كيف أن الأزمات السياسية والأمنية أثرت على نمو المسرح في هذه الدول).

اليوم تنعكس هذه الأزمات في المسرح العربي على مستوى علاقته بالمجتمع والواقع، ومن أهم سماتها عجز المسرح عن إمكانية التعبير عن الواقع «الذي تغير»، وتنعكس أيضاً على مستوى هجرة المسرحيين، بحيث سنضطر عند الكلام على المسرح الجزائري مثلاً أو العراقي أو حتى اللبناني، الأخذ في الاعتبار تشتت الفنانين وتفاوت المستوي بين الداخل والخارج. كما يبدو الأمر واضحاً في تدهور حال المسرح الكويتي بعد احتلال العراق للكويت، وكيف اتجهت أغلب العروض إلى التهريج.

الحقيقة أن ثورة المعلومات ووسائل الاتصال أدت إلى بروز سوق ثقافية مفتوحة متعددة الجنسيات تقوم على التجاور والمنافسة، بما يشكل تحدياً للثقافة القومية، وأدت أيضاً إلى تراجع دور المؤسسات العامة، ووضعت على عاتق الأفراد مسؤولية الانتقاء والتقويم النقدي، كما أفرزت أشكالاً جديدة من الفرجة الجماعية والفردية تختلف جذرياً عن المسرح (المباريات الرياضية المنقولة مباشرة على التلفزيون وغيرها). كذلك أدت

هناك أعمال تستند إلى تقنيات عالية وتطرح نفسها أساساً كمسرح نخبوي يطمح إلى منافسة أو مجارة التجارب العالمية (بعض التجارب التونسية لجيل الرواد أو بعض المخرجين المهاجرين أو المقيمين في الخارج).

كان نوعها) والتي يُفترض بها أن ترعى المسرح، وهي تظهر في ضعف البنى التحتية للمسرح وقلة الفضاءات المخصصة للعروض المسرحية.

الكتابة المسرحية

إن التغييرات التي عصفت بالثقافة بشكل عام، أثرت على المسرح في العقود الأخيرة، فتضاءلت الكتابة للمسرح بشكل مستقل عن العرض وهذا اتجاه عالمي، لكن النص عاد وظهر في المسرح العالمي، وهناك ما يمكن أن نسميه النص الجديد. أما بالنسبة للمسرح العربي، فقليلة هي النصوص وهي غير مجددة، هناك مشاريع تنشط من خلال مؤسسات خاصة ورسمية أحياناً، أو مراكز ثقافية أجنبية تسعى لتنشيط الكتابة المسرحية وتشجيعها (مشروع إقليمي قادته مؤسسات مثل المورد الثقافي والمجلس الثقافي البريطاني والمركز الثقافي الفرنسي في دمشق ومشروع دار عدوان في دمشق ووزارة الثقافة في اليمن). إن قراءة متأنية لبعض هذه النصوص تظهر تغييرات ملموسة في القضايا المطروحة، وهذا ما يشي بتحول جذري في طبيعة الاهتمامات، وقد يفسر عدم لجوء المخرجين الشباب إلى استخدام نصوص الأباء في عروضهم، بل التوجه إلى كتابة نصوصهم الخاصة.

والملمح الرئيسي لعام 2008 كان عودة الكتابة من خلال مشاريع حاولت إخراج هذا الجديد إلى العلن، فتمت طباعة نصوص الشباب كترويج لحركة دعم الكتابة التي ولدت منذ سنوات قليلة، دار عدوان في دمشق طبعت جزأين خاصين بنصوص الشباب احتويا عشرة نصوص من مجمل مائة نص تم اختيارهم من قبل لجنة مختصة (الجزءان المتعلقان بمسرح الشباب عن دار ممدوح عدوان في دمشق 2008 يضمّان عشرة نصوص). كذلك قامت اليمن في العام 2008 بإجراء مسابقة لتشجيع التأليف المسرحي. وفي هذا العام أيضاً اختار بنك النصوص المسرحية العربي ومقره الشارقة،

رصد حركة المسرح في الأعوام الأخيرة، نلاحظ كثرة اللجوء إلى نوع المونودراما ومسرح الصوت الواحد، ونلاحظ الجديد على مستوى لغة التعبير، من جسد وحركة، واللجوء إلى أشكال تعبير جديدة ما بعد حداثة، وهذا ما نجده في لبنان ما بعد الحرب الأهلية بشكل ملموس، وفي بعض الدول العربية الأخرى مثل تونس ومصر والمغرب وسوريا. وبالتالي لا يجب المزج بين هذا التوجه والتوجه الآخر الذي سبقه وربما مهّد له، وهو «التجريب» الذي يُخصّص له مهرجان في مصر هو مهرجان المسرح التجريبي! لكن السؤال هو هل حققنا الحداثة لننتقل إلى مرحلة ما بعد الحداثة؟

مقابل عروض البرفورمانس وعروض التجهيزات التي تبتعد عن مبدأ الحكاية المبنية والمتسلسلة، وتستند أصلاً إلى علاقة مغايرة وجديدة بالواقع (بصرف النظر عن مدى تناسبها مع هذا الواقع)، ومقابل انتفاء الخصوصية المسرحية على مستوى النص والعرض في آن واحد، مقابل هذا، هناك اتجاهات في المسرح العربي تعبر عن نوستالوجيا عالية مثل المسرح الرومانسي الذي عاد ليظهر. وهناك أيضاً الاتجاه التجاري الذي يتغلغل أكثر فأكثر في مسرحنا العربي، وهناك عودة إلى المسرح الديني والجديد منه هو المسرح الذي يعبر عن اتجاهات «إسلاموية» عربية ويتبناه بعض الأحزاب السياسية.

في جانب آخر، تبدو الأزمة جليّة من خلال ظاهرة تراجع الكتابة للمسرح، فتحول أغلب الكتاب الشباب منهم والكهول إلى الكتابة للتلفزيون لأسباب مادية، أو أنهم يكتبون للعرض فقط وتسرع، نستنتج من كمية العروض التي يكتبها مخرجوها، أن النص العربي أصبح قاصراً عن التعبير كما يريد أن يقوله الجيل الجديد، والنص المسرحي المطبوع بشكل مستقل عن العرض أصبح نادراً أيضاً. كما تنعكس الأزمة على مستوى البنى المسرحية بالمعنى الواسع للكلمة، وهي تظهر في العلاقة المأزومة مع المؤسسة (مهما

هناك اتجاهات في المسرح العربي تعبر عن نوستالوجيا عالية مثل المسرح الرومانسي الذي عاد ليظهر. وهناك أيضاً الاتجاه التجاري الذي يتغلغل أكثر فأكثر في مسرحنا العربي، وهناك عودة إلى المسرح الديني

أنماط إنتاج

ثمة إشكالية أساسية واضحة لدى المؤسسات المسرحية في بعض الدول العربية، ويبدو هذا الوضع متفاقماً في الدول التي كان لها الأسبقية في مجال المسرح، مقارنة بالدول التي عرفت المسرح وشرعته في مرحلة لاحقة. وتتجلى تلك الإشكالية في اهتراء البنى الثقافية التي تشرع لوجود المسرح في المجتمع، فقد باتت المنظومات الإدارية (والمالية)، الموروثة من حقبة سابقة، جامدة، كما أن هناك محاولة مستمرة للرقابة على حرية التعبير. إضافة إلى ذلك، فإن المسرح العربي اليوم يعاني من أزمة حادة تتعلق بالتمويل والرعاية، وبالعلاقة بين الدولة والمسرح.

إن أغلب الدول العربية تبنت بعد الاستقلال نوعاً من الهيكلية الثقافية، ونقصد بذلك شكل تنظيم العلاقة بين الدولة والمؤسسة الثقافية والأفراد بما يتناسب وسياستها العامة. واستعارت بعض الدول نماذج أو أطراً موجودة في العالم، وقامت الدول الأخرى بتطبيق ما تم سابقاً في الدول التي كان لها دور الريادة. ومن هذه النماذج نموذجان يشكّلان حدين أقصىين تمّ تبنيهما في الستينيات من القرن الماضي، الأول هو النموذج الشرقي لمنظومة دول الاتحاد السوفييتي سابقاً، حيث تكون المؤسسة الثقافية تابعة كلياً للدولة التي تقدّم الرعاية المادية، وتشرف على السياسة الثقافية من دون أي هامش استقلالي للمؤسسة بحد ذاتها (سوريا، العراق، مصر، الجزائر حتى التسعينيات من القرن الماضي)، وهو قانونياً ما زال ساري المفعول حتى الآن، فأنتجت أطراً لها تسميات تبنت العمليات الثقافية بأنواعها ومنها المسرح والفنون. أما النموذج الثاني فهو النموذج الغربي، لا سيما الفرنسي، حيث توجد عدّة أشكال من الرعاية، وهناك مؤسسات ثقافية تابعة بشكل كامل لمؤسسات الدولة كالوزارات أو الهيئات العامة للثقافة، وهناك أشكال رعاية أخرى تأتي على شكل منح من الدولة أو من خارجها، تفسح في المجال بشكل

خمس أعمال مسرحية يمنية لكتاب شباب، تتولى دائرة الثقافة والإعلام في حكومة الشارقة طباعتها ونشرها في جميع الأقطار العربية. والمسرحيات هي: الألفية الثالثة لعبلة عبد ربه الهيثمي، يوم المكلا الدامي لمنير طلال، ميراث هادي لوجدي الأهدل، عودة سيف بن ذي يزن لعبد العزيز عباس، عبد يغوث لإبراهيم الشاش. وتبرز في هذه النصوص مواضيع جديدة لم يتطرق إليها جيل الآباء نهائياً، تضع «الأنا» الجائعة المضطربة الضائعة (الجنس، الاستقرار، الزواج، العنف، الرفض، الهجرة، السفر، الندم) في قلب هذا العالم المعقد (خلفاً لجيل الآباء الذي غيب الأنا تماماً وحاول طرح قضايا عامة). إن المشاكل المطروحة في أغلب النصوص والعروض اليوم هي مشاكل يومية معيشية وهي خاصة أكثر منها عامة، لكنها تصبّ في مشاكل المجتمع ككل. وعلى الرغم من أن القضايا المطروحة أحياناً تعبر عن مشاكل جيل بأكمله، إلا أن طرق طرحها تأتي في إطار ضيق إلى حد كبير. لكن تبقى المشكلة الأساسية التي تعاني منها أغلب النصوص اليوم هي اعتمادها أفكاراً جديدة، لكن أغلبها يأتي في قالب قديم فتفقد بذلك رسالتها وهويتها. إن أغلب هذه النصوص تحاول أن تكون ثورة على القيم الموجودة، سواء في اختيار الموضوع أم في شكل التعبير عنه، بينما تغيب نهائياً محاولة تفسير أسباب هذا الضياع أو ربط مشكلة الأنا والأنا والآخر بما هو أوسع من هامش تصوير المشكلة، والخروج إلى ما يتجاوزها من سياق اجتماعي أو سياسي أو غيره. فهل العالم الذي نعيش فيه اليوم متعذر الفهم إلى هذا الحد لكي نقف عند حد طرح الأشياء من دون محاولة فهمها أو مسرحتها؟ ما هو مبرر المباشرة الفجة إلى هذا الحد؟ أهو غضب يتفجّر؟ بماذا يختلف إنسان اليوم عن إنسان البارحة؟ ثم بماذا نفسر أيضاً ميل الأجيال الشابة نحو استخدام اللغة المحكية في المسرح؟ أهو قرار فني جمالي؟ أو مزيد من الواقعية؟ أو هو تأثير لغة التلفزيون؟ أو الاثنين معاً؟

ثمة إشكالية أساسية واضحة لدى المؤسسات المسرحية تتجلى في اهتراء البنى الثقافية التي تشرع لوجود المسرح في المجتمع، فقد باتت المنظومات الإدارية (والمالية)، الموروثة من حقبة سابقة، جامدة، كما أن هناك محاولة مستمرة للرقابة على حرية التعبير. إضافة إلى ذلك، فإن المسرح العربي اليوم يعاني من أزمة حادة تتعلق بالتمويل والرعاية، وبالعلاقة بين الدولة والمسرح.

يعطي منحاً لدعم الإنتاج الثقافي ويساعد على نشر وتوزيع الأعمال الثقافية. ويتشكل مورد هذا الصندوق من ضرائب على الأعمال والعقود، وقد كان له أثر كبير في ازدهار العمل الثقافي في البلاد، لكن هذا الدعم أصبح محدوداً منذ بداية التسعينيات بعد ظهور تعقيدات إدارية متنوعة أعاقته تطوره. وفي الأعوام 1992-1996 ثم 1997-2001 فتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في كل قطاعات الثقافة: موسيقى، فنون تشكيلية، مسرح، تلفزيون، سينما... وأعفى هذا القطاع من الضرائب مع استمرار خضوعه للرقابة الرسمية. وبذلك فتحت الدولة الباب أمام استثمار القطاع الخاص ليوّظ أمواله على شكل استثمار تسويقي.

• في الأردن يتم دعم بعض المؤسسات الفنية (الفرق والتجمعات) من خلال وزارة الثقافة، إضافة إلى بعض الدعم من البلديات (تعتبر بلدية عمان - أمانة عمان - من أنشط البلديات في المنطقة على مستوى الدعم الثقافي)، لكن في المحصلة يبقى هذا الدعم محدوداً للغاية ولا يكفي لدعم أي أنشطة لها طابع الاستمرارية تسمح ببناء هياكل ثقافية ثابتة، فهي تتعامل مع مناسبات وليس مع أطر ثابتة، ولا تستطيع أي مؤسسة أن تعتمد في أنشطتها على هذا الدعم بشكل تلقائي.

• في لبنان تقدّم وزارة الثقافة دعماً محدوداً للغاية لبعض المشروعات الثقافية وبشكل غير دوري، وفي أحيان نادرة دعمت في السنوات الأخيرة سفر بعض الفرق للمشاركة في مهرجانات إقليمية في حال سمحت الميزانية بذلك، وتعتاش الثقافة على دعم جهات متعدّدة لكنها غير ثابتة وليس لها أي هدف أو علاقة بالثقافة.

• في مصر وكذلك في سوريا وغيرها من الدول العربية، تقوم وزارة الثقافة بدعم الأجهزة والهيئات التابعة لها فقط (مديرية المسارح والموسيقى، هيئة المسرح، قطاع الثقافة الجماهيرية، هيئة قصور الثقافة، دار

أكبر حرية الفضاء الثقافي على الرغم من وجود الدعم واستقلاليته، وهذا ما نجده في بلد مثل تونس. وقد عادت هذه الدول وتبنّت في ما بعد إصلاحات على هذا النموذج كما في الدول الأوروبية بعد التسعينيات من القرن الماضي. هناك حالة ثالثة مختلفة برزت في ما بعد، تقدّم فيها الدولة الرعاية المادية لفنون من منطلق مختلف (دول مجلس التعاون الخليجي)، وهناك استثناء عن هذه القاعدة (حالة المسرح اللبناني مثلاً وتبدو الرعاية في حدّها الأدنى أو معدومة).

بقيت هذه الأنماط من التنظيم والإنتاج سائدة وفعّالة حتى الثمانينيات من القرن الماضي، لكن بعض الخلل بدأ بالظهور لديها نتيجة عجزها عن تطوير نفسها، بحيث لم تتمكن من مجاراة التحولات الجوهرية التي حصلت على المستوى العالمي كانفتاح سوق الإنتاج الثقافي (ما هي ميزانية إنتاج مسرحية اليوم؟) وهناك مكونات غير محلية بدأت بالتأثير بشكل مباشر. إن هذا العجز من الثقافة بشكل جوهري، وبدأت النتائج بالظهور على شكل تخلف من حيث القوانين (هل هناك فعلاً حقوق للمؤلف؟) ومع افتراض النوايا الحسنة على المستوى الرسمي، إلا أنه لا بد من القيام بتغييرات جوهرية تمسّ شكل تنظيم العلاقة بين الثقافة والمؤسسة والثقافة والأفراد. لكن مع الأسف، في أغلب الأحيان لم تتمّ مثل هذه المراجعة الضرورية على المستوى العملي والمحلي، لذلك فقدت الهيكليات والبنى الموجودة جزءاً من فعاليتها.

حلول وتجارب

• في تونس وضعت في ثمانينيات القرن الماضي (أعيد النظر بها بعد ذلك في التسعينيات ثم في 2003 وفي 2008) وثيقة تفكير تحت عنوان من أجل مشروع ثقافي أعدتها مجموعة من الخبراء وأرسلت إلى المجلس الأعلى للثقافة. وقد وضعت آلية تمويلية للثقافة سُميت صندوق العمل الثقافي

الإقليمي يوجد صندوق الشباب العربي والصندوق العربي للثقافة والفنون، وهذا الأخير له طابع عربي مركّز عمّان. وفي مصر مثلاً، يوجد صندوق روبرت شيميتو المختص بتنقلات الأفراد أو استوديو عماد الدين (فضاء خاص) المختص بتأمين أماكن تدريب وقيم دورات تدريبية، وأيضاً مؤسسة المورد الثقافي (مؤسسة لها طابع إقليمي لدعم الشباب) تعطي تمويلاً محدوداً لمشاريع وأنشطة ثقافية وتقيم مشاريع تدريبية، وهي أصدرت برنامجاً العام الماضي تحت عنوان مواعيد يهتم بتمويل انتقال الفرق، وفرقة ساقية الصاوي المختصة بإتاحة فضاءات العرض وغيرها.

ثانياً - حركة المسرح في الدول العربية المسرح المصري

المسرح في جمهورية مصر العربية من أهم وأقدم المسارح العربية وأكثرها حضوراً على مستوى المجتمع، وله وضع خاص وأشكال متنوعة من المسرح التقليدي إلى المسرح التجريبي إلى أشكال العرض الأخرى (رقص ومسرح راقص إلى أشكال أكثر حداثة إلى مسارح تجارية تعتمد وجود النجم). توجد أيضاً مسارح عديدة في العاصمة والمدن الكبرى مثل الإسكندرية. عام 2008 تعرّض المسرح القومي في القاهرة لحريق هائل دمّره فكانت خسارة كبيرة، وبناء المسرح القومي له دلالة أكبر من كونه عمارة مسرحية، لذا نرى مثلاً، أن ناقدة مثل الدكتورة نهاد صليحة عندما تقيم وضع المسرح المصري خلال العام المنصرم، تبدأ بذكر هذا الحريق لرمزيته ولتصل إلى الإشكالات التي يعاني منها هذا المسرح (الأهرام الإنكليزية Ahram Weekly).

البدايات

بدايات المسرح في مصر كانت متأثرة بالمسرح الذي كان موجوداً بين الجاليات الأجنبية، وبالمسارح الأوروبية التي اطلع عليها بعض المثقفين في فرنسا بالتحديد. لقد

الأوبرا.. إلخ). ومع بداية التسعينيات بدأت في مصر محاولة لإنشاء آليات بديلة مثل صندوق التنمية الثقافية التابع للوزارة، الذي أصبح بسبب المصاعب الإدارية يقوم تدريجياً بدعم أنشطة تابعة للدولة بشكل أو بآخر.

توضح هذه الأمثلة أن التحوّلات لم تأت بشكل متساوٍ في كل دول العالم العربي، وأن التجديد نادر والخلل يظهر بشكل أوضح عندما يتعلق الأمر بالأجيال الجديدة الشابة، وغالباً لا توجد برامج تسمح لهم بدخول الساحة المسرحية، أو أنها موجودة وتعاني من الخلل (مصر)، أو في مجالات فنية ثقافية جديدة لم تكن معروفة سابقاً. وعلى الرغم من وجود حراك في مناطق عديدة لتجاوز الأزمات، إلا أن هذا الحراك لم يساعد بالضرورة على تجاوز الأزمة كونها أزمة بنيوية.

التمويل الخارجي

إلى جانب التمويل الرئيسي وهو تمويل الدولة، هناك ظاهرة التمويل عبر مؤسسات تناهض الهيمنة الثقافية وتسليح الفنون وتوفر الخدمات للمبدعين، وهي مؤسسات محلية دولية أو إقليمية: خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة ولأسباب موضوعية ومحلية، من بينها التطور التكنولوجي وظهور الفن المفهومي، ولأسباب لها علاقة بالظروف السياسية والحروب في المنطقة وما تلاها من حركات هجرة أدت إلى تزايد اهتمام الغرب بقضايا مثل الهجرة والإرهاب والتنمية وغيرها، وفرت البنى الأوروبية والمتوسطية والأجنبية فرصاً غير مسبقة للتمويل والتدريب والتجوال والإنتاج المشترك وللقاء جمهور جديد. وقد أدى ذلك قانونياً ومالياً إلى خلق فرص جديدة للتنظيم والعمل خارج الأطر الحكومية في المنطقة العربية (حالة المسرح الفلسطيني واللبناني). ويتكاثر عدد المنظمات والجمعيات الشبابية المستقلة، التي تتيح فضاءات للقاء جمهور جديد واستضافة تظاهرات وفعاليات متعلقة ببنى غير رسمية وغير تجارية. وعلى المستوى

كمؤسسة علمية ضمت عدداً من المعاهد العليا المتخصصة في الدراسات الفنية، ومن ضمنها المعهد العالي للفنون المسرحية. وعلى الرغم من ذلك، بقي الاتجاه الأنشط والأكثر حضوراً في المسرح المصري هو المسرح التجاري الكوميدي، وقد تنامي اعتماد هذا المسرح على وجود النجم، وكان الأبرز بين نجوم هذا المسرح عبد المنعم مدبولي وفؤاد المهندس وأبو بكر عزت ومحمد عوض، واستمر هذا الاتجاه بعد ذلك مع عادل إمام وسعيد صالح وسمير غانم وغيرهم.

هناك ثلاثة مراكز ثقل تشرف على المسرح وإنتاجه في مصر هي: المؤسسات الرسمية التابعة لوزارة الثقافة، الثقافة الجماهيرية الموجودة في المحافظات، الفرق المستقلة. ومن المفيد النظر إلى آلية عمل الفرق المستقلة وطريقة دعمها والمنابر التي تتمتع بها لتقديم عروضها.

إن الهيئة المسؤولة عن المسرح في مصر هي وزارة الثقافة من خلال البيت الفني للمسرح، وهو المديرية المسؤولة عن جميع الأنشطة المسرحية في مصر، وهي أيضاً هيئة إنتاجية لعروض مسارح الدولة، باستثناء هيئات تتمتع باستقلالية جزئية من أهمها: دار الأوبرا المصرية ومسرح الهناجر ومركز الإبداع والهيئة العامة لقصور الثقافة والثقافة الجماهيرية. إن الهيئة العامة لقصور الثقافة (هيئة حكومية مسؤولة عن عدد من المراكز الثقافية المنتشرة في عدد كبير من المدن المصرية) هي هيئة تهتم بإنتاج عدد من الأنشطة الثقافية كالحفلات الموسيقية والعروض المسرحية، إلى جانب كونها تنشر المطبوعات وعدداً من الدوريات، ولا يمكن تقييم العروض التي تنتجها، لكنها حاضرة بكثافة في الحياة الثقافية في المحافظات.

هناك أيضاً الهيئة العامة لدار الأوبرا المصرية، وهي تجمع لعدد من المسارح في القاهرة والإسكندرية، تقوم بإنتاج الحفلات الموسيقية والعروض الأوبرالية، أما العروض

دخل المسرح الحياة العامة كجزء من حركة النهضة، وتم افتتاح دار الأوبرا المصرية عام 1869 بالتزامن مع افتتاح قناة السويس كظاهرة مدنية. وظهر المسرح في نهايات القرن التاسع عشر على يد يعقوب صنوع، الذي كان مسرحه واقعياً هزلياً، على خلاف نشأة المسرح في بلاد الشام، الذي اعتمد في البداية على التراث لصياغة حكاياته (القبايني ونقاش). بعد ذلك تطور المسرح في مصر بسرعة شديدة وانغرس في المجتمع، ولم يعرف انقطاعات كغيره من المسارح. استفاد المسرح في مصر من هجرة المسرحيين من سوريا ولبنان، وفي مرحلة مبكرة ظهرت الفرق المصرية وكانت مستقلة ولا تلقى دعماً من الدولة.

عام 1930 تم تأسيس أول مؤسسة تعليمية مسرحية هي كونسرفتوار الفن الدرامي في القاهرة. وفي الثلاثينيات أيضاً ظهرت الفرق الكوميديّة مثل فرقة علي الكسار وفرقة نجيب الريحاني، وكانت هذه الفرق تقدّم عروضاً للترفيه بشكل أساسي. بالمقابل ظهر المسرح الجاد الذي قام على اقتباس النصوص العالمية. في الأربعينيات، وتحديداً عام 1944، تم تحويل كونسرفتوار الفن الدرامي إلى المعهد العالي لفن التمثيل. مع نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات ظهر عدد من الكتاب الذين بدأوا بكتابة المسرح السياسي (نعمان عاشور وميخائيل رومان)، وتبلور هذا الاتجاه بشكل خاص بعد ثورة يوليو 1952. في الستينيات بدأت دعوات تأصيل المسرح في مصر وفي عدة دول عربية أخرى، وكان هناك بحث في التراث (مسرح السامر مع يوسف إدريس ومحمود دياب)، وفي هذه المرحلة أيضاً عادت مجموعة من المخرجين الشباب الذين درسوا المسرح في إيطاليا (كرم مطاوع وسعد أردش وغيرهما)، وكان لهم أثر بالغ في تطوير فن العرض المسرحي في مصر، وتنامي أيضاً المسرح الشعري الذي كان موجوداً بالأصل (صلاح عبد الصبور وعبد الرحمن الشرقاوي). كذلك تم عام 1962 تأسيس أكاديمية الفنون

القاهرة وله فرع في الإسكندرية. يملك بعض الجامعات الحكومية برامج لدراسة المسرح تابعة لكليات الآداب مثل جامعات القاهرة، عين شمس، حلوان... ومنذ حوالي عشر سنوات يقوم أيضاً صندوق التنمية الثقافية وهو هيئة حكومية لتمويل الأنشطة الثقافية بتمويل عروض من إنتاج مسارح الدولة.

تقوم بعض الهيئات الحكومية الأخرى نادراً برعاية أو تمويل عروض وأنشطة مسرحية لموظفيها، ومن الهيئات التي تقوم بتمويل هذا النوع من الأنشطة، وزارة النفط ووزارة الشباب التي تمول عروضاً وأنشطة مسرحية شبابية. كذلك تقوم بعض الشركات الخاصة المسؤولة عن قطاعات اقتصادية وخدمية كبرى، بإنتاج بعض العروض المسرحية أحياناً، مثل المصرية للاتصالات (شركة خاصة بإشراف وزارة الاتصالات).

هناك بعض الهيئات الخاصة المتخصصة بإنتاج الأنشطة الثقافية ورعايتها من أهمها، المورد الثقافي (الذي يقدم عروضه في مسرح الجنينة) وساقية عبد المنعم الصاوي ومسرح روابط (محمد عبد الفتاح وفرقة، فرقة حالة) واستوديو عماد الدين (أحمد العطار) وفرقة الورشة (حسن الجريتلي)، وكلها مؤسسات غير حكومية تعمل بشكل مستقل، وتستند مالياً إلى دعم متنوع المصدر محلي أو خارجي. ويتعاون بعض هذه الهيئات معاً، ويرعى بعضها مهرجانات أو تظاهرات مسرحية، ربما أنشطها في هذا المجال ساقية عبد المنعم الصاوي والمورد الثقافي.

الفرق المسرحية التابعة للدولة تستقر في صالات مسارح مسماة باسمها، ونادراً ما تعتبر هيئات مسرحية مستقلة بحد ذاتها، وغالباً ما تكون عروضها من إنتاج البيت الفني للمسرح، وأهم هذه الفرق: المسرح القومي، مسرح الطليعة، مسرح السلام، مسرح الغد، مسرح السامر، المسرح الحديث، مسرح الشباب، مسرح الجيب.. توجد مجموعة من الفرق المسرحية الخاصة التي بدأت تشكل اتجاهها المتميز

غير الأوبرالية التي تقام على هذه المسارح، فهي تقام غالباً بالتعاون مع جهة إنتاجية أخرى وخصوصاً البيت الفني للمسرح.

مسرح الهناجر ومركز الإبداع في القاهرة، مركزان بدأ نشاطهما في التسعينيات لدعم الأنشطة المسرحية والثقافية للأجيال الشابة، وإنتاج العروض المستقلة للفرق الصغيرة. لكن مسرح الهناجر أصبح يملك فرقة باسمه، ويبدو أنه تم فرض شروط معينة على العروض القابلة للإنتاج، الأمر الذي أدى إلى محدودية الإنتاج في السنوات الأخيرة، إلى جانب إغلاق المسرح لفترة طويلة بسبب الإصلاحات. ويتمتع المركزان بميزانية مستقلة ومحدودة، وعادة ما يقيمان العروض بالتعاون في ما بينهما أو مع البيت الفني للمسرح. إلى جانب هذا يقيم مركز الإبداع دورات تدريبية معتمدة في الإخراج والتمثيل والكتابة المسرحية، حيث أنشئت داخل المركز مدرسة مسرحية منذ ثلاث سنوات من قبل خالد جلال وهو تابع لوزارة الثقافة مباشرة. قدم جلال في العام 2008 مسرحية قهوة سادة كمشروع تخرج في المدرسة داخل مركز الإبداع، وتحول إلى اسم لامع في الخريطة المسرحية المصرية. بعد ذلك قدمت المسرحية باسم فرقة صندوق التنمية الثقافية في مهرجان القاهرة التجريبي لعام 2008 وحازت على جائزة أحسن إنتاج. ولفضاء الهناجر في القاهرة فضل في استمرارية حركة المسرح المستقل وهو مسرح الشباب، ويقدم دعماً مادياً ومعنوياً على شكل منح تأسيسية.

البيت الفني للفنون الشعبية، هو هيئة تابعة لوزارة الثقافة تشرف على الفرق التراثية ومن بينها الفرق الموسيقية والراقصة، إلى جانب الفنون الشعبية الأخرى، وتنتج بعض العروض المسرحية القائمة بشكل مباشر على الفنون التراثية. ومن الهيئات الحكومية الأخرى التي تقوم بإنتاج العروض المسرحية المعهد العالي للفنون المسرحية، وهو مؤسسة تعليمية مسرحية أساسية في مصر، تخرج سنوياً عدداً من الطلبة، والمعهد موجود في

مجلة المسرح: تصدر عن الهيئة المصرية العامة للكتاب.
جريدة مسرحنا: تصدر عن الهيئة العامة لقصور الثقافة بمصر.
هناك أيضاً مجلة مسرحية غير منتظمة الصدور، تصدر عن المعهد العالي للفنون المسرحية خلال مهرجانات المعهد.

المهرجانات

يقام سنوياً عدد كبير من المهرجانات أهمها: مهرجان القاهرة الدولي للمسرح التجريبي الذي تقيمه وزارة الثقافة، بدأ في التسعينيات وله مدير ثابت أو شبه ثابت. يستقبل هذا المهرجان عروضاً تجريبية مصرية وعربية وأجنبية وفيه مسابقة وجوائز، وهو ينطلق في بداية شهر أيلول سبتمبر من كل عام وله إصداراته المسرحية سنوياً، وهي إصدارات هامة تتمحور حول المسرح العالمي. وإذا نظرنا إلى قائمة المسرحيات المشاركة في المهرجان لعام 2008 نجد أن العروض المصرية وصلت إلى خمسة عشر عرضاً مسرحياً تقريباً وهي متفاوتة المستوى، أما عدد العروض العربية فقليل جداً نسبة للعروض الأجنبية. أما الندوة الفكرية لعام 2008 فكانت تحت عنوان المسرح المستقل: تجلياته الفنية والفكرية ومعضلات استمراره. وتضمنت الندوة ثلاثة محاور هي: «منشأ ومفهوم المسرح المستقل في العالم»، «المسرح المستقل وتجلياته الفنية والفكرية»، «المسرح المستقل ومعضلات ومشكلات استمراره».

كما تنظم وزارة الثقافة المهرجان القومي للمسرح، وهناك مهرجانان مسرحيان للمعهد العالي للفنون المسرحية مخصصان لعروض الطلاب، الأول هو مهرجان المسرح العربي ويقام في شهر كانون الأول من كل عام، والثاني مهرجان المسرح العالمي ويقام يوم 27 آذار سنوياً. مدة كل مهرجان أسبوع إضافة إلى تنظيم مهرجان مسرح الطفل. الفرق المستقلة لها أيضاً مهرجان سنوي في

في المسرح المصري، وهي تقوم بإنتاج عروضها بشكل مستقل أو برعاية من جهات إنتاجية مستقلة. من أهم هذه الفرق الورشة ومجموعة حالة لمسرح الشارع. لقد كان الفضل لمنحة البطراوي الناقدة الصحفية في الأهرام في إشعال الشرارة الأولى لفكرة إقامة بديل لمهرجان المسرح التجريبي حين ألغى عام 1990 بعد غزو العراق للكويت، إذ نظمت اجتماعاً في نقابة المهن التمثيلية في 23 أكتوبر 1990 دعت إليه أنصار الفكرة، وولدت الفرق الحرة في مصر، وكان الهدف من وراء ذلك إيجاد خيار ثالث غير مسرح الدولة الرسمي والمسرح الخاص التجاري. يقوم بعض المؤسسات الجامعية بأنشطة مسرحية، من أهمها الجامعة الأمريكية التي تقوم بإنتاج عروض مسرحية باللغتين العربية والإنكليزية، إلى جانب رعايتها لأنشطة مسرحية مستقلة من خلال تقديم مكان العرض، حيث تملك الجامعة صالة اسمها (Howard Theate) تستضيف العروض الخاصة عادة. في العام 2008 استضافت هذه الصالة عدداً من العروض، لكن بعد انتقال الجامعة إلى مبناها الجديد صيف عام 2008 لم تتوفر معلومات عن أنشطة مسرحية من هذا النوع. وهناك أيضاً في المنيا وفي مدينة الإسكندرية مراكز للجزويت تدعم المسرح وتستقبل عروضاً وورشات عمل ولديها ما يسمى فضاء بديل، هو عبارة عن مرآب يستقبل العروض المسرحية.

هناك مسابقات للتأليف المسرحي وأخرى أدبية فيها جانب للتأليف المسرحي، أهمها جائزة محمد تيمور للتأليف المسرحي التي تقدمها الهيئة المصرية العامة للكتاب، وجائزة إبداعات الشباب التي تشمل جائزة أفضل كاتب مصري شاب.

الدوريات المسرحية

تصدر من مصر عدة دوريات مسرحية هي:

الحقيقي يبدو أكبر من ذلك، لكن عدم توفر الاحصائيات الرسمية الدقيقة من قبل الدولة أو المؤسسات المعنية، يحول دون معرفة العدد الحقيقي للعروض سنوياً، وهذا الأمر ينسحب على معظم الدول العربية. لقد اتسم الموسم المسرحي في مصر بالتنوع، فهناك الكوميديا السياسية والمسرح الاجتماعي والمسرح الاستعراضي والمسرح التجاري والبسيكودراما والمسرح الديني، ومن الملاحظ غياب الكتابة المسرحية الجديدة.

من أبرز المسرحيات التي شهدتها العام 2008 مسرحية زكي في الوزارة تأليف لينين الرملي وإخراج عصام السيد، وهي كوميديا سياسية عرضت على المسرح القومي في شهر كانون الثاني، مسرحية البؤساء لفكتور هوغو من إخراج هشام عطوة (المسرح القومي حيث تم إعداد جديد للرواية)، مسرحية قهوة سادة تأليف جماعي وإخراج خالد جلال وقد تم عرضها لوقت طويل في مركز الإبداع، وتدور المسرحية حول فقدان كل الأشياء الجميلة في الحياة، مسرحية منين أجيب ناس، النص لنجيب سرور وإخراج حسن سعد وقد وحاول فيها المخرج تقديم استعراض غنائي موسيقي. إلى جانب ذلك استمر مسرح الدولة في اتجاه كان قد بدأه في العام السابق وهو إنتاج عروض كوميدية لنجوم المسرح التجاري، مثل عرض النمر لمحمد نجم وعرض روايح لفيفي عبده، اللذين بدأ عرضهما عام 2007 واستمر خلال العام 2008.

ومن عروض مسرح الشباب عرض ما أجملنا تأليف محفوظ عبد الرحمن وإخراج أحمد رجب، وعرض موت فوضوي نص داريو فو وإخراج أحمد حسان، وسابع أرض من تأليف إبراهيم الحسني وإخراج سامح مجاهد. وقدم مركز الهناجر للفنون مسرحية تحت التهديد من تأليف أبو العلا سلاموني وإخراج محمد متولي، وهي تتناول مأساة فنان في مجتمع لا يثق بالفنانين وعليه أن يثبت براءته من جريمة لم يرتكبها، وليس لديه

القاهرة تحت عنوان محدد، وقد يمتد لمدة طويلة (عام 2008 استمر لشهرين) ويقام في مركز الهناجر، ويلاحظ أن أعمال هذه الفرق متفاوتة المستوى.

مهرجان الإسكندرية وهو مستقل تابع لمكتبة الإسكندرية، يقام في شهر شباط من كل عام، وهو مهرجان للمسرح المستقل يقدم ندوات وورش عمل، حيث تعقد المكتبة شراكات مع جمعيات أهلية لتمويل النشاطات التي تقدمها، ويكون المهرجان مناسبة لاجتماع الهيئات الممولة العربية وغير العربية.

وعلى الرغم من غنى كل هذه الأطر وتنوعها التي تدمج بين المسارح التابعة للقطاع العام وتلك الأخرى المستقلة، وعلى الرغم من وجود أشكال دعم مالي متنوع، إلا أن المسرح في مصر يعاني من أزمات عدة، أهمها تلك التي تتعلق بمستوى ما ينتج من عروض وخصوصاً في القطاع العام، ومنها ما يتعلق بإمكانية الاستمرار للفرق الشابة التي لا تتمتع نهائياً بالدعم، أو تتمتع بدعم محدود لمدة قصيرة وبإمكانيات هذه الفرق لتطوير نفسها. نذكر مثلاً من مجمل عدد الفرق المستقلة (20 فرقة) في البداية، بالإضافة إلى المخرجين الجدد، في حين توجد اليوم أربع فرق فقط حظيت بإمكانية الديمومة والبحث وهي: (عفت يحيى، نورا أمين، هاني المتناوي، عزة الحسيني). لقد حاول هؤلاء في السنوات الماضية تطوير أدواتهم عبر دمج المسرح بالفنون الأخرى من رقص ومولتي ميديا (مسرحية ذاكرة المياه لعفت يحيى ونورا أمين، مسرحية التطريز عن كتاب برسبوليس للإيرانية مورجان سترابي من إخراج عفت يحيى، مسرحية أوسكار والسيدة الوردية تأليف مانويل شميت وإخراج هاني المتناوي، مسرحية في حد داييس على قلبي تأليف جماعي وإخراج عبير علي).

الموسم المسرحي لعام 2008

خلال العام 2008 تيسر إحصاء أكثر من 60 عرضاً مصرياً، على الرغم من أن العدد

في دار الأوبرا، وكانت هناك فرق وعروض مسرحية فصلية تأتي من فرنسا أو من دول أوروبية أخرى وتقدم عروضها. كذلك الأمر بالنسبة للمناطق الأخرى (الجهوية) التي تفتح فضاءاتها دورياً لجمهور مكوّن أساساً من الأوروبيين. كذلك بدأت تظهر في المرحلة ذاتها فرق صغيرة من الجزائريين أغلبها مكوّن من ممثلين هواة، تعرض أعمالاً مستلهمة من الواقع المعاش المفعم بالمشاكل كالبطالة والإدمان والزواج المختلط والتقليد الأعمى وصراع الأجيال، وذلك في مسرح اجتماعي هادف يتخذ من الأسلوب الهزلي وسيلة لمعالجة تلك القضايا ويعتمد الارتجال. وكانت هذه العروض عبارة عن مجموعة من «الاسكتشات» تصوّر لوحات من حياة الناس اليومية التي تحوّل إلى نوع من الكوميديا والارتجال. أما بالنسبة للغة المستخدمة فاللهجات المحلية كانت المسيطرة، وقد استخدم المسرح الجزائري منذ بداياته التراث بكثافة (شخصية جحا مثلاً أو شخصيات أكثر محلية) في كل مراحلها، البدايات وما تلاها مثل أعمال الثنائي علالو وسلالي ودحمون سعدالله، اللذين قدّما طرائف جحا في مسرح الكورصال في حيّ باب الواد في العاصمة.

في بداية القرن العشرين أيضاً، وبتأثير عربي، ظهر مسرح له طابع عربي. أول عمل مسرحي هادف باللغة الفصحى يعود إلى العام 1923 حمل عنوان فتح الأندلس، وهو مقتبس عن رواية للكاتب جرجي زيدان، قدّمه طلبة جمعية العلماء المسلمين. أنشأ بعد ذلك علالو (الذي يعتبر أبو المسرح الجزائري) فرقته الزاهية وقدّمت روايات مثل أبو الحسن الخليفة الصياد، عاشور النية، عنتر الحشاشي، أبو عقيلين. ثم جاء رشيد قسنطيني (فكاهي بارع ومحرّض سياسي ألف بعد ذلك العديد من المسرحيات) ومحي الدين باش طرزي، وذلك من سنة 1934 إلى 1938 تاريخ توقيف الاستعمار للفرقة وتشجيت أعضائها.

أثناء الحرب العالمية الثانية، وجد

دليل سوى أنّهم الآخرين بقصد أو من دون قصد حتى وإن كانوا أقرب الناس إليه. وتنتمي المسرحية إلى السيكدراما (الدراما النفسية). ومن عروض الفرق المستقلة الوافدة من تأليف ميخائيل رومان وإخراج شريف الدسوقي وإنتاج إستديو المسرح البديل الذي يشرف عليه محمود أبو دومة.

ويبدو أن التيار الديني قد دخل إلى حلبة الإنتاج المسرحي هذا العام بإنتاج مسرحية الشفرة من تأليف أحمد مرسى وإخراج كمال عطية، وتدور أحداث المسرحية حول وضع أحد بلدان العالم الثالث في الزمن الآتي (عام 2200) حيث تموج الدولة بالخلافات السياسية ومشاكل الفساد وصراع مراكز القوى، وهو ما يتجسّد في الصراع المحتدم بين المعارضة ورئيس البلاد، وبالطبع من دون مشاركة العنصر النسائي في التمثيل، وبمشاركة ممثلين رجال ممّن اعتزلوا الفن.

وقد انتهى العام بعرض سي علي من إخراج مراد منير وهو النسخة المعدّلة في العام 1991 التي كتبها ألفريد فرج من مسرحيته على جناح التبريزي، ونقلها إلى العامية تحت عنوان سي علي وجاءت أضعف بكثير من الصيغة الأولى.

المسرح الجزائري

تبدو حالة المسرح الجزائري مثالاً لثلاثة أنواع من القضايا تخصّ المسرح العربي بشكل عام، لكنها هنا مجتمعة؛ وهي تباعاً قضية المرجعية (التأثيرات التي أدّت إلى ظهوره ثم إلى تطور هذا المسرح) قضية اللغة (وتتعلق بالأولى وبالظروف التي مرّ بها البلد والجمهور الذي كان في البداية بغالبية أمياً) وقضية الاستمرارية والعلاقة بالمؤسسة الراعية (الظروف السياسية ثم العلاقة بالمؤسسة الرسمية بعد الاستقلال).

البدايات

في بداية القرن العشرين كان في الجزائر العاصمة معلم ثقافي بناه الفرنسيون يتمثل

بعد إلى معهد عال. في هذا السياق كتب كاكي مسرحياته ذات الصبغة السياسية، أما كاتب ياسين فعاد إلى الجزائر بعد المنفى وأصبح مدير مسرح جهوي في سيدي بلعباس وعمل مع فرقة هاوية هي مسرح البحر، وقدم أعماله الجزائرية باللهجات العامية مثل محمد خذ حقيبتك، وحرب سنة 2000، وصوت النساء، وفلسطين المغدورة. أبرز من يمثل هذه الفترة من الأعلام هو عبد القادر علولة الذي عمل كهوا في البداية، في مسرح الشعب، وكتب مجموعة من النصوص المسرحية التي لاقت نجاحا كبيرا في الفترة الواقعة بين 1969 و1993. لقد كان لتكوينه في فرنسا ومعرفته الواسعة بالثقافة الشعبية الجزائرية أثر في تطوير المسرح الجزائري، لكنه اغتيل في العام 1994 تاركا وراءه إرثا مسرحيا هاما، ومن تلك الأعمال الخالدة القول والأجواد. على غرار علولة شق مسرحيون آخرون يحملون الهموم نفسها طريقهم، نذكر منهم سليمان بن عيسى ومحمد قطاف وزيان شريف عباد وعزالدين مجوبي، وغيرهم ممن أسهموا في بناء المسرح الجزائري.

بعد فترة تألق في السبعينيات والثمانينيات من خلال تجارب عبد القادر علولة وكاكي وسيدي أحمد أقومي (مستقر في فرنسا حاليا)، وجد المسرح الجزائري نفسه ضحية للأزمة السياسية والأمنية الخائفة التي عصفت بالجزائر خلال التسعينيات، وهذا ما أدى إلى هجرة العديد من المسرحيين وغياب (وفاة) آخرين منهم. ويبدو المشهد المسرحي اليوم في هذا البلد منهكا وبحاجة ماسة إلى استراتيجية جديدة وإلى رغبة سياسية حقيقية لدفعه إلى الأمام.

هذا الوضع يبدو جليا من خلال ضعف النشاط المسرحي في الجزائر، سواء على مستوى الكم أم الكيف في الإنتاج والتوزيع، وذلك بسبب غياب الدعم الحكومي للبنية والمجموعات المستقلة على الرغم من قلة عددها، واقتصار هذا الدعم على المسارح

المسرح الجزائري الفرصة للاستمرار من خلال تشجيع السلطات الاستعمارية، التي سمحت للفرق بتنظيم جولات في إطار المسرح الموجّه للمجندين كنوع من الدعاية لحكومة فيشي، وأسندت المهمة لمحيي الدين باش طرزي. وبقي المسرح الفرنسي المرجع الأساسي بالنسبة للمسرح الجزائري، لكن مضمون المسرحيات كان تراثيا وقدمت أعمال مقتبسة من التراث العربي والمحلي ومن التراث الثقافي الفرنسي، لكن جمهور المسرح بقي من النخبة. المسرح الجزائري لم يتركز في العاصمة فقط، وقد مثل الوجه الأساسي للمسرح الثقافي ما قبل الاستقلال مصطفى كاتب، الذي كان في أول فرقة أنشئت قبل الاستقلال وجمعت ممثلين جزائريين مثل محمد توري، حبيب رضا، رويشد، عبد الحليم رايس، مصطفى بديع، حسن الحسني، أبو الحسن، مصطفى قزدرلي، كلثوم، نورية.. ومع بلوغ الثورة الجزائرية ذروتها، غادر مصطفى كاتب الأوبرا واتجه إلى الخارج (تونس) وقاد الفرقة المسرحية التابعة لجبهة التحرير الوطني في المنفى من سنة 1957 حتى 1962.

شهدت فترة الخمسينيات بروز طالب شاب من مدينة مستغانم، هو ولد عبد الرحمان كاكي الذي لعب دورا مميّزا في الحركة المسرحية الجزائرية من خلال مؤلفاته التي تستلهم الأساطير الشعبية مثل الغربان الصالحين. أما كاتب ياسين فكتب مسرحا باللغة الفرنسية بعد اندلاع الثورة حتى ما بعد التحرير، ثم تحول إلى اللغة المحكية وكان لكتابته تأثير كبير في الغرب والوطن العربي، وقدمت أعماله في بلجيكا وفرنسا وتونس أثناء الثورة الجزائرية.

بعد الاستقلال عمدت المؤسسة إلى توظيف كل من عمل في المسرح، ونظمت المؤسسات المسرحية بتأثير النموذج السوفييتي وتشكل المسرح الوطني الجزائري، وفتحت مدرسة الفنون الدرامية أبوابها للطلبة الراغبين في الالتحاق بفن التمثيل الذي سيتحول في ما

بعد فترة تألق في السبعينيات والثمانينيات وجد المسرح الجزائري نفسه ضحية للأزمة السياسية والأمنية الخائفة التي عصفت بالجزائر خلال التسعينيات، وهذا ما أدى إلى هجرة العديد من المسرحيين وغياب (وفاة) آخرين منهم. ويبدو المشهد المسرحي اليوم في هذا البلد منهكا وبحاجة ماسة إلى استراتيجية جديدة وإلى رغبة سياسية حقيقية لدفعه إلى الأمام.

في اختصاصه، وقد اضطررا لتقاسم قيو بناية عيسى مهندس دولة وإبراهيم رجل قانون، كل منهما يجلب زوجته من دون معرفة الآخر. إن اختلاف نمط التفكير وأسلوب العيش يجعلان الحياة مستحيلة بين هؤلاء الأربعة، فهل يعقل أن يعلنوا الحرب ويفجروا القبو والبناء؟ أو يرضخوا لواقع يقوم على النفاق والكذب؟ وقد استقطب العرض جمهوراً واسعاً، وكان الأداء وتقنية الكتابة الدرامية التي يمتاز بها عمر فطموش وبناء الفضاء المسرحي عناصر ملفتة للنظر. وهناك أيضاً مسرحية الحوات والقصر للمسرح الجهوي بقسنطينة مازالت تعرض منذ العام 2007. وأيضاً تم عرض التقرير للمسرح الجهوي ببجاية وعرض القطار الأخير للمسرح الجهوي بوهان وإنسو هيروسترات للمسرح الوطني الجزائري، ودعاء الحمام للمسرح الجهوي في تيزي أوزو ومسرحية صرخة أوفيليا عن هاملت بلا هاملت للعراقي خزعل الماجدي وإخراج كمال عطوش، ومسرحية لغة الأمهات لألكسيس دارنيس اقتباس العراقي قاسم محمد وإخراج صونيا، والحكواتي الأخير للمغربي عبد الكريم برشيد من إخراج المنجي بن إبراهيم، ومدونات المنشود بين الموجود والمنشود من تأليف قاسم محمد.

كل هذه العروض ما عدا العرض الأول هي أمثلة على نوعية النصوص التي يقدمها المسرح الجزائري اليوم، وهي غالباً مقتبسة عن المسرح العالمي أو العربي لكنها لا توحى باتجاه محدد أو بمحاولة مواكبة الواقع الجزائري، وتظهر غياب الكتابة المسرحية الجديدة. والمفارقة أن الندوة الفكرية التي عقدت ضمن الملتقى العلمي للمهرجان كانت تحت عنوان «المسرح والمحيط الاجتماعي التأثير والتأثر»، وضمت محاور عدة منها، «المسرح والمنظومة التربوية»، «المسرح والمدارس» و «المسرح والجامعة» وكأنها تشي بالإشكال الرئيسي الذي يعاني منه هذا المسرح.

أما المهرجان الوطني لمسرح الهواة

التابعة لوزارة الثقافة وهي:

المسرح الوطني الجزائري - الجزائر العاصمة - وهو الفضاء المسرحي الوحيد الناشط في العاصمة.

المسارح الجهوية (وهران، معسكر، مستغانم، بجاية، عنابة، قسنطينة، سكيكدة، تزي أوزو) مع العلم أنه لا وجود لفرق تابعة لهذه المسارح.

في المقابل هناك نشاط مميز لبعض المجموعات المستقلة التي تعتمد على منح مساعدة من جهات خاصة أو مؤسسات الدعم الدولية حتى تتمكن من مواصلة العمل. وأهم هذه المجموعات مسرح العفصة في تلمسان، فرقة إبداع الجزائر في وهران، مسرح الموجة في مستغانم، فرقة البلليري في قسنطينة.

يوجد في الجزائر معهد عال للتكوين المسرحي تحت إشراف وزارة الثقافة، كما يوجد مهرجان للمسرح المحترف ينظمه المسرح الوطني الجزائري (2008/ الدورة الثالثة)، والمهرجان الدولي للمسرح المحترف الذي يجمع المسرح الوطني تنظيم دورته الأولى خلال شهر أكتوبر من سنة 2009.

المهرجانات والعروض الجزائرية لعام

2008

شهدت الساحة المسرحية الجزائرية مجموعة متنوعة من العروض هذا العام، كان أبرزها ما عُرض خلال المهرجان الوطني الجزائري للمسرح المحترف لعام 2008، وهي من إنتاج المسرح الوطني والمسارح الجهوية والجمعيات المسرحية، ومنها مسرحية الحب المتفجر عن نص للكاتب كاتايف عمر فطموش وإخراج فوزية آيت الحاج جمعية مسرح الغد. قدم العرض على خشبة مسرح دار الثقافة في أم البواقي، وقد جسدت المسرحية وطرحته بشكل هزلي المشاكل الاجتماعية التي يتخبط بها المواطن الجزائري كالزواج والسكن، وتروي المسرحية قصة شابين تخرجا حديثا من الجامعة يعمل كل منهما

(1909) من خلال جولات الفرق الزائرة المصرية. وتأسست أول جمعية للأدب عام 1911، ثم جمعية الشهامة العربية في عام 1912، واتحدت الجمعيتان تحت اسم التمثيل العربي عام 1922. عام 1951 أسس حسن الزملي مدرسة التمثيل العربي التي أصبحت مركز الفن المسرحي. بعد الاستقلال تم تأسيس أول مدرسة للمسرح في تونس وجرى تطويرها إلى معهد بعد ذلك. ومع حسن الزملي استقر نوع من التنظيم الإداري على مرحلتين في عامي 1961 و1964 ودام العمل بهذا التنظيم حتى الثمانينيات، وهو شكل تنظيمياً إدارياً لآليات عمل الفرق والمسارح على النموذج الغربي والفرنسي تحديداً، يعطي رعاية للمسرح من دون التدخل المباشر. في حينها بدأ تشكل «الشركات» وهو إطار لفرق وتجمعات مسرحية، أولها كان المسرح الجديد الذي ضمّ العديد من الفنانين الكبار وممثلين ومخرجين سيشكلون فرقهم وفضاءاتهم الخاصة بعد انحلال الشركة. في الثمانينيات أيضاً صدرت قرارات تنظم قطاع المسرح على المستويين المهني والهيكل، وصدرت قرارات سمحت بنوع من اللامركزية المسرحية، بحيث تم تشجيع المسارح في المحافظات (الجهوية)، وفعلاً تأسس مركز الفنون الدرامية بالكاف عام 1993 وفي أغلب المحافظات الأخرى. تشرف الوزارة على نشاط المسرح الوطني التونسي ومراكز الفنون الدرامية بكل من الكاف، قفصة، صفاقس، إضافة إلى المركز الوطني لفن العرائس.

عام 1999 صدر قرار برفع ميزانية المسرح وأدخلت بعض التعديلات البنوية التي تشجع الاستثمارات الثقافية، وبالفعل ارتفع عدد العروض وعدد الصالات والفضاءات المسرحية، ودُعِم المسرح المحترف ومسرح الهواة وكل تنويعات التظاهرات المسرحية مثل المسرح المدرسي والجامعي وإلى ما هنالك.

في العامين 2007/2008 تم تعديل مناهج المعهد المسرحي ليشمل اختصاصات عديدة

في مستغانم والذي بدأ منذ ثلاثين سنة ولا يزال نشيطاً، فقد عقد هذه السنة من 7/12 إلى 2008/7/17، وقدم مسرح مستغانم مسرحية دار ربي وهي أقرب إلى الواقع.

وهناك مهرجانات أخرى مثل المهرجان المحلي للمسرح المحترف في سيدي بلعباس، المهرجان المحلي للمسرح المحترف في عنابة من 12 إلى 26/4/2008، الأيام الوطنية الأولى للمسرح النخلة الذهبية في ولاية أدرار بمبادرة الجمعية الثقافية للفنون الدرامية، فرسان الركب الذين قدموا مسرحية الحب الممنوع خلال الفترة الممتدة من 18 إلى 23 كانون الأول ديسمبر.

مهرجان المسرح الجامعي في مدينة تلمسان والأيام القسطنطينية لمسرح الطفل، قسطنطينية، جمعية دعاء الغد. تجدر الإشارة إلى مشاركة المسرح الصحراوي في المهرجانات المسرحية الجزائرية بشكل دائم، وهو مسرح له خصوصيته كونه يركز على قضية الصحراء المغربية.

إصدارات مسرحية

صدرت في الجزائر في العام 2008 مختارات من المسرح الجزائري، منشورات المعهد العربي العالي للترجمة، ويضم هذا الكتاب عشر مسرحيات لعشرة كتّاب جزائريين اختاروا استخدام اللغة الفرنسية أداة للتعبير.

المسرح التونسي

البدايات

يتميز المشهد المسرحي في تونس بالتنوع الذي يمكن ملاحظته على المستوى العملي والجمالي والفني، وهناك تجارب مسرحية متفردة ومتميزة لها طابع حداثي لافت. عرف المسرح التونسي تطورات هامة وقد يكون تاريخه نموذجاً للعلاقة بين المؤسسة والمسرح المستقل.

عرفت تونس المسرح مبكراً فأرهابصاته الأولى تعود للعقد الأول من القرن العشرين

تونس، وتطرح قصة فتاة ابنة أبوين يساريين تتحوّل إلى الحجاب خلال إقامتها في فرنسا. مسرحية الزنوس - شواطئ الحكمة من إخراج صالح حمودة، مسرحية الموسوس اقتباس عن مريض الوهم من إخراج محمد دريس وإنتاج المسرح الوطني 2008، مسرحية يا أمة ضحكة إخراج نور الدين الورغي وإنتاج مسرح الأرض 2008، مسرحية تحت برج الدينصور إخراج عبد الوهاب الجملي، مسرحية وزن الريشة إخراج غازي الزغباني، مسرحية عطشان يا صبايا إخراج صابر الحامي وإنتاج مركز الفنون الدرامية والركحية بصفاقس لسنة 2008، مسرحية الحياة حلم إخراج حسن المؤذن وإنتاج المسرح الوطني لسنة 2008، مسرحية إلى متى إخراج سنية زرق عيون، مسرحية سهرة إخراج شادلي العرفاوي وإنتاج كتاريسس للإنتاج الفني لسنة 2008.

كما شارك العديد من الفنانين التونسيين في المهرجانات العربية، منهم زهيرة بن عمّار في مونودراما السنديانة وهي من تأليف وإخراج وأداء زهيرة بن عمّار، ومسرحية امرأة عن نص لعز الدين المدني إخراج وأداء زهيرة بن عمّار. وتحكي مسرحية سنديانة عن معاناة المرأة العربية في تحقيق ذاتها كعنصر فعال في المجتمع له حقوق وعليه واجبات. وقدمت رجاء بن عمّار والمنصف الصايم مسرحية هوى وطني، كما عرض توفيق الجبالي مذكرات ديناصور، وقدم غازي الزغباني مسرحية وزن الريشة.

شهد المسرح التونسي بعض الأعمال المخصّصة للطفل ومنها مسرحية كائنات ضوئية من إخراج حاتم دربال وإنتاج المركز الوطني لمسرح فنّ العرائس بتونس لسنة 2008. كما عُرضت مسرحية حمراء والذئب ومسرحية اللاعبين من إخراج نزار السعيدويوسف مارس. تجدر الإشارة إلى أن المسرح التونسي غالبا ما يكون تونسيا قبل كل شيء، فالنصوص تكتب من قبل مخرجين أو كتاب تونسيين، والمواضيع المطروحة هي الأقرب

ويواكب تطور العصر والحاجات. يوجد في تونس اليوم العديد من المؤسسات والهيكل المسرحية الحكومية وغير الحكومية، وهناك إدارة للمسرح تحت إشراف وزارة الثقافة والمحافظة على التراث، مهمتها شرعنة (ما يسمى ببطاقة الاحتراف) الفرق وأعمالها، وتقديم الدعم للإنتاج والمساعدة على التوزيع. وفي العاصمة فضاءات مسرح حكومية أهمها مدينة الثقافة التي ينتظر افتتاحها خلال العام 2009 والتي تحتضن دار أوبرا ومسرحا تجريبيا وقاعة للعروض المختلفة، المسرح البلدي بتونس العاصمة، قاعة الفن الرابع، قاعة ابن رشيق، قاعة ابن خلدون (مسرح جيب)، قصر المسرح (الحفاوين والسيرك الوطني التونسي). كما توجد في تونس العديد من المهرجانات المختصة في المسرح كأيام قرطاج المسرحية الذي يقام كل عامين (وهو مهرجان عربي إفريقي)، مهرجان مسرح الهواة في قربة، مهرجان نيابوليس الدولي في نابلي، مهرجان المنستير الدولي للمسرح الجامعي، إضافة إلى العديد من المهرجانات والتظاهرات الجهوية، وأهمها تظاهرة 24 ساعة في الكاف التي تقوم بمناسبة يوم المسرح العالمي في 27 آذار من كل عام، وهي بدأت عام 2001 وكان موضوع عام 2008 المسرح يحتفل بالسينما. وإلى جانب القطاع الحكومي الذي تتميز حركته بنوع من البطء، على عكس القطاع الخاص المحترف والنشط، يتكوّن هذا القطاع من حوالي 150 شركة إنتاج تعمل في الحقل المسرحي وتقدم أعمالا في مختلف الأصناف والأشكال المسرحية (مسرح كهول، مسرح أطفال، مسرح عرائس، مسرح إدماج).

حركة المسرح التونسي في العام 2008

شهد المسرح التونسي مسرحية خمسون للفاضل الجعابيه من إنتاج فاميليا 2006 واستمرت جولاتها حتى العام 2008، وهي مسرحية تحكي عن القمع السياسي والمجتمعي خلال الأعوام الخمسين من تاريخ

في العام 1926 أسس مصطفى الجزار فرقة في مراكش ثم في المدن. في فترة الحرب العالمية الثانية توقف المسرح تقريبا، وبعد أن انتهت الحرب عادت الفرق لتنشط من جديد معلنة ميلاد حقبة جديدة، فظهر بعض الفرق المسرحية الجديدة ومنها الأحرار والنجم المغربي للتمثيل العربي وفرقة جمعية الطالب المغربي وإخوان الفن. في تلك المرحلة نشطت حركة الاقتباس عن الأعمال العالمية ومن الأدب العربي والتراث المحلي وعانى المسرح من رقابة الاستعمار.

بعد الاستقلال عام 1956 قامت الدولة بتنظيم وضع المسرح، فأنشأت مركز الفن المسرحي الوطني، كما سنت مجموعة قوانين تساعد على إقامة مراكز تدريبية جهوية على مستوى المناطق، واستقدمت مدربين عالميين ونظمت مهرجانا سنويا لمسرح الهواة.

واعتبارا من هذا التاريخ انتظم المسرح على الشكل التالي: مسرح الإذاعة والتلفزيون، وكان مسرح الإذاعة قد تبلور اعتبارا من العام 1954، وهو مسرح إذاعي مسموع، مسرح الهواة الذي كان بمثابة اللبنة الأولى التي سبقت الاحتراف والتكوين الأكاديمي. ومن أهم الأسماء في هذا المجال الذكي العلوي ومسرح الاحتراف، حيث تكونت الفرقة المسرحية المغربية المحترفة، وتأسس معهدان مسرحيان في كل من الرباط والدار البيضاء عام 1952. ثم أنشئ معهد للفن المسرحي والتنشيط الثقافي بإشراف وزارة الثقافة، تم تأسيسه في مدينة الرباط عام 1985. ويقدم هذا المعهد تكوينا في فن التمثيل (مسرح وتلفزيون وسينما) والسينوغرافيا. وقد تم إقفاله لمدة ثلاث سنوات عندما ظهرت أزمة بطالة خريجي المعهد، ثم أعيد فتحه مع الخطة الوزارية الجديدة. بعد ذلك ظهرت اتجاهات أخرى في المسرح المحترف ارتبطت بأسماء مسرحيين كان لهم الفضل في نمو المسرح المغربي الاحترافي، كما ظهر اتجاه المسرح الاحتفالي في السبعينيات.

إلى الواقع المعاش والقضايا الساخنة كقضية الحجاب أو المرأة أو العلاقة بالوطن.

أهم الإصدارات المسرحية منذ العام 2008

فتحي العكاري الممثل الانتحاري المعهد العالي للفن المسرحي، محمود الماجرعي مسرح العرائس في تونس من ألعاب كراكوز إلى العروض الحديثة، دار سحر المعهد العالي للفن المسرحي، محمد مسعود إدريس في تاريخ المسرح التونسي نصوص ووثائق، دار سحر المعهد العالي للفن المسرحي، سمير العيادي أنطولوجيا المسرح التونسي نشر اتحاد الكتاب التونسيين، قرن من المسرح التونسي تأليف جماعي، الدار العربية للكتاب، محمد المديوني مغامرة الفعل المسرحي في تونس، أحمد حاذق العرف المسرحي التونسي وعوائق التجاوز، حافظ الجديدي في الفنون المشهدة العرض النص والأداء.

لقد أسهمت التعديلات التي تمت خلال العقود الأخيرة من قرارات وزارية وغيرها، وشملت رفع الميزانيات وشكل انتظام العلاقة بين المؤسسات الراعية للمسرح (حكومية أو غير حكومية)، في نمو المسرح التونسي باضطراد ليرتفع عدد البنى المسرحية وعدد العروض وعدد الفعاليات المسرحية، وكذلك سمح هذا النوع من التنظيم للعلاقة بين المؤسسة والمسرح، بالحصول على نوع من الرعاية غير المقرون بالرقابة المباشرة.

المسرح المغربي البدايات

ظهر المسرح في المغرب العربي في عشرينيات القرن العشرين بتأثير من جولات الفرق العربية (1923)، إلى جانب الاحتكاك بالمسرح الفرنسي من قبل أقلية متعلمة. في البداية تكون المسرح داخل الفرق الخاصة وأهمها فرقة الهلال (1923) في طنجة وفرقة طلبة ثانوية المولى إدريس في فاس (1924).

المسرح المغربي عام 2008

منذ ثلاث سنوات على الأقل يعيش المسرح المغربي دينامية جديدة بفضل سياسة مسرحية جديدة، سمحت للمسرحيين الاستفادة من الدعم المادي للدولة من جهة، وتأسيس فرق محلية في جهات المغرب من جهة أخرى. أضف إلى ذلك بروز فاعلين مسرحيين جدد، مثل المسرح الجامعي وخريجي المعهد العالي للفن المسرحي، إضافة إلى تراكم مسرحي غني ومتألق تمثل في مسرح الهواة الذي يشكل ذاكرة حقيقية للمسرح المغربي. هناك نضج ملحوظ للنقد المسرحي بالمغرب بعد ظهور طاقات نقدية جديدة تخرّجت من الجامعة، وخبرت أدواتها النقدية في مسرح الهواة والمسرح الجامعي. ولعل السمة الأهم على صعيد إنتاج العام 2008 المسرحي هي غياب المركزية، فهناك عروض ومهرجانات في كل المحافظات (الولايات) ولهذا يبدو من الصعب إحصاء ما قدّم فعلياً من عروض مسرحية، ثم هناك تنوع كبير وعدد هائل من الفرق والجمعيات الخاصة وشبه الخاصة، وعدد مآثل من المهرجانات، لكن الملمح العام الذي يبدو هذه السنة هو الابتعاد نسبياً عن المسرح التراثي والاقترب من الواقع بمواضيع كالإرهاب والحياة اليومية والقمع.. إلخ.

أهم فضاءات العروض المسرحية المحترفة

وهي تقع تحت إشراف وزارة الثقافة في الدار البيضاء: مسرح محمد الخامس ومسرح أنفا. في الرباط: مسرح محمد الخامس وفضاء مهدي بن بركة والمركز الثقافي أكادال. تشرف وزارة الثقافة على تنظيم المهرجان الوطني للمسرح المحترف، الذي تحتضنه مدينة مكناس خلال شهر تموز من كل عام. كما توجد مهرجانات للمسرح الجامعي (مراكش، أغادير، الدار البيضاء) ومهرجانات لمسرح الهواة. هناك عدد من المجموعات والفرق المستقلة التي تجد الدعم من المراكز

ومن الأسماء التي برزت في تلك المرحلة الطيّب الصديقي وأحمد الطيب العلي، إضافة إلى عبد القادر البدوي، وكان لهؤلاء المسرحيين دورٌ ملموسٌ وكبيرٌ في إنماء الحركة الاحترافية في المسرح المغربي. ولا بدّ من الإشارة إلى حركة التنظير المسرحي التي نشطت في المغرب في المرحلة نفسها، ونذكر بشكل خاص جماعة الاحتفاليين المغاربة.

البنية المسرحية في المغرب

أبرز ما يمكن ملاحظته بالنسبة للمشاهد المسرحي في المغرب هو ضعف دعم الدولة لهذا القطاع وغياب المركزية، إذ ليس هناك مؤسسة تسمى المسرح الوطني الذي يشكل الواجهة الرسمية للمسرح المغربي. في المقابل يتركز النشاط المسرحي بالمغرب في أغلب المدن والمناطق مثل الرباط، الدار البيضاء، سلا، مراكش، أغادير، فاس، مكناس، إضافة إلى المسرح الأمازيغي في أغادير. (نشاط هذه الفرقة يبدو مجمداً منذ سنة 2007). ويتجلى النشاط المسرحي على شكل إنشاء تجمعات فرق أو مؤسسات، أغلبها لا تلقى دعماً يذكر إنما تنشط هذه الفرق على مستوى المناطق وتتعامل مع المجالس البلدية في المدينة أو الجهة التي تنتمي إليها، أو تطلب الدعم من جهات خارجية. يقيم المسرح المغربي، وبتشجيع من الدولة، مهرجانات على المستويات كافة لتشجيع حركة السياحة، ولهذا نلاحظ وجود علاقات قوية بين الفعاليات المسرحية، من عروض ومهرجانات وورش، وبين ممثلي المدينة (بلديات أو مؤسسات أو رجال أعمال أو دعم مؤسسات دولية)، إضافة إلى الدور الذي يقوم به مندوب وزارة الثقافة في الجهة أو المدينة، وهذا ما يفسر الغزارة في وجود المهرجانات في جميع أرجاء المغرب. هذه الفرق، وعلى الرغم من المجهود الهام الذي تقوم به، لا تبدو بعد قادرة على استقطاب الجمهور الواسع لتبقى آمالها حكرة على جمهور ضئيل من المثقفين ومن أهل المسرح.

بريتانيكوس للكاتب الفرنسي راسين، من إعداد أحمد السبيع وإخراج محمد بوجلاد، قدمت المسرحية جماعة مسرح المدينة الصغيرة بشفشاون، وهي من إنتاج 2007 وأعيد عرضها في 2008، وعرضت أيضا فرقة مسرح تمارة الرصيف وهي اقتباس من جثة على الرصيف. لسعد الله ونوس ومن إخراج هشام بومعروف. وعقدت في المهرجان نفسه ندوة تحت عنوان «تقنيات المسرح في خدمة التنوع الثقافي». ومن العروض البارزة لعام 2008 مسرحية بلادي إخراج إدريس الروح وإنتاج مجموعة آدم للإنتاج الفني، مسرحية الإمبراطور من إنتاج وزارة الثقافة وبالتعاون مع مندوبية الناظور وتأليف الكاتب الإسباني فرناندو أربال وإخراج حفيظ موساوي. وقد أعد وأخرج يوسف الريحاني عرضين عن نصوص لبيكيت بعنوان عدوى بيكيت، يطرح فيهما قضية الإرهاب من خلال مشاهدة حقيقية لعدد من شباب بلديته يقومون بعمليات انتحارية. كما قدمت فرقة مسرح أبينوم بشفشاون مسرحية سيدة المتوسط من تأليف محمد زيطان وإخراج ياسين اجحان.

وعرض مسرح تانسيفت في مراكش مسرحية كيف طوير طار اقتباس عبد اللطيف فردوس وإخراج حسن هموش. شهد الجمهور المغربي أيضا هذا العام مسرحية نشوة البوح من تأليف عبد الحق الزروالي وإخراج عبد الكبير الشداتي. كذلك مسرحية الخرافة اقتباس عبد الحق بلمجاهد وإخراج عبد المولى محتريم لمحترف المسرح الحر في الرباط. وقدمت فرقة مسرح أكاديميا مسرحية صياد النعام كما قدمت فرقة مسرح الشامات مسرحية حياة وحلم وشعب في تيه دائم (عرضت أيضا) في مهرجان دمشق الرابع عشر للمسرح عام 2008. وقدمت فرقة مسرح أبينوم من مدينة شفشاون مسرحية سيدة المتوسط، وتحكي الدور الذي لعبته «السيدة الحرة» بحكمتها وغيبتها وإقدامها في التخفيف من معاناة أهالي الأندلس بعد سقوط المنطقة وتسليم

الثقافية لعدد من البلدان الأوروبية مثل فرقة أفروديت الرباط، عبد المجيد الهواس. فرقة دابا تياتر فرنسا- المغرب، جواد السنني. فرقة الكعب العالي Takoon شوان، سامية أقيوي، فرقة تانسيفت مراكش، حسن هموش، فرقة لواء الدار البيضاء، الزيتوني. وهناك جمعيات عديدة كجمعية الجدار الرابع للمسرح والفنون الجميلة 1991، جمعية الشعاع المسرحية، حركة الطفولة الشعبية، جمعية منتدى التواصل التابعة لنادي الإبداع الدرامي، جمعية أجاج للإبداع المسرحي، الناظور.

المهرجانات المسرحية

المهرجان الوطني العاشر للمسرح وكان سابقاً مهرجان المسرح الاحترافي، لكن وبسبب صعوبة الاحتراف أو التفرد للمسرح (مادياً) تم تغيير اسم المهرجان. المهرجان الثقافي والفني الخامس، مهرجان البيضاء الاحترافي الثالث للمسرح الأمازيغي، مهرجان أكادير الدولي للمسرح الجامعي، المهرجان الخامس للمسرح - طاطا - دورة دولية، مهرجان أكادير الدولي لمسرح التعبير الجسدي، المهرجان الوطني الخامس لمسرح الشباب، مهرجان المسرح الجامعي بفاس - الدورة الخامسة تاريخ 8/5/2008، مهرجان مراكش الدولي للمسرح، مهرجان أصيلة لمسرح الطفل.

في إطار افتتاح الموسم المسرحي 2007/2008، نظمت وزارة الثقافة أياماً مسرحية في كل من الرباط وسلا الجديدة، وتضمنت هذه التظاهرة عروضاً مسرحية للأطفال والكبار وحصلت على دعم الوزارة (إنتاجاً أو ترويجاً) خلال الموسم الحالي كما حصلت على أهم جوائز المهرجان الوطني للمسرح.

أبرز العروض المسرحية المغربية

خلال موسم 2008

ضمن المهرجان الثقافي والفني لجمعية التربية والتنمية بالناظور، عرضت مسرحية

عام 1958، من خلال ما يعرف بسهرات الكيكوطية وهي سهرات تسلية، وذلك بظهور همام فال وفرقة الكيكوطية. ولتأخر دخول المسرح إلى موريتانيا أسباب عديدة منها: طبيعة المجتمع الذي بقي لمدة طويلة مجتمع بدو، كما أن تعددية اللغات تعطي للمسرح الناطق باللغة العربية حيزاً محدوداً.

في بدايات المسرح الموريتاني ظهر جيل من الرواد أبرزهم محمد ولد منين، محمد فال بن عبد الرحمن، محمد بن مسعود. وفي الثمانينيات ظهر جيل ثانٍ رائده محمد الأمين ولد عدا هي، تطوّر معه المسرح على مستوى أداء الممثل والديكور والإضاءة. وظهرت الجمعيات الثقافية والمسرحية وشكل ما يسمى بالاتحاد الوطني لمسرح الهواة، وبدأ انفتاح المسرح الموريتاني على العالم من خلال هذا الاتحاد، فشارك في مهرجانات عربية وفرنكوفونية. يعيش جزء كبير من هذا المسرح في إطار المسرح والمهرجانات الفرنكوفونية، وبعد الثمانينيات بدأت مرحلة جديدة من تاريخ هذا المسرح. في العام 1990 ظهرت فرقة المسرح الشعبي وقدمت مسرحاً يعتمد الضحاك. بعد عام 1996 سافر بعض الشباب للاختصاص في المعهد المسرحي في تونس، كذلك دخلت بعض الوجوه الشابة الجديدة هذا المجال (باب ولد ميني)، فرفدت المسرح بروح جديدة وحاولت إدخال ما يسمى بالمسرح الجاد وتعويد الجمهور عليه. إلى جانب ذلك ظهرت فرق مسرحية تقدّم عروضها بلغات غير اللغة العربية وهي فرق نشطة.

الواقع الراهن للمسرح الموريتاني

يعاني المسرح الموريتاني العديد من المشاكل، من بينها غياب الأطر التنظيمية التي تشرف عليها الدولة، وغياب الدراسة المسرحية في الداخل وعدم وجود بعثات لدراسة المسرح في الخارج وعدم وجود أماكن عرض مجهزة (يوجد فقط دار الشباب القديمة ودار الشباب الجديدة وهي قاعات صغيرة وغير مجهزة

مفاتيح غرناطة للإسبان، وكذلك في ردّ أطماع الإيبيريين وتهافتهم على مرافئ المغرب الأقصى. كما تستعرض المسرحية، وهي من تأليف محمد زيطان وإخراج ياسين أحجام، حكاية «الفردوس المفقود» والمحاولات الرامية إلى طمس الهوية العربية والإسلامية وأحداث التنكيل والقتل التي تعرّض لها المسلمون.

ومن عروض 2008 أيضاً، مسرحية فيولون سين لفرقة مسرح أفروديت (حائزة على جائزة الإخراج للمهرجان الوطني التاسع للمسرح الاحترافي بمكناس)، ومسرحية أركاز إزنزن تافوكت لفرقة مسرح نون (وحصلت على جائزة الأمل في التشخيص للمهرجان الوطني التاسع للمسرح الاحترافي بمكناس). كما قدمت جمعية الجدار الرابع للمسرح والفنون الجميلة بالمركب الثقافي بالناظور وضمن المهرجان الثقافي والفني لجمعية التربية والتنمية، عرضاً مسرحياً اجتماعياً بعنوان سلطنة من تأليف سعد الله عبد المجيد وإخراج حميد الرضواني. وتعالج هذه المسرحية مجموعة من المشاكل التي يعرفها المغرب المعاصر كالتفاوت الطبقي والصراع الاجتماعي واستغلال الآخرين وانتشار ظاهرة الفقر والبطالة. ومن العروض أيضاً مسرحية جمرة لفرقة فضاء اللواء للابداع (حصلت على الجائزة الكبرى وجائزة التشخيص ذكور للمهرجان الوطني التاسع للمسرح الاحترافي بمكناس) ومسرحية زنقة شكسبير من إخراج جيلالي فرحاتي عن نص للزبير بن بوشتي، مثلت المغرب في مهرجان أيام قرطاج المسرحية 2007، وعُرضت في مختلف المدن المغربية العام 2008. وسجّلت زنقة شكسبير عودة المخرج جيلالي فرحاتي إلى خشبة المسرح بعد أكثر من عشرين عاماً من التفرغ الكلي للسينما.

المسرح الموريتاني

البدايات

ظهر المسرح في موريتانيا بتأثير فرنسي

الأومانيته الفرنسية في شهر آب 2008)، ويبدو أن المسرح التنموي يتطور في موريتانيا بإسهام جهات داعمة أجنبية. كما واصلت موريتانيا تنظيمها لفعاليات مسرحية تحت شعار المسرح في خدمة محو الأمية في مسرح دار الشباب القديم، وهذا نوع من المسرح التنموي الذي ينمو حالياً في موريتانيا، وكانت بداية هذه الفعاليات قد انطلقت في يوم المسرح العالمي عام 2004.

المسرح الليبي البدايات

يكن تقسيم مسيرة المسرح الليبي إلى ثلاث مراحل: الاحتلال الإيطالي، بداية ظهور الفرق الأهلية المرحلة التي أعقبت ثورة الفاتح من أيلول، وتاريخ إنشاء أول نقابة للفنانين. كانت بدايات المسرح الليبي مبكرة في فترة الاحتلال الإيطالي الذي كان عاملاً مؤثراً على نشأة المسرح الليبي، فكما جرى في الجزائر مع الاستعمار الفرنسي الذي أنشأ داراً للأوبرا في العاصمة الجزائر، اهتم الإيطاليون بإنشاء الملاهي بالدرجة الأولى، وخصّصت بعض دور العرض للإيطاليين فقط، ولم يكن لليبيين الحق في ارتياد هذه الدور، الأمر الذي دفع بعض الليبيين، أمثال مصطفى الأمير وإبراهيم عامر، لتكوين فرقة مسرحية من بعض العناصر الشابة، وذلك بعد أن سمح لهم الإيطاليون بالعمل. ومن المسرحيات التي جرى عرضها للحظات الأخيرة من حياة سكير من تأليف إبراهيم عامر، وتهدف إلى محاربة تعاطي الخمر التي كان الاستعمار الإيطالي يعمد إلى نشرها، وكذلك مسرحية قاتل أخيه التي دعت إلى مناهضة أفكار الاستعمار وأهدافه في بثّ الفرق بين أبناء الوطن الواحد.

ولعل بداية المسرح الليبي كانت مع محمد عبد الهادي الذي عاد من بيروت سنة 1926 ليؤسس الفرقة المسرحية الأولى في مدينة طبرق تحت اسم فرقة هواة التمثيل، ثم انتقل المسرح إلى المدن الأخرى كبنغازي وطرابلس

بشكل كاف). وهذا يعني غياب البنية التحتية كلياً. وعلى الرغم من وجود الفنان المسرحي الفلسطيني خليل طافش الذي قدّم دراسات لتطوير هذا المسرح ووجود الجمعيات المسرحية في نواكشوط، فقد بقي المسرح الموريتاني حتى الآن مسرح هواة يفتقر للدعم والرعاية والتنظيم المؤسّساتي. وقد فاز الكاتب والناقد المسرحي الموريتاني الشاب عبد الرحمن أحمد الغزالي هذا العام بعضوية جمعية المسرحيين السعوديين تقديراً لدوره في تطوير المسرح السعودي، ومن مؤلفاته المسرحية ممنوع الاقتراب وهي مسرحية تنتقد وتردّ على الرسوم المسيئة للرسول صلى الله عليه وسلم، مسرحية جحيم السعادة، مسرحية شنب أكاديمي وهي ملهة كوميدية، مسرحية انتحار الإنسانية التي تعالج معاناة أهل غزة. كذلك شهدت دار الشباب الجديدة في بداية العام 2009 عرضاً مسرحياً بعنوان فدائيون قدّمته مجموعة من الفنانين المسرحيين الموريتانيين من فرق مختلفة بأسلوب المسرح التجريبي، وشمل مشاهد حيّة عمّا يحصل في فلسطين في ظل العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. ودارت المسرحية التي يلعب فيها دور البطولة الفنان بون ولد أميدة حول تعامل الأنظمة العربية مع القضية الفلسطينية وواقع الصمت العربي الذي يرافق العدوان الإسرائيلي. واختتمت المسرحية بمشهد يوحى برفض خيار التنديد والشجب في التعاطي مع القضية وتثمين خيار المقاومة، حيث تدخل الفنان بابا مين في المشهد قبل الأخير وهو يهتف بمقطع من قصيدة أمل دنقل لا تصالح. كذلك عُرضت في العام 2008 مسرحية حلمنا الجميل للمخرج بابا مين وهي شبه ملحمة غنائية تعبّر عن ثراء الثقافة في هذا البلد في عمل معقد جداً يضمّ ما لا يقل عن أربعين ممثلاً.

وقد دعا المسرحي أوغست بوال، من خلال منبر مهرجان المسرح الفرنكوفوني، إلى تطوير تقنيات خاصة بمسرح المضطهدين في موريتانيا (خلال لقاء معه في صحيفة

خطة لتنظيم الحركة المسرحية أو متابعتها والاهتمام بها. وقد أدى ذلك إلى انسحاب الكثير من القدرات الفنية، وقامت الهيئة بتجربة دمج الفرق، إلا أن هذه التجربة فشلت وتركز جل اهتمامها على الفنون الشعبية إلى أن تم حل الفرق المندمجة بعد سنتين من التجربة.

ومن الفرق التي ظهرت فرقة المسرح الوطني وهي فرقة متفرغة تصرف لها مرتبات من الدولة لكن عملها يكاد يكون موسمياً يبدأ في الخريف وينتهي مع بداية الصيف، فرقة نقابة المعلمين وهي من العلامات المميزة لفترة الثورة وقد تكوّنت في نهاية العام 1976.

أما في بنغازي فقد ظهرت أول فرقة مسرحية عام 1936 وكان مؤسسها رجب البكوش، وكانت تقدّم عروضها على شاطئ البحر لعدم وجود مسارح في المدينة، ولهذا اتخذت الفرقة اسم فرقة الشاطئ. وقد عاشت الحركة المسرحية في المدينة حياة نشطة منذ عام 1939 وحتى يومنا هذا.

مهرجانات مسرحية

أقيم المهرجان الوطني الأول للمسرح سنة 1971 على أن يقام كل سنتين، وجرى تنظيم المهرجان الوطني الثاني للمسرح سنة 1973 ليختفي مدة تسع سنوات حتى 1982 الموعد غير الرسمي للمهرجان الوطني الثالث. أثناء هذا الغياب ظهر ما يعرف باسم المواسم المسرحية لكل فرقة، وهي عبارة عن روبرتوار من الأعمال التي قدّمت في السابق مع إضافة عمل جديد، وبهذه الطريقة تحصل الفرقة على موسم مسرحي مدته أسبوع.

هناك عدة مهرجانات منها مهرجان المسرح الجامعي وأهمّها المهرجان الحادي عشر للفنون المسرحية الذي أقيم في العام 2008 في مدينتي البيضاء وشحات الأثرية برعاية اللجنة الشعبية العامة للثقافة والإعلام تحت شعار «تأكيد جماهيرية المسرح». افتتح المهرجان بأوبريت تحيا دولة الحقراء من

وهو اليوم في كل المحافظات والمدن الليبية، لكنه كان في البداية على مستوى الهواة. ومن رموز المسرح الليبي سليمان المنفي وأنور عبد الوهاب الطرابلسي الذي تميّز بدور رائد في تجربته مع جيله من المسرحيين. وقد كانت فرقة طلائع خريجي الفنون والصنائع (من عام 1936 إلى 1939) هي النواة المسرحية الأولى في طرابلس، وهي فرقة من الهواة المثقفين الذين لم يستعملوا أسماءهم الحقيقية وكان مستهجناً من الناحية الاجتماعية أن يشتهر أحد بالتمثيل أو الغناء في ذلك الوقت. وقد قدّموا مسرحيات وطنية مثل صلاح الدين الأيوبي ومعركة اليرموك واسكتشات فكاهية، وكذلك بالنسبة للفرق الأخرى مثل فرقة نادي العمال وفرقة نادي الشباب وفرقة نادي النهضة.

المرحلة الثانية بدأت بظهور الفرق الأهلية، ولعلّ أهمها الفرقة القومية التي تأسست عام 1951، ومن أولى الأعمال التي قدّمتها مسرحيات الدنيا ساعة بساعة، نكران واعتراف، الوارث، وكلها من تأليف وإخراج سعيد السراج، وقد كان مقرّ الفرقة آنذاك في سوق الترك وكانت الفرقة تصنع المناظر من أكياس الإسمنت.

في هذه الفترة ظهرت فرق كثيرة واختفت أخرى أيضاً، ومن الفرق التي ظهرت الجيل الصاعد، الأمل، الفرقة الوطنية، فرقة النهضة المسرحية، الأنوار، فرقة المسرح الليبي. أما اختفاء بعض الفرق أو الكثير منها فيرجع إلى ضعف الإمكانيات المادية، وإلى العروض الهزيلة التي كان يقدمها بعض هذه الفرق على عكس ما تعودّه الجمهور من فرقة نادي الاتحاد.

المرحلة الثالثة تبدأ بقيام ثورة الفاتح. وأهم السمات المميزة لهذه الفترة، إنشاء نقابة الفنانين وتكوين الهيئة العامة للمسرح، وقد أعطى قرار تشكيلها الحق في الاستيلاء على مقرّات الفرق وأثاثاتها وتغيير أسمائها، بل ونقل أعضائها من دون أن يكون وراء ذلك

وضع الصالات المسرحية في بغداد حيث توجد صالة واحدة فقط صالحة للاستخدام، وكذلك الحالة الأمنية التي تجعل من العروض، في حال وجدت، عروضاً نهائية وليست مسائية، لكن هذا الوضع بدأ يتغير مؤخراً. إضافة إلى ذلك غياب القوانين التي تتعلق بشؤون الثقافة وغياب الرعاية من الدولة والانفتاح بشكل كبير على التمويل الخارجي، إذ نجد جمعيات تعنى بالمسرح والفنون في حالة بحث دائم عن التمويل، وهذا يتعلق خصوصاً بجيل الشباب، ويلاحظ عدم بروز أسماء جديدة على الساحة العراقية. وأحوال المسرحيين العراقيين في الشتات ليست واحدة، فممنهم من سمحت له الفرصة بالعمل في دول مجلس التعاون الخليجي وفي سوريا ولبنان، مثل محمود أبو العباس الذي عمل فترة طويلة في الإمارات (الفجيرة)، قاسم محمد الذي توفي في عام 2008، جواد الأسدي الذي عمل في المسرح الوطني الفلسطيني ثم في سوريا وفي لبنان وافتتح في بيروت فضاءً مسرحياً تحت اسم بابل في دار سينما قديمة. وهناك مسرحيون في المهجر، منهم قاسم مطرود الموجود في هولندا، رونك شوقي في إنجلترا، باسم قهار بين أستراليا وسوريا، رسول الصغير في هولندا، وقبله عوني كرومي الذي عاش في ألمانيا وتوفي فيها.

ومن المسرحيين من بقي في العراق وما زال يعمل في مجال المسرح وعددهم كبير، مثل يوسف العاني، سامي عبد الحميد، صلاح قصاب، عزيز خيون، عواطف نعيم، هيثم عبد الرزاق وغيرهم.

البدايات

نشأ المسرح العراقي في بدايات القرن الماضي وبدأ يتبلور مع ظهور الفرق المسرحية في الخمسينيات مع تبلور الفكر السياسي والحراك السياسي في تلك المرحلة. وقد بدأ تدريس المسرح في معهد الفنون الجميلة في وقت مبكر. ففي العام 1940 تأسس قسم

إعداد المسكني الصغير وإخراج عز الدين المهدي، واختتم بعمل نزيه الحجر لفرقة سبها للفنون المسرحية في مدينة درنة، وهو مقتبس عن رواية الكاتب العالمي إبراهيم الكوني. في 2008/10/9 انطلق اليوم الوطني للمسرح لمناسبة مرور مائة عام على تأسيس المسرح الليبي الحديث، وسيكرر الاحتفال سنوياً في التاريخ المذكور إحياء لهذه الذكرى. وعقدت على هامشه ندوة تحت عنوان «المسرح الليبي تاريخ وآفاق» دُعي إليها خبراء مسرحيون مختصون. كما قدمت فرقة غفران للأعمال الفنية والمسرحية على مسرح الكشف مسرحية فتح مكة تأليف المفكر الإسلامي أحمد القطعاني بالتعاون مع العديد من الفرق الفنية المماثلة، كما قدمت فرقة رابطة الفنانين في طرابلس مسرحية من يقتل مين. ومن العروض المسرحية التي قدمت عام 2008 مسرحية الغول من إخراج الدكتور حسن قرفال.

ومن الفرق المسرحية في ليبيا بيت شحات الثقافي، فرقة ليبيا- شحات، المسرح الأخضر، المسرح الحديث - البيضاء، الجيل الصاعد بغريان، المسرح الوطني بسبها، أصدقاء التمثيل - اجدابيا، هواة الفن بالبيضاء، غفران للأعمال الفنية والمسرحية.

المسرح العراقي

أزمة راهنة

من الصعب تقصّي النشاط المسرحي العراقي اليوم بسبب تشتته ونقص المعلومات، فالسمة الرئيسية لهذا المسرح العريق هي التشتت. هناك ممثلون مسرحيون في البلدان العربية وفي أرجاء العالم وعددهم كبير، منهم من لا يزال يمارس العمل المسرحي ومنهم من انقطعت أخباره، وكلهم يحاولون العمل في مجال المسرح أو الدراما في حال تمكنوا من ذلك. بالنسبة لوضع المسرح في الداخل العراقي هناك بعض الظروف التي ما زالت تؤثر في وجود هذا المسرح وأدائه، أهمها

هناك ممثلون مسرحيون في البلدان العربية وفي أرجاء العالم وعددهم كبير، منهم من لا يزال يمارس العمل المسرحي ومنهم من انقطعت أخباره، وكلهم يحاولون العمل في مجال المسرح أو الدراما في حال تمكنوا من ذلك.

العراقية الإيرانية، تشكلت دائرة التوجيه المعنوي ثم أصبحت دائرة التوجيه السياسي، ووجهت المسرح بشكل مضطرب نحو المسرح الموجّه والمودلج تحت مسميات جديدة ترتبط بحزب سياسي، وكان الأهم هو إنشاء المسرح العسكري (ارتباطاً بالحرب) والكثير من الفنانين عُيّنوا في المسرح العسكري في بداية حياتهم المهنية ومنهم كاظم الساهر وجواد الشكرجي. في مقابل هذا التوجه ظهر المسرح التجاري وتنامي بشكل مضطرب وهذه ظاهرة طبيعية. أما في الثمانينيات فقد بدأت موجات هجرة المثقفين، ومن بينهم المسرحيون، تتزايد أكثر فأكثر (إضافة للعوامل السابقة دخل عامل إضافي وهو التضيق السياسي والأمني على الفنانين) لكن بقي المسرح العراقي يقدم أعمالاً جيدة مع فنانين مثل فاضل خليل (عميد المعهد لمدة طويلة)، عزيز خيون، هيثم عبد الرازق، عواطف نعيم وغيرهم.

بسبب الاحتلال الأمريكي انهارت المؤسسات المسرحية في العراق، وشكلت هذه الظروف الضربة القاصمة للمسرح العراقي، الذي ما زال منذ ذلك الوقت يحاول استعادة ذاته وألقه، وظهرت إشكاليات خطيرة أهمها تقسيم المسرح العراقي إلى قسمين الداخل والخارج، والغياب الكامل لجميع أشكال الدعم الحكومي للمسرح، وانعدام السعي لدى الحكومات العراقية بعد الاحتلال للتطوير الثقافي عموماً والمسرحي خصوصاً.

2008 هل يحمل إرهابات الخروج من الأزمة؟

تم استحداث مركز بغداد للثقافة والفنون عام 2008 بهدف دعم الثقافة والفنون في عموم العراق تحت إدارة المخرج أحمد حسن موسى، كما تم تعيين مدير جديد لدائرة السينما والمسرح هو د. شفيق مهدي. وأنتجت وزارة الثقافة في العامين الماضيين عدة عروض منها عرض الموت والعذراء إعداد وإخراج إبراهيم حنون (2008). وتصدر فرقة

المسرح التابع لمعهد الفنون الجميلة، وعام 1968 تأسس قسم المسرح في الجامعة في كلية الفنون الجميلة في بغداد ثم في الموصل والبصرة، وقد وفر هذا القسم مجالاً للدراسة المسرحية في دراسات عامة وتخصصية في ثلاثة اختصاصات هي: التمثيل والإخراج والنقد، وكان ذلك في بغداد ثم الموصل وبعده البصرة. في الستينيات كانت بدأت الفرق الأهلية بالظهور وهي كغيرها من الفرق في الدول العربية لم تكن تطرح موضوع التمويل كقضية، إذ كانت تمول نفسها بنفسها، ومعها بدأت النهضة المسرحية الحقيقية لأنها استقطبت العديد من الأسماء التي ستشكل أعمدة بناء المسرح العراقي مثل إبراهيم جلال، يوسف العاني، سامي عبد الحميد، كاظم حيدر، ناظم الغزالي.

في عام 1968 تأسست مصلحة السينما والمسرح وكان على رأسها يوسف العاني، وأسست فرقة الرشيد وفرقة المسرح القومي، ووضعت هيكلية للمصلحة وقوانين تسمح بتعيين الفنانين، حيث يكون الفنان تحت رعاية الدولة (على نمط الدول الاشتراكية). وتشكلت عدة فرق منها المسرح الحر ومسرح 14 تموز ومسرح الهواة ومسرح الرافدين، وكانت هذه الفرق تعمل مع المراكز الثقافية (المركز الثقافي الروسي).

المسرح العراقي: بين الحروب والحصار والاحتلال

في السبعينيات من القرن الماضي عرف المسرح العراقي نهضة جديدة، وكانت مرحلة نضج للمسرح والمسرحيين، فظهر العديد من الفرق والبنى المسرحية مثل المسرح المدرسي، المسرح الجامعي، المسرح الريفي، المسرح العمالي.. إلخ، ومنذ تلك المرحلة بدأ أيضاً تراجع المسرح لأسباب عديدة غير متلازمة، منها الحروب التي خاضها العراق وبعدها الحصار. لكن من الناحية السياسية وهذا سيؤثر على الناحية الفنية وخلال الحرب

بسبب الاحتلال الأمريكي انهارت المؤسسات المسرحية في العراق، وشكلت هذه الظروف الضربة القاصمة للمسرح العراقي، الذي ما زال منذ ذلك الوقت يحاول استعادة ذاته وألقه.

مسرحية متواصلة في بعض المحافظات مثل بابل والقادسية والبصرة وذي قار ونيوى والسليمانية.

وقد كان مسرح المحافظات في العراق متطوراً ويتمتع بسمعة فنية عالية، وغالباً ما كانت محافظات غير بغداد هي التي تحصد الجوائز الرئيسية في المهرجانات المسرحية العراقية، ولكنها الآن تعاني من مشكلات كثيرة تزيد من أزمة المسرح العراقي، ومن أهم هذه الأزمات غياب الخدمات الإنتاجية والتمويل وعدم وجود مبانٍ مسرحية مجهزة.

بعد سقوط نظام صدام حسين عام 2003 وانهيار البنى التحتية، قامت فرقة من تحت الأنقاض أطلقت على نفسها اسم فرقة ناجين ببناء نصب لعائلة عراقية ناجية في ساحة الفردوس، وجرى عرض مسرحية ارتجالية على أنقاض مسرح الرشيد لتكون هذه الفرقة أول شكل من أشكال إعادة الحياة للمسرح.

وبعد عودة الحياة إلى مؤسسات الدولة الثقافية قُدم خلال السنوات الخمس الماضية ما يزيد على السبعين عرضاً مسرحياً كان لدائرة السينما والمسرح حصة الأسد في إنتاجها، إضافة إلى دار ثقافة الأطفال وكلية الفنون الجميلة في بغداد ومعهد الفنون. وقدمت العروض في بداية الأمر من خلال مهرجانات تنظمها هذه المؤسسات، واعتمدت هذه العروض على أطروحات فكرية جاهزة ودعوات مباشرة لنبد العنف وإشاعة السلام والتعاون وتعريض التغيير السياسي الذي حصل، وكانت هذه العروض تعمل فكراً على خطين في البداية: الأول إعادة عروض البريتوار القديم (السبعين) فجاءت عروض البستوكه وجلجامش، والخط الثاني كان يحاول أن يبقى على النسق الذي اجتريه منتدى المسرح في منتصف ثمانينيات القرن المنصرم، ويقوده بعض المخرجين الشباب (حيدر منعر، هيثم عبد الرزاق، كاظم النصار، عماد محمد..). لتدعيم الشكل الحدائثي في المسرح، الذي أخذ عليه في الزمن السابق الغموض والرمزية

باب المسرحية مجلة مسرحية شهرية بعنوان الخشبة يرأس تحريرها حاتم عودة. وفي العام 2008 تأسس مهرجان الربيع للمسرح في بغداد. كما ظهرت جمعيات وفرق تأسست بعد الحرب منها ورشة الثقافة المسرحية التابعة لجمعية آفاق للسلام والتنمية ومؤسسة عيون للإعلام والثقافة والفنون. ويحاول الفنان مناضل البياتي إعادة إحياء فرقة مسرح الفن الحديث (التي تأسست في المرة الأولى عام 1952) حيث قُدم مسرحية هاملت بلا هاملت. وقدمت الفرقة القومية للتمثيل في مهرجان القاهرة للمسرح التجريبي 2008 مسرحية تحت الصفر. في شهر آب أغسطس 2008 عقد المركز العراقي الكندي للثقافة والفنون المؤتمر التأسيسي في مقاطعة (برتش كولمبيا)، وتمت الموافقة عليه فدرالياً من قبل الحكومة الكندية بشكل رسمي بتاريخ 2008/6/11.

وعلى الرغم من هذه الظروف إلا أن الأعمال المسرحية المنتجة في العراق ليست بالقليلة، ومنها مسرحية الأشباح من إخراج د. عادل كريم وإنتاج كلية الفنون الجميلة. مسرحية مسافر زاده الخيال إخراج عزيز خيون، مسرحية أعتذر أستاذي مع التحية من إخراج هيثم عبد الرزاق، مسرحية نساء في الحرب إخراج جواد الأسدي الذي أعاد إخراجها مؤخراً الفنان كاظم النصار، إلى جانب إخراج مسرحية كونشرتو. كما قدمت مسرحية الأسفار من إخراج حازم كمال الدين، إضافة إلى تقديمه مسرحية صحراء الشلب في منتدى المسرح، مسرحية بابل حبي الأزلي لسعدي يونس، مسرحية وداعا غودو من إخراج حاتم عودة، مسرحية حريق البنفسج إخراج حيدر منعر، مسرحية اللعبة الأخيرة إخراج جواد الحسب، وهو نفسه قُدم أيضاً الحسين ثائراً في الفترة نفسها، وأحده نيونوتردام إخراج كريم جثير.

كما شهدت مسارح المحافظات العراقية في السنوات الثلاث الأخيرة تقديم عروض مسرحية متعددة، وأقامت مهرجانات

بعد سقوط نظام صدام حسين عام 2003 وانهيار البنى التحتية، قامت فرقة من تحت الأنقاض أطلقت على نفسها اسم فرقة ناجين ببناء نصب لعائلة عراقية ناجية في ساحة الفردوس، وجرى عرض مسرحية ارتجالية على أنقاض مسرح الرشيد لتكون هذه الفرقة أول شكل من أشكال إعادة الحياة للمسرح.

وشروط العروض في الخارج . كما لوحظ افتقار هذه العروض المسرحية للعناصر القادرة فنياً ومنها العنصر النسائي، الذي ابتعد عن الاشتغال في العروض المسرحية وفضل العمل في الدراما التلفزيونية.

المسرح العراقي في العالم

كان للمسرح العراقي وجوده في الخارج وقد عُرضت في بيروت مسرحية جواد الأسدي نساء السكسفون في فضاء بابل في شارع الحمراء، وهي عمل مقتبس عن مسرحية بيت برناردا إلبا للإسباني غارسيا لوركا، وتتمحور المسرحية حول قدرة الحوار على حماية البيت واستقراره الداخلي وانسجام من فيه، وقد أنتجت في 2007 وشاركت في مهرجان دمشق في 2008 تحت عنوان أرامل على البسكليت. كما قدم باسم القهّار مسرحية تياترو في سوريا وهي من إنتاج سوري، وقُدّمت مونودراما من تسعة أجزاء للرغبة للكاتبة والممثلة العراقية الأمريكية هيثر رغو وإخراج جوانا سيتل في 2008، وهي تحكي عن نساء عراقيات في المنفى وتستعرض حالات عدة.

المسرح الأردني

البدايات

للمسرح الأردني ظهوره الواضح في المهرجانات على الرغم من أن تواجده على الأرض خلال العام لا يوحى بحركة مسرحية ناشطة. في المقابل يوجد في الأردن مسرح مدرسي متطور نسبياً، خصوصاً في المدارس الخاصة، وهناك أيضاً مسرح تجاري نشط. لقد ظهر المسرح في الأردن في مطلع القرن العشرين من خلال بعض المسرحيات التاريخية والدينية والاجتماعية وعدد من المسرحيات المترجمة، إضافة إلى بعض المحاولات في التأليف المحلي التي قام بها بعض الهواة في الأردن، وكانت هذه الأعمال المسرحية تقدّم في الأندية والمدارس والكنائس والجمعيات الخيرية وكذلك في المدن و القرى ومضارب

الشديدة والتشغير إلا فيما ندر من العروض التي كان يُنظر إليها ويتمّ تقييمها بحذر من قبل المؤسسات الثقافية في العهد السابق. ومن هذه المسرحيات حرية المدنية، الخادّات، الحريم، سور الصين، أولئك، هاملت بلا هاملت .. الخ. وبعد أن كسر (التابو) الذي ميّز المرحلة الماضية ظهرت عروض «تعويضية» بسبب المنع السابق للشعائر الحسينية، فجاء بعضها طقوسياً وتلقائياً لا يمتّ إلى الشكل المسرحي بصلّة، باستثناء عرض مسرحية الحسين ثائراً وشهيدا لمؤلفها عبدالرحمن الشرقاوي ومخرجها جواد الحسب، وهي قدّمت شكلاً مسرحياً خالصاً للملحمة.

بعض ملامح العروض المسرحية في

2008

لوحظ أن معظم المخرجين اعتمدوا نصوصاً لمؤلفين محليين (فاروق محمد، عقيل مهدي، مثال غازي، يوسف الكاتب، حازم كمال الدين، جواد الحسب، جواد الأسدي، عزيز عبد الصاحب، مهدي هادي، عواطف نعيم، فلاح شاكر، علي حسين). وتناولت العروض الواقع الاجتماعي من خلال انتقاد ظاهرة العنف والتطرف الديني والمذهبي والقبول بالآخر والموقف الإجرائي من المذنب وهو ابن البلد والصديق أو الجار، ويظهر ذلك من خلال عروض الموت والعذراء، رؤياً أخيرة، حصان الدم، حظر تجوال، علي الوردي وغريمه. وقد اتخذ بعض العروض خطاباته الفكرية من مشاكل الخارج وهمومه. وتحت عنوان الهجرة، تشكّل خطاب مسرحية نساء في الحرب لمؤلفها ومخرجها جواد الأسدي بمشاركة المخرج كاظم النصار، وسبر أغوار مشاكل جديدة وقيم وأفكار ترتبط ببيئات أخرى اصطدم بها المهاجر العراقي من خلال ثلاث نسوة اختلفت مشاربهن الثقافية والاجتماعية وتغيرت إثر ذلك طريقة تعاملهن مع الواقع الجديد.

وقد اعتمدت العروض على (سنيوغرافيا) قليلة الكلفة سريعة النقل لأسباب إنتاجية

مع رابطة الفنانين ومهرجان مسرح الأطفال، وقامت بالتعاون مع الجامعات والكليات المتوسطة بتنظيم مهرجان يحمل نفس الاسم، إضافة إلى مهرجان جرش للثقافة والفنون الذي يقام سنوياً منذ العام 1980 وحتى اليوم.

تتوفر في الأردن بنى ثقافية تابعة لوزارة الثقافة وكذلك لأمانة مدينة عمّان، وهناك بنى مستقلة وهي فرق وفضاءات مسرحية وغير مسرحية مثل مسرح البلد ومركز الفنون الأدائية بإدارة لينا التل، الذي ينشط بتقديم عروض تفاعلية. ونذكر هنا أن عمّان استضافت لسنوات، وما زالت، ومن خلال أيام عمّان المسرحية وفرقة فوانيس بالتعاون مع أمانة عمان، مهرجاناً يستقطب الفرق المستقلة بشكل خاص (هذا لا يعني غياب الفرق الأخرى)، لكن خصوصية هذا المهرجان كانت تكمن في أنه مناسبة للقاء بين أجيال مختلفة من المسرحيين (فيه العديد من ورشات العمل) وتقدم فيه عروض مسرحية، وهو أيضاً (كما مهرجان الإسكندرية في الوقت الحاضر) يدعو مؤسسات داعمة للقاء المسرحيين ويشكل وسيلة اتصال في ما بينها ويقام هذا المهرجان في نهاية شهر آذار من كل عام.

في الأردن أيضاً، ثلاثة مهرجانات أساسية تستضيف العديد من العروض العربية والأجنبية هي مهرجان أيام عمّان المسرحية وكانت دورته الرابعة عشرة هذا العام من 27 آذار مارس 2008 إلى 6 نيسان أبريل 2008

وقد شاركت فيه فرق مستقلة من فلسطين ولبنان وسورية والعراق وقطر وتونس ومصر وفرنسا وسويسرا والنمسا وهولندا إضافة إلى الأردن. وتضمنت فعاليات المهرجان عروض شوارع تشاركت فيها فرقتا التنورة المصرية والمشي على العصي التونسية، كما قدمت فعاليات موازية سينمائية، وأقام المخرج المسرحي العراقي جواد الأسدي ورشة عمل حول تقنيات الممثل، ونظمت فرقة العصي التونسية ورشة عمل تدريبية لمؤدّين أردنيين.

البدو. وظهرت بعد ذلك مرحلة المسرح المترجم، وبرز خلالها في الساحة الفنية اسم هاني صنوبر الذي تخرّج من كودمان ثيتر في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1957. عمل صنوبر لفترة في المسرح السوري ثم قدم إلى عمّان وأخذ يعمل على استقطاب هواة الفن المسرحي من الإذاعة الأردنية (قسم الدراما) والجامعة الأردنية وبعض الهواة، وأسّس من هذه الطاقات الواعدة آنذاك أسرة المسرح الأردني.

شهد عقد السبعينيات تخرّج أعداد من المخرجين الأكاديميين من الجامعات والمعاهد والأكاديميات العربية والعالمية، ثم تزايد عدد الخريجين من الأكاديميات والجامعات والمعاهد الفنية العربية والعالمية في الثمانينيات، إضافة إلى إنشاء كلية الفنون في جامعة اليرموك ومركز التدريب المسرحي التابع لوزارة الثقافة، وقد تمرّدت التجارب المسرحية الجديدة على النص والشكل الفني التقليديين.

فرق ومهرجانات مسرحية

في الثمانينيات ظهرت عدة فرق مسرحية أضيفت إلى ما تقدمه وزارة الثقافة من عروض مسرحية، أهمّ هذه الفرق الفوانيس، مسرح المسرح، مختبر الرحالة، مسرح الـ "60 كرسي"، مسرح الفن في إربد، مختبر موال المسرحي، مسرح الخيمة، المسرح الشعبي. وظهرت مؤسسة نور الحسين كرافد هامّ في الإنتاج الفني بشكل عام والمسرحي بشكل خاص. وشهدت التسعينيات ازدهاراً وانتشاراً واسعاً للمسرح الأردني بعد حرب الخليج نتيجة لقلة الطلب على الأعمال الأردنية التلفزيونية عربياً، الأمر الذي دفع الفنانين باتجاه المسرح، فانتشرت الفرق المسرحية وقدمت الكثير من المسرحيات التي ساعدت في إنتاجها وزارة الثقافة. ونظمت المهرجانات الثقافية عامة والمسرحية خصوصاً، وأقيم مهرجان المسرح الأردني ومهرجان مسرح الشباب بالتعاون

أولها مرحلة البدايات وهي طويلة، بدأت مع تجربة أبو خليل القباني في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وامتدت حتى بدايات ظهور المسرح مع جيل الرواد الذي أعقب القباني في بدايات القرن العشرين إلى أواخر الخمسينيات من القرن، تاريخ تأسيس المسارح العامة التابعة للدولة وتأسيس المسرح القومي (1961) وظهور صيغ مسرحية تحمل توجهاً محدداً مثل مسرح العمال، المسرح الجوال، مسرح الأطفال، مسارح المحافظات... إلخ.

وكانت السمة العامة للمرحلة الأولى هي غياب الرعاية الرسمية للمسرح، وقد كان وجود المسرح وهذا حال كل مسارح بلاد الشام ومصر في تلك المرحلة، يأتي ضمن صيغ أغلبها على شكل تجمعات خاصة وجمعيات أهلية وفرق غلب عليها الطابع العائلي. أما الملمح الثاني فهو غياب المسرح الاحترافي. فأغلبية العاملين في المسرح كانوا من الهواة المتطوعين. والملمح الثالث هو قلة عدد أماكن العرض المبنية والمخصصة للمسرح. وعلى الرغم من ذلك، أفرز المسرح السوري أسماءً لامعة، منها رفيق الصبان وشريف خزندار في الإخراج، وعدداً كبيراً من الممثلين.

في المرحلة الثانية وضمن هيكلية وزارة الثقافة تأسست مديرية المسارح بفروعها في العاصمة والمحافظات وهي المسؤولة حتى الآن عن المسرح، وعاد الكثير من المخرجين الدارسين المحترفين من الإيفاد. ثم بعد ذلك تأسس المعهد المسرحي الذي افتتح في العام الدراسي 1976/1977 ودار الأسد للثقافة والفنون في عام 2004 وأصبح بالإمكان إنتاج عروض مسرحية عبر هاتين المؤسستين.

حقق المسرح السوري لنفسه تواجداً هاماً في مرحلته الذهبية خلال الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، في تلك المرحلة كتبت النصوص المسرحية وعرف المسرح المكتوب ازدهاراً مع كتاب ومخرجين وممثلين اشتهروا على مستوى العالم العربي وعلى المستوى العالمي في مجال الكتابة،

وإلى جانب مهرجان أيام عمان المسرحية، هناك مهرجان الأردن المسرحي الذي تنظمه وزارة الثقافة، ومهرجان ليالي المسرح الحر الذي تنظمه فرقة المسرح الحر بالتعاون مع وزارة الثقافة وأمانة عمان واستمر العام الماضي لمدة خمسة أيام، وجاءت دورته الثالثة بين 10 و15 أيار مايو 2008، وقد شاركت فيه سبع دول، منها خمس دول عربية ودولتان أوروبيتان هما السويد وإسبانيا، ونظم المهرجان بالتعاون بين فرقة المسرح ووزارة الثقافة وأمانة عمان الكبرى.

وعقدت الدورة العربية السابعة لمهرجان المسرح الأردني بين 14 و27 تشرين الثاني نوفمبر 2008، وهو مهرجان ثقافي فني عربي تقيمه وزارة الثقافة سنوياً، يتم فيه تقديم أعمال مسرحية محلية وعربية، وقد عقدت دورته الأولى عام 1991 وأخذ صبغته العربية منذ دورته التاسعة عام 2001 وأصبحت العروض العربية المشاركة تدخل ضمن المسابقة الرسمية على جوائز المهرجان، وتقام على هامشه عروض مسرحية موازية وندوة فكرية رئيسية وندوات نقدية لكل العروض المسرحية المشاركة، وهو يهدف إلى خلق حالة من التواصل بين المسرحيين الأردنيين وأقرانهم العرب للنهوض بالحركة المسرحية.

المسرح السوري البدايات ومراحل التطور

كان نشاط المسرح السوري وافراً هذا العام، وذلك لتقاطع مناسبتين: الأولى إعلان دمشق عاصمة للثقافة العربية، ولهذه المناسبة تم إنتاج واستقدام عدد لا بأس به من العروض المسرحية، والثانية انعقاد الدورة الرابعة عشرة لمهرجان دمشق المسرحي، إذ تم إنتاج بعض العروض المسرحية، لكن ذلك لم يغير كثيراً من وضع المسرح السوري بشكل عام المعروف بتاريخه وطواقمه، لكنه في السنوات الأخيرة عرف تراجعاً ملموساً، خصوصاً على مستوى الإنتاج. لقد مر المسرح السوري بمراحل عديدة

أهل المسرح بسبب صعوبة الإنتاج من حيث التمويل والتعقيدات (الإدارية) والانكفاء عن الكتابة للمسرح (تعتبر نصوص سعد الله ونوس استثناء في تلك المرحلة). ولا بد من ذكر غياب العديد من المسرحيين في السنوات الأخيرة مثل سعد الله ونوس وممدوح عدوان والممثلة مها الصالح وقبلهم المخرج فواز الساجر، كذلك لا بد من ذكر ظاهرة فورة الدراما التلفزيونية التي استقطبت أغلب العاملين في مجال المسرح من مخرجين وممثلين، وبالتالي كانت النتيجة إفقار المسرح.

لعل ملامح تجربة مسرح الجيل الجديد تبين أن المسرح في سوريا كما في دول عديدة في العالم العربي يعيش مشاكل حقيقية، كفقْدان المرجعية ووجود هوة موضوعية تفصل بينه وبين الجيل السابق، أي جيل الستينيات والسبعينيات. فالجيل الجديد لا يشكل استمرارية طبيعية لما سبقه، وما يُنتج أو يُكتب للمسرح اليوم يدل على أنه غير قادر على أقل تقدير أن يحيل إلى الحاضر المركب المعاش من عبثية الحياة والحاح القضايا الكبيرة والمصيرية، وقد يشكل هذا الأمر إحدى أهم صعوبات الكتابة للمسرح اليوم. ويلاحظ في المقابل أن عروض القطاع الخاص نادرة والفرق الخاصة قليلة، أما الفرق الشبابية فهي تزداد من دون آفاق واضحة. هناك في العاصمة على الأقل خمس أو ست فرق منها فرقة كون وفرقة ليش وتجمع باب، وهي فرق مستقلة لكنها غير مستقرة في أعضائها واستمراريتها نظراً لغياب الدعم، وهذا ما يدفع مؤسسيها إلى التوجه إلى مصادر تمويل بشكل دائم من أجل الحصول على تمويل للعمل الواحد. وبعد فورة المسرح التجاري في العقود الماضية تراجع هذا النوع من المسرح في السنوات الأخيرة.

مهرجانات وعروض مسرحية في العام

2008

لكل محافظة في سوريا مهرجان، هناك مهرجان دمشق المسرحي الدورة الرابعة

ومنهم سعد الله ونوس، ممدوح عدوان، فرحان بلبل، وليد إخلاصي؛ وفي مجال الإخراج مثل أسعد فضة (مخرج وممثل)، فواز الساجر، نائلة الأطرش، مانويل جيجي، حسن عويّتي؛ وفي مجال التمثيل منى واصف، سناء وثراء دبسي، مها الصالح وغيرهم. خلال تلك المرحلة ظهرت المؤسسة المسرحية وتم تأسيس المسرح القومي، بعد افتتاح المعهد العالي للفنون المسرحية أصبح تعليم المسرح متوفراً للجيل الجديد، وجُهزت صالات عرض هي بغالبيتها صالات سينما حُوّلت إلى صالات مسرح. وقد لعبت مؤسسة المسرح الجامعي دوراً هاماً في السبعينيات، خصوصاً في تشكيل كادر للمسرح وتخريج عدد من الممثلين الذين أصبحوا لاحقاً نجوم سوريا ومنهم عباس النوري، رشيد عساف، سلوم حداد، بسام كوسا (أهم مخرجي المرحلة قدموا عروضاً في هذا الإطار نائلة الأطرش حسن فواز الساجر).

ملاحم أزمة ومحاولات للخروج

كل المؤشرات اليوم تدل على الأزمة التي يعيشها المسرح السوري، لكن هناك محاولات جادة للخروج من هذه الأزمة يقودها مسرحيون للخروج والانفتاح على المسرح المعاصر، تتجلى في تشكيل فرق شبابية وتنشيط عروض شبابية والبحث عن أمكنة بديلة وتأسيس معاهد خاصة والانفتاح على أشكال عروض جديدة، مثل مسرح الشارع ومسرح الصورة وغيرها، وذلك عبر فرق باب، كون، ليش وغيرها. كما ظهر مسرح تنموي يعمل في المجتمع والأرياف (مجموعة المسرح التفاعلي تحت إشراف ماري إلياس ومسرح الإستديو). ولو حاولنا رصد صورة المسرح السوري اليوم وفهم أسباب الأزمة نجده يعيش في أطر الماضي من حيث فضاءاته المسرحية وصيغته وأشكال إنتاجه (مسرح عمال ومسرح قومي ...) تلك التي مارس فيها جيل الآباء تجربتهم في ظروف مختلفة تماماً عن اليوم. ومن أهم ملاحم أزمة المسرح السوري هجرة

من أهم ملاحم أزمة المسرح السوري هجرة أهل المسرح بسبب صعوبة الإنتاج من حيث التمويل والتعقيدات (الإدارية) والانكفاء عن الكتابة للمسرح. ولا بد من ذكر غياب العديد من المسرحيين في السنوات الأخيرة. كذلك لا بد من ذكر ظاهرة فورة الدراما التلفزيونية التي استقطبت أغلب العاملين في مجال المسرح.

نصوص الغرفة رقم 7 (قراءات مسرحية)، حب خوف، دمشق وأصدقاء آخرون (قراءات مسرحية)، الساعة الأخيرة من ماضي السيدة حكمت: المرح العراقي باسم قهار، إحياء ذكرى سعد الله ونوس في قرية حصين البحر حيث تم عرض مسرحيتي العميان إخراج سامر عمران وجثة على الرصيف لفرقة كون المسرحية من إخراج أسامة حلال.

نورا مراد وفرقة ليش قدّمت خارج سياق دمشق عاصمة للثقافة، عرضاً حركياً بعنوان إذا ماتوا انتبهوا في قبو غاليري مصطفى علي (بيت عربي قديم جرى تحويله إلى بيت للفن). هذه التجربة هي استمرار لمحاولات سابقة في المسرح السوري للبحث عن أماكن بديلة عبر استغلال البيوت الدمشقية التقليدية وقلة دمشق.

وفي فعل متصل وتوجّه لدعم الخروج بالمسرح إلى الأماكن البديلة، أنتجت مؤسسة دمشق عاصمة للثقافة العربية عرضاً مسرحياً جرى تقديمه في ملجأ مهجور بعنوان المهاجران للكاتب البولوني سوافومير مروچيك وإخراج سامر عمران، وجرى عرض آخر في شارع مخصّص للمشاة قدّمه أسامة حلال، وقدّمت التونسية رجا بن عمار عرض الزائر في ورشة تصليح القاطرات في محطة القدم. كما أنتجت كذلك مسرحية من نوع مسرح الشارع بتجهيزات ضخمة أطلق عليها اسم صندوق الكار من تصميم وتنفيذ السينوغراف بيسان الشريف، وهو عرض يحكي عن اندثار صناعة الحرير في مدينة دمشق. وقدّمت احتفالية دمشق منحا إنتاجية لإطلاق مواهب شابة في مجالات متعددة، منها المسرح والرقص، وأنتجت في هذا الإطار عدّة عروض منها كونتراكت الكوريوغراف لمي سعيغان، ذكريات زرقاء أخرجه ديانا القاسم، أبواب خلفية لرواد الزاقتوت وهو عرض راقص، البحث عن الوردة أخرجه حسام حمود. وقدّم جمال سلوم عرضاً بعنوان امرأة الماضي في المعهد العالي للفنون المسرحية، كما قدّم

عشرة، مهرجان المونودراما في اللاذقية، مهرجان محمد الماغوط الثاني في السلمية من 19 إلى 24 تموز يوليو 2008، مهرجان في دير الزور، مهرجان الرقة، مهرجان حمّاه.

خلال هذا العام الثقافي الذي شهد إعلان دمشق عاصمة للثقافة العربية، تم إنتاج عدد من المسرحيات خصّصت لها ميزانية سخية أحياناً، فطالعنا ظاهرة المسرحيات التي أخرجها النجوم الثقافية وظاهرة مسرح الشباب، هذه الظاهرة أعادت بعض الأسماء الكبيرة إلى الساحة المسرحية بعد قطيعة دامت لسنوات. كما تم دعم المبدعين الشباب عن طريق إطلاق منح إنتاجية أعلن التقدّم إليها على شكل مسابقة في بداية عام الثقافة، وأسفرت عن عدد من العروض الأدائية التي قدّمت تباعاً. وقد تمّت أيضاً محاولة إعادة الاعتبار للنص المسرحي المكتوب، وتجلّى ذلك في إصدار عدد من النصوص المسرحية للكتاب الشباب، إضافة إلى تقديم عدد من القراءات المسرحية وورشات الكتابة للمؤلفين الشباب.

وقد شهدت فعاليات المسرح السوري العديد من الأعمال مثل تراجيديا كارمن (سوري - فرنسي) في دار الأوبرا للمخرج جهاد سعد، وعرض محاولة طيران للمخرج وليد قوتلي قدّمت في دار الأوبرا، عرض أحلام شقية النص لسعد الله ونوس وإخراج نائلة الأطرش قدّم في دار الأوبرا، مسرحية تكتيك لعبه المنعم عمايري عرضت على مسرح الحمراء، مسرحية عربية اسمها الرغبة من إعداد عن نص تنيسي وليامز إخراج غسان مسعود عرضت في دار الأوبرا. كذلك عرض بسام كوسا كذا انقلاب عن نص قصة قصيرة للكاتب التركي عزيز نسين وإخراج مانويل جيحي، مونودراما صوت ماريا في صالة المسرح الدائري المعهد العالي للفنون المسرحية، ولوحظ أن هذه المونودراما قدّمت في العام 2007 في قراءة أخرى في مصر. وقدّم ياسر عبد اللطيف مخرج سوداني مقيم في سوريا مسرحية عدو الشعب ليس إلا في دار الأسد للثقافة والفنون،

قدّمه مع المسرح الجوال (يشكّل هذا العرض نموذجاً لرؤية صاحبه حول عروض يمكن أن تشدّ المتفرج). وقد شهدت دمشق عليّ صعيد إصدارات النصوص المسرحية إصداراً عن دار عدوان هو سلسلة من عشرة نصوص لكتاب المسرح على مدى تاريخ المسرح السوري من القباني إلى ونوس وعدوان، ثم شهدت جزأين خاصين بكتابة الشباب وهذه النصوص هي نماذج لكتابة الشباب.

المسرح اللبناني

البدايات وظهور المسرح اللبناني الجديد
إن رسم تاريخ المسرح اللبناني وعلاقته بالسياسات الثقافية في لبنان أمرٌ معقّد، فهناك عوامل كثيرة مؤثرة (البعد الطائفي والظروف الداخلية والخارجية التي مرّ بها لبنان من حرب أهلية إلى حروب أخرى).

البعض يتحدث عن بدايات للمسرح اللبناني وليس بداية واحدة، وهذه التسمية تلخّص إشكالية هذا المسرح. كانت البداية الأولى مع مارون النقاش ضمن حركة نهضوية (1848) تلتها حركة هجرة المسرحيين اللبنانيين والسوريين إلى مصر (إذا كان سليم النقاش أول من سافر بدعوة من الخديوي لتقديم موسم مسرحي، فإن دافع غالبية من سافروا بعده كان الهروب من الظروف القاسية أو بحثاً عن سبل العمل). كانت هذه بداية هجرة المسرحيين التي بلغت ذروتها مع جورج أبيض (1880-1959). وجاءت الولادة الثانية بعد الاستقلال بمدة وارتبطت بحركة الحداثة والمواقف منها وبالتحديد خلال عامي (1958-1960) وبعد تأسيس مهرجانات بعلبك الدولية عام 1956. ما بين عامي (1952-1958) وبهدف تفعيل قطاعي السياحة والخدمات، عدّل قانون المطبوعات ووضع قانون جديد للأحزاب والجمعيات في لبنان. بعدها وخلال عهد الرئيس فؤاد شهاب (بين العامين 1958 و1960) ظهر اتجاه يدعو إلى الانماء الاجتماعي واللامركزية، وقد

أسامة حلال عرض دون كيشوت باسم فرقة كون في المعهد العالي للفنون المسرحية، وسامر أبو ليلى قدّم مسرحية البوليس. وقد حاولت الاحتفالية في مجال المسرح أيضاً إعادة الاعتبار للنص المسرحي المكتوب، وتمّ تمويل مشروع دارعدوان للكتابة الشابة. وضمن فعاليات المسرح السوري أنتج خلال عام 2008 إضافة لما سبق عدد من العروض منها العرض الراقص الصقر عبد الرحمن الداخل لفرقة إنانا، مسرحية صحّ النوم للسيدة فيروز والرحابنة، رقص التحطيب لفرقة مركز مدحت فوزي لفنون العصا (مصر). كما استقدمت عروض من الرقص الكلاسيكي إلى الرقص المعاصر ومن المسرح التقليدي إلى المسرح التجريبي.

وقد كان عام الثقافة الفرصة الأكثر ملائمة لمتابعة تجارب مخرجين كبار أمثال بيتر بروك، جوزيف نادج، عرض حركي، نشيد الصباح الصغير لأكرم خان في عرض رقص بريطاني. أربارد شلينغ هولندا النورس. فيليب جانتيني فرنسا عرض نهاية الأرض وهو من نوع مسرح الصورة. ومن تونس فاضل الجعايبي عرض خمسون، توفيق جبالي مذكرات ديناصور. ومن لبنان روجيه عساف بوابة فاطمة، ومن الكويت سليمان البسام عرض ريتشارد الثالث، العراقي جواد الأسدي أرامل عالبسكليت، ومن الأردن الخبز اليومي لسوسن دروزة.

وقد كان لورشات العمل والدورات التدريبية التي أقيمت على هامش هذه العروض دورها في تأهيل الكوادر الشابة العاملة في مختلف المجالات المسرحية من طلبة المعهد العالي للفنون المسرحية. وأنتجت مديرية المسارح عدداً من العروض بهذه المناسبة، ومنها عرض لا يمكن تسميته تجارياً بالمعنى الدقيق للكلمة، لكنه عرض مسلّ وجماهيري عن نص داريو فو سوبر ماركت إخراج أيمن زيدان مع ممثلين كومبيين، وقد لاقى إقبالا كبيراً وهو إعادة إخراج للنص الذي كان أيمن زيدان

إيفيت سرسق) والمسرح الغنائي مع الرحابنة وروميو لحد. ومنذ السبعينيات ظهرت تجربة زياد الرحباني في المسرح السياسي الغنائي، وتجارب المسرح الراقص وتجربة العمل الجماعي بين نضال الأشقر وروجي عساف وغيرهما في محترف بيروت، الذي استمر خمس سنوات من العام 1968 إلى 1972، وجدّد كثيراً في آليات العمل في المسرح اللبناني لجهة الكتابة والإخراج الجماعي والخروج من الصالة المغلقة إلى الجمهور (إلى القرى). كان يوجد في بيروت عدد من الصالات المسرحية قبل الحرب الأهلية التي غيرت وجه المدينة، بدءاً بمسرح الكريستا ومسرح التياترو الكبير ومسرح الفاروق.

الحرب الأهلية: تداعيات على المسرح

جاءت الحرب الأهلية (1975 - 1990) وقسمت المدينة إلى شطرين لتترك تداعياتها على حركة الإبداع المسرحي في لبنان. حاول المثقفون في البداية المحافظة على خط التواصل بين شطري الوطن على الرغم من التزام بعضهم بخياراته السياسية. لكن مع الوقت اتخذ هؤلاء اتجاهات متباعدة بعد أن احتدم الخلاف حول أسباب اندلاع الحرب الأهلية ودوافعها، واستطاع عدد من المثقفين والفنانين خلق حيّز عملي لأفكارهم، فعملوا في تجارب نموذجية مثل اللجان الشعبية لتوفير صيغة تعايش طائفي وإنتاج، في ظل غياب تام لمؤسسات الدولة، ثم تعمّمت هذه التجربة على مناطق مختلفة.

في النهاية تطوّر المسرح باتجاهين متباينين، في بيروت الشرقية حيث هيمنت قوّة سياسية واحدة وسادت أيديولوجية متجانسة، ازدهر المسرح التجاري المحافظ ذو الطابع الانتقادي الساخر. أمّا في بيروت الغربية فازدهرت حركة فنية مجدّدة وثائرة في السينما والموسيقى والرسم والمسرح، خصوصاً مسرح الحكواتي مع روجيه عساف، وهي حركة تميّزت بصلتها العضوية مع الحياة

أُنشئت مجالس عديدة وعدد كبير من المدارس في القرى النائية والأرياف، الأمر الذي فعل الأندية الثقافية والشبابية في الأرياف التي أنتجت في ما بعد حركة ثقافية مثل المسرح الشعبي في عكار. كانت هذه من العوامل التي أدّت إلى ولادة المسرح اللبناني الجديد، إلى جانب العوامل الأساسية الأخرى التي تمثلت في لجنة مهرجانات بعلبك الدولية والمركز الثقافي الفرنسي اللذين لعبا دوراً أساسياً في تعزيز الحركة الثقافية في لبنان، وكذلك وزارة الشؤون الاجتماعية التي كانت تنظم جولات لمسرحيات بارزة في القرى والمناطق اللبنانية. في العام 1958 انطلق نادي الدراما في الجامعة الأميركية في بيروت، وتأسست فرقة فاهرام بابازيان (المسرح الأرمني اللبناني). في العام نفسه بدأ البث التلفزيوني اللبناني، التقى منير أبو دبس وأنطوان ملتقى (أستاذ الفلسفة) وقدم مسرحية ماكبث، وفي العام نفسه تمّ الاتفاق بين أبو دبس ولجنة مهرجانات بعلبك لتأسيس معهد التمثيل الحديث وفرقة المسرح الحديث. ومع أن المسرح لم ينقطع قبل ذلك إلا أنه كان في غالبه مسرح هواة أو مسرحاً مدرسياً أو جامعياً، كذلك لم تنقطع الكتابة المسرحية وحركة الترجمة والإعداد. والملاحظ أنه منذ البداية كان الإنتاج الثقافي الإبداعي خارج إطار الدوائر الرسمية للدولة، وإن كان هذا الشرط قد حرم الثقافة والمسرح من مقومات الاستمرار، لكنه أعطاه هامش حرية وديناميكية بحثاً عن مصادر تمويل منذ البدايات.

أفرزت تلك المرحلة الكثير من الأعمال المسرحية والمسرحيين الذين سيكون لهم تأثير على المسرح اللبناني والعربي بشكل عام، وخلالها وبعدها عرف المسرح اللبناني مختلف الاتجاهات المسرحية من المسرح الرومانسي الشعري (نصوص سعيد عقل وغيره) والمسرح السياسي (جلال خوري وريمون جبارة) والمسرح الشعبي مع شوشو. وفي الستينيات ظهر مسرح الساعة العاشر (انتقادي ساخر مع

السياسية.

في المقابل بدأت البنى الثقافية الرسمية تتهاوى نتيجة الإهمال والحرب، وبدأت مسارح بيروت إغلاق أبوابها الواحد تلو الآخر، وأغلقت مسارح شارع الحمرا التي بقيت أبوابها مفتوحة حتى الثمانينيات فترة الاجتياح الإسرائيلي (1982). وقد عرفت المدينة هجرة الأشخاص والمسارح (هجرة مسارح أو انزياح نحو منطقة جونية الآمنة، حيث ظهرت عدة مسارح للأطفال ما زالت قائمة حتى الآن، ومنها مسرح الأتينية ومسارح تجارية مسلية). عرفت هذه الحقبة أيضاً موجات من الهجرة لأشخاص، من بينهم مثقفون وكوادر شبابية واعدة، مدّت المقيمين بالدعم المالي والثقافي وجدّدت أفق علاقات تجارية وثقافية مع الخارج.

بعض هذه الجمعيات بفضاءات خاصة، كما أن نظام الجمعيات الثقافية تحوّل مؤخراً إلى نظام الجمعيات غير الربحية مثل جمعية دي سي، وهي جمعية شبابية تعنى بفن الفيديو والبصريات. استقرت هذه الجمعيات في صالات السينما القديمة أو أمكنة بديلة رُممت لاستخدامات جديدة، مثل مركز أمم للأبحاث الذي كان هنغاراً للثقافة جرى تحويله إلى فضاء عرض (تشكيلات)، كذلك غاليري سمعان وهو مكان مهجور في منطقة الكرنيتينا أصبح مركزاً للفنون المعاصرة، إذ قدّم ربيع مروّة ولينا الصانع عرضهما الأخير فيه. وهناك مظاهر فنية جديدة تتمثل في تظاهرات مسرحية ما بعد حداثة، تدمج العديد من الفنون السمعية البصرية وتشكل تجديداً صارخاً على مستوى المضمون.

المسرح والمؤسسات التعليمية والمراكز الثقافية

لعبت الجامعات والمؤسسات الثقافية والتعليمية دوراً مهماً منذ بداية المسرح اللبناني، فالجامعة اللبنانية بفرعها، وكذلك الجامعات الخاصة، تضم أقساماً لتدريس المسرح أو أندية للمسرح وصالات عرض على غرار مسرح مونو في الجامعة اليسوعية ونادي المسرح في الجامعة الأمريكية. وتلعب المراكز الثقافية الأجنبية، كالفرنسي والروسي والبريطاني، دوراً في تمويل المسرح وتنشيطه.

بعد الحرب ومع بداية السلم الأهلي

استحدثت وزارة للثقافة في لبنان عام 1993 بهدف العناية بشؤون الثقافة وبعض قطاعات التعليم، وإذا كانت وزارة الثقافة في البداية قد اهتمت بتمويل بعض القطاعات الثقافية، إلا أن دورها تراجع بسبب ضعف الميزانية، الأمر الذي دفع الجمعيات الأهلية والمؤسسات المدنية إلى جانب القطاع الخاص والمثقفين والفنانين للتعويض عن هذا النقص، فنشطوا الثقافة بمبادرات فردية مدعومة أحياناً بتمويلات خاصة أو عربية أو أجنبية.

المسرح اللبناني الجديد

اعتباراً من نهاية الحرب الأهلية، بدأت ملامح المسرح اللبناني ترسم من جديد من خلال فضاءات مسرحية (مسرح المدينة مع نضال الأشقر هي الآن بصدد تحويله إلى جمعية، هيئات مسرح بيروت ثم مسرح شمس) ومهرجانات (أغلبها تنتظم على شكل جمعيات تعاونية مثل شمس جمعية تعاونية تابعة لوزارة الزراعة، أيضاً الفرقة اللبنانية للدمى وجمعية خيال مع كريم دكروب). ويتمتع

مهرجانات وعروض مسرحية

لا يوجد مهرجان رسمي مركزي للمسرح في لبنان، بل توجد مجموعة من المهرجانات المستقلة التي تتخذ موضوعات محدّدة أو اتجاهات مسرحية محدّدة. من هذه المهرجانات مهرجان بيروت لعروض الشارع الذي يقام بين أيلول وسبتمبر وتشيرين الأول أكتوبر ويجمع عدّة عروض تفاعلية وبرفورمانس، مهرجان الربيع الذي يقام في مسرح التورنسل مستديرة الطيوني وهو مهرجان متنوع متعدد الفنون،

نانسي نعوس لحظة تلاشي خلال الفترة الواقعة بين 21 و23 تشرين الثاني نوفمبر، كما استضاف المسرح نفسه عرض قهوة بيضا ليلة بيضا في 24 تشرين الأول أكتوبر واستضاف أيضاً عرض يضحك أيه بس في الشهر نفسه. بيروت كل يوم آخر أو المدينة كما نحبها (أن تكون) من تنظيم جمعية 98 أسبوع جمعت بين الهندسة والفن المعاصر ضمن تيمة التجريب على المساحة العامة، هكذا دعت الجمعية فنانيين من حول العالم إلى بيروت ليقضوا بضعة أيام ويجولوا على بعض الأماكن بحثاً عن أساليب جديدة لفهم المساحة المدنية. هذه الأسئلة حولها الفنانون في العرض النهائي إلى كل أنواع الفن من تجهيز وبرفورمانس وتصوير ورسم وهندسة. سجّل شربل الهبر أصواتاً من المدينة، ودون كريستوف قطري ملاحظاته على شكل فيديو وصور فوتوغرافية وشريط صوتي بعد قضائه بضعة أيام في منزل مهجور. أما إدواردو بالنشا (إسبانيا) فأحضر أسطوانات من سوق الروشة الجديد للفت الانتباه إلى مسألة الاقتصاد الهامشي الذي ينشأ في المساحات العامة، لكن بيروت كل يوم آخر كانت طريقة المنظمين للقول إن «الفن هو المنفذ الوحيد حتى نتخيل ونفكر ونتمنى مدينتنا كما نريدها أن تكون».

ومن العروض الجامعية التي شهدناها العام 2008 العميان تأليف مورييس مترلينك وإعداد لينا أبيض ورشيد الضعيف وإخراج لينا أبيض، الجامعة اللبنانية الأمريكية، وقد شارك هذا العرض في مهرجان القاهرة التجريبي ومن ثم في دمشق في العام 2008. أما مسرح مونو وبلاشتراك مع مسرح التياترو التونسي الذي يديره توفيق الجبالي فقدّم في بداية شهر كانون الأول من العام 2008 عرضاً بعنوان مذكرات ديناصور لتوفيق الجبالي. ومن عروض فناني جيل ما قبل الحرب الزير سالم والدكتور فاوست لشكيب خوري، قدام باب السفارة الليل كان طويل النصّ لعيسى مخلوف ونضال الأشقر والإخراج لنضال الأشقر،

فيه رقص وموسيقى وعروض وغيره، ويقام في شهر أيار مايو في بيروت والقاهرة. وتقيم جمعية مقامات مهرجانا في فرعها الجديد مساحات وهي جمعية للمسرح الراقص (عمر راجح) وكانت الدورة السابقة في العام 2008 هي الدورة الثالثة. كما ظهر في التسعينيات مهرجان أيلول لمسرح البيئة لكنه توقف.

ومن العروض والتظاهرات المسرحية في العام 2008 علبة موسيقى لمايا زبيب، وهو عرض مسرحي من نوع البرفورمانس مبني على قصص واقعية وخيالية، تروي أحداثاً وعاتات وممارسات وحقائق أو حقائق محتملة لمجموعة من النساء وما يربطهن ببيوتهن بما تمثله هذه البيوت من تناقضات وما تخفيه في زواياها من أوجاع وأحلام ورغبات، وتم تقديم العرض في صالونات بيوت مختلفة في مناطق عدة من بيروت، وهو يشبه نوعية عروض مهرجان أيلول. غير مخصص للجمهور العريض لهشام جابر، مسلسل مسرحي على نمط المسلسل التلفزيوني من ثلاث حلقات تتوزع على ثلاث أمسيات متتالية يحاكي برامج تلفزيون الواقع ويطمح إلى إشراك الجمهور طارحاً قضايا الاغتصاب والإجهاض والموقف من أميركا. عرض لحظة تلاشي لنانسي نعوس رقص معاصر، شارون وحماتي كوميديا سوداء عن الحياة تحت الاحتلال عن كتاب الفلسطينية سعاد العامري الذي صدرت نسخة أصلية منه بالإنكليزية وترجم إلى 17 لغة، أعدته للمسرح عفاف الشوّا ببيبي، وهي تلعب أيضاً دور البطولة في المسرحية من إخراج حسن برايسلر، نتذكر ما تنعاد تقديم مجموعة كهربي عن نصّ للكاتبة بيرين غريزلان ترجمة كريم هارون وإخراج إريك دينيو، عرض وافد لمسرحي لبناني في المهجر هو نبيل الأظن (وفرقتة ال- باكارا) نص عن رواية عبله فرهود مجنون عمر عرض في نهاية عام 2008 واستمر لغاية 4 كانون الثاني جانوري 2009 في مسرح رون بوان الطيوني. مسرح دوار الشمس استضاف عرض

انتشرت في العديد من المدن) في المدن الكبرى القدس (أنشئت الجمعيات فيها اعتباراً من العام 1877). وفي العام 1932 عرضت في دار المعلمين مسرحية هاملت لشكسبير.

يقال إن المسرح الفلسطيني نما في حضان أجواء من التنوير كتأسيس الإذاعة الفلسطينية عام 1936 بإدارة إبراهيم طوقان (ونشاط عائلة الجوزي فنياً). وكانت الصحف قد بدأت تنتشر اعتباراً من العام 1918. لعب كل هذا دوراً إيجابياً في التوجه نحو الحداثة التي كانت تنقل التمثيليات إذاعياً. واعتباراً من العام 1919 ظهرت أسماء كتاب مسرح، مثل الأخوة صليبا وجميل حبيب بحري وله نصوص طبعت في القاهرة ومنها الوطن المحبوب عام 1923، والأخوة نصري وفريد وجميل الجوزي وجولات الفرق الشامية والمصرية (مذكرات العديد من الفنانين). وتؤكد المراجع ومذكرات الفنانين وجود (فضاءات) أو صالات على شكل مقاه كانت تستقبل العروض حتى المدرسية منها. هذه الولادة الأولى تعثرت بسبب ظروف متعددة أهمها حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني التي كانت تسود أغلب المناطق.

الولادة الثانية جاءت في ظل هزيمة عام 1967 مع بداية تشكل حركة التحرر الفلسطينية ثم أحداث أيلول عام 1970. لقد بدت ولادة المسرح الفلسطيني في الشتات كما في الأراضي المحتلة صعبة ومتعثرة بشكل كبير من جديد. وبغض النظر عن النتائج على المستوى الفني، كانت هناك اعتباراً من نهاية الستينيات وبداية السبعينيات رغبة واضحة في بلورة مسرح يحمل الهوية الفلسطينية في اتجاهات متعددة وبشكل متزامن لكن من دون أي تنسيق.

المسرح الوطني الفلسطيني في الشتات

أول محاولة لخلق مسرح فلسطيني جاءت من خلال فرقة فتح عام 1966 وهي تجربة عاشت سنتين وقدمت مسرحية شعب لا يموت من تأليف فتى الثورة وإخراج صبري

مسرحية الدب لأنطون تشيخوف إخراج منير أبو دبس، مقام الجدي تأليف وإنتاج وإخراج رفيف كرم على مسرح مونو وهو عبارة عن توليف للغة المسرح التقليدي مع عناصر المألتي ميديا. ومن أهم الإصدارات المسرحية للعام 2008 خالدة السعيد الاستعارة الكبرى في شعرية المسرح (ذاكرة تتحول إلى تاريخ المسرح) صادر عن دار الآداب في بيروت، وروحيه عساف أعمال وأعلام سيرة المسرح دار الآداب 2008.

المسرح الفلسطيني

معاناة وولادات متتالية

المسرح الفلسطيني هو مثال صارخ على علاقة المشروع المسرحي بمسألة الهوية والتاريخ والجغرافيا ومثال على قضية الخصوصية. عانى هذا المسرح بشكل دائم من مشاكل جعلت مسيرته صعبة للغاية، ومرّ بمراحل عديدة كأنها ولادات متتالية. الولادة الأولى كانت قبل 1948 والولادة الثانية بعد 1967، خصوصاً خلال الانتفاضة الأولى في 1987 والولادة الثالثة بعد 1993.

الولادة الأولى كانت مع بداية المسرح ونشأته في المدن الفلسطينية في سياق قصة دخول المسرح بشكل عام إلى بلاد الشام في منتصف القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. يقول كمال أحمد غنيم في كتابه عن المسرح الفلسطيني، «إن الإشارات على وجود المسرح تعود لفترة مبكرة نسبياً لكن ليس هناك أسماء رواد مبكرين ولا إنتاج مسرحي يذكر». مجتمع يتسم بأغلبية فلاحية تعيش تحت الانتداب البريطاني والمسرح هو ظاهرة مدنيّة بامتياز، في الوقت نفسه كان هناك نوع من النهضة الحضارية في بعض المناطق والمدن، كان المسرح منذ البداية نضالياً (ضد وعد بلفور) وتنويرياً. وقد وُجد المسرح في النوادي الثقافية (في حيفا النادي الأورثوذكسي والنادي الكاثوليكي والنادي الإسلامي) ومن خلال المدارس التبشيرية التي

منذ البداية دوراً اجتماعياً هاماً على الأرض، لا بل تميز عن أشكال التعبير الأدبية والفنية الأخرى.

تشكيل الفرق المسرحية

كانت البداية مع فرقة عائلة المسرح التي تحولت إلى فرقة بلالين وقامت سنة 1970 في رام الله، ثم تأسست فرقة دبابيس سنة 1972 في رام الله، ومنها انبثقت فرقة الحكواتي 1983 ولا تزال موجودة إلى اليوم تحت اسم المسرح الوطني الفلسطيني وفرقة صندوق الحب وفرقة مسرح القصبه في القدس وفرق أخرى. إضافة إلى مسرح السنابل وعناد في البيرة وبعض الفرق التي أنشئت في المخيمات سنأتي على ذكر بعضها. ومن مؤسسي الحركة المسرحية في تلك المرحلة فرانسوا أبو سالم، جاكى لوبيك، راضي شحادة، إدوار المعلم. وأقيم أول مهرجان للمسرح والفولكلور الفلسطيني في رام الله عام 1973 واستمر المهرجان حتى العام 1975 وكان هو الأساس في تشكيل عدد من الفرق المسرحية التي توالدت من بعضها البعض. وقد أخذ هذا المسرح شكلاً وتوجهاً مختلفين عن المسرح العربي وعانى من مشاكل خاصة به تماماً، منها غياب الريبورتوار وغياب المختصين وغياب المرجعية (حتى أداء الممثل فيه لا يشبه أداء الممثل العربي) وغياب الرعاية ومشكلة الرقابة والمنع، لهذا ظهر شكل العمل الجماعي في إعداد النصوص أو الكتابة.

المسرح بعد التسعينيات (بعد أوسلو والانتفاضة الأولى)

بعد اتفاقية أوسلو وعودة الفلسطينيين من تونس إلى الضفة الغربية وتشكيل السلطة الفلسطينية، حصل تحول كبير في شكل المؤسسة المسرحية، فالسلطة خلقت بنى، منها وزارة الثقافة، لكن الميزانية المخصصة لهذه الوزارة كانت ضعيفة. لقد سمحت هذه البنى بإنشاء مؤسسات تابعة للمجتمع المدني لكن لم تقدم لها المساعدات اللازمة، فتحوّلت

سندس. ويُعتبر خليل طافش مؤسس المسرح الوطني الفلسطيني في الشتات، وهو دعا إلى إنشاء مسرح وطني فلسطيني بعد أن توقف نشاط فرقة فتح في أعقاب أحداث أيلول في الأردن. وقد درس طافش المسرح في القاهرة وتخرج من المعهد العالي للفنون المسرحية في القاهرة عام 1969، وأكمل خلال هذه الفترة تقديم عمل مسرحي للشاعر العربي السوري ممدوح عدوان بعنوان محاكمة الرجل الذي لم يحارب من إخراج حسن عويتي. ومن الأسماء التي عملت في المسرح الفلسطيني في الشتات، حسين الأسمر وحسن العويتي الذي قدم عرضاً بعنوان الزيارة عن نص ليويسف القعيد، وقد مثل فيه زيناتي قدسية وتدور أحداثه حول زيارة نيكسون لمصر. كما جرى عرض الحلم الفلسطيني النص لرشاد أبو شاوور والإخراج لحسين الأسمر، وتم أيضاً عرض مؤسسة الجنون من إخراج فواز الساجر عن نص لسميح القاسم، وفي مرحلة متأخرة المخرج العراقي جواد الأسدي. وكانت آخر مسرحية أنتجت ضمن هذا الإطار في دمشق بداية التسعينيات مسرحية الاغتصاب لسعد الله ونوس من إخراج جواد الأسدي.

المسرح في الضفة الغربية (حتى الانتفاضة الأولى)

بدأ هذا المسرح يتبلور اعتباراً من السبعينيات، خصوصاً في مدن مثل رام الله والبيرة والقدس، على الرغم من المعوقات الإسرائيلية (رقابة ومنع ومسألة التصريحات والأنونات). ويعتبر طارق مصاورة أول من شكل فرقة مسرحية قبل العام 1970 وأعد مسرحية أليخاندر كاسونا مركب بلا صياد. وإذا كان مسرح الشتات محدود التأثير لأنه مسرح تمثيل دبلوماسي أكثر منه مسرح جمهور، إذ إن هذا المسرح لم يوجه يوماً إلى المخيمات الفلسطينية أو إلى أي شكل من أشكال التجمعات الفلسطينية، فإن المسرح في الضفة الغربية شكل حالة مختلفة، فقد لعب

ثقافية فلسطينية غير حكومية متخصصة تأسست في العام 1970 في القدس، وفي العام 2000 افتتح المسرح في مدينة رام الله. يعمل المسرح على تفعيل الحياة الثقافية في فلسطين من خلال إنتاج أعمال مسرحية واستضافة عروض فنية في مجالات المسرح والموسيقى والرقص، بالإضافة إلى عرض الأفلام السينمائية اليومية وتنظيم الأسابيع والمهرجانات السينمائية المتخصصة. ويقوم المسرح بتنظيم برامج ونشاطات ودورات وندوات ثقافية وفنية مختلفة، ويستهدف في عمله شرائح المجتمع كافة.

مسرح عشتار: فرقة عشتار لتعليم وتدريب المسرح في رام الله، وهي مؤسسة غير حكومية بإشراف إدار المعلم وإيمان عون، وهي في الأصل فرقة طلابية في البيرة لها أهداف تنمية وتربوية. تأسست في مدينة القدس عام 1991 كبرنامج تدريبي للمسرح موجه لطلبة المدارس والجامعات، وفي العام 1995 افتتحت مقرها الثاني في رام الله وعملت على تأهيله كفضاء مسرحي من خلال قاعتين، واحدة للتدريب وأخرى للعرض (70 متفرجاً) وتحولت مؤسسة عشتار إلى مختبر مسرحي اعتمد بالأساس على تقنية المسرح التفاعلي. صدر عنها مؤخراً عدة كتب حول المسرح التفاعلي (أوغستو بوال).

المسرح في غزة

يعتبر وضع المسرح في غزة أكثر صعوبة والحركة المسرحية هناك نشطة ولها امتداد تاريخي طويل. مجموعة كبيرة من الشباب اجتمعت على شكل فرق مسرحية وقدمت مختلف ألوان الفن المسرحي وبجهود ذاتية على المستويين المادي والفني خلال السنوات الماضية، وتعتبر مرحلة ما بعد 1993 الفترة الأهم بالنسبة للمسرح في غزة.

تأسست في قطاع غزة عدة فرق مسرحية منها الشموع المسرحية والأمل للفن والمسرح التي أسسها الفنانان صائب السقا ونبيل ساق

هذه المؤسسات إلى التمويل الأجنبي لكي تنتج مسرحاً، وهذه الصيغة ليست حكرًا على المسرح الفلسطيني إنما هي موجودة في عدة دول عربية. في ظل العولمة ومع توحيد أشكال الثقافة نما المسرح الفلسطيني (على مستوى الكمّ بخاصة)، ويوجد اليوم عدد كبير من الفرق والمؤسسات المسرحية في مختلف أرجاء الأراضي الفلسطينية.

مسرح الحكواتي المنبثق عن فرقة بلالين عام 1977 مع فرنسوا أبو سالم الذي يمكن أن يطلق عليه مؤسس المسرح الفلسطيني، وهو أول من أسس فرقة في القدس الشرقية في السبعينيات من القرن الماضي في بيته. استطاعت الفرقة أن تستمر من دون انقطاعات (وهذا استثناء) واعتمدت مبدأ العمل الجماعي والتجوال بحثاً عن جمهورها، تحولت في فلسطين وفي أوروبا وقدمت عدداً كبيراً من العروض مسرحية محبوب محبوب، لكن عدم التفرغ وغياب الرعاية والمشاكل العديدة التي تعرضت لها الفرقة أنهكتها، فحاولت البحث عن موقع لها ووجدت ضالتها في سينما محروقة في القدس ومن خلال إسهامات تطوعية كثيرة، حولت هذه السينما إلى مركز مسرحي (أول بيت مسرح) في عام 1984. تجدر الإشارة إلى أن المساهمات والتمويل الأجنبي للفرق الفلسطينية قد توفر في ما بعد عبر هذا المسرح، وأصبح اليوم هذا الفضاء المسرحي فضاءً ثقافياً يستقبل نشاطات عديدة متنوعة من موسيقى وعروض وندوات، وفي 3 آب أغسطس 2008 أغلقت القوات الإسرائيلية هذا المسرح.

مسرح القصبة فضاء فرقة مسرح القصبة

مسرح وسينماتك القصبة على اعتبار أنه الصرح الثقافي الفلسطيني المزود بالمرافق المختلفة والتقنيات العالية في مدينة رام الله، وهو مجهز للاستخدام في المجالات الفنية كافة. ومسرح وسينماتك القصبة مؤسسة

لأن مسرحنا لا يستطيع أن يعتاش من دخل التذاكر وجمهورنا لا يتهافت على المسارح». إن هذا المسرح يعاني من مشاكل الرعاية والهوية والتواصل ويغلب عليه الطابع السياسي أو السياسي الساخر.

عروض مسرحية عام 2008

قدّمت القدس مسرحيتين: الأولى هي عقد هيلين عن نصّ الكاتبة الكندية كارول فريشيت وإخراج الفرنسي اللبناني الأصل نبيل الأظن مع ممثلين وتقنيين فلسطينيين، وقد تمّ الافتتاح في شهر شباط فبراير 2008. وكانت المسرحية قد عُرضت قبل ذلك في عدة عواصم عربية وفي فرنسا مع فريق عمل عربي آخر، وهي تتحدث عن رحلة امرأة عربية تدعى هيلين في إحدى المدن العربية باحثة عن عقد لؤلؤ أبيض أضاعته، ويصبح سائق التاكسي المدعو نبيل حارسها وحاميها في متاهات مدينة هي مكان البحث عن العقد ومدينة تسمح لها بالتعرف إلى واقع ما. أما المسرحية الثانية فهي أبوك بالخوف عن نص الكاتب محمود شقير إخراج حسام أبو عيشة، عُرضت في مدينة القدس في نهاية شهر تشرين الثاني نوفمبر 2008، وتتناول تفكير الفتیان والفتيات في الوطن حين يخططون للمستقبل وهم قد عاشوا ماضياً يملؤه الخوف وحاضراً أسوأ يخيفهم من المستقبل. وقدّمت فرقة عشتار مسرحية العشاء الأخير في كانون الثاني يناير مع مخرج هولندي وستة ممثلين من الفرقة، وتطرح المسرحية قضية الحدود والسفر وهي عبارة عن خليط من أشكال تعبير متنوعة من كوميديا وتراجيديا ورقص تعبيرية (قدّمته رشا جهشان من الناصرة). وقدّم العرض في رام الله ثم في جولة على أراضي الـ 1948.

وهناك أيضاً عرض يتناول واقع السجناء الفلسطينيين عنوانه القسم رقم 603 النص لعماد فراحي وإنتاج مسرح القصة في رام الله، وتحدث المسرحية عن أربعة معتقلين في السجن ثلاثة منهم ينتظرون إطلاق سراحهم في عملية

الله، وأيضاً فرقة حناضل التي تأسست عام 1989 وقدّمت عدة مسرحيات وفرقة ومجمّع الكرامة التي تأسست عام 1992 ومؤسسة يوم المسرح ومؤسسة الجنوب ومؤسسة بسمة وفرقة مسرح للجميع وجمعية فكرة وغيرها العديد من الفرق المسرحية، التي غاب بعضها ومازال بعضها الآخر يعمل حتى اليوم.

لم تستطع تلك التجارب من الناحية الفنية، على الرغم من كثرتها ومن المحاولات الجادة في تحقيقها، أن تشكل حركة مسرحية واعية تسير باتجاه النضج الفني وبالتالي نحو التطور وإنما بقيت تدور في فلك الهواية.

المسرح في أراضي الـ 1948

توجد فرق مسرحية عربية في العديد من المدن الفلسطينية في الناصرة وحيفا وعكا أغلبها فرق مستقلة لكنها تابعة لوزارة المعارف الإسرائيلية، وإذا كان توفيق زياد قد كتب يوماً «أن الأقلية العربية في إسرائيل لا تمتلك مسرحاً وهذه هي الحقيقة المرّة... وأن وضع المسرح العربي مؤلم للغاية، فكل ما هنالك محاولات مشكورة عاصمية لبناء هذا المسرح». إن الوضع اليوم قد تغيّر، خصوصاً بعد تنشيط المسرح في الضفة الغربية بعد التسعينيات، وقد حاول فنانون (درسوا في الجامعات إليه ودية يعملون في المسرح العبري) إنشاء مسرح عربي في إسرائيل، منهم الممثل محمد البكري، الممثلة حنان الحلو، الممثلة سلوى نقارة، راضي شحادة الذي أصدر كتاباً بالغ الأهمية حول «المسرح في فلسطين 48 بين صراع البقاء وانفصام الهوية» ووضع في مقدمته إصبعه على المشاكل التي يعاني منها هذا المسرح بقوله «نحن بخلاف كل المسارح في العالم عربية كانت أم أجنبية ليس لدينا المفهوم المعروف نفسه حول معنى المسرح التجاري والمسرح الجاد، أما مشكلة المسرح الفلسطيني في إسرائيل والشاذة عن باقي المسارح في العالم، فتكمن في عدم وجود مسرح تجاري بالمفهوم الذي أوضحته سابقاً،

وإذا كان توفيق زياد قد كتب يوماً أن الأقلية العربية في إسرائيل لا تمتلك مسرحاً، فإن الوضع اليوم قد تغيّر، خصوصاً بعد تنشيط المسرح في الضفة الغربية بعد التسعينيات. فقد حاول فنانون (درسوا في الجامعات اليهودية ويعملون في المسرح العبري) إنشاء مسرح عربي في إسرائيل.

ملاحم تؤكد خصوصية تجربته، فالواقع أن تجربة هذا المسرح وطيدة الصلة بتاريخ تشكل دول الخليج العربي وتحولاتها التاريخية والاقتصادية والاجتماعية. إن الشروط التي توطر هذا المسرح تتوزع بين الملاحم العامة والخصوصيات المحلية وبين هذه الخصوصيات حين تنمرد على الذات وعلى ثوابتها. وهكذا فإن المسرح في دول مجلس التعاون الخليجي بكل مكوناته وتجاريه، يبقى موزعا بين سلطة التراث وبين النزوع إلى الحداثة مع ما فتحه عصر التقنيات من أبواب للمسرح. وقد عكس المسرح الخليجي بشكل واضح شكلا ومضمونا، تناقض الواقع بكل أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إنه تناقض الدخول في زمن الحداثة في مجتمع تتكاثر فيه الأسئلة وتكبر حول أصالة هذا المجتمع أمام هذه الحداثة، التي نقلت المجتمعات الخليجية من زمن الغوص والارتباط بالبحر كمصدر للرزق والأسرار والحكايات، إلى زمن النفط بكل ما حققه من نمط جديد للعيش والرفاهية. لقد دخل المسرح الخليجي من قلب ذلك التناقض ليربط ممارسته اليومية بالذاكرة الشعبية وبالواقع لنقل الخلل ونقده والكشف عن معاناة الإنسان في مرحلتين متناقضتين ومختلفتين، هما ما قبل النفط وما بعده من دون أن يخفي نزوعه نحو جعل المسرح في دول مجلس التعاون ذا هوية متماسكة المقومات، موصولة إلى تراثها المحلي بكل تراثه وتاريخيته.

وقد احتفت التجربة المسرحية الخليجية - من دون المسرح العربي - كثيرا بالتغيير الاجتماعي، لأن المجتمعات العربية الأخرى لم تواجه ظواهر الانقسام والتوتر والصراع والقلق وعدم التوازن التي خلفها ظهور النفط وانقلاب نمط الإنتاج في فترة وجيزة من الزمن كما حصل في دول مجلس التعاون. ويلاحظ من التجربة المسرحية في الخليج انتقالها من ساحات المدارس والأندية إلى المكان الطبيعي المخصص لقيام العرض المسرحي، وهذا يعني أن المسرح لم يعد هامشيا، وقد أصبح تكوين

تبادل للأسرى. وعرض مسرح الرواة المقدسي مونودراما الأحداث الأليمة في حياة أبو حليمة عن قصة الأديب طه محمد وإعداد المسرحي نجوان درويش وأداء إسماعيل دباغ وإخراج الإسباني جاكوب أمو، وقد تحولت المسرحية إلى ظاهرة شعبية قدمت في القدس وعقدت حولها ندوات (جامعة القدس) ثم عرضت في الأراضي الفلسطينية. وقدم مسرح القصبة مسرحية بيت الدمية لإيسن من إخراج جورج إبراهيم، وفي مدينة حيفا قدمت فرقة تفرانين مسرحية باب الحارة وهي مسرحية تحاكي المسلسل العربي (السوري) باب الحارة الذي استحوذ على نسبة متابعة عالية في أرجاء الوطن العربي. وقدم مسرح الميدان في حيفا في شهر تشرين الأول أكتوبر 2008 مسرحية قصة خريف للإيطالي ألدو نيكولاي وإخراج أمير نزار الزعبي وتمثيل سلوى نقارة (وهي تطرح قضية الشيخوخة). وقد حل العرض ضيفا على مسرح القصبة في رام الله. وقدمت فرقة مسرح تواصل مسرحية عن إعلان الاستقلال الفلسطيني ومسرحية الجدارية عن نص لمحمود درويش، واستكملت جولاتها وقدمت عروضاً في مناطق عدة، من بينها مهرجانا دمشق وأدنبرة في 2008.

وضمن فعاليات قسم المسرح في مركز ثقافة الطفل الفلسطيني التابع لجمعية الثقافة والفكر الحر والذي يواصل عمله مع الشباب المبدعين والموهوبين في مجال المسرح، قام خمسة عشر شابا بإنتاج ثلاث مسرحيات خلال عام 2008 وبمعدل خمسة عروض لكل مسرحية، تناولت وجهة نظر الشباب تجاه قضايا المجتمع المختلفة، والمسرحيات هي حارة العميان وشهيق وزفير وكأنها غرفة. وقد شهد العام 2008 وفاة المخرج المسرحي الفلسطيني يعقوب إسماعيل رئيس رابطة المسرحيين الفلسطينيين.

المسرح في دول مجلس التعاون الخليجي ملاحم وخصوصيات

تظهر دراسة تاريخ المسرح الخليجي عدة

والهموم الذاتية، ويتحوّل كلياً إلى الفرد وعوالمه الخاصة. كما أصبح الاتجاه السائد هو الميل نحو النصوص القصيرة البصرية البعيدة عن الصراعات المصيرية، وإلى التقليل من الشخصيات المسرحية والاكتفاء بحالات إنسانية فردية، وربما لهذا السبب كان طبيعياً أن يتقلص المسرح نصاً وشكلاً ليتحوّل نحو المونودراما.

وعلى الرغم ممّا تقدّم من ملامح مشتركة في مسرح دول مجلس التعاون، إلا أن ذلك لا ينفي تفاوت التجارب وإن بنسب ضئيلة بين هذه الدول، خصوصاً من حيث حضور أو غياب المرأة ومن حيث توجّهات المؤسسات الرسمية في دعم هذا المسرح.

المسرح القطري البدايات

لا تختلف التجربة القطرية عن مثيلاتها في دول الخليج العربية وهي بدأت بالارتجالات الهزلية في المجالس الخاصة، وصولاً إلى الأندية الاجتماعية الثقافية التي ظهرت مع عصر النفط مثل نوادي الطليعة والجزيرة وكبار الموظفين، وهي نوايا قدّمت العديد من العروض المسرحية اعتباراً من العام 1959. ومع إنشاء الأندية الرياضية والمراكز الشبابية في بداية الستينيات بدأت الظاهرة المسرحية بالتبلور بشكل أفضل، وفي الفترة نفسها بدأ المسرح المدرسي بالظهور. وقد ظهرت أول فرقة مسرحية قطرية عام 1972 واختارت المسرح القطري اسماً لها، بعدها ظهرت ثلاث فرق أخرى هي مسرح السد ومسرح الأضواء والمسرح الشعبي، ثم دمجت الفرق الأربع في فرقتين هما: فرقة قطر المسرحية وفرقة الدوحة المسرحية، وقبل سنوات قليلة تمّ تأسيس فرقة مسرح الخليج.

مطلع العام 1986 بدأت المؤسسات الفنية الخاصة التي تعمل في مجال الإنتاج المسرحي بالظهور، فقامت بتقديم مجموعة أعمال مسرحية حظيت بإقبال كبير من

الفرق المسرحية منذ أواخر العقد الخامس من القرن العشرين استقطاباً لاهتمام جوهرى بالمسرح.

ومنذ بداية العقد السادس نجد مولداً حقيقياً للجهد الكامن وراء تكامل العرض المسرحي، وقد تبلورت جماعية العرض بظهور الفرق المسرحية المتخصصة، كما تبلورت حرارة التغيرات بعمقها وتسارعها عند ظهور المحلية التي تكتب باللهجة العامية من أجل أن تعرض لا أن تقرأ. لذلك لم يستطع النص المسرحي الخليجي الاستقلال عن العرض المسرحي لأسباب عديدة أهمها غياب الاستراتيجية المسرحية لدى الفرق الأهلية، يظهر ذلك جلياً في عدم ظهور أسماء مهمة على صعيد الكتابة المسرحية الخليجية، الأمر الذي دفع ببعض المؤسسات الرسمية إلى تخصيص مسابقات للتأليف المسرحي، خصوصاً في الشارقة.

وعلى الرغم من أن الحكومات الخليجية مسؤولة كلياً عن رعاية المسرح في بلادها، إلا أن هناك مؤسسات خاصة تقوم بتمويل عروض مسرحية أو تشجيع المؤلفين من خلال المنح والجوائز العديدة، نذكر منهم جائزة سلطان العويس. كما أن دائرة الثقافة والإعلام بالشارقة تقوم حثيثة بتشجيع التأليف للمسرح سواء أكانت نصوصاً مسرحية أم أبحاثاً في مجال المسرح. كما لا بد من الإشارة إلى إسهامات الكويت في إثراء الدراسات والترجمة في العالم العربي، من خلال سلسلة عالم المعرفة وسلسلة المسرح العالمي وهي قدّمت ما يزيد على 300 نص مسرحي عالمي مترجم.

وبعد أن تأثر المسرح الخليجي في العقود الماضية بالأطروحات القومية، كانت مرحلة الصوت العالي في المسرح الاحتجاجي وخصوصاً بشأن قضية فلسطين، حيث كانت النصوص والعروض مفتوحة على الشعارات القومية، في الوقت الذي نرى فيه المسرح اليوم يعيش مرحلة انزياح نحو القضايا الصغيرة

وعلى الرغم من أن الحكومات الخليجية مسؤولة كلياً عن رعاية المسرح في بلادها، إلا أن هناك مؤسسات خاصة تقوم بتمويل عروض مسرحية أو بتشجيع المؤلفين من خلال المنح والجوائز العديدة.

التوجيه المسرحي في الوزارة وتستخدمه فرق أخرى في بعض الأحيان، ومسرح الدوحة بلايرز التابع للجالية الإنجليزية بالدوحة وتستعين به الفرق الأخرى. وتقوم الدولة حالياً ببناء الحي الثقافي بالدوحة الذي سيضم داراً للأوبرا وعدداً لا بأس به من المسارح متعددة الاستخدامات، وذلك استعداداً للدوحة عاصمة للثقافة العربية 2010.

أبرز العروض المسرحية لعام 2008

شهد العام 2008 عرض مسرحية أبو حيان التوحيدي من تأليف وإخراج حمد الرميحي وإنتاج شركة الموال للإنتاج الفني، وقد عُرضت في مهرجان دمشق الرابع عشر للفنون المسرحية 2008. وقدمت فرقة قطر مسرحية يا غافل إلك الله من تأليف خليفة السيد وإخراج ناصر عبد الرضا، كما عُرضت مسرحية شؤ الضعاعين من تأليف وإخراج عبد الرحمن المناعي (رائد المسرح القطري) فرقة الدوحة المسرحية، ومسرحية الأطفال فله وعروس البحر من تأليف عبد الواحد محمد وإخراج فالح فايز وإنتاج وتقديم السعيد للإنتاج الفني. وشهد العام الماضي أيضاً عروضاً أخرى هي الجرّة من تأليف وإخراج سالم المنصوري وإنتاج وتقديم المركز الشبابي للفنون المسرحية، إضافة إلى أوبريت عسل يا وطني من تأليف عبد الرحيم الصديقي وتيسير عبد الله وإخراج حسن إبراهيم وناصر عبد الرضا، قدمت على خشبة مسرح قطر الوطني ضمن المهرجان المسرحي الأول للأشخاص ذوي الإعاقة في دول مجلس التعاون الخليجي.

المسرح الإماراتي بداية ومحاولة

لا يمكن فصل المسرح في الإمارات العربية المتحدة عن تأثيرات المسارح الخليجية، خصوصاً البحرين والكويت، إذ إن المسرح كما التعليم بدأ فيهما مبكراً. لقد كانت الشارقة بؤرة

الجمهور. وتستعين هذه المؤسسات بممثلين من الفرق المسرحية الأهلية المحلية مطعّمة بفنانين مسرحيين من دول الخليج وبعض الدول العربية.

المؤسسة المسرحية

تشرف الدولة في قطر على الفرق الأهلية بشكل كامل من خلال قسم المسرح في إدارة الثقافة والفنون بوزارة الثقافة والتراث، وتقدم هذه الإدارة دعماً مادياً سنوياً لهذه الفرق، مقابل تقديم عرض واحد في السنة وتمثيل قطر في المهرجانات المحلية والعربية. كما تشرف الدولة على 13 فرقة شبابية موزعة على الأندية الرياضية والمراكز الشبابية عبر الهيئة العامة للشباب. ويتميز المسرح الشبابي بالنشاط فينظم مهرجانين سنويين في الربيع والصيف إضافة إلى العديد من الورش المسرحية. في العام 2005 تم تأسيس المركز الشبابي للفنون المسرحية (أصبحت تابعيته هذا العام لوزارة الثقافة بدلاً من الهيئة العامة للشباب).

من جهة أخرى تشرف وزارة التربية والتعليم على المسرح المدرسي الذي تأسس منذ العام 1974 وبقي فاعلاً في المدارس حتى العام 2005 تاريخ صدور قرار تجميده. وكان توجه التربية المسرحية يضم أكثر من 50 مشرفاً مسرحياً موزعين على المدارس غالبيتهم من الجاليات العربية.

أما المؤسسات الفنية الخاصة والتي ظهرت في فترات متأخرة، فهي غير فاعلة وتعتمد على إنتاج مسرحيات تجارية للأطفال في الأعياد فقط. أما مسرح النجم الواحد فيعتمد على جهود الفنان غانم السليطي، الذي يقدم كوميدياً سياسية موسمية ذات طابع تجاري، ومع ذلك فإن الدولة تسهم أحياناً في الدعم المادي لهذه المؤسسات.

توجد في دولة قطر ثلاثة مسارح مخصصة للعروض المسرحية مجهزة بتقنيات متقدمة هي: مسرح قطر الوطني الذي افتتح عام 1986 ومسرح التربية وهو مسرح خاص بإدارة

الدولية للمسرح التابعة لليونسكو، لكتابة كلمة يوم المسرح العالمي (تقليد سنوي دولي تكرم فيه كل سنة شخصية هامة من شخصيات عالم المسرح). كذلك أعيد في العام 2008 نشر عدد هائل من أمّهات الكتب المسرحية في طبعة متيسرة دعماً للثقافة المسرحية.

الأعمال المسرحية المعروضة في العام 2008

كل هذه الاعمال هي من إنتاج قطاع الحكومة. وقد شهد العام الماضي العديد من العروض المسرحية أهمّها العزبة من تأليف حميد فارس حميد وإخراج خالد علي ربيع، زمان اليوم من تأليف جاسم الخراز، عنبر للمخرج مروان عبد الله صالح وتأليف طلال محمود، الستارة من إخراج حمد عبد الرزاق. كما قدّمت جمعية عجمان للفنون الشعبية والمسرحية الغاوي من تأليف محمد حسن أحمد ومحمد عبد الله الحمادي وإخراج محمد عبد الله الحمادي.

الأعمال التي قدّمت في مهرجان الشارقة المسرحي 2008 الدورة 18

شهد هذا المهرجان العديد من العروض المسرحية، من بينها مسرحية دهن العود تأليف أحمد بورحيمة وإخراج محمد العامري، هاوية تأليف وإخراج علي جمال، صرخة من تأليف اسماعيل عبدالله، ميادير من تأليف الكاتب إسماعيل عبدالله وإخراج الفنان أحمد الأنصاري، لاحيلة تأليف الكاتب سعيد اسماعيل وإخراج الفنان بلال عبدالله، محطات من حياة أبوي تأليف سعيد اسماعيل وإخراج الفنان بلال عبدالله، مسرحية فانوس تأليف محمد سعيد الضحاني وإخراج عبدالله راشد، النمرود تأليف الشيخ د. سلطان بن محمد القاسمي وإخراج المنصف السويسي وجرى عرضها في عدة مهرجانات مسرحية ودول عربية.

ظهور المسرح في الإمارات، ويُعتدّ حتى الآن أن أول مسرحية جرى عرضها هي طول عمر واشبع طماشة عام 1958 في النادي العماني بالشارقة، ثم عُرضت عام 1959 مسرحية وكلاء صهيون في نادي الشعب في الشارقة أيضاً.

اشتهرت أول فرقة مسرحية مستقلة عام 1972 باسم المسرح القومي للشباب في دبي، وفي تلك الفترة كانت وزارة الإعلام والثقافة تعدّ العدة لتطوير قسم المسرح التابع للإدارة الثقافية لديها كجزء من اختصاصات الوزارة. واستعان قسم المسرح بالخبرات العربية ابتداءً من زكي طليمات، الذي قدّم تقريره عن كيفية النهوض بالحركة المسرحية بعد جولة لمدة شهرين في الإمارات السبع. بعدها استقدمت الوزارة الفنان صقر الرشود الذي كان له الدور الكبير في وضع مخطط علمي وتنفيذي للنهوض بالحركة المسرحية، كما استفادت الدولة من بعض الخبرات الأكاديمية العربية ومن الرواد مثل الفنان إبراهيم الصلال.

يوجد على الساحة المسرحية في دولة الإمارات حالياً نحو 15 فرقة مسرحية 10 منها مستقلة، أما الفرق الأخرى فهي موزعة بين نوادٍ أو جمعيات فنون وتقدّم مسرحيات محلية وعربية وعالمية. كما يوجد في الإمارات أكثر من اثنتي عشرة قاعة مسرحية بعضها صُمم على الطراز الحديث وجُهّز بتقنيات متطورة. أما أبرز الفرق المسرحية اليوم فهي المسرح القومي للشباب (دبي)، مسرح الفجيرة القومي، مسرح الإمارات القومي (أبو ظبي)، مسرح دبي الشعبي.

كما تمّ تأسيس الهيئة العربية للمسرح بمبادرة إماراتية كان الهدف منها تشجيع المسرح العربي ككل، لذلك تقام مسابقات سنوية لتشجيع التأليف المسرحي، إضافة إلى مهرجان عربي سنوي. ومن الأحداث المهمة في عام 2008 اختيار الشيخ سلطان بن محمد القاسمي حاكم إمارة الشارقة من قبل المنظمة

تمّ تأسيس الهيئة العربية للمسرح بمبادرة إماراتية كان الهدف منها تشجيع المسرح العربي ككل، لذلك تقام مسابقات سنوية لتشجيع التأليف المسرحي، إضافة إلى مهرجان عربي سنوي.

المسرح الكويتي

ريادة في منطقة الخليج

تعتبر فترة الأربعينيات بداية الحركة المسرحية في دولة الكويت، وهي بذلك أقدم حركة مسرحية في الخليج العربي. لقد بدأ المسرح مدرسياً في الكويت، وبحسب المراجع التاريخية فإن أول عرض مسرحي ظهر في دولة الكويت يعود إلى عام 1922 في حفل اختتام العام الدراسي الأول لمدرسة الأحمدية. أما المرحلة الثانية فقد جاءت مع تأسيس المسرح الوطني ومجيء زكي طليمات الذي أنشأ فرقة مسرحية وشارك في التمثيل وأشرف على الإخراج وترأس أول معهد للدراسات المسرحية في الكويت. وتميّزت هذه المرحلة بتعدد الفرق وتنوعها، وقد لعبت وزارة الشؤون الاجتماعية دوراً هاماً في رعاية الحركة المسرحية ودعم المسرح الجاد، بحيث قررت إشهار أربعة مسارح أهلية هي: المسرح العربي، مسرح الخليج العربي، المسرح الكويتي. وكان المسرح الشعبي (الأم) قد اشتهر في عام 1964. يعتبر المسرح في الكويت الأول في محيط منطقة الخليج العربي وله الفضل والريادة على مسارح الخليج التي نهلت منه الكثير وتأثرت بأنشطته. وقد أسهم المسرحيون الكويتيون في تأسيس وتطوير الحركة المسرحية في عدة دول خليجية منها مسرح الإمارات مع صقر الرشود وفؤاد الشطي.

وبرزت في الثمانينيات من القرن الماضي ظاهرة المسارح الخاصة أو ذات الصبغة التجارية، ومن أشهر هذه المسارح: مسرح الفنون ومركز سكوب سنتر للإنتاج الفني ومركز الأبرق للإنتاج الفني ومجموعة طيف ومسرح السلام والجزيرة والوطني، وهناك جهات أهلية خيرية تقدم أعمالاً مسرحية.

أواخر العام 1969 افتتح في الكويت معهد الدراسات المسرحية، وكانت الدراسة فيه مسائية ويعطي الطلاب في ختام دوراته مؤهلاً متوسطاً. كما صدر مرسوم أميري عام 1973 يقضي بإنشاء المعهد العالي للفنون

المسرحية الذي اقتصر القبول فيه على حملة شهادات الثانوية العامة، وتحددت مدة الدراسة بأربع سنوات يُمنح الطالب بعدها درجة (بكالوريوس).

عروض مسرحية عام 2008

شهد العام 2008 العديد من العروض المسرحية في الكويت من بينها مسرحية بو خريطة لفرقة الجيل الواعي من تأليف وإخراج حسين مسلم، العثرة لفرقة المسرح الكويتي تأليف محمد الفرج وإخراج وليد سراب، مسرحية لبر للمؤلف الإنجليزي وليم شكسبير قدمتها فرقة المعهد العالي للفنون المسرحية، مسرحية بلا ملامح لفرقة مسرح الشباب من تأليف عبد الأمير شمخي وإخراج عبد العزيز صفر على خشبة مسرح الدسمه، إني أرى ما تراه لفرقة المسرح الشعبي من تأليف شاكر المعتوق وإخراج إبراهيم بوطيبان، المستأجر الجديد لفرقة المسرح العربي من تأليف يوجين يونسكو وإخراج عمّار سليمان.

المسرح العُماني

بداية حديثة وتطلّعات لتطوير الدراما

تعود بدايات المسرح العُماني إلى ظهور التعليم النظامي وكذلك الممارسات المسرحية داخل الأندية الرياضية، التي ضمت عناصر عايشت التجارب المسرحية في بعض دول الخليج العربي، إلى أن جاء مسرح الشباب عام 1980 ليحتضن المسرح وأعقبه ظهور فرق لمسارح الشباب والمسرح الجامعي. وقد افتتح قسم الفنون المسرحية بجامعة السلطان قابوس عام 1991 الذي يضم ثلاث شعب هي الإخراج والتمثيل والنقد والديكور، ساعد كل ذلك على نهوض المسرح وتطويره.

انتقل المسرح العُماني نحو الاحتراف بعد أن أصدرت الدولة قراراً بتأسيس الفرق الأهلية للمسارح التي يبلغ عددها حالياً قرابة 18 فرقة تقوم الدولة بدعمها مادياً عن طريق وزارة الثقافة والتراث. وأبرز الفرق الموجودة حالياً

عشية ولادة المملكة العربية السعودية عام 1932، وقد قام بتأليفه الشاعر حسين عبد الله سراج الذي أتم دراسته في الجامعة الأمريكية ببيروت. في العام 1960 بدأت أولى محاولات المسرح في السعودية على يد الشيخ أحمد السباعي، الذي أسس فرقة مسرحية في مكة وأنشأ إلى جانبها مدرسة للتمثيل أطلق عليها اسم دار قريش للتمثيل الإسلام، وانطلقت الاستعدادات للقيام بأول عرض مسرحي إلا أن الظروف حالت دون ذلك وأغلقت دار العرض.

بقي المسرح في السعودية ذا طابع مدرسي قبل أن تطرأ تطورات هامة تسهم في تحديثه ومنها: تأسيس جمعية الفنون الشعبية عام 1970، إنشاء قسم الفنون المسرحية بالرئاسة العامة لرعاية الشباب عام 1974، قيام الجمعية العربية السعودية للثقافة والفنون بعناية الآداب والفنون من عام 1973، إنشاء شعبة للفنون المسرحية في قسم الإعلام بكلية الآداب جامعة الملك سعود 1991. تشرف الدولة على المسرح السعودي وتدعمه مالياً، ويتمثل هذا الاشراف من قبل جهتين حكوميتين هما الرئاسة العامة لرعاية الشباب ووزارة الثقافة والإعلام ممثلة بجمعية الفنون. ومن أبرز الفرق المسرحية السعودية فرقة مواهب، فرقة أمواج، المسرح الشرقي، جمعية الثقافة والفنون - جدة وغيرها.

عروض العام 2008

قدّم مسرح الطائف عدداً من العروض عام 2008، ومنها حالة قلق وعندما يأتي المساء وعروض أخرى للأطفال، ومنها بساط الريح والكشاف الميمون. كما شهدت المملكة عروضاً أخرى منها مسرحية ابن زريق ليمتد تأليف راشد الشمراني وإخراج مساعد الزهراني. وفي الظهران جرى عرض كاش ماكاش من إخراج يوسف الجراح وتأليف ماجد العبيد، إضافة إلى مسابقة العروض المسرحية القصيرة في الدمام. ومن العروض المشاركة الخادم، بغض النظر، لحظة زيف، الفنار البعيد. كما قدّمت

الصحوة المسرحية (مسقط)، الدن للثقافة والفن المسرحية (ولاية سمائل)، صلالة للفنون المسرحية (محافظة ظفار) وغيرها.

عام 2008 صدر قرار سامي من قبل السلطان قابوس بن سعيد بتشكيل لجنة عليا لرسم استراتيجية جديدة للدراما العمانية، سواء أكان ذلك المسرح أم التلفزيون أم الإذاعة أم السينما. وستقوم هذه اللجنة بدراسة وضع المسرح ومستوى الدراما بالسلطنة وتقييم المستوى الحالي لها بهدف وضع خطة عريضة للنهوض بهذا القطاع.

أبرز العروض المسرحية عام 2008

شهد العام الماضي بعض العروض لفرقة الدن للثقافة والفن وموقعها ولاية سمائل، وهي مسرحية نجوم منتخبنا من تأليف سمير العريمي وإخراج مجموعة من أعضاء الفرقة. وأيضاً مسرحية شخابيط للأطفال من إنتاج الفرقة، مسرحية مجرد عابر، مسرحية آخر الرجال المحترمين. كما قدّمت فرقة مزون مسرحية القرد صديق للأطفال ومسرحية الكشرة. أما فرقة الصحوة فنظمت مهرجاناً مسرحياً لمدة أسبوع وقدمت عرضاً بعنوان فوادي أقتل المعدّ عن نص توفيق الحكيم أريد أن أقتل، إضافة إلى عرضين آخرين بعنوان جونو - وطن وألم.

وقدّمت المسارح التابعة لوزارة التراث والثقافة بعض المسرحيات ومنها عريس الغفلة لفرقة صلالة للفنون من تأليف هلال العريمي، مسرحية المزار تأليف عمّار بن محسن الشنفري وإخراج أحمد معروف اليافعي، مسرحية بنت الشيخ من تأليف وإخراج عماد الشنفري، هستيريا من تأليف صالح المناعي وإخراج سعيد البوسعيد، كما قدّمت فرقة ظفار مسرحية شجرة الهيل.

المسرح السعودي

البدايات

ظهر أول نص مسرحي سعودي مكتوب

مسرحي في البلاد، وقد كان عرضاً مدرسياً قدّمه طلاب مدرسة الهداية الخليفية بالبحرين، وهي أول مدرسة نظامية رسمية افتتحت في البلاد عام 1919. بدأ المسرح في البحرين كغيره من دول الخليج مدرسياً، بعدها انتقل إلى الأندية ثم تطوّر نحو الفرق المسرحية، وكان أولها الفرقة التمثيلية المتنقلة التي هدفت إلى نقل النشاط المسرحي إلى أماكن مختلفة من مدن وقرى البحرين، لكن هذه الفرقة توقفت بعد أن قدّمت ثلاث مسرحيات قصيرة في عرض واحد عام 1955. ومن خلال بعض أعضاء الفرقة التمثيلية المتنقلة، تكوّنت فرقة جديدة باسم أسرة هواة الفن تأسست عام 1956 وتغيّر اسمها بعد ذلك إلى أسرة فناني البحرين. عام 1970 تأسس مسرح أوال، وفي العام 1992 تأسست فرقة مسرحية جديدة باسم مسرح الصواري. عام 1998 انطلقت فرقة جديدة باسم مسرح جلامش عُيّنت بالمسرح الاستعراضى، وفي العام 2005 تمّ إشهار فرقتين مسرحيتين جديدتين هما مسرح الريف ومسرح البيادر، وبذلك وصل عدد الفرق المسرحية في البحرين إلى ست فرق.

تشرف الدولة على المسرح وتدعمه مادياً من خلال قطاع الثقافة والتراث الوطني في وزارة الثقافة والاعلام، وتقوم الوزارة بتشجيع الإبداع المسرحي عبر وسائل عدّة منها إقامة مسابقة للتأليف المسرحي وأخرى للعمل المسرحي المتميّز، كما توفر الدعم المادي والمعنوي للفرق الأهلية وتوفّر المقرّات لهم إضافة إلى الدعاية والاعلان. وتعتبر البحرين مقراً للجنة الدائمة للفرق الأهلية في دول مجلس التعاون الخليجي، وتنشط في البحرين الفرق المستقلة المهمة كفرقة الصواري التي تعمل ضمن شبكة مسارح عربية مستقلة.

عروض وأحداث مسرحية عام 2008

شهد العام الماضي إشهار أول اتحاد للمسرحيين في البحرين، ويضمّ في عضويته الجمعيات المسرحية الأهلية المرخصة من قبل

أمانة الرياض مسرحية شباب التحلية فكرة فيصل العيسى وتأليف عبد العزيز الفريحي إخراج فيصل الجبر. وأقيم عام 2008 مهرجان الرياض الأول للمونودراما ومهرجان المسرح السعودي الرابع. وتشهد مدينة الرياض مهرجان المسرح السعودي الذي توقّف ثمانى سنوات وعاد في دورته الرابعة في شهر آذار عام 2008، وشارك في المهرجان عشر فرق مسرحية محلية من مختلف المناطق السعودية قدّمت عشر مسرحيات مختلفة، وقد تمّ الاعلان خلال الافتتاح عن السماح للنساء بالحضور، لكن على الرغم من ذلك فقد كان الحضور النسائي ضعيفاً. أما المسرحيات المشاركة فهي حالة قلق، المكعب الزجاجي، ربما يأتي الربيع، اللعب على خيوط الموت، رحلة بحث، الصندوق الأسود، موت مؤلف، الرقص مع الطيور وعروض أخرى كلها من إنتاج الجمعية العربية السعودية للثقافة والفنون. ويؤخذ على المسرحيات المعروضة إيغالها في الرمزية وتوجهها للنخبة بحسب التعليقات. وقد حصلت أربع مسرحيات فقط من أصل عشر على مجمل الجوائز، وكانت جمعية الثقافة والفنون فرع الإحساء الفائز الأكبر بخمس جوائز عن مسرحية موت المؤلف، تلتها جمعية الرياض بأربع جوائز عن مسرحية الرقص مع الطيور، ثم كانت جائزتان لفرع نجران عن مسرحية اللعب على خيوط الموت، وجائزة يتيمة لفرع جدّة عن مسرحية ربما يأتي الربيع. ومن بين جميع الفائزين الرجال فازت امرأة سعودية واحدة فقط بجائزة أفضل ديكور عن مسرحية الرقص مع الطيور. وقد خصّص مهرجان الجنادرية عام 2008 لمسرح الأطفال وعُرضت فيه 18 مسرحية.

المسرح البحريني

من المدرسة إلى الأندية إلى الفرق

المسرحية

يتفق الباحثون المسرحيون في مملكة البحرين أن عام 1925 شهد ظهور أول عرض

موجودة في اليمن. أما في المرحلة الثانية التي شكلت انطلاقة ثانية للمسرح في اليمن، فقد اتجه الكتاب المسرحيون إلى التراجم العربية ووقائع التاريخ. وفي المرحلة الثالثة بدءاً من مطلع الأربعينيات حتى منتصف الخمسينيات من القرن العشرين، انتقل النص المسرحي اليمني من الموضوعات العاطفية والتاريخية إلى المسرحيات الاجتماعية النقدية المستوحاة من قلب الحياة العامة في اليمن، خصوصاً بعد أن ظهر إلى جانب الفرق المسرحية التي كانت قائمة العديد من الفرق المسرحية الجديدة. ومن تلك المسرحيات حضرموت لعبدالله محمد الهادي ومحمد الرخم ومسرحيات محمد عبد الله الصائغ. كما ظهر في هذه المرحلة العديد من النصوص المسرحية المطبوعة شعراً ونثراً، مثل همّام في بلاد الأحقاف الشعرية للكاتب المسرحي علي أحمد باكثير، والمسرحية النثرية ليلة العيد للكاتب حمزة علي لقمان وهو أول نص حوارى مكتوب نثراً للمسرح في العام 1948.

المرحلة الرابعة من تاريخ المسرح اليمني بدأت منتصف الخمسينيات من القرن العشرين وحتى منتصف ثمانينيات القرن الماضي، وقد ظهر العديد من العلامات الاستبشارية التي تنبئ بوجود حركة مسرحية متنامية في اليمن، تمثلت بظهور الكتاب المسرحيين خصوصاً بعد قيام الثورة اليمنية عام 1963 الذي يعتبر تاريخ ميلاد المسرح اليمني على المستوى المهني، إذ تأسست الجمعيات والفرق المهنية وتأسست بعدها جمعية الفنانين اليمنيين التي يرأسها علي حرازي.

في العقدين الأخيرين عاش المسرح اليمني فترة ركود وسيطر المسرح التجاري على الساحة، وقدمت عام 2008 فرقة خليج عدن إحدى أشهر الفرق مسرحية مهند ونور من إخراج مدير الفرقة عمرو جمال، وهو عرض نقدي للدراما التلفزيونية التركية في قالب كوميدي لاقى رواجاً هائلاً. كذلك جرى عرض مسرحيات نقدية ذات طابع تجاري،

وزارة الإعلام وهي مسارح أوال، جلجامش، الصواري، الجزيرة، البيادر، الريف. كما شهد إطلاق مهرجان مسرحي سنوي تحت عنوان أيام البحرين المسرحية، وأقيم مهرجان أوال المسرحي الرابع بمشاركة خمسة عروض مسرحية هي: إذا ما طاعك الزمان للشاعر إبراهيم بوهندي من إخراج عبدالله سويد وهلوسة لمؤلفته زهرة الشويخ وإخراج خليفة العريفي. أما العروض المشاركة من خارج أوال فكانت لفرقة مسرح الريف التي قدمت عرض المبجل للمخرج محمد الحجيري. كما شهد العام 2008 مهرجان ربيع الثقافة الدورة الثالثة الذي نظمه مجلس التنمية الاقتصادية بالاشتراك مع مركز الشيخ إبراهيم بن محمد آل خليفة للثقافة والبحوث، إضافة إلى مراكز الفنون وصالات عرض أخرى من البحرين، قدّموا أكثر من 30 فعالية على مدى خمسة أسابيع. ومن عروض العام 2008 مسرحية درب المصل من تأليف فريد رمضان وإخراج خالد الرويعي، وقدم مسرح الصواري عرضاً في الصالة الثقافية، إضافة إلى مسرحية الكرسي عن قصة للكاتب البحريني محمد عبد الملك.

المسرح اليمني

بداية قديمة وفترة ركود

تأسس المسرح في اليمن مبكراً نسبة إلى باقي دول المنطقة ومرّ بمراحل عديدة، إلا أنه اليوم وبشهادة كل من يكتب عنه ومن عايشه يمرّ بمرحلة ركود. يعاني المسرح اليمني من غياب العناصر المتفرغة له منذ بداياته، لكن إقبال الجمهور على المسرح كان حافظاً لاستمراره. تأثر المسرح اليمني في كل مراحله بالظروف السياسية السائدة. المرحلة الأولى وتعود إلى العقد الأول من القرن العشرين كانت مع المسرح المستند إلى التراث، واعتمد فيها المسرحيون على الاقتباس والإعداد من الأدب العربي وبعض الأعمال العالمية تحت تأثير العروض المسرحية للجالية الهندية التي كانت

وعرض مصري بعنوان لن تسقط القدس من إخراج عصام الشوباشي (بطولة نور الشريف وعفاف راضي)، وعرض تونسي بالعربي الفصيح إخراج صالح السيد. ويبدو أن إقبال الجمهور اليمني على العروض الزائرة أكثر بكثير من إقباله على العروض اليمنية. وتقدم بعض الجمعيات الخيرية كجمعية النهضة الاجتماعية الثقافية في محافظة حضرموت أنشطة ثقافية لكنها تهتم بالتراث الشعبي أكثر من المسرح.

ولا تزال الفنون في اليمن دون بقية الأنشطة الثقافية مستوى، ولم تعرض خلال العام 2008 أكثر من عشر مسرحيات أبرزها أوركسترا تايترك التي عرضت على خشبة المركز الثقافي بصنعاء (وهي مسرحية قطرية تركية أنتجت عام 2007). وأقيم المهرجان المسرحي الأول الذي نظمته نقابة الفنانين اليمنيين للمهن التمثيلية بتعز في السابع من نيسان أبريل واستمر أسبوعاً، بمشاركة 12 مدرسة من مختلف مديريات المحافظة. كما شهد شهر آذار مارس من العام 2008 صدور القرار الجمهوري الذي قضى بإنشاء المؤسسة العامة للمسرح والسينما التي راهن اليمنيون عليها لتفعيل الحراك المسرحي في البلاد. كما جرى تنظيم مسابقة المسرح بقرار جمهوري لتشجيع الكتابة، وقد أنتجت ظاهرة الكتاب الشباب وفاز بعضهم بجائزة رئيس الجمهورية في مجال التأليف المسرحي، وهي جائزة يفترض أن تقيمها سنوياً وزارة الشباب والرياضة. كما دُشن في العام 2008 المسرح المفتوح في مبنى اتحاد نقابات العمال وهو من أقدم المسارح في اليمن.

بعض ملامح حركة المسرح العربي في العام 2008

– ظهور اتجاهات جديدة في عروض الشباب، خصوصاً لجهة البرفورمانس ومسرح الصورة ومسرح الجسد (المغرب) والمسرح ما بعد الحداثي (أعمال ربيع مروة ولينا

ويبدو أن هذا النوع من العروض هو الأكثر رواجاً في المنطقة. ولا بد أيضاً من أن نسجل غياب مسرح الطفل حالياً وندرة الكتابة في هذا المجال سابقاً.

ويتركز المسرح في اليمن في العاصمة صنعاء وفي مدينة عدن ويتراجع وجوده في الأطراف، ويتوفر عدد قليل من القاعات المؤهلة للعروض المسرحية. ففي صنعاء توجد قاعة المركز الثقافي وقاعة الدراسات والبحوث، وفي محافظة عدن توجد قاعتين مؤهلتين أيضاً وهما قاعة فلسطين وقاعة المركز الثقافي.

أما بالنسبة للتمويل فغالباً ما تتكفل وزارة الثقافة بهذا الجانب، وقد افتقر هذا المسرح على الدوام للعناصر النسائية وجاءت وفاة ممثله الأولى الفنانة مديحة الحيدري التي تسمى «ملكة المسرح اليمني» في 23 كانون الثاني عام 2008 لتزيده فقراً. وهناك فرق خاصة وجمعيات تعتمد على تمويل أجنبي بدأت بالظهور في السنوات الأخيرة لكنها تهتم بالتراث الثقافي أكثر من المسرح.

يوجد في اليمن أيضاً المعهد العالي للفنون الدرامية الذي قدّم عام 2008 عرض ممنوع للعب من تأليف عبد العزيز عباس وإخراج جميلة جميل وجميل محفوظ. ويتمّ تدريس المسرح في عدّة جامعات يمنية ضمن كليات الفنون.

عروض مسرحية ومحاولات تطوير

من العروض المحلية التي قدّمت منذ العام 2004 وحتى 2009 مأساة الحلاج من إخراج فريد الظاهري الذي توفي العام 2005، الجاروف وهو من المسرح التجريبي من إخراج جميل محفوظ، عرض أصل الحكاية إخراج أمين هزبر، السبع خيارات إخراج إنصاف العلوي ومنجوت النويرة. وقد استضافت اليمن عروضاً زائرة خلال الأعوام الماضية، منها جلجامش وهو عرض سوري أنتج بالتعاون مع المركز الثقافي الفرنسي في دمشق،

من المسرحيين، وذلك لأسباب متنوعة منها إنتاجية تتعلق بقضايا التمويل ومنها ما هو أعمق يتعلق باختيار الموضوع الذي يريد المخرج التعبير عنه، وهذا يشي بفهم ضيق للمسرح وآلياته وأحياناً برغبة في كسر كل ما هو تقليدي (سوريا، لبنان، المغرب، مصر، قطر..).

– بروز مسرح الأقليات كالمسرح الأمازيغي في المغرب والكردي في العراق والصحراوي في الجزائر.

– ازدياد واضح في العروض المسرحية من قبل جهات غير رسمية وغير حكومية في أغلب الدول العربية.

– (الشكل رقم 2 حيث ازدادت العروض السورية هذا العام لمناسبة دمشق عاصمة للثقافة العربية 2008).

– على الرغم من أن المسرح النسوي ومسرح المخرجة نشط خلال العام 2007، إلا أن العام 2008 لم يشهد تطوراً بهذا الخصوص (موضوع المرأة والمسرح طرح في ندوة مهرجان الأردن المسرحي فقط)، بل أن عدد المخرجات الشابات في مصر تراجع نتيجة اتجاه بعضهن نحو التمثيل في السينما أو التلفزيون لأسباب مادية، وأيضاً لصعوبة إيجاد مصادر تمويل تحقق لهن الاستقرار الفني. كما لم نشهد في العام 2008 بروز أسماء نسائية جديدة، هناك استثناءات تتعلق ببوادر ظهور دور للمرأة في المسرح السعودي، حيث برز اسم مصممة الديكور الدكتورة سميرة محمد في مهرجان المسرح السعودي الرابع في 2008.

– تطور نوع من المسرح التفاعلي (بداياته تعود لعشرة أعوام على الأقل)، وهو مسرح ذو طابع تنموي أو تربوي، موجود في الأردن وسوريا وفلسطين ومصر والمغرب وموريتانيا، هذا المسرح يمول غالباً من قبل مؤسسات دولية وهو مهم لكن وجوده لا يمكن أن يكون على حساب المسرح بمفهومه الثقافي الواسع.

– ليس هناك جداول إحصائية شاملة للمسرحيات وأنواعها في الدول العربية، لا

الصانع في لبنان) والمسرح الراقص، حيث تلعب الكوريغرافيا دوراً كبيراً (شبكة قطرية للرقص تجمع بين أربع دول عربية هي: لبنان، مقامات، فلسطين، سرية رام الله، سوريا، تنوين للرقص، الأردن، المركز الوطني للثقافة والفنون الأدائية). هذه العروض الجديدة مهما كانت طبيعتها لا تعتمد الحكاية التقليدية أو أنها تفجر مفهوم الحكاية، وهي تتموضع في دول مثل لبنان، سوريا، المملكة المغربية، مملكة البحرين فرقة الصواري، قطر فرقة قطر المسرحية.

– نتيجة لذلك ولأسباب أخرى، خرج المسرح إلى فضاءات جديدة تنتمي إلى الحياة اليومية كالشارع والأقبية والأنفاق والبيوت... إلخ، ونمت هذه الظاهرة وتطورت عام 2008 والأمثلة عديدة داخل النص مع ملاحظة أن المسرح (أي مسرح العلبة الإيطالية التقليدي)، وعلى الرغم من أزمة المسارح، ما زال طاغياً في المسرح العربي (أنظر الشكل رقم 3). ويلاحظ أنه خلال هذا العام بدأت تظهر أطروحات البحث عن «فضاءات بديلة» (ظهر ذلك واضحاً في الكثير من عروض مهرجان دمشق عام 2008 وفي بعض الندوات في مهرجانات مسرحية).

– تراجع المسرح السياسي الصريح والمباشر وبرز اتجاه المسرح الكوميدي الاجتماعي والسياسي الساخر، الذي وصل بعضه إلى حد التهريج. هذا الاتجاه واضح في مسرح دول مجلس التعاون الخليجي، خصوصاً في الكويت (طارق العلي وإنتصار الشراح في مسرحية أم علي) وفي قطر (غانم السليطي مسرحية عنبر و11 سبتمبر وغيرها) وفي أغلب الدول العربية. وقد شهد هذا العام أيضاً عودة إلى المسرح التراثي بكل تنوعاته وأهدافه (مسرح مجلس التعاون والمملكة المغربية)، كذلك شهد هذا العام وربما الأعوام الماضية عودة إلى المسرح الديني الطقوسي الذي كان في الماضي حكراً على المسرح الكنسي في بعض الدول العربية.

– بروز ظاهرة المؤلف المخرج والممثل في العرض الواحد، خصوصاً عند الجيل الجديد

يلاحظ ارتباط الإنتاج المسرحي بظاهرة المناسبة كالمهرجانات أو إعلان مدينة ما عاصمة للثقافة كما جرى في دمشق.

لأسباب عديدة خرج المسرح العربي إلى فضاءات جديدة تنتمي إلى الحياة اليومية كالشارع والأقبية والأنفاق والبيوت... إلخ، ونمت هذه الظاهرة وتطورت عام 2008.

والدول وهو يبين تنوع هذا المسرح، لكنه يبين أيضاً غياب أو تراجع بعض المواضيع التي كانت سائدة سابقاً وأهمها المسرح السياسي بشكله المباشر لحساب الموضوع الاجتماعي النفسي الديني «الطقوسي». والحقيقة أن الموضوع السياسي لم يغيب تماماً لكنه يأتي في قالب شخصي أو اجتماعي أو حتى كوميدي. واللافت للنظر أن التباينات بين المسارح العربية لا تكمن في المواضيع التي يتطرق إليها العرض المسرحي وإنما في البنى التي تحمل هذا المسرح.

على مستوى الدولة الواحدة ولا على مستوى الدول عموماً، وهذا جزء من نقص يشمل المسرح العربي بشكل عام، فالتوثيق للمسرح العربي ضعيف، الأمر الذي يؤثر على ضياع ذاكرة هذا المسرح.

– والجدال التي سترد لاحقاً تعتمد على إحصاء شخصي لما تم رصده إعلامياً، أو من خلال المشاهدات المسرحية والمتابعة العامة لإشكاليات المسرح العربي:

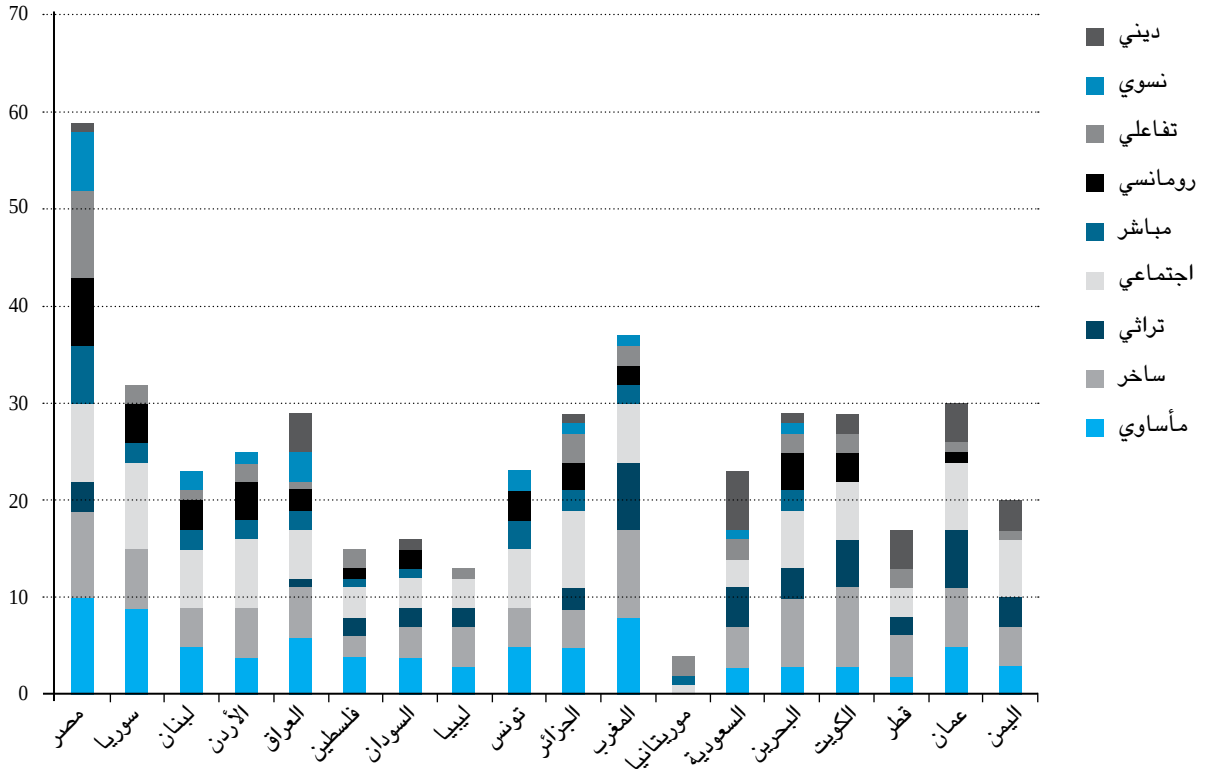
شكل رقم (1) يبين العروض المسرحية العربية لعام 2008 بحسب مضامينها. هذا الشكل يزاوج بين أنواع العروض

جدول بأنواع العروض كما بدت في عام 2008.

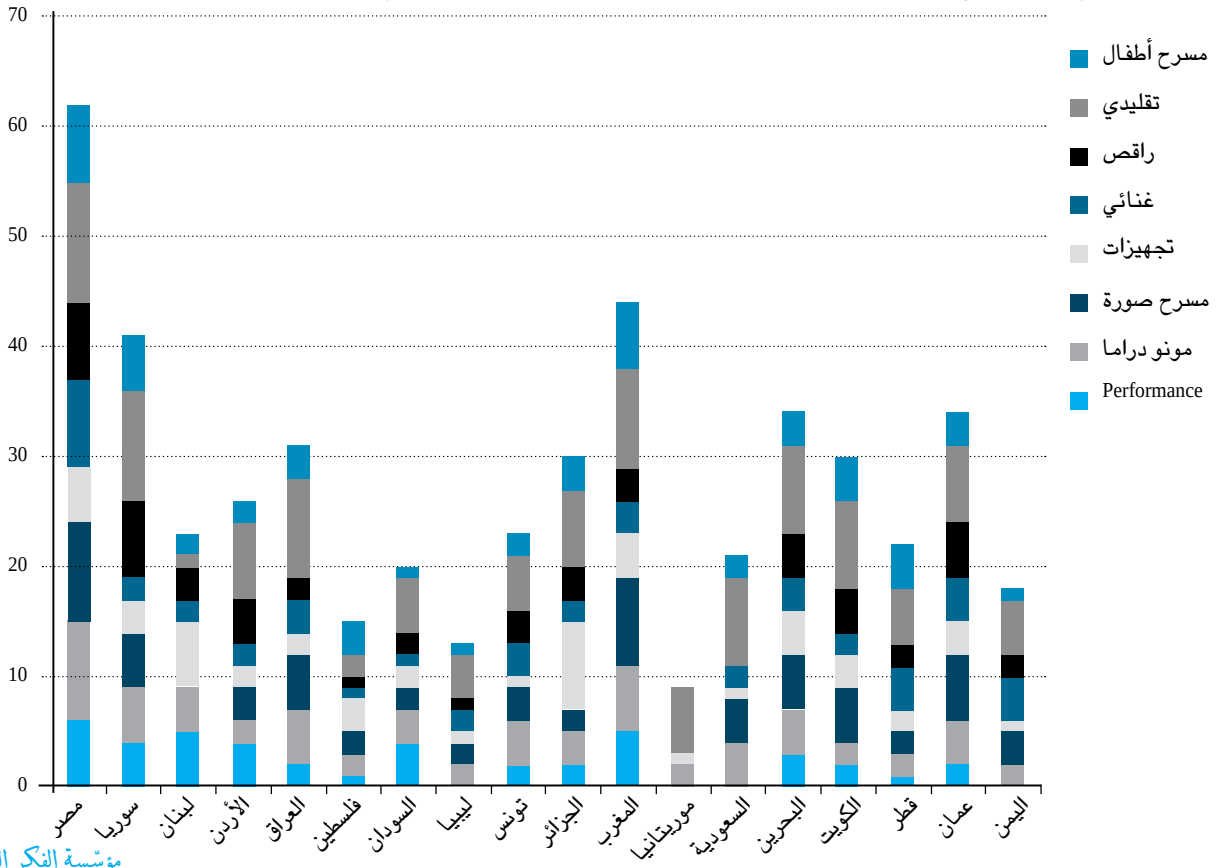
جدول رقم 1

عمود 1	مأساوي	ساخر	تراثي	اجتماعي	سياسي مباشر	رومانسي	تفاعلي	نسوي	ديني	المجموع
مصر	10	9	3	9	6	7	9	6	1	60
سورية	11	9	0	10	2	4	2	0	0	38
لبنان	5	4	0	6	2	3	1	2	0	23
الأردن	4	5	0	7	2	4	2	1	0	25
العراق	6	5	1	5	2	2	1	3	4	32
فلسطين	4	2	2	3	1	1	2	0	2	17
السودان	4	3	2	3	1	2	0	0	1	16
ليبيا	3	4	2	3	0	0	1	0	0	13
تونس	5	4	0	6	3	3	0	2	0	25
الجزائر	5	4	2	8	2	3	3	1	1	19
المغرب	8	9	7	6	2	2	2	1	0	37
موريتانيا	0	0	0	1	1	0	2	0	0	2
السعودية	3	4	4	3	0	0	2	1	6	23
البحرين	3	7	3	6	2	4	2	1	1	29
الكويت	3	8	5	6	0	3	2	0	2	28
قطر	2	4	2	3	0	0	2	0	4	17
عمان	5	6	6	7	0	1	1	0	4	29
اليمن	3	4	3	6	0	0	1	0	3	20

شكل رقم 1 - يبين العروض المسرحية العربية لعام 2008 بحسب مضامينها



شكل رقم 2 - يوضح العروض المسرحية العربية بحسب طبيعة العروض لعام 2008



واليمن والجزائر والأردن)، ومن اللافت أيضاً وجود وغياب مسرح الطفل أو أنواع العروض التي تدخل ضمن تصنيف الفنون الأدائية وهي غير المسرح بشكله المعروف.

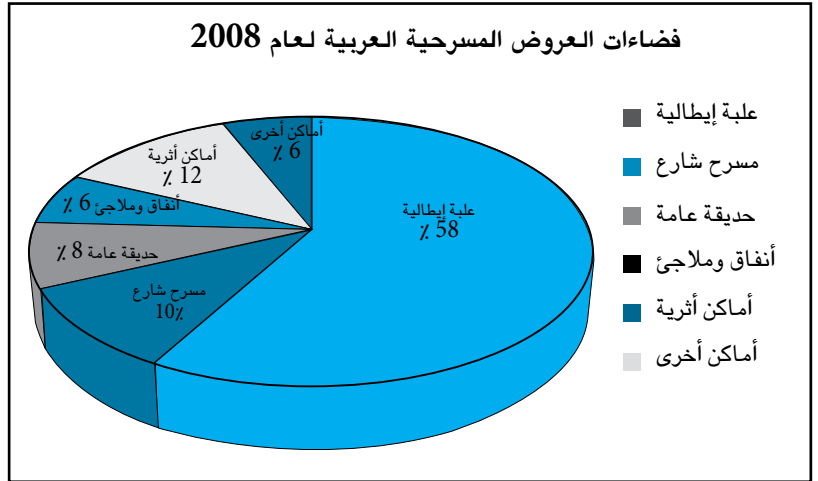
الشكل (3) رسم توضيحي يبين طبيعة الفضاءات المسرحية العربية لعام 2008. يوجد فقر عام في الأماكن المسرحية، لكن بعض التجارب والفرق بدأت بتطبيق أفكار طرحت منذ أعوام، تتعلق بمكان العرض المسرحي وتدعو إلى المكان التقليدي المسمى بالعلبة الإيطالية. وبالفعل تم تجريب عروض في أماكن بديلة، وفي هذه الحالة يكون العرض في مكان مثل حديقة عامة أو ملجأ أو شارع أو تأهيل أمكنة (مرآب مصنع) لتصبح قادرة على استقبال عروض مسرحية.

شكل رقم (4) يوضح نوعية وعدد الإصدارات المسرحية العربية لعام 2008.

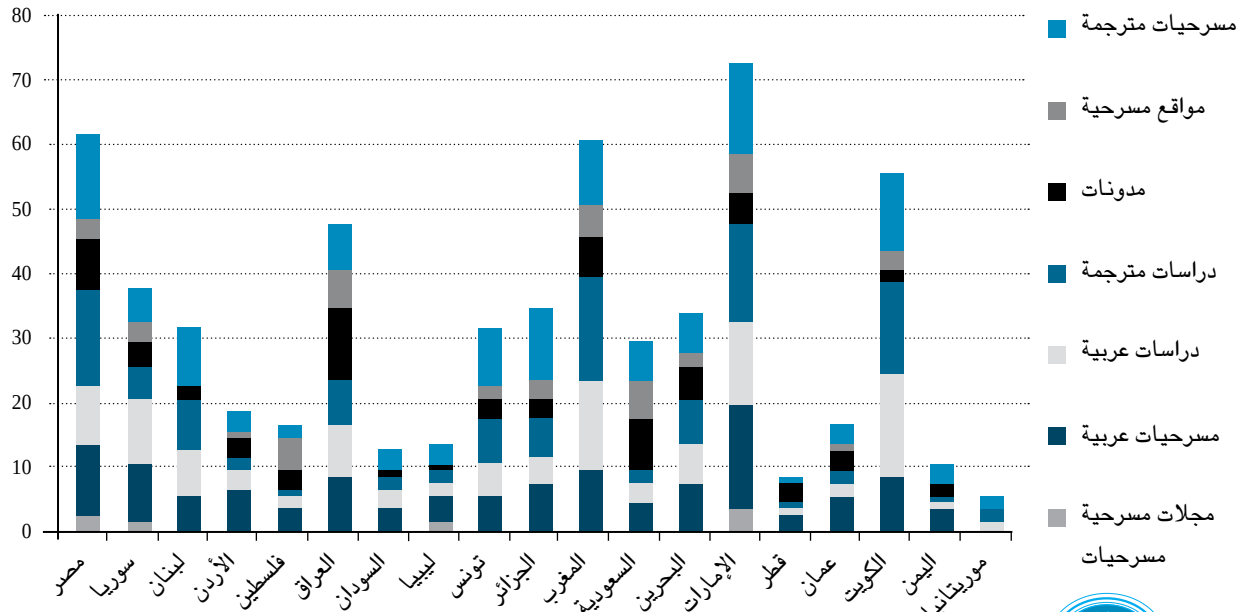
• ملاحظة : استثنينا من هذا الرسم النصوص المسرحية التي كتبت خصيصاً للعروض ولم تنشر في كتب.

شكل رقم (2) يوضح العروض المسرحية العربية بحسب طبيعة العروض لعام 2008. هنا التفاوت كبير بين دولة عربية وأخرى، فهناك بعض الدول (لبنان وتونس وسوريا والمغرب وفلسطين) يبدو التنوع فيها أكبر بكثير من دول أخرى ما زالت تتعامل مع المسرح بشكله التقليدي (دول مجلس التعاون الخليجي

الشكل 3 - رسم توضيحي يبين طبيعة الفضاءات المسرحية العربية لعام 2008



شكل رقم 4 - يوضح نوعية وعدد الإصدارات المسرحية العربية لعام 2008
ويلاحظ هنا الفقر في كتابة النص المسرحي على حساب النص النقدي والمترجمات وهذه ظاهرة غير صحية.



الملف الخامس

الحصاد الفكري السنوي

أولاً: في الأسئلة المألوفة
ثانياً: في الأسئلة المستجدة
ثالثاً: الترجمة وأسئلتها

شديد الاتصال بمفهوم التفاعل الثقافي الذي يروم هذا التقرير رصد بحسبانه واحدا من علامات الحراك الفكري. فإذا تشكل المؤتمرات والندوات وحلقات النقاش الموجه الرئيس لذلك التفاعل بين المثقفين والباحثين العرب، وإذا تمثل الملفات المنشورة في الدوريات الفكرية وجهاً ثانياً للتفاعل (دون الأول صحباً وحرارة وإن كان لا ينقص قيمة وأهمية)، فإن المادة الثقافية المرصودة في الواجهة الثالثة (الترجمة) تدلنا على وجه آخر من التفاعل يقع خارج نطاق علاقات الحقل الثقافي العربي، هو التفاعل بين الوعي العربي وفكر «الأخر»:

مدارات الحصاد الفكري

هناك جملة من مسائل الوعي العربي على نحو ما أفصحت عنها حركيته الإنتاجية والتداولية خلال العام 2008 في ضوء ما أمكن رصده..

ولعل أول ما يمكن ملاحظته بشأن المسائل والموضوعات التي شغلت الوعي العربي في هذا العام، فانهقدت لها الندوات والمؤتمرات وأفردت لها مساحات وملفات في المجلات، أن بعضاً كثيراً منها - لعله الأكثر والأظهر - ما كان جديداً على ذلك الوعي وانشغالاته، ولا كان حضوره الكثيف مما يثير انتباهاً وتساؤلاً؛ فلقد تكرّر في الماضي القريب إلى حدّ بدأ فيها - أحياناً - وكأنه بات في عداد ثوابت ذلك الوعي حتى لا نقول: في عداد «الفولكلور الفكري». وليس في المسألة وجه غريبة، ذلك أن تواتر الانشغال بقضايا من نوع الديمقراطية والحريات والإعلام والأمن الإقليمي والتنمية له «أسباب نزول» تبرره وتشعرن الاهتجاس المستمر به. فإلى أنها من أمّهات المسائل التي

الحصاد الفكري السنوي: مفهومه وأطره

ينطلق هذا الملف، من رصد عملية التفاعل والتدافع بين الأفكار والقضايا والخطابات التي تميّز بها العام 2008 ضمن الأطر التي تتيح مثل ذلك التفاعل ويجري في حضانها من مؤتمرات وندوات وحلقات نقاش. وهو رصد لا يسمح لنا فحسب بمعرفة أنماط التبادل الثقافي للقيم الذي يقع بين النخب، وتحليل مضمونه وبيان اتجاهاته، وإنما هو يُطلعنا - في الوقت عينه - على نوع الهواجس والمشكلات التي اهتجس بها الوعي العربي في الفترة الزمنية المرصودة: ما جد منها وما تكرّر الانشغال به في الماضي (القريب والبعيد)، ودلالات ذلك في الحالين. وليس من شك في أن هذا الضرب من الرصد ذو فائدة استطلاعية كبيرة مزدوجة: بيان نوع الأفكار والرؤى والمقاربات والأسئلة والإشكاليات من وجه، وبيان حالة الحوار والتناظر في الحقل الثقافي العربي.

ويرتكز رصد أهم مظاهر هذا الحراك الفكري على ثلاث واجهات:

- الندوات والمؤتمرات والحلقات النقاشية والمحاضرات التي دعت إليها ونظمتها مؤسسات أكاديمية أو بحثية أو ثقافية كالجوامع ومراكز البحوث والدراسات والجمعيات العلمية والثقافية المتخصصة.
- الملفات الفكرية والفكرية - السياسية (والاستراتيجية والاقتصادية والاجتماعية...) المنشورة في المجالات الفكرية والثقافة العربية.

- المادة الفكرية المترجمة، من لغات عالمية، إلى اللسان العربي في نطاق البرامج والمشاريع العلمية الهادفة إلى ترجمة الإنتاج الفكري الإنساني.

والواقع أن اختيار هذه الواجهات الثلاث

المالية العالمية ودلالاتها على أكثر من صعيد وتأثيراتها المختلفة على حاضر ومستقبل المجتمعات والدول والاقتصادات في الوطن العربي.

من الواضح، إذاً، لمن يلقى نظراً على عناوين المسائل التي شغلت الوعي العربي في هذا العام، أنها توزعت بين عناوين تقليدية مألوفة، وثانية أخذت باهتمام أكبر، وثالثة فرضت نفسها بسبب جدتها وطارئتها على مشهد الوقائع والتطورات.

أولاً - في الأسئلة المألوفة

وهي في جملتها مسائل فكرية صرف، وأخرى فكرية - اجتماعية، وثالثة سياسية أو اقتصادية.. إلخ تداولتها النخب الثقافية طويلاً وأعيد الاهتمام بها في عام التقرير. على أن وصفها بالمألوفة ليس يعني أن القول فيها مألوف، مكرور، يعيد إنتاج نفسه على النحو المعهود؛ وإنما هي مألوفة كأسئلة فحسب. أما مقاربتها، ففيها الكثير مما يضيف إلى ما سبق. بل إن من أسباب الإضافات تلك ما يطرأ على الأسئلة نفسها من تعديل وتطور. إذ المعلوم، من زاوية نظر إبستمولوجية، أن طريقة مقارنة أي سؤال مشدودة بألف خيط صلة إلى طريقة صوغ السؤال. وهكذا كلما تطورت طرائق بناء الأسئلة، تطورت - بالتبعية - طرائق التفكير فيه. وهذا - أيضاً - ما نقف عليه من معاناة كيف تقدم النظر في بعض المألوف من الأسئلة تلك، وكيف تراجع في بعضها الآخر.

لنطالع - في ما يلي - بعض تلك الأسئلة (المألوفة) على نحو ما جرى التفكير فيها في هذا العام (2008) في المؤتمرات والندوات وحلقات النقاش وعلى صفحات المجلات المتخصصة.

في المسألة الديمقراطية

وهي تشغل اليوم، بل منذ عقدين، حيزاً واسعاً من التفكير والاهتمام والكتابة والحراك المدني. تطالعك مسائلها في الكتب والندوات

يفرضها الواقع العربي على الوعي، أو يطرحها على نحو لا سبيل إلى أن يتجاهل ذلك الوعي أولويتها أو أهميتها، فإن عدم إحراز نجاح يُذكر في مجال تقديم جواب مادي وواقعي عن تلك المعضلات يفرض استمرار إعضالها وسؤالها في الواقع والفكر على السواء. وسيكون من باب التزديد القول إنه علينا انتظار المزيد من الاهتمام الفكري بكثير من تلك المسائل التي ليس يبدو في الأفق أنها ستجد حلاً مادياً يرفعها من جدول أعمال الوعي، ومنها مسائل الديمقراطية والتنمية والأمن (الوطني والإقليمي والقومي). بل إن المتابع للموضوع لا يتزبد حين يبدي «الخشية» من إمكان ارتفاع معدل الاهتمام بها في المستقبل القريب متى أخذنا في الحسبان أن الأوضاع الديمقراطية والتنمية والأمنية تزداد تدهوراً ويستفحل سوءها، وأن أوضاعاً دولية وإقليمية طارئة تساعد على ذينك التدهور والاستفحال.

غير أن مما يلاحظه مستطلع تلك المسائل والموضوعات (التي كانت مدار انشغالات الوعي العربي في العام 2008) أن الاهتمام انصرف - في الوقت عينه - إلى موضوعات ما كانت تأخذ حيزاً في التفكير والبحث، أو ما كان كثير منها يأخذ الحيز الكافي في هذا المضمار، ومن ذلك ما شهدناه من اهتمام متزايد بالتحويلات الجارية في علاقات الثروة والقوة والنفوذ على الصعيد العالمي من خلال الانصراف إلى الانتباه الكبير لدور بعض مراكز القوة في النظام الدولي مثل الصين وروسيا. ومن ذلك، أيضاً، ما شهدناه من اهتمام أكبر بعلاقات البلاد العربية بجوارها الإقليمي (الآسيوي والأفريقي والأوروبي). ولقد نشأت أوضاع جديدة فرضت هذا النوع من الانتباه العالي لهذه المسائل في الوعي العربي سيرصدها الملف. وإلى ذلك كله نضيف أن الفكر العربي - الاقتصادي والسياسي والاستراتيجي - تفاعل مع متغيرات جديدة فرضت عناوينها وموضوعاتها عليه في هذا العام، ومن ذلك - مثلاً - موضوع الأزمة

والانتشار في بيئات اجتماعية كانت - إلى عهد قريب - مقفلة أمام الفكرة الديمقراطية ... اجتمعت الأسباب كافة للاعتقاد بأن لهذه المسألة ما يبرر شدة الانتباه إليها في الحياة الفكرية (والسياسية) العربية بمعزل عن أي اعتبار خارجي آخر، وبأن ذلك الانتباه الشديد إليها إن هو إلا أفصح دليل على سلام تفاعل الوعي العربي مع إعضالات واقعه الاجتماعي وشروطه التاريخية.

ما كان مستغرباً، إذاً، أن يستمر الانشغال بالشأن الديمقراطي - خلال العام 2008 - بالإيقاع نفسه الذي كان به قبلاً، وأن تتنوع اتجاهات وموضوعات وأسئلة ذلك الانشغال. فإلى أن شيئاً مثيراً ما حصل بحيث يخفف من حدة ذلك الاهتمام (من قبيل إحراز تقدم ما في تحقيق التنمية الديمقراطية في البلاد العربية أو في بعض ولو محدود منها)، فإن أسئلة الديمقراطية نفسها تنوعت وما عادت تقبل النظر إليها بلغة العموميات. وهو إذا كان ممّا يسم التفكير في مسألتهما في الفكر الإنساني الحديث، فإن ممّا يبعث على الارتياح أن الوعي العربي بها بات غير بعيد عن التدقيق في مسألتهما والانصراف إلى مقارنة أسئلتهما التفصيلية على نحو «مهني»، أي: على نحو متحرر، نوعاً من التحرر، من التعميم الأيديولوجي. ولعلنا نلاحظ بعضاً من هذا التطور في أسلوب - أو في طريقة - مقارنة مسألة الديمقراطية في ما أمكننا رصد من فعاليات الوعي العربي في العام 2008 المتصلة بالموضوع. وفي وسعنا أن نرصد خمسة موضوعات في المسألة الديمقراطية دار في شأنها حوار في هذا العام، وهي: المواطنة، الحريات، الديمقراطية والتنمية، الانتخابات، ثمر اللامركزية.

من النافل القول إن المواطنة، بما هي علاقة سياسية - قانونية واجتماعية، هي جوهر الديمقراطية. لا تقوم ديمقراطية إلا في مجتمع مواطنين، ولا يبنونها إلا المواطنون، كما لا تنشأ علاقات المواطنة إلا في بيئة سياسية

والمؤتمرات، في الصحافة ووسائل الإعلام، في المواقع الإلكترونية، في فعاليات المنظمات الأهلية المعنية بقضايا الحريات العامة وحقوق الإنسان، في أدبيات الأحزاب السياسية والنقابات المهنية، في أحاديث الناس في الأماكن العامة. حتى أن خطاب السلطة الرسمي أدرك ما لها من موقعية وحساسية في الوجدان الجمعي للنخب والناس، فطفق يتحدث في أمرها حديثاً تراوح بين الاستثمار الإعلامي الذكي والاستثمار الإعلامي المألوف على نحو أعلى من ذي قبل أن السياسات الدولية استدخلتها في نسيج مفرداتها وإملاءاتها وهي تقارب قضايا «الشرق الأوسط» بعد منعطف أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001 فوجد هناك من تلقف الاستراتيجية الأمريكية «الجديدة» (في عهد المحافظين الجدد)، وخال أن الديمقراطية موضوعة فعلاً على جدول أعمال السياسة الدولية، وأن متغيراً كونياً بهذا الحجم لا شك أخذ مطلب الديمقراطية إلى تحقيق فعلي قادم بلا ريب فيه. ولعل ذلك ممّا حفز بعضاً من القوى والجماعات على تركيب بطارية «نشر الديمقراطية» (= الأمريكية) على جهاز برنامجه السياسي بحثاً عن طاقة اشتغال متجددة قبل نفاذ طاقة البطارية وأقول عصر المحافظين الجدد.

على أن الانشغال - الفكري والسياسي - بالديمقراطية ما انتكس وإن تلقى ضربة من سياسة دولية توسلت بها في حين سريع من الزمن على سبيل الافتعال والزعيم والتوظيف الكاذب. ذلك أنه كان في جوف المجتمع العربي، كما في جوف علاقات السياسة والسلطة، ما يؤسس لذلك الانشغال شرعيته ويعيد إنتاجها. وإذا أضفنا إلى هذا كله أن وعياً عربياً ديمقراطياً بدأ في الظهور خارج نطاق النخب، أو في أوساط الجمهور الاجتماعي، وأن التفاعل العمومي مع التحولات الديمقراطية على الصعيد الكوني بدأ يتعاظم بفضل ثورة الإعلام والمعلومات، وأن حركة حقوق الإنسان العربية تقطع شوط الامتداد والاتساع

فحسب، وإنما اختار منظومها، والمشاركون فيها، أن يستغلوا مناسبة انعقادها لإصدار إعلان خاص حول المسألة حمل اسم: «إعلان الرباط حول المواطنة في الوطن العربي». وهو إعلان شدد على مجموعة من المبادئ في هذا الموضوع، وأكد على أن «حقوق المواطنة ... حقوق طبيعية» على الدولة توفيرها وكفالتها، وأنها ذات أبعاد متكاملة: سياسية - مدنية، واقتصادية - اجتماعية، وثقافية - حضارية. مثلما شدد على وجوب إطلاق خطة لتفعيل المواطنة تأخذ في الحسبان استئصال كل صور الاستبداد والفساد، ومكافحة كل صور الفقر من طريق التوزيع العادل للثروة، ثم «مقاومة الاحتلال الأجنبي والتبعية» لاتصال ذلك بشروط تحقيق المواطنة، حيث «ليس بوسع الأفراد أو الجماعات أن يتمتعوا بحقوق المواطنة الفاعلة إذا كان الوطن محتلاً أو تابعاً أو منقوص السيادة» كما ورد في الإعلان.

في موضوع الحريات، ما انفك الوعي العربي ينشغل بالمسألة في السنوات الأخيرة. ولعل المثقفين أشبعوها بحثاً ونظراً وحواراً بما لا مزيد عليه. غير أن ميلاً حثيثاً نحو التحديد والتخصيص في تناول موضوعه الحريات بات يلحظ في الآونة الأخيرة. وهو دليل نضج وتراكم يخرُج بالنظر في المسألة من عموميات - ربما كانت ضرورية في لحظة التدرشين - نحو مقاربات تخصصية أجزل عائداً من وجهة نظر معرفية. ومن ذلك ما لاحظناه ممّا وقّع الاهتمام به في هذا العام (2008) في عمل المثقفين والمؤسسات الثقافية، ومنه مسألة حرية تداول المعلومات. فلقد يكون الحق في المعلومات: تحصيلاً أو حيازة وتداولاً، من أظهر حقوق الإنسان في عصرنا، عصر المعرفة والمعلومات. وهو حق لا يكفل من دون كفالة الحرية في ممارسته. والمشكلة في كيفية التوفيق بين تكريس هذا الحق وممارسته من ناحية وبين حماية الأمن الوطني والاستقرار الاجتماعي من ناحية أخرى! ويكفي دليلاً على ذلك ما تعانيه حرية المواطنين في

ديمقراطية. ثمة جدلية تكوينية ووظيفية بين المواطنة والديمقراطية يثير أكثر من علامة استفهام. حين يقال إن المواطنة تُرادف التمتع الكامل بالحقوق المدنية والسياسية كافة، ويقضي معناها وجودها المساواة الكاملة أمام القانون بمعزل عن التمايز العرقي والديني والعصبي، فإن المشكلة تبدأ بالذات من قيام السياسة والتمثيل - في قسم كبير من المجتمعات العربية - على المقتضى العصبي: العرقي والطائفي والمذهبي والعشائري، ومن التمكن لهذا التكوين من التعبير عن نفسه، كلاً أو بعضاً، في علاقات السياسة والسلطة. وعند هذه العتبة، تبدو المواطنة أفقاً مستحيلاً أو ممتنع الكينونة والتحقق على أقل تقدير. وبامتناعه يتعرض البناء الديمقراطي إلى تقويض أهم أساساته ومداميكه. وإلى ذلك يضاف - في حالة المجتمعات العربية المتحررة نسبياً من العلاقات العصبوية - أن التمتع بحقوق المواطنة ليس كاملاً حتى لا نقول إنه منقوص وجزئي. إذ المساواة بين الجنسين ليست مكفولة، والحق في التعبير والمشاركة السياسية والتداول على السلطة ليس متقدراً، وبالتالي لا شيء يقيم دليلاً على أن علاقات المواطنة حاکمة للعقل السياسي العربي.

هذه الأسئلة وغيرها كانت في خلفية تنظيم الندوة الفكرية السنوية لـ منتدى الفكر العربي في موضوع المواطنة في الوطن العربي والتي احتضنتها العاصمة المغربية الرباط، برعاية من الملك محمد السادس. ولقد تناولت بحوثها ومناقشاتها على مدار يومين (21 و 22 نيسان/ أبريل 2008) بعضاً من أهم الأسئلة التي تثيرها «أوضاع المواطنة» في الوطن العربي، والحاجة إلى توفير أسبابها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والقانونية.

وما اكتفت الندوة السنوية بمقاربة مشكلات المواطنة في الحياة العربية وتشخيص عوائقها واستشراف إمكاناتها المستقبلية

تبدأ المشكلة بالذات من قيام السياسة والتمثيل - في قسم كبير من المجتمعات العربية - على المقتضى العصبي: العرقي والطائفي والمذهبي والعشائري، ومن التمكن لهذا التكوين من التعبير عن نفسه، كلاً أو بعضاً، في علاقات السياسة والسلطة. وعند هذه العتبة، تبدو المواطنة أفقاً مستحيلاً أو ممتنع الكينونة والتحقق على أقل تقدير.

الحياة السياسية مثل الاستعمال غير المشروع للمال السياسي في المواسم الانتخابية لا تنشأ وتتسع وتنجح في إفساد التمثيل والمؤسسات إلا في المجتمعات التي تعاني شعوبها من آفات الفقر والامية مثل الأعم الأغلب من المجتمعات العربية. ولقد كانت هذه العلاقة محور حلقة نقاشية نظمها المعهد العربي للتخطيط في 12 شباط/ فبراير 2008 على نحو فتح فيه نافذة على عوامل غير اقتصادية ذات صلة بمسائل الاقتصاد والتنمية التي تمثل مركز اهتمام المعهد واختصاصه الرئيس.

أما موضوع الانتخابات في الحياة السياسية العربية، فما أغناها عن بيان ما تحتله من مكانة حيوية في الفكر والواقع على السواء. فهي إذا كانت - في تعريفها النظري الصحيح - الشكل المادي والوسيلة الإجرائية التي من طريقها تعبر الأمة عن إرادتها العامة (La Volonté générale) في نظرية العقد الاجتماعي عند جان جاك روسو التي استلهمت الديمقراطية الحديثة منذ الثورة الفرنسية، فإن على طريق ذلك «التعبير» ترسانة هائلة من المشاكل تصيب معنى الاقتراع نفسه في مقتل وقد تزيّفه تماماً وتفرّغه من أي مضمون؛ ومن ذلك أن الرأي العام العربي وقواه ونخبه، كما الرأي العام الدولي وعواصمه ومؤسساته، تشكو من أن مجرى الانتخابات في البلاد العربية لا يأخذ بإرادة الشعب إلى مصبها الطبيعي، وإنما يحرف حركتها إلى اتجاهات أخرى مجافية لتلك الإرادة. وهذا ما يطرح ألف علامة استفهام على سلامة العمليات الانتخابية في البلاد العربية: على نزاهتها، ودرجة ترجمتها لإرادة المواطنين، ومستوى شفافيّتها، ومدى حياد الإدارة في مجراها، وما في نتائجها من صدقية ... إلخ. ولقد فرضت هذه الهواجس والأسئلة نفسها على بعض الحوار الفكري العربي في العام 2008. وهكذا عقدت المنظمة العربية لمكافحة الفساد (مقرها في بيروت) ندوة فكرية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية في موضوع:

الاتصال بمصادر المعلومات من طريق الشبكة العنكبوتية من تضيق يتراوح بين التدخل الرقابي (الموضعي) في حدّه الأدنى وبين الحظر الكامل للحق في استعمال الشبكة الدولية للمعلومات ولأهمية الموضوع وحيويته في مجال المعرفة وممارسة الحقوق الديمقراطية، عقدت مكتبة الإسكندرية مؤتمراً تحت عنوان: حرية تداول المعلومات: المعلومات حق لكل مواطن، وذلك بتاريخ 7 شباط/ فبراير 2008 في مركز المؤتمرات. وهو جزء من برنامج عمل المكتبة العلمي منذ أطلقت مؤتمرها حول الإصلاح قبل سنوات ودرجت على عقده سنوياً، أو على عقد ندوات ذات صلة بموضوعاته.

وحيث تتأكد الصلة العضوية الطردية بين الديمقراطية والتنمية في عالمنا المعاصر وفي تجارب شعوبه ودوله، حظيت المسألة ببعض الانتباه في الفكر العربي. بات مألوفاً أن يقال إن الصلة بين الحدين تلازمية وجدلية. كلما تركزت الديمقراطية في مجتمع ودولة، أمكن للتنمية أن تقلع وتنجح. ذلك أن هذه لا تكون ممكنة إلا بشروط وفي سياق شروط: الاستقرار السياسي والثقة (= ثقة رأس المال) في الوضع السياسي؛ الشفافية في علاقات السياسة بالاقتصاد؛ انعدام الفساد والارتشاء والزيائية؛ الرقابة الحكومية والنيابية والشعبية على المال العام ووجوه استعماله وصرفه؛ القضاء المستقل والنزيه؛ النظام القانوني العصري المنظم للاستثمار؛ قوانين العمل التي تحمي حقوق القوى المنتجة وتوفر التغطية الاجتماعية؛ وهذه، غيرها، لا تتحقق إلا في كنف الحياة الديمقراطية. أما في الوجه الثاني للعلاقة، فإن المعادلة تستقيم على النحو التالي: كلما ترسخت التنمية وأثمرت نتائجها، أمكن للتطور الديمقراطي أن يستقيم مساراً وأن يتخطى الكثير من عوائقه الكابحة. ذلك أن التنمية لديمقراطية تعاني - في العادة - في مجتمعات يتحكم الفقر وسوء توزيع الثروة والامية والتهميش الاجتماعي في مصائر شعوبها. حتى أن ظواهر شاذة في

شهد العام 2008 جدلاً ملحوظاً في أوساط المثقفين والمؤسسات الثقافية حول حرية تداول المعلومات بين ضرورات حقوق الإنسان ومتطلبات الأمن الوطني والاستقرار الاجتماعي.

ديمقراطية، وخصوصاً في بلدان عربية تعاني من عُسْرِ في الاندماج إلى الحد الذي تتعالى فيه دعوات انفصالية كما في حالات مثل الصحراء المغربية وإقليم دارفور السوداني وجنوب اليمن وتيزي وزو ومناطق القبائل الجزائرية وسواها.

في التنمية

على مثال أعوام سابقة، أتى العام 2008 حافلاً بألوان مختلفة منه الاحتفال الفكري والأكاديمي والخبرائي بمسائل التنمية على ما يشهد بذلك إيقاع المؤتمرات والندوات والحلقات النقاشية المنعقدة في موضوع من موضوعاتها خلال ذلك العام. وليس من مجال للشك في أن كثافة الاهتمام بإشكالية التنمية منذ عقدين، لا تُلْعَنُ على المكانة الحيوية والاستراتيجية للتنمية في الحياة الوطنية والقومية فحسب، وإنما هي تلقي ضوءاً بيانياً على سلامة حال التفاعل لدى الوعي العربي مع أسئلتها وتحدياتها. ومن المناسب، هنا، أن يلاحظ القارئ في معطيات ذلك التفاعل، في السنوات الأخيرة، أن شكلاً من التقدم في مقارنة معضلاتها حصل على نحو خرج بالنظر إليها من الحدود الضيقة للمقاربة الاقتصادية Economiste إلى التفكير الأرحب في وجوها ومستوياتها كافة: الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والقيمية ... إلخ، أي في نطاق المنظور الشامل والتركيبى الذي يفتحه أمام التفكير مفهوم التنمية الإنسانية، وهذا ما يَسْعُنَا أن نلاحظه في بعض التناول للمسألة في تفاعلات هذا العام الثقافية وإن لم يكن الأظهر فيها والأطغى.

وإذا كان لبعض المشكلات المزمنة في الحياة العربية المعاصرة، وفي النسيج الاجتماعي - الاقتصادي بخاصة، مثل تدني نسبة نمو الاقتصادات العربية، وهيمنة الاقتصاد الريعي غير الإنتاجي، وغلبة قطاع الخدمات (سياحة، تجارة ...) على القطاع المنتج (صناعة، زراعة)، وفساد القطاع العام،

النزاهة في الانتخابات البرلمانية: مقوماتها وآلياتها في الأقطار العربية يومي 12-13 آذار/ مارس 2008 في فندق الريستول في بيروت. وحظيت تجربة مصر باهتمام خاص في هذا الباب خلال العام، فعقد مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية (= الأهرام) مؤتمراً حول: النظام الانتخابي الجديد في مصر في مقره يوم 17 كانون الأول/ ديسمبر 2008، وقبل ذلك كان قد عقد ورشة عمل في موضوع: الطعون الانتخابية في مصر مع المقارنة بحالة إندونيسيا بتاريخ 9 نيسان/ أبريل 2008. وفي الاتجاه نفسه، نشرت المجلة العربية للعلوم السياسية ملفاً خاصاً في موضوع الانتخابات المصرية والرقابة الدولية تضمنت ثلاث دراسات (العدد 18، ربيع 2008).

وأخيراً حظي موضوع اللامركزية، بحسبانه وجهاً من وجوه إعادة التنظيم العقلاني للإرادة والتمثيل، ببعض من الاهتمام في هذا العام. وكان لافتاً أن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية (بالأهرام) هو من بادر إلى تسليط الضوء عليه، فأفرد للمسألة ورشتي عمل: الأولى تحت عنوان اللامركزية وانتخابات المحليات، وعُقدت في 11 أيار/ مايو 2008، والثانية تحت عنوان التقسيم الإداري الجديد للوحدات المحلية وعلاقته باللامركزية في مصر، وعقدت في 9 تموز/ يوليو 2008. ومع أن الموضوع في الورشتين أتى مصرياً لأسباب قد يكون منها انتماء المركز لمصر، أو ثقل المسألة في الحياة السياسية المصرية، إلا أنه يظل هاجساً عربياً في الأحوال كافة. ولا يحتاج المرء إلى كبير شرح لبيان أهميته في مضمار إعادة التوزيع الإداري للمجال الرقابي على النحو الذي يخفف من وطأة التمرکز الإداري الشديد، أو في مضمار زخم التمثيل المحلي وتعزيز وظائفه الاجتماعية والاقتصادية؛ كما أنه في غير حاجة إلى بيان مقدار ما ينطوي عليه من قيمة استراتيجية وحيوية في باب تحقيق الاندماج الاجتماعي والوطني بين الأقاليم على أسس

دراماتيكي على نحو أحدث إرباكاً كاملاً في سياسات وبرامج التنمية لعدد من البلدان العربية، وبخاصة منها المعتمدة على استخراج الطاقة، وأثر على قوة ودائعها المالية في البنوك الأجنبية وعائدات تلك الودائع.

وثمة مسائل انصرف إليها الاهتمام في هذا العام وأخذت منه حيزاً ملحوظ السعة، وأتت عناوينها تتأرجح بين الإشكالية الكبرى والمشكلة القطاعية هي: إشكاليات التنمية، الأمن الغذائي، معضلات الفقر والبطالة، التنمية والبيئة، القطاع المالي، القطاع الخاص، الاستثمار الاجنبي، والبدائل التنموية.

كان المؤتمر السنوي السابع لـ مؤسسة الفكر العربي، المنعقد في القاهرة بتاريخ 13 - 16 تشرين الثاني / نوفمبر 2008، فضل العروج بمسألة التنمية إلى مستويات إشكالية أعلى من معدل المقاربة المألوف لهذا الموضوع. إذ أخذ المؤتمر على عاتقه - وقد انعقد تحت عنوان: ثقافة التنمية: الاستدامة - المعرفة - البيئة - التكنولوجيا - الإصلاح الثقافي - أن يستشكل مسألة التنمية فيتناولها، برؤية تركيبية، في أبعادها كافة على نحو يلحظ تنوع وجوه وجودها، وتعدد دلالاتها، وشبكة العلاقات القائمة فيها بين الاقتصادي والاجتماعي والطبيعي والتقني والثقافي وهو استشكل ضروري لأن من النادر أن نعر على نظائره في التفكير العربي المشتبك مع مسائل التنمية، ولأنه يوفر فرصة لمقاربات نظرية قلما يحتفل بها من يبحثون في الموضوع في الأطر المؤسسية للحوار، بل زاد مادة المؤتمر وإشكاليته قيمة هو انتقالها بالموضوع من نطاق سؤال التنمية إلى نطاق سؤال «ثقافة التنمية» انتقالاً هدفاً إلى التشديد على ما وراء المشروع التنموي من حامل ثقافي، وعلى اتصال عملية التنمية برؤية ثقافية تأسيسية لا تنمية ممكنة من دونها.

ولما كان موضوع الأمن الغذائي في أساس تحديات التنمية في الوطن العربي، الأساس في مشروع الأمن الاقتصادي بحسبانه دافعة من

وجشع القطاع الخاص، وتخلّف المنظومات القانونية للاستثمار، ونزيف هجرة رؤوس الأموال العربية إلى الخارج، والتبعية الصارخة للاقتصادات العربية للمتروبول الأجنبي، وضعف الروابط والعلاقات الاقتصادية البينية العربية، وتخلّف النظام المالي والمصرفي العربي، والفجوة الرهيبة المتزايدة بين السكان والموارد، وضعف القوى المنتجة المؤهلة، وهيمنة العمالة الأجنبية (=الآسيوية) المهاجرة على حساب العمالة العربية، والمعدلات المخيفة للبطالة التي طالت خريجي الجامعات والمعاهد العليا، والتوزيع غير العادل للثروة، والتهميش المتعاظم لفئات عريضة من المجتمع، وخراب الزراعة وزحف سكان الأرياف إلى المدن والاستقرار في أحزمة البؤس المتناسلة من بعضها في الضواحي، وازدياد الفوارق الفاحشة بين الطبقات نتيجة التطور غير المتوازن بين الغنى الفاحش والفقر المدقع.. إلخ. هي ما يبرر الكثافة التي يبدو بها اهتمام الوعي العربي بمسائل التنمية وأسئلتها الاجتماعية، فإن من المتغيرات المنهجرة في العالم المعاصر، وفي حقائق الاقتصاد والتنمية على الصعيد الكوني، ما يبرر ذلك أيضاً. وقد شهد العام 2008 أيضاً معطيات مستجدة على المشهد الاقتصادي العالمي ذات أثر سيء على برامج التنمية في الوطن العربي. ولعل أهم هذه الوقائع الأزمة المالية الشديدة التي ضربت الولايات المتحدة ابتداءً وامتدت مفاعيلها إلى معظم المراكز الميتروبولية الرأسمالية في العالم، وانهارت بنتيجتها صناعات وشركات وبنوك وحياة عشرات الملايين من الأسر. وكانت إسقاطاتها شديدة الوطأة على اقتصاديات الدول العربية التي عصفت بأسواقها المالية، وصناعاتها، وقطاع البناء والعقار فيها، وفرص العمل لمئات الآلاف من أيديها العاملة... إلخ.

كما شهد العام 2008 انهياراً مروعاً في أسعار النفط والطاقة منذ صيف العام 2008، والذي حصل فجأةً وبإيقاع تراجعي

بتاريخ 19 تشرين الثاني/ نوفمبر 2008. ومع أن الحالة المصرية كانت تفرض شبحها على الندوة، إلا أنها ليست حالة استثنائية، بل تكاد تكون تمثيلية للأعم الأغلب من البلاد العربية اليوم. ولعل كثيراً من الهواجس نفسها كان في أساس إقدام المعهد العربي للتخطيط على عقد مؤتمر دولي في موضوع أزمة البطالة في الدول العربية بتاريخ 17-18 آذار/ مارس 2008 في القاهرة.

ولأن التفكير في شؤون التنمية لا يملك أن يتجاهل الشروط الطبيعية للتنمية، أو أن ينغمس في يقينيات صناعية وتقنية ناظراً إلى الطبيعة بوصفها مجرد موضوع للاستغلال ولفعّل بشريّ مشدود إلى أهداف ربحية، فإن أسئلة البيئة بدأت تقتحم الوعي العربيّ تدريجياً وتفرض على نظريته إلى التنمية تعديلات تقتضيها الفكرة البيئية المتصالحة مع الطبيعة الحريصة على تنمية «ملكاتها» ومواردها لا تبديدها. ومع أننا لا نعثر في حصاد العام 2008 على شواهد دالة على مثل هذا الوعي المسكون بالنزعة المضياقية (Convivialité) بعبارة إيفان إيليتش)، إلا أن بعضاً قليلاً من استدعاء سؤال البيئة حصل حين التفكير في بعض معضلات التنمية ولو في وجه تقتني صرف لذلك السؤال. وهذا - مثلاً - ما ينطبق على المؤتمر الدولي التاسع لتنمية الأراضي الجافة: التنمية المستدامة في الأراضي الجافة - مواجهة تحدي التغير المناخي العالمي، الذي عقدته مكتبة الإسكندرية في مقرها بتاريخ 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 2008. غير أن الناظر في ما ألت إليه أوضاع البيئة في العالم من دمار ناجم عن انفلات نزعة الاستغلال الصناعي الوحشي من كل عقال (قانوني أو أخلاقي)، وما جرّه ذلك الاستغلال من تغيرات مناخية مُرعبة استدعت - في نهاية القرن الماضي - قمة كونية خاصة (= قمة الأرض)؛ والناظر في إعضالات التنمية (الزراعية) في المناطق الجافة، يلاحظ - من دون شك - أهمية المقاربة العلمية لهذا

روافع استراتيجية الأمن القومي؛ ولما كانت أوضاع الغذاء على درجة من التدهور والتآزم تُنذرُ بلاد العرب بأوخم النتائج، وتندر - من ورائها - أمنها القومي بمزيد من الاستباحة هذا العام - وإن كانت هزيلة - فتناولتها مقالات ودراسات عدة (من دون أن تنعقد لها مؤتمرات أو ندوات)، ومن ذلك الملف الخاص الذي كرّسته مجلة شؤون خليجية للموضوع تحت عنوان: الأمن الغذائي في العالم العربي (العدد 54، صيف 2008). ولقد توزعت دراسات الملف على موضوعات مختلفة ومتراصة، من البحث في الأوضاع الغذائية العامة في الوطن العربي وما تعانيه من أزمة، إلى البحث في الفجوة العلمية الزراعية، إلى تحليل أزمة الغذاء والمياه والطاقة، إلى البحث في نماذج عينية من قبيل أزمة الغذاء في دول الخليج العربي، ومشروع التنمية الزراعية في السودان: «سلة الغذاء العربي»، وسوى هذه من المسائل ذات العلاقة.

وتتصل بمشكلة الغذاء مسألة الفقر والبطالة: بما هما حالتان تمثيليتان من حالات التعبير عن فقدان القدرة على جبه معضلة الغذاء. وإذا كان الفقر في صورة من صوره من نتائج أوضاع اجتماعية شديدة القسوة منها البطالة الضاربة أطنابها في أوساط القوى المؤهلة للعمل - وهي اليوم مسّت مئات الآلاف من الخريجين الجامعيين وحملة الشهادات العليا في البلاد العربية - فإن ظاهرة الفقر طالت بظغوطها ونتائجها حتى الفئات الدنيا والمتوسطة من القوى العاملة في قطاعات الإنتاج وفي أجهزة الدولة. وهو وضع من شأنه إعادة تعريف الفقر باستدخال ما طرأ على وضعه (Statut) من مؤشرات جديدة، ورفع درجة الانتباه إلى ما يُنذر به تفاقمه، والبطالة في امتداده، من مخاطر على صعيد الاستقرار الاجتماعي - الاقتصادي. ولقد كانت هذه الهواجس في أساس إقدام مكتبة الإسكندرية على عقد ندوة في الموضوع تحت عنوان: مشكلة الفقر وطرق مواجهتها في مركز المؤتمرات

العربي. وأولاهما الحلقة النقاشية التي نظمها المعهد العربي للتخطيط بتاريخ 29 نيسان/ أبريل 2008 تحت عنوان بنية ممارسة أنشطة الأعمال ودور القطاع الخاص، وثانيهما الحلقة النقاشية التي نظمها المعهد نفسه في 13 أيار/ مايو 2008 في موضوع دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية العربية.

وأخيراً، كان لبعض التفكير المستقبلي مكانه في اهتمامات الوعي العربي بمسألة التنمية هذا العام (2008). ومن النافل القول إن الحاجة إليه ماسة كلما انقفلت أبواب ومشاهد (= سيناريوهات) التنمية المطبقة واحتجج إلى تجريب أخرى أو التفكير فيها. وليس معنى ذلك أن هذا الضرب من التفكير (المشود إلى فرضية «البداية الممكنة») يجنح نحو افتراضات نظرية مجردة تضع نفسها في مختبر تجربة جديدة من تجارب التنمية لإثبات وجاهتها، بل إن معظم التفكير في عضالات التنمية من زاوية نظر فرضية البديل الممكن إنما هو يستند - في الأعم الأغلب منه - إلى تجارب مجتمعات ودول أخرى محاولاً الاستفادة منها. وهذا ما حاولت ندوة بدائل التنمية العربية التي عقدتها الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية في القاهرة 13-14 نيسان/ أبريل 2008 بالمشاركة مع مركز البحوث العربية والأفريقية أن تقدم مثالا له في بحوثها وأسئلتها ومناقشتها.

قد تكون الحصة التي انتزعتها مسألة التنمية من الاهتمام الفكري العربي بحجم تلك التي كانت لمسألة الديمقراطية سعة ووفرة. وهي، بذلك، إنما تعكس - شأن الثانية - المكانة المركزية التي تحتلها في رهان المستقبل، على أن حصة الإعلام (في ذلك الاهتمام) ما كانت دون تينك الحصتين سعة.

في الإعلام

لم يختلف العام 2008 عن الأعوام السابقة له في شدة الاهتمام الفكري العربي بمسألة الإعلام ومركزية أدواره في الحياة الاجتماعية

الموضوع في أفق توفير أجوبة ناجحة عما يطرحه من مشكلات.

ولقد كان من أهم ما طبع الاهتمام الفكري العربي بإشكاليات التنمية في العام 2008 الانصراف إلى البحث في مشكلات تمس قطاعات بعينها ذات حيوية. ومن ذلك القطاع المالي الذي حظي بانتباه أعلى في هذا العام، بسبب موقعه المال في الاقتصاد والإنتاج والتنمية. ولقد تراوح الاهتمام بهذا الموضوع بين اهتمام شمولي وعام يطال البلاد العربية كافة - كما في المؤتمر الذي عقدته الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية في القاهرة بتاريخ 1-2 تشرين الثاني/ نوفمبر 2008 تحت عنوان دور القطاع المالي في التنمية العربية، وفي الحلقة النقاشية التي نظمتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد في مقر مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت تحت عنوان تحسين الرقابة المالية في الأقطار العربية، بتاريخ 24 أيار/ مايو 2008، وبين اهتمام «قطري» يخص بلدانا بعينها كما في حالة الحلقة النقاشية التي نظمها المعهد العربي للتخطيط في موضوع استهداف التضخم النقدي: ماذا يعني لدول مجلس التعاون؟، بتاريخ 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 2008، وكما في حالة الحلقة النقاشية التي نظمتها مكتبة الإسكندرية في موضوع رؤية وتحليل لسوق المال المصري بتاريخ 30 آب/ أغسطس 2008 بمركز المؤتمرات.

ولما كانت التنمية هدفاً يحتاج تحقيقه إلى توظيف الأدوات والموارد والإمكانات كافة؛ ولما كانت الدولة وحدها لا تملك القدرة الكافية على النهوض بها، بالمتاح لها من الموارد، ولا تملك الاستغناء عن شركاء آخرين في هذا الباب وعلى سبيل هذا الهدف، فقد كان مفهوماً أن ينصرف بعض الاهتمام إلى مجالين شديدي الأهمية والاتصال بموضوع التنمية هما: القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي وقد رصدنا في حصاد هذا العام اثنتين - على الأقل - من علامات ذلك الاهتمام في التفكير

بدأت أسئلة البيئة تقتحم الوعي العربي وتفرض على نظريته إلى التنمية تعديلات تقتضيها الفكرة البيئية المتصالحة مع الطبيعة.

كله يشكّل حافزاً إضافياً للمزيد من الاهتمام الفكري العربي بالموضوع في المناشط الجماعية (المؤتمرات والندوات والحلقات النقاشية) كما في مجال الكتابة والتأليف.

وعلى الرغم من وفرة اللقاءات التي انعقدت لتناول هذا الموضوع، على مدار العام 2008، فمن المهم التوقف بالإشارة السريعة أمام أربعة منها تقع مادتها تحت عنوان رئيسي هو: الإعلام والديمقراطية

جرباً على تقليد حميد، خصّصت مكتبة الإسكندرية مؤتمرها الخامس للإصلاح العربي لموضوع الإعلام والديمقراطية والمسؤولية المجتمعية، الذي انعقد في مركز المؤتمرات يوم 2 آذار/ مارس 2008، وأريد به - بحثاً ومناقشات - أن يلقي ضوءاً على الرهان الإعلامي في عملية الإصلاح والتنمية الديمقراطية، وعلى اتصال نجاح دوره التوعوي بمدى حيابة المشروعية المعنوية القائمة على مبدأ الالتزام الاجتماعي والمهني. وفي نطاق ذي صلة، ولكن أكثر تفصيلاً، عقد مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية (بالأهرام) ورشة عمل حول دور الإعلام في العملية الانتخابية بتاريخ 5 آذار/ مارس 2008. ولأن الصحافة (المكتوبة) واسطة من وسائط الإعلام ذات تأثير كبير، والتي لم تسقط مكانتها - وإن تراجع - أمام إعلام مرئي كاسح تخوض معه منافسة صعبة؛ ولأن المعارضة واحد من أهم مكونات المشهد الديمقراطي، بادرت مكتبة الإسكندرية إلى تنظيم ندوة في الموضوع تحت عنوان إشكالية صحافة المعارضة المعاصرة في 7 حزيران/ يونيو 2008 بمركز المؤتمرات في المكتبة. وكانت الندوة مناسبة لتأمل مزدوج في أوضاع الصحافة (المكتوبة) من وجه، وفي أوضاع خطاب المعارضة على نحو ما يقدم نفسه صحافياً من وجه ثان.

ولما كان للديمقراطية شرط تحتي عميق هو الشرط الثقافي الذي من دونه لا يستقيم لها أمر. أي لما كانت الديمقراطية، كعلاقات سياسية، تفترض ثقافة ديمقراطية تكون لها

والسياسية والثقافية. ويكاد هذا الاهتمام يشكل، منذ مطالع عقد التسعينيات من القرن العشرين الماضي، واحداً من أبرز ما استجد من معطيات ومتغيرات على مشهد الحياة الثقافية والفكرية في الوطن العربي. وهو أمر يبرره الأثر الكبير الذي كان لثورة الإعلام والاتصال في حياة البشرية المعاصرة، وبخاصة في العشرين عاماً الأخيرة، وما نجم عنها من إحداث ثورة شاملة وعميقة في مفاهيم المكان والزمان والتواصل ... إلخ، على نحو تغيرت معه دلالاتها التقليدية. ولعل التحول الحاسم في فاعلية الإعلام قد حصل في امتداد حقائق ثلاث (جديدة) متداخلة هي: هيمنة المادة الإعلامية البصرية، أو هيمنة الصورة على المادة المكتوبة (صحافة) والمسموعة (إذاعة)؛ ثم الاستثمار الناجح للثورة التكنولوجية الجديدة من طريق إطلاق البث الإعلامي (التلفزيوني) عبر الفضاء الخارجي والتوسع فيه؛ وأخيراً عولمة المعلومات (بعد عولمة الصورة) من طريق فتح الحدود أمام تدفق معلومات الشبكات الدولية لكل المستهلكين في العالم. وبمقدار ما سمحت الحقيقة الأولى بكسر حاجز اللغة بين المجتمعات والشعوب وتوحيد القدرة الاستيعابية للمعطى الإعلامي من طريق الصورة بما هي لغة مشتركة عابرة لحدود اللغات المنطوقة، سمحت الحقيقتان الثانية والثالثة بكسر حاجز الرقابة على المادة الإعلامية (= البصرية) والمعلومات والانتقال بهما إلى لحظة الانتشار الجماهيري الأوسع مدى في المكان الكوني العصري على الرقابة والجمركة الثقافية.

ولما كانت آثار ثورة الإعلام في العالم قد فعلت فعلها في الحياة العربية، سلباً: من خلال الإمعان في احتراق نسيجه الاجتماعي - الثقافي - القيمي، وإيجاباً: من خلال التكيف الإيجابي مع تحدياتها والدخول الفعال في برنامج عملها بالإعلام الفضائي الذي أحدثت مؤسساته وبالمشاركة المتعاظمة في برامج الإنترنت (إنتاجاً واستهلاكاً).... فقد أتى ذلك

أحدثت ثورة الإعلام في العالم فعلها في الحياة العربية إن سلباً من خلال الإمعان في احتراق نسيجه الاجتماعي-الثقافي- القيمي وإن إيجاباً من خلال التكيف مع تحدياتها.

لم يكن النظام العربي في حال من المعاناة الشديدة في أوضاعه الذاتية - في كل تاريخه الحديث ومنذ قيام أطره المؤسسية في منتصف أربعينيات القرن العشرين - كما هو عليه اليوم من ضعف وفقدان للتماسك أمام ما ينهمر عليه من تحديات من الداخل والخارج. فإلى أنه ما عاد يملك تأثيراً سياسياً في ما يجري من تطورات في العالم وفي محيطه المباشر - على وفرة ما لديه من أرصدة قوة مالية وطاقوية وبشرية - ما عاد يملك أن يجترح سياسة دفاعية (بالمعنى الشامل لا العسكري فحسب) للحد من الآثار السلبية الناجمة عن اندفاع سياسات خارجية إلى قلبه ومساسها بأمنه ومصالح شعوبه.

ولعل الحالة الصحية الوحيدة للنظام العربي، أو التي بدأ فيها هذا النظام، في العام 2008، هي نجاحه في الاستيعاب النسبي لأزمة لبنان الداخلية المستفحلة، ولكن بعد انفجارها الجزئي في اشتباكات 7 و 8 أيار/ مايو 2008 في بيروت والجبل والشمال؛ وهو الاستيعاب الذي أثمر «اتفاق الدوحة» الذي رعتّه قطر على قاعدة تفاهم سعودي - سوري على تسوية الخلاف اللبناني بصورة تحفظ التوازن السياسي بين فريقيه (8 آذار و 14 آذار). ولقد كان يمكن أن يُبنى على هذا النجاح لتوليد دينامية وفاق عربي يُنهى حالة الاستقطاب الداخلي، ويفتح أفقا أمام معالجة عربية جماعية - ومتفاهم عليها - للأزمة الداخلية الفلسطينية. لكن ذلك امتنع أمره، بل زاد الشقاق اتساعاً حين وجدت المقاومة نفسها في غزة وحيدة - إلا من بعض سَد عربي قليل - في مواجهة العدوان الإسرائيلي.

من الطبيعي، أمام حال التآكل والضعف في النظام العربي، أن يظل الأخير موضوع تفكير وبحث من قبل النخب الثقافية. وعلى الرغم من أن العام 2008 لم يشهد مؤتمرات أو ندوات علمية تعكف على موضوع أزمة النظام العربي أو مشكلاته، لم يفتَهُ أن يتابعه بالدراسة والبحث. وإذا ما تركنا جانبا عشرات

في مقام الحامل أو الرافعة، والضامن للرسوخ والاستمرار، كان على التفكير في أوضاع الديمقراطية أن يلحظ الحاجة إلى التفكير في ثقافتها، ولما كان جوهر الثقافة الديمقراطية (أو ثقافة الديمقراطية) هو الحوار: بما هو تبادل معرفي حر، وتناظر وإصغاء متبادل، فقد كان من الطبيعي أن تلحظ أهمية الموضوع ويُفرد له حيزٌ للتفكير الجماعي. على أن الأهم في الموضوع ذاك أن ينصرف التفكير إلى صلة الإعلام بمسألة ثقافة الحوار: إيجاباً وسلباً. فإذا كانت القاعدة أن الإعلام حاملٌ مميزٌ لهذه الثقافة وفضاء جماهيرياً أمثلٌ للتعبير عنها ونقلها إلى أوسع قطاعات اجتماعية، فإن التجربة الإعلامية العربية المعاصرة لم تقم دليلاً كافياً على الوفاء بهذه القاعدة. ذلك أن مساحات الحوار في مؤسساتها ظلت ضيقة ومحدودة، والمفتوح منها أمامه ليس حراً بما يكفي، لكن الملاحظ أن بعض البرامج التي أتاحت مساحة كبيرة من حرية الرأي لم تخل على الرغم من ذلك من ظواهر التشاجر والتجريح الشخصي، الأمر الذي يطرح التساؤل حول إشكالية آداب التحاور في ثقافتنا المعاصرة.

في كل الأحوال، وبمعزل عن هذه الاعتبارات (التي قد لا تقبل التجاهل أو النسيان)، كان التفكير في ثقافة الحوار من مدخل الإعلام ودوره خياراً موفقاً من مكتبة الإسكندرية في الندوة التي دعت إليها ونظمتها تحت العنوان نفسه الإعلام وثقافة الحوار بتاريخ 9 شباط/ فبراير 2008. وقد تكون ندوة فريدة في بابها، قل لها نظير على وفرة ما عُقد من مؤتمرات وندوات حول الإعلام في هذا العام وفي الأعوام التي سبقتّه، وعلى شدة حاجتنا إلى ندوات أكثر تخصصاً وفائدة وأقل عمومية واستهلاكية في مجال أدوار الإعلام في الحياة الديمقراطية.

في النظام العربي

تنامت مساحة الحوار في المجتمع العربي في العام 2008، لكن ذلك لم يخل من ظواهر التشاجر والتجريح الشخصي، الأمر الذي يطرح التساؤل حول إشكالية آداب الحوار في ثقافتنا المعاصرة.

العربي، ومفهوم الأمن القومي الضائع في فوضى التحديات النظرية، والمقاومة وسوى ذلك من المسائل/ المفاهيم.

وبمقدار ما كان الاهتمام بالنظام العربي، في دائرته القومية الكلية، باهتاً في حراك العام 2008 الثقافي ولم يتعدّ نطاقاً متواضعاً من التعبير عن نفسه، بمقدار ما كان الاهتمام بالحيّزات الإقليمية من ذلك النظام أشدّ وأكثف وأوسع مدًى. ولعله من غير المستغرب أن ينصرف الانتباه أكثر إلى هذه الحيّزات الإقليمية لأنها أظهر حضوراً من النظام العربي العام. على أنه من البين أن الإقليمي (الفرعي) في النظام العربي إنما يكاد يعني اليوم الإقليمي الخليجي حصراً بعد أن وصلت تجربة «مجلس التعاون العربي» إلى نهايتها المأساوية في امتداد أزمة الخليج وحربه (خلال العامين 1990 و 1991)، وبعد الفشل الذريع الذي أصاب الفكرة المغاربية ونظامها الإقليمي المؤسسي («اتحاد المغرب العربي») منذ العام 1993: عقب «أزمة لوكربي» وانفجار الخلاف المغربي - الجزائري حول قضية الصحراء.

وإذا كان صمود النظام الخليجي - كنظام إقليمي فرعي من النظام العربي - في البقاء حياً في وجه عواصف دولية وعربية وإقليمية عظمى (الحرب العراقية - الإيرانية، أزمة الخليج وحربه، غزو العراق، تمدد النفوذ الإقليمي الإيراني، الانقسام الحاد في النظام العربي ..)، قد وفر مبرراً لاستمرار الاهتمام به كنظام حيّ ومستمر في أداء وظائفه الطبيعية، فإن نجاحاته المتعاقبة في تحقيق الاندماج الإقليمي، ومكانته في الاقتصاد العالمي وشبكة المصالح الدولية، كان لها - هي أيضاً - دورها في تشديد الاهتمام به خليجياً وعربياً (ودولياً) وخصوصاً في ضوء المكانة المتزايدة للطاقة في الاقتصاد العالمي. على أن مشكلات داخلية عديدة تسهم بدورها في تسليط الضوء على الخليج ومستقبله، وحصّة اهتمام أبناء المنطقة بها أعلى من حصّة

الدراسات والمقالات التي نُشرت - في هذا الباب - في مجلات رصينة مثل المستقبل العربي، والسياسة الدولية، وشؤون الأوسط، وشؤون خليجية، والمجلة العربية للعلوم السياسية وسواها، وصرفنا الاهتمام إلى الملفات الخاصة ...، سنجد أن المجلة الأكثر ارتباطاً بالنظام العربي وعناية بمسائله (لأنها واحدة من أدواته الثقافية) - وهي مجلة شؤون عربية - كرّست ملفين لموضوع النظام العربي ضمن أعدادها الصادرة في العام 2008: العدد 134 لصيف العام 2008، والعدد 135 لخريف العام نفسه.

في العدد 135، حمل الملف الخاص عنواناً استفهامياً ذا دلالة: هل سقطت الأدوار الإقليمية من حسابات السياسات العربية؟، وتناولت دراسته جملة من المسائل المتصلة بالسؤال الإشكالي الذي تَعَنَّى به الملف كمسألة السياسات العربية تجاه بعض قضايا المنطقة وما إذا كانت تمثل أدواراً إقليمية مؤثرة، وكيفية ممارسة الدور الإقليمي العربي في مناخ استقطاب داخلي بين «متشددين» و «معتدلين»، وما إذا كانت الأدوار الإقليمية في منطقتنا قد انتقلت من العرب إلى قوى غير عربية ... إلخ. أما ملف العدد 134، فانصرف إلى البحث في إمكانية إعادة بناء رؤية عربية جديدة من طريق تبديد جملة مما عدّه الملف مفاهيم ورؤى ملتبسة. وقد تناولت المواد المنشورة تحت عنوان «الرؤى الملتبسة» جملة من القضايا من نوع العلاقة بين العمل العربي المشترك ومساحات السيادة الوطنية المحفوظة فيه، وعلاقة العرب بالجوار التاريخي الإيراني وبالخطر الإسرائيلي وما يكتنف هذه العلاقة من التباسات في بعض الوعي العربي، ومستقبل وجود النظام العربي في ضوء أنماط تحالفاته الخارجية القائمة. أما المواد المنشورة تحت عنوان المفاهيم الغامضة، فتناولت مسائل مختلفة مثل مفهوم الإرهاب وغموض تعريفاته، ومفهومي التطرف والاعتدال الشائعين على غير ضابط في التداول

شهد العام 2008 بداية جدل محتدم حول كيفية ممارسة الدور الإقليمي العربي، وحول ما إذا كانت الأدوار الإقليمية في منطقتنا قد انتقلت من العرب إلى قوى غير عربية.

الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية حين عقد مؤتمره السنوي تحت عنوان الخليج العربي بين المحافظة والتغيير (بتاريخ 31 آذار/ مارس - 2 نيسان/ أبريل 2008 في مقر المركز) محاولاً التفكير في ظاهرة المروحة هذه بين ديناميتين متعارضتين.

ومثلما عانى الخليج من ضغط ظاهرة عدم التناسب أو الاختلال بين التغيير في أنماط الحياة والمحافظة في منظومة العلاقات، عانى - ولا يزال - من ضغط ظاهرة احتلال سكاني ليست حسابية (عددية)، وإنما هي اجتماعية وثقافية أو قل تتولد عنها نتائج وتبعات من هذا النوع بات أهل الخليج يستشعرون خطورتها على هوية أوطانهم. ولقد كانت هذه المشكلة، وما تفرضه على الوعي الخليجي من هواجس، في أساس إقدام مركز الخليج للأبحاث على تنظيم حلقة نقاشية في الموضوع تحت عنوان التركيبة السكانية في دول مجلس التعاون: تنمية اقتصادية أم أزمة اجتماعية؟ (بتاريخ 13-14 أيار/ مايو 2008)، وذلك قصد التفكير في الكلفة الاجتماعية الفادحة التي تدفعها دول الخليج العربي لقاء تحقيق التنمية الاقتصادية؛

وجرياً على تقليد درج عليه المعهد العربي للتخطيط في متابعة أوضاع وتجارب التخطيط التنموي في البلاد العربية، وانطلاقاً من ملاحظة التراكم الناجح في العلاقات الاقتصادية البينية في منظومة دول الخليج العربي، وبخاصة في مسيرة الاندماج الإقليمي التدريجي وما يتطلبه مثل هذا الاندماج من استراتيجيات تنموية مخططة (لقطاع الدولة وللقطاع الخاص معاً)، نظم المعهد ورشة عمل تحت عنوان واقع ومستقبل التخطيط بدول مجلس التعاون الخليجي أيام 27-29 حزيران/ يونيو في القاهرة. وقد سلطت الورشة ضوء الاستطلاع والتحليل على أوضاع سياسات التخطيط في الخليج وعلى مستقبلها في ضوء الطموح الكبير لتحقيق الاندماج الاقتصادي الإقليمي الكامل.

اهتمام غيرهم في هذا النطاق. ولهذه الأسباب جميعها - ولغيرها - كان في حكم المفهوم أن يحتل الحيز الإقليمي الخليجي من النظام العربي مساحة كبيرة من التفكير في أوضاع النظام العربي ومستقبله.

وجدير بالرصد، في هذا الإطار، جملة من معطيات الحراك الفكري الذي كانت أوضاع الخليج مداره - في العام 2008 - تحت عناوين ثلاثة مترابطة: مسائل داخلية في النظام الإقليمي الخليجي، وأمن الخليج العربي، ثم علاقات دول منظومة الخليج العربي بالقوى الخارجية - الدولية والإقليمية.

تحت العنوان الأول، المتعلق بمسائل الداخل الخليجي، تطألنا ثلاثاً من المسائل الشديدة الأهمية، يتعلق بعضها الثاني بمشكلات التركيبة والتوازن السكانيين في تلك البلدان، فيما يتصل ثالثها بقضايا التخطيط والتنمية فيها:

أحدثت الفورة النفطية تغييرات عميقة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لمجتمعات الخليج انتقلت بها هذه الأخيرة إلى مستويات من التمدن المادي عالية وقياسية في إيقاعها الزمني مقارنة بغيرها من البلدان العربية ومن بلدان العالم حديثة النمو. لكن النتائج الاقتصادية والاجتماعية - الاستهلاكية - للطفرة النفطية لم تكن دائماً متناسبة مع النتائج التي ترتبت عنها (= الطفرة) على صعيد منظومة القيم الاجتماعية. ذلك أن التحول الاقتصادي المتسارع - وقد حمل في ركابه تغييراً شاملاً في أنماط الحياة والاستهلاك والعلاقة بالمنتجات المادية والتقنية للثورة العلمية - لم يرافقه تحول في منظومة القيم التي ظلت مُنْشَدَةً إلى الموارث الاجتماعية والثقافية. وهكذا ظلت مجتمعات الخليج تترزح تحت ثقل مفاعيل ازدواجية تقاطعية صارخة: بين حراك اقتصادي مندفع نحو حدود القصوى، ومحافظة اجتماعية - ثقافية - قيمة تعيد إنتاج استمراريتها التاريخية. هذه الظاهرة هي ما التقطها مركز

التحول الاقتصادي المتسارع الذي حمل في ركابه تغييراً شاملاً في أنماط الحياة والاستهلاك والعلاقة بالمنتجات المادية والتقنية للثورة العلمية، لم يرافقه تحول في منظومة القيم التي ظلت مُنْشَدَةً إلى الموارث الاجتماعية والثقافية.

حاداً بأن لا استيراد الغذاء وفقدان أمنه تبعات على استقلالية القرار الوطني والإقليمي نفسه. وهذا ما يفسر تزايد نسبة الاهتمام بالموضوع لدى المثقفين وصناع القرار والمؤسسات ذات العلاقة في الخليج العربي.

أما تحت العنوان الثالث - المتصل بعلاقات النظام الإقليمي الخليجي بالعالم الخارجي - فتطالعنا ثلاث دوائر إقليمية وعالمية وقع الاهتمام بها في حراك العام 2008 الفكري هي: الأمريكية والأوروبية والآسيوية مع تشديد على الأخيرة ملحوظ.

من تحصيل الحاصل القول إن علاقات دول الخليج العربي بالولايات المتحدة الأمريكية ذات أبعاد استراتيجية بسبب أهمية هذه المنطقة بالنسبة إلى المصالح الحيوية الأمريكية، وبسبب ما باتت تنهض به دول هذا الإقليم العربي من أدوار في السياسة الإقليمية منذ حرب أكتوبر 1973، وبخاصة منذ الحرب العراقية - الإيرانية في سنوات الثمانينيات. ولأن هذه الأهمية تضاعفت منذ الحروب الأمريكية في المنطقة (على العراق خاصة) عامي 1991 و2003 وما أعقبها من احتلال وإقامة ممتدة منذ ست سنوات ونصف، ومنذ ارتفاع أسعار الطاقة وارتفاع الطلب العالمي عليها، ثم منذ اندلاع الأزمة الأمريكية والخليجية مع إيران بسبب سعيها لحيازة قدرة نووية، وأخيراً منذ انطلاق الضغوط الأمريكية على دول الخليج عقب أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001، ... كان من الطبيعي أن يتضاعف الاهتمام بمستقبل العلاقات بين منظومة دول الخليج والولايات المتحدة. وهو ما تبين قرائنه في السنوات السبع الماضية من خلال سيل المؤتمرات والندوات المنعقدة لهذا الغرض. وفي الاتجاه نفسه يأتي مؤتمر العلاقات الأمريكية - الخليجية في ضوء مقاربة استراتيجية جديدة الذي عقده مركز الخليج للأبحاث (في 22-25 تشرين الثاني/ نوفمبر 2008) ليُلقي ضوءاً على سؤال المستقبل في ضوء مشكلات العلاقة اليوم، وليحاول

وتطالعنا تحت العنوان الثاني، المتعلق بأمن الخليج، مسألتان رئيستان هما وجهان من وجوه قضية الأمن المتعددة العناوين، تندرج أولاهما في نطاق الأمن الاستراتيجي (في صورته العسكرية - الأمنية على نحو خاص)، بينما تنتمي الثانية إلى مجال الأمن الاقتصادي. في المسألة الأولى نشرت المجلة العربية للعلوم السياسية ملفاً خاصاً تحت عنوان أمن الخليج (في العدد 19 صيف 2008) تناولت مواده مفهوم الأمن من زاوية نظرية ألقت ضوءاً على معناه ومستوياته، والحرب الأمريكية على العراق وما كان لها من تداعيات خطيرة على أمن منطقة الخليج العربي حاضراً ومستقبلاً. أما في المسألة الثانية، فقد نشرت مجلة التعاون في عددها السادس والستين (كانون الأول/ ديسمبر 2008) أوراق عمل ندوة الأمن الغذائي في دول مجلس التعاون الخليجي تناولت جملة من الأسئلة والمشكلات ذات الصلة مثل مستقبل الأمن الغذائي في دول الخليج العربي، وسياسات مواجهة نقص الغذاء في هذا الإقليم العربي، والاستثمار الزراعي المصروف للجواب عن معضلة الأمن الغذائي وسواها من القضايا.

وليس من شك في أن ارتفاع درجة الاهتمام بمسألة الأمن في إقليم الخليج العربي، في أبعادها العسكرية - الاستراتيجية والغذائية، له ما يبرره. فإلى أن منطقة الخليج شهدت - منذ قيام منظومة مجلس التعاون - سلسلة من الحروب التي هزت استقرارها وهددت أمنها (وأخرها حرب غزو العراق واحتلاله)، تعاني من نقص حاد في الغذاء بسبب ضعف القطاع الزراعي فيها وشح موارده الطبيعية (البيئة والهيدروليكية) والكلفة الباهظة التي تدفعها اقتصادات الخليج لتخصيب التربة أو استخراج المياه الصالحة للري الزراعي. وكما أن وعي أبناء الخليج بأن فكرة استيراد الأمن (وقد ازدهرت بعد أزمة الكويت في العام 1990) لا تقود إلى استتباب أمن بمقدار ما تقود إلى استباحته من القوى الأجنبية، كذلك وعيهم بات

المحتملة وقد عقدت بتاريخ 30 كانون الثاني/يناير 2008. وثانيها في موضوع أقليمي فرعي من آسيا يتناول العلاقات بين منطقة الخليج وشرق آسيا، وعقدت بتاريخ 22-23 تشرين الأول/أكتوبر 2008. أما ثالثها، ففي موضوع أكثر تخصيصاً يتعلق بـ العلاقات الخليجية - الهندية، وقد عقدت بتاريخ 12-13 تشرين الثاني/نوفمبر 2008.

يتصل بمسائل النظام العربي، في صورته الشاملة وفي نطاقاته الإقليمية الفرعية، ما يحصل من متغيرات أو ما يجري تنفيذه من سياسات في نطاق النظام الدولي، وبخاصة ما له صلة ما - مباشرة أو غير مباشرة - بالأوضاع في الوطن العربي. وهو ما وقّع بعض الاهتمام به، وإن بشكل محدود، خلال العام 2008.

النظام العالمي وتأثيراته عربياً

منذ دَخَلَ النظام الدولي طور تحولات عميقة أطلقت سيولة حَرَكَ فيه، وبخاصة تلك التي كانت آثارها تلقى بنتائجها على الأوضاع العربية. وما شدَّ الاهتمام بالموضوع عينه في العام 2008 عن الاهتمام به في الأعوام السابقة وإن على نحو أقل في الكثافة. وفي جملة كثير مما تناولته أقلام ومناقشات النخبة العربية المهمة بهذا الشأن من مسائل، يمكن الوقوف عند أربع منها ذات أهمية، يتصل بعضها بالمستجد والحادث في مجرى تطورات النظام الدولي في الفترة الأخيرة؛ ويتعلق بعضها الثاني بإشكاليات جديدة بدأت تفرض نفسها على الناظر في لوحة معطيات هذا النظام وملامحه ودينامياته الجديدة؛ ويتعلق بعضها الثالث بدور مؤسسات النظام الدولي تجاه الأزمات والصراعات الإقليمية المزمنة؛ ثم يتعلق بعضها الرابع بما تحتله مناطق بعينها من العالم من مكانة في الاستراتيجيات الدولية.

في الطارئ والمستجد من الأوضاع في النظام العالمي في النصف الثاني من العام

التفكير في نمط جديد من العلاقة يترجم رؤية استراتيجية قائمة على الشراكة والتوازن.

ومع أن علاقات دول الخليج العربي بمنظومة الاتحاد الأوروبي ودوله لا تقل متانة ورسوخاً وسعة عن علاقاتها بالولايات المتحدة - حتى لا نقول إنها أمتن وأوسع اقتصادياً وبترولياً - إلا أنها دون الثانية سياسياً، وهي لذلك لا تحظى بكبير اهتمام في النشاطات الفكرية، التي تقوم بها المؤسسات البحثية المختصة، وبما يوازي أو يوازن الاهتمام بالعلاقات مع أمريكا، أو - وهذا هو الأهم - بما يوازي الاهتمام الأوروبي بالخليج في مؤسسات الأبحاث والدراسات والمراكز العلمية الاستراتيجية، أو في السياسات العليا لدول الاتحاد الأوروبي. على أن العام 2008 شهد مبادرة فرنسية - خليجية مشتركة هي عقد حلقة نقاشية في موضوع «الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي: التحديات والآفاق في ظل رئاسة فرنسا للاتحاد الأوروبي» دعا إليها مركز الخليج للأبحاث، بتاريخ 21 أيار/مايو 2008، بالتعاون مع معهد الدراسات السياسية في باريس ورعاية من وزارة الخارجية الفرنسية.

ويبقى الاهتمام الخليجي بالمحيط الآسيوي كبيراً لعدة أسباب منها اتصاله المباشر به: جغرافياً واقتصادياً وبشرياً، ووجود كتلة بشرية هائلة من اليد العاملة الآسيوية في بلدانه، وتنامي علاقاته التجارية بالدول الكبرى فيه (اليابان، الهند، الصين، كوريا الجنوبية...)، ناهيك بما يثيره الاختلال السكاني في بلدان الخليج لصالح العمالة الآسيوية الوافدة من مشكلات عدّة على حاضره ومستقبله وهوية مجتمعاته. نجد تمثيلاً لهذا الاهتمام، في نطاق معطيات حصاد العام 2008، في ثلاث حلقات نقاشية عقدت لهذا الغرض من قبل مركز الخليج للأبحاث، أولها في موضوع أعمّ هو التحديات التي تواجه التوسع الاقتصادي المستدام في دول مجلس التعاون: العلاقات مع آسيا وتبعاتها الإيجابية

علاقات دول الخليج العربي بمنظومة الاتحاد الأوروبي ودوله لا تقل متانة ورسوخاً وسعة عن علاقاتها بالولايات المتحدة، إلا أنها دون الثانية سياسياً، وهي لذلك لا تحظى بكبير اهتمام في النشاطات الفكرية، التي تقوم بها المؤسسات البحثية المختصة، وبما يوازي أو يوازن الاهتمام بالعلاقات مع أمريكا.

التمويل، ومن قبيل المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال وسوى تلك من المسائل. ولأهمية قضايا ما يسمّى بـ «الشرق الأوسط» (= الوطن العربي وجواره الإقليمي الآسيوي) في تقرير مستقبل الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم؛ والدور المركزي الذي تضطلع به الأمم المتحدة - أو الذي يفترض أن تضطلع به - في مقارنة أزمات هذه المنطقة على مقتضى المعالجة والحل (وهو المتعذر حتى الآن)، أو على مقتضى الإدارة: إدارة الأزمات (وهو الممكن والجاري)، نشرت مجلة شؤون الأوسط في عددها الـ 129 (صيف 2008) ملفاً خاصاً بالموضوع تحت عنوان الأمم المتحدة والشرق الأوسط. وقد اهتمت مواده بمسائل أربع بعضها مضمن في التّأزم وبعضها حديث عهد بذلك هي: أزمة لبنان في سياق القرارات الدولية الخاصة بها، وأزمة دارفور والعراق في القانون الدولي، والدولة الفلسطينية أمام القانون الدولي، ثم البرنامج النووي الإيراني في امتداد القرارات الدولية الخاصة به. وعلى تفاوت بين هذه الأزمات في الامتداد الزمني، فإن حدتها وراهنيتها تكاد تكون واحدة في الوزن والتأثير.

وعلى مثال الحيز الذي شغلته منطقة الخليج العربي وقضاياها في الاهتمام الفكري بشؤون النظام العربي شغلت المنطقة إياها بعض الاهتمام بالنظام الدولي وتأثيرات معطياته وتطويراته في الوطن العربي. فتحت عنوان الخليج في الاستراتيجيات الدولية، نشرت مجلة شؤون خليجية - في عددها 52: شتاء 2008 - ملفاً خاصاً تناولت فيه دراساته بالعرض والتحليل ثلاثاً من الاستراتيجيات الدولية الكبرى وما يحتله الخليج ضمنها من مكانة. ويتعلق الأمر فيها بالاستراتيجية الأمريكية، واستراتيجية القوى الآسيوية - وروسيا في جملتها -، ثم الاستراتيجية الأوروبية. أي - بعبارة أدق - يتعلق باستراتيجيات أهم القوى الدولية ذات التأثير والتي يشكل الخليج، بثرواته وموقعه الجيو

2008، نشرت مجلة شؤون عربية (في عددها الـ 135: خريف 2008) ملفاً تحت عنوان تطورات دولية جديدة وتداعياتها على المنطقة تضمن دراسات ثلاثاً حول أحداث القوقاز وتأثيراتها الاستراتيجية وما عنته من انتقال من حقبة الأيديولوجيا إلى حقائق الجغرافيا السياسية؛ والسياسة الخارجية الأمريكية لحقبة ما بعد بوش والمحافظين الجدد واحتمالاتها في المنطقة العربية؛ ثم قضايا الحوار والجوار بين أوروبا والعرب في ضوء قيام الاتحاد من أجل المتوسط. ومع أن هذه التطورات طارئة ومستجدة، فقد وضعناها ضمن نطاق «الأسئلة المألوفة». ذلك أن الوعي العربي درج على متابعة مثل هذه المتغيرات وتناولها بالرصد والتحليل بحسبانها عناصر جديدة ضمن بنية النظام الدولي.

وقد يكون من أكثر ما ميّز الاهتمام الفكري العربي بالنظام الدولي هذا العام انتباهه إلى موضوع المجتمع المدني على الصعيد العالمي وموقع مسألة التنمية في نشاطات قواه ومؤسساته. ولم يكن جديداً مثل هذا الانشغال منه بدور المجتمع المدني وتنامي تأثيراته على الصعيد الكوني، وإنما كان الانصراف إلى مسألة التنمية في عمل ذلك المجتمع المدني هو الذي يدعو إلى التسجيل والاعتبار. ولقد كرست مجلة السياسة الدولية لهذا الغرض ملفاً خاصاً تحت عنوان: المجتمع المدني العالمي وقضية التنمية (العدد 174، تشرين الأول/أكتوبر 2008) تناولت مواده جملة من الموضوعات تتراوح بين السؤال الإشكالي بمفردات عامة عن مسألة العلاقة تلك (= بين المجتمع المدني العالمي والتنمية)، وعن أثر المجتمع المدني في إعادة بناء العقد الاجتماعي، وبين تناول تجارب مجتمع - مدنية في إدارة مشروعات تنمية في العالم: في أفريقيا وأمريكا اللاتينية والوطن العربي، مروراً بمسائل ذات اعتبار في هذا الشأن من قبيل صلة نظام الوقف الإسلامي بمؤسسات المجتمع المدني وعمله وما يعثر تلك الصلة من مشكلات على مثال مشكلة

من أكثر ما ميّز الاهتمام الفكري العربي بالنظام الدولي هذا العام انتباهه إلى موضوع المجتمع المدني على الصعيد العالمي وموقع مسألة التنمية في نشاطات قواه ومؤسساته. وتناول تجارب مجتمع - مدنية في إدارة مشروعات تنمية في العالم.

تفسير كثير من إعضالات واقع العرب المعاصر ناهيك بمأساة أهل فلسطين الممتدة في الزمان من غير انقطاع. غير أن حلول ذكرها ينبّه الوعي العربي إلى أن استمرار مفاعيلها في الزمن على مدى جيلين من دون إحراز نجاح في تحصيل الحد الأدنى من الحقوق الوطنية لأولئك الذين وقعت عليهم، بل حتى من دون القدرة على حماية ما تبقى من تلك الحقوق من التبدد، وحماية شعب فلسطين من القمع والعدوان اليومي واغتصاب الأرض والتهويد... إلخ، إنما تدفع بالأوضاع في المنطقة إلى مزيد من الصراعات والتأزم (على نحو ما حصل في نهاية العام 2008 في حرب غزة)، وإلى مزيد من الانقسام العربي حيال الموقف الجاري في فلسطين. غير أن أكثر ما يمكن أن يكون دالا في شأن الاهتمام بالنكبة وذكرها. أن هذا الاهتمام يدلنا - وإن على نحو غير مباشر - على أن نكبة 48 ما تزال تستوطن الذاكرة (الفلسطينية والعربية)، وأن الاعتراف السياسي (الاضطراري) بما نجم عنها (= قيام الدولة العبرية) لم يوّاهه اعتراف نفسيّ يسلم بالأمر الواقع، وأن في ذلك لدليل على صورة ما من صور مقاومة ذلك الأمر الواقع ولو على نحو رمزي.

وعلى وفرة ما كُتبَ وانتدبَ حوله في المناسبة، نقف بالإشارة السريعة على فاعليتين ثقافيتين في الموضوع، أولهما وتمثلت في ندوة عقدها مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية تحت عنوان ستون عاما على نكبة فلسطين في مبنى مركز الإمارات في أبو ظبي (بتاريخ 17 حزيران/ يونيو 2008). وثانيهما وتمثلت في نشر ملف خاص عن النكبة في مجلة السياسة الدولية تحت عنوان ستة عقود على نشأة إسرائيل... معضلات السياسية والأمن والديمقراطية. وفيما أطلت وقائع ندوة مركز الإمارات على مساحة واسعة من المشكلات التي أطلقتها نكبة العام 1948 وقيام دولة إسرائيل في نطاقات مختلفة ومتعددة، انصرف ملف السياسة الدولية إلى

- سياسي والأزمات المتلاحقة التي ألمت به منذ مطلع الثمانينيات، هاجسا من هواجسها الأمنية والاقتصادية الكبيرة.

قضية فلسطين

استمرت القضية هذه أمّ القضايا في الوعي السياسي العربي منذ عقود، ولم يتراجع الاهتمام بها حتى حينما كانت تطفو على السطح قضايا متفجرة جديدة في المنطقة مثل الحرب العراقية - الإيرانية وغزو العراق وغزو أفغانستان وانفجار الأزمة اللبنانية... إلخ. ومع أن نسبة التفكير السياسي في شأن قضية فلسطين هزيلة ولا تكاد تذكر أمام نسبة المتابعة الإعلامية والصحفية لها (الأمر الذي يعني أن المسألة انتقلت من إطارها الإشكالي إلى مجرد خبر)، فإن نسبة هذا الهزيل من الاهتمام، في التأليف والمؤتمرات والندوات والحلقات النقاشية ومنشورات مراكز الدراسات، أعلى من غيرها من نسب الاهتمام الفكري بقضايا سياسية أخرى (ما خلا الديمقراطية). وهو ما يطلعنا على حقيقة ما تحتله القضية (أو ما فتئت تحتله) في تفكير النخب العربية وفي رهانات التغيير والتقدم لديها على الرغم من تلاحق الهزائم والنكبات وإطباق الظلام الدامس على اللحظة والأفق.

لم يكن كثيرا ما تحصل في حصاد العام 2008 الثقافي من مقاربة هذا الموضوع. غير أن المتوفر منه - وهو في ما سيلي محض عينة تمثيلية - يكفي ليبين شدة الانشغال به في أوساط المثقفين والباحثين العرب. وإن نحن ألقينا نظرا على عناوين المسائل التي وقّع التفكير فيها والاشتغال عليها، ألفينا ثلاثا منها الأظهر: ذكرى النكبة (في عامها الستين)، والقضايا الأساس في جدول أعمال حق تقرير المصير الوطني، ثم الأفق الممكن أو الممتنع للحل السياسي.

لم تكن «مصادفة» السّتين عاما وحدها ما برّر الالتفات إلى موضوع النكبة، بحسبانها من مفردات السياسة والفكر السياسي، وهي مبدأ

نكبة 48 ما تزال تستوطن الذاكرة (الفلسطينية والعربية)، والاعتراف السياسي (الاضطراري) بما نجم عنها من وقائع لم يوّاهه اعتراف نفسيّ يسلم بالأمر الواقع، وفي ذلك دليل على صورة ما من صور مقاومة ذلك الأمر الواقع ولو على نحو رمزي.

الأساس في مداولات هذا اليوم الدراسي. وهو الأمر الذي لا تحتاج مركزيته إلى تفسير بالنظر إلى قدمه (أكثر من ستين عاماً) وإلى أعداد من أصابته نتائجهم (ستة ملايين من البشر هم ثلثا شعب فلسطين عدداً).

وثانيها تكريس مجلة الدراسات الفلسطينية، الصادرة عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية (مقرها في بيروت) ملفاً خاصاً بالقدس تحت عنوان ملف القدس (المجلد 19، العدد 73، شتاء 2008). وثالثها تكريس المجلة نفسها ملفاً خاصاً بالموضوع عينه في عددها السادس والسبعين (خريف 2008). وفي الملفين معاً دراسات حول الصراع في شأن تاريخ القدس، وآثارها وما تتعرض له من نهب بجدار الفصل والتنقيب غير المشروع وتجارة الآثار وسوى ذلك.

أما في المسألة الثالثة وعليها، فقد عقد مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت حلقة نقاشية تحت عنوان هل من أفق لفلسطين؟، بتاريخ 9 تشرين الثاني / نوفمبر 2008، ناقش المشاركون فيها ورقة عمل موسّعة قدّمها د. عزمي بشارة في الموضوع وأثارت أسئلة على درجة كبيرة من الاستشكال الداعي إلى التأمل. وكان المثير أن الكثير ممّا توقّعت الورقة (المحرّرة في تشرين الأول / أكتوبر والمعروضة على المناقشة في تشرين الثاني / نوفمبر) حصّل فعلاً بعد شهر ونصف: في نهاية العام 2008 بمناسبة الحرب الإسرائيلية على غزة، الأمر الذي يقوم به دليل على حسن تفاعل الوعي العربي مع معطيات الوضع الفلسطيني والصراع العربي - الإسرائيلي.

العروبة والإسلام

ربّما كان التفكير في جدلية العلاقة بين العروبة (القومية العربية استطراداً) والإسلام ممّا خبأً بريقه في السنوات الأخيرة قبل أن ينبعث مجدداً في نهاية العام 2008 (ولذلك أسبابه التي لا يسمح مقام تقرير بالوقوف عليها تفصيلاً وبياناً). غير أن سؤالي القومية

التفكير في الحيز الإسرائيلي حصراً باحثاً في أسئلة وموضوعات من قبيل ما تبقى من الصهيونية، وقوة إسرائيل بين نظريات الأمن ونتائج الحروب، وإشكالية الجغرافيا والديموغرافيا في إسرائيل، وتطور النظام السياسي فيها، وأوضاع العلم والتكنولوجيا فيها، ورواها لعملية التسوية ...

وعلى مثال الانشغال بالنكية، كان الانشغال بالقضايا الأساس في مسألة حق تقرير المصير الوطني، وبخاصة منها قضية القدس وقضية اللاجئين. وكما أنه ما كان انشغالا جديداً أو مستجداً، بل مألوف ومعدود في المعتاد والجاري، فإنه ما كان مستغرباً في الوقت نفسه إن أخذنا في الحسبان ظروف التعبير عنه، والتي يقع العام 2008 ضمن سياقاتها. فلقد تضاعفت درجة الاحتجاج الفلسطيني والعربي (خصوصاً في الجوار العربي لفلسطين وفي لبنان على نحو خاص) بمستقبل قضية اللاجئين في امتداد الرفض الإسرائيلي القاطع للاعتراف بالحق في العودة. مثلما تضاعف الخوف على مستقبل عروبة القدس نتيجة سياسات التهويد ومصادرة الأراضي والاستيطان وعزلها الكامل عن امتدادها الجغرافي والسكاني في الضفة الغربية. ونشير - في هذا المعرض - إلى ثلاث فعاليات ثقافية تناولت هذه المسائل في العام 2008.

أولها عقد يوم دراسي في موضوع قضية اللاجئين من طرف جمعية الدراسات الدولية (ومقرها في تونس) بالتعاون مع «المفوضية السامية لشؤون اللاجئين» بتاريخ 24 تشرين الأول / أكتوبر 2008، تناولت أشغاله أوضاع اللاجئين في ضوء الحاجة إلى معالجتها وفق القانون الدولي والقرارات الخاصة، كما في ضوء الحاجة إلى المعالجة الفورية لجوانبها الإنسانية المتفاقمة اليوم. ومع أن قضية اللاجئين اليوم لم تعد فلسطينية فحسب، بعد أن تعددت عناوينها (البوروندية والرواندية والصومالية والسودانية والعراقية ...)، إلا أن اللجوء الفلسطيني ومشكلاته المتعاظمة كان

في مقره في بيروت (بتاريخ 4 تشرين الأول/أكتوبر 2008) لمناقشة مشروع يتعلق بإنجاز موسوعة الأحزاب والحركات والتنظيمات القومية في الوطن العربي. وهي مناقشة شارك فيها عدد من الباحثين المتخصصين وانكبّت، على مدار يوم كامل، على دراسة مسوّدة مشروع للموسوعة يروم كتابة تاريخ للمؤسّسات القومية العربية منذ نهايات القرن التاسع عشر حتى اليوم، وتاريخ للأفكار والمفاهيم الرئيسية في الخطاب القومي: الفكري والسياسي. وهو المشروع الذي أقر بعد المناقشات، وبعد التعديلات التي أدخلت على مخطّطه وهيكله، والذي سيشارك في إعداده عدد كبير من الباحثين العرب وسيستغرق العمل فيه قرابة عامين.

وثالثها وتتمثل في حلقة نقاشية، شبيهة في الفكرة والتخطيط بالسابقة، نظمها مركز دراسات الوحدة العربية في مقره في بيروت (بتاريخ 9 تشرين الأول/أكتوبر 2008) لمناقشة مسوّدة مشروع رديف يتعلق بإنجاز موسوعة الأحزاب والحركات والتنظيمات الإسلامية في الوطن العربي تتناول تاريخ هذه الحركات منذ نهايات القرن الثامن عشر (منذ اللحظة الوهابية) حتى اليوم، مقرونا بتاريخ الأفكار والمفاهيم الكبرى المفتاحية في الخطاب الإسلامي الحديث والمعاصر. وقد تناولت مناقشات هذه الحلقة جملة إشكالات تتعلق بتاريخ هذه الحركات وتصنيف اتجاهاتها ومدارسها الفكرية السياسية. وأقر، في أعقابها، مشروع الموسوعة الذي سيشارك في إعداده عدد كبير من الباحثين ويستغرق إنجازها، مثل الأول، فترة سنتين.

أما رابعها، فيتعلق بورشة عمل نظمها منتدى الفكر العربي في عمان تحت عنوان مستقبل العمل الوحدوي العربي. وهي ورشة تحتفل بمناسبة مرور نصف قرن على أول تجربة عمل وحدوي عربي، بعد قيام «جامعة الدول العربية»، ونعني بها الوحدة المصرية - السورية (شباط/فبراير 1958)، وتلتفت

والإسلام منفصلان، أو بالنظر إلى كل منهما بمعزل عن علاقته بالآخر، ممّا استمرّ الانشغال به على نحو لم ينقطع، ومع تعدّد الندوات التي عقدت في الموضوع، وكان طابعها سياسياً في الأعمّ الأغلب منها، يمكن رصد أربع فعاليات في المسألة نفسها أتت في العام 2008 على النحو التالي:

أولها ندوة الحوار القومي - الإسلامي التي عقدها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي في الإسكندرية بتاريخ 2008، وشارك فيها حشد من الباحثين من التيارين القومي والإسلامي في الوطن العربي. وقد تناولت بحوثها ومناقشاتها جملة من المسائل الهامة المتعلقة بالديمقراطية، والمواطنة، والوحدة، والتنمية، ومصادر السلطة، والجماعة الوطنية والجماعات الفرعية، والمرأة، والعدالة الاجتماعية، والمقاومة، والأمن القومي، وسواها من أمهات المسائل التي تشغل التيارين الفكريين والسياسيين المتحاورين والمجتمع العربي برمّته. وقد أتت ندوة الإسكندرية هذه تستأنف سابقتها التي عقدها المركز عينه في القاهرة (في أيلول / سبتمبر من العام 1989) تحت عنوان الحوار القومي - الديني وشارك فيها باحثون وسياسيون من التيارين. وكما أرادت ندوة القاهرة نفسها - قبل عشرين عاماً - تدشيناً لحوار بين تيارين عاشا قطيعة دراماتيكية منذ أواسط الخمسينيات إلى الثمانينيات من القرن الماضي، أرادت ندوة الإسكندرية أن تقيس درجة التقدم أو التراجع في نسبة التفاهم والتوافق بين الفريقين في رؤية قضايا المصير والمستقبل بعد عقدين على حوار تأسيسي استكمّله، في سنوات التسعينيات وما تلاها، قيام المؤتمر القومي - الإسلامي والتعاون الحثيث بين التيارين في مواقف جامعة ومشتركة.

وثانيها وتتمثل في الحلقة النقاشية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية

انبعثت مجدداً في نهاية العام 2008 جدلية العلاقة بين العروبة والإسلام وهي الجدلية التي تشغل ذهن العربي منذ عقود.

«استراتيجيتها». وهكذا تَصَافِرَا معاً على نِبد بعضهما في الحياة العربية المعاصرة! ليس المقام، في هذا الملف، مقام حديث في أزمة التعليم - حتى لا نقول في كارثة التعليم - التي تواجه الوطن العربي وتهدد مستقبله العلمي والثقافي والتنموي بالتبديد، وإنما هو مناسبة لملاحظة ظاهرة جديدة بالانتباه والاهتمام - في الحياة الفكرية العربية في السنوات الأخيرة - هي ارتفاع معدل الانشغال بقضايا التعليم في الوطن العربي في وجوه مختلفة منها: ييداغوجية وعلمية واجتماعية. وهي ظاهرة تَطْلُعُنَا على حجم القلق الذي يستبد ببيئات واسعة من المجتمع العربي جرّاء ما بلغته أوضاع التعليم من اهتراء واستنقاع (يفسره - من وجه آخر - شدة الإقبال لدى الأسر الموسرة على التعليم الخاص والتعليم الأجنبي...); لكنها - وهذا هو الأهم في ما يعنينا في هذا الملف وهذا التقرير - تَطْلُعُنَا على حُسن تفاعل الوعي العربي اليوم مع واحدة من أظهر المشكلات تفاقمًا واحتدادًا في الحياة العربية اليوم. ولقد رصدنا حالاً من استمرار التفاعل ذاك مع المسألة عينها في حراك العام 2008 الثقافي، ونمثّل له - في ما سيلي - بفاعليات فكرية ثلاث:

تتعلق الأولى منها بورشتي عمل نظمتهما مكتبة الإسكندرية في مقرّها في الموضوع. الأولى تحت عنوان استراتيجية التعليم، وعقدت بتاريخ 22 شباط/ فبراير 2008؛ والثانية تحت عنوان الجامعات: بناء الحداثة ومقدمو الخدمة التعليمية، وعقدت يومي 13 - 14 حزيران/ يونيو 2008. وقد تناولتا مسألتين في غاية الأهمية: التخطيط الاستراتيجي في ميدان التعليم ودور الجامعات. ومع أن الهاجس المصري في الورشتين فرض نفسه، إلا أن الاستنتاجات والأحكام النقدية قابلة للتعميم على معظم الوضع التعليمي في البلاد العربية لتشابه المعطيات. وتتعلق الثانية بمبادرة مجلة شؤون عربية إلى إصدار ملف خاص حول التعليم (العدد 134، صيف 2008) اهتمت

إلى مسألة ما برحت تفرض نفسها على الوعي والوجدان العربيين حتى اليوم، وبخاصة حينما تدلّهم الأفاق أكثر ويبلغ الشعور بالعجز وضعف الحيلة مداه على نحو ما هو عليه الأمر منذ حقبة من الزمن غير يسير.

التعليم

من النافل القول إن جملة هائلة من الأوضاع المزرية التي تعيش في كنفها تجربة التنمية والبناء الاجتماعي - الاقتصادي وبناء الدولة والمؤسسات في البلاد العربية المعاصرة إنما تتصل شديداً صلة بأوضاع التعليم الناحية منحي تدهور مخيف ومُرعب. فإلى أن التعليم أساس التنمية ومدماكها الذي لا تقوم وتستقيم من دونه ومن دون ما يوفره لها من عائدات في مضمار تكوين الموارد البشرية المؤهلة، فإن غياب - بل انعدام - استراتيجيات خاصة للنهوض بأوضاعه: تخطيطاً وتمويلًا وتطويراً وتكييفاً مع الحاجات والمتغيرات، يُفقر دوره الريادي كقاطرة للتنمية ويضعف من قدرته على تزويدها بحصّة هائلة من الطاقة الحية للاشتغال. وعلى الرغم من أن الإنفاق الحكومي العربي على قطاع التربية والتعليم يستهلك موارد مالية هائلة (تصل في بعض البلدان العربية إلى ثلث الموازنة العامة للدولة)، إلا أن نتائج ذلك مازالت حتى اليوم هزيلة وغير ذات قيمة أو أهمية. إذ ما برح قرابة نصف السكان الإجمالي في البلاد العربية في عداد الجمهور الأمّي، ونصف المتدربين أو يزيد لا يقضي من سنوات الدراسة إلا مراحلها الابتدائية والإعدادية، ناهيك بما يعانيه التعليم من نقص فادح في الإمكانات والموارد البشرية الكفوة، ومن تخلف صارخ في البرامج الدراسية وسوى ذلك من الأسباب التي تفسر هزاله وأزمته. ولقد تحسّل من ذلك أن التنمية لم تنجح فقط بسبب أن التعليم في غربة شبه كلية عنها، ولا يزود ألتها بقطع الغيار التي تحتاج إليها للاشتغال، بل إن التعليم لم ينجح لأن «برامج التنمية» لم تلحظه بوصفه رهانا حيويًا في

أزمة التعليم التي تواجه الوطن العربي وتهدد مستقبله العلمي والثقافي والتنموي بالتبديد، مناسبة لملاحظة ظاهرة جديدة بالانتباه والاهتمام - في الحياة الفكرية العربية في السنوات الأخيرة - هي ارتفاع معدل الانشغال بقضايا التعليم في الوطن العربي في وجوه مختلفة منها: ييداغوجية وعلمية واجتماعية. وهي ظاهرة تَطْلُعُنَا على حجم القلق الذي يستبد ببيئات واسعة من المجتمع العربي جرّاء ما بلغته أوضاع التعليم من اهتراء واستنقاع.

والفنّ والإبداع. وما أغنانا عن القول إنه هزيل جداً بمعايير ما تنتجه ثقافات ومجتمعات هذا العصر! فعلى وفرة الجامعات العربية (وباتت تُحسب بالآلاف في السنوات العشرين الأخيرة)، ومراكز الدراسات والبحوث والمعاهد العليا للبحث، والمجلات والجمعيات الفكرية المتخصصة، فإن الشأن الفكري في الثقافة العربية ما برح يعاني - حتى اليوم - من هزال وضمور شديدين. ولا يتعلق الأمر فحسب بالفعاليات الجماعية من النوع الذي يتناوله في هذا الملف (مؤتمرات، ندوات، حلقات نقاشية وورش عمل، ملفات فكرية متخصصة) وإنما هو يتعلق أيضاً بالإنتاج الفكري (الفردى) الذي يدخل في باب التأليف، ذلك أن هذا يعرف - بدوره - تعثراً ملحوظاً زادت حدته على نحو أظهر في السنوات العشر الأخيرة.

لا يسمح المجال في هذا الملف (= التقريرى) بتحليل الأسباب والعوامل الدافعة نحو هذه الحال من التراجع الملحوظ في وتيرة الإنتاج والحراك على صعيد الشأن الفكري والمعرفى. لكنها مناسبة - جد مناسبة - للقول إن هذه الحال تقدّم شهادة نقدية صارخة ضد المؤسسات العلمية والأكاديمية والجامعية والبحثية التي يفترض أنها تتعهد الشأن الفكري والمعرفى بالتأطير والرعاية والبرمجة. لكنها، في الوقت نفسه - مناسبة ملائمة للوقوف على حجم الخراب الثقافى والفكرى الذي تعرّضت له أجيال من المتعلمين منذ أربعة عقود بسبب نوع النظام التعليمى والثقافى السائد. ولا أدل على ذلك من أن الأعم الأغلب من الإنتاج الفكرى الرصين إنما هو إنتاج من تخرجوا من حقبة تعليمية وثقافية سابقة (تقع زمانياً بين الأربعينيات وبدايات السبعينيات): وجمهور غير يسير منهم تلقى تعليمه العالى في جامعات غربية!

استأنف الوعي العربى (= الأكاديمى)، في العام 2008، انشغاله ببعض المؤلفين من قضايا الفكر التي تناولها، أو اعتاد على تناولها، في الماضى. ومن حصاد هذا العام

دراساته بالتفكير في جملة من المسائل ذات الصلة مثل أوضاع البحث العلمى في الوطن العربى (= وهى الأدنى وضعاً والأكثر سوءاً في العالم كله)، وأوضاع التعليم العالى فيه، والقيم الديمقراطية في بيئة التعليم الجامعى وغيرها. أما الثالثة من تلك الفعاليات، فتتعلق بمؤتمر فكري عقده مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية تحت عنوان اللغة العربية والتعليم: رؤية مستقبلية للتطوير في مقر المركز (أبو ظبي) بتاريخ 21-22 كانون الثانى/ يناير 2008. وعلى الرغم من أن المؤتمر متخصص ومحدود الموضوع (= اللغة العربية)، إلا أن موضوعه في غاية الأهمية بالنسبة إلى مستقبل التعليم والنظام الاجتماعى - الثقافى، بالنظر إلى ما تتعرض له اللغة العربية من محو أو إفقار أو هُما معاً في الحياة التعليمية العربية. وقد كشفت أوراق المؤتمر، والمسائل التي تناولتها، عن قيمة الموضوعات التي عرضت على مناقشات المؤتمر مثل دور مجامع اللغة العربية في تطوير اللغة، ونقد مناهج تدريسها في النظام التعليمى العربى من خلال دراسة حالات (الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية)، وتأهيل معلمى اللغة العربية، ودراسة تجارب التدريس باللغة العربية في بعض البلدان العربية (سورية، عُمان، اليمن)، وواقع اللغة العربية في ظل تحديات العولمة، والتعريب والترجمة في امتداد الثورة التقنية المعاصرة، وأدوار الأسرة والإعلام والمؤسسات الاجتماعية في تطوير اللغة وغير ذلك من المسائل التي وضعت اللغة القومية والتعليم معاً موضع تفكير وتساؤل.

إشكاليات فكرية مألوفة

لم يخل عام من حصاد ثقافى طيب في مجال مقارنة قضايا الفكر. لكنه - قطعاً - دون حجم حصاد الدراسات الإنسانية المتصلة بقضايا السياسة والاجتماع والاقتصاد والاستراتيجية والإعلام؛ وهو - من دون شك - دون حجم الحصاد في ميادين الأدب

الأعم الأغلب من الإنتاج الفكرى الرصين إنما هو إنتاج من تخرجوا من حقبة تعليمية وثقافية سابقة (تقع زمانياً بين الأربعينيات وبدايات السبعينيات)، علماً بأن جمهوراً غير يسير منهم تلقى تعليمه العالى في جامعات غربية!

فكرياً، تتجلى ثنائية الذات والآخر. وهما من أمهات القضايا في الوعي العربي من ثلاثينيات القرن التاسع عشر: تطلان على الرأي العام بصُور ومفردات مختلفة. يعرض سؤال الذات نفسه، في حصاد هذا العام، من طريق تجديد الاهتمام بالتاريخ: مستودع خبرة الأمة في الزمان ومُهَج أسئلة اليوم ومرجعها عند أغلب من تشدهم تجربتها التاريخية ويميلون إلى الاعتقاد بإمكان البناء عليها. وفي باب التاريخ، شهد العام 2008 ثلاث مبادرات فكرية: أولها متخصصة تتعلق بدور الوثيقة في كتابة التاريخ. وثانيها أسطوغرافية استعراضية تحاول أن تطل على التاريخ العربي في امتداد زمني شامل. أما ثالثها، فمن طبيعة أكاديمية صرف تحاول - عن طريق تفعيل مبدأ التكريم العلمي - أن تقرأ بمفردات تحليلية نقدية متنا فكرياً تاريخياً لواحد من أُمير المؤرخين العرب منذ ستة عقود نباهة ودقة وأغزهم كتابة وعطاء.

انعقدت الندوة الأولى في إطار البرنامج الثقافي لمكتبة الإسكندرية في مركز المؤتمرات بتاريخ 24 أيار/ مايو 2008 تحت عنوان الوثائق مصدراً للتاريخ وهي - كما يدل عليها عنوانها - ندوة تغيّت إلقاء ضوء جديد على أهمية العناية بالوثائق بحسبانها مادة حيوية شاهدة على وقائع الماضي ومورداً رئيساً لكتابة التاريخ وإعادة كتابته. ولعل مما يضيف قيمة إلى الندوة أن الكثير من وثائق التاريخ ليس تحت تصرف أهله لأسباب شتى يعود بعضها إلى الحقبة الكولونيالية، وأن ما في حوزتهم لم يُدرس دراسة علمية بما فيه الكفاية، إن بعضه لم يحقق تحقيقاً علمياً. وهذا إنما ينطبق، على الوجه الأوضح، على حال الوثائق العربية (الوسيلة والحديثة والمعاصرة): ما يوجد منها خارج المكتبات العربية، وما ظفر منها بالوجود في هذه المكتبات من دون أن يستصحب هذا الوجود عناية تليق به. والحال إن التاريخ ليس شيئاً آخر غير تلك الوثائق: يستبين بها أو يستغل

بغياها أو سوء التصرف فيها. وانعقدت الندوة الثانية بدعوة من جهة علمية مختصة، هي اتحاد مؤرخي العرب، تحت عنوان تاريخ الوطن العربي عبر العصور: التاريخ الثقافي يومي 12-13 تشرين الثاني/ نوفمبر 2008 في القاهرة، وهي الندوة السنوية للاتحاد. ومع أن اتحاد مؤرخي العرب اعتاد الاهتمام بأسئلة التاريخ العلمي في نشاطاته العلمية، إلا أن اختياره مقارنة التاريخ الثقافي في هذه الندوة، وتوسعة نطاق زمني هذا التاريخ بحيث تشمل حقه كافة، مما يُحمد له تفرد به والمبادرة إليه، خصوصاً أن الاحتفال بالتاريخ الثقافي نادر خارج نطاق التأليف الفردي (الأكاديمي)، أو قلما انعقدت له المؤتمرات والندوات في البلاد العربية على أهميته في إضاءة جوانب أخرى من التاريخ السياسي. ناهيك بأن الفكر العربي يعاني من نقص حاد في ميدان التاريخ الثقافي بحيث ما نزال نعيش - حتى الآن - على العملين العلميين الرائدتين اللذين تركهما كل من جرجي زيدان (تاريخ التمدن الإسلامي) وأحمد أمين (ثلاثية: فجر الإسلام، ضحى الإسلام، ظهر الإسلام) على الرغم من مرور ما يقل قليلاً عن قرن من صدور العمل الأول، وما يقل قليلاً عن ستين عاماً من صدور الثاني بأجزائه كافة. ثم إن اختصاص التاريخ الثقافي ما زال نادر الوجود في أوساط المؤرخين العرب، وأغلب من تصدى للمهمة كان من المشتغلين في حقول الفلسفة والأدب العربي والدراسات الإسلامية.

أما الندوة الثالثة، فعقدتها مركز دراسات الوحدة العربية لمناقشة «أعمال الدكتور عبدالعزيز الدوري» في مبادرة منه لتكريم العلامة والمؤرخ الكبير بمناسبة بلوغه عامه التسعين. وقد انصرفت مناقشاتها إلى تناول عمله العلمي في ميدان التاريخ بالتحليل والدُرس، متقصية موضوعاتها والمنهج المتبع فيها في دراسة تاريخ السيرة وتاريخ الدولة والتاريخ الاقتصادي للعراق وظواهر كالشعبوية، فضلاً عن تاريخ النظم

فكرياً، تتجلى ثنائية الذات والآخر. وهما من أمهات القضايا في الوعي العربي من ثلاثينيات القرن التاسع عشر: تطلان على الرأي العام بصُور ومفردات مختلفة. يعرض سؤال الذات نفسه، في حصاد هذا العام، من طريق تجديد الاهتمام بالتاريخ: مستودع خبرة الأمة في الزمان ومُهَج أسئلة اليوم ومرجعها عند أغلب من تشدهم تجربتها التاريخية ويميلون إلى الاعتقاد بإمكان البناء عليها. وفي باب التاريخ، شهد العام 2008 ثلاث مبادرات فكرية: أولها متخصصة تتعلق بدور الوثيقة في كتابة التاريخ. وثانيها أسطوغرافية استعراضية تحاول أن تطل على التاريخ العربي في امتداد زمني شامل. أما ثالثها، فمن طبيعة أكاديمية صرف تحاول - عن طريق تفعيل مبدأ التكريم العلمي - أن تقرأ بمفردات تحليلية نقدية متنا فكرياً تاريخياً لواحد من أُمير المؤرخين العرب منذ ستة عقود نباهة ودقة وأغزهم كتابة وعطاء.

انعقدت الندوة الأولى في إطار البرنامج الثقافي لمكتبة الإسكندرية في مركز المؤتمرات بتاريخ 24 أيار/ مايو 2008 تحت عنوان الوثائق مصدراً للتاريخ وهي - كما يدل عليها عنوانها - ندوة تغيّت إلقاء ضوء جديد على أهمية العناية بالوثائق بحسبانها مادة حيوية شاهدة على وقائع الماضي ومورداً رئيساً لكتابة التاريخ وإعادة كتابته. ولعل مما يضيف قيمة إلى الندوة أن الكثير من وثائق التاريخ ليس تحت تصرف أهله لأسباب شتى يعود بعضها إلى الحقبة الكولونيالية، وأن ما في حوزتهم لم يُدرس دراسة علمية بما فيه الكفاية، إن بعضه لم يحقق تحقيقاً علمياً. وهذا إنما ينطبق، على الوجه الأوضح، على حال الوثائق العربية (الوسيلة والحديثة والمعاصرة): ما يوجد منها خارج المكتبات العربية، وما ظفر منها بالوجود في هذه المكتبات من دون أن يستصحب هذا الوجود عناية تليق به. والحال إن التاريخ ليس شيئاً آخر غير تلك الوثائق: يستبين بها أو يستغل

بتاريخ 28-29 تشرين الثاني/ نوفمبر 2008 تحت عنوان الترجمة من التكوين إلى التمهين. وهي ندوة أرادت أن تقف على السبل الأكفل إلى تنظيم حقل الترجمة في حيزين رئيسيين منه: الأكاديمي والاحترافي. وهو التنظيم الذي مازال - حتى اليوم - يعوز الترجمة في البلاد العربية فيحملها على التردد بين حدين سلبيين: الارتجال والفوضى من جهة وانسداد أفق الاحتراف الوظيفي من جهة أخرى.

أما في المسألة الثانية من مسائل التفكير في الآخر (= الاستشراق)، فقد بادر اتحاد المؤرخين العرب إلى عقد ندوة في الموضوع، بتاريخ 9 حزيران / يونيو 2008، تحت عنوان الاستشراق بين الانحياز والموضوعية. وهو عنوان مألوف جداً في مقاربة المفكرين والباحثين العرب للمسألة منذ عقود. فلقد بدا الاستشراق للوعي العربي، منذ نهايات القرن التاسع عشر، مزيجاً من الأمرين. فهو، من وجه، أسدى للثقافة العربية الإسلامية خدمات لا تقبل النكران (تحقيق مصادر التراث ونشرها علمية، وإعمال مناهج حديثة في دراسته...)، وعبر بعض رموزه الكبار عن قدر من النزاهة في قراءته، بل - وأحياناً - عن قدر من الإعجاب بتاريخ الإسلام ومن التعاطف مع العرب والمسلمين. وهو، من وجه ثان، أسدى خدمات كبيرة للسياسات الكولونيالية في العالمين العربي والإسلامي، بل ارتبط بها ارتباطاً وظيفياً في أحيائين كثيرة، واستمر يعبر عن مخزون ثقافي ونفسي من الأحقاد ومشاعر العدا للسلام والمسلمين موروث عن حقبة العصور الوسطى والجدالات اللاهوتية وصراعات الإسلام والمسيحية. وعلى ذلك، فإن الصورة المزدوجة والمتناقضة عن الاستشراق في الوعي العربي ما كانت متخيّلة أو مفتعلة، ولا هي تكشف عن مفارقات في ذلك الوعي، بمقدار ما كانت تعكس في مرآتها صورة ذلك الاستشراق في تنوعه وتناقضه. وهذا إنما يبرر لماذا كان السؤال في الوعي العربي عن تأرجح المعرفة الغربية بالشرق بين العدا والحياد

والمؤسسات الإسلامية، وتاريخ التاريخ (علم التاريخ) عند العرب، والأثر الفكري الذي تركته أعماله الكثيرة في صفوف جيلين من المؤرخين والباحثين العرب في ميدان التاريخ. وقد دارت تلك المناقشات على مدار يوم 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 2008 في مقر المركز ببيروت، وكان بعض من تلامذته من المؤرخين - الذين تتلمذوا له في سنوات الستينيات - في جملة المشاركين في الندوة. وقد أتى عقد الندوة في سياق إقدام مركز دراسات الوحدة العربية على إعادة نشر الأعمال العلمية الكاملة للدكتور عبد العزيز الدوري (والتي صدر منها حتى تاريخ عقد الندوة ستة كتب).

اتخذ سؤال الذات، إذاً، شكل مساءلة للتاريخ: تاريخ الأمة. وليس المقام - هنا - مقام وقوف على نوع تلك المسألة ونسبية العلمي والأيدولوجي فيها. غير أن اختيارها التاريخ نافذة مما يحسن بنا حسابنا اختياراً مناسباً، لأنه ما من طريقة أفضل للتفكير في الذات ومساءلتها من العودة إلى التاريخ: شرط أن لا تكون عودة تبجيلية. أما سؤال الآخر، فأخذ شكل اهتمام بوجهين من إنتاج الثقافة الغربية: الاستشراق من جهة، والإنتاج الثقافي الغربي المنقول إلى العربية من طريق الترجمة من جهة ثانية.

سنفرد للترجمة فقرة خاصة نُطل من خلالها على نوع الهواجس الفكرية التي تشغل الوعي العربي في الوقت الراهن، وفي عام التقرير (2008) على نحو خاص. لكنه من المناسب التنبيه إلى أن الترجمة، بما هي أداة رئيس لإطلاع العربي على ثقافات الآخر (خصوصاً من لا يتقن لغة أو أكثر من اللغات العالمية)، لم تعد «هواية» معرفية لدى من يستشعرون الحاجة إلى تزويد المعرفة العربية ببعض نصوص الفكر الغربي (أو سواه من خارج دائرة اللسان العربي)، وإنما أضحت اختصاصاً علمياً ومهنياً له أصوله وقواعده. هذا ما حداً بجهة مختصة هي المركز الوطني للترجمة في الجزائر إلى عقد ندوة في الموضوع،

التعيين (= الأسئلة الاظهر)، وجدنا ثلاثة منها - على وفرتها - أدعى إلى الاهتمام والرصد، وتتعلق بالنظام الدولي ومتغيراته، وبتطورات أزمة الوحدة الوطنية في قطر من الأقطار العربية، وبالمشكلة السكانية - ومشكلة الهجرة على نحو خاص - في البلاد العربية المعاصرة؛ أي أنها تتعلق بمسائل تنتمي إلى السياسة والعلاقات الدولية وتوازنات القوى في النظام العالمي (وعلاقات العرب بالقوى الجديدة الصاعدة في هذا النظام)؛ و(تنتمي) إلى معضلات الاجتماع السياسي العربي وما يعيش في كنفه من جدلية حادة لفعل ديناميات التوحيد والانقسام فيه؛ و (تنتمي) إلى الاجتماع المدني ومشكلات الاستقرار الاجتماعي والمواطنة.

قوى دولية جديدة تحت الضوء

مرّ وعي العرب بالنظام الدولي منذ القرن التاسع عشر (قرن الحملة الكولونيالية) بلحظتين: لحظة إدراك الثنائية البريطانية - الفرنسية كثنائية حاکمة للنظام العالمي منذ مطلع القرن التاسع عشر حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية؛ ولحظة إدراك الثنائية الأمريكية - السوفيتية كثنائية حاکمة لذلك النظام في حقبة ما سمي بـ «الحرب الباردة» بين نهاية الأربعينيات ونهاية الثمانينيات من القرن العشرين. وإذا كان صعود القوتين الأمريكية والروسية بعد الحرب الثانية قد خلف الانطباع بأفول دور بريطانيا وفرنسا في السياسة الدولية ونهاية ألمانيا واليابان، فإن انتصار أمريكا في الحرب الباردة خلق الانطباع بنهاية روسيا وانتصار الغرب وانتصار أمريكا داخل الغرب (على الغربيين الأوروبي والياباني). ومثلما اكتشف الوعي العربي - والعالمي - خطأ اعتقاده بنهاية بريطانيا وفرنسا وألمانيا واليابان بعد الحرب الثانية (بعد أن أقامت الدليل على أنها قوى عظمى ولو اقتصادياً)، فقد اكتشف خطأ اعتقاده بنهاية روسيا وأوروبا وآسيا الرأسمالية بعد نهاية

سؤالاً حاداً، ولماذا يتجدد طرحه اليوم، كما في ندوة اتحاد المؤرخين العرب بالقاهرة، وبخاصة بعد أن انبعثت ظاهرة الخواف من الإسلام (الإسلاموفوبيا) عقب انهيار «المعسكر الاشتراكي» وانبعثت الحاجة الغربية إلى عدو جديد (يعوض عن غياب العدو الشيوعي)، ثم عقب أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001 واستثمار بعض الدوائر الغربية لها قصد أخذ ذلك العدو الجديد بالجرم المشهود. ولقد كان على ندوة «الاستشراف بين الانحياز والموضوعية» أن تلحظ أن ظرفية تجديد السؤال مشروعة لأن بعضاً كثيراً من الخطاب الغربي حول الشرق والإسلام والعرب جنح جنوحاً فاضحاً نحو التعبير عن مشاعر عدااء صريح أخذها المسلمون جميعاً، ومعتقداتهم وثقافتهم ومجتمعاتهم، بجريرة زمرة صغيرة منهم!

في الأسئلة الأظهر

نقصد بالأسئلة الأظهر القضايا التي أثارت انتباه النخب الثقافية في العام 2008 علي نحو أشد من ذي قبل، وبدء التركيز عليها دالاً على مستوى في الوعي بأهميتها أعلى. ويعني هذا التعريف للأسئلة الأظهر أنها ليست جديدة تماماً على الوعي العربي، شأن سابقته (= الأسئلة المألوفة)، لكن فيها ما استجد ورفع من معدل أهميتها في وعي تلك النخب. على أن ظهور هذه القضايا على غيرها واحتكارها الحيز الأكبر من الانتباه ليس يُعزى إلى طوارئ موضوعية طرأت فألقت ضوءاً كاشفاً عليها، وإنما يُعزى أيضاً إلى سبب ذاتي (= فكري) هو نضج الإدراك والتقدير لقيمة تلك الموضوعات أو - على الأقل - للحاجة إلى تظهيرها أكثر بعد أن صُرف الاهتمام إلى غيرها طويلاً. إن إخراجها من التهميش والإهمال ووضعها في صلب عملية التفكير هو عينه الإظهار الذي به باتت قضايا رئيسة أو في جملة القضايا الرئيسة.

إن ألقيناً نظراً استعراضياً على الموضوعات والمسائل التي تدخل في جملة هذا

عربيٍّ أوسعُ وأكثرُ مع حقيقة الانتهاض الروسي من صدمة الانهيار السوفييتي ونتائج، وتقديرٌ مختلف لما بات في وسع موسكو أن تقوم به موازنةً للدور الأمريكي أو تعديلاً في منزعه الإمبراطوري والاحتكاري، فشهدنا اتجاهاً صريحاً نحو تصحيح يقينيات سابقة عن «نهاية روسيا» كقوة عظمى ونسبيةً في إطلاق الأحكام أعلى. وإن أخذ الاعتراض الروسي على السياسة الأمريكية مداه في اجتياح جورجيا وفرض أمر واقع تقسمي عليها، ودفع دول الغرب - وأولها الولايات المتحدة - إلى إبداء العجز عن إنقاذ سكاشفاي والتسليم بنتائج ما فرضته روسيا في محيطها الإقليمي المباشر، أخذ الاهتمام الفكري والسياسي العربي بها مداه: في دوائر السياسة والإعلام والصحافة ابتداءً، وفي مراكز الدراسات والمؤتمرات الفكرية والتأليف الأكاديمي تالياً، وإن كان أكثر ما كتب - في النطاق الفكري والتحليلي - عن روسيا ما بعد اجتياح جورجيا إنما كتب في بداية العام 2009 بسبب حادثة حدث الاجتياح (في نهاية صيف العام 2008). ويمكننا أن نرصد - في هذا المعرض وعلى نحو سريع - شكلين من ذلك الاهتمام الفكري العربي المتجدد بالدور الروسي: اهتمام بروؤية النخب الروسية لدور بلادها، واهتمام بروؤية النخب العربية إلى ذلك الدور:

كرست مجلة شؤون الأوسط ملفاً خاصاً في عددها 128 (شتاء - ربيع 2008) لموضوع «روسيا والشرق الأوسط» لعرض رؤية النخب الفكرية الروسية للمسألة من خلال دراسات لبعض كبار كتابها وباحثيها المختصين (بوبوف، باكلايوف، بيلنكايا، خرينكوف، سلطانوف ..)، وتناولت مادة الملف جملة من الموضوعات الهامة عن العلاقات العربية - الروسية، ونظر روسيا إلى العالم العربي، وموقفها من «عملية السلام» في الشرق الأوسط، وإيران في السياسة الروسية، والشرق الأوسط بين السياسة الروسية والسياسات الغربية،

الحرب الباردة. إذ تضافر النجاح الأمريكي في حسم الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفييتي من دون قتال بصعود المارد الإقليمي الأوروبي في أعقاب وحدته الاقتصادية والنقدية والجيوية - سياسية، وبدخول اليابان طور منافسة اقتصادية وعلمية وتكنولوجية شديدة للولايات المتحدة (سرعان ما دخلت كوريا الجنوبية في جملتها). لكن الأهم من ذلك عودة روسيا قوية إلى الساحة الدولية والصعود المفاجئ للصين كقوة عظمى في المجالات الاقتصادية والمالية والتقنية والعسكرية.

ترأّج الاهتمام العربي - والدولي استطراداً - بروسيا طيلة عقد التسعينيات من القرن العشرين الماضي، أي في أعقاب انهيار الاتحاد السوفييتي وتفسخ روسيا الفيدرالية في عهد بوريس يلتسين وتنامي الاعتقاد باستحالة عودتها إلى النهوض بأي دور وازن في السياسة الدولية بالنظر إلى ما بلغته أوضاعها الاقتصادية من انهيار وإفلاس وأوضاعها الاجتماعية والقومية من تفاقم حاد في الأزمات والمشكلات، مع ما كان لذلك من نتائج ملحوظة وفورية من قبيل انكفائها السياسي إلى حدودها القومية (المهددة بالتوسع الأطلسي) وإلى مشكلاتها الداخلية. وقد كاد يستقر في الأذهان - لفترة غير قصيرة - أن أيلولة روسيا إلى ما صادق عليه تركيا بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية مع اختلاف في التفاصيل (الحجم الإقليمي والعسكري والسكاني للحالتين). غير أن هذا الاعتقاد سرعان ما بدأ يتبدد بالتدريج منذ نهايات القرن الماضي: منذ رحيل يلتسين عن السلطة وصعود فلاديمير وبداية بناء التماسك في أوضاع روسيا. وقد تعزز الاعتقاد أكثر في نهاية النصف الأول من العقد الأول من هذا القرن، حين أعاد بوتين لروسيا الكثير مما فقدته من هيبتها ودفع الولايات المتحدة والغرب إلى إعادة الحسابات من جديد وأخذ مصالح روسيا ودورها الدولي في الحسبان. ولقد لوحظ - في السنين الأخيرة - تفاعل

لُوحظ - في السنين الأخيرة - تفاعلٌ عربيٍّ أوسعُ وأكثرُ مع حقيقة الانتهاض الروسي من صدمة الانهيار السوفييتي ونتائج، وتقديرٌ مختلف لما بات في وسع موسكو أن تقوم به موازنةً للدور الأمريكي.

بالمعجزة الصينية من دون معرفة بأسباب تلك المعجزة وعواملها اللهم ما كان من عموميات لا تقبل التصنيف في خانة المعرفة. ولعل ذلك ناجم - في المقام الأول - عن انعدام مراكز دراسات خاصة بالصين والافتقار إلى أطر وكفاءات بشرية علمية متخصصة في الصين بالعالم العربي وتوسع من دائرة تعليم اللغة العربية للصينيين الراغبين فيها.

لعل مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية (الأهرام) من أكثر مراكز الدراسات العربية متابعة للشأن الصيني وتفاعلاً معه. ولقد نشرت مجلته السياسية الدولية في عددها 173 (تموز/ يوليو 2008) ملفاً خاصاً تحت عنوان الصين ... إشكالية التوازن في مواجهة التناقضات تضمن أربع عشرة مادة (بين دراسة ومقالة) تناولت موضوعات شتى تراوحت بين قوة الصين الاقتصادية والعسكرية من الداخل، ومكانتها ودورها في العالم، مروراً بعلاقاتها الخارجية. وهكذا انصرفت دراسات الملف إلى التفكير في شؤون صينية داخلية من قبيل النتائج المترتبة عن تحول الاقتصاد الصيني عن الزراعة، والأبعاد الاجتماعية للصعود الصيني، وخيار الطاقة البديلة فيها، وصناعتها العسكرية، والتلوث ومخاطر تدهور البيئة في الصين، والفساد ومخاطره على عملية التنمية، ثم الحركات الانفصالية في الصين؛ كما انصرفت إلى مطالعة وجوه الصعود والعالمية في النموذج الصيني والرؤى المختلفة إلى دور الصين العالمي، وموقعها في التجارة الدولية بما في ذلك ما طرأ من تغيير في خياراتها انتقل بها من التنافس إلى الاعتماد المتبادل؛ وأخيراً، انصرفت مواد الملف إلى مطالعة بعض من وجوه علاقات الصين الدولية من قبيل العلاقات الصينية - الأمريكية وما يكتنفها من صراع وتعاون، وعلاقات الصين بالدول النامية ومنطلقات تلك العلاقة وأبعادها، ثم الصين والشرق الأوسط حيث المعادلة بين السياسة والاقتصاد فيها مختلة لصالح الثاني.

والمصالح الروسية في البحر الأحمر، ثم روسيا والعالم الإسلامي. وقد وفرت مواد الملف فرصة لمطالعة اتجاهات السياسة الروسية تجاه «الشرق الأوسط» والوطن العربي ضمنه على نحو خاص، وأطلعنا نشرها في مجلة عربية على تنامي الاهتمام بمعرفة ما تفكر به روسيا تجاه منطقتنا. أما المجلة العربية للعلوم السياسية، فنشرت في عددها العشرين (خريف 2008) ملفاً عنوانه روسيا والنظام الدولي تضمن دراستين عن روسيا بوصفها قوة كبرى عالمية، وعن سياستها العربية والاستقرار في النظام الدولي. وقارئ الملف يلاحظ ميلاً نحو إعادة تصحيح الرؤية العربية تجاه الأدوار الدولية الكبرى التي باتت روسيا قادرة على النهوض بها والآثار الإيجابية - المحتملة لها - في الوضع العربي.

حين كان يتراجع الاهتمام العربي بروسيا - بعد انهيار الاتحاد السوفيتي - كان يتنامى بالصين في امتداد تنامي قوتها الاقتصادية والمالية والتقنية على الرغم من أن الصين لم تبد كبير اهتمام بالضرورة قوة ذات وزن سياسي في قضايا العالمين العربي والإسلامي، واكتفت بالاقتصاد نطاقاً ومادة للعلاقة بدول هذين العالمين. على أن اهتمام النخب الفكرية العربية بالصين كقوة عظمى جديدة لا يترجم شيئاً سياسياً ذا بال، إذ ظلت السياسة الرسمية العربية بعيدة عن إدراك هذا المتغير الاستراتيجي الكبير الذي يمثل الصعود المدوي للصين في العشرين عاماً الأخيرة، وارتضت أن تستمر العلاقة بها رتيبة في المجال السياسي والدفاعي ونشطة - إلى حد - في المجال الاقتصادي والتجاري. غير أن الاهتمام الفكري نفسه بالصين ما زال في بداياته، ويفتقر إلى معرفة كافية بهذا البلد وتاريخه وأدواره المعاصرة والقوى والديناميات الفاعلة في نموه وتقدمه. ذلك أنه ما انصرفت حقبة ولع بعض اليسار العربي بصين ماو تسي تونغ، وتراثها الأيديولوجي الشيوعي المعاصر، حتى أعقبتها حقبة الانبهار

الاهتمام الفكري نفسه بالصين ما زال في بداياته، ويفتقر إلى معرفة كافية بهذا البلد وتاريخه وأدواره المعاصرة والقوى والديناميات الفاعلة في نموه وتقدمه. ذلك أنه ما انصرفت حقبة ولع بعض اليسار العربي بصين ماو تسي تونغ، وتراثها الأيديولوجي الشيوعي المعاصر، حتى أعقبتها حقبة الانبهار بالصين من دون معرفة بأسباب تلك المعجزة وعواملها. ولعل ذلك ناجم - في المقام الأول - عن انعدام مراكز دراسات خاصة بالصين والافتقار إلى أطر وكفاءات بشرية علمية متخصصة.

ولعلّ ما ميّز الاهتمام العربي بالقوى الدولية الجديدة، في حراك العام 2008 الفكري، تنوّعه النسبي وشموله حيّزات أقليمية ندر أن وقع الانصراف إلى التفكير فيها، ومن ذلك مثلاً الاهتمام بأستراليا وعلاقاتها بالعالم العربي، بعد نطاقات ضيقة لا يتعداها من نوع مسألة الهجرة العربية إلى أستراليا وأوضاع المهاجرين العرب فيها، أو بمناسبات عارضة مثل مشاركة الحكومة الأسترالية ورئيسها هاورد في حرب غزو العراق واحتلاله في العام 2003. ولقد كسر مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية القاعدة في العام 2008 حين عقد ندوة في موضوع أستراليا والعالم العربي بتاريخ 17-18 كانون الاول / ديسمبر 2008 في مقر المركز بأبوظبي، وكانت مناسبة لإلقاء الضوء على جملة من القضايا كالسياسة الأسترالية تجاه العالم العربي وقضاياها، والمصالح الاستراتيجية لأستراليا في الشرق الأوسط، والعلاقات التجارية بين أستراليا والخليج العربي، والإسلام في أستراليا، وتأثير الجاليات العربية فيها ... إلخ. وقد شارك فيها باحثون وديبلوماسيون عرب وأستراليون.

الأزمة السودانية

ليست الأزمة السودانية في عداد الأزمات الجديدة التي تنزف بها أوضاع الوطن العربي اليوم، فهي طاعنة في السن، وتعود جذورها الانفجارية إلى ما قبل ربع قرن: إلى اندلاع المواجهة - في العام 1983 - بين جنوب يتطلع إلى الانفصال وشمال يردّ على الانفصال بعنف يغذي طاقته ويشرعن قضيته! لكن أزمة السودان اليوم استفحلت أكثر من ذي قبل، وما عادت فحسب مثلما كانت في عهد جعفر نميري وفي عهد الثورة عليه وقيام نظام مرغني - المهدي صراعاً بين الشمال والجنوب، بين العرب والزنج، بين المسلمين والمسيحيين والوثنيين، إذ انتقلت إلى الشمال نفسه وإلى الدائرة العربية والإسلامية للسودان نفسها، في عهد حكومة «الإنقاذ»، فبات لها

وهكذا أطلت مواد الملف على ثلاث زوايا رئيس: الصين من الداخل، والصين في سياستها الدولية والإقليمية، ثم ملامح النموذج الصيني ومكانته في علاقات القوى على الصعيد العالمي. ولأن المركز مركز بحثي مصري، فقد أثر ملف مجلته في هذا العدد أن يثير السؤال (الضروري) عن «واقع ومستقبل الدراسات الصينية في مصر». وأغنانا عن القول إنه سؤال قابل للتعريب أو للتعميم عربياً.

لم تحظ ألمانيا بمثل ما حظيت به روسيا والصين من اهتمام عربي على الرغم من مكانتها كقوة اقتصادية رابعة في العالم (بعد الولايات المتحدة واليابان والصين)، وكدولة محور ومركز في الاتحاد الأوروبي، وعلى الرغم من أن علاقة العالم العربي بها أوثق اقتصادياً وسياسياً - من الزاوية التاريخية المعاصرة - من علاقته بالدولتين تينك، من دون أن نتحدث عن دورها المحوري في ضبط سلوك السياسة الغربية نحو إيران ولجم اندفاعاتها نحو خيار عسكري لن يدفع كلفته، في حساب النتائج، سوى الخليج العربي ودوله في حال الذهاب إليه لفض نزاع الغرب مع إيران حول برنامجها النووي. ولم نثر في الحراك الثقافي للعام 2008 على أية فعالية فكرية جدية تتناول التجربة الألمانية موضوعاً سوى ورشة عمل عقدها مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية بتاريخ 14 كانون الثاني / يناير 2008، وكان موضوعها بعيداً عن الاقتصاد والسياسة العربية و«الشرق أوسطية» الألمانية، ولكنه - في الوقت نفسه - في غاية الأهمية، هو السياسة الخارجية الألمانية، (عنوان الورشة: «الديبلوماسية في عام 2008 - الجوانب العلمية للسياسة الخارجية في عالم معولم: التجربة الألمانية»). على أن العناية بهذا الشأن الجزئي من شؤون السياسة الألمانية ليس بالأمر اليسير لأنه ما كان مألوفاً تماماً أن يشغل الشأن الألماني حيّزاً في التفكير العربي على نحو يُشعرنا بوجود تقصير في ذلك الاهتمام هذا العام.

لم تحظ ألمانيا بمثل ما حظيت به روسيا والصين من اهتمام عربي على الرغم من مكانتها كقوة اقتصادية رابعة في العالم وكدولة محور ومركز في الاتحاد الأوروبي، وذلك على الرغم من أن علاقة العالم العربي بها أوثق اقتصادياً وسياسياً - من الزاوية التاريخية المعاصرة - من علاقته بالدولتين تينك.

لعلّ ما ميّز الاهتمام العربي بالقوى الدولية الجديدة، في حراك العام 2008 الفكري، تنوّعه النسبي وشموله حيّزات أقليمية ندر أن وقع الانصراف إلى التفكير فيها، ومن ذلك مثلاً الاهتمام بأستراليا وعلاقاتها بالعالم العربي.

مجلة «السياسة الدولية»، هو «الأمن القومي المصري»، فإن مما ترسّخ في عقيدة هذا المركز - منذ تأسيسه - أن هذا الأمن شديد الاتصال بالسودان والمشرق العربي وبما يجري فيهما. وهذا سبب كاف لتفسير مركزية الموضوع السوداني وقضية فلسطين الصراع العربي - الصهيوني في برنامجها العلمي.

ليست المناسبة مناسبة حديث في المركز ونشاطه البحثي، لكن الحامل على الملاحظة أن المركز كرس للموضوع السوداني جملة من الفعاليات الفكرية خلال العام 2008 نقف على أربع منها: أولها - بحسب التسلسل الزمني - ورشة عمل بعنوان أزمة دارفور ومعوقات التسوية السياسية وانعقدت في 5 شباط/ فبراير 2008. وثانيها ندوة تحت عنوان السودان... أي مستقبل؟، بتاريخ 21 أيلول/ سبتمبر 2008. وثالثها ندوة في موضوع السودان بين التحديات الداخلية والاستهداف الخارجي بتاريخ 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 2008. ثم رابعها ندوة حول أبعاد المرحلة الراهنة في الأزمة السودانية بتاريخ 14 كانون الأول/ ديسمبر 2008. في هذه الفعاليات الأربع (من دون ذكر غيرها ومنها ورشة عمل خاصة باتفاق أبوجا للسلام والوضع في السودان). جولة تحليلية دقيقة في أوضاع الأزمة السودانية عموماً وفي الشق المتعلق منها بدارفور على وجه خاص. وهي جولة تسمح ببعض الاعتقاد أن التفاعل الفكري العربي - وفي مصر خاصة - مع الأوضاع المستفحلة في السودان كان يقظاً إلى حد ولم تفتّه متابعة أدق التطورات والمستجدات الطارئة على مشهد أزمة تخيف مصائرهما مصر والبلاد العربية كافة.

الهجرة والحركات الاجتماعية

ما زالت العلوم الاجتماعية في البلاد العربية تعاني من نقص حاد في الموارد العلمية والمنهجية والمؤسسية لأسباب عديدة ليس هذا المقام مناسباً للحديث التفصيلي فيها.

عنوانان: الانفصال في الجنوب و «التمرد» في إقليم دارفور. وإذ تعمّمت المواجهات في دارفور بين الجنجويد والقوات الحكومية من جهة والفصائل الدارفورية والسكان من جهة ثانية؛ وإذ اتهمت الحكومة السودانية من طرف المنظمات المدنية الدولية وحكومات الغرب وبعثات الأمم المتحدة ومنظماتها الإنسانية باقتراح جرائم ضد الإنسانية وجرائم إبادة جماعية؛ وإذ توبع مسؤولوه في الدولة بتهمة المشاركة في تلك الإبادة وصدرت مذكرة قضائية في حق عمر حسن البشير؛ وإذ ساءت العلاقة بين النظام العسكري والمعارضة الديمقراطية في الشمال... فقد تجمّعت الأسباب كافة لكي تجعل من الأزمة السودانية واحدة من أكثر الأزمات اشتعالاً واحتراماً، ولكي يصبح الاهتمام بها أظهر من ذي قبل.

وليس من شك في أن ما يجري في السودان يؤثر مخاوف العرب جميعاً على مصير وحدته الكيانية واستقراره، إذ هو جزء من منظومتهم القومية والإقليمية، وما يصيبه يصيب مجتمعاتهم ودولهم بالتبعية؛ وليس من شك في أن اتصال أمن مجتمعات ودول بعضهم بأمن السودان أظهر من غيرهم بقوة أحكام الجغرافيا والجوار، وذلك ما ينطبق - بتفاوت - على حالة مصر وليبيا والسعودية واليمن. غير أن أشد الصلات قوة ومتانة وعضوية بالسودان هي صلة مصر به؛ صلة صنعتها الوحدة الكيانية التاريخية بين الإقليمين، والجوار الجغرافيا وأحكام النيل. فلا عجب، إذا، إن كان انشغال مصر - دولة ونخباً - بما يجري في السودان على ذلك النحو من الحدة التي نلاحظها كلما كان السودان موضوع تفكير أو حديث. ولعل ذلك ما يفسّر - أيضاً - لماذا كان مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية (بالأهرام) أكثر المراكز والمؤسسات البحثية العربية عناية بالأزمة السودانية: متابعة ورصدًا وتحليلاً. ذلك أنه إذا كان من أظهر ما يشغل المركز، ويرسم له جدول أعماله العلمي: ندوات وورش عمل ودراسات في

مسائل اجتماعية ثلاث في حراك هذا العام الثقافي: الهجرة، العمل الشبابي، والحركات الاجتماعية.

بدأت ظاهرة الهجرة تفرض نفسها في الحياة العربية منذ عقود بعد أن تزايدت وتيراتها لأسباب شتى: معيشية وسياسية وسوى ذلك. وإذا تحول المهاجرون العرب إلى الخارج أو في داخل أوطانهم إلى نسبة سكانية كبيرة، فقد فرض ذلك نشوء سياسات ومؤسسات خاصة: حكومية وأهلية تعتني بأمور المهاجرين. ولم تكن أسباب الاهتمام راجعة فحسب إلى ما أصبحت تمثلها الهجرة والمهاجرون من مورد مالي واقتصادي بالنسبة إلى بعض البلدان العربية الفقيرة، وإنما - أيضاً - لأن الهجرة تطرح جملة من المشكلات التي تبدأ بالخوف من فقدان صلة المغترب بالوطن الأم (وخصوصاً مع الجيلين الثاني والثالث من المهاجرين) من دون أن تنتهي بمشاكل اللاجئين. ومع أن المغتربين العرب في المهجر (وهم يُحسبون بالملايين) أفلحوا، في العقود الأربعة الأخيرة، في تأسيس أطرهم الأهلية الخاصة - وفي الأعم الأغلب من الأحيان من دون مساعدة دولهم الأصل - من أجل تنظيم وجودهم والدفاع عن حقوقهم كأقلية قومية أو دينية في موطن الهجرة، إلا أن الصلة تكاد تكون رمزية - حتى لا نقول مفقودة - بين مؤسساتهم الخاصة وتلك التي أقامتها دولهم لهم تحت عنوان حماية حقوق رعاياها المهاجرين إلى الخارج. وقد تكون مشكلات المهجرين داخل أوطانهم العربية أو من بلد عربي إلى آخر (كما في حالة اللاجئين الفلسطينيين، وقد انضاف إليهم اللاجئين العراقيين والسودانيون والصوماليون) أشدّ مرارة وإيلاماً ومأساوية من المهاجرين إلى الخارج، بمن في ذلك من سلخوا دروب الهجرة السرية، ممن لا يتمتعون بوضع إقامة قانونية.

أثارت بعض هذه المشكلات ندوة عقدتها مكتبة الإسكندرية حول الأبعاد الخاصة

وينعكس ذلك النقص عليها عجزاً في الإنتاج الفكري وانخفاضاً في التراكم. وهي في حساب المقارنة بغيرها من حقول المعرفة العربية الأخرى أضعف. وإذا كان في الوُسع تمييز بعضها عن البعض من حيث درجة التفاعل مع موضوعات المجتمع ونسبة التراكم العلمي والقول - تبعاً لذلك - إن علم الاجتماع منها (بفروعه كافة) أضعف من العلوم السياسية والقانونية والاقتصادية ... إلخ، فإن ذلك ليس يعني أن هذه أفضل حالا من الأول وإن كان جمهور المشتغلين فيها من الباحثين أوسع وأكثر عدداً. ولقد يصعب على القارئ في حصاد الإنتاج الفكري العربي - الفردي والجماعي - أن يعثر على مادة علمية ذات بال في مجال تحليل ظواهر الاجتماع العربي إلا ما كان منها متصلاً بالسياسية (فيحسب حينها في إطار علم الاجتماع السياسي وعلم السياسة في الآن نفسه). أما غير هذه من المسائل والظواهر الأخرى التي يزخر بها الاجتماع العربي (جدليات التمدن، الترفيف، الاجتماع الديني، تحولات منظومات القيم، التقسيم الاجتماعي للعمل، نظم الرأسمال الاجتماعي وأشكال إعادة إنتاجه، الروابط والعلاقات التقليدية وإعادة إنتاجها، تحليل الحركات الاجتماعية وديناميات الحراك فيها، الذكورة والأنوثة في نظام العلاقات الاجتماعية وفي الإنتاج، العلاقات البطريركية، الطبقات الاجتماعية والتميز الطبقي، ظواهر التهميش الاجتماعي...)، فلا تكاد تحظى بالكثير من الاهتمام الفكري وبخاصة في نطاق العمل العلمي الجماعي (فرق أو مجموعات البحث العلمي، الموسوعات، المؤتمرات والندوات..).

وقد يكون حصاد العام 2008 الفكري من الاشتغال على ظواهر الاجتماع العربي - بهذا المعنى - طيباً إلى حد، إن قيس بمثيله في أعوام سابقة. إذ كان منه بعض ما يغطي الحاجة إلى المعرفة بظواهر ذات شأن في الحياة العربية اليوم يُفكر في بعضها فردياً وأن يتناول من طريق التأليف. ولقد استوقفنا

يصعب على القارئ في حصاد الإنتاج الفكري العربي - الفردي والجماعي - أن يعثر على مادة علمية ذات بال في مجال تحليل ظواهر الاجتماع العربي إلا ما كان منها متصلاً بالسياسية.

أطراً تنظيمية منتمية إلى البنية الحزبية أو ملحقاً بها على نحو ما من الأنحاء، فإن الحركة الشبابية العربية ستعرف، منذ سني الثمانينيات من القرن العشرين، ميلاً نحو الانتظام في أطر مؤسسية مستقلة - نسبياً - عن السلطة والأحزاب السياسية، أي ذات طابع مدني ومنصرف، انصرافاً كاملاً، نحو الاعتناء بقضايا الشباب الاجتماعية التي غُيِبَتْ - أو هُمِّشَتْ - في الأطر التنظيمية (الشبابية) السابقة نتيجة التأسيس المفرط - Surpolitisation - للعمل الشبابي.

ولأن أطر العمل الشبابي المدنية أو الأهلية - أي المستقلة عن السلطة والأحزاب والمنظمات الشبابية الشعبية - ما تزال في طور التكوين والبناء، وتفتقر إلى الإمكانيات المادية، ويغلب عليها الطابع الموضعي والمحلي، وتعاني من غياب علاقات التنسيق والترابط بينها، ناهيك بما يسم عملها من فصل تعسفي لمطالب الشباب عن مطالب مجموع فئات المجتمع الأخرى، فإنها - تلك الأسباب كافة - لا تملك أن تدعي لنفسها شمولية التمثيل الشبابي أو تجاوز الأطر الشبابية: الرسمية والحزبية، القائمة في البلاد العربية. ولذلك، لا مناص من إعادة تأهيل حقل العمل الشبابي بواجهاته كافة (الرسمية، والحزبية، والمدنية) لتمكين هذه الفئة الاجتماعية الحيوية من أدوات تنظيمية فعالة للتمثيل والعمل. وهو الهدف الذي رآه منتدى الفكر العربي (في عمان) في عقده المؤتمر الشبابي الثالث تحت عنوان نحو تطوير مؤسسات العمل الشبابي العربي بتاريخ 14-15 تموز / يوليو 2008. وهو هدف عسير المنال إن لم تسبقه وترافقه رؤية شاملة لمكانة هذه الفئة في المجتمع ودورها الحيوي والاستراتيجي في البناء الاجتماعي كما لاحظته المؤتمر بحق. كما تولي مؤسسة الفكر العربي بدورها اهتماماً بالغاً بالشباب حيث يتضمن مؤتمرها السنوي العام محوراً حول قضايا الشباب العربي.

تشهد البلاد العربية، في السنوات العشرين

بالحجرة إلى الخارج بتاريخ 5 كانون الثاني / يناير 2008 في مركز المؤتمرات بالمكتبة، وتناولت بالدراسة تلك الأبعاد في حالات الهجرة كافة: سواء إلى خارج الوطن العربي أم إلى بعض أقطاره القادرة على استقبال الأيدي العاملة. غير أن الملف الخاص الذي كرّسته مجلة إضافات الصادرة عن الجمعية العربية لعلم الاجتماع لموضوع الهجرة، حاول أن يُطل على المسألة، مسألة الهجرة، في وجهيها الخارجي والداخلي. وهكذا وضعنا الندوة والملف - على اختلاف في مساحة الموضوع المحتفى به - أمام مادة شاملة حول المسألة. تمثل فئة الشباب ما دون سن الثلاثين قوة سكانية كبيرة في المجتمع العربي ذي البنية الديمقراطية المتجددة بمعدل نمو وخصوبة هو في عداد الأعلى من المعدلات في العالم. وإذا أُضيفت إليها الفئات العمرية الدنيا (طفولة، صبا، مراهقة)، كنّا أمام قوة سكانية لا تقل عن الستين بالمائة من الإجمالي الديمغرافي العام في الوطن العربي. غير أن فرص هذه الفئة الاجتماعية الحيوية من الاستفادة من الإمكانيات والموارد المتاحة، لإجابة حاجاتها وللمساهمة في التنمية الاجتماعية، تكاد تكون منعقدة في معظم البلدان العربية، وبخاصة ذات الكثافة السكانية العالية مثل مصر، والجزائر، والمغرب، والعراق، والسودان، واليمن، وسورية، أو التي تعاني من فقر حادّ مثل موريتانيا والصومال والأراضي الفلسطينية المحتلة. إذ لا تتمتع بفرص التعليم والتأهيل الكافية، وترتفع في أوساطها نسبة المهمشين والمقصيين من دائرة الإنتاج؛ كما أن المتعلمين منها والخريجين لا يجدون بُنى استقبال Structures d'accueil تستوعب طاقاتهم وكفاءاتهم فتوظفها في عملية التنمية الاجتماعية، وتوفر لهم - في الوقت نفسه - فرص الحياة الكريمة.

وإذا كانت الأحزاب والمنظمات السياسية قد انتبعت مبكراً إلى الطاقة الحيوية الكامنة في الشباب، فاعتنت بهم ووفرت لفعاليتهم

وإذا كانت الأحزاب والمنظمات السياسية قد انتبعت مبكراً إلى الطاقة الحيوية الكامنة في الشباب، فاعتنت بهم ووفرت لفعاليتهم أطراً تنظيمية منتمية إلى البنية الحزبية، فإن الحركة الشبابية العربية ستعرف، منذ سني الثمانينيات من القرن العشرين، ميلاً نحو الانتظام في أطر مؤسسية مستقلة - نسبياً - عن السلطة والأحزاب السياسية، أي ذات طابع مدني ومنصرف، انصرافاً كاملاً، نحو الاعتناء بقضايا الشباب الاجتماعية.

القول بذلك بعض نشاطات المنظمات المجتمعية المدني.

لم ينتج الوعي العربي بعد رؤية فكرية حول هذه الحركات الاجتماعية وموقعيتها في عملية التطور الاجتماعي على نحو ما أنتج رؤية عن الظاهرة الحزبية قبل عقود أيًا يكن رأيًا في تلك الرؤية اليوم، لكنه بدأ ينتبه إليها أكثر من ذي قبل محاولاً مقارنة بعض مسائلها وأسئلتها. وإذا ما تركنا جانباً الكثير مما كتب عنها أو نوقش من مسائلها في العام في الأسئلة المستجدة - لأنه كتب ونوقش سياسياً وليس بمفردات الفكر - سنجد أن واحداً من أفضل مقارباتها الفكرية المنشورة هو المجموع ضمن ملف خاص أصدرته مجلة الحركات الاجتماعية في الوطن العربي، وقد تناولت موادها جملة من الموضوعات كالحركات الاجتماعية في تونس، والحركة النقابية في الجزائر، والحركة النسائية في لبنان، والحركات الاجتماعية في العراق وما يكتنفها من التباسات إثنية ومذهبية.

ثانياً: في الأسئلة المستجدة

يحدث في كل فترة زمنية أن تستجد قضايا وموضوعات في السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة تفرض نفسها على الرأي العام وعلى تفكير النخب فتشغل حيزاً كبيراً من الاهتمام. ولما كان العام هو الوحدة الزمنية التي تعتمد عليها التقارير الدراسية، في العادة، فإن هذه الوحدة الزمنية تشكل - على قصر مدتها الزمنية - فضاءً تنشأ فيه أحداث كبرى سرعان ما تتحول إلى ظواهر وقضايا شاغلة للتفكير، أو تكبر فيه أخرى، ولدت قبل أن يهل هلال العام فينضج الاهتمام بها أكثر. ولما كان تقريرنا سنوياً ويتناول - في هذه الدورية منه - قضايا العام 2008، فإن في هذه القضايا الكثير مما استجد نزوله وتحين عنوانه ليفرض نفسه على الرصد والتحليل. على أن معنى المستجد لا يُرادف دائماً معنى الطارئ والمفاجئ وغير المتوقع،

الأخيرة، حالاً من الحراك الاجتماعي لا سابق لها في الاتساع والتسارع، وعلى نحو تضعنا فيه أمام جسم اجتماعي قابل لأن نطلق عليه اسم الحركة (أو الحركات) الاجتماعية. وعلى الرغم من أن ضيق الهوامش السياسية المتاحة أمام مثل هذه الحركات - في الأعم الأغلب من البلدان العربية - لا يفسح كبير مجال أمام التعبير الحر عن مطالبها وعن وجهة احتوائها سياسياً، إما من قبل السلطة أو من قبل الأحزاب، ما انفكت تجرب حظها، إلا أن هذه الحركات - أو قسماً كبيراً منها للدقة - نجح في أن يحفظ لنفسه هامش المبادرة، على الرغم من الموانع، وهامش الاستقلالية، وعلى الرغم من محاولات الاستيعاب.

من الناقل القول إن قسماً كبيراً من هذه الحركات ليس جديداً تماماً على المشهد الاجتماعي العربي، وإنما عُرِف منذ عقود طويلة ويات مألوفاً في يوميات الاجتماع العربي؛ تلك - مثلاً - حال الحركات النقابية: العمالية والمهنية والطلابية، والحركات الشبابية، وقد كان لبعضها شأن كبير في عدد من البلدان العربية في النصف الثاني من القرن العشرين (المغرب، تونس، لبنان، البحرين، مصر...). لكن أكثر الحركات جدة على ذلك المشهد هي حركات حقوق الإنسان والحركات النسائية وحركات البيئة والحركات المناهضة للفساد ولتزيور الانتخابات... إلخ. وقيامها واتساع نطاق عملها، وتعاضد جمهور الناشطين فيها، وجرأتها في التعبير عن نفسها ومواجهة سياسات المنع، كلها تنم عن نضج في النسيج الاجتماعي العربي ونقله في الفعاليات المطلوبة. على أنه إذا كان في جوف المجتمع العربي اليوم من المشكلات ما يبرر قيام هذه الحركات الاجتماعية وإطلاق مطالبها، فإن تراجع الحياة السياسية والحزبية في الوطن العربي - منذ سنوات الثمانينيات - يعزز من دور تلك الحركات ومن شرعيتها من دون أن يعني ذلك - حكماً - أنها باتت بديلاً من الحركات السياسية على نحو ما يذهب إلى

بل منذ الانتخابات التمهيدية للمرشحين داخل الحزبين الجمهوري والديمقراطي. وقد بدأ هذا الاهتمام بها لدى النخب العربية - الحاكمة والمعارضة و «المحايدة» - أكبر أحياناً من انتخابات الرئاسة والبرلمانات في البلاد العربية. وما أغناها عن القول إنه أمر مفهوم لأكثر من سبب، منها أنها انتخابات أكبر دولة في العالم لن يتقرر بها مصير هذه الدولة لسنوات فحسب بل مصير العالم برمته معها؛ ومنها الاتصال الشديد للسياسة الأمريكية بمنطقتنا الناجم عن وجود مصالح حيوية لأمريكا في هذه المنطقة ليس أقلها النفط؛ ومنها علاقات أمريكا الاستراتيجية بالكيان الصهيوني وما ترتبه هذه العلاقات على الوطن العربي وفلسطين وحقوق شعبها الوطنية من تبعات؛ ومنها استمرار الاحتلال الأمريكي لبلد رئيس في المنظومة العربي هو العراق وما يجره بقاء ذلك الاحتلال من ذيول على الأمن والاستقرار في الجوار العربي للعراق وعلى وحدة هذا البلد: الكيانية والوطنية؛ ومنها التجاذب الأمريكي - الإيراني في موضوع برنامج طهران النووي والخشية من وصوله إلى لحظة مواجهة عسكرية سيدفع الخليج العربي أكلافها من أمنه واستقراره؛ ومنها سياسات استعداد العرب والمسلمين تحت عنوان مواجهة الإرهاب وتجفيف ينابيعه (المالية والثقافية والدينية ...) وما تجره من مزيد من مشاعر الكراهية الشعبية لأمريكا ومن مزيد من التطرف في الرد على سياسات الاستفزاز؛ ثم إن منها أن العرب - دولاً وشعوباً - قضوا سنوات من المعاناة والإرهاق الشديدين أسوة بغيرهما من دول وشعوب العالم - مع الإدارة الجمهورية المحافظة التي تركت بصمتها في التاريخ الأمريكي والعالمي كواحدة من أشد العهود السياسية قسوة وتطرفاً ...

لهذه الأسباب، وغيرها، كان الاهتمام شديداً بانتخابات الرئاسة الأمريكية في الوعي العربي، وكان السؤال عما ستحملة نتائجها من تداعيات على أوضاع الوطن العربي من أظهر

فقد تكون معلومة جدته للراصد أو المحلل (انتخابات الرئاسة الأمريكية الأخيرة مثلاً). لكن وقوعه في بحر الفترة الزمنية التي يتناولها التقرير يفرض النظر إليه بما هو موضوع جديد.

شهد العام 2008 هذه الأنماط الثلاثة من القضايا والأسئلة المستجدة (المعلوم ووقوعه، المتوقع، المفاجئ)، وسنرصدها من خلال ثلاثة أسئلة انصرف إليها التفكير الجماعي (النخبوي) في الوطن العربي (هذا العام):

المستجد المعلوم

مع أن انتخابات الرئاسة الأمريكية في خريف العام 2008 في عداد المواعيد السياسية المألوفة لدى الجميع، إلا أن نتائجها ما كنت لتكون معلومة لدى أحد على الرغم من الزخ اليومي لتوقعات استطلاعات الرأي العديدة التي أجرتها المعاهد والمراكز الخاصة باستمزاز اتجاهات الرأي العام الأمريكي تجاه المتنافسين. ولذلك السبب، إذا لم يكن يجوز أن نحسب موعداً معلوماً سلفاً حديثاً مستجداً، فإن نتائج غير المعلومة سلفاً تحولت حكماً إلى حدث مستجد. على أن مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم وفي النظام الدولي، والأثر البالغ الذي يتركه أي تغيير في اتجاهات سياساتها (بتغيير طاقمها الحاكم)، يجعل من حدث الانتخابات الرئاسية فيها الحدث الأهم الجديد في يوميات العالم كله، فكيف إذا كانت هذه الانتخابات على مثال تلك التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر 2008 وتواجه فيها حزبان ومرشحان وسياستان وأفقان بدت جميعها - في لحظة من الزمن السياسي الأمريكي والكوني - على طرفي نقيض.

لم تنعقد مؤتمرات أو ندوات، ولا نُشرت ملفات في المجالات الفكرية، لمناقشة وتحليل نتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية لأنها جرت في الهزيع الأخير من العام 2008. لكن اهتماماً بها كان أوسع منذ اقتربت المنافسة،

من مخافة من حَرَف هذا الحقّ نحو توظيفها لأغراض التسلح العسكري (وهو ما رَفَعَ من معدّل الانشغال به موضوع البرنامج النووي الإيراني)...، لكن أكثر ما شغل التفكير قضية مثل قضية المتوسط بمناسبة رعاية فرنسا - في عهد الرئيس ساركوزي - مشروع «الاتحاد من أجل المتوسط»، ونقل المشروع إلى حيز التنفيذ السياسي والمؤسسي في تموز/ يوليو من العام 2008.

لم تكن الفكرة المتوسطية كفكرة اقليمية جديدة على فرنسا ولا جديدة كمشروع سياسي سعي فيه وأنجز منه بعض ما أنجز. فلقد دغدغت طموحات نابليون قبل ما يزيد على القرنين، وكانت في جملة أسباب أخرى حملته على غزو مصر في خواتيم القرن الثامن عشر، مثلما فسرت التحالف الفرنسي - البريطاني ضد تركيا ابتداءً وتحالف الدولتين معا إلى جانب تركيا لوقف نفوذ محمد علي وإبراهيم باشا؛ كما لم يكن احتلال الجزائر وتونس والمغرب (1830 - 1883 - 1912) بعيدا عنها. لكن هذه الفكرة المتوسطية ستشهد اندفاعاً أقوى في سنوات الخمسينيات من القرن العشرين في مواجهة خطرين متلازمين ومتعارضين: قيام فكرة ومشروع «الشرق الأوسط» (= الأمريكيين) في عهدي ترومان وأيزنهاور، وانطلاق المقاومة المسلحة في المغرب والجزائر ضد الاحتلال الفرنسي. ولقد كان على الجمهورية الرابعة (الفرنسية) أن تجيب على التحديين معا باسم مشروع إقليمي - جغرافي يحدد الدور الأمريكي المتنامي في المنطقة ويوحي لبلدان المغرب العربي ومصر والشام أن فرنسا تدشن عهداً تعاونياً جديداً.

غير أن مشروع ساركوزي للاتحاد من أجل المتوسط تبلور في سياق جديد مختلف، وإن لم يشذ عن تاريخ فكرته المتوسطية المتصل، هو سياق البحث لفرنسا عن مدى للنفوذ الإقليمي يتعزز به مركزها داخل الاتحاد الأوروبي لـ «موازنة» المركز الألماني المتعاظم والقائد للقارة الأوروبية، المتوسع نفوذاً في شرق

الأسئلة الجارية على الألسن وفي النصوص والنفوس. لقد كان هذا - مثلاً - هو السؤال الذي دارت حوله مناقشات الحلقة النقاشية التي عقدها مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت حول موضوع التأثيرات المحتملة لنتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية على الوطن العربي، وذلك في السابع والعشرين من حزيران/ يونيو 2008. وهو سؤال لم يركن لاستطلاعات الرأي التي كانت - حينها - ترجح كفة الديمقراطيين (سواء كان مرشحهم أوباما أم هيلاري كلينتون)، بل قلب الجواب على الاحتمالات كافة كي يقرأ لوحة القادم في ظل مشهدين سياسيين متميزين. وقبل هذه الحلقة النقاشية بأشهر كان السؤال نفسه. كان السؤال عن شخص المرشح باراك أوباما، يشغل الرأي العام على نحو ما لحظنا في ملف نشرته مجلة جامعة الدول العربية شؤون عربية في موضوع الانتخابات الأمريكية ... الدلالات والتداعيات، في العدد 136 (شتاء 2008)، وقد اهتم بالبحث في الانتخابات الأمريكية والسياسية الخارجية في الشرق الأوسط، وبما تعنيه شخصية أوباما في العالمين العربي والإسلامي.

وليس من شك في أن قيمة ما كتب ونوقش في الموضوع في ندوات ومؤتمرات وملفات بعد الانتخابات أعلى مما كتب ونوقش قبلها. لكنه جرى مثلما نشر في العام 2009: وهو ما لا يدخل في نطاق الحيز الزمني لهذا التقرير.

المستجد المتوقع

شهد العام 2008 مثالات لهذه القضايا المستجدة المتوقعة في حراك العام 2008 الفكري مثل الموقف السياسي والقانوني والأخلاقي من جرائم الحرب التي جرى تطهيرها أكثر في العام 2008 وكانت ذروتها الجرائم الإسرائيلية في غزة (التي اهتم بها بدءاً من مطلع العام 2009)، ومثل الموقف من الطاقة النووية والحق في حيازتها للأغراض العلمية والمدنية وما يرتبط بذلك

كان المتوسط موضوعها في هذا العام، وكان أكثرها بمبادرة من جمعية الدراسات الدولية (تونس):

تتعلق الأولى من تلك الفعاليات بندوة عقدتها الجمعية إياها في موضوع التعاون متعدد الأطراف والإمكانيات اللامتناهية للتعاون في منطقة المتوسط، وذلك بتعاون بين الجمعية وشبكة الأورومسكو. وقد عقدت الندوة في 7 حزيران/ يونيو 2008. وتتعلق الثانية بندوة للجمعية نفسها تحت عنوان دعم العلاقات الأورومتوسطية: المبادرات والمسائل والانعكاسات الممكنة على منطقة المغرب العربي، بتاريخ 21-22 نيسان/ أبريل 2008. وإذا كان هاجس المغرب العربي حاضرا في هذه الندوة الثانية، فإن هاجس تونس طغى في الندوة الثالثة التي عقدتها الجمعية عيْنها بتاريخ 25 شباط/ فبراير 2008 تحت عنوان التحديات الجديدة التي تواجه تونس ومنطقة المتوسط بعد ارتفاع أسعار المحروقات. كما عقدت الجمعية ندوة رابعة في موضوع منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية: الإنجاز والآفاق وحدود الممكن بتاريخ 30-31 أيار/ مايو 2008 بتعاون مع مؤسسة فريديرك إبرت الألمانية. أما الندوة الخامسة للجمعية، فكانت في موضوع الاتحاد من أجل المتوسط، وعقدت بتاريخ 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 2008. على أن مكتبة الإسكندرية خرجت بموضوع المتوسط إلى نطاق ثقافي ومقارن في الندوة التي عقدتها تحت عنوان حوار الشعوب والثقافات في المنطقة الأورومتوسطية والخليج بتاريخ 19 كانون الثاني/ يناير 2008.

كان من المتوقع، إذاً، أن يستجد الاهتمام بمسألة المتوسط، خصوصا لدى المؤسسات الثقافية العاملة في بيئات عربية متوسطية مثل «جمعية الدراسات الدولية» (التونسية) ومكتبة الإسكندرية (المصرية)، وأن يزيد معدل ذلك الاهتمام أكثر بمناسبة إعلان ميلاد الاتحاد من أجل المتوسط وبداية استعادة أوروبا بعض نفوذها في المنطقة العربية

أوروبا، و «موازنة» المركز البريطاني المدعوم من الولايات المتحدة الأمريكية. وهو مشروع تحرّك باسم أوروبا مجتمعة، والبلدان المطلة منها على المتوسط على نحو خاصّ ومباشر، لاستثمار مخاوف أوروبية متزايدة من أن يكون «النظام الشرق أوسطي» (الأمريكي) إطارا للسيطرة الأمريكية الكاملة على منطقة «الشرق الأوسط» ولإقصاء دول «الاتحاد الاوروبي» - ذات المصالح الكبيرة في هذه المنطقة - عن أداء أي دور سياسي فيها. هكذا يطلّ المشروع المتوسطي القديم/ الجديد - بعد تعثر صيغته الجديدة في برشلونة - تحت عنوان الاتحاد من أجل المتوسط كنظام إقليمي يريد نفسه نظيرا ونذا لنظام الشرق الأوسط».

على أن الفكرة المتوسطية شغلت عرب المتوسط مظلما شغلت الأوروبيين والفرنسيين لأسباب شتى ليس هنا مجال بيانها والوقوف عليها. ولعله خامر كثيرين منهم شعور بإمكانية قيام شراكة حقيقية بين بلدان ضفتي المتوسط تعود بأجزل العوائد على بلدان جنوب المتوسط وشرقه، وهو ما فسّر حماسة البعض لبيان برشلونة ثم لـ «الاتحاد من أجل المتوسط» إلى درجة «التغاضي» عن أن إسرائيل جزء من المشروعين، وأن وجودها فيهما معا يسقط حجة بعض من فضلوا النظام المتوسطي على النظام الشرق أوسطي بدعوى أن الأول أوروبي والثاني أمريكي - إسرائيلي.

لم تكن مسألة «الاتحاد من أجل المتوسط» كثيفة الحضور في فعاليات العام 2008 الفكرية لأن إعلانه أتى في صيف ذلك العام، ومعظم ما انعقد حوله، أو كتب في إطار ملفاته، إنما جرى في العام 2009. ومع ذلك، فإن سؤال المتوسط فرض نفسه في الوعي العربي - هذا العام - على نحو لا لبس فيه (ربما أيضا بسبب انكفاء مشروع «الشرق الأوسط الكبير» بانكفاء قوة المحافظين الجدد في أمريكا ومراوحة «النظام الإقليمي العربي» في مكانه محاصرا بالأزمات الداخلية والخارجية). ويمكننا في هذا المعرض أن نحصي ست فعاليات فكرية - على الأقل -

لم تكن مسألة «الاتحاد من أجل المتوسط» كثيفة الحضور في فعاليات العام 2008 الفكرية لأن إعلانه أتى في صيف ذلك العام ومع ذلك، فإن سؤال المتوسط فرض نفسه في الوعي العربي - هذا العام - على نحو لا لبس فيه (ربما أيضا بسبب انكفاء مشروع «الشرق الأوسط الكبير» بانكفاء قوة المحافظين الجدد في أمريكا ومراوحة «النظام الإقليمي العربي» في مكانه محاصرا بالأزمات الداخلية والخارجية).

مفاجأةً وصدمةً في الوعي - لم يترك مجالاً زمنياً مناسباً لقراءة فكرية متأنية في مشهدها المتحرك. لذلك أتت مقاربتها الفكرية - أي من خارج نطاق المتابعة والتعليق الصحافيّين والإعلاميين - متواضعة.

من حصاد ذلك الاهتمام الفكري المتواضع بالموضوع يمكننا أن نرصد - على السريع - فعاليتين فكريتين خاصتين: أولاًهما ذلك الملف الخاص الذي كرّسته مجلة شؤون عربية تحت عنوان الأزمة المالية وتأثيراتها السياسية والاقتصادية (العدد 136، 2008) وتناولت مواده بعض الموضوعات ذات العلاقة مثل النموذج الأمريكي بالنسبة إلى العرب ونقائضه، ونهاية فكرة النموذج في سياق الأزمة الاقتصادية العالمية وآثارها على العالم العربي، ونهاية الليبرالية الجديدة. وثانيتهما، وكانت فعالية خاصة: أي تتناول حالة عربية واحدة (وإن كانت قابلة للانطباق على غيرها من الحالات العربية): هي حالة مصر؛ ويتعلق الأمر في هذه الفعالية بمؤتمر عقده مكتب الإسكندرية في الموضوع تحت عنوان الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد المصري، في مركز المؤتمرات بالمكتبة، يوم 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2008. والمثالان هذان دشنا اهتماماً أوسع بالموضوع في ما بعد: منذ مطلع العام 2009.

تلك هي المدارات الثلاثة للحراك الفكري على نحو ما تبدى في العام 2008. حاولنا رصدها تحت العناوين الثلاثة التي وضعنا (الأسئلة المألوفة، الأسئلة الأظهر، الأسئلة المستجدة)، متخذين من الأطر الجماعية الفكرية (مؤتمرات، ندوات، حلقات نقاشية، ورش عمل، ملفات فكرية خاصة ...) مادة لرصدها، مستبعين عن قصد الفعاليات الفكرية الفردية (التأليف، المحاضرات)، ومخرجين وسائط الإعلام والصحافة من دائرة الرصد في هذا الملف. ولقد يسعنا - في معرض الاستنتاج - تسجيل جملة من الملاحظات عن مستوى هذا الحراك الثقافي والفكري.

(جنوب المتوسط وشرقه) في أعقاب تراجع الفكرة الشرق أوسطية وأقول حقبة المحافظين الجدد في أمريكا.

المُستجَدُّ المفاجئ

شهد العام 2008 مثلاً صارخاً لهذا النمط من المسائل المستجدة المفاجئة في صورة أزمة مالية هزت الاقتصاديين الأمريكي والعالمي وأحدثت أضراراً هي الأفدح في تاريخ الاقتصاد الرأسمالي الكوني منذ أزمة العام 1929. ففي أيام معدودات من صيف العام 2008، وفي الهزيع الأخير من الولاية الثانية لجورج بوش والمحافظين الجدد، انهارت أسواق العقارات والبورصات، وبدأت علائم الإفلاس تزحف على الشركات العملاقة والبنوك الكبرى والصناعات الضخمة كصناعة السيارات والبنوك الكبرى والصناعات الضخمة كصناعة السيارات والطائرات، وأصيب قطاع السياحة وملحقاته (شركات الملاحة الجوية والبحرية، النشاط العقاري ...) بأضرار فادحة بل غير مسبوقة في حدة وقائعها. وكانت الآثار والنتائج الاجتماعية أفدح وأذى: ملايين العاملين في هذه القطاعات (أطرا ومستخدمين وعمالاً) يقذف بهم خارج دائرة الإنتاج والعلم ليضافوا إلى مئات الملايين من العاطلين عن العمل؛ وكساد وركود في الاقتصاد والإنتاج لا عهد للبشرية به حتى أثناء الحروب الكبرى في العالم؛ وموجة غلاء فاحش أكل الأخضر واليابس وأتى على الطبقة الوسطى بإفقار إضافي نزل بها إلى أوضاع الكادحين الفقيرين.

إن أكثر من أصابه مكروه من هذه الأزمة المالية العالمية هي مجتمعات الجنوب واقتصاداته ومنها المجتمعات والاقتصادات العربية: التابعة والهشة. لذلك ما كان مستغرباً أن ينصب الاهتمام الكبير بهذه الأزمة في الإعلام والصحافة والسياسات الرسمية العربية، على الرغم من أن حصولها في نهايات صيف العام 2008 - وما أحدثته حصولها من

على وفرة المؤتمرات والندوات والحلقات النقاشية التي عُقدت على مدار العام 2008 - وكان الأعم الأغلب منها حول مسائل في الاقتصاد والسياسة والاجتماع والاستراتيجية والعلاقات الدولية والإقليمية والأمن - تبدو حصّة الفكر والمعرفة فيها هزيلة. ذلك أن قليلاً جداً من الفعاليات الثقافية الجماعية انشغل بمشكلات من طبيعة نظرية ومعرفية وثقافية. وهذه ظاهرة تدعو إلى القلق الشديد.

إن هذا الضعف الشديد في الفعاليات الفكرية الجماعية المنصرفة إلى القضايا النظرية والمعرفية هو ممّا يمثل مؤشراً سيئاً على تراجع الدور المعرفي للجامعات العربية، بحسبانها البيئة الأساس للبحث العلمي، وتراجع التقاليد الأكاديمية العريقة فيها (المؤتمرات والندوات الفكرية)، وبخاصة أقسام الفلسفة والعلوم الإنسانية وعلوم اللغة.

ثمة ضعف في نسبة الملفات الفكرية إلى مجموع ما تصدره الدوريات العربية المتخصصة من ملفات: ومعظمها يتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاستراتيجية.

يرتكز على رصيد من الإنتاج الفكري والنظري ولا تحوّل الباحثون في تلك المجالات إلى مجرد «خبراء»! وهو - بكل أسف - عينٌ ما تؤوّل إليه أوضاع البحث العلمي في الوطن العربي. وما أغنانا عن القول إن هذا الضعف الشديد في الفعاليات الفكرية الجماعية المنصرفة إلى القضايا النظرية والمعرفية هو ممّا يمثل مؤشراً سيئاً على تراجع الدور المعرفي للجامعات العربية، بحسبانها البيئة الأساس للبحث العلمي، وتراجع التقاليد الأكاديمية العريقة فيها (المؤتمرات والندوات الفكرية) وبخاصة أقسام الفلسفة والعلوم الإنسانية وعلوم اللغة. لكن مؤشراً آخر لا يقل عن الأول سوءاً هو انعدام مراكز دراسات خاصة بقضايا الفكر (فلسفة، علم اجتماع، أنثروبولوجيا، لسانيات، سيميائيات، علم نفس، تاريخ، ديمغرافيا ...)، الأمر الذي ينجّم عنه نقص فادح في الإنتاج العلمي - خصوصاً الجماعي - في هذه الميادين.

• على مثال الضعف الحاصل في نسبة المؤتمرات والندوات الفكرية في العام 2008 - وفي سوابقه من الأعوام - ثمة ضعف رديف وشبيه في نسبة الملفات الفكرية إلى مجموع ما تصدره الدوريات العربية المتخصصة من ملفات: ومعظمها يتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاستراتيجية. بل إن حصيلة هذا العام (2008) من الملفات الفكرية تبدو أهزل من سابقتها في الأعوام المنصرمة وعلى نحو يدعو إلى المفاجأة! وليس من شك في أن واحدة من الأسباب التي تفسّر هذه الحال من الهزال هي غياب مجالات فكرية متخصصة إلا في ما ندر مجالات الفكر العربي المعاصر، التسامح، فكر ونقد...، وعلى نحو لا يمكن أن يقاس بكمية ما هو موجود - على قلته - من مجالات ثقافية تعنى بالأدب والفن والنقد الأدبي. وربما يُضاف إلى ذلك أن المجالات الفكرية العربية الرصينة المستقبل العربي، شؤون عربية، السياسة الدولية، شؤون الأوساط... مستغرقة في قضايا الفكر والسياسة

مدارات الحراك الثقافي

• إن نسبة كبيرة من الموضوعات والأسئلة المطروقة في الأطر الجماعية للتفكير - في العام 2008 - لم تشهد تعديلات ذات شأن في صيغ طرحها واستشكالها على نحو يجدد التفكير فيها ومقاربتها من زوايا لم يُنظر إليها من قبل، أو - على الأقل - لم يُنظر إليها منها بالقدر الكافي من العناية. فبدأ «تجديد» تلك الأسئلة - لذلك السبب - شكلاً من إعادة تدويرها في الحقل الثقافي وإن بعناوين أخرى لا يغيّر تعديلها من أن طريقة طرحها هي نفسها لم تتغيّر. والمشكلة في هذا النوع من الأسئلة المتكررة على المنوال الإشكالي عينه أنها إذ لا تضيف جديداً ولا تدخل في نسيج التراكم الثقافي، تفرض نفسها على أي تقرير ثقافي من هذا النوع ولا يمكن تجاهلها عند رصد أي حصاد. ولذلك، حُصر كثير منها في ثنائياً هذا الملف عن الحصاد الفكري.

• على وفرة المؤتمرات والندوات والحلقات النقاشية التي عُقدت على مدار العام 2008 - وكان الأعم الأغلب منها حول مسائل في الاقتصاد والسياسة والاجتماع والاستراتيجية والعلاقات الدولية والإقليمية والأمن ... - تبدو حصّة الفكر والمعرفة فيها هزيلة. ذلك أن قليلاً جداً من الفعاليات الثقافية الجماعية - التي استعرضنا أعلاه - انشغل بمشكلات من طبيعة نظرية ومعرفية وثقافية (فكرية: غير أدبية وغير فنية) من قبيل اللغة والاستشراق والتاريخ. وهذه ظاهرة تدعو إلى القلق الشديد. ذلك أن نهضة اجتماعية وسياسية تمتنع عن الإمكان في أي مجتمع إن لم تكن مسنودة بتراكم فكري ومعرفي حقيقي؛ كما أن أية ثقافة تفتقر إلى رصيد من المعارف النظرية تعجز عن أن تجيب عن حاجات المجتمع: المعرفية والجمالية. بل إن كل الانشغال بقضايا السياسة والاقتصاد والأمن القومي - وهو من صميم البحث والتفكير - ليس يساوي شيئاً في حساب المنفعة العلمية إن لم

الترجمة وجهٌ رئيسٌ من وجوه البناء الثقافي والفكري والاجتماعي والحضاري، وشكل من أشكال التثاقف Acculturation أو التبادل الثقافي بين المجتمعات والثقافات. وإذا كانت الثقافات الكبرى ذات السطوة والنفوذ لا تجد في نفسها حرجاً من الانفتاح على غيرها من الثقافات الأصغر - أو حتى الأقل شأنًا - من طريق ترجمة آثارها في الفكر والآداب والتاريخ والعلوم، فكيف بثقافات ضعيفة الحيلة في المنافسة والتوازن الثقافيّين على الصعيد الكوني: على نحو ما باتت عليه الثقافة العربية اليوم، أما حين تزيد الفجوة العلمية والمعرفية بين الثقافات - مثلما هي عليها الحال اليوم بين الثقافة الغربية والثقافة العربية - فإن الانفتاح ذاك، من طريق الترجمة، يغدو في مقام الفريضة العلمية التي لا سبيل إلى إسقاط النهوض بها. وهي حقيقة التقطها المفكرون النهضويون العرب، منذ القرن التاسع عشر، وكانت في أساس سعيهم في الإقبال على ترجمة بعض من الآثار الغربية (الأوروبية بخاصة) على نحو لم يكن ينقطع طيلة ذلك القرن والذي تلاه منذ دشن عملية الترجمة عميدها رفاعة رافع الطهطاوي ومن بعده أحمد فارس الشدياق. وما زال تاريخنا الثقافي والحضاري (الوسيط) شاهداً على تجربة بيت الحكمة في بغداد، ومشروع الترجمة الضخم والطموح الذي تعهده الرشيد ابتداءً، والمأمون بخاصة، والذي رام نقل «علوم الأولين» إلى اللسان العربي حتى يضيف إلى ثقافة العرب والمسلمين خبرات غيرهم المعرفية. وهو مشروع جندت له الدولة (العباسية) إمكاناتها المادية، واستقدمت له خيرة التراجمة من كل حذب وصوب. ما كان له من آثار بليغة في نهضة الثقافة العربية - الإسلامية في الفترة الفاصلة بين منتصف القرن الهجري الثاني ونهاية القرن الهجري الرابع: وهي العصر الذهبي للثقافة العربية - الإسلامية في ميادين العلوم العقلية والتجريبية والفلسفة والمنطق والكلام وأصول

المتصلة بالاقتصاد والسياسة والاستراتيجية والعلاقات الدولية والإقليمية، ولا تكاد تفرّد لقضايا النظرية والمعرفة والفكر إلا حيزاً شبه رمزي!

• إن أكثر ما يلاحظ الشأن في الحراك الثقافي للعام 2008 هو غزارة الفعاليات الفكرية الجماعية التي نظمها بعض المؤسسات الثقافية العربية وبخاصة في مصر. ذلك أن ما عقدته مكتبة الإسكندرية أو مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية (التابع للأهرام) من مؤتمرات وندوات وورش عمل وحلقات نقاشية يكاد يعادل - كمّا - ثلث ما قامت به المؤسسات والمراكز الدراسية والبحثية العربية كافة (على الأقل في ما توفر لدينا من رصيد من المعلومات). وهذه نسبة عالية واستثنائية، وتدل - صريح دلالة - على ما باتت تحتله المكتبة والمركز من مكانة في المشهد الثقافي العربي اليوم.

هذه جملة من أهم ما بدا لنا مفيداً استنتاجه من ملاحظات في معرض رصدنا حراك العام 2008 الفكري في الوطن العربي. وهي - مجزئاً - استنتاجات غير قطعية ونهائية لأنها محكومة بكمّ المادة المتوفرة لدى محرر هذا الرصد والملف وما تقتضيه العينة من تحوط من التعميم المطلق للأحكام. تتعلق الواجهة الثالثة، من واجهات الحصاد الفكري العربي في العام 2008، بالترجمة: ترجمة نصوص الفكر الإنساني من لغات أجنبية إلى اللغة العربية. وهذه الواجهة شديدة الأهمية في مضمار بيان اتجاهات الرأي العام الفكر في المسائل التي تبدو له ذات أهمية أو أولوية ويطلق باحثاً عن أجوبة عنها من خارج دائرة الفكر العربي ويحاول الاطلاع عليها عن طريق الترجمة. وإن تزايد مكانة الترجمة والمترجمات في المجال التداولي العربي المعاصر، يصبح في حكم الضرورة أن يُعتنى بأمرهما في أي عمل يروم رصد المشهد الثقافي العربي أو تحليل معطياته.

ثالثاً: الترجمة وأسئلته

حين تزيد الفجوة العلمية والمعرفية بين الثقافات - مثلما هي عليها الحال اليوم بين الثقافة الغربية والثقافة العربية - فإن الانفتاح ذاك، من طريق الترجمة، يغدو في مقام الفريضة العلمية.

هذه «السلعة المستوردة» تدلُّنا - مثل أية سلعة مستوردة في الغذاء والاستهلاك الحياتي - على نمط العيش ونوع التطلُّبات الحياتية للناس أو المجتمع. إذ الطلب على سلعة بعينها - غير محلية - ذو دلالة بالغة على نمط الاستهلاك. وليس يختلف الأمر في ميدان الفكر. فلا تخلو المادة الثقافية المترجمة - الفكرية أو العلمية أو الأدبية - ومستوى الطلب عليها من دليل على نوع الاستهلاك الثقافي لدى النخب وعموم القراء. وكما تشكل الأولى مؤشراً اقتصادياً - اجتماعياً لا يمكن تجاهله في سياسات التنمية وبرامجها، تشكل الثانية مؤشراً فكرياً أو ثقافياً رديفاً لا يقبل التجاهل في عملية التنمية الثقافية. بهذا المعنى يمكن للترجمة أن تطلِّعنا على جملة من الحقائق الثقافية لا تقل عن تلك التي يطلِّعنا عليها الإنتاج الثقافي الأصيل أو الذاتي، في الوقت نفسه الذي تكشف فيه عن أهميتها على أكثر من صعيد. ثمة أربعة من وجوه الأهمية والدلالة التي تكتسبها الترجمة في نطاق ثقافتنا العربية المعاصرة:

أولها أن الترجمة من اللغات الأجنبية للمادة الثقافية - الفكرية والإبداعية - إلى اللغة العربية تطلِّعنا على نوع الهموم والأسئلة والهواجس لدى النخب الثقافية ولدى الجمهور القارئ على السواء. فالذين يترجمون - وهم جزء من النخبة - ينقلون هواجس تلك النخبة التي إليها ينتمون لأنهم لا يترجمون - في العادة - سوى ما يعدونه في جملة المادة الثقافية التي تجيب عن حاجات عقلية أو جمالية أو عن أسئلة تدور في محيط المجتمع الثقافي. والذين يتلقون المادة المترجمة أو يقبلون عليها استهلاكاً وقراءة، إنما يكشفون عن نوع الهواجس التي تستبد بهم. وفي الحالين، نحن أمام مؤشر بالغ الأهمية في المجال الثقافي لعيار درجة التفاعل مع مسائل الفكر والثقافة والإبداع في المجتمع. وثانيها أن الترجمة تحكِّم ربط الوعي العربي - وعي النخب والجمهور المتعلم

الفقه... إلخ. ولقد تجدد الدليل على ذلك في الحقبة الحديثة والمعاصرة: في القرنين التاسع عشر والعشرين. بعد ألف عام من تجربة «بيت الحكمة» - أو ما يقل عن ذلك بعقود قليلة - تجددت «مغامرة» الترجمة في لحظة ثقافية نهضوية عربية في القرن التاسع عشر وفي بعض فترات النصف الأول من القرن العشرين المتقطعة، ولعل ممَّا أسهم في صناعة تلك اللحظة ما قدَّمته الترجمة من مادة ثقافية وفكرية وأدبية للوعي العربي من خلال ما كان ينشر من نصوصها في كتب أو مجلات ذات صيت مثل «الهلال» و «المقتطف» وسواهما، وما كان يقع من تفاعل مع مادتها من قبل قسم كبير من النخبة المثقفة وجمهور المتعلمين والقراء. ولقد استمرت جهود الترجمة نشطة في القرن الماضي فانتقلت أحياناً من المبادرات الفردية أو الجماعية الصغيرة (فرق عمل في إطار مجلات مثلاً) إلى عمل مؤسسي رسمي أو مستقل؛ ومن ذلك ما قامت به هيئة التأليف والترجمة والنشر في القاهرة خلال سنوات الثلاثينيات والأربعينيات من عمل علمي كبير في مجال الترجمة، وما نهضت به الدولة المصرية - في الخمسينيات والستينيات - من مشروع طموح لترجمة عيون الفكر الإنساني إلى اللسان العربي. بل إن أفراداً من المثقفين العرب بذلوا من الجهد في هذا الباب بمقدار ما تستطيعه مؤسسات؛ وذلك - مثلاً - ما ينطبق على حالات رجال مثل عبدالرحمن بدوي، ومحمد عبدالهادي أبو ريدة، وفؤاد زكريا... إلخ.

في الأهمية والدلالات

قد يقال إن فعل الترجمة ليس في جملة مؤشرات التنمية الثقافية لأنه لا ينتمي إلى المنتج الثقافي الذاتي الذي يمكن قراءة أبعاده الكمية والنوعية والحكم عليه تبعاً لذلك. فهو أشبه ما يكون بالسلعة المستوردة التي لا تحسب في عداد الإنتاج المحلي. لكن الواقع أن

المتلقي - بحركة الإنتاج الثقافي والفكري خارج الوطن العربي، وتضيف إلى هذا الوعي مورداً حيوياً من الموارد المعرفية إلى جانب الموارد الذاتية والمحلية التي يوفرها الإنتاج الثقافي العربي. وتُعظم حقيقة هذه الأهمية متى أخذنا في الحسبان أن إمكانيات الإطلاع على هذه الموارد المعرفية الإنسانية في مظانها الأصل، وبلغاتها الأصلية (العالمية)، ليست متاحة للمثقفين العرب كافة ولعموم القراء، وبخاصة في ضوء حقيقة تراجع مستوى المعرفة باللغات الأجنبية في الوطن العربي في الثلاثين عاماً الأخيرة والتدري المتزايد لبرامج تعليم اللغات الأجنبية في المقررات المدرسية. وإذا ما أضفنا إلى ذلك أن معظم المثقفين والمتعلمين الذين يتقنون لغة ثانية أو ثالثة - غير العربية - هم ممن لا يعرفون في الأعم الأغلب سوى الإنجليزية أو الفرنسية أو هُما معاً، تبييناً إلى أي حد تفرض الترجمة ضرورتها في حياتنا الثقافية لتأمين ما ليس في الوُسع تأمينه من المعارف إلا عن طريقها وبواسطتها.

وثالثها أن هذه الصلة التي تقيمها الترجمة بين الوعي العربي ومصادر الفكر الإنساني، التي ليس متاحا الاتصال بها بواسطة اللغات الأجنبية (لدى السواد الأعظم من القراء العرب)، تضع في حوزة ذلك الوعي موارد ومواد جديدة للإجابة عن كثير من أسئلة الواقع الاجتماعي والثقافي ومعضلاته مما لا تكفي الموارد الذاتية للإجابة عنه. ليست ترجمة ما يسمى بالعلوم الدقيقة إلا واحداً من أمثلة عدّة لذلك، حيث ليس لدينا - في الوطن العربي - إنتاج حقيقي في هذا الباب - بل يجوز تعميم المسألة والحديث عن العلوم الإنسانية والاجتماعية أيضاً؛ فهذه، وإن كان لنا بعض من الإنتاج في فروعها، إلا أن الفارق في التراكم المعرفي فيها بين الثقافة العربية والثقافة الغربية - مثلاً - يفرض الانتهاال منها ومن خبرتها الفكرية في جبهه معضلات شبيهة للاستفادة منها على مقتضى الضرورة،

للترجمة دور في بيان درجة التفاعل الثقافي بين «الأنا» و«الآخر»؛ وهو بيان في منتهى الحيوية لقياس درجة الصلة بين الفكر العربي وزمنه المعرفي العالمي، وبخاصة في ضوء حقيقة الاختلال الفادح في توازن القوى الثقافي بين الثقافة العربية والثقافة الغربية.

وربما على مقتضى الواجب. أما رابعها، فيتصل بما للترجمة من دور في بيان درجة التفاعل الثقافي بين «الأنا» و«الآخر»؛ وهو بيان في منتهى الحيوية لقياس درجة الصلة بين الفكر العربي وزمنه المعرفي العالمي، وبخاصة في ضوء حقيقة الاختلال الفادح في توازن القوى الثقافي بين الثقافة العربية والثقافة الغربية، وحاجة الثقافة العربية إلى استدراك هذا الاختلال في أفق جسد فجوته، أو - على الأقل - رتق بعض الخرق فيه، كما في ضوء تزايد الميل إلى التعبير عن أفكار انكفائية تدعو إلى الانسحاب من العصر تحت عنوان حفظ الهوية من التبديد والاقتلاع والمحو... إلخ.

هذه بعض من أميز الأسباب التي تصنع للترجمة أهميتها ومكانتها في الحياة الثقافية العربية اليوم. لا جرم، إذا، إن تعاطم الاهتمام بها، والإقدام والطلب عليها، وتزايدت أعداد الممارسين لها والمؤسسات المتعهدّة لبرامجها في السنوات الأخيرة.

طلب متزايد على الترجمة ومؤسساتها

منذ العقد الأخير من القرن العشرين، وبخاصة منذ مطلع العقد الأول من القرن الحالي، تزايد عدد المؤسسات التي تعنى بالترجمة في قسم كبير من البلدان العربية، وتكاثرت المنشورات/ المترجمات الصادرة عنها أو الصادرة بتمويل منها عن دور نشر أخرى. وفي حين كان معظم النصوص المترجمة عن الفكر الإنساني والآداب العالمية، خلال الفترة من السبعينيات إلى التسعينيات من القرن الماضي، حصيلة مبادرات فردية من المثقفين أو المهتمين بالترجمة في الأعم الأغلب منها، وذلك بسبب غياب الأطر المؤسسية - الرسمية والخاصة - التي يمكن أن ترعى عملية الترجمة وتتعهدا بالإنفاق المادي...، فقد أصبح معظم الجهد المبذول في الترجمة، في الخمسة عشر عاماً الأخيرة، يجري في نطاق مؤسسي أو - للدقة - في نطاق برنامج

عربية عدة مثل جمعية المترجمين واللغويين المصريين، والجمعية المصرية لتعريب العلوم، فضلاً عن مراكز رسمية مثل المركز العربي للترجمة والتعريب والتأليف والنشر...

هذا التزايد المستمر لعدد المؤسسات الخاصة بالترجمة في الوطن العربي، أو للمؤسسات الفكرية التي باتت تعتني بها وتستدمجها ضمن برامجها العلمية، فضلاً عن دلالاته على نضج الوعي بالأهمية الحيوية لقطاع الترجمة في مشروع التنمية الثقافية - قرينة على وجود طلب اجتماعي وثقافي على النص المترجم في مجتمع القراء، وإلا ما كانت غامرت مؤسسات بالإنفاق على برامج للترجمة غير قابلة للاستهلاك. وإذا كان يسعنا أن نفترض إمكانية تحمل الدولة للصرف على «صناعة ثقافية» غير ذات عائدات مادية (تغطي كلفة إنتاجها على الأقل) بحسبان عمل الدولة، في هذه الحال، محكوماً بمنطق المصلحة العامة لا باعتبارات الربح، فإن المؤسسات الخاصة والمستقلة (غير الحكومية، وغير المدعومة من الحكومات) لا تقوى على تحمل مثل هذه الخسارة المادية: ليس لأن مشروع الترجمة لا يضمن لها ربحية، ولكن لأنه قد يرهقها إلى الحد الذي لا تستطيع معه أن تغطي الحد الأدنى من «الخسارة المقبولة». وليس من شك في أن الكثير من المؤسسات الفكرية الخاصة والمستقلة في الوطن العربي تشتغل بوازع ثقافي، وبعيدا عن مبدأ الربح المادي؛ وأن بعضها تحمّل - بل هيأ نفسه منذ البداية ليتحمّل - قدراً من الخسارة المادية، أي من الإنفاق غير المتوازن مع العائدات، أملاً في أن يعوّض عنها برّج معنوي: كسب رهانة الثقافي وأداء الرسالة العلمية التي انتدب نفسه لأدائها. غير أن للخسارة حدوداً لا تقبل التحمّل أيّاً تكن النوايا والرهانات، وأياً يكن الاستعداد الذاتي للتفاني في حمل الرسالة الثقافية. وهذه الحقيقة أصدق ما تكون في حالة المؤسسات ذات الموارد المالية المحدودة: وهي الأكثر عدداً في جملة المؤسسات غير الحكومية.

في حين كان معظم النصوص المترجمة خلال الفترة من السبعينيات إلى التسعينيات من القرن الماضي، حصيلة مبادرات فردية، أصبح معظم الجهد المبذول في الترجمة، في الخمسة عشر عاماً الأخيرة، يجري في نطاق مؤسسي. وهو تحول شديد القيمة في المشهد الثقافي العربي اليوم.

عمل تتعهده أو ترعاه جهات معنية بالترجمة. وهو تحول شديد القيمة في المشهد الثقافي العربي اليوم.

أكثر ما يلحظه المرء حين يُلقى نظراً على خريطة المؤسسات العربية المعنية بالترجمة أمرين اثنين: أولهما أن هذه المؤسسات تتوزع بين عامة وخاصة، حكومية ومستقلة: وإن كانت الغلبة والرجحان للثانية على الأولى في الكم والعدد دون الموارد والإمكانات. وثانيهما أن بعض المهتم من المؤسسات الثقافية العربية بأمر الترجمة لم ينشأ في الأصل لهذه الغرض، وإنما أتى اهتمامه بالترجمة لاحقاً بعد أن تبين له أهميتها الحيوية في التنمية الثقافية. هكذا نجد أنفسنا - على اختلاف بين المؤسسات المعنية بالترجمة في الهوية (حكومية، خاصة) والوظيفة (الترجمة حصراً، الترجمة والبحث...) - أمام لوحة معطيات ثقافية جديدة تحتل فيها الترجمة مكانة ذات حسان في رهانات التنمية المعرفية.

على تعدد هذه المؤسسات، يمكن التمييز بين التي وضعت لنفسها برنامج عمل علمي وخاضت فيه تنفيذاً وإنجازاً، وبين التي رسمت لنفسها خطط عمل مازالت في طور الدراسة أو خرج جزء يسير منها إلى حيز التحقيق. وإذا كان من الصعب إحصاء الفئة الثانية من المؤسسات لكثرتها من جهة، ولعدم جدوى الاحتفال بها في مرحلة ما قبل الإنجاز من جهة أخرى، فإن من اليسير التنويه بتلك التي بدأت في إنجاز ما طرحته على نفسها من برامج عمل: إشرافاً مباشراً أو رعاية مادية. ويمكن أن يُشار في هذا الباب - وعلى سبيل التمثيل - إلى أظهرها وأهمها اليوم مثل: المركز القومي للترجمة (القاهرة، حكومي)، والمنظمة العربية للترجمة (بيروت، مستقلة)، ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم (دبي، خاصة)، ومؤسسة الفكر العربي (بيروت، خاصة)، والمعهد العالي العربي للترجمة (الجزائر، حكومي)، إلى جانب جمعيات أهلية

رعاية ناجحة لعملية الترجمة، ومن ذلك ما قامت به مؤسسة محمد بن راشد من تمويل ترجمة مئات الكتب في العام 2008. وبعضها الثاني نجح في إقرار برنامج طموح للترجمة على مثال مؤسسة الفكر العربي التي بدأت مشروعها بالتعاون مع مؤسسة La Découverte الفرنسية لترجمة كتاب: أوضاع العالم 2008 ضمن سلسلة كتب مترجمة أطلقت عليها اسم «حضارة واحدة»، أما بعض ثالث من المؤسسات الثقافية، فارتأت تشجيع مشروع الترجمة من خلال تكريس جوائز خاصة بها على مثال ما فعلته مبادرة جائزة الملك عبدالله العالمية للترجمة التي أطلقتها المملكة العربية السعودية. وليس من شك في أن التراكم المتحقق اليوم في ميدان الترجمة يدين لهذه الجهود المتضافرة للمؤسسات التي ذكرنا ولغيرها مما لم نذكره.

نظرة على الحصاد الفكري من الترجمة

يتراوح عدد الكتب المترجمة الصادرة عن المنظمة العربية للترجمة بين الثلاثين والأربعين كتاباً في العام، يميزها أنها تنتمي إلى حقل الفلسفة والعلوم الإنسانية والاجتماعية وإبستمولوجيا العلوم في معظم منها. لكن منشوراتها في العام 2008 لم تتجاوز - على غير العادة - ستة وعشرين كتاباً أكثر مادتها في حقول المعرفة المشار إليها. وإذا ما استثنينا سبعة عناوين منها يقع في صلب ما يعنينا رصده وعرضه. ويمكننا تقسيم هذه المادة الفكرية المترجمة والمنشورة - في العام 2008 - إلى أربعة حقول معرفية عامة: الفلسفة، علم الاجتماع، علوم اللسانيات والسياسيات، ثم العلوم السياسية، نعرض معطياتها وبيانات عنها في ما يلي:

في حقل الفلسفة صدرت تسعة كتب موزعة على ميادين فلسفية فرعية أربعة على النحو التالي: خمسة منها في نطاق الفلسفة العامة أو النص الفلسفي المحض (النظري، المجرد)، ونص واحد في نطاق تاريخ الفلسفة،

تفقد هذه الملاحظة إلى الاستنتاج بأن شدة الإقدام على الترجمة تعبر - في وجه من وجوها عن شدة الطلب العام عليها. وهذا ليس استنتاجاً نظرياً أو منطقياً فحسب، وإنما تؤكد أرقام المبيعات في المعارض وأسواق الكتب في السنوات الأخيرة. وفي الظن أن ذلك التعاطف المحسوس في الطلب على الترجمة يمثل علامة صحية في وسط الجمهور القارئ. فالى أنه يبعث على الشعور بالتححرر النسبي من المركزية الذاتية (العربية والإسلامية) لدى القارئ العربي وبلاستعداد النفسي للإصغاء إلى خطاب الآخر والتفاعل معه، يضع تحت تصرف ذلك القارئ - نتيجة وبالنتيجة - معطيات منظومات من المعارف والقيم الجمالية لم يكن الكثير منها متاحاً له قبل الإطلاع عليها من طريق الترجمة. وهذا مما لا شك سيحدث تحولات في الواقع الثقافي العربي في المدى المتوسط والبعيد.

حصاد الترجمة الفكري

أصبح تحت تصرف مجتمع القراء - نتيجة هذا الجهد الطيب المبذول في ترجمة الآثار الأجنبية - مئات الكتب المترجمة في كل عام إلى اللسان العربي من مختلف اللغات العالمية أو - قل للدقة - من بعض أكثرها تداولاً وانتشاراً في عالم اليوم، فيما لم يكن معظم المترجم إلى اللغة العربية يتجاوز بضع عشرات من الكتب قبل عشرين عاماً. ولقد نجحت مؤسسات عربية للترجمة في كسب رهان طموحها المعلن في بلوغ أهداف حددتها لاشتغالها. وذلك ما ينطبق - مثلاً - على المركز القومي للترجمة في مصر الذي بلغ هدف ترجمته الألف كتاب قبل ثلاث سنوات، وانتقل رقم إنجازها في الترجمة إلى المائة وخمسة وخمسين كتاباً في العام 2008 (مع طموح إلى بلوغ الثلاثمائة كتاب في العام 2009 كما يأمل القائمون على إدارة المركز). كما أن مؤسسات ثقافية عربية أخرى - غير مختصة بالترجمة حصراً - نجحت في إنجاز

تعبّر شدة الإقدام على الترجمة - في وجه من وجوها عن شدة الطلب العام عليها. وهذا ليس استنتاجاً نظرياً فحسب، وإنما تؤكد أرقام المبيعات في المعارض وأسواق الكتب في السنوات الأخيرة. وفي الظن أن ذلك التعاطف المحسوس في الطلب على الترجمة يمثل علامة صحية في وسط الجمهور القارئ.

نجحت مؤسسات عربية للترجمة في كسب رهان طموحها المعلن في بلوغ أهداف حددتها لاشتغالها: مثل المركز القومي للترجمة في مصر الذي بلغ هدف ترجمته الألف كتاب قبل ثلاث سنوات، وانتقل رقم إنجازها في الترجمة إلى المائة وخمسة وخمسين كتاباً في العام 2008. وما قامت به مؤسسة محمد بن راشد من تمويل ترجمة مئات الكتب في العام 2008، ومؤسسة الفكر العربي التي بدأت مشروعها بالتعاون مع مؤسسة La Découverte الفرنسية لترجمة التقرير السنوي «أوضاع العالم» ضمن سلسلة كتب مترجمة أطلقت عليها اسم «حضارة واحدة»، وما فعلته مبادرة جائزة الملك عبدالله العالمية للترجمة التي أطلقتها المملكة العربية السعودية.

يستأنف سابقه نقد العقل الخالص: والذي صدرت ترجمته العربية عن الألمانية قبل سنتين ضمن منشورات المنظمة - بحث نقدي في العقل وبيان للقانون الذي ينظم الأخلاق. وأخيراً نشرت الترجمة العربية للكتاب Die Krisis der europäischen wissenschaften und die transzendente phänomenologie للفيلسوف الألماني إدموند هوسرل من إنجاز إسماعيل المصدق (أستاذ الفلسفة في جامعة ابن طفيل في القنيطرة - المغرب) تحت عنوان أزمة العلوم الأوروبية والفنومينولوجيا الترانسندنتالية والكتاب نص نقدي لنزعة «الموضوعية» الحاكمة للعلم والمعرفة ولتغيب أسئلة المعنى والغاية.

أما في نطاق تاريخ الفلسفة، فقد نُشرت ترجمة كتاب Fifty key Contemporary thinkers: from structuralism to post modernity ليمون ليشته - أحد تلامذة جوليا كريستيفا والذي يدرس في جامعة ماكوارى - تحت عنوان خمسون مفكراً أساسياً معاصراً: من البنيوية إلى ما بعد الحداثة، من إنجاز فاتن البستاني (أستاذة المنطق في جامعة جورج ميسون). وللكتاب قيمة تعليمية فائقة لكونه يُطلع القارئ على طيف من الفلسفات (البنيوية، الحوليات، ما بعد البنيوية، نظرية العلامات أو السيميوطيقا، ما بعد الماركسية، الحداثة، ما بعد الحداثة)، ومن رموز الفكر الفلسفي الحديث والمعاصر مثل نيتشه، وفرويد، وكلود ليفي ستراوس، وباشلار، وجاكوبسون، وأدورنو، وجاك لا كان، وألتوسير، وهابرماس، وفوكو، وبورديو، وأندت، ودولوز وغيرهم.

ونشرت، في نطاق فلسفة العلوم، الترجمة العربية للكتاب Images of knowledge: An Introduction to contemporary Philosophies of science تحت عنوان صور المعرفة: مقدمة لفلسفة العلم المعاصرة للفيلسوف الأمريكي باتريك هيلي. وترجمة الأستاذ الجامعي في سورية وفرنسا نور الدين شيخ عبيد. ويتناول الكتاب نظرية العلوم وصلاتها

ونص واحد في نطاق فلسفة العلوم، ثم نصان في نطاق الفلسفة السياسية.

في الفلسفة العامة، أعيد نشر ترجمة كتاب حديث الطريقة للفيلسوف الفرنسي هنري ديكارت. ومع أن عنوان الكتاب المترجم قد يخلق بعض الالتباس والاعتراض، حيث من المؤلف أن يُقرأ عنوان كتاب ديكارت (Discours de la méthode) خطاب في المنهج، إلا أن المترجم عمر الشارني (أستاذ الفلسفة في تونس وفي جامعة كلارمون فاران بفرنسا) أبدى وفاء كبيراً للنص ودقة في ترجمته وإسهاباً استثنائياً في إضاءة مفاهيمه في الهوامش على نحو جمع فيه بين الترجمة والتحقيق (تشكل الهوامش أكثر من ثلاثة أرباع الكتاب)، وربما بما قد يشفع لاجتهاده في الخروج بالعنوان عن مألوفه في ترجمات سابقة. ونشرت ترجمة كتاب: le visible et l'invisible للفيلسوف الفرنسي موريس ميرلو - بونتي تحت عنوان المرئي واللامرئي بترجمة عبد العزيز العيادي (أستاذ الفلسفة في الجامعة التونسية) مع مقدمة للمترجم من 33 صفحة. ويتناول كتاب ميرلو - بونتي، المتأثر بأطروحات إدموند هوسرل في الفينومينولوجيا، جملة من المفاهيم الفلسفية الرائجة بالنقد وإعادة النظر (الذات، الموضوع، الجوهر، الحدث، الوجود، العدم، الوعي ...) من أجل تجديد الرؤية إلى العالم بمفاهيم أخرى مناسبة. ونشرت ترجمة كتاب An Enquiry concerning Human understanding للفيلسوف الإسكتلندي دايفيد هيوم تحت عنوان تحقيق في ذهن البشري من إنجاز محمد محبوب (أستاذ الفلسفة في جامعة تونس). وهو كتاب يبحث في كيفية أن يكون العلم إنسانياً وأن لا يفقد الفيلسوف مضمونه الإنساني. ثم نشرت ترجمة كتاب Kritik der praktischen vernunft للفيلسوف الألماني إيمانويل كنت تحت عنوان نقد العقل العملي من إنجاز غانم هنا (أستاذ الفلسفة في جامعة بريمن بألمانيا). وفي الكتاب - الذي

صعود النظام الرأسمالي في حقبة الصناعية وترسُّخ الثقافة البرجوازية والتغييرات الهائلة التي نجمت عن ذلك في المجتمعات الأوروبية. وثانيهما كتاب Simulacres et Simulation للفيلسوف وعالم الاجتماع الفرنسي جان بودريار تحت عنوان المصطنع والاصطناع وترجمة جوزيف عبدالله (الأستاذ في معهد العلوم الاجتماعية بليمان). والكتاب كناية عن بحث نقدي، من موقف فلسفة ما بعد - الحداثة، في علاقة المجتمع الحديث بالواقع وفي أنماط الاصطناع والتجريد الجديدة التي تميز نظرتة إلى الأشياء.

ونُشرت في نطاق الدراسات الأنثروبولوجية ترجمتان عربيتان لكتابين، أولهما L'Invention de la mythologie، ترجمة مصباح الصمد (أستاذ الأدب الفرنسي والنقد الميثولوجي في الجامعي اللبنانية)؛ وهو نصّ ينتمي إلى مجال التحليل الأنثروبولوجي للأسطورة. وثانيهما كتاب The East in the West لأستاذ الأنثروبولوجيا الاجتماعية في جامعة كامبريدج جاك غودي تحت عنوان الشرق في الغرب، ترجمة محمد الخولي. ويتناول الكتاب الرؤى والصور النمطية التي كوّنها الغرب عن الشرق لفترات طويلة من التاريخ الأوروبي محاولاً تبديدها وتنفيذ النظرة الغربية الاستعمارية تجاهه.

أما في نطاق علم اجتماع المعرفة، فنُشرت ترجمتان عربيتان لكتابين، أولها The Impact of Science on Society للفيلسوف البريطاني برتراند راسل، وترجمة المهندس صباح صديق الدمولوجي تحت عنوان أثر العلم في المجتمع. ومع أن راسل فيلسوف وعالم رياضي، إلا أنه نَحَا في هذا الكتاب منحى الباحث في اجتماعيات المعرفة حين ذهب يبحث في تأثير العلم في النظام الأوليغارشي وتزويد هذا النظام ببعض حاجته من أسباب الاستبداد والتطرف ولو بشعارات تقدمية. وثانيهما كتاب Introduction à la sociologie des sciences et des connais-

بنظرية المعرفة كما أدتها الديكارتية وكما تناولت مقدماتها فلسفات حديثة ومعاصرة (كَنْت، هيغل، كارل بوبر، هيدغر، فوكو، دولوز) ومقاربات ذات طبيعة إبستمولوجية لعلماء مثل باشلار وكانغيليم.

أما في نطاق الفلسفة السياسية، فنُشر نصّان: أولهما ترجمة عربية لكتاب On Revolution لعالم الاجتماع الألمانية أصولاً، الأمريكية جنسية، حنة أرندت تحت عنوان في الثورة. وهو كتاب تنصرف فيه كاتبته إلى تحليل ظاهرة الثورة في التاريخ والوقوف على المبادئ الحاكمة لها تحليلاً أقرب إلى الفلسفة السياسية منه إلى علم الاجتماع السياسي. وثانيهما ترجمة عربية لكتاب Discours de la Servitude Volontaire للكاتب الفرنسي إيتيان دولا بويسي تحت عنوان مقالة العبودية الطوعية. وهو ترجمة عبود كاسوحة، وتدور أطروحته حول حقيقة أن العبودية ليست نتيجة من نتائج سياسة الطغاة فحسب، بل قد يفسرها أيضاً أنها كثيراً ما تكون طوعية من قبل أولئك الذين تقع عليهم.

هذا في ما تَعَلَّق بالمنشور في حقل الفلسفة من مُترجمات المنظمة، أما النصوص - المترجمة والمنشورة - التي تنتمي إلى حقل علم الاجتماع، فعددها ستة نصوص تنتمي إلى ثلاثة مجالات فرعية: علم الاجتماع العام، والأنثروبولوجيات ثم علم اجتماع المعرفة، وبياناتها على النحو التالي:

نُشرت في نطاق علم الاجتماع العام ترجمتان عربيتان لنصّين شديدي الأهمية، أولهما كتاب The Age of Capital للمؤرخ الكبير إريك هوبزباوم تحت عنوان عصر رأس المال من إنجاز فايز الصياغ (الباحث السوسيولوجي الأردني). ومع أن المؤلف مؤرخ في المقام الأول، إلا أن كتابه هذا نَحَا فيه منحى الدارس السوسيولوجي في تتبعه لتطور الرأسمالية ونتائج ذلك التطور على المجتمعات في أوروبا والعالم. وينصرف الكتاب إلى تحليل

عنوان الأصول الاجتماعية للديكتاتورية والديمقراطية. وعلى الرغم من أن الكتاب يبدو تاريخاً يتعقب مسارات التطور التي قطعتها مجتمعات عدة نحو الفاشية والديكتاتورية أو نحو الديمقراطية، إلا أن أدوات التحليل المعتمدة مستقاة من مجال العلوم السياسية. وهكذا ينصرف مؤلفه إلى محاولة فهم العوامل الديناميات المشتغلة في عمق البنية الاجتماعية-السياسية والمسؤولة عن تقرير وجهة ذلك التطور نحو هذين النظامين بما فيها أدوار طبقات اجتماعية مثل الفلاحين وكبار الملاك الزراعيين، مشدداً على نماذج من البلدان مثل فرنسا وأمريكا والصين واليابان والهند. أما ثاني الكتابين المترجمين فهو كتاب America Right or Wrong: An Anatomy of American Nationalism. لـ أناتول ليفن (الباحث في «المؤسسة الأمريكية الجديدة بواشنطن»)، وترجمته ناصرة السعدون تحت عنوان أمريكا بين الحق والباطل: تشريح القومية الأمريكية. وفي الكتاب نقد حاد للأسس التي تقوم عليها السياسة الأمريكية تجاه الآخرين على نحو ما بدت عليه بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001، وأهم تلك الأسس- في نظره- القومية الشوفينية، مسلطاً الضوء على الأدوار التي تقوم بها «الصهيونية المسيحية» والتيارات الإنجيلية المتطرفة في تغذية هذه السياسة والنزعة العنصرية فيها.

ملاحظات

يقود هذا الجرد الجزئي لحصيلة الترجمة في ميدان الفكر والعلوم الإنسانية إلى جملة ملاحظات قابلة للتعميم على مجمل المترجمين إلى العربية من نصوص التراث الفكري العالمي وليست مقتصرة على العينة التي تناولها الحصاد في هذا الملف:

أول هذه الملاحظات أن عملية الترجمة ما زالت حتى اليوم، وفي الأعم الأغلب من

sance scientifiques لـ ميشيل دوبوا (الباحث في المركز القومي للبحوث العلمية وأستاذ في جامعة باريس العاشرة)، ترجمة سعود المولى (أستاذ علم الاجتماع السياسي في معهد العلوم الاجتماعية ببلن) تحت عنوان مدخل إلى علم اجتماع العلوم. وهو كتاب يبحث في الشروط الخارجية والاجتماعية لاشتغال التجربة العلمية.

أما الحقل المعرفي الثالث الذي صدرت فيه ترجمات عربية عن المنظمة، فهو حقل اللسانيات والسميائيات وما يرتبط بهما من مناهج في التحليل مثل التحليل الهيرمنوطيقي (= التأويلي الحديث كما عند غادامير وبول ريكور ...). ونُشرت في نطاق هذا الحقل ترجمتان عربيتان أولاهما لكتاب Semiotics: The basics لـ دانييل تشاندلر (المحاضر في جامعة أبيريستويث) تحت عنوان أسس السميائية، وترجمها طلال وهبه (الأستاذ في جامعة الروح القدس وفي جامعة البلمند ببلن). وهو كتاب ذو قيمة تعليمية كبيرة، حيث يعرض - بدقة وبساطة - أسس السميائية ومنظومة الإشارات التي تحتل فيها موقع الموضوع الرئيس، واتجاهات السيميائيات ومدارسها، وعلاقة هذا الحقل المعرفي باللسانيات. وثانيهما كتاب L'Implicite لكاترين كيربرات - أوريكيوني (الأستاذة في جامعة لومير - ليون الثانية) تحت عنوان المضمّر. والكتاب يبحث - بحثاً لسانياً - في الآليات التي يضمّر بها القول مضمونه ويلجأ إليها كتضمينات وتلميحات أكان القول أدبياً أم سياسياً أم إعلانياً.

وأخيراً، فإن الحقل المعرفي الرابع الذي صدرت فيه ترجمات عربية عن الجهة نفسها هو حقل العلوم السياسية، وفي جملتها هذا العام (2008) ترجمتان عربيتان لكتاب Social Origins of Dictatorship and Democracy لـ بارينجتون مور (الباحث في مركز الأبحاث الروسية بجامعة هارفارد)، وترجمه أحمد محمود تحت

ما زالت عملية الترجمة حتى اليوم، وفي الأعم الأغلب من مبادراتها، مقتصرة على النقل من اللغات العالمية المألوفة في الحياة الثقافية العربية (اللغتان الإنجليزية والفرنسية بخاصة، والألمانية إلى حد نسبي ورمزي) إلى اللغة العربية. ونكاد لا نعثر على نصوص مترجمة مباشرة من اللغات الصينية واليابانية والهندية والبرتغالية والهولندية والأوردية واليونانية إلا بتوسط لغات أخرى - كالإنجليزية والفرنسية.

واللغوية في المقام الأول. وهي ليست تبعية ناجمة عن ثقل الميراث الاستعماري الثقافي واللغوي - لأنه ميراث قابل للتخلص من آثاره السلبية على نحو ما نجحت في ذلك مجتمعات وثقافات أخرى تشبه حالتنا - وإنما هي ناجمة عن سياسات تعليمية وثقافية تعيد إنتاج تلك التبعية الثقافية واللغوية في الوطن العربي؛ وما المكانة التي تشغلها السياسات الفرنكوفونية في بلدان المغرب العربي، مثلاً، إلا من الشواهد على ذلك.

على أن عاملاً آخر - ليس بعيداً عن السياسات التعليمية والثقافية ولو أنه يبدو «تقنياً» - يسهم، من جهته، في إفقار عملية الترجمة في الوطن العربي، هو قلة المعرفة باللغات في معظم - حتى لا نقول في البلدان العربية كافة - إما لعدم الإقبال على تعلمها في حال وجودها بسبب غياب الحوافز التربوية والمهنية للإقدام على تعلمها، أو بسبب محدودية الخيارات اللغوية المتاحة في معاهد الترجمة. وقد يحدث أن توجد كفاءات لغوية عالية في بعض اللغات العالمية، لكنها لا تخوض مغامرة الترجمة إما لعدم الاقتناع بجوداها (والبعض يعتبرها مضيعة للوقت!)، أو لأنها - بكل أسف - لا تعرف اللغة العربية ولو أنها تكونت في مدارس في البلاد العربي (غالباً ما تكون تابعة للبعثات الأجنبية) مثلما هي الحال - منذ عقود - في المغرب العربي، ومثلما قد تصبح عليه الحال في الخليج العربي بعد انهيار سبل المدارس والجامعات الأجنبية! وأخيراً، قد يكون لمؤسسات الترجمة، أو للمؤسسات الثقافية المعينة بالترجمة جزئياً، نصيب في هذا الفقر الذي تعاني منه الترجمة في الوطن العربي نتيجة انصرافها إلى لغات دون أخرى؛ ذلك أنها قد تكون مسؤولة - من خلال التخطيط والبرمجة لمشاريع الترجمة فيها - عن التركيز على دوائر ثقافية ولغوية بعينها دون أخرى، الأمر الذي ينعكس على

مبادراتها، مقتصرة على النقل من اللغات العالمية المألوفة في الحياة الثقافية العربية (اللغتان الإنجليزية والفرنسية بخاصة والألمانية إلى حدٍ نسبي ورمزي) إلى اللغة العربية. ونكاد لا نعثر على نصوص مترجمة مباشرة من اللغات الصينية واليابانية والهندية والبرتغالية والهولندية والأوردية واليونانية (الحديثة) إلا بتوسط لغات أخرى - كالإنجليزية والفرنسية - وعن طريقها. فيما نجد نذراً يسيراً، وشبه رمزي، لنصوص فكرية مترجمة عن الإسبانية والإيطالية والروسية و-أقل منها- عن التركية والفارسية والعبرية إلى اللغة العربية مباشرة. وهذا عطبٌ كبير في آلة اشتغال الثقافة. ذلك أن الاستغراق في ثقافة ما من الثقافات الإنسانية والإعراض عن غيرها (التي لا تقل عنها قيمة وانتشاراً) ليس من التفاعل الثقافي في شيء ولا هو علامة همة في الثقافة العربية. وليس صحيحاً أن يقال - تفسيراً لهذا - إن الإنجليزية والفرنسية من أكثر اللغات انتشاراً وتداولاً في العالم، ومن أكثر اللغات احتضناً للمعارف الكبرى وتعبيراً عنها من خلال المكتوب.

ذلك أن الناطقين بالإسبانية والمستعملين لها في العالم هم أكثر من خمسة أضعاف الناطقين بالفرنسية والمستخدمين لها، كما أن جغرافية اللغة الصينية بشراً لا تقل عن جغرافية الإنجليزية. أما المتحدثون بالصينية واليابانية والهندية والإسبانية والبرتغالية، فهم أكثر بكثير من نصف سكان الأرض. وإذا ما أخذنا مجال الفكر فقط، فإن ما أنتجه الفكر الألماني يعلو، من حيث المكانة والقيمة، على أي إنتاج فكري آخر صدر بالإنجليزية والفرنسية.

من البين، إذاً، أن السبب في هذا الانصراف شبه الكلي للترجمة والمترجمين العرب إلى الآثار المنشورة باللغتين الإنجليزية والفرنسية ليس متأه سعة انتشار هذين اللسانين (التي لا تضاهي - كما ألمحنا - سعة انتشار غيرهما من اللغات)، وإنما سببه التبعية الثقافية

ستظل الترجمة في بلدنا العربية باباً غير مشرّع على الثقافة الإنسانية إن ظلت تختزل الثقافة هذه إلى ما هو منشور باللغتين الإنجليزية والفرنسية. ولا يشفع للترجمة في هذه الحال، أن يترجم بعض قليل - ورمزي - من النصوص من لغات أخرى غير تينك اللغتين الطاغيتين، ولا أن تترجم نصوص هذه اللغات العالمية الكبرى (الصينية، اليابانية، الألمانية، الإسبانية، الهندية، البرتغالية...) بتوسط اللغتين الإنجليزية والفرنسية.

يشكل ضعف هذه النسبة من نصوص الفكر الحديث التأسيسية والمرجعية ثغرة كبيرة في عملية الترجمة، بل هو يفقدها الدور المعرفي المفترض أن تنهض به في مجال تغذية الفكر العربي المعاصر بالمادة الفكرية التي يحتاج إليها. ذلك أن أي مشروع للترجمة لن يؤدي وظيفته العلمية المطلوبة إلا متى انصرف إلى الأساسات: إلى المتون الكبرى، واعترض عن الحواشي والمختصرات. إذ لم يكن لتجربة «بيت الحكمة» مثلاً ما كان لها من عظيم أثر في تخصيب الفكر العربي وفتحه على آفاق الثقافة الإنسانية، في ذلك العهد، إلا لأن الترجمة انصرفت إلى أمهات نصوص الفكر الفلسفي والمنطقي والعلمي في الثقافة الإغريقية وغيرها من الثقافات الكبرى آنئذ.

لم يكن لتجربة «بيت الحكمة» ما كان لها من عظيم أثر في تخصيب الفكر العربي وفتحه على آفاق الثقافة الإنسانية، في ذلك العهد، إلا لأن الترجمة انصرفت إلى أمهات نصوص الفكر الفلسفي والمنطقي والعلمي في الثقافات الإغريقية وغيرها من الثقافات الكبرى آنئذ.

ولن يكون للترجمة من معنى اليوم إن لم تسلك السبيل نفسه. ومع أننا نعترف بأن بعض الجهد الطيب يبذل - مؤخراً - على هذا الطريق، على نحو ما نلاحظ في بعض مترجمات المركز القومي للترجمة وفي معظم مترجمات المنظمة العربية للترجمة وسواها، إلا أن الكثير ما زال ينتظر مجهودات الترجمة في الوطن العربي حتى يتحقق الحد الأدنى من المادة الفكرية المرجعية المترجمة إلى اللسان العربي.

ولعل تحقيق مثل هذه البغية العلمية يتطلب تضافر عوامل ثلاثة: رؤية برنامجية للأولويات الفكرية والتخطيط لها على نحو علمي؛ ورعاية مؤسسية لمشروع من هذا النوع الكبير توفر له التمويل اللازم والمتابعة الإجرائية في التنفيذ؛ ثم طاقم علمي من المترجمين المتمرسين من المختصين في ميادين الفكر النظري والعلوم الإنسانية، والمتقنين للغات متعددة.

وثالثها، ولها علاقة بالملاحظة السابقة، هو ضعف نسبة ما هو مترجم إلى اللغة العربية من أمهات كتب الاستشراق التي صدرت منذ منتصف القرن التاسع عشر، وكان لها الأثر البالغ في الإضاءة العلمية للكثير من مسائل التاريخ الثقافي والدين والحضاري العربي -

نوع الكفاءات اللغوية التي تطلبها أو تتعاقد معها ونوع النصوص المترجمة التي تصدر عنها.

وبالجملة، ستظل الترجمة في بلادنا العربية باباً غير مشرع على الثقافة الإنسانية إن ظلت تختزل الثقافة هذه إلى ما هو منشور باللغتين الإنجليزية والفرنسية. ولا يشفع للترجمة في هذه الحال، أن يُترجم بعض قليل - ورمزي - من النصوص من لغات أخرى غير تينك اللغتين الطاغيتين، ولا أن تُترجم نصوص هذه اللغات العالمية الكبرى (الصينية، اليابانية، الألمانية، الإسبانية، الهندية، البرتغالية ...) بتوسط اللغتين الإنجليزية والفرنسية.

وثانيها ضعف نسبة ما هو مترجم من أصول الفكر الحديث في ميادينه كافة (الفلسفة، المنطق، التاريخ، علم الاجتماع، العلوم ...). ونعني بالأصول النصوص التأسيسية للفكر الحديث والمعاصر، التي على قواعدها النظرية والمفهومية قام هذا الفكر. فعلى كثرة ما تُرجم من نصوص حديثة ومعاصرة في السنوات والعقود الماضية، لا نكاد نجد إلا القليل من تلك النصوص التأسيسية، نصوص ديكارت، وبيكون، وهوبز، ولوك، وهيوم، وسبينوزا، ولايبنتز، وكنت، وفيورباخ، ومونتسكيو، وروسو، وشيلينغ، وهيغل، وتوكفيل، وجان ستيوارت ميل، وليوشتراوس، وغرامشي، وكارل بوبر، وهيدجر، وهابرماس... في الفلسفة، ونصوص أوغست كونت، وإميل دوركايم، وماكس فيبر، وحنة أرندت، وبيير بورديو... في علم الاجتماع، ولو سيان فيفر وبروديل... في التاريخ، وأينشتاين، وباشلار، وكانغيليم... في إستيمولوجيا العلوم، وبياجي، وجاك لاكان... في إستيمولوجيا العلوم الإنسانية، ومالينوفسكي، وكلود ليفي ستراوس... في الأنثروبولوجيا وسوى هذه من النصوص التي كانت في أساس قيام الفكر الحديث والمعاصر.

يجعله على ما يحويه من قيمة علمية كبيرة. ولعلنا نحتاج إلى برنامج علمي يخطط لترجمة هذه الآثار ويوفر لها التمويل اللازم، وهو ما يؤمل أن تنتبه إلى أهميته مؤسسات الترجمة السابق الإشارة إليها.

أما رابعها، فشديد الاتصال بمشكلة حاجة المكتبة العربية إلى معاجم وقواميس متخصصة في مجال الفكر والعلوم والعلوم الإنسانية باللغة العربية، الأمر الذي ينجم عنه تنازع وتباين - وتضارب أحياناً - في استعمال المقابلات العربية للمفاهيم المصطلحات المنقولة من اللغات العالمية من قبل المترجمين العرب. إذ بسبب غياب تلك المعاجم والقواميس، أو عدم وحدة اصطلاحات المتوفر منها (وهو نادر)، يضطر المترجمون إلى الاجتهاد والمبادرة الشخصية في إيجاد المقابلات المفهومية والاصطلاحية، الأمر الذي يدخل عملية الترجمة في فوضى لغوية لا يمكن السيطرة عليها من دون حل الأسباب التي كانت في أساسها. وإذا كان هذا التضارب (الفوضى الاصطلاحية) يبدو للبعض مسألة تقنية ستجد لها حلاً مع الزمن من طريق التراكم والتداول ورسوخ الاصطلاح، فإن ترحيل علاجها إلى الزمن القادم ليس مقارنة سليمة للمعضلة حتى لا نقول أنه يخفي رغبة في الهروب من معالجة أسبابها التحتية، ناهيك بأنه ترحيل سيظل استراتيجية «عمل» (أو كسل) مفتوحة إلى ما شاء الله من الزمن بالنظر إلى التدفق المذهل والمستمر للمفاهيم التي تولدها حركة الإنتاج الفكري في اللغات العالمية الكبرى، والتي لا تقبل المواكبة والاستيعاب بمثل هذه «الاستراتيجية».

لا مناص، إذن، من توفير البنى التحتية الواسعة للترجمة من معاجم متخصصة في ميادين الفكر والعلوم الإنسانية باللغة العربية، تكون على مستوى من الدقة والصدقية

الإسلامي، وفي حفز الفكر العربي المعاصر على الاعتناء بإشكاليات التراث وإعادة قراءته بإعمال المناهج العلمية الحديثة. ومع أن الصورة النمطية السائدة عن الاستشراق في الوعي العربي سلبية في الغالب، وتقرن المعرفة الغربية بالإسلام والعرب باستراتيجيات الدول الاستعمارية؛ ومع أن كثيراً من المستشرقين سخرُوا سياسياً من قبل الإدارات الكولونيالية فكتبوا ما كتبوه خدمة لسياسات دولهم، وبعضهم أعاد إنتاج النظرة النمطية الغربية - الوسطية والكلإسيكية - عن الإسلام والمسلمين ورسخ أحكاماً سلبية وعدائية تجاههم...، إلا أن قسماً هائلاً من المستشرقين تحرّى الدقة والموضوعية في ما كتب، وكان وازعه علمياً، وكان موسوعي المعرفة بتاريخ الشرق وثقافته ولغاته، بل إن بعضهم ما كان يخفي التعاطف مع العرب والمسلمين ومشاركتهم الإعجاب بثقافتاتهم والدفاع عنها داخل الغرب، والترويج لها في جامعاته. والأهم من ذلك كله أن هؤلاء المستشرقين قدّموا مساهمات علمية خلاقة وتأسيسية في دراسة الإسلام: عقيدة وحضارة وثقافة ومجتمعات، ووفروا تراكماً معرفياً لا غنى للوعي العربي والإسلامي عنه. إن جهداً علمياً ينتظر عملية الترجمة والقائمين عليها لنقل أمهات نصوص الاستشراق من لغاتها الأهل (الألمانية، الإنجليزية، الفرنسية، الروسية، الإيطالية، الإسبانية، الهولندية، البرتغالية، اليابانية...) إلى اللغة العربية، من قبيل أعمال: هورغرونه، وبيكر، ونولدكه، وغولد تسيهر، ورينان، وفلهاوزن، وبروكلمان، وماسينيوف، وشاخت، وبلاشير، وهاملتون جب، ومونتغمري وات، وجال بيرل، وهنري لاووست، وفان إس، ومكسيم رودنسوف، وتور أندريه وعشرات آخرين ممن أثروا «المكتبة العربية» بأعمالهم العلمية. وإذا كان معلوماً أن بعض تلك الأعمال ترجم إلى العربية منذ عقود، فإن الأعم الأغلب منها لم يُترجم بعد وما زال القارئ العربي

تحتاج المكتبة العربية إلى معاجم وقواميس متخصصة في مجال الفكر والعلوم والعلوم الإنسانية باللغة العربية، بسبب غياب تلك المعاجم والقواميس، أو عدم وحدة اصطلاحات المتوفر منها (وهو نادر)، يضطر المترجمون إلى الاجتهاد والمبادرة الشخصية في إيجاد المقابلات المفهومية والاصطلاحية، الأمر الذي يدخل عملية الترجمة في فوضى لغوية لا يمكن السيطرة عليها من دون حل الأسباب التي كانت في أساسها.

من أجل اتفاق أهل الاختصاص على معايير وقواعد في الاشتقاق الاصطلاحي حتى لا يقع شطط في الاجتهاد والمبادرات الحرّة. وهذه جميعها مهام تفترض رعاية مؤسسية ومالية توفر لها الموارد المادية والبشرية الضرورية والمناسبة للإنجاز.

بحيث تتحصل قبولاً لدى العاملين في حقل الترجمة، وأن تستوعب المنظومات المفاهيمية والاصلاحية في اللغات العالمية الأغزر إنتاجاً للمفاهيم واشتقاقاً للاصطلاحات وتداولاً في حقل البحث العلمي. وما أغنانا عن القول إن جهداً آخر بالموازاة ينبغي أن يُبذل

إن جهداً آخر بالموازاة ينبغي أن يُبذل من أجل اتفاق أهل الاختصاص على معايير وقواعد في الاشتقاق الاصطلاحي حتى لا يقع شطط في الاجتهاد والمبادرات الحرّة. وهذه جميعها مهام تفترض رعاية مؤسسية ومالية توفر لها الموارد المادية والبشرية الضرورية والمناسبة للإنجاز.

